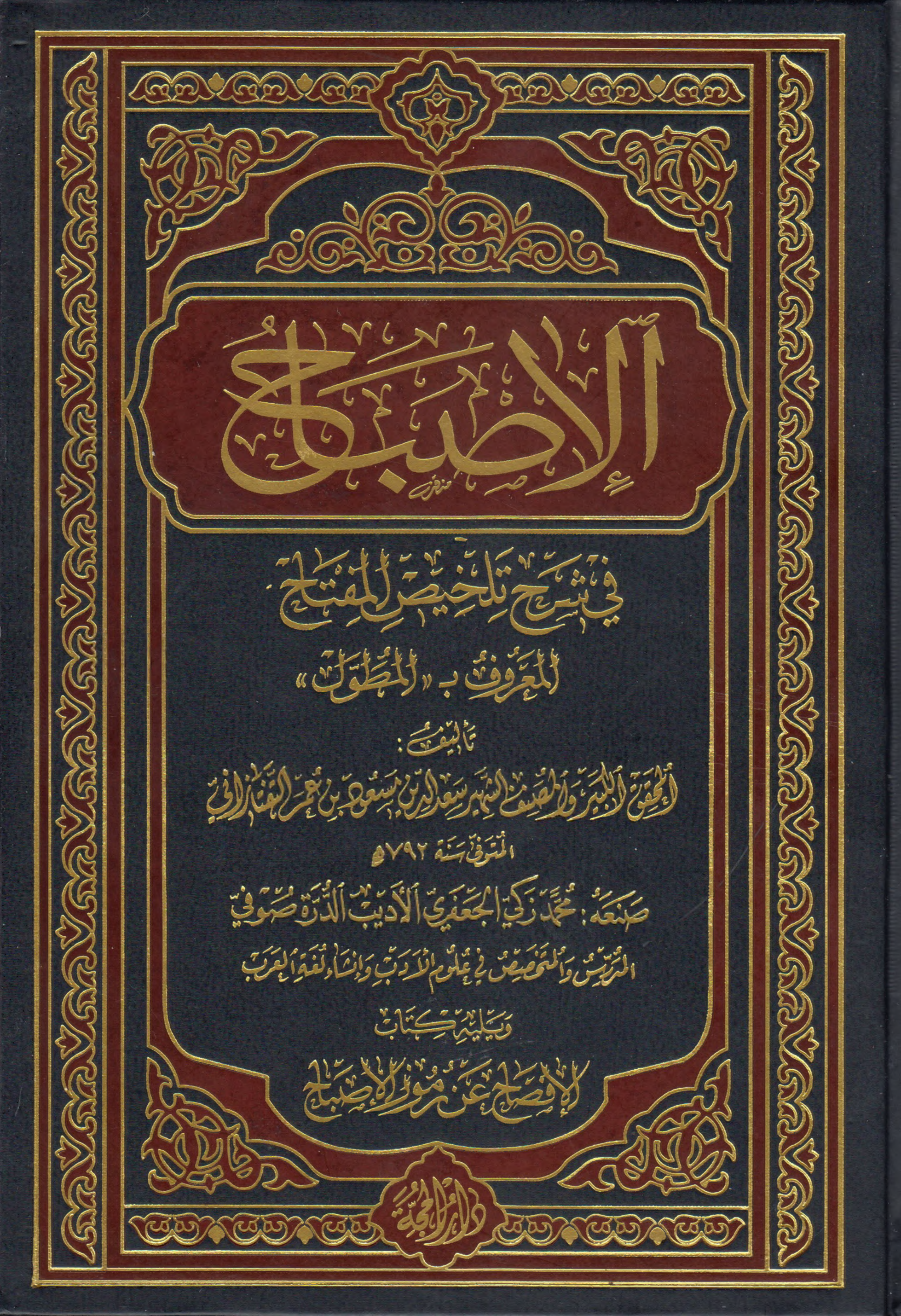

الإصباح
في شرح تلخيص المفتاح
المعروف بـ «المطول»
تأليف:
المحقق الكبير والمصنف الشهير سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
المتوفى سنة ٧٩٢هـ
صنعه: محمد زكي الجعفري الأديب الدرة صوفي
المدرس والمتخصص في علوم الأدب وإنشاء لغة العرب
ويليه كتاب
الإفصاح عن رموز الإصباح
دار المحجة



الإصْباح في شرح تلخيص المِفْتَاح

المعروف بـ«المطوّل»

تأليفُ

المحقّق الكبير والمصنّف الشّهير سَعْد الدّين مسعود بن عُمَرَ التَّفْتَازانِيّ

المتوفّى سنة ٧٩٢ هـ

ويليه كتابُ

«الإفصاح عن رموز الإصباح»

صنعة

محمّد زكي الجعفريّ الأديب الدَّرَه صُوْفِيّ

المدرّس والمتخصّص

في

علوم الأَدَب وإنشاء لُغَة العَرَب

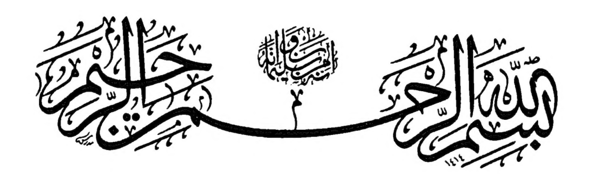
الجزء الأوّل

تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۲۲-۷۹۲ ق - شارح
الاصباح فی شرح تلخیص المفتاح المعروف بـ(المطول)،ویلیه کتاب الافصاح عن رموز الاصبابح / تالیف سعدالدین مسعود بن عمر التفتازانی الخرسانی ؛ محمد زکی الجعفری.- قم : دارالحجة، ۱٤۳٤هـ = ۲۰۱۳ م = ۱۳۹۲.
٤ج .
(دوره): ISBN: 978-600-5136-25-8
فهرست نویسی براساس اطلاعات فیپا (جلد اول): ISBN: 978-600-5136-21-0
اثر حاضر شرح تلخیص المفتاح خطیب قزوینی است و آن نیز خود تلخیص مفتاح العلوم سکاکی است و در ادامه کتاب الافصاح عن رموز الاصباح محمد زکی جعفری می باشد.
کتابنامه . عربی.
۱. خطیب قزوینی، محمد بن عبدالرحمن، ٦٦٦-۷۳۹ ق ، - تلخیص المفتاح - نقد و تفسیر ۲. زبان عربی - معانی و بیان
۳. زبان عربی - بدیع . الف . سکاکی، یوسف بن ابوبکر، ۵۵۵-٦۲٦ ق مفتاح العلوم. تلخیص. ب . خطیب قزوینی، محمد بن عبدالرحمن، ٦٦٦-۷۳۹ ق .تلخیص المفتاح، شرح. ج . جعفری، محمد زکی. د . عنوان . هـ عنوان: مفتاح العلوم . تلخیص.
و . عنوان: الافصاح عن رموز الاصباح.
۸۰۸/٤۰۲۷
۲۹۸۹۲۲۵
۸۰۲۲۸۱ت ٦خ / ۲۰۲۸ PJA ۱۳۹۲



اسم الكتاب : شرح المطول المجلد الاول
المؤلف : سعدالدين تفتازاني
الناشر : دارالحجة (عج)
المطبعة : گل وردي
الطبعة : الاولى
تاريخ النشر : ١٤٣٥هـ . ق
الكمية : ١٠٠٠ نسخة
القطع و عدد الصفحات : وزيرى ٨٢٤ صفحة
شابك : ٩٧٨-٦٠٠-٥١٣٦-٢١-٠

مؤسسة دارالحجة (عج) للثقافة : قم ، سوق القدس ، محل رقم ٣٥
تلفن : ٣٧٧٣٧٥٤٠ - ٣٧٧٣٤٧٢٧ - ٠٢٥
٠٩١٢١٥٣٢٨٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم


شبكة الفكر
alfeker.net
يا علي يا فاطمة

مقدّمة التَّحقيق

ولمّا أبدع المَرْزبانيّ أبو عبدالله الكاتب والشّاعر الشّيعيّ الإماميّ وَضْعَ علومِ البلاغة، وكتب فيه «المفصّل» في علم البيان والفصاحة، جاء العلماء بعده مُعْجِبِيْنَ بوضعه واختراعه فسَلَك مسلكه غيرُ واحدٍ منهم.

فجاءَ العميديّ من الشّيعة الإماميّة أيضاً بكتاب «تنقيح البلاغة».

وابن ميثم البَحْراني شارح «نهج البلاغة» بكتابي «تجريد البلاغة» و«أُصول البلاغة».

والفاضل المِقْداد بن عبدالله السّيوريّ الحِلّيّ من أساتذة الدُّنْيا بكتاب «تجويد البراعة» وكلّهم من فضلاء الشّيعة الإماميّة.

وجاء العلّامة يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم العلوي اليمانيّ المتوفّى سنة ٧٠٥هـ من فضلاء الشّيعة الزيديّة بكتابي «الطراز» و«الإيجاز».

وجاء الشّيخ الفاضل عبدُالقاهر الجُرْجَانيّ بكتابي «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» وغيرهم بغيرها.

وكانت علوم البلاغة تشهد تطوّراً عالياً من حيث التّرتيب والتّبويب والمصطلحات عبر هذه العصور، وكان المتأخّرون يزيدون ـ على ما ورثوه من المتقدّمين ـ نُكَتاً ولَطائِفَ كان المتقدّمون سبب فتحها عليهم، ويجوّدون التّصنيف والتّبويب حيناً بعد حينٍ ويوماً بعد يومٍ، فكان هذا سبب إقبال متأخّري

المتأخّرين على كتبهم في أندية التعليم والتعلّم مع الاحتفاظ بكتب المتقدّمين كمصادر أصليّة وموادّ جليلة ونفيسة.

ومن المتأخّرين الذين سَعِدُوا بهذا الحَظّ الوافر العلّامة السّكّاكيّ صاحب «مفتاح العلوم» فإنّه لمّا صنّف «المفتاح» في الصَّرْف والنَّحو والبلاغة ورتّبه على ثلاثة أقسام وخصّ القسم الثّالث منه بعلوم البلاغة جاء الخطيب القزوينيّ فاستحسن ترتيبه ولكنّه استدرك عليه التّعقيد والتّطويل فبدأ بتلخيص القسم الثّالث من «المفتاح» واشتهر كتابه بـ«تلخيص المفتاح» مسامحةً حيث إنّه كان تلخيص القسم الثّالث منه في الحقيقة.

وأقبل الطُّلّاب على كتابه إقبالاً عظيماً وأثار ذلك إعجاب المصنّف حتّى وضع على نفس التّرتيب كتاب «الإيضاح» وهو ـ كما نصّ عليه الخطيب في مقدّمته ـ كتاب «الإيضاح لغوامض تلخيص المفتاح» وبمنزلة الشّرح له.

وابتدر العلماء بعد الخطيب إلى شرح «التّلخيص» واحداً بعد واحدٍ ومن شرّاحه العلّامة التّفتازاني الخُراساني فشرحه أوّلاً بالشّرح الكبير الموسوم بـ«الإصباح[1] في شرح تلخيص المفتاح» ولمّا كان مفصّلاً صار «المطوّل» علماً له بالغلبة.

وطلب منه تلامذته أن يلخّصه ويختصره لئلّا يفعل ذلك غيره، فكتب عليه الشّرح الصّغير الموسوم بـ«المصباح في مختصر الإصباح» ولمّا كان مجملاً قصير الذّيل صار «المختصر» علماً له بالغلبة أيضاً.

---

(١) قال في مقدّمة الشّرح الصّغير المعروف بالمختصر: «قد شرحتُ فيما مضى «تلخيص المفتاح» وأغنيته بالإصباح عن المصباح» وهو يريد بالإصباح الشّرح الكبير وبالمصباح الشّرح الصغير، وفيه من لطف الاستعارة ما لا يخفى.

وأقبل الفضلاءُ ـ أربابُ الهِمَم العالية ـ على «المطوّل» درساً وتدريساً وشرحاً وتعليقاً، وأوّل من علّق عليه الشّريف الجُرجاني عليّ بن محمّد الحسينيّ المتوفّى سنة ٨١٦ هـ.

وعلّق عليه أيضاً عبدالحكيم بن شمس الدّين الهندي السيالكوتي المتوفّى سنة ١٠٦٠ هـ.

ومن المعلّقين عليه: بدر الدّين حسن بن محمّد شاه بن حمزة الحنفيّ الرّومي المعروف بالفناريّ ولد ببلد الرّوم سنة ٨٤٠هـ وتوفّي ببيروت سنة ٨٨٦هـ.

وعلاء الدّين البسطاميّ، والشيخِ بهاء الدّين العامليّ.

وشرح شواهده الشّيخ الجليل حسين بن شِهاب الدّين الشّامي العاملي[١] وسمّاه «عقود الدُّرَر في حلّ أبيات المطوّل والمختصر».

وأيضاً شرح شواهده الأديب الفاضل كمال الدّين محمّد بن محمّد الفَسَويّ الشّيرازيّ صاحب «شرح الشّافية» المشهور وفرغ منه في شهر شعبان سنة ألف وستٍّ وتسعين من الهجرة، وهو من أجود شروح شواهده على الإطلاق، ومنه نسخةٌ كاملةٌ في مكتبة العتبة المشرّفة الرّضويّة رقمها: ٤٠٥٧.

وشرحه جماعة من المعاصرين ـ شَكَرَ اللهُ مساعِيَهم الجميلةَ ـ منهم:

المرحوم الشّيخ موسى العالميّ البامياني المتوفّى يوم التّاسع من صفر سنة ١٣٩٠هـ بالنّجف الأشرف، وأسماه بـ«المفصّل» وكان حكيماً أُصوليّاً بالاستحقاق، ولم يكن يعرف من الأدب شيئاً على الإطلاق.

ومنهم: الفاضل المواطن العلّامة الشّيخ محمّد علي الغزنويّ المعروف بالمدرّس الأفغاني ـ رحمه الله ـ المتوفّى يوم الأربعاء الحادي والعشرين من

---

(١) يوجد ترجمته في كتاب الغدير ١١: ٢٩٩.

ذي الحجّة سنة ١٤٠٦هـ وسمّى شرحه بـ «المدرّس الأفضل». وقد كـان مـدرّساً فاضلاً ولم يكن أديباً كاملاً، إذ كان في العروض والقـافية والقـريض والأشـعار راجلاً، وعن معرفة الاشتقاق واللغة والإنشاء والتّراجم والأمـثال عـاطلاً، وعـن الأنس بغير النّحو والبلاغة غافلاً، وعن تاريخ الأدب ومحاسن الشّعر ودواوين العرب مائلاً.

ومن أجود شـروح الكـتاب بـالفارسيّة هـو شـرح أُسـتاذنا العـلّامة الأديب، واللوذعيّ اللبيب، الحجّة الهـاشمي الخُـراسـاني ـ أدام الله أيّـامه ـ وفـيه النّكت الموروثة عن الأستاذ الأكبر، والعَلَم المفرد، مدار فلك الأدب والبلاغة وشمس سماء النُّكَتِ والبراعة، الصَّيرفيّ النّاقد الخبير، والأديب الكامل الشّهير، المدرّس الباهر الماهر، وقريع كلّ كاتبٍ وشاعر، أستاذ أساتذة الآفاق، وأديب الأدباء على الإطلاق، العـلّامة ـ بكـلّ مـا للكـلمة مـن مـعنىً ـ الشّـيخ مـحمّد تـقيّ الأديب النّيسابوريّ ـ رحمه الله ـ وهو كان جوهر العلم وحقيقة الأدب وله حقّ عظيمٌ على كلّ المتأدّبين في قُطْر خراسان، وغيرها. وهذا الرّجل لم يقدّروا له مقامه وجهوده المثمرة مع أنّهم أقاموا حفلات تأبينيّةً لجماعاتٍ من المـعاصرين لا يـبلغ عـلم جميعهم عُشْر مِعْشَار علمه ولم يقدّموا للمعاهد الدينيّة أيّ خدمةٍ بل كانوا كـلاًّ على الإمام المنتظر ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ.

وها أنا أُقَدِّمُ شرحي على هذا الكتاب حسبما يتطلّبه العصر، وفـيه بـإذن الله ـ تعالى ـ ما لا يوجد في جميع الشّروح المتقدّمة عليه ـ قديماً وحديثاً ـ وعليك بالاختبار بدلاً عن الإنكار، وأصلحتُ به أخطاءاً كبيرة كانت مقبولة طَوَالَ الأعوام، وأدرجتُ فيه نُكَتاً ولطائِفَ لم تَجُدْ بها الأيّام، وحقّقتُ الكتاب على ثلاث نُسخ مخطوطةٍ من مخطوطات مكتبة المشهد الرّضويّ الشّريف، ولعلّها أقـدمُ نُسَـخ الكتاب في العالم كلّه.

١ ـ نسخة سنة ٨٤٩ هـ كتبه عبد الله بن محمّد بن مسعود الحافظ الملقّب بنور الإصبهاني في أواخر شهر جمادى الأخرى من سنة تسع وأربعين وثمانمائة وهي كتبت بعد وفاة الشّارح التّفتازانيّ بسبع وخمسين سنةً.

٢ ـ نسخة سنة ٩٢٨ هـ وهي نسخة قديمة أيضاً كتبها سليمان بن إبراهيم بن أبي الخير سنة ثمان وعشرين وتسعمائة.

٣ ـ نسخة سنة ٩٨٧ هـ وهي نسخة جميلة كتبها حبيب الله بن حسن بن محمّد الزّوري وفرغ من كتابتها يوم الاثنين التاسع عشر من شهر رمضان المبارك سنة سبع وثمانين وتسعمائة.

واستفدت من «شرح المفتاح» للقطب الشّيرازي المتوفّى سنة ٧١٠ هـ وهي مخطوطة مكتبة المشهد الرّضوي برقم ١٤٠٠٦.

و«شرح المفتاح» للشارح التّفتازاني المتوفّى سنة ٧٩٢هـ وهي مخطوطة فيها برقم ٩٦٢٧.

وشرح المفتاح للشريف الجرجاني المتوفّى سنة ٨١٦ هـ وهي مخطوطة فيها برقم ٤٠٦٢ كتب سنة ٨٣٠ هـ.

و«مفاتيح الفتوح في شرح التّبيان» لعليّ بن عيسى البياني تلميذ الطّيّبي وهي مخطوطة فيها برقم ٦٣٠٨.

وكما علّقه وشرحه جماعة فقد قرّظه آخرون ومن هؤلاء ابن بشارة الغرويّ النَّجَفيّ من شُعَراء الغدير حيث قال:

إنّ المطوّل بحر فاض ساحله فلا يُحِيْطُ به وصفي وإنجازي

فرقان أهل المعاني في بلاغته وفي الدّلائل منه أيّ إعجاز[1]

---

(١) الغدير ١١: ٣٨٢.

وقال الفاضل الرّوميّ نقلاً عن بعضهم:

ما صنّف النّاس في علم وما جمعوا ... مثل المطوّل في ضبط وإيجاز

لو ادّعى قصبات السّبق صاحبه ... كفى له آيةً دلّت بإعجاز[1]

وقال الأُستاذ الأكبر، أديب الأُدباء الشَّيخ محمّد تقي الأديب النَّيْسابوريّ:

وما رأى الشَّمْسُ في الآفاق مذ طلعَتْ ... مثل المطوّل في تِبْيان إعجازِ

كم نكتةٍ لكلام الله ما عُلِمَتْ ... إلّا بخدمة إيضاحٍ وإيجازِ

السكّاكيّ

هو سِراج الدّين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ الخَوْارَزْمِيّ المعروف بالسكّاكي ولد بخوارزم في الثّاني من جمادى الأُولى من سنة ٥٥٥هـ وتوفّي بها سنة ٦٢٦هـ.

وبَرَعَ في الفنون والآداب من اللغة والنَّحْو والصَّرْف والبلاغة والشّعر، قال ابن خَلْدُون عند ذكر علم البيان:

ثمّ لم تزل مسائل الفنّ تكمل شيئاً فشيئاً، إلى أن مخض السكّاكيّ زُبْدَتَه، وهذّب مسائله ورتّب أبوابه وألّف كتابه المسمّى بـ«المفتاح» في النّحو والتّصريف والبيان، فجعل هذا الفنّ من بعض أجزائه، وأخذ المتأخّرون من كتابه ولخّصوا منه أُمّهاتٍ هي المتداولة لهذا العهد كما فعله السكّاكي في كتاب «البيان» وابن مالك في كتاب «المصباح» وجلال الدّين القزوينيّ في كتاب «الإيضاح» و«التلخيص» وهو أصغر حجماً من «الإيضاح» والعِناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشّرح والتّعليم منه أكثر من غيره[2].

---

(١) حاشية الرّوميّ: ٣.

(٢) المقدّمة: ١٠٦٦ ـ ١٠٦٧.

قال في مقدّمة «المفتاح»: ورأيتُ أذكياء أهل زماني الفاضلين، الكاملي الفضل، قد طال إلحاحهم عليّ في أن أُصنّف لهم مختصراً يُحْظِيهم بأوفر حظٍ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب أُسلوب من فهم كلّ ذكيّ، صنّفت هذا وضمنت لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلميّة وسمّيته «مفتاح العلوم» وجعلتُ هذا الكتاب ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: في علم الصَّرْف.

والقسم الثّاني: في علم النَّحو.

والقسم الثّالث: في علمي المعاني والبيان.

وقال بعضهم في مدح كتابه:

سِراج المعالي يوسف بن محمّد ... بمفتاحه قد حَلَّ كُلَّ مُعَقَّدِ

وأعجز بالإيجاز في سحر لفظه ... فكاد به يُسْبَى النُّهَى وكَأَنْ قَدِ

فلم يُرَ في كُتْبِ الأوائل مِثْلُهُ ... وإن لم تصدّقني به فتفقّدِ

جلال الدّين القزوينيّ

هو الخطيب قاضي قُضَاة الإقليمين ـ مصر والشّام ـ جلال الدّين أبو المعالي أبو عبدالله محمّد بن عبدالرّحمن بن عمر بن أحمد القزويني الأصل، الدمشقيّ الدّار، ولد بالمَوْصِل في شعبان من سنة ٦٦٦هـ وتوفّي بدِمَشْق في ١٥ جمادى الأُولى من سنة ٧٣٩هـ.

اشتغل بأنواع العلوم حتّى تصدّر للتدريس منذ سنة ٦٩٣هـ وتولّى الخِطابة في الجامع الأمويّ سنة ٧٠٦هـ وتولّى القضاء بعد ذلك في الشّام ومصر، وكان كثير التردّد بين دِمَشْقَ والشّام، واعتنى بعلوم البلاغة وترأّس فيها في عصره واقتدى بالسكّاكي في شرح العلوم وتفصيلها وكان معجباً به، واشتهر بكتابيه:

أ ـ «تلخيص المفتاح» الذي لخّصه من القسم الثّالث من «مفتاح العلوم» حذف منه الحشو والتّطويل، وأوضح منه الغامض والمشكل، وزاد فيه الشّواهد والفوائد.

ب ـ «الإيضاح» الذي هو في الحقيقة إيضاح «التلخيص» وهو بمنزلة الشّرح له ـ كما نصّ عليه في مقدّمة «الإيضاح».

التّفتازاني

سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبدالله التّفتازاني، الأشعري الأُصول، والشافعيّ الفروع، ولد في «نساء» خُراسان سنة ٧٢٢هـ أو ٧١٢هـ ـ كما نقل عن مجموعة موثوق بها ـ ونشأ بها، ثمّ رحَل إلى «جُرْجانيّة خَوْارَزْم» لتحصيل العلوم الدينيّة وبَرَع هناك.

ولَقِيَ الشّدائد والمكاره، إذ صادف أيّام حجّاج السّنة والجماعة الثّاني، وهو السفّاك المُجْرِم الحَرامي «تَمُوْر لنگ» ـ لعنه الله بعدد الحَجَر والمَدَر ـ فابتلي بنَفْي البلد، والتّنقّل من مكان إلى آخر كما يذكره في مقدّمة «الإصباح» ـ المعروف بالمطوّل ـ ولكن بليّة هذا المولود من الزّنا عمّت أهالي «خراسان» عن بَكْرَةِ أبيهم، وارتكب في حقّهم من الجرائم ما يَخْجَلُ من ذكره القلم.

ومن أساتذته القاضي عَضُدُ الدّين صاحب «المواقف» في الكلام وقُطْبُ الدّين الرازيّ صاحب الكتب المنطقيّة النّافعة.

ومن كتبه: «تهذيب المنطق والكلام» و«المقاصد» وشرحه و«شرح الشمسيّة» و«شرح تصريف الزَّنْجانيّ» و«شرح التّلخيص» الكبير والصّغير وغير ذلك.

قال ابن خَلّدون في مقدّمة تاريخه الأَمَوي:

ولقد وقفتُ بـ«مصر» على تآليف متعدّدة لرجل من عُظَماء «هراة» عن بلاد

«خُراسان» اشتهر بسعد الدين التّفتازاني، منها في علم الكلام وأُصول الفقه والبيان، تشهد بأنّ له ملكةً راسخةً في هذه العلوم، وفي أثنائها ما يدلّ على أنّ له اطّلاعاً على العلوم الحِكْمِيّة وقدماً عالياً في سائر الفنون العقليّة اه.

توفّي يوم السّبت ثاني المحرّم من سنة ٧٩٢هـ بـ«سمرقند» ونقل جُثْمانه إلى «سَرَخْس» ودفن هناك.

ونقل عن التّفتازاني أنّه قال: قد فَرَغْتُ من تأليف «شرح التّصريف» للزّنجانيّ سنة ٧٢٨هـ وأنا ابن ستّ عشرة سنة. ومن «شرح التّلخيص» سنة ٧٤٨هـ، ومن «شرح الشمسيّة» في جُمادَى الآخرة سنة ٧٥٢هـ، ومن اختصار «شرح التّلخيص» المعروف بالمختصر في سنة ٧٥٦هـ في «غجدوان»، ومن «شرح التّنقيح» في ذي القعدة سنة ٧٥٨هـ، ومن «شرح العقائد» في شعبان سنة ٧٦٨هـ، ومن «حاشية المختصر» للعَضُدِيّ في ذي الحجّة سنة ٧٧٠هـ، ومن «مقاصد الكلام» وشرحه في ذي القعدة سنة ٧٨٤هـ في محروسة «سمرقند».

و«حاشية الكشّاف» لم يتمّه بل كان مشغولاً بدرسه وكتابته في بلدة «هَراة» فوافاه الأَجَلُ المحتوم.

واضع علوم البلاغة

أوّل من وضعها وأسّسها وصنّف فيها هو الإمام أبو عبدالله محمّد بن عِمْران بن موسى بن سعيد بن عبدالله المَرْزبانيّ الخُراسانيّ البغداديّ من الشّيعة الإماميّة، صنّف فيها كتابه المسمّى بـ«المفصّل» في علم البيان والفصاحة.

قال ابن النَّديم في «الفهرست»: وهو نحو ثلاثمائة ورقة[1].

---

(١) الفهرست: ١٩٢.

كسب رذيلة بصرف فضيلة:

لقد اكتسب جلال الدّين السيوطي رذيلة بصرف فضيلة الوضع والإبداع عن الشّيخ المرزباني أبي عبدالله الخُراساني الشّيعيّ ونسبتها إلى الشّيخ عبدالقاهر الجُرْجاني حيث قال في كتاب «الأوائل»: أوّل من صنّف فيه عبدالقاهر الجُرْجاني.

وأنت خبير بأنّ أبا عبدالله المرزباني ولد في جمادى الآخرة من سنة ٢٩٧هـ وتوفّي يوم الجمعة ثاني شوّال من سنة ٣٧٨هـ، وقيل: ٣٨٤هـ، وأنّ عبدالقاهر الجرجاني توفّي سنة ٤٧١هـ أي: توفّي بعده بثلاث وتسعين سنة أو سبع وثمانين سنة.

تشيّع المرزباني:

لقد نصّ على تشيّعه غيرُ واحدٍ من أعلام الجُمْهُور؛ قال اليافعيّ في «مرآة الجنان» عند ترجمة المرزباني: أخذ عن ابن دريد وابن الأنباري العلوم الأدبيّة، قال: وهو صاحب التّصانيف المشهورة والمجاميع الغريبة، ورواية الأدب، وصاحب التّأليفات الكثيرة، ثِقَةٌ في الحديث، قائل بمذهب التشيّع، وشعره قليل لكنّه من الجيّد اهـ[١].

وقال ابن خلّكان: كان ثِقَةً في الحديث ومائلاً إلى التّشيّع في المذهب[٢].

وأيضاً تقدّم على الشّيخ عبدالقاهر في ذلك من الشّيعة محمّد بن أحمد الوزير بن محمّد الوزير أبو سعيد العميديّ المتوفّى سنة ٤٢٣هـ صنّف كتابه ـ «تنقيح البلاغة» ـ كما في «كشف الظّنون»[٣] ذكره ابن بابويه في فهرست أسماء المصنّفين من الشّيعة الإماميّة. وذكره ياقوت الحموي البغداديّ وقال: نحويّ، لغويّ، أديب، مصنّف. وقال: وصنّف «تنقيح البلاغة» وكتاب «العروض والقوافي» وغير ذلك. توفّي

---

(١) مرآة الجنان ٣: ١٠١.

(٢) وفيات الأعيان ٤: ٣٥٤ـ٣٥٦.

(٣) كشف الظنون ١: ٤٩٩.

سنة ٤٢٣هـ كما نصّ عليه العلّامة الصّدر في كتاب «الشّيعة وفنون الإسلام»[١].

نموذج من كتب الشّيعة في علم المعاني والبيان

وبعد «المفصّل» و«التّنقيح» ألّفوا في البلاغة كتباً وأجادوا ومن جملتها هي:

١ ـ «تجريد البلاغة» صنّفه المحقّق البحراني ميثم بن عليّ بن ميثم المعاصر للسكّاكي صاحب «المفتاح». وأيضاً له مختصر آخر اسمه «أُصول البلاغة».

٢ ـ «تجويد البراعة» في شرح «تجريد البلاغة» صنّفه فقيه الشّيعة وأديبهم الفاضل المقداد الحلّي بن عبدالله السّيوري صاحب «التّنقيح الرائع» في شرح «المختصر النّافع» عن كتاب «الشرائع».

٣ ـ «شرح المفتاح» صنّفه حُسام الدّين المؤذني سنة ٧٤٢هـ بـ«جرجانيّة خوارزم» وقد ذكره في «كشف الظّنون»[٢] لكن لم يعرف عصره لأنّه لم يترجم إلّا في كتب أصحابنا.

٤ ـ «شرح المفتاح»، ألّفه عماد الدّين يحيى بن أحمد الكاشي.

٥ ـ «شرح المفتاح» صنعه قُطْب الدّين محمّد بن محمّد الرازيّ أبو جعفر البويهيّ من أولاد ابن بابويه الرّازيّ، وتوفّي سنة ٧٦٦هـ.

٦ ـ «الرَّوْضُ الزّاهر في أدب الكاتب والشّاعر» صنعتُهُ أخيراً، وهو يفوق الكُتُبَ المتقدّمة عليه، من حيث التّرتيب والتّبويب، والأمثلة والشّواهد، والنُّكَت واللطائف، وأحدثتُ به تطوّراً محسوساً في علوم البلاغة ـ بإذن الله ومنّه ـ.

خراسان المعظّمة

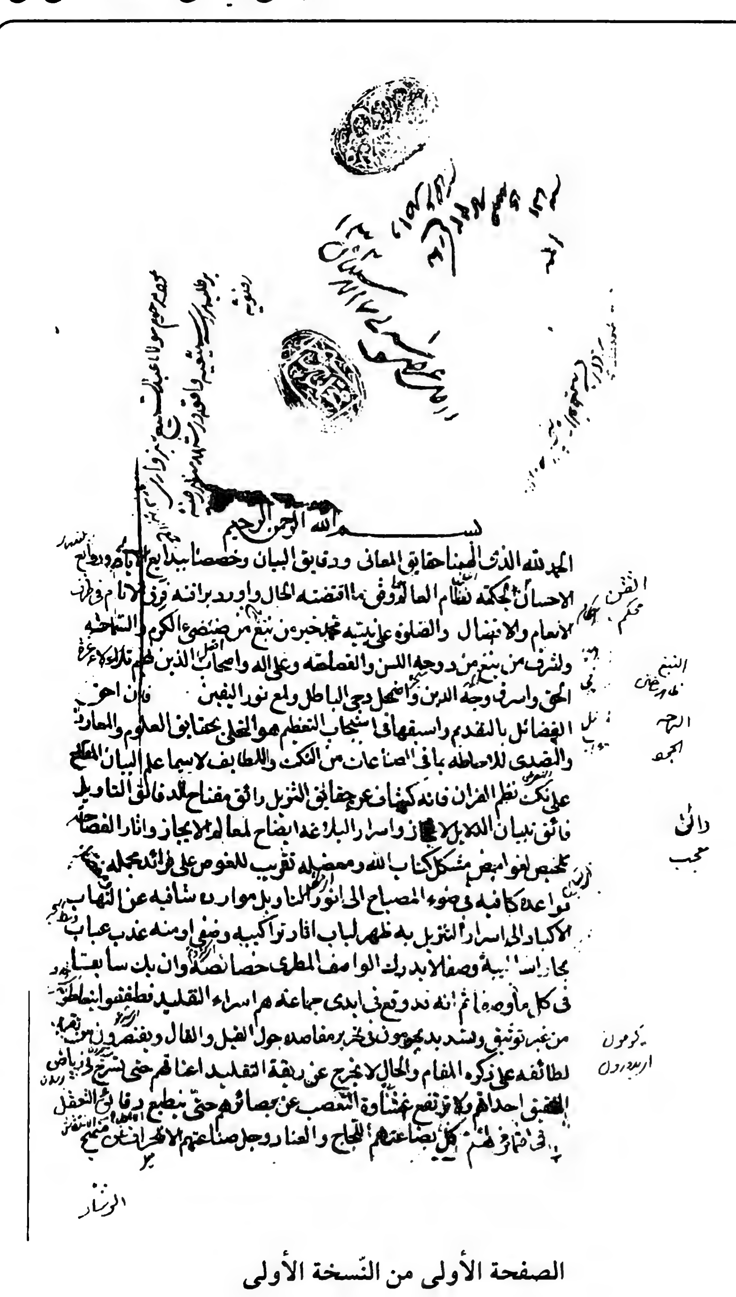
محمّد زكي الجعفريّ الأديب الدَّرَّه صوفيّ

٦ ذو القعدة ١٤٣٤هـ

---

(١) ١٣٧.

(٢) كشف الظّنون ٢: ١٧٦٣.

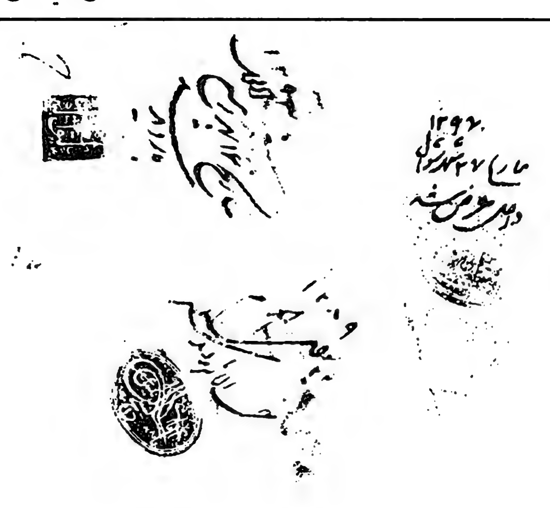

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من النّسخة الأولى

تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك ولهذا تم بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك
اشار الى هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علم
المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله تظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول
المذكورة في فنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به الدفاتر بل لا
يمكن الاطلاع على كنهها الا علام الغيوب هذا اخر ما اردنا جمعه
من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث
اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام وهيا الفراغ من نقله الى البياض
في يوم الاربعاء [illegible] عشر من شهر صفر لسنة ثمان واربعين وسبعمائة
بمحروسة هراة صانها الله عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين
الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنتين واربعين وسبعمائة
بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات

فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء
الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى
اله واصحابه ذوي النفوس الزكية
ثم قد وقع الفراغ من كتبة هذه النسخة
اواخر شهر جمادى الاخرى في سنة
تسع واربعين وسبعمائة على يد
العبد الضعيف الجاني
عبد الله بن محمد بن مسعود
الحافظ الملقب
سور الاصفهاني
عفا الله عنه وعما
سلف

الصفحة الأخيرة من النّسخة الأولى



الصفحة الأولى من النّسخة الثّانية

الصفحة الأخيرة من النّسخة الثّانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايات ذوي ودايع
الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد براقنه
في الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من منبع
الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه
الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل و لمع
نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم
هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاطلاع على ما في الصناعات من
النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف
عن حقايق التنزيل مفتاح لدقايق التاويل فائق ببيان لدلائل الاعجاز
واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واما الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل
كتاب الله ومعضلة تعرض للغرض على فوائد جمله ومفصلة قواعده كما

الصفحة الأولى من النّسخة الثّالثة

الفضول من الفصاحة وبذا عجز مصاقع البلغا واخرس شقاشق الفصحا ولما كان في بذا النوع
خفا بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع و
احوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء
عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا اختتام بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان بذا انما يظهر عند
التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه
غيره ولا يقوم مقامه وبذا معنى قوله فيظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول
المذكورة في الفنون الثالثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على
كنهها الا علام الغيوب بذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال
وتشتت الاحوال وتعاقب الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث
ربت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقت الاتمام ورزقنا الفوز
بهذا المرام وتهيا الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة
ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله تعالى عن الافات وكان
الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة
اثنين واربعين وسبعمائة بمحروسة خوارزم والحمد لله
رب العالمين والصلاة على محمد سيد المرسلين
وسلم تسليما كثيرا وقد وقع الفراغ من
تحريره يوم الاثنين تسع عشر
شهر رمضان
المبارك

الصفحة الأخيرة من النّسخة الثّالثة

[خطبة الشّارح التّفتازاني]

بسم اللّه الرّحمٰنِ الرّحيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم : نحمدك اللّهمّ يا مَنْ أَلْهَمَ المعاني ، وأبدَعَ البيان * ووضع المباني ، وأنعم باللّسان * أُسْندَ إليه مُسْنَدُ الخيرات بالإسناد الصّحيح * وقُصِرَ عليه متعلّقات الفعل بالإيجاد الصّريح * والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على حقيقة الخلق محمّد المبعوث إلى العالمين بشيراً ونذيراً * وداعياً إلى الفوز والمجاز من المهالك بإذنه وسراجاً منيراً * وعلى آله الطّيّبين الأبرار * المُصْطَفَيْنَ الأخيار * أصحاب الصّدق والأمانة * وأرباب الوَرَعِ والدّيانة * أنشأ القرآن في حقّهم أوجز الجُمَل * وأطنب في فضلهم أقوى الأدلّة والعِلَل * والعن اللّهمّ المتسقّفين الخوارج الأوائل * والمتّبعين لهم من الأسافل والأراذل * فإنّهم انفصلوا عن طاعة الرّحمان * واتّصلوا بطاعة الشّيطان * ففَصَلُوا الأُمَّة * ووَصَلُوا الغُمّة * اللّهمّ العنهم بعدد الحَصَى والحجر * وكثرة التّراب والمَدَر * .

أمّا بعد فيقول المُفْتَقِرُ إلى ربّ العالمين * المُكْتَحِلُ مَحَاجِرَهُ بتُراب نِعال عليٍّ أميرالمؤمنين وأولاده المعصومين ـ عليهم صلوات الله الملك المبين ـ * أبو القاسم محمّد بن عليّ الزّكيّ الجعفريّ الأديب الدّرّه صُوفيّ ـ عفا الله عن ماضيه ووفّقه لمراضيه ـ :

لمّا رأيت شرح التّفتازانيّ الكبير المشار إليه بـ«الإصباح» من أجود شروح التّلخيص في التّفصيل والتّحقيق والإيضاح ، وأغلق الكتب عباراتٍ ، وأكثرها اشتمالاً على إشارات ، ورأيت رغبة الأذكياء فيه زائدة ، ومن بين كُتب الفنّ رسالة رائدة ، **أردت** شرحه من جديد ، وتوضيح مشكلاته باهتمام مزيد ، وذلك أنّ الأفاضل من المتقدّمين ، حاولوا الكشف عن رموزه للمتأخّرين ، وأرادوا بذلك خدمة القرآن المبين ، وبيان نكت إعجازه للمتأمّلين ، جزاهم الله عن أهل العلم خير جزاء المحسنين ، ولكن كلّهم أخذوا جانباً

⇐

الحَمْدُ لِلّه الّذي ألهَمَنا[١] ....

⇐ وتركوا جانباً، فما رأيتُنِيْ عن شرح جديد مُجَانباً، إذ كان شرح كتابٍ في البلاغة يتطلّب خبيراً بالنّحو والتّصريف، بصيراً بالاشتقاق واللُّغة، عريفاً في العروض والقوافي، أنيساً بالقريض والأمثال والأشعار، حاذقاً في التّاريخ والتّراجم والأخبار، أميناً في نقل القصص والآثار، مُلِمّاً بالإنشاء والكتابة، محيطاً بالخطّ والبلاغة، متدرّباً في أسلوب كلام العرب، ومتمرّساً في جميع فنون الأدب، وسمّيتُهُ بـ«الإفصاح» عن رموز «الإصباح» وأغنيتُك ـ بِمَنّ الله ـ عن جميع الشّروح والحواشي، وكشفتُ لك عن الرّموز والغواشي، وفككتُ لك المشكلات والأقفال، وأتحفتُك بعيون الأشعار والتّراجم والأمثال، وراجعت المصادر والأصول، وأمعنتُ في تصحيح المتن والشّرح بما يحيّر الألباب والعقول، وألْفَتُّ الأنظارَ إلى ما في زواياهما من الخمول، ونبّهت على الأخطاء الّتي كانت طَوَال الأيّام والأعوام عند أرباب الشّروح والحواشي بمكان من القُبُول، وإن كنت في ريب ممّا وصفتُ، أو شكٍّ ممّا أخبرتُ فعليك بالاختبار، ولا تبتدر بالإنكار، وستجد فيه ـ بإذن الله ـ من عيون النُّكت واللّطائف، وجواهر الفوائد والمعارف، ما لا تجد شيئاً منها في كلّ ما كتب على هذا الكتاب إلى يومنا هذا ـ مع كثرتها ـ.

وإيّاك أن ترى حسناتٍ فتخفيها، وتظنّ سيئةً فتبديها، فإنّ ذلك كاشف عن الحسد، وفِرَّ منه فِرارك من الأَسَد، ولا تظنّ ما قلت في وصف كتابي تزكيةً للنّفس، فإنّ التّزكية لا تليق بمن كان ابن يوم أمْس ولكن احمله على عَرْضِ الفنّ والتّحديث عن نعمة الرّبّ، ولا يميّز بينهما كلّ من هَبَّ ودبّ، ولا تغفل عن قوله ـ جلّ وعلا ـ: ﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾ [الضّحى: ١١]، وقوله ـ علت كلمته ـ حكايةً عن يوسف ـ عليه السّلام ـ: ﴿ **قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ** ﴾ [يوسف: ٥٥]، وبين التّزكية والتّحديث مسافة مابين الثّريا والثّرى، ولا يذهب بك الظنّ مظنّه يا تُرَى. وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

(١) **قوله: «ألهمنا»**. الإلهام في اللغة: الإعلام، وفي الاصطلاح: إلقاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكريّة، والمراد به هاهنا هو المعنى اللغوي ـ كما نصّ عليه الفاضل الرّوميّ ـ.

حقائقَ المعاني[١] ودقائق البيان * وخَصَّصَنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان[٢] *

---

(١) **قوله: «حقائق المعاني»**. المراد بها مسائل الفنّ الأوّل، وبدقائق البيان مسائل الفنّ الثاني، من «دقّ الشّيء» صار دقيقاً، أي: غامضاً.

وفي الكلام إشارة إلى أنّ العلم هو المعاني والبيان، لا علم المعاني وعلم البيان، وأوضحنا ذلك في تعريف الصَّرْف من حاشية «شرح النِّظَام».

ثمّ وجه تخصيص الدّقائق بالبيان هو أنّ في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وأنّه منه بمنزلة المركّب من المفرد، فكان أحقّ باسم الدقّة منه.

ويحتمل أن يراد بحقائق المعاني الأُمور الثّابتة أو المثبتة التي هي الصّور الذّهنيّه مطلقاً من «حقّ الشيء» لو حقّقته، وبالبيان ما به يظهر تلك الصور وهو المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضّمير فإنّ «البيان» في الأصل مصدر «بان الشيء» أي: ظهر، ولهذا أفرده، مع أنّ إضافة «الدّقائق» إليه بيانيّة، ثمّ جعل اسماً لما به يتبيّن.

وعلى هذا الاحتمال يكون حقائق المعاني إشارة إلى استفاضته من الله ـ تعالى ـ وإلهام «دقائق البيان» إلى إفاضته للطالبين. ويكون فيه براعة الاستهلال لكون الابتداء مناسباً للمقصود.

(٢) **قوله: «وخصّصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان»**. إشارة إلى ذكر البديع ـ كما لا يخفى ـ وكلام الفاضل الرّوميّ في توجيه عدم ذكر البديع غفلة منه.

ثمّ الأصل في لفظ «التخصيص» و«الخصوص» وفروعهما أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه ـ أعني: ما له الخاصّة ـ مثل: «خُصَّ المالُ بزيد» أي: المال له دون غيره، لكنّ الشّائع في الاستعمال إدخالها على المقصور ـ أعني الخاصّة ـ وهو المراد هاهنا ـ كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]، الآية.

وهذا إمّا بناء على تضمين معنى التمييز والإفراد، أو على جعل التخصيص مجازاً عن التّمييز مشهوراً في العرف.

والفرق بينهما أنّ اللفظ في الثّاني لم يرد به إلّا المعنى الواحد.

وأمّا في صورة التضمين فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ

⇐

أتقن بحِكْمته نِظام العالَم[1] على وَفْق مقتضى الحال * وأوْرَدَ بِرَأْفَتِهِ فِرَقَ

⇐ آخر محذوف دلّ عليه بذكر ما هو من متعلّقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

«البدائع» جمع «بديعة» بمعنى غريبة. و«الأيادي» جمع «الأيدي» وهي جمع «اليد» وهو العضو المخصوص يستعمل في النّعمة مجازاً مرسلاً من قبيل إطلاق اسم ما هو بمنزلة العلّة الفاعليّة أو الصوريّة على المعلول.

وقيل: مشترك بينهما.

وقيل: إنّ اليد بمعنى الجارحة ـ يجمع على «الأيدي» وبمعنى النّعمة على «الأيادي» فرقاً بينهما. ورُدّ بأنّ أصله: «يَدَيٌ» ولمّا كان على وزن «فَعَل» لم يجمع على «أفاعل».

وقال أبو عمرو بن العَلاء ـ رضوان الله عليه ـ: الشّائع استعمال «الأيادي» في النّعم و«الأيدي» في الأعضاء. وقال الأخفش: قد يعكس.

و **«الرّوائع»** جمع «رائع» إجراءً له مجرى الأسماء. قال الفاضل الرّوميّ: قد ذكر الأُدباء أنّ «فاعلاً» صفةً إذا كان في غير ذوي العقول يجمع على «فواعل» إلّا ثلاثة أحرف جاءت نوادر، وهي: «فارس» و«فوارس» و«هالك» و«هوالك» و«ناكس» و«نواكس» فإنّها للعقلاء جمعت هذا الجمع.

والإضافة في الموضعين بيانيّة بمعنى «من» كما في: «جَرْد قطيفة» وإفراد «الإحسان» رعاية للسّجع، مع وقوع المصدر على القليل والكثير.

(١) **قوله: «أتقن بحكمته نظام العالم»**. الإتقان: الإحكام، و«الحكمة» العلم بالأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر، والعمل على وَفْق الصّواب، والباء سببيّة، و«النِّظام» في الأصل ما ينظم به اللؤلؤ، والمراد به هاهنا ما ينتظم به أُمور العالم. و«الوَفْق» بفتح الواو من الموافقة و«الحال» هو الأمر والشّأن أو الحاضر من الزّمان، واللّام فيه يغني غناء الإضافة أو عوض عن المضاف إليه ـ على اختلاف الرأيين ـ قاله ابن هشام في أواخر «المغني».

وجملة «أتقن بحكمته» استئنافيّة بيانيّة جواب عن سؤال نشأ من الجملة السابقة كأنّه قيل: لم ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان؟ وترك العطف لكونها كالمتّصلة بما قبلها، ففصلت فصل الجواب عن السّؤال.

الأنام(١) في طُرُق الإنعام والإفضال *

والصّلاة على نبيّه(٢) محمّد(٣) خير مَنْ نَبَعَ(٤) من ضِئْضِئ الكرم والسَّماحة *

---

(١) قوله: «أورد برأفته فرق الأنام». الورود: الإشراف على الشّيء سواء دخله أو لم يدخل، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، أي: أشرف على البئر ولم يدخل فيه. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

«الرأفة» أشدّ الرّحمة ـ على ما في الصّحاح ـ وقال القفّال: «الرأفة» مبالغة في رحمة مخصوصة وفي دفع المكروه وإزالة الضرّ.

«فرق» جمع: فرقة وهي الجماعة. و«الأنام» اسم جمع ومعناه: ما على ظهر الأرض من جميع الخلق ـ كما نقل عن الليث بن المظفّر اللغوي ـ.

و«الإفضال» الإحسان.

وإضافة «الطّرق» إلى «الإنعام» من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه مثل «لجين الماء».

وقال الفاضل: يحتمل أن يكون لامية تشبيهاً له بالفضائل المشتمل على الطّرق.

(٢) قوله: «نبيّه». إن كان النّبيّ فعيلاً بمعنى الفاعل فهو من النَبْأ ـ بسكون الباء ـ وهو الإخبار، يقال: «نبأ» و«أنبأ» و«نبّأ» أي: أخبر وجمعه: «نُبَئَاء» مثل «شهداء» كما في قول الشاعر:

* يا خاتم النُّبَئَاء إنّك مرسل *

ويجمع أيضاً على «أنبياء» وتصغيره «نُبَيٌّ» و«نُبَيْءٌ».

وإن كان بمعنى المفعول فهو من «النَّبْوَة» بمعنى الرِّفْعَة والنّبيّ رفيع المرتبة أي: مرفوعها، ومنه يقال: تنبّأ فلان إذا ارتفع وعلا وهو معنى لقب المتنبّي شاعر الشيعة المشهور، لأنّه برز على أقرانه وارتفع حتّى قال:

الخيل والليل والبيداء تعرفني ... السيف والرّمح والقرطاس والقَلَمُ

أنا الذي نظر الأعمى الى أدبي ... وأسمعت كلماتي من به صَمَمُ

(٣) قوله: «محمّد». عطف بيان للنبيّ لا صفة له لأنّ العلم يقع موصوفاً لا صفة، ويجوز البدليّة أيضاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢].

(٤) قوله: «خير من نبع». صفة «محمّد» لا النّبيّ وإلّا لقدّم على عطف البيان كما هو القانون.

⇐

وأشرف مَنْ نَبَغَ[١] من دَوْحَة اللَّسَن والفَصاحة *
وعلى آله وأصحابه الّذين بهم تلألأ[٢] غُرَّةُ الحقّ وأشرق وجه الدّين *

⇐ والنّبوع ـ بالعين المهملة ـ: الخروج من نبع الماء، ينبع ـ بالحركات الثلاث في عين المضارع ـ نبوعاً.

و«الضِنْضِئ» ـ وزان «زِبْرِج» ـ الأصل وروي «الضُؤْضُؤ» ـ وزان «بُرْثُن» ـ و«الضِنْضِيْئ» وزان «قنديل» أيضاً.

«الكرم» إيثار الغير بالخير، ويرادفه «السَّماحة» وجوّز البعض أن يراد بأحدهما الملكة وبالآخر الآثار، أو بالأوّل الجِبِلّي وبالآخر الكسبي. وهذا إشارة إلى إبراهيم الخليل ـ عليه السّلام ـ لأنّه كان كثير الضَيف والقِرَى وهو من أجداد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

(١) **قوله: «نبغ»**. من النّبوغ ـ بالغين المعجمة ـ الظّهور، و«الدَّوْحة» الشّجرة العظيمة من أيّ شجر كان، والجمع: دوح. و«اللَّسَن» مصدر «لَسِنَ» وزان «تَعِبَ» يقال: لسِنَ، لَسَناً فهو: لَسِنٌ، وهذا إشارة إلى إسماعيل ذبيح الله ـ عليه السّلام ـ لأنّه أوّل من نطق بالعربيّة المحضة بقدرة الله ـ تبارك وتعالى ـ.

(٢) **قوله: «تلألأ»**. أي: لمع، و«الغُرَّة» بياض في جَبْهة الفَرَس فوق الدّرهم ثمّ استعير لكلّ واضح معروف.

«الحقّ» صفة مشبّهة وهو كلّ كلام أو اعتقادٍ طابقه الواقع. و«الصّدق» على ذلك أيضاً، لكن إذا نسب إلى الواقع بالطّبق.

ووجه تخصيص الحقّ بهذا الاعتبار هو أنّ الواقع أمر ثابت حقّه أن ينسب إليه الشّيء بالطّبق وعدمه، فإذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشّيء بجعله أصلاً في التّحقيق، فكان أولى باسم الحقّ الذي هو بمعنى الثّابت.

وأمّا تخصيص الصّدق بالاعتبار الثّاني فلأنّ المنظور أوّلاً في هذا الاعتبار الحكم الذي يتّصف بالمعنى الأصلي للصدق وهو الإنباء عن الشيء على ما هو عليه، كذا ذكر الفرق بينهما الفاضل الرّوميّ.

ثمّ لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييليّة والتّرشيح حيث شبّه دين ⇐

واضمحلّ [١] دُجَى الباطل ولَمَعَ نورُ اليقين.

أمّا بَعْدُ؛ فإنّ أحقّ [٢] الفضائل بالتّقديم * وأسبقها في استيجاب التّعظيم * هو التحلّي بحقائق العلوم والمعارف [٣] * والتصدّي للإحاطة بما في الصِّناعة [٤] من

⇐ الإسلام بمطية توصل راكبها إلى المرام، وأثبت له لازم المشبّه به ـ أعني الغُرّة ـ وذكر مع هذا اللّازم ما يناسبه وهو «التلألؤ» ففيه كناية وتخييل وترشيح.

«الإشراق»: الإضاءة. «الدّين» الإسلام والمتديّن له بالحقيقة أهل البيت ـ عليهم السَّلام ـ وأتباعهم فقط.

(١) **قوله: «واضمحلّ»**. الإضمحلال: الزّوال «الدُّجَى» جمع «دُجْيَة» وهي الظُّلْمة. «الباطل» خلاف الحقّ والمراد به الكفر المشبّه بالليل، وكان المنافقون من أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ يتديّنون به، وكلّ من خالف عليّاً ـ عليه السَّلام ـ بوجهٍ من الوجوه فهو منافق وفي الدَّرْك الأسفل من النّار، بنصّ الكتاب والسنّة، لأنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال في عليّ ـ عليه السّلام ـ: «لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق».

«اللَمَعان» البريق. و«النّور» كيفيّة ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها، و«الضِّياء» أقوى منه وأتمّ ولذلك قال ـ تعالى ـ: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً**﴾. وقيل: «الضّياء» ضَوْء ذاتي و«النّور» ضَوْء عارضيّ. وقيل: النّور أقوى من الضِّياء على الإطلاق بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ ولكن أهل العلم أوّلوه بالمنوِّر.

«اليقين» العلم بزوال الشكّ ولهذا لا يوصف به الله ـ جلّ جلاله ـ.

(٢) **قوله: «أحقّ»**. بمعنى «أليق» والاستيجاب: الاستحقاق، والتحلّي: التزيّن والاتّصاف.

(٣) **قوله: «العلوم والمعارف»**. التّصديقات والتصوّر، أو إدراك الكليّات والجزئيّات، أو إدراك المركّبات والبسائط، أو العطف تفسيريّ. و«التصدّي» التعرّض للشيء بالإقبال عليه.

(٤) **قوله: «الصِّناعة»**. ـ بالكسر ـ اسم المصدر، من «صنع، يصنع، صُنْعاً» الباب منع، والمصدر بضمّ فسكون. وقال المحشّي: الصِّناعة علم يتعلّق بكيفيّه العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ألبتّة أم لا.

النُّكَت(١) واللطائف * لاسيّما علم البيان(٢) * المُطْلِع(٣) على نُكَت نظم القرآن(٤) *

---

(١) **قوله: «النُّكت»**. جمع النُّكْتَة وهي الدقيقة سمّيت بذلك لتأثيرها في النّفوس من «نكت في الأرض» إذا ضرب فأثّر فيها بقضيب أو نحوه. ويقال لها: اللطيفة إذا كان تأثيرها في النّفس بحيث يورث نوعاً من الانبساط.

(٢) **قوله: «لاسيّما»**. قال ثعلب: ومن استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

* ولاسيّما يوم بدارة جُلْجُل *

فهو مخطئ اهـ. فتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب، والواو الدّاخل عليها اعتراضيّة ـ كما نصّ عليه الرّضي ـ وقيل: حاليّة، وقيل: عاطفة.

و«لا» فيه نافية للجنس «سي» اسم بمنزلة «مثل» وزناً ومعنىً، عينه في الأصل واو، وهو لفيف مقرون، وهي عند الفارسيّ نصب على الحال، فإذا قيل: «قاموا لاسيّما زيد» فالنّاصب «قام».

وعند غيره هو اسم لـ«لا» التبرئة.

ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرّ والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرةً.

والجرّ أرجحها وهو على الإضافة وما زائدة بينهما.

والرّفع على أنّه خبر لمضمر محذوف، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة وعلى الوجهين ففتحة «سيَّ» إعراب لأنّه مضاف.

والنّصب على التّمييز كما يقع التّمييز بعد «مثل» في: ﴿**وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً**﴾ [الكهف: ١٠٩]، الآية ... و«ما» كافّة عن الإضافة والفتحة بناء مثلها في «لا رجل».

وأمّا انتصاب المعرفة نحو: ولاسيّما زيداً فمنعه الجمهور وقال ابن الدّهّان: لا أعرف له وجهاً. ووجّه بعضهم بأنّ «ما» كافّة، وأنّ «لاسيّما» نزلت منزلة «إلّا» في الاستثناء. ورُدّ بأنّ المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب أولى. وأُجيب بأنّه مخرج ممّا أفهمه الكلام السّابق من مساواته لما قبلها، فيكون منقطعاً.

(٣) **قوله: «المُطْلِع»**. من أَطْلَعَهُ على الأمر: أعلمه به.

(٤) **قوله: «نظم القرآن»**. وهو تأليف كلماته مترتّبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل.

فإنّه كشّاف[١] عن حقائق التّنزيل رائق[٢] * مفتاح لدقائق التّأويل[٣] فائق[٤] * تبيان[٥] لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة * إيضاح لِمَعالم[٦] الإيجاز وآثار الفصاحة * تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله[٧] ـ تعالى ـ ومُعْضَله * تقريب

---

(١) **قوله: «فإنّه كشّاف»**. يحتمل أن يكون تفصيلاً لقوله «المطلع» وأن يكون تعليلاً وعلى كلٍّ فالجملة استئناف بيانيّ.

(٢) **قوله: «رائق»**. معجب وهو صفة «كشّاف».

(٣) **قوله: «التأويل»**. قيل: بيان معاني القرآن إن كان بالنّقل عن النّبيّ وآله ـ صلّى الله عليه وعليهم ـ فهو تفسير ـ مقلوب التّسفير وهو الكشف ـ وإن كان بحسب قواعد العربيّة فهو تأويل. وقال الكواشي والرّازي والشّارح في «حاشية الكشّاف»:

التأويل: ما يتعلّق بالدّراية والتّفسير بالرّواية.

وقيل: التّفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً، والتّأويل بيان ما يحتمله احتمالاً باطناً وبهذا يظهر إضافة الدّقائق إلى التّأويل.

وقيل: التّأويل بيان أحد محتملات اللفظ والتّفسير بيان مراد المتكلّم، فالأوّل يتعلّق بالدِّراية ولهذا أضاف إليه «الدّقائق» والثّاني بالرِّواية.

(٤) **قوله: «فائق»**. عال.

(٥) **قوله: «تبيان»**. ـ بالكسر ـ مصدر «بيّن» ولم يجيء بالكسر من المصادر إلّا «تبيان» و«تلقاء» كما فصّلناه في حاشية «شرح النِّظَام».

والفرق بين «البيان» و«التِّبيان» أنّ «التِّبيان» بيان مع دليل وبرهان، وذلك مبنيّ على أنّ زيادة اللفظ لزيادة المعنى.

واختار صيغ المصدر في هذا الموضع وما بعده إشارةً إلى أسماء الكتب المصنّفة في العربيّة ومبالغةً في الصّفة كما في «رجل عدل».

(٦) **قوله: «المعالم»**. جمع «معلم» وهو الموضع الذي ينصب فيه العلامة.

(٧) **قوله: «غوامض مشكلات كتاب الله»**. إضافة المشكل إلى الكتاب من قبيل إضافة الصّفة إلى الموصوف، أي: كتاب الله ـ تعالى ـ المشكل، وفي إضافة الغوامض إلى المشكل تنبيه ⇐

للغوص[١] على فرائد[٢] مُجْمَله ومُفَصَّله * قواعده كافية في ضوء المِصْباح إلى أنوار التّأويل[٣] * موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التّنزيل[٤] * به ظهر لُباب آثار تراكيبه وضفا[٥] * ومنه عَذُبَ[٦] عُباب[٧] بِحار أساليبه[٨] وصَفَا[٩].

لا يُدْرِكُ الواصِفُ المُطْرِي خَصَائِصَهُ ۝ وَإنْ يَكُنْ سَابِقاً فِي كُلِّ مَا وَصَـفا[١٠]

⇐ على المبالغة في الإشكال، و«المعضل» من «أعضل الأمر» إذا كان مغلقاً أو «أعضلني فلان» أعياني، يتعدّى ولا يتعدّى.

(١) **قوله: «الغوص»**. وإنّما عدّاه بـ«على» لتضمّنه معنى الإطلاع.

(٢) **قوله: «الفرائد»**. جمع «فريدة» وهي الدّرّة الكبيرة، وفي تشبيه الإطلاع على ما في كتاب الله ـ من الأسرار والدّقائق ـ باستخراج الدرّ من قعر البحر، استصعاب له.

(٣) **قوله: «إلى أنوار التأويل»**. متعلّق بـ«ضوء المصباح»، لما فيه من معنى التأدّي والإفضاء، وجعل طريق الوصول إلى أنوار التّأويل مظلماً محتاجاً إلى مصباح مضيء يهتدي به إليها مناسب لإضافة الدّقائق إليه في السّابق ـ لإشعار الدّقّة بالخَفاء.

(٤) **قوله: «أسرار التنزيل»**. متعلّق بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق.

(٥) **قوله: «ضفا»**. أي: كثر وتمّ من «ضفا، يضفو، ضَفْواً وضُفُوّاً».

(٦) **قوله: «عذب»**. طاب.

(٧) **قوله: «العباب»**. ـ بالضمّ ـ مُعْظَمُ الماء وعباب البحر وسطه.

(٨) **قوله: «أساليب التنزيل»**. أنواعه مثل المحكم والمفسّر والنّصّ والظّاهر، والخفيّ والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها. و«بحار أساليبه» مثل «لجين الماء».

(٩) **قوله: «صفا»**. من «صفا، يصفو، صُفُوّاً» و«صفاءً» خلاف الكدر، والحصر المستفاد من تقديم الظَّرْف في الفِقْرَتين إضافيّ بالقياس إلى سائر العلوم.

(١٠) البيت لأبي الفتح عليّ بن محمّد بن الحسين بن يوسف بن محمّد البُسْتي نسبةً إلى «بُسْت» بين «هَراة» و«غَزْنة»، كان مولده في نحو سنة ٣٣٠هـ وكان كاتباً لدى «بايتوز» والي «بُسْت» ثمّ لمّا استولى سُبُكْتُكِين على «بُست» سنة ٣٦٦هـ دخل البُستيّ في خدمته ثمّ انتقل ⇐

ثمّ إنّه قد وقع[١] في أيدي جماعة هم أُسَراء التّقليد[٢] * فَطفِقُوْا[٣]

⇐ إلى خدمة محمود الغزنويّ ـ لعنه الله ـ. وتوفّي سنة ٤٠١هـ في بخارى.

والبيت من البحر البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه له وهو من جملة قصيدة يمدح بها الخلف بن أحمد السِّجِسْتاني وهي:

مَنْ كان يبغي علوّ الذّكر والشَّرَفا	أو يبتغي عطف دهرٍ قد نبا وجفا
أو كان يأمل عند الله منزلة	تُنيْلُهُ قُرَبَ الأبرار والزَّلَفا
أو كان يَطْلُبُ ديناً يستقيم به	ولا يرى عِوَجاً فيه ولا جَنَفا
أو كان ينشد ممّا فاته خَلَفاً	فليخدم الملك العدل الرّضيّ خَلَفا
الوارث العدل والعَلْيَاءَ من سَلَفٍ	حَثَوْا بعَلْيَائهم في وجهِ مَنْ سَلَفا
المؤثر القصد في أنحاء سؤدده	فإن أراد عطاءً آثر السَّرَفا
إذا التوى عنقٌ ولّى حكومته	سيفاً إذا ما اقتضى حقّاً له انتصفا
وإن بدا كَلَفٌ في وجه مكرُمَةٍ	جلا بلا كُلَفٍ عن وجهه الكَلَفا
رمناه يصرف عمّن يستجير به	صَرْفَ الزّمان إذا ما نابَهُ صَرَفا
إذا اقشعرّ زمان من جدوبته	أغنى الورى وكفى جود له وَكَفا
بسخطه يدع الأفلاك خائفةً	والشّمس حائرةً والبدر منكسفا
يرى التوقّف في يومي وَغَى ونَدَى	وَصْماً، فإن عَنَّ رأي مشكل وَقَفا
للّه نصل ضئيل في أنامله	أعاد حظّي سميناً بعد ما نحفا
يهين أمواله كي يستفيد بها	عزّاً يؤثّل في أعقابه الشَّرَفا
والمرءُ للّوم في أحواله هدف	إن لم يكن ماله من دونه هَدَفا
لا يلحق الواصف المُطْرِي معانيه	وإن يكن سابقاً في كلّ ما وَصَفا

(١) **قوله: «ثمّ إنّه قد وقع»**. من عطف القصّة على القصّة والمعطوف عليه مجموع الجملة، وذكر الأيدي تنبيه على أنّه لم يصل إلى قلوبهم.

(٢) **قوله: «التقليد»**. اعتقاد جازم غير ثابت.

(٣) **قوله: «طفق»**. من أفعال المقاربة، ويجوز في عين ماضيه الكسر والفتح وكذا في المضارع، والمصدر «الطَّفَق» و«الطُّفُوق» كما في شرح الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ.

يتعاطَوْنه(١) من غير توثيق(٢) وتسديد * يحومون(٣) في تحرير(٤) مقاصده(٥) حَول القِيْل والقَال(٦)* ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال * لا تَخْرُجُ عن رِبْقَة التّقليد(٧) أعناقهم * حتّى تَسْرَحَ(٨) في رِياض(٩) التَّحقيق أحداقُهُم(١٠)*

---

(١) قوله: «التعاطي». التناول، أي: الأخذ باليد، فهو مناسب لقوله: «في أيدي جماعة» وفيه تأكيد لإهانتهم ـ كما نصّ عليه الفاضل الرّوميّ ـ.

(٢) قوله: «التوثيق». الإحكام، و«التسديد» التوفيق للسَّداد وهو الاستقامة والصّواب من القول والعمل، والجملة تفصيل لحديث الوقوع في أيدي جماعة هم أُسَراء التّقليد، والفاء تفصيليّة مثلها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥]، الآية...

(٣) قوله: «يحومون». أي يدورون، وترك العطف لأنّه خبر بعد خبر لطفق، أو صفة لجماعة أو استئناف بيانيّ كأنّه قيل: كيف يتعاطونه من غير توثيق، فأجاب به.

(٤) قوله: «التّحرير». وهو بيان المعنى بالكتابة كما أنّ التّقرير بيانه بالعبارة.

(٥) قوله: «مقاصد الفنّ». أُصوله وقواعده.

(٦) قوله: «القيل والقال». اسمان بمعنى القول، وعن الفرّاء: أنّهما فعلان استعملا استعمال الأسماء، وتركا على ما كان عليه من البناء، وقال صدر الأفاضل في «ضِرام السّقط»: القال: الابتداء، والقيل الجواب.

ومعنى دورانهم حول القيل والقال: نقلهم الأقوال المختلفة من دون الاهتداء إلى تحقيق المرام.

(٧) قوله: «ربقة التقليد». مثل «لجين الماء» أو مكنية وتخييليّة بأنّ يشبّه التّقليد بشخصٍ له ربقة يشدّ بها بهيمة.

(٨) قوله: «تسرح». أي: ترعى وتلتذّ.

(٩) قوله: «الرياض». جمع روضة وأصله: «رِواض» قلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، و«رياض التّحقيق» مثل «لجين الماء».

(١٠) قوله: «الأحداق». جمع حدقة وهي السّواد الأعظم للعين.

ولا ترتفع غِشَاوة[١] التعصّب عن بصائرهم[٢] * حتّى تنطبع[٣] دقائق التعقّل في ضمائرهم * كُلُّ بِضاعتهم اللَجاج والعِناد[٤] * وجُلّ صِناعتهم الانحراف عن مَنْهَجِ الرَّشَاد[٥] * فهيهات[٦] التنبّه للرَّمْزة[٧] الدقيقة الشّان * أو التفطّن للَمْحة الخفيّة المكان[٨].

وإنّي بعد ما قَضَيْتُ عن بعض الفنون وَطَري * وأَجَلْتُ[٩] في مستودعات

---

(١) **قوله: «غشاوة»**. ـ بالحركات الثّلاث في الغين المعجمة ـ الغِطاء.

(٢) **قوله: «البصائر»**. جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في العين. وقال معاوية بن أبي سفيان ـ لعنة الله عليهما ـ لعقيل بن أبي طالب ـ سلام الله عليهما ـ حينما قَدِمَ المدينة: كيف رأيت عليّاً وأصحابه؟ قال: كأنّه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه، قال: فأنا؟ قال: فكأنّك أبو سفيان وأصحابه، فقال له: أنت ضرير، قال: هو أولى أن لا أراك، قال: أنتم تصابون في أبصاركم، قال وأنتم تصابون في بصائركم، ثمّ قال لأهل الشّام: هذا ابن أخي أبي لهب، فقال: هذا ابن أخي أم جميل حمّالة الحطب، فقال: يا عقيل أين تراهما؟ قال إذا دخلت النّار فانظر على يسارك تراه مفترشاً عمّتك حمّالة الحطب فانظر أيّهما أسوأ النّاكح أم المنكوح؟ فقال: واحدٌ بواحدة والبادي أظلم.

(٣) **قوله: «الانطباع»**. الانتقاش. **«الضّمير»** القلب.

(٤) **قوله: «اللَجاج»**. التّمادي في الخصومة. **«العِناد»** المكابرة.

(٥) **قوله: «جُلُّ الشيء»**. مُعْظَمُه و**«الصِناعة»** الحرفة. **«المنهج»** الطَّريق الواضح.

(٦) **قوله: «هيهات»**. اسم فعل ويجوز في آخره الفتح والكسر والضمّ كلّها بتنوين وبلا تنوين، يستعمل مكرّراً ومفرداً، جمعهما قول الشّاعر:

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خِلّ بالعقيق مواصل

(٧) **قوله: «الرّمزة»**. الإشارة بالحاجب.

(٨) **قوله: «اللمحة»**. الإبصار بطَرْف العين.

(٩) **قوله: «أجلت»**. من الإجالة، وهي: الإدارة.

أسراره قِداح(١) نَظَري * بعثني صِدْقُ الهِمّة في الارتقاء إلى مدارج(٢) الكمال * وفرط الشَّعَف(٣) بأخذ العلم من أفواه الرجال * على الترحّل(٤) إلى «جُرْجانيّة خَوْارَزْم»(٥) مَحَطّ ....

---

(١) **قوله: «القِداح»**. جمع القِدْح ـ بالكسر ـ وهو السّهم قبل أن يُراشَ ويركّب عليه نصله، وقِداح المَيْسِر عشرة جمعها ابن الحاجب في أبيات وقال:

هِـي: فَذٌّ وتوأم ورقيبُ ثمّ حِلْس ونافِسٌ ثمّ مُسْبَل

والمُعَلّى والوَغْد ثمّ سفيح ومَنِيْحٌ وذي الثّلاثة تُهْمَل

ولكلٍّ ممّا عداها نصيب مثله أن تعدّ أوّل أوّل

قال الزمخشري: كانت لهم عشرة أقداح: الفذّ والتوأم والرقيب والحِلْس والنّافس، والمسبل، والمعلّى والمنيح والسفيح والوغد، لكلّ واحد منها نصيب معلوم من جزور ينحرونها ويجزّؤونها عشرة أجزاء، وقيل: ثمانية وعشرين إلّا لثلاثة وهي المنيح والسفيح والوغد، ولبعضهم:

لي في الدنيا سِهام ليس فيهنّ ربيح

وأساميهنّ وغدٌ وسفيح ومنيح

للفذّ سهم، وللتوأم سهمان، وللرقيب ثلاثة، وللحِلْس أربعة، وللنافس خمسة، وللمسبل ستّة، وللمعلّى سبعة يجعلونها في خريطة ويضعونها على يدي عدلٍ ثمّ يجلجلها ويدخل يده فيخرج باسم رجل رجل قدحاً منها، فمن خرج له قدح من ذوات الأنصباء أخذ النّصيب الموسوم به ذلك القدح، ومن خرج له قدح ممّا لا نصيب له لم يأخذ شيئاً وغرم ثمن الجزور كلّه. الكشّاف ١: ٢٠٠.

(٢) **قوله: «المدارج»**. جمع «مدرج» أو «مدرجة» السُّلَّم.

(٣) **قوله: «الشعف»**. بفتح العين شدّة الحرص.

(٤) **قوله: «الترحّل»**. الانتقال.

(٥) **قوله: «جرجانيّة خوارزم»**. جرجانيّة يقال لها: «كركانج» وإضافتهاإلى خوارزم احترازيّة عن جرجان بناها مهلّب بن أبي صُفْرة الأزدي ومن قراها أستراباذ. و«خوارزم» مِنْ مُدُن ماوراء النّهر.

رحال[١] الأفاضل * ومُخَيَّم أرباب الفضائل * صرف الله ـ تعالى ـ عنها بوائق[٢] الزَّمان * وحَرَسها من طوارق[٣] الحَدَثان[٤].

فشمّرتُ[٥] عن ساق الجِدِّ إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف * وافتلاذ[٦] الأناسي[٧] عن عُيُون اللّطائف * وصرفتُ شَطْراً من الزَّمان * إلى الفَحْص عن دقائق علم البيان * أُراجِعُ[٨] الشّيوخ الذين حازوا قَصَب[٩] السَّبَق في مِضْماره * وأُباحِثُ الحُذَّاق الّذين غاصوا على غُرَر الفرائد في بِحاره.

[العزم على شرح «التّلخيص»]

وكثيراً ما كان يُخَالِج[١٠] قلبي أنْ أشرحَ كِتابَ «تلخيص المِفْتاح» المنسوب إلى

---

(١) **قوله: «الرّحال»**. جمع «الرَّحْل» ـ بالحاء المهملة ـ الأثاث الذي يستصحبه الإنسان في السَّفَر.

(٢) **قوله: «البوائق»**. جمع بائقة وهي الدّاهية.

(٣) **قوله: «الطَّوارق»**. البوائق، الحادثة في الليل.

(٤) **قوله: «الحَدَثان»**. مصدر مثل «الجَوَلان».

(٥) **قوله: «فشمّرت»**. عطف على مقدّر أي: نزلت هاهنا فشمّرت.

(٦) **قوله: «الافتلاذ»**. الاقتطاع.

(٧) **قوله: «الأناسي»**. جمع إنسان العين، وأصله «أناسين» قلبت النّون ياءً على خلاف القياس.

(٨) **قوله: «أُراجع»**. إشارة إلى أنّ الرّجوع من الطّرفين. والمراد بالشيوخ ـ كما قال الفاضل الرّوميّ ـ: ناصر الدّين التّرمذي وعلاء الدين السّمناني وبِهاء الدين الحُلْواني.

(٩) **قوله: «القصب»**. جمع القصبة، و«السبق» التقدّم و«المضمار» الميدان، وكانت العرب في سِباق الخيل تجعل قَصَبة في آخر الميدان فمن أخذه يعدّ فرسه سابقاً وكان له الفضل والنّفل.

(١٠) **قوله: «وكثيراً ماكان يخالج»**. نصب على الظّرفيّة أي: يخالج حيناً كثيراً، و«ما» لتأكيد معنى

⇐

الإمام العلّامة عُمْدَة الإسلام * قُدْوَة[١] الأنام * أفضل المتأخّرين * أكمل المتبحّرين[٢] * جَلال الملّة والدّين * محمّد بن عبدالرَّحمن القَزْوِينيّ الخطيب بجامع «دِمَشْق»[٣] ـ أفاضَ الله عليه شآبيب[٤] الغُفْران * وأسكنه فراديس[٥] الجِنان ـ.

[محاسن التّلخيص]

إذ قد وجدتُه مختصراً جامعاً لغُرر أُصول هذا الفنّ وقواعده * حاوياً[٦] لِنُكَتِ مسائله وعوائده * محتوياً[٧] على حقائِقَ هي لُبَاب آراء المتقدّمين * منطوياً على

⇐ الكثرة والعامل ما يليه، واسم «كان» ضمير الشأن والجملة خبره، أو نصب على المصدريّة أي: يخالج مخالجة كثيرة.

قوله: «يخالج». أي: ينازع، فعلى هذا «أن أشرح» فاعل «يخالج» و«قلبي» مفعوله، وقد يفسّر المخالجة بالتحرّك والاضطراب فحينئذٍ «قلبي» فاعل «يخالج» و«أن أشرح» ظرف بتقدير «في» أو بالعكس.

(١) **قوله: «قدوة»**. بضمّ القاف وكسره اسم مصدر «الاقتداء».

(٢) **قوله: «المتبحّرين»**. التبحّر في العلم: التعمّق فيه والتوسّع.

(٣) **قوله: «دمشق»**. بكسر الدّال وفتح الميم وسكون الشين وقد يكسر الميم، البلدة المعروفة. قال البكريّ: سمّيت بدماشاق بن نمرود بن كنعان، فإنّه هو الذي بناها. وقيل: بناها غلام إبراهيم الخليل كان حبشيّاً وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النّار وكان اسمه «دمشق» فسمّاها به. وقيل غير ذلك اه.

(٤) **قوله: «شآبيب»**. جمع «شؤبوب» الدّفعة من المطر.

(٥) **قوله: «فراديس»**. جمع «فردوس» الحديقة، والمراد به هاهنا: أعلى درجات الجِنان.

(٦) **قوله: «حاوياً»**. أي: جامعاً. و«**العوائد**» جمع «عائدة» المنفعة.

(٧) **قوله: «محتوياً»**. متعدٍّ وتعديته بـ«على» لتضمين معنى الاشتمال، ومثله «الانطواء».

ثمّ المنصوبات بعد قوله «مختصراً» إمّا أوصاف متوالية أو أحوال مترادفة أو متداخلة.

دَقائِقَ هي نتائج أفكار المتأخّرين * مائلاً عن غاية الإطناب[١] ونـهاية الإيـجاز * لائحاً عليه مخايل[٢] السِّحْر ودلائل الإعجاز.

فَفي كُلِّ لفظٍ مِنْهُ رَوْضٌ مِنَ المُنىٰ وفي كُلِّ سَطْرٍ مِنْهُ عِقْدٌ مِنَ الدُّرِّ[٣]

---

(١) **قوله: «غاية الإطناب»**. أي: هذا المختصر خالٍ عن غاية الإطناب، ونـهاية الإيـجاز، لأنّ الإطناب مقبول وغايته ـ وهو الحشو والتّطويل ـ مردودة، وكذا الإيجاز مطلوب ونهايته وهو الإخلال غير مطلوب.

ثمّ اعلم أنّ اللفظ والمعنى يتصوّران على ثلاثة أنواع:

الأوّل: أن يكونا متساويين.

الثّاني: أن يكون اللفظ زائداً على المعنى.

الثّالث: عكس الثّاني.

والأوّل يقال له: المساواة، والثّاني إمّا أن يكون اللفظ الزّائد مفيداً لمعنىً زائـدٍ أو لا، فإن كان فهو إطناب، وإن لم يكن مفيداً لمعنىً زائد، فإمّا أن يكون اللفظ الزّائد معلوماً أو غير معلوم، فإن كان معلوماً فهو حشو وإلّا فهو تطويل.

والثّالث: إمّا أن يكون اللفظ القليل مفيداً للمعنى الكثير والزائد أو لا يكون، فإن كـان فهو إيجاز، وإن لم يكن فهو إخلال، فصار المجموع ستّة: الإيجاز والإطناب والمساواة وهذه الثلاثة داخلة في البلاغة ومقبولة، والحشـو والتّـطويل والإخـلال وهـذه الثـلاثة خارجة عن البلاغة ومردودة.

(٢) **قوله: «المخايل»**. جمع «مَخِيْلة» وزنه: مفعلة وهي ما يوضع في الخَيال يعني به الأمارات وهي مثل «معايش» و«معيشة» ولذا يكتب بالياء.

(٣) **قوله: «ففي كلّ لفظ»**. البيت من الطّويل عـلى العـروض المـقبوضة مـع الضـرب التـامّ ـ مفاعيلن ـ والقائل رشيد الدّين الوطواط البلخيّ يخاطب صديقاً له اسمه صـدر الدّيـن، وقبله:

كتابُك صدرَ الدّين يحكي حديقةً مكـلّلة الأطـراف بـاللطف والبِـرّ

ففي كلّ لفظٍ منه روض من المُنىٰ وفي كلّ سطر منه عِـقْد مـن الدُّرِّ

⇐

[عوائق ذلك]

وكان يعوقني[١] عن ذلك[٢] أنّي في زَمانٍ أرَى العلمَ قد عُطِّلَتْ[٣] مَشَاهِدُه ومَعَاهِدُه[٤]* وسُدَّتْ مَصَادِرُه[٥] ومَوارِده* وخَلَتْ دِياره ومَراسِمُه[٦]* وعَفَتْ[٧] أطلاله[٨] ومَعالمه* حتّى أشْفَت[٩] شموس الفضل على الأُفُوْل* واستوطن[١٠] الأفاضل زوايا الخُمُوْل* يتلهّفون[١١] من اندراس أطلال العلوم والفضائل*

⇐ الحديقة: روضة الشّجر. مكلّلة: أي: محفوفة بالأزهار وأصله من «الإكليل» وهو عصابة يتزيّن بالجواهر، وتدار على الرأس، والبِرّ ـ بالكسر ـ الإحسان. والرَّوْض: واحده: روضة وهي القِطْعة من العُشْب. المُنَى: جمع «مُنْيَة». العِقْد ـ بالكسر ـ القِلادة. تمثّل بهذا البيت في معرض مدح التلخيص وهو جدير بذلك.

(١) **قوله: «يعوقني»**. عطف على «يخالج» والعَوَق: المنع.

(٢) **قوله: «ذلك»**. إشارة إلى «أن أشرح».

(٣) **قوله: «التعطيل»**. التفريغ.

(٤) **قوله: «المشاهد والمعاهد»**. المشاهد: جمع «مشهد» المحضر، والمعاهد: جمع «معهد» المكان المعهود بينك وبين غيرك، والمراد بهما: العلماء والمدارس أو الكتب.

(٥) **قوله: «المصادر»**. جمع «المصدر» من الصَّدَر ـ بفتحتين ـ وهو الرّجوع: قيل: المراد بالمصادر والموارد: الأساتذة والتلامذة.

(٦) **قوله: «مراسمه»**. مراسم الشيء: محالّ آثاره.

(٧) **قوله: «عَفَت»**. اندرست.

(٨) **قوله: «أطلاله»**. جمع «الطَّلَل» وهو ما ارتفع من آثار الدّار.

(٩) **قوله: «أشفت»**. أي: قربت، ناقص واوي من «الشّفا». و«شموس الفضل» الأساتذة الموجودون في عصره وقد قرب أجلهم.

(١٠) **قوله: «الاستيطان»**. اتخاذ الوطن. و«**الخمول**» ضدّ الشهرة.

(١١) **قوله: «يتلهّفون»**. التلهّف والتأسّف: ذهب كثير من أهل اللغة إلى ترادفهما وأنّهما بمعنى ⇐

ويتأسّفون من انعكاس أحوال الأذكياء[١] والأفاضل * وهكـذا يـذهَبُ الزَّمـان[٢]

⇐ الحزن، وفرّق بعضهم بأنّ التلهّف التحزّن على ما فات، والتأسّف مطلق الحـزن، وقـال الجوهري: الأسف: أشدّ الحزن، والتلهّف: الحزن.

(١) **قوله: «الأذكياء»**. جمع «الذكيّ» من «الذّكاء» ـ بفتح الذّال ـ وهو حدّة الفؤاد، وأمّا «الذُّكاء» ـ بالضمّ ـ فهو بمعنى الشّمس. قال ابن أبي الحديد المعتزلي يمدح عليّاً أميرالمـؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ ويُشير إلى حديث ردّ الشّمس:

يا من له رُدّت ذُكاء ولم يَفُزْ ... بنظيرها من قـبل إلّا يُـوْشَعُ

(٢) **قوله: «وهكذا يذهب الزّمان»**. اقتباس من بيت الحماسي وهو آخر أبيات من قطعة أوردها أبو تمّام ـ رحمه الله ـ في باب المراثي من كتاب «الحماسة» وقال: وقال رجل من بني أسد، يرثي أخاً له مرض في غُربة فسأله الخروج به هرباً من موضعه، فمات في الطّريق ويقال: إنّها لابن كناسة:

أبْعَدْتَ من يـومك الفِـرار فـما ... جاوزتَ حيث انتهى بك القَدَرُ

لو كان يُنْجِي مـن الرَّدَى حَـذَرٌ ... نَـجّاك مـمّا أصـابك الحَـذَرُ

يـرحـمك الله مـن أخـي ثـقةٍ ... لم يَكُ فـي صـفو ودّه كَـدَرُ

فـهكذا يـذهب الزّمـان ويَـفْـ ... ـنى العـلم فـيه ويُـدْرَسُ الأَثَـرُ

ونسب الأبيات في «الحماسة البصريّة» إلى عبد الأعلى بن كناسة المازني.

وقال ابن النّديم في «الفهرست» ١٣٥: محمّد بن كناسة في مرثية أبي القاسم حمّاد بن أبي ليلى سابور بن المبارك المولود سنة ٧٥هـ والمـتوفّى سـنة ١٥٦هـ وكـان يـعاصر مـن طواغيت بني مروان وليد بن عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ. ورواية ابن النّديم تختلف عن رواية أبي تمّام فإنّه روى البيت الأوّل هكذا:

أبعدت من نـومك الغِـرار فـما ... جاوزت حتّى انتهى بك القـدر

والثالث:

يـرحـمك الله مـن أخ يـا أبـا الـ ... قـاسم مـا فـي صفاته كَـدَرُ

والرابع:

⇐

على العِبَر * ويَفْنَى العِلْمُ فيه ويندرِسُ الأَثَر.

[الجزم بعد العزم]

لكن لمّا رأيتُ توفّر[١] رَغَبَاتِ[٢] المحصّلين على تعلّم هذا الكتاب وتحصيله * وامتدادَ أَعْناقهم[٣] نحو[٤] الإحاطة بمجمله وتفاصيله[٥] * وأكثرهم قد حُرِموا[٦] توفيق[٧] الاهتداء إلى ما فيه من مطويّات الرُّمُوْز والأسرار * إذ لم يقع له شرح يكشِفُ عن وجوه خرائده[٨] الأستار * ترى[٩] بعض متعاطيه قد اكتفَوْا بما فَهِمُوْه من ظاهر المقال * من غير أن يكون لهم اطّلاع على حقيقة الحال * وبعضهم قد تَصَدَّوْا لسلوك طرائقه[١٠] من غير دليل *

⇐ فهكذا يفسد الزَّمان ويفـ ـنى العلم منه ويدرس الأَثَـرُ

وهي من البحر المنسرح على العروض الأُولى مع الضّرب المطويّ.

(١) **قوله: «توفّر»**. التكثّر.

(٢) **قوله: «رغبات»**. من «رَغِبَ في الشّيء».

(٣) **قوله: «امتداد أعناقهم»**. كناية عن كمال الميل، وفيه استعارة مكنية مع التّخييل.

(٤) **قوله: «نحو»**. بمعنى الجهة.

(٥) **قوله: «تفاصيله»**. ولو قال: بجمله وتفصيله لكان أنسب بقوله: وتحصيله.

(٦) **قوله: «قد حُرِموا»**. على صيغة المجهول بمعنى: مُنِعُوْا.

(٧) **قوله: «التوفيق»**. تهيئة أسباب الخير، وتنحية أسباب الشرّ.

(٨) **قوله: «الخرائد»**. جمع: خريدة وهي العذراء أو لؤلؤ لم يُثْقَب، شبّه بها المسائل المشكلة.

(٩) **قوله: «ترى»**. استئناف وجمع الفعل المسند إلى ضمير البعض في المواضع ميل إلى المعنى كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾ [الأنبياء: ٣٣].

(١٠) **قوله: «طرائقه»**. جمع: الطريقة والمراد بها: ألفاظه وعباراته الموصلة إلى المعاني، ولو قال: «طرقه» حتّى يكون جمع «طريق» وهي السبيل يذكّر ويؤنّث لكان أنسب وأظهر.

فأضلّوا كثيراً[١] وضَلُّوا عن سواء السَّبيل * **اخْتَلَسْتُ**[٢] من أثناء التّحصيل فُرَصاً[٣] * مع ما أتجرّع من الزّمان غُصَصاً[٤] * فطَفِقْتُ أقتحمُ موارد السَّهَر[٥] غائصاً في لُجَج[٦] الأفكار * وألتقط فرائد الفِكَر[٧] من مطارح الأنظار[٨] * وبذلتُ الجُهْد[٩] في مُراجَعة الفضلاء المشار إليهم بالبَنان[١٠] * ومُمارَسة الكُتُب المصنَّفة في فنّ البيان * لاسيّما «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» * فلقد تناهيت[١١] في تصفّحهما غاية الوُسْع والطّاقة.

---

(١) **قوله: «فأضلّوا كثيراً»**. كان عليه أن يقول: فضلّوا وأضلّوا لكنّه أراد موافقة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ** ﴾ [المائدة: ٧٧].

(٢) **قوله: «اختلست»**. جواب لمّا ومعناه: الاستلاب.

(٣) **قوله: «فُرَصاً»**. جمع «فُرْصة» النّوبة.

(٤) **قوله: «الغُصَص»**. جمع «غُصَّة».

(٥) **قوله: «موارد السَّهَر»**. مواضع ينبغي أن يسهر أهل العلم فيها للفوز بالمقصود.

(٦) **قوله: «لُجَج»**. جمع «لُجَّة» بمعنى المُعْظَم.

(٧) **قوله: «فرائد الفكر»**. نتائجه الشبيهة بالدُّرَر و«الفِكَر» جمع «الفِكْرَة» اسم مصدر «الافتكار» مثل «الرِّحْلة» و«الارتحال» و«العِبْرَة» و«الاعتبار».

(٨) **قوله: «الأنظار»**. مرادف للفكر. وقيل: الفِكْر: حركة الذّهن نحو المبادئ والرّجوع عنها إلى المطالب. والنّظر: ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة، والإضافة في «مطارح الأنظار» لاميّة.

(٩) **قوله: «الجهد»**. بالضمّ والفتح: الاجتهاد، وقال الفرّاء: بالضمّ الطّاقة، وبالفتح المشقّة.

(١٠) **قوله: «البنان»**. رؤوس الأصابع والواحدة: بنانة.

(١١) **قوله: «تناهيت»**. التناهي: البلوغ إلى النّهاية.

[محاسن الشّرح]

ثمّ جمعتُ لشرح هذا الكتاب ما يُذَلِّل صِعابَ[١] عويصاته الأبيّة * ويُسهّل طريق الوُصُول إلى ذخائر كنوزه المخفيّة * وأودعتُه فرائدَ نفيسة وُشِّحت بها كُتُب القدماء * وفوائد شريفة سَمَحَت[٢] بها أذهان الأذكياء * وغرائب نُكَتٍ اهتديتُ إليها بنور التّوفيق * ولطائف فِقَرٍ[٣] اتّخذتُها من عين التّحقيق *

[ادّعاء سلوك الإنصاف]

وتمسّكتُ في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف[٤] * وتجنّبتُ في ردّ ما أُورد عليه من مذهب البغي والاعتساف[٥] * وأشرتُ إلى حلّ أكثر غوامض «المفتاح» و«الإيضاح» * ونبّهتُ على بعض ما وقع من التّسامح للفاضل[٦] العلّامة

---

(١) **قوله: «صِعاب»**. جمع «صعب» ضدّ الذَّلول. و«**عويصات**» جمع «عويصة»، و«**الأبيّة**» فعيلة من الإباء والمعنى ممتنعة. والإضافة في «ذخائر كنوزه» بيانيّة.

(٢) **قوله: «سمح»**. جاد، قيل: إذا استعمل بالباء مثل «سمح به» يكون مفتوح العين، وإذا استعمل بلا صلة يكون مضمومة.

(٣) **قوله: «الفِقَر»**. جمع فِقْرَة ـ بالكسر ـ.

(٤) **قوله: «الإنصاف»**. التسوية وإعطاء النَّصَف.

(٥) **قوله: «الاعتساف»**. المشي على غير الطَّريق، وهو مذهب أهل الخِلاف.

(٦) هو قطب الدّين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي الكازرونيّ ولد في شيراز سنة ٦٣٤ هـ وتوفّي في تبريز سنة ٧١٠ هـ. كان أبوه طبيباً يتطبب في شيراز، فقرأ عليه، ثمّ قصد حكيم الشيعة المشهور نصير الدّين الطوسيّ وقرأ عليه وصنّف كتباً في شتّى العلوم، منها: كتابه في شرح المفتاح المسمّى بـ«مفتاح المفتاح» منه نسخة في مخطوطات المكتبة الرضويّة برقم ١٤٠٠٦ ولكنّها ساقطة الصَّدْر والذّيل قليلاً.

في «شرح المفتاح» * وأومأتُ[١] إلى مواضِعَ زَلَّتْ فيها أقدامُ الآخذين[٢] في هذه الصِّناعة * وأغْمَضْتُ عمّا وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بِضاعة * ورَفَضْتُ التأسّي بجماعة حُظِروا[٣] تحقيق الواجبات * وما فَرَضْتُ[٤] على نفسي

---

(١) **قوله: «الإيماء»**. الإشارة الخفيّة وأصله: الإشارة بالحاجب والشفة.

(٢) **قوله: «الآخذين»**. الشارعين.

(٣) **قوله: «حُظِرُوْا»**. على صيغة المجهول بمعنى: مُنِعوا. **وقوله: «تحقيق الواجبات»**. من باب الحذف والإيصال أي: من تحقيقها. أو على صيغة المعلوم أي: حرموا تحقيق الواجبات على أنفسهم.

(٤) **قوله: «وما فرضت»**. في الجمع بين الرَّفض والسنّة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النّظير مع الإيهام. وذلك أنّهم نبزوا أتباع أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ بالرَّفض والرّافضة والرّوافض، وذنبهم أنّهم رفضوا سنّة الشّيطان واتّبعوا سنّة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأهل بيته الذين هم أدرىٰ بما في البيت.

وسمّوا أنفسهم أهل السنّة والجماعة لأنّهم اتّبعوا سنّة معاوية بن أبي سفيان ـ لعنهما الله ـ وهي سنّة الشيطان، وهذا الطاغية المقبور سمّاهم بهذا الاسم لمّا استولى على البلاد، وغصب الخلافة عن السبط الأكبر أبي محمّد الحسن بن عليّ ـ عليهما السّلام ـ وسمّى هذا العام المنحوس بعام الجماعة وأتباعه بأهل السنّة والجماعة.

وأمّا سائر المصطلحات المشار إليها هاهنا فتعريفها ـ كما أشار إليه صاحب «الزُّبْدة» ـ هي هذه، قال:

الفرض: ما ثبت بدليل قطعيّ، والواجب: ما ثبت بدليلٍ ظنّيٍّ، والسنّة: ما واظب النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ عليها مع التَّرك أحياناً، فإن كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة فسنن الهدى، وإن كانت على سبيل العادة فسنن الزَّوائد.

فسنّة الهدى: ما يكون إقامتها تكميلاً للدّين وهي التي تتعلّق بتركها كراهة. وسنّة الزّوائد: هي التي أخذها هدى، ـ أي: إقامتها حسنة ـ ولا يتعلّق بتركها كراهة.

ولكن هذه هي المصطلحات التي اصطلح عليها أتباع أبي حنيفة النُّعمان، ولا يلتزم بها الشّافعيّة ـ مثل الشّارح ـ ولزيادة الوضوح راجع «البحر المحيط» للزركشيّ الشّافعيّ.

سُنَّتَهم في تطويل الواضحات.

[نزول أمطار البلاء]

وحين[1] فَرَغْتُ عن تسويد الصَّحائف بتلك اللطائف:

رَمـاني الدَّهْرُ بالأَرْزاء حَتّى ... فـؤادي فـي غِشـاءٍ مِنْ نِبالِ

فَـصِرْتُ إذا أصَـابَتْني سِـهامٌ ... تكَسَّرَتِ النِّصال على النِّصال[2]

---

(١) قوله: «وحين». ظرف مضاف إلى ما بعده، عامله «رماني» والجملة معطوفة على «جمعت». فإن قلت: أين العائد إلى «حين» في الجملة المضاف إليها؟ قلت: قال الرّضي: هي لا تحتاج إلى الرّابط لكونها مؤوَّلةً بالمصدر.

(٢) البيتان من الوافر على العروض المقطوفة مع الضَّرب المشابه، والقائل أبو الطيّب أحمد بن الحسين الجعفي المعروف بالمتنبّي شاعر الشيعة المشهور ٣٠٣ ـ ٣٥٤هـ وهما من قصيدة طويلة يرثي بها والدة سيف الدَّولة ويعزّيه بها في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ـ ٣٣٧هـ ـ مطلعها:

نُـعِدُّ المَشْـرَفيَّةَ والعَـوالي ... وتـقتلنا المـنونُ بـلا قِـتالِ

ونـرتبط السـوابق مُـقْرَباتٍ ... وما يُنْجِين مـن خَـبَب الليالي

ومَنْ لم يـعشق الدنـيا قـديماً؟ ... ولكـن لا سـبيل إلى الوِصـالِ

نَصيبُك في حياتك من حبيبٍ ... نَصِيْبُك في منامك مـن خَـيالِ

رمـــاني ......

......

وهـانَ فـما أُبـالي بـالرّزايا ... لأنّـي مـا انـتفعتُ بأن أُبـالي

وهـذا أوّل النـاعين طُـرّاً ... لأوّل مَـيْتَةٍ فـي ذا الجَـلالِ

كأنّ المـوت لم يـفجع بـنفسٍ ... ولم يَـخْطُرْ لمـخلوقٍ بـبالِ

قال:

ولو كـان النسـاء كـمن فَـقَدْنا ... لفُـضِلَّتِ النّسـاء عـلى الرّجـال

⇐

وذلك من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان * عند تلاطم أمواج الفِتَن في بلاد «خراسان» * لاسيّما:

دِيارٌ بها حَلّ الشَّباب تميمَتي وَأوَّلُ أرْضٍ مَسَّ جِلْدي تُرابها[1]

⇐ وما التأنيث لاسم الشمس عيب ولا التّذكير فَخْر للهِلال
وأفجع مَنْ فقدنا من وجدنا قُبَيْل الفقد مفقود المِثالِ
يدفَن بعضُنا بعضاً وتمشي أواخِرُنا على هامِ الأوالي
وكم عين مقبّلة النَّواحي كحيلٌ بالجَنادلِ والرِّمال
ومُغْضٍ كان لا يُغْضِي لخَطْبٍ وبالٍ كان يفكُرُ في الهُزالِ

رماني الدهر: مجاز عقلي، و«**الأرزاء**» بتقديم الرّاء المهملة جمع «رُزْء» ـ بضمّ الراء وفتحها ـ وهو المصيبة والظّرف ـ أعني بالأرزاء ـ لغو متعلّق بـ«رماني» و«**الغِشاء**» الغطاء.

و«**النِبال**» جمع: «النَّبْل» وهي السّهام العربيّة وقد يجمع على «أنبال» وإنّما قال أوّلاً: رماني وثانياً فؤادي؟ إيماءً إلى أنّ المرميّ بالحوادث ظاهراً هو الشَّخْصُ لكن المصاب حقيقةً هو القلب، وفي اختيار «إذا» في «إذا أصابتني» إيذان بتحقّق وقوع المصيبة. واختيار «السهام» على «السهم» لإقامة الوزن.

«**النصال**» جمع «النَّصْل» وهي حديدة السّهم والسّيف والسكّين والرُّمح.

(١) البيت من الطَّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل غير معروفٍ وقبله مع أصله ـ على ما أنشده أبو نصر الأسديّ ـ:

أَحَبُّ بلاد اللهِ ما بين صارةٍ إلى سَفَوانٍ أن يسيحَ سحابُها
بلادٌ بها نيطت عليّ تمائمي وأوّل أرضٍ مَسَّ جلدي تُرابُها

والشارح غيّر بعض كلماته ليوافق مرامه وهو أنّ مولده في تلك الدّيار.

«أَحَبُّ» اسم تفضيل مبتدأ و«ما بين صارة» حال من «بلاد الله» و«صارة» ـ بالمهملة ـ و«سفوان» ـ بالسين والمفتوحتين ـ موضعان. و«أن يسيح» بدل من «بلاد الله» بدل اشتمال. وسيح المطر: انسكابه.

«بلادٌ بها» خبر «أحبّ» و«نيطت» علّقت، و«التمائم» جمع تميمة وهي العوذة، والباء

⇐

فلقد جرّد الدَّهْرُ على أهاليها سيف العُدْوَان * وأبادَ مَن كان فيها من السُكّان * ولم يَدَعْ من أوطانها إلّا دِمْنَة[١] لم تَكَلَّمْ مِن أُمّ أوفىٰ * ولم يَبْقَ من حِزْبها إلّا قوم

⇐ في قوله: «بها» بمعنى «في». يقول: أحبّ بلاد الله إليّ بين هذين المكانين إذ تمطر وتتزيّن بالرّياض والأزهار، بلاد كان بها مولدي وكنت بها طفلاً علقت عليّ التّعاويذ.

وقوله: «أوّل أرض مسّ جلدي ترابها» كناية عن تولّده بها، لأنّ تراباً يمسّ جلد الإنسان غالباً تراب مكان ولادته والبيت تمثّل به الشّارح.

قوله: «حلّ الشباب» وحلّها في تلك الدّيار كناية عن إقامته بها إلى أوان البلوغ.

(١) **قوله: «إلّا دمنة»**. تلميح إلى مطلع معلّقة زهير بن أبي سُلْمى المُزني من البحر الطويل على العروض المقبوضة مع الضرب المقبوض وهو:

أَمِـنْ أُمِّ أوفـى دِمْـنَة لَـمْ تَكَـلَّم ... بِـحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فـالمُتَثَلَّمِ
ودارٌ لهـا بـالرَّقْمتين كأنّـها ... مراجيعُ وَشْمٍ في نـواشـر مِعْصَمِ
بها العِيْنُ والأَرْءامُ يَمْشِينَ خِـلْفَةً ... وأَطْلَاؤُها يَنْهَضْنَ من كلّ مَـجْثَمِ
وقفتُ بها من بعد عشرين حِـجّةً ... فـلأياً عـرفتُ الدّار بـعد التـوهُّمِ
أثافِيَّ سُـعْفاً فـي مُعَرَّس مِـرْجَلٍ ... ونؤياً كَـجِذْمِ الحَـوْضِ لم يـتثلَّمِ
فـلمّا عـرفت الدّار قـلتُ لِـرَبْعها ... ألا انعم صباحاً أيّها الرَّبْعُ وَآسـلَمِ

«دمنة» المكان الذي اسودّ من آثار الديار و«الدّرّاج» بفتح الدال وضمّها، و«حومانة» بفتح الحاء، و«المتثلّم» ـ بالفتح والتشديد ـ موضعان بالعالية.

«الرَّقْمتان» حَرَّتان إحداهـما قـريبة مـن البـصرة والأُخـرى مـن المـدينة المـنوّرة.

«مراجيع» الأوشام المجدّدة. «نواشر المِعْصَم» عروته. شبّه رسوم دارها بهما بوشم في المعصم، قد جدّد بعد انمحائه. وشبّه رسوم الدّار عند تـجديد السّـيول إيّـاها بكشف التّراب عنها بتجديد الوشم. «العِيْن» من البقر الواسعات العيون. «الآرام» الظباء الخالصة البياض «خِلْفَة» يخلف بعضها بعضاً.

«الأطلاء» جمع «طلا» وهو ولد الظَّبْيَة والبقرة الوحشيّة. و«المجثم» موضع الجثوم والمعنى: بهذه الدّار بقر وحشٍ واسعات العيون وظِباء يمشين بها خالفات بعضها بعضاً

⇐

ببَلْدَحَ[١] عَجْفَىٰ.

كأن لم يكن بين الحَجُونِ إلى الصَّفا   أَنيسٌ ولَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سامِرُ[٢]

فطرحتُ الأوراق في زوايا الهِجْران * ونَسَجَتْ عليها عناكبُ النِّسْيان * وضربتُ بيني وبينها حِجاباً مستورا * كأن لم يكن شيئاً مذكورا * وإلى الله المُشْتَكىٰ مِن دهرٍ اذا أساء أصرّ على إسائته * وإن أحسَن نَدِمَ عليه من ساعته.

⇒ وأولادها ينهضن من مرابضها لترضعها أُمّهاتها.

«اللأي» الجهد والمشقّة. «الأثافي» الحجارة التي توضع عليها القِدْر وهي ثلاثة. «السُفْع» السُّوْد، «المعرّس» الموضع الذي تنصب فيه القِدْر. «النّؤي» خندق حول الخيمة ليمنع من دخول الماء فيها. «الجذم» الأصل. «الرّبع» المنزل.

(١) **قوله: «بلدح»**. تلميح إلى المثل. قال ابن منظور: «بَلْدَح»: اسم موضع وفي المثل الذي يُروى لِنَعامة المسمّى بَيْهَس: «لكن على بَلْدَحَ قومٌ عَجْفَى» عنى به البُقعة، وهذا المثل يقال في التحزّن بالأقارب. قاله نَعامة لمّا رأى قوماً في خِصْبٍ وأهله في شدّةٍ.

(٢) **قوله: «كأن لم يكن»**. البيت من البحر الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المشابه، والقائل عمرو بن الحارث الجُرْهُمي قاله في الأَسَف على فِراق مكّة وتفرّق قومه ونفيهم إلى اليمن لأنّهم كانوا سكّان الحرم وخدّام الكعبة قبل قريش، ويقول بعده:

وكُنّا وُلَاة البيت من بعد نابت   نطوف بذاك البيت والخير ظاهِرُ

فأخْرَجَنا منها المليكُ بقدرةٍ   كذلك بالإنسان تجري المقادِرُ

بلى نحن كنّا أهلها فأبادنا   صروفُ الليالي والجدود العواثِرُ

«الحَجون» بفتح الحاء جبل بمكّة في حضيضها مقبرتها وفيها دفن وصيّ الأنبياء أبو طالب ـ عليه السّلام ـ وأفضل أزواج النّبيّ أُمّ المؤمنين خديجة ـ رضوان الله عليها ـ.

و«الصّفا» في الأصل: الحجر الصّلب سمّي به ذلك المكان الشّريف لأنّه حجر صلب، وروي أنّ آدم صفيّ الله نزل عليه فاشتقّ له اسم من اسمه. و«الأنيس»: المؤنس. و«السَّمَر» بفتحتين الحديث بالليل، والباقي واضح.

[الإقامة في «هَراة»]

ثمّ ألجأني فَرْطُ المَلال، وضِيْقُ البال إلى أن يَلْفِظَني أرضٌ إلى أرضٍ * ويَجُرَّني رَفْعٌ إلى خَفْض * حتّى أَنَخْتُ بمحروسة «هَراة»[1] * حماها الله ـ تعالى ـ عن

---

(١) **قوله: «هَراة»**. بفتح الهاء إحدى مُدُن «خراسان» الأربعة: بلخ وهراة، ونيسابور، وسمرقند. وكفانا وصفه الشّيخ البِهائي في أُرجوزته الرائعة ـ**«الزّاهرة في توصيف هَراة»**ـ وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ العَلِيِّ العالِيْ	ذِي المَجْدِ والإِفْضالِ والْجَلالِ
٢ ـ ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ السّامِي	عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى التِّهامِي
٣ ـ وَآلِهِ الأئِمَّةِ الأَطْهارِ	ما آخْتَلَفَ اللَّيْلُ مَعَ النَّهارِ
٤ ـ يَقُولُ راجِي العَفْوِ يَوْمَ الدِّينِ	اَلْمُذْنِبُ الْجَانِي بِهاءُ الدِّينِ
٥ ـ تَجاوَزَ الرَّحْمٰنُ عَنْ ذُنُوبِهِ	وَأَسْدَلَ السِّتْرَ عَلَى عُيُوبِهِ
٦ ـ بُلِيتُ فِي قَزْوِينَ وَقْتاً بِرَمَدْ	مُفَرِّحٍ لِلْقَلْبِ مِنْ فَرْطِ الْكَمَدْ
٧ ـ يَمْنَعُ مِنْ صَرْفِ النَّهارِ فِيما	يُرْضِي اللَّبِيبَ الحاذِقَ الفَهِيما
٨ ـ مِنْ بَحْثٍ اَوْ تِلاوَةٍ أَوْ ذِكْرِ	أَوْ دَرْسٍ اَوْ عِبادَةٍ أَوْ فِكْرِ
٩ ـ حَتَّى سَئِمْتُ مِنْ لُزُومِ مَنْزِلِي	وَالنَّفْسُ عَنْ أَشْغالِها بِمَعْزِلِ
١٠ ـ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ عادَتِي البَطالَةْ	لِأَنَّها مِنْ شِيَمِ الْجَهالَةْ
١١ ـ فَرُمْتُ شَيْئاً مُشْغِلاً لِبالِي	عَمَّا أُقاسِيهِ مِنَ ٱلْبَلْبالِ
١٢ ـ فَلَمْ أَجِدْ أَبْهَى مِنَ الأَشْعارِ	وَلَيْسَ نَظْمُ الشِّعْرِ مِنْ شِعارِي
١٣ ـ وَكُنْتُ فِي فِكْرٍ بِأَيِّ وادِ	أُلْقِي جِيادَ الْفِكْرِ فِي الطِّرادِ
١٤ ـ فَبَيْنَما الأَمْرُ كَذا إِذْ سَأَلا	مِنِّيَ بَعْضُ الأَصْدِقاءِ الفُضَلا
١٥ ـ أَنْ أَصِفَ الهَراةَ فِي أَبْياتِ	جامِعَةٍ لِلنَّشْرِ وَالشَّتاتِ
١٦ ـ مُعْرِبَةٍ عَنْها عَلَى الحَقِيقَةْ	مُطْرِبَةٍ لِكُلِّ ذِي سَلِيقَةْ

⇐

⇐ ١٧ ـ قُلْتُ لَهُ وَالجَفْنُ بِالدَّمْعِ سَخِيْ: عَلَى الخَبِيرِ قَدْ سَقَطْتَ يا أَخِيْ
١٨ ـ ثُمَّ نَظَمْتُ هٰذِهِ الأُرْجُوزَهْ بَدِيعَةٌ رائِقَةٌ وَجِيزَهْ
١٩ ـ قَضَيْتُ فِي نَظْمِي لَها نَهارِي كَما يُقَضَّى اللَّيْلُ بِالأَسْمارِ
٢٠ ـ سَمَّيْتُها إِذْ كَمُلَتْ بِالزَّاهِرَهْ فَهاكَها مِائَةَ بَيْتٍ باهِرَهْ

مقدّمة: في وصفها على الإجمال

٢١ ـ إِنَّ الهَراةَ بَلْدَةٌ لَطِيفَهْ بَدِيعَةٌ شائِقَةٌ شَرِيفَهْ
٢٢ ـ أَنِيقَةٌ أَنِيسَةٌ بَدِيعَهْ رَشِيقَةٌ نَفِيسَةٌ مَنِيعَهْ
٢٣ ـ خَنْدَقُها مُتَّصِلٌ بِالماءِ وَسُورُها سامٍ إِلَى السَّماءِ
٢٤ ـ ذاتُ فَضاءٍ يَشْرَحُ الصُّدُورا وَيُورِثُ النَّشاطَ وَالسُّرُورا
٢٥ ـ حَوَتْ مِنَ المَحاسِنِ الجَلِيلَهْ وَالصُّوَرِ البَدِيعَةِ الجَمِيلَهْ
٢٦ ـ ما لَيْسَ فِي بَقِيَّةِ الأَمْصارِ وَلَمْ يَكُنْ فِي سائِرِ الأَعْصارِ
٢٧ ـ لَسْتَ تَرَى فِي أَهْلِها سَقِيما طُوبَى لِمَنْ كانَ بِها مُقِيما
٢٨ ـ ما مِثْلُها فِي الماءِ وَالهَواءِ كَلَّا وَلاَ الأَثْمارِ وَالنِّساءِ
٢٩ ـ كَذٰلِكَ الباغاتُ وَالمَدارِسْ فَما لَها فِي هٰذِهِ مُجانِسْ

فصلٌ: في وصف هوائها

٣٠ ـ هَواءُها مِنَ الوَباءِ جُنَّهْ كَأَنَّهُ مِنْ نَفَحاتِ الْجَنَّهْ
٣١ ـ فَيَبْسُطُ الرُّوحَ وَيَنْفِي الكَرْبا وَيَشْرَحُ الصَّدْرَ وَيَشْفِي القَلْبا
٣٢ ـ لاَ عاصِفٌ مِنْهُ تَمَلُّ الحُرَّهْ وَلاَ بَطِيءُ السَّيْرِ فَرْدُ مَرَّهْ
٣٣ ـ بَلْ وَسَطٌ يَهُبُّ بِاعْتِدالِ كَغادَةٍ تَرْفُلُ فِي أَذْيالِ
٣٤ ـ فَمَنْ رَماهُ الدَّهْرُ بِالإِفْلاَسِ حَتَّى عَنِ المَسْكَنِ وَاللِّباسِ
٣٥ ـ فَلاَ يُصاحِبْ بَلْدَةً سِواها لِأَنَّهُ يَكْفِيهِ فِي هَواها

⇐

⇐ ٣٦ ـ جُـبَّتُهُ واحِـدَةٌ فِـي القُـرِّ ... شَـرْبَتُهُ بـارِدَةٌ فِـي الحَـرِّ
٣٧ ـ فَـهٰذِهِ فِـي حَـرِّها تُـرْوِيْهِ ... وَتِـلْكَ عِـنْدَ بَـرْدِها تَكْـفِيهِ

فصلٌ : في وصف مائها

٣٨ ـ لَـوْ قِـيلَ : إنَّ المـاءَ فِـي الهَـراةِ ... يَـعْدِلُ مـاءَ النِّـيلِ وَالفُـراتِ
٣٩ ـ لَـمْ يَكُ ذاكَ القَـوْلُ بِـالبَعِيدِ ... فَكَـمْ عَـلَى ذٰلِكَ مِـنْ شَـهِيدِ
٤٠ ـ تَـراهُ فِـي الأَنْـهارِ جارٍ صـافِ ... كَأَنَّـهُ لَآلِـئُ الأَصْـدافِ
٤١ ـ لاَ يَـحْجُبُ النَّـاظِرَ عَـنْ قَـرارِه ... بَـلْ يُـطْلِعَنَّهُ عَـلَى أَسْـرارِه
٤٢ ـ تَـظُنُّ غَـوْرَ عُـمْقِهِ شِـبْرَيْنِ ... مِـنَ الصَّـفا وَهْـوَ عَـلَى رُمْـحَيْنِ
٤٣ ـ خَـفِيفُ وَزْنٍ فـائِقُ الأَوْصـافِ ... مـا مِـثْلَهُ مـاءٌ بِـلاَ خِـلاَفِ
٤٤ ـ يَـهْضِمُ مـا صـادَفَ مِـنْ طَـعامِ ... كَأَنَّـما أَكَـلْتَهُ مِـنْ عـامِ

فصلٌ : في وصف نسائها

٤٥ ـ نِسـاؤُها مِـثْلُ الظِّـباءِ النَّـافِرَةْ ... ذَواتُ أَلْـحاظٍ مِـراضٍ سـاحِرَةْ
٤٦ ـ يَسْـلُبْنَ حِـلْمَ النَّـاسِكِ الأَوَّاهِ ... يُسْـلِمْنَ جِسْـمَهُ إِلَـى الدَّواهِـي
٤٧ ـ مِـنْ كُـلِّ خَـوْدٍ عَـذْبَةِ الأَلْـفاظِ ... تَـقْتُلُ مَـنْ تَشـاءُ بِـالأَلْحاظِ
٤٨ ـ أَضْـيَقُ مِـنْ عَـيْشِ اللَّـبِيبِ ثَـغْرُها ... أَضْـعَفُ مِـنْ حالِ الأَدِيبِ خَـصْرُها
٤٩ ـ فـاتِكَةٌ قَـدْ شَـهِدَتْ خَـدَّاهـا ... بِـما بِـنا تَـفْعَلُهُ عَـيْناها
٥٠ ـ تَـرْنُو بِـطَرْفٍ نـاعِسٍ فَـتَّاكِ ... يُـفْسِدُ دِيـنَ الزَّاهِـدِ النَّسَّـاكِ
٥١ ـ وَالصُّـدْغُ واوٌ لَـيْسَ واوَ العَـطْفِ ... وَالثَّـدْيُ رُمَّـانٌ عَـزِيزُ القَـطْفِ
٥٢ ـ وَالْـجِسْمُ فِـي رِقَّـتِهِ كَـالماءِ ... وَالقَـلْبُ مِـثْلُ صَـخْرَةٍ صَـمَّاءِ
٥٣ ـ وَلَـفْظُها وَثَـغْرُها وَالرِّدْفُ ... سِـحْرٌ حَـلالٌ أُقْـحُوانٌ حِـقْفُ
٥٤ ـ وَقَـدُّها وَنَـهْدُها وَالخَـدُّ ... غُـصْنٌ وَرُمَّـانٌ طَـرِيٌّ وَرْدُ

⇐

⇐ ٥٥ ـ وَالشَّعْرُ وَالرُّضابُ وَالأَجْفانُ   صَوارِمٌ مُدامَةٌ ثُعْبانُ

٥٦ ـ غِيدٌ حَمِيداتٌ خِصالُهُنَّ   طُوبَى لِمَنْ نالَ وِصالَهُنَّ

فصلٌ: في وصف ثمارها على الإجمال

٥٧ ـ ثِمارُها فِي غايَةِ اللَّطافَهْ   لاَ ضَرَرٌ فِيها وَلاَ مَخافَهْ

٥٨ ـ عَدِيمَةُ القُشُورِ عِنْدَ الجَسِّ   تَكادُ أَنْ تَذُوبَ حالَ المَسِّ

٥٩ ـ تَخالُ فِي أَغْصانِها الدَّوانِي   أَشْرِبَة الحُسْنِ بِلاَ أَوانِي

٦٠ ـ مَعْ أَنَّها بِهٰذِهِ الكَيْفِيَّهْ   رَخِيصَةٌ عِنْدَهُمْ زَرِيَّهْ

٦١ ـ يَطْرَحُها البَقَّالُ فَوْقَ الحُصْرِ   حَتَّى إذا ما جاءَ وَقْتُ العَصْرِ

٦٢ ـ وَقَدْ بَقَى شَيْءٌ مِنَ الثِّمارِ   يَطْرَحُهُ فِي مَعْلَفِ الحِمارِ

فصلٌ: في وصف عنبها

٦٣ ـ وَلَسْتُ مُحْصِياً لِوَصْفِ العِنَبِ   فَإِنَّهُ قَدْ نالَ أَعْلَى الرُّتَبِ

٦٤ ـ أَدَقُّ مِنْ فِكْرِ اللَّبِيبِ بِزْرُهْ   أَرَقُّ مِنْ قَلْبِ الغَرِيبِ قِشْرُهْ

٦٥ ـ أَبْيَضُهُ فِي لُطْفِهِ وَالطُّولِ   يَحْكِي بَنانَ غادَةٍ عُطْبُولِ

٦٦ ـ أَحْمَرُهُ أَشْهَى إِلَى القَلْبِ الصَّدِي   مِنْ لَثْمِ خَدٍّ ناصِعٍ مُوَرَّدِ

٦٧ ـ أَسْوَدُهُ أَبْهَى لَدَى الظَّرِيفِ   مِنْ غَمْزِ طَرْفٍ فاتِرٍ ضَعِيفِ

٦٨ ـ أَصْنافُهُ كَثِيرَةٌ فِي العَدِّ   لَيْسَ لَها فِي حُسْنِها مِنْ حَدِّ

٦٩ ـ فَمِنْهُ فَخْرِيٌّ وَطائِفِيّ   وَكِشْمِشِيٌّ ثُمَّ صاحِبِيُّ

٧٠ ـ وَغَيْرُها مِنْ سائِرِ الأَقْسامِ   فَوْقَ الثَّمانِينَ بِلاَ كَلامِ

٧١ ـ مَعْ هٰذِهِ الأَوْصافِ وَالمَعانِي   فِي أَرْخَصِ الأَسْعارِ وَالأَثْمانِ

٧٢ ـ تَرَى الَّذِي ما مِثْلُهُ فِي الفَقْرِ   يَبْتاعُ مِنْهُ الوِقْرَ بَعْدَ الوِقْرِ

٧٣ ـ وَرُبَّما يَعْلِفُهُ الحَمِيرا   إِنْ لَمْ يُصادِفْ عِنْدَهُ شَعِيرا

⇐

⇐

فصلٌ: في وصف بِطِّيخها

٧٤ ـ بِطِّيخُها مِنْ حُسْنِهِ يَحِيرُ فِي وَصْفِهِ ذُو الفِطْنَةِ الخَبِيرُ

٧٥ ـ جَمِيعُهُ حُلْوٌ بِغَيْرِ حَدٍّ أَحْلَى مِنَ الوِصالِ بَعْدَ الصَّدِّ

٧٦ ـ مَهْما يَقُولُ الواصِفُونَ فِيهِ فَإِنَّهُ نَزْرٌ بِلاَ تَمْوِيهِ

٧٧ ـ يُباعُ بِالبَخْسِ القَلِيلِ النَّزْرِ لِأَنَّهُ وافٍ بِغَيْرِ حَصْرِ

٧٨ ـ يَأْتِي بِهِ المَرْءُ مِنَ الصَّحارِي فَلاَ يَفِي بِأُجْرَةِ المُكارِي

فصلٌ: في وصف مدرسة الميرزا

٧٩ ـ وَما بُنَى فِيهَا مِنَ المَدارِسْ لَيْسَ لَها فِي الحُسْنِ مِنْ مُجانِسْ

٨٠ ـ أَشْهَرُها مَدْرَسَةُ المِيرْزاءِ مَدْرَسَةٌ رَفِيعَةُ البِناءِ

٨١ ـ رَشِيقَةٌ رائِقَةٌ مَكِينَهْ كَأَنَّها فِي سَعَةٍ مَدِينَهْ

٨٢ ـ فِي غايَةِ الزِّينَةِ وَالسِدادِ عَدِيمَةُ النَّظِيرِ فِي البِلادِ

٨٣ ـ بِالذَّهَبِ الأَحْمَرِ قَدْ تَزَخْرَفَتْ كَأَنَّها جَنَّةُ عَدْنٍ أُزْلِفَتْ

٨٤ ـ فِي صَحْنِها نَهْرٌ لَطِيفٌ جارِي مُرَصَّفٌ جَنْباهُ بِالأَحْجارِ

٨٥ ـ فِي وَسْطِها بَيْتٌ لَطِيفٌ مَبْنِيْ كَأَنَّها بَعْضُ بُيُوتِ عَدْنِ

٨٦ ـ مِنَ الرُّخامِ كُلُّهُ مَبْنِيُّ كَأَنَّما صانِعُهُ جِنِّيُّ

٨٧ ـ وَكُلُّ ما يَقُولُهُ النَّبِيلُ فِي وَصْفِها فَإِنَّهُ قَلِيلُ

فصلٌ: في وصف كازِرْكاه

٨٨ ـ وَبُقْعَةٌ تُدْعَى بِكازُرْكاهِ لَيْسَ لَها فِي حُسْنِها مُضاهِي

٨٩ ـ هَواءُها يُحْيِي النُّفُوسَ إِنْ بَدا وَماؤُها يَجْلُو عَنِ القَلْبِ الصَّدَا

٩٠ ـ وَالسَّرْوُ فِي رِياضِها المَطْبُوعَهْ كَخُرَّدٍ أَذْيالُها مَرْفُوعَهْ

٩١ ـ فِيها البَساتِينُ بِغَيْرِ حَصْرِ يَقْصِدُها الأُناسُ بَعْدَ العَصْرِ

⇐

الآفات * ففَتَحَ اللهُ عيني[١] منها[٢] على جَنَّةِ النّعيم * بَلْدة طيّبة ومقام كريم.

لقدْ جُـمِعَتْ فـيها المَحاسِنُ كُـلُّها وَأَحْسَنُها الإيمانُ واليُمْنُ والأَمْنُ[٣]

[أحوال «هَراة» ومَلِكها]

فشاهدتُ أن قد سَطَعَتْ[٤] أنوارُ العلم والهِداية * وخَمَدَتْ نِيْران[٥] الجَهْل

⇐ ٩٢ ـ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَحُـــرَّةٍ وَأَمَـــةٍ وَخُـنْثَى
٩٣ ـ لاَ هَـــمَّ عِـنْدَهُمْ وَلا نِكـادُ كَأَنَّـهُمْ قَـدْ حُـوسِبُوا وَعـادُوا
٩٤ ـ تَـراهُـمُ كَـالخَيْلِ فِـي الطِّـرادِ وَكُـلُّ شَـخْصٍ مِـنْهُمُ يُـنادِي:
٩٥ ـ لاَ شَـيْءَ فِـي ذا اليَـوْمِ غَـيْرُ جائِزِ إِلَّا نِكـاحُ المَـرْءِ لِـلْعَجائِزِ

خاتمة: في التحسّر من فِراقها وبُعْدِ رِفاقها

٩٦ ـ يـا حَـبَّذا أَيَّـامُنا اللَّـواتِـي مَـضَتْ لَـنا وَنَـحْنُ فـي الهَـراةِ
٩٧ ـ نَسْـتَرِقُ اللَّـذَّاتِ وَالأَفْـراحـا وَلاَ نَـمَلُّ الهَـزْلَ وَالمُـزاحـا
٩٨ ـ وَعَـيْشُنا فِـي ظِـلِّها رَغِـيدُ وَالدَّهْـرُ مُسْـعِفٌ بِـما نُـرِيدُ
٩٩ ـ واهـاً عَـلَى العَـوْدِ إِلَـيْها واهـا فَـما يَـطِيبُ العَـيْشُ فِـي سِـواها
١٠١ ـ سُـقِيتِ يـا لَـيالِيَ الوِصـالِ بِـصَوْبِ غَـيْثٍ وابِـلٍ هَـطَّالِ
١٠٢ ـ وَأَنْتِ يـا سَـوالِـفَ الأَيَّـامِ عَـلَيْكِ مِـنِّي أَطْـيَبُ السَّـلامِ

تمّت الأُرجوزة والحمد للّه وحده، وصلّى الله على محمّدٍ وآله.

(١) **قوله: «عيني»**. على لفظ المفرد أو المثنّى.

(٢) **قوله: «منها»**. من تجريديّة مثلها في قولهم: «رأيت من زيد أسداً».

(٣) **قوله: «لقد جمعت»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب التامّ والقائل غير معروف، و«المحاسن» جمع «الحُسن» على خلاف القياس.

(٤) **قوله: «سطعت»**. أي: ارتفعت.

(٥) **قوله: «نيران»**. جمع «نار» وأصله: «نِوْران» من الأجوف الواوي بدليل «نويرة» في التصغير و«نيران الجهل» مثل «لجين الماء».

والغَواية * وظَلَّ ظِلُّ المُلْك[١] ممدوداً * ولِواء الشّرع بالعِزّ معقوداً * وعاد[٢] عُودُ الإسلام إلى رُوائِهِ * وآضَ[٣] رَوْضُ الفَضْلِ إلى مائِهِ * ونُظِمَ[٤] شَمْل[٥] الخلائق بعد الشَّتات * ووُصِل[٦] حَبْلُهم عقيب البَتات * واستظلّ الأنام بظِلال العدل والإحسان * وارتبعوا[٧] في رِياض الأَمْن والأمان *

كُلُّ ذلك بميامن[٨] دَوْلة سُلْطان الإسلام * ظِلّ الله على الأنام * مالك رِقاب[٩] الأُمم * خليفة الله في العالَم * حامي[١٠] بلاد أهل الإيمان * ماحي آثار الكُفْر والطُّغيان * ناصر الشّريعة القويمة * سالك الطّريقة المستقيمة * باسط مِهاد العَدْل

---

(١) **قوله: «المُلْك»**. ـ بالضمّ ـ المملكة، شبّه الملك بشجرة وأثبت له الظّلّ، وللظلّ الامتداد، مكنية وتخييلاً وترشيحاً.

(٢) **قوله: «عاد»**. من «العَوْد» وهو الرّجوع. و«**العُود**» ـ بالضمّ ـ الخشب. و«**الرُّوَاء**» ـ بالضمّ ـ المنظر الحسن.

(٣) **قوله: «آض»**. بمعنى عاد.

(٤) **قوله: «نُظِمَ»**. على صيغة المجهول بمعنى: جمع.

(٥) **قوله: «الشمل»**. ما تشتّت من الأمر وما اجتمع منه أيضاً، فهو من الأضداد. و«**الشتات**»: التفرّق.

(٦) **قوله: «وصل»**. من «الوصل» لا من «الوصول». و«**البتات**» القطع.

(٧) **قوله: «ارتبعوا»**. بالعين المهملة أي: أخذوا رَبْعهم ـ أي: منزلهم ـ. وروي: «ارتتعوا» من «رتع» أي: أكلوا.

ويروى أنّ العبارة في النّسخة المقروءة على المصنّف: «ارتبغوا» بالغين المعجمة من «ربغ فلان إبله» إذا تركها ترد الماء كيف شاءت.

(٨) **قوله: «ميامن»**. جمع «يمن» على خلاف القياس.

(٩) **قوله: «رِقاب»**. جمع «رقبة» وتطلق على المملوك نفسه. و«**الأُمم**» جمع «الأُمّة» مفرد لفظاً وجمع معنىً.

(١٠) **قوله: «الحامي» و«الماحي»**. فيه جناس القلب.

والإنصاف * هادم أساس الجَوْر والاعتساف * والي لِواء الوِلاية[١] في الآفاق[٢] * مالك سرير الخِلافة بالاستحقاق * المجتهد في نصب سُرادقات[٣] الأمن والأمان * الممتثِل[٤] لنصّ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ * الخالص طويّته[٥] في إعلاء كلمة الله[٦] * الصّادق نيّته في إحياء سنّة رسول الله[٧] ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ.

خليفةٌ مَلَكَ الآفاق سَطْوَتُهُ   والحَقُّ كان مَداهُ أيَّةً سَلَكَا[٨]

يحومُ حَوْلَ ذَراهُ[٩] العالِمُونَ[١٠] كَما   تَرَى الحَجيج بِبيت الله مُعْتركا

---

(١) **قوله: «الولاية»**. بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره.

(٢) **قوله: «الآفاق»**. جمع «أُفق» بالضمّ والسكون وهي النّاحية.

(٣) **قوله: «سرادق»**. عجميّ معرّب «سرا پرده».

(٤) **قوله: «الممتثل»**. أي: المطيع. (٥) **قوله: «الطويّة»**. الضّمير.

(٦) **قوله: «كلمة الله»**. أي: كلمة الشّهادة، أو القرآن كلّه، وإعلاؤها: تنفيد أحكامها.

(٧) **قوله: «الرسول»**. أخصّ من النّبيّ، لأنّ النّبيّ إنسان أُوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أُمر بذلك فرسول أيضاً.

(٨) **قوله: «خليفة ملك الآفاق سطوته»**. البيت من البسيط على العروض التّامّة المخبونة مع الضرب المماثل والقائل: الشّارح التّفتازاني. قال الفاضل الجليل شِهاب الدين حسين العاملي في «عقود الدُّرر»: هذه القِطْعة ـ من نظم الشّارح ـ كانت في الأصل لكنّه ضُرِب عليها في النّسخة المقروءة عليه، فكأنّه لم يرض من الممدوح.

«خليفة» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو خليفة، والتّاء للنّقل من الوصفيّة إلى الاسميّة وجمعها الجاري على الأصل: «خلائف» وعلى «الخلفاء» محمول على إسقاط الهاء.

«الحقّ» مبتدأ و«كان مداه» الخبر. «أيّةً» التّنوين والتّأنيث عِوض عن المضاف إليه وهو: أيّة طريق. والألف في «سلكا» للإشباع.

(٩) **قوله: «الذَّرَى»**. بالفتح كلّ ما استترت به يقال: «أنا في ذَرَى فلانٍ» أي: في كنفه وستره.

(١٠) **قوله: «عالمون»**. بكسر اللّام. **«كما ترى الحجيج»** في موضع المصدر أي: حوماناً مثل ما

⇐

يُحيي نسيمُ رِضىً منهُ الزّمانَ وكَم ... مكافحٍ بلَظىً مِن سُخْطِهِ هَلَكا

أطارَ صاعِقَةً مِنْ نَصْلِهِ فَبِها ... إلى السِّماك لِواءُ الشَّرْعِ قد سُمِكا

وصادَفَ الرُّشْدَ مِنْها كُلّ مُعْتَسِفٍ ... قد كانَ في ظُلُماتِ الغَيّ مُنْهَمِكا

فالدِّيْنُ صارَ قريرَ العَيْن[1] مُبْتَسِماً ... والمُلكُ أقبلَ بالإقْبالِ مُمْتَسِكا

عَلا فَأَصْبَحَ يَدْعُوهُ الوَرىٰ مَلِكاً ... وريثَما فتحوا عَيْناً غَدا مَلَكا

⇐ ترى، و«الحجيج» جمع «الحاجّ».

«معتركاً» مفعول ثانٍ لـ«ترى» إن كان من الرّؤية بمعنى العلم، أو حال من مفعوله الأوّل إن كان بمعنى الإبصار.

والظاهر أن يقول: معتركةً أو معتركين، لإسناده إلى ضمير الحجيج، فالوجه أن يقدّر الموصوف أي: قوماً معتركاً.

«نسيمُ رضىً» مثل «لجين الماء» وضمير «منه» راجع إلى الخليفة لأنّه مذكّر في المعنى. و«كم» خبريّة مفيدة للتكثير وهو في محلّ الرّفع على الابتداء وخبره «هلك».

«المكافح» المعارض وهو في الأصل من يستقبل الحرب بدون تُرْس أو درع.

«من سخطه» ظرف مستقرّ في موضع الصّفة والموصوف «لظىً».

«السِّماك» اسم لكوكبين أحدهما من منازل القمر الثّمانية والعشرين ويسمّى سِماك الأعزل، والآخر ليس من منازله ويسمّى سِماك الرامح.

(١) **قوله: «قرير العين»**. كناية عن السّرور، فإنّ دمعة السّرور باردة ودمعة الحزن حارّة.

و«**الإقبال**» الدّولة. «**عَلا**» والضمير فيه راجع إلى الخليفة.

«**يدعوه الورى**» خبر «**أصبح**» بمعنى «صار» وحال إن كان بمعنى: دخل في الصّباح.

«**ريثما**» ظرف لغو، أي: ساعة فتحهم، و«ما» مصدريّة يقال: «أمهلته ريثما فعل كذا» ـ أي: ساعة فعله ـ وقد يستعمل بدون «ما»، قال:

❊ لا يصعب الأمر إلّا ريث تركبه ❊

وهو السُّلْطان الغازي، المجاهد في سبيل الله، مُعِزّ الحقّ والدّنيا[1] والدّيـن * غِياث الإسلام ومُغِيْث المسلمين * أبو الحسين محمّد كِرتْ[2] ـ لا زالَتْ أقطارُ

---

(١) **قوله: «الدنيا»**. تأنيث «الأدنى» من «الدّنوّ» وهو القرب، سمّيت الدنيا بها لدنوّها والجمع: دُنَى، قال المتنبّي:

أعزّ مكان في الدُّنَى سرجُ سابح   وخير جليس في الزّمان كـتاب

والأصل: «دُنَوٌ» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين.

(٢) **قوله: «كِرِت»**. آل كِرِت ـ بكسرتين وتاء مثنّاة فوقيّة، وقيل: بفتحتين، وروي: بفتح الأوّل وسكون الثاني أيضاً ـ طبقة من ملوك «هراة» امتدّ حكمهم عليها من سنة ٦٤٣هإلى سنة ٧٨٣هوكانوا من أهل «غُوْر» ـ مدينة بين «هَراة» و«غَزْنة» ـ اتّخذوا «هَراة» عاصمةً لهم.

وهم ثمانية ملوكٍ:

الملِكُ الأوّل: شمس الدّين محمّد المعروف بـ«كِرِت» ـ سبط الملك ركن الدّين الذي كان من خواصّ سلطان المغول السفّاك چنگيز خان ـ لعنه الله ـ وقد امتدّ ملكه من سنة ٤٦٣هإلى سنة ٦٧٦ه. وكان أوّل من أسّس هذه الطبقة.

الملِكُ الثّاني: ركن الدين كهين بن شمس الدّين محمّد وقد امتدّ ملكه من سنة ٦٧٧ه إلى سنة ٧٠٥ه.

الملِك الثالث: فخر الدِّين بن ركن الدّين الممتدّ حكمه من سنة ٧٠٥هإلى سنة ٧٠٦ه.

الملِكُ الرَّابع: غِياث الدّين الأوّل بن فخر الدّين الممتدّ حكمه من سنة ٧٠٧هإلى سنة ٧٢٩ه.

الملِك الخامس: شمس الدّين محمّد الثّاني بن غياث الدّين الأوّل الحاكم مـن سـنة ٧٢٩هإلى سنة ٧٣٠ه.

الملِك السادس: حافظ بن غياث الدّين الأوّل الحاكم من سنة ٧٣٠هإلى سنة ٧٣٢ه.

الملِك السّابع: معزّ الدّين حسين بن غياث الدّين الأوّل الحاكم من سنة ٧٣٢هإلى سنة ٧٧١هوامتدّ ملكه تسعاً وثلاثين سنة. وهذا هو الذي كان معاصراً للتفتازاني وشجّعه على تدوين هذا الكتاب في البلاغة.

⇐

الأرض مُشرِقةً بأنوار مَعْدَلته * وأغصانُ الخَيْراتِ مُوْرِقةً بسحائب رَأْفته ـ فهو الذي صَرَفَ عِنان العِناية نَحْوَ حِماية الإسلام * وشَيَّدَ بُنْيان الهِداية إثْر ما أشْرَفَ على الانهدام * وأمطر على العالَمين بسَحائب الإفضال والإنعام * وخصّ من بينهم العالِمين بمزيدِ الإشبال[1] والإكرام.

أقامَتْ فـي الرِّقـابِ لَـهُ أيـادي هِيَ الأطواقُ والنّاسُ الحَمامُ[2]

⇐ الملك الثّامن: غياث الدّين الثاني المعروف بـ«پير علي» بن معزّ الدّين حسين وامتدّ حكمه من سنة ٧٧١هـ إلى ٧٨٣هـ وهذا هو الذي استولى على بلاده تمور لنگ وأشخصه إلى سمرقند ومعه ولده محمّد بن غياث الدّين سنة ٧٨٣هـ ثمّ قتلهما صبراً سنة ٧٨٧هـ وانقرضت تلك السلسلة.

(١) **قوله: «الإشبال»**. العطف والشفقة.

(٢) البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي شاعر الشّيعة المعروف وهو من قصيدة يمدح بها المغيث بن عليّ بن بشر العجلي، يقول فيها:

فُـؤادٌ مـا تُسَلّيه المُدامُ وعُـمْرٌ مـثلُ ما تَـهَبُ اللِّئامُ
ودهـرٌ نـاسُهُ نـاسٌ صِغارٌ وإن كانت لهم جُثَثٌ ضِخامُ
ومـا أنـا منهم بـالعيش فيهم ولكـنْ معدِنُ الذَّهَب الرَّغامُ
أرانبُ غـير أنّـهُمُ ملوكٌ مـفتّحةٌ عـيونُهُمُ نِـيامُ
بأجسـامٍ يـحرّ القـتل فـيها ومـا أقـرانـها إلّا الطَّـعامُ
وخـيلٍ مـا يـخِرُّ لها طعينٌ كأنّ قَـنا فـوارِسِها ثُـمامُ
خليلُك أنت لا من قلت خِلّي وإن كـثر التـجمّلُ والكـلامُ

وقال:

وشـبه الشـيء مـنجذِبٌ إليـه وأشـبهُنا بـدنيانا الطَّغَامُ

وقال:

⇐

⇐ وما كلٌّ بمعذورٍ ببخلٍ ولا كُلٌّ على بخلٍ يُلامُ
ولم أرَ مِثْلَ جِيْراني ومِثْلِي لِمِثْلِي عند مِثْلِهِمُ مُقَامُ
بأرض ما اشتهيتَ رأيتَ فيها فليس يفوتُها إلّا الكِرام
فهلّا كان نقصُ الأهل فيها وكان لأهلها منها التَّمامُ
بها الجبلان من صَخْرٍ وفخرٍ أنافا ذا المُغيثُ وذااللُّكَامُ
وليست من مَواطنه ولكِنْ يَمُرُّ بها كما مَرَّ الغَمامُ
سقى اللهُ ابنَ مُنْجِبَةٍ سقاني بدَرٍّ ما لراضعه فِطامُ
ومن إحدى فوائده العطايا ومن إحدى عطاياه الذِّمامُ
وقد خفي الزَّمان به علينا كسلك الدُّرّ يخفيه النِّظَامُ

وقال:

يروع رَكانةً ويذوبُ ظَرْفاً فما يُدْرَى أشيخ أم غُلامُ
وتملكه المسائِلُ في نَداه وأمّا في الجِدال فلا يُرامُ
وقَبْضُ نَواله شَرَفٌ وعِزٌّ وقَبْضُ نَوالِ بعض القومِ ذَامُ
أقامت .....
إذا عُدَّ الكِرام فتلك عِجْلٌ كما الأنواء حين تعدّ عَامُ

قال:

قَبِيلٌ يحملون من المعالي كما حملت من الجَسَد العِظَامُ
قبيلٌ أنت أنت وأنتَ منهم وجدّك بشر المَلِكُ الهُمَامُ

قوله: «فؤادٌ» أي: لي فُؤاد، أو فؤادي فؤاد، و«عُمْر» حكمه حكم فؤاد بالتّقدير، وهبة اللئام كناية عن القلّة.

«الرَّغام» ـ بالفتح ـ التّراب، يعني: أنّه ولو عاش مع هؤلاء النّاس لا يعدّ منهم كما أنّ الذَّهَب لا يُعَدّ من التّراب ولو كان فيه.

«يَحَرُّ» يشتدّ، «الأقران» جمع «القرن» الكفؤ في الحرب، يريد أنّهم يموتون بكثرة

⇐

فقرأتُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾[(١)] * ووُسِمْتُ[(٢)] بِنِسْيان الأَحِبّة والوَطَن * وصِرْتُ بعميم لُطْفِهِ[(٣)] مغبوطاً محظوظاً * وبعين عِنايته ملحوظاً محفوظاً * فشدّ ذلك عَضُدِي وهَزّ مِنْ عِطْفي *

⇐ الأكل لا في الحرب. «الثُّمام» نبات ضعيف، أي: أنّ طعنهم لا يؤثّر بالمطعون، كأنّ أرماحهم من هذا النَّبات. «الطَّغَام» الأراذل.

قوله: «وكان لأهلها منها التّمام» أي: أنّ هذه الأرض كاملة في صفاتها وأهلها ناقصون في أخلاقهم فيتمنّى أن يكون كمالها فيهم ونقصهم فيها، لأنّه أولى وأنفع.

«أنافا» ارتفعا، «المغيث» الممدوح، «اللّكام» جبل بالشّام يسامت «حماة» وينتهي عند «أنطاكيّة».

«المُنْجِبة» التي تلد النجباء والمراد بابنها الممدوح، و«الدَّرّ» اللبن والمراد به العطايا، «الذِّمام» العهد.

«يروع» يُخيف «الرَّكانة» الرّزانة والوقار، «الظَّرف» خفّة الروح وذكاء القلب، أي: إنّه جمع بين رزانة الشّيوخ وظرافة الشبّان. «المسائل» المطالب، «النَّدى» الجود، «لا يرام» أي: لا يطاق ولا يؤخذ. «الذّام» العيب، «عِجْل» قبيلة الممدوح، و«الحَمام» بفتح الحاء جمع «حمامة»، «الأنواء» جمع «نوء» وهو سقوط نجم من منازل القمر في المغرب وطلوع رقيبه في المشرق أي: إنّ الكرام مجموعهم بنو عجل كما أنّ الأنواء مجموعها العام.

«القبيل» الجماعة وهو خبر عن محذوف يرجع إلى الممدوحين تقديره: هم. قوله: «قبيل» أي: هم قبيل وأنت منهم وأنت أنت في علوّ القدر، وقد أخّر حرف العطف في «وأنت».

(١) قراءة الآية كناية عن زوال الحزن، و«الحَزَن» بفتحتين هاهنا ليس إلّا بقرينة «الوَطَن».

(٢) **قوله: «وُسِمْتُ»**. على صيغة المجهول، أي: صرت ذا سِمَة ـ أي علامة ـ.

(٣) **قوله: «عميم لطفه»**. إضافة الصفة إلى الموصوف. و«الغبطة» أن يتمنّى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، وبه يتميّز عن الحسد.

ثمّ هداني[١] الله ـ سبحانه ـ سَواء الطّريق * وأفاض علَيّ سِجال[٢] التّوفيق * حتّى رجعتُ * إلى ما جَمَعْتُ * وشَمَّرْتُ الذَّيْل لتصحيحه وترتيبه * واسْتَنْهَضْتُ[٣] الرَّجْل[٤] والخَيْل في تنقيحه وتهذيبه * وأضفْتُ إليه ما سَمَحَ به في أثناء ذلك الفِكْرُ الفاتِر * وسَنَحَ بعَوْن الله للنّظر القاصر *

---

(١) **قوله: «هداني»**. استعمل في القرآن على ثلاثة أوجه:

١ ـ متعدٍّ بنفسه نحو: ﴿ **إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ [الفاتحة: ٦]، الآية..

٢ ـ وباللّام نحو: ﴿ **اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا** ﴾ [الأعراف: ٤٣].

٣ ـ وبإلى نحو: ﴿ **إِهْدِنَا إِلىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ** ﴾ [ص: ٢٢]، الآية...

والفرق بين المتعدّي بنفسه والمتعدّي بواسطة الحرف أنّ معنى الأوّل: الإيصال إلى المطلوب ولذا يسند إلى الله ـ تعالى ـ خاصّةً مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا** ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ومعنى الثّاني: الدّلالة وإرائة الطّريق فيسند إلى النّبيّ مثل ﴿ **إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ﴾ [الشّورى: ٥٢]، الآية... وإلى القرآن مثل: ﴿ **إِنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ** ﴾ [الإسراء: ٩]، الآية...

قال الفاضل الرّوميّ: والفرق الذي ذكره الشّارح في «حاشية الكشّاف» منقوض بقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن إبراهيم ـ عليه السّلام ـ: ﴿ **فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِراطاً سَوِيّاً** ﴾ [مريم: ٤٣]، وعن مؤمن آل فرعون: ﴿ **اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ** ﴾ [غافر: ٣٨]، وعن فرعون: ﴿ **وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ** ﴾ [غافر: ٢٩]، اهـ.

(٢) **قوله: «السِّجال»**. بكسر السّين وتخفيف اللّام جمع «السَّجْل» ـ بفتح السّين ـ وهو الدَّلو إذا كانَ فيه ماء البتّة.

(٣) **قوله: «استنهضت»**. الاستنهاض: الأمر بالنّهوض.

(٤) **قوله: «الرَّجْل»**. جمع «راجل» وهو خلاف الفارس. و«**الخيل**» الفرسان أي: الرّاكبون على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له وهذا تمثيل.

فجاء ـ بحمد الله ـ كنزاً[١] مدفوناً من جواهر الفوائد * وبحراً مَشْحُوناً بنفائس الفرائد * فجعلتُهُ تُحْفَةً لِحُضْرته[٢] العليّة * وخِدْمَةً لسُدّته السّنيّة * لا زالَتْ مَلْجَأً[٣] لطوائف الأنام * وملاذاً لهم من حوادث الأيّام * وحِصْناً حَصيناً للإسلام * بالنبيّ وآله ـ عليه وعليهم السَّلام ـ *.

[طَلِبَة من الطَّلَبة]

والمَرْجُوّ من خُلّاني * وخُلَّص إخواني[٤] * أن يشيّعوني بصالح الدُّعاء * ويَشْكُروا[٥] لي بما عانيتُ في هذا التّأليف من الكَدِّ والعَناء[٦] * وإلى الله أتضَرَّعُ في أَنْ يَنْفَعَ به المحصّلين الذين هم للحقّ طالبون * وعن طريق العِناد ناكبون * وغَرَضُهم تحصيل الحقّ المبين * لا تصوير الباطل بِصُوْرَة اليقين *

---

(١) **قوله: «كنزاً»**. منصوب بـ«جاء» بتضمينه معنى الصّيرورة. و«من» في «من جواهر الفوائد» بيانيّة.

(٢) **قوله: «حضرة»**. مثلّث الحاء قرب الشيء وفِناؤه. و**«السنيّة»** فعيلة من السَناء بالمدّ وهو الرّفعة.

(٣) **قوله: «ملجأ» و«ملاذ»** واحد.

(٤) **قوله: «الإخوان»**. وأكثر ما يستعمل «الإخوان» في الأصدقاء، و«الإخوة» في الولادة وهما جمعا «أخ».

(٥) **قوله: «يشكروا»**. يقال: «شكرته» و«شكرت له» ولا يتعدّى إلى المفعول الثّاني فلا وجه لما جوّزه الشّارح في شرح «المفتاح» في قول الشّاعر:

سأشكر عمراً إن تراخت منيّتي ... أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

من كون «أيادي» مفعولاً ثانياً لـ«أشكر».

(٦) **قوله: «العَناء»**. بالمدّ والفتح: المشقّة.

وهذا[١] لَعَمْري[٢] موصوف عزيز[٣] المرام[٤] * قليل الوجود في هذه الأيّام * فلقد غَلَبَ على الطِّباع اللَّدَدُ والعِناد * وفشا الجِدال والحَسَد بين العِباد * ولئن فاتني[٥] من النَّاس الثَّناء الجميل في العاجِل * فحَسْبي ما أرجو من الثّواب الجزيل في الآجِل * وما توفيقي إلّا باللّه عليه توكّلت وإليه أُنيب.

---

(١) **قوله: «وهذا»**. قال الأُستاذ الجليل: أي: هذا الكتاب. أي: شرح «تلخيص المفتاح» الذي ألّفته وجمعته موصوف قليل المقصود أي: قلّ من يقصده ويطلبه، لأنّه مطوّل والهمم مختصرة ومتقاصرة.

(٢) **قوله: «لعمري»**. اللّام للابتداء، «عمري» مبتدأ، حذف خبره وجوباً وسدّ جواب القسم مسدّه، تقديره: «لعمري قسمي» وهو ـ بفتح العين وضمّها ـ البقاء ولا يستعمل في القسم إلّا بالفتح.
وقوله: «لعمري» يمكن أن يحمل على حذف المضاف ـ أي: لواهب عمري ـ وكذا أمثاله ممّا أقسم فيه بغير الله ـ تعالى ـ كقوله: «والشمس»، «والقمر»، و«اللّيل» أي: «وربّ الشّمس». ويمكن أن يكون المراد به ـ وبأمثاله ـ ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويجه فقط، لأنّه أقوى من سائر المؤكّدات، وأسلم من التأكيد بالقسم باللّه ـ تعالى ـ لوجوب البرّ به، وذكر صورة القسم على هذا الوجه لا بأس به، ولهذا شاع بين أهل العلم كيف وقد قال ـ عليه السّلام ـ: «قد أفلح وأبيه»، وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [الحجر: ٧٢].

(٣) **قوله: «عزيز»**. والمراد به القلّة لأنّ العزّة ـ خلاف الذلّ ـ يقتضي القلّة غالباً.

(٤) **قوله: «المرام»**. مصدر ميميّ من «رام، يروم، روماً».

(٥) **قوله: «ولئن فاتني»**. فإن قيل: اللّام الدّاخلة على أداة الشّرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قسم قبلها لا على الشّرط، ولذا يقال له: اللّام الموطئة والمؤذنة؛ لأنّها وطّأت الجواب للقسم ـ أي: مهّدته له ـ فلم جعل الشّارح الجواب هاهنا للشرط بقرينة الفاء، تبعاً للفرّاء وخلافاً للجمهور؟ يقال: اللّام زائدة لا موطِّئة للقسم كما في قوله:

لئن كانَتِ الدّنيا علَيّ كما أرَى ... تبارِيْحَ مِنْ ليلى فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ

[سبب الافتتاح بالحمد بعد التّسمية]

﴿بِسْمِ اللَّهِ[1] الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

---

(١) قوله: «بسم الله». افتتح المصنّف بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز واتّباعاً للحديث. ثمّ أردفها بذكر الحمد وَفْقاً لما في القرآن الكريم وأداءً لحقّ بعض ما يجب عليه.

وترك العاطف ـ بناءً على كون جملة البسملة إنشائيّةً وجملة الحمدلة خبريّةً أو العكس ـ ظاهر؛ لأنّ بينهما حينئذٍ كمال الانقطاع.

وأمّا على أنّهما متّفقتان في الخبريّة أو الإنشائيّة فترك العاطف إشارة إلى أنّ كلّاً من الجملتين مقصود بالذّات وليست إحداهما تابعةً للأُخرى.

ثمّ إنّ المصنّفين يفتتحون الكتب بواحدٍ من الحمد والمدح والشّكر، والكلّ ينقسم إلى قسمين: لغويّ واصطلاحيّ، والحاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة ستّةٌ. والذي ذكره التفتازاني صنفان: الحمد والشكر اللغويّان وتعرّض لذكر النّسبة بينهما وهي العموم والخصوص الوجهيّان ولم يتعرّض لذكر البواقي والنّسبة بينها.

وتوضيح الأقسام يحتاج إلى تعريفها:

⇐

⇐ **الحمد اللغوي**: هو الثّناء باللسان على الجميل سواء تعلّق بالفضائل أو بالفواضل، والفرقُ بينهما ـ على ما نسب إلى الشّارح ـ أنّ «الفضائل» هي النّعمة الرّاسخة التي لا تنفكّ عن صاحبها ولا تنتقل إلى غيره كـ«الحلم» و«الشَّجَاعة» و«رشاقة القدّ» و«حسن المنظر» ونحوها. و«الفواضل» هي النّعمة الغير الرّاسخة التي تتعدّى إلى الغير كـ«الإعطاء».

الحمد الاصطلاحي أو العرفيّ: يرادف الشّكر اللغوي وسيأتي تعريفه.

المدح ـ لغةً واصطلاحاً ـ: هو الثّناء باللسان على الجميل اختيارياً كان أو لا.

فالحمد ـ لغةً ـ أخصّ من المدح؛ والمدح أعمّ منه، لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختياريّ ـ كما صرّح بذلك الرّازيّ في تفسيره المسمّى بـ«مفاتيح الغيب» ـ فالنّسبة بين المدح اللغوي والاصطلاحي التّساوي، وبين الحمد والمدح الأعمّ والأخصّ المطلقان.

والشّكر اللغوي: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام، سواء كان ذكراً باللسان أو اعتقاداً ومحبّةً بالجَنان، أو عملاً وخِدمةً بالأركان وهذا تعريف للحمد الاصطلاحي أيضاً.

فالنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي الأعمّ والأخصّ الوجهيّان، وكذا بين الحمد اللغوي والاصطلاحي.

والشّكر الاصطلاحيّ: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه ـ بحسب الطّاقة البشريّة ـ إلى ما خُلِق لأجله وهو العبادة والطّاعة ـ كما نصّ عليه الدمنهوريّ في شرح الكافي في العروض والقوافي المسمّى بالإرشاد الشافي ـ وهذا أخصّ من الجميع.

ثمّ اعلم أنّ النّسبة ـ بالمعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان ـ بين تلك الأقسام الستّة ـ خمسة عشر، لأنّ كلّاً من الحمد والشّكر والمدح نوعان: لغويّ واصطلاحيّ ـ كما علمت ـ فالجملة ستّة.

فإن أخذت الأوّل مع الخمسة، والثّاني مع الأربعة، والثّالث مع الثّلاثة، والرّابع مع الإثْنين، والخامس مع الأخير يحصل ما ذكر.

⇐

⇐ ومن هذا الشَّكْل يسهل تصوّر ما ذكرناه:

العدد	الأقسام					
١	الحمد اللغويّ	النّسب				
٢	الحمد الاصطلاحيّ	الأعم و الأخص الوجهيان				
٣	الشّكر اللغويّ	الأعم و الأخص الوجهيان	التساوي			
٤	الشّكر الاصطلاحيّ	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص المطلقان		
٥	المدح اللغويّ	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص المطلقان	
٦	المدح الاصطلاحيّ	الأعم و الأخص المطلقان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص الوجهيان	الأعم و الأخص المطلقان	التساوي

وقد نظم ستّةً منها علي الأُجْهُوري بقوله في أبياتٍ:

إذا نسباً للحمد والشكر رُمْتَها ... بوجهٍ له عَقْلُ اللبيب يؤالِفُ

فشكر لدى عرفٍ أخصّ جميعها ... وفي لغةٍ للحمد ـ عرفاً ـ يرادِفُ

عموم لوجهٍ في سواهنّ نسبة ... فذي نِسبٌ ستّ لمن هو عارِفُ

وتوضيح قوله: أنّ الشّكر الاصطلاحي بينه وبين الثّلاث ـ أي: الحمد اللغوي والاصطلاحي والشّكر اللغوي ـ العموم والخصوص المطلقان، فهذه ثلاث نسب. وبين

⇐

﴿ الحمدُ للّه ﴾.

افتتح كتابه ـ بعد التيّمن بالتّسمية ـ بحمد الله ـ سبحانه ـ أداءً[١] لحقّ شيء ممّا يجب عليه من شكر نَعْمائه[٢] الّتي تأليف هذا المختصر أَثَرٌ من آثارها.

[الفرق بين الحَمْد والشُكْر]

[تعريف الحَمْد]

والحَمْدُ: هو الثَّناء باللِسان على الجميل سَواء تعلّق[٣] بالفضائل

⇐ الشّكر اللغوي والحمد الاصطلاحي التّساوي؛ وهذه نسبة رابعة. وبين الحمد الاصطلاحيّ واللغويّ العموم والخصوص الوجهيّان، وكذا بين الحمد والشكر اللغويّين فهاتان نسبتان فتمّت الستّة.

(١) **قوله: «أداءً»**. مفعول له للافتتاح.

(٢) **قوله: «لحقّ شيء ممّا يجب عليه من شكر نعمائه»**. يحتمل أن يكون «من» الأُولى تبعيضيّة والثانية بيانيّة، بناءً على أنّ المراد بالشّكر صرف العبد جميع ما أنعم الله إلى ما خلق لأجله وهو الشّكر الاصطلاحي، وصرف اللسان إلى إظهار تعظيم الله بعض منه.

ويحتمل العكس والمعنى: شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه، إذ وجوب الاصطلاحي يتضمّن الوجوب اللغوي.

ويحتمل أن يكون «من» بيانيّة في الموضعين، فالأُولى بيان الشيء والثانية لما يجب.

(٣) **قوله: «سواء تعلّق»**. «سواء» اسم بمعنى الاستواء، يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِلىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهو هاهنا خبر والفعل بعده ـ أعني «تعلّق» ـ في تأويل المصدر مبتدأ ـ كما صرّح بمثله الزمخشري في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**﴾ [البقرة: ٦]، ـ والتقدير: تعلّقه بالفضائل والفواضل سيّان، والجملة إمّا مستأنفة أو حالية بلا واوٍ، أو اعتراضيّة.

والمحقّق الرّضي يقول: إنّ «سواء» في مثله خبر مبتدأ محذوف، أي: «الأمران سواء» ⇐

أو بالفواضل[١].

[تعريف الشّكر]

والشُّكْرُ: فعل يُنْبِئ عن تعظيم المُنْعِم بسبب[٢] الإنعام سَواء كان ذِكْراً باللسان، أو اعتقاداً ومحبّة بالجَنان، أو عَمَلاً وخِدْمةً بالأركان.

[النّسبة بينهما]

فمَوْرِدُ الحَمْد هو اللِّسان وحده[٣] ومتعلّقه يَعُمُّ النِّعْمَة وغيرها، ومَوْرِدُ الشُّكْر يَعُمُّ اللِّسان وغيره، ومتعلّقه يكون النِّعْمَة وحدها؛ فالحمد أعمّ باعتبار المتعلّق، وأخصّ باعتبار المورِد، والشّكر بالعكس، ومن هذا تحقّق تصادقهما في الثَّناء باللِّسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في صدق الحَمْد فقط على الوصف بالعِلْم والشَّجَاعة، وصدق الشُّكْر فقط على الثَّناء بالجَنان في مقابلة الإحسان.

⇐ والجملة الاسميّة جواب الشّرط المقدّر إن لم يذكر الهمزة بعد «سواء» صريحاً كما في مثالنا، والتّقدير: إن يتعلّق بالفضائل أو الفواضل فالأمران سواء.

(١) قال التّفتازانيّ: يُعْنَى بالفضائل النّعمة الرّاسخة التي لا تنفكّ إلى غيره كالعلم والشَّجاعة، وبالفواضل النّعمة الغير الرّاسخة، بل تتصل إلى غيره كالإعطاء.

(٢) قال التّفتازانيّ: وإنّما قال بسبب الإنعام؟ لأنّه يجوز أن يكون للمنعم فضائل كثيرة غير الإنعام مثل الحسن وغيره، فجاز أن يتوهّم أنّ التّعظيم للحسن، فأزال التوهّم بقوله: «بسبب الإنعام».

(٣) **قوله: «وحده»**. حال من اللسان على تأويله بالنّكرة عند سيبويه أي: منفرداً.

وقال الفارسيّ: إنّه منصوب على أنّه مفعول مطلق للحال المقدّرة، أي: يتوحّد اللسان بكونه مورد الحمد توحّداً.

وقال الكوفيّون: نصب على الظرفيّة والمعنى: في حال وحدته لا مع غيره.

وقال بعضهم: إنّ التّعريف فيه وفي أمثاله للعهد الذّهني لا الخارجيّ، والمعهود الذّهني نكرة في المعنى وتعامل معاملتها فلا حاجة إلى التّأويل.

[لفظ الجلالة]

و«اللّه» اسم[١] للذّات الواجب الوجود[٢] المستحقّ لِجميع المحامد[٣]، ولذا لم يقل: «الحمد للخالق» أو «الرّازق» أو نحوهما، ممّا يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، بل إنّما تعرّض للإنعام بعد الدِّلالة على استحقاق الذّات؛ تنبيهاً على تحقيق الاستحقاقين[٤].

---

(١) **قوله: «اسم»**. اختلف في لفظ الجلالة على قولين:

الأوّل ـ وهو مختار الشّارح ـ أنّه جامد غير مشتقّ ـ أي: اسم يقابل الوصف والكنية واللقب ـ وعَلَمُ شخص، لا جنس انحصر في فردٍ ـ كما يزعمه بعض العلماء ـ.

والثّاني: أنّه مشتقّ واختلف في مبدأ اشتقاقه فقيل: من «الأَلَه» المهموز الفاء بمعنى التحيّر مصدر «أَلِه» بالكسر، وقيل: من «الوَلَه» المثال الواوي، وقيل: من «لاه يليه، لاهاً» الأجوف اليائي بمعنى تستّر، وقد ذكرنا الأقوال في شرح «المراح».

(٢) **قوله: «الواجب الوجود»**. قسموا الموجود إلى الواجب والممتنع والممكن، وكلّ واحد إلى قسمين ـ بحسب التّصوّر ـ بالذات وبالغير، والممكن لا يمكن أن يكون بالغير بحسب الواقع فصارت الأقسام خمسةً: الواجب الوجود بالذات وبالغير، والممتنع بالذات وبالغير. والممكن بالذات فقط، والمراد بالواجب الوجود هو الواجب بالذات بحكم التبادر عند الإطلاق.

(٣) **قوله: «المستحقّ لِجميع المحامد»**. لكونه جامعاً لصفات الكمال المشتملة على صفات الجمال مثل الرّازق والخالق والبارّ، والرّؤوف والعطوف، وعلى صفات الجلال مثل كونه جبّاراً وقهّاراً وعزيزاً وحكيماً وغير ذلك.

(٤) **قوله: «الاستحقاقين»**. الاستحقاق من حيث الذّات المدلول عليه بتعليق الحمد على لفظ الجلالة، والاستحقاق من حيث الصّفات المدلول عليه بتعليقه ثانياً على الإنعام.

[سبب تقديم الحمد ورأي الزّمخشريّ]

وقدّم[1] «الحمد» لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه. على أنّ صاحب «الكَشَّاف»[2] قد صرّح بأنّ فيه أيضاً دِلالةً على اختصاص الحمد[3] به وأنّه به حقيق.

---

(١) قوله: «وقدّم». أي: قدّم الخطيب في متن «التّلخيص» الحمد على لفظ الجلالة فقال: «الحمد لله» ولم يقل «الله أحمد» أو «لله الحمد» لاقتضاء المقام ـ أي: مقام الشّروع بتأليف الكتاب ـ تقديمه عليه وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه.

فالأهميّة في كلا الجانبين لكنّها في الحمد عارضة، وفي لفظ الجلالة ذاتيّة، والأهميّة العارضة في الحمد أولى بالمراعاة من الأهميّة الذاتيّة في لفظ الجلالة إذ البلاغة في الكلام هي المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة والحال ـ أي: الشّروع في التأليف ـ يقتضي تقديم الحمد على لفظ الجلالة.

ونظير ذلك تقديم الفعل في ﴿ إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١]، وذلك لأنّ الأهمّ فيه القراءة لأنّها أوّل ما نزلت فلذا قدّم.

(٢) قوله: «على أنّ صاحب الكشّاف». وهذا نصّه في تفسير الفاتحة:

وهذه الأوصاف التي أُجريت على الله ـ سبحانه ـ من كونه ربّاً مالكاً للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيّته، ومن كونه منعماً بالنّعم كلّها ـ الظّاهرة والباطنة، والجلائل والدّقائق، ومن كونه مالكاً للأمر كلّه في العاقبة يوم الثّواب والعِقاب بعد الدّلالة على اختصاص الحمد به، وأنّه به حقيق في قوله ـ تعالى ـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، ـ دليل على أنّ مَنْ كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحقّ منه بالحمد والثّناء عليه بما هو أهله. [الكشّاف ١: ٥٩ ـ ٦٠]

(٣) قوله: «اختصاص الحمد». أي: الاختصاص يوجد بدون التّقديم من وجهين آخرين:

الأوّل: من «الحمد» وذلك لكون المبتدأ معرّفاً بأل، وسيأتي أنّه يفيد الحصر مثل «الأمير زيد».

⇐

[الألفُ واللّام في «الحمد» للجنس عند الزّمخشريّ والخلاف في سببه]

[السّبب عند الجمهور]

وبهذا يظهر[١] أنّ ما ذهب إليه ـ من أنّ اللّام في «الحمد» لتعريف الجنس دون

⇐ **والثاني**: من اللّام الجارّة الدالّة على الاختصاص في قوله: «للّه».

ولو كان المقام موضع تقديم لفظ الجلالة على الحمد لكانت الوجوه ثلاثةً ولكنّه لم يكن فثبت الاختصاص بالوجهين المذكورين.

(١) **قوله: «وبهذا يظهر»**. أي: بتصريح صاحب «الكشّاف» يعلم، ومعنى هذه العبارة يظهر بعد أن تعلم ثلاث مقدّماتٍ:

الأُولى: كلام صاحب «الكشّاف» فيه فإنّي أنقله بعين لفظه حتّى تعلم موارد اقتباس الشّارح منه. قال في تفسير الفاتحة:

وارتفاع «الحمدُ» بالابتداء، وخبره الظَّرْف الذي هو «للّه» وأصله النَّصْب ـ الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله ـ على أنّه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعالٍ مضمرةٍ في معنى الإخبار، كقولهم: «شكراً» و«كفراً» و«عجباً» وما أشبه ذلك. ومنها: «سبحانك» و«معاذ الله» ينزلونها منزلة أفعالها، ويسدّون بها مسدّها، ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشّريعة المنسوخة.

والعدول بها عن النَّصْب إلى الرَّفْع ـ على الابتداء ـ للدلالة على ثَبات المعنى واستقراره. والمعنى: «نحمد الله حمداً».

فإن قلت: ما معنى التّعريف فيه؟ قلت: هو نحو التّعريف في «أرسلها العِراك» وهو تعريف الجنس. ثمّ قال: والاستغراق الذي يتوهّمه كثير من النّاس وَهمٌ منهم اهـ. [الكشّاف ١: ٤٧ ـ ٥٠]

والثّانية: أقسام «أل» حتّى تعرف الجنس الذي أراده الزمخشريّ من الاستغراق الذي أراده الآخرون. اعلم أنّ «أل» تنقسم إلى اثني عشر قسماً، وذلك أنّها اسميّة وحرفيّة. الاسميّة: هي «أل» الموصولة وحدها الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين فهي قسم

⇐

⇐ واحد.

والحرفيّة: زائدة وغير زائدة. الزّائدة على خمسة أنواعٍ:

١ ـ لازمة كما في «اللّاتي» و«ألآن» و«الذين».

٢ ـ اضطراريّة كما في «الأوبر» من «بنات الأوبر».

٣ ـ لمحيّة كما في الأعلام المنقولة لأجل ملاحظة الوصف الذي قد كان عنه نُقِلَ كـ«الفضل» و«الحارث» و«النُّعْمان».

٤ ـ غالبة كما في الأعلام بالغلبة نحو: «المدينة» للطيبة.

٥ ـ شاذّة كما في الدّاخلة على الحال مثل: «جاؤوا الجمّاء الغفير».

وقولهم في الفجائيّة: «فإذا زيد القائمَ» ـ بنصب «القائم» ـ على الحاليّة بناءً على زيادة «أل» كما نصّ عليه ابن هشام صاحب «المغني».

وغير الزّائدة: عهديّة وجنسيّة وكلّ منهما ثلاثة أقسام: لأنّ العهديّة إمّا ذكريّ وهو أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريّاً، نحو: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزّمّل: ١٥ و١٦]، وعِبْرة هذه أن يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها.

وإمّا حضوريّ: وهو أن يكون مصحوبها معهوداً حضوريّاً نحو: ﴿**اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، فإنّ المراد به اليوم الحاضر وهو يوم الغدير الذي نصب النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ عليّاً ـ عليه السّلام ـ للإمامة.

وإمّا ذهنيّ: وهو أن يكون مصحوبها معهوداً ذهنيّاً نحو: ﴿**فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ**﴾ [الكهف: ١٦]، والجنسيّة ثلاثة أيضاً:

إمّا لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها «كلّ» حقيقةً نحو: ﴿**خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً**﴾ [النّساء: ٢٨].

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً نحو: «زيد الرّجل علماً» ـ أي: الكامل في هذه الصفة ـ ومنه: ﴿**ذٰلِكَ الْكِتَابُ**﴾ [البقرة: ٢].

أو لتعريف الماهيّة وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ**

⇐

⇐ ﴿الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وبعضهم يقول في هذه: إنّها لتعريف العهد، فإنّ الأجناس أُمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعضٍ، ويقسّم المعهود إلى شخصٍ وجنسٍ. قال ابن هشام في شرح القَطْر:

وتنقسم «أل» المعرِّفة إلى ثلاثة أقسامٍ: وذلك أنّها إمّا لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق.

فأمّا التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين: لأنّ العهد إمّا ذكريّ وإمّا ذهنيّ:

فالأوّل كقولك: «اشتريت فرساً ثمّ بعت الفرس» أي: «بعت الفرس المذكور» ولو قلت: «ثمّ بعت فَرَساً» لكان غير الفَرَس الأوّل. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥].

والثّاني: كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصّ.

وأمّا التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرَّجُلُ أفضلُ من المرأة» إذا لَمْ تُرِد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنّما أردت أنّ هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو.

ولا يصحّ أن يراد بهذا أنّ كلّ واحدٍ من الرّجال أفضل من كلّ من النّساء، لأنّ الواقع بخلافه.

و«أل» هذه هي التي يعبّر عنها بالجنسيّة ويعبّر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهيّة وبالتي لبيان الحقيقة.

وأمّا التي للاستغراق فعلى قسمين: لأنّ الاستغراق إمّا أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد.

فالأوّل: نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النّساء: ٢٨]، أي: كلّ واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف.

والثّاني: نحو قولك: «أنت الرّجل» أي: الجامع لصفات الرّجال المحمودة.

⇐

الاستغراق ـ ليس ـ كما توهّمه كثير من النّاس ـ مبنيّاً على أنّ[1] أفعال العِباد عندهم

⇐ وضابط الأُولى: أن يصحّ حلول «كلّ» محلّها على الحقيقة فإنّه لو قيل: «وخلق كلّ إنسان ضعيفاً» لصحّ ذلك على الحقيقة.

وضابط الثّانية: أن يصحّ حلول «كلّ» محلّها على جهة المجاز، فإنّه لو قيل: «أنت كلّ رجل» لصحّ ذلك على جهة المبالغة اهـ.

الثّالثة: افترق أهلُ الخِلاف في أُصول الدين على فرقٍ أهمّها وأشهرها المعتزلة والأشاعرة؛ فالمعتزلة قائلة بالتفويض والأشاعرة بالجبر. وفي فروع الدّين على فرق كثيرة أيضاً أشهرها أربعة: المالكيّة والحنفيّة والحنابلة والشافعيّة.

والشّيعة الإثنا عشريّة ذو فرقة واحدة في الأُصول والفروع وهي الجعفريّة منسوبة إلى الإمام جعفر بن محمّد الصّادق ـ عليه السّلام ـ لأنّه انتشر في زمانه وأُتيحت له الفرصة بسبب احتدام النِّزاع بين الأمويّة والعبّاسيّه، وكان الإمام ـ عليه السّلام ـ ينتهز الفرصة لذلك فيسّرها الله في زمنه فهو مُحْيٍ لا مؤسّس كما يزعمه الجاهلون.

والذي يتعلّق بالبحث أنّ الزمخشري معتزليّ الأُصول، وهم القائلون بالتّفويض والمتّفقون على أنّ العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرّها، ومستحقّ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدّار الآخرة ـ على ما صرّح به الشهرستاني في «الملل والنّحل» ـ والتّفتازانيّ أشعريّ الأُصول، شافعيّ الفروع، والذي يقوله التفتازاني: أنّ الزمخشريّ لا يقول بأنّ الألف واللّام في «الحمد» للجنس بِناءً على مذهبه في الأُصول بل يبني ذلك على مذهبه النّحويّ.

(١) **قوله: «على أنّ»**. قال ابن هِشام في معاني كلمة «على» من كتاب «المغني» ١: ١٩٣: «على» للاستدراك والإضراب كقولك: «فلان لا يدخل الجنّة لسوء صنيعه على أنّه لا ييأس من رحمة الله ـ تعالى ـ» وقول أبي خِراش خويلد بن مُرَّة الهُذَليّ:

فوالله لا أنسى قتيلاً رُزِئْته ... بجانب قوسى ما بَقِيْتُ على الأرض

على أنّها تعفو الكُلُومُ وإنّما ... نُوَكَّلُ بالأدنى وإن جلّ ما يمضي

أي: على أنّ العادة نِسْيان المصائب البعيدة العهد، وقوله:

⇐

ليست مخلوقة للّه ـ تعالى ـ فلا يكون جميع المحامد راجعةً إليه.

[السّبب عند الزّمخشريّ]

بل على أنّ «الحمد» من المصادر السّادّة مسدّ الأفعال، وأصله النّصب، والعدول إلى الرّفع للدُّلالة على الدَّوام والثَّبَات، والفعل إنّما يدلّ على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه.

[نقد السّبب]

وفيه نظر؛ لأنّ النّائب مناب الفعل إنّما هو المصدر النَّكِرة مثل: «سَلامٌ عَلَيْكَ» وحينئذٍ لا مانع من أن يدخل فيه اللّام ويقصد به الاستغراق.

[سببان آخران ذكرهما الشّارح]

[السّبب الأوّل]

فالأولى أنّ كونه للجنس مبنيّ على أنّه المتبادر إلى الفهم الشّائع في الاستعمال لاسيّما في المصادر وعند خَفاء قرائن الاستغراق.

⇐ بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا   على أنّ قُرْبَ الدّار خير من البُعْدِ

ثمّ قال:

على أنّ قرب الدّارِ ليس بنافع   إذا كان من تهواه ليس بذي وُدِّ

أبطل بـ«على» الأُولى عموم قوله: «لم يشف ما بنا» فقال: بلى إنّ فيه شفاءً مّا، ثمّ أبطل بالثانية قوله: ❊ على أنّ قرب الدّار خَيْرٌ من البُعد ❊

وتعلُّقُ «على» هذه بما قبلها ـ عند من قال به ـ كتعلّق «حاشا» بما قبلها ـ عند من قال به ـ لأنّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ، أي: والتّحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلّ على ذلك أنّ الجملة الأُولى وقعت على غير التّحقيق ثمّ جيء بما هو التّحقيق فيها اهـ.

[السّبب الثّاني]

أو على أنّ اللّام لا يفيد سوى التّعريف، والاسم لا يدلّ إلّا على مسمّاه، فإذَنْ لا يكون ثَمّة استغراق.

[«ما» في قول المصنّف مصدريّة لا موصولة]

و«ما» في **﴿علىٰ ما أنعم﴾**[1] مصدريّة لا موصولة لفساده لفظاً ومعنىً.

[فساد الموصوليّة لفظاً]

أمّا لفظاً[2]: فلاحتياج الموصول إلى التّقدير ـ أي: أنعم به ـ مع تعذّره في

---

(١) **قوله: و«ما» في «على ما أنعم»**. أقول: الموصول قسمان: حرفيّ واسميّ:

الموصول الحرفيّ كلّ حرف أوّل مع صلته بالمصدر وهو خمسة: «أنّ» و«أَنْ» و«ما» و«كي» و«لو».

والموصول الاسميّ ما افتقر إلى صلةٍ وعائدٍ وهو قسمان:

مشترك وهو «مَنْ» و«ما» و«أل» و«أيّ» و«ذو» و«ذا» بعد «من» أو «ما» الاستفهاميّتين، فهذه الجملة تطلق بلفظٍ واحدٍ على المذكّر والمؤنّث ـ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ـ.

ومختصّ وهو «الذي» و«التي» وفروعهما.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ غرض الشّارح من المصدريّة هاهنا كون «ما» موصولاً حرفيّاً لا اسميّاً، لأنّ الموصول ينقسم باعتبارٍ آخر إلى الموصول بالمعنى الأعمّ وهو أعمّ من الحرفيّ والاسميّ والموصول بالمعنى الأخصّ وهو الموصول الاسميّ المقابل للحرفيّ.

فهاهنا إذ يقول مصدريّة لا موصولة، أي: لا موصولة بالمعنى الأخصّ لفساده من حيث اللفظ والمعنى.

(٢) **قوله: «أمّا لفظاً»**. لا يمكن حمل كلمة «ما» على الموصول الاسميّ لاحتياجه إلى العائد وهو غير موجود في اللفظ.

فإن قلت: يجوز حذف العائد وهو هاهنا محذوف؟

⇐

المعطوف عليه ـ أعني «علّم» ـ لكون «ما لم نعلم» مفعوله.

[دحض مراوغةٍ]

ومن زعم أنّ التّقدير «وعلّمه» ـ على أنّ «ما لم نعلم» بدل من الضّمير المحذوف، أو خبر لمبتدأ[1] محذوف، أو نصب بتقدير «أعني» ـ فقد تعسّف[2].

⇐ قلت: يجوز ولكن في مواضع معيّنة ليس هذا منها؛ إذ لو قدّر العائد ضميراً متّصلاً منصوباً وقيل: «على ما أنعمه» لم يتيسّر ذلك التّقدير في المعطوف أعني «علّم» المعطوف على «أنعم» والمعطوف على الصِّلَة صلة وينبغي اشتماله أيضاً على عائد وهو غير مشتمل عليه ولا هو محتاج إلى أن يشتمل عليه لاستيفائه مفعوله وهو: «ما لم نعلم».

ولو قدّر ضميراً مجروراً متّصلاً وقيل: «أنعم به» لم يمكن أيضاً، لأنّ حذف الضّمير المجرور في الموصول مشروط بأربع شرائط لا توجد هاهنا:

الأوّل: أن يكون لفظ الموصول مجروراً أيضاً.

الثاني: أن يتّحد الجارّان لفظاً: جارّ الموصول وجارّ الضمير.

الثالث: أن يتّحدا معناً.

الرابع: أن يتّحدا متعلّقاً.

وهذه الشّرائط الأربع مجموعة في قول ابن مالك:

كذا الذي جرّ بما الموصول جَرّ ... كمُرَّ بالذي مررت فهو بَرّ

ولو قدّرنا العائد المحذوف ضميراً مجروراً لكان الشّرط الثّاني مفقوداً؛ لأنّ جارّ الموصول «على» وجارّ الضمير «الباء»، وإذا فقد الشّرط الثّاني فقد سائر الشّرائط، لأنّ البيت ينهدم بانهدام أساسه وأصله الّذي بني عليه.

(١) قال التفتازاني: هذا الوجه الأخير ذكره صاحب «الكشّاف» في إعراب الفاتحة وهو المختار عندي وعليه التّعويل.

(٢) **قوله: «فقد تعسّف»**. في الوجوه الثّلاثة، أمّا الأوّل فلاستلزامه الإبدال من المحذوف، ولا ⇐

[فساد الموصوليّة معنىً]

وأمّا معنىً: فلأنّ الحَمْد على الإنعام ـ الذي هو من أوصاف المُنْعِم ـ أمكن من الحَمْد على نفس النِّعْمة.

[سبب عدم التعرّض للمنعم به]

ولم يتعرّض للمنعم به،

١ ـ إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة به.

٢ ـ ولئلّا يتوهّم اختصاصه بشيء دون شيء.

٣ ـ وليذهب نفس السَّامع كلّ مذهب ممكن.

[التّصريح ببعض النّعم]

ثمّ إنّه صرّح ببعض[1] النِّعَم إيماءً إلى أُصول ما يحتاج إليه في بقاء النّوع.

⇐ داعي له، وقال المحشّي: وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير الاستثناء ـ صرّح به ابن الحاجب ـ لفوات ما هو المقصود أعني التّوطئة والتّمهيد.

وأمّا الثّاني والثّالث: فلاستلزامه الحذف بلا دليل يعتدّ به وهو غير مستحسنٍ لأنّ الرّفع والنّصب بعد القطع عن التّابعيّة للمدح وإن كانا لطيفَين في أنفسهما، لكنّه لا لطف في بيان ما علم بـ«ما لم نعلم».

وتنظّر بعضهم في التعليلين؛ أمّا الأوّل فلأنّ المبدل منه على فرض تقديره فضلة لا يحتاج حذفها إلى دليل، وأمّا الثاني فلأنّ وجه قطع التابع عن التابعيّة لا ينحصر في كونه للمدح، فالأولى في تعليله أن يقال: إنّ هذه الوجوه لا داعي لها على الإطلاق.

(١) قال التفتازاني: وهي أربعة: أحدها: البيان. وثانيها: علم الشّرائع. وثالثها: معلّم الشّرائع. ورابعها: المعجزات. فأشار إلى الأوّل بقوله: «وعلّم من البيان ما لم نعلم» وإلى الثّاني بقوله: «وأفضل من أوتي الحكمة» وإلى الثّالث بقوله: «والصّلاة على سيّدنا محمّد» وإلى الرّابع بقوله: «وفصل الخطاب» فبعض النّعم هذه الأربعة المذكورة.

[الإنسان مدني بالطّبع]

بيانه: أنّ الإنسان مدنيّ بالطبع[١]؛ أي: محتاج في تعيّشه إلى التمدّن، وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغِذاء واللِباس والمَسْكَن وغيرها.

[الإنسان ونعمة البيان]

وهذا موقوف على أن يُعرّف كلّ أحد صاحبه ما في ضميره، والإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصِّرْفة، وفي الكتابة مشقّة، فأنعم الله عليهم بتعليم البيان، وهو المنطق الفصيح المُعرب عمّا في الضّمير.

[المجتمع والقانون]

ثمّ إنّ هذا الاجتماع إنّما ينتظم إذا كان بينهم معاملة وعدل يتّفق الجميع عليه، لأنّ كلّ أحد يشتهي حصول ما يحتاج إليه ويَغْضَبُ على مَنْ يزاحمه فيقع الجَوْر ويختلّ أمر الاجتماع.

والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيّات[٢] الغير المحصورة بل لابدّ لها من قوانين كليّة وهي علم الشَّرائع.

---

(١) **قوله: «أنّ الإنسان مدنيّ بالطبع»**. هذا الكلام إلى آخره مأخوذ من علّامة الأشاعرة القوشجي ـ في مبحث القضاء والقدر من شرح «التجريد» في شرح قول المحقّق الطّوسي نصير الدين: «لأنّ النّوع محتاج إلى التعاضد» وما ذكره ابن خَلِّدون في مقدّمة تاريخه بالتفصيل والزيادة مأخوذ من التّفتازاني في هذا الكتاب.

(٢) **قوله: «لا يتناول الجزئيّات»**. تذكير الضّمير وإفراده في «يتناول» باعتبار كون المرجع كلّ واحدٍ نظير قول الشّاعر:

إنّ للخير وللشرّ مَدىً وكلا ذلك وجه وقَبَل

أو باعتبار «ما ذكر» وقيل: في الإفراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل.

[واضع القانون يجب أن يكون معصوماً]

ولابدّ لها من واضع يقرّرها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشّارع.

[القرآن أعلى المعجزات]

ثمّ الشّارع لابدّ أن يمتاز باستحقاق الطّاعة وهو إنّما يتقرّر بآيات تدلّ على أنّ شريعته مِنْ عند ربّه، وهي المعجزات، وأعلى معجزات نبيّنا القرآن(١) الفارق بين الحقّ والباطل.

فقوله: ﴿وعَلَّمَ﴾ من عطف الخاصّ على العامّ(٢) رِعايةً لبراعة الاستهلال،

---

(١) **قوله: «وأعلى معجزات نبيّنا القرآن»**. قال الكلينيّ ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب صاحب «الكافي»: قال العلّامة الجليل شيخ الشّيعة الشّهيد ابن السّكّيت لأبي الحسن الهادي ـ عليه السّلام ـ:

لِماذا بعث الله موسى بن عمران بالعصا ويده البيضاء وآلة السّحر؟ وبعث عيسى بآلة الطبّ؟ وبعث محمّداً ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالكلام والخُطَب؟

فقال أبوالحسن ـ عليه السّلام ـ: إنّ الله لمّا بعث موسى كان الغالب على أهل عصره السّحر، فأتاهم من عند الله بما لم يكن في وسعهم مثله، وما أبطل به سحرهم وأثبت به الحجّة عليهم.

وإنّ الله بعث عيسى في وقت قد ظهرت فيه الزَّمانات، واحتاج النّاس إلى الطّبّ، فأتاهم من عند الله بما لم يكن عندهم مثله، وبما أحيى لهم الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص ـ بإذن الله ـ وأثبت الحجّة عليهم.

وإنّ الله بعث محمّداً في وقت كان الغالب على أهل عصره الخطب والكلام ـ وأظنّه قال: والشّعر ـ فأتاهم من عند الله ـ من مواعظه وحكمه ـ ما أبطل به قولهم، وأثبت به الحجّة عليهم اهـ.

(٢) **قوله: «عطف الخاصّ على العام»**. وإنّما يكون ذلك لأسباب منها: الاهتمام كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾

⇐

وتنبيهاً على جلالة نعمة البيان كما أُشير إليه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ خَلَقَ الإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾[١]. و ﴿ من البيان ﴾ بيان لقوله ﴿ ما لم نعلم ﴾ قدّم عليه رعاية للسَّجْع.

﴿ والصَّلاة على سيّدنا محمّدٍ خَيْرِ مَنْ نطق بالصَّواب ﴾ دعاء للشّارع المُقَنِّن للقوانين.

﴿ وأفضل من أُوتي الحكمة ﴾ إشارة إلى القوانين، لأنّ الحِكْمة هي علم الشَّرائع ـ على ما فسّر في «الكشّاف»[٢] ـ ولفظ «أُوتي» تنبيه على أنّه من عند ربّه لا من عند نفسه، وترك الفاعل لأنّ هذا الفعل لا يصلح إلّا للّه.

﴿ وفصل الخِطاب ﴾ إشارة إلى المعجزة[٣] لأنّ «الفصل التّمييز» بين شيئين، ويقال للكلام البيّن «فصل» ـ بمعنى «مفصول» ـ؛ فـ«فصل الخطاب» البيّن من الكلام الملخّص الذي يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه.

أو بمعنى «فاصل» أي: الفاصل من الخطاب الذي يَفْصِلُ بين الحقّ والباطل والصَّواب والخطأ.

ثمّ دَعا لِمَن عاوَنَ الشّارع في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلى العِباد بقوله:

⇐ [البقرة: ٩٨]، فإنّ ذكر جبريل وميكال بعد الملائكة ـ مع أنّهما منهم ـ إشارة إلى ذلك.

ومنها: رعاية براعة الاستهلال ـ كما في هذا المقام ـ.

(١) الرحمن: ٣ و٤.

(٢) **قوله: «على ما فسّر في الكشّاف»**. فسّرها بذلك الزمخشريّ في تفسير آية: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ ﴾ [ص: ٢٠]، من كتاب «الكشّاف» وهي الآية العشرون من سورة «ص». [راجع: الكشّاف ٣: ٣٦٥]

(٣) **قوله: «المعجزة»**. أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدّي، سليم عن المعارضة، وهي حسيّة وعقليّة، والحسيّة مثل: «ناقة صالح» و«عصى موسى» و«شقّ القمر» و«تكلّم الثُّعْبان» و«تسبيح الحَصَى» وهي تنقرض بانقراض العصر والمشاهدين لها. والعقليّة غير ذلك مثل القرآن وهي مستمرّة إلى يوم القيامة.

﴿ وعلى آله ﴾ أصله «أهل» بدليل «أُهَيْل» خصّ استعماله في الأشراف ومَن له خطر. وعن الكِسائيّ: سَمِعْتُ أعرابيّاً فصيحاً يقول: «أهل» و«أُهيل» و«آل» و«أُوَيل». ﴿ الأطهار ﴾ جمع «طاهر» ـ كـ«صاحب» و«أصحاب» ـ. ﴿ وصَحابته الأخيار ﴾ جمع «خيّر» ـ بالتّشديد ـ.

[شرح «أمّا بعد» عن المحقّق الرّضي]

﴿ أمّا بعد[1] ﴾ أصله: «مهما يكن من شيء[2] بعد الحَمْد والثّناء» فوقعت كلمة

---

(١) قوله: «أمّا بعد». سمّاها ابن الأثير في «المَثَل السّائر» فصلَ الخطاب، والآخرون الاقتضاب، وقد قيل: إنّ أوّل من قالها خطيب العرب المشهور قُسّ بن ساعدة الإيادي أو سحبان بن وائل، ونُسِب إليه هذا البيت:

لقد علم الحيّ اليمانون أنّني   إذا قيل أمّا بعد أنّي خطيبُها

(٢) قوله: «أصله مهما يكن من شيء». قال ابن مالك:

أمّا كمهما يَكُ من شيءٍ وفا   لتِلْو تِلْوها وُجوباً أُلِفا

فسّرها بذلك سيبويه وشرحه محقّق الشّيعة الرّضيّ قائلاً: وأمّا تفسير سيبويه لقولهم: «أمّا زيد فقائم» بـ«مهما يكن من شيء فزيد قائم» فليس لأنّ «أمّا» بمعنى «مهما» وكيف وهذه حرف و«مهما» اسم، بل قصده إلى المعنى البحت لأنّ معنى: «مهما يكن من شيء فزيد قائم»: «إن كان شيء فزيد قائم» أي: هو قائم ألبتّة اهـ.

وقالوا في إعراب قول سيبويه: «يكن» ناقصة اسمها ضمير مستتر يرجع إلى «مهما» وهو مبتدأ، و«من شيء» الخبر، فهي بيانيّة لا زائدة، ولا يجوز أن تكون زائدة، و«شيء» اسماً لـ«يكن» بناءً على أنّها تامّة، لأنّ ذلك يستلزم خلوّ الجملة الخبريّة عن ضمير المبتدأ.

وفسّره الرّضيّ بغير ذلك وقال: هي حرف بمعنى «إن» وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرضٍ معنويّ، وذلك أنّهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقةً في قصد المتكلّم مقام الشّرط الذي يكون هو الملزوم في

⇐

«أمّا» موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشّرط، وتضمّنت معناهما، فلتضمّنها معنى الشّرط لزمتها الفاء اللّازمة للشّرط غالباً، ولتضمّنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللّازم للمبتدأ، قضاءً لحقّ ما كان، وإبقاءً له بقدر الإمكان، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في «أحوال متعلّقات الفعل».

[مكانة علوم البلاغة]

﴿ **فلمّا كان** ﴾ «لمّا» ظرف بمعنى «إذ» تستعمل استعمال الشّرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنىً.

قال سيبويه[1]: «لمّا» لوقوع أمر لوقوع غيره وإنّما يكون مثل «لو».

⇐ جميع الكلام، تفسير ذلك:

أنّ أصل «أمّا زيد فقائم»: «أما يكن من شيءٍ فزيد قائم» يعني «إن يكن» أي «إن يقع في الدّنيا شيء يقع قيام زيد» فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به، لأنّه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيءٍ في الدُّنيا، وما دامت الدُّنيا باقية فلابدّ من حصول شيءٍ فيها.

ثمّ لمّا كان الغرض من هذه الملازمة بين الشّرط والجزاء لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم الذي هو الشرط ـ أي: يكن من شيءٍ ـ وأُقيم ملزوم القيام ـ وهو زيد ـ مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر، لأنّ فاء السّببيّة ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك وهو لزوم القيام لزيد، فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها.

فحصل من حذف الشّرط وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مهمّان مقصودان:

أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثاني: قيام ما هو الملزوم حقيقةً ـ في قصد المتكلّم ـ مقام الملزوم في كلامهم ـ أعني الشرط ـ اهمختصراً.

(١) **قوله: «قال سيبويه»**. أي: في آخر باب «هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلم» من «الكتاب» قائلاً: وأمّا «لمّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنّما تجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا، ⇐

فتوهّم منه بعضهم أنّه حرف شرط كـ«لَوْ» إلّا أنّ «لَوْ» لانتفاء الثّاني لانتفاء الأوّل، و«لمّا» لثبوت الثّاني لثبوت الأوّل، والوجه ما تقدّم.

﴿ **علم البلاغة** ﴾ هو المعاني والبيان ﴿ **و** ﴾ علم ﴿ **توابعها** ﴾ هو البديع ﴿ **من أجلّ العلوم قَدْراً وأدقّها سِرّاً** ﴾.

[جواب عن سؤال]

لا حاجة[1] إلى تخصيص العلوم بالعربيّة لأنّه لم يجعله أجلّ جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم أجلّ ممّا سواها، وجعلها من هذه الطّائفة مع أنّ هذا ادّعاء منه، و ﴿**كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾[2].

﴿ **إذْ به** ﴾ أي: بعلم البلاغة وتوابعها، لا بغيره من العلوم ﴿ **يُعرَف دقائقُ العربيّة وأسرارُها** ﴾ فيكون من أدقّ العلوم سِرّاً.

﴿ **وبه يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها** ﴾ فيكون من أجلّ العلوم قدراً؛ لأنّ المراد بكشف الأستار معرفة أنّه معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ لاشتماله على الدّقائق والأسرار والخواصّ الخارجة عن طَوْق البشر، وهذه وسيلة إلى تصديق النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ في جميع ما جاء به ليقتفى

⇐ فإنّما هما لابتداء وجواب.

وقال في «لو» ـ قبل أن يذكر «لمّا» ـ: وأمّا «لو» فلما كان سيقع لوقوع غيره.

وغرضه: «أنّ «لمّا» في الاستعمال مثل «لو»، والمراد من الاستعمال لزوم الدّخول على الفعلين لا كما توهّمه بعضهم من جعله «لمّا» شرطيّة مثل «لو» فإنّ ذلك خطأ ـ كما أشار إليه التفتازانيّ في الشرح ـ. [راجع: الكتاب ٤: ٢٢٤، ٢٣٤]

(١) جواب سؤالٍ وهو أنّه لم قال: «أجلّ العلوم» ولم يقل: «أجلّ العلوم العربيّة» مع أنّه ليس أجلّ جميع العلوم فإنّ علم التّوحيد أشرف الجميع؟ فأجاب بما ترى.

(٢) المؤمنون: ٥٣.

أَثَرُه، فيفازَ بالسَّعادات الدنيويّة والأُخرويّة، فيكون من أجلّ العلوم لكون معلومه من أجلّ المعلومات، وغايته من أشرف الغايات، وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته.

[دفع وهم]

فإن قيل: كيف التّوفيق[1] بين ما ذكر هاهنا وبين ما ذكر في «المفتاح»[2] من أنّ مُدْرِك الإعجاز هو الذَّوْق ليس إلّا، ونفس وجه الإعجاز لا يمكن كشف القِناع عنها؟

---

(١) **قوله: «كيف التوفيق»**. والحاصل أنّ بين الحكمين تناقضاً من وجهين:

أحدهما: الحكم بإمكان الكشف ـ في كلام الخطيب ـ والحكم بعدم الإمكان ـ في كلام السّكّاكيّ ـ.

وثانيهما: الحكم بحصر سبب الكشف في هذا العلم ـ في كلام الخطيب ـ والحكم بحصره في الذَّوْق ـ في كلام السّكّاكي.

ولا يخفى التناقض بين كلامي السّكّاكيّ أيضاً؛ حيث حكم أوّلاً بانحصار سبب الكشف في الذّوق ومعناه: إمكان الكشف.

ثمّ حكم وصرّح بعدم إمكان الكشف.

ودفع الشّارح التّناقض الأوّل بحيث يرفع به الثّاني أيضاً ـ ضمناً ـ وحاصله: ليس مراده عدم إمكان كشف القِناع على الإطلاق بل عدم إمكان توصيف ما كشفه المتدبّر لغيره.

(٢) **قوله: «وبين ما ذكر في المفتاح»**. أقول: ذكره السّكّاكيّ في تعريف «البلاغة» من «مفتاح العلوم» وهو يقع في أواخر مبحث الكناية وهذا نصّه:

ومُدْرِك الإعجاز ـ عندي ـ هو الذَّوْق ليس إلّا، وطريق اكتساب الذَّوْق: طول خدمة هذين العلمين. نعم للبلاغة وجوه متلثّمة ربّما تيسّرت إماطة اللثام عنها لتجلى عليك، أمّا نفس وجه الإعجاز فلا اه. [راجع: المفتاح: ٥٢٦]

قلنا: معنى كلامه أنّه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة، وقد صرّح بهذا[١].

وما ذكر هنا لا يدلّ على أنّه يمكن وصفه بل يدلّ على أنّه إنّما يدرك بهذا العلم ولو بالذَّوْق المكتسب[٢] منه، لا بغيره من العلوم.

[الحصر المستفاد من التقديم إضافيّ]

وليس الحصر حقيقيّاً حتّى يرد الاعتراض عليه بأنّ العرب يعرف ذلك بِحَسَب السّليقة.

وقد أُشير إلى هذا في مواضع من «المفتاح» كقوله في «علم الاستدلال»[٣]:

---

(١) **قوله: «وقد صرّح بهذا»**. أقول: والتّصريح بهذا أيضاً في الموضع الآنف ذكره؛ فإنّه قال فيه: واعلم أنّ شأن الإعجاز عجيب يُدْرَكُ ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة اهـ. [راجع: المفتاح: ٥٢٦]

(٢) **قوله: «بالذّوق المكتسب»**. الذَّوْق: حصول ملكة البلاغة للّسان، وهذه الملكة إنّما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السَّمع والتتبّع لخواصّ تراكيبه.

واستعير لهذه الملكة ـ عندما تستقرّ وترسخ ـ اسم الذَّوْق الذي اصطلح عليه أهل صِناعة البيان، وإنّما هو موضوع لإدراك الطَّعوم، لكن لمّا كان محلّ هذه الملكة في اللسان من حيث النّطق بالكلام، كما هو محلّ لإدراك الطَّعوم، استعير لها اسمه، وأيضاً فهو وِجْداني اللسان، كما أنّ الطَّعوم محسوسة له، فقيل له: ذوق ـ وقد نصّ على ذلك ابن خَلْدون في المقدّمة المشهورة لتاريخه الأموي ـ.

(٣) **قوله: «في علم الاستدلال»**. أقول: وهو علم المنطق، فإنّه يعرّف كيفيّة الاستدلال فهو من باب تسمية السّبب باسم المسبّب، وصاحب «المفتاح» ذكر ذلك في مبحث وجه الإعجاز في الاستدلال فقال ـ بعد ما نقل في وجه الإعجاز أقوالاً أربعة ـ: فهذه أقوال أربعة يخمّسها ما يجده أصحاب الذَّوق من أنّ وجه الإعجاز هو أمر من جنس الفصاحة والبلاغة ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلّا طول خدمة هذين العلمين بعد فضلٍ إلهيّ من ⇐

«وجه الإعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه إلّا طول خدمة هذين العلمين» وفي موضع آخر[١]: «لا علم بعد علم الأُصول[٢] أكشف للقِناع عن وجه

⇐ هبةٍ يهبها بحكمته من يشاء وهي النّفس المستعدّة لذلك «فكلّ ميسَّر لما خُلِق».

ولا استبعاد في إنكار هذا الوجه ممّن ليس معه ما يطّلع عليه فلَكَمْ سحبنا الذَّيل في إنكاره ثمّ ضممنا الذّيل ما إن ننكره. وأمّا الوجوه الأربعة المشار إليها في كلامه فأحدها: الصَّرْفة أي: صَرْف الملحدين لمعارضة القرآن عن الإتيان بمثله بمشيئته، لا أنّها لم تكن مقدوراً عليها فيما بينهم في نفس الأمر.

والثّاني: وروده على أُسلوب مخترع مباين لأساليب العرب في خطبهم وأشعارهم لاسيّما في مطالع السُّوَر ومقاطع الآي.

والثّالث: سلامته عن التّناقض.

والرّابع: الاشتمال على الغيوب.

وللسّكّاكيّ في كلّها نظر يوجد في المفتاح عند نقل هذه الأقوال، والوجه الخامس الذي ارتضاه هو الذي نقله الشّارح هاهنا. [راجع المفتاح: ٦١٤ ـ ٦١٥]

(١) **قوله: «وفي موضع آخر»**. أقول: وهو الموضع الذي تكلّم فيه على الآية ٤٤ من سورة هود: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَماءُ أَقْلِعِي**﴾ [هود: ٤٤]، الآية، في أواخر مباحث علم البيان، فقال:

ولله درّ شأن التّنزيل: لا يتأمّل العالم آيةً من آياته إلّا أدرك لطائف لا تسع الحصر. ولا تظنّنّ الآية مقصورةً على ما ذكرت فلعلّ ما تركت أكثر ممّا ذكرت، لأنّ المقصود لم يكن إلّا مجرّد الإرشاد لكيفيّة اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان، وأن لا علم في باب التّفسير ـ بعد علم الأُصول ـ أقرء منهما على المرء لمراد الله ـ تعالى ـ من كلامه، ولا أعون على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقِناع عن وجه إعجازه.

(٢) **قوله: «لا علم بعد علم الأُصول»**. والمراد به أُصول العربيّة وهي الصّرف والنّحو، ومتن اللغة، وقرينة ذلك قوله في مطلع المقدّمة: «ثمّ لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعةً إلى ⇐

الإعجاز من هذين العلمين».

نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير عَلَّام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن إلّا تحت علمه الشَّامل[1] كما ذكر في «المفتاح».

[تفسير للاستعارة على اصطلاح المصنّف]

وتشبيه «وجوه الإعجاز»[2] في النّفس بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة

⇐ اللغة».

قال المحشّي: المراد من علم الأُصول إمّا اللغة والنّحو والصّرف، أو الكلام ـ علم الكلام ـ بناءً على أنّه لابدّ منه في تأويل المتشابهات وردّها إلى المحكمات، وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن ـ كما ذكره الفاضلان في شرحهما للمفتاح ـ. فالبعديّة على الأوّل زمانيّة ـ أي: بعد حصول علم الأُصول والإحاطة به ـ وعلى الثّاني رتبيّة شرفيّة.

(١) **قوله: «تحت علمه الشامل ـ كما ذكر في المفتاح ـ»**. أقول: ذكره في آخر الفنّ الثالث في تفصيل اعتبارات المسند، قال:

ولمبنى علم المعاني على التتبّع لتراكيب الكلام واحداً، فواحداً كما ترى وتطلُّب العثور على ما لكلّ منها من لطائف النُّكَت مفصّلةً لا تتمّ الإحاطة به إلّا لعلّام الغيوب، ولا يدخل كنه بلاغة القرآن إلّا تحت علمه الشّامل اه. [المفتاح: ٣٥٦]

(٢) **قوله: «وتشبيه وجوه الإعجاز»**. قال الفاضل الرّوميّ: الاستعارة بالكناية عند المصنّف أن يشبّه شيء بشيءٍ في النّفس فيسكت عن أركان التشبيه ـ وهي: المشبّه والمشبّه به، ووجه التّشبيه، وأداته ـ سوى المشبّه.

والاستعارة التخييليّة أن يثبت للمشبّه شيء من لوازم المشبّه به، وبه يدلّ على ذلك التّشبيه المضمر في النّفس.

والإيهام: أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد ـ كما أنّ للوجوه معنيين: ⇐

بالكناية، وإثبات «الأستار» لها استعارة تخييليّة، وذكر «الوجوه» إيهام.

أو تشبيه «الإعجاز» بالصُّوَر الحَسَنة استعارة بالكناية، وإثبات «الوجوه» استعارة تخييليّة، وذكر «الأستار» ترشيح. وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنّف.

و«القرآن» فُعلان بمعنى «مفعول» جعل اسماً للكلام المنزل على النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ ونظمه تأليف كلماته مرتّبة المعاني، متناسقة الدِّلالات على حَسَب ما يقتضيه العقل ـ لا تواليها في النُّطْق، وضمّ بعضها إلى بعض كيف ما اتفق ـ بخلاف نظم الحروف فإنّه تواليها في النُّطْق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتّى لو قيل مكان «ضَرَبَ»: «رَبَضَ» لما أدّى إلى فساد.

وليس الإعجاز بمجرّد الألفاظ وإلّا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لأنّها لا تتعلّق بنفس الألفاظ فلهذا اختار النّظم على اللفظ، ولأنّ فيه استعارة لطيفة[1] وإشارة إلى أنّ كلماته كالدُّرَر.

⇐ قريب؛ وهو العضو المخصوص، وبعيد؛ وهو الطّرق.

والتّرشيح أن يذكر شيء يلائم المُشبّه به، إن كان في الكلام تشبيه، أو المستعار منه إن كان فيه استعارة، أو المعنى الحقيقيّ إن كان فيه مجاز مرسل كما في قوله ـ عليه السّلام ـ: «أسرعكنّ لحوقاً بي أطولكنّ يداً»، فإنّ أطولكنّ ترشيح لليد وهو مجاز عن النّعمة.

قال: والتّرشيح هاهنا للتخييل ـ كما نقل عن الشّارح ـ لا للمكنية حتّى يرد عليه أنّ الترشيح يجب أن يقترن بلفظ المشبّه به، فكيف يتصوّر بالاستعارة بالكناية ولا ذكر للمشبّه به فيها.

وما ذكروا من الاقتران بلفظ المشبّه به فالمراد فيما إذا كان في الكلام تشبيه اهمختصراً.

(١) **قوله: «استعارة لطيفة»**. قال الفاضل الرّومي: يحتمل الاستعارة أن يكون مكنية بأن يشبّه الكلمات في النّفس بالدُّرَر، ويثبت النّظم لها تخييلاً، وأن يكون مصرّحة، بأن يشبّه ترتيب الكلمات في النّظم بترتيب الدُّرَر في السِّلْك، ويطلق النّظم الموضوع للمشبّه به ⇐

[وصف القسم الثّالث من «المفتاح»]

﴿ **وكان القِسْمُ الثّالِثُ من «مِفْتاح العلوم» الذي صنّفه الفاضل العلّامة ، سِراج الملّة والدّين ، أبو يعقوب ، يوسف السَّكّاكيّ** ﴾ تغمّده الله بغُفْرانه ﴿ **أعْظَمَ ما صُنِّفَ** ﴾ خبر «كان» ﴿ **فيه** ﴾ أي: في علم البلاغة وتوابعها ﴿ **من الكتب المشهورة** ﴾ بيان لـ«ما» ﴿ **نفعاً** ﴾ تمييز من «أعظم» ﴿ **لكونه أحسنها ترتيباً** ﴾ أي: لكون القسم الثّالث أحسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب.

وهو وضع كلّ شيء في مرتبته، فلكلّ مَسْأَلَة ـ مثلاً ـ مراتب، بعضها أليقُ بها من بعض، فوضعها فيه أحسن، وإن شئت أن تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشَّيْخ عَبْدالقاهر تراها كأنّها عِقْد قد انفصم فتناثرت لئآليه.

﴿ **و** ﴾ لكونه ﴿ **أتمّها تحريراً** ﴾ وهو تهذيب الكلام ﴿ **و** ﴾ لكونه ﴿ **أكثرها للأُصول** ﴾ والقواعد.

[متعلّق الجار والمجرور في قوله: للأصول]

هو متعلّق بمحذوف يفسّره قوله: ﴿ **جمعاً** ﴾ لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم

⇐ على المشبّه.

ووجه اللطافة: إمّا احتمالها للوجهين على أن يكون قوله: «لطيفة» وصفاً مقيّداً، أو ما في الاستعارة ـ مطلقاً ـ من إفادة المبالغة بادّعاء أنّ المشبّه عين المشبّه به، على أن يكون وصفاً مادحاً، أو تضمّنها تشبيه كلمات القرآن بالدُّرَر، على أن يكون قوله: «لطيفة» وصفاً وقوله: «إشارة» بياناً لوجه اللطافة لا إشارة إلى فائدة زائدة ـ كما في الوجهين الأوّلين ـ ويكون الوصف المذكور مقيّداً ـ كما في الأوّل ـ.

عليه[١]؛ لأنّه عند العمل مُؤَوَّل بـ «أَنْ» مع الفعل وهو موصول، ومعمول الصِّلة لا يتقدّم على الموصول، لكونه كتقدّم جزء من الشّيء المترتّب الأجزاء عليه، هذا.

[كلام المحقّق الرضي]

والأظهر أنّه جائز إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾[٢] و: ﴿ **لاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ** ﴾[٣] ورحمةٌ، ومثل هذا كثير في الكلام، والتقدير تكلّف.

---

(١) **قوله: «لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه»**. قال المحقّق الشّيعيّ رضيّ الدّين الأستراباذيّ في شرح قول ابن الحاجب: «ولا يتقدّم عليه معموله»:

قيل: لأنّه عند العمل مؤوّل بحرف مصدريّ مع الفعل، والحرف المصدريّ موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف. ومعمول الصِّلة لا يتقدّم على الموصول. ثمّ قال:

هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك: «اللهمّ ٱرْزُقْني من عدوّك البَراءة وإليك الفِرار». قال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ** ﴾ [النّور: ٢]، وقال: ﴿ **بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾ [الصّافّات: ١٠٢]. وفي «نهج البلاغة»: «قلّت عنكم نبوته» ومثله في كلامهم كثير.

وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كلّ مؤوّل بشيءٍ حكمه حكم ما أُوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدريّ من جهة المعنى مع أنّه لا يلزمه أحكامه.

بلى لا يتقدّم عليه المفعول الصّريح لضعف عمله. والظّرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل حتّى أنّه يعمل فيهما ما هو في غاية البُعْد من العمل كحرف النّفي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ** ﴾ [القلم: ٢]، فقوله: «بنعمة ربّك» متعلّق بمعنى النّفي أي: انتُفِي بنعمة الله وبحمده منك الجنون. ولا معنى لتعلّقه بـ«مجنون» اهـ مختصراً. [راجع شرح الكافية مبحث المصدر ٢: ١٩٥]

(٢) الصافّات: ١٠٢.

(٣) النّور: ٢.

وليس كلّ ما أُوِّل بشيء حكمه حكم ما أُوِّل به، مع أنّ الظرف ممّا يكفيه رائحة من الفعل، لأنّ له شأناً ليس لغيره، لتنزّله من الشّيء منزلة نفسه، لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه، ولهذا اتّسع في الظّروف ما لم يتّسع في غيرها.

[عيوب القسم الثّالث]

﴿ **ولكن كان** ﴾ القسم الثّالث ﴿ **غير مصون** ﴾ أي: محفوظ ﴿ **عن الحشو** ﴾ وهو الزّائد المستغنى عنه.

﴿ و ﴾ عن ﴿ **التّطويل** ﴾ وهو الزّائد على أصل المراد بلا فائدة، وسيجيء الفرق بينهما[1] في «باب الإطناب».

﴿ و ﴾ عن ﴿ **التّعقيد** ﴾ وهو كون الكلام مغلقاً بحيث يتوعّر على الذّهن تحصيل معناه.

﴿ **قابلاً**[2] ﴾ خبر بعد خبرٍ، أي: كان قابلاً ﴿ **للاختصار** ﴾ لما فيه من التّطويل.

﴿ **مفتقراً** ﴾ خبر آخر، أي: كان محتاجاً ﴿ **إلى الإيضاح** ﴾ لما فيه من التّعقيد ﴿ و ﴾ إلى ﴿ **التّجريد** ﴾ عمّا فيه من الحشو.

[مزايا التّلخيص]

﴿ **ألّفت مختصراً** ﴾ جواب «لمّا» أي: كان ما تقدّم سبباً لتأليف المختصر. ﴿ **يتضمّن ما فيه** ﴾ أي: في القسم الثّالث ﴿ **من القواعد** ﴾ جمع «قاعدة» وهي حكم

---

(١) **قوله: «وسيجيء الفرق بينهما»**. أي: في باب الإيجاز والإطناب وهو أنّ الحشو هو الزّائد المستغنى عنه مع تعيّنه، والتّطويل هو الزّائد على أصل المراد بلا فائدة مع عدم تعيّنه.

(٢) **قوله: «قابلاً»**. أي: لمّا كان فيه العيوب الثّلاثة الحشو والتّطويل والتّعقيد كان قابلاً للاختصار ومفتقراً إلى الإيضاح ومحتاجاً إلى التّجريد.

كلّيّ ينطبق على جزئيّاته ليستفاد أحكامها منه[١] كقولنا: «كلّ حكم ألقيته إلى المنكر يجب توكيده» فإنّه ينطبق على «إنّ زيداً قائم» و«إنّ عمراً راكب» وغير ذلك، ممّا يلقى إلى المنكر بأن يقال: هذا كلام مع المنكر[٢]، وكلّ كلام مع المنكر يجب أن يؤكّد؛ فيعلم أنّه يؤكّد.

﴿ **ويشتمل على ما يحتاج إليه** ﴾ لا على ما يستغنى عنه، ليكون حشواً ﴿ **من الأمْثِلة** ﴾ وهي الجزئيّات التي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيد ﴿ **والشواهد** ﴾ وهي الجزئيّات التي يستشهد بها في إثبات القواعد، لكونها من

---

(١) **قوله: «ليستفاد أحكامها منه»**. وطريق استفادة أحكام الجزئيّات من القواعد تركيب قياس من الشّكل الأوّل بأن يجعل كلّ واحدٍ من الجزئيّات ـ المطلوب استفادة حكمه من القواعد ـ صغرى القياس، وكلّ واحدة من القواعد ـ التي يستفاد منها حكم ذلك الجزئي ـ كبرى القياس، فينتج القياس ما هو المطلوب وهي استفادة حكم ذلك الجزئي.

(٢) **قوله: «هذا كلام مع المنكر»**. هذه صغرى القياس وقوله: «وكلّ كلام مع المنكر يجب أن يؤكّد» كبرى القياس، وقوله: «فيعلم أنّه يؤكّد» هي النّتيجة. والمثال لذلك قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في الخطبة الشِقْشِقِيّة من «نهج البلاغة»: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قُحَافة وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرَّحى» وأنت ترى ما فيه من أدوات التّأكيد وهي حرف التّنبيه والقسم ولام التّأكيد وحرف التّحقيق وزوائد التفعّل، وواو الحال ثمّ اسميّة الجملة وتأكيدها بـ«إنّ» واللّام وفعل العلم، وذكر ذلك مرّةً بعد أُخرى. والغرض إثبات كونه أحقّ بالخلافة وغيره غير حقيق بها، وإنّما تصدّوا لها غصباً وتقدّموا عليه جوراً، ولله درّ الشّاعر الشّيعيّ ديك الجنّ:

أصبحتُ جَمَّ بلابلِ الصَّدْر ... وأبِيْتُ منطوياً على الجَمْرِ
إن بُحْتُ يوماً طُلّ فيه دمي ... ولئن كتمت يضِقْ به صَدْرِي
ممّا جناه على أبي حسنٍ ... عُمَرٌ وصاحبه أبو بكر
جعلوك رابَعهم أبا حسن ... ظلموا وربّ الشَّفْع والوَتْرِ
وعلى الخِلافة سابقوك وما ... سبقوك في أُحُدٍ ولا بَدْرِ

التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم[١]، فهي أخصّ من الأمثلة.

[جهود المصنّف]

﴿ولم آل﴾ من «الألو» وهو التّقصير ﴿جُهداً﴾ ـ بالضمّ والفتح ـ الاجتهاد، وعن الفرّاء: «الجُهْد» بالضّمّ الطاقة، وبالفتح المشقّة، وقد استعمل «الألو» في قولهم: «لا ألوك جهداً» معدّىً إلى مفعولين[٢]، والمعنى: «لا أمنعك جهداً» وحذف هنا

---

(١) **قوله: «الموثوق بعربيّتهم»**. وهم ثلاث طبقات على المشهور:

الطبقة الأُولى: الجاهليّون مثل امرئ القيس وزهير بن أبي سُلْمى وطرفة بن العبد وغيرهم.

والطبقة الثّانية: المخضرمون الّذين أدركوا الجاهليّة والإسلام مثل لبيد بن ربيعة وحسّان بن ثابت وغيرهما.

والطبقة الثالثة: المتقدّمون من أهل الإسلام وغيرهم مثل الفرزدق وذي الرمّة وجرير وغيرهم، وهؤلاء كلّهم يستشهد بكلامهم.

وأمّا الطبقة الرابعة: وهم المحدثون أو المولّدون من أهل الإسلام وغيرهم الّذين نشؤوا بعد الصّدر الأوّل من المسلمين وغيرهم مثل البحتري وأبي الطيّب فالمشهور عدم الاستشهاد بكلامهم، وخالفهم ابن جنّي في «الخصائص» فدافع عن المتنبّي وجوّز الاستشهاد بأشعاره قائلاً: ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ـ وإن كان مولّداً ـ فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون اهباختصارٍ. [الخصائص ١: ٢٤]

(٢) **قوله: «معدّىً إلى مفعولين»**. «ألا، يَأْلُوْا أَلْواً» و«أُلُوّاً» في الأصل لازم وإنّما عدّي إلى مفعولين بواسطة التّضمين وهذا من خواصّ التّعدية بالتّضمين. قال ابن هشام في الأُمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر من الباب الرابع من كتاب «المغني»: ويختصّ التّضمين عن غيره من المعدّيات بأنّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدّي «ألوتُ» ـ بقصر الهمزة بمعنى: قصرت ـ إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلُوْكَ نُصْحاً

⇐

المفعول الأوّل، لأنّه غير مقصود، أي: لم أمنع اجتهاداً.

﴿ **في تحقيقه** ﴾ أي: المختصر ـ يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث ـ ﴿ **وتهذيبه** ﴾ أي: تنقيحه.

﴿ **ورتّبته** ﴾ أي: المختصر ﴿ **ترتيباً أقرب تناولاً** ﴾ أي: أخذاً، وهو في الأصل: مدّ اليد إلى الشّيء ليؤخذ ﴿ **من ترتيبه** ﴾ أي: ترتيب السّكّاكيّ، أو القسم الثّالث ـ إضافةً للمصدر إلى الفاعل أو المفعول ـ.

﴿ **ولم أُبالغ في اختصار لفظه** ﴾ أي: المختصر ﴿ **تقريباً** ﴾ مفعول له، لما تضمّنه معنى «لم أُبالغ» كأنّه قال:

تركت المبالغة في الاختصار تقريباً ﴿ **لتعاطيه** ﴾ أي: تناوله ﴿ **وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه** ﴾.

ولو لم يُؤَوّل الفعل المنفيّ بالمثبت ـ على ما ذكر ـ لكان المعنى: أنّ المبالغة في الاختصار لم يكن للتّقريب والتّسهيل بل لأمر آخر.

⇐ ولا آلُوْكَ جهداً» لما ضمّن معنى «لا أمنعك» ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً** ﴾ [آل عمران: ١١٨]، اهـ.

وبهذا يظهر أنّ اعتراض ابن أبي الحديد المعتزليّ على القطب الرّاوندي في شرح قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ «لم آلُكَ نصيحةً» ليس بوارِدٍ ولله درّ القائل:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

وهذا نصّه: وقوله: «لم آلك نصيحةً»: «لم أقصر في نصحك» ألا الرّجل في كذا، يألو، أي: قصر، فهو: آلٍ، والفعل لازم، ولكنّه حذف اللّام فوصل الفعل إلى الضّمير فنصبه وكان أصله: لا آلولك نُصْحاً و«نصحاً» منصوب على التّمييز وليس كما قاله الراونديّ: إنّ انتصابه على أنّه مفعول ثانٍ، فإنّه إلى مفعول واحدٍ لا يتعدّى فكيف إلى اثنين؟ اهـ. [شرح نهج البلاغة ١٦: ٧٦]

[كلام الشّيخ عبدالقاهر]

هذا مبنيّ على ما ذكره الشّيخ في «دلائل الإعجاز»(١) وهو أنّ من حكم النّفي إذا دخل على كلامٍ فيه تقييد على وجهٍ مّا، أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له

---

(١) **قوله: وهذا مبنيّ على ما ذكره الشيخ في «دلائل الإعجاز».** أي: في فصل الصّفات التي يجرونها على اللفظ، قال الشّيخ في التعليق على قول أبي النّجم:

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي علىّ ذنباً كلّه لم أصنع

وإذ قلت قد عرفت ذلك فهاهنا أصل وهو أنّه من حكم النَّفْي إذا دخل على كلام ثمّ كان في ذلك الكلام تقييد على وجهٍ من الوجوه أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له خصوصاً.

تفسير ذلك أنّك إذا قلت: «أتاني القوم مجتمعين» فقال قائل: «لم يأتك القوم مجتمعين» كان نفيه ذلك متوجّهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان ـ دون الإتيان نفسه ـ حتّى أنّه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: «إنهم لم يأتوك أصلاً» فما معنى قولك: «مجتمعين».

هذا ممّا لا يشكّ فيه عاقل، وإذا كان هذا حكم النّفي إذا دخل على كلام فيه تقييد، فإنّ التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإنّ نفيك ذلك يتوجّه إلى التّأكيد خصوصاً ويقع له.

فإذا قلت: «لم أر القوم كلّهم» أو «لم يأتني القوم كلّهم» أو «لم يأتني كلّ القوم» أو «لم أر كلّ القوم» كنت عمدت بنفيك إلى معنى «كلّ» خاصّة وكان حكمه حكم «مجتمعين» في قولك: «لم يأتني القوم مجتمعين».

وإذا كان النّفي يقع لـ«كُلٍّ» خصوصاً، فواجب إذا قلت: «لم يأتني القوم كلّهم» أو «لم يأتني كلّ القوم» أن يكون قد أتاك بعضهم كما يجب إذا قلت: «لم يأتني القوم مجتمعين»: أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً وكما يستحيل أن تقول: «لم يأتني القوم مجتمعين» وأنت تريد أنّهم لم يأتوك أصلاً ـ لا مجتمعين، ولاَ منفردين ـ كذلك محال أن تقول: «لم يأتني القوم كلّهم»: وأنت تريد أنّهم لم يأتوك أصلاً؛ فاعرفه. [دلائل الإعجاز: ٢١٦ ـ ٢١٧]

خصوصاً، مثلاً: إذا قيل: «لم يأتك القوم أجمعون» كان نفياً للاجتماع، وهذا ممّا لا سبيل إلى الشكّ فيه.

[نقده المصنّف]

ولعمري لقد أفرط[١] المصنّف في وصف القسم الثّالث بأنّ فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً، تصريحاً أوّلاً وتلويحاً ثانياً ـ على ما ذكرنا ـ وتعريضاً[٢] ثالثاً؛ حيث

---

(١) **قوله: «لقد أفرط»**. الاقتصاد والتّفريط والإفراط توجد في كلّ شيء من علم وصِناعة وخلق.

أمّا الاقتصاد فهو من القصد الذي هو الوقف على الوسط الذي لا يميل إلى أحد الطرفين وهو الاعتدال المشار إليه في كلام أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ: خير الأُمور أوساطها.

وأمّا التّفريط فهو التقصير والتضييع.

وأمّا الإفراط فهو الإسراف وتجاوز الحدّ.

(٢) **قوله: «تعريضاً»**. قال السّكّاكيّ في الأصل الثّالث من بلاغة «المفتاح»: ثمّ إنّ الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة. وقال: المطلوب بالكناية لا يخرج عن أقسام ثلاثة:

أحدها: طلب نفس الموصوف.

وثانيها: طلب نفس الصفة.

وثالثها: تخصيص الصفة بالموصوف.

وقال: واعلم أنّ الكِناية في القسم الثّاني والثّالث تارة تكون مسوقةً لأجل الموصوف كما تقول: «فلان يصلّي ويزكّي» تريد أنّه مؤمن.

وتارةً تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين: «المؤمن هو الذي يصلّي ويزكّي ولا يؤذي أخاه المسلم» تريد نفي الإيمان عن المؤذي.

⇐

وَصَفَ مُؤَلَّفَه بأنّه مختصر، منقّح، سهل المأخذ، أي: لا حشو ولا تطويل ولا تعقيد فيه ـ كما في القسم الثّالث ـ.

[تصرّف الخطيب في القسم الثالث]

﴿ **وأضفت إلى ذلك** ﴾ المذكور من القواعد وغيرها ﴿ **فوائد عَثَرْتُ** ﴾ أي: اطّلعت ﴿ **في بعض كتب القوم عليها** ﴾ أي: على الفوائد ﴿ **وزوائد لم أظْفَرْ** ﴾ أي: لم أَفُزْ ﴿ **في كلام أحد من القوم بالتّصريح بها** ﴾ أي: بالزّوائد ﴿ **ولا الإشارة إليها** ﴾ بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعيّة وإن لم يقصدوها.

⇐ ثمّ قال: متى كانت الكناية عرضيّة ـ مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ـ كان إطلاق اسم التّعريض عليها مناسباً. وإذا لم تكن كذلك نُظِرَ: فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكني عنه متباعدة لتوسّط لوازم ـ كما في «كثير الرّماد» وأشباهه ـ كان إطلاق اسم التّلويح عليها مناسباً، لأنّ التّلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد.

وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخَفاء مثل «عريض القفا» و«عريض الوِسادة» كان إطلاق اسم الرَّمْز عليها مناسباً، لأنّ الرَّمْز هو: أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية.

رَمَزَتْ إليّ مخافةً من بعلها ... من غير أن تبدي هناك كلامها

وإن كانت لا مع نوع الخَفاء كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً كقول أبي تمّام:

أبين فما يَزُرْنَ سوى كريم ... وحسبُك أن يزُرْنَ أبا سعيد

فإنّه في إفادة أنّ أبا سعيد كريم غير خافٍ.

وكقول البُحْتُريّ:

أوَما رأيتَ المجد ألقى رحله ... في آل طلحة ثمّ لم يتحوّل

فإنّه في إفادة أنّ آل طلحة أماجد، ظاهر اهباختصارٍ يسير وتصرّف قليل.

يعني لم يتعرّضوا لها؛ لانفياً ولا إثباتاً، كبعض اعتراضاته على «المِفْتاح» وغيره. ولقد أعجب في جعل ملتقطات كتب الأئمّة فوائد ومخترعات خاطره زوائد.

[تسمية الكتاب]

﴿وسمّيته «تلخيص المِفْتاح»، وأنا أسأل الله﴾ لا يعرف لتقديم المسند إليه هاهنا جهة حسن، إذ لا مقتضِيَ للتّخصيص[1] ولا للتّقوّي، فكأنّه قصد جعل الواو للحال[2] فأتى بالجملة الاسميّة.

---

(١) وسيأتي تعريفهما والفرق بينهما في باب المسند إليه وعن السّكّاكيّ أنّه قال: التّقديم ـ أي: تقديم المسند إليه ـ يفيد الاختصاص بشرطين: **الأوّل** أن يجوز تقدير المسند إليه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط لا لفظاً نحو: «أنا قمت» فإنّه يجوز أن يقدّر أنّ أصله «قمت أنا» فيكون «أنا» فاعلاً في المعنى وإن كان في اللفظ تأكيداً للفاعل.

والثّاني: أن يقدر كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً، وإن لم يوجد الشرطان فلا يفيد إلّا تقوّي الحكم بتكرّر الإسناد سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير أو بانتفاء جواز التقدير نحو: «زيد قام» فإنّه لا يجوز أن يقدّر أنّ أصله «قام زيد» فقدّم لما سيأتي في باب المسند إليه بعون الله ـ تعالى ـ.

(٢) **قوله: «قصد جعل الواو للحال»**. قال ابن مالك:

ومـوضع الحـال يـجيءُ جُـمْلَهْ	كـجاء زيـدٌ وَهْـوَ نـاوٍ رِحْـلَهْ
وذات بَـدْءٍ بـمضارعٍ ثـبت	حَوَتْ ضميراً ومـن الواو خَـلَتْ
وذات واوٍ بـعدها انْـوِ مـبتدا	له المُـضَارعَ اجـعلنَّ مسـندا
وجـملة الحـال سـوى مـا قُـدِّما	بـواوٍ أو بـمضمر أو بـهما

والحاصل: أنّ المضارع المثبت ﴿لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثّر: ٦]، أو المنفي بـ «لا» ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصّافّات: ٢٥]، أو «ما» * عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة *

وكذا الماضي تالي «إلّا» ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ [يس: ٣٠]، أو متلوّ «أوْ» ـ لأضربنّه

⇐

وما يقال: إنّه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسِهِ كما سيجيء في قوله: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾.

﴿ **من فضله** ﴾ حال من ﴿ **أن ينفع** ﴾ أي: بهذا المختصر ﴿ **كما نفع بأصله** ﴾ وهو «المِفْتاح» أو القسم الثّالث.

﴿ **إنّه** ﴾ أي: اللّه ﴿ **وليّ ذلك** ﴾ النّفع ﴿ **وهو حَسْبي** ﴾ أي: مُحْسِبي وكافِيَّ، لا أسأل غيره.

فعلى هذا كان الأنسب أن يقول: «والله أسأل» بتقديم المفعول.

﴿ **ونعم الوكيل** ﴾ عطف إمّا على جملة «هو حَسْبي» والمخصوص محذوف كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[1] فيكون من عطف الجملة الفعليّة[2]

⇐ ذهب أو مكث» ـ إذا وقعن أحوالاً فالرّابط فيها الضّمير فقط.

وإن وجدت في هذه المواضع واواً فاعلم أنّ المبتدأ بعدها مقدّر كما في قول عبدالله ابن همّام السلوليّ:

فلمّا خَشِيْتُ أظافيرهم نجوتُ وأرْهَنُهم مالكاً

أي أنا أرهنهم مالكاً. وذات بدء بمضارع مقرون بـ«قد» تلزمها الواو نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الصّف: ٥]، قاله في «التسهيل».

«وجملة الحال سوى ما قُدِّما» وهي الجملة الاسميّة مثبتة أو منفية والفعليّة المصدّرة بمضارع منفيّ بـ«لم» أو بماضٍ مثبت أو منفيّ بشرط أن تكون غير مؤكّدة تأتي بواوٍ أو بضمير أو بهما معاً.

(١) ص: ٣٠.

(٢) **قوله: «عطف الجملة الفعليّة»**. قال ابن هشام في الباب الرابع من كتاب «المغني»: عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس: منعه البيانيّون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب «التسهيل» وابن عصفور في شرح «الإيضاح» ونقله عن الأكثرين.

⇐

الإنشائيّة على الاسميّة الإخباريّة[1].

وإمّا على «حسبي» أي: «وهو نعم الوكيل»؛ وحينئذٍ فالمخصوص هو الضّمير المتقدّم كما صرّح به صاحب «المفتاح»[2] وغيره في قولنا: «زيد نعم الرجل».

ثمّ عطف الجملة على المفرد وإن صحّ باعتبار تضمّن المفرد معنى الفعل كما

⇐ وأجازه الصفّار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلّين بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في سورة البقرة: ٢٥. ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة الصفّ: ١٣. اهـ.

(١) **قوله: «على الاسميّة الإخباريّة».** عطف الاسميّة على الفعليّة وبالعكس فيه ثلاثة أقوالٍ ـ كما نصّ عليه ابن هشام ـ:

أحدها: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النّحويّين في باب الاشتغال في مثل: «قام زيد وعمراً أكرمته» إنّ نصب «عمراً» أرجح لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جنّي أنّه قال في قوله:

عاضها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغ والضِّرْس نَقِد

إنّ «الضّرس» فاعل بمحذوف يفسّره المذكور، وليس بمبتدأ.

والثالث لأبي عليٍّ أنّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في «سرّ الصناعة» وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجتُ فإذا الأسد حاضر» عاطفة. قال ابن هشام: وأضعف الثلاثة القول الثاني اهـ.

(٢) **قوله: «صاحب المفتاح».** ذكره السّكّاكيّ في الباب الثّاني ـ الفاعل ـ من نحو المفتاح: ١٤٤. وهذا نصّه: ويجوز الجمع بين المفسّر والمظهر نحو: «نعم الرّجل رجلاً» أو «رجلاً الرّجل زيد» وتقديم المخصوص كقولك: «زيد نعم الرّجل» اهـ وأجاز ابن مالك تقديم ما يدلّ على المخصوص. قال في الألفيّة:

وإن يقدّم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفىٰ

في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَالِقُ الإِصْبَاحِ**[١] **وَجَعَلَ اللَّيْلَ** ﴾ ـ على رأي[٢] ـ لكنّه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الإخبار.

[ترتيب الكتاب على مقدّمة وثلاثة فنون]

وهذا أَوان الشّروع في المقصود، فنقول: رتّب المختصر على مقدّمة وثلاثة فنون، لأنّ المذكور فيه إمّا أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفنّ أو لا، الثّاني «المقدّمة».

والأوّل إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو «الفنّ الأوّل».

وإلّا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التّعقيد المعنويّ فهو «الفنّ الثّاني».

وإلّا فهو ما يعرف به وجوه التّحسين وهو «الفنّ الثّالث» وعليه منع ظاهر[٣] يدفع بالاستقراء.

---

(١) **قوله: «كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ ﴾»**. الآية ٩٦ من سورة الأنعام، وقوله ـ تعالى ـ «فالق الإصباح» خبر بعد خبر عن «إنّ» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوىٰ** ﴾ الأنعام: ٩٥.

(٢) **قوله: «على رأي»**. الآراء فيه ثلاثة:

الأوّل: أنّ الجملة حال والواو حاليّة بتقدير «وقد جعل».

الثّاني: أنّ الجملة عطف على «فالق الإصباح» بتقدير: هو فالق.

الثّالث: أنّ الجملة عطف على «فالق» من غير تقدير شيء وهذا جائز كما قال ابن مالك:

واعطف على اسم شبه فعل فِعْلا وعكساً استعمل تجده سَهْلا

(٣) **قوله: «وعليه منع ظاهر»**. أي: على كون ما يعرف به وجوه التّحسين هو الفنّ الثّالث منع ظاهر، وتقرير المنع: أنّه لم لا يجوز أن يكون ما يعرف به وجوه التّحسين شيئاً آخر غير الفنّ الثّالث، ولكنّ هذا المنع يدفع بالاستقراء والتتبّع في هذا الكتاب فلا يوجد فيه بعد المعاني والبيان إلّا البديع.

وقيل: رتّبه على مقدّمة وثلاثة فنون وخاتمة، لأنّ الثّاني إن توقّف عليه المقصود فمقدّمة، وإلّا فخاتمة.

والحقّ أنّ الخاتمة إنّما هي من «الفنّ الثالث» كما يبيّن هناك إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[المقدّمة وتقسيمها]

ولمّا انجرّ كلامه في آخر «المقدّمة» إلى انحصار المقصود في الفنون الثّلاثة صار كلّ منها معهوداً فعرّفه بتعريف العهد بخلاف «المقدّمة» فإنّه لم يقع ذكر لها ولا إشارة إليها، ولم يكن لتعريفها معنىً[1] فنكّرها وقال:

﴿**مقدّمة**[2]﴾ أي: هذه مقدّمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم

---

(١) **قوله: «ولم يكن لتعريفها معنىً»**. أي: لم يكن لتعريفها باللّام العهديّة معنىً، لأنّ اللّام العهديّة لابدّ فيها من أن يكون مصحوبها معهوداً ذكريّاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزّمّل: ١٥ و١٦]، أو معهوداً ذهنيّاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨]، أو معهوداً حضوريّاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، وهو يوم الغدير ونصب عليٍّ ـ عليه السّلام ـ بالخلافة، ولفظ المقدّمة ليس بشيءٍ من هذه الثلاثة.

وكان سيّدنا الأُستاذ يقول: لا يمكن أل الجنسيّة لأنّه لا يبحث عن جنس المقدّمة، ولا الاستغراق لأنّه لا يبحث عن كلّ المقدّمات، ، ولا العهد لعدم ذكرها في السّابق، فلم يكن لتنكيرها معنىً، ونكّرها لأنّ الأصل في الأسماء التنكير ولا مقتضى للعدول عنه إلى التعريف.

(٢) **قوله: «مقدّمة»**. هاهنا أسئلة:

١ ـ ما هو نوع إعراب «مقدّمة»؟ هل هي مرفوعة أو منصوبة؟ وإذا كانت مرفوعةً فهل هي مبتدأ أو خبر؟

⇐

⇐ ٢ ـ هل هي بصيغة الفاعل أو المفعول ؟
٣ ـ ماذا يذكر في هذه المقدّمة ؟
٤ ـ ما هو معناها في اللغة ؟ وهل هي اسم أو صفة ؟
٥ ـ ما هو معناها في الاصطلاح ؟ وهل هي منقولة أو مستعارة ؟
٦ ـ ما الفرق بين مقدّمة العلم ومقدّمة الكتاب ؟ وما النّسبة بينهما ؟

والأجوبة : أمّا الجواب عن السؤال الأوّل : فهو أنّها تحتمل النّصب بفعل محذوف والتقدير : خذ مقدّمةً.

وتحتمل الرّفع أيضاً على الخبريّة بتقدير : هذه مقدّمة ، وعلى الابتدائيّة بتقدير : مقدّمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة.

ويصحّ الابتداء بالنكرة ـ في هذه الصّورة ـ لأنّ النّكرة مخصّصة بالوصف المستفاد من تنوين التّنكير الدّالّ على التّعظيم مرّة ، وعلى التّحقير مرّةً أُخرى ، أي : مقدّمة عظيمة ـ باعتبار المعنى ـ نظراً إلى كثرة فوائد المقدّمة ، أو مقدّمة مختصرة ـ باعتبار اللفظ ـ نظراً إلى قلّة ألفاظها ووجازة كلماتها.

والأحسن من هذه الوجوه ما فيه قلّة التقدير أو تقليل الحذف.

وأمّا عن الثّاني : فهو أنّها بصيغة الفاعل لأنّ التفعيل هاهنا بمعنى التفعّل فهي مشتقّة من اللّازم.

وأمّا عن الثّالث : فهو أنّ المذكور فيها بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبيان انحصار البلاغة في المعاني والبيان وما يتّصل بهما.

وأمّا عن الرّابع : فهو أنّها في الأصل اسم أو وصف للجماعة المتقدّمة من الجيش ولهذا يقال : مقدّمة الجيش.

وأمّا عن الخامس : فهو أنّها ما ذكره الشّارح التفتازاني وهي كما تحتمل أن تكون منقولة من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي فكذا تحتمل أن تكون مستعارةً لمشابهة هذه الطّائفة من الألفاظ بهذه الجماعة المتقدّمة من الجيش ولذا قال الشّارح : «مأخوذة» ليكون

⇐

البلاغة، في علمَي المعاني والبيان، وما يتّصل بذلك ممّا ينساق إليه الكلام، ومحصولها أن تعرف على التّحقيق والتّفصيل غاية العلوم الثّلاثة ووجه الاحتياج إليها.

[أصل المقدّمة]

و«المقدّمة» مأخوذة من «مقدّمة الجيش» ـ للجماعة المتقدّمة منها ـ مِن «قَدّم» بمعنى «تقدّم».

[مقدّمة العلم ومقدّمة الكتاب]

يقال: «مقدّمة العلم» لمايتوقّف عليه مسائله كمعرفة حدّه وغايته وموضوعه(١)،

⇐ أعمّ من المنقولة والمستعارة.

وقال بعضهم: ليس المراد أنّها منقولة أو مستعارة من «مقدّمة الجيش» إذ لا معنى لنقل اللفظ المفرد أو استعارته عن اللفظ المضاف لأنّه لابدّ من اتحاد اللفظ فيهما ـ في المنقول عنه وإليه وفي المستعار منه والمستعار له ـ بل المراد أنّ لفظ المقدّمة مأخوذة من «مقدّمة الجيش» مع غضّ النَّظَر عن الإضافة وحينئذٍ فمعناها: المتقدّمة.

وأمّا عن السّادس: فهو أيضاً مبيّن في كلام الشّارح وأنّ «مقدّمة الكتاب» أعمّ من «مقدّمة العلم» فإذا قيل ـ كما في مقدّمة «الهداية» ـ: «أمّا المقدّمة ففي المبادي التي يجب تقديمها» أو «القسم الأوّل في المنطق» ـ كما في مقدّمة «التهذيب» ـ فالمظروف «مقدّمة الكتاب» والظّرف ـ وهو مدخول «في» ـ «مقدّمة العلم» والأوّل أعمّ والثّاني أخصّ، ولا إشكال في وجود الأعمّ في كلّ خاصّ كما أنّ الحَيَوان موجود في الإنسان ولا عكس، وكلّ «مقدّمة الكتاب» يُوجد في «مقدّمة العلم» من غير عكس.

(١) **قوله: «لما يتوقّف عليه مسائله كمعرفة حدّه وغايته وموضوعه»**. ووجه توقّف الشّروع على هذه الأُمور: أمّا الأوّل: فلأنّ الشّارع في علم لو لم يتصوّر أوّلاً ذلك العلم لكان طالباً للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجّه النّفس نحوه.

⇐

⇐ وأمّا الثّاني: فلأنّه لو لم يعلم غاية العلم والغرض عنه لكان طلبه عبثاً.

وأمّا الثّالث: فلأنّ تمايز العلوم ـ على المشهور ـ بحسب تمايز الموضوعات، وتمايز الموضوعات بتمايز الحيثيّات، مثلاً: «علم الفقه» يمتاز عن «علم أُصول الفقه» بأنّ موضوع الأوّل أفعال المكلّفين، وموضوع الثّاني أدلّة الأحكام، وبالموضوع امتاز كلّ عن الآخر، ولكن هذا إذا كان الموضوعان متميّزَين وإذا لم يتميّزا مثل: الصَّرْف، والنَّحْو، فإنّ الموضوع فيهما واحد ـ وهو: الكلمة، أو الكلام، أو هما معاً، على اختلاف الأقوال ـ كان الامتياز بين الموضوعين بالحيثيّة، لأنّ الكلمة يُبْحَثُ عنها في النّحو من حيث الإعراب والبناء، وفي الصّرف من حيث الصحّة والاعتلال، وإذا لم يعرف الشّارع في علم أنّ موضوعه ماذا، لم يتميّز العلم المطلوب عنده عن غيره، ولم يكن له بصيرة في طلبه.

قال الشّارح في «التّهذيب»: أجزاء العلوم ثلاثة:

١ ـ الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن أعراضها الذاتيّة.

٢ ـ والمبادئ وهي حدود الموضوعات وأجزاؤها وأعراضها ومقدّمات بيّنة أو مأخوذة يبتني عليها قياسات العلم.

٣ ـ والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها إمّا موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتيّ له أو مركّب، ومحمولاتها أُمور خارجة عنها لاحق لها لذواتها.

وقد يقال: المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود، والمقدّمات لما يتوقّف عليه الشّروع على وجه الخِبْرة وفرط الرّغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه، وكان القدماء يذكرون ما يسمّونه الرّؤوس الثّمانية:

الأوّل: الغرض لئلّا يكون النّظر فيه عبثاً.

والثّاني: المنفعة وهي ما يتشوّقه الكلّ طبعاً لينشط للطلب ويتحمّل المشقّة.

والثّالث: السِّمَةَ وهي عُنْوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصّله.

الرّابع: المؤلّف ليسكن قلب المتعلّم.

الخامس: أنّه من أيّ علم هو، ليطلب فيه ما يليق به.

⇐

و«مقدّمة الكتاب» لطائفة من كلامه(١) قدّمت أمامَ المقصود لارتباطٍ له بها، وانتفاع بها فيه، سواء توقّف عليها أم لا.

⇐ السّادس: أنّه في أيّ مرتبة هو ليقدّم على ما يجب ويؤخّر عمّا يجب.

السّابع: القسمة ليطلب في كلّ باب ما يليق به.

الثّامن: الأنحاء التعليميّة وهي التّقسيم ـ أعني التّكثير من فوق ـ والتّحليل وهو عكسه، والتّحديد، أي: فعل الحدّ والبرهان ـ أي: الطّريق إلى الوقوف على الحقّ والعمل ـ وهذا بالمقاصد أشبه اهـ.

(١) **قوله: «لطائفة من كلامه»**. وذلك إذا كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات، وأمّا إذا كان عبارةً عن المعاني فالمراد من المقدّمة طائفة من المعاني، ويحتمل فيها وجوه أُخر، لكنّ القوم ـ كما نصّ عليه اليزدي في «حاشية التهذيب» ـ لم يزيدوا على هذين الوجهين في باب المقدّمة شيئاً.

والتّفصيل أنّ الكتاب عبارة عن أحد معانٍ سبعة: الألفاظ، أو المعاني، أو النّقوش، أو المركّب من الاثنين أو الثّلاثة. فكذلك المقدّمة عبارة عن طائفة من أحد هذه المعاني السّبعة موافقاً لما أُريد من الكتاب من هذه المعاني السبعة.

قال اليزديّ في «حاشية التهذيب» عند شرح قوله: «القسم الأوّل في المنطق»:

إن قيل: ليس المراد بالقسم الأوّل إلّا المسائل المنطقيّة، فما توجيه الظرفيّة؟

قلت: يجوز أن يراد بالقسم الأوّل الألفاظ والعبارات، وبالمنطق المعاني فيكون المعنى: إنّ هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني.

ويحتمل وجوه أُخَر، والتفصيل أنّ القسم الأوّل عبارة عن أحد معانٍ سبعة: الألفاظ أو المعاني أو النّقوش أو المركّب من الاثنين أو الثّلاثة، والمنطق عبارة عن أحد معانٍ خمسة إمّا الملكة أو العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتدّ به الذي يحصل به العصمة أو نفس المسائل جميعاً، أو نفس القدر المعتدّ به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالاً يقدّر في بعضها البيان، وفي بعضها التحصيل أو الحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً. وهذه الشّكل الذي رسموه لتسهيل ما ذكر:

⇐

⇐

القسم الأوّل	ملكة	علم بجميع المسائل	علم بقدر معتدّ به	نفس المسائل جميعاً	نفس قدر معتدّ به
ألفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ألفاظ ومعاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ألفاظ ونقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش ومعاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
ألفاظ ومعاني ونقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان

[عدم الفرق بين المقدّمتين أوقع البعض في الإشكال]

ولعدم فرق البعض بين «مقدّمة العلم» و«مقدّمة الكتاب» أشكل عليهم أمران احتاجوا في التفصّي عنهما إلى تكلّف(١):

أحدهما: بيان توقّف مسائل العلوم الثّلاثة على ما ذكر في هذه «المقدّمة» وقد ذكره(٢) صاحب «المفتاح» في آخر المعاني والبيان.

والثاني: ما وقع في بعض الكتب من أنّ «المقدّمة» في بيان حدّ العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم أنّ هذا عين «المقدّمة».

---

(١) **قوله: «احتاجوا في التفصّي عنهما إلى تكلّف»**. أمّا التّكلّف الذي احتاج البعض إليه في التّفصّي عن الإشكال الحاصل بالأمر الأوّل فهو أنّ الشّروع في مسائل العلوم الثّلاثة ـ على وجه زيادة البصيرة وكماله ـ يتوقّف على ما ذكر في هذه المقدّمة لا مطلق الشّروع.

ووجه التّكلّف ـ في هذا التّفصّي ـ أنّ الشّروع على وجه البصيرة لا يحصل بمجرّد ما ذكر في هذه المقدّمة، بل قد يحتاج إلى أزيد من ذلك، وقد يحصل بأنقص من ذلك، فادّعاء أنّ الشّروع على وجه البصيرة يتوقّف على ما ذكر في هذه المقدّمة تكلّف بل تعسّف نشأ من عدم الفرق.

وأمّا التّكلّف في التّفصّي عن الثّاني ـ أي: اتّحاد الظّرف والمظروف ـ فيجعل «في» زائدة مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا**﴾ [هود: ٤١]، أي: «اركبوها» ـ كما نصّ عليه ابن هشام ـ.

وقال بعضهم: «في» تجريديّة والمعنى: أنّ هذه المقدّمة يجرّد منها هذه الثّلاثة. وفيه أنّ التّجريد من معاني «من» لا «في».

وقال آخر: بتقدير المضاف أي: وضع المقدّمة في بيان هذه الأُمور الثّلاثة فلا اتّحاد.

(٢) **قوله: «وقد ذكره»**. أي قد ذَكَرَ السّكّاكي ما ذُكِر في هذه المقدّمة ـ وهو بيان معنى الفصاحة والبلاغة ـ في آخر المعاني والبيان من كتاب «المفتاح» فإنّه بعد الفراغ عن مباحث الكناية تعرّض لتعريف البلاغة والفصاحة وهما مذكورتان في هذه المقدّمة. [راجع المفتاح: ٥٢٥ـ٥٢٦]

[تفسير الفصاحة والبلاغة]

واعلم أنّ للنّاس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالاً شَتَّى لا فائدة في إيرادها إلّا الإطناب، فالأولى أن نقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول:

﴿ **الفصاحة** ﴾ وهي ـ في الأصل ـ تنبئ عن الإبانة والظّهور، يقال: «فَصُحَ الأعجميّ» و«أفصح» ـ إذا طَلُقَ لسانُه، وخَلَصَتْ لُغَتُهُ من اللُّكْنَة، وجادَتْ، فلم يَلْحَنْ ـ، و«أفصح به» ـ أي: صرّح ـ. ﴿ **يوصف بها المفرد** ﴾ يقال: كلمة فصيحة ﴿ **والكلام** ﴾ يقال: كلام فصيح[1] ـ في النَّثْر ـ وقصيدة فصيحة ـ في النَّظْم ـ. ﴿ **والمتكلّم** ﴾ يقال: «كاتب فصيح» و«شاعر فصيح».

﴿ **والبلاغة** ﴾ وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء ﴿ **يوصف بها الأخيران** ﴾ أي: الكلام والمتكلّم ﴿ **فقط** ﴾ دون المفرد، يقال: «كلام بليغ» و«رجل بليغ» ولم يسمع «كلمة بليغة».

وقوله: «فقط» من اسماء الأفعال بمعنى «اِنْتَه» وكثيراً ما يصّدر بالفاء تزييناً للّفظ، وكأنّه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وصفت بها الأخيرين فقطْ ـ أي: فانته عن وصف الأوّل بها ـ.

---

(١) **قوله: «كلام فصيح»** اعترض على الخطيب المركّبات النّاقصة فإنّها ليست بكلمة ولا كلام وذلك يقتضي أن لا توصف بالفصاحة مع أنّها توصف بالفصاحة قطعاً، فيقال: «مركّب فصيح» وحينئذٍ في كلام المصنّف قصور حيث لا يشملها؟

والجواب: أنّ المراد بالكلام في قول المصنّف المركّب مطلقاً سواء كانت كلاميّة أو غير كلاميّة وذلك على طريق المجاز المرسل من باب إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ فيشمل كلامه المركّب التامّ والنّاقص.

[الاعتراضات على المصنّف]

واعلم أنّه **لمّا كانت**[1] «الفصاحة» عندهم يقال لكون اللّفظ جارياً على القوانين

---

(١) **قوله: «واعلم أنّه لمّاكانت»**. أراد الشّارح دفع الاعتراضات الثّلاثة التي أوردها الخطيب اليمنيّ على الخطيب القزوينيّ:

الأوّل: أنّ الخطيب القزوينيّ ادّعى في مقدّمة كتاب «الإيضاح» أنّه لم يجد في كلام القوم تعريفاً صالحاً للفصاحة والبلاغة حيث قال: للنّاس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به اه.

ثمّ إنّ الخطيب القزويني عرّف الفصاحة والبلاغة في كتابيه ـ «الإيضاح» و«تلخيص المفتاح» ـ وإذا لم يجد تعريفهما في كتب البيانيّين وكذا في كتب أهل اللغة فلم عرّفهما من عنده وهذا تفسير للألفاظ بالرّأي ولا مدخل للرّأي في تفسير الألفاظ، هذا هو تقرير الاعتراض الأوّل.

وأجاب عنه الشّارح التفتازاني بأنّه إنّما اطّلع على تعريفهما من محاورات القوم واستعمالاتهم، فالقوم وإن لم يعرّفوا الفصاحة والبلاغة بالتّصريح لكنّهم عرّفوهما بالإشارة والتلويح، إذ بالاستقراء يعلم أنّ الفصاحة ـ مثلاً ـ هي كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنتهم.

وعلم أيضاً بالاستقراء أنّ اللفظ الفصيح هو اللفظ الخالص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، فقول الشّارح: «جزم المصنّف بأنّ اللفظ الفصيح» الخ ... أي: جزم بذلك في «الإيضاح» و«تلخيص المفتاح» معاً. هذا هو دفع الاعتراض الأوّل، ثمّ يكرّره في آخر المبحث أيضاً بقوله: فصحّ أنّ تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه الخ ....

الثاني: أنّ الخطيب القزويني عرّف الفصاحة بالخلوص من التّنافر والغرابة ومخالفة القياس، والمعرَّف ـ بفتح الرّاء ـ أي: الفصاحة، أمر وجوديّ فلم عرّفها بالخلوص ممّا ذكر وهي أُمور عدميّة، وقد ثبت عند أهل الميزان أنّه يجب أن يكون المعرِّف ـ بكسر الرّاء ـ

⇐

المستنبطة من استقراء كلامهم، كثير الاستعمال على أَلْسِنَة العرب الموثوق بعربيّتهم، وقد علِمُوْا بالاستقراء أنّ الألفاظ الكثيرة الدَّوَران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان، سالمة من تنافر الحروف والكلمات، ومن الغرابة،

⇐ مساوياً للمعرَّف ـ بالفتح ـ أو أجلى، ولا يجوز التّعريف بالأخفى، وهذا تعريف بالأخفى، إذ الأُمور العدميّة لا تصلح معرّفاتٍ للأُمور الوجوديّة وأين التّساوي بين المعرِّف ـ بالكسر ـ والمعرَّف ـ بالفتح ـ؟

هذا هو الاعتراض الثّاني وأجاب الشّارح عنه بقوله: وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص الخ ...

وحاصله أنّ تعريف الفصاحة بما ذكر ـ والحال أنّها من لوازم الفصاحة ـ إنّما هي للتسهيل على الطّالبين والتّعريف بالأوضح وهذا أمر شائع عند أهل الأدب وهم لا يلتزمون بما ذكره أهل الميزان ولا يعتبرونه، إذ الإحاطة بحقائق الأشياء غير ممكن لغير علّام الغيوب فلا يمكن الوصول إلى التّعاريف الحقيقيّة.

الثالث: أنّ الخطيب القزويني قسّم الفصاحة أوّلاً إلى الفصاحة في المفرد، والكلام، والمتكلّم، ثمّ عرّف كلّاً منها على حدةٍ ثانياً، والقانون المألوف عندهم يقتضي التّعريف أوّلاً والتّقسيم ثانياً لأنّ التقسيم ـ والحكم على الأقسام ـ تصديق، وكلّ تصديق وحكم لابدّ فيه من أن يكون مسبوقاً بتصوّر الموضوع والمحكوم عليه، وقد جرى على خلاف ذلك بالتّقسيم أوّلاً، والتّعريف ثانياً؟

وأشار الشّارح إلى دفع هذا الاعتراض الثّالث بقوله: ثمّ لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة الخ....

وحاصله أنّ القانون هو الذي ذكرته ولكن ذلك إذا أمكن جمع الأقسام في تعريف واحدٍ ـ كما في الكلمة وأقسامها ـ ولا يراعى ذلك القانون إذا لم يمكن جمع الأقسام في تعريفٍ واحدٍ، بل يعكس أي: يقسّم أوّلاً ويعرّف كلّ قسم على حدةٍ ثانياً بما يناسبه ولا يناسب غيره ـ كما جرى عليه ابن الحاجب في باب الاستثناء من «الكافية» ـ والخطيب جرى على الثّاني لمّا لم يمكن له الجريان على الأوّل. [راجع: شروح التلخيص ١: ٦٥ ـ ٦٦]

والتّعقيد اللفظيّ والمعنويّ، **جَزَم المصنّف** بأنّ اللفظ الفصيح ما يكون سالماً عن مخالفة القوانين، والتّنافر، والغرابة، والتّعقيد.

[تسامح]

وقد تسامح في تفسير «الفصاحة» بالخلوص ممّا ذكر ـ لكونه لازماً لها[١] ـ تسهيلاً للأمر.

[التّقسيم أولاً، والتّعريف ثانياً]

ثمّ لمّا كانت المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة، وفي الكلام إلى النّحو، **وكانت** الغرابة مختصّة بالمفرد، والتّعقيد بالكلام، حتّى صار فصاحة المفرد والكلام كأنّهما حقيقتان مختلفتان.

وكذا كانت البلاغة عندهم يقال لمعانٍ محصولها كون الكلام على وَفْق مقتضى الحال.

وكان كلّ من الفَصَاحة والبَلاغة تقع صفة للمتكلّم بمعنىً آخر[٢].

بادَرَ أوّلاً إلى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفاً له، ثمّ عرّف كلّاً منهما ـ على وجهٍ يَخُصُّه ويليق به ـ لتعذّر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد

---

(١) **قوله: «لكونه لازماً لها»** إذ الفصاحة ـ أعني: كون اللفظ حاوياً على الأُمور الثلاثة ـ مستلزمة للخلوص ممّا ذكر في التّفسير الآتي.

والّلازم من حيث هو لازم في مرتبة واحدة من العلم والجهل مع الملزوم ـ كالبَصَر بالنّسبة إلى العَمَى ـ فيتساويان في المعرفة والجهالة وذلك من عيوب التّعريف ـ كما في «شرح الشّمسيّة».

(٢) **قوله: «صفة للمتكلّم بمعنىً آخر»**. أي: وقوع الفصاحة صفة للمتكلّم باعتبار معنىً ووقوع البلاغة صفة له باعتبار معنى آخر.

قدر مشترك[1] بينهما ـ كـ«الحَيَوان» المشترك بين الإنسان والفرس وغيرهما ـ لأنّ إطلاق «الفصاحة» على الأقسام الثّلاثة من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظراً إلى الظّاهر، وكذا «البلاغة» ولا يخفى تعذّر تعريف مطلق «العين» الشّامل للشّمس والذَّهَب وغير ذلك.

[دفع الاعتراضات]

فصحّ أنّ تفسير الفَصَاحة والبَلاغة ـ على هذا الوجه ـ ممّا لَمْ يجِدْه في كلام النّاس، لكنّه أخذه من إطلاقاتهم واعتباراتهم.

وحينئذٍ لا يتوجّه الاعتراض على قوله: «لم أجد في كلام النّاس ما يصلح

---

(١) **قوله: «ولا يوجد قدر مشترك»**. أي: المشترك المعنويّ، وهذا تقرير الجواب عن الاعتراض الثّالث بوجه آخر، وهو أنّ المشترك نوعان:

لفظيّ: وهو الذي وضع لمعانٍ متعدّدة بأوضاع مختلفة، أي: وضع لكلّ واحدٍ منها بوضع على حدةٍ ـ مثلاً ـ لفظ «العين» وضع للشمس والذّهب والفضّة والميزان والمنبع الجاري وغيرها بأوضاع كثيرة، فوضعه للأوّل يغاير وضعه للثاني وهكذا.

ومعنويّ: وهو الذي وضع لمعنى واحدٍ ولكنّه يصدق على أفراد كثيرة مثلاً لفظ «الإنسان» وضع لمعنىً واحدٍ وهو الحيوان النّاطق وهذا المعنى يصدق على زيد وعمرو، وخالد، وبكر، وغيرها.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ القانون في الثّاني ـ أي: المشترك المعنوي ـ التّعريف ثمّ التّقسيم ـ كما روعي ذلك في تعريف الكلمة ثمّ تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة ـ

وفي الأوّل ـ أي: المشترك اللفظي ـ التّقسيم ثمّ التّعريف كما في تقسيم الاستثناء إلى المتصل والمنقطع ثمّ تعريفهما بما يخصّ كلّ واحدٍ.

والفصاحة مع أقسامها الثّلاثة من قبيل المشترك اللفظي وكذا البلاغة مع قسميها، فروعي فيهما التقسيم أوّلاً، والتعريف ثانياً، ولو كانتا من قبيل المشترك المعنويّ لكان الاعتراض وارداً، وكان اللّائق آنذاك بالمصنّف التّعريف ثمّ التّقسيم كما أشار إليه الخطيب اليمني.

لتعريفهما به» بأنّه لا مدخل للرّأي في تفسير الألفاظ.

ولا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأنّ المراد بالنّاس النّاس المعهودون.

[الفَصَاحة في المفرد وسبب تقديمها]

ثمّ لمّا كانت معرفة «البلاغة» موقوفة على معرفة «الفَصَاحة» ـ لكونها مأخوذة في تعريف «البلاغة» ـ وجب تقديمها[1] ولهذا بعينه وجب تقديم «فصاحة المفرد».

---

(١) **قوله: «وجب تقديمها»**. المشهور أنّ التقدّم على خمسة أقسام:

١ ـ التقدّم بالزّمان وهو أن يكون السّابق قبل المسبوق قبليّة لا يمكن جمعهما في زمان مثل تقدّم عيسى ـ عليه السّلام ـ على نبيّنا ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

٢ ـ التقدّم بالشّرف وذلك مثل تقدّم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ على كافّة الخلق، وتقدّم عليّ على كافّة الصَّحابة.

٣ ـ التقدّم بالرّتبة ويقال له: التقدّم بالمكان والوضع كتقدّم الإمام على المأموم.

٤ ـ التقدّم بالطبع وهو أن يكون المتقدّم بحيث لا يمكن أن يوجد المتأخّر إلّا وهو موجود معه أو قبله، وقد يمكن أن يوجد المتقدّم وليس المتأخّر بموجودٍ ومثاله: تقدّم الواحد على الاثنين وهكذا، وتقدّم الجزء على الكلّ.

٥ ـ التقدّم بالعلّيّة وهو أن يكون التّقدّم فاعلاً في المتأخّر، أي: مؤثّراً مستقلّاً تامّاً جامعاً لشرائط التأثير وعدم الموانع، بحيث لا يمكن أن يوجد المتقدّم وليس المتأخّر بموجودٍ. كما أنّه لا يمكن أن يوجد المتأخّر إلّا والمتقدّم موجود معه.

وبهذا ظهر الفرق بين التّقدّم بالطّبع والتقدّم بالعلّيّة، إذ المتقدّم بالطبع يمكن أن يوجد وليس المتأخّر بموجودٍ، وفي الثّاني لا يمكن وإلّا يلزم تخلّف الأثر عن المؤثّر وهو غلط ومحال.

وقالوا في وجه الضبط: المتقدّم إن احتاج إليه المتأخّر، فإن كان كافياً في وجوده

⇐

﴿ فالفصاحة ﴾ الكائنة ﴿ في المفرد خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس ﴾ اللغوي (١) ـ أي: المستنبط من استقراء اللُّغَة ـ حتّى لو وُجِدَ في الكلمة شيء من هذه الثّلاثة لا تكون فصيحة.

[التنافر]

﴿ فالتّنافر (٢) ﴾ وصف في الكلمة يوجب ....

⇐ فالمتقدّم بالعلّيّة وإلّا فبالطّبع. وإن لم يكن محتاجاً إليه، فإن لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدّم بالزّمان، وإن أمكن فإن اعتبر بينهما ترتّب فالمتقدّم بالرّتبة وإلّا فبالشّرف. والمتأخّر يقابل المتقدّم فيتعدّد أقسامه بحسب أقسام المتقدّم.

وإذا عرفت هذا فاعرف أنّ تقدّم الفصاحة على البلاغة من باب التّقدّم بالطّبع. وكذا فصاحة المفرد بالنسبة إلى الكلام وهو بالنسبة إلى المتكلّم وبلاغة الكلام على المتكلّم. وكذا تقدّم الكلمة على الكلام.

(١) **قوله: «خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي»**. والمراد من الخلوص لازمه، أي: عدم الاتّصاف بالعيوب الثّلاثة وسلامته منها، لا الخلوص الحقيقيّ؛ لأنّ المفرد الفصيح لم يكن متّصفاً بها حتّى يقال: إنّه يجب خلوصه.

والمراد من القياس اللغوي هو الصّرفي ولكنّه قال اللغوي بدل الصّرفي إشارةً إلى أنّ منشأ هذا القياس الصّرفي استقراء اللغة فقولهم: «إذا اجتمع الواو والياء وكان السّابق منهما ساكناً قلبت الواو ياءً ثمّ أُدغمت» ناشٍ من استقراء اللغة وقوله: «أي: المستنبطة من استقراء اللغة» إشارة إلى أنّه ليس المراد من القياس القياس المنطقيّ.

وإنّما انحصرت الفصاحة في المفرد في الخلوص من العيوب الثّلاثة؟ لأنّ العيب المخلّ بفصاحة اللفظ إمّا في مادّته وهو التّنافر وإمّا في دلالته وهو الغرابة، وإمّا في صورته وهي مخالفة القياس.

(٢) **قوله: «فالتّنافر»**. الفاء فيه وفي أمثاله تسمّى فصيحةً ـ بالصّاد المهملة ـ أو فضيحة ـ بالضاد

⇐

ثِقَلَها[1] على اللِسان وعُسْرَ النُّطْق بها.

فمنه: ما يوجب التّناهي فيه نحو «الهُعْخُع» ـ بالخاء المعجمة ـ في قول أعرابيّ سُئل عن ناقته، فقال: «تركتُها ترعى الهُعْخُع»[2].

ومنه: ما دون ذلك ﴿نحو﴾ مُسْتَشْزِرات ـ في قول امرئ القيس[3] ـ:

⇐ المعجمة ـ لأنّها أفصحت عن شرطٍ مقدّر، أو أفضحت شرطاً مقدّراً، أي: إذا أردت بيان كلّ واحدٍ من الأقسام...

(١) **قوله: «ثِقلَها»**. الثقل ـ بكسر الثّاء وفتح القاف ـ مصدر ثَقُلَ ـ بضمّ العين ـ خلاف الخفّة، وهذا هو المراد هاهنا. والثَّقَل ـ بفتحتين ـ المتاع الثّمين وهو المراد بقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّي تاركٌ فيكم الثَّقَلَيْن: كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

(٢) **قوله: «الهُعْخُع»**. هذا القول نسبه أهل اللغة إلى أعرابيّ يقال له: أبو الهَـمَيْسَع، وكـان مـن أعراب مدين ولم يكن يعرف كلامه في عصره فما ظنّك بهذا العصر، وفيها أربعة أقوالٍ:

الأوّل: «الخُعْخُع».

والثاني: «الهُعْخُع» وكلاهما وزان «بُرْثُن».

والثالث: أنّه لا أصل لها في لغة العرب.

والرابع: أنّه «العُهْعُخْ» وهذا فيه الغرابة أيضاً كما فيه التّنافر المتناهي.

(٣) **قوله: «امرئ القيس»**. لقد اشتهر جماعة من الشّعراء بهذا الاسم:

١ ـ امرؤ القيس الأوّل المتوفّى سنة ٢٨٥ قبل الهجرة وهو امرؤ القيس بن عمرو بـن عدي بن نصر اللَّخميّ من قحطان ثاني ملوك الدولة اللَّخْميّة بالعِراق، ولي بعد موت أبيه وكان عاقلاً شجاعاً مهيباً، اتّسع ملكه وخافته القبائل ولُقِّب بـملك العـرب ولبس التّـاج واستمرّ ملكه ٣٥ سنةً وهو أوّل من تنصّر من ملوك هذه الدّولة ـ عمّال الفُرْس بالعراق ـ وعرّفه حمزة وابن خَلْدون بامرئ القيس البَدْء ـ يعني الأوّل ـ ومات بحوران ـ سـورية ـ واكتشف قبره من عهد قريب في غار بالصَّفاة، وعليه كتابة بالحرف النَّبْطيّ الجميل هي أقدم كتابة وُجدت تقرب لهجتها من عربيّة قريش وتاريخ وفاته فيها: ٧كسلول من السّنة

⇐

⇐ ٢٢٣ لبصري. وهو يوافق ٧ ديسمبر ٣٢٨م.

٢ ـ امرؤ القيس الثّاني المتوفّى نحو ٢١٢ قبل الهجرة وهو امرؤ القيس الثّاني بن عمرو بن امرئ القيس الأوّل من بني لَخْم من قحطان ملك الحيرة وأعمالها، ولي بعد مقتل أوس بن قلّام نحو سنة ٣٨٢م وكان بطّاشاً جبّاراً يعرف بالمحرّق، لأنّه أوّل من عاقب بالإحراق بالنّار في قومه، قال ابن خلّدون: هلك في أيّام يزدجرد.

٣ ـ امرؤ القيس الثّالث بن النُّعمان الثّاني بن الأسود اللَّخْميّ من ملوك العِراق في الجاهليّة، ولي نحو سنة ١١١ قبل الهجرة وبنى الحصن المعروف بالصّنبر، وحارب بني بكر فغلبهم، توفّي حدود ١٠٤ قبل الهجرة.

٤ ـ امرؤ القيس بن عانس المتوفّى حدود سنة ٢٥هـ وهو ابن عانس بن المنذر بن امرئ القيس بن السّمط بن عمرو بن معاوية من كِنْدة، شاعر مخضرم من أهل «حضرموت» ولد بها في مدينة «تريم» وأسلم عند ظهور الإسلام، ووصول الدَّعْوة إلى بلاده، ووفد إلى النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وانتقل في أواخر عمره إلى الكوفة فتوفّي بها وهو صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها:

تطاول ليلك بالإثمد   فنام الخليّ ولم ترقد

وفي الرُّواة من ينسبها إلى امرئ القيس بن حجر الآتي ذكره، والصّحيح أنّها لابن عانس هذا ـ كما حقّقه العيني ـ.

٥ ـ امرؤ القيس المشهور صاحب المعلّقة المتوفّى حدود سنة ٨٠ قبل الهجرة. وهو ابن حُجْر بن الحارث الكنديّ من بني آكل المُرار ـ بضمّ الميم وتخفيف الرّاء ـ أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمانيّ الأصل، مولده «نجد»، اشتهر بلقبه واختُلِف في اسمه: فقيل: حُنْدج ـ وزان بُرْثُن ـ وقيل: مليكة، وقيل: عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان وأُمّه أُخت المهلهل الشّاعر فلقّنه خاله الشّعر، فقاله وهو غلام، وجعل يشبّب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته فنفاه إلى «حضرموت» وهو في نحو العشرين من عمره، فاشتغل مع أصحابه في أحياء العرب ⇐

﴿غَدائِرُهُ﴾ أي: ذوائبه جمع «غديرة» والضّمير عائد إلى «الفرع» ـ في البيت السّابق ـ ﴿مُسْتَشْزِراتٌ[(١)]﴾ مرتفعات ـ إن روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل ـ أو

⇐ يشرب ويطرب ويغزو، ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشّراب فقال: «رحم الله أبي! ضيّعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر».

ونهض من غده فثأر لأبيه من بني أسد وقال في ذلك شعراً كثيراً، وكان الحكّام الفارسيّون ساخطين على بني آكل المُرار ـ آباء امرئ القيس ـ فأوغروا إلى المنذر ـ ملك العِراق ـ بطلب امرئ القيس، فطلبه فابتعد وتفرّق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتّى انتهى إلى السَّمَوْأَل فأجاره، فمكث عنده مدّةً ثمّ رأى أن يستعين بالرُّوْم على الفُرْس فقصد الحارث بن أبي شَمِر الغسّاني ـ والي بادية الشّام ـ فسيّره هذا إلى قيصر الرّوم ـ يوستينيانس ـ فوعده ومطله ثمّ ولّاه إمرة «فلسطين» ولقبه فيلارق ـ الوالي ـ فرحل يريدها فلمّا كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح فأقام إلى أن مات بها.

وفي تاريخ ابن عساكر أنّ امرأ القيس كان في أعمال دمشق وأنّ «سِقْط اللِوى» و«الدَّخول» و«حَوْمَل» و«تُوْضِح» و«المِقراة» الواردة في مطلع قصيدته أماكن معروفة بـ«حوران» ونواحيها.

وقال ابن قتيبة: هو من أهل نجد، والدّيار التي يصفها في شعره كلّها ديار بني أسد اه.

وكشف ابن بليهد ـ في صحيح الأخبار ـ عن طائفة من الأماكن ـ الوارد ذكرها في شعره ـ أين تقع وبماذا تسمّى اليوم، وكثير منها في «نجد».

وامرؤ القيس هذا يقصده أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة» حيث يقول: «الملك الضّلّيل». [الأعلام ٢: ١١ ـ ١٢]

(١) **قوله**: «**مستشزرات**». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب الثّاني المماثل وقبله:

مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضة ... ترائبُها مصقولةٌ كالسَّجَنْجَلِ
تَصُدُّ وتُبْدِي عن أَسِيْلٍ وتتّقي ... بناظرةٍ من وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

⇐

مرفوعات ـ إن روي بالفتح ـ «اِسْتَشْزَرَهُ» ـ رفعه ـ و«استشزر» ـ ارتفع ـ يعدّى ولا يعدّىٰ ﴿إلى العُلىٰ﴾.

*** تَضِلُّ العِقاصُ في مُثَنًّى ومُرْسَلِ ***

«تَضِلّ» أي: تغيب، و«العِقاص» جمع «عقيصة» وهي الخُصْلَة المجموعة من الشَّعْر، و«المثنّى» المفتول، و«المرسل» خلاف «المثنّى» يعني أنّ ذوائبه مشدودة على الرّأس بخيوط، وأنّ شعره[1] ينقسم إلى عِقاصٍ ومُثَنًّى ومُرْسَلٍ، والأوّل يغيب في الآخرين، والغرض بيان كثرة شَعْره.

⇐ وجِيْدٍ كجِيْد الرِّئْم ليس بفاحِشٍ ... إذا هـي نَصَّتْه ولا بمُعَطَّلِ

وفرعٍ يزين المتنَ أسود فاحمٍ ... أثيث كقِنْوِ النّخلةِ المُتَعَثْكِلِ

غدائره مستشزرات إلى العُلَىٰ ... تضلّ العِقاصُ في مثنّىً ومرسلِ

وهي من المعلّقة المعروفة التي مطلعها:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ ... بسِقْط اللّوى بين الدَّخول فحومل

قال الخطيب التبريزي: الفرع: الشّعر التّام. والمتن: ما عن يمين الصّلب وشِماله من العصب واللحم. والفاحم: الشديد السّواد. وأثيث: كثير أصل النّبات، والقِنْو: الشِّمْراخ. المتعثكل: الذي دخل بعضه في بعضٍ لكثرته من العِثكال والعُثكول وهو الشُّمْراخ. وقيل: المتعثكل المتدلّي. أصل «الشّزر»: الفتل على غير جهة لكثرتها.

«العُلَى» بالضمّ جمع «العُليا» ـ بالضمّ ـ تأنيث الأعلى والمراد بها الجهات العالية.

ورواية ابن الأعرابي: «مستشزِرات» ـ بكسر الزّاي ـ مرتفعات وفيها الشّاهد وهو واضح.

(١) **قوله: «وأنّ شعره»**. الضّمير راجع إلى عُنيزة باعتبار تأويلها بالشَّخْص أو الممدوح ومثلهما، ويمكن إرجاعه إلى «الفرع» بناء على أنّ الفرع اسم للشَّعْر مطلقاً سواء كان للرجال أو النّساء. و**«الغدائر»** الشّعر المقيّد بالنّساء.

[الخِلاف في منشأ الثِّقَل]

[قول ابن المظفّر]

وزعم بعضهم[١] أنّ منشأ الثِّقَل في «مُسْتَشْزِرَات» هو توسّط الشّين المعجمة التي هي من المهموسة الرِّخْوَة[٢] بين التّاء التي هي من المهموسة الشّديدة والزّاي

---

(١) **قوله: «وزعم بعضهم»**. هذا ردّ للشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر المتوفّى سنة ٧٤٥هـ، وأكثر ما يستعمل الزّعم فيما كان باطلاً وفيه ارتياب.

(٢) **قوله: «من المهموسة الرّخوة»**. تنقسم الحروف باعتبار صفاتها إلى تقسيمات أُخَر: منها المجهورة والمهموسة ومنها الشّديدة والرِّخْوة وما بينهما، ومنها المطبقة والمنفتحة، ومنها المستعيلة والمنخفضة، ومنها حروف الذَّلاقة والمُصمتة، ومنها حروف القلقلة والصّفير، واللينة والمنحرف والمكرّر، والهاوي والمهتون.

وهذه الأوصاف منها أصليّة ومنها عارضة، والأُولى عشرة: الأوّل والثَّاني: الجهر والهمس، والثَّالث والرّابع: الشدّة والرّخوة، والخامس والسّادس، الإطباق والانفتاح، والسّابع والثّامن: الاستعلاء والاستفال، التّاسع والعاشر: الإذلاق والإصمات.

والثّانية خمس عشرة: الأوّل: الصّفير، الثّاني: القلقلة، الثّالث: السّكون، الرّابع: التفشّي، الخامس: الانحراف، السّادس: التّكرير، السّابع: الاستطالة، الثّامن: اللين، التّاسع: الغُنّة، العاشر: البُحّة، الحادي‌عشر: الخَرْورة، الثّاني عشر: النَّبْر، والثّالث عشر: النَّفْخ أو النَّفْث، الرّابع عشر: الخَفاء، الخامس عشر: الهاوي.

والمجهورة ما ينقطع جري النّفس مع تحريكه وهي ما عدا حروف: «ستشحثك خَصَفَهْ» وهو قولهم: «ظلّ قوّ ربض إذا غزا جند مطيع».

والشّديدة ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري ويجمعها قولهم: «أجِدُكَ قَطَبْتَ» من «القَطُوْب» وهو العَبوس، والرّخوة بخلافها.

والبَيْنِيّة ما لا يتمّ له الانحصار ولا الجري ويجمعها قولهم: «لم يروعنا» وهي ثمانية ـ كما صرّح به المحقّق الرّضي ـ وحروف «نورعلمي» منها على رأي صاحب القاموس فهي

⇐

المعجمة التي هي من المجهورة، ولو قال: «مُسْتَشْرِف» لزال ذلك الثِّقَلُ.

[ردّه]

وهو سهو لأنّ الرّاء المهملة أيضاً من المجهورة فيجب أن يكون «مستشرف» أيضاً متنافراً. وليس كذلك، بل منشأ الثِّقَل هواجتماع هذهالحروف المخصوصة[١].

[قول ابن الأثير]

قال ابن الأثير[٢]: ليس التّنافر بسبب بُعْد المخارج[٣] وأنّ الانتقال من أحدهما

⇐ عنده سبعة، والشّاطبي أسقط الواو والياء فهي عنده خمسة.

وشرح الباقي غير محتاج إليه وإن أردت معرفة تفاصيلها فراجع شرح الرّضي على الشّافية وشرح النِّظَام بحاشيتي.

(١) قوله: «هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة». أي: منشأ الثِّقَل هو التّرتيب المخصوص لهذه الحروف لا نفسها.

(٢) أي: في القسم الأوّل من المقالة الأولى من كتاب «المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر» ١: ١٧٢ ـ ١٧٣، والعبارة منقولة بالمعنى وإنّما يرد فيها على ابن سنان الخفاجي في «سرّ الفصاحة». وابن الأثير الجزري الموصليّ نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبدالواحد الوزير الفاضل ضياء الدّين أبو الفتح الشيباني الخزرجيّ، ولد بجزيرة ابن عمر في يوم الخميس العشرين من شعبان سنة ثمان وخمسين وخمسمائة ومات ببغداد وقيل في الموصل يوم الاثنين سلخ ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وستمائة. مهر في اللغة والنحو والبيان واستكثر من حفظ الشعر فحفظ شعر أبي تمام والبحتري والمتنبي وله تصانيف: منها «المثل السائر» وكتاب الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور والوشي المرقوم في حلّ المنظوم والمعاني المخترعة في صناعة الإنشاء وغير ذلك.

(٣) قوله: «ليس التّنافر بسبب بُعد المخارج». نقل الباقلاني في «إعجاز القرآن» عن الخليل بن أحمد وجماعة أنّ الضّابط المعوّل عليه في التّنافر بُعد المخارج وقربها، فإذا بعدت ⇐

إلى الآخر كالطّفرة ولا بسبب قربها، وأنّ الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالمشي في القيد، لما نجد غير متنافر من قريب المخرج كـ«الجَيْش» و«الشَّجِي» وفي التّنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ ومن البعيده[1] ما هو بخلافه كـ«مَلَعَ» بخلاف «عَلِمَ».

[دحض المراوغة]

وليس ذلك بسبب أنّ الإخراج من الحلق إلى الشَّفَة أيسر من إدخاله من الشَّفَة إلى الحلق، لما نجد من حسن «غَلَبَ» و«بَلَغَ» و«حَلُمَ» و«مَلُحَ» بل هذا أمر ذَوْقيّ، فكلّ ما عدّه الذَّوْق الصَّحيح ثقيلاً متعسّر النُّطْق فهو متنافر، سواء كان من قرب المخارج أو بُعْدها، أو غير ذلك، ولهذا اكتفى المصنّف بالتّمثيل ولم يتعرّض لتحقيقه وبيان سببه لتعذّر ضبطه، فالأولى أن يُحَالَ إلى سَلامة الذَّوْق.

[قول الزّوزني]

وقد سبق إلى بعض الأوهام[2] أنّ اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب لِلثّقَل المخلّ بفصاحة الكلمة وأنّه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربيّة عن كونه عربيّاً فلا يخرج سورة فيها ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ عن الفَصاحة.

⇐ فالنّطق بها كالطّفرة، وإذا قربت كان النّطق بها كالمشي في القيد.

ونقل ابن الأثير في «المثل السّائر» عن ابن سنان الخفاجيّ وجماعة أنّ الضّابط في التّنافر بُعد المخارج فقط.

(١) **قوله: «ومن البعيده»**. قال المحشّي: إضافة البعيد إلى الضّمير ـ الرّاجع إلى المخرج ـ لفظيّة، ولهذا دخلت اللّام في المضاف، ثمّ هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحدٍ، لأنّ قوله: «ومن البعيده» عطف على قوله: «من القريب المخرج» وقوله: «ما هو بخلافه» على قوله: «غير متنافر» ومثله شائع وشائع. والضمير في «بخلافه» راجع إلى غير المتنافر لا إلى المتنافر، بدليل أنّ قوله: كـ«لمع» مثال للمتنافر اهباختصارٍ.

(٢) **قوله: «وقد سبق إلى بعض الأوهام»**. ردّ للشارح الزّوزنيّ شمس الدّين المتوفّى سنة ٧٩٢هـ.

[تأييد بعضهم للزوزني]

وأيّده بعضهم بأنّ انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة ـ مثلاً ـ لا يوجب انتفاء وصف الكلّ.

[ردّ الزّوزني]

وهذا غَلَطٌ فاحش ؛ لأنّ فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفَصاحة، وفَصاحة الكَلِمات جزء من مفهوم فَصاحة الكلام، لا وصف لجزئها.

والقياس على وقوع مفرد غير عربيّ في الكلام العربيّ فاسد. لأنّه ممنوع(١).

ولو سُلِّم فالمعنى: أنّه عَرَبيُّ النَّظْم والأُسْلوب(٢).

---

(١) قول: «لأنّه ممنوع». والخلاف فيه طويل الذّيل، فقال الجمهور: ليس في القرآن شيء بغير لغة العرب لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً** ﴾ [الزّخرف: ٣]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ** ﴾ [الشّعراء: ١٩٥].

وقال الآخرون: إنّ في القرآن ما ليس بلغة العرب حتّى ذكروا لغة الرّوم والقِبْط والنَّبط. وشرح ذلك في «المزهر» و«الإتقان» للسيوطي و«البرهان» للزركشيّ و«المعرب» للجواليقيّ و«فقه اللغة» للنيسابوريّ.

(٢) **قوله: «عربيّ النّظم والأُسلوب»**. وقد بنى أبو مهدية اسم الفاعل من لفظ أعجميّ وذلك فيما أنشدوا له في حكاية ألفاظ أعجميّة سمعها وهي:

يقولون لي: شُنْبُذْ ولست مُشَنْبِذا	طَوالَ الليالي ما أقام ثبيرُ
ولا قائلاً: زُوْدا، ليعجل صاحبي	وبِسْتانُ في قولي عليّ كبيرُ
ولا تاركاً لحني لأتبع لحنهم	ولو دار صرف الدَّهر حيث يدورُ

فبنى من «شُنْبُذ»: «مُشَنبِذاً» وهو من قولهم: «چون بود» أي: كيف ـ يعنون الاستفهام ـ و«زود» عجّل، و«بِستان» خذ.

⇐

ولو سُلِّم فباعتبار الأعمّ الأغلب، ولم يشترط في الكلام العربيّ أن يكون كلّ كلمة منه عربيّة، كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كلّ كلمة منه فصيحة، فأين هذا من ذاك[١].

وعلى تقدير تسليم أنّه لا تخرج السُّوْرة عن الفصاحة لكنّه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح ـ بل على كلمة غير فصيحة ـ ممّا يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ـ تعالى عمّا يقول الظّالمون علوّاً كبيراً ـ.

[الغَرابة وتقسيمها إلى قسمين]

﴿ والغَرابة ﴾ كَوْنُ الكلمة وحشيّةً غيرَ ظاهرةِ المعنى، ولا مأنوسةِ الاستعمال[٢].

⇐ قال سلامة الأنباريّ في «شرح المقامات»: كثيراً ما تغيّر العربُ الأسماء الأعجميّة، إذا استعملتها كقول الأعشى:

❊ وكِسْرى شهنشاهُ الذي سار مُلْكُهُ ❊

الأصل: «شاهان شاه» فحذفوا منه الألف في كلامهم وأشعارهم.

(١) **قوله: «فأين هذا من ذاك»**. أي: أين الكلام الفصيح من الكلام العربيّ، وذلك لأنّه لم يشترط في الكلام العربيّ كون كلّ كلمة منه عربيّة، كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كلّ كلمة منه فصيحةً، فقياس هذا بذاك فاسد، لأنّه مع الفارق، لوضوح الفرق بين ما كان بشرط شيءٍ ـ كما في الكلام الفصيح ـ وما كان لا بشرط ـ كما في الكلام العربي ـ لأنّ الأوّل ينتفي بانتفاء الشّرط دون الثّاني ولذا قال أهل المعقول: «لا بشرط يجتمع مع ألف شرطٍ».

وقالوا ذلك في تقسيم الماهية إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الماهية بشرط شيء.

٢ ـ الماهية بشرط لا.

٣ ـ الماهية لا بشرط.

(٢) **قوله: «ولا مأنوسة الاستعمال»**. عطف سبب على مسبّب، وإنّما أعاد النّفي المستفاد من

⇐

[القسم الأوّل]

فمنه: ما يُحْتَاجُ في معرفته إلى أن يُنَقَّرَ ويُبْحَثَ عنه في كُتُب اللغة المبسوطة كـ«تَكَأْكَأْتُم» و«افرَنْقِعُوْا» في قول عيسى بن عُمَرَ النّحوي ـ حين سَقَطَ من الحِمار واجتمع النَّاس إليه ـ: «مالَكُمْ تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ تَكَأْكُؤَكُمْ علىٰ ذي جِنَّةٍ، افْرَنْقِعُوْا عنّي» أي: اجتمعتم تَنَحَوْا عنّي ـ كذا ذكره الجوهريّ في «الصَّحاح»[1] ـ.

وذكر جَارُ الله[2] في «الفائق» أنّه قال الجاحظ: مرّ أبو علقمةَ ببعض طُرُقِ البَصْرةِ، وهاجت به مِرَّةٌ، فوثب عليه قوم يَعْصِرون إبهامه، ويؤذّنون في أُذُنه، فأفلَت من أيديهم وقال: «مالَكُمْ تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ كما تَكَأْكَئُونَ على ذِي جِنَّةٍ، اِفْرَنْقِعُوْا عنّي». فقال بعضهم: دَعُوْه فإنّ شيطانه يتكلّم بالهِنْدِيّة.

⇐ غير ـ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ** ﴾ [الفاتحة: ٧] ـ إشارة إلى أنّ النّفي يتعلّق بكلّ واحدٍ لا المجموع، والمراد من الوحشيّة ما يوجد فيه الأمران معاً لا واحد منهما.

(١) **قوله: «في الصحاح»**. في مادة «كأكأ» ١: ٦٦ وفي مادة فرقع ٣: ١٢٥٨. وهذا نصّه: «و«التَّكَأْكُؤ» التجمّع، وسقط عيسى بن عمر عن حمار له فاجتمع عليه النّاس فقال: مالكم تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ تَكَأْكُؤَكُمْ على ذِيْ جِنَّةٍ اِفْرَنْقِعُوْا عنّي اهـ. وفي مادة فرقع: «افرنقعوا» أي: انكشِفُوا وتَنَحَّوْا.

(٢) **قوله: «وذكر جار الله»**. وهذا نصّه: مرّ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مِرَّة، فوثب عليه قوم فأقبلوا يَعْصِرون إبهامه ويؤذّنون في أُذُنِهِ، فأفلت من أيديهم وقال: «مالكم تَكَأْكَأْتُم عَلَيَّ كما تتكأكؤون على ذي جِنَّةٍ افرنقِعُوْا عنّي» فقال بعضهم: دَعُوه فإنّ شيطانه يتكلّم بالهِنْدِيّة. [الفائق ٣: ٢٤١]

قوله: «مِرَّة» ـ بالكسر والتّشديد ـ إحدى الطّبائع الأربع، أو قل: مِزاج من أمزجة البدن أو خِلْط من أخلاط البدن، والجمع «مِرار». وقال بعض الفضلاء: المِرّة: مرض يحدث في المرارة يوجب شبه الإغماء، والمرارة كيس في الدّاخل فيه ماء.

[القسم الثّاني]

ومنه مايحتاج إلى أن يُخَرَّجَ له وجه بعيد ﴿ **نحو** ﴾ ـ«مسرّج» في قول العجّاج ـ:

*** وَمُقْلَةً وحاجِباً مُزَجَّجا ***

أي: مدقّقاً مطوّلاً ﴿ **وفاحِماً** ﴾ أي: شعراً أسود كالفحم ﴿ **ومَرْسِناً** ﴾[1] أي: أنفاً ﴿ **مُسَرَّجاً، أي: كالسَّيْف السُّرَيْجِيّ في الدقّة والاستواء** ﴾ و«السُّرَيْج» اسم قَيْن يُنْسَبُ إليه السّيوف.

﴿ **أو كالسِّراج في البريق** ﴾ واللَّمَعان، وهذا قريب من قولهم: «سَرِجَ وجهه» ـ بالكسر ـ أي: حَسُنَ ـ و«سَرَّجَ الله وجهَه» ـ أي: بهّجه وحسّنه ـ.

---

(١) **قوله: «وفاحماً ومرسناً»**. البيت من الرَّجَز والقائل العجّاج والد رُؤْبة وهو من أُرجوزة طويلة أوّلها:

ما هاج أشجاناً وشجواً قد شجا	من طللٍ كالأتحميّ أنهجا
أمسى لعافي الرّامسات مَدْرَجاً	واتّخذته النّاثجات منأجا
منازلٌ هيَّجْنَ من تهيّجا	من آل ليلى قد عَفَوْنَ حِجَجا
والشّحطُ قطّاع، رجاءَ من رَجا	أزمانَ أبدت واضحاً مُفَلَّجا
أغرَّ برّاقاً وطَرْفاً أبرجا	ومُقْلةً وحاجباً مزجّجا

وبعده البيت وبعده:

* وكَفَلاً وَعْثاً إذا ترجرجا *

«الفاحم»: الأسود والمراد: «شعراً فاحماً» فحذف الموصوف وأقام الصّفة مقامه.

و«المَرْسِن» ـ وزان مجلس ـ الأنف الذي يشدّ بالرَّسَن ثمّ استعير لأنف الإنسان.

و«مسرّجاً» اختلف في تخريجه: فقيل: من «سرّجه، تسريجاً» بمعنى بهجّ وحسّن ـ كما نقل عن ابن فارس في «مجمل اللغة» ـ أو كالسّيف السّريجيّ في الدّقّة والاستواء ـ كما نسب إلى ابن دريد ـ أو كالسِّراج في البريق واللمعان ـ كما نسب إلى ابن سِيْدَهْ والمرزوقي شارح «الحماسة» ـ. و«الزَّجَجُ»: دقّة الحاجبين. والمراد: أنّ لهذه المرأة مقلة سوداء وحاجباً مدقّقاً وشعراً أسود وأنفاً كذا... والشّاهد الغرابة في «مسرّجاً».

[سؤال وجواب]

وإنّما لم يجعل اسم مفعول منه؟ لاحتمال أنّهم لم يَعْثُرُوْا على هذا الاستعمال.

وأن يكون هذا مولّداً مستحدثاً من «السِّراج».

على أنّه لا يبعد أن يقال: إنّ «سرّج الله وجهه» أيضاً من باب الغَرابة.

[كلام عن ابن فارس]

وأمّا صاحب[١] «مجمل اللّغة» فقد قال[٢]: «سرّج الله وجهه» ـ أي: حسّنه وبهّجه ـ ثمّ أنشد هذا المِصْراع.

[إشكال]

لا يقال: الغرابة ـ كما يفهم من كُتُبهم ـ: كون الكلمة[٣] غيرَ مشهورة الاستعمال

---

(١) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا بن حبيب الرازيّ اللغويّ توفّي سنة ٣٩٥هـ وله تصانيف كثيرة أشهرها: «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة» و«الصاحبي» في فقه اللغة و«شرح ديوان حماسة أبي تمام».

(٢) **قوله: «مجمل اللّغة»**. وهذا نصّه: السِّراج والسَّرْج معروفان، وسرّج فلان عن فلان إذا دفع عنه، وسرّج الله وجهه: حسّنه، قال:

❊ وفاحماً ومرسناً مسرّجا ❊

اهـ. [مجمل اللغة ٣: ١٣٧]

(٣) **قوله: «لا يقال: الغرابة ـ كما يفهم من كتبهم ـ كون الكلمة»**. أراد دفع الإشكال عن تعريف الغرابة وهو أنّه قد حكم المحقّقون من أهل الميزان بتساوي المعرِّف والمعرَّف في الصّدق وكون المعرِّف ـ بالكسر ـ أجلى من المعرَّف ـ بالفتح ـ في المعرفة والجهالة، وهما غير متساويين في الصّدق هاهنا، لأنّ المعرَّف ـ وهي الغرابة ـ هاهنا أعمّ من المعرِّف ـ وهي الوحشيّة ـ وهذا تعريف بالأخصّ، لجواز أن يوجد لفظ فيه غرابة لا يشتمل على تركيب يتنفّر الطّبع منه، فتعريف الغرابة بالوحشيّة تعريف بالأخصّ وهو غير جائز عند

⇐

وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم، والوحشيّة: هي المشتملة على تركيب يتنفّر الطّبع منه وهي في مقابلة العَذْبة، فالغريب يجوز أن يكون عَذْبة فلا يحسن تفسيره بالوحشيّة، بل الوحشيّة قيد زائد لفَصَاحة المفرد، وإن أُريد بالوحشيّة غير ما ذكرنا فلا نمنع أنّ الغَرابة بذلك المعنى مخلّ بالفصاحة.

[جوابه]

لأنّا نقول: هذا أيضاً اصطلاح مذكور في كُتُبهم حيث قالوا: الوَحْشِيّ منسوب إلى «الوَحْشِ» الذي يَسْكُنُ القِفار، ثمّ استعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها.

[تقسيم الوحشي]

والوَحْشيّ قسمان: غريب حَسَن [1] وغريب قبيح [2].

فالغريب الحَسَن: هو الذي لا يُعاب استعماله على العرب لأنّه لم يكن وحشيّاً عندهم وذلك مثل: «شَرَنْبَث» [3] و«اشمخرّ» و«اقمطرّ»، وهي في النّظم أحسن منها

⇐ محقّقي المتأخّرين لأنّه تعريف بالأخفى وإن جوّزه القدماء من المنطقيّين.

وأجاب عن هذا بقوله: «لأنّا نقول» وحاصله: أنّا نريد من الوحشيّة معنىً يساوي الغرابة غير ما ذكره المعترض لأنّه أيضاً مذكور في كتبهم كما أنّ الذي ذكره المعترض موجود فيها.

وتوضيحه: أنّ الوحشيّ نقل ـ في الاصطلاح ـ إلى ما لم يكن ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، فهو إذن مساوٍ للغرابة لا أخصّ، والمعترض لمّا لم يطّلع على هذا المعنى الاصطلاحي ـ ظنّاً منه أنّ الوحشيّ منحصر فيما اشتمل على تركيب يتنفّر منه الطّبع ـ وقع في الاشتباه والتوهّم.

(١) **قوله: «غريب حسن»**. هو المقصود هاهنا.

(٢) **قوله: «غريب قبيح»**. وهو الذي ظنّ المعترض انحصار الوحشيّ فيه فأورد الإشكال.

(٣) **قوله: «شرنبث»**. على وزن «سَفَرْجل» الأسد الغليظ اليدين والرّجلين، يقال: «أسد ⇐

في النّثر، ومنه غريب القرآن[١] والحديث.

والغريب القبيح: ما يُعاب استعماله مطلقاً، ويُسمّى الوحشيّ الغليظ، وهو أن يكون ـ مع كونه غريب الاستعمال ـ ثقيلاً على السَّمْع، كريهاً على الذَّوْق، ويُسمّى المتوعّر أيضاً، وذلك مثل «جُحَيش» للفريد، و«اطلخَمَّ الأمر»، و«جَفَخْتُ» وأمثال ذلك.

وقولنا: «غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال» تفسير للوحشيّة، فمنع كونه مخلّاً بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد.

وإن أردت بالفَصاحة معنًى آخر، وزعمت أنّ شيئاً من التّنافر والغرابة والمخالفة لا يخلّ بها، فلا مُشَاحَّة.

⇐ شرنبث» و«اشمخرّ» على وزن «اقشعرّ» بمعنى: ارتفع، وبوزنهما «اقمطرّ» بمعنى: اشتدّ. وقوله: «جحيش» ـ وزان زبير ـ: الفريد في الرّأي والمستبدّ به. و«اطلخمّ الأمر» بمعنى: أظلم و«جفخت» بمعنى: «فخرت».

(١) **قوله: «غريب القرآن»**. قال السّيوطي في باب غريب القرآن من كتاب «الإتقان»: إنّ الصّحابة ـ أي: المعهودون ـ توقّفوا في ألفاظٍ لم يعرفوا معناها فلم يقولوا فيها شيئاً؛ فقد سُئِلَ أبوبكر عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: وأيّ سماء تُظلّني أو أيّ أرض تقلّني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم. وهكذا عمر بن الخطّاب قرأ على المنبر ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: «الفاكهة» قد عرفناها، فما «الأب»؟ ثمّ رجع إلى نفسه فقال: إنّ هذا لهو الكلف يا عمر اهـ باختصارٍ يسيرٍ.

قال الجعفريّ: باللّه عليكم يا أيّها المنصفون أيصلحان للخلافة مع هذا العلم الجمّ؟ لِمَ لم يسألا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ إن كانا قريبين منه ـ كما يزعمون ـ؟ ولهما في هذا الباب حكايات نادرة توجد في مطاوي كتب السّير والأخبار كلّها حاكية عن جهلهما بالكتاب والسّنّة ومع هذا فقد جاء قوم أعمى الله بصرهم وبصيرتهم فاتّبعوا هذين الرّجلين وادّعوا بكلّ صلافة ووقاحة أنّهما من أعلم الصّحابة.

[مخالفة القياس]

﴿ **والمخالفة** ﴾ أن تكونَ الكلمةُ على خِلاف القانون المستنبط من تتبّع لغة العرب ـ أعني: مفردات ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها[١] ـ كوجوب الإعلال في نحو: «قام»، والإدغام في نحو: «مدّ» وغير ذلك ممّا يشتمل عليه علم التّصريف.

وأمّا نحو: «أبىٰ، يأبى»[٢] ....

---

(١) **قوله: «أو ما هو في حكمها»**. أي: في حكم المفردات الحقيقيّة، وهذا القيد ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ لإدراج نحو: «مُسْلِمِيْيَ» ـ بفكّ الإدغام ـ في تفسير المخالفة، إذ لو لم يزد هذا القيد يلزم أن يكون «مسلموي» فصيحاً، إذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبّع مفردات ألفاظهم ولا جهة أُخرى لعدم فصاحته.

وإنّما جعلوه في حكم المفرد لا مفرداً حقيقةً؟ لأنّه مركّب من كلمتين ومعرب باعرابين، وكلّما ما كان كذلك لا يكون مفرداً حقيقةً.

(٢) **قوله: «أبىٰ، يأبىٰ»**. قال الشّارح في شرح التّصريف: وقد يجيء مضارع «فعل» ـ مفتوح العين ـ على وزن «يفعل» ـ بفتح العين ـ إذا كان عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق. وإنّما اشترط هذا؟ ليقاوم ثِقَل حروف الحلق فتحة العين فإنّ حروف الحلق أثقل الحروف.

ولا يشكل ما ذكرناه بمثل: «دخل، يدخل» و«نحت، ينحت» و«جاء، يجيء» وما أشبه ذلك ممّا عينه أو لامه حرف من حروف الحلق ولم يجئ على «يفعَلُ» ـ بفتح العين ـ.

لأنّا نقول: لا يجيء على «يفعل» ـ بالفتح ـ إلّا إذا وجد هذا الشّرط، فمتى انتفي الشّرط لا يكون على «يفعل» بالفتح لا أنّه إذا وجد هذا الشّرط يجب أن يكون على «يفعل» ـ بالفتح ـ إذ لا يلزم من وجود الشّرط وجود المشروط. قال:

ثمّ استشعر ـ أي: الزّنجاني ـ اعتراضاً بأنّ «أبى، يأبى» جاء على «فعل، يفعل» ـ بالفتح ـ مع انتفاء الشّرط، فأجاب عنه بقوله: و«أبى، يأبى» شاذّ، أي: مخالف للقياس، فلا يعتدّ به

⇐

و«عَوِر»[١] و«استحوذ» و«قَطِطَ شَعْره»[٢] و«آل»[٣] ....

⇐ فلا يرد نقضاً.

فإن قيل: كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّآ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ**﴾ [التوبة: ٣٢]؟

قلت: كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في الكلام الفصيح، فإنّهم قالوا: الشّاذ على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم مخالف للقياس دون الاستعمال.

٢ ـ وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان.

٣ ـ وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود اه.

(١) **قوله: «عور»**. وصحّ باب «اعوارّ» و«اسوادّ» للبس، لأنّ «اسوادّ» لو أعلّ تحرّكت السّين وحذفت ألف الوصل واجتمع ألفان وبعد حذف إحداهما يصير «سادّ» فلا يدرى هل هو «افعالّ» أو «فاعل».

وحيث لم يعلّ باب «اعوارّ» و«اسوادّ» لم يعلّ باب «عور» و«سود» ـ وإن كانت العلّة موجودةً فيه صريحاً ـ لأنّه بمعناه، والأصل في الألوان والعيوب هو باب «افعالّ» فحمل ما ليس بأصل على الأصل.

وما تصرّف ممّا صحّ صحيح أيضاً كـ«أعورته» ـ أي: جعلته أعور ـ و«استعورته» و«معور» و«مستعور» لأنّ الكلّ متصرّفات «اعوارّ» وهو غير معلّ. و«استحوذ» مثل «استعور» وقالوا: وما تصرّف ممّا صحّ صحيح أيضاً.

(٢) **قوله: «قَطِطَ شعره»**. قال الأديب النّيسابوريّ: جاء «قَطِطَ شَعْره» ـ اشتدّت جُعُودته ـ و«ضَبِبَ البلد» ـ إذا كَثُرَ ضِبابه ـ وذلك لبيان الأصل.

(٣) **قوله: «آل»**. قال المحقّق الرّضي: «آل» أصله: «أهل» ثمّ «أَأْل» يقلب الهمزة ألفاً، وذلك: لأنّه لم يثبت قلب الهاء ألفاً وثبت قلبها همزةً، فالحمل على ما ثبت مثله أولى اه.

أقول: لمّا كان في اللفظ تغييران ـ قلب الهاء همزة وقلب الهمزة ألفاً ـ ارتكب في المعنى تخصيصان:

⇐

و«ماء»[1] وما أشبه ذلك ـ من الشّواذّ الثّابتة في اللغة ـ فليست من المخالفة في

⇐ الأوّل: أنّه لا يضاف إلى غير العقلاء فلا يقال: «آل الإسلام» و«آل مصر» وأمثالهما.

والثّاني: أنّه لا يضاف من العقلاء إلّا إلى من له خطر.

قيل: لمّا ارتكبوا في «الآل» التغيير اللفظي ـ بتغيير الهاء ـ ارتكبوا التّخصيص الأوّل، توخّياً للملائمة بين اللفظ والمعنى.

ولمّا كان الهاء حرفاً ثقيلاً ـ لكونه من أقصى الحلق ـ وتطرّق إلى الكلمة ـ بسبب قلبها إلى الألف الذي هو حرف خفيف ـ نقص قويّ، ارتكبوا التّخصيص الثّاني جبراً لهذا النّقص.

قال البطليوسي في «الاقتضاب»: ذهب الكِسائيّ إلى منع إضافة «آل» إلى الضّمير فلا يقال: «آله» بل «أهله»، وهو أوّل من قال ذلك وتَبِعَهُ النّحّاس والزبيديّ وليس بصحيح، إذ لا قياس يعضده ولا سماع يؤيّده اه. وقال عبدالمطّلب ـ عليه السَّلام ـ متعوّذاً باللّه من جيش أبرهة داعياً له بقوله:

وانصر على آل الصَّليـ ـبِ وعابديه اليوم آلك

ثمّ إنّ الامرأة غير داخلة في الآل. قال ـ تعالى ـ: ﴿ **أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ** ﴾ وامرأة فرعون خارجة قطعاً بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ** ﴾. وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ** ﴾ وامرأته لم تكن ناجيةً قطعاً، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ** ﴾.

(١) **قوله: «وماء»**. أصله: «موه» فقلبت الواو ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع حرفان خفيّان ـ الألف والهاء ـ فقلبت الهاء همزة، ولم تقلب الألف لأنّها أعلّت مرّةً والعرب لا تجمع على الحرف إعلالين، ولهذا يردّ إلى أصله في الجمع والتّصغير فيقال: «مياه» و«مويه» وقالوا: «أمواه» أيضاً مثل «باب» و«أبواب»، وربّما قالوا: «أمواء» بالهمزة على لفظ الواحد، قال الشّاعر:

وبلدة قالصة أمواؤها تستنّ في رأد الضُّحى أفياؤها

شيء؛ لأنّها كذلك ثبتت من الواضع[1]، فهي في حكم المستثناة فكأنّه قال: القياس كذا وكذا إلّا في هذه الصّور.

بل المخالفة ما لا يكون على وَفْق ما ثبت من الواضع ﴿نحو﴾ الأجلل ـ بفكّ الإدغام ـ في قوله: * ﴿اَلْحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ[2]﴾ *

والقياس: «الأجلّ».

---

(١) قوله: «لأنّها كذلك ثبتت من الواضع». والضّابط أن يقال: مخالفة القياس إن كانت لعلّة كرفع اللبس ـ كما في فكّ الإدغام في «طلل» و«شرر» وأمثالهما ـ فهو غير مخلّ بالفصاحة، وإن كانت لمجرّد الثّبوت عن الواضع كـ«أبى يأبى» فكذلك، وإلّا فهي مخلّة كما في «أجلل» ومثله.

(٢) قوله: «الحمد للّه العليّ الأجلل». البيت من أرجوزة طويلة قالها أبو النَّجْم الفضل بن قُدامة العِجْليّ، وبعده:

الواهب الفضل الوَهوب المُجْزِلِ أعطى فلم يَبْخَل ولم يبخّل

وقال الأبيات في وصف الإبل، قال العبّاسيّ في «المعاهد»: ورد أبو النّجم على هِشام بن عبدالملك في الشّعراء، فقال لهم هِشام: صِفُوْا إبلاً فقَيِّظُوْها وأَوْرِدُوها وأَصْدِرُوْها، حتّى كأنّي أنظر إليها، فأنشدوه وأنشده أبو النَّجْم:

* الحمد للّه العليّ الأجلل *

حتّى إذا بلغ إلى ذكر الشّمس فقال:

* فَهْيَ على الأُفْق كعين الأحول *

فأراد أن يقول: الأحول ثمّ ذكر حَوَل هِشام فلم يتمّ البيت وأُرتج عليه، فقال هشام: أَجِزْ، فقال: «كعين الأحول» وأمرَّ القصيدة فأمر هشام بوَجْء عنقه وإخراجه من الرُّصَافة وقال لصاحب شُرْطته: يا ربيع، إيّاك وأن أرى هذا اهـ.

وكان أبو النَّجم من رُجّاز العرب، وفي الطَّبَقة الأُولى من فُحُول المتقدّمين، وعاصر من فراعنة بني أُميّة الفاجر الأكبر هِشام بن عبدالملك الأحول ـ لعنة الله عليهما ـ وتوفّي في آخر دولة بني أُميّة ـ لعنهم الله جميعاً ـ.

[شرط للفصاحة متنازع عليها]

﴿ قيل ﴾ فصاحة المفرد خلوصه ممّا ذكر ﴿ ومن الكراهة في السَّمْع ﴾ بأن يتبرّأ السَّمْع من سَماعه كما يتبرّأ من سَماع الأصوات المنكرة، فإنّ اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذّ النّفس بسَماعه ومنها ما تستكرهه ﴿ نحو ﴾ «الجِرِشَّى» في قول أبي الطّيّب في مدح سيف الدّولة أبي الحَسَن عليّ:

مُبارَك الاسم أغرُّ اللَّقَب

﴿ كَريمُ الْجِرِشَّى ﴾ أي: النَّفْس ﴿ شريفُ النَّسَب ﴾[1]

---

(١) قوله: «كريم الجِرِشَّى شريف النّسب». البيت من المتقارب، والقائل شاعر الشّيعة المشهور أبو الطّيّب أحمد بن الحسين بن الحسن الجُعْفيّ المتنبّي الكوفيّ، وهو من قصيدة يجيب بها سَيْف الدَّوْلة الحَمْدانيّ ـ مَلِكَ الشِّيْعة في حَلَب ـ وكان قد أنفذ إليه كتاباً بخطّه إلى الكوفة بأمان وسأله المسير إليه، فأجابه بقصيدة اقتطفنا منها هذه الأبيات:

فهِمْتُ الكتابَ أبرَّ الكُتُبْ ... فسمعاً لأمر أمير العَرَبْ
وطوعاً له وابتهاجاً به ... وإنْ قصّر الفعلُ عمّا وَجَبْ
وما عاقني غيرُ خوفِ الوُشاة ... فإنّ الوُشاة طريقُ الكذِبْ
وتكثيرُ قومٍ وتقليلُهم ... وتقريبُهم بيننا والخَبَبْ
وقد كان ينصرهم سمعُهُ ... وينصُرُني قلبُهُ والحَسَبْ
وما قُلْتُ للبدر أنتَ اللُّجَين ... ولا قُلْتُ للشّمس أنتِ الذَّهَبْ
فيقلقَ منه البعيدُ الأناة ... ويغضَبَ منه البطيءُ الغَضَبْ

قال:

وما قِسْتُ كلّ ملوك البِلاد ... فدَعْ ذِكْر بعضٍ بمن في حَلَبْ
ولو كنت سمّيتهم باسمه ... لكان الحديدَ وكانوا الخَشَبْ
أفي الرّأي يُشْبَهُ أم في السّخا ... ءِ أمْ في الشَّجاعة أم في الأَدَبْ

⇐

⇐ مــبارك الآســم....	....

أخو الحرب يُخْدِمُ ممّا سَبَى	قَــناه ويــخلَعُ مــمّا سَــلَبْ

إذا حــاز مــالاً فــقد حــازه	فــتًى لا يُسَــرُّ بــما لا يَــهَبْ

و«الجِرِشَّى» ـ بكسر الجيم والرّاء مقصوراً ـ: النّفس، والشّاهد واضح، وباقي المواضع شرحه الشّارح.

وأمّا المتنبّي الشّاعر المشهور فقيل له ذلك لأنّه من «نَبَأَ، نَبْأً» و«نُبُوءاً» أي: ارتفع على أقرانه وفاقهم وهو ـ رحمه الله ـ كان كذلك حتّى قال:

الخَــيْل واللَــيْل والبَــيْداء تَــعْرِفُني	والسَّيْفُ والرُّمْحُ والقِرْطَاسُ والقَلَمُ

أنــا الذي نــظر الأعــمى إلى أدَبــي	وأســمعت كــلماتي مَــنْ بــه صَــمَمُ

وما يقال: من أنّه يقال له المتنبّي؛ لأنّه ادّعى النّبوّة في «بادية السّماوة» وتَبِعَه خلق كثير ـ كما نصّ عليه العبّاسي في «المعاهد» وقلّده غيره ـ فلا أساس له من الصّحّة، ولكنّهم أنكروا من الرّجل حسن اعتقاده في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وتقديمهم على غيرهم، وأرادوا النّيل منه، بهذه الخرافات التي طالما استخدمها أعداء الله، فقاموا بنشر هذه الأكاذيب وكان ابن خَلِّكان حليف بني أُميّة في طليعة هؤلاء الوضّاعين في كتاب «الوفيات».

ولذا كان هو من أشدّ المنكرين على تلك المقالة حتّى قال العبّاسيّ في «المعاهد»:

وكان ـ أي: المتنبّي ـ إذا جلس في مجلس سيف الدّولة وأخبروه عن هذا الكلام ـ ادّعاؤه النبوّة ـ فينكره ويجحده اهـ.

ولمّا رَجَعَ من عند عَضُدِ الدّولة الدَّيْلمي عرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في عدّة من أصحابه فقاتله فقتل المتنبّي وابنه محسّد وغلامه مُفلح بالصّافية قرب النعمانيّة من الجانب الغربي في بغداد وكان قتله يوم الأربعاء لستّ بقين أو لثلاث بقين أو لليلتين بقيتا من شهر رمضان المبارك سنة ٣٥٤هـ وكان مولده بالكوفة في محلّة كِنْدة سنة ٣٠٣هـ.

⇐

فالاسم مبارك، لموافقة اسمه اسم أميرالمؤمنين عليّ ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ واللقب مشهور بين النّاس، و«الأغرّ» من الخَيْل الأبيض الجَبْهة، ثمّ استعير لكلّ واضح معروف.

[نقد هذا الشّرط]

﴿ وفيه نظر ﴾ لأنّها داخلة تحت الغَرابة المفسّرة بالوحشيّة، لظهور أنّ «الجِرِشَّى» إمّا من قبيل «تكأكأتم» و«افرنقعوا» أو «الجحيش» و«اطلخمّ».

وقد ذكر هنا وجوه أُخر:

الأوّل: أنّها إن أدّت إلى الثّقل فقد دخلت تحت التّنافر، وإلّا فلا تخلّ بالفصاحة.

الثّاني: أنّ ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشّرط ـ من أنّ اللفظ من قبيل الأصوات ـ فاسد؛ لأنّ اللفظ ليس بصوت بل كيفيّة له ـ كما عُرِفَ في موضعه ـ وضعف هذين الوجهين ظاهر[1].

⇐ وكان المتنبّي من المكثرين في نقل اللغة والمطّلعين على غريبها وحوشيّها ولا يسأل عن شيءٍ إلّا ويستشهد فيه بكلام العرب من النّظم والنّثر حتّى قيل: إنّ الفارسيّ أبا عليّ قال يوماً: كم لنا من الجموع على وزن «فِعْلى»؟ فأجابه على الفور: «حِجْلَى» و«ظِرْبَى». قال الفارسيّ: فطالعت كتب اللغة ثلاث ليالٍ على أن أجد لهذين الجمعين ثالثاً فلم أجد.

(١) **قوله: «وضعف هذين الوجهين ظاهر»**. أمّا ضعف الأوّل، فلأنّه مخالف لما صرّح به في تفسير الوحشي الغليظ، وأمّا ضعف الثاني، فلأنّه مبنيّ على التّدقيق الفلسفيّ وأهل الأدب لا يلتفتون إليه. وقال الفاضل الرّوميّ:

أمّا الأوّل: فلأنّ عدم التأدّي إلى الثّقل لا يوجب عدم الإخلال بالفصاحة، لجواز أن يكون لأمر آخر، بأن يكون الفصحاء كما احترزوا عن الألفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا ⇐

الثّالث: أنّ الكراهة في السَّمْع راجعة إلى النَّغَم[١] فكَمْ مِنْ لفظٍ فصيح يستكره في السَّمْع إذا أُدِّي بِنَغَمٍ غير متناسبة وصوت منكر، وكم من لفظ غير فصيح يستلذّ إذا أُدِّيَ بنَغَمٍ مناسبة وصوت طيّب.

وليس بشيء؛ للقطع باستكراه «الجِرِشَّى» دون «النّفس» سواء أُدِّيَ بصوت حسن أو غيره، وكذا «ملع» و«جفخت» دون «فخرت» و«علم».

الرّابع: أنّ مثل ذلك واقع في التّنزيل كلفظ «ضِيْزَى» و«دُسُر» ونحو ذلك.

وفيه أيضاً بحث؛ لأنّه قد يعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السّببيّة فيصير اللفظ فصيحاً، فإنّ مفردات الألفاظ تتفاوت باختلافات المقامات[٢] ـ كما

⇐ عن الألفاظ الكريهة على السَّمْع وهذا معنى مناسب للإخلال.

وأمّا الثّاني: فلأنّه قد أورد النّظر في المتن فينبغي أن يكون ـ بيان وجه النّظر ـ جارياً على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه أنّ اللفظ من الأصوات، ولو سلّم فالقول بأنّ اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الأُدباء ولا يلتفتون إلى التّدقيق الفلسفيّ اهـ.

أي: قائل هذا القول لم يقل: إنّ اللفظ من قبيل الأصوات، ولو سلّم أنّه ذكره في موضع آخر فهو أمر مشهور بين أهل الأدب وهم لا يعتنون بأقوال أهل المعقول بأنّ اللفظ ليس بصوت بل هو كيفيّة عارضة عليه.

(١) **قوله: «النَّغَم»**. بفتحتين جمع «نَغْمة» وزان «بَعْرَة» وهي: الصَّوْت ـ كما نصّ عليه الجوهريّ صاحب «الصّحاح».

(٢) **قوله: «فإنّ مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات»**. فربّ كلمةٍ حسُنَتْ في موضع، ثمّ كانت نابية مستكرهة في موضع آخر، وكان أهل الأدب يكرهون كلمة «أيضاً» ويعدّونها من ألفاظ العلماء، فلم تجر بها أقلامهم في شعر أو نثر حتّى قال قائلهم:

رُبَّ وَرْقَاءَ هَتُوفٍ في الضُّحَى ... ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ

ذكـرَتْ إِلْـفاً ودَهْـراً سـالفاً ... فبَكَتْ حُزْناً فهاجَتْ حَزَني

⇐

سيجيء في الخاتمة[١] ـ ولفظ «ضيزى»[٢] ....

⇒ فبُكائي ربّما أرّقها   وبُكاها ربّما أرّقني
ولقد تَشْكُو فما أفهَمُها   ولقد أشكُوْ فما تَفْهَمُني
غير أنّي بالجَوَى أعرفها   وَهْيَ أيضاً بالجَوَى تعرِفُنِي

فوضع كلمة «أيضاً» في مكانٍ لا يتطلّب سواها ولا يتقبّل غيرها. وبذلك كان لها في نفس الأديب من الرَّوْعة والحسن والجمال ما لا يدرك ولا يوصف.

(١) **قوله: «كما سيجيء في الخاتمة»**. من أنّ لكلّ مقام مقالاً، لا يحسن فيه غيره، وقد ذكر ابن الحاجب في «الأمالي النّحويّة» أنّ الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه أمر فيجعله فصيحاً مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ**﴾ [العنكبوت: ١٩]، فإنّ الفصيح «بدأ، يبدأ» ولا يكاد يسمع «أبْدأ» ـ كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ**﴾ [الأعراف: ٢٩]، لكن فَصُحَ «يبدئ» هاهنا لما حسّنه من التناسب مع قوله: «**يُعِيْدُ**» اهـ بتصرّفٍ.

(٢) **قوله: «ضيزى»**. في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ**﴾ [النّجم: ٢٢]، أي: جائرة وأصله: «ضُيْزَى» على وزن «حُبْلى» أُبدلت الضمّة كسرةً فسلمت الياء، وإنّما حكم بأنّ أصلها الضمّ؟ لأنّ «فِعْلى» بالكسر قليل في الصّفات ـ كما نصّ عليه أهل التّصريف ـ.

قال الأديب النَّيْسابوريّ: وتقلب ياء «فُعْلى» ـ بالضمّ ـ اسماً ـ لا صفةً ـ واواً في نحو: «طُوْبى» و«كُوْسَى» من قولك: «ما أطيبه» ومن «الكَيْس» لأنّه مؤنّث «الأكيس» وهما من الصّفات الجارية مجرى الأسماء؛ لأنّهما لا يكونان وصفين إلّا إذا استعملا بالألف واللّام ولو كانا وصفين استلزما الوصفيّة في جميع الأحوال ـ مع اللّام وبدونها ـ.

ولا تقلب ياءُ «فُعْلى» واواً في الصفة، لكن تكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: «مِشْيَة حِيْكَى» إذا كان فيها حَيَكان، أي: تبختر و«قِسْمَة ضِيْزَى» إذا كان فيها ضَيْز، أي: جور.

هذان وصفان مطلقاً، إذ لا يلزمهما الاستعمال بالألف واللّام حينما يوصف بهما، وأصلهما: «حُيْكى» و«ضُيْزَى» ـ بالضمّ ـ أُبدلت الضمّة كسرةً فسلمت الياء.

وإنّما حكموا بأنّ أصلهما الضمّ؛ لأنّ «فِعْلى» ـ بالكسر ـ عزيز في الصفات، وإنّما قلبت

⇐

و«دُسُر»[(١)] كذلك[(٢)].

[الفصاحة في الكلام]

﴿ والفَصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التَّأليف وتنافر الكلمات والتّعقيد مع فصاحتها ﴾ حال[(٣)] من الضّمير في «خلوصه» أي: خلوصه ممّا ذكر مع فصاحة

⇐ الياء في الاسم واواً ولم يقلب في الصّفة، بل عدل إلى تغيير حركة فقط، لأنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين الاسم والصّفة في ذلك، والصّفة أثقل، فناسب تغييراً أسهل اه.

(١) **قوله: «دُسُر»**. في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ** ﴾ [القمر: ١٣]، جمع «دِسار» مثل «كتب» و«كتاب» وهي خيوط يشدّ بها ألواح السفينة وقيل: هي المسامير.

(٢) **قوله: «ولفظ ضيزى ودُسُر كذلك»**. وإيثار «ضيزى» على ما يرادفه في المعنى لمراعاة فواصل كلّ سورة. قال ابن الأثير في «المثل السائر»: حضر عندي في بعض الأيّام رجل متفلسف فجرى ذكر القرآن الكريم، فأخذت في وصفه وذكر ما اشتملت عليه ألفاظه ومعانيه من الفصاحة والبلاغة، فقال ذلك الرجل: وأيّ فصاحة هناك وهو يقول: ﴿ **تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزىٰ** ﴾ [النّجم: ٢٢]، فهل في لفظة «ضيزى» من الحسن ما يوصف؟ فقلت له: وهذه اللفظة التي أنكرتها وهي لفظة «ضيزى» فإنّها في موضعها لا يسدّ غيرها مسدّها؛ ألا ترى أنّ السورة كلّها ـ التي هي سورة النَّجم ـ مسجوعة على حرف الياء، فقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوىٰ** ﴾ [النّجم: ١ و٢]، كذلك إلى آخر السورة، فلمّا ذكر الأصنام وقسمة الأولاد وما كان يزعمه الكفّار قال ـ تعالى ـ: ﴿ **أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنْثىٰ * تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزىٰ** ﴾ فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت جميعها عليه، وغيرها لا يسدّ مسدّها في مكانها، اه باختصارٍ.

(٣) **قوله: «مع فصاحتها حال»**. لا يقال: هذا ممنوعٌ، إذ يلزم على ذلك أن يكون العامل في لفظة «مع» الخلوص بناءً على قول ابن مالك:

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلّا إذا اقتضى المضاف عمله

فيكون الظّرف ـ أعني «مع» ـ لغواً، وذلك لا يصحّ لأنّه يجب في الظّرف الواقع حالاً أن

⇐

الكلمات، واحترز به عن نحو: «زَيْدٌ أَجْلَل» و«شَعْره مُسْتَشْزر» و«أَنْفُهُ مسرّج».

ولا يجوز[١] أن يكون حالاً من «الكلمات» في «تنافر الكلمات» لأنّه يستلزم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة ـ متنافرةً كانت أم لا ـ فصيحاً؛ لأنّه صادق عليه أنّه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحةً؛ فافهم[٢].

⇐ يكون مستقرّاً ـ كما في الخبر والصفة ـ.

لأنّا نقول: الحال في الواقع هو المتعلّق لا كلمة «مع» نفسها ـ مثل الخبر والصفة ـ فيصحّ الاتّحاد والاستقرار ويصير المعنى:

إنّ الفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه، وتنافر كلماته، وتعقيده، حال كون ذلك الانتفاء مجتمعاً ومقترناً لفصاحة كلماته.

(١) **قوله: «ولا يجوز»**. والحاصل أنّه لا يمكن أنْ يكون قوله: «مع فصاحتها» حالاً من «تنافر الكلمات» لأنّ مفاده حينئذٍ: أنّ الفصاحة في الكلام خلوصه من تنافر الكلمات عندما تكون الكلمات فصيحةً وأمّا إذا لم تكن الكلمات فصيحةً فلا يشترط فيه الخلوص من التّنافر، بل تكون مع التّنافر أيضاً فصيحاً، وهذا خلاف المقصود.

(٢) **قوله: «فافهم»**. قال سيّدنا الأُستاذ: هذه إشارة إلى أنّ في قوله: «متنافرة كانت أم لا» مسامحةً والجدير أن يقال: «متنافرةً فصيحاً» ويحذف الباقي.

ويمكن أن يقال: هذه إشارة إلى أنّ ما ذكره إنّما يَتِمُّ على قول الشيخ وهو توجّه النّفي في الكلام إلى القيد، لا إلى أصل الحكم، ولكن الشّيخ جزم به منفرداً وفيه ثلاثة احتمالات على رأي الزمخشريّ:

الأوّل: أن يكون النّفي راجعاً إلى القيد ـ كما ذكره الشيخ ـ وقال المحشّي: هذه العبارة من الشّيخ مشعرة بأنّ توجّه النّفي إلى القيد فيما اعتبر القيد أوّلاً ثمّ النّفي، ولا خَفاء في كليّة هذه القاعدة، نعم لو اعتبر النّفي أوّلاً ثمّ القيد لكان الأمر بالعكس اهـ.

الثّاني: أن يكون النّفي راجعاً إلى القيد والمقيّد جميعاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ** ﴾ [غافر: ١٨]، أي: لا شفاعة ولا طاعة.

⇐

[ضعف التأليف]

﴿ **والضَّعْفُ** ﴾ أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النَّحْوي المشتهر(١) فيما بين مُعْظَم أصحابه حتّى يمتنع عند الجُمْهُور كالإضمار قبل الذّكر لفظاً ومعنًى(٢) ﴿ **نحو: «ضَرَبَ غلامُهُ زَيْداً»** ﴾ فإنّه غير فصيح وإن كان مثل هذه

⇐ **الثّالث**: أن يتوجّه النّفي إلى الفعل، من غير اعتبار لنفي القيد أو إثباته، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، أي: لم يصرّوا عالمين، يعني أنّ عدم الإصرار متحقّق البتّة، مع قطع النّظر عن الاتّصاف بالعلم وعدمه.

(١) **قوله: «المشتهر»**. الاشتهار يجيء لازماً ومتعدّياً ـ كما في «الصِّحاح» فالمشتهر على وزن الفاعل والمفعول.

(٢) **قوله: «لفظاً ومعنىً»**. أراد بالمعنى ما يقابل اللفظ، حكماً كان أو غيره، فيتناول الإضمار قبل الذّكر معنىً وحكماً.

وكثيراً مّا يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمّة قال في «المختصر»: لفظاً ومعنىً وحكماً.

وذلك أنّ الضّمير ينقسم إلى متكلّم ومخاطب وغائب ولابدّ في الغائب من تقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً.

وقال المحقّق الرّضيّ ما حاصله: أنّ المراد بالتّقدّم اللفظيّ ما يكون المتقدّم ملفوظاً ـ إمّا متقدّماً تحقيقاً مثل «ضرب زيد غلامَه» أو تقديراً مثل «ضرب غلامَه زيد».

وبالتّقدّم المعنويّ أن يكون المتقدّم مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ.

وذلك المعنى: إمّا مفهوم من لفظٍ بعينه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾ [المائدة: ٨]، فإنّ مرجع الضّمير هو «العدل» المفهوم من قوله: «اعدلوا» فكأنّه متقدّم من حيث المعنى.

أو من سياق الكلام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلِأَبَوَيْهِ** ﴾ [النّساء: ١١]، لأنّه لمّا تقدّم ذكر «الميراث» دلّ على أنّ ثمّة مُوَرِّثاً، فكأنّه تقدّم ذكره معنىً.

⇐

⇐ وأمّا التّقدّم الحكميّ فإنّما جاء في ضمير الشّأن والقصّة، لأنّه إنّما جيء به، من غير أن يتقدّم ذكره، قصداً لتعظيم القصّة، بذكرها مبهمةً، ليعظّم وقوعها في النّفس، ثمّ يفسّرها، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أوّلاً مفسّراً، وصار كأنّه في حكم العائد إلى الحديث المتقدّم المعهود بينك وبين مخاطبك، وكذا الحال في ضمير «نعم رجلاً زيد» و«ربّه رجلاً».

ثمّ اعلم أنّهم اختلفوا في عود الضّمير إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً بعد أن اتّفقوا في مواضع ستّة أجازوا ذلك فيها وأشار القائل إليها بقوله:

ومرجع الضّمير قد تأخّرا لفظاً ورتبةً وهذا حُصِرا

في باب «نعم» وتنازع العمل ومضمر الشّأن و«رُبَّ» والبدل

ومبتدا مفسّرٍ بالخبر وباب فاعل بخُلْف فاخبر

باب الفاعل مختلف فيه والمواضع السّتّة متّفق عليها. قال ابن مالك:

وشاع نحو خان رَبَّه عُمَرْ وشذّ نحو زان نَوْرُهُ الشَّجَرْ

فذهب الأخفش وابن جنّيّ في «الخصائص» والمحقّق الرّضي في «شرح الكافية» وابن مالك في «التّسهيل» وشرحه و«الخلاصة» وعبدالقاهر الجرجاني في «المسائل المشكلة» وأبو عبدالله الطُّوال ـ من الكوفيّين ـ إلى جوازه ومنعه الآخرون.

وأمّا المواضع المشار إليها في القطعة المذكورة **فالأوّل**: الضمير المرفوع بـ«نِعْمَ» و«بئس» ونحوهما مثل «نعم رجلاً زيد» و«بئس رجلاً عمرو» بناءً على أنّ المخصوص مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، فالضمير المستتر فيهما راجع إلى «رجلاً» وهو متأخّر لفظاً ورتبةً.

وإنّما أُجيز ذلك لأنّ هذا الضّمير لا يفسّر إلّا بالتمييز ـ كما نصّ عليه ابن هشام في «المغني» ـ.

وأمّا على القول بأنّ المخصوص مبتدأ مؤخّر والجملة قبله خبر مقدّم، فالإضمار فيه ليس إلّا قبل الذّكر لفظاً، لعود الضمير حينئذٍ إلى المخصوص وهو مقدّم رتبةً.

⇐

⇐ وعن الفرّاء والكسائيّ أنّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فيهما.

ويردّه: «نعم رجلاً كان زيد» ولا يدخل النّاسخ على الفاعل.

وأنّه قد يحذف نحو: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**﴾ [الكهف: ٥٠]، الآية... وقد قالوا: لا يحذف الفاعل أصلاً ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

والثّاني: أن يكون الضّمير مرفوعاً بأوّل المتنازعين بأن يعمل ثانيهما في المتنازع فيه نحو: «أكرمني وأعطاني أخوك» فيعود الضّمير المستتر في الفعل الأوّل إلى المتنازع فيه وهو متأخّر لفظاً ورتبةً لأنّه جزء الجملة الثانية، ولم يبال بالإضمار قبل الذّكر للحاجة إليه.

والثالث: أن يكون الضمير مخبراً عنه فيفسّره خبره نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا**﴾ [الأنعام: ٢٩]، وهذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلّا بما يتلوه ـ كما نصّ عليه الزمخشري ـ وأصله: «إن الحياة إلّا حياتنا الدّنيا» ثمّ وضع «هي» موضع «الحياة» لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها.

والرابع: ضمير الشّأن والقصّة والكوفيّون يسمّونه «ضمير المجهول» نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١]، إذا جعلت لفظة الجلالة مبتدأً ثانياً، فهو يرجع إلى الجملة بعده، وهي متأخّرة لفظاً ورتبةً، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة أن تتقدّم هي ـ ولا شيء من أجزائها ـ على مفسّرها. ومنه: ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [الأنبياء: ٩٧]، الآية.

والخامس: أنّ يجرّ الضمير بـ«ربّ» وحكمه حكم ضمير «نعم» و«بئس» في وجوب كون مفسّره تمييزاً وكونه مفرداً وكونه مذكّراً فيقال: «ربّه امرأة» ولا يقال: «ربّها امرأة».

وأجاز الكوفيّون مطابقته للتّمييز في التّأنيث والتّثنية والجمع وليس بمسموع.

والسادس: أن يكون مبدلاً منه الظّاهر المفسّر له كـ«ضربته زيداً».

هذه هي المواضع المشهورة عندهم، وأمّا في غيرها فيجب أن يكون الضّمير راجعاً لمتقدّم ـ لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ وإن لم يكن الضّمير راجعاً إلى متقدّم بأحد هذه الأقسام الثّلاثة فإن اتّصل الضّمير بالمفعول المتقدّم وعاد إلى الفاعل المتأخّر فذلك جائز

⇐

الصُّوْرة ـ أعني ما اتّصل بالفاعل ضمير المفعول به ـ ممّا أجازه الأخفش وتَبِعَه ابن جنّي؛ لشدّة اقتضاء الفعل[١] للمفعول به كالفاعل، واستشهد بقوله:

جَــزىٰ رَبُّـهُ عَـنّي عَـدِيَّ بـنَ حـاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَـعَلَ[٢]

⇐ بالإجماع، ولا بأس بعود الضّمير على المتأخّر لأنّه متقدّم رتبةً، وإن اتّصل الضّمير بالفاعل المتقدّم وعاد إلى المفعول المتأخّر فذلك شاذٌ عند الجميع وممتنع عند الجمهور كما أشرنا إليه في صدر البحث.

(١) **قوله: «لشدّة اقتضاء الفعل»**. أي: الفعل المتعدّي «للمفعول به كالفاعل» وأُجيب عن هذا بوجوه:

الأوّل: أنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل وليس كذلك بالنّسبة إلى المفعول.

الثّاني: أنّ الفاعل جزءُ الفعل لفظاً ومعنىً بخلاف المفعول.

الثّالث: أنّ الفاعل عمدة والأصل فيه الاتصال والمفعول فضلة والأصل فيه الانفصال.

الرّابع: أنّ حذف الفاعل باطل عند المحقّقين وحذف المفعول جائز بالإجماع.

الخامس: أنّ الفعل المتعدّي وإن اقتضى المفعول كما يقتضي الفاعل إلّا أنّ مراتب ذلك الاقتضاء يختلف واقتضاؤه الفاعل قبل اقتضائه للمفعول.

(٢) البيت من الطّويل على العَرُوض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المشابه وهو موضوع لا حجّة فيه، وضعه أتباع الطّاغية الفاجرة معاوية بن أبي سفيان الكافر ـ لعنهما الله ـ وقد نصّ على أنّه مصنوع البغداديّ في «خزانة الأدب» والشّيخ شِهاب الدّين حسين الكركيّ العامليّ في «عقود الدُّرَر» والعينيّ صاحب «الشّواهد» وابن كيسان النّحويّ ـ كما في «الخزانة» ـ ونسبه الإمام أبوالفتح بن جنّي إلى النّابغة الذُّبْيَاني وهو وإن عاصر عديّاً إلّا أنّ المرويّ عنه هذه وليس فيها شاهد لما نحن فيه:

جـزى الله عَـبْساً عَـبْس آل بـغيض جزاءَ الكلاب العاويات وقـد فـعلْ
بما انتهكوا من رب عـدنان جَـهْرَةً وعـنـوف يـــناجيهم وذلكـمُ جَـلَلْ
فأصـــبحتم والله يـــفعل ذاكُـــمُ يبُوك النّساءَ المرضعاتِ بنو شَكَـل
إذا شــاء مـــنهم نـاشئ دَرْبَـخَتْ له لطـيفةُ طـيّ الكَشْـح رابية الكَـفَلْ

⇐

⇐ وأمّا نسبته إلى أبي الأسود الدّؤلي فممّا اختلقه السُنيّون فيما بعد، تنقيصاً لأجلّة أصحاب أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ لأنّ عديّاً وأبا الأسود كانا من كبار أنصاره ـ عليه السّلام ـ ومطيعين للّه ولرسوله ولوصيّه ـ عليه السّلام ـ إلى أبعد الحدود.

اللغة: الجزاء: المكافأة، و«عن» للبدل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾ [البقرة: ٤٨]. «جزاءَ الكلاب» مصدر تشبيهيّ أي: جزاءً كجزاء الكلاب العاويات وهو الضَّرْب والإهانة. يقال: «عاوتِ الكَلْبَةُ الكِلاب، فهي معاوية» وبهذا سمّيت رأس الفِئَة الباغية ابن هند العاهرة، قالوا: ولا يكاد يستعمل العُواء للكلاب إلّا عند السِّفاد والمستعمل في غير ذلك النُّباح وإنّما العُواء للسِّباع.

الإعراب: «جزاءَ الكلاب» مفعول مطلق نوعيّ و«قد فعل» الظّاهر أنّه حال من «ربّه». وقال العامليّ: جملة اعتراضيّة، جاءت بعد تمام الكلام لنكتةٍ، هي إظهار الرَّغْبة في حصول ما طلبه، حتّى خيّل إليه أنّه قد حصل، فأخبر عن حصوله، فإنّ الطالب إذا تناهى رغبته في حصول أمر يكثر تصوّره إيّاه، ولربّما يخيّل إليه حاصلاً. ومثله للمتنبّي:

وهذا دعاء لو سكتُّ كفيتُه ... لأنّي سألت الله فيك وقد فَعَلْ

المعنى: يدعو على الرَّجل الصّالح عديّ بن حاتم بأن يجزيه جزاء الكلاب، وهو أن يَطْرُدَه النّاس ويَنْبِذُوه ويَقْذِفُوه بالأحجار، ثمّ يزعم أنّه ـ تعالى ـ قد استجاب دعاءه عليه.

الشاهد: عود الضّمير من «ربّه» إلى «عديّ» وهو متأخّر لفظاً ومعنىً.

وأمّا عديّ فهو أبو طريف بن حاتم الطائيّ الجواد المشهور المضروب به الأمثال، كان من أصحاب النّبيّ المؤمنين، ويكرمه رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ويوسّع له إذا دخل عليه، وكان شريفاً في قومه، خطيباً، حاضر الجواب، كريماً، مضروباً به المثل في ذلك:

بأَبِهِ اقتدى عديّ في الكَرَمْ ... ومَنْ يشابه أَبَهُ فما ظَلَمْ

ثمّ بعد أن لَحِقَ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالرّفيق الأعلى لزم عليّاً أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وسكن الكوفة وشَهِدَ معه ـ عليه السّلام ـ الجَمَل وفُقِئَتْ عينه يومئذٍ، وشَهِدَ صِفِّيْنَ والنَّهْرَوان، وتوفّي بالكوفة في سنة ٦٧هـ عن مائة وعشرين سنةً.

⇐

وقوله:

لَمَّا عَصىٰ أصحابُهُ مُصْعَباً[1]   أَدّىٰ إِلَيْهِ الكَيْلَ صاعاً بِصاعْ

⇐ وقال له معاوية يوماً: ما فعل الطَّرَفَات؟ يعني طَرَفة وطُرَيْف ومُطَرِّف الذين استشهدوا في سبيل الله يوم صفّين؟ فقال: قَدِمُوْا على الله. فقال ابن هند العاهرة: ما أنصفك عليّ، لقد قتل أولادك وبقي أولاده. فقال عديّ: ما أنصفتُ عليّاً حيث استشهد وبَقِيْتُ بعده. **أقول**: انظر إلى غور الإيمان وحدّ الوفاء، هكذا يجب أن يكون الصّحابيّ حتّى يكون احترامه واجباً.

(١) **قوله: «لمّا عصى أصحابه مصعبا»**. البيت من السّريع وهو من قصيدة قالها السَّفَّاح بن بكير بن مَعْدان اليَرْبوعيّ في مرثية يحيى بن شدّاد بن ثعلبة بن بشر ـ أحد بني ثعلبة بن يربوع ـ وقال أبو عبيدة: هي لرجلٍ من قريع في مرثية يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزُّبير وكان وَفَى له حتّى قتل معه، وهذه الأبيات من مطلعها ـ كما في المفضّليات بشرح ابن الأنباري ـ:

صلّى على يحيى وأشياعه   ربٌّ رحيم وشفيعٌ مطاعْ
لمّا عصى أصحابُهُ مُصعباً   أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعْ
يا سيّداً ما أنت من سيّدٍ   موطّأ البيت رحيبَ الذّراعْ

الشّرح: الضّمير في «أدّى» راجع إلى يحيى، وضمير «إليه» راجع إلى مصعب وروي أيضاً:

لمّا جلا الخُلاَّنُ عن مصعبٍ   أدّى إليه القَرْضَ صاعاً بصاعْ

فلا شاهد فيه على هذه الرّواية وهي رواية المفضّل الضبّي في المفضّليّات.

المعنى: «أدّى إليه الكيل» أي: جزاه كيل الصّاع بالصّاع، أي: كافأ إحسانه بمثله وإساءته بمثلها.

الإعراب: «صاعاً بصاع» في موضع الحال مثل: «بايعته يداً بيد» وهو في الأصل جملة، أي: صاعٌ منه بصاع. وقال بعضهم: حال من ضمير «أدّى» والأصل: «مقابلاً صاعاً بصاع» ثمّ حذف «مقابلاً» وأُقيم «صاعاً» مقامه وليست الحال «صاعاً» وحده بل بضميمة قوله: ⇐

ورُدّ بأنّ الضّمير للمصدر المدلول عليه بالفعل، أي: «ربّ الجزاء» و«أصحاب العِصْيان» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوىٰ﴾ أي: العدل.

وأمّا قوله:

جَزىٰ بَنُوهُ أَبَا الغِيْلانِ[1] عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمّارُ

⇐ «بصاع» لأنّ معنى المنوب عنه يحصل بالمجموع ومثله قولهم: «كلّمته فاه إلى فيّ».

الشّاهد: عود الضّمير من «أصحابه» إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً وهو «مصعباً».

(١) **قوله: «جزى بنوه أبا الغِيْلان»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة ـ فَعِلُنْ ـ مع الضرب المقطوع ـ فَعْلُن ـ والقائل: سليط بن سعد ـ كما نصّ عليه أبو الفرج في ترجمة عديّ بن زيد من كتاب الأغاني ـ «أبو الغيلان ـ بكسر الغين جمع غُوْل، وهو نوع خبيث من الجنّ، وهذه كنية كنّى الشّاعر بها الرّجل على طريق الهزل والسخرية بأبنائه، وحاصله الإخبار عن عقوقهم لأبيهم.

«كما يجزى سنمّار»، «ما» مصدريّة والفعل مجهول و«سِنِمّار» ـ بالسّين والنّون المكسورتين وتشديد الميم ـ في الأصل: القمر المُضِيء ـ كما حكي عن ثعلب ـ سمّي به الرجل الأعجميّ. قال أبو عبيد: سِنِمّار بَنّاءٌ مُجِيْد روميٌّ فبنى الخَوَرْنَق الذي بظَهْر الكوفة للنُّعْمان بن المُنْذِر، فلمّا نظر إليه النُّعْمان كره أن يعمل مثله لغيره، فلمّا فرغ منه، ألقاه من أعلى الخَوَرْنَق، فخرّ ميّتاً، وقيل إنّه قال للنُّعْمان: إنّي أعرِفُ حَجَراً لو قُلِعَ لانهدم القصر كلّه، فرماه حتّى لا يدلّ أحداً على الحجر، وقيل غير ذلك ونسب الحكاية معه إلى أُحَيْحَة بن الجُلّاح أيضاً.

وقال يونس: السنمّار: من الرجال الذي لا ينام بالليل وهو اللِصّ في كلام هذيل وسمّي بذلك لقلّة نومه. وقد جعله كُراع النَّمل اللغويّ «فِنِعْلالاً».

قال ابن منظور: وهو اسم روميّ وليس بعربيّ، لأنّ سيبويه نفى أن يكون في الكلام «سِفِرْجال» فأمّا «سِرِطْراط» عنده فـ«فِعِلْعَال» من السَّرْط الذي هو البَلْع ونظيره من الرّوميّة ⇐

وقوله:

أَلا لَيْتَ شِعْري[1] هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْراً عَلىٰ ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جانِب

⇐ «سِجِلّاط» وهو ضرب من الثّياب. «عن كبر» قيل: للظرفيّة أي: في حال الكبر، وقيل للسببيّة، أي: لأجل الكبر، والصّحيح أنّه بمعنى بعد: أي: بعد الكبر كما في قوله ـ تعالى ـ﴿عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

والشّاهد في «جزى» وفاعله الضّمير الرّاجع إلى ما بعده وهو أبو الغيلان، وهذا مثل من أمثال العرب وقالت الشّعراء فيه أشعاراً: منها: قول أبي الطَّمَحان القَيْنيّ:

جـزاءَ سِنِمّارٍ جَـزَوْها وَرَبِّـها   وباللّات والعُزّى جزاءَ المُكَـفَّر

وقال عبدالعزّى بن امرئ القيس الكلبي معرِّضاً بالحارث بن مارية الغسّاني:

جـزانـي ـ جـزاه الله شـرّ جـزائـه ـ   جَـزاءَ سِـنِمّارٍ ومـا كـان ذا ذَنْب

سـوى رَصِّـهِ البـنيان عشـرين حـجّةً   يُـعَلّي عـليه بِـالقرامـيد والسَّكْبِ

السّكب: النّحاس. الأغاني ٢: ١٣٦ـ١٣٨.

(١) **قوله: «ألا ليت شعري»**. البيت من الطويل وبعده:

بكـفّي زُهَـيْرٍ عُـصْبَةُ العَـرْجِ مِـنْهُمُ   ومَنْ بِيْعَ في الرَّكْبين لَـخْم وغـالِبِ

والقائل: أبو جُنْدُب بن مُرَّة القِرْدي الهُذَليّ وسببه ما رواه السكّري أبو سعيد قال: مرِض أبو جُنْدُب وكان له جارٌ من خُزاعة اسمه خاطم فقتله زُهَيْر اللِّحْيَاني من بني لِحْيان وقتلوا امرأته، فلمّا برأ أبو جُنْدُب من مرضه خرج من أهله حتّى قدم مكّة، فاستلم الرّكن وكشف عن إِسْته وطاف، فعرف النّاس أنّه يريد الأخذ بثأر الجار، فلمّا فرغ من طَوافه، وقضى من مكّة حاجته، خرج في الخُلَعاء من بكرٍ وخُزاعة فاستجاشهم على بني لِحْيان فخرجوا معه حتّى صبّح بهم في بني لِحْيان في العَرْج، فقتل فيهم وسبى من نسائهم وذراريهم وباعهم فاشترتهم هاتان القبيلتان فقال أبو جُنْدُب في ذلك:

❊ ألا ليت شعري... ❊

اللغة: جَرَّ جريرةً، أي: جنى جنايةً على نفسه وقومه من كلّ جانب. «العصبة» الجماعة و«العَرْج» موضع بين مكّة والمدينة، بها قُتِل قومُ زهير وسُبِي نساؤهم وذراريهم، ⇐

فشاذٌ لا يقاس عليه.

[التّنافر]

﴿ والتّنافر ﴾ أن تكون الكلماتُ ثقيلةً على اللِسان.

فمنه: ما هو متناهٍ في الثِّقَل ﴿كقوله: وَلَيْسَ قُربَ قَبْرِ حَرْبٍ ﴾ اسم رجل ﴿ قَبْرُ ﴾.

صدره: * وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمكانٍ قَفْرِ[1] * أي: خالٍ من الماء والكَلَأ.

﴿ و ﴾ منه: ما دون ذلك مثل ﴿ قوله ﴾ أي: أبي تَمَّامٍ[2]:

⇐ وضمير «منهم» راجع إلى قوم زهير.

المعنى: أي: قَتْلُ العصبة في العَرْج وسَبْيُ مَنْ بِيْعَ في الرَّكْبين حال كونهم من قوم زهير بسبب جناية كفّي زهير: «لَخْم» حيّ من اليمن و«غالب» قبيلة من قريش.

الإعراب: «عصبة» مبتدأ والظّرف قبله خبر و«مَنْ بيع» معطوف على المبتدأ «منهم» حال من «عصبة» بتقدير مضاف له وللمعطوف ـ كما تقدّم في بيان المعنى. و«لخم» و«غالب» بدل من «الركبين». **والشّاهد: مثل ما تقدّم**.

(١) **قوله: «وقبر حرب بمكان قفر»**. البيت من الرَّجَز والقائل غير معروف. وقيل: إنّه من شعر الجنّ في حرب بن أُميّة ـ الذي تبنّاه عبد شمس ـ لمّا قتل ودفن ببادية وكان حرب المذكور صديقاً لأبي العبّاس مِرْداس السُّلَميّ وقتل هذا مع حرب ونسب القتل إلى الجنّ ـ كما نصّ عليه صاحب «المعاهد» ـ.

واختلف في حكايته فروي عن أبي عبيدة وأبي عمرو الشَّيبانيّ أنّ حرب بن أُميّة مرّ بأرضٍ فيها شجر، فأحرق ذلك، ليتّخذها للزِّراعة؛ فخرجت منها حَيَّات بِيْض، فمات حرب ومرداس بعد ذلك.

ويقال: إنّه لا يتهيأُ لأحد أن ينشده ثلاث مرّات متواليات فلا يتتعتع. و«قرب» وقع خبراً لـ«ليس» وكان عليه أن يقول: «قرب قبره» فأتى بالظّاهر موضع المضمر ليدلّ على لزوم التوجّع. والشّاهد فيه: التنافر لما في هذه الألفاظ من ثِقَل النُّطْق بها.

(٢) **قوله: «أبي تمّام»**. حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطَّائي شاعر من شعراء الشّيعة ⇐

⇐ المشهورين، موصوف بالظَّرف وحسن الأخلاق وكرم النّفس، بَرُعَ في الأدب واللغة وصار منتجعاً للفضيلة والكمال، ومَرْجِعاً في الشّعر وأساليبه، وكان متقدّماً في حَلَبات القريض ومتولّعاً بولاء آل النّبيّ ـ عليهم السّلام ـ وحافظاً بارزاً يحفظ من الشّعر الشّيء الكثير وقيل: إنّه أخمل في زمانه خمس مائة شاعر كلّهم مجيد.

ولد بالشّام ونشأ في مصر واشتهر بالشّعر. قال ابن المعتزّ: شعره كلّه حسن. وكان يقوله جيّد اللفظ، حسن المعنى، حتّى قال ابن الزيّات: يا أبا تمّام إنّك لتحلّي شعرك من جواهر لفظك ودرر معانيك ما زيد حسناً على بهيّ الجواهر في أجياد الكواعب وما يدّخر لك شيء من جزيل المكافأة إلّا ويقصر عن شعرك في الموازرة.

وقد ذكر المعتنون بشأن القريض أنّ له شعراً كثيراً في أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ إلّا أنّ المتظاهرين على عداوة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وأتباع الجبت والطّاغوت حذفوا منها تلك الأبيات والقصائد وما تركوا في ديوانه شيئاً منها إلّا الرّائيّة المشهورة ثمّ حذفوها أيضاً حتّى يكون الديوان خالياً من فضائل آل محمّد ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ ولا بأس بذلك والله متمّ نوره ولو كره الكافرون، واقتطفنا من أبياته في الرّائيّة هذه الأبيات:

فعلتم بأبناء النَّبيّ ورهطه ... أفاعيل أدناها الخِيانة والغَدْرُ
ومن قبله أخلفتم لوصيّه ... بداهيةٍ دَهْيَاءَ ليس لها قَدْرُ
فجئتم بها بكراً عواناً ولم يكن ... لها قبلها مثل عَوان ولا بكرُ
أخوه إذا عُدّ الفَخار وصهره ... فلا مثله أخٌ ولا مثله صهرُ
وشدّ به أزر النّبيّ محمّد ... كما شدّ من موسى بهارونه الأزر
وما زال كشّافاً دياجير غمرةٍ ... يمزّقها عن وجهه الفتح والنَّصْرُ
هو السّيف سيف الله في كلّ مشهد ... وسيف الرّسول لا دَدَان ولا دثرُ
فأيّ يد للذمّ لم يبر زندها ... ووجه ضلالٍ ليس فيه له أثر
ثوى ولأهل الدّين أمن بحدّه ... وللواصمين الدّين في حدّه ذعرُ
يسدّ به الثّغر المخوف من الرَّدَى ... ويعتاض من أرض العدوّ به الثغر

⇐

﴿كَرِيمٌ متىٰ أَمْدَحْهُ[1] أَمْدَحْهُ وَالوَرىٰ مَــعِي ﴾ وإذا مــا لُــمْتُهُ لُـمْتُهُ وَحْـدِي

⇐ بأحد وبدرٍ حين ماج بـرجـله وفــرسانه أحــد ومـاج بـهم بَـدْرُ
ويــوم حــنين والنّـضير وخـيبرٍ وبـالخندق الشاوي بـعقوته عـمرو
سما للمنايا الحُمْر حتّى تكشّفت وأســيافه حُـمْرٌ وأرمـاحه حُـمْرُ
مشــاهد كــان الله كــاشف كـربها وفـــارجــه والأمــر مــلتبس إمْــرُ
ويوم الغدير استوضح الحقّ أهـله بضحياء ما فـيها حـجاب ولا سِـتْر
أقــام رســول الله يــدعوهم بــها ليُــقْربهم عــرف ويــنآهم نُكْــرُ
يــمدّ بــضبعيه ويُــعْلِمُ أنّــه وليّ ومــولاكــم فـهل لكـم خُـبْرُ
يــروح ويــغدو بــالبيان لمــعشر يروح بهم غَمْرٌ ويـغدو بـهم غَـمْرُ
فكــان لهــم جــهر بـإثبات حـقّه وكـان لهـم فـي بـزّهم حـقّه جـهرُ
أثــمّ جــعلتم حــظّه حـدّ مـرهف من البيض يوماً خطّ صـاحبه القـبرُ
بكـــفّي شـــقيٍ وجّــهَتْه ذنــوبه إلى مــرتع يُـزعَى بـه الغـيُّ والزُّوْرُ

* * *

(١) قوله: «كريمٌ متى أمدحه». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّـرب التامّ والقائل أبو تَمّام حبيب بن أوس الطّائي، شاعر الشيعة المشهور وهو من قصيدة يمدح بها أبا المغيث موسى بن إبراهيم الرافقي مطلعها:

شهدتُ لقد أقوَتْ مـعالمكم بـعدي ومَحّتْ كما مَحّتْ وشـائعُ مـن بُـرْد
وأنــجدتُمُ مــن بـعد إتْـهام داركـم فيا دَمْعُ أَنْجِدْني على سـاكـني نَـجْدِ
لعــمري لقــد أخـلقتم جـدّة البُكَـا بُكــاءً وجـدّدتم عـليّ بِـلَى الوَجْـد

إلى أن يقول:

وإنّك أحكــمتَ الذي بـين فِكْـرتي وبين القوافي مـن ذِمـام ومـن عَـهْد
وأصلتَّ شعري فاعتلى رونقَ الضُّحَى ولولاك لم يــظهر زمـاناً مـن الغِـمد
وكيف ومـا أَخْـللتُ بـعدك بـالحِجا وأنت فــلم تُـخْلِلْ بـمكرمة بـعدي
أُسَرْبِلُ هُجْر القـول مـن لو هـجوته إذاً لهــجاني عــنه مـعروفه عـندي

⇐

⇐ كريم ....

ولو لم يـزعني عـنك غـيرك وازعٌ لأعـديتني بـالحلم إنّ العُـلا تُـعْدِي

إلّا أنّ هذه المودّة انقطعت بعد ذلك فذمّه وحقّره فقال في هجوه:

أُمَوَيْسُ كيف رأيت نصب حبائلي أوليس خَتْلِي فـوق خَـتْلِ الخـاتل

أعملتُ فيك قـصائدي ووسـائلي فـحرمتني فـلبئس أجـر العـامل

لا خـفّف الرحـمن عـني إنّـني أرتعت ظنّي فـي ريـاض البـاطل

مـا أنسـلَتْ حـوّاءُ أحـمق لحـيةً من سائل يرجـو الغـنى مـن سـائِل

وكـذاك مـن قـصد اللـئام بـعاجل في المدح سوّد وجهه فـي الآجـل

الإعراب: «كريم» خبر مبتدأ محذوف أي: هو كريم «متى» شـرطيّة «أمـدحه» الأُولى شرطها والثانية جوابها، والجملة صفة «كريم».

و«الورى معي» جملة حاليّة من فاعل «أمدحه» الثانية و«إذا» ظرف فيه معنى الشّـرط و«ما» زائدة و«لمته» الأُولى شرط والثانية جوابها، و«وحدي» حال من فاعل «لمته».

والمعنى: هو كريم متى أمدحه شاركني النّاس في مدحه، وإذا لمته كنت منفرداً بلومه لإجماع الخلق على مدحه.

والشّاهد فيه: التنافر، قال العاملي: الحقّ أنّ التنافر الموجب لنفور الطّبع في هذا البيت غير ظاهر، وإن كان لا يخلو عن تنافر، ولكنّه خفيّ ولهذا لم يدركه الصّاحب حتّى ينبّه له ابن العميد، فعدّ مثله من التّنافر المعيب تعنّت اه.

البلاغة: حذف المسند إليه للعلم به وادّعاء أنّ المسند لا يكون إلّا له، واختار «متى» من بين أدوات الشّرط للدلالة على العموم، وعرّف «الورى» بـلام الجنس للـعموم، وقـيّد المدح بالجملة الحاليّة، للدلالة على أنّه أيّ وقت مدحه كان موافقاً لمدح الورى له وذلك يقتضي ثبوت مدحهم له ودوامه، ولذلك رجّح كون الواو للحال على العطف.

وإدخال «إذا» على «لمته» إشارة إلى أنّ لومه لا يقع إلّا نادراً واختـار «إذا» الدالّـة عـلى تحقيق مدخولها دون «إن» ـ الدالّة على الشكّ في وقوعه ـ للإشارة إلى أنّه كأنّ اللوم وقع

⇐

و«الورى» مبتدأ خبره «معي» والواو للحال[1]، أي: لا يشاركني أحدٌ في ملامته،

⇐ منه ولم يوافقه عليه أحد، والنّكتة في زيادة «ما» إبراز لومه في صورة المنفيّ.

وقال الشّارح: فيه التحرّز عن وقوع الملامة إيهاماً لثبوت الدّعوى ـ أعني أنّه لا يستحقّ اللوم ـ لإشعار لفظ «إذا» بالقطع، والماضي بتحقّقه، فكأنّ الملامة منه وقعت قطعاً ولم يشاركه فيها أحد، لتنزّهه عمّا يوجب الملامة أمّا الاحتراز عن لوم الممدوح بالفعل فقد حصل من «إذا» الدالّة على الاستقبال، وإيهام الوقوع لا يخلّ بذلك، لأنّه عين التّنزيه والغاية في البرائة عن استحقاق اللوم فليتأمّل.

قال العاملي: واختار اللوم في مقابلة المدح ـ مع أنّ المناسب الهجو ـ لنكتة بديعة هي: أنّ الممدوح لا يتصوّر في حقّه الهجو أبداً، نعم لو لامه أحد على بعض أفعاله كالإسراف في العطاء ـ مثلاً ـ لم يوافقه غيره، لإذعان الورى بكمال عقله، وأنّ فعله لا يكون إلّا لحكمة، وإن خفي وجهها، فلا يعترض عليه بوجه، وبهذا يظهر جواب دخل الصّاحب المذكور اهـ.

(١) **قوله: «والواو للحال»**. اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع أنّ العطف هو الأصل في الواو، لأنّه المتسابق للفهم، ولوقوعه في مقابلة «وحدي» فإنّه حال، وللخلوص ممّا يلزم على العطف من توقّف مدح الورى على مدحه، وفيه قصور في مقام المدح ومن اتّحاد الشرط والجزاء.

وبيان ذلك: أنّ المعطوف عليه إمّا جملة «أمدحه» والمعطوف جملة «والورى معي» فيكون من عطف الجمل، أو المعطوف عليه الضّمير المستتر في «أمدحه» والمعطوف «الورى» لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل بالمفعول على حدّ: ﴿**يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**﴾ [الرّعد: ٢٣]، و«معي» حال من «الورى» فيكون من عطف المفردات ولا يقال: إنّ المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظّاهر، لأنّه تابع ويغتفر في التّابع ما لا يغتفر في غيره.

فإن كان من عطف الجمل كان قوله: «والورى معي» جملة مستقلّة، لأنّ المعطوف على الجزاء جزاء، وجملة «أمدحه» جزاء الشرط، وجزاء الشّرط يتوقّف على الشّرط وهو هنا بمعنى الشّرط فيلزم الأمران السّابقان.

⇐

لأنّه إنّما يستحقّ المدح دون الملامة.

وفي استعمال «إذا»[1] والفعل الماضي هاهنا اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدّعوى، كأنّه تحقّق منه اللّوم فلم يشاركه أحد.

لكن مقابلة المدح باللّوم ـ دون الذمّ أو الهِجاء ـ ممّا عابه الصّاحب[2].

قال المصنّف[3]: فإنّ في «أمدحه» ثِقَلاً لما بين الحاء والهاء من التّنافر.

⇐ وإن كان من عطف المفرد كان «الورى» غير مستقلّ بل متعلّقاً بالجملة الأُولى، فلم يتّحد الجزاء والشّرط، إذ الشّرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى، ولكن يلزم توقّف مدح غيره من الورى على مدحه، لأنّ مدح الورى من جملة الجزاء المعلّق على الشّرط، وكلّ ذلك يلزم من واو العطف بخلاف واو الحال فإنّه لا يلزمه شيء.

(١) **قوله: «وفي استعمال إذا»**. ردّ على الشّارح الزَّوزني شمس الدّين المتوفّى سنة ٧٩٢هـ حيث رجّح «إنْ» الدّالّة على الشّكّ ووجه الرّدّ قد تقدّم.

(٢) **قوله: «الصّاحب»**. هو إسماعيل بن عبّاد الطّالقاني، ويقال له: الصّاحب ـ أي: صاحب ابن العميد ـ لأنّه صَحِبَ ابن العميد في وزارته وتُولّاها بعده لفخر الدّولة بن بويه ولقّب بالكافي الكفاة، وهو أُستاذ الشّيخ عبدالقاهر الجرجانيّ وكتب الشّيخ مشحونة بالنّقل عنه، جمع بين الكتابة والشّعر، وقد فاق فيها الأقران، وقد فاق أهل زمانه بما فيه خير الدنيا والآخرة وهو حبّ أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ وله ديوان مشحونة بمدحهم وذمّ أعدائهم، ومن شعره:

أُواليكم يا أهلَ بيت محمّد ... وكلّكم للدّين والعلم فرقَدُ

وأَتْرُكُ من ناواكم وهو أكمه ... يبادي عليه مولد ليس يحمد

يقال: كَمِهَ، كَمَهاً ـ من باب «تَعِبَ» فهو «أكمه» والمرأة «كَمْهَاء» ـ مثل: أحمر وحمراء ـ وهو العَمَى يولد عليه الإنسان.

(٣) **قوله: «قال المصنّف»**. أي: الخطيب في «الإيضاح» وهذا نصّه:

فإنّ في قوله: «أمدحه» ثِقَلاً لما بين الحاء والهاء من التنافر اهـ، راجع: شروح التلخيص ١: ١٠٠.

ولعلّه أراد أنّ فيه شيئاً من الثِّقَل، فإذا انضمّ إليه «أمدحه» الثّاني تضاعف ذلك الثِّقَل وحَصَلَ التّنافر المخلّ بالفصاحة.

ولم يرد أنّ مجرّد «أمدحه» غير فصيح، فإنّ مثله واقع في التّنزيل نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح ممّا لا يجترئ عليه المؤمن.

صرّح بذلك ابن العميد[١] وهو أوّل مَنْ عابَ هذا البيت[٢] على أبي تَمّام حيث قال: هذا التّكرير في «أمدحه، أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء ـ وهما من حروف الحلق ـ خارج عن حدّ الاعتدال نافر كلّ التّنافر.

ولو قال[٣]: فإنّ في تكرير «أمدحه» ثِقَلاً لكان أولى.

---

(١) **قوله: «ابن العميد»**. هو أبو الفضل محمّد بن الحسين المعروف بابن العميد، ولد ونشأ في مدينة «قم» وأكبّ على العلوم المعقول منها والمنقول، وبَرَعَ في الإنشاء والرّسائل بَراعةً طبّق منها صيته في الخافقين حتّى قيل فيه: فُتِحت الكتابة بعبدالحميد وخُتِمت بابن العميد.

واستوزره آل بويه وحين وافته المنيّة سنة ٣٦٠هـ كان وزيراً لعضد الدَّولة البويهيّ ـ رحمه الله ـ وكان له قبل ذلك صلة تامّة بركن الدّولة البويهي.

(٢) **قوله: «وهو أوّل من عاب هذا البيت»**. حيث حكي عن الصّاحب أنّه أنشد هذا البيت بحضرة أُستاذه ابن العميد فقال له الأُستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من الهُجْنة؟ قال: نعم، مقابلة المدح باللوم وإنّما يقابل بالذمّ والهجاء. قال الأُستاذ: غير هذا أُريد، فقال: لا أدري غير ذلك. فقال الأُستاذ: هذا التكرير في «أمدحه، أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء ـ وهما من حروف الحلق ـ خارج عن حدّ الاعتدال نافر كلّ التنافر. فأثنى عليه الصّاحب.

(٣) **قوله: «ولو قال فإنّ في تكرير «أمدحه»»** ـ أي: مرّة واحدة، لا مرّتين ـ كما في عبارة ابن العميد، لأنّ المستفاد من تكرير الإثنين صيرورتها أربعة، فيلزم من قول ابن العميد أن يكون «أمدحه» أربعة وليس كذلك.

وبين المِثالين فرق آخر، وهو: أنّ منشأ الثِّقَل في الأوّل نفس اجتماع الكلمات، وفي الثّاني حروف منها.

[سبب للتنافر]

وزعم بعضهم أنّ من التّنافر جمع كلمة مع أُخرى غير متناسبة لها كجمع «سَطْلٍ» مع «قِنْدِيْلٍ»[١] و«مَسْجِد» ـ بالنّسبة إلى الحَمَّامي ـ مثلاً.

وهو وَهَمٌ: لأنّه لا يوجب الثِّقَل على اللِسان فهو إنّما يخلّ بالبلاغة[٢] دون الفصاحة.

[التّعقيد]

﴿ والتّعقيد ﴾ أي: كون الكلام مُعَقَّداً[٣] ـ على أنّ المصدر من المبنيّ للمفعول ـ.

---

(١) **قوله: «كجمع «سَطْل» مع «قِنْدِيل» و«مسجد» ـ بالنّسبة إلى الحمّامي ـ»**. فإنّ «سَطْلاً» يناسبه كما قال البديع الهَمَذاني صاحب «المقامات»:

أُريد مُشطاً ومُوسى أُريـد سَـطْلاً ولِـيْفا

لكن «قنديل» و«مسجد» لا يناسبانه، فإذا قلت للحمّامي مثلاً: «مسجد، محراب، سطل، كتاب» كان متنافراً، لعدم مناسبة «سطل» مع «مسجد» و«كتاب» مع «محراب».

وقوله: «بالنّسبة إلى الحمّامي» أي: لا بالنّسبة إلى السِّمْسَار، فإنّه لو قيل معه شيء من هذا القبيل لم يكن خارجاً عن البلاغة لأنّ السِّمْسَار له صلة بكلّ شيء.

(٢) **قوله: «يخلّ بالبلاغة»**. ويأتي ـ بعون الله ـ توضيحه في أواخر باب الفصل والوصل قُبَيْلَ التّذنيب حيث يقول المصنّف: «ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع لاسيّما الخَياليّ فإنّ جمعه على مجرى الإلْف والعادة» ثمّ يقول الشّارح: إنّ السّكّاكيّ معترف بامتناع: «خُفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» ونحو: «الشّمس وألف باذنجانة ومَرارة الأَرْنَب محدثة» اهـ.

(٣) **قوله: «أي: كون الكلام معقّداً»**. أشار به إلى أنّ التّعقيد مصدر المبنيّ للمفعول، لا مصدر

⇐

⇐ المبنيّ للفاعل، وهذا جواب عمّا يقال: التّعقيد فعل المتكلّم فهو من صفاته، يقال: «عقّد زيد كلامه، فهو معقّد» وحينئذٍ فلا يصحّ حمل قوله: أن لا يكون الخ ... عليه؛ لأنّ عدم ظهور الدّلالة على المعنى المراد من صفات الكلام، ففسّر التّعقيد بذلك ليصير صفة للكلام، كما أنّ كونه غير ظاهر الدّلالة صفة له.

فأجاب بأنّ المصدر يطلق على ثلاثة معانٍ كما سيأتي وفي هذا المقام بمعنى المفعول ـ أي: كون الكلام معقّداً ـ وهذا أيضاً من أوصاف الكلام، فلا إشكال.

وأمّا ما ذكره المحقّقون من معاني المصدر فحاصله أنّ المصدر على ثلاثة أنواع:

١ ـ المصدر المطلق وهو موضوع للحدث السَّاذَج.

٢ ـ المصدر المبنيّ للفاعل نحو: «عليّ عَدْل» أي: عادِل.

٣ ـ المصدر المبنيّ للمفعول نحو: «معاوية لَعْنٌ» أي: ملعون على لسان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ. وهذا يظهر من التأمّل في كلام الرّضي قال في باب المصدر من «شرح الكافية» ٢: ١٩١ ـ ١٩٢:

المصدر موضوع للحدث السَّاذَج، والفعل المبنيّ للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به الفعل. والفعل المبنيّ للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به الفعل. وقال: والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل.

وكان سيّدنا الأُستاذ يقول: إنّ المصدر يطلق على خمسة معانٍ:

١ ـ مطلق الحدث أو الحدث المطلق نحو: «لزيدٍ ضَرْبٌ ولعمرٍو أكلٌ» يعني أنّ لزيدٍ وصف الضّرب ولعمرٍو وصف الأكل.

٢ ـ معنى الفاعل نحو: «زيد عدل» أي: عادل.

٣ ـ معنى المفعول نحو: «عمرو ضرب» أي: مضروب.

٤ ـ معنى المبني للفاعل نحو: «عدل عليٍّ حاصل» أي: عادليّة عليٍّ حاصل.

٥ ـ معنى المبنيّ للمفعول نحو: «نصر فُلانٍ لم يقع» أي: منصوريّة فلان لم يقع.

قال الفاضل الدسوقي: والأولى والأحسن أن يقال: قول المصنّف: أن لا يكون الخ ...

⇐

﴿أن لا يكون﴾ الكلام ﴿ظاهر الدّلالة على المعنى المراد﴾ منه ﴿لخَلَلٍ﴾ واقع.

[التّعقيد اللفظي]

﴿إمّا في النَّظْم﴾ بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وَفْق ترتيب المعاني بسبب تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو إضمار، أو غير ذلك ممّا يوجب صعوبة المراد ـ وإن كان ثابتاً في الكلام، جارياً على القوانين ـ فإنّ سبب التّعقيد يجوز أن يكون اجتماع أُمور كلّ منها شائع الاستعمال في كلام العرب.

ويجوز أن يكون التّعقيد حاصلاً ببعض منها، لكنّه مع اعتبار الجميع يكون أشدّ وأقوى.

[ردّ ابن المظفّر]

فذكر ضعف التّأليف[1] لا يكون مغنياً عن ذكر التّعقيد اللفظي ـ كما توهّم بعضهم ـ.

⇐ تفسير للتعقيد الاصطلاحيّ لا اللغوي، فلا يحتاج إلى جعله مصدر المبنيّ للمفعول، ولا إلى تكلّف في صحّة الحمل اهـ.

(١) **قوله: «فذكر ضعف التأليف»**. دفع لاعتراض الشّارح الخلخالي محمّد بن المظفّر المتوفّى ٧٤٥هـ، وهو أنّ ذكر أحد الأمرين من ضعف التّأليف والتّعقيد اللفظي يُغني عن الآخر، بناءً على أنّ النّسبة بينهما هي التساوي، وحاصل الدّفع أنّ التّعقيد اللفظي أعمّ من ضعف التّأليف من وجهٍ والأعمّ من وجهٍ لا يغني عن الأخصّ من وجه أبداً، ففي «ضرب غلامُهُ زيداً» اجتمع الأمران، وفي «جاءني أحمدٌ» ـ بالتّنوين في غير الضّرورة ـ الضّعف دون التّعقيد، وفي قول ابن مالك:

كذا إذا عاد عليه مضمر ممّا به عنه مبيناً يخبر

التّعقيد دون الضّعف.

[مثال التّعقيد]

﴿كقول الفرزدق[1] في﴾ مدح ﴿خال هِشام﴾ بن عبدالملك وهو إبراهيم بن هِشام بن إسماعيل المخزومي:

﴿وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ[2] إِلّا مُمَلّكاً أبـو أُمِّـه حَـيّ أبـوهُ يُـقارِبُهُ﴾

أي: ليس مثله في النّاس حيّ يقاربه ـ أي: أحد يشبهه في الفضائل ـ إلّا مُمَلَّك

---

(١) قوله: «الفرزدق». هو أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ، وكان أبوه من أصحاب عليّ ـ عليه السّلام ـ وهو ـ عليه السّلام ـ أشار إلى أبي الفرزدق أن يعلّمه القرآن، ففعل ذلك، كما كان الفرزدق أيضاً ممّن روى عنه ـ عليه السّلام ـ وعن الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ وكان شاعراً شيعيّاً متّقياً، يعمل بالتقيّة والمداراة، لكنّه أُلْجِئ إلى إبراز عقيدته أواخر أيّام حياته بمواجهة فرعون من فراعنة الأمويّين ـ لعنهم الله ـ وهو اللعين ابن اللعناء هشام بن عبدالملك حيث أنكر عليّ بن الحسين زين العابدين ـ عليه السَّلام ـ فقال الفرزدق أنا أعرفه وأنشد:

هذا الذي تَعرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَه والبَيْتُ يَعْرِفُهُ والحِلُّ والحَرَمُ

هذا ابنُ خيرِ عباد الله كلّهم هذا التقيّ النّقيّ الطّاهر العَلَم

هذا ابن فاطمةٍ إن كُنْتَ جاهله بجدّه أنبياء الله قد خُتِمُوا

وقال:

وليس قولك: مَنْ هذا؟ بضائره العُرْبُ تعرف مَنْ أنكرتَ والعَجَمُ

والقصيدة مشهورة. توفّي سنة ١١٠هـ.

(٢) قوله: «وما مثله في الناس». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه والقائل الفرزدق شاعر الشيعة المتّقي من قصيدة يمدح بها ـ تقيّةً ـ إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبدالملك بن مروان ـ لعنهم الله ـ.

والشاهد فيه التّعقيد كما في قوله أيضاً:

إلى ملكٍ ما أُمّه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهِرُه

أي: إلى ملك أبوه ـ ما أُمّه ـ من محارب، أي: ما أُمّه منهم.

أعطى المال والملك ـ أعني: هشاماً ـ أبو أُمّه ـ أي: أمّ ذلك المملّك ـ أبوه ـ أي: أبو إبراهيم الممدوح ـ والجملة صفة «مملّكاً» أي: لا يماثله أحد إلّا ابن أُخته الذي هو هِشام.

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر ـ أعني: أبو أُمّه أبوه ـ بالأجنبي الذي هو «حيّ» وبين الموصوف والصّفة ـ أعني: «حيّ يقاريه» ـ بالأجنبيّ الذي هو «أبوه» وتقديم المستثنى ـ أعني «مملّكاً» ـ على المستثنى منه ـ أعني «حيّ» ـ ولهذا نَصَبَه وإلّا فالمختار البدل(١).

فهذا التقديم شائع الاستعمال(٢) لكنّه أوجب زيادة في التّعقيد.

قيل: «مثله»(٣) مبتدأ و«حيّ» خبره و«ما» غير عاملة على اللغة التميميّة.

---

(١) **قوله: «ولهذا نصبه وإلّا فالمختار البدل»**. أقول: المستثنى في كلام الموجب ـ متّصلاً كان أو منقطعاً ـ منصوبٌ. وفي كلام المنفي يفترقان: فالمنقطع منصوب والمتّصل يجوز له الوجهان: الرَّفع على الاتّباع، والنّصب على الاستثناء، لكنّ الرّفع على الاتّباع أحسن.

ثمّ إن قدّم المستثنى على المستثنى منه في كلام المنفي فالمختار النَّصْب هذا. وتقديم المستثنى على المستثنى منه، مع الرَّفع على الاتّباع، لا يجوز في غير الشّعر لأنّه تقديم للتّابع على المتبوع مع البقاء على التابعيّة. وفي الشّعر يجوز للضرورة، لأنّه في نيّة التأخير. قال ابن مالك:

ما استثنت «إلّا» مع تمام ينتصب   وبعد نفي أو كنفي انتخب
إتباع ما اتّصل وانصب ما انقطع   وعن تميم فيه إبدال وقع

(٢) **قوله: «فهذا التقديم شائع الاستعمال»**. ردّ على الشّارح شمس الدّين الزّوزني المتوفّى سنة ٧٩٢هـ.

(٣) **قوله: «قيل: «مثله» مبتدأ»**. ردّ على الشّارح العلّامة قطب الدين الشّيرازي الكازرونيّ شارح المفتاح.

وقيل: بالعكس، وبطلان العمل لتقديم الخبر[١].

وكلا الوجهين يوجب قَلَقاً[٢] في المعنى يظهر بالتأمّل في قولنا: «ليس مماثله في النّاس حيّاً يقاربه» أو «ليس حيّ يقاربه مماثلاً له في النّاس».

فالصحيح أنّ «مثله» اسم «ما» والنّاس خبره، و«حيّ يقاربه» بدل من «مثله» ففيه فصل بين البدل والمبدل منه.

[التّعقيد المعنويّ]

﴿ وإمّا في الانتقال ﴾ أي: لا يكون ظاهر الدّلالة على المراد لِخَلَلٍ في انتقال الذّهن من المعنى الأوّل ـ المفهوم بحسب اللغة ـ إلى الثّاني ـ المقصود ـ وذلك الخَلَلُ يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خَفَاء القرائن

---

(١) **قوله: «وبطلان العمل لتقديم الخبر»**. قال ابن مالك:

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إنْ» مع بقا النّفي وترتيبٍ زُكِنْ

(٢) **قوله: «كلا الوجهين يوجب قَلَقاً»**. وبيان القَلَق في الوجه الأوّل ـ وهو: «ليس مماثله في النّاس حيّاً يقاربه» ـ أنّه يفيد نفي كون مماثل إبراهيم قريباً من إبراهيم ـ إن كان القيد الأخير في الكلام هو «يقاربه» ـ.

وإن كان القيد الأخير «حيّاً» فحينئذٍ يفيد: نفي كون مماثل إبراهيم حيّاً.

وكلاهما خِلاف المقصود ـ وهو نفي المماثل على الإطلاق ـ وهذا الوجه مفاده وجود المماثل، لكنّه على المعنى الأوّل غير قريب، وعلى الثّاني غير حيّ، فيكون له مماثل بعيد أو ميّت.

إلّا أن يقال: إنّ السالبة هاهنا بانتفاء الموضوع، فيحصل المقصود، ولكنّه يفيد صحّة المعنى، لا رفع القلق، على أنّ أهل الأدب لا يلتفتون إلى مصطلحات أهل الميزان أبداً.

وبيانه في الوجه الثّاني ـ وهو: «ليس حيّ يقاربه مماثلاً له في النّاس» ـ أنّه يفيد نفي المماثلة عن الحيّ المقارب لإبراهيم. فيفيد وجود المقارب له وهذا أيضاً خلاف المقصود.

الدّالّة على المقصود ﴿كقول الآخر[١]﴾ وهو عبّاس بن الأحنف:

﴿سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ[٢] لِتَقْرُبُوا * وتَسْكُبُ﴾ ـ أي: تصبّ ـ بالرّفع، وهو الرّواية الصّحيحة المبني عليها كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[٣]، والنّصب توهّم.

---

(١) **قوله: «كقول الآخر»**. لم يقل: «كقوله» لئلّا يتوهّم عود الضّمير إلى الفرزدق المذكور ـ كما نقل عن الشّارح نفسه ـ.

(٢) **قوله: «سأطلب بُعد الدار عنكم»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المماثل، والقائل: شاعر هارون الرشيد ـ لعنه الله ـ العبّاس بن الأحنف المتوفّى سنة ١٩٣هـ ـ كما عليه المشهور ـ ولا يوجد في ديوانه الذي وصل إلينا.

ونسبه ثعلب ـ كما في «معاهد التّنصيص» ـ إلى أبي تمّام وليس في ديوانه أيضاً، إلّا أنّ ثعلباً ثقة في الشّعر والأدب ولا يمكن غمض العين على قوله، فربّما سقط من ديوان أبي تمّام سقوط مدائح أهل البيت ومراثيهم منه. والبيت غنيّ عن الشّرح بما أغاره الشّارح على «دلائل الإعجاز» ونقله في هذا الموضع.

ومثل هذا من حيث المعنى قول الباخرزيّ صاحب «دمية القصر» على وزن الكامل:

ولطالما اخترتُ الفِراق مُغَالِطاً ... واحتلتُ في استثمار غرس وِدادي

ورَغِبْتُ عن ذكر الوِصال لأنّها ... تُبْنَى الأُمورُ على خلاف مُرادي

ومثله قول الآخر:

قد سُقِيَتْ آبالُهم بالنّار ... والنّار قد تشفي من الأُوار

ومعناه: أنّ هؤلاء القوم ـ الذين هم أصحاب الإبل ـ ذوو تقدّمٍ ووجاهة، ولهم وسم معلوم فلمّا وردت إبلهم الماء عرفت الوسم، فأفرج لها النّاس حتّى شربت.

وقد اتّفق له أنّه أتى في هذا البيت بالشّيء، وضدّه، وجعل أحدهما سبباً للآخر، فصار غريباً عجيباً؛ وذاك أنّه قال: «سقيت بالنّار» وقال: «إنّ النّار تشفي من الأُوار» وهو العطش.

(٣) **قوله: «المبنيّ عليها كلام الشيخ في «دلائل الإعجاز»**. أقول: تعرّض له الشيخ في باب اللفظ والنّظم من الكتاب المذكور ولم ينصّ فيه على رفع «تسكب» ولا نصبه ولكن يظهر منه أنّ مبنى البحث على الرّفع لا النّصب؛ حيث صرّح بأنّ «تسكب» ابتداء كلام وقال: بدأ فدلّ

⇐

* ﴿ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدا ﴾ *

جعل سكب الدّموع ـ وهو البكاء ـ كِناية عمّا يلزم فِراق الأحبّة من الكآبة والحُزْن، وأصاب؛ لأنّه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه، يقال: «أبكاني» و«أضحكني» ـ أي: ساءني وسرّني ـ قال الحَماسيّ[1]:

أبكاني[2] الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا ... أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِما يُرْضِي

⇐ بسكب الدّموع على ما يوجبه الفِراق من الحُزْن والكَمَد فأحسن وأصاب الخ...

ثمّ إنّ ما ذكره الشّارح في شرح هذا البيت كلّه مأخوذ من الشّيخ في الموضع المذكور من «الدلائل» فراجعه: ٢٠٧ ـ ٢١٠.

(١) **قوله: «الحماسيّ»**. الحماسيّ منسوب إلى الحَماسة وهي في اللغة: الشّجاعة، والمراد بها هاهنا الكتاب المشهور الذي صنعه شاعر الشّيعة المشهور أبو تمّام حبيب بن أوس الطائيّ جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل: هذا البيت حماسيّ يراد به أنّه مذكور في ديوان الحماسة لأبي تمّام، فإذا أُطلق الحَماسيّ فالمراد به أحد الشّعراء المذكورين في ذلك الكتاب وهو الكتاب المشتمل على عشرة أبواب: ١ ـ باب الحماسة ٢ ـ باب المراثي ٣ ـ باب الأدب ٤ ـ باب النّسيب ٥ ـ باب الهجاء ٦ ـ باب المديح والأضياف ٧ ـ باب الصِّفات ٨ ـ باب السَّيْر والنُّعَاس ٩ ـ باب الملح ١٠ ـ باب مذمّة النّساء، وإنّما سمّي بالحماسة إطلاقاً للجزء على الكلّ، ولأنّه أوّل الأبواب وأعظمها شأناً عند العرب.

(٢) **قوله: «أبكاني»**. البيت من السّريع على العروض الصّحيحة مع الضَّرب المقطوع والقائل: حِطّان بن المعلّى، ويقال: إنّها للمُعلّى بن الجمال العبديّ، من قطعة أوردها أبو تمّام في الباب الأوّل من ديوان الحماسة:

أنزلني الدّهر على حكمه ... من شامخ عالٍ إلى خَفْضِ

وغالني الدَّهْر بوَفْر الغِنى ... فليس لي مالٌ سوى عِرْضِي

أبكاني الدَّهْر ويا ربّما ... أضحكني الدَّهْر بما يُرْضِي

لولا بُنَيَّات كزُغْبِ القَطَا ... رُدِدْنَ من بعضٍ إلى بَعْضِ

⇐

ولكنّه أخطأ في الكِناية عمّا يوجبه دوام التّلاقي والوِصال ـ من الفَرَح والسُّرُور ـ بِجُمُود العين. ﴿ **فإنّ الانتقال من جمود العين إلى بُخلها بالدُّمُوع** ﴾ حال إرادة البكاء وهي حالة الحُزْن على مفارقة الأَحِبّة ﴿ **لا إلى ما قصده** ﴾ الشّاعر ﴿ **من السُّرُور** ﴾ الحاصل بملاقاة الأصْدِقاء ومُواصَلة الأَحِبَّة.

ولهذا لا يصحّ أن يقال ـ في الدّعاء ـ: «لا زالَتْ عَيْنُكَ جامدةً» كما يُقال: «لا أبكى الله عينك» ويقال: «سَنَة جَماد، لا مَطَر فيها» و«ناقة جماد، لا لَبَن لها» كأنّهما تَبْخلان بالمَطَر واللبَن[1].

قال الحَماسِيّ:

ألا إنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ[2] عَلَيْكَ بِجاري دَمْعِها لَجَمودُ

فإن قيل: استعمل الجُمُود في مطلق خُلُوّ العَيْن من الدَّمْع مجازاً ـ من باب استعمال المقيّد في المطلق ـ ثُمَّ كنّى به عن المَسَرّة، لكونه لازماً لها عادة.

⇐ لكان لي مُضْطَرَبٌ واسِعٌ في الأرْضِ ذات الطُّوْل والعَرْضِ
وإنّما أولادنا بيننا أكبادُنا تمشي على الأَرْضِ
لو هبّتِ الرّيحُ على بعضهم لامتنعَتْ عيني من الغَمْضِ

(١) دلائل الإعجاز: ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) **قوله: «ألا إنّ عيناً لم تَجُدْ يوم واسطٍ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضرب المحذوف ـ فعولن ـ والقائل: معن بن زائدة الشّيباني في مرثية يزيد بن عَمرو بن هبيرة ـ كما في «أمالي المرتضى» ـ أو أبو عَطاء السّنديّ ـ كما في «ديوان الحماسة» ـ وبعده:

عشيّةَ قام النّائحاتُ وشُقِّقَتْ جيوبٌ بأيْدي مأتمٍ وخُدُودُ
فإنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِناء فطالما أقام به بعد الوُفُودِ وُفودُ
فإنّك لم تبعُدْ على مُتَعهّدٍ بلى كُلُّ من تحت التُّرابِ بَعِيْدُ

ويوم واسط هو يوم قتله. وإضافة «جاري» إلى «دمعها» من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف والأصل: بدمعها الجاري. والباقي واضح.

قلنا: هذا إنّما يكفي لصحّة الكلام واستقامته ولا يُخرِجه من التّعقيد المعنويّ؛ لظهور أنّ الذّهن لا ينتقل إلى هذا بِسُهُولة، والكلام الخالي عن التّعقيد المعنويّ ما يكون الانتقال فيه ـ من معناه الأوّل إلى الثّاني ـ ظاهراً، حتّى يُخَيَّلَ إلى السّامع[١] أنّه فَهِمَهُ من حاقّ[٢] اللفظ.

وأمّا الكلام الذي ليس له معنىً ثانٍ[٣] فهو بمنزلة السّاقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء ـ كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ـ.

[معنى البيت على تقدير النّصب]

ومعنى البيت: أنّ عادة الزّمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب والجَرَيان على عكس المقصود، فإنّي إلى الآن كُنْتُ أَطْلُبُ القُرْبَ والسُّرور فلم يحصل لي إلّا الحُزْن والفِراق، فبعد هذا أطلُبُ البُعْدَ والفِراق لِيَحْصُلَ القُرْبُ والوِصال، وأطلُبُ الحُزْنَ والكآبة ليحصل الفَرَح والسُّرور، وهذا إن نصبت «تسكب» بتقدير «أن» ليكون عطفاً على «بُعد الدَّار»[٤].

---

(١) **قوله: «حتّى يخيّل إلى السامع»**. بصيغة المجهول المضارع الغائب ـ كما في «دلائل الإعجاز» ـ وتوهّم بعضهم فضبطه مجهولاً ماضياً من التفعّل.

(٢) ـ بتشديد القاف ـ يقال: «أصبتُ حاقّ عينه» و«سقط فلان على حاقّ رأسه» أي: وسط رأسه، و«جئته في حاقّ الشِّتاء» أي: في وسطه.

(٣) **قوله: «وأمّا الكلام الذي ليس له معنىً ثانٍ»**. نقل عن الشارح أنّه قال: جواب سؤال وهو أن يقال: إنّ الكلام الذي لا يكون له معنىً ثانٍ ليس خالياً عن التّعقيد، لعدم الانتقال فيه من معناه الأوّل إلى الثّاني، بناءً على عدم الثّاني، فأجاب بقوله: «وأمّا الكلام».

(٤) **قوله: هذا إن نصبت «تسكب» بتقدير «أن» ليكون عطفاً على «بُعد الدار»**. وذلك مثل قول ميسون بنت بَحْدَلٍ الكلابيّة:

⇐

[المعنى على تقدير الرّفع]

وإن رفعته ـ كما هو الصَّواب ـ فالمعنى: أبكي وأتحزّن الان ليحصل في المستقبل السُّرور والفَرَح بالقُرْب والوِصال.

وحينئذٍ لا يدخُلُ سَكْبُ الدُّموع تحت الطَّلَب لكنّه أكبّ عليه، ولازمه ملازمة الأمر المطلوب، ليظنّ الدَّهْر أنّه مطلوبه فيأتي بضدّه.

[نقد الشارح للمشهور]

وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم، ولا يخفى ما فيه من التكلّف والتعسّف[1]، ومنشأه عدم التعمّق في المعاني وقلّة التّصفّح لكلام المَهَرة من السَّلَف.

[رأى للتفتازاني يتلقّاه عن الشّيْخ في دلائل الإعجاز]

والصّحيح أَنّه أراد بطَلَب الفِراق طِيْبَ النَّفس به، وتوطينها عليه، حتّى كأنّه أمر

⇐ لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني   أحبُّ إليّ من لُبْس الشُّفُوف

وذلك جائز، قال ابن مالك:

وإن على اسم خالصٍ فعل عطف   تنصبه أنْ ثابتاً أو منحذف

(١) **قوله: «ولا يخفى ما فيه من التكلّف والتعسّف»**. أمّا التكلّف فلأنّ الأحبّة والزّمان إنّما يأتون بنقيض المطلوب في الواقع لا في الظّاهر، والذي يطلبه الشّاعر مطلوب في الظّاهر لا في الواقع.

وأمّا التّعسّف: فلأنّ طلب البُعْد والفِراق لا يخلو من حالين: إمّا في حال الفِراق أو في حال الوِصال، والأوّل تحصيل للحاصل، والثّاني نقض للغرض لأنّه قطع للوصال الموجود لتحصيل وصال موهوم.

مطلوب، والمعنى: أنّي اليوم أطيب نفساً[١] بالبُعد والفِراق، وأُوطّنها على مُقَاساة الأحزان والأشواق، وأتجرّع غُصَصَها، وأتحمّل لأجلها حزناً يُفيض الدَّمْع من عيني لأتسبّب بذلك إلى وصل يدوم ومسرّة لا تزول، فإنّ الصَّبْرَ مِفْتاحُ الفَرَج، ومع كلّ عُسْرٍ يُسْرٌ، ولكلّ بِدايةٍ نهايةٌ.

هذا هوالمفهوم من «دلائل الإعجاز»[٢] وعلى هذا فالسّين في «سأطلب» لمجرّد التّأكيد ـ على ماذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا** ﴾[٣] وغير ذلك ـ.

---

(١) **قوله: «أطيب نفساً»**. مضارع متكلّم على وزن «أبيع» وهما أجوفان يائيّان من الثُّلاثيّ المجرّد و«نفساً» تمييز فاعل في المعنى كما قال ابن مالك:

واجرر بـ«من» إن شئتَ غير ذي العَدَدْ   والفاعل المعنى كـ«طِبْ نفساً» تُفَدْ

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) **قوله: «ذكره صاحب الكشّاف في قوله تعالى: ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾»** [آل عمران: ١٨١]. هذا سهو فإنّ الزّمخشري ذكر ذلك في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا**﴾ [مريم: ٧٩]، وهو لم يصرّح بذلك أيضاً لكنّه يظهر من كلامه حيث قال في تفسير الآية من الكشّاف:

فإن قلت: كيف قيل: «سنكتب» بسين التّسويف وهو ـ كما قاله ـ كُتِبَ من غير تأخير؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: سنظهر له ونعلمه أنّا كتبنا على طريقة قوله:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة   ولم تجدي من أن تقرّي بها بدّا

أي: تبيّن وعلم بالانتساب أنّي لست بابن لئيمة.

والثاني: أنّ المتوعّد يقول للجاني: «سوف أنتقم» يعني أنّه لا يخلّ بالانتصار وإن تطاول به الزّمان واستأخر فجرّد هاهنا لمعنى الوعيد اهباختصارٍ.

[شرط زائد]

﴿قيل﴾ فصاحة الكلام خلوصه ممّاذكر ﴿ومن كَثْرة التَّكْرار﴾ وهو ذكر الشّيء مرّة بعد أُخرى، وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد[١]. ﴿وتتابع الإضافات﴾.

فكَثْرة التَّكْرار ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي الطيّب:

*** وتُسعِدُني في غَمْرَةٍ[٢] بَعْدَ غَمْرةٍ ***

---

(١) **قوله: «وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد»**. قال المحشّي: دفع لما يتوهّم من أنّ التّكرار مجموع الذّكرين، فلا يتعدّد بذكر الشيء ثلاث مرّاتٍ، فضلاً عن أن يكثر، فلا وجه لعدّ البيت من كثرة التكرار.

ووجه الدَّفع أنّ التّكرار هو الذّكر الآخر لا مجموع الذّكرين، وأنّ المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة، فيحصل التكرار، وكثرته بتثليث الذّكر اهباختصارٍ.

(٢) **قوله: «وتسعدني في غمرة»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي الشّاعرِ المشهور وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدّولة مطلعها:

عواذلُ ذاتُ الخال فيّ حواسِدُ ... وإنّ ضجيع الخود منّي لماجِدُ
يَرُدُّ يداً عن ثوبها وهو قادِرٌ ... ويعصي الهوى في طيفها وَهْوَ راقِدُ
متى يشتفي من لاعج الشّوق في الحشا ... محبٌّ لها في قربه متباعِدُ
إذا كنت تخشى العار في كلّ خلوةٍ ... فلم تتصبّاكَ الحِسانُ الخرائِدُ
ألحَّ عليّ السُّقْمُ حتّى ألِفتُهُ ... وملّ طبيبي جانبي والعوائِدُ
أَهُمُّ بشيءٍ والليالي كأنّها ... تطاردني عن كونه وأُطارِدُ
وحيدٌ من الخِلّان في كلّ بلدةٍ ... إذا عظم المطلوبُ قلّ المساعِدُ
وتسعدني...

ومنها في المديح:

خليليّ إنّي لا أرى غير شاعرٍ ... فكم منهم الدَّعوى ومنّي القصائدُ

⇐

«الغَمْر»[1] ما يَغْمُرُك من الماء، والمراد الشِدّة[2]. ﴿سَبُوحٌ[3]﴾ فعول بمعنى فاعل من «السَّبْح» وهو شدّة عَدْو الفَرَس، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وأراد بها فرساً حَسَن الجَرْي[4]، لا تتعب راكبها، حتّى كأنّها تجري في الماء. ﴿لها﴾ صفة «سَبوح» ﴿منها﴾ حالٌ من «شواهد» و ﴿عليها﴾ متعلّق بها و ﴿شواهدُ﴾ فاعل الظّرف[5] أعني «لها» لاعتماده على الموصوف والضّمائر كلّها لـ«سبوح» يعني أنّ

⇐ فلا تعجبا إنّ السيوف كثيرة ولكنّ سيف الدولة اليوم واحِدُ

والشّاهد فيه كثرة التكرار والباقي واضح.

(١) قوله: «الغَمْر». بفتح الغين، الماء الكثير، وبالكسر، الحِقْد في الصَّدْر، وبالضمّ، الرّجل الجاهل.

(٢) قوله: «والمراد الشدّة». واختار الغمرة على الشدّة لأنّ الغمرة أبلغ.

(٣) قوله: «سَبوح». «فعول» بمعنى «فاعل». اعلم أنّه إذا كان «فعول» بمعنى «فاعل» استوى فيه المذكّر والمؤنّث مع العلم بالموصوف نحو: «زيد البتول» و«مريم البتول» وفرّق عند عدم المعرفة نحو: «جاء بتول وبتولة».

وإن كان بمعنى «مفعول» فرّق فيه بين المذكّر والمؤنّث سواء أعرف الموصوف أم لم يعرف نحو: «هذا رسول» و«تلك رسولة» و«جاء رسول ورسولة». هذا في «فعول».

وأمّا «فعيل» إذا كان بمعنى «فاعل» يفرق فيه بين المذكّر والمؤنّث عرف الموصوف أو لم يعرف، نحو: «رجل نصير» و«امرأة نصيرة» و«جاء نصير ونصيرة».

وإن كان بمعنى «مفعول» استوى فيه المذكّر والمؤنّث مع معرفة الموصوف نحو: «زيد قتيل» و«هند جريح» وفرق عند عدم المعرفة نحو: «جاء حبيب وحبيبة».

(٤) قوله: «فرساً حسن الجري». والأولى: حسنة الجري، وذلك بدليل «تسعدني» بصيغة المؤنّث الغائبة وإن كان الفرس يطلق على الذّكر والأُنثى.

(٥) قوله: «و«شواهد» فاعل الظّرف». قال العامليّ: ويجوز كون «لها» خبراً مقدّماً و«شواهد» مبتدأ مؤخّراً والجملة صفة «سبوح» و«عليها» متعلّق بـ«شواهد» و«الشّهادة» هاهنا

⇐

لها من نفسها علاماتٍ شاهدةً على نَجابتها.

﴿و﴾ تتابع الإضافات ﴿مثل قوله﴾ أي: قول ابن بَابَك:

﴿حَمَامَةَ جَرعىٰ[(١)] حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعي﴾

ففيه إضافة «حَمامة» إلى «جَرْعى» وهي أرض ذاتُ رَمْلٍ[(٢)] مستويةٌ لا تنبت شيئاً، و«جَرْعى» تأنيث «الأجرع» قصرها للضرورة[(٣)]، وإضافة «جرعى» إلى «حومة» وهي مُعْظَمُ الشّيء، وإضافة «حومة» إلى «الجَنْدَل»[(٤)] وهي أرض ذاتُ

⇐ متضمَّنة معنى الدّلالة، فلا يردّ أنّ الشّهادة إذا عدّيت بـ«على» كانت للضّرر.

والمعنى: تعينني على الخلاص من بين الأعداء في شدّة بعد شدّة فرس حسنة الجري، كريمة الأصل، لها من ذاتها وفعلها علامات تشهد لها بجودة أصلها. الشّاهد فيه كثرة التكرار في الضّمائر وهو ممّا يوجب الثِّقَلِ. **أقول**: ما أخفّ هذا الثِّقل هنا على من أنصف، فعَدُّ مثله من المستكره ظلم اهـ.

(١) **قوله: «حمامة جرعىٰ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه، والقائل: عبدالصّمد بن منصور بن الحسن بن بابك البغداديّ الشاعر المشهور المترجم في «وفيات الأعيان» و«يتيمة الدّهر» وكان يمدح الأكابر؛ مثل عضد الدّولة، والصاحب بن عبّاد، وغيرهما، وذكر الثّعالبي أنّه كان يشتو في حضرة الصّاحب بن عبّاد ويصيف في وطنه، وتوفّي سنة عشر وأربع مائة ببغداد. وقوله: «حمامة جرعى» بنصب «حمامة» لأنّها منادى المضاف. والباقي واضح.

(٢) **قوله: «وهي أرض ذات رمل»**. كذا قال الزّمخشري في «أساس البلاغة»، وأمّا الجوهري فقال في «الصِّحاح»: الجَرْعاء: نفس الرَّمْل المستوية التي لا تنبت شيئاً.

(٣) **قوله: «قصرها للضرورة»**. قال ابن مالك:

وقصر ذي المدّ اضطراراً مجمعٌ عليه والعكس بخُلْفٍ يَقَعُ

(٤) **قوله: الجَنْدل**. بسكون النّون وفتح الدّال نفس الحجارة ـ كما صرّح به في «الصحاح» ـ وإنّما الأرض ذات الحجارة «الجَنَدِل» ـ بفتح النّون وكسر الدّال ـ لكن لمّا حمل «الجرعاء» ⇐

حِجارة، و«السَّجْع» هدير الحَمامة ونحوه، وتمامه:

*** فأنتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعادَ ومَسْمَعِ ***

أي: بحيث تراك سُعاد، وتسمع صوتك؛ يقال: «فلان بِمَرْأًى منّي ومسمع» أي: بحيث أراه وأسمع صوته؛ كذا في «الصِّحاح»[1].

[النّظر فيه]

﴿**وفيه نَظَرٌ**﴾ لأنّ كلّاً من كَثْرة التَّكْرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتّنافر، وإلّا فلا يُخِلّ بالفصاحة، كيف وقد قال رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «الكريم ابن الكريم[2] ابن الكريم ابن

⇐ على نفس الأرض، ناسب أن يراد من «الجندل» نفس الأرض أيضاً، بطريق إطلاق اسم الحالّ على المحلّ، فالتّفسير بالنظر إلى المراد ويؤيّده قول الشّاعر:

ولو أنّ ليلى الأَخْيَلِيّة سلّمت ... عليّ ودوني جندل وصفائح

لسلّمت تسليم البشاشة أو زقى ... إليها صدىً من جانب القبر صائح

(١) **قوله: «كذا في الصّحاح»**. ردّ على الشّارح الزّوزني حيث قال معناه: فأنت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها، وقد صرّح في «المختصر» بأنّه مخالف للعقل أيضاً؛ ووجهه: أنّه لا معنى لطلب التكلّم من المتكلّم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه.

ويمكن أن يجاب بأنّه أراد بالأمر ـ بالسَّجْع ـ إظهار النَّشَاط كالبلابل تترنّم عند مشاهدة الوَرْد فالمعنى حينئذٍ ما ذكره الزّوزني.

وما ذكره الشّارح إنّما يصحّ إذا كان الغرض من الأمر بالسّجع إسماع الصوت.

وأيضاً هذا التّفسير الّذي ذكره الزّوزني لا يعارض كلام الجوهريّ في «الصّحاح» لأنّ ما ذكره «الصّحاح» معناه اللغوي وما ذكره الزّوزني هو المعنى الثّاني الكِنائي المقصود.

(٢) **قوله: «الكريم ابن الكريم»**. قال صاحب «المعاهد»: قيل: لا نسلّم وجود تتابع الإضافات في الحديث الشّريف، إذ لفظة «الابن» صفة لما قبلها، وليس ما قبلها مضافاً إليها. قال ابن ⇐

الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم».

[كلام الصّاحب بن عبّاد الوزير الشيعيّ]

قال الشّيخ[١] عبدالقاهر: قال الصّاحب: إيّاك والإضافات المتداخلة فإنّها لا تَحْسُنُ، وذكر أنّها تستعمل في الهِجاء كقوله:

يا عليَّ بن حمزةَ بنِ عُمارَهْ[٢] أنتَ واللهِ ثَلْجَة في خِيَاره

⇐ الأثير في «النّهاية»: الكريم هو الجامع لأنواع الخير والشّرف والفضائل، ووصف يوسف ـ عليه السّلام ـ به لأنّه اجتمع له شرف النّبوّة، والعِلْم، والجَمَال، والفقه، وكَرَم الأخلاق، والعدل، ورياسة الدّنيا والدّين.

(١) **قوله: «قال الشّيخ»**. الغرض من نقل كلام الشّيخ تقوية ما ذكره في وجه النّظر، وتوطئة لقوله: «وما أورده المصنّف» الخ... وما نقله عن الشّيخ أورده في آخر «فصل في النّظم يتّحد في الوضع ويدقّ فيه الصُّنع» من «دلائل الإعجاز»: ٨٢ وهذا نصّه:

قال الصّاحب: إيّاك والإضافات المتداخلة، فإنّ ذلك لا يحسن، وذكر: أنّه يستعمل في الهِجاء كقول القائل:

يا عليّ بن حمزة بن عُمارَهْ أنت والله ثلجة في خِيارَهْ

ولا شبهة في ثِقَلِ ذلك في الأكثر، ولكنّه إذا سلم من الاستكراه لطف وملح. وممّا حسن فيه قول ابن المعتزّ أيضاً:

وظلّت تدير الرّاح أيدي جآذر عتاقِ دنانير الوجوه ملاح اهـ

(٢) **قوله: «يا عليّ بن حمزة بن عُماره»**. البيت من الخفيف على العروض المخبونة مع الضّرب التامّ، والقائل الصّاحب بن عبّاد الأديب الشيعيّ ـ كما نصّ عليه العامليّ في «عقود الدُّرَر» ـ.

«عمارة» بضمّ العين المهملة علم شخص و«الخيارة» بكسر الخاء القثّاء وليس بعربيٍّ أصيل ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ والمعنى على القلب، أي: أنت خيارة في ثلجة، والمقصود وصفه بالبرودة، لأنّ «الخيارة» بالطّبع بارد، فإذا وضع في وسط الثّلج تضاعف

⇐

ثمّ قال: لا شكّ[1] في ثِقَلِ ذلك في الأكثر، لكنّه إذا سَلِمَ من الاستكراه مَلُحَ ولَطُفَ كقوله:

وظَلَّت تُدِيْرُ[2] الكأسَ أيدي جآذِرٍ عِـتاقٍ، دنـانيرِ الوُجُـوهِ، مِـلاحِ

ومنه الاطّراد المذكور في «علم البديع»[3] كقوله:

⇐ البرودة.

وأمّا ازدياد برودة الثّلْج بالوضع على وسط الخيارة، حتّى لا يحمل على القلب، فغير ظاهر، إلّا أن يحمل «في» بمعنى «مع». والشّاهد واضح وهو تتابع الإضافات.

(١) **قوله: «ثمّ قال: لا شكّ»**. أي: قال الشّيخ لا الصّاحب ـ كما هو معلوم من عبارته المنقولة ـ.

(٢) **قوله: «وظلّت تدير»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة ـ مفاعلن ـ مع الضّرب المحذوف ـ فعولن ـ والقائل الخليع الماجن جُرْثُومة الكفر والإلحاد ابن المعتزّ العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ وقبله:

لبسنا إلى الخمّار والنّجم غـائر غـلالة ليـل طـرّزت بـصباح
وظلّت تدير الرّاح أيـدي جآذرٍ عِـتاقٍ دنـانير الوجـوه مِـلاح

«النّجم» الثّريّا و«الغائر»: الغائب و«الغِلالة» بالكسر الثّوب الرّقيق ويقال له بالفارسيّة زيرپوش» و «زير جامه» أيضاً، والمـراد بـقيّةُ اللـيل اسـتعارةً، وانـتصابه عـلى الظّـرفيّة والمعنى: ذهبنا إلى بيت الخمّار والحال أنّ النّجوم بصَدَد الغروب وكان ذَهابنا في وقت بقي من الليل بقيّةٌ رقيقة كالغِلالة لاحَتْ فيها تباشير الصّبح كالطِّراز ـ بالكسر ـ «ظلّت» تامّة أي: دامت وهو مع «تدير» تنازعا في «أيدي جآذر» جمع «جُـؤذر» ـ بـالضمّ ـ وهـو ولد البقرة، ورواه ابن جنّي «جوذر» على وزن «كوثر» لغة فيه. و«العِتاق» جمع «عتيق» صفة مشبّهة بمعنى الجميل، وإضافة «دنانير الوجوه» من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه أي: وجوه كالدنانير في البَرِيق واللّمَعان. «مِلاح» جمع «مليح» صفة بعد صفة للجآذر، والباقي واضح.

(٣) **قوله: «الاطّراد المذكور في علم البديع»**. وهـو أن يـذكر اسم المـمدوح مـضافاً إلى آبـائه ⇐

[إنْ يَقْتُلُوك[1] فقد ثَلَلْتَ عُروشهم]   بعُتَيْبَةَ بنِ الحارث بن شِهاب

وما أورده المصنّف[2] في «الإيضاح» من كلام الشّيخ مُشْعِرٌ بأنّه جعل «تتابع

⇐ وأجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلّف في السّبك حتّى يكون الأسماء في تحدّرها كالماء الجاري في اطّراده وسهولة إسجاله نحو الجانب المنخفض كما في قول دِعْبِل الخُزاعي شاعر الشّيعة الأغرّ يرثي ثامن الحُجَج عليّ بن موسى الرّضا ـ عليه وعلى آبائه الصّلاة والسّلام ـ:

يا حسرةً تتردّد   وعبرة ليس تنفد

على عليّ بن موسى بـ   ـن جعفر بن محمّد

(١) **قوله: «إن يقتلوك»**. البيت من الكامل على العروض التامّة مع الضّرب المقطوع، والقائل ربيعة بن سعد بن جذيمة بن مالك بن نصر بن معين، وليس في العرب ربيعة غيره وهو أبو ذؤاب ـ بضمّ الذّال المعجمة ـ قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب في يوم خَوٍّ، وهو من جملة أبيات أوردها أبو تمّام في باب المراثي من ديوان الخماسة وهي:

أبلِغْ قبائلَ جعفرٍ إن جئتَها   ما إن أُحاول جعفر بن كِلاب

أنّ الهوادة والمودّة بيننا   خَلَقٌ كسَحْق اليُمْنَة المُنْجابِ

أَذُؤابَ إنّي لم أهَبْكَ ولم أَقُم   للبيع عند تحضّر الأجلاب

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم   بعتيبة بن الحارث بن شهاب

بأشدّهم كَلَباً على أعدائهم   وأعزّهم فقداً على الأصحاب

وعمادهم في يوم كلّ كريهة   وثِمال كلّ مُعَصَّبٍ قِرْضَابِ

الفاء في «فقد ثللت» للتعليل، وجواب الشّرط محذوف، والتّقدير: إن يقتلوك فلم يطلّ دمك فقد ثللت عروشهم ـ أي: عزّهم ودولتهم ـ والباء في قوله: «بعتيبة» للسببيّة، أي: بسبب قتله، لأنّه كان فارس القبيلة والعرب. والباقي واضح.

(٢) **قوله: «وما أورده المصنّف»**. ما ذكره الشّارح في هذا المقام من قوله: «وفيه نظر» إلى قوله: «مِلاح» هو الذي أورده المصنّف في «الإيضاح» والضّمير في «بأنّه جعل» وأمثاله للمصنّف، والمراد أنّ ما أورده المصنّف في «الإيضاح» من كلام الشيخ مشعر بثلاثة أُمور:

⇐

الإضافات» أعمّ مِن أن تكون مترتّبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف ـ كما في البيت ـ أو غير مترتّبة ـ كما في الحديث ـ وأنّه أورد الحديث مثالاً لكَثْرة التَّكْرار وتتابع الإضافات جميعاً وأنّه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد.

لا يقال: إنّ من اشترط ذلك[1] أراد تتابع الإضافات المترتّبة وكَثْرة التَّكْرار

⇐ الأوّل: أنّه جعل تتابع الإضافات أعمّ.

الثّاني: أنّه أورد الحديث مثالاً لكثرة التّكرار وتتابع الإضافات جميعاً.

الثّالث: أنه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد.

ووجه الإشعار الأوّل: أنّه أورد كلام الشّيخ استشهاداً به لمدّعاه، وقد جعل قوله: «يا عليّ بن حمزة بن عُمَارَهْ» من تتابع الإضافات مع عدم التّرتيب فيه لأنّ «الابن» الأوّل صفة لـ«عليّ» والثّاني صفة لـ«حمزة».

ووجه الإشعار الثّاني: أنّ تناول تتابع الإضافات لغير المرتّبة إنّما علم بإيراد كلام الشّيخ مستشهداً به، فلمّا علم بإيراده ذلك التّناول علم أنّ المصنّف إنّما أورد الحديث بعد ذكر كثرة التّكرار وتتابع الإضافات مثالاً لهما جميعاً.

ووجه الإشعار الثّالث: أنّه جعل قوله: «يا عليّ بن حمزة» البيت وقوله: «وظَلَّتْ تدير الكاس» من قبيل تتابع الإضافات مع أنّها فيهما مثنّاة.

(١) **قوله: «لا يقال: إنّ من اشترط ذلك»**. القائل هو الشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر، وكلمة «ذلك» إشارة إلى الخلوص عن كثرة التّكرار وتتابع الإضافات، وحاصل كلامه: أنّ تتابع الإضافات قسمان:

١ ـ المترتّبة مثل قول ابن بابك: حمامة جرعى ...

٢ ـ غير المترتّبة مثل الحديث الذي أورده ناسباً له إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

وكذا كثرة التكرار نوعان:

١ ـ أن تكون بالنّسبة إلى شيء واحد كما في بيت المتنبّي، فإنّ الضّمائر كانت راجعة

⇐

بالنّسبة إلى أمر واحد ـ كما في البيتين ـ والحديث سالم عن هذا.

لأنّا نقول: هما أيضاً إن أوجبا ثِقَلاً وبَشَاعة فذاك، وإلّا فلا جِهَةَ لإخلالهما بالفصاحة، كيف وقد وقعا في التّنزيل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ** ﴾[1]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا** ﴾[2]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾[3].

[الفصاحة في المتكلّم]

﴿ و ﴾ الفَصاحة ﴿ **في المتكلّم ملكة**[4] ﴾ هي قسم من مقولة الكيف.

⇒ إلى «سبوح».

٢ ـ أن لا تكون كذلك، كما في الحديث المنسوب، فإنّ المراد من الكريم الأوّل يوسف، ومن الثّاني يعقوب، ومن الثّالث إسحاق، ومن الرّابع إبراهيم. والخلخالي يقول: ليس المراد أنّ كثرة التّكرار وتتابع الإضافات على الإطلاق يخلّان بالفصاحة، بل المقصود من كُلٍّ نوعٌ واحدٌ وهو تتابع الإضافات المترتّبة وكثرة التّكرار بالنّسبة إلى شيء واحد.

(١) غافر: ٣١.

(٢) مريم: ٢.

(٣) الشمس: ٧ و٨.

(٤) **قوله: «والفصاحة في المتكلّم ملكة»**. ما يَعْرُضُ في الذّهن يقال له المفهوم، وإذا لوحظ مع الخارج عن الذّهن كان على أقسام ثلاثة:

الأوّل: أن يكون الوجود له ضرورياً والعدم له محالاً ويقال له: «الواجب الوجود» وقالوا في تعريفه: «الواجب ما وجب له الوجود وامتنع عليه العدم» وهو قسمان:

١ ـ واجب الوجوب بالذّات مثل الباري ـ عزّ وجلّ ـ.

٢ ـ واجب الوجود بالغير مثل وجود المعلول عند وجود العلّة له.

⇐

⇐ **الثّاني**: عكس الأوّل وهو أن يكون العدم له ضروريّاً والوجود له محالاً ويقال له «الممتنع الوجود» وقالوا في تعريفه: «الممتنع ما وجب له العدم وامتنع عليه الوجود» وهذا أيضاً قسمان:

١ ـ الممتنع بالذّات مثل شريك الباري ـ عزّ وجلّ ـ.

٢ ـ والممتنع بالغير مثل امتناع وجود المعلول عند امتناع علّته.

الثّالث: ما لا يكون الوجود له ضروريّاً حتّى يكون مثل الأوّل ولا العدم له ضروريّاً حتّى يكون مثل الثّاني ويقال له: «الممكن الوجود» وقالوا في تعريفه: «الممكن ما لا يقتضي ذاته الوجود ولا العدم» وهو قسم واحد لا غير، وهو الممكن الوجود بالذّات ولا يتصوّر الممكن بالغير إلّا بحسب التصوّر لا التحقّق.

وإذا أطلق «الواجب» و«الممتنع» انصرفا إلى الذّاتيّ لا الغيريّ، وأمّا الممكن فلا يجري فيه الإطلاق والتّقييد.

فانحصر المفهوم في الأقسام الثّلاثة، والبحث عن الواجب إنّما يكون في الحكمة والكلام، والممتنع لا يليق أن يبحث عنه، وإنّما يبحث عن الممكن الوجود وهو قسمان: جوهر وعَرَض، الجوهر بالنّسبة إلى العَرَض قسم، والأعراض تسعة أقسام، والمجموع عشرة اشتهر بالمقولات العشر وجمع في بيتين:

عدّ المقولات في عشر سأنظِمُها ... في بيت شعرٍ علا في رتبةٍ ثَقَلا

الجوهر، الكمّ، كيفٌ، والمضافُ، مَتى ... أينٌ، ووضعٌ، له، أن ينفعل، فَعَلا

وقالوا في تعريف الجوهر: «الجوهر ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في الموضوع» لأنّه قائم بنفسه. وقالوا في تعريف العَرَض: «العرض ما إذا وجدت وجد في موضوع» الجوهر نفس «زيد» والعَرَض علمه القائم به، وليس قائماً بنفسه، وكذا لونه قائم به لا بنفسه.

والجوهر في نفسه قسمان: مفارقٌ ومادّي.

المفارق: هو الذي ليس له مادّة، وهو نوعان: لأنّه إمّا أن يكون في فعله محتاجاً إلى

⇐

⇐ الجسم والآلة، أو لا يكون، فإن كان محتاجاً قيل له: النّفس، وقالوا في تعريفه: «النّفس جوهر مجرّد تتعلّق بالبدن تعلّق التّدبير والتّصرّف» وإن لم يكن محتاجاً قيل له: العقل، وقالوا في تعريفه: «العقل جوهر مجرّد مدرك للكلّيّات».

والمادّيّ ثلاثة أنواع: لأنّه إمّا أن يكون محلاًّ لجوهر آخر ويقال له: «الهيولى» و«المادّة» أيضاً.

وإمّا أن يكون حالاًّ في جوهر آخر ويقال له: «الصورة» نوعيّة كانت أم جنسيّة، والمادّة والصّورة متلازمتان.

وإمّا أن يكون مركباً منهما ـ أي: الحالّ والمحلّ ـ ويقال له: «الجسم الطبيعيّ» فالمجموع خمسة أقسام.

والعَرَض على المشهور تسعة أقسام وهذه الأقسام تتنوّع على ثلاثة أنواع:

الأوّل: ما لا يقتضي القسمة ولا النّسبة ـ أي لا يتوقّف تعقّله على تعقّل الغير ـ وهو «الكيف».

الثّاني: ما يقتضي القسمة ولا يقتضي النّسبة وهو «الكمّ».

الثّالث: ما يقتضي النّسبة ولا القسمة وهي أعراض يتوقّف تعقّلها على تعقّل الغير وهي الأقسام الباقية وهذه تفاصيلها:

الكيف: وهو العَرَض الذي لا يقبَل القسمة ولا النّسبة مثل «الحلاوة» فإنّه بالذّات لا يقبَل القسمة ولا يتوقّف تعقّله على تعقّل الغير أيضاً، فلا يقبَل النّسبة، وهو أربعة أنواع:

١ ـ الكيفيّات النّفسانيّة: وهو العَرَض المختصّ بذوات الأنفس مثل «العلم» و«الحلم» وحينئذٍ إن كانت راسخةً في موضوعها تسمّى ملكةً وإلّا حالاً.

٢ ـ الكيفيّات الجسمانيّة: ويقال له: الكيف المحسوس أيضاً وهو ما يدرك بإحدى القُوَى الخمس الظاهرة وهي المبصرات والمشمومات والملموسات والمذوقات والمسموعات.

٣ ـ الكيفيّات المختصّة بالكميّات مثل «الانحناء» و«الاستقامة» العارضين على الخطّ ⇐

⇐ وهو من الكمّ المتّصل و«الزّوجيّة» و«الفرديّة» العارضين على العدد وهو الكمّ المنفصل.

٤ ـ الكيفيّات الاستعداديّة وهو الكيف بالقوّة واللّاقوّة أيضاً، مثل «اللين» العارض على الحلوى و«الخبز السّخين» حيث يقبَلان الغمز إلى الباطن و«الصّلابة» العارض على الحجر حيث لا يقبَل الغمز إلى الباطن بوجهٍ. قال صاحب المنظومة:

الكيف ما قرّ من الهيئات   لم ينتسب ويقتسم بالذّات
وهو إلى أربعة قد انقسم   ما اختصّ بالنّفس وما اختصّ بكم
وما هو القوّة واللّاقوّة   وكيف محسوس بخمس قوّة

الكم: وهو العَرَض الذي يقبل القسمة لذاته وهو قسمان: متّصل ومنفصل، والمراد بالمتّصل ما يكون لأجزائه المفروضة حدّ مشترك ـ أي: حدّ يكون نسبته إلى الجزئين المفروضين نسبة واحدة ـ كالنقطة بالقياس إلى جُزئَيِ الخطّ، فإنّها إن اعتبرت نهاية لأحد الجزئين يمكن اعتبارها نهايةً للجزء الآخر، وإن اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر، فليس لها اختصاص بأحد الجزئين.

وكالخطّ بالقياس إلى جُزْئَي السّطح، والسّطح بالقياس إلى جُزئَيِ الجسم، و«الآن» بالقياس إلى جُزئَيِ الزّمان.

وقال الأُستاذ: المتّصل ما يكون لأجزائه حدّ مشترك يكون بداية لطرف ونهاية لطرف آخر، مثل النُّقْطَة في جزئي الخطّ، والخطّ في جزئي السّطح، والسّطح في جزئي الجسم.

والمراد بالمنفصل ما لا يوجد بين أجزائه حدّ مشترك كالعشرة، فإنّك إذا قسّمتها إلى ستّة وأربعة، كان السّادس جزءً من السّتّة، داخلاً فيها، وخارجاً من الأربعة، فليس بين جزئي العشرة حدّ مشترك كما كانت النّقطة مشتركة بين جزئي الخطّ.

والكمّ المتّصل قسمان:

أحدهما: ما يكون قارّ الذات ـ أي: مجتمع الأجزاء في الوجود ـ ويقال له: المقدار، فإن قَبِلَ القسمة في الجهات الثلاث ـ أي: الطُّوْل والعَرْض والعُمْق ـ فهو الجسم التّعليميّ، ⇐

[الكيف بتعريف القدماء]

ورَسَّمَ القُدَماءُ الكَيْفَ بأنّها هيئة قارّة لا تقتضي قِسْمَةً ولا نِسْبَةً لذاته.

⇐ وإن قَبِلها في الجهتين الأوليين فهو السّطح، وإن قَبِلها في الجهة الأُولى فهو الخطّ.

وثانيهما: ما لا يكون قارّ الذات وهو الزّمان.

والكمّ المنفصل قسم واحد وهو العدد، قال صاحب المنظومة:

الكمّ ما بالذات قسمةً قبل ... فمنه ما متّصل ومنفصل

بذي اتّصال هاهنا قد قصدا ... ما فيه حدّ متشارك بدا

ثانيهما يكون الأعداد فقَطْ ... وأوّل جسمٌ وسطحٌ ثمّ خَطْ

فذاك ذو الترصيف والثّبات ... ثمّ الزّمان المنقضي بالذّات

المضاف: هي النّسبة المتكرّرة كالأُبوّة والبنوّة.

الأين: هو الحصول في المكان.

ومتى: هو الحصول في الزّمان.

الوضع: هي هيئة تحصل للجسم من نسبة أجزائه بعضٍ إلى بعضٍ وإلى الأُمور الخارجة كالقيام القعود.

الملك: ويقال له الجِدَة هو نسبة الشيء إلى ملاصق بدن رجل باللصاقة مثل التعمّم والتقمّص، والمراد بهذه مصادر ما صَدَر، لا انفسها؛ لأنّها من قبيل أن يفعل.

الفعل: هو التأثير كالقطع.

الانفعال: هو التأثّر كالانقطاع. وأشار بعضهم إلى أمثلتها قائلاً:

زيد	الطّويل	الأزرق	ابنُ مالِكِ	في بيته	بالأمس	كان متّكي
جوهر	كم	كيف	إضافة	أين	متى	وضع

بيده غصن	لواه	فالتَوَى
ملك	فعل	انفعال

فهذه عشر مقولات سَوَى

والهيئة والعَرَضُ[١] متقاربا المفهوم إلّا أنّ العَرَض يقال باعتبار عُرُوْضه، والهيئة باعتبار حصوله.

والمراد بالقارّة الثّابتة في المحلّ.

فخرج بالقيد الأوّل «الحركة» و«الزّمان» و«الفعل» و«الانفعال».

وبالثّاني «الكمّ».

وبالثّالث باقي الأعراض النِّسْبيّة.

وقولهم: «لذاته» ليدخل فيه الكيفيّات المقتضية للقِسْمة أو النّسبة بواسطة اقتضاء مَحَلّها ذلك.

[الكيف بتعريف المتأخّرين]

والأحسن[٢] ما ذكره المتأخّرون، وهو: أنّه عَرَض، لا يتوقّف تصوّره على

---

(١) **قوله: «والهيئة والعَرَض»**. دفع إشكال، وهو أنّ الكيف من الأعراض، فكيف قيل ـ في تعريفه ـ: هيئة قارّة؟ والجواب: أنّهما متّحدان مفهوماً، مختلفان اعتباراً، فلا إشكال.

ثمّ إنّ العَرَض يطلق على معنيين:

الأوّل: ما يقصدونه في باب الكليّات الخمس وهو الخارج المحمول المنقسم إلى العرض الخاصّ والعام وهو العرض المقابل للذّاتيّات أو الذّاتي.

والثّاني: ما يقصِدونه في باب الصّناعات الخمس المركّب منها القياس وهو المقابل للجوهر وهذا هو المراد هاهنا.

(٢) **قوله: «والأحسن»**. وجهه أنّ تعريف القدماء مشتمل على عيوب ثلاثة:

١ ـ ما في لفظ الهيئة والقارّة من الخفاء وهو غير مقبول في التّعريف.

٢ ـ كونه غير جامع للأفراد، لأنّ الحركة ـ أي: الخروج من القوّة إلى الفعل على سبيل التدريج ـ خمسة أقسام ومن خمس مقولات ومن أيّ مقولة كانت دخلت تحتها.

الأوّل: الحركة الكيفيّة أو الحركة في الكيف كانتقال الجسم المائي من البرودة إلى

⇐

تصوّر الغير، ولا يقتضي القِسْمة واللّاقسمة في محلّه، اقتضاء أوّليّاً.

[الملكة والحالّ]

ثمّ الكيفيّة إن خصّت بذوات الأنفس تسمّى كيفيّة نفسانيّة، وحينئذٍ إن كانت راسخة في موضعها تسمّى مَلَكَةً وإلّا حالاً، فالمَلَكة كيفيّة راسخة في النّفس.

⇐ الحرارة، على التّدريج، وانتقاله من الحرارة إلى البرودة كذلك وتسمّى استحالة أيضاً.

الثّاني: الحركة في الوضع، مثل: حركة الفلك، وحركة الرَّحَى، وحركة القائم ـ إذا قعد ـ وعكسه.

الثّالث: الحركة في الكمّ، مثل: نُمُوِّ الشَّجَرِ.

الرّابع: الحركة في الأين، وهي: انتقال الجسم من أين إلى أين آخر، على سبيل التّدريج، وتسمّى نُقْلَةً، كحركة الحجر صعوداً ونزولاً.

الخامس: الحركة الجوهريّة، والمشهور أنّ صدر الدّين الشّيرازي أثبتها وأبدعها، والحقّ أنّه كان ثابتاً قبل أن يولد الرّجل وقد قال الجامي:

همه اشياء جهان در رقصند — يا نهاده به كمال از نقصند

تو هم اى دوست قدم نه به كمال — يا بنه بر سر اين جاه و جلال

والحركة الكيفيّة من مقولة الكيف، وداخلة فيها، فكيف أخرجها وهو داخل في الأفراد، فلا يكون جامعاً.

٣ـ كونه غير مانع للأغيار، بسبب عدم ذكر قيد اللّاقسمة وعدم إخراج النُّقْطَة والوحدة، إلّا أن يقال: إنّهما غير داخلين أوّلاً، فلا يمكن إخراجهما ثانياً.

وتوضيح ذلك: أنّ الحكماء قالوا: إنّ الوحدة والنّقطة أمران وجوديان، وخارجان عن المقولات، ولا يكونان جنسين لشيءٍ، فيكون حصر المقولات في عشر حصراً للموجودات الجنسيّة، والمقولات أجناس عالية بسيطة.

والمتكلّمون يقولون: إنّ النّقطة أمر اعتباريّ، والوحدة عدميّ، وهما ـ على هذا ـ لا يخرجان بقيد «اللّا قسمة» لعدم دخولهما أصلاً حتّى يحتاج إلى الإخراج.

فقوله: «مَلَكة» إشعار بأنّ الفصاحة من الهَيْئَات الرّاسخة حتّى لو عُبِّر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه(١) لا يسمّى فصيحاً في الاصطلاح.

وقوله ﴿«يقتدر بها على التّعبير عن المقصود» دون «يعبّر»﴾ إشعار بأنّه يسمّى فصيحاً حالتَي النُّطْق وعدمه(٢)، أي: سواء كان ممّن يَنْطِقُ بمقصوده ﴿بلفظ فصيح(٣)﴾ في زمانٍ من الأزمنة، أو لا ينطق به قطّ، ولكن له ملكة الاقتدار، ولو قيل «يعبّر» لاختصّ بمن ينطق بمقصوده في الجملة؛ هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام(٤).

[كلام للزمخشري]

وقوله: «بلفظ فصيح» ليعمّ المفرد والمركّب، وذلك لأنّ اللّام في «المقصود»

---

(١) **قوله: «من غير رسوخ ذلك فيه»**. فإنّه كما قال القائل بالفارسيّة:

گه بود كز حكيم روشن رأى | بر نيايد درست تدبيرى
گاه باشد كه كودك نادان | به غلط بر هدف زند تيرى

(٢) **قوله: «حالتَي النّطق وعدمه»**. هذه عبارة «الإيضاح» ولمّا كان مظنّة أن يتوهّم في ظاهرها أنّه لو قال: «يعبّر» لزم عدم تسمية المتكلّم فصيحاً حالة السّكوت ـ مع ظهور فساده ـ فسّرها بقوله: أي: سواء ... دفعاً لذلك الوهم. ثمّ المراد عدم النّطق بعد حصول الملكة وإلّا فالملكة إنّما تحصل بكثرة الملازمة ـ كذا قال المحشّي ـ.

(٣) **قوله: «بلفظ فصيح»**. «اللفظ»: يطلق على المفرد والمركّب، بخلاف «الكلام» فإنّه يختصّ بالمركّب، والتّعبير عن المراد كما يكون بلفظٍ مركّب، كذا قد يمكن أن يكون بلفظٍ مفردٍ ـ كما مثّله الشّارح ـ ولمّا كان «اللفظ» أعمّ من المفرد والمركّب اختاره على «الكلام» لاختصاصه بالمركّب مع أنّ التّعبير عن كلّ المقاصد لا يكون بالكلام بل قد يكون بالمفرد.

(٤) **قوله: «هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام»**. ارتجز الشّارح في هذا المقام معجباً بكلامه ولكنّه ارتكب لحناً في استعمال كلمة «قطّ» مع الاستقبال.

للاستغراق[1]، أي: «كلّ ما وقع عليه قصد المتكلّم وإرادته» فلو قيل: «بكلام فصيح» لوجب في فصاحة المتكلّم أن يقتدر على التّعبير عن كلّ مقصود له بكلام فصيح.

وذلك محال؛ لأنّ من المقاصد ما لا يمكن التّعبير عنه إلّا بالمفرد[2]؛ كما إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حُسْبَانها[3] فتقول: «دار، غلام، جارية، ثوب، بساط» إلى غير ذلك. فلذا قال: «بلفظ فصيح» دون «كلام فصيح».

---

(١) **قوله: «للاستغراق»**. الاستغراق نوعان:

١ ـ الاستغراق الحقيقي وهو كلّ ما يدلّ عليه اللفظ بحسب اللغة.

٢ ـ الاستغراق العرفي وهو كلّ ما يدلّ عليه اللفظ بحسب العرف، فإذا قيل مثلاً: «جمع الأمير الصَّاغة» أي: صاغة بلده، فإنّه الذي يدلّ عليه العرف، لا صاغة الدّنيا الذي يدلّ عليه اللغة، والمراد بالاستغراق هاهنا هو العرفي فقط.

(٢) **قوله: «ما لا يمكن التعبير عنه إلّا بالمفرد»**. اعلم أنّ إثبات هذا القول وأنّ الأجناس المذكورة مفردات لا مركّبات ممّا يؤدّي إلى مخالفة الإجماع، فإنّهم أجمعوا على عدم جواز الابتداء بالمفرد في كلام العرب، والنّحويّون يقدّرون في أمثال المقامات مبتدأ أو خبراً أو غيرهما، للحصول على الجملة، حتّى تكون مفيدةً. والتقدير أيضاً ممّا يشهد به الذّوق السّليم، وهو أيضاً قرينة الحذف.

(٣) **قوله: «ليرفع حسبانها»**. أراد المعنى المتداول بين العجم عند الحساب فإنّهم يقولون: «حساب أثاث خانه را برداشت، و يا برمی دارد، و يا بردارد» وأمثال ذلك.

هذه العبارة اقتبسها التّفتازاني من العلّامة الزّمخشريّ في «الكشّاف» ١: ٣٣ عند الكلام على «ألم» من سورة البقرة حيث يقول: ألا ترى أنّك إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناساً مختلفةً، ليرفع حُسْبَانها، كيف تَصْنع، وكيف تلقيها أغفالاً من سِمَةِ الإعراب؟ فتقول: «دار، غلام، جارية، ثوب، بِساط» ولو أعربت ركبت شططاً اه.

[نقد]

وقول بعضهم: «دون كلام فصيح» أو «لفظ بليغ» ليعمّ المفرد والمركّب سهو[1] ظاهر.

[نقد التّعريف وردّه]

فإن قلت: هذا التّعريف غير مانع: لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما ممّا يتوقّف عليه الاقتدار المذكور.

قلنا: لا نسلّم أنّ هذه أسباب بل شروط[2]، ولو سُلِّم فالمراد السّبب القريب؛

---

(١) **قوله: «سهو»**. من وجهين:

الأوّل: أنّ المفرد لا يوصف بالبلاغة ـ كما تقدّم ـ.

والثّاني: أنّه يستلزم تعريف الأعمّ بالأخصّ زائداً على الدّور الباطل، لأنّ الفصاحة أعمّ من البلاغة، ومعرفة البلاغة متوقّفة على معرفة الفصاحة، ولذا كانت الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة، فلو أخذت البلاغة في تعريف الفصاحة لزم أن يتوقّف معرفة الفصاحة ـ وهي الأعمّ ـ على معرفة البلاغة ـ وهي الأخصّ ـ زائداً على الدّور الباطل.

فقول الشّارح: «سهو» راجع إلى قوله: «لفظ بليغ» فقط.

وقال بعضهم: «سهو ظاهر» لأنّ بلاغة اللفظ غير لازمة في فصاحة المتكلّم، فإتيان لفظ «بليغ» مخلّ بها، لكونه موجباً لتقييدها بقيد غير لازم، فالسّبب في تركه كونه مخلّاً، لا كونه موجباً، لعدم شمول التّعريف للمركّب، لأنّ المعلول يستند إلى أسبق العلل، والأسبق في ترك «لفظ بليغ» كونه قيداً زائداً مخلّاً بالتّعريف، لا كونه موجباً، لعدم شمول التّعريف للمركّب.

(٢) **قوله: «أسباب بل شروط»**. قال المحشّي: السّبب هو المؤثّر، والشّرط ما يتوقّف عليه تأثير المؤثّر. والتّحقيق في الفرق بينهما أنّ السّبب ما يلزم من وجوده وجود الشّيء، ومن عدمه عدمه، والشّرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجودِه وجودُه، ⇐

لأنّه السّبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم ممّا استعمل فيه الباء السببيّة.

[البلاغة في الكلام]

﴿ والبَلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال ﴾ المراد بـ«الحال» الأمر الدّاعي إلى التكلّم على وجه مخصوص ـ أي: أن يعتبر مع الكلام الذي يُؤَدَّى به أصلُ المعنى خُصُوْصيّة[1] مّا ـ وهو «مقتضى الحال» ـ مثلاً ـ كون المخاطب مُنْكِراً للحكم حال يقتضي تأكيده، والتّأكيد مقتضاها.

ومعنى مطابقته له: أنّ الحال إن اقتضى التّأكيد كان الكلام مؤكّداً، وإن اقتضى الإطلاق كان عارياً عن التّأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حُذِفَ، وإن اقتضى ذكره ذُكِرَ، إلى غير ذلك، من التّفاصيل المشتمل عليها علم المعاني.

﴿ مع فصاحته ﴾ أي: فصاحة الكلام، فإنّ البلاغة إنّما تتحقّق عند تحقّق الأمرين[2].

[لكلّ مقام مقال]

﴿ وهو ﴾ أي: مقتضى الحال ﴿ مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة ﴾.

⇐ والصّادق على الإدراك والحياة وأمثالهما هو الأوّل لا الثّاني، فلا يرد الإشكال على تعريف الفصاحة في المتكلّم ـ بالملكة المتقدّمة ـ بأنّه غير مانع للأغيار، لصدق هذا التّعريف على الإدراك والحياة، بحجّة أنّهما أيضاً من الملكات المختصّة بذوات الأنفس التي يقتدر بهما على التّعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

(١) بالفتحِ، والضّمُّ لغة.

(٢) **قوله: «عند تحقّق الأمرين»**. أي: المطابقة والفصاحة.

[الفرق بين المقام والحال]

«الحال» و«المقام»[١] متقاربا المفهوم[٢]، والتّغاير بينهما اعتباريّ[٣]، فإنّ الأمر

---

(١) **قوله: «الحال والمقام»**. وإنّما اختير لفظ «المقام» و«الحال» دون غيرهما من أسماء الأمكنة والأزمنة ـ كالمجلس والماضي والاستقبال ـ؛ لأنّ البلغاء والخطباء كانوا ـ في الصّدْر الأوّل ـ يتكلّمون بما عندهم ـ من أشعار وخُطَبٍ ـ وهم قائمون، فأطلق «المقام» على الأمر الدّاعي، لأنّهم يلاحظونه في محلّ قيامهم ويراعون حال المخاطبين في ذلك المقام لا حالهم قبل ذلك المقام أو بعده. ولأنّ زمان الحال أوسط الأزمنة الثّلاثة، وخير الأُمور أوسطها، فناسب أن يطلق على الأمر الدّاعي «الحال».

هذا إذا كان «المقام» اسم مكان من «قام يقوم» وكان الحال بمعنى الزّمان الحاضر الذي هو أحد الأزمنة الثّلاثة.

ويحتمل أن يراد من «المقام» المرتبة والدّرجة، ومن «الحال» ما عليه المخاطب من الحالات والصّفات ـ أعني الإنكار وعدمه مثلاً ـ وعليه فإنّما سمّي الأمر الدّاعي «مقاماً»؛ لأنّ مراتب الكلام ودرجاته تتفاوت بمطابقته لحال المخاطب زيادة ونقيصةً، فكلّما زادت المطابقة زادت مرتبته ودرجته، وإذا نقصت نقصت.

وسمّي الأمر الدّاعي «حالاً»؛ لأنّه ممّا يتغيّر ويتبدّل كسائر حالات المخاطبين من فرحٍ وحزنٍ وغضب ورضىً وأمثالها.

(٢) **قوله: «متقاربا المفهوم»**. بل متّحدان ذاتاً، لأنّ كلاًّ منهما عبارة عن الأمر الدّاعي، أي: أن يعتبر مع الكلام الذي يُؤدّى به أصلُ المعنى خَصوصيّةٌ مّا، والفرق بينهما اعتباريّ، فإنّ الأمر الدّاعي مقام، أي: مكان باعتبار توهّم كون الأمر الدّاعي محلاًّ ومكاناً لورود الكلام في ذلك المكان على خَصوصيّة مّا، أي: التّأكيد وعدمه ونحوهما، وهو حال، أي: زمان باعتبار توهّم كون الأمر الداعي زماناً لورود الكلام في ذلك الزّمان على خَصوصيّة من تلك الخَصوصيّات.

(٣) **قوله: «والتغاير بينهما اعتباريّ»**. والحاصل أنّ الأمر الدّاعي لورود الكلام على خَصوصيّةٍ

⇐

الدّاعي «مقام» باعتبار توهّم كونه محلّاً[1] لورود الكلام فيه على خَصوصيّةٍ[2] مّا، و«حال» باعتبار توهّم كونه زماناً له.

[فرق آخر]

وأيضاً[3] «المقام» تعتبر إضافته إلى «المُقْتَضَى» فيقال: مقام التأكيد، والإطلاق والحذف والإثبات و«الحال» إلى «المُقْتَضِي» فيقال: حال الإنكار، وحال خلوّ الذّهن وغير ذلك.

فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام؛ ضرورة أنّ الاعتبار اللّائق بهذا المقام[4] غير الاعتبار اللّائق بذلك، واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال.

⇐ مّا من الخَصوصيّات، إذا توهّم فيه كونه محلّاً لذلك الكلام يسمّى مقاماً، وإذا توهّم فيه كونه زماناً يسمّى حالاً.

(١) **قوله: «باعتبار توهّم كونه محلّاً»**. وإنّما عبّر الشّارح بالتّوهّم؛ لأنّ الأمر الدّاعي ليس مكاناً ولا زماناً حقيقةً وإنّما جعل كذلك توهّماً وتخييلاً.

ووجه ذلك التّوهّم والتخييل: أنّه لابدّ لذلك الأمر الدّاعي إلى ورود الكلام على تلك الخَصوصيّة من مكان وزمان يقع فيهما، وهو مطابق للمكان الذي يقع فيه وللزمان الذي يقع فيه، أي: إنّه بقدرهما، لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما، فباعتبار مطابقته للمكان يتوهّم أنّه مكان فيسمّى مقاماً، وباعتبار مطابقته للزمان يتوهّم أنّه زمان فيسمّى حالاً.

(٢) بالفتحِ، والضمُّ لُغَةٌ.

(٣) **قوله: «وأيضاً»**. إشارة إلى الفرق الآخر وهو أنّ «المقام» يضاف إلى «المقتضى» ـ بالفتح ـ فيقال: مقام التّأكيد، ومقام الإطلاق، وغير ذلك. و«الحال» يضاف إلى «المقتضي» ـ بالكسر ـ أي: الأمر الدّاعي، فيقال: حال الإنكار، وحال خلوّ الذّهن، وغير ذلك، مثل حال التّردّد، وحال علم المخاطب بأحد أجزاء الجملة ونحوهما.

(٤) **قوله: «ضرورة أنّ الاعتبار اللّائق بهذا المقام»**. مثل التّأكيد اللّائق بمقام ورود الكلام مؤكّداً في حال كون المخاطب منكراً ـ مثلاً ـ «غير الاعتبار اللّائق بذلك» المقام الآخر، مثل ⇐

[تفصيل تفاوت المقامات وإجمال مقتضيات الأحوال]

ثمّ شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجماليّة إلى ضبط مقتضيات الأحوال.

وبيان ذلك: أنّ مقتضى الحال ـ كما سيجيء ـ اعتبار مناسب للحال والمقام وهو[١] إمّا أن يكون مختصّاً بأجزاء الجملة، أو بالجملتين فصاعداً، أو لا يختصّ بشيء من ذلك.

أمّا الأوّل: فيكون راجعاً إمّا إلى نفس الإسناد[٢]؛ ككونه عارياً عن التّأكيد، أو مؤكّداً استحساناً أو وجوباً[٣]..........

⇐ الإطلاق اللّائق بمقام ورود الكلام مطلقاً، ومن دون تأكيد في حال كون المخاطب خالي الذّهن من الحكم، والتّردّد فيه ـ مثلاً ـ.

(١) **قوله: «وهو»**. أي: الاعتبار المناسب ثلاثة أقسام:

الأوّل: أن يكون مختصّاً بأجزاء الجملة الواحدة.

والثّاني: أن يكون مختصّاً بالجملتين فصاعداً.

والثّالث: أن لا يختصّ بشيءٍ من ذلك المذكور من الجملة الواحدة أو الجملتين فصاعداً.

(٢) **قوله: «نفس الإسناد»**. وهو الحكم بمفهوم لمفهوم آخر ـ بأنّه ثابت له، أو منفيّ عنه ـ.

(٣) **قوله: «عارياً عن التأكيد، أو مؤكّداً استحساناً أو وجوباً»**. الإسناد العاري عن التأكيد بالنّسبة إلى المخاطب خالي الذّهن عن الحكم والتّردّد، والإسناد المؤكّد استحساناً بالنّسبة إلى المخاطب المتردّد، والمؤكّد وجوباً بالنّسبة إلى المنكر، قال الشّيخ عبدالقاهر في فصل «إنّ» ومواقعها من كتاب «دلائل الإعجاز» ٢٤٢:

روي عن ابن الأنباري أنّه قال: رَكِبَ الكِنْدِيّ المتفلسف ـ يعقوب بن إسحاق الكِنْدِيّ ـ إلى أبي العبّاس ـ ثعلب ـ وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العبّاس:

⇐

ـ تأكيداً واحداً[١]، أو أكثر[٢] ـ.

أو إلى المسند إليه[٣]؛ ككونه محذوفاً أو ثابتاً، معرّفاً أو منكراً، مخصوصاً[٤] أو غير مخصوص، مصحوباً بشيءٍ من التّوابع أو غير مصحوب، مقدّماً أو مؤخّراً،

⇐ في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: «عبدالله قائم» ثمّ يقولون: «إنّ عبدالله قائم» ثمّ يقولون: «إنّ عبد الله لقائم» فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد؟ فقال أبو العبّاس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: «عبدالله قائم» إخبار عن قيامه، وقولهم: «إنّ عبدالله قائم» جواب عن سؤال سائل، وقولهم: «إنّ عبدالله لقائم» جواب عن إنكار منكرٍ قيامَه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال: فما أحار المتفلسف جواباً. اهبتصرّف يسير.

(١) **قوله: «تأكيداً واحداً»**. كقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّي تركت فيكم ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبداً».

(٢) **قوله: «أو أكثر»**. كقوله ـ عليه وآله الصّلاة والسّلام ـ: «إنّي تارك فيكم الثّقَلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» مؤكّداً بـ«إنّ» واسميّة الجملة. وقول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة»: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قُحَافة وإنّه لَيَعْلَمُ أنّ محلّي منها مَحَلُّ القُطْب من الرَّحىٰ» مؤكِّداً بحرف التّنبيه، والقسم، واللّام مرّتين وحرف التّحقيق، وزوائد التفعّل، وواو الحال، وحرف التّأكيد مرّتين، وفعل العلم، وذلك بحسب قوّة الإنكار وشدّته.

(٣) **قوله: «أو إلى المسند إليه»**. أي: إلى المبتدأ، أو الفاعل. قدّم الاعتبار الرّاجع إلى الإسناد، لكونه جزءاً صوريّاً به يحصل الخبر، وعقّبه بالاعتبار الرّاجع إلى المسند إليه، لأنّه العمدة الكبرى.

قال المحشّي: لكن فيه بحث؛ وهو أنّ الجملة في اصطلاحهم من أقسام اللفظ، فلا يجوز أن يعدّ الإسناد من أجزائها، لأنّه ليس بلفظٍ، فلا يكون المركّب منه ومن اللفظ لفظيّاً إلّا أن يقال: عدّهم إيّاها من أقسام اللفظ باعتبار أكثر أجزائها، إذ التّغليب باب واسع.

(٤) **قوله: «مخصوصاً»**. أي: نكرة مخصّصةً بإحدى المخصّصات المسوّغة للابتداء بالنّكرة المذكورة في الباب الرابع من كتاب «المغني» وغيره.

مقصوراً على المسند إليه[١] أو غير مقصور، إلى غير ذلك.

أو إلى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفرداً فعلاً أو غيره[٢]، أو جملة اسميّة أو فعليّة أو شرطيّة أو ظرفيّة، مقيّداً بمتعلّق[٣] أو غير مقيّد ـ على ما سيفصّل ـ.

وأمّا الثّاني: فكوصل الجملتين أو فصلهما.

وأمّا الثّالث: فكالمساواة والإيجاز والإطناب ـ على الوجوه المذكورة في بابه ـ وهذا حديث إجماليّ يفصّله علم المعاني.

[تفاوت المقامات]

إذا تمهّد هذا فنقول: مقام التّنكير ـ أي: المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند ـ يباين مقام تعريفه.

ومقام إطلاق الحكم، أو التعلّق[٤]، أو المسند إليه، أو المسند، أو متعلّقه، يباين

---

(١) **قوله: «مقصوراً على المسند إليه»**. أي: يكون المبتدأ منحصراً في الخبر نحو: «ما زيد إلّا قائم». قال المحشّي: «على المسند إليه» أي: الذي أُسند إليه ـ وهو المسند ـ فالصّفة مسند إلى الضّمير المستتر الرّاجع إلى الموصول، لا إلى الظّرف الذي بعده، حتّى يلزم قصر الشّيء ـ وهو المسند إليه ـ على نفسه اهـ.

(٢) **قوله: «مفرداً فعلاً أو غيره»**. أي: كونه مفرداً موصوفاً بالانقسام إلى القسمين، وهذا لا يوجد في المسند إليه قطعاً، ولذا جعل زائداً على اعتباراته.

(٣) **قوله: «مقيّداً بمتعلّق»**. المراد بالمتعلّق ما يسمّى في هذا الفنّ متعلّقات الفعل ـ بكسر اللّام ـ كما نصّ عليه الفاضل الرّومي، ولا يرد أنّه قد يكون للمسند إليه متعلّقات نحو: «الضّارب زيداً في الدّار بالسّوط ضرباً شديداً عمرو» لأنّ المتعلّق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمّنه الصّفة، وهو مسند لا مسند إليه، فرجع ذلك إلى أحوال المسند.

ولو سُلِّم فما ذكره بناء على الأعمّ الأغلب.

(٤) **قوله: «ومقام إطلاق الحكم أو التعلّق»**. ذكر الشّارح خمسة أشياء: ١ ـ الحكم ٢ ـ والتّعلّق ⇐

مقام تقييده بمؤكّد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما أشبهه.

ومقام تقديم المسند إليه، أو المسند، أو متعلّقاته، يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، وهذا معنى قوله:

⇐ ٣ ـ والمسند إليه ٤ ـ والمسند ٥ ـ ومتعلّق المسند. وهذه الخمسة تضرب في الستّة التي ذكر بعدها وهي: ١ ـ المؤكّد ٢ ـ وأداة القصر ٣ ـ والتّابع ٤ ـ والشّرط ٥ ـ والمفعول به ٦ ـ والملحق بالمفعول به ـ من الحال، والتّمييز، والاستثناء ـ.

والحاصل من ضرب الخمسة في الستّة ثلاثون مسألةً، مثلاً: مقام إطلاق الحكم يباين مقام تقييده بمؤكّد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ملحق به، وهكذا ولكن ليس كلّها صحيحة واقعة، بل بعضها.

قال الأُستاذ: الحكم الذي هو بين المسند إليه والمسند والتعلّق الذي هو بين المسند ومتعلّقه إنّما يقيّدان بأمرين من الأشياء الستّة:

١ ـ المؤكّد نحو قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّ عليّاً وشيعته هم الفائزون».

٢ ـ وأداة قصر نحو: «ما عليّ إلّا صاحب الحقّ». وهذان مثالان للحكم، وقولهم: «لأضربنّ زيداً» و«ما ضربت إلّا بشراً» مثالان للتعلّق.

والمراد من تقييد التّعلّق بمؤكّد، تأكيد تعلّق الضّرب بالمفعول، لا تأكيد وقوع الضّرب من المتكلّم، وإلّا كان تأكيداً للحكم.

والمسند إليه لا يقيّد بالتّأكيد البياني ـ لا النّحوي فإنّه لا مانع منه ـ. وكذا لا يقيّد بأداة قصر، ولكن يقيّد بالتابع نحو: «زيد العالم جاء»، وكذا يقيّد بالمفعول نحو: «جاء الضّارب زيداً» وشبه المفعول نحو: «جاء زيد راكباً».

والمسند يقيّد بثلاثة أُمور: ١ ـ بالتّابع نحو: «زيد رجل عالم». ٢ ـ وبالشّرط نحو: «زيد يعطي إن أعطى عمرو» ٣ ـ وبالمفعول نحو: «زيد معطٍ بكراً».

ومتعلّق المسند أيضاً يقيّد بثلاثة أُمور: ١ ـ التّابع نحو: «رأيت زيداً العالم». ٢ ـ والمفعول نحو: «رأيت المعطي بكراً». ٣ ـ والملحق بالمفعول نحو: «رأيت زيداً ضاحكاً».

﴿ فمقام كلّ[1] من الإطلاق والتّنكير والتّقديم والذّكر يباين مقام خِلافه ﴾ أي: خلاف كلّ منها.

وإنّما فصل قوله: **﴿ ومقام الفصل يباين مقام الوصل ﴾** لأمرين:

أحدهما: التّنبيه على أنّه باب عظيم الشّأن، رفيع القدر، حتّى حصر[2] بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل.

والثاني: أنّه من الأحوال المختصّة بأكثر من جملة.

وفصل قوله: **﴿ ومقام الإيجاز يباين مقام خِلافه ﴾** ـ أي: الإطناب والمساواة ـ لكونه غير مختصّ بجملة أو جزئها.

ولأنّه باب عظيم الشّأن كثير المباحث، وقد أشار في «المفتاح»[3] إلى تفاوت مقام الإيجاز والإطناب بقوله: ولكلّ حدٍّ ينتهي إليه الكلام مقامٌ؛ فإنّ لكلّ من الإيجاز والإطناب ـ لكونهما نسبيّين ـ حدوداً ومراتب متفاوتة، ومقام كلّ يباين مقام الآخر.

---

(١) **قوله: «فمقام كلّ»** إلى آخره ... هذه إشارة إلى القسم الأوّل وهو المختصّ بأجزاء الجملة. **وقوله: «ومقام الفصل»** الخ ... إشارة إلى القسم الثّاني وهو المختصّ بجملتين فصاعداً، **وقوله: «ومقام الإيجاز»** ... إشارة إلى القسم الثّالث وهو ما لا يكون مختصّاً بشيءٍ ممّا ذكر. والفاء في قوله: «فمقام» يحتمل التفصيل والتعليل بعد قول الشّارح: «ثمّ شرع» ... قبل ذلك.

(٢) نصّ عليه الشّيخ في مطلع باب الفصل والوصل من «دلائل الإعجاز» نقلاً عن بعضهم. راجع: ١٧٠.

(٣) **قوله: وقد أشار في «المفتاح»**. أي: في القانون الأوّل منه فيما يتعلّق بالخبر، وكلّ ما ذكره الشّارح في شرح عبارات الخطيب في هذا المقام مأخوذ من السَّكّاكيّ بتصرّف يسير. [المفتاح: ٢٥٤ـ٢٥٦]

﴿ **وكذا خطاب الذَكِيّ**[١] **مع خطاب الغَبِيّ** ﴾ فإنّ مقام الأوّل يباين مقام الثّاني؛ فإنّ الذّكيّ يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفيّة ما لا يناسب الغَبِيّ.

[نقد الإنشاء]

وكان الأنسب أن يذكر ـ مع «الغبيّ» ـ «الفَطِن» فإنّ الذَّكاء[٢] شدّة قوّة لِلنّفس مُعدَّة لاكتساب الآراء، وتُسمّى هذه القوّة «الذّهن»، وجَوْدة تهيّؤها ـ لتصوّر ما يرد عليها من الغير ـ «الفِطْنَة».

و«الغَبَاوة» عدم الفِطْنة عمّا من شأنه أن يكون فَطِناً؛ فمقابل الغَبِيّ هو الفَطِن.

﴿ **ولكلّ كلمة مع صاحبتها** ﴾ أي: مع كلمة أُخرى صوحبت معها ﴿ **مقام** ﴾ ليس لها مع ما يشارك تلك الصّاحبة ـ في أصل المعنى ـ مثلاً الفعل الذي قصد اقترانه

---

(١) **قوله: «وكذا خطاب الذكيّ»**. فصله عمّا قبله، لأنّ هذا باعتبار الغير، وما قبله باعتبار نفس الكلام ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «الذَّكاء»**. بفتح الذّال حِدّة القلب من «ذَكِيَ الشَّخْصُ ذَكىً» ـ على وزن ـ عَلِمَ ـ سرعة الفهم، فالرّجل ذَكِيّ، والجمع: أذكياء.

وأمّا «الذُّكاء» بضمّ الذّال فهو بمعنى الشّمس. قال ابن أبي الحديد المعتزلي في حديث ردّ الشمس لعليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ في قصيدته العينيّة وفيه تلميح إلى قصّة يوشع بن نون وصيّ موسى ـ عليهما السّلام ـ أيضاً:

يا مَن له رُدَّتْ ذُكَاءُ ولم يَفُزْ ... بنظيرها من قبل إلّا يوشع

وفي معناه قول السيّد الحِمْيَرِيّ:

رُدّت عليه الشّمس لمّا فاته ... وقتُ الصّلاة وقد دَنَتْ للمغرِبِ

وعليه قد حُبِسَتْ ببابِل مَرّةً ... أُخْرَى وما حُبِسَتْ لِخَلْقٍ مُعْرِبِ

ولهذين البيتين تفسير لطيف أورده الشّريف المرتضى في «الأمالي» فعلى الطالب الالتفات إليها.

بالشّرط فله مع كلّ من أدوات الشّرط ـ مثلاً ـ مقام ليس له مع الآخر.

ولكلّ من أدوات الشّرط ـ مثلاً ـ مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، وكذا كلمات الاستفهام.

والمسند إليه ـ كـ«زيد» مثلاً ـ له له مع المسند المفرد ـ اسماً أو فعلاً، ماضياً أو مضارعاً ـ مقام.

ومع الجملة ـ الاسميّة أو الفعليّة أو الشرطيّة أو الظرفيّة[1] ـ مقام آخر، إذ المراد

---

(١) **قوله: «ومع الجملة الاسميّة أو الفعليّة أو الشّرطيّة أو الظرفيّة»**. هذا مبنيّ على مذهب الزّمخشري، فإنّه هو الذي قسّم الجملة إلى هذه الأقسام الأربعة، وخالفه ابن هشام في الباب الثّاني من كتاب «المغني» فجعلها ثلاثة بإسقاط الشّرطيّة وقال: إنّها من قبيل الفعليّة، وهذا نصّه:

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة، فالاسميّة هي التي صدرها اسم كـ«زيد قائم» و«هيهات العقيق» و«قائم الزيدان» عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون.

والفعليّة هي التي صدرها فعل كـ«قام زيد» و«ضُرِب اللِصُّ» و«كان زيد قائماً» و«ظننته قائماً» و«يقوم زيد» و«قم».

والظرفيّة: هي المصدّرة بظرفٍ أو مجرور نحو: «أعندك زيد» و«أفي الدّار زيد» إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظّرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

ومثّل الزّمخشريّ لذلك بـ«في الدّار» في قولك: «زيد في الدّار» وهو مبنيّ على أنّ الاستقرار المقدّر فعل، لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده وانتقل الضّمير إلى الظّرف بعد أن عمل فيه. وزاد الزّمخشريّ وغيره الجملة الشّرطيّة والصّواب أنّها من قبيل الفعليّة.

تنبيه: مرادنا بصدر الجملة: المسند، أو المسند إليه، فلا عِبْرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: «أقائم الزّيدان» و«أزيد أخوك» و«لعلّ أباك منطلق» و«ما زيد قائماً» اسميّة ومن نحو: «أقام زيد» و«إن قام زيد» و«قد قام زيد» و«هلّا قمت» فعليّة.

⇐

بالصّاحبة[١] الكلمة الحقيقيّة أوما في حكمها، وأيضاً له مع المسند السّببي[٢] مقام ومع الفعل مقام آخر إلى غير ذلك.

هكذا ينبغي أن يتصوّر هذا المقام، فجميع ما ذكر ـ من التّقديم والتّأخير والإطلاق والتّقييد وغير ذلك ـ اعتبارات مناسبة.

[الارتفاع والانحطاط]

﴿**وارتفاع شأن الكلام في الحُسْن والقُبُول بمطابقته**﴾ أي: الكلام ﴿**للاعتبار المناسب، وانحطاطُهُ**﴾ أي: انحطاط شأنه ﴿**بعدمها**﴾ أي: بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب.

⇐ والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: «كيف جاء زيد» ومن نحو: ﴿**فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ**﴾ [غافر: ٨١]، ومن نحو: ﴿**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾ [البقرة: ٨٧]، و: ﴿**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾ [القمر: ٧]، فعليّة لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «إذ المراد بالصّاحبة»**. جواب عمّا يقال: إنّما جعل جميع الأمثلة المذكورة من أقسام الكلمة الصّاحبة المذكورة في كلام الخطيب مع كون بعضها كلاماً لا كلمة. والمراد أنّ المقصود بالصّاحبة المذكورة في كلام الخطيب الكلمة الحقيقيّة أو ما في حكمها.

قال الشّارح الجامي في شرح قول ابن الحاجب: «الكلام ما تضمّن الكلمتين بالإسناد»: وحيث كانت الكلمتان أعمّ من أن تكونا كلمتين حقيقةً أو حكماً دخل في التّعريف مثل «زيد أبوه قائم» أو «قام أبوه» أو «قائم أبوه» فإنّ الأخبار فيها ـ مع أنّها مركّبات ـ في حكم الكلمة المفردة أعني «قائم الأب» اهـ.

(٢) **قوله: «المسند السببيّ»**. المسند نوعان: حقيقيّ نحو: «قام» في «زيد قام»، وسببيّ نحو: «قام أبوه» في «زيد قام أبوه» كما يقولون في باب الوصف: الوصف نوعان: الوصف بحال الموصوف نحو: «رجل عالم» والوصف بحال متعلّق الموصوف نحو: «زيد عالم أبوه».

[الاعتبار المناسب]

والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلّم مناسباً بحسب السّليقة، أو بحسب تتبّع خواصّ تراكيب البُلغاء، يقال: «اعتبرتُ الشّيء» ـ إذا نظرتَ إليه[1] وراعيتَ حاله ـ واعتبار هذا الأمر في المعنى أوّلاً وبالذّات، وفي اللفظ ثانياً وبالعرض.

وأراد بالكلام الكلام[2] الفصيح ـ لكونه إشارة إلى ما سبق ـ إذ لا ارتفاع لغير الفصيح، وأراد بالحُسْن الحُسْن الذّاتي الدّاخل في البلاغة دون العَرَضيّ الخارج؛ لأنّ الكلام قد يرتفع بالمحسّنات اللفظيّة أو المعنويّة لكنّها خارجة عن حدّ البلاغة.

﴿ **فمقتضى الحال[3] هو الاعتبار المناسب** ﴾ للحال والمقام ـ كالتّأكيد والإطلاق

---

(١) **قوله: «اعتبرتُ الشّيء إذا نظرتَ إليه»**. قال ابن هِشام في الباب الأوّل من كتاب «المغني» ذاكراً كلمة «أيْ» وأنّه حرف نداء مرّةً وحرف تفسيرٍ أُخرى: وإذا وقعت بعد «تقول» وقبل فعل مسند للضّمير حكي الضّمير نحو: «تقول استكتمه الحديث، أي: سألتُهُ كتمانه» يقال ذلك بضمّ التّاء ولو جئت بـ«إذا» مكان «أيْ» فتحت التّاء فقلت: «إذا سألتَه» لأنّ «إذا» ظرف لـ«تقول» وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

إذا كنيتَ بـ«أيْ» فعلاً تفسّره ... فضُمَّ تاءك فيه ضَمَّ معترف
وإن تكن بـ«إذا» يوماً تفسّره ... ففتحةُ التّاءِ أَمْرٌ غير مُخْتَلِفِ

(٢) **قوله: «وأراد بالكلام»**. دفع إيراد وهو أنّ المصنّف قال: ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب والحال أنّ الفصاحة أيضاً لابدّ منها؟ والجواب أنّ المراد من الكلام هو الكلام الفصيح لا غير بقرينة «أل» العهد الذكري، فالفصاحة ملحوظة معها ولا إيراد.

(٣) **قوله: «فمقتضى الحال»**. الفاء التفريعيّة في جواب شرط مقدّر يعني إذا عرفت ما ذكر فمقتضى الحال... وهذا الكلام جواب عن اعتراض وهو أنّه قد علم ممّا تقدّم أمران

⇐

وغيره ممّا عدّدناه ـ وبه يصرّح لفظ «المِفْتاح» وستسمع لهذا زيادة تحقيق[1] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[مقتضى الحال والاعتبار المناسب]

والفاء في قوله: «فمقتضى الحال» يدلّ على أنّه تفريع على ما تقدّم ونتيجة له. وبيان ذلك: أنّه قد عُلِم ممّا تقدّم أنّ ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته

⇐ مفيدان للحصر:

أحدهما: تقدّم صريحاً وهو أنّ ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير، لأنّ إضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال: «ضربي زيداً في الدّار» أي: لا في غيرها.

والثّاني: لم يتقدّم صريحاً لكنّه لازم قول في السّابق: «والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» لأنّ الكلام إنّما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فكأنّه قيل: «لا ارتفاع لشأن الكلام إلّا بمطابقته لمقتضى الحال» وأيضاً: «لا ارتفاع لشأن الكلام إلّا بمطابقته للاعتبار المناسب».

والحاصل من ذلك في المقام حصرانِ واضحان، فإن كانت النّسبة بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال هي التساوي صحّ الحصران كلاهما وإن كانت النّسبة بينهما التباين ـ مثل: النّسبة بين الإنسان والحَجَر ـ أو كانت الأعم والأخصّ من وجه ـ مثل: النّسبة بين الحَيَوان والأبيض ـ بطل الحصران كلاهما.

وإن كانت النّسبة بينهما الأعم والأخصّ مطلقاً ـ مثل: الحَيَوان والإنسان ـ بطل حصر الأعم في الأخصّ مثل «ما الحَيَوان إلّا الإنسان» وصحّ حصر الأخصّ في الأعمّ مثل: «ما الإنسان إلّا الحَيَوان» وهذا هو المراد من بطلان أحد الحصرين ـ أي: حصر الأعمّ في الأخصّ ـ. والجواب الذي نفهم من كلام المصنّف أنّ النّسبة بينهما هي التساوي فصحّ الحصران كلاهما.

(١) **قوله: «وستسمع لهذا زيادة تحقيق»**. في أوّل الفنّ الأوّل حيث يقول: فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي التّأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال إلى آخره...

للاعتبار المناسب لا غير، لأنّ إضافة المصدر تفيد الحصر[1] كما يقال: «ضَرْبي زيداً في الدّار» ومعلوم أنّ الكلام إنّما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال.

---

(١) **قوله: «لأنّ إضافة المصدر تفيد الحصر»**. القول قول المحقّق الرّضي في الموضع الثّاني من المواضع الأربعة التي يجب فيها حذف الخبر من شرح الكافية ١: ١٠٥ فإنّه قال: معنى «ضربي زيداً قائماً»: «ما أضرب زيداً إلّا قائماً».

ثمّ قال: وبيانه مبنيّ على مقدّمة وهي انّ اسم الجنس ـ أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ـ إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يقع عليه، فهو في الظّاهر لاستغراق الجنس، أخذاً من استقراء كلامهم، فمعنى: «التّراب يابس» و«الماء بارد» أنّ كلّ ما فيه هاتان الماهيّتان حاله كذا، فلو قلت مع قولهم: «النّوم ينقض الطّهارة»: «إنّ النّوم من الجلوس لا ينقضها» لكان مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ.

وإذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو: «اشتر اللحم» و«اشرب الماء» لأنّ شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان.

فإذا تقرّر هذا قلنا: إنّ الجنس الذي هو مصدر غير مقيّد عند البصريّة بحال تخصّصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى: «كلّ ضرب منّي واقع على زيد حاصل في حال القيام» وهذا المعنى مطابق للمعنى المتّفق عليه أعني: «ما أضرب زيداً إلّا قائماً» اهباختصارٍ.

فيكون المعنى هاهنا أنّ جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتّة فيستفاد الحصر، إذ لو جاز أن يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلاً بتلك المطابقة فلم يصحّ تلك الكليّة.

وهذا هو الحصر الإضافي المستفاد من إضافة المصدر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرّعد: ٤٣]، أي: جميع علم الكتاب وأراد به أمير المؤمنين عليّاً ـ عليه السّلام ـ. وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ [النّمل: ٤٠]، بالتنوين فمعناه جزء من علم الكتاب وأراد به وزير سليمان بن داود ـ على نبيّنا وآله وعليهما السّلام ـ.

فحصل هاهنا مقدّمتان:

إحداهما: أن ليس ارتفاع الكلام إلّا بمطابقته للاعتبار المناسب.

والثانية: أن ليس ارتفاعه إلّا بمطابقته لمقتضى الحال؛ فيجب أن يكون المراد[١] بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحداً، وإلّا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما.

وفيه[٢] نظر.

---

(١) **قوله: «فيجب أن يكون المراد»**... وبعبارة أُخرى: يحصل من هاتين المقدّمتين قياس من الشّكل الأوّل، صغراه من المقدّمة الأُولى وكبراه من الثّانية والقياس هكذا:

مقتضى الحال إنّما يرتفع بمطابقته الكلام وكلّ شيء يرتفع بمطابقته الكلام إنّما هو الاعتبار المناسب، ينتج: فمقتضى الحال إنّما هو الاعتبار المناسب.

وحاصل الكلام: أنّ مقتضى الحال والاعتبار المناسب متّحدان إمّا بالتّرادف ـ كالإنسان والبشر ـ فهما حينئذٍ متّحدان مفهوماً ومصداقاً، أو بالتّساوي فالاتّحاد بينهما في المصداق فقط ـ كالإنسان والكاتب ـ وعلى كلّ من الاحتمالين يصدق الحصران معاً، فعلى الأوّل يكونان نظير قولنا: «لا ناطق إلّا الإنسان» و«لا ناطق إلّا البشر» وعلى الثّاني يكونان نظير قولنا: «لا ناطق إلّا الإنسان» و«لا ناطق إلّا الكاتب».

وإن لم يكن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال شيئاً واحداً، أي: إن لم تقبل النّتيجة الحاصلة من المقدّمتين بدعوى عدم كليّة الكبرى ـ أي: بدعوى أنّ مقتضى الحال ليس عين الاعتبار المناسب ولا مساوياً له ـ لبطل أحد الحصرين وذلك إذا كانت النّسبة بينهما ـ أي: بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ـ عموماً وخصوصاً مطلقاً، فإنّ الحصر في الأخصّ باطل سواء فرضنا الأخصّ مقتضى الحال أم الاعتبار المناسب.

أو لبطل كلاهما ـ أي: الحصرين ـ وذلك إذا كان بينهما تباين كلّيّ أو تباين جزئيّ ـ أي: العموم والخصوص من وجه ـ فإنّه يصدق كلّ منهما بدون الآخر، فيلزم من صدق أحدهما كذب الآخر، فيحكم ببطلان كليهما لئلّا يلزم التّرجيح بلا مرجّح.

(٢) **قوله: «وفيه»**. أي: في بطلان أحد الحصرين في صورة العموم المطلق، وبطلان كليهما

⇐

[كلام عن الشّيخ عبدالقاهر]

وهذا ـ أعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال ـ هو الذي يُسمّيه الشّيخُ عبدُالقاهر بِالنَّظْمِ حيث يقول[1]: النَّظم: هو توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم، على حسب

⇐ في صورة التّباين الكلّي والجزئي «نظر» لأنّ حصرَ حكمٍ في شيءٍ لا يقتضي ثبوت ذلك الحكم في جميع أفراد ذلك الشّيء حتّى يبطل بذلك حصر ذلك الحكم في أخصّ من ذلك الشّيء مطلقاً أو من وجهٍ.

وقال سيّدنا الأُستاذ في وجه النّظر: لأنّه يمكن أن تكون النّسبة بينهما هي العموم والخصوص من وجهٍ ومع ذلك يكون الحصران صحيحين بإرادة البعض من كلّ منهما، ففي قولك: «ما الحيوان إلّا الأبيض» و«ما الأبيض إلّا الحيوان» أُريد البعض، أي: ما بعض الحيوان إلّا الأبيض، وما بعض الأبيض إلّا الحيوان.

وكذا إن كانت النّسبة بينهما هي العموم والخصوص مطلقاً، وأُريد من حصر الأعمّ في الأخصّ البعض لا الكلّ، فيكون المراد من قولهم: «ما الحَيَوان إلّا الإنسان»: «ما بعض الحيوان إلّا الإنسان».

(١) **قوله: «حيث يقول»**. أي: في شرح معنى النّظم الذي يظهر فيه سرّ البلاغة: ٦٤ ـ ٦٥: واعلم أنْ ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النَّحْو، وتعمل على قوانينه وأُصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها وتحفظ الرُّسُوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيءٍ منها.

وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه النّاظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: «زيد منطلق» و«زيد ينطلق» و«ينطلق زيد» و«منطلق زيد» و«زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» و«زيد هو المنطلق» و«زيد هو منطلق».

وفي الشّرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: «إن تخرج أخرج» و«إن خرجتَ خرجتُ» و«إن تخرج فأنا خارج» و«أنا خارج إن خرجت» و«أنا إن خرجت

⇐

الأغراض التي يصاغ لها الكلام، وذلك لأنّه قد كرّر في مواضع من كتابه أن ليس النَّظْم إلّا أن تضع كلامك في الموضع الذي يقتضيه عِلْمُ النَّحْو وتعمل على قوانينه.

مثل أن تنظر في الخبر ـ مثلاً ـ إلى الوجوه التي تراها مثل: «زيد منطلق»، و«زيد ينطلق»، و«ينطلق زيد»، و«زيد المنطلق»، و«المنطلق زيد»، و«زيد هو المنطلق»، و«زيد هو منطلق».

وكذا في الشّرط والجزاء نحو: «إن تخرج أخرج»، و«إن خرجتَ خرجتُ»، «فإن تخرج فأنا خارج»، إلى غير ذلك.

وكذا في الحال نحو: «جائني زيد مُسْرِعاً»، أو «يسرع»، أو «وهو مُسرع»، أو «وهو يسرع»، أو «قد أسرع» إلى غير ذلك، فتعرف لكلّ من ذلك موضعه وتجيء به على حَسَب ما ينبغي له.

وتنظر في الحروف التي تشترك في معنًى وينفرد كلّ منهما بخَصوصيّة في

⇐ خارج».

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: «جاءني زيد مسرعاً» و«جاءني يسرع» و«جاءني وهو مسرع» أو«هو يسرع» و«جاءني قد أسرع» و«جاءني وقد أسرع» فيعرف لكلّ من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنىً ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخُصوصيّة في ذلك المعنى، فيضع كلّاً من ذلك في خاصّ معناه نحو أن يجيء بـ«ما» في نفي الحال وبـ«لا» إذا أراد نفي الاستقبال وبـ«إن» فيما يترجّح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ«إذا» فيما علم أنّه كائن.

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثمّ يعرف فيما حقّه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع «ثمّ» وموضع «أو» من موضع «أم» وموضع «لكن» من موضع «بل» ويتصرّف في التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير في الكلام كُلّه، وفي الحذف والتّكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلّاً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحّة وعلى ما ينبغي له.

ذلك المعنى فتضع كُلّاً من ذلك في خاصّ معناه نحو أن تأتي بـ«ما» في نفي الحال، وبـ«لن» في نفي الاستقبال، وبـ«إن» فيما يترجّح بين أن يكون وبين أن لا يكون، وبـ«إذا» فيما علم أنّه كائن.

وتنظر في الجمل التي تَسْرُدُ فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل، وفي الوصل موضع الواو من الفاء، والفاء من «ثمّ» إلى غير ذلك، وتتصرّف في التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير والحذف والتّكْرار والإظهار والإضمار فتصيب لكلّ من ذلك مكانه وتستعمله على الصحّة على ما ينبغي له.

[فضل البلاغة في الألفاظ يرجع إلى المعنى]

ثمّ ليس هذه الأُمور المذكورة ـ من التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير ـ راجعة إلى الألفاظ أنفسها[1]، من حيث هي هي، ولكن تَعْرُضُ لها بسبب المعاني

---

(١) **قوله: «راجعةً إلى الألفاظ أنفسها»**. قال الشَّيخ في فصل تحقيق القول في البلاغة والفصاحة من كتاب «الدلائل» ٣٨: فقد اتّضح إذن، اتّضاحاً لا يَدَعُ للشكّ مجالاً، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تَثْبُتُ لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ.

وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ «الأخدع» في بيت الحماسة:

تَلَفَّتُّ نحو الحيّ حتّى وجدتني ... وجِعت من الإصغاء ليتاً وأخدعا

وبيت البحتري:

وإنّي وإنْ بلّغتني شرف الغِنى ... وأعتقت من رقّ المطامع أخدعي

فإنّ لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، ثمّ إنّك تتأمّلها في بيت أبي تمّام:

⇐

والأغراض التي يصاغ لها الكلام، بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها من بعض، فرُبَّ تنكيرٍ ـ مثلاً ـ له مزيّة في لفظٍ[١] وهو في لفظ آخر في غاية

⇐ يا دهر قوّم من آخدعيك فقد   أضججتَ هذا الأنام من خُرقُك

فتجد لها من الثِّقَلِ على النّفس ومن التّنغيض والتّكدير أضعاف ما وجدت هناك من الرّوح والخفّة والإيناس والبهجة.

ومن أعجب ذلك لفظة «الشيء» فإنّك تراها مقبولةً حسنةً في موضعٍ وضعيفة مستكرهة في موضعٍ، وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمرَ بنِ أبي ربيعة المخزومي:

ومن مالئٍ عينيه من شيء غيره   إذا راح نحو الجمرة البِيْض كالدُّمَى

وإلى قول أبي حيّة:

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة   تقاضاه شيءٌ لا يَمَلُّ التَّقاضيا

فإنّك تعرف حسنها ومكانها من القُبول ثمّ انظر إليها في بيت المتنبّي:

لو الفلك الدّوّار أبغضت سعيه   لعوّقه شيء عن الدّوران

فإنّك تراها تقلّ وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدّم، اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «فرُبَّ تنكيرٍ ـ مثلاً ـ له مزيّة في لفظٍ»**. قال الشّيخ في باب اللفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز»: ٢٢٣: وممّا ينظر إلى مثل ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ**﴾ [البقرة: ٩٦]، إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسّك وجدت لهذا التنكير ـ وأن قيل: «على حياةٍ» ولم يقل: على الحياة ـ حسناً وروعةً ولطفَ موقعٍ لا يُقَادَر قدره، وتجدك تعدم ذلك مع التّعريف وتخرج عن الأريحيّة والأُنس إلى خلافهما.

والسّبب في ذلك أنّ المعنى على الازدياد من الحياة، لا الحياة من أصلها، وذلك لا يحرص عليه إلّا الحيُّ، فأمّا العادم للحياة فلا يصحّ منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك صار كأنّه قيل: «ولتجدنّهم أحرص النّاس ـ ولو عاشوا ما عاشوا ـ على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياةً في الذي يستقبل» فكما أنّك لا تقول هاهنا: «أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة» بالتّعريف، وإنّما تقول: حياةً؛ إذ كان التّعريف

⇐

القُبح، بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر[١] قبيحة، وإلى هذا أشار المصنّف بقوله:

﴿فالبلاغة﴾ صفة **﴿راجعة إلى اللفظ﴾** لكن لا من حيث إنّه لفظ وصوت، بل **﴿باعتبار إفادته المعنى﴾** يعني الغرض المصوغ له الكلام **﴿بالتّركيب﴾** متعلّق

⇐ يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق كقولنا: «كلّ أحد يُحِبّ الحياة ويكره الموت» كذلك الحكم في الآية، والذي ينبغي أن يراعى أنّ المعنى الذي يوصف الإنسانُ بالحرص عليه ـ إذا كان موجوداً حال وصفك له بالحرص عليه ـ لم يتصوّر أن تجعله حريصاً عليه من أصله، كيف ولا يحرَصُ على الرّاهن ولا الماضي، وإنّما يكون الحرص على ما لم يوجد بعدُ اهـ.

(١) **قوله: «منكرة في بيت آخر»**. قال الشّيخ في الباب الآنف الذكر من «الدّلائل» ٣٩: وهذا باب واسع فإنّك تجد ـ متى شئت ـ الرجلين قد استعملا كلماً بأعيانها ثمّ ترى هذا قد فرع السّماك وترى ذاك قد لَصِقَ بالحضيض، فلو كانت الكلمة إذا حَسُنَتْ حَسُنَتْ من حيث هي لفظ، وإذا استحقّت المزيّة والشّرف استحقّت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السّبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النّظم لما اختلف بها الحالُ ولكانت إمّا أن تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً اهـ.

وقال في فصل الاستعارة من «الدّلائل»: ٦٢: ومن سرّ هذا الباب أنّك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدّة مواضع ثمّ ترى لها في بعض ذلك ملاحةً لا تجدها في الباقي، مثال ذلك أنّك تنظر إلى لفظة «الجسر» في قول أبي تمّام:

لا يطمع المرء أن يجتاب لجّته ... بالقول ما لم يكن جسراً له العملُ

وقوله:

بَصُرْتَ بالرّاحة الْعُظمى فلم ترها ... تُنَالُ إلّا على جِسْرٍ من التَّعَبِ

فترى لها في الثّاني حسناً لا تراه في الأوّل ثمّ تنظر إليها في قول ربيعة الرَّقّي:

قولي نعم ونعم إن قلتِ واجبة ... قالت عسى وعسى جِسْرٌ إلى نَعَمِ

فترى لها لطفاً وخلابةً وحسناً ليس الفضل فيه بقليلٍ اهـ مختصراً.

بـ«إفادته»، وذلك لما مرّ من أنّها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال.

وظاهر أنّ الكلام من حيث إنّه ألفاظ مفردة وكَلِمٌ مجرّدة ـ من غير اعتبار إفادته المعنى عند التركيب ـ لا يتّصف بكونه مطابقاً له أو غير مطابق؛ ضرورة أنّ هذا المعنى إنّما يتحقّق عند تحقّق المعاني والأغراض التي يُصاغ لها الكلام.

[اجتماع الفصاحة والبلاغة]

﴿ **وكثيراً ما** ﴾ نَصْب على الظَّرفيّة، لأنّه من صفة الأحيان و«ما» لتأكيد معنى الكثرة، والعامل ما يليه على ما ذكره في «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ** ﴾[(١)] أي: في كثير من الأحيان ﴿ **يُسمّى** ﴾ ذلك الوصف المذكور ﴿ **فصاحة**

---

(١) **قوله: «على ما ذكره في «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾»**. هذه بعض من أربع آيات وهي العاشرة من الأعراف، والثّامنة والسّبعون من سورة المؤمنين، والتّاسعة من السجدة، والثّالثة والعشرون من الملك، ولم يتعرّض الزّمخشري لما نسبه إليه الشّارح في تفسير واحدة منها ولكنّه قال في تفسير الآية ٨٨ من سورة البقرة وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾: فإيماناً قليلاً يؤمنون وما مزيدة وهو إيمانهم ببعض الكتاب، ويجوز أن تكون القلّة بمعنى العدم اهـ. [الكشّاف ١: ١٢٦]

ثمّ إنّه جعل قوله: «قليلاً» مصدراً باعتبار موصوف محذوف، لا ظرف زمان كما ادّعاه الشّارح، ولكن قال ابن هشام في فصلٍ عقده للتدريب في «ما» من الباب الأوّل من كتاب «المغني»:

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾ فـ«ما» محتملة لثلاثة أوجهٍ:

أحدها: الزّيادة، فتكون إمّا لمجرّد تقوية الكلام مثلها في ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فتكون حرفاً باتّفاق و«قليلاً» في معنى النّفي مثلها في قوله:

❊ قليل بها الأصوات إلّا بُغامُها ❊

وإمّا لإفادة التّقليل مثلها في: «أكلت أكلاً مّا» وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ⇐

أيضاً﴾ كما يُسمّى بلاغة.

[دفع التّناقض المتوهّم من كلام الشّيخ]

وفي هذا إشارة إلى دفع التّناقض المتوهّم من كلام الشّيخ(١) في «دلائل

⇐ ويكون التّقليل على معناه. ويزعم قوم أنّ «ما» هذه اسم.

والوجه الثاني: النّفي و«قليلاً» نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوفٍ، أي: «إيماناً قليلاً» أو «زمناً قليلاً» أجاز ذلك بعضهم ويردّه أمران:

أحدهما: أنّ «ما» النّافية لها الصّدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها. ويسهّل ذلك شيئاً مّا على تقدير «قليلاً» نعتاً للظّرف، لأنّهم يتّسعون في الظّرف وقد قال:

❊ ونحن عن فضلك ما استغنينا ❊

والثّاني: أنّهم لا يجمعون بين مجازين ـ حذف الموصوف وتقديم المعمول على محلّه ـ ولهذا لم يجيزوا: «دخلت الأمر» لئلّا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدّخول باسم المعنى بخلاف «دخلت في الأمر» و«دخلت الدّار».

والثّالث: أن تكون مصدريّة وهي وصِلَتُها فاعل بـ«قليلاً» و«قليلاً» حال معمول لمحذوف دلّ عليه المعنى، أي: «لعنهم الله فأخّروا قليلاً إيمانهم» أجازه ابن الحاجب ورجّح معناه على غيره. اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «التناقض المتوهّم من كلام الشيخ»**. فإنّه جعل الفصاحة من صفات الألفاظ في مواضع ومن صفات المعاني في أُخرى، وتصدّى البيانيّون لتوجيه كلامه ودفع التّناقض منه وتشعّبوا على ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب بعضهم ولم يتعرّض له الشّارح التّفتازاني وهو أنّ التّناقض مشروط بحصول الوحدات المذكورة في الشّعر الفارسي المشهور:

در تناقض هشت وحدت شرط دان	وحدت موضوع و محمول و مكان
وحدت شرط و إضافه، جزء و كل	قوّه و فعل است، در آخر، زمان

ووحدة الموضوع في كلام الشّيخ مفقود، فإنّه حيث قال: «الفصاحة من صفات

⇐

الإعجاز» فإنّه ذكر في مواضِعَ منه[١] أنّ الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى، وإلى ما يُدَلُّ عليه باللفظ دون اللفظ نفسه.

وفي بعضها[٢] أنّ فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتّى أنّ المعاني مطروحة في

⇐ الألفاظ» أراد الفصاحة بالمعنى المذكور في المقدّمة وهم مجمعون على أنّها من أوصاف اللفظ. وحيث قال: «إنّها من صفات المعاني» أراد الفصاحة بمعنى البلاغة المذكور في هذا المقام.

الثاني: مذهب المصنّف وهو الذي ردّه الشّارح بعد نقله.

الثالث: مذهب الشّارح التفتازاني وهو الذي أيّده وقوّاه ودعمه بالدليل ﴿**كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾ [المؤمنون: ٥٣].

(١) **قوله: «فإنّه ذكر في مواضع منه»**. منها في أواخر «الدّلائل»: ٣١١: حيث قال: وهذا فنّ، من الاستدلال، لطيف على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ: لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسةً تدرك بالسّمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسةً؛ لأنّها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السّامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً.

وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنّها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفةً معقولة فإنّا لا نعرف للفظ صفةً يكون طريق معرفتها العقل دون الحسّ إلّا دلالته على معناه، وإذا كان كذلك لزم منه العلم بأنّ وصفنا اللفظ بالفصاحة وصفٌ له من جهة معناه، لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عذر في الشّكّ والله الموفّق للصّواب. ثمّ أتبع هذا الفصل بفصلٍ ثانٍ: ٣١٢. وثالثٍ: ٣١٤. ورابع: ٣٢٣. في بيان أنّ الفصاحة في الحقيقة راجعة إلى المعنى.

(٢) **قوله: «وفي بعضها»**. أي: في بعض المواضع «أنّ فضيلة الكلام للفظه». قال الشّيخ في باب اللفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز» ١٩٤: واعلم أنّ الدّاء الدَّوَى والذي أعيى أمره في هذا الباب غلط من قدّم الشّعر بمعناه وأقلّ الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزيّة -إن هو أعطى- إلّا ما فضل عن المعنى: يقول: ما في اللفظ لولا المعنى وهل الكلام إلّا بمعناه؟

⇐

⇐ وقال بعيد ذلك : واعلم أنّا وإن كنّا إذا أتبعنا العرف والعادة وما يهجس في الضّمير وما عليه العامّة أرانا ذلك أنّ الصّواب معهم ، وأنّ التّعويل ينبغي أن يكون على المعنى ، وأنّه الذي لا يسوغ القول بخلافه ، فإنّ الأمر بالضّدّ إذا جئنا إلى الحقائق وإلى ما عليه المحصّلون ، لأنّا لا نرى متقدّماً في علم البلاغة ، مبرّزاً في شأوها ، إلّا وهو ينكر هذا الرّأي ويعيبه ويزري على القائل به ، ويغض منه . ثمّ قال ١٩٦ :

ومعلوم أنّ سبيل الكلام سبيل التّصوير والصّياغة وأنّ سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيل الشّيء الذي يقع التّصوير والصّوغ فيه ؛ كالفضّة والذّهب يصاغ منهما خاتم أو سِوار ، فكما أنّ محالاً ـ إذا أنت أردتَ النّظر في صوغ الخاتم ، وفي جَوْدة العمل ورداءته ، أن تنظر إلى الفضّة الحاملة لتلك الصّورة ، أو الذّهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصَّنْعة ـ كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزيّة في الكلام أن تنظر في مجرّد معناه . ثمّ قال : ١٩٧ :

واعلم أنّك لست تنظر في كتاب صنّف في شأن البلاغة وكلام جاء عن القدماء إلّا وجدته يدلّ على فساد هذا المذهب ، ورأيتهم يتشدّدون في إنكاره وعيبه والعيب به .

وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كلّ مبلغ ، ويتشدّد غاية التشدّد ، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركاً وسوّى فيه بين الخاصّة والعامّة فقال :

ورأيت ناساً يبهرجون أشعار المولّدين ويستسقطون من رواها ، ولم أر ذلك قطّ إلّا في رواية غير بصيرٍ بجوهرِ ما يروي ، ولو كان له بصر لعرف موضع الجيّد ممّن كان ، وفي أيّ زمانٍ كان . قال : ١٩٨ :

ثمّ قال ـ أي : الجاحظ ـ وذهب الشّيخ ـ أُستاذ الجاحظ ـ إلى استحسان المعاني فقال في ردّ أُستاذه : والمعاني مطروحة في الطّريق يعرفها العجميّ والعربيّ والقرويّ والبدويّ ، وإنّما الشّأن في إقامة الوزن ، وتخيّر اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحّة الطبع ، وكثرة الماء ، وجَوْدة السّبك ، وإنّما الشّعر صِياغة وضرب من التّصوير اهـ.

⇐

الطّريق يعرفها الأعجميّ والعَرَبِيّ والقَرَوِيّ والبَدَويّ، ولا شكّ أنّ الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى.

[جمع المصنّف بين الكلامين للشيخ]

فوجه التّوفيق بين الكلامين أنّه أراد بالفصاحة معنى البلاغة ـ كما صرّح به ـ.

فحيث أثبت أنّها من صفات الألفاظ أراد أنّها من صفاتها باعتبار إفادتها المعاني عند التّركيب.

وحيث نفى ذلك أراد أنّها ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلم المجرّدة من غير اعتبار التّركيب.

وحينئذٍ لا تناقض لتغاير محلّي النّفي والإثبات.

[نقد الشّارح المصنّف وتفسير كلام الشّيخ]

هذا خُلاصة كلام المصنّف[1] وكأنّه لم يتفحّص «دلائل الإعجاز» حقّ التفحّص ليطّلع على ما هو مقصود الشّيخ، فإنّ محصول كلامه فيه هو أنّ الفصاحة تطلق على معنيين:

أحدهما: ما مرّ في صدر المقدّمة ولا نزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ.

والثاني: أنّها وصف في الكلام به يقع التّفاضل ويثبت الإعجاز، وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك.

ولا نزاع أيضاً في أنّ الموصوف بها، عرفاً، هو اللفظ إذ يقال: «لفظ فصيح»

⇐ قال الشّيخ بعد نقل هذا الكلام عن الجاحظ: فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني وأَبَى أن يجب لها فضل فقال: وهي مطروحة في الطّريق اهـ.

(١) **قوله: «هذا خلاصة كلام المصنّف»**. أي: هذا الجواب عن التّناقض هو خلاصة كلام الخطيب في «الإيضاح».

ولا يقال: «معنىً فصيح»[١].

وإنّما النّزاع في أنّ منشأ هذه الفضيلة ومحلّها هو اللفظ أم المعنى، والشّيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول: إنّ الكلام الذي يُدَقُّ فيه النّظر، ويقع به التّفاضل، هو الذي يدلّ بلفظه على المعنى اللغوي، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية[٢] على

---

(١) **قوله: «ولا يقال معنىً فصيح»**. قال في باب التّحدّي بالقرآن من «الدّلائل»: ٣٠٦: واعلم أنّك كلّما نظرت وجدت سبب الفساد واحداً وهو ظنّهم الذي ظنّوه في اللفظ، وجعلهم الأوصاف التي تجري عليه كلّها أوصافاً له في نفسه ومن حيث هو لفظ، وتركهم أن يميّزوا بين ما كان وصفاً له في نفسه، وبين ما كانوا قد أكسبوه إيّاه من أجل أمرٍ عرض في معناه.

ولمّا كان هذا دأبهم ـ ثمّ رأوا النّاسَ وأظهر شيءٍ عندهم في معنى الفصاحة تقويم الإعراب والتحفّظ من اللحن ـ لم يشكّوا أنّه ينبغي ان يعتدّ به في جملة المزايا التي يفاضل بها بين كلام وكلام في الفصاحة، وذهب عنهم أن ليس هو من الفصاحة التي يعنينا أمرها في شيءٍ، وأنّ كلامنا في فصاحةٍ تجب للفظ لا من أجل شيءٍ يدخل في النّطق ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم، وأنّا نعتبر في شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر من بعد أن يكونا قد برئا من اللحن، وسلما في ألفاظهما من الخطأ.

ومن العجب أنّا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالاً، لأنّه لا يتصوّر أن يكون للرّفع والنّصب في كلام مزيّة عليهما في كلام آخر، وإنّما الذي يتصوّر أن يكون هاهنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل، ثمّ كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر، وكلامان قد استمرّ أحدهما على الصّواب ولم يستمرّ الآخر، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب ولكن تركاً له في شيءٍ واستعمالاً له في آخر فاعرف ذلك اه.

(٢) **قوله: «ثمّ تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية»**. قال الشّيخ في باب اللفظ والنّظم من «الدّلائل» ٢٠٢: الكلام على ضربين:

١ ـ ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد ـ مثلاً ـ بالخروج على الحقيقة فقلت: «خرج زيد» وبالانطلاق عن عمروٍ، فقلت:

⇐

المعنى المقصود، فهناك ألفاظٌ ومعانٍ أُوَل، ومعانٍ ثوانٍ، والشّيخ يطلق على

⇐ «عمرو منطلق» وعلى هذا القياس.

٢ ـ وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتّمثيل.

قال: أولا ترى أنّك إذا قلت: «هو كثيرُ رَماد القِدْر» أو قلت: «طويل النِّجاد» أو قلت في المرأة: «نؤوم الضُّحَى» فإنّك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرّد اللفظ، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثمّ يعقل السَّامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنىً ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من «كثيرُ رَماد القِدْر» أنّه مِضْياف، ومن «طويل النِّجَاد» أنّه طويل القامة، ومن «نؤوم الضُّحى» في المرأة أنّها مترفة، مخدومة، لها من يكفيها أمرها.

وكذا إذا قال: «رأيت أسداً» ـ ودلّك الحال على أنّه لم يرد السَّبُعَ ـ علمت أنّه أراد التّشبيه إلّا أنّه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميّز عن الأسد في شَجاعته.

وكذلك تعلم من قوله: «بلغني أنّك تقدّم رجلاً وتؤخّر أُخرى» أنّه أراد التّردّد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه. ثمّ قال:

وإذا عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى: تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطةٍ.

وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنىً ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنىً آخر كالذي فسّرت لك اهباختصارٍ.

وقال في فصل يليه: ٢٠٦ ـ ٢٠٧: وإذا كان ذلك كذلك علم عِلْمَ الضَّرورة أنّ مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنّهم أرادوا أنّ من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأوّل الذي تجعله دليلاً عن المعنى الثّاني، ووسيطاً بينك وبينه، متمكّناً في دلالته، مستقلّاً بوساطته، يَسْفُرُ بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتّى يخيّل إليك أنّك فهمته من حاقّ اللفظ اه.

المعاني الأُوَل ـ بل على ترتيبها في النّفس[1] ثمّ ترتيب الألفاظ في النّطق على حذوها ـ اسم النّظم والصّور والخواصّ والمزايا والكيفيّات ونحو ذلك، ويحكم قطعاً بأنّ الفصاحة من الأوصاف الرّاجعة إليها، وأنّ الفضيلة التي بها يستحقّ الكلام أن يوصف بالفصاحة والبراعة والبلاغة وما شاكل إنّما هي فيها، لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات والحروف، ولا في المعاني الثّواني التي هي الأغراض التي يريد المتكلّم إثباتها أو نفيها.

---

(١) **قوله: «على ترتيبها في النّفس»**. قال في الفرق بين النّظم في الحروف والنّظم في الكلم من أوائل «الدّلائل» ٤٠: وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النُّطق فقط وليس نظمُها بمقتضىً عن معنىً ولا النّاظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه.

فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان «ضرب» لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد.

وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس، فهو إذنْ نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعضٍ، وليس هو النّظم الذي معناه ضمّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتّفق.

قال: ودليل آخر وهو أنّه لو كان القصد بالنّظم إلى اللفظ نفسه، دون أن يكون الغرض ترتيب المعاني في النّفس ثمّ النّطق بالألفاظ على حذوها، لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النّظم أو غير الحسن فيه، لأنّهما يحسّان بتوالي الألفاظ في النّطق إحساساً واحداً ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر اهباختصارٍ.

وقال في باب كون النّظم هو توخّي معاني النّحو من أواخر «الدلائل» ٣٤٩: وأمر النّظم في أنّه ليس شيئاً غير توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم وأنّك ترتّب المعاني أوّلاً في نفسك، ثمّ تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ـ وأنّا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصوّر أن يجب فيها نظم وترتيب ـ في غاية القوّة والظّهور اه.

[دفع التناقض المتوهم]

فحيث يثبت أنّها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بهما تلك المعاني الأُوَل.

وحيث ينفي أن تكون من صفاتهما، يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة، وبالمعاني المعاني الثّواني التي جعلت مطروحة في الطّريق، وسُوِّيَ فيها بين الخاصّة والعامّة.

[دليل النّقد]

ولستُ أنا أحمل كلامه على هذا بل هو يصرّح به مراراً كما قال: لمّا كانت المعاني تتبيّن بالألفاظ[1] ولم يكن لترتيب المعاني سبيل إلّا بترتيب الألفاظ في النّطق، تجوّزوا فعبّروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثمّ بالألفاظ ـ بحذف

---

(١) **قوله: «لمّاكانت المعاني تتبيّن بالألفاظ»**. قال الشّيخ في تحقيق معنى البلاغة والفصاحة من كتاب «الدّلائل» ٥٠ ـ ٥١:

فإن قيل: فماذا دعا القدماء إلى أن قسّموا الفضيلة بين المعنى واللفظ فقالوا: معنى لطيف ولفظ شريف، وفخّموا شأن اللفظ وعظّموه حتّى تَبِعَهم في ذلك مَنْ بعدهم وحتّى قال أهل النّظر: إنّ المعاني لا تتزايد وإنّما تتزايد الألفاظ، فأطلقوا كما ترى كلاماً يوهم كلّ من يسمعه أنّ المزيّة في حاقّ اللفظ؟

قيل له: لمّا كانت المعاني إنّما تتبيّن بالألفاظ ـ وكان لا سبيل للمرتّب لها والجامع شملها إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره إلّا بترتيب الألفاظ في نطقه ـ تجوّزوا فكنّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثمّ بالألفاظ ـ بحذف التّرتيب ـ ثمّ أتبعوا ذلك من الوصف والنّعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد كقولهم: «لفظ متمكّن» يريدون أنّه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشّيء الحاصل في مكانٍ صالح يطمئنّ فيه و«لفظ قلق نابٍ» يريدون أنّه من أجل أنّ معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكانٍ لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه إلى سائر ما يجيء صفةً في صفة اللفظ ممّا يعلم أنّه مستعار له من معناه وأنّهم نحلوه إيّاه بسبب مضمونه ومؤدّاه هذا.

التّرتيب ـ وإذا وصفوا اللّفظ بما يدلّ على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللّفظ الذي دلّ به على المعنى الثّاني.

والسَّبَبُ: أنّهم لو جعلوها أوصافاً للمعاني لما فهم أنّها صفات للمعاني الأُوَل المفهومة ـ أعني الزّيادات(١) والكيفيّات والخَصوصيّات ـ فجعلوا كالمواضعة(٢) فيما بينهم أن يقولوا: اللفظ، وهم يريدون الصُّورة التي حدثت في المعنى، والخاصّة التي تجدّدت فيه.

---

(١) **قوله: «أعني الزّيادات»**. على أصل معنى الكلام مثل التّأكيد والتّقييد وغير ذلك. و«الكيفيّات» مثل التّقديم والتّأخير ـ مثلاً ـ و«الخصوصيّات» مثل ذكر اللّازم وإرادة الملزوم في الكناية ـ مثلاً ـ.

(٢) **قوله: «فجعلوا كالمواضعة»**. من عبارات الشّيخ في أواخر «الدّلائل» ٣٦٨: وذلك أنّهم لمّا جهلوا شأن «الصّورة» وضعوا لأنفسهم أساساً وبَنَوْا على قاعدةٍ فقالوا: إنّه ليس إلّا المعنى واللفظ ولا ثالث، وإنّه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر ثمّ كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصّة، وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى من حيث أنّ ذلك ـ زعموا ـ يؤدّي إلى التّناقض وأن يكون معناهما متغايراً وغير متغاير معاً.

ولمّا أقرّوا هذا في نفوسهم حملوا كلام العلماء في كلّ ما نسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره، وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى اللفظ ـ مثل قولهم: «لفظ متمكّن غير قلق ولا نابٍ به موضعه» إلى سائر ما ذكرناه قبل ـ فيعلموا أنّهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة، وهم يعنون نطق اللسان وأجراس الحروف ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا: اللفظ وهم يريدون الصّورة التي تحدث في المعنى والخاصّة التي حدثت فيه ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال: وذهب الشّيخ ـ أُستاذه ـ إلى استحسان المعاني والمعاني مطروحة وسط الطّريق يعرفها العربي والعجمي والحضري والبدويّ، وإنّما الشّعر صياغة وضرب من التّصوير اهباختصارٍ.

وقولنا: «صورة»[١] تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بأبصارنا، فكما أنّ تبيّن إنسان من إنسان يكون بخَصوصيّة توجد في هذا دون ذاك، كذلك يوجد بين المعنى في بَيْتٍ وبينه في بيت آخر فرق، فعبّرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك.

وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم، وكفاك قول الجاحظ[٢]: «وإنّما الشّعر صِياغة وضَرْب من التّصوير»[٣].

---

(١) **قوله: «وقولنا: صورة»**. هذا أيضاً من كلام الشّيخ عبدالقاهر حيث قال في فصل الموازنة بين الشّعرين من أواخر «الدلائل» ٣٨٩:

واعلم أنّ قولنا: «الصورة» إنّما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، فلمّا رأينا البينونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصّورة فكان بين إنسان من إنسان وفرس من فرسٍ بِخَصُوْصِيّةٍ تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك، وكذلك كان الأمر في المصنوعات فكان بين خاتم من خاتم وسِوار من سوار بذلك.

ثمّ وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بينونةً في عقولنا وفرقاً عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس العبارة عن ذلك بالصّورة شيئاً نحن ابتدأناه فينكره منكر، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ: «وإنّما الشّعر صياغة وضرب من التّصوير» اهـ.

(٢) هو العلّامة المتبحّر، ذو الفنون، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب البصريّ المعتزلي صاحب التّصانيف. قال ثعلب: ما هو بثقة، وقال الذّهبي: كان ماجناً قليل الدّين توفي سنة ٢٥٠هـ وقيل ٢٥٥هـ.

(٣) وقد عقد هذا القول ابن النّقيب المتوفّى سنة ١٠٨١هـ قائلاً:

الشّعر ضربٌ من التّصوير قد كشفت ... منه القرائحُ عن شتّى من الصُّوَرِ
فَاعْمَدْ إلى قالبِ عونٍ تدمّثه ... وافرغ به أيَّ معنىً شِئْتَ مبتكرِ

[رجوع إلى كلام الشّيخ]

وهذا نَبْذٌ ممّا ذكره الشّيخ، ثمّ إنّه شدّد النّكير على مَن زعم أنّ الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كلّ مبلغ، وقال: سبب الفساد[١] عدم التّمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه، وبين ما هو وصف له من أَجْلِ أمرٍ عرض في معناه، فلم يعلموا أنّا نغني الفصاحة التي تجب للّفظ لا من أجل شيء يدخل في النُّطْق بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ.

ثمّ إنّا لا ننكر أن تكون مَذَاقة الحروف وسَلامتها ممّا يوجب الفضيلة ويؤكّد أمر الإعجاز، وإنّما ننكر أن يكون الإعجاز به، ويكون هو الأصل والعُمْدة[٢].

[شبهة ودفع]

وممّا أوقعهم في الشّبهة أنّه لم يُسْمَع عاقل يقول: «معنىً فصيح».

والجواب: أنّ مرادنا أنّ الفضيلة[٣] التي بها يستحقّ اللفظ أن يوصف بالفصاحة

---

(١) **قوله: «وقال سبب الفساد»**. إنّما قاله في باب التحدّي بالقرآن من أواخر «الدّلائل» ٣٠٦ وقد نقلنا نصّه عند تعليق قول الشّارح: «ولا يقال: معنىً فصيح».

(٢) لقد تصرّف التّفتازاني في عبارة الشّيخ تصرّفاً سَيّئاً يتبيّن لك بعد مراجعة نصّه وهو: واعلم أنّا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها ممّا يثقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكّد أمر الإعجاز، وإنّما الذي ننكره ونُفَيِّل رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل والعمدة، فيخرج إلى ما ذكرنا من الشّناعات اهـ راجع: دلائل الإعجاز: ٤٠١.

(٣) **قوله: «والجواب أنّ مرادنا أنّ الفضيلة»**. أيضاً من نصوص الشّيخ قال في تحقيق معنى ⟸

إنّما تكون في المعنى دون اللفظ، والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دلّ على تلك الفضيلة فيمتنع أن يوصف بها المعنى كما يمتنع أن يوصف بأنّه دالّ.

[للبلاغة طرفان]

﴿ولها﴾ أي للبلاغة في الكلام ﴿طرفان:﴾.

[الطَّرَف الأعلى]

﴿أعلى﴾ إليه ينتهي البلاغة ـ كذا في «الإيضاح» ـ ﴿وهو حدّ الإعجاز﴾ وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْق البشر ويُعجزهم عن معارضته.

فإن قيل: ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، و«علم البلاغة» كافل بإتمام هذين الأمرين، فمَن أتقنه وأحاط به لِمَ لا يجوز أن يراعيهما حقّ الرِّعاية فيأتي بكلام هو في الطَّرَف الأعلى من البلاغة ولوبمقدار أقصر سورة؟

قلنا: لا يعرف بهذا العلم إلّا أنّ هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار ـ مثلاً ـ وأمّا الاطّلاع على كميّة الأحوال وكيفيّاتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فأمر آخر.

⇐ البلاغة والفصاحة من مطلع «الدّلائل» ٥٠:

فإن قيل: إذا كان اللفظ بمعزِلٍ عن المزيّة التي تنازعنا فيها وكان مقصورةً على المعنى فكيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ البتّة؟ وكيف امتنع أن يوصف بها المعنى فيقال: معنى فصيح وكلام فصيح المعنى؟

قيل: إنّما اختصّت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على وصفٍ إذا كان عليه دلّ على المزيّة التي نحن في حديثها، وإذا كانت لكون اللفظ دالاً استحال أن يوصف بها المعنى كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنّه دالّ ـ مثلاً ـ فاعرفه اهـ.

ولو سُلِّمَ فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علّام الغيوب ممنوع كما مرّ[١]، وكثير من مَهَرَة هذا الفنّ تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عمّا هو في الطَّرَف الأعلى[٢].

﴿ وما يقرب منه ﴾ ظاهر هذه العبارة[٣] أنّ الطّرف الأعلى هو: حدّ الإعجاز، وما يقرب من حدّ الإعجاز.

وهو فاسد[٤]؛ لأنّ ما يقرب منه إنّما هو من المراتب العليّة ولا جهة لجعله من

---

(١) **قوله: «فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علّام الغيوب ممنوع كما مرّ»**. نقله عن السّكّاكي في الجمع بين قوله ـ في صدر الكتاب ـ: «إذ به يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها» وبين ما ذكره في «المفتاح» من أنّ «مُدْرِك الإعجاز هو الذّوق ليس إلّا».

(٢) **قوله: «وكثير من مهرة هذا الفنّ تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عمّا هو في الطّرف الأعلى»**. قال ابن الأثير: ويحكى عن المبرّد أنّه قال: ليس أحد في زماني إلّا وهو يسألني عن مشكل من معاني القرآن أو مشكل من معاني الحديث النّبويّ أو غير ذلك من مشكلات علم العربيّة، فأنا إمام النّاس في زماني هذا، وإذا عرضت لي حاجة إلى بعض إخواني وأردت أن أكتب شيئاً في أمرها، أُحْجِمُ عن ذلك، لأنّي أُرتّب المعاني في نفسي ثمّ أُحاول أن أصوغه بألفاظ مرضيّة فلاأستطيع ذلك. قال ابن الأثير: ولقد صدق في قوله هذا وأنصف غاية الإنصاف اهـ.

(٣) **قوله: «ظاهر هذه العبارة»**. المراد أنّ الطّرف الأعلى قسمان:

أحدهما: ما هو حدّ الإعجاز. **وثانيهما**: ما يقرب من حدّ الإعجاز فيكون قوله: «وما يقرب منه» عطفاً على الخبر أعني «حدّ الإعجاز» لا على المبتدأ أعني «هو».

(٤) **قوله: «وهو فاسد»**. أي: تقسيم الطّرف الأعلى إلى هذين القسمين باطل، لأنّ القريب من الطّرف الأعلى من المراتب العليّة، ولا وجه لجعله من الطّرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغة، لأنّ الطّرف الأعلى بهذا المعنى ـ أي: بالمعنى الذي هو منتهى البلاغة ـ لا تعدّد فيه، لأنّها ـ بهذا المعنى ـ شيء واحد، إمّا شخصاً وإمّا نوعاً، فلا يمكن جعله قسمين

⇐

الطَّرَف الأعلى الذي إليه ينتهي البلاغة، إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيّاً ـ كالنّهاية ـ أو نوعيّاً ـ كالإعجاز ـ.

فإن قيل[1]: المراد أنّ الطّرف الأعلى حدّ الإعجاز في كلام غير البشر،

⇐ فكيف يجعل ما يقرب منه قسماً ثانياً له.

والدّليل على ذلك أنّ المناسب لمعنى لفظة «الطّرف» أن يكون طرفاً حقيقيّاً مثل «النّهاية» و«النُّقْطَة» التي هي طرف الخطّ وقد ثبت في محلّه أنّ النُّقطة غير قابلةٍ للانقسام، فيكون الطّرف الأعلى أيضاً غير قابلٍ للانقسام، فكيف يمكن جعله قسمين وجعل القريب منه قسماً ثانياً له.

أو يكون طرفاً نوعيّاً، أي: واحداً بالنّوع مثل الإعجاز، أي: يراد بالطّرف الأعلى مطلق ما كان معجزاً، سواء أكان في أوّل درجة الإعجاز، أو فوق ذلك، والوحدة النّوعيّة إنّما تحصل بالإعجاز، والطّرف الأعلى ـ بهذا المعنى النّوعي أيضاً ـ لا يشمل القريب من حدّ الإعجاز، لأنّه ليس من أفراد هذا النّوع، إذ أفراده ما كان في أوّل درجة الإعجاز فما فوق وذلك الكلام ليس كذلك.

(١) **قوله: «فإن قيل»**. أي: قيل في تصحيح عطف القريب من حدّ الإعجاز على الخبر ـ أعني حدّ الإعجاز ـ المراد من العطف أنّ الطّرف الأعلى إن كان طرفاً حقيقيّاً كان على قسمين: **أحدهما**: حدّ الإعجاز في كلام غير البشر. **وثانيهما**: ما يقرب منه في كلام البشر.

فالقسم الأوّل: وهو حدّ الإعجاز في كلام الله ـ تعالى ـ حدّ لا يمكن للبشر معارضته. والقسم الثّاني ـ وهو القريب من حدّ الإعجاز في كلام البشر ـ أيضاً حدّ لا يمكن للبشر مجاوزته. فكلّ واحدٍ من الطّرفين صار جزئيّاً حقيقيّاً.

وإن كان طرفاً نوعيّاً فهو أيضاً قسمان:

أحدهما: نهاية الإعجاز، أي: آخر درجات الإعجاز مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ**﴾ [هود: ٤٤]، الآية ... ـ مثلاً ـ لا أوّل درجة الإعجاز مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ**﴾ [المسد: ١] ـ مثلاً ـ.

وثانيهما: ما يقرب من النّهاية مثل ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ**﴾ [القمر: ١] ـ بناءً

⇐

وما يقرب منه في كلام البشر، فالأوّل حدّ لا يمكن للبشر أن يعارضه، والثّاني حدّ لا يمكنه أن يجاوزه.

أو المراد أنّ الأعلى هو نِهاية الإعجاز وما يَقْرُبُ من النِّهاية، وكلاهما إعجاز.

قلنا: أمّا الأوّل[١]: فشيء لا يفهم من اللفظ، مع أنّ البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو ـ من غير نظر إلى كونه كلام بشر أو غيره ـ.

وأمّا الثّاني[٢]: فلا يدفع الفساد، على أنّ الحقّ[٣] هو أنّ «حدّ الإعجاز» بمعنى: مرتبته ـ أي: مرتبة للبلاغة ودرجة هي الإعجاز ـ والإضافة للبيان.

ويؤيّده قول صاحب الكشّاف[٤] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً**

⇐ على أنّ إعجازه أنزل درجةً من ﴿**يَا أَرْضُ ابْلَعِي**﴾ والنّهاية، والقريب منها، إعجاز، وكذا ما بلغ أوّل درجة الإعجاز فما فوق وإن لم يكن ممّا يقرب من النّهاية، فعلى كلا التّوجيهين لا يلزم جعل ما هو من المراتب العليّة من الطّرف الأعلى، لأنّ القريب من الطّرف الأعلى ـ على التّوجيهين ـ نفسه من الطّرف الأعلى.

(١) **قوله: «أمّا الأوّل»**. أي: كون الطّرف الأعلى قسمين، **أحدهما**: حدّ الإعجاز في كلام غير البشر. **وثانيهما**: ما يقرب من حدّ الإعجاز في كلام البشر.

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: كون الطّرف الأعلى قسمين: **أحدهما**: نهاية الإعجاز، **وثانيهما**: ما يقرب من النّهاية، فلا يدفع الفساد المشار إليه بقوله: «لأنّ ما يقرب منه إنّما هو من المراتب العليّة» لأنّ القريب من نهاية الإعجاز إنّما هو من المراتب العليّة ولا وجه لجعله من الطّرف الأعلى الذي هو منتهى البلاغة.

(٣) **قوله: «على أنّ الحقّ»**. والحاصل أنّ «حدّ الإعجاز» ليس بمعنى: «نهاية الإعجاز» ـ كما ذكر في التّوجيه الثّاني ـ بل هو بمعنى: «مرتبة الإعجاز» والإضافة في «حدّ الإعجاز» بيانيّة بتقدير «من» أي: الحدّ الذي هو الإعجاز.

(٤) **قوله: «قول صاحب الكشّاف»**. قاله في بيان معنى ﴿**اخْتِلَافاً كَثِيراً**﴾.

كَثِيراً﴾[1] أي: لكان الكثير منه مختلفاً قد تفاوت نظمه وبلاغته، فكان بعضه بالغاً حدّ الإعجاز، وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضته.

[التّفتازانيّ يدّعي الإلهام]

وممّا أُلْهِمْتُ[2] بين النّوم واليَقَظَة أنّ قوله: «وما يقرب منه» عطف على «هو» والضّمير في «منه» عائد إلى «الطّرف الأعلى» لا إلى «حدّ الإعجاز» أي: الطّرف الأعلى مع ما يقرب منه ـ في البلاغة ـ ممّا لا يمكن معارضته هو حدّ الإعجاز.

وهذا هو الموافق لما في «المفتاح»[3] من أنّ البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حدّ الإعجاز وهو الطّرف الأعلى وما يقرب منه ـ أي: من الطّرف الأعلى ـ فإنّه وما يَقْرُبُ منه كلاهما حدّ الإعجاز لا هو وحده؛ كذا في شرحه.

---

(١) النّساء: ٨٢.

(٢) **قوله: «وممّا أُلهمت»**. حاصل ما أُلهم بين اليَقَظَة والمنام: أنّ «ما يقرب» عطف على المبتدأ أعني «هو» لا على الخبر أعني «حدّ الإعجاز» فهو مثل قولهم: «زيد قائم وعمرو» وحاصل المعنى: أنّ حدّ الإعجاز قسمان: **أحدهما**: المرتبة العُليا، **وثانيهما**: ما يقرب من تلك المرتبة فهما كلاهما حدّ الإعجاز لا الطّرف الأعلى فقط.

(٣) **قوله: هو الموافق لما في «المفتاح»** وهذا نصّه: ولها ـ أي: لِلبلاغة ـ طرفان: أعلى وأسفل متباينان، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبّهناه في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، ثمّ تأخذ في التّزايد متصاعدةً إلى أن تبلغ حدّ الإعجاز وهو الطّرف الأعلى وما يقرب منه اهـ. وقوله: «في صدر الكتاب» إشارة إلى قوله في مقدّمة علمَي المعاني والبيان: «وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصّادرة عمّن سواهم، لنزولها ـ في صِناعة البلاغة ـ منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالّها بحسب ما يتّفق اهـ.

ولا يخفى أنّ بعض الآيات أعلى[(١)] طبقة من البعض[(٢)] وإن كان الجميع مشتركاً

---

(١) وفي هذا المعنى قال الشّاعر بالفارسيّة:

در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن
گرچه گوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى
در كلام ايزد بى چون كه وحى مُنْزَل است
كى بود «تبت يدا» مانند «يا أرض ابلعي»

(٢) قوله: «بعض الآيات أعلى طبقة من البعض». وكيف لا يكون كذلك وقد اجتمع في قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود: ٤٤] ـ وهي سبعة عشرة لفظةً ـ عشرون ضرباً من البديع:

الأوّل: المناسبة التامّة والموازنة الحسنة في «ابلعي» و«أقلعي» والموازنة أن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الوزن.

الثّاني: الاستعارة فيهما، لأنّ «البلع» حقيقة في بلع الطّعام وأمثاله بالبلعوم ـ مجرى الطعام ـ و«القلع» نزع الشّيء من مكانه، وقد استعيرا لغير معناهما لمناسبة بينه وبين ما استعملا فيه.

الثّالث: الطِّباق بين «السّماء» و«الأرض» وهو الجمع بين المعنيين المتقابلين في الجملة.

الرّابع: المجاز في قوله: «يا سماء أقلعي» فإنّ الحقيقة يا مطر السّماء، وهذا من باب المجاز في الحذف.

الخامس: الإشارة في «غيض الماء» وهي الإتيان بكلام قليل ذي معانٍ كثيرة ويقال له: إيجاز القصر أيضاً، وذلك لأنّ الماء لا يغيض حتّى يقلع مطر السّماء، وتبلع الأرض ما يخرج منها من عيون الماء، فينقص الماء من وجه الأرض.

السّادس: الإرداف في «استوت» وهو أن يريد المتكلّم معنىً ولا يعبّر عنه باللفظ الموضوع له، بل بلفظ يرادفه لنكتة كما في «واستوت» حيث أنّ المراد معنى الجلوس، فعدل إلى مرادفه لما فيه من الإشعار بجلوس متمكّن لا ميل فيه.

⇐

⇐ وكذا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُضِيَ الأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فإنّ المراد منه: هلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله نَجاته، فعدل عن ذلك إلى هذا، لما فيه من الإيـجاز والتّنبيه.

السّابع: التّمثيل في «قضي الأمر» وهو قسم من التّـذييل الذي هـو ضـربان: ضـرب لم يخرج مخرج المثل ولم يستقلّ بإفادة المراد، بل توقّف على ما قبله. وضرب أخـرج مخرج المثل في الاستقلال وفشوّ الاستعمال كما في «وقضي الأمر».

الثّامن: التعليل فإنّ «غيض الماء» علّة الاستواء.

التّاسع: صحّة التّقسيم فإنّه استوعب فيه أقسام الماء حال نقصه. وهو احـتباس مـاء السّماء والماء النّابع من الأرض، وغيض الماء الذي على ظهرها.

العاشر: الاحتراس في الدّعاء لئلّا يتوهّم أنّ الغرق ـ لعمومه ـ شـمل مـن لا يسـتحقّ الهلاك وذلك قوله: ﴿بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

الحادي عشر: حسن النّسق ويقال له: تـنسيق الصّـفات أيـضاً، وهـو هـاهنا الإتـيان بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات، بحيث إذا أُفردت كلّ جملة منه قامت بنفسها، واستقلّ معناها بلفظها.

الثّاني عشر: ائتلاف اللفظ مع المعنى، في الفخامة، والجزالة، والغرابة، وعدمها كـما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضاً﴾ [يوسف: ٨٥]، حيث أتى فيه بأغرب أدوات القسم، وأغرب الأفعال النّاقصة، وأغرب ألفاظ الهلاك.

الثّالث عشر: الإيجاز وهو بيان المراد بأقلّ ما يمكن.

الرابع عشر: التّسهيم ـ وهو ما يشبه براعة الاستهلال ـ فإنّ أوّل الآية التي نحن فيها يدلّ على آخرها.

الخامس عشر: التّهذيب، فإنّ مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كلّ لفظة منها سهلة المخارج، عليها رونق الفصاحة، مع الخلوّ من البشاعة وعقادة التركيب.

السّادس عشر: حسن البيان، من جهة أنّ السّـامع لا يـتوقّف فـي فـهم مـعنى الكـلام

⇐

في امتناع معارضته.

وفي «نهاية الإيجاز»[1] أنّ الطّرف الأعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجزة.

[الطَّرَف الأسفل]

﴿ وأسفل وهو ما ﴾ أي: طرف للبلاغة ﴿ إذا غيّر الكلام منه إلى ما دونه ﴾ أي: إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل ﴿ التحق الكلام ﴾ ـ وإن كان صحيح الإعراب ـ ﴿ عند البلغاء بأصوات الحَيَوانات ﴾ الّتي تَصْدُرُ عن محالّها، بحسب ما يتّفق، من غير اعتبار اللطائف والخواصّ الزّائدة على أصل المراد.

﴿ وبينهما ﴾ أي: بين الطّرفين ﴿ مراتب كثيرة ﴾ متفاوتة، بعضها أعلى من بعض، بحسب تفاوت المقامات، ورعاية الاعتبارات، والبُعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.

[تمهيد]

﴿ وتتبعها ﴾ أي: بلاغة الكلام ﴿ وجوهٌ أُخَرُ ﴾ سوى المطابقة والفصاحة ﴿ تورث الكلام حُسْناً ﴾ هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى «علم البديع» وفيه إشارة إلى

⇐ ولا يشكل عليه شيء منه.

السّابع عشر: التّمكين، لأنّ الفاصلة مستقرّة في محلّها، مطمئنّة في مكانها غير قلقة.

الثّامن عشر: الانسجام وهو أن يكون الكلام ـ لخلوّه من التّعقيد ـ منحدراً كانحدار الماء المنسجم، بحيث يقرب الكلام المنثور إلى المنظوم الموزون.

التّاسع عشر: الاعتراض فإنّ قوله: «وقيل يا أرض ابلعي» إلى قوله: «وقيل بُعداً» فيه اعتراض بثلاث جمل.

العشرون: الجناس النّاقص اللّاحق في «ابلعي» و«أقلعي».

(١) **قوله: «نهاية الإيجاز»**. كتاب في البلاغة صنّفه المتشكّك الرازيّ صاحب التّفسير المتوفّى سنة ٦٠٦هـ. [راجع كشف الظنون ٢: ١٩٨٦]

أنّ تحسين هذه الوجوه للكلام عَرَضيّ خارج عن حدّ البلاغة.

ولفظ «تتبعها» إشعار بأنّ هذه الوجوه إنّما تعدّ محسّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة.

وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلّم؛ لأنّها ليست ممّا تجعل المتكلّم موصوفاً بصفةٍ ـ كالفصاحة والبلاغة ـ بل هي من أوصاف الكلام خاصّة.

[البلاغة في المتكلّم]

﴿و﴾ البلاغة ﴿في المتكلّم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ، فعلم﴾ تفريع على ما تقدّم، وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان، وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثّلاثة.

وفيه تعريض لصاحب «المِفْتاح» حيث لم يجعل البلاغة مستلزماً للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان(١) دون اللغة والصَّرْف والنَّحْو.

يعني علم ممّا تقدّم أمران:

---

(١) **قوله: «وحصر مرجعها في المعاني والبيان»**. حيث قال في تعريف البلاغة: هي بلوغ المتكلّم ـ في تأدية المعاني ـ حدّاً، له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها اهـ. فتراه حصر البلاغة في أمرين:

أحدهما: التّوفية وهي مستفادة من علم المعاني.

وثانيهما: الإيراد المذكور وهو يستفاد من علم البيان. فمرجع البلاغة عنده هذان العلمان.

وليس المرجع هاهنا بمعنى المآل كما يقال: «مرجع الدنيا إلى الخراب» أي: مآلها، بل هو بمعنى الأصل الذي ينشأ منه شيء آخر، كما يقال: «مرجع الجود إلى الغنى» أي: الغنى هو الذي يجب حصوله ليحصل الجود، فالمرجع بمعنى الأصل والمنشأ ولذا قال: كما قالوا: «مرجع الصّدق والكذب إلى طباق الحكم»...

أحدهما: ﴿أنّ كلّ بليغ﴾ ـ كلاماً كان أو متكلّماً ـ ﴿فصيح﴾ لأنّ الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة ـ على ما سبق ـ ﴿ولا عكس﴾ أي: ليس كلّ فصيح بليغاً وهو ظاهر.

﴿و﴾ الثّاني: ﴿أنّ البلاغة﴾ في الكلام ﴿مرجعها﴾ ـ وهو ما يجب أن يحصل[1]

---

(١) قوله: «وهو ما يجب أن يحصل». هذا من قبيل الاستخدام الذي يأتي في «علم البديع» وهو أن يراد بلفظ معنىً وبالضّمير الرّاجع إليه معنىً آخر، كما قال الشّاعر:

إذا نزل السّماء بأرض قومٍ ... رعيناه وإن كانوا غِضابا

فإنّه أُريد بلفظ «السّماء» المطر وبضمير «رعيناه» الرّاجع إليه النّبات. وكذا في المقام فإنّ لفظ «المرجع» هاهنا مصدر ميميّ، لا اسم مكان، بدليل تعديته بـ«إلى» الجارّة، ولو كان اسم مكان لم يعمل، فلذا تأوّلوا قول النّابغة حيث كان ظاهره عمل اسم المكان، الباطل بالاتّفاق:

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها ... عليه قضيم نمّقته الصّوانع

والتّفسير المذكور إنّما يكون لـ«المرجع» الذي هو اسم مكان، وبه ينكشف تفسير «المرجع» الذي هو مصدر ميميّ.

ثمّ المراد بالإمكان الإمكان الوقوعيّ، المقابل للامتناع بالغير، لا الإمكان الذّاتي، المقابل للامتناع الذّاتيّ، فلا يتّجه أنّ إمكان الممكن لا يتوقّف على شيء ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

وأمّا التّأويل في قول النّابغة فهو تقدير مضاف أي: «أثر جرّ الرياح» لأنّ «المجرّ» لو كان مصدراً، ولم يقدّر مضاف محذوف، لم يستقم حمل «قضيم» عليه، ولو كان اسم مكان لم يستقم نصب «ذيولها» به؛ لأنّ اسم الزّمان والمكان موضوعان للزمان والمكان، باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً، ولو أُعملا ـ في مفعول أو ظرف ـ لخرجا إذ ذاك من الإطلاق إلى التّقييد، إذ المعمول مُقَيِّدٌ للعامل، وذلك خلاف وضعهما. ولهذا قال المازني في قول الشّاعر:

⇐

حتّى يمكن حصولها، كما قالوا: مرجع الصّدق والكذب إلى طِباق الحكم للواقع ولاطباقه ـ أي: ما به يتحقّقان ويتحصّلان ـ ﴿ **إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية** ﴾ المعنى ﴿ **المراد** ﴾ وإلّا لربّما أُدِّيَ المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغاً ـ لما مرّ من تعريف البلاغة[١] ـ.

﴿ **وإلى تميز** ﴾ الكلام ﴿ **الفصيح من غيره** ﴾ وإلّا لربّما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون أيضاً بليغاً، لما سبق ـ مِن أنّ البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ـ.

ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقّفه عليها.

فإن قلت: قد يفسّر مرجع البلاغة بالعلّة الغائيّة[٢] لها، والغرضِ منها، فهل له وجه؟

⇐ أظلوم إنّ مصابكم رجلاً   أهدى السَّلامَ تحيّةً ظُلْمُ

إنّ «مصابكم» مصدر ميميّ وإنّما عمل لأنّه بمعنى «إصابتكم» فالمصدر الميميّ إذا كان بمعنى المصدر المطلق يعمل، واسم الزّمان والمكان لا يعملان. وهذا يدلّ على أنّ «المرجع» في المتن مصدر ميميّ، بدليل عمله في الجارّ والمجرور، وهو قوله: «إلى الاحتراز»... وأُريد من ضمير «هو» الرّاجع إليه معنى اسم المكان كما تبيّن.

(١) **قوله: «لما مرّ من تعريف البلاغة»**. من أنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وإذا لم يكن الكلام بليغاً التحق عندهم بأصوات الحيوانات، وإن كان صحيحاً عند النّحويّين والصّرفيّين وفصيحاً عند البلغاء.

(٢) **قوله: «بالعلّة الغائيّة»**. قال علّامة الأشاعرة في شرح «التّجريد» ما حاصله: العلّة ما يحتاج إليه أمر في وجوده، ثمّ المحتاج إليه إمّا جزء للمحتاج، أو أمر خارج عنه، والأوّل إمّا أن يكون به الشّيء بالفعل ـ كالهيئة للسّرير ـ فهو الصّورة، وإمّا أن يكون الشّيء به بالقوّة ـ
⇐

قلت: لا، بل هو فاسد؛ لأنّه إن أُريد بالبلاغة بلاغة الكلام ـ على ما صرّح به المصنّف[1] ـ يؤول المعنى إلى أنّ الغرض من كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال

⇐ كالخشب للسّرير ـ فهو المادّة، وهاتان العلّتان للماهيّة داخلتان في قوامها، كما أنّهما علّتان للوجود أيضاً، لتوقّفه عليهما، فتخصّان باسم علّة الماهيّة، تمييزاً لهما، عن الباقيتين المشاركتين إيّاهما في عليّة الوجود.

والثّاني ـ أعني ما يكون خارجاً ـ: إمّا ما منه الشّيء ـ كالنّجّار للسّرير ـ وهو الفاعل والمؤثّر، وإمّا لأجله الشّيء ـ كالجلوس على السّرير له ـ وهو العلّة الغائية وهاتان العلّتان ـ أعني الفاعل والغاية ـ تخصّان باسم علّة الوجود، لتوقّفه عليهما، دون الماهيّة.

والمادّة والصّورة لا توجدان إلّا للمركّب، والغاية لا تكون إلّا للفاعل بالاختيار، فإنّ المُوْجَبَ لا يكون لفعله غاية، وإن جاز أن يكون لفعله حكمة وفائدة، وقد يسمّى غايةً تشبيهاً بالغاية التي علّة غائيّة لفعل المختار. قال:

والغاية إنّما تكون علّةً بحسب وجودها الذّهني، وأمّا بحسب وجودها الخارجيّ فهي معلولة لمعلولها، لترتّبها عليه، وتأخّرها عنه في الوجود. فللغاية علاقتا العليّة والمعلوليّة بالقياس إلى شيءٍ واحد، لكن بحسب وجوديها الذّهني والخارجيّ، ويسمّى جميع ما يحتاج إليه الشّيء ـ بمعنى أن لا يبقى هناك أمر آخر يحتاج إليه، لا بمعنى أن تكون مركّبة من عدّة أُمور آلية ـ علّة تامّة اهباختصارٍ وتصرّفٍ يسيرٍ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّه فسّر بعضهم مرجع البلاغة بالعلّة الغائيّة لها، ومعناه: أنّ الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد، وتمييز الفصيح من غيره، علّة غائيّة للبلاغة وغرض منها.

وهذا التّفسير فاسد، لأنّ العلّة الغائيّةَ متقدّم على سائر العلل، في التّصوّر والذّهن، ومتأخّر عنها في الوجود، بل الاحتراز والتّمييز علّة مادّيّة للبلاغة، وهي ما به يتحقّق الشّيء ويتحصّل كما نقلنا عن القوشجي الأشعري في شرح «التّجريد» آنفاً.

(١) **قوله: «على ما صرّح به المصنّف»**. أي في «الإيضاح» حيث قال: إنّ البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره اه.

فصيحاً هو: الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح[١].

وكذا إن حمل كلامه على خلاف ما صرّح به، وأُريد بالبلاغة بلاغة المتكلّم؛ لأنّ غاية ما علم ـ ممّا تقدّم ـ هو أنّ بلاغة المتكلّم تفيد هذين الأمرين، أو تتوقّف عليهما ولم يعلم أنّهما غرض منها، وغاية لها؛ فالرّجوع إلى الحقّ[٢] خير.

فالحاصل: أنّ البلاغة ترجع إلى هذين الأمرين، والاقتدار عليها يتوقّف على الاتصاف بهذين الوصفين، وهو أمر يتحصّل ويكتسب من علوم متعدّدة بعد سلامة الحسّ[٣]؛ فمرجع البلاغة إلى تلك العلوم جميعاً، لا إلى مجرّد المعاني والبيان.

وأمّا تحقيق قوله: ﴿ والثّاني ﴾ أي: تمييز الفصيح من غيره ـ يعني: معرفة أنّ هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح ـ فهو أنّه مركّب[٤] أجزاؤه تمييز السّالم من الغرابة عن غيره ـ أي: معرفة أنّ هذا سالم من الغرابة دون ذاك ـ ليحترز عن الغرابة، وتمييز السَّالم من المخالفة عن غيره، وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة.

---

(١) **قوله: «وفساده واضح»**. لأنّ الغرض والعلّة الغائيّة من الشّيء متأخّر عنه في الوجود، والاحتراز والتّمييز نفس البلاغة، ولا يكونان متأخّرين عنها، فهما علّة ماديّة لا غير.

(٢) **قوله: «فالرّجوع إلى الحقّ»**. وهو كون الأمرين علّة ماديّة لا غائيّة «خير» أي: صواب.

(٣) **قوله: «بعد سلامة الحسّ»**. أي: سلامة الذّوق الذي فسّرناه قبل ذلك. والحاصل: أنّ مرجع البلاغة إلى الصّرف، والنّحو، واللغة، والذّوق، والمعاني، والبيان، وعلم البلاغة منحصر في المعاني والبيان وخطأ السّكّاكي حيث حصر مرجع البلاغة في المعاني والبيان فقط، فقوله: «ويكتسب من علوم متعدّدة بعد سلامة الحسّ» ردّ على السّكّاكي.

(٤) **قوله: «فهو أنّه مركّب»**. قال المحشّي: الضّمير الأوّل راجع إلى «التّحقيق» والثّاني إلى «التّمييز» والجملة ـ أعني: أجزاؤه تمييز السّالم ـ صفة المركّب هذا. اهـ مختصراً.

ثمّ تمييز السّالم من الغرابة عن غيره يبيّن في علم متن اللغة، إذ به يعرف أنّ في «تكأكأتم» و«مسرّجاً» غرابة بخلاف «اجتمعتم» و«كالسّراج»[1] لأنّ مَن تتبّع الكتب المتداولة[2]، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، علم أنّ ما عداها ـ ممّا يفتقر إلى تنقير أو تخريج ـ فهو غير سالم من الغرابة، إذ بضدّها تتبيّن الأشياء.

وتمييز السّالم من مخالفة القياس عن غيره، يبيّن في علم الصَّرْف، إذ به يعرف أنّ «الأجلل» مخالف للقياس دون «الأجلّ»، وقس على هذا البواقي.

فاتّضح أنّ تمييز الفصيح عن غيره **﴿منه ما يتبيّن﴾** أي: يوضح **﴿في علم متن اللغة﴾** كالغرابة ـ أعني تمييز السّالم من الغرابة عن غيره ـ.

وإنّما قال: «متن اللغة» ـ أي: العلم بأوضاع المفردات ـ لأنّ «اللغة» قد تطلق على جميع أقسام العربيّة[3].

﴿أو﴾ في علم **﴿التّصريف﴾** كمخالفة القياس.

---

(١) قال الرّومي: معطوف على «اجتمعتم» أي: بخلاف لفظ «كالسّراج» وهو ناظر إلى «مسرّجاً» كما أنّ اجتمعتم «ناظر إلى «تكأكأتم» اهـ.

(٢) **قوله: «لأنّ من تتبّع الكتب المتداولة»**. ردّ على نقد الشّارح الزّوزني حيث استشكل قائلاً: إنّه لم يذكر في متن اللغة أنّ من الألفاظ ما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في المطوّلات فكيف يقال: إنّ تمييز السّالم من غيره يتبيّن في علم متن اللغة. ووجه الردّ ظاهر.

(٣) **قوله: «أقسام العربيّة»**. المجموعة في قول القائل:

لغات المعاني، نحو، صرف، اشتقاقهم	بيان قوافٍ، قُلْ عروضٌ، وقَرْضُهُمْ
وإنشاءُ تاريخ، وخطّ، وأسقطوا	بديعاً ووَضْعاً فُزْت بالعلم بَعْدَهُمْ

وكذا في قول الشّيخ حسن المصري العطّار:

نحوٌ، وصرفٌ، عروضٌ، بعده لغة	ثمّ اشتقاقٌ، قريض الشّعرِ إنشاءُ
كذا المعاني، البيانُ، الخطُّ، قافية	تاريخُ هذا، لعلم العُرْب إحصاءُ

﴿أو﴾ في علم ﴿النّحو﴾ كضعف التّأليف والتّعقيد الفظي.

﴿أو يدرك بالحسّ﴾ كالتّنافر، إذ به يدرك أنّ «مستشزراً» متنافر دون «مرتفع»، وكذا تنافر الكلمات.

﴿وهو﴾ أي: ما يتبيّن في هذه العلوم أو يدرك بالحسّ ﴿ما عدا التّعقيد المعنوي﴾ إذ لا يعرف بتلك العلوم ـ ولا بالحسّ ـ تمييز السّالم من التّعقيد المعنوي عن غيره.

والغرض من هذا الكلام[1] تعيين ما يبيّن في العلوم المذكورة ـ أو يدرك بالحسّ ـ ويحترز بها عمّا يجب أن يحترز عنه؛ ليعلم أنّه لم يبق لنا ـ ممّا يرجع إليه البلاغة ـ إلّا الاحتراز عن الخطأ في التّأدية، وتمييز السّالم من التّعقيد المعنويّ عن غيره، ليحترز عن التعقيد، فمسّت الحاجة إلى علمٍ به يحترز عن الخطأ، وعلم به يحترز عن التّعقيد المعنويّ ليتمّ أمر البلاغة، فوضعوا لذلك علمَي المعاني والبيان، وسمّوهما «علم البلاغة» لمكان مزيد اختصاص لهما بها.

وإلى هذا أشار بقوله: ﴿وما يحترز به عن الأوّل﴾ يعني الخطأ في التّأدية ﴿علم المعاني﴾.

فالمراد بـ«الأوّل» أوّل الأمرين الباقيين[2] اللّذَين احتيج إلى الاحتراز عنهما.

---

(١) **قوله: «والغرض من هذا الكلام»**. أي: من قوله: «والثاني منه ما يتبيّن» إلى آخره...

(٢) **قوله: «أوّل الأمرين الباقيين»**. أي: هاهنا أمران ماضيان ذكرا في المتن وأمران باقيان لَمْ يُصَرِّحْ بهما:

أمّا الأمران الماضيان:

فالأوّل منهما: الاحتراز عن الخطأ، **والثّاني منهما**: تمييز الفصيح من غيره.

وأمّا الأمران الباقيان: **فالأوّل** منهما: الخطأ في التأدية، **والثّاني**: التّعقيد المعنويّ.

⇐

وأمّا الأوّل المقابل للثّاني ـ الذي هو تمييز الفصيح عن غيره ـ فإنّما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ.

﴿ وما يحترز به عن التّعقيد المعنوي علم البيان ﴾ فظهر أنّ علم البلاغة منحصر في علمَي المعاني والبيان وإن كانت البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضاً.

وعليك بالتأمّل في هذا المقام فإنّه من مزالّ الأقدام(١).

ثمّ احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك «علم البديع» وإليه أشار بقوله:

﴿ وما يُعرَف به وجوه التّحسين علم البديع ﴾ ولمّا كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثّلاثة **﴿ وكثير ﴾** من النّاس **﴿ يُسمّي الجميع علم البيان، وبعضهم يُسمّي الأوّل علم المعاني والأخيرين ﴾** يعني البيان

⇐ فالمراد بـ«الأوّل» في عبارة الخطيب أوّل الأمرين الباقيين لا أوّل الأمرين الماضيين وإلّا لكان تقدير الكلام هكذا: «وما يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ علم المعاني» وهذا غلط، لأنّ الاحتراز عن الاحتراز عن الخطأ عين الخطأ. وأمّا إذا كان المراد به أوّل الأمرين الباقيين فهو صحيح وتقديره هكذا: «وما يحترز به عن الخطأ علم المعاني».

(١) **قوله: «عليك بالتأمّل في هذا المقام فإنّه من مزالّ الأقدام»**. وحاصل الأقوال ثلاثة:

الأوّل: قول المحشّي وهو أنّ المراد بـ«الأوّل» أوّل الأمرين الماضيين ولمّا استشعر بفساد المعنى التجأ إلى تقدير مضافٍ وقال: الأقرب في توجيه عبارة المتن المصير إلى حذف المضاف أي: ما يحترز به عن متعلّق الأوّل.

الثّاني: قول بعضهم: إنّ علم البلاغة مجموع الأُمور السّتّة وهي: الصّرف، والنّحو، واللغة، والمعاني، والبيان، والذّوق، وقال المصنّف: إنّ علم البلاغة منحصر في المعاني والبيان ومرجعها إلى الأُمور السّتّة وهما متغايران.

الثّالث: السّكّاكي صاحب «المفتاح» وهو أنّ مرجع البلاغة المعاني والبيان فقط.

والبديع ﴿ **علم البيان، والثّلاثة علم البديع** ﴾ ولا يخفى وجوه المناسبة[(١)].

---

(١) **قوله: «ولا يخفى وجوه المناسبة».** قال المحشّي: أمّا تسمية الأوّل بـ«المعاني» فلأنّه باحث عن إفادة التّراكيب خواصّها التي هي معانٍ مخصوصة، ففي التّسمية إشعار بتعلّقه بالمعاني.

وأمّا تسمية الثّاني بـ«البيان» فلأنّه متعلّق بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح.

وأمّا تسمية الثّالث بـ«البديع» فلأنّه يتعلّق بأُمور بديعةٍ وأشياء غريبة كالتّرصيع والتّجنيس ونحوهما.

وأمّا تسمية الجميع بـ«علم البيان» فلتعلّقه بـ«البيان» أعني: «المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضّمير» وبه يتبيّن وجه تسمية الأخيرين بـ«علم البيان» لأنّه إذا ناسب الكلّ ناسب البعض بالضّرورة ولا حاجة إلى اعتبار التّغليب اهـ.

﴿الفنّ الأوّل: علم المعاني[1]﴾

[المعاني مقدم على البيان بالطّبع]

وإنّما قدّمه على «البيان» لكونه منه بمنزلة المفرد ....

---

(١) **قوله: «الفنّ الأوّل علم المعاني»**. الألف واللّام كما يمكن أن يكـون للـعهد الذكـريّ، لأنّ مدخولها ذكر سابقاً مثل قوله ـ تعالى: ﴿**فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجَاجَةٍ**﴾ [النّور: ٣٥]، كذا يمكن أن يكون للعهد الحضوريّ مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، إشارة إلى اليوم الحاضر وهو يوم الغدير الذي أمر الله نبيّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ بتعيين عليّ بن أبي طالب ـ صلوات الله عليه ـ خليفة وإماماً وإعلان ذلك للنّاس.

ثمّ المراد من «الفنّ الأوّل» و«علم المعاني» إمّا الألفاظ أو المعاني أو أُريد مـن «الفـنّ الأوّل» الألفاظ ومن «علم المعاني» المعاني أو عكس ذلك.

الأوّل والثاني باطلان لأنّه مستلزم لحمل الشيء على نفسه والتقدير: «الألفاظ ألفاظ» على الأوّل أو «المعاني معانٍ» على الثاني، وهذا لا فائدة فيه، وهذا الحمل يسمّى عند أهل الميزان بالحمل الأوّلي الذاتي.

والثالث والرابع أيضاً باطلان إن أُريد ظاهر الكلام ـ من غير تقدير شيء ـ لأنّه مستلزم لحمل المباين على المباين، وحمل الضدّ على الضدّ، والتقدير: «الألفـاظ مـعانٍ» عـلى الثالث و«المعاني ألفاظ» على الرّابع. وأمّا إن لم يرد ظـاهر الكـلام وقـدّر مـضاف فـهما صحيحان والتقدير: «مدلول الفنّ الأوّل علم المعاني» أو «الفنّ الأوّل دالّ علم المـعاني» والإضافة بيانيّة أو لاميّة، و«الفنّ» أعمّ و«علم المعاني» أخصّ منه.

⇐

من المركّب[١]؛ لأنّ «البيان» علم يعرف به إيراد المعنى الواحد[٢] في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ففيه زيادة اعتبار ليست في «علم المعاني» والمفرد مقدّم على المركّب[٣] طبعاً فقُدِّم وضعاً ليوافق الوضع الطّبع.

وقبل الشّروع[٤] في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه، وضَبْط أبوابه إجمالاً،

⇐ هذا وقال المحشّي: إن أُريد بالفنّ الأوّل الألفاظ والعبارات ـ كما يدلّ عليه قول الشّارح فيما سبق: «رتّب الكتاب على مقدّمةٍ وثلاثة فنون» ـ احتيج إلى تقدير المضاف إمّا في الأوّل أو في الثّاني، أي: «معاني الفنّ الأوّل علم المعاني» أو: «الفنّ الأوّل ألفاظ علم المعاني» وإن أُريد به المعاني أو بـ«علم المعاني» الألفاظ تسميةً للمدلول باسم الدّالّ أو عكسه فالأمر ظاهر اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «لكونه منه بمنزلة المفرد من المركّب»**. قال المحشّي: كلمة «من» في الموضعين ابتدائيّة إلّا أنّ الابتداء باعتبار الاتّصال والمعنى: لكون المعاني حال كونه ناشياً من البيان متّصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشياً من المركّب ومتّصلاً به، وملخّصه: أنّ اتّصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتّصال المفرد بالمركّب ونسبته إليه اهـ.

أقول: وينطبق نفس الشّرح والتّفسير في قوله ـ عليه السّلام ـ: «يا عليّ أنت منّي بمنزلة هارون من موسى».

(٢) **قوله: «إيراد المعنى الواحد»**. مثل جود زيد مثلاً بالعبارات المختلفة مثل: «زيد جواد» أو «كثير الرّماد» أو «جبان الكلب» أو «مهزول الفصيل» أو «مبسوط اليد» أو «طليق الوجه» أو «مفتوح الباب».

(٣) **قوله: «والمفرد مقدَّم على المركّب»**. وكان حقّ العبارة أن يقول: «والمفرد وما بمنزلته مقدّم على المركّب وما بمنزلته» ولكنّهم تسامحوا فعبّروا عن ما بمنزلة المفرد بالمفرد وعن ما بمنزلة المركّب بالمركّب.

(٤) **قوله: «وقبل الشروع»**. اعتاد العلماء أن يذكروا في أوائل كتبهم الأُمور الثلاثة: ١ ـ تعريف العلم ٢ ـ وبيان فائدته ٣ ـ وبيان موضوعه، والمصنّف تعرّض هنا لثلاثة أُمور أيضاً: الأوّل: تعريف علم المعاني. الثاني: ضبط أبوابه. الثالث: موضوعه وهو اللفظ العربي.

ليكون للطّالب زيادة بصيرة، ولأنّ كلّ علم فهي مَسَائِلُ كثيرة[١] يَضْبِطها جِهَةُ وَحْدة[٢] باعتبارها تعدّ علماً واحداً[٣] يُفْرَدُ بالتَّدوين.

ومن حاول تحصيل كَثْرة يَضْبِطُها جِهَةُ وَحْدَةٍ، فعليه أن يعرفها بتلك الجهة، لئلّا يفوته ما يعنيه ولا يضيّع وقته فيما لا يعنيه، فقال: ﴿**وهو علم**﴾ أي: مَلَكة[٤]

---

(١) **قوله: «ولأنّ كلّ علم فهي مسائل كثيرة»**. قال المحشّي: إن حمل على مذهب الأخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهر.

وإن أُريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدّر الصفة بقرينة المقام، أي: «كُلّ علمٍ يُفْرَدُ بالتّدوين» فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعلٍ فيجوز دخول الفاء في خبره.

(٢) **قوله: «يضبطها جهة وحدة»**. تسمّى بالموضوع.

(٣) **قوله: «باعتبارها تعدّ علماً واحداً»**. أي: باعتبار تلك الجهة ـ وهي الموضوع ـ تعدّ علماً واحداً ولذا قالوا: «تمايز العلوم بتمايز الموضوعات، وتمايز الموضوعات بتمايز الحيثيّات» ـ مثلاً ـ الكلام امتاز عن الطبّ، لأنّ موضوعه أحوال المبدأ والمعاد، والكلام هو العلم الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الإسلام، وموضوع الطبّ أحوال الجسم فامتازا بامتياز الموضوع، وإذا لم يمتازا بامتياز الموضوع فبامتياز الحيثيّات، مثلاً الصّرف، والنّحو لا يمكن امتيازهما بامتياز الموضوع، لأنّ الموضوع فيهما هي الكلمة والكلام ولكن يمتازان بامتياز الحيثيّات، لأنّ النّحو يبحث عن أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، والصّرف يبحث عن أحوال الكلم من حيث الصحّة والاعتلال، وقال بعضهم: امتياز العلوم بامتياز الموضوعات، وامتياز الموضوعات بامتياز الأغراض.

(٤) **قوله: «وهو علم أي: ملكة»**. فسّروا العلم بأُمور متعدّدة:

١ ـ الإدراك المفسّر بحصول صورة من الشّيء عند العقل.

٢ ـ الاعتقاد الجازم المطابق الثابت.

٣ ـ إدراك الكلّي.

⇐

يقتدر بها على إدراكات جزئيّة، ويقال لها: الصِّناعة أيضاً.

بيان ذلك: أنّ واضع هذا الفنّ[١] ـ مثلاً ـ وضع عدّة أُصول مستنبطة من تراكيب البُلَغاء يحصل من إدراكها، وممارستها، قوّة بها يتمكّن من استحضارها[٢]

⇐ ٤ ـ إدراك المركّب.

٥ ـ ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعاتٍ مّا نحو غرضٍ من الأغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصِّناعة.

٦ ـ الأُصول والقواعد.

٧ ـ التصوّر والتّصديق كما قال الشّارح في «التهذيب»: «العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق وإلّا فتصوّر». والشّارح ذكر أمرين من هذه الأُمور: ١ ـ الملكة ٢ ـ والأُصول والقواعد.

(١) **قوله: «واضع هذا الفنّ»**. وهو أديب الشّيعة الإماميّة أبو عبد الله محمّد بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبد الله المرزباني الخراساني الأصل والبغداديّ المنشأ والمدفن، صنّف فيه كتابه المسمّى بـ«المفصّل» في علم البيان والفصاحة. قال ابن النّديم في «الفهرست»: وهو نحو ثلاثمائة ورقةٍ، وقد نصّ اليافعيّ في «مرآة الجنان» وابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان» على أنّ المرزباني هذا قائل بمذهب التشيّع وكان مولده في جمادى الآخرة سنة ٢٩٧هـ ووفاته يوم الجمعة ثاني شوّال سنة ٣٧٨هـ أو سنة ٣٨٤هـ ببغداد في الجانب الشرقيّ.

وقد فصّلت هذا في كتابي الذي صنّفته في «البلاغة» وبيّنت أنّ الشّيخ عبدالقاهر الجرجاني المتوفّى سنة ٤٧١هـ ـ كما نصّ عليه القفطيّ في «الإنباه» ٢: ١٨٨ ـ ١٩٠ ـ لم يكن واضعاً لفنّ البلاغة كما اشتهر بذلك خطأً، ولم يتقدّم عليه في الوضع المرزباني فقط بل تقدّم عليه في التّصنيف من الشّيعة أيضاً محمّد بن أحمد الوزير بن محمّد الوزير أبوسعيد العميدي المتوفّى سنة ٤٢٣هـ صنّف كتابه «تنقيح البلاغة» ـ كما في «كشف الظّنون» ـ.

(٢) **قوله: «بها يتمكّن من استحضارها»**. قال الرّوميّ: المفهوم من كلام الشّارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال أن لا يحصل لأحد «علم المعاني» ـ بمعنى الملكة ـ إلّا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه، والظّاهر أنّه ⇐

والالتفات إليها، وتفصيلها ـ متى أُريد ـ وهي العلم، ولهذا[١] قالوا: وَجْهُ الشَّبَه بين «العلم» و«الحياة» كونهما جِهَتَيْ إدراك، ألا ترى أنّك إذا قلت: «فُلان يَعْلَمُ النَّحْو» لا تريد أنّ جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أنّ له حالة بسيطة إجماليّة[٢] هي مبدأ لتفاصيل مسائله، بها يتمكّن من استحضارها.

ويجوز أن يريد بالعلم نفس الأُصول والقواعد؛ لأنّه كثيراً ما يطلق عليها.

[الفرق بين العلم والمعرفة]

ثمّ «المعرفة»[٣] تقال لإدراك الجزئيّ أو البسيط، و«العلم» للكلّيّ أو المركّب،

⇐ يكفي أن يحصل كيفيّة للنّفس يتمكّن بها من استحضار ما كان مخزوناً عنده من المسائل، واستحصال ما كان مجهولاً منها، كما اعتبر التهيّؤ التامّ في الفقاهة هذا اهباختصارٍ. والحاصل أنّ المراد من العلم ملكة الاستحضار متى أُريد لا الحضور بالفعل فلا يرد ما أشار إليه صاحب «المعالم» في تعريف «الفقه» ـ «الفقه» في اللغة: الفهم وفي الاصطلاح: «هو العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة» ـ من أنّ العلم بجميع المسائل لا يمكن للبشر، والعلم ببعضها لا يكفي في تسمية صاحبه عالماً به.

(١) **قوله: «ولهذا»**. أي: ولأنّ هذه القوّة يوجب التمكّن من الاستحضار وإدراك النّتائج، قالوا ـ كما في باب التّشبيه من علم البيان ـ: وجه الشّبه بين العلم والحياة في قولهم: «العلماء أحياء وباقي النّاس أموات» كونهما جهتي إدراك. قال الفاضل المحشّي: حمل العلم هاهنا على الملكة يحوج إلى اعتبار الاستخدام في قوله: «وينحصر في ثمانية أبواب» على ما أشار إليه الشّارح هناك.

(٢) **قوله: «له حالة بسيطة إجماليّة»**. وهي القوّة والتهيّؤ.

(٣) **قوله: «ثمّ المعرفة»**. أراد الفرق بين العلم والمعرفة وهو ممّا أنكره المحقّق الرّضي في باب أفعال القلوب من شرح «الكافية» قائلاً: لا يتوهّم أنّ بين «علمت» و«عرفت» فرقاً معنويّاً ـ كما قال بعضهم ـ فمعنى: «علمت أنّ زيداً قائم» و«عرفت أنّ زيداً قائم» واحد، إلّا أنّ ⇐

ولهذا يقال: «عَرَفْتُ الله» دون «علمته».

وأيضاً المعرفة تقال للإدراك المسبوق بالعدم، أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد، إذا تخلّل بينهما عدم ـ بأن أدرك أوّلاً ثمّ ذُهِل عنه ثمّ أدرك ثانياً ـ والعلم للإدراك المجرّد من هذين الاعتبارين ولذا يقال: «اللّه ـ تعالى ـ عالم» ولا يقال: «عارف».

[سبب اختيار «يعرف» على «يعلم»]

والمصنّف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيّات[1] فقال: ﴿ **يعرف به**

⇐ «عرف» لا ينصب جزئي الجملة الاسميّة كما تنصبهما «علم» لا لفرق معنويّ بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنّهم قد يخصّون أحد المتساويين ـ في المعنى ـ بحكم لفظيّ دون الآخر اهـ.

فهما مترادفان على رأيه وهو رأي بعض الأُصوليّين والمنطقيّين والمشهور أنّ «العلم» يتعلّق بالمركّبات أو الكليّات والمعرفة تتعلّق بالجزئيّات أو البسائط. قال شارح «المطالع»: ومن هنا تسمع النّحويّين يقولون: «علم» يتعدّى إلى مفعولين و«عرف» يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ فتأمّله اهـ.

(١) **قوله: «والمصنّف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيّات»**. بدليل قوله في «الإيضاح» ـ الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ـ: قيل «يعرف» دون «يعلم» رعايةً لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص «العلم» بالكليّات و«المعرفة» بالجزئيّات كما قال صاحب «القانون» في تعريف الطبّ: الطبّ علم يعرف به أحوال بدن الإنسان. وكما قال الشّيخ أبو عمرو ـ رحمه الله ـ: التّصريف علم بأُصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم اهـ.

والفاء في «فقال يعرف»... إلى آخره للتفريع لا للتعليل حتّى يورد عليه بأنّ مجرّد استعمالها في الجزئيّ لا يوجب اختصاصها به لصحّته على تقدير التّرادف.

ولا شكّ أنّ هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح. وقد يجاب بأنّ ترك العلم إلى المعرفة يستدعي نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصحّ نكتة ـ كما قد نصّ على ذلك الفاضل الرّومي ـ.

أحوال اللفظ العربي ﴾ دون «يعلم» فكأنّه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات جزئيّة هي معرفة كلّ فرد فرد من جزئيّات الأحوال المذكورة ـ بمعنى: أنّ أيّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنّها تَحْصُلُ جُمْلَةً بالفعل، لأن وجود ما لا نِهاية له مُحَال ـ.

[دفع اعتراض]

وعلى هذا يندفع[1] ما قيل: إن أُريد معرفة الجميع[2] فهو محال لأنّها غير متناهية، أو البعض الغير المعيّن فهو تعريف بمجهول[3]، أو المعيّن فلا دلالة عليه.

[دفع اعتراض أخر]

وكذا ما قيل: إن أُريد الكلّ فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحد، أو البعض فيكون حاصلاً لكلّ مَن عَرَفَ مسألةً منه.

[المراد بأحوال اللفظ]

والمراد بأحوال اللفظ الأُمور العارضة له من التّقديم والتّأخير، والتّعريف والتّنكير، وغير ذلك.

[وصف للتخصيص والاحتراز]

ووصف الأحوال[4] بقوله: **﴿ التي بها يطابق ﴾** اللفظ **﴿ مقتضى الحال ﴾** احتراز

---

(١) **قوله: وعلى هذا يندفع»**. وحاصل ما يندفع به القولان أنّا نريد بالمعرفة المعرفة بالقوّة، وبالكلّ الاستغراق العرفي لا الحقيقي، وسيأتي شرحهما إن شاء الله ـ تعالى ـ.

(٢) **قوله: «إن أُريد معرفة الجميع»**. وهو الظّاهر من الجمع المضاف أعني «الأحوال».

(٣) **قوله: «تعريف بمجهول»**. وهو غير جائز إذ المعرِّف لابدّ أن يكون أجلى.

(٤) **قوله: «ووصف الأحوال»**. أحوال اللفظ على ثلاثة أقسام:

⇐

عن الأحوال التي ليست بهذه الصّفة كالإعلال، والإدغام، والرّفع، والنّصب، وما أشبه ذلك ممّا لا بدّ منه في تأدية أصل المراد.

وكذا المحسّنات البديعيّة من التّجنيس والتّرصيع ونحوهما ـ ممّا يكون بعد رعاية المطابقة ـ.

وهو قرينة خفيّة(١) على أنّ المراد أنّه علمٌ يُعرَف به هذه الأحوال من حيث إنّها

⇐ الأوّل: الأحوال المعتبرة فيه قبل رعاية المطابقة ممّا لابدّ منه في تأدية أصل المراد مثل الإعلال في «قال»، والإدغام في «مدّ»، والرّفع في الفاعل، والنّصب في المفعول، والجرّ في المضاف إليه وغيرها ممّا يبحث عنها في الصّرف والنّحو.

الثّاني: الأحوال المعتبرة فيه بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال مما لا يحتاج إليها في تأدية أصل المراد مثل المحسّنات البديعيّة.

الثّالث: الأحوال المعتبرة فيه ليطابق اللفظ بها مقتضى الحال، مثل التّقديم والتّأخير والحذف والذّكر والإظهار والإضمار وغيرها، وهي المرادة هاهنا، ووصف «الأحوال» بقوله: «التي بها يطابق مقتضى الحال» لتخصيص هذا النّوع وتعيينه، فالوصف هنا للتخصيص والاحتراز لا للمدح أو الذم أو الترحّم أو غيرها.

وذلك لأنّ الصفة قد تكون للتخصيص نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ** ﴾ [النّساء: ٩٢] وقد تكون للتوضيح نحو: «مررت بزيد الكاتب» ويلحق به ما يمدحه أو يذمّه أو يرحم عليه أو يؤكّده نحو: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [الفاتحة: ٢]، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، «إلهي عبدك العاصي أتاكا»، ﴿ **لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ** ﴾ [النّحل: ٥١] ـ كما نصّ عليه السّيوطيّ في شرح باب النّعت من شرح «الألفيّة» ـ.

(١) **قوله: «وهو قرينة خفيّة»**. أي: التّوصيف المذكور قرينة خفيّة. قال الأُستاذ: الحكم الذي يذكر في الكلام على أربعة أنواع:

الأوّل: ما لا يذكر له علّة وسبب مثل: «أكرِمْ زيداً».

الثّاني: ما يذكر له ذلك نحو: «أكرِمْ زيداً لعلمه».

⇐

يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثيّة للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال، بأن يتصوّر معنى التّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير ـ مثلاً ـ وهذا واضح لزوماً وفساداً[١].

وبهذا[٢] يخرج «علم البيان» من هذا التّعريف؛ لأنّ كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية ـ مثلاً ـ وإن كانت أحوالاً للّفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في «علم البيان» من حيث إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال[٣]؛ إذ ليس فيه أنّ الحال

⇐ الثّالث: أن يؤتى في الكلام قرينة جليّة تدلّ على علّة الحكم نحو: «أكرم العالم» لأنّ تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعليّة فتعليق حكم «الإكرام» على الوصف وهو «العالم» يُشعر بأنّ العلم هو علّة الحكم وسببه كما اشتهر بين الأُصوليّين.

الرّابع: أن يؤتى فيه قرينة خفيّة تدلّ عليها نحو: «أكْرِمْ زيداً العالم» فإنّه حكم في هذا المثال على ذات «زيد» بالإكرام وهي ذات موصوفة بالعلم والوصف ـ وهو «العالم» ـ قرينة خفيّة دالّة على أنّ علّة الحكم ـ أي: حكم الإكرام ـ هو العلم لا غير.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ قول المصنّف: «أحوال اللفظ العربيّ التي يطابق»... إلى آخره من قبيل النّوع الرّابع وتوضيحه: أنّ المقام من قبيل تعليق الحكم بالوصف حيث علّق المعرفة بأحوال الموصوف بكونها سبباً لمطابقة اللفظ لمقتضى الحال فهو من قبيل: «أكرم الرجل العالم» حيث أفاد أنّ علّة الإكرام العلم فيفيد المتن أنّ معرفة تلك الأحوال لكونها علّةً لمطابقة اللفظ لمقتضى الحال.

(١) **قوله: «وهذا واضح لزوماً وفساداً»**. أمّا أنّه واضح لزوماً، لأنّها أحوال اللفظ بلا ريبٍ وإذا اعتبرت نفس الأحوال بدون قيد الحيثيّة علم المعاني كانت تلك الأحوال إيّاه.

وأمّا أنّه واضح فساداً؛ لأنّ معرفة ذات تلك الأحوال ليست علم المعاني بالاتفاق.

(٢) **قوله: «وبهذا»**. أي: بالتّوصيف المفيد للحيثيّة المذكورة.

(٣) **قوله: لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال»**. أي: لا يبحث في علم البيان مثلاً عن التّشبيه والحقيقة والمجاز والاستعارة من حيث إنّها يطابق ⇐

الفُلانيّ يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية ونحو ذلك.

[سؤال وجواب]

فإن قلت[1]: إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد، والذكر، والحذف، ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال ـ كما يفصح عنه لفظ «المفتاح» حيث يقول: الحالة المقتضية للتّأكيد، أو الذّكر، أو الحذف، إلى غير ذلك ـ فكيف يصحّ قوله: الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، وليس مقتضى الحال إلّا تلك الأحوال بعينها؟

⇐ بها اللفظ مقتضى الحال، بل إنّما يبحث فيه عنها من حيث ذاتها وأنّ ذات الحقيقة ما هي؟ وذات المجاز ما هي؟ وكذا حقيقة الاستعارة والكناية.

وكذا المحسّنات البديعيّة لأنّها محسّنة عرضيّة وهي من هذه الحيثيّة يبحث عنها في علم البديع، وأمّا إذا اعتبرت تلك المحسّنات من حيث إنّها قد تقتضيها الحال فتكون موجبة للحسن الذّاتي ومن هذه الحيثيّة يبحث عنها في علم المعاني، ولهذا ذكر «الالتفات» وهو من المحسّنات البديعيّة في هذا العلم وكذلك الحقيقة والمجاز. والكناية إذا اقتضاها الحال.

(١) **قوله: «فإن قلت»**. قال الأُستاذ: إذا قلنا: «طابق زيد عمراً بالعلم» فزيد مطابِق ـ بلفظ الفاعل ـ وعمرو مطابَقٌ ـ بلفظ المفعول ـ والعلم مطابق به، ومعلوم أنّ كلّاً منها يغاير الآخر، وفي كلام المصنّف: المطابِقُ ـ بلفظ الفاعل ـ هو «اللفظ» الذي فاعل قوله: «يطابق» والمطابَقُ ـ بلفظ المفعول ـ هو «مقتضى الحال» الذي هو مفعول قوله: «يطابق» والمطابقُ به، «أحوال اللفظ» الذي هو مرجع الضّمير المجرور في قوله: «بها» وحاصل ذلك أنّه يلزم في عبارة المصنّف اتحاد المطابِق والمطابَق به وهما ممّا يجب أن يتغايرا.

وأُجيب بأنّ المراد بـ«أحوال اللفظ» الخَصوصيّات الجزئيّة كالتّأكيد المخصوص في «إنّ زيداً قائم» وبـ«مقتضى الحال» الخَصوصيّات الكليّة كتأكيد الكلام مطلقاً.

قلت: قد تسامحوا[1] في القول بأنّ مقتضى الحال هو التّأكيد، والذّكر، والحذف، ونحو ذلك، بناءً على أنّها هي التي بها يتحقّق مقتضى الحال، وإلّا فمقتضى الحال ـ عند التّحقيق ـ كلام مؤكّد، وكلام يذكر فيه المسند إليه، أو يحذف، وعلى هذا القياس[2].

[معنى المطابقة]

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال: أنّ الكلام الذي يورده المتكلّم يكون

---

(١) **قوله: «قد تسامحوا»**. والتّسامح إنّما هو من باب إطلاق اسم المسبّب على السّبب، نظير ما يذكر في علم البيان في أقسام المجاز المرسل من قولهم: «أمطرت السَّماءُ نباتاً» ـ أي: غيثاً ـ حيث أطلق اسم المسبّب ـ أعني النّبات ـ على السّبب ـ أعني الغيث ـ. وإن لم يتسامحوا في التّعبير فمقتضى الحال في الحقيقة كلام مؤكّد، وكلام يذكر فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما، أو كلام يحذف فيه المسند إليه والمسند أو غيرهما، لا نفس التّأكيد والذّكر والحذف، فإنّها أسباب لكون الكلام مؤكّداً أو مذكوراً فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما أو محذوفاً فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما.

وقال المحشّي: حاصل الجواب: أن لا اتّحاد، لأنّ المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلّيّ المكيّف بكيفيّة مخصوصة لا نفس الأحوال، وبالمطابقة: صدق المطابق ـ بزنة المفعول ـ على المطابق ـ بزنة الفاعل ـ على عكس اصطلاح المعقول فإنّهم يقولون: الكلّيّ مطابِقٌ للجزئي بمعنى صدقه عليه، فالصّادق عندهم هو المطابِقُ ـ بزنة الفاعل ـ ولا يلزم تطابق الاصطلاحين.

فمآل المعنى: الأحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيّات الكلام الذي هو مقتضى الحال.

(٢) **قوله: «وعلى هذا القياس»**. أي: سائر الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، مثلاً مقتضى الحال كلام يعرّف فيه المسند إليه أو المسند أو غيرهما أو ينكّر، لا التّعريف والتّنكير، لأنّهما سببان لمطابقة الكلام مقتضى الحال.

جزئيّاً من جزئيّات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلّيّ على الجزئيّ[١].

ـ مثلاً ـ يصدق على «إنّ زيداً قائم» أنّه كلام مؤكّد، وعلى «زيد قائم» أنّه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا «الهلال والله» إنّه كلام حذف فيه المسند إليه[٢]، وظاهر أنّ تلك الأحوال هي التي بها يتحقّق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التّحقيق؛ فافهم[٣].

[جواب سؤال]

وأحوال الإسناد[٤] أيضاً من أحوال اللفظ العربي باعتبار أنّ كون الجملة مؤكّدة

---

(١) **قوله: «صدق الكلّيّ على الجزئي»**. والحاصل أنّ المطابِق ـ بصيغة الفاعل ـ هو الكلام الجزئي الذي يورده المتكلّم والمطابق ـ بصيغة المفعول ـ هو الكلام الكلّي الذي هو مقتضى الحال، بحسب القواعد المستنبطة من تتبّع تراكيب البلغاء؛ فالمقام عكس ما هو المشهور مِن أنّ الكلّيّ يطابق جزئيه.

(٢) **قوله: «وعلى قولنا: «الهلال والله» إنّه كلام حذف فيه المسند إليه»**. أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير: «الهلال هذا» لأنّ مقصود المستهلّ تعيين شيءٍ بالإشارة والحكم عليه بالهلاليّة ليتوجّه إليه النّاظرون ويروه كما يراه.

وإنّما أتى بالقسم جرياً على عادة المستهلّين غالباً، ولئلّا يتوهّم نصب «الهلال» عند الوقف ـ كما نصّ عليه الجامي ـ.

(٣) **قوله: «فافهم»**. إشارة إلى الفرق بين مصطلح أهل الميزان وأهل العربيّة فإنّ المطابِق ـ بصيغة الفاعل ـ كلّيّ عند أهل الميزان والمطابَق ـ بصيغة المفعول ـ جزئيّ، وعند أهل العربيّة بالعكس ـ فإنّ المطابِق ـ بصيغة الفاعل ـ هو الكلام الجزئيّ الذي أورده المتكلّم والمطابق ـ بصيغة المفعول ـ هو الكلام الكلّي.

(٤) **قوله: «وأحوال الإسناد»**. جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ التعريف غير جامع؛ فإنّ تعريف علم المعاني لا يشمل باب «الإسناد» لأنّه ليس بلفظ، بل هو أمر معنويّ. قال المحشّي: وضمير «إليها» في قوله: «راجع إليها» راجع إلى أحوال اللفظ.

⇐

أو غير مؤكّدة اعتبار راجع إليها.

وتخصيص اللفظ بالعربيّ مجرّد اصطلاح؛ لأنّ هذه الصّناعة إنّما وُضِعَت لمعرفة أحوال اللفظ العربي لا غير[1].

[سبب العدول عن تعريف السّكّاكي]

وإنّما عدل عن تعريف صاحب «المفتاح»[2] علم المعاني بأنّه «تتبّع خواصّ

⇐ والجواب: أنّ الأحوال بهذا الاعتبار قسمان:

الأوّل: أحوال بلا واسطة شيءٍ مثل التّقديم والتّأخير -مثلاً- العارضين على لفظ المسند إليه والمسند.

والثّاني: أحوال بالواسطة مثل الإطلاق والتّقييد -مثلاً- العارضين على الإسناد العارض على اللفظ، فالإسناد عارض على اللفظ، ومعرفة أحواله هي معرفة أحوال اللفظ.

(١) **قوله: «لا غير»**. وذلك لأنّ الغرض من تدوين هذا العلم إنّما هو معرفة أسرار القرآن وإعجازه وهو عربيّ وهذا لا ينافي جريانه وتطبيق قواعده في غير لغة العرب على قواعد ذلك الغير، فإنّ تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغويّ وغيرها أيضاً يكون في غير لغة العرب.

(٢) **قوله: وإنّما عدل عن تعريف صاحب «المفتاح»**. اعتراض على الخطيب القزوينيّ بأنّه قال في «الإيضاح»: لم أعدل عمّا ذكره صاحب «المفتاح» إلى غيره إلّا لأمرين:

الأمر الأوّل: أن يكون في كلامه الخَفاء والغُموض.

والأمر الثّاني: أن يكون في كلامه إشكال، وهاهنا عدل عن تعريفه علم المعاني إلى غيره وما هو السّبب في ذلك؟

فأجاب بالوجهين المشار إليهما في الشرح:

الأوّل: أنّه عرّف العلم بالتتبّع حيث قال: اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن

⇐

تراكيب الكلام في الإفادة[١] وما يتّصل بها من الاستحسان[٢] وغيره[٣]، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على مايقتضي الحال ذكره» لوجهين[٤]:

⇐ الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام التّراكيب الصّادرة عمّن له زيادة فضل تمييز ومعرفةٍ وهي تراكيب البلغاء لا الصّادرة عمّن سواهم، لنزولها في صِناعة البلاغة منزلة أصوات الحيوانات تصدر عن محالّها بحسب ما يتّفق اهـ.

فتراه عرّف العلم بالتتبّع، وهو ليس بعلم ولا صادق عليه، لأنّ العلم من مقولة الانفعال لأنّه انفعال النّفس، والتتبّع من مقولة الفعل، والمقولتان متباينتان، فالتتبّع مباين للعلم.

الثاني: أنّه مستلزم للدّور.

(١) **قوله: «تراكيب الكلام في الإفادة»**. أي: في مقام الإفادة أي: في مقام إفادتهم أصل المعنى المراد مصحوباً بالاعتبار المناسب الذي يقتضيه المقام.

(٢) **قوله: «من الاستحسان»**. المشار إليه في قوله سابقاً: «وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقَبول بمطابقته للاعتبار المناسب».

(٣) **قوله: «وغيره»**. أي: غير الاستحسان وهو الاستهجان المشار إليه أيضاً في قوله سابقاً: «وانحطاطه بعدمها» وقد أُورد على السكّاكيّ بأنّ قوله: «وغيره» مبهم فلا يجوز استعماله في الحدّ، ولكنّ ذلك غير واردٍ عليه، لعدم إبهامه، إذ يعرف بقرينة الاستحسان أنّ المراد بغيره هو الاستهجان.

وقال بعضهم دفاعاً عن السكّاكي: قد يعرّف الشّيء بإحدى العلل الأربع، كما يقال في التعريف بالعلّة الماديّة: «الكوز إناء خزفيّ» وبالصّوريّة: «إناء مشكّلة كذا» وبالفاعليّة «إناء يصنعه الخزّاف» وبالغائيّة «إناء يشرب فيه الماء». وأحسن ذلك ما اشتمل على العلل الأربع ـ كما في حدّ السكّاكي ـ فإنّ «التتبّع» ـ وهو المعرفة ـ مشتمل على العلّة الفاعليّة ـ أعني العارف ـ أي: المتتبّع ـ و«خواصّ تراكيب الكلام» على المادّية و«في الإفادة» على الصّوريّة و«ليحترز» على الغائيّة.

(٤) **قوله: «لوجهين»**. لم يذكر الوجه الثّالث الذي أشار اليه في «الإيضاح» وهو أنّ قوله:

⇐

الأوّل: أنّ التّتبّع ليس بعلم ولا صادقٍ عليه؛ فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به.

الثّاني: أنّه فسّر التّراكيب[1] بتراكيب البلغاء حيث قال: «وأعني بتراكيب الكلام التّراكيب الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء».

ولا خَفاء في أنّ معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقّفة على معرفة البلاغة وقد عرّفها في كتابه بقوله: «البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً، له اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقّها، وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها».

فإن أراد بالتّراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء ـ وهو الظّاهر ـ فقد جاء الدَّوْر، وإن أراد غيرها فلم يبيّنه.

⇐ «وغيره» مبهم، ويجب صيانة الحدود عن الألفاظ المبهمة، لأنّ المصنّف لم يذكره مستقلّاً، بل تعرّض لذكره بعد الوجهين السّابقين حيث قال: «على أنّ قوله: «وغيره» مبهم لم يتبيّن مراده به» فكأنّه لم يعتدّ به. وقال الشّريف الجرجاني في «شرح المفتاح»: إنّ المراد به عدم الاستحسان.

(١) **قوله: «فسّر التّراكيب»**. أي: التّراكيب التي هي من أجزاء المعرِّف ـ بالكسر ـ بتراكيب البلغاء، ولا خَفاء في أنّ معرفة البليغ ـ أي: مفرد البلغاء ـ متوقّفة على معرفة البلاغة، فمعرفة التّراكيب التي وقعت في تعريف علم المعاني متوقّفة على معرفة البلاغة وقد عرّف البلاغة في «المفتاح» بما تتوقّف معرفتها على معرفة التّراكيب، فإن أراد بالتّراكيب التي في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء التي وقعت في تعريف علم المعاني فقد جاء الدّور، إذ حاصل التّعريفين حينئذٍ توقّف معرفة التّراكيب في التّعريف الأوّل على البلاغة، وتوقّف معرفة البلاغة في التعريف الثّاني على التّراكيب وهو دور. وإن أراد غير تراكيب البلغاء فلم يبيّنه فهو مبهم لا يجوز استعماله في التّعريفات.

وأُجيب عن الأوّل: بأنّه أراد بالتّتبّع المعرفة[١] -كما صرّح به في كتابه[٢] - إطلاقاً للملزوم على اللّازم؛ تنبيهاً على أنّه معرفة حاصلة[٣] من تتبّع تراكيب البُلَغاء حتّى أنّ معرفة العرب ذلك بِحَسَبِ السَّليقة لا يُسمّى «علم المعاني» وتعريفات الأُدَباء مَشْحُوْنة بالمجاز.

وعن الثّاني -بعد تسليم دلالة كلام السّكّاكيّ[٤] على أنّه فسّر التّراكيب بتراكيب

---

(١) **قوله: «أراد بالتتبّع المعرفة»**. أي: المعرفة المسبّبة عن التتبّع، اللّازمة له، فيكون مجازاً من باب إطلاق الملزوم وهو التتبّع على اللّازم وهو المعرفة، أو إطلاق السّبب على المسبّب مثل إطلاق النّار على الحرارة.

(٢) **قوله: «كما صرّح به في كتابه»**. أي: في آخر القسم الثّالث من «المفتاح» وهذا نصّه: وإذ قد تحقّقت أنّ علم المعاني والبيان هو معرفة خواصّ تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصّل بها إلى توفية الكلام حقّها بحسب ما يفي به قوّة ذكائك اه.

(٣) **قوله: «تنبيهاً على أنّه معرفة حاصلة»**. إشارة إلى أنّه لابدّ في المجاز من أمرين: **الأوّل**: القرينة وقد علمت. **الثّاني**: النّكتة وهي التّنبيه على أنّه معرفة حاصلة. وقال المحشّي: مبنيّ على أحد المذهبين وهو أنّه إذا استعمل السّبب في المسبّب أو بالعكس، فالمراد المسبّب المخصوص، أو السّبب المخصوص مثلاً إذا قيل: «رعينا الغيث» يكون المراد النّبات الحاصل بالغيث لا مطلق النّبات.

(٤) **قوله: «بعد تسليم دلالة كلام السّكّاكيّ»**. إشارة إلى منع كون قوله: «وهي تراكيب البلغاء» جزءً من تفسير التّراكيب الواقع في تعريف علم المعاني حتّى يجيء الدَّور، بل التّفسير قوله: «الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة» وهذه جملة معترضة لبيان أنّ هذه التّراكيب في الواقع تراكيب البلغاء، ولا يلزم منه أخذ البلغاء في تفسير التّراكيب، أي: هو كلام مستقلّ مبيّن لحقيقة الأمر وواقعه، وأنّ المراد بالتّراكيب في الحقيقة والواقع هو تراكيب البلغاء، فلا يتوقّف معرفة التّراكيب على معرفة البلغاء المتوقّفة على معرفة البلاغة فلا دور.

البلغاء ـ: بأنّ المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة[١]، ومعرفتهم لا تتوقّف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور؛ إذ يجوز أن يعرف، بحَسَب عُرْف النّاس، أنّ امرأ القيس[٢] ـ مثلاً ـ بليغ، فيتتبّع خواصّ تراكيبه، من غير أن يتصوّر المعنى المذكور للبلاغة، كما يمكن لكلّ أحد من العَوامّ أن يعرف فُقَهاء البلد، فيتتبّع أقوالهم، من غير أن يعرف: «أنّ الفقه[٣] علم بالأحكام الشّرعيّة الفرعيّة مكتسب من أدلّتها التّفصيليّة» وهو ظاهر.

[التّفتازاني يقف إلى جانب السّكّاكي]

وأقول: لا يفهم[٤] من قوله «توفية خواصّ التّراكيب حقّها» إلّا أن يكون ذلك

---

(١) **قوله: «الموصوفين بالبلاغة»**. أي: مشهورين بها في العُرْف وفيما بين النّاس في زمانهم، ولا دور حينئذٍ أيضاً، إذ معرفة البلغاء المشهورين في العرف لا تتوقّف على معرفة البلاغة بالمعنى الاصطلاحيّ.

(٢) الشّاعر المشهور الجاهليّ صاحب المعلّقة.

(٣) **قوله: «يعرف أنّ الفقه»**. أي: «الفقه» في الاصطلاح علم بالأحكام الشّرعيّة الفرعيّة مكتسب من أدلّتها التّفصيليّة وهي عند الشّيعة الإماميّة أتباع أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ: الكتاب والسنّة والإجماع ودليل العقل. ومعناه في اللغة: الفهم ـ كما نصّ عليه صاحب «المعالم».

(٤) **قوله: «وأقول لا يفهم»**. قال المحشّي: حاصل الجواب اختيار الشِقّ الثّاني من التّرديد المذكور ـ أي: المراد تراكيب غير البلغاء ـ ومنع لزوم التّعريف بالمجهول؛ فإنّه إنّما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يُشعر بأنّ المراد بالتّراكيب تراكيب ذلك المتكلّم وهو ممنوع؛ فإنّ المفهوم من «التّأدية» وكذا «الإيراد» ـ حيث كانت مضافة إلى المتكلّم ـ أن يكون التّراكيب أيضاً بهذه المثابة، إذ **لو قيل** ـ مثلاً ـ: البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي ـ على ما هو معنى التّوفية ـ بالنّظر إلى تراكيب الغير **لكان** ركيكاً اهـ مختصراً.

المتكلّم بحيث يورد كلّ تركيب له في المَوْرِدِ الّذي يليق به، والمقام الّذي يناسبه، بأن يستعمل ـ مثلاً ـ «إنّ زيداً قائم» فيما إذا كان المخاطب شاكّاً، أو منكراً، و«والله إنّه لقائم» فيما إذا كان المخاطب مُصِرّاً، و«زيداً ضربت» فيما إذا كان المخاطب حاكماً حكماً مَشُوْباً بصَواب وخَطَأ؛ لأنّ خاصيّة «إنّ زيداً قائم» أن يكون لنفي شَكٍّ، أو ردّ إنكار، وخاصيّة «زيداً ضربت» أن يكونَ لحصر وتخصيص، إلى غير ذلك.

فتوفيتها حقّها: أن يورد التّركيب في مَوْرِده وفيما هو له، وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال[١]؛ فمعنى توفية خواصّ التّراكيب حقّها: أن يورد كلّ كلام موافقاً لمقتضى الحال.

فالمراد بالتّراكيب في تعريف «البلاغة» تراكيب ذلك المتكلّم كما يُفْصِحُ عن ذلك قوله: «في تأدية المعاني» وكذا قوله: «وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكِناية على وجهها» إذ لا معنى له، إلّا أن يكون ذلك المتكلّم بحيث يورد كلّ تشبيه ومجاز وكِناية كما ينبغي، وعلى ما هو حقّه.

وليس المعنى على أنّه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها، وهذا في غاية الحُسْن ونِهاية اللَّطَافة.

[عتاب الشارح للخطيب القزوينيّ]

والعجب من المصنّف وغيره كيف خَفِيَ عليهم هذا المعنى مع وضوحه، وكيف ظنّوا بالسكّاكي أنّه أخذ في تعريف «بلاغة المتكلّم» تراكيب البلغاء فعرّف الشّيء بنفسه[٢]، ومَفَاسِدُ قلّة التأمّل ممّا يَضِيْقُ عن الإحاطة بها نِطاقُ البيان.

---

(١) **قوله: «تطبيق الكلام لمقتضى الحال»**. أي: إيراده على ما ينبغي.

(٢) **قوله: «فعرّف الشيء بنفسه»**. قال شارح «المطالع»: قد اعتبر في المعرِّف شرائط أربعة ⇐

[التّفتازاني وتعريف علم المعاني]

ثمّ الأوضح[1] في تعريف «علم المعاني» أنّه علم يعرف به كيفيّة تطبيق الكلام

⇐ فيختلّ التّعريف باختلال أيّها كان:

١ ـ وذلك بأن لا يساوي المعرَّف، بل يكون أعمّ فلا يكون مانعاً، أو أخصّ فلا يكون جامعاً، أو يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف أحد المتضايفين بالآخر.

٢ ـ أو يعرف بالأخفى ـ كما يقال: «النّار أُسْطُقسّ» ـ.

٣ ـ أو بنفسه ـ كما يقال: «الحركة نقلة» ـ.

٤ ـ أو بما لا يعرف إلّا به إمّا بمرتبة واحدة وهو دور مصرّح كتعريف «الشّمس» بـ«كوكب النّهار» و«النّهار» بـ«زمان كون الشمس فوق الأُفق».

أو بمراتب، فهو دور مضمر كتعريف «الاثنين» بـ«الزوج الأوّل» و«الزّوج» بـ«العدد المنقسم بمتساويين» و«المتساويين» بـ«الشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر» و«الشيئين» بـ«الاثنين».

وكلّ واحد منها أردأ ممّا قبله:

فتعريف الشّيء بغير المساوي رديء ـ على ما ذكروه ـ.

وبالمساوي في المعرفة أردأ؛ لأنّه لا يفيد المطلوب، والأوّل يفيد تصوّره بوجهٍ مّا.

وبالأخفى أردأ، لكونه أبعد عن الإفادة.

وبنفسه أردأ منه، لجواز أن يصير أوضح في بعض لبعضٍ فيفيد تعريفاً بخلافه، والدَّوريّ المصرّح أردأ منه؛ لاشتماله على التّعريف بنفسه وزيادة. والدَّوْريّ المضمر أردأ منه؛ لأنّه مشتمل على المصرّح وزيادة.

هذا كلّه من جهة المعنى، وأمّا الخلل من جهة اللفظ فإنّما يتصوّر إذا حاول الشّخص التّعريف لغيره، وذلك باستعمال ألفاظ غريبة وحشيّة أو مجازيّة أو مشتركة من غير قرينة؛ وبالجملة ما لا يكون ظاهر الدّلالة على المراد بالنّسبة إلى السّامع اهـ.

(١) قال الجرجاني: إنّما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الخفيّة على اعتبار الحيثيّة، إذ قد ⇐

العربيّ لمقتضى الحال.

[انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب]

﴿ وينحصر ﴾[١] المقصود[٢] من علم المعاني ﴿ في ثمانية أبواب ﴾ انحصار الكُلّ

⇐ صرّح به فيه بما هو المقصود، بخلاف تعريف المصنّف، ولأنّه لم يتوجّه عليه ذلك الإشكال الذي أورد على تعريف السّكّاكي لنحتاج إلى دفعه.

(١) **قوله: «وينحصر المقصود»**. قال المحشّي: لا يخفى أنّ ضمير «ينحصر» في عبارة المتن راجع إلى علم المعاني، لكن لمّا قال المصنّف في «الإيضاح» ـ الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ـ: «وينحصر المقصود» أورد الشّارح لفظ «المقصود» تأسّياً به، وتنبيهاً على أنّ المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصوداً أصليّاً، وبهذا يظهر خروج الأشياء الثّلاثة ـ وإنْ عدّت مندرجةً في علم المعاني تغليباً؛ لشدّة اتّصالها به حيث دوّنت معه ـ فلفظ «من» بيانيّة في التّحقيق.

وبهذا التّوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكلّ في الأجزاء وارتباط قوله: «وإلّا لصدق علم المعاني» ـ حيث لم يقل: «لصدق المقصود من علم المعاني» ـ بما قبله. واندفع ما يقال: إنّ المنحصر هو «المقصود في علم المعاني» وصدقه على كلّ باب ظاهر؛ فالانحصار انحصار الكلّيّ في الجزئيّات لا غير، وإنّ الأشياء الثّلاثة خارجة عن علم المعاني، للقطع بأنّ تعريف العلم ـ مثلاً ـ خارج عنه، فلا احتياج إلى إقحام «المقصود» لإخراجها. وإنّ أجزاء العلوم ثلاثة ـ كما تقرّر ـ: الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون الكلّي ـ أعني علم المعاني ـ منحصراً في الأجزاء الثّمانية.

ولو حملت «من» على التّبعيض و«المقصود» على جميعه ـ بدليل المقام ـ والمعنى: «جميع المقصود» الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ـ ولو بحسب التّغليب والتّسامح ـ له ولغيره من الأشياء الثلاثة: المسائل والمبادي والموضوعات، **لاستقام** الكلام أيضاً.

(٢) **قوله: «المقصود»**. بدل من الضّمير المستتر في «ينحصر» الرّاجع إلى «علم المعاني» وليس بفاعل له حتّى يعترض على المصنّف بأنّ حذف الفاعل ـ في غير «باب التّنازع» على رأي ⇐

في أجزائه لا الكُلِّيّ في جُزْئيّاته[1] وإلّا لصدق «علم المعاني» على كلّ باب.

⇐ الأخفش وغير باب النّائب عن الفاعل على رأي الجميع ـ خطأ، وإنّما زاده الشّارح تأسّياً بالمصنّف في «الإيضاح» وتنبيهاً على إخراج «التّعريف» و«بيان الانحصار» و«التّنبيه» الآتي، فإنّها من العلم وليست من المقصود منه.

ورجوع الضّمير المستتر في «ينحصر» إلى «علم المعاني» تدلّ على أنّ علم المعاني هو نفس القواعد والأُصول والمسائل المذكورة في الأبواب الثّمانية.

(١) **قوله: «انحصار الكلّ في أجزائه لا الكلّيّ في جزئيّاته».** قال المحقّق الرضي في تقسيم «الكلمة» من شرح «الكافية» ١: ٦ فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثّلاثة معاً، لأنّ الواو ـ في قول ابن الحاجب: «وهي ـ أي الكلمة ـ اسم وفعل وحرف» ـ للجمع فيكون نحو: «أَذَهَبَ زيدٌ» ونحو: «مُرَّ بزيدٍ» كلمة لأنّه اسم وفعل وحرف؟

فالجواب: أنّه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشّيء إلى أجزائه كما تقول: «السّكنجبين خَلٌّ وعَسَلٌ» وما ذكره قسمة الشّيء إلى جزئيّاته نحو قولك: «الحيوان إنسان وفرس وبقر» وغير ذلك ونريد بالجزئيّ ما يدخل تحت كلّيّ ويصحّ كون الكلّيّ خبراً عنه نحو: «الإنسان حيوان» اهبلفظه. هذا هو جوهر الفرق بين الكلّ والكلّيّ وقال بعض أرباب الحواشي: الفرق بينهما من وجوهٍ خمسة:

الأوّل: أنّ الكلّ مركّب من أجزائه والكلّيّ ليس مركّباً من جزئيّاته.

الثّاني: أنّه متقوّمٌ بأجزائه كتقوّم «السّكنجبين» بالماء والعسل والخَلّ، فإنّه لو لم يكن أحد منها لزم انتفاؤه، والكلّيّ ليس متقوّماً بجزئيّاته كالإنسان بالقياس إلى زيد وعمرو، وغيرهما، فإنّه لا يلزم من انتفاء أحد من أفراده انتفاؤه.

الثّالث: أنّ الكلّ متناهية أجزاؤه، والكلّيّ قد تكون أفراده غير متناهية كأفراد الإنسان على مذهب الحكماء.

الرّابع: أنّ الكلّ لا يحمل على أجزائه فلا يقال: «اليد زيد» والكلّيّ يحمل على أفراده فيقال: «زيد إنسان».

الخامس: أنّ الكلّ لا يطلق على جزئه حقيقةً والكلّي يطلق على فرده حقيقةً عند عدم اعتبار الخَصوصيّة الفرديّة.

وظاهر هذا الكلام[1] يُشعر بأنّ العلم عِبارة عن نفس القواعد على ما مرّ، وتعريف العلم وبيان الانحصار والتّنبيه الآتي خارجة عن المقصود[2].

﴿الأوّل: أحوال الإسناد الخبري. الثّاني: أحوال المسند إليه. الثّالث: أحوال المسند. الرّابع: أحوال متعلّقات الفعل. الخامس: القَصْر[3]. السادس: الإنشاء.

---

(١) **قوله: «وظاهر هذا الكلام»**. قد تبيّن أنّه إن كان المراد من العلم الملكة فهي من الكيف ولا يقبل القسمة والنّسبة، وإن كان المراد به الأُصول والقواعد فهي قابلة للتّقسيم والتّنويع، ومن تقسيم المصنّف علم المعاني يظهر أنّه أراد بالعلم الأُصول والقواعد؛ لأنّها قابلة للقسمة، وليس كذلك الملكة، والتّعبير بالظّاهر إشارة إلى أنّه يمكن أن يراد به الملكة، ويكون من باب الاستخدام، أي: يراد من لفظ العلم الملكة، ومن الضّمير الرّاجع إليها الأُصول والقواعد.

وقال المحشّي: وجه الظّهور أنّ المذكورات في الأبواب الثّمانية أُصول وقواعد. وأورد لفظ «الظّاهر» إشارةً إلى إمكان حمل «العلم» على الملكة و«الحصر» على حصر المسبّب في السّبب -كما قيل- مع بُعده، فتأمّل.

(٢) **قوله: «خارجة عن المقصود»**. وإن كانت داخلةً في العلم، لتعلّقها بعلم المعاني، بحيث تعدّ منه، وتدوّن معه، لكنّها ليست بمقصودة بالذّات، لأنّ المقصود بالذّات من كلّ علمٍ هو نفس القواعد والمسائل المذكورة في أبوابه.

(٣) **قوله: «الخامس القصر»**. ولم يقل: «أحوال القصر» و«أحوال الإنشاء» و«أحوال الفصل والوصل» و«أحوال الإيجاز والإطناب والمساواة» كما قال: «أحوال الإسناد الخبري» إلى آخره؟

لأنّها في نفسها أحوال -كما سيُشار إلى ذلك- فلو عبّر بالأحوال لزم إضافة الشّيء إلى نفسه، وهي غير جائزة، وإذا ورد في كلام العرب ما يوهم ذلك فهو مؤوّل كما نصّ عليه ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به اتّحد   معنىً وأَوِّلْ مُـوْهِماً إذا ورد

والتّأويل هاهنا تكلّف زائد مستغنىً عنه ودفع الضّرر أولى من جلب المنفعة.

السابع: الفصل والوصل. الثّامن: الإيجاز والإطناب والمساواة ﴾.

[بيان سبب الانحصار]

وإنّما انحصر فيها ﴿ لأنّ الكلام إمّا خبر أو إنشاء[1] لأنّه ﴾ لا مَحالة[2] يشتمل

---

(١) **قوله: «إمّا خبر أو إنشاء»**. اختلف العلماء في تقسيم الكلام؛ فذهب المحقّق الرّضيّ في باب الكلام من شرح «الكافية» وابن هشام في شرحي «الشّذور» و«اللمحة» إلى أنّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: خبر وطلب وإنشاء.

وتوضيح ذلك أنّ الكلام إن كان في ذاته يصحّ أن يقال عنه: إنّه صدق أو كذب، فهو الخبر، وإن كان لا يصحّ أن يقال فيه ذلك، فإن كان يدلّ بالوضع على أنّ المتكلّم به طالب لمضمونه من المخاطب فإنّه يسمّى طلباً.

وذلك يشمل ثلاثة أنواع: وهي الأمر، والنّهي، والاستفهام، لأنّ المتكلّم بالأمر نحو: «اضرب» و«لتضرب» يطلب من مخاطبه طلباً جازماً أن يحدث الضّرب ـ مثلاً ـ ولأنّ المتكلّم بالنّهي نحو: «لا تدخل» طالب من مخاطبه ترك الدّخول طلباً جازماً. والمتكلّم بالاستفهام نحو: «أزيد عندك» طالب من مخاطبه أن ينبئه عن مضمون هذا الكلام.

وإن كان الكلام لا يصحّ أن يخبر عنه بأنّه صدق أو كذب، وأيضاً لا يدلّ بالوضع على طلب شيءٍ فهو إنشاءٌ وينقسم إلى قسمين: وذلك لأنّه إمّا أن يدلّ بدلالة الالتزام على الطّلب، أو لا يدلّ على الطّلب، لا بالوضع ولا بالالتزام، والأوّل من هذين يشمل العَرْض والتّحْضيض والتّمنّي والتّرجّي والنّداء والجملة الأُولى من جملتَي القسم. والثّاني: يختصّ بالجمل الخبريّة المستعملة في الإنشاء مثل صيغ العقود كـ«بعت» و«اشتريت» وغيرهما. ولمّا كان هذا التّقسيم غير مرضيٍّ عند المصنّف اختار التّقسيم إلى الخبر والإنشاء وأدخل الطلب في الإنشاء وهو المذهب المشهور.

(٢) **قوله: «لا محالة»**. مصدر ميميّ بمعنى التّحوّل من «حال إلى كذا» أي: تحوّل إليه، وخبر «لا» محذوف، أي: «لا محالة موجود». والجملة معترضة بين اسم «أنّ» وخبرها، مفيدة تأكيد الحكم ـ كذا قال المحشّي ـ.

على نسبة تامّة[١] بين الطّرفين قائمة بنفس المتكلّم[٢].

وتفسيرها[٣] بوقوعِ النِّسْبَةِ ولا وقوعها، أو إيقاع النّسبة وانتزاعها، خطأ في هذا

---

(١) **قوله: «نسبة تامّة»**. أي: يصحّ السّكوت عليها، فخرجت النّسبة النّاقصة التّقييديّة نحو: «غلام زيد» والتّوصيفيّة نحو: «الرجل العالم» و«رجل عادل».

(٢) **قوله: «قائمة بنفس المتكلّم»**. النّسبة في الواقع شيء واحد، وهو ارتباط أحد الطَّرفين وتعلّقه بالآخر، وينقسم إلى أربعة أقسام بملاحظة الاعتبارات والحيثيّات:

١ ـ فإنّ ارتباط أحد الطّرفين بالآخر، من حيث إنّه مفهوم من الكلام، يسمّى نسبةً كلاميّة.

٢ ـ وباعتبار حضوره في ذهن المتكلّم وتصوّره له، يسمّى نسبةً ذهنيّةً تصوّريّة.

٣ ـ ومن حيث كونه مورداً لإذعانه واعتقاده، يسمّى نسبةً تصديقيّة.

٤ ـ وباعتبار تحقّقه في الخارج وحصوله في نفس الأمر، مع قطع النّظر عن إدراك الذّهن وإذعانه، يسمّى نسبةً خارجيّة:

ـ مثلاً ـ: ارتباط «القيام» بـ«زيد» في قولك: «زيد قائم» يسمّى نسبةً كلاميّة، باعتبار أنّه مفهوم منه، ونسبةً ذهنيّةً باعتبار أنّه حاضر في ذهن المتكلّم، وهو متصوّر له، ونسبة تصديقيّة، باعتبار أنّه قد تعلّق به إذعان المتكلّم، ونسبة خارجيّة، باعتبار أنّه متحقّق في الخارج، أي: نفس الأمر، إذ لو قطعنا النّظر عن إدراك الذّهن وإذعانه، فالقيام حاصل له في نفس الأمر.

إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ قول المصنّف: «قائمة بنفس المتكلّم» لا يخلو عن مسامحة، فإنّ القيام بنفس المتكلّم إنّما هو شأن النّسبة الذهنيّة لا الكلاميّة، ومحلّ البحث إنّما هو النّسبة الكلاميّة.

(٣) **قوله: «وتفسيرها»**. أي: تفسير النّسبة بوقوع النّسبة، في القضيّة الموجبة، أولا وقوعها، في القضيّة السّالبة، أو بإيقاع النّسبة، أي: الإذعان بوقوع النّسبة أو انتزاعها، أي: الإذعان بعدم وقوع النّسبة «خطأ في هذا المقام» أي: مقام تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء باعتبار النّسبة.

⇐

المقام؛ لأنّه لا يشتمل النّسبة الإنشائيّة فلا يصحّ التّقسيم.

بل النّسبة هاهنا هو تعلّق أحد جزئَي الكلام بالآخر، بحيث يصحّ السّكوت عليه، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما ممّا في الإنشائيّات[1].

فالكلام ﴿ إن كان لنسبته خارج ﴾ في أحد الأزمنة الثّلاثة[2] ـ أي: تكون بين

⇐ فإنّ النّسبة التّصديقيّة والخارجيّة غير موجودتين في الإنشاء ـ على ما زعموا ـ فلا يصحّ في المقام تفسيرها بالوقوع واللّاوقوع، لأنّ هذا التّفسير لخصوص النّسبة الخارجيّة، ولا بالإيقاع والانتزاع، لأنّه تفسير في اصطلاحهم للنّسبة التّصديقيّة، والإنشاء عارٍ عن هاتين النّسبتين.

نعم يصحّ هذان التّفسيران في مقام تعريف النّسبة الخبريّة كما في باب الإسناد الخبري.

(١) **قوله: «أو غيرهما ممّا في الإنشائيّات»**. كإثبات شيءٍ على ذمّة المأمور بداعي البعث في الأمر، وإثبات ترك شيءٍ على ذمّة المنهيّ بداعي الزّجر في النّهي.

وثبوت شيءٍ لشيءٍ بداعي رفع الجهل أو التوبيخ أو التقرير أو الاستبطاء في الاستفهام، وثبوت شيءٍ لشيءٍ بداعي إظهار المحبوبيّة من دون الطّمع في الوقوع في التمنّي وثبوت شيءٍ لشيءٍ بداعي إظهار المحبوبيّة مع الطّمع في الوقوع في الترجّي وهكذا....

والحاصل: أنّ المراد بالنّسبة في المقام مطلق التعلّق والرّبط الجامع بين الأقسام الأربعة المتقدّمة، لا خصوص النّسبة الخارجيّة أو التصديقيّة، لعدم وجودهما في الإنشائيّات، وإنّما الموجود فيها النّسبة الكلاميّة والذّهنيّة، وهذه النّسبة مغايرة للنّسبة الخبريّة، إمّا بالذّات كما في الأمر والنّهي، أو بالدّواعي كما في الاستفهام والتّمنّي والتّرجّي.

(٢) **قوله: «في أحد الأزمنة الثلاثة»**. وإنّما زاد الشّارح هذا، دفعاً لما يتوهّم، من أنّ جعل المناط في الكلام الخبري وجود النّسبة الخارجيّة ـ الّتي إن طابقتها النّسبة الكلاميّة يقال للكلام ⇐

الطَّرفين في الخارج نسبة ثبوتيّة[١] أو سلبيّة[٢] ـ ﴿ **تطابقه**[٣] ﴾ أي: تطابق تلك النّسبة ذلك الخارج ـ بأن يكونا ثبوتيّين أو سلبيّين ـ ﴿ **أو لا تطابقه** ﴾ ـ بأن يكون أحدهما ثبوتيّاً والآخر سلبيّاً[٤] ـ ﴿ **فخبر** ﴾ أي: فالكلام خبر ﴿ **وإلّا** ﴾ أي: وإن لم

⇐ الحاكي عنها: إنّه صادق، وإن لم تطابقها يقال للكلام الحاكي عنها ظاهراً: إنّه كاذب ـ مستلزم لأن تكون الأخبار الموجبة الاستقباليّة نحو: «سيقوم زيد» كاذبةً دائماً، إذ لا نسبة لها في الخارج فعلاً حتّى تطابقها نسبتها الكلاميّة المفهومة منها، وأن تكون الأخبار السّالبة الاستقباليّة صادقةً دائماً، لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجيّة، حيث إنّ المحقّق في الخارج فعلاً عدم ثبوت شيءٍ لشيءٍ.

وحاصل الدّفع: أنّ المعتبر ثبوت النّسبة الخارجيّة في إحدى الأزمنة الثلاثة بحسب ما فيه النّسبة الكلاميّة:

فإن كانت ماضويّةً كما في قولك: «ضرب زيد» اعتبر ثبوت الخارجيّة في الماضي. وإن كانت حاليةً كما في قولك: «زيد قائم الآن» اعتبر ثبوت الخارجيّة في الحال. وإن كانت استقباليّةً كما في قولك: «سيقوم زيد» اعتبر ثبوت الخارجيّة في الاستقبال، فهو صادق إن صدر منه القيام في الاستقبال وإن لم يكن فعلاً بقائم، وكاذب إن لم يصدر منه القيام في الاستقبال وإن كان فعلاً قائماً؛ فالقيام في الاستقبال كاشف عن كونه صادقاً. وعدم القيام فيه كاشف عن كونه كاذباً، وما لم يجئ زمان الاستقبال لم يحكم بشيءٍ من الصّدق والكذب على رأي الجمهور ـ حيث جعلوا المناط فيهما مطابقة الواقع وعدم مطابقته ـ وكذلك على رأي الجاحظ ـ كذا قرّر بعض الفضلاء ـ.

(١) **قوله: «نسبة ثبوتيّة»**. مثل: «محمّد خاتم النّبيّين» و«عليّ سيّد الوصيّين».

(٢) **قوله: «أو سلبيّة»**. نحو: ﴿ **وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

(٣) **قوله: «تطابقه»**. أي: تطابق تلك النّسبة الكلاميّة ذلك الخارج، أي: النّسبة الخارجيّة، بأن كانا ثبوتيّين كالمثالين الأوّلين، أو سلبيّين كالمثال الثاني وهو الآية الكريمة.

(٤) **قوله: «أو لا تطابقه بأن يكون أحدهما ثبوتيّاً والآخر سلبيّاً»**. سواء كانت الكلاميّة ثبوتيّة وما في الخارج سلبيّاً كقول النّصارى: ﴿ **الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ** ﴾ وقول اليهود: ﴿ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ** ﴾ [التّوبة: ٣٠]، أو العكس كقول النّساء في يوسف: ﴿ **مَا هَٰذَا بَشَرًا** ﴾ [يوسف: ٣١].

يكن لنسبته خارج كذلك ﴿ فإنشاء ﴾، وسيزداد هذا وضوحاً فى أوّل التنبيه.

﴿ **والخبر لا بدّ له من مسند إليه، ومسند، وإسناد، والمسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلاً أو في معناه** ﴾ كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظّرف ونحو ذلك.

وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر[1]؛ لأنّ الإنشاء أيضاً لا بدّ له ممّا ذكره وقد يكون لمسنده أيضاً متعلّقات.

﴿ **وكلّ من الإسناد والتعلّق إمّا بقصر، أو بغير قصر، وكلّ جملة قرنت بأُخرى إمّا معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إمّا زائد على أصل المراد لفائدة** ﴾.

احترز به عن التّطويل ـ على ما يجيء ـ ولا حاجة إليه ـ بعد تقييد الكلام بالبليغ ـ لأنّ ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال، فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغاً. ﴿ **أو غير زائد** ﴾.

هذا كلّه ظاهر لكن لا طائل تحته، لأنّ جميع ما ذكر ـ من القَصْر والوصل والفَصْل والإيجاز ومقابلَيْه ـ إنّما هي من أحوال الجملة، أو المسند إليه، أو المسند.

فالذي يَهُمُّه أن يبيّن سبب إِفْرادِ هذه الأحوال عمّا سبق، وجَعْلِ كلّ واحد منها باباً برأسه، وإلّا فنقول: كلّ من المسند إليه، والمسند، مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكّر، إلى غير ذلك من الأحوال، فلِمَ لم يجعل كلّ واحد من هذه الأحوال باباً على حِدَةٍ؟

---

(١) **قوله: «لا جهة لتخصيصه بالخبر»**. بل له وجه، أشار إليه الشّيخ عبدالقاهر، وهو أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة، وتقع فيه الصّياغات العجيبة، وفيه يكون ـ في الأمر الأعم ـ المزايا التي بها يقع التّفاضل في الفصاحة اهـ.

[ردّ ابن المظفّر]

ومَنْ رَامَ[١] تقريرَ هذا بالتّرديد، بين النّفي والإثبات، ففساد كلامه أكثر وأظهر[٢].

[سبب الحصر برأي الشّارح]

فالأقرب أن يقال: اللفظ إمّا جملة أو مفرد، فأحوال الجملة هي الباب الأوّل[٣].

---

(١) **قوله: «ومن رام»**. ردّ على الشّارح الخَلْخَالِيّ محمّد بن المظفّر حيث أراد بيان وجه الحصر بالتّرديد بين النّفي والإثبات الذي يقال له: الحصر العقليّ، وهذا نصّه الذي نسب إليه: الأحوال المبحوث عنها إمّا مختصّة بالإنشائيّات أو لا، والأوّل الإنشاء، والثّاني إمّا أن يكون من تخصيص شيءٍ بشيءٍ بالطّرق المعهودة أو لا، والأوّل القصر، والثّاني إمّا أن يصحّ تعلّقه بالكلام كلّاً أو جزءاً أو لا، والأوّل الإيجاز ومقابلاه، والثّاني إمّا أن يتعلّق بالجملة من حيث هي، أو لا، والأوّل الفصل والوصل، والثّاني إمّا أن يكون من أحوال نفس الإسناد الخبريّ، أو لا، والأوّل أحوال الإسناد الخبريّ، والثّاني إمّا أن يتعلّق بالمسند إليه، أو لا، والأوّل أحوال المسند إليه، والثّاني إمّا أن يتعلّق بالمسند، أو لا، والأوّل أحوال المسند، والثّاني أحوال متعلّقات الفعل اهـ.

(٢) **قوله: «ففساد كلامه أكثر وأظهر»**. أي: من كلام المصنّف، أمّا الفساد فلأنّ التّرديد بين النّفي والإثبات إنّما يصحّ فيما لا يحتمل غيرهما، وهاهنا ليس كذلك، فإنّه يحتمل أن يكون شيئاً آخر، غير ما جعل له باباً مستقلّاً، مثل التّقديم والتّأخير، ونحوهما، ممّا يمكن أن يجعل له أيضاً باباً مستقلّاً من دون بيان وجه مناسب لذلك.

وأمّا الظّهور فلأنّ التّرديد بين النّفي والإثبات الذي هو الحصر العقليّ لا مجال له في هذا المقام، فإنّ العقل لا يحكم بانحصار علم المعاني في ثمانية أبواب، وإنّما صنعه البيانيّون المصنّفون فيه المبوّبون له للتّسهيل على الطّالبين.

(٣) **قوله: «فأحوال الجملة هي الباب الأوّل»**. أي: الباب الذي يسمّى عندهم باب الإسناد الخبريّ، وتقييد الإسناد بالخبريّ غير موجّه.

والمفرد إمّا عُمْدَة أو فَضْلَة[١]، والعُمْدة إمّا مسند إليه، أو مسند، فجعل أحوال هذه الثّلاثة[٢] أبواباً ثلاثة، تمييزاً بين الفَضْلة والعُمْدة ـ المسند إليه، أو المسند ـ.

ثمّ لمّا كان من هذه الأحوال ما له مزيدُ غُمُوْضٍ وكَثْرةُ أبحاثٍ وتعدّدُ طُرُقٍ[٣] ـ وهو القصر ـ أفرد باباً خامساً[٤].

وكذا من أحوال الجُمْلة ما له مَزِيْدُ شَرَفٍ، ولهم به زيادة اهتمام ـ وهو الفَصْل والوَصْل ـ فجُعِل باباً سادساً، وإلّا فهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل: «أحوال القَصْر»[٥] و«أحوال الفَصْل والوَصْل».

---

(١) **قوله: «والمفرد إمّا عُمْدة أو فَضْلة»**. العُمْدة هو المسند إليه والمسند، والفَضْلة متعلّقات المسند وهو الذي يُسمّى بباب متعلّقات الفعل.

(٢) **قوله: «فجعل هذه الأحوال الثلاثة»**. أي: أحوال المسند، وأحوال المسند إليه وأحوال الفضلة ـ أي: متعلّقات الفعل ـ «أبواباً ثلاثة» تمييزاً بين الفَضْلة والعُمْدة التي هي عبارة عن المسند إليه ـ أي: المبتدأ أو الفاعل ـ أو المسند، أي: الفعل أو الخبر.

والحاصل: أنّه جعلت أحوال الجملة باباً على حدةٍ تمييزاً بين الجملة والمفرد، وجعلت أحوال متعلّقات المسند باباً على حدةٍ، تمييزاً بين الفضلة والعمدة، وجعلت أحوال المسند إليه وأحوال المسند بابين مستقلّين تمييزاً بين قسمَي العمدة، فحصلت أربعة أبواب.

(٣) **قوله: «تعدّد طرق»**. طرق القصر أربعة: أحدها: «ما» و«إلّا» والثّاني: «إنّما» و«الثّالث»: تقديم ما حقّه التّأخير، والرّابع: العطف بـ«لا» و«بل» و«لكن».

(٤) **قوله: «أفرد باباً خامساً»**. أي: في تقرير التّفتازاني بغضّ النّظر عن تقريرَي الخطيب القزويني ومحمّد بن المظفّر الخلخاليّ وكذا قوله: «سادساً وسابعاً وثامناً» فلا يرد أنّ باب الفصل والوصل في تقرير الخطيب سابع الأبواب لا سادسها، وأنّ الإيجاز والإطناب والمساواة ثامن الأبواب لا سابعها، وأنّ الإنشاء سادس الأبواب لا ثامنها.

(٥) **قوله: «لم يقل أحوال القصر»**. أي: لكون «القصر» و«الفصل والوصل» أحوالاً في أنفسها ⇐

ولمّا كان من الأحوال ما لا يختصّ مفرداً ولا جملة، بل يجري فيهما، وكان له شيوع وتفاريع كثيرة، جعل باباً سابعاً، وهذه كلّها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء.

ولمّا كان هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصّة جعل الإنشاء باباً ثامناً؛ فانحصر في ثمانية أبواب.

[تنبيهٌ في تفسير الصِّدق والكَذِب]

﴿تنبيهٌ[1]﴾ وسَمَ[2] هذا البحث بالتّنبيه، لأنّه قد سَبَقَ منه ذكر مّا في قوله: «تطابقه أو لا تطابقه».

وقد علم أنّ «الخبر» كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثَّلاثة تطابقه أو لا تطابقه، فـ«الخبر» على هذا[3] بمعنى «الكلام المخبر به» كما في قولهم: «الخبر

⇐ لم يقل المصنّف: «أحوال القصر والفصل والوصل» لأنّه من قبيل إضافة الشّيء إلى نفسه وهو غلط.

وأمّا الإنشاء فلمّا وسّط بينهما ـ أي: بين القصر والفصل والوصل، لاقتضاء سوق الكلام إيّاه ـ لم يضف إليه «الأحوال» قصداً لمشاكلته طرفيه، ولظهوره لم يتعرّض له.

(١) **قوله: «تنبيه»**. إمّا خبر لمبتدأ محذوف أي: «هذا تنبيه». أو مبتدأ لخبر محذوف أي: «هاهنا تنبيه».

(٢) **قوله: «وسَمَ»**. أي: «أعلم» من الوسم أي: العلامة. يقال: «وَسَمَهُ، وَسْماً» و«سِمَةً» ـ إذا أثّر فيه بِسِمَةٍ وكَيٍّ ـ والهاء في «سِمَة» عوض من الواو على ما قرّروا في «عِدة».

وفي قوله: «لأنّه قد سبق منه ذكر مّا» إشارة إلى أنّ التّنبيه إنّما يستعمل فيما تعلّق به ضرب من العلم سابقاً، أو كان في حكمه، كالبديهيّات، أو أنّه يستعمل فيما لا يحتاج إلى الدّليل، كالبديهيّ، وما تعلّق به علم سابق في حكمه ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٣) **قوله: «فالخبر على هذا»**. ردّ على السّكّاكيّ صاحب «المفتاح» حيث أبطل تعريف «الخبر» ⇐

هو الكلام المحتمل للصِّدْق والكَذِب».

وقد يقال بمعنى «الإخبار» كما في قولهم: «الصِّدْق هو الخبر عن الشّيء على ما هو به»[(١)] بدليل تعديته بـ«عَنْ» فلا دَوْر[(٢)].

وأيضاً: الصِّدْق والكَذِب يوصف بهما الكلام والمتكلّم، والمذكور في تعريف «الخبر» صفة الكلام ـ بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها ـ والخبر عن الشّيء

⇐ بـ«ما يحتمل الصّدق والكذب» بأنّ «الصّدق» معرَّف بـ«الخبر عن الشيء على ما هو بـه» فيتوقّف معرفة «الخبر» على معرفة «الصّدق» ـ المتوقّفة على معرفة «الخبر» ـ وقال الشّارح في شرح المفتاح: إنّ اللّازم من هذا التّعريف فساد تعريف «الخبر» وفساد تعريف «الصّدق» أيضاً، للزوم الدَّوْر فيهما، فكلّ من «الخبر» و«الصّدق» معرَّف ـ بالفتح ـ من جهةٍ ومعرِّف ـ بالكسر ـ من جهة أُخرى ـ مثلاً ـ تقول: «الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب» وتكون الخبر معرَّفاً بالفتح و«الصِّدق» معرِّفاً، وتقول: «الصّدق هو الخبر عن الشّيء على ما هو به» وتكون «الخبر» معرِّفاً ـ بالكسر ـ و«الصدق» معرَّفاً ـ بالفتح ـ.

وأجاب عن الدَّوْر في «الخبر» بأنّ له معنيين: الأوّل: «الخبر» مصدر بمعنى المفعول، أي: الكلام المخبر به. والثّاني: أنّه باقٍ على المعنى المصدريّ، لكنّه بمعنى مصدر الإفعال، أي: الإخبار، و«الخبر» المعرَّف ـ بالفتح ـ بمعنى الكلام المخبر به والمعرِّف ـ بالكسر ـ بمعنى الإخبار عن الشّيء بقرينة ذكر كلمة «عن» بعده فلا دور.

وعن الدّور في «الصّدق» بأنّه يقع وصفاً للكلام، ووصفاً للمتكلّم و«الصّدق» المعرِّف ـ بالكسر ـ صفة الكلام، و«الصّدق» المعرَّف ـ بالفتح ـ صفة للمتكلّم، فتعريف «الصّدق» بـ«الخبر عن الشّيء على ما هو به» وصف للمتكلّم ولا دور أيضاً كما تبيّن.

(١) **قوله: «الصّدق هو الخبر عن الشّيء على ما هو به»**. ويقال في تعريف الكذب: «الكذب هو الخبر عن الشّيء على خلاف ما هو به».

(٢) **قوله: «فلا دور»**. لأنّ «الخبر» الذي هو معرَّف ـ بفتح الرّاء ـ في التّعريف الأوّل غير «الخبر» الذي هو معرِّف ـ بكسر الرّاء ـ في التّعريف الثّاني أي: في تعريف الصّدق، إذ الأوّل بمعنى الكلام، والثّاني بمعنى المصدر، أي: الإخبار ـ بكسر الهمزة ـ.

ـ بأنّه كذا ـ تعريف لما هو صفة للمتكلّم فلا دَوْر.

[انحصار الخبر في الصّادق والكاذب والخلاف في ذلك]

واتّفقوا على انحصار «الخبر» في الصّادق والكاذب[١] ـ خِلافاً للجاحظ ـ.

[مذهب الجمهور]

ثمّ اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما: فذهب الجُمْهُور إلى ما ذكره المصنّف بقوله: ﴿**صِدْقُ الخبر مطابقته**﴾ أي: مطابقة حكمه[٢]، فإنّ رجوع

---

(١) **قوله: «انحصار الخبر في الصّادق والكاذب»**. اعلم أنّ الخبر يمكن أن يتصوّر على أربعة أوجهٍ:

الأوّل: الخبر الصّادق. والثّاني: الخبر الكاذب. والثّالث: الصّادق والكاذب معاً. والرّابع: ما لا يكون صادقاً ولا كاذباً.

الأوّل والثّاني صحيحان بالاتّفاق، والثّالث باطل بالإجماع، وإنّما الخلاف في الرّابع: فذهب الجُمْهُور والنَّظّام إلى نفيه، وأنّ الخبر منحصر في الصّادق والكاذب. ثمّ اختلفوا في تفسيرهما.

وذهب الجاحظ إلى إثباته، وأنّ الخبر غير منحصرٍ فيما ذكر، بل أثبت الواسطة، وهو المنصوص عليه عن الإمام أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصّادق سادس الاثني عشر من أئمّة المسلمين وحجج الله على العالمين ـ صلوات الله عليه ـ فقد روى ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الرازيّ ـ رحمه الله ـ في قسم الأُصول من كتاب «الكافي» أنّه ـ عليه السّلام ـ قال: «الكلام صدق وكذب وإصلاح بين النّاس». [راجع الكافي ٢: ٣٤١ الحديث ١٦]

(٢) **قوله: «مطابقة حكمه»**. قال المحشّي: قيل: المقصود بهذا التّفسير هو الخلاص عن الدَّور في تعريف الصّدق والكذب.

فإن قلت: ضمير «حكمه» راجع إلى «الخبر» فيدور؟

⇐

الصّدق والكَذِب إلى الحكم أوّلاً وبالذات، وإلى الخبر ثانياً وبالواسطة **﴿للواقع﴾** وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري **﴿وكَذِبه عدمها﴾** أي: عدم مطابقته للواقع.

بيان ذلك(١): أنّ الكلام الذي دلّ على وقوع نسبة بين شيئين إمّا بالثّبوت؛ بأنّ

⇐ **قلت**: ذكر الضّمير تسامح منه، لبيان أنّ الحكم لا يوجد إلّا في الخبر، وإلّا فالتّعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع.

والحقّ أنّ المقصود هو الإيماءُ إلى أنّ المطابقة وعدمها صفة للحكم أوّلاً وبالذّات، وبواسطته يتّصف الخبر بهما اهـ. ثمّ المراد بالحكم هو الإسناد ـ كما نصّ عليه سيّدنا الأُستاذ دام عزّه ـ.

(١) **قوله: «بيان ذلك»**. وقد سبق أنّ النّسبة على أربعة أقسام:

١ ـ النّسبة الذّهنيّة والتّصوّريّة.

٢ ـ النّسبة الكلاميّة واللفظيّة، وهاتان النّسبتان متطابقتان دائماً، والنّسبة اللفظيّة كاشفة عن الذّهنيّة، وأيضاً هما موجودتان في الخبر والإنشاء والصّدق والكذب.

٣ ـ النّسبة الخارجيّة.

٤ ـ والنّسبة التصديقيّة. ولابدّ في الكلام الخبريّ من النّسبة الخارجيّة الواقعة في أحد الأزمنة التي عرفناها قبل ذلك، وهي لا توجد في الإنشاء، إذ ليس له خارج تطابقه أو لا تطابقه، بل هو إيجاد المعنى بلفظ يقارنه، فلا يدلّ على الزّمان أبداً. وإذا طابقت النّسبة الذّهنيّة والكلاميّة النّسبة الخارجيّة فالخبر صدق وهو نوعان، وإلّا فكذب وهو أيضاً نوعان: أمّا النّوعان اللذان في الصّدق فهما: أن تكون النّسبة الكلاميّة والخارجيّة ثبوتيّتين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١]، أو سلبيّتين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ٤].

وأمّا النّوعان اللّذان في الكذب، فهما: أن تكون الكلاميّة ثبوتيّة، والخارجيّة سلبيّة نحو قوله ـ تعالى ـ حكاية عن النّصارى: ﴿**المَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ**﴾ وكذا قول اليهود: ﴿**عُزَيْرٌ ابْنُ**

⇐

هذا ذاك، أو بالنّفي؛ بأنّ هذا ليس ذاك، فمع قَطْع النَّظَر عمّا في الذهن ـ من النّسبة ـ لابدّ وأن يكون[1] بينهما في الخارج نسبة، ثبوتيّة أو سلبيّة؛ لأنّه إمّا أن يكون هذا ذاك، أو لم يكن، فمطابقة هذه النّسبة الحاصلة في الذّهن ـ المفهومة من الكلام ـ لتلك النّسبة الواقعة الخارجة ـ بأن تكونا ثبوتيّتين أو سلبيّتين ـ صِدْق وعدمها كَذِب.

وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج، وما في نفس الأمر، فإذا قلت: «أبيع» وأردت به الإخبار الحاليّ، فلابدّ له من وقوع بَيْع خارج حاصل ـ بغير هذا اللفظ ـ تقصد مطابقته لذلك الخارج، بخلاف «بِعْتُ» الإنشائيّ، فإنّه لا خارج له يقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ مُوْجِد له.

[جواب سؤال]

ولا يقدح[2] في ذلك أنّ النّسبة من الأُمور الاعتباريّة دون الخارجيّة؛ للفرق

⇐ **اللَّهِ﴾** [التّوبة: ٣٠]، أو عكس ذلك، بأن تكون الكلاميّة سلبيّة والخارجيّة ثبوتيّةً نحو قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن النّساء المصريّات في يوسف عليه السّلام: **﴿مَا هٰذا بَشَراً﴾** [يوسف: ٣١].

(١) **قوله: «لابدّ وأن يكون»**. قال سيّدنا الأُستاذ العلّامة الهاشمي ـ دام عزّه وعمره ـ: كان الأُستاذ الأكبر أديب الأُدباء العلّامة الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوري ـ رضوان الله عليه ـ يقول: الواو في أمثال المقام نائبة مناب «من» أي «لابدّ من أن يكون».

(٢) **قوله: «ولا يقدح»**. اعلم أنّ الأُمور على ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لا وجود له في خارج الذّهن أي: في عالم الأعيان، بل يكون مجرّد تصوّر وتوهّم ذهني مثل «أنياب أغوال» و«رؤوس الشّياطين» ويقال له: الأمر الاعتباريّ والوهمي أيضاً.

⇐

⇐ **الثّاني**: ما يكون له وجودٌ في خارج الذّهن وليس بإزائه شيء في عالم الأعيان مثل «الفوقيّة والتحتيّة والأُبوّة والبنوّة» فالأب والأُم يوجد بإزائهما شيء ولكن الأُبوّة والبنوّة لا يوجد بإزائهما شيء، وكذا «النّسبة» و«الإسناد». ويقال لهذا: الأمر الاعتباريّ والإضافيّ أيضاً.

الثّالث: ما يكون بإزائه شيء في عالم الأعيان مثل «زيد» و«عمرو» وغيرهما وهذا يقال له: الأمر الحقيقي والموجود الخارجيّ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ قوله: «لا يقدح» جواب عن سؤالٍ، وهو أنّ كون «النّسبة» من الأُمور الإضافيّة والاعتباريّة ينافي كونها من الأُمور الخارجيّة وأن يكون لها خارج، لأنّ المراد بالخارجيّة أن يكون من الأُمور الحقيقيّة؟

فأجاب الشّارح بأنّ المراد من الخارجيّة أن يكون لها خارج زائداً على مدلول اللفظ ـ لا أن يكون من الأُمور الخارجيّة ـ وهذا هو القسم الثّاني الوسيط بين الأوّل والثّالث.

وتوضيح ذلك أنّ الأوّل ليس له شيء خارجاً عن مدلول اللفظ، والثّالث له ـ خارجاً عن مدلول اللفظ ـ هيئة وهيكل يشار إليه، فيصحّ أن يقال: «النّسبة» من الأُمور الاعتباريّة، يعني من الأُمور التي يعتبر بين الشّيئين وله تحقّق في خارج الذّهن ومع ذلك ليست من الأُمور الخارجيّة يعني ليس لها هيكل يُشار إليه، وإذا يقال: له خارج، ليس معناه أنّ له هيكلاً في الخارج حتّى ينافي كونه من الأُمور الاعتباريّة والإضافيّة.

والحاصل: الفرق بين الأُمور الخارجيّة والموجودات الخارجيّة، فإنّ الأُمور الخارجيّة ما تكون الخارج ظرفاً له لا ظرفاً لوجوده مثل «الوجود» فإنّ الخارج ظرف للوجود نفسه وليس ظرفاً لوجود الوجود، وليس للوجود وجود وإلّا تسلسل ولذا لا يقال: «الوجود موجود».

والموجود الخارجي ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ ما كان الخارج ظرفاً لوجوده مثل «زيد» لا ظرفاً لنفسه كوجوده ولذا يقال: «زيد موجود»، فزيد شيء، ووجوده شيء آخر.

والنّسبة بين الأُمور الخارجيّة والموجودات الخارجيّة من النِّسَب الأربع المنطقيّة هي ⇐

⇐ الأعم والأخصّ المطلقان، والموجود الخارجيّ أخصّ من الأمر الخارجيّ.

فحاصل الجواب أنّه يقال للنسبة إنّها من الأُمور الاعتباريّة أي يعتبر بين شيئين، وله وجود خارج الذهن ولكن لا يُشار إليه وليس مجرّد توهّم مثل «أنياب أغوال» ومن الأُمور الخارجيّة يعني له شيء خارجاً عن مدلول اللفظ وليس من الأُمور الخارجيّة بمعنى الموجودات الخارجيّة التي هي أخصّ مثل «زيد».

«ولا يقدح في ذلك» أي: في كون النّسبة من الأُمور الخارجيّة أنّها من الأُمور الاعتباريّة، أي: **أنّ النسبة من الأمور** الاعتباريّة، إذ ليس معنى الأُمور الخارجيّة الموجودات الخارجيّة مثل «زيد» و«عمرو» التي قابلة للإشارة، ولها جهة محسوسة، بل المراد أنّ لها تحقّقاً في الخارج، وليست مثل «أنياب الأغوال» و«رؤوس الشياطين» و«بحر من الزّئبق» التي ليست لها شيء خارجاً من مدلول اللفظ وهي مجرّد توهّم.

«الاعتباريّة» أي: الأُمور التي يعتبر بين شيئين **«دون الخارجيّة»** أي: الأُمور الموجودة في الخارج، لأنّ كونها اعتباريّةً لا ينافي تحقّقها في الخارج، ولكن ينافي كونها من الموجودات الخارجيّة، وأن يكون لها ما بحذاءٍ يُشار إليه، أي: يكون محسوساً يُرى بالعين، للفرق بين قولهم: «القيام حاصل لزيد في الخارج» فإنّ الخارج ظرف لحصول القيام، ووجوده لزيد، فيكون القيام أمراً موجوداً في الخارج، وموجوداً لزيد فيه، وقولهم: «حصول القيام له أمر متحقّق موجود في الخارج» وهذا خطأ، لأنّ حصول القيام ليس موجوداً خارجيّاً يُشار إليه، ويكون له ما بحذاءٍ، فقوله: في «الخارج» ظرف لنفس الحصول، لا لتحقّقه ووجوده الذي لازمه كونه موجوداً خارجيّاً مُشاراً إليه.

فإنّا لو قطعنا النّظر». فإنّا لو غضضنا النّظر في «أنياب أغوال» عن إدراك الذّهن وحكمه، لما بقي شيء، وأيّ شيء كان لها إنّما تكون في الذّهن، بخلاف «القيام لزيد» فإنّه في الخارج عن الذّهن ـ بغضّ النّظر عن إدراكه وحكمه ـ شيءٌ موجود، وإن لم يكن قابلاً لأن يُشار إليه، وليس للقيام في خارج الذّهن مكان يشغله، كما لزيد نفسه ذلك المكان المحسوس المشار إليه، وهذا معنى وجود النّسبة الخارجيّة، وليس معناه أنّ له هيكلاً في

⇐

الظّاهر بين قولنا: «القيامُ حاصلٌ لزيدٍ في الخارج»[١] و«حصول القيام له، أمر

⇐ الخارج، أو هو موجود خارجيّ وله مكان يشغله، فالأمر الخارجيّ أعمّ من الموجود الخارجي، كما أنّ الأمر الاعتباري أعمّ من الأمر الوهميّ.

(١) **قوله: للفرق الظّاهر بين قولنا: «القيام حاصل لزيدٍ في الخارج»**. قال الشّريف الجرجاني: أقول: لا خَفاء أنّك إذا قلت: «زيد موجود في الخارج» قولاً مطابقاً للواقع كان قولك: «في الخارج» ظرفاً لوجود «زيد» لا لـ«زيد» نفسه، ولا ارتياب أيضاً أنّ الموجود الخارجيّ هو «زيد» لا وجوده.

فظهر أنّ الموجود الخارجيّ ما كان الخارج ظرفاً لوجوده ـ كـ«زيد» ـ لا ظرفاً لنفسه ـ كوجوده ـ وأنّ صدق قولنا «زيد موجود في الخارج» لا يستلزم صدق قولنا: «وجود زيد موجود في الخارج» فهكذا نقول:

«الخارج» في قولك: «القيام حاصل لزيدٍ في الخارج» ظرف لحصول القيام لـ«زيد» ووجوده له، ولا شكّ أنّ وجود شيءٍ لغيره فرع وجوده في نفسه، فيكون «القيام» أمراً موجوداً في الخارج، وموجوداً فيه لـ«زيد» وأمّا حصول القيام له، فليس موجوداً خارجيّاً؛ لأنّ «الخارج» ظرف للحصول نفسه، لا لتحقّقه ووجوده.

فالفرق أنّ الخارج، في القول الأوّل، ظرف للحصول نفسه، ولا يستلزم ذلك وجوده فيه، وفي الثّاني ظرف لوجود الحصول وتحقّقه، وهذا معنى كونه موجوداً خارجيّاً.

ونحن إذا قلنا: «نسبة خارجيّة» أردنا بها ما كان الخارج ظرفاً لنفسها ـ كالوجود الخارجي ـ لا ما كان الخارج ظرفاً لتحقّقها وحصولها ـ كالموجود الخارجي ـ وقد عرفت أنّ صدق الأوّل لا يستلزم صدق الثّاني، فاتّضح الحال واندفع الإشكال.

وأمّا قوله: «فإنّا لو قطعنا النّظر» فمستدرك في البيان، اللهمّ إلّا أن يتعسّف ويقال: معناه: أنّ حصول القيام لزيد في الخارج أمر نجزم به قطعاً ولا نشكّ فيه أصلاً، بخلاف كون حصول القيام له أمراً متحقّقاً في الخارج، فإنّه لا جزم به، فيكون إشارة إجماليّة إلى ما فصّلناه في الفرق.

وربّما يجاب عن أصل السّؤال؛ بأنّ ليس المراد بالخارج ـ هاهنا ـ ما يرادف الأعيان، ⇐

متحقّق موجود في الخارج» فإنّا لو قطعنا النّظر عن إدراك الذّهن، وحكمه، فالقيام حاصل له، وهذا معنى وجود النّسبة الخارجيّة.

[رأي النَّظّام في تفسير الصّدق والكَذِب]

﴿ **وقيل** ﴾ ـ قائله النَّظّام ومن تابعه ـ: صدق الخبر ﴿ **مُطَابَقَتُه لاعتقاد المُـخْبِر ولو** ﴾ كان ذلك الاعتقاد ﴿ **خَطَأً** ﴾ غير مطابق لِلواقع ﴿ **و** ﴾ كَذِب الخبر ﴿ **عدمها** ﴾ أي: عدم مُطَابَقته لاعتقاد المُخْبِر[1] ولو كان خطأ، فقول القائل: «السَّمَاءُ تحتنا» ـ معتقداً ذلك ـ صدق، وقولنا: «السّماء فوقنا» ـ غير معتقد ذلك ـ كذب.

[كلام عن المحقّق الرّضي]

والواو في قوله: «ولو خطأ» للحال[2].

⇐ ليتّجه أنّ النّسب أُمور اعتباريّة، لا موجودات خارجيّة، بل المراد خارج النّسبة الذهنيّة التي دلّ عليها الكلام اهـ.

(١) **قوله: «عدم مطابقته لاعتقاد المخبر»**. لو كان اعتقاده صواباً، كقول المسلم في مقام التّقيّة: «المسيح ابن الله». **«ولوكان اعتقاده خطأ»** كقول اليهودي المتستّر بيهوديّته «الإسلام حقّ».

(٢) **قوله: «الواو للحال»**. هذا القول هاهنا وفي الباب الرّابع هو قول المحقّق الرّضي في باب جوازم المضارع من «شرح الكافية» ٢: ٢٥٧ وهذا نصّه: واعلم أنّه إذا تقدّم على أداة الشّرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريّين بجوابٍ له لفظاً، لأنّ للشّرط صدر الكلام، بل هو دالّ عليه، وكالعوض منه.

وقال الكوفيّون: بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدّمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه، وإنّما ينجزم على الجِوار إذا تأخّر عن الشّرط، وذلك نحو: «أضرب إن ضربتني» فـ«أضرب» جواب من حيث المعنى اتّفاقاً، لتوقّف مضمونه على حصول الشّرط، ولهذا لم يحكم بالإقرار في قولك: «لك عليّ ألف درهم إن دخلت الدّار».

⇐

⇐ وعند البصريّة ـ أيضاً ـ لا يقدّر مع هذا المقدّم جواب آخر للشّرط ـ وإن لم يكن جواباً للشرط ـ لأنّه عندهم يغني عنه، فهو مثل «استجارك» المذكور الذي هو كالعوض من المقدّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدّم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخّر عن الشّرط تقدّم على أداته، لأنّه لو كان هو الجواب لزم جزمه وللزم الفاء في نحو: «أنت مكرم إن أكرمتني» ولجاز «ضربت غلامه إن ضربت زيداً» ـ على أنّ ضمير «غلامه» لـ«زيد» ـ فمرتبة الجزاء عند البصريّة بعد الشّرط وعند الكوفيّة قبل الأداة.

وقد تدخل الواو على أنّ المدلول على جوابها بما تقدّم، ولا تدخل إلّا إذا كان ضدّ الشّرط المذكور أولى بذلك المقدّم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشّرط كقولك: «أكرمه وإن شتمني» فالشّتم بعيد من إكرامك الشّاتم وضدّه ـ وهو المدح ـ أنسب بالإكرام.

وكذلك قوله ـ عليه السّلام ـ: «أُطلبوا العلم ولو بالصّين».

والظّاهر أنّ الواو الدّاخلة على الشَّرط في مثله اعتراضيّة، ونعني بالجملة الاعتراضيّة ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقاً به معنىً، مستأنفاً لفظاً، على طريق الالتفات كقوله:

* فأنتِ طلاق ـ والطّلاق أليّة ـ *

وقوله:

* يرى كلّ من فيها ـ وحاشاك ـ فانيا *

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر».

فتقول في الأوّل: «زيد وإن كان غنيّاً بخيل» وفي الثّاني: «زيد بخيل وإن كان غنيّاً» وجواب الشّرط في مثله مدلول الكلام أي: «إن كان غنيّاً فهو يبخل فكيف إذا افتقر» والجملة كالعوض عن الجواب المقدّر ـ كما تقرّر ـ ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضيّة، لأنّ جواب الشّرط ليست جملةً اعتراضيّة.

وقال الخَبْرِيّ: هو واو العطف، والمعطوف عليه محذوف وهو ضدّ الشرط المذكور

⇐

وقيل: للعطف أي: لو لم يكن خطأ ولو خطأ.

[تفسير للاعتقاد]

والمراد بـ «الاعتقاد»[1] الحكم الذّهني الجازم، أو الراجح، فيعمّ «العِلْمَ» وهو

⇐ الذي قلنا: إنّه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتّقدير عنده: «زيد إن لم يكن غنيّاً وإن كان غنيّاً فبخيل».

وقد تقدّم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه، مع القرينة، لكنّه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار فتقول: «زيد وإن كان غنيّاً فبخيل» لما تقدّم من أنّ الشّرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً، وأمّا على ما اخترنا ـ من كون الواو اعتراضيّة ـ فيجوز، لأنّ الاعتراضيّة تفصل بين أيّ جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزّمخشريّ أنّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشّرط نصباً على أنّه حال كما عمل جواب «متى» ـ عند بعضهم ـ في «متى» النّصب على أنّه ظرفه، ومعنى الحال والظّرف متقاربان.

ولا يصحّ اعتراض الخَبْرِيّ عليه، بأنّ معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو، لأنّ حاليّة الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً، نحو: «أَضْرِبه غداً مجرّداً» و«ضربته أمس مجرّداً» واستقباليّة «إن» باعتبار زمان التكلّم فلا تناقض بينهما اهبلفظه. وليكن هذا على ذكرٍ منك يفدك في الباب الرّابع أيضاً.

والمراد بالخَبْرِيّ ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الباب الموحّدة التّحتانيّة ـ المعلّم أبو حكيم عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الخَبْرِيّ الفارسيّ الشّيرازيّ المتوفّى فجأةً يوم الثّلاثاء والمدفون يوم الأربعاء الثّاني والعشرين من ذي الحجّة سنة ٤٧٠هـ ببغداد. وكان بارعاً في النّحو واللغة والحساب، متمكّناً من العربيّة وشرح الحماسة وديوان البحتريّ والمتنبّي والشّريف الرّضي.

(١) **قوله: «والمراد بالاعتقاد»**. قال في شرح حاشية التّهذيب: اعلم أنّ من تصوّر النّسبة الحُكْمِيّة فإمّا أن تكون الصّورة الحاصلة عنده بحيث تتأثّر عنها النّفس تأثيراً عجيباً من ⇐

حكم جازم لا يَقْبَلُ التّشكيك، و«الاعتقاد المشهور» وهو حكم جازم يَقْبَلُهُ، و«الظّنّ» وهو الحكم بالطّرف الرّاجح.

فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق، والموهوم كاذب؛ لأنّه الحكم بخلاف الطّرف الرّاجح.

وأمّا المشكوك، فلايتحقّق فيه الاعتقاد؛ لأنّ الشّكّ عِبارة عن تساوي الطّرفين، والتّردّد فيهما من غير ترجيح، فلا يكون صادقاً ولا كاذباً، وتَثْبُتُ الواسطة.

اللهمّ إلّا أن يقال[١]: إذا انتفى الاعتقاد، تحقّق عدم المطابقة للاعتقاد، فيكون كاذباً.

⇐ قبضٍ وبسطٍ، وإن كان خلافها ثابتاً عند العقل كقولك في التّرغيب: «الخمر ياقوتيّة سيّالة لذيذة» وفي التّنفير: «العَسَلُ مُرَّة مُهَوِّعة» أم لا.

وعلى الأوّل تسمّى تخييلاً، وعلى الثّاني فإمّا أن تكون تلك النّسبة متساوية الطّرفين بحيث لا يترجّح عنده واحد منهما فتسمّى شكّاً.

وإمّا أن لا تكون متساويتهما، فإمّا أن يحصل القطع بأحدهما أم لا، وعلى الثّاني تسمّى وهماً إن كنت مرجوحةً، وظنّاً إن كانت راجحةً. وعلى الأوّل إمّا أن يكون ذلك الطّرف العدم فتسمّى كذباً، وإمّا أن يكون الوجود فتسمّى جزماً، وهو إمّا أن يكون مطابقةللواقع أو لا، وتسمّى الثّانية جهلاًمركّباً، والأُولى يقيناًإن كانت بحيث لا تقبل التّشكيك، وتقليداً إن كانت بحيث تقبله، فهذه صور ثمان: أربع منها ليست بتصديقٍ لعدم الإذعان ـ أي: الاعتقاد ـ وهي الكذب والثّلاث الأُوَل التي ذكرها المحشّي ـ وهي التخييل والشّكّ والوهم ـ والباقي تصديق بالاتّفاق، فلابدّ من حمل الإذعان على ما هو أعمّ من اليقين ليشمل الظنّ أيضاً فافهم اه.

(١) **قوله: «اللهمّ إلّا أن يقال»**. والحاصل أنّه لابدّ في الموجبة من وجود الموضوع لأنّه حكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ، وثبوت شيءٍ لشيءٍ فرع لثبوت المُثْبَت له، وأمّا السّالبة فليس ذلك بلازم لها، فربّما يكون سالبةً بانتفاء الموضوع كقول أهل المعقول: «شريك الباري ليس ⇐

[دفع سؤال]

لا يقال: المشكوك ليس بخبر ـ ليكون صادقاً أو كاذباً ـ لأنّه لا حكم معه، ولا تصديق، بل هو مجرّد تصوّر ـ كما صرّح به أرباب المعقول ـ.

لأنّا نقول[1]: لا حكم ولا تصديق للشاكّ ـ بمعنى: أنّه لم يدرك وقوع النّسبة أو لا وقوعها، وذهنه لم يحكم بشيء من النّفي والإثبات ـ لكنّه إذا تلفّظ بالجملة الخبريّة ـ وقال: «زيد في الدّار» ـ مثلاً ـ مع الشّك ـ فكلامه خبر لا محالة، بل إذا تيقّن أنّ زيداً ليس في الدّار وقال: «زيد في الدّار» فكلامه خبر وهذا ظاهر.

[دليل النّظّام]

وتمسّك النَّظّام ﴿بدليل﴾ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ** ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾﴾ فإنّه ـ تعالى ـ سجّل عليهم بأنّهم كاذبون في قولهم: «إنّك لرسول الله» مع أنّه مطابق للواقع، فلو كان الصّدقُ عِبارةً عن مطابقة الواقع لما صحّ هذا.

[وجوه ردّ رأيه]

[الأوّل:] ﴿ورُدّ﴾ هذا الاستدلال ﴿**بأنّ المعنى: لكاذبون في الشّهادة**﴾ وادّعائهم فيها المواطاة، فالتّكذيب راجع إلى قولهم: «نشهد» باعتبار تضمّنه خبراً

⇐ بعالم» وهذا أيضاً من هذا القبيل، لأنّه إذا انتفى الاعتقاد تحقّق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون نظير السّالبة بانتفاء الموضوع.

(١) **قوله: «لأنّا نقول»**. والحاصل: أنّ الخبر نوعان:

الأوّل: ما فيه الحكم والتّصديق. والثّاني: ما إذا سمعه المخاطب احتمل فيه الصّدق والكذب، والمشكوك خبر بهذا المعنى وإن لم يكن خبراً بالمعنى الأوّل، إذ المخاطب يحتمل فيه الصّدق والكذب.

كاذباً، وهو أنّ شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد ـ بشـهادة «إنّ» واللّام والجملة الاسميّة ـ ولا شكّ أنّه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين، الّذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم[1].

---

(١) قوله: «لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم». هذا التّفسير الذي ذكره للمنافقين تفسير بغير ما أنزل الله، قال الله ـ تعالى ـ في كتابه: ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾ ـ المؤمن: ٢٨ ـ. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾ ـ النّحل: ١٠٦ ـ. وقال ـ عزّ من قائل ـ: ﴿**إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً**﴾.

وهذا التّفسير أبدعه أتباع الجِبْت والطّاغوت ومعاوية، لإدخال التقيّة في النّفاق وقد شرّعها الله في كتابه بالآيات التي ذكرتها، فإنّ المتّقي أيضاً يقول بفيه ما ليس في قلبه ـ كما في قصّة عمّار بن ياسر ونزول الآية ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾ في مدحه ـ.

وقديماً مّا تعوّد القوم وتعمّدوا أن يجعلوا النّفاق والتقيّة من وادٍ واحد ويسفكوا بذلك دماء آلاف الأبرياء من شيعة آل محمّد ـ صلّى الله عليه وعليهم أجمعين ـ تقرّباً إلى الجائرين وركوناً إلى الظّالمين ـ فإنّ الشّيعة كانت مضطرّة إلى التّقيّة من عهد عليّ وفاطمة إلى يومنا هذا في مواطن كثيرة ليحفظوا بها أموالهم وأولادهم ودِماءَهُم.

والقرآن يفرّق بين النّفاق والتّقيّة، فإنّ النّفاق هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، والتّقيّة إظهار الكفر وإضمار الإسلام، فهما متباينان تماماً ـ كما نطق به القرآن.

قال العلّامة الموسوي شرف الدّين في المسألة العاشرة من كتاب أجوبة موسى جار الله: إنّ إخواننا من أهل السّنة ـ أصلح الله شؤونهم ـ يستفظعون أمر التّقيّة ويندّدون بها ويعدّونها وصمةً في الشّيعة، مع أنّ العمل بها، عند الخوف على النّفس أو العِرْض أو المال، ممّا حكم بوجوبه الشّرعُ والعقل، واتّفقت عليه كلمة أُولي الألباب من المسلمين وغيرهم.

فالتّقيّة غير خاصّة بالشّيعة وإن توهّم ذلك بعض الجاهلين، وقد هبط بها الرّوح الأمين على قلب سيّد النّبيّين والمرسلين فتلا عليه: ﴿**لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى**

⇐

⇐ **اللَّهِ الْمَصِيرُ** ﴾ ـ آل عمران: ٢٨ ـ وتلا عليه مرّةً أُخرى: ﴿ **مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ ـ النّحل: ١٠٦ ـ والصِّحاح الحاكمة بالتقيّة، عند الاضطرار إليها، متواترة ولاسيّما من طريق العترة الطّاهرة، وحسبك ما صحّ على شرط الشّيخين عن أبي عبيدة بن محمّد بن عمّار بن ياسر عن أبيه(*) قال: أخذ المشركون عمّاراً، فلم يتركوه حتّى سبّ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وذكر آلهتهم بخيرٍ، ثمّ تركوه، فلمّا أتى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «ما وراءك؟» قال: شرّ يا رسول الله، ما تُرِكتُ حتّى نِلْتُ منك، وذكرت آلهتهم بخير. قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئنّ بالإيمان، قال: «إن عادوا فعُد».

وصحّ على شرط الشّيخين أيضاً عن ابن عبّاس في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً** ﴾ قال: «التّقاة» التّكلّم باللسان والقلب مطمئنّ بالإيمان، فلا يبسط يده فيقتل(**) الحديث.

قلت: هذا حكم الشّرع كتاباً وسنّةً، والعقل بمجرّده حاكم بهذا لو كانوا ينصفون.

وقد مُنِيَ الشّيعة بملوك الجور، ووُلاة الظّلم، فكانوا يسومونهم سوء العذاب، يقطّعون أيديهم وأرجلهم ويصلّبونهم على جذوع النَّخْلِ ويسملون أعينهم ويصطفون أموالهم، كانت سياستهم الزّمنيّة تقتضي هذه الجرائم وكانوا يعوّلون في ارتكابها على الظنّ والتّهمة وكان قُضَاتهم من علماء السّوء والتّزلّف يتقرّبون إليهم بما يبيح لهم ما كانوا يرتكبون، فاضطرّت الشّيعة وأئمّة الشّيعة عندها إلى التّقيّة مخافة الاستئصال جرياً

(*) فيما أخرجه الحاكم في تفسير الآية من سورة النّحل من صحيحه المستدرك: ٣٥٧ من جزئه الثّاني، وصرّح بأنّه صحيح على شرط الشّيخين، وأورده الذّهبي في تلخيصه مصرّحاً بصحّته على شرطهما أيضاً.

(**) أخرجه الحاكم في تفسير الآية من سورة آل عمران من مستدركه: ٢٩١. من الجزء الثّاني مصرّحاً بصحّته على شرط الشّيخين، وأورده الذّهبيّ في التّلخيص مصرّحاً بصحّته على شرطهما أيضاً.

⇐

[دفع وهم]

وما قيل[١] ـ: إنّه راجع إلى قولهم: «نشهد» وإنّه خبر غير مطابق للواقع ـ ليس بشيء؛ لأنّا لا نسلّم[٢] أنّه خبر، بل إنشاء.

⇐ على قاعدة العقلاء والحكماء والأتقياء في مثل تلك الشّدائد، وكان عملهم هذا دليلاً على عقلهم وحكمتهم وفقههم، وما كان الله ـ عزّ وجلّ ـ ليمنعهم ـ والحال هذه ـ من التّقيّة وهو القائل ـ تبارك اسمه ـ: ﴿ **لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إلّا وُسْعَهَا** ﴾، ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾، ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾، ﴿ **لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إلّا مَا آتَاهَا** ﴾. لكن أهل البطر يعدّون التقيّة من مساوئ الشيعة، «فويلٌ للشجيّ من الخليّ» ولو ابتلوا بما ابتلي به الشّيعة لأخلدوا إلى التّقيّة وقبعوا فيها قبوع القنفذ كما فعل أهل السنّة إذا اتّقوا شرّ «جنكيزخان» و«هلاكوا» حقناً لدمائهم، وما يصنع الضّعيف العاقل إذا ابتلي بالشّديد الغاشم اهباختصار.

قال الجعفري: قال الذّهبي ـ وهو إمام السّنّة على الإطلاق عندهم ـ في قصّة المتنبّئ الأسود العنسي ـ من تاريخ الإسلام، عهد الخلفاء الرّاشدين ـ وهو يذكر تغلّبه على بلاد اليمن وسيطرته على ذاك القُطر: واستعمل المسلمون التّقيّة ـ أي: خوفاً من الأسود ـ.

وعلى هذا عدّ التّقيّة من النّفاق في الشيعة ومن غيره في غيرهم من سياسة الكيل بمكيالين وهي سياسة أمويّة عبّاسيّة وقبلهما تيميّة وعدويّة، وتقيّة الشّيعة أحرق قلوب هؤلاء الخونة رجال العيث والفساد والكفر والإلحاد.

(١) **قوله: «وما قيل»**. والمراد: أنّ «نشهد» قسمان: **خبر** وذلك إذا أراد المتكلّم به الإخبار عن الزّمان الحال أو الاستقبال. **وإنشاء** وذلك إذا أراد المتكلّم إيجاد المعنى باللفظ المذكور، كما إذا قال الكافر عند إرادة الإسلام: «أشهد أنّ محمّداً رسول الله» أو قال ذلك المؤذّن والمقيم، والمتشهّد، أو قال المخالف عند الخروج من الظّلمات إلى النّور: «أشهد أنّ عليّاً حجّة الله» و«أشهد» في المقام من القسم الثّاني ـ أي: الإنشاء ـ كما هو واضح.

(٢) وفي نسخةٍ: لظهور أنّه ليس بخبرٍ، بل إنشاء.

[الوجه الثّاني]

﴿أو﴾ المعنى: إنّهم لكاذبون ﴿في تسميتها﴾ أي: في تسمية هذا الإِخبار الخالي عن المواطاة ﴿شهادة﴾ لأنّ المواطاة مشروطة في الشَّهادة.

[نقد]

وفيه نظر؛ لأنّ مثل هذا يكون غلطاً في إطلاق اللفظ لا كذباً؛ لأنّ تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار.

ولو سُلِّم فاشتراط المواطاة في مطلق الشّهادة ممنوع.

وحاصل الجواب: منع كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: «إنّك لرسول الله» مستنداً بهذين الوجهين.

[الوجه الثّالث]

ثمّ الجواب على تقدير التّسليم بما أشار إليه بقوله: ﴿أو المشهود به﴾ أي: المعنى: إنّهم لكاذبون في المشهود به ـ أعني: قولهم: «إنّك لرسول الله» ـ لكن لا في الواقع بل ﴿في زعمهم﴾ الفاسد، واعتقادهم الكاسد؛ لأنّهم يعتقدون أنّه غير مطابق للواقع، فيكون كاذباً عندهم، لكنّه صادق في نفس الأمر؛ لوجود المطابقة فيه؛ فليتأمّل[1]، لئلّا يتوهّم أنّ هذا اعتراف بكون الصّدق والكَذِب

---

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. إشارة إلى أمرين:

الأوّل: أنّ الخبر الواحد ربّما يكون صادقاً باعتبار وكاذباً باعتبار آخر، فإنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، كاذب باعتقاد المنافقين، لكونه غير مطابق للواقع، وصادق باعتقاد المؤمنين لكونه مطابقاً للواقع.

والثّاني: أنّ الجواب الثّالث وهو رجوع التّكذيب إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ لا يوافق مذهب النَّظّام، فإنّ النظّام أرجعه إليه، لكونه خبراً غير مطابق للاعتقاد، ⇐

باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها، فبين المعنيين بَوْن بعيد، وتفاوت شديد.

فظهر بما ذكرنا[١] فساد ما قيل: إنّ الجواب الحقيقي منع كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: «إنّك لرسول الله» والوجوه الثّلاثة لبيان السّند[٢].

[الوجه الرّابع]

واعلم أنّ هاهنا وجهاً آخر[٣] ـ لم يذكره القوم ـ وهو أن يكون التّكذيب راجعاً إلى

⇐ وفي الجواب الثّالث أرجعه القائل إليه أيضاً من حيث إنّه غير مطابق للواقع باعتقادهم وبينهما «بون» أي: فرق كبير.

(١) **قوله: «فظهر بما ذكرنا»**. أي: ظهر بما ذكرناه فساد ما قيل من أنّ الجواب الحقيقي أمر واحد وهو: منع كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ [المنافقون: ١]، والوجوه الثلاثة ـ وهو كونه راجعاً إلى الشّهادة، أو إلى التّسمية، أو إلى المشهود به، بزعمهم ـ لبيان سند المنع وإثباته.

ووجه الظّهور أنّ الوجهين الأوّلين وإن كانا مسوقين لبيان سند المنع إلّا أنّ الوجه الأخير ليس كذلك، فإنّه إنّما هو بعد تسليم رجوع التّكذيب إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ لأنّ كون هذا مسوقاً لبيان السّند يستلزم التّناقض، إذ لا معنى لأن يقال: لا نسلّم كون التّكذيب راجعاً إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ بل راجع إليه بالنّظر إلى زعمهم، حيث زعموا أنّ قولهم هذا غير مطابق للواقع، وذلك لأنّ تسليم رجوعه إلى قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**﴾ ـ على التّقدير المذكور ـ يناقض عدم تسليم كونه راجعاً إليه على الإطلاق.

(٢) قال الجرجانيّ في «التّعريفات»: السَّنَد: ما يكون المنع مبينيّاً عليه، أي: ما يكون مصحّحاً لورود المنع إمّا في نفس الأمر، أو في زعم السّائل، وللسّند صيغ ثلاث:

إحداها: أن يقال: لا نسلّم هذا لم لا يجوز أن يكون كذا.

والثّانية: لا نسلّم لزوم ذلك وإنّما يلزم أن لو كان كذا.

والثّالثة: لا نسلّم هذا، كيف يكون هذا والحال أنّه كذا.

(٣) **قوله: «إنّ هاهنا وجهاً آخر»**. وهو رابع الوجوه وإنّما أخذه عن المتشكّك الرّازيّ في ⇐

حَلْفِ المنافقين، وزعمهم أنّهم لم يقولوا: ﴿ **لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا** ﴾[1] من حوله، لِمَا ذكر في «صحيح البُخَارِيّ»[2] عن زيد بن أرقم أنّه قال: كنت في غَزاة فسَمِعْتُ عبدَاللهِ بْنَ أُبَيٍّ بْنِ سَلُولَ يقول: «لا تُنْفِقُوْا على مَنْ عند رسول الله حتّى ينفضّوا من حوله، ولو رجعنا مِنْ عنده إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ».

فذكرت ذلك لِعَمِّي[3]، فذكره للنبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ فدعاني فحدّثته،

⇐ التّفسير الكبير الذي سمّاه «مفاتيح الغيب». و«الحَلْف» بفتح الحاء وكسر اللّام ـ وسكونها للتخفيف ـ مصدر «حلف» من باب «ضرب». و«الزعم» مثلّث الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحقّ والباطل ولكن استعماله في الثّاني أكثر، وربّما يجيء بمعنى الظنّ فيتعدّى إلى مفعولين. و«سلول» ـ وزان رسول ـ اسم جدّة عبدالله فهو غير منصرف للعلميّة والتّأنيث.

(١) المنافقون: ٧.

(٢) كتاب من كتب العامّة، معتبر عندهم حتّى كتبوا على ظهره: من أصحّ الكتب المعتبرة بعد كتاب الله، وقالوا: أخ القرآن، ألّفه محمّد بن إسماعيل البخاريّ المولود سنة ١٩٤ والمتوفّى سنة ٢٥٦هـ وهو مشحون بالأحاديث الكاذبة والموضوعة على لسان رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وفيه من المخازي والكذب على الله والأنبياء والرّسل والملائكة ما لا يوجد في كتاب.

(٣) **قوله: «ذكرت ذلك لعمّي»**. فيه تسامح واضح؛ لأنّ المعلوم من القصّة أنّ زيداً ذكر ذلك لسعد بن عُبَادة الخزرجي الأنصاري وهو ليس عمّه وإنّما عمّه ثابت بن قيس، وسعد هذا لم يبايع أبابكر عندما تغلّب على الخلافة ونفاه المتغلّبون إلى الشّام أوّلاً ثمّ قتلوه بعده غيلةً، ورماه كلّ من خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ ومحمّد بن مسلمة الأنصاريّ بسهمٍ فقتلاه ظلماً وعدواناً ثمّ وضعوا بيتين على لسان الجنّ وقالوا:

قتلنا سيّد الخز ... رج سعد بن عباده
رميناه بسهمين ... فلم نُخْطِ فؤاده

فأرسل رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ إلى عبدِ الله بنِ أُبَيّ بنِ سَلُولَ وأصحابه فحَلَفُوْا أنّهم ما قالوا، فكذّبني رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ وصدَّقه، فأصابني همّ لَمْ يُصِبْنِي مِثْلُهُ قَطُّ، فجلستُ البيتَ، فقال لي عمّي: ما أردتَ إلى أن كذّبك رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ ومَقَتَك، فأنزل الله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ** ﴾ فبعث إليّ النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ فقرأ عليّ، فقال: «إنّ الله صدّقك يا زيد»[1].

[تفسير الصّدق والكَذِب برأي الجاحظ]

﴿ **الجاحظ** ﴾ أنكر[2] انحصار الخبر في الصِّدْق والكَذِب وأثبت

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٢٦٧ كتاب التفسير تفسير سورة المنافقين.

(٢) **قوله: «الجاحظ أنكر»**. هاهنا يمكن إيراد عبارتين: الأُولى: «أنكر الجاحظ» بإيراد الجملة الفعليّة وحذف الفعل وحده، باعتبار أنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، تمسّكاً بما نصّ عليه ابن هشام في الباب الخامس من كتاب «المغني»: ينبغي تقليله ـ أي: المقدّر ـ ما أمكن، لثقل مخالفة الأصل ـ وهو الذكر ـ اه.

الثّانية: ما اختاره الشّارح وهو: «الجاحظ أنكر» بإيراد الجملة الاسميّة وحذف الجملة الفعليّة التي هو خبر مبتدأ.

وإنّما اختاره؟ لأنّ حذف رافع الفاعل لا يجوز إلّا في ثلاثة مواضع:

الأوّل: ما إذا وقع في جواب سؤال مذكور كقولك: «زيد» في جواب: مَنْ قرأ؟ أي: «قرأ زيد» أو مقدّر مثل «ضارع» في قول حريّ بن نهشل صاحب أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ في مرثية أخيه يزيد بن نهشل المستشهد بصفّين:

* ليبك يزيد ضارع لخصومة *

والثّاني: ما إذا وقع بعد «إن» الشرطيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [التّوبة: ٦].

والثّالث: ما إنْ وقع بعد «إذا» الشرطيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾

⇐

الواسطة[١].

وتحقيق كلامه: أنّ الخبر إمّا مطابق للواقع أو لا، وكلّ واحد منهما إمّا مع اعتقاد أنّه مطابق، أو اعتقاد أنّه غير مطابق، أو بدون الاعتقاد؛ فهذه ستّة أقسام:

واحد منها صادق، وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنّه مطابق.

وواحد كاذب، وهو غير المطابق مع اعتقاد أنّه غير مطابق.

والباقي ليس بصادق، ولا كاذب.

فعنده صِدْق الخبر ﴿مطابقته﴾ للواقع ﴿مع الاعتقاد﴾ بأنّه مطابق، وكَذِبُ

⇐ [الانشقاق: ١]، وليس المقام من تلك المواضع، ولذا اختار الثّانية على الأُولى وعمل بمقتضى قول ابن هشام: «ينبغي تقليله ما أمكن» وهاهنا لم يمكن له ذلك كما شرحت.

وقال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: وإنّما حمل الشّارح كلام الخطيب على حذف الجملة مع أنّ الحمل على حذف المفرد أسهل؟ لوجهين:

الوجه الأوّل: إفادة الحصر، والوجه الثّاني: أنّ حذف الفعل وحده منحصر في أربعة مواضع:

الأوّل: في جواب النّفي فإذا قيل: «ما قام رجل» ربّما يقال: «بلى رجل» أي: «بلى قام رجل».

الثّاني: في جواب الاستفهام، فإذا قيل: «من أكرمك»؟ يقال: «زيد» أي: «أكرمني زيد».

الثّالث: ما وقع بعد «إن» أو «إذا» الشّرطيّتين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**﴾ [النّساء: ١٧٦]، و﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾ أي: «إن هلك امرؤ» و«إذا انشقّت السّماء».

الرّابع: ما وقع جواباً عن سؤالٍ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ**﴾ [النّور: ٣٦ و٣٧]، على قراءة «يُسَبَّحُ» ـ بصيغة المجهول ـ. كأنّه قيل: «مَن يسبّح»؟ فقيل: «يُسَبِّح رجال».

(١) **قوله: «أثبت الواسطة»**. أي: كونه غير صادق ولا كاذب، لا كونه صادقاً وكاذباً معاً.

الخبر ﴿عدمه معه﴾ أي: عدم مطابقته للواقع، مع اعتقاد أنّه غير مطابق.

ويلزم في الأوّل[١] مطابقة الخبر للاعتقاد، وفي الثّاني عدمها، ضَرُوْرَةَ توافق الواقع والاعتقاد.

﴿وغيرهما﴾ وهي الأربعة الباقية ـ أعني: المطابقة مع اعتقاد اللّامطابقة أو بدون الاعتقاد، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد ﴿ليس بِصِدْقٍ ولا كَذِبٍ﴾.

[النّسبة بين مذهب الجاحظ وغيره]

فكلّ من الصِّدْق والكَذِب بتفسيره أخصّ منه بتفسير الجُمْهُور[٢] والنَّظَّام؛ لأنّه

---

(١) قوله: «ويلزم في الأوّل». جواب سؤال مقدّر، تقديره: أنّ «الصّدق» عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً، و«الكذب» عدم مطابقة شيء منهما، ولم يثبت هذا ممّا ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الأوّل وعدم مطابقته في الثّاني؟

وتقرير الجواب: أنّه يلزم في الأوّل ـ أي: مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة ـ مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو الشّريك في المطابقة للواقع، ومحصّله لزوم مطابقة المجموع، فوجه التّعليل في قوله: «ضرورة توافق الواقع والاعتقاد» على هذا ظاهر، إذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ـ كذا قال المحشّي ـ.

(٢) قوله: «أخصّ منه بتفسير الجمهور». قال سيّدنا الأُستاذ دام عزّه: هاهنا ثلاثة أشياء:

الأوّل: النّسبة بين مذهب الجمهور والجاحظ.

الثّاني: النّسبة بين مذهب النّظّام والجاحظ.

الثّالث: النّسبة بين مذهب الجمهور والنّظّام.

أمّا الجواب عن الأوّل فهو العموم والخصوص المطلقان، فإنّ مذهب الجاحظ أخصّ من الجمهور مطلقاً وهو أعمّ.

وأمّا عن الثّاني: فمثل الجواب عن الأوّل، ومذهب الجاحظ أخصّ من مذهب النَظَّام ⇐

اعتبر في كلّ منهما جميع الأمرين اللّذَين اكتفَوْا بواحد منهما.

[تحذير]

فليتدبّر؛ فكثيراً مّا يقع الخَبْط في هذا المقام، وفي تقرير مذهب النَّظَّام[1]، وقد وقع هاهنا في شرح «المفتاح»[2] ما يُقْضَى منه العَجَبُ.

[استدلاله]

واستدلّ الجاحظ ﴿بدليل﴾ قوله ـ تعالى ـ ﴿﴿أَفْتَرَىٰ[3] عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ

⇐ وهو أعمّ من الجاحظ.

وأمّا عن الثّالث: فهو الأعمّ والأخصّ الوجهيان.

(١) **قوله: «في تقرير مذهب النّظّام»**. ردّ على الشّارح محمّد بن المظفر الخلخاليّ حيث زعم أنّ مذهب النّظّام يحتمل الواسطة.

(٢) **قوله: وقد وقع في شرح «المفتاح»**. قال السّكّاكيّ في تفسير مرجع الصّدق والكذب مشيراً إلى رأي النّظّام: وعند بعضٍ إلى طِباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنّه، وإلى لا طباقه لذلك، سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظنّ خطأً أو صواباً. ثمّ ذكر ما يدلّ على أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ [المنافقون: ١]، متمسّك هذا البعض.

فقال العلّامة قطب الدّين الشّيرازيّ في شرح المفتاح: إنّ ما ذكر مذهب الجاحظ وأن المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابق للواقع، والضّمير في قوله: «لا طباقه» راجع إلى الحكم الغير المطابق له.

وغفل عن أنّ قوله: «سواء كان ذلك الاعتقاد خطا أو صواباً» لا يلائمه؛ إذ على تقدير كونه خطأً كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقاً له في صورة الصّدق ـ مثلاً ـ.

وأيضاً غفل عن أنّ الآية المذكورة لا يكون متمسّكاً له، مع أنّه يلزم اختلاف الرّاجع والمرجوع إليه، كما نصّ عليه الفاضل الرّوميّ.

(٣) **قوله: «واستدلّ الجاحظ بدليل قوله ـ تعالى ـ: أفترى»**. قال المحشّي: هذا حاصل المعنى، ⇐

جِنَّةٌ ﴾[١] لأنّ الكفّار حَصَرُوْا أخبار النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ بالحَشْر والنَّشْر[٢] في الافتراء أو الإخبار حال الجِنّة ـ على سبيل منع الخلوّ[٣] ـ.

⇐ وإلّا فالأقرب أنّ قول المصنّف: «بدليل» متعلّق بالحال المحذوفة، أي: قال الجاحظ كذا، مستدلاً بدليل قوله ـ تعالى ـ الآية...

وقوله تعالى ـ: ﴿ أَفْتَرَىٰ ﴾ ـ بفتح الهمزة ـ أصله: «أافترى» حذفت الهمزة الثّانية وهي همزة الوصل وأُبقيت الأُولى لأنّها علامة وقد يعكس اهبتصرّفٍ.

(١) سبأ: ٨.

(٢) **قوله: «بالحشر والنشر»**. عدل عمّا في «الإيضاح» ـ حيث قال: فإنّهم حصروا دعوى النبيّ ـ عليه السّلام ـ للرسالة إلى آخره ـ لما في ظاهره من الإشكال، إذ الكفّار إنّما حصروا في الأمرين خبر البعث بدليل قوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿ **هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ * أَفْتَرَىٰ** ﴾ [سبأ: ٧ و٨] الآية... والحاصل أنّ استدلال الجاحظ مبنيّ على مقدّماتٍ:

الأُولى: أنّ الكذب قسمان: الكذب عن عمدٍ والكذب عن غير عمدٍ.

الثّانية: أنّ ما بعد «أم» المتّصلة يجب أن يباين ما قبلها نحو: «جاء زيد أم عمرو» ولا يجوز التّساوي بينهما نحو: «جاء إنسان أم ناطق» ولا العموم والخصوص المطلقان نحو: «جاء إنسان أم حيوان» ولا الوجهيان نحو: «جاء أبيض أو حيوان».

الثّالثة: أنّ الكفّار حصروا أخبار النبيّ في الافتراء والإخبار حال الجنّة والمراد بالثّاني غير الكذب، لأنّ ما بعد «أم» يباين ما قبلها، وغير الصّدق لأنّهم كانوا يعتقدون عدمه، فثبتت الواسطة.

(٣) **قوله: «منع الخلوّ»**. القضيّة حمليّة وشرطيّة، والشّرطيّة متّصلة ومنفصلة، والمنفصلة ثلاثة أقسام:

حقيقيّة: وهي التي يحكم فيها بالتّنافي بين جزأيها صدقاً وكذباً كقول المنطقي: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً» وسمّيت بذلك، لأنّ التّنافي بين جزأيها في الصّدق والكذب معاً، بخلاف الآخرين فهي حقيقيّة الانفصال.

⇐

ولا شكّ أنّ ﴿**المراد بالثّاني**﴾ أي: الإخبار حال الجِنّة ﴿**غير الكَذِب؛ لأنّه قسيمه**﴾ أي: لأنّ الثّاني قسيم الكَذِب، لأنّ المعنى: أَكَذَبَ أم أَخْبَرَ حال الجِنّة، وقسيم الشّيء يجب أن يكون غيره. ﴿**وغير الصِّدْق؛ لأنّهم لم يعتقدوه**﴾ أي: الصّدق، فعند إظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصّدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: «لأنّهم اعتقدوا عدَمه» لكان أظهر[1].

⇐ ومانعة الجمع: وهي التي يحكم فيها بالتّنافي بين جزأيها صدقاً فقط كقولهم: «إمّا أن يكون هذا الشّيء شجراً أو حجراً» وسمّيت بذلك لاشتمالها على منع الجمع بين جزأيها، ويقال لهذا مانعة الجمع المنطقي ومانعة الجمع بالمعنى الأخصّ.

ومانعة الخلوّ: وهي التي يحكم فيها بالتّنافي بين جزأيها كذباً فقط كقولهم: «إمّا أن يكون زيد في البحر وإمّا أن لا يغرق» وسمّيت بذلك لأنّ الواقع لا يخلو عن أحد جزأيها، ويقال لهذا أيضاً مانعة الخلوّ المنطقي ومانعة الخلوّ بالمعنى الأخصّ.

هذا هو اصطلاح أهل الميزان، وأمّا أهل البيان فمانعة الخلوّ عندهم ما لا يمكن رفعه سواء أمكن جمعه أم لا. ومانعة الجمع ما لا يمكن جمعه أعمّ من أن يمكن رفعه أم لا. ويقال للأوّل: مانعة الخلوّ البياني ومانعة الخلوّ بالمعنى الأعمّ. والثاني مانعة الجمع البياني وبالمعنى الأعمّ أيضاً.

ففي قولهم: «العدد إمّا زوج وإمّا فرد» يطلق عند أهل البيان: مانعة الجمع ومانعة الخلوّ والمنفصلة الحقيقيّة وأهل الميزان يقولون: المنفصلة الحقيقيّة لا غير، وفي هذا المقام حصر الكفّار أخبار النّبيّ في الافتراء والإخبار حال الجنّة وهذا لا يمكن جمعه ولا رفعه فينبغي أن يعبّر بالمنفصلة الحقيقيّة. ولكنّه عبّر بمانعة الخلوّ البياني ولم يعبّر بمانعة الجمع مع أنّه أيضاً صحيح لأنّ مطمح النّظر منع الخلوّ ولا غرض لهم في نفي اجتماع الأمرين ولو قال: على سبيل منع الجمع أو على سبيل الانفصال الحقيقيّ لكان أيضاً صحيحاً.

(١) **قوله: «لكان أظهر»**. قال المحشّي: أشار إلى أنّ هذا أظهر ممّا ذكره المصنّف وما ذكره ⇐

وأيضاً لا دلالة لقوله ـ تعالى ـ «أم به جِنّة» على معنى «أم صدق» بوجه من الوجوه، فلا يجوز أن يعبّر عنه به.

فمرادهم ـ بكون كلامه خبراً حال الجِنّة ـ غير الصِّدْق وغير الكَذِب، وهم عقلاء من أهل اللسان، عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، ليكون هذا منه بزعمهم، وإن كان صادقاً في نفس الأمر.

[نقد محمّد بن المظفر]

فعلم أنّ الاعتراض[1] ـ بأنّه لا يلزم من عدم اعتقاد الصّدق عدم الصّدق ـ ليس بشيء، لأنّه لَمْ يَجْعَلْ عدمَ اعتقاد الصّدق دليلاً على عدم كونه صادقاً، بل على عدم إرادة كونه صادقاً ـ على ما قرّرنا ـ والفرق ظاهر.

[ردّه دليله]

﴿ورُدّ﴾ هذا الدّليل ﴿بأنّ المعنى﴾ أي: معنى «أم به جِنّة» ﴿أم لَمْ يَفْتَرِ، فعبّر عنه﴾ أي: عن عدم الافتراء ﴿بالجِنّة، لأنّ المجنون﴾ يلزمه أن ﴿لا افتراء له﴾ لأنّه الكَذِبُ عن عَمْدٍ ولا عَمْدَ للمجنون.

فالثّاني ليس قسيماً للكَذِب، بل لما هو أخصّ منه ـ أعني الافتراء ـ فيكون هذا

⇐ ظاهر أيضاً، أمّا الأوّل: فلأنّ عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم إيّاه حتّى ينافي التّرديد بخلاف اعتقادهم عدمه.

وأمّا الثّاني: فلأنّ مراد المصنّف ـ كما أشار إليه الشّارح ـ أنّ الصّدق بعيد عن اعتقادهم غاية البُعْد بحيث لا يجوّزونه، فلا يصحّ أن يراد بأحد شِقَّي التّرديد، لأنّه يستلزم التّجويز اهـ باختصار.

(١) قوله: «فعلم أنّ الاعتراض». ردّ على الشّارح الخلخاليّ محمّد بن المظفّر ـ كما نصّ عليه بعضهم ـ.

حصراً للخبر الكاذب في نَوعَيه ـ أعني: الكَذِب عن عمد والكَذِب لا عن عمد ـ.

ولو سُلِّمَ أنّ الافتراء بمعنى الكَذِب فالمعنى: أَقَصَدَ الافتراء ـ أي: الكذِب ـ أم لَمْ يَقْصِد، بل كَذَبَ بلا قصد، لما به من الجِنّة.

فإن قلت: الافتراء هو الكذب مطلقاً، والتّقييد خلاف الأصل، فلا يصار إليه بلا دليل، فالأولى أنّ المعنى: أَفْتَرَى أم لَمْ يَفْتَرِ بل به جُنون، وكلام المجنون ليس بخبر، لأنّه لا قصد له يعتدّ به ولا شعور، فيكون مرادهم حصره في كونه خبراً كاذباً أو ليس بخبر، فلا يَثْبُتُ خبر لا يكون صادقاً ولا كاذباً.

قلت: كفى دليلاً في التّقييد نقل أئمّة اللغة، واستعمال العرب، ولا نسلم أنّ للقصد والشّعور مدخلاً في خبريّة الكلام؛ فإنّ قول المجنون أو النّائم أو السّاهي ـ: «زيد قائم» ـ كلام ليس بإنشاء، فيكون خبراً، ضَرُوْرَةَ أنّه لا يعرف بينهما واسطة، وفيه بحث[1].

---

(١) **قوله: «وفيه بحث»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ الانحصار في الإنشاء والخبر إنّما هو فيما يكون كلاماً حقيقةً، وقول المجنون ليس بكلامٍ حقيقةً ـ على زعم هذا القائل ـ أو أنّ الانحصار فيهما باطل عنده، بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما اهـ.

قال ابن هشام في باب الكلام من «شرح الشّذور» ـ تبعاً للمحقّق الرّضيّ في باب شرح الكلام من «شرح الكافية» ١: ٦ ـ: وهو ـ أي: الكلام ـ خبر وطلب وإنشاء، وضابِطُ ذلك أنّه إمّا أن يحتمل التّصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملهما فهو الخبر نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد»، وإن لم يحتملهما، فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا، فإن تأخّر عنه، فهو الطّلب نحو: «اضرب» و«لا تضرب» و«هل جاءك زيد»؟

وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: «أنت حرٌّ» وقولك لمن أوجب لك النّكاح: «قبلت هذا النّكاح».

وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم ـ وهو المحقّق الرّضي ـ والتّحقيق خلافه وأنّ الكلام

⇐

[الصدق والكذب من خواص المركب الخبري]

واعلم أنّ المشهور فيما بين القوم أنّ احتمال الصِّدْق والكَذِب من خواصّ الخبر، لا يجري في غيره من المركّبات، مثل «الغلام الذي لزيد» و«يا زيد الفاضل» ونحو ذلك، ممّا يشتمل على نسبة[١].

[نقد بعضهم في عدم الفرق بين النّسبة التّامّة والنّاقصة]

وذكر بعضهم أنّه لا فرق بين النّسبة في المركّب الإخباري وغيره، إلّا أنّه إن عبّر عنها بكلام تامّ يُسمّى خبراً وتصديقاً كقولنا: «زيد إنسان، أو فرس» وإلّا يسمّى مركّباً تقييديّاً وتصوّراً كما في قولنا: «يا زيد الإنسان، أو الفرس»، وأيّاً ما كان فالمركّب إمّا مطابق فيكون صادقاً، أو غير مطابق فيكون كاذباً، فـ«يا زيد الإنسان» صادق و«يا زيد الفرس» كاذب، و«يا زيد الفاضل» محتمل.

[الفرق بينهما]

وفيه نظر[٢]؛ لوجوب علم المخاطب بالنّسبة في المركّب التّقييدي دون

⇐ ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطّلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قُم» حاصل عند التلفّظ به ولا يتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمّا اختصّ هذا النَّوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سمّي إنشاءً اهـ.

(١) **قوله: «ممّا يشتمل على نسبة»**. أي: نسبة تقييديّة ـ كما عبّر به بعضهم ـ أو ناقصةٍ غير تامّةٍ ـ كما عبّر به بعض آخر ـ.

(٢) **قوله: «فيه نظر»**. لأنّ هذا القائل نفى الفرق بين النّسبتين ـ التامّة والنّاقصة ـ من حيث احتمال الصّدق والكذب فيهما وقال: المركّب إمّا مطابق للواقع فيكون صادقاً أو غير مطابق فيكون كاذباً فـ«يا زيد الإنسان» صادق لكونه مطابقاً للواقع، و«يا زيد الفرس» ⇐

الإخباري حتّى قالوا: «إنّ الأوصاف قبل العلم بها أخبار[١] كما أنّ الأخبار بَعْدَ العلم بها أوصاف» فظاهر أنّ النّسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصِّدْق والكَذِب.

وجهل المخاطب بالنّسبة ـ في بعض الأوصاف ـ لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو، كما أنّ علمه بها في بعض الأخبار، لا يخرجه عن الاحتمال من

⇐ كاذب لكونه غير مطابق، و«يا زيد الفاضل» محتمل للصّدق والكذب، لأنّه إن كان في الواقع زيد فاضلاً فـ«زيد الفاضل» صادق وإلّا فهو كاذب. فلا فرق بين النّسبتين من جهة احتمال الصّدق والكذب حيث يجري فيهما، وإنّما الفرق في التّسمية والتّعبير.

فهذا أثبت الفرق في التّعبير فقط وليس كما يقول بل الفرق بينهما كما أشار إليه الشّارح أخذاً عن المحقّق الرّضي في «شرح الكافية»: أنّ النّسبة في التقييديّة معلومة، وفي الخبريّة غير معلومة، فالأمر الذي ذكره من عدم الفرق بينهما على الإطلاق باطل.

ثمّ أشار إلى بطلان الأمر الثّاني وهو أنّ الفرق في التّسمية فقط، ومساواتهما في الصّدق والكذب بقوله: «ثمّ الصّدق والكذب» الخ.

(١) **قوله: «الأوصاف قبل العلم بها أخبار»**. قال المحقّق الرّضي: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونُها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطبَ الموصوفَ والموصولَ المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتّصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و«طلّقت» و«أنت حرّ» ونحوها، أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له، جاز كونه إنشائيّةً ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كان صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول اهبتصرّف.

حيث هو هو؛ فظهر الفرق.

[رأى الشّيخ عبدالقاهر]

ثمّ الصِّدْق والكَذِب ـ كما ذكره الشّيخ[١] ـ إنّما يتوجّهان إلى ما قَصَد المتكلّم إثباته أو نفيه، والنّسبة الوصفيّة ليست كذلك، ولو سُلِّم فإطلاق الصِّدْق والكَذِب على المركّب الغير التامّ مخالف لما هو العُمْدَة في تفسير الألفاظ ـ أعني اللغة والعُرْف ـ وإن أُريد تجديد اصطلاح فلا مُشَاحَّةَ.

---

(١) قوله: «ثمّ الصّدق والكذب كما ذكره الشّيخ». وهذا نصّه في تحقيق معنى الخبر من أواخر «دلائل الإعجاز» ٤٠٦:

وإذ قد عرفت أنّه لا يتصوّر الخبر إلّا فيما بين شيئين: مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنّه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنّه كما لا يتصوّر أن يكون هاهنا خبر حتّى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصوّر أن يكون خبر حتّى يكون له مخبر يصدر عنه، ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التَّبِعَةُ فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصّدق إن كان صدقاً، وبالكذب إن كان كذباً.

أفلا ترى أنّ من المعلوم أنّه لا يكون إثبات ونفي حتّى يكون مثبت ونافٍ يكون مصدرهما من جهته ويكون هو المزجّي لهما والمبرم والنّاقض فيهما، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً، ومُصيباً ومخطئاً، ومحسناً ومسيئاً اهـ.

﴿الباب الأوّل[1]: في أحوال الإسناد الخبريّ[2]﴾

[تعريف الاسناد الخبري]

وهو ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها[3] إلى الأُخرى، بحيث يفيد الحكم بأنّ

---

(١) **قوله: «الباب الأوّل»**. الألف واللّام هاهنا وفي سائر الأبواب يمكن أن يكون للعهد الذّكريّ أو الحضوريّ، وإضافة الأحوال ـ بقرينة المقام ـ عهديّة لا استغراقيّة يعني أحوال الإسناد المتعلّقة بعلم المعاني، والمراد بأحوال الإسناد عوارضه من الإطلاق والتّقييد والحقيقة والمجاز وغيرها.

(٢) **قوله: «أحوال الإسناد الخبريّ»**. لا وجه لتقييد «الإسناد» بـ«الخبريّ» لجريانه في الإنشاء أيضاً كما سيأتي التصريح بذلك عند شرح قول المصنّف: «ثمّ الإسناد منه حقيقة عقليّة» حيث يقول الشّارح: ذكره بالاسم الظاهر دون الضّمير لئلّا يعود إلي الإسناد الخبريّ. وكذلك ما يأتي من قوله: «وهو غير مختصٍّ بالخبر بل يجري في الإنشاء».

والمشهور يقول: إنّ التّقييد بالخبريّ صحيح وإنّ ما يذكر في هذا الباب من الإسناد الإنشائيّ مثل: ﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً**﴾ [غافر: ٣٦]، ونحوه إنّما هو من قبيل الاستطراد، لأنّ هذا الباب والأبواب الأربعة بعده كلّها راجعة إلى أحوال الخبر ولذلك يقول في آخر باب الإنشاء: «تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير ممّا ذكر في الأبواب الخمسة السّابقة فليعتبره النّاظر والمتأمّل في الاعتبارات ولطائف العبارات، فإنّ الإسناد الإنشائيّ أيضاً إمّا مؤكّد أو مجرّد عن التأكيد، وكذا المسند إليه إمّا مذكور أو محذوف، مقدّم أو مؤخّر، معرّف أو منكّر إلى غير ذلك.

وكذا المسند إمّا اسم أو فعل؛ مطلق أو مقيّد بمفعول أو شرط أو غيره. والمتعلّقات إمّا متقدّمة أو متأخّرة، مذكورة أو محذوفة. وإسناده وتعلّقه أيضاً إمّا بقصر أو بغير قصر، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما ذكر في الخبر» اه.

(٣) **قوله: «أو ما يجري مجراها»**. قال المحشّي: المراد بما جرى مجرى الكلمة: المركّبات

⇐

مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأُخْرى أو منفيّ عنه.

[نقد تعريف السّكّاكي]

وهذا أولى [١]..

⇐ التّقييديّة والإضافيّة والجمل الواقعة موقع المفردات، وبالحكم: المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحيّ المفسّر بالإسناد، حتّى يتوهّم الدّور. وهذا القيد يخرج النّسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها.

أقول: المسند إليه والمسند إنّما يتصوّران على أربع صور:

الأوّل: أن يكونا كلمتين حقيقةً كقوله ـ عليه وآله الصّلاة والسّلام ـ: «جهّزوا جيش أُسامة لعن الله من تخلّف عنه» وكان في الجيش أبوبكر وعمر فتخلّفا كما نصّ عليه أرباب التاريخ والسّير وحسبك منهم ابن جرير الطبري في أحداث سنة ١١هـ في تاريخه والحلبي والدحلاني في سيرتيهما.

الثّاني: أن يكونا كلمتين حكماً كقوله عليه السّلام: «مفاتيح الجنّة لا إله إلّا الله».

الثّالث: أن يكون المسند إليه كلمةً حكماً والمسند كلمة حقيقةً نحو قوله ـ عليه السّلام ـ: «تحفة المؤمن الموت».

الرّابع: عكس الثّالث: نحو قوله عليه السّلام: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ» الحديث...

(١) **قوله: «وهذا أولى»**. زعم الشّارح أنّ تعريف الإسناد بما ذكره أولى من تعريف السّكّاكي للاعتراض الذي أشار إليه، ولكن اعترض على تعريفه أيضاً بوجهين:

الأوّل: أنّ الإسناد من أوصاف اللفظ وعوارضه والضمّ من أوصاف المتكلّم فكيف يصحّ حمل الضمّ على الإسناد وتعريفه به؟

وأُجيب بجوابين: الجواب الأوّل: أنّ «ضمّ كلمة» إلى آخره تعريف وتوصيف للإسناد لا الضمّ فقط. والجواب الثّاني: أنّ الضّمّ مصدر من المبنيّ للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة اللفظ.

⇐

⇐ **والثّاني**: أنّ المعتبر في جانب الموضوع هو الذّات وفي جانب المحمول هو المفهوم والتّعريف لا يفيد ذلك حيث قال: «بأنّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأُخرى» وكان عليه أن يقول: «لذات الأُخرى أو لما صدق عليه الأُخرى».

وأُجيب: بأنّ هذا مصطلح أهل الميزان، وأهل البيان لا يلتزمون به. بل المفهوم عندهم ما يفهم من اللفظ وهو أعمّ من الحدث ـ كالقيام المفهوم من «القائم» ـ ومن الذّات ـ المفهوم من «زيد» ـ.

قال المحشّي: والمراد بالمفهوم في قوله: «لمفهوم الأُخرى» ما يفهم في اللفظ لا ما يقابل الذّات، حتّى يرد أنّ المراد من طرف الموضوع هو الذّات لا المفهوم. وقال أيضاً: المفهوم أعمّ ممّا هو بطريق المطابقة للقطع بأنّ الثّابت في «ضرب زيد» هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ «ضرب» اهـ. والحاصل أنّ الإسناد له ثلاث تعريفاتٍ:

الأوّل: ما ذكره الشّارح التّفتازاني وهو ضمّ كلمة إلى آخره...

والثّاني: ما ذكره السّكّاكيّ في «المفتاح»: وهو الحكم بمفهومٍ إلى آخره...

والثّالث: ما ذكره المحقّق الرّضيّ في باب الكلام من «شرح الكافية» ١: ٨ وهو أصحّها وأسدّها حيث يقول: «والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أُخرى على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذّكر وأخصّ به» قال:

فقولنا: «أن يخبر» احتراز عن النّسبة الإضافيّة، وعن التي بين التّوابع ومتبوعاتها، وقولنا: «في الحال» كما في «قام زيد» و«زيد قائم».

وقولنا: «أو في الأصل» ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: «بعت» و«أنت حرّ» وفي الطّلبيّ نحو: «هل أنت قائم» و«ليتك» أو «لعلّك قائم» وكذا نحو: «اضرب» لأنّه مأخوذ من «تضرب» بالاتفاق، وقياسه: «لتضرب» بزيادة حرف الطّلب، قياساً على سائر الجمل الطلبيّة، فخفّف بحذف اللّام، وحذف حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك في ما لم يسمّ فاعله منه «لِتُضْرَب» وفي الغائب «ليضرب» وفي المتكلّم «لأضرب» و«لنضرب» لمّا قلّ استعمالها.

⇐

من تعريفه[١] بأنّه الحكم بمفهوم لمفهوم، بأنّه ثابت له أو منفيّ عنه ـ كما في «المفتاح» ـ للقطع بأنّ المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عُرْفهم.

[سبب الابتداء بأبحاث الخبر]

وإنّما ابتدأ بأبحاث الخبر[٢]؟ لكونه أعظم شأناً وأعمّ فائدة؛ لأنّه هو الذي

⇐ وقولنا: «بكلمة» كما في «زيد قائم» وقولنا: «أو أكثر» ليعمّ نحو: «زيد أبوه قائم» و«زيد قام أبوه» فكان على المصنّف أن يقول: «كلمتين أو أكثر». وليس له أن يقول: «الأصل في الخبر الإفراد» لأنّه لا دليل عليه.

وقولنا: «على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه» احتراز عن كون الفعل خبراً أيضاً عن واحدٍ من المنصوبات في نحو: «ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضربة» و«ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة» فإنّ المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل، وأهمّ بالذّكر من المنصوبات اه.

(١) **قوله: «من تعريفه»**. والحاصل أنّ تعريف التّفتازانيّ أولى من تعريف السّكّاكيّ؛ لأنّ المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ، والأحوال العارضة لهما إنّما تعرض للفظهما كالذّكر والحذف والتّعريف والتّنكير والإضمار والإظهار ونحوها. ومثل كون المسند اسماً، أو فعلاً، أو جملة اسميّة، أو فعليّة، أو ظرفيّة، أو شرطيّة، فالمراد بالمسند إليه والمسند هو اللفظ وتعريف السّكّاكيّ يوهم أنّ المسند إليه والمسند من أوصاف المعاني.

(٢) **قوله: «وإنّما ابتدأ بأبحاث الخبر»**. لوجهين: الأوّل: لكونه أعظم شأناً وأعمّ فائدةً، كما أشار إليه الشّيخ عبدالقاهر في تحقيق معنى الخبر من «دلائل الإعجاز»: ٤٠٦: وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض. وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة وتقع فيه الصّناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة.

والثّاني: لكونه أصلاً في الكلام، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل بثلاثة أشياء:

⇐

يتصوّر بالصّور الكثيرة، وفيه تقع الصّناعات العجيبة، وبه يقع غالباً المزايا التي بها التّفاضل.

ولكونه أصلاً في الكلام، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي، أو نقل كـ«عسى» و«نعم» و«بِعْتُ» و«اشتَرَيْتُ»، أو زيادة أداة كالاستفهام والتمنّي وما أشبه ذلك.

[سبب تقديم باب الإسناد على المسند إليه والمسند]

ثمّ قدّم بحث «أحوال الإسناد» على «أحوال المسند إليه» و«المسند» مع أنّ النّسبة متأخّرة عن الطرفين، لأنّ «علم المعاني» إنّما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه، ومسنداً، وهذا الوصف إنّما يتحقّق بعد تحقّق الإسناد، لأنّه ما لم يسند أحد اللفظين إلى الآخر لم يصر أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً، والمتقدّم على النّسبة إنّما هو ذات الطّرفين ولا بحث لنا عنها.

[المخبر غرضه ـ إذا كان بصدد الإخبار ـ أمران: إفادة الحكم أو لازمه]

﴿**لا شكّ أنّ قصد المخبر**﴾ أي: من يكون بِصَدَدِ الإخبار(١) والإعلام، لا من

⇐ ١ ـ إمّا باشتقاقٍ كالأمر والنّهي.

٢ ـ أو نقل مثل: «عَسَى» و«نِعْمَ» و«بِعْتُ» و«اشتريتُ».

٣ ـ أو زيادة أداة مثل الاستفهام والتمنّي وغيرهما.

(١) **قوله: «أي: من يكون بصدد الإخبار»**. قال الدّسوقي: وهذه إشارة للجواب عن اعتراض خطيب اليمن على المصنّف حين ألّف هذا الكتاب ورآه الخطيب المذكور فقال معترضاً عليه: قوله: «لا شكّ» الخ في حصر قصد المخبر فيما ذكر نظر؛ إذ يرد عليه قول أُمّ مريم: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ**﴾ [آل عمران: ٣٦]، فإنّه ليس قصدها إعلام الله بالفائدة ولا بلازمها إذ المولى عالم بأنّها وضعت أُنثى وعالم بأنّها تعلم أنّها وضعت أُنثى.

⇐

يتلفّظ بالجملة الخبريّة، فإنّه كثيراً ما تورد الجملة الخبريّة لأغراض أُخر سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن امرأة عمران: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ** ﴾[1] إظهاراً للتحسّر على خَيْبَة رجائها وعكس تقديرها، والتحزّن إلى ربّها، لأنّها كانت ترجو وتقدّر أن تَلِدَ ذَكَراً[2].

وقوله ـ تعالى ـ حكايةً عن زكريّا ـ عليه السّلام ـ: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي** ﴾ إظهاراً للضعف والتخشّع.

⇐ وحاصل الجواب أنّ قول المصنّف: أنّ قصد المخبر ـ بكسر الباء ـ من الإخبار وهو له معنيان: لغويّ واصطلاحيّ، فالأوّل: الإعلام، والثّاني: التلفّظ بالجملة الخبريّة مراداً بها إفادة معناها وإن لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كلّ العبيد فيما إذا قال: «كلّ من أخبرني بقدوم زيد فهو حرّ» فأخبروه على التّعاقب.

والمخبر هنا بالمعنى اللغويّ أي: المُعْلِم. فقول الشّارح: والإعلام عطف تفسير. لا بالمعنى العرفي، أي: الآتي بالجملة الخبريّة، إلّا أنّه ليس المراد بالمخبر المُعْلِم بالفعل وإلّا لما صحّ التّرديد الآتي بقوله: «فإن كان المخاطب خالي الذّهن استغنى عن المؤكّدات» لأنّه حيث أعلمه بالفعل كيف يكون خالي الذهن؟ فتعيّن أنْ يكون المراد بالمخبر من كان بصدد الإخبار والإعلام اهـ.

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) **قوله: «أن تلد ذكراً»**. فقد روي أنّها كانت عاقراً إلى أن عجزت، فبيناهي في ظلّ شجرةٍ بصرت بطائر يطعم فرخاً له، فتحرّكت نفسها للولد وتمنّته فقالت: اللهمّ إنّ لك علَيّ نذراً شكراً إن رزقتني ولداً أن أتصدّق به على بيت المقدس، لا يَدَ لي عليه، ولا أستخدمه بل أجعله من خدمته وسدنته، فحملت بمريم فلمّا وضعتها قالت: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ** ﴾ [آل عمران: ٣٦].

ومعلوم أنّ إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يلزمه التحسّر فالجملة ذكر الملزوم وإرادة اللّازم أو العكس، والآية من قبيل ما يأتي في آخر باب الإنشاء مِن أنّ الخبر قد يقع موقع الإنشاء لاعتبارات مناسبةٍ لمقتضى الحال والمقام.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية، إذكاراً لما بينهما من التّفاوت العظيم، ليتأنّف القاعد، ويترفّع بنفسه عن انحطاط منزلته.

ومثله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ تحريكاً لحميّة الجاهل، وأمثال ذلك أكثر من أن تحصى.

وكفاك شاهداً على ما ذكرت قول الإمام المرزوقي[1] ـ في قوله:

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا[2] أُمَيْمَ أخي ... فإذا رَمَيْتُ يُصِيبُني سَهْمي

---

(١) قوله: «الإمام المرزوقي». هو أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن الأديب الشيعيّ المخلص لأهل البيت ـ عليهم السّلام ـ المتوفّى سنة ٤٢١هـ وهو من شرّاح ديوان الحماسة، وراجع ما نقله عن المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١: ١٤٩.

(٢) قوله: «قومي هم قتلوا». البيت من الكامل على العروض الثّانية الحذّاء مع الضَّرْب الثّاني الأحذّ المضمر ـ فَعْلُن ـ وهي من قطعةٍ للحارث بن وَعْلَة الذُّهْلي أوردها أبو تمّام في الباب الأوّل من ديوان الحماسة وهي:

قومي هم قتلوا أُمَيْم أخي ... فإذا رميتُ يصيبني سهمي
فلئن عفوتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلاً ... ولئن سَطَوْتُ لأُوْهِنَنْ عَظْمي
لا تأمَنَنْ قَوْماً ظَلَمْتَهُموا ... وبَدَأْتَهم بالشَّتْم والرَّغْم
أن يأبِرُوْا نخلاً لغيرهُمُ ... والأمرُ تحقره وقد ينمي
وزعمتم أن لا حُلُوْمَ لنا ... إنّ العصا قُرِعَتْ لذي الحِلْمِ
ووَطِئْتَنا وَطْأً على حَنَقٍ ... وَطْءَ المقيَّد نابِتَ الهَرْمِ
وتركتَنا لحماً على وَضَمٍ ... لو كُنت تستبقي من اللَّحْمِ

وقوله: «أُمَيْم» اسم امرأة الشّاعر وهو منادى مرخّم وأصله: أُميمة، وقيل: اسم رجل يلومه على تقاعده عن أخذ ثأره، ولا يبعد، وقال: «قومي» ولم يصرّح بالقاتل لأنّ ذلك يؤكّد العداوة وهو لا يريدها، ولذلك صرّح بالعذر عن تقاعده مع إظهار الحزن، والباقي واضح.

⇐

ـ: هذا الكلام تحزّن وتفجّع وليس بإخبار.

لكنّه إذا كان بصدد الإخبار فلا شكّ أنّ قصده **﴿بخبره إفادة المخاطب إمّا الحكم﴾** كقوله: «زيد[١] قائم» لمن لا يعرف أنه قائم **﴿أو كونه﴾** أي: المخبر **﴿عالماً به﴾** أي: بالحكم كقولك: «قد حَفِظْتَ التَّورَاةَ»[٢] لمن حفظه.

[بيان الخلاف في تفسير الحكم ونقد عبد القاهر]

والمراد بالحكم[٣] هنا وقوع النّسبة ـ مثلاً ـ لا إيقاعها، لظهور أَنْ ليس قَصْدُ

⇐ والشّاهد: أنّه للتحسّر على ضياع دم أخيه لما ذكره لا العجز عنه وليس المراد به الإخبار.

(١) ومثل قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «من كُنْتُ مولاه فعليٌ مولاه» وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني» وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها فقد غرق وهوى» وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي».

(٢) ومثاله قول أبي الأئمّة أبي طالب ـ عليه السّلام ـ لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ:

ودعوتَني وزعمت أنّك ناصح فلقد صدقتَ وكُنْتَ قَبْلُ أمينا

وقول أمير المؤمنين لطلحة والزّبير ـ حينما استأذناه للعمرة ـ: «والله ما تريدان العمرة وإنّما تريدان الغَدْرَة» وقول صعصعة لأمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ حين البيعة: والله يا أمير المؤمنين لقد زيّنت الخلافة وما زانتك ورفعتَها وما رفعَتْكَ ولهي إليك أحوج منك إليها».

(٣) **قوله: «والمراد بالحكم»**. هذا ردّ للشيخ عبدالقاهر في أواخر «الدّلائل» حيث يتكلّم عن حقيقة معنى الخبر نفياً وإثباتاً ويقول: المراد بالحكم هو الإيقاع والانتزاع، والشّارح يقول هو الوقوع في الموجبة واللّاوقوع في السّالبة واستدلّ بدليلين:

الأوّل: أنّ المتكلّم لا يقصد بخبره الإيقاع والانتزاع.

الثّاني: أنّه لو أُريد به الإيقاع والانتزاع لما كان لإنكار الحكم معنىً.

المخبر إفادة أنّه قد أوقع النّسبة، أو أنّه عالم بأنّه أوقعها.

وأيضاً لو أُريد هذا لما كان لإنكار الحكم معنًى؛ لامتناع أن يقال: إنّه لم يوقع النّسبة.

فإن قلت: قد اتّفق القوم[1] على أنّ مدلول الخبر إنّما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي.

وأنّه لا يدلّ على ثبوت المعنى أو انتفائه، وإلّا لما وقع شكّ من سامع في خبر يسمعه، بل علم ثبوت ما أُثبت وانتفاء ما نفي، إذ لا معنى للدلالة إلّا إفادته العلم بذلك الشّيْء.

ولما صحّ «ضَرَبَ زيدٌ» إلّا وقد وجد منه الضَّرْب، لئلّا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وُضِعَ له، وحينئذٍ لا يتحقّق الكَذِب أصلاً.

وللزم التّناقض في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين.

قلت: ظاهر أنّ العلم بثبوت الشّيء لا يستلزم ثبوته، فكأنّهم أرادوا: أنّه لا يدلّ على ثبوت المعنى في الواقع قطعاً، بحيث لا يحتمل عدم الثّبوت، وإلّا فإنكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى أو انتفائه معلوم البطلان قطعاً، إذ لا معنى للدلالة إلّا

---

(١) **قوله: «فإن قلت قد اتفق القوم»**. كلّ ما ذكر هاهنا هو أدلّة الشيخ في أواخر الدّلائل والحاصل: أنّ المراد بالحكم هو الإيقاع والانتزاع واستدلّ لذلك بأربعة أدلّةٍ:

الأوّل: إجماع أهل البيان واتّفاقهم على أنّ معنى الخبر إنّما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات أي: الإيقاع، وبعدمه في النّفي، أي: الانتزاع.

الثّاني: هو قوله: «وإلّا لما وقع شكّ من سامع في خبر» إلى آخره.

الثّالث: هو قوله: ولما صحّ «ضرب زيد» إلى آخره.

الرّابع: قوله: «وللزم التناقض» إلى آخره. وكلّ هذه أقوال الشيخ في آخر الدّلائل: ٤٠٧ ـ ٤١٠.

فهم المعنى منه، ولا شكّ أنّك إذا سَمِعْتَ «خَرَجَ زيد» تفهم منه أنّه خرج، و عدم الخروج احتمال عقليّ، ولهذا يصحّ إذا قيل لك: مِن أينَ تعلم هذا؟ أن تقول: سَمِعْتُهُ من فلان.

ولو كان مفهوم القضيّة هو الحكم بالثّبوت أو الانتفاء[1] لكان مفهوم جميع القضايا متحقّقاً دائماً؛ فلم يصحّ قولهم بين مفهومَي «زيد قائم» و«زيد ليس بقائم» تناقض؛ لامتناع تحقّق المتناقضين.

[رأي المحقّق الرّضيّ]

ثمّ الحقّ ما ذكره بعض المحقّقين[2] وهو أنّ جميع الأخبار من حيث اللفظ

---

(١) **قوله: «ولو كان مفهوم القضيّة هو الحكم بالثّبوت أو الانتفاء»**. ردّ على الشّيخ، أي: لو كان مفهوم القضيّة هو الإيقاع أو الانتزاع لكان من قبيل الإنشاء وكان مفهوم جميع القضايا متحقّقاً دائماً.

(٢) **قوله: «بعض المحقّقين»**. وهو نجم الأئمّة وفخر الشّيعة الشّيخ رضيّ الدّين الأستراَباذي في باب المفعول المطلق من شرح «الكافية» ١: ١٢٢ ـ ١٢٤ حيث قال في شرح المفعول المطلق الذي هو مؤكّد لغيره:

ثمّ اعلم أنّ المؤكّد لغيره في الحقيقة مؤكّد لنفسه وإلّا فليس بمؤكّد، لأنّ معنى التأكيد: «تقوية الثابت» بأن تكرّره، وإذا لم يكن الشّيء ثابتاً فكيف يقوّى، وإذا كان ثابتاً فمكرّره إنّما يؤكّد نفسه.

وبيان كونه مؤكّداً لنفسه أنّ جميع الأمثلة ـ الموردة للمؤكّد لغيره ـ إمّا صريح القول، أو ما هو في معنى القول، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **ذٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ** ﴾ [مريم: ٣٤]، قال: وكذا «هذا عبد الله حقّاً» وكذا قول أبي طالب ـ عليه السّلام ـ:

إذاً لاتّبعناه على كلّ حالةٍ ... من الدّهرِ جدّاً غيرَ قول التّهازل

أي: «قولاً جدّاً»، وكذا قولك: «لأفعلنّه ألبتّة» قال:

⇐

⇐ التّقدير الأصليّ في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدّمة مفعولاً بها لـ«قلت» وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لـ«قلت» بياناً للنّوع، فالقول النّاصب مدلول الجملة المتقدّمة، لأنّ المتكلّم إذا تكلّم بالجملة فهي مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر ـ إن كانت بعد الجملة الخبريّة ـ: قولاً حقّاً مطابقاً للخارج.

وهذا المعنى يدلّ عليه الجملة السّابقة نصّاً، بحيث لا احتمال فيها لغيره، من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدلّ إلّا على الصّدق. وأمّا الكذب فليس بمدلول اللفظ، بل هو نقيض مدلوله.

وأمّا قولهم: «الخبر يحتمل الصّدق والكذب» فليس مرادهم أنّ الكذب مدلول لفظ الخبر ـ كالصّدق ـ بل المراد أنّه يحتمل الكذب من حيث العقل، أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً اهباختصارٍ.

وقال الشّريف الجرجاني: أقول: حاصل ما ذكره أنّ قولنا: «زيد قائم» ـ مثلاً ـ يدلّ على ثبوت القيام لزيد في نفس الأمر، فإذا قلت: «زيد قائم» وكان قيامه واقعاً فقد تحقّق معه مدلوله، وإن لم يكن واقعاً فقد تخلّف عنه المدلول وذلك جائز، لأنّ دلالة الألفاظ على معانيها وضعيّة وليست لعلاقة عقليّة تقتضي استلزام الدّليل للمدلول استلزاماً عقليّاً يستحيل التّخلّف كما في دلالة الأثر على المؤثّر اه.

قال الرّضي في مطلع باب الفعل من «شرح الكافية»: وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعيّ (*) من أمثلة الفعل هو الماضي نحو: «بعت» و«اشتريت» والفرق بين «بعت» الإنشائي و«أبيع» المقصود به الحال: أنّ قولك: «أبيع» لابدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلّا فهو كذب، فلهذا قيل: إنّ الخبر محتمل للصّدق والكذب، فالصّدق

(*) ويقابله الإنشاء الطلبيّ إمّا دعاءً نحو: «رحمك الله» وإمّا أمراً كقول عليّ ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة»: أجزأ امرؤ قرنه وآسى أخاه بنفسه أي: ليكف، وليُوَاسِ.

⇐

لا يدلّ إلّا على الصِّدْق، وأمّا الكَذِب فليس بمدلوله بل هو نقيضه.

وقولهم: «يحتمله» لا يريدون به أنّ الكَذِب مدلول لفظ الخبر كالصِّدْق، بل المراد أنّه يحتمله من حيث هو ـ أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا ـ.

[الأقوال في الملازمة]

[الأوّل: بين المعلومين] **﴿ويُسمّى الأوّل﴾** أي: الحكم الذي يقصد المخبر بالخبر إفادته **﴿فائدة الخبر، والثّاني﴾** أي: كون المخبر عالماً به **﴿لازمها﴾** أي: لازم فائدة الخبر، لما ذكر في «المفتاح» أنّ الفائدة الأُولى بدون الثّانية تمتنع، وهي بدون الأُولى لا تمتنع، كما هو حكم اللّازم المجهول المساواة(١)، أي: اللّازم

⇐ محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه.

وأمّا «بعت» الإنشائي فإنّه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصّدق والكذب وذلك لأنّ معنى الصّدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها اهـ. [شرح الكافية ٢: ٢٥٥]

(١) **قوله: «كما هو حكم اللّازم المجهول المساواة»**. اعلم أنّ اللّازم على قسمين:

الأوّل: معلوم المساواة، وهو اللّازم المساوي، وذلك إذا كان بين اللّازم والملزوم التّساوي، وهو أن يكون اللزوم من الطّرفين ومثال ذلك: طلوع الشّمس ووجود النّهار، فإنّ اللّازم من طلوع الشّمس وجود النّهار، ومن عدمه عدمه.

والثّاني: مجهول المساواة، وهو اللّازم الأعمّ، وذلك إذا كان اللّازم أعمّ من الملزوم مثل: طلوع الشّمس ووجود النّور، فإنّ النّور لا يستلزم الطّلوع، لأنّ من الممكن أن لا يطلع ويوجد النّور، واللّازم هاهنا من هذا النّوع الثّاني، فإنّ العلم الثّاني لا يستلزم العلم الأوّل وهو يستلزم الثّاني.

ولازم الأعمّ أيضاً نوعان:

⇐

الأعمّ بحسب الواقع، أو الاعتقاد، فإنّ الملزوم بدونه يمتنع، وهو بدون الملزوم لا يمتنع، تحقيقاً لمعنى العموم.

فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالماً به، ومعنى اللزوم: أنه كلّما أفاد الحكم أفاد أنّه عالم به، من غير عكس، كما في «حَفِظْتَ التَّوْرَاةَ».

[القول الثّاني: بين العلمين]

وزعم العلّامة[1] في شرح هذا..

⇐ الأوّل: الأعمّ بحسب الواقع مثل الأربعة والزّوجيّة، والثّلاثة والفرديّة، فإنّ الزوجيّة أعمّ من الأربعة، والفرديّة أعمّ من الثّلاثة.

والثّاني: الأعمّ بحسب الاعتقاد مثل: الإسلام ودخول الجنّة، فإنّ الإسلام أعمّ من الفرقة النّاجية ـ وهي الشّيعة الإماميّة الذين يعتقدون بإمامة اثني عشر خليفةً من أهل البيت عليهم السّلام ـ وغيرها، ويعتقد بعضهم أنّ المسلم يدخل الجنّة من غير تقييد بفرقة خاصّة.

ولمّا كان اللّازم الأعمّ ينصرف إلى الأعمّ بحسب الواقع، لا الأعمّ بحسب الاعتقاد، عبّر عنه السّكّاكيّ باللّازم المجهول المساواة، ليشمل النّوعين معاً، وسمّي الأوّل معلوم المساواة، لأنّ المساواة فيه واضح ومعلوم، والثّاني مجهول المساواة لكونها فيه غير معلوم.

(١) **قوله: «وزعم العلّامة»**. ـ وهو قُطْبُ الدّين الشّيرازي الكازرونيّ ـ أنّ الملازمة بين العلمين ـ أي: علم الأوّل وعلم الثاني، وتوضيح ذلك: أنّهم اتّفقوا على أصل الملازمة في هذا المقام، ولكنّهم اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال:

١ ـ ذهب السّكّاكيّ في «المفتاح» والخطيب في تلخيصه إلى أنّها بين المعلومين حيث عبّرا بالإفادة، أي: كلّما أفاد المتكلّم الحكم أفاد أنّه عالم به، فمفاد الأوّل يستلزم المفاد الثّاني والمفاد معلوم.

⇐

الكلام[١] من «المفتاح» أنّ فائدة الخبر هي استفادة السّامع من الخبر الحكم، ولازمها هي استفادته منه أنّ المخبر عالم بالحكم.

وهو خِلاف ما صرّح به صاحب «المفتاح» في بحث «تعريف المسند إليه» لكنّه يوافق ما أورده المصنّف في «الإيضاح»[٢] في تفسير هذا الكلام حيث قال:

⇐ ٢ ـ وذهب الشّارح العلّامة في شرح «المفتاح» والخطيب في «إيضاح التّلخيص» إلى أنّ الملازمة بين العلمين، حيث عبّر الشّارح العلّامة بكلمة «ما» والخطيب صرّح بلفظ «العلم» أي: استفادة السّامع من الخبر الحكم، ولازمها، وهي استفادته منه أنّ المخبر عالم بالحكم، والاستفادة هي العلم.

٣ ـ وذهب بعضهم إلى أنّها بين العلم والمعلوم، أي: علم السّامع ومعلوم المتكلّم، وإليه أشار الشّارح التّفتازاني بقوله: «ويمكن أن يقال: إنّ لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم».

(١) **قوله: «هذا الكلام»**. أي: كلام السّكّاكي: «إنّ الفائدة الأُولى بدون الثّانية تمتنع، وهي بدون الأُولى لا تمتنع». وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٢٢: **ومرجع كون** بالنصب عطفاً على «مرجع الخبريّة» وبالرّفع على محلّه **الخبر مفيداً للمخاطب** بفتح الطّاء رواية، وأمّا الكسر على ما في بعض النّسخ ففاسدٌ، وتوجيهه بأنّ الخبر يفيد المتكلّم فائدة وهي استفادة السّامع من الخبر الحكم أفسدُ منه. **إلى استفادة المخاطب منه** أي: من الخبر **ذلك الحكم ويسمّى هذا** أي: الاستفادة المخاطب من الخبر الحكم **فائدة الخبر. كقولك: «زيد عالم» لمن ليس واقفاً على ذلك، أو استفادته** أي: استفادة المخاطب ـ مجروراً عطفاً عليها ـ **منه** أي: من الخبر **أنّك تعلم الحكم** وفي بعض النّسخ **ذلك الحكم** والأوّل هو الرّواية. **كقولك لمن حَفِظَ التّوراة: «قد»** ـ وفي نسخة الرّواية «لقد» ـ **«حَفِظْتَ التّوراة» ويسمّى هذا** أي: استفادة المخاطب من الخبر علم المخبر بالحكم **لازم فائدة الخبر**.

(٢) **قوله: «في الإيضاح»**. وهذا نصّه: قال السّكّاكيّ: والأُولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأُولى لا تمتنع ـ كما هو حكم اللّازم المجهول المساواة ـ أي: يمتنع أن لا يحصل العلم ⇐

«أي: يمتنع أن لا يَحْصُلَ العلم الثّاني ـ وهو علم المخاطب بأنّ المُخْبِر عالم بهذا الحكم ـ من الخبر نفسه عند حصول العلم الأوّل ـ وهو علمه بذلك الحكم ـ من الخبر نفسه، إذ لو لم يَحْصُل فعدم حصوله عنده إمّا لأنّه قد حصل قَبْلُ[1]، أو لم يَحْصُلْ بَعْدُ.

والأوّل باطل، لأنّ العلم بكون المخبر عالماً بالحكم، لابدّ فيه من أن يكون هذا الحكم حاصلاً في ذهنه، فحصول العلم يوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة، وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر.

⇐ الثّاني من الخبر نفسه عند حصول الأوّل منه، لامتناع حصول الثّاني قبل حصول الأوّل، مع أنّ سَماع الخبر كافٍ في حصول الثّاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأوّل من الخبر نفسه عند حصول الثّاني منه، لجواز حصول الأوّل قبل حصول الثّاني وامتناع حصول الحاصل اهـ.

(١) **قوله: «إمّا لأنّه قد حصل قبل»**. أي: إذا حصل العلم الأوّل حصل العلم الثّاني، وإن لم يحصل العلم الثّاني عند حصول الأوّل فعدم حصوله لأحد أمرين: إمّا لأنّه ـ أي: العلم الثّاني ـ حصل قبل حصول العلم الأوّل. أو لم يحصل بَعْدُ، وكلاهما خطأ.

أمّا الأوّل: فلأنّ علّة حصول العلم الثّاني هو العلم الأوّل، ووجود المعلول قبل حصول علّته محال، فإذا لم يحصل العلم الأوّل الذي هو العلّة فكيف يمكن حصول العلم الثّاني الذي هو المعلول.

وبالجملة: حصول العلم الثّاني موقوف على حصول العلم الأوّل ـ أي: الحكم في الذّهن ـ وإن لم يجب حصول العلم الأوّل من الخبر نفسه، إذ من الممكن أن يحصل من المشاهدة مثل علم الأنبياء والأوصياء، ولذا قيّده بنفس الخبر، لأنّ علم المخاطب بالحكم إذا حصل من المشاهدة أو الغيب لا يحتاج إلى إخبار المخبر.

وأمّا الثّاني: فإنّ السّامع إذا سمع الخبر فمحال أن لا يحصل العلم الثّاني، وقد فرضنا الأوّل علّة والمعلول لا يمكن تخلّفه عن العلّة، بل يكون حصوله قهريّاً، مثل طلوع الشّمس ووجود النّور، ولا يمكن أن تطلع الشّمس ولا يوجد النّور.

وكذا الثّاني لأنّ علّة حصوله سَماع الخبر من المخبر، إذ التقدير أنّ حصولهما إنّما هو من نفس الخبر».

فنبّه على القول الأوّل[١] بقوله: «لامتناع حصول الثّاني قبل حصول الأوّل».

وعلى الثّاني[٢] بقوله: «مع أنّ سَماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثّاني منه».

ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الأوّل من الخبر نفسه عند حصول الثّاني، لجواز أن يكون الأوّل حاصلاً قبل حصول الثّاني، فلا يمكن حصوله، لامتناع حصول الحاصل ـ كالعلم بكونه حافظاً للتّوراة ـ وحينئذٍ[٣] يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنّه من شأنه أن يستفاد من الخبر.

فإن قيل[٤]: كثيراً مّا نسمع خبراً ولا يَخْطُرُ ببالنا أنّ صورة هذا الحكم حاصلة

---

(١) **قوله: «فنبّه على القول الأوّل»**. أي: على امتناع الأوّل وهو حصول الثّاني قبل الأوّل.

(٢) **قوله: «وعلى الثّاني»**. أي: على امتناع الثّاني وهو عدم حصول الثّاني بعد حصول الأوّل.

(٣) **قوله: «وحينئذٍ»**. جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ العلم إذا لم يجب أن يحصل من الخبر نفسه ـ كما نصّ عليه الخطيب ـ بل ربّما حصل من المشاهدة أو الغيب أو غير ذلك فكيف يسمّى بفائدة الخبر؟

والجواب أنّ لهذه التّسمية وجهين:

الأوّل: بناءً على أنّه من شأنه أن يستفاد من الخبر ـ كما نصّ عليه الشّارح ـ.

الثّاني: أنّ ذلك من باب الحمل على الأغلب والأكثر، فسمّي بفائدة الخبر.

(٤) **قوله: «فإن قيل»**. قد عرفت أمرين:

الأوّل: أنّه إذا حصل العلم الأوّل حصل العلم الثّاني.

الثّاني: ربّما يحصل العلم الثّاني ولا يحصل العلم الأوّل.

والمعترض يشكل على كلا الأمرين:

⇐

⇐ أمّا الاعتراض على الأوّل: فهو أنّه ربّما يحصل العلم الأوّل ولا يحصل العلم الثّاني، ولا يخطر ببالنا أنّ صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر أم لا؟ أي: تحصل الفائدة ولا يحصل لازم الفائدة، وهو علم المخبر الذي هو العلم الثّاني.

وأمّا الاعتراض على الثّاني: فهو أنّه إذا حصل العلم الثّاني حصل العلم الأوّل، سواء علمناه قبل الإخبار كما في «زيد قائم» أم لم نعلم كما في «حفظت القرآن» أي: إذا سمعنا خبراً وحصل العلم الثّاني ـ وهو كون المخبر عالماً به ـ حصل العلم الأوّل قطعاً، غايته أنّه ـ في المثال الثّاني ـ لا يكون علماً جديداً، كما في «حفظتَ القرآن» والجديد هو العلم الثّاني فقط، وفي المثال الأوّل العلم الأوّل علم جديد مثل العلم الثّاني. وأُجيب عن الاعتراضين:

أمّا الجواب عن الأوّل فهو أنّ كلّاً من العلم والجهل قسمان: بسيط ومركّب، فالعلم البسيط هو الذي يعلم ولا يعلم أنّه يعلم، والمركّب هو الذي يعلم ويعلم أنّه يعلم. والجهل البسيط أن لا يعلم ويعلم أنّه لا يعلم. والمركّب أن لا يعلم ولا يعلم أنّه لا يعلم وقد جمع هذه الأقسام الشّاعر الفارسيّ ابن يمين السّبزواري:

آن كس كه بداند وبداند كه بداند ... گوى سَبَق از گنبد گردون بجهاند

وآن كس كه نداند و بداند كه نداند ... آهسته خر خويش به منزل برساند

وآن كس كه بداند ونداند كه بداند ... بيدار كنش زود كه در خواب نماند

وآن كس كه نداند ونداند كه نداند ... در جهل مركّب ابد الدّهر بماند

والعلم في هذا المقام هو العلم البسيط، أي: إذا حصل العلم الأوّل حصل العلم الثّاني بالضّرورة، ولكنّ السّامع ربّما يكون غافلاً عن حصول هذا العلم الثّاني أي: لا يعلم أنّه يعلم، والغفلة عن العلم لا ينافيه.

وأمّا الجواب عن الاعتراض الثّاني فله وجهان:

الأوّل: أنّ الذّهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال أنّه علمه ولا يحصل الأوّل لحصوله قبلاً وتحصيل الحاصل خطأ.

⇐

في ذهن المخبر أم لا.

وأيضاً إذا سَمِعْنَا خبراً، وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالماً به، تحصل في ذهننا صورة هذا الحكم، سواء عَلِمْناه قبل، أو لا، فيكون الأوّل حاصلاً، غايته أنّه لا يكون علماً جديداً.

فالجواب عن الأوّل: أنّ العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلةً في ذهن المخبر ضروريّ؛ لوجود علّته ـ أعني سَمَاعَ الخبر ـ والذُّهُول إنّما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز، وفيه نظر[١].

[القول الثّالث بين العلم والمعلوم]

ويمكن أن يقال: إنّ لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم ـ أعني: حصول صورة الحكم في ذهنه ـ وهذا متحقّق ضرورة، سواء علم السّامع أنّ المخبر عالم بالحكم أو لم يعلم، لكن هذا ينافي تفسير المصنّف.

وعن الثّاني: أنّ الذّهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده، واستحضره، لا يقال: إنّه علمه.

⇐ والثّاني: أنّه لو سلّم أنّ استحضار المخزون يطلق عليه العلم فإنّا نفرض حصول الثّاني دون الأوّل، فيما إذا كان السّامع مستحضراً للخبر مشاهداً إيّاه، فإنّه يحصل الثّاني دون الأوّل لكونه حاصلاً قبل ذلك. وبهذا المورد، أي: بموجبة جزئيّة يتمّ مقصودنا ويثبت الدّعوى.

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. قال المحشّي: وجهه منع كون سماع الخبر علّة تامّة لما ذكر، بل لابدّ من التفات النّفس وتوجّه العقل إلى حال المخبر بالنّسبة إلى الخبر، فالصّواب في أصل الجواب ما ذكره الشّريف من أنّ المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلّم، فإذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم ـ أي: اعتقاد به قطعيّ أو ظنّي ـ فإنّه يسمّى علماً في العرف وكان ذلك بسبب علمه بأنّ المتكلّم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه إيّاه.

ولو سُلِّم فإنّا نَفْرِضُه فيما إذا كان مستحضراً للخبر، مشاهداً إيّاه، فإنّه يَحْصُلُ العلم الثّاني دون الأوّل، وبهذا يتمّ مقصودنا.

[العلم ومصطلح أهل الكلام وأهل الميزان]

فإن قيل: لا نسلّم[1] أنّه كلّما أفاد الحكم أفاد أنّه عالم به، لجواز أن يكون خبره مظنوناً، أو مشكوكاً، أو موهوماً، أو كذباً محضاً.

قلنا: ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق، بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه، وهذا ضروريّ في كلّ عاقل تصدّى الأخبار.

[جواب عن سؤال مقدّر]

﴿وقد ينزّل[2] المخاطب العالم بهما﴾ أي: بفائدة الخبر ولازمها **﴿منزلة**

---

(١) **قوله: «فإن قيل: لا نسلّم»**. الإشكال أنّ المخبر ربّما يكون عالماً وربّما يكون ظانّاً أو شاكّاً أو كاذباً أو واهماً، وإذا استفيد من المخبر العالم أنّه عالم بالحكم، فلا يستفاد ذلك من المخبر الظّانّ أو الشّاكّ أو الكاذب أو الواهم، لعدم وجود العلم في هذه الموارد الأربعة المذكورة.

والجواب: أنّ للعلم اصطلاحين:

الأوّل: مصطلح الحكماء وأهل الميزان وهو الصّورة الحاصلة من الشّيء عند العقل، سواء كان مطابقاً للواقع أو الاعتقاد أم لا.

والثّاني: مصطلح المتكلّمين وأهل الأُصول وهو الاعتقاد الجازم المطابق، وإذا أُريد من العلم المصطلح الأوّل فالعلم موجود في الأقسام الخمسة، وإذا أُريد المصطلح الثّاني فالإشكال وارد، ولكنّهم يريدون به اصطلاح أهل الحكمة والميزان فلا إشكال.

(٢) **قوله: «وقد ينزّل»**. جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّه لو كان قصد المخبر بخبره منحصراً في إفادة المخاطب إمّا الحكم، أو كونه عالماً به لما صحّ إلقاء الخبر للعالم بهما، وقد أُلقي

⇐

⇐ له كثيراً كالأمثلة الآتية، فأجاب بقوله: «وقد ينزّل». ثمّ إنّ التّنزيل ثلاثة:

١ ـ قد ينزّل العالم بالفائدة ولازمها منزلة الجاهل كما مثّله الشّارح.

٢ ـ وقد ينزّل العالم بالشّيء أعمّ من الفائدة ولازمها منزلة الجاهل به وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، الآية...

٣ ـ قد ينزّل وجود الشّيء منزلة عدمه وذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وقول الشّيخ الإصبهانيّ في «الأنوار القدسيّة» يرثي الرّضيع الشّهيد يوم الطّفّ:

ومـا رمـاه إذ رمـاه حـرملَةْ   وإنّـما رمـاه مَـن مَـهَّدَ لَـهْ
سهم أتى من جانب السّقيفَةْ   وقـوسه عـلى يـد الخـليفَةْ

ومنه في المعنى قول الشّريف الرّضيّ:

سـهمٌ أصـاب ـ ورامـيه بـذي سَـلَمِ ـ   مَـنْ بـالعراق لقـد أبـعدتِ مَـرْمَاكِ

وقول الكميت ـ رحمه الله ـ:

يصيب بـه الرَّامُـوْنَ عـن قـوس غـيرهم   ويـا آخِـراً أسـدى له الغـيّ أوّل

قال الأُستاذ: القانون في النّوع الأوّل من التّنزيل أن يلقى الكلام إلى العالم الجاري على غير موجَب العلم نفسه.

وفي النّوع الثّاني من التّنزيل أن يلقى لغيره كما في آية: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، حيث أُلقي إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ لا إلى علماء اليهود. ومعلوم أنّ التّنزيل في الثّاني أعمّ منه في الأوّل، وهو في الثّالث أعمّ منه في الثّاني ـ كما هو واضح ـ.

وقال الجرجاني: قوله: «وقد ينزّل العالم بهما منزلة الجاهل» أقول: هذا بحسب مفهومه يتناول ثلاثة أشياء:

الأوّل: تنزيل العالم منزلة خالي الذّهن فتلقى إليه الجملة مجرّدة عن التّأكيد.

والثّاني: تنزيله منزلة السّائل، فتلقى إليه مؤكّدة تأكيداً استحساناً.

والثّالث: تنزيله منزلة المنكر، فتؤكّد تأكيداً على حسب إنكاره، والظّاهر أنّ المراد به

⇐

الجاهل ﴾ فيلقى إليه الخبر، وإن كان عالماً بالفائدة ﴿ **لعدم جَرْيه**[١] **على مُـوْجَب العلم** ﴾ فإنّ من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سَواء، كما يقال للعالم التّارك للصّلاة: «الصّلاة واجبة»؛ لأنّ مُوْجَبَ العلمِ العملُ، وللسّائل العارف بـما بين يديك بـ«ما هو»: «هو كتاب» لأنّ مُوْجَبَ العلم تركُ السّؤال.

ومثله: ﴿ **هِيَ عَصَايَ** ﴾ في جواب: ﴿ **مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ** ﴾[٢].

ونظائره[٣] كثيرة بِحَسَبِ كَثْرة مُوْجَبات العلم.

[كلام عن السَّكّاكيّ وتفسيره]

قال صاحب «المفتاح»: وإن شِئْتَ فعليك بكلام ربّ العزّة[٤]: ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ**[٥] **مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا**

⇐ هو الأوّل ـ كما صرّح به في «المفتاح» ـ وسيأتي الثّالث في تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وأمّا الثّاني فيعلم بالمقايسة إلى الخالي اه.

(١) **قوله: «لعدم جريه»**. أي: عدم جري المخاطب العالم «على موجب» ـ بفتح الجيم ـ أي: على مقتضى «العلم».

(٢) **قوله: «ومثله «هي عصاي» في جواب: «ما تلك بيمينك»**. قال المحشّي: إنّما غيّر الأُسلوب ـ أي: قال: «ومثله» ـ إيماءً إلى أنّه ليس من أمثلة تنزيل العالم منزلة الجاهل، بل مثله، في أنّ كُلّاً منهما سوق المعلوم مساق غيره، ومثل هذا لا يخلو عن سوء الأدب اه.

(٣) **قوله: «ونظائره»**. أي: نظائر سوق الكلام مع من لا يكون سائلاً مثل سوقه مع من يكون سائلاً «كثيرة».

(٤) **قوله: «فعليك بكلام ربّ العزّة»**. ما ذكره السّكّاكي في «المفتاح» في المقام إنّما أخذه عن جار الله العلّامة الزمخشريّ في كتاب «الكشّاف» فراجعه.

(٥) **قوله: «ولقد علموا لمن اشتراه»**. فإن قيل: كيف أثبت العلم لهم ونفاه عنهم بقوله: ⇐

يَعْلَمُونَ ﴾[١] كيف تَجِدُ صدره يَصِفُ أهلَ الكتاب بالعلم على سبيل التّوكيد القَسَمِيّ[٢]، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم.

⇐ «ولقد علموا لمن اشتراه» ثمّ قوله: «لو كانوا يعلمون»؟

والجواب: أنّ فيه وجوهاً:

الأوّل: أن يكون الّذين علموا غير الّذين لم يعلموا، ويكون الّذين علموا الشّياطين أو الذين خبّر عنهم بأنّهم نبذوا كتابَ الله وراء ظهورهم كأنّهم لا يعلمون، واتّبعوا ما تتلوا الشّياطين على ملك سليمان. والّذين لم يعلموا هم الّذين تعلّموا السّحر وشَرَوْا به أنفسهم.

والثّاني: أن يكون الّذين علموا هم الّذين لم يعلموا، إلّا أنّهم علموا شيئاً ولم يعلموا غيره، فكأنّه ـ تعالى ـ وصفهم: بأنّهم عالمون بأنّه لا نصيب لمن اشترى ذلك ورضِيه لنفسه على الجملة، ولم يعلموا كنه ما يصير إليه من عقاب الله الذي لا نفاد له ولا انقطاع.

الثّالث: أن تكون الفائدة في نفي العلم بعد إثباته أنّهم لم يعملوا بما علموا، فكأنّهم لم يعلموا، وهذا كما يقول أحدنا لغيره: «ما أدعوك إليه خير لك لو كنت تعقِلُ» وهو يعقل إلّا أنّه لا يعمل بموجب علمه فحسن أن يقال له هذا القول. قال كعب بن زهير يصف ذئباً وغراباً تبعاه:

إذا حضراني قلت: لو تعلمانه ... ألم تعلما أنّي من الزّاد مُرْمِلُ

فنفى عنهما العلم ثمّ أثبته بقوله: «ألم تعلما» وإنّما المعنى في نفيه العلم عنهما أنّهما لم يعملا بما علماهُ فكأنّهما لم يعلماه. وهذه الوجوه تعرّض لها الشّريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي في «الغُرَر والدُّرَر».

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) **قوله: «على سبيل التّوكيد القَسَميّ»**. وتوضيح ذلك أنّ اللّام في «لقد علموا» موطّئة للقسم، أي: أنّها واقعة في جواب قسم محذوف، والضّمير في «علموا» لأهل الكتاب ـ أي: اليهود ـ واللّام في «لمن اشتراه» ابتدائيّة ـ كما في «علمت لزيد قائم» ـ و«من اشتراه» مبتدأ، خبره «ماله في الآخرة من خلاق»، وضمير «اشتراه» عائد على كتاب السِّحْر والشَّعوذة، والمراد ⇐

يعني إنْ شِئْتَ أن تَعْرِفَ[١] أنّ العالم بالشَّيْءِ ـ أعمّ من فائدة الخبر وغيرها ـ ينزّل منزلة الجاهل به، لاعتبارات خَطَابيّة[٢].

لا أنّ الآية من أمثلة[٣] تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل؛ بناءً

⇐ بالشِّراء الاستبدال ـ كما نصّ عليه الزّمخشريّ ـ و«الخلاق» النصيب، واللّام في «لبئس» جواب قسم محذوف، وجزاء الشّرط محذوف ـ كما أشار إليه ـ أي: لو كانوا يعلمون لامتنعوا، و«كيف تجد» حال من ضمير «عليك».

ومحلّ الشّاهد في الآية قوله: «لو كانوا يعلمون» فإنّ العلم الواقع بعد «لو» منفيّ لأنّها حرف نفي، وقد أثبت لهم العلم في صدر الآية وهذا بظاهره تناقض.

ودفعه أن يقال: إنّهم لمّا لم يعملوا بمقتضى العلم ـ برداءة الشِّراء ومذموميّتها ـ نـزّل ذلك العلم منزلة عدمه، فصاروا بمنزلة الجاهلين بذلك، فإثبات العلم لهم أوّلاً ناظر إلى الواقع، ونفيه عنهم ثانياً ناظر إلى التّنزيل فلا تناقض لاختلاف محلَّي النّفي والإثبات.

(١) **قوله: «يعني إن شئت أن تعرف»**. أراد أن يقول: إنّ مراد السّكّاكيّ من الآية ليس الاستشهاد بها على ما نحن فيه أي: التّنزيل الأوّل ـ أي: على تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل ـ بل مراده منها تنزيل العالم بالشّيء ـ سواء أكان فائدة الخبر ولازمها أم غيرها ـ منزلة الجاهل ـ أي: التّنزيل الثّاني ـ فالتّنزيل بهذا المعنى أعمّ من التّنزيل المذكور في المتن، فالمقصود من الآية التّنظير لا التّمثيل، وهذا معنى قول الشّارح: «إن شئت أن تعرف» إلى آخره.

(٢) **قوله: «لاعتبارات خطابيّة»**. أي: لأجل أُمور إقناعيّة يعتبرها المتكلّم حال مخاطبته تفيد ظنّ غير المخاطب أنّ المخاطب غير عالم كعدم الجري على مقتضى العلم، مرجعها ـ أي: مرجع تلك الاعتبارات ـ تجهيله بوجوه مختلفة، كعدم العمل بالعلم وعدم نشره بالتّدريس وعدم كتابته وغير ذلك.

(٣) **قوله: «لا أنّ الآية من أمثلة»**. ردٌّ على من زعم أنّ الآية من أمثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل وليس بتنظير، أي: زعم أنّ الآية من قبيل التّنزيل الأوّل مستدلاً بدليلين:

الأوّل: مبنيّ على أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٠٢]، معناه: لو كان

⇐

على أنّ قوله «لو كانوا يعلمون» معناه: لو كان لهم علم بذلك الشِّرَى[1] لامتنعوا منه

⇐ لهم ـ أي: اليهود ـ علم بذلك الشِّراء لامتنعوا منه، أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا ـ أي: لو كانوا يعلمون ـ هو الخبر الملقى إليهم ـ أي: اليهود ـ مع علمهم به، أي: بهذا الكلام.

وأجاب الشّارح عن هذا الدّليل قائلاً: «لأنّ هذا الكلام» أي: القول بأنّ «لو كانوا يعلمون» هو الخبر الملقى إليهم «يلوح عليه» ـ أي: على هذا القول ـ «أثر الإهمال» لأنّ هذا الخطاب ـ أي: الآية ـ ليس بالملقى إليهم، بل إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه وذلك واضح، فالقول بأنّ «لو كانوا يعلمون» ـ وهو جزء من الآية ـ خبر أُلقي إليهم ـ أي: اليهود ـ مهمل لا واقع له.

والثّاني: مبنيّ على أنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا**﴾ [البقرة: ١٠٢]، الآية مجموعه خبر أُلقي إليهم ـ أي: اليهود ـ مع علمهم به، أي: بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا**﴾ الآية.

وأجاب الشّارح عن هذا أيضاً وحكم ببطلانه قائلاً: «لأنّ هذا الخطاب» ـ أي: الآية بمجموعها ـ «لمحمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه، ولا دليل على كونهم عالمين به» وهو ـ أي: عدم الدّليل على كونهم عالمين به ـ ظاهر، إذ لا دليل صريحاً على كون رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ عالماً بكلّ ما يوحى إليه قبل وحيه فضلاً عن أصحابه.

وأجاب عن الدّليلين بجواب آخر مشترك بينهما قائلاً: «على أنّ شيئاً من الوجهين» أي: كون «لو كانوا يعلمون» فقط أو كون مجموع الآية خبراً ملقى إليهم ـ أي: اليهود ـ «لا يوافق لما في «المفتاح»» لكونه صريحاً في أنّ النّفي راجع إلى علم اليهود برداءة الشِّراء وعدم الخلاق في الآخرة لمن اشتراه لا إلى علم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وأصحابه بما كان عليه اليهود من الاشتراء وعدم الخلاق في الآخرة لمن اشترى السّحر والشّعوذة بدل الكتاب وهو التّوراة، والدّليل على ذلك قوله ـ تعالى ـ بعد هذه الآية: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٠٣]. [١: ٢٨٩]

(١) «شرى، يَشْرِي، شِرىً» و«شِراءً» يُمَدُّ ويُقْصَرُ والقصر أشهر، ويُحَكى أن الرّشيد العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ سأل اليزيديّ والكِسائيّ عن قصر «الشِّراء» ومدّه. فقال الكسائيّ: مقصور لا غير، ⇐

ـ أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون ـ وهذا هو الخبر المُلقىٰ إليهم.

لأنّ هذا الكلام يلوح عليه أثر الإهمال.

أو على أنّ قوله: «ولقد علموا» الآية خبرٌ أُلقي إليهم مع علمهم به.

لأنّ هذا الخطاب لمحمّد ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ وأصحابه، ولا دليل على كونهم عالمين به، وهو ظاهر.

على أنّ شيئاً من الوجهين لا يوافق لِمَا في «المفتاح».

ثمّ أشار[1] إلى زيادة التّعميم وأنّ وجود الشّيء ـ سواء كان هو العلم، أو غيره ـ

⇐ وقال اليزيديّ: يُقْصَرُ، ويُمَدُّ. فقال له الكسائيّ: من أين لك؟ فقال اليزيديّ: من المَثَلِ السّائر: «لا يُغْتَرُّ بالحُرَّة عام هِدائها ولا بالأَمَة عام شِرائها» فقال الكسائيّ: ما ظننتُ أنّ أحداً يجهل مثل هذا، فقال اليزيديّ: ما ظننتُ أنّ أحداً يفترِي بين يدي الأمير. وإذا نسبت إلى المقصور قلبت الياء واواً والشّين باقية على كسرها وإذا نسبت إلى الممدود فلا تغيير.

(١) **قوله: ثمّ أشار**. إلى هنا كان الكلام في تعميم التّنزيل من حيث العلم، أي: في أنّ العالم بالشّيء ـ أعمّ من فائدة الخبر وغيرها ـ ينزّل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابيّة وقوله: «فقال» ـ أي بعد قوله: «وإن شئت فعليك» إلى آخره ـ: «ونظيره» أي: نظير «ولقد علموا لمن اشتراه» في النّفي والإثبات قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ** ﴾ [الأنفال: ١٧]، أي: ما رميت حقيقةً إذ رميت صورةً.

قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية من الكشّاف: لمّا طلعت قريش في «بدر» قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «هذه قريش قد جاءت بخيلائها وفخرها يكذّبون رسلك اللهمّ إنّي أسألك ما وعدتني» فأتاه جبرئيل فقال: خُذْ قبضةً مِنْ تُرابٍ فَارْمِهِمْ بها، فقال ـ صلّى الله عليه وآله ـ لمّا التقى الجمعان، لعليّ ـ عليه السّلام ـ: أعطني قبضة من حصباء الوادي فرمى بها في وجوههم وقال: «شاهت الوجوه» فلم يبق مشرك إلّا شغل بعينيه، فانهزموا، وورد فيهم المؤمنون يقتلونهم ويأسرونهم، فكانوا يفتخرون، فكان القائل منهم يقول مفتخراً: أنا قتلت، أنا أسرت، فقيل لهم: «فلم تقتلوهم» والفاء جواب ⇐

يُنزَّل منزلة عدمه، فقال: ونظيره في النّفي والإثبات ـ أي: في نفي شيء وإثباته ـ ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾[1].

[المخاطب الخالي]

وإذا كان قصد المخبر ما ذكر **﴿ فينبغي أن يقتصر ﴾** من التّركيب **﴿ على قَدْر الحاجة ﴾** حَذَراً عن اللغو[2]، وأشار إلى تفصيله[3] بقوله: **﴿ فإن كان المخاطب[4]**

⇐ شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم «ولكنّ الله قتلهم» لأنّه هو الذي أنزل الملائكة وألقى الرّعب في قلوبهم وشاء النّصر والظّفر، وقوّى قلوبكم وأذهب عنها الفَزَع والجَزَع.

«وما رميت» أنت يا محمّد «إذ رميت ولكنّ الله رمى» يعني أنّ الرّمية التي رميتها لم ترمها أنت على الحقيقة، لأنّك لو رميتها لما بلغ أثرها إلّا ما يبلغ أثر رمي البشر، ولكنّها كانت رمية الله حيث أثّرت ذلك الأثر العظيم. فأثبت الرّمية لرسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لأنّ صورتها وجدت منه، ونفاها عنه؛ لأنّ أثرها الذي لا تطيقه البشر فعل الله ـ عزّ وجلّ ـ فكأنّ الله هو فاعل الرّمية على الحقيقة وكأنّها لم توجد من الرّسول اه.

(١) الأنفال: ١٧.

(٢) **قوله: «حذراً عن اللغو»**. لأنّ التّركيب إذا كان زائداً على قدر الحاجة كان لغواً، وإذا كان أنقص، فإن كان غير مفيد أصلاً، كان لغواً أيضاً، وإن كان مفيداً، ناقصاً عن إفادة ما قِصد به، كان في حكم اللغو.

(٣) **قوله: «أشار إلى تفصيله»**. أي: تفصيل قدر الحاجة.

(٤) قال الطّيبيّ في «التّبيان»: الإسناد بالنّظر إلى المخاطب ثلاثة. وقال شارح «التّبيان»: وفي هذا التّقييد ـ بالنّظر إلى المخاطب ـ إشارة إلى أنّ في الإسناد أيضاً نظراً إلى غير المخاطب وهو إمّا المتكلّم أو غيرها كالتعريض بالثّالث.

وأمّا بالنّظر إلى المتكلّم فإنّه قد يؤكّد كلامه ابتداءً وخاصيّة هذه الطريقة في الإفادة إمّا الدّلالة على كمال العناية والكرامة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ** ⇐

خالي الذهن من الحكم(١)........................

⇐ ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ ـ ٣].

أو كمال الغضب والسّخط كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

هذا إذا كان المتكلّم الله ـ تعالى ـ. وأمّا إذا كان العبد فهو إمّا لإظهار غاية التّضرّع والابتهال كقوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران: ١٦]. أو نهاية الوجل والخوف كقوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

هذا إذا كان الخطاب مع الله. وأمّا إذا كان مع الغير فإمّا لإبداء وفور النّشاط كما في قول المنافقين لشياطينهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. أو للإيذان بكمال الخوف والوجل كما في قول إبراهيم ـ عليه السّلام ـ لضيفانه: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢]. أو كمال الحذر والتّوقّي كما في قوله أيضاً: ﴿إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢].

(١) **قوله: «خالي الذّهن من الحكم»**. قال الجرجاني: المراد بالخالي من يخلو ذهنه من التّصديق بالنّسبة الحكميّة فيما بين طرفي الجملة الخبريّة، وعن تصوّر تلك النّسبة. وبالمتردّد: من تصوّر تلك النّسبة الحكميّة ولم يصدّق بشيءٍ من وقوعها ولا وقوعها.

وبالمنكر: من صدّق بما ينافي مضمون الجملة الملقاة إليه.

وإنّما انحصر حال المخاطب في هذه الثّلاثة؟ لأنّه إمّا أن يكون خالياً عن التّصديق بالنّسبة وعن تصوّرها معاً، فهو المسمّى بخالي الذّهن.

وإمّا أن يكون خالياً عن التصديق بها دون تصوّرها، فهو المتردّد والسائل، وظاهر أنّ عكسه محال.

وإمّا أن لا يكون خالياً عن شيءٍ منهما، وحينئذٍ إمّا أن يكون مُصَدِّقاً بما ينافي مضمون ما أُلقي إليه فهو المنكر، أو مُصَدِّقاً بمضمونه فهو العالم.

ثمّ إنّ العالم بالحكم لا يلقى إليه الجملة الخبريّة إلّا إذا أُجري الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر ونزّل منزلة الجاهل، فانحصر حال المخاطب بما أجرى الكلام على ⇐

والتردّد فيه[1] ﴾ أي: لا يكون عالماً بوقوع النّسبة، أو لا وقوعها، ولا متردّداً في أنّ

⇐ مقتضى الظّاهر في الخلوّ والتردّد والإنكار.

وإيراد الكلام على الوجوه المذكورة بالقياس إلى فائدة الخبر ـ أعني الحكم ـ ظاهر، وأمّا بالقياس إلى لازمها، فيمكن اعتبار الخلوّ، وتجريد الجملة عن المؤكّد، فكما أنّ المخاطب إذا كان خالي الذّهن عن قيام زيد يقال له: «زيد قائم» مجرّداً عن التّأكيد، كذلك إذا كان خالي الذّهن عن علمك بقيامه تقول له: «زيد قائم» بلا تأكيد.

وأمّا اعتبار التّردّد والإنكار على الوجه المذكور فلا يجري في اللّازم، لاحتياجك حينئذٍ إلى أن تؤكّد ثبوت العلم لك، فتقول: «إنّي عالم» أو: «إنّي لعالم بقيام زيد» فيصير علمك به فائدة هذه الجملة الخبريّة الأُخرى، ولو قلت: «إنّ زيداً قائم» أو «إنّه لقائم» كان التّأكيد ـ بحسب الظّاهر ـ راجعاً إلى ثبوت قيامه، لا إلى ثبوت علمك به.

على أنّه إذا أُريد بعلم المتكلّم حصول صورة الحكم في ذهنه، فبعد إلقائه الخبر إلى المخاطب لم يتصوّر منه بقاء تردّد أو إنكار ذلك.

وإنّما قلناه: «بحسب الظّاهر» لما سيأتي من أنّه قد يؤكّد الخبر بناءً على أنّ المخاطب ينكر كون المتكلّم عالماً به معتقداً له، كما تقول: «إنّك لعالم كامل» فإنّ تأكيده يدلّ على أنّه صادر عن صدق رغبة ووفور اعتقاد.

ثمّ الظّاهر أنّك إذا اعتبرت خلوّ ذهن المخاطب عن علمك بقيام زيد مثلاً، أو تردّده فيه، أو إنكاره له، صار ثبوت علمك به مقصوداً أصليّاً، وصار ثبوت القيام له من متعلّقات ذلك المقصود، فينبغي أن تعبّر عنه بما يفيده قصداً وصريحاً، فيكون ذلك حينئذٍ فائدة الخبر.

وأنت خبير بأنّ ذلك إنّما يحسن إذا فسّر العلم بالتّصديق ـ إمّا مطلقاً أو مقيّداً بالجزم وحده، أو به وبالمطابقة والثّبات معاً ـ وأمّا إذا فسّر بحصول صورة الحكم مطلقاً فلا ـ كما لا يخفى ـ اهبعين حروفه.

(١) قوله: «والتردّد فيه». أي: في الحكم، أي: في وقوع النّسبة ولا وقوعها، ففي الكلام استخدام، لأنّ التّردّد ليس في الحكم بمعنى الاعتقاد والتّصديق، بل في الحكم بمعنى ⇐

النّسبة هل هي واقعة أم لا.

[ردّ الشّارح على أُستاذه]

فَعُلِمَ أنّ ما سبق إلى بعض الأوهام[1] ـ مِن أنّه لا حاجة إلى قوله: «والتردّد فيه»

⇐ الوقوع واللّاوقوع، فذكر الحكم أوّلاً بمعنى التّصديق، وأعاد الضّمير عليه بمعنى الوقوع واللّاوقوع ـ كما ذكره بعض الفضلاء ـ.

وتوضيح ذلك: أنّ الحكم عندهم يطلق على أُمور خمسةٍ ـ كما نصّ عليه الدّسوقي في حاشية المختصر ـ:

الأوّل: النّسبة الكلاميّة ـ أي: المفهومة من الكلام ـ وهي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، أو انتفاؤه عنه، في الواقع، وقد يعبّر عنه بوقوع النّسبة أو لا وقوعها، وهذا المعنى هو المراد بالحكم حين عود الضمير إليه وهو المصطلح عليه بين أهل الأدب.

الثّاني: الإذعان بالنّسبة الخبريّة الثّبوتيّة أو السّلبيّة ـ أي: إدراكها والعلم بها ولو خطأً ـ وهذا المعنى هو المراد بالحكم في المتن أوّلاً ـ أي: قبل عود الضمير إليه ـ وقد يعبّر عن الحكم بهذا المعنى بالإيقاع والانتزاع وهو المصطلح عليه بين أهل المعقول.

والثّالث: خطاب الله المتعلّق بأفعال المكلّفين وهو المصطلح بين الأُصوليّين.

والرّابع: ما ثبت بالأدلّة الشّرعيّة كالأحكام التكليفيّة والوضعيّة ـ على قولٍ ـ وهو المصطلح عليه بين الفقهاء.

والخامس: المحكوم به، فعلاً كان نحو: «قام زيد» أو خبراً نحو: «زيد قائم».

(١) **قوله: «ما سبق إلى بعض الأوهام»**. ردّ على الشّيخ علاء الدّين بن حُسام الدّين أُستاذ الشّارح حيث زعم أنّ النّسبة بين حصول الحكم في الذّهن والتّردّد فيه العموم والخصوص المطلقان، والتّردّد أخصّ مطلقاً، وحصول الحكم أعمّ منه، فإذا حصل التّردّد حصل الحكم ولا عكس، وعلى هذا فنفي الأعمّ ـ وهو حصول الحكم ـ يستلزم نفي الأخصّ ولا حاجة إلى ذكره.

والشّارح يردّ عليه وتوضيحه: أنّ المتباينين في النّسبة مثل: الإنسان والحمار ـ مثلاً ـ ⇐

لأنّ الخلوّ من الحكم يستلزم الخلوّ عن التردّد فيه، ضرورة أنّ التردّد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذّهن ـ ليس بشيء.

ألا ترى أنّك تقول: «إنّ زيداً في الدّار» لمن يتردّد في أنّه هل هو فيها أم لا[1]، ولا يحكم بشيء من النّفي والإثبات؛ بل الحكم الذّهني والتردّد متنافيان، لا يجتمعان قطّ.

﴿استغني[2]﴾ على لفظ المبنيّ للمفعول ﴿عن **مُؤَكِّدات الحكم**[3]﴾ وهي «إنّ»

⇐ لا يستلزم نفي أحدهما نفي الآخر. وكذا العموم والخصوص الوجهيّان مثل: الحيوان والأبيض ـ مثلاً ـ. ولكنّ المتساويين فيها يستلزم نفي أحدهما نفي الآخر مثل: الإنسان والنّاطق ـ مثلاً ـ. وأمّا العموم والخصوص المطلقان ففيه تفصيل، فنفي الأعم يستلزم نفي الأخص ولا عكس.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ النّسبة بين الحكم والتردّد هي التباين ـ على ما ذكره الشّارح ـ فنفي أحدهما لا يستلزم نفي الآخر، فنحن غير مستغنٍ عن ذكر التّردّد ـ كما زعم أُستاذ الشّارح ـ وما ذكره إنّما يتمّ لو كان بينهما الأعمّ والأخصّ المطلقان وليس كذلك.

وأمّا إثبات التّباين فهو أنّ المتردّد لا يحكم بشيءٍ من الطّرفين ـ أي: الإثبات والنّفي ـ والحكم إذا حصل في الذّهن واعتقده أحد فلا يتردّد فيه.

(١) **قوله: «هل هو فيها أم لا»**. المشهور عندهم أنّه لا يؤتى لـ«هل» بمعادل فيحمل هذه العبارة على التّسامح في التعبير، أو على مذهب ابن مالك وجعل «هل» بمعنى الهمزة، أو جعل «أم» منقطعةً.

(٢) **قوله: «استغني»**. بصيغة المجهول والفعل مسند إلى مصدره بالتّأويل المشهور، أي: حصل الاستغناء.

(٣) **قوله: «مؤكّدات الحكم»**. والمراد بالحكم هنا النّسبة الكلاميّة، أي: الوقوع واللّاوقوع، والتّقييد بالحكم احتراز عن مؤكّدات الطّرفين، كالتّأكيد اللفظيّ والمعنويّ، فإنّها جائزة مع خالي الذّهن أيضاً.

⇐

⇐ ومؤكّدات الحكم هي: ١ ـ «إنّ» المشدّدة المكسورة وأما «أنّ» المفتوحة فقال بعضهم: إنّها ليست للتأكيد، واحتجّ لذلك بأنّ ما بعدها في حكم المفرد، وليس بشيء لتصريح الجمهور بأنّها أيضاً للتأكيد. وكذا «كأنّ» و«لكنّ» و«ليت» و«لعلّ».

٢ ـ و«اللّام» الابتدائيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً** ﴾ [الحشر: ١٣]، وإذا دخلت على الكلام «إنّ» «زحلفوها عن صدر الكلام إلى الخبر، كراهية الجمع بين مؤكّدين نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٥٢].

٣ ـ واسميّة الجملة، أي: العدول من الجملة الفعليّة إلى الاسميّة مثل: «سلام عليك». قال المحشّي: أي: صيرورتها اسميّة وهي في مقام العدول عن الفعليّة فلا ينافي عدّ المصنّف في «الإيضاح» الجملة الاسميّة من نظائر الجملة الابتدائيّة.

وقد يقال: فيها اعتباران: ١ ـ اعتبار إفادتها أصل الحكم الدّوامي والثّبوت.

٢ ـ واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الإفادة. وإلقاؤها إلى خالي الذّهن إنّما هو مع قطع النّظر عن الاعتبار الثّاني، بل لضرورة أداء الحكم الدّوامي الذي هو مقتضى المقام، وعدّها من المؤكّدات بالنّظر إلى الاعتبار الثّاني فلا منافاة اهـ.

٤ ـ تكرير الجملة معنىً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾ [البقرة: ٢]، أو لفظاً مثل قول الشاعر:

أيا من لست ألقاه ... ولا في البُعْد أنساه

لك الله على ذلك ... لك الله لك الله

٥ ـ نون التأكيد ـ مشدّدةً ومخفّفةً ـ.

٦ ـ و«إمّا» الشرطيّة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً** ﴾ [مريم: ٢٦].

٧ ـ وحروف التّنبيه وهي: «ألا» و«أما» و«ها» يصدّر بها الجمل كلّها حتّى لا يغفل المخاطب عن شيء ممّا يلقي المتكلّم إليه، ولهذا سمّيت حروف التّنبيه، وتدخل «ها» خاصّةً من المفردات على أسماء الإشارة حتّى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعيّن معانيها إلّا بها.

⇐

⇐ ٨ ـ وحروف الصّلة. قال المحشّي: من قبيل إضافة الموصوف إلى الصّفة أي: الحروف الواصلة معاني الأفعال إلى معمولاتها، من «وصلت الشّيء، وَصْلاً، وصِلَةً».

والأشبه أن يقال: اصطلح النُّحاة على تسمية حروف معدودة مقرّرة فيما بينهم مثل «أن» و«إن» والباء ـ في مثل ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النّساء: ٧٩]، ونظائرها ـ بحروف الصّلة، لإفادتها تأكيد الاتصال الثّابت، وبحروف الزّيادة لأنّها تزاد في الكلام.

فإن قلت: يجب أن لا تكون زائدةً إذا أفادت فائدة معنويّة ـ أعني التّأكيد ـ؟

قلت: إنّما سمّيت زائدة، لأنّها لا يتغيّر بها أصل المعنى، بل لا تزيد شيئاً إلّا تأكيد المعنى الثّابت وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئاً.

ولمّا لم يلزم الاطّراد في وجه التّسمية لم يتّجه ظاهر اعتراض الفاضل بأنّه يلزم أن يعدّوا على هذا «إنّ» ولام الابتداء وألفاظ التأكيد ـ اسماً كانت أو لا ـ زوائد اه.

أقول: وحروف الصّلة أو الزيادة المشهورة بين النُّحاة هي: «إنْ» و«أنْ» ـ مخفّفتين ـ و«ما» و«لا» و«من» واللّام والباء تزاد في مواضع معيّنة، وتفصيل تلك المواضع في «شرح الرّضي» و«المغني» وسمّيت زوائد، لأنّها قد تقع زائدةً لا أنّها لا تقع إلّا زائدة.

ومعنى كونها زوائد: أنّ أصل المعنى لا يختلّ بدونها، وليس معناه: أنّها لا فائدة لها أصلاً، فإنّ لها فوائد في كلام العرب: إمّا معنويّة وإمّا لفظيّة، فالمعنويّة تأكيد المعنى كما في «من» الاستغراقيّة والباء في خبري «ما» و«ليس» وأمّا الفائدة اللفظيّة فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيّئاً لاستقامة وزن الشّعر، أو لحسن السّجع، أو لمراعاة الفواصل والقرائن وغيرها، ولا يجوز خلوّها من الفائدتين معاً، وإلّا لعُدّت لغواً ولم يكن جائزاً حينئذٍ في كلام الفصحاء ولا كلام الله ـ عزّ وجلّ ـ.

٩ ـ ضمير الفصل وهو من المؤكّدات بالإجماع.

١٠ ـ وتقديم الفاعل المعنويّ كما سيأتي في بحث تقديم المسند إليه نقلاً عن السّكّاكيّ.

١١ ـ حرف الاستقبال وهو السّين وقد نصّ عليه ابن هشام في «المغني» قائلاً: وزعم ⇐

واللّام، واسميّة الجملة، وتكريرها، ونـون التأكـيد، و«إمّـا» الشّـرطيّة، وحـرف التّنبيه، وحروف الصِّلَة.

[المخاطب السّائل ويقال له: المتردّد]

﴿ **وإن كان** ﴾ المخاطب ﴿ **متردّداً فيه** ﴾ أي: في الحكم ﴿ **طـالباً**[1] **له حسـن تقويته** ﴾ أي: الحكم ﴿ **بمؤكّد**[2] ﴾.

قال الشَّيْخ[3] في «دلائل الإعجاز»: أكثر مواقع «إنّ» ـ بحكم الاستقراء ـ هـو

⇐ الزمخشريّ أنّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقع لا محالة، ولم أر من فهِم وجه ذلك، ووجهه أنّها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها عـلى مـا يـفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال: ﴿ **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ** ﴾ [البقرة: ١٣٧]، معنى السّين أنّ ذلك كـائن لا مـحالة وإن تأخّـر إلى حين، وصرّح به في سورة براءة فقال في ﴿ **أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ** ﴾ [التوبة: ٧١]، السّين مفيدة وجود الرّحمة لا محالة وهي تؤكّد الوعد كما تؤكّد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك اهـ.

١٢ ـ «قد» التحقيقيّة.

١٣ ـ «إنّما».

١٤ ـ القسم.

(١) **قوله: «متردّداً فيه طالباً له»**. فيه استخدام، لأنّ المراد بضمير «فيه»: الحكم بمعنى الوقـوع أو اللّاوقوع، وبضمير «له» الراجع إليه: الإيقاع أو الانتزاع.

(٢) **قوله: «تقويته بمؤكّد»**. أي: مؤكّد واحدٍ، مثل اللّام أو «إنّ» ـ مثلاً ـ وإن جمعت بين مؤكّدين فهو للمنكر لا غير ـ كما يظهر من السّكّاكي في «المفتاح».

(٣) **قوله: «قال الشّيخ»**. ما نقله غير ألفاظه وحاصل كلامه، وهذا نصّه في فصل «إنّ» ومواقعها من دلائل الإعجاز: ٢٥١:

ومن لطيف مواقعها أن يدّعى على المخاطب ظنّ لم يظنّه، ولكن يراد التّهكّم به وأن

⇐

الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسّائل ظنّ على خِلاف[1] ما أنت تجيبه به،

⇐ يقال: أنّ حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأوّل:

جاء شقيق عارضاً رمحه إنّ بني عمّك فيهم رماح

يقول: إنّ مجيئه هكذا مُدِلاً بنفسه، وبشَجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد، وعلى اعتقاد منه أنّه لا يقوم له أحد، حتّى كأنّه ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلّنا عُزْلٌ.

وإذا كان كذلك وجب إذا قيل: إنّها جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظنّ في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به، فأمّا أن يجعل مجرّد الجواب أصلاً فيه فلا، لأنّه يؤدّى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرّجل: «كيف زيد»؟ أن تقول: «صالح» وإذا قال: «أين هو»؟ أن تقول: «في الدّار» وأن لا يصحّ حتّى تقول: «إنّه صالح» و«إنّه في الدّار» وذلك ما لا يقوله أحد.

وأمّا جعلها إذا جمع بينها وبين اللّام نحو: «إنّ عبدالله لقائم» للكلام مع المنكر فجيّد، لأنّه إذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة إلى التأكيد أشدّ.

وذلك أنّك أحوج ما تكون إلى الزّيادة في تثبيت خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحّته إلّا أنّه ينبغي أن يعلم أنّه كما يكون للإنكار قد كان من السّامع، فإنّه يكون للإنكار يُعلم أو يُرَى أنّه يكون من السّامعين.

وجملة الأمر أنّك لا تقول: «إنّه لكذلك» حتّى تريد أن تضع كلامك وضع من يَزَعَ فيه عن الإنكار اهبعين حروفه.

(١) قوله: **«ظنّ على خلاف»**. قال المحشّي: قيل: أراد بالظنّ أنّه له ميلاً إلى الجانب الآخر من غير أن يصل إلى حدّ الحكم، فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر. ثمّ هذا الاشتراط مخصوص بـ«إنّ» لكونها علماً في التّاكيد. ودليل المسألة الاستقراء. أقول: ومثال هذا النّوع قوله ـ تعالى ـ حكايةً عن نبيّه في خطاب صاحب الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التّوبة: ٤٠]، فكان لصاحب الغار ظنّ قوي بخلاف ذلك. ويصحّ أن يجعل الآية من باب ⇐

فأمّا أن يجعل مجرّد الجواب أصلاً فيها فلا؛ لأنّه يؤدّي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول: «صالح» في جواب: «كيف زيد»، و«في الدار» في جواب: «أين زيد» حتّى نقول: «إنّه صالح» و«إنّه في الدار»، وهذا ممّا لا قائل به.

[المخاطب المنكر]

﴿ وإن كان ﴾ المخاطب ﴿ منكراً ﴾ للحكم حاكماً بخلافه ﴿ وجب توكيده ﴾ أي: الحكم ﴿ بِحَسَبِ الإنكار ﴾ قوّةً وضعفاً، فكلّما ازداد في الإنكار زيدَ في التّأكيد ﴿ كما قال الله ـ تعالى ـ حِكايةً عن رُسُل عيسى ـ عليه السّلام ـ إذ كُذِّبوا في المرّة الأُولى: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾ ﴾ مؤكّداً بـ«إنّ» واسميّة الجملة[1]. ﴿ وفي ﴾ المرّة ﴿ الثّانية: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ﴾ مؤكّداً بالقسم[2] و«إنّ» واللّام واسميّة الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾[3].

⇐ تنزيل المنكر منزلة المتردّد إن كان المراد منه الرّجل الفاجر الأوّل ـ كما يزعمون ـ لأنّه كان من المنكرين إلى آخر أيّام حياته.

(١) **قوله: «مؤكّداً بـ«إنّ» واسميّة الجملة»**. أي: مؤكّداً بتأكيدين؛ أحدهما: «إنّ» وثانيهما: اسميّة الجملة.

(٢) **قوله: «مؤكّداً بالقسم»**. أي: مؤكّداً بأربعة تأكيدات: الأوّل: القسم وهو: «ربّنا يعلم» ـ كما نصّ عليه الزمخشريّ في «الكشّاف» قائلاً: قوله: «ربّنا يعلم» جارٍ مجرى القسم في التّوكيد ـ والثّاني: «إنّ» والثّالث: اللّام والرّابع: اسميّة الجملة. قال الزمخشريّ في تفسير الآيتين من «الكشّاف»:

فإن قلت: لم قيل: «إنّا إليكم مرسلون» أوّلاً و«إنّا إليكم لمرسلون» آخراً؟

قلت: لأنّ الأوّل ابتداء إخبار، والثّاني جواب عن إنكار اهـ.

(٣) يس: ١٥.

وكأنّ الرسل[١] دَعَوْهم إلى الإسلام على وجهٍ ظَنُّوْهُم أصحاب وَحْي ورُسُلاً من الله ـ تعالى ـ بناءً على أنّ الرِّسالة من رسول الله رسالة من الله، ولذا قال: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ فعَدَلُوْا في نفي الرِّسالة عن التّصريح إلى الكِناية ـ التي هي أبلغ[٢] ـ وقالوا: «ما أنتم إلّا بشرٌ مثلنا» زعماً منهم أنّ البَشَر لا يكون رسولاً البتّة[٣]، وإلّا فالبشريّة في اعتقادهم إنّما تنافي الرّسالة من الله ـ تعالى ـ لا من رسول الله.

وقوله: «إذ كُذِّبوا» ـ أي: الرّسل الثّلاثة ـ مبنيّ على أنّ تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر، لاتحاد المرسَل[٤] والمرسل به، وإلّا فالمكذَّب في المرّة الأُولى هما اثنان بدليل قوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِم﴾ أي: إلى أصحاب القَرْية ـ وهم أهل

---

(١) **قوله: «وكأنّ الرسل»**. جواب عن سؤالٍ، وهو أنّ قول المنكرين ذلك إنكار للرّسالة من الله ـ تعالى ـ لأنّها هي التي تنافي باعتقادهم للبشريّة مع أنّ الرّسل من عند عيسى لا من عند الله، وحينئذٍ فلا يكون قولهم: «ما أنتم إلّا بشر مثلنا» إنكاراً لدعواهم، فأشار الشّارح إلى الجواب بقوله: «وكأنّ الرسل» إلى آخره.

(٢) **قوله: الكناية التي هي أبلغ**. وذلك لما سيأتي من أنّ في الكناية دعماً للدعوى بالدّليل ولا كذلك التّصريح، فإنّك إذا كنيت عن جود أحدٍ بأنّه كثير الرّماد، فهذا دليل لدعواك، إذ كثرة الرّماد لازمة عن كثرة إحراق الحطب، وهو عن كثرة الطّبخ، وهو عن كثرة الآكلين، وهي عن الجود والكرم وتقديم الطّعام إلى الضيوف وهكذا.

(٣) **قوله: «أنّ البشر لا يكون رسولاً البتّة»**. حيث يزعمون أنّه لا مناسبة بين التّراب وربّ الأرباب كما قال الشّاعر الفارسيّ:

* چه نسبت خاک را با عالم پاك *

(٤) **قوله: «لاتّحاد المرسل»**. ـ بفتح السّين على صيغة المفعول ـ وهو عيسى ـ على نبيّنا وآله وعليه السّلام ـ والمرسَلُ به وهو دين الإسلام، وتكذيبهم الدّين تكذيب لعيسى ـ عليه السّلام ـ فانضمّ إلى رسوليه فصاروا من المُكَذَّبين ـ بصيغة الجمع السّالم من اسم المفعول ـ وأمّا المُرْسِل ـ بصيغة الفاعل ـ فهو الله ـ تبارك وتعالى ـ.

أنطاكيّة ـ ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ هما شَمْعُون ويحيى ـ عليهما السّلام ـ ﴿ فَكَذَّبُوهُما فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ أي: فقوّيناهما برسول ثالث، وهو بولس أو حبيب النجّار[1] ـ عليهما السّلام ـ.

[أسامي ضروب الكلام]

﴿ ويسمّى الضّرب الأوّل[2] ابتدائيّاً، والثاني طلبيّاً، والثالث إنكاريّاً ﴾.

ويسمّى ﴿ إخراج الكلام عليها ﴾ ـ أي على الوجوه المذكورة ـ وهي: الخلوّ عن التّأكيد في الأوّل، والتّقوية بمؤكّدٍ استحساناً في الثّاني، ووجوب التّأكيد ـ بِحَسَبِ الإنكار ـ في الثّالث ﴿ إخراجاً على مقتضى الظاهر ﴾.

---

(١) **قوله: «بولس أو حبيب النجّار»**. قال الشّارح: هكذا وجدت اسم الاثنين والثّالث في بعض كتب التّفسير فكتبت وبقي كذلك ولا وثوق لي عليه، بل الأظهر غيره وهو أنّ الاثنين قيل: هما يحيى ويونس، وقيل: بولس وبوالس والثّالث شمعون اهـ. قال ابن حبيب البغدادي المتوفّى سنة ٢٤٥هـ في كتاب «المحبّر»: الاثنان: «يوحنّا» و«شمعون» والثّالث: «يوليس طُوا» أو «بَولَس طوا». وقال ابن جرير الطّبريّ في تاريخه: والذي عزّز به شمعون، وكان من الحواريين، وكانت الفترة التي لم يبعث الله فيها رسولاً أربعمائة وأربعاً وثلاثين سنة، وأنّ عيسى حين رفع كان ابن اثنتين وثلاثين سنة وستّة أشهر، وكانت نبوّته ثلاثين شهراً وإنّ الله رفعه بجسده وإنّه حيّ حتّى الآن اهـ. قال الجعفريّ: أمّا نبوّته فمنذ أن ولدته مريم بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً ﴾ [مريم: ٣٠]، وأمّا حياته فصحيح ولكنّهم ينكرون حياة الإمام المنتظر ـ عليه السّلام ـ حينما يعترفون بحياة عيسى بن مريم وعمره أكثر من المهديّ ـ عليه السّلام ـ وهم يناقضون أنفسهم في غير موضع تنقيصاً لرسول الله وأهل بيته، وسينزل عيسى بن مريم فيصلّي خلف المهديّ ـ إن شاء الله ـ.

(٢) **قوله: «ويُسمّى الضّرب الأوّل»**. أي: الكلام الأوّل الخالي عن التأكيد كلاماً ابتدائيّاً، والثّاني كلاماً طلبيّاً، والثّالث كلاماً إنكاريّاً، أو: خبراً ابتدائيّاً وطلبيّاً وإنكاريّاً.

[تعيين النّسبة بين مقتضى الحال ومقتضى الظّاهر]

وهو أخصّ مطلقاً[١] من مقتضى الحال لأنّ معناه: مقتضى ظاهر الحال، فكلّ مقتضى الظّاهر مقتضى الحال، من غير عكس[٢] ـ كما في صُوَر الإخراج لا على مقتضى الظّاهر ـ.

فإن قيل[٣]: إذا جعلت المنكر كغير المنكر، ومع هذا أكّدتَ الكلام، وقلت: «إنّ

---

(١) **قوله: «وهو أخصّ مطلقاً»**. أي: النّسبة بين مقتضى الظّاهر ومقتضى الحال هو العموم والخصوص المطلقان، فإنّ مقتضى الظّاهر أخصّ مطلقاً من مقتضى الحال، إذ المراد من مقتضى الظّاهر هو مقتضى ظاهر الحال، فحذف المضاف إليه وعوّض عنه بـ«أل» الدّاخلة على المضاف، ومقتضى الحال أعمّ من ظاهر الحال، وهو الذي في نفس الأمر والواقع، وباطنه ـ وهو الحال التّنزيليّ الذي يراعيه المتكلّم ويعتبره ـ ومعلوم أنّ مقتضى الحال الشامل للنوعين ـ الظّاهر والباطن ـ أعمّ من مقتضى ظاهر الحال الذي هو قسم منهما.

(٢) **قوله: «من غير عكس»**. وهو العكس اللغويّ، يعني الموجبة الكليّة، وأمّا الموجبة الجزئيّة فهو صحيح يعني: «بعض مقتضى الحال مقتضى الظّاهر» فإن كان المخاطب منكراً وأكّد معه الكلام كان الكلام مطابقاً لمقتضى الظّاهر والحال جميعاً، ويقال له إخراج الكلام على وَفْق المقتضى، وإن كان المخاطب منكراً ونزّل منزلة غير المنكر ولم يؤكّد معه الكلام كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، ولم يكن على وَفْق مقتضى الظّاهر، ويقال له: إخراج الكلام لا على وَفْق مقتضى الظّاهر. ففي موارد إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر، كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال فقط.

(٣) **قوله: «فإن قيل»**. أشار إلى ردّ من زعم أنّ النّسبة بين مقتضى الظّاهر ومقتضى الحال هي العموم والخصوص ـ من وجه، لا المطلق ـ فيجتمعان في مورد ويفترقان في موردين.

أمّا الاجتماع فهو اذا كان المخاطب منكراً وأكّد معه الكلام ويقال له: ﴿**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾ [البقرة: ١٢] الآية.. ففيه المطابقة للظّاهر، والحال جميعاً.

وأمّا الافتراق: فهو يتصوّر على وجهين: الأوّل: أن يكون الكلام مطابقاً لمقتضى

⇐

زيداً لقائم» يكون هذا على وَفْق مقتضى الظّاهر، لأنّه يقتضي التّأكيد، وليس على وَفْق مقتضى الحال، لأنّه يقتضي ترك التّأكيد، لكن تَرَكَ هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذٍ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق.

قلنا: لا نسلّم أنّه ليس على وَفْق مقتضى الحال، لأنّ المُقْتَضِيَ لترك التّأكيد هو الحال بحسب غير الظّاهر، لا مطلق الحال.

ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظّاهر كونه على خلافه مطلقاً، لأنّ انتفاء الخاصّ لا يوجب انتفاء العامّ.

على أنّه لا معنى لِجَعْلِ الإنكار كلا إنكار، ثمّ تأكيد الكلام، إذ لا يعرف اعتبار الإنكار، وعدمه، إلّا بالتأكيد، وتركه.

[إخراج الكلام على خلاف المقتضى]

﴿ **وكثيراً مّا** ﴾ نَصْبٌ على الظّرف، أو المصدر[1]، أي: حيناً كثيراً، أو إخراجاً كثيراً. ﴿ **يخرج** ﴾ الكلام ﴿ **على خلافه** ﴾ أي: خلاف مقتضى الظّاهر، يعني أنّ

⇐ الحال، ولا يكون مطابقاً لمقتضى الظّاهر، وذلك إذا كان المخاطب منكراً ونزّل منزلة غير المنكر وأورد معه الكلام من غير تأكيد.

والثّاني: أن يكون مطابقاً لمقتضى الظّاهر، ولا يكون مطابقاً لمقتضى الحال، وهو الّذي أشار إليه المعترض، وهو إذا جعل المنكر كغير المنكر ومع هذا أكّد الكلام نحو: «إنّ عليّاً أميرالمؤمنين» فهذا على وَفْق مقتضى الظّاهر، لأنّه يقتضي التّأكيد، وليس على وَفْق مقتضى الحال، لأنّه يقتضي ترك التّأكيد. فبينهما عموم من وجه لا مطلق.

وأجاب عنه الشّارح بالوجهين: الأوّل: قوله: لا نسلّم أنّه ليس الخ. والثّاني قوله: على أنّه لا معنى لجعل الإنكار الخ.

(١) **قوله: «نصب على الظّرف أو المصدر»**. أي: منصوب، على أنّه مفعول فيه، أو مطلق ـ باعتبار الموصوف ـ أي: حيناً كثيراً، أو إخراجاً كثيراً.

وقوعه في الكلام كثير في نفسه[١]، لا بالإضافة إلى مقابله، حتّى يكون الإخراج على مقتضى الظّاهر قليلاً.

[تنزيل غير السّائل منزلة السّائل]

﴿ **فيجعل غير السّائل كالسّائل**[٢] **إذا قدّم إليه** ﴾ أي: إلى غير السّائل ﴿ **ما يلوّح له** ﴾ أي: لغير السّائل ﴿ **بالخبر** ﴾ أي: يشير إليه ﴿ **فَيَسْتَتْشْرِفُ** ﴾ غير السّائل ﴿ **له** ﴾ أي: للخبر[٣] ـ يعني: ينظر إليه ـ يقال: استشرف لشيء، إذا رفع رأسه يَنْظُرُ إليه،

---

(١) **قوله: «كثير في نفسه»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: القليل والكثير نوعان: حقيقيّ وإضافي. ١ ـ القليل الحقيقي، مثل: الواحد، والاثنين ٢ ـ الكثير الحقيقي، مثل: المائة والألف ـ مثلاً ـ. ٣ ـ القليل الإضافي، مثل: مائة ألف بالإضافة إلى مائتي ألف. ٤ ـ الكثير الإضافي، مثل: خمسين ألف ـ مثلاً ـ بالإضافة إلى عشرين ألف ـ مثلاً ـ ويمكن أن يكون عدد واحد كثيراً وقليلاً بالإضافة إلى شيئين، ويحصل من ملاحظة الأقسام الأربعة بعضها مع بعضٍ ستّة أقسامٍ والنّسبة المنطقيّة التّباين في قسمين منها، والعموم والخصوص من وجه في الأربعة الباقية على هذا الوجه:

١ ـ الكثير الحقيقي الكثير الإضافي   ٢ ـ القليل الإضافي القليل الحقيقي
٣ ـ القليل الحقيقي الكثير الإضافي   ٤ ـ الكثير الحقيقي القليل الإضافي
٥ ـ القليل الحقيقي الكثير الحقيقي   ٦ ـ القليل الإضافي الكثير الإضافي

(٢) **قوله: «غير السائل كالسائل»**. قال المحشّي: أي: يجعل الخالي كالسّائل، لأنّ تقديم الملوّح إنّما يعتبر بالقياس إليه، فذكر التّأكيد وجوباً، للدلالة على التّنزيل المذكور، وإن لم يجب في السّائل ابتداءً.

وأمّا عكسه ـ أعني: جعل السّائل كالخالي ـ فلا وجه له وإن اعتبره الجرجاني في الضّابطة التي ذكرها، وإن ترك التّأكيد يجوز في السّائل فلا يخلّ بالبلاغة، فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي فتأمّل اهـ.

(٣) **قوله: «له أي: للخبر»**. فعلى هذا يكون اللّام زائدةً ـ كما في ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النّمل: ٧٢] ـ ⇐

وبَسَطَ كفّه فوق الحاجب ـ كالمستظلّ من الشّمس ـ ﴿استشراف المتردّد الطّالب نحو: ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]﴾ أي: لا تَـدْعُنِيْ يا نُـوْحُ فـي شأن قومك، واستدفاع العذاب عنهم، بشفاعتك.

فهذا كلام يلوّح بالخبر مع ما سبق من قوله: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[2] فصار المقام مقام أن يتردّد المخاطب، في أنّهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا، ويطلبه، فنزّل منزلة الطّالب، وقيل: ﴿﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾﴾ مؤكّداً بـ«إنّ» أي: محكوم عليهم بالإغراق.

والمراد أنّ الكلام المقدّم يشير إشارة مّا إلى جنس الخبر حتّى أنّ النّفس اليَقْظَي والفـهم المـتسارع يكـاد يـتردّد فـيه ويـطلبه، لا أنّـه يشـير إلى حـقيقة الخبر وخَصوصيّته.

ومثله: ﴿وَمَا أُبَرِّءُ نَفْسِي[3] إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[4].

و: ﴿صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[5].

⇐ أو على تضمين الاستشراف معنى التهيّؤ، إذ لا يجوز إدخال لام التّعدية في المفعول، به إذا قدم عليه الفعل، ولو أُرجع ضمير «له» إلى الملوّح لم يحتج إلى هذا التّوجيه.

(١ و٢) هود: ٣٧.

(٣) **قوله: «ومثله: وما أُبرّئ نفسي»**. قال الجرجاني: فإن قلت: لم أكّد بتأكيدين وكـان يكـفيه أحدهما؟ قلت: لعلّ أحدهما لتقديم ذلك الملوّح، والآخر لكون هذا الخبر في نفسه ممّا لا يقبله الوهم، بل يتردّد فيه، أو ينكره، سواء حمل النّفس على العموم أو على العهد، أمّا على تقدير العموم فلأنّ الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلّي وأن لا يخرج عنه واحدة مـن النّفوس، وأمّا على تقدير العهد فلأنّ ظاهر حاله في زكاء نـفسه وطـهارتها، مـمّا يـوقع الوهم في إنكار الحكم أو التردّد فيه اهـ.

(٤) يوسف: ٥٣.

(٥) التوبة: ١٠٣.

و: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ** ﴾[1] وغير ذلك، ممّا يأتي بعد الأوامر والنّواهي[2]، وهو كثير في التّنزيل جدّاً[3].

وقال الشّيخ عبدالقاهر[4]: «إنّ» في هذه المقامات لتصحيح الكلام السّابق،

---

(١) الحج: ١.

(٢) **قوله: «ممّا يأتي بعد الأوامر والنّواهي»**. ومنه قوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «يا بريدة، لا تبغضنّ عليّاً إنّه منّي وأنا منه وهو وليّكم بعدي».

وقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» وإن لم يكن بعد الأمر والنّهي، ولكنّه بعد ما بمنزلة الأمر أي: «كُن منّي بمنزلة هارون من موسى» فإنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ لمّا قال لأمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ هذا الكلام، كان له أن يتردّد في أنّه هل يكون مثل هارون في جميع الأُمور حتّى النبوّة والموت قبل موسى أم لا، فقال ـ صلوات الله عليه وآله ـ: «إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» أي: لا تكون نبيّاً ولا تموت قبلي.

(٣) **قوله: «وهو كثيرٌ في التّنزيل جدّاً»**. استنساخ من كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز» ـ فصل «إنّ» ومواقعها: ٢٤٣ ـ وهذا نصّه: وهذا الضرب كثير في التنزيل جدّاً من ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ** ﴾ [الحجّ: ١]، وقوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿ **يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ** ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ** ﴾ [التّوبة: ١٠٣]، ومن أبين ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ** ﴾ [هود: ٣٧]، وقد يتكرّر في الآية الواحدة كقوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿ **وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء اهـ.

(٤) **قوله: «قال الشيخ عبدالقاهر»**. في باب اللفظ والنظم من «دلائل الإعجاز»: ٢١١ وهذا نصّه بعد قوله:

بكّرا صاحبي قبل الهجير ... إنّ ذاك النّجاح في التّبكير

⇐

والاحتجاج له، وبيان وجه الفائدة فيه، وتغني غَنَاءَ[1] الفاء.

[تنزيل غير المنكر منزلة المنكر]

﴿ ويُجْعَلُ غيرُ المنكر كالمنكر[2]، إذا لاح ﴾ أي: ظهر ﴿ عليه ﴾ أي: على غير المنكر ﴿ شيءٌ من أمارات الإنكار[3]، نحو ﴾ قول حَجْل بن نَضْلة:

⇐ واعلم أنّ من شأن «إنّ» إذا جاءت على هذا الوجه أن تغني غناء الفاء العاطفة ـ مثلاً ـ وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمراً عجيباً، فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً، غير مستأنف، مقطوعاً، موصولاً معاً. وقال ٢٤٨: ومثله سواء: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً** ﴾ [الكهف: ٣٠]. فإذن إنّما يكون الذي ذكرنا في الجملة ـ من حديث اقتضاء الفاء ـ إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحّح به ما قبله، ويحتجّ له، ويبيّن وجه الفائدة فيه، ألا ترى أنّ الغرض من قوله: «إنّ ذاك النّجاح في التّبكير» جلّه أن يبيّن المعنى في قوله لصاحبيه: «بكّرا» وأن يحتجّ لنفسه الأمر بالتّبكير، ويبيّن وجه الفائدة فيه.

وكذلك الحكم في الآي التي تلوناها، فقوله: ﴿ **إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ** ﴾ بيان للمعنى في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ** ﴾ ـ ولم أُمروا بأن يتّقوا ـ وكذلك قوله: ﴿ **إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ** ﴾ بيان للمعنى في أمر النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالصّلاة ـ أي: بالدّعاء لهم ـ وهذا سبيل كلّ ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها إلى الفاء اهـ مختصراً.

(١) و«الغَناءُ»: ـ مثل «كَلاَم» ـ الاكتفاء، يقال: «ليس عنده غَنَاء» أي: ما يغتني به، وهذا هو المراد هاهنا، وأما «الغِناء» وزان «كِتاب» الصَّوْت ـ وقياسه: الضّمّ، لأنّه صوت ـ فليس بمقصود.

(٢) **قوله: «غير المنكر كالمنكر»**. قال الجرجاني: أُريد بغير المنكر الخالي الذّهن والسّائل والعالم جميعاً، لأنّ ظهور شيءٍ من أمارات الإنكار مشترك بين الكلّ، والظّاهر أنّ المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر.

(٣) **قوله: «أمارات الإنكار»**. قال المحقّق الطوسي في «التجريد»: ملزوم العلم دليل وملزوم ⇐

﴿جَاء شَقيقٌ﴾ اسم رجل ﴿عارِضاً[(١)] رُمْحَهُ﴾ واضعاً رُمْحَهُ على العَرْض، من «عَرَضَ العُودَ على الإِناء» و«السَّيْفَ على الفَخِذ» فهو لا ينكر أنّ في بني عمّه رِماحاً، لكن مجيئه ـ واضعاً الرُّمْحَ على العَرْض، من غير التفات وتهيّؤ ـ أمارة أنّه

⇒ الظنّ أمارة. وقال علّامة الأشاعرة في شرحه: أراد أن يشير إلى ما يتعلّق به النّظر، وهو ينقسم إلى ما يحصل به العلم وهو الدّليل، وإلى ما يحصل به الظنّ وهو الأمارة اه.

(١) **قوله: «جاء شقيق عارضاً»**. البيت من السّريع على العروض الأُولى ـ المكسوفة المطوية ـ ووزنها: «فاعلن» مكان: «مَفْعُلاَ» مع الضّرب الأوّل ـ المطويّ الموقوف ـ ووزنه: «فاعلانْ». والقائل حَجْل ـ بالمهملة المفتوحة فالجيم الساكنة ـ بن نَضْلة ـ بالنّون المفتوحة فالمعجمة السّاكنة ـ قال صاحب «المعاهد»: هو أحد بني عمرو بن عبد قيس بن معن بن أعصر. قال ابن منظور: ونَضْلَة: اسم وهو نَضْلة بن هاشم، وكان هاشم بن عبدمناف يكنى أبا نَضْلة اه باختصارٍ، وليس المراد هاهنا وإنّما ذكرته من باب المناسبة. وبعده:

هل أحدث الدّهر لنا ذِلّةً أَمْ هل رَمَتْ أُمُّ شقيقٍ سِلَاحْ

«شقيق»: اسم رجل و«عارضاً» حال منه وقوله: «إنّ بني عمّك» التفات من الغيبة إلى الخطاب للتهكّم و«في» إمّا للظرفيّة بتقدير مضافٍ، أي: في أكفّهم ـ مثلاً ـ أو للمصاحبة يعني: معهم، والأوّل أبلغ ـ كما نصّ عليه العامليّ لأنّ مفهوم قوله: «فيهم» يوهم أنّهم لكثرة ملازمة الرّماح لأيديهم صارت كأنّها ثابتة فيها مخلوقة. والشّاهد واضح.

قال الشّيخ في فصل مواقع «إنّ» من «دلائل الإعجاز»: ٢٥١: ومن لطيف مواقعها أنْ يدّعى على المخاطب ظنّ لم يظنّه ولكن يراد التهكّم به وأن يقال: إنّ حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأوّل:

جاء شقيق عارضاً رمحه إنّ بني عمّك فيهم رِماح

يقول: إنّ مجيئه هكذا مُدِلّاً بنفسه، وبشَجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد، وعلى اعتقادٍ منه أنّه لا يقوم له أحد، حتّى كأنْ ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلّنا عُزْل اه.

يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلّهم عُزْلٌ لا سِلاح معهم، فنزّل منزلة المنكر، وخوطب خطاب التفات بقوله: * **﴿إنّ بني عَمَّكَ فيهم رِماح﴾** * مؤكّداً بـ«إنّ».

ومثله: ﴿ **ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ لَمَيِّتُونَ** ﴾ مؤكّداً بـ«إنّ» واللّام، فإنّ الموت وإن كان ممّا لا ينكر لكن تماديهم في الغفلة، والإعراض عن العمل لما بعده، من أمارات الإنكار.

[تنزيل المنكر منزلة غير المنكر]

﴿ويجعل المنكر كغير المنكر[1] إذا كان معه﴾ أي: مع المنكر **﴿ما إن تأمّله﴾** أي: شيء من الدّلائل والشّواهد إنْ تأمّل المنكر ذلك الشّيء **﴿ارتدع﴾** عن إنكاره.

ومعنى كونه «مع المنكر» أن يكون معلوماً له، أو محسوساً عنده كما تقول لمنكر الإسلام: «الإسلام حقّ» من غير تأكيد، لما معه من الدّلائل الدالّة على نبوّة

---

(١) **قوله: «ويجعل المنكر كغير المنكر»**. قال الجرجاني: فإن نزّل منزلة خالي الذّهن لم يؤكّد ما يلقى إليه أصلاً، وإن نزّل منزلة السائل أكّد تأكيداً هو دون تأكيد إنكاره، ويكون إشارة إلى أنّ الخبر الملقى إليه ممّا لا يليق بالعاقل إنكاره، بل غاية ما يتصوّر منه أن يتردّد فيه. ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في إلقاء الخبر إليه.

ضابطة: قد عرفت انحصار أحوال المخاطب بالجملة الخبريّة في العلم والخلوّ والسّؤال والإنكار، فالعالم لا يتصوّر معه إخراج الكلام على مقتضى الظّاهر، لأنّ مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه، فإذا خوطب به فقد نزّل منزلة غيره من الثّلاثة وأُخْرِجَ الكلام لا على مقتضى الظّاهر، وكلّ من الخالي والسّائل والمنكر يتصوّر معه الوجهان:

فإن نظر في خطابه إلى حاله في نفسه كان إلقاءُ الخبر إليه إخراجاً على مقتضى الظّاهر.

وإن نزّل في ذلك منزلة أحد الآخَرَيْن -إذ لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم- كان إخراجاً على خلاف مقتضاه، فانحصر إخراج الكلام في اثني عشر قسماً: ثلاثة منها إخراج على مقتضى الظّاهر وتسعة على خلافه، ثلاثة في العالم وستّة في غيره.

محمّد ـ صلّى الله عليه وآله ـ لكنّه لا يتأمّلها ليرتدع[(١)] عن الإنكار.

وقد يذكر في حلّ لفظ الكتاب هنا وجوه متعسّفة[(٢)] لا فائدة في إيرادها.

[الارتياب في «لا ريب فيه» هل أنّه تمثيل لما نحن فيه أو تنظير له]

وقوله ﴿ نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[(٣)] ﴾ ظاهر في التّمثيل[(٤)] لما نحن بِصَدَدِهِ.

---

(١) **قوله: «لا يتأمّلها ليرتدع»**. فإن قلت: إنّ الإنسان إذا علم الدّليل علم المدلول فلا يتوقّف الارتداع على التأمّل؟

قلنا: إنّه ليس المراد بالدّليل الدّليل المنطقيّ، وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، حتّى يرد الاعتراض المذكور ـ كما نصّ عليه بعضهم ـ بل المراد به الأُصولي، وهو ما يمكن التوصّل بصحيح النّظر فيه إلى مطلوب خبريّ.

والمراد بالتأمّل فيه أن يستنبط مقدّمات صحيحة من وجهٍ صحيح من أوجه الدّليل توصله إلى الارتداع ـ كما يظهر من المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «وجوه متعسّفة»**. منها: أنّ الضّمير في «معه» للخبر، أي: مع الخبر شيء من الدّلائل لو تأمّله المنكر لارتدع.

ومنها: أنّ «ما» عبارة عن العقل، أي: مع المنكر عقل لو تأمّل به، فحذف الجارّ وأوصل الفعل.

ومنها: أنّ «ما» عبارة عنه أيضاً إلّا أنّ المستتر في «تأمّله» راجع إليه، والبارز فيه راجع إلى الخبر المنكر، أي: مع المنكر عقل إن تأمّل ذلك العقل الخبر ارتدع عن إنكاره ـ كذا نصّ عليه الشّريف الجرجاني ـ.

(٣) البقرة: ٢.

(٤) **قوله: «ظاهر في التمثيل»**. اختلف في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ هل أتى به المصنّف من باب التّمثيل أو من باب التّنظير؟ قال الجرجاني في شرح كلام الشّارح: «ظاهر في التمثيل» أي: ظاهر العبارة يقتضي أنّ قوله: «لا ريب فيه» تمثيل لما نحن بصَدَده، فيكون من أمثلة تنزيل المنكر لمضمون الخبر منزلة غير المنكر.

⇐

فإن قيل: التّمثيل به لا يكاد يصحّ لوجهين[1]:

أحدهما: أنّ هذا الحكم ـ أعني نفي الرّيب بالكليّة ـ ممّا لا يصحّ أن يحكم به، لكَثْرة المرتابين فضلاً عن أن يؤكّد.

الثّاني: أنّه قد ذكر في بحث «الفصل والوصل» أنّ قوله ﴿ **لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ تأكيد لقوله ﴿ **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ** ﴾ فيكون ممّا أُكِّدَ فيه الحكم بالتّكرير نحو: «زيد قائم، زيد قائم» ويكون على مقتضى الظّاهر.

بل مقصود المصنّف أنّه قد يجعل إنكار المنكر كلا إنكارٍ، تعويلاً على ما يزيله، فيترك التّأكيد، كما جعل الرَّيْب ـ بناء على ما يزيله ـ كلا رَيْبٍ حتّى صحّ نفي الرَّيْب بالكليّة، مع كثرة المرتابين، فيكون نظيراً لتنزيل وجود الشّيء منزلة عدمه، اعتماداً على ما يزيله؟

فالجواب عن الأوّل: أنّه لمّا نُفِيَ الرَّيْبُ على سبيل الاستغراق، مع كثرة المرتابين، ذكروا له تأويلين:

⇐ ويحتمل أن يكون تنظيراً وتشبيهاً من حيث إنّه جعل فيه وجود الرّيب كعدمه، تعويلاً على ما يزيله من أصله، فلا يكون مثالاً لما نحن فيه.

ويؤيّد هذا الاحتمال قول المصنّف فيما بعد: «وهكذا اعتبارات النّفي» لإشعاره بأنّ ما تقدّم اعتبارات الإثبات وأمثلته فقط، ولو كان قوله: «لا ريب فيه» مثالاً لكان من أمثلة النّفي، فكان الأنسب تأخيره عن قوله: «وهكذا اعتبارات النّفي».

(١) **قوله: «لا يكاد يصحّ لوجهين»**. أحدهما: معنويّ وهو أنّ نفي الرّيب بـ«لا» النّافية للجنس ممّا لا يصحّ أن يحكم به لكثرة المرتابين. والثّاني: صِناعيّ، وهو أنّ المصنّف ذكر في بيان كمال الانقطاع بين الجملتين من باب الفصل والوصل أنّ قوله ـ تعالى ـ ﴿ **لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ بالنّسبة إلى **«ذلك الكتاب»** وِزانه وِزان «نفسه» في «جاءني زيد نفسه» فهو تأكيد له، فيكون على وَفْق المقتضى، لكنّه من باب التّأكيد بالتكرير والتّكرير ـ لفظاً أو معنىً ـ من المؤكِّدات.

أحدهما: ما ذكر في السّؤال، وهو أنّه جعل الرّيب كلا ريب، تعويلاً على ما يزيله، وحينئذٍ لا يكون مثالاً لما نحن فيه.

وثانيهما: ما ذكره صاحب «الكشّاف»[١] وهو أنّه ما نُفِيَ الرَّيْبُ عنه، بمعنى أنّ أحداً لا يرتاب فيه، بل بمعنى أنّه ليس محلّاً لوقوع الارتياب فيه، لأنّه من وُضُوح الدّلالة وسُطُوع البُرْهان بحيث لا ينبغي لأحدٍ أن يرتاب فيه، فكأنّه قيل: «هو ممّا لا ينبغي أن يرتاب في أنّه من عند الله» وهذا حكم صحيح، لكن ينكره كثير من الأشقياء، فينبغي أن يؤكّد، لكن ترك تأكيده، لأنّهم جُعِلوا كغير المنكر، لما معهم من الدّلائل المزيلة لهذا الإنكار لو تأمّلوها، وهو أنّه كلام معجز أتى به مَنْ دُلَّ على نبوّته بالمُعْجِزاتِ الباهرة.

وعن الثّاني: أنّ المذكور في بحث «الفَصْل والوَصْل» أنّه بمنزلة التّأكيد المعنويّ[٢] ووِزانه وِزان «نفسه» في «أَعْجَبَنِيْ زيدٌ نَفْسُهُ» دفعاً لتوهّم السّهو أو

---

(١) **قوله: «صاحب الكشّاف».** عبارة «الكشّاف» هكذا: «ما نفى أنّ أحداً لا يرتاب فيه» والظّاهر منها ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ أنّ قوله: «أنّ أحداً» قائم مقام فاعل «نفى» فيكون النّفي وارداً على عدم الارتياب، والمقصود وروده على وجوده، فمن ثمّة يتوهّم أنّ «لا» زائدة فأشار إلى حلّها وهو: أنّ في الفعل ضميراً مستتراً يعود إلى الرّيب وهناك تقديراً، أي: ما نفى بمعنى أنّ أحداً لا يرتاب فيه. [راجع الكشّاف بحاشية الجرجاني ١: ٣٤]

(٢) **قوله: «أنّه بمنزلة التأكيد المعنوي».** أي: المذكور في بحث الفصل والوصل ليس صريحاً بأنّه تأكيد صناعيّ، بل الظّاهر منه أنّه بمنزلة التأكيد المعنويّ، ويدلّ على ذلك قوله: ووزانه وزان «نفسه» فلا يكون من قبيل التكرير، لا معنىً ولا لفظاً، لأنّه ليس تأكيداً صِناعيّاً حتّى يكون أحدهما، والدّليل المؤيّد لفظة «الوِزان» من «وزان الشّيء الشّيء» ـ إذا ساواه في الوزن ـ وقد يطلق على النّظير ـ باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل ـ وقد يطلق على مرتبة الشّيء ـ إذا كان مساوياً لمرتبة شيء آخر في أمر من الأُمور ـ وهو المراد هاهنا.

التّجوّز[١] فلا يكون من قبيل التّكرير.

لكن المذكور في «دلائل الإعجاز»[٢] يؤكّد السُّؤال وهو أنّه قال: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن يقول: «هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب» فيعيده مرّة ثانية لِيُثَبِّتَهُ.

فإن قلت: قد ذكر صاحب «المفتاح» أنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر يُسمّى في «علم البيان» بالكِناية، وهي: ذكر لازم الشّيء[٣] لينتقل عنه إلى ملزومه، فما وجهه؟

---

(١) **قوله: «دفعاً لتوهّم السّهو، أو التجوّز»**. قال الجرجاني: فيه سهو، لأنّ التأكيد المعنويّ لا يدفع توهّم السّهو ـ كما صرّح به فيما بعد ـ فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك.

(٢) **قوله: «المذكور في دلائل الإعجاز»**. أي: في باب الفصل والوصل من الدلائل: ١٧٥ وهذا نصّه: واعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه ـ وذلك كالصّفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكّد ـ كذلك يكون في الجمل ما تتّصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كلّ جملة كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنةً لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصّفة غير الموصوف، والتّأكيد غير المؤكّد، فإذا قلت: «جاءني زيد الظّريف» و«جاءني القوم كلّهم» لم يكن «الظّريف» و«كلّهم» غير «زيد» وغير «القوم».

ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]. قوله: «لا ريب فيه» بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب» فتعيد مرّة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه اهـ.

(٣) **قوله: «الكناية وهي ذكر لازم الشيء»**. اختلفوا في تفسير الكناية وتعريفه على قولين:

⇐

قلت: لعلّ وجهه[1] أنّ إيراد الكلام في مقامٍ لا يناسبه، بحسب الظّاهر، كِناية

⇐ ١ ـ ذهب جمهور البيانيّين إلى أنّه ذكر الملزوم لينتقل عنه إلى اللّازم، وهذا هو الصّحيح، لأنّ الملزوم أخصّ واللّازم أعمّ، والخاصّ يكون وجهاً وعنواناً ودليلاً للعامّ بلا خلاف.

٢ ـ وذهب السّكّاكيّ إلى أنّه ذكر اللّازم لينتقل عنه إلى الملزوم، وهذا القول مردود، لأنّ اللّازم أعمّ وهو لا يدلّ على الملزوم الأخصّ. والسكّاكي يقول بأنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر يعبّر عنه في البيان بالكناية وهذا صحيح، أي: أصل الدّعوى ـ وهي الكناية ـ صحيح، وتفسير الكناية بما ذكر غير صحيح بما ذكرناه، وأمّا صحّة أصل الكناية فلأنّه إذا نزّل المنكر منزلة غير المنكر وترك التّأكيد انتقل عنه إلى أنّ المنكر نـزّل منزلة غيره، لحلول الكلام مع غير المنكر منزلة المنكر.

(١) **قوله: «لعلّ وجهه»**. قال الجرجاني: محصوله: أنّ تنزيل المقام المحقّق منزلة المقام المقدّر ـ كتنزيل الإنكار منزلة خلوّ الذّهن مثلاً ـ معنىً مقصود تفهيمه للمخاطب، وهذا التّنزيل يلزمه إيراد الكلام على وجهٍ مخصوصٍ، وهو تجريده عن التّأكيد، وقد دلّ باللّازم ـ الّذي هو إيراد الكلام على الوجه المخصوص ـ على ملزومه ـ الّذي هو التّنزيل المذكور ـ وهو معنى الكناية.

ثمّ قال: وفيه بحث؛ لأنّ الكناية في متعارف أرباب البيان هي: أن يذكر اللفظ الدالّ على اللّازم، ويراد به الملزوم ـ كما صُرِّحَ به في موضعه ـ ولا شكّ أنّ التّنزيل والإيراد المذكورين فعلان من أفعال المتكلّم، والأوّل منهما ملزوم الثّاني، وفي الملزوم خَفاء واللّازم واضح، فينتقل الذّهن منه إلى ملزومه، فيكون ذلك انتقالاً من نفس أحد فِعْليه إلى الآخر، فلا يكون كناية مصطلحاً عليه، إذ ليس هناك استعمال لفظ يدلّ على لازم في ملزومه كما في قولك: «طويل النِّجاد» بل فيه انتقال من نفس اللّازم إلى ملزومه، ثمّ قال:

والأوجه أن يقال: الخبر المجرّد عن المؤكّد ـ مثلاً ـ يدلّ على خلوّ ذهن المخاطب، وعدم إنكاره، وتردّده ـ في عرف البلغاء ـ دلالة واضحة لا خَفاء فيها.

وكذلك الخبر المؤكّد تأكيداً بليغاً يدلّ في ذلك العرف على إنكاره كذلك، فإذا أُلقي ⇐

عن أنّك نزّلت هذا المقام والحال المتحقّق، منزلةَ المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام، واعتبرت فيه الاعتبارات اللّائقة بذلك المقام، لأنّ هذا المعنى ممّا يلزمه إيراد الكلام على الوجه المذكور، وينتقل عنه إليه، مثلاً قولك ـ لمنكر الإسلام ـ: «الإسلام حقّ» ـ مجرّداً عن التّأكيد ـ كِناية عن أنّك جعلت إنكاره كلا إنكار، ونزّلته منزلة خالي الذّهن، تعويلاً على ما يزيل الإنكار، لأنّ سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذّهن ممّا ينتقل عنه إلى هذا المعنى.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب «اللُّبَاب» في شرح قوله:

فِي المَهْدِ يَنْطِقُ[1] عَنْ سَعادَةِ جَدِّهِ أَثَــرُ النَّجابَة ساطِعُ البُرْهَان

⇐ أحدهما إلى المخاطب، وقصد به ما اتّضح دلالته عليه، كان من قبيل التّصريح.

وإذا أُلقي الخبر المجرّد إلى العالم ـ مثلاً ـ لم يقصد به الدّلالة على خلوّ ذهنه، بل على أنّ معه ما يستلزم خلوّ ذهنه وعدم علمه ادّعاءً، فقد ذكر ما يدلّ على اللّازم ـ أعني الخلوّ ـ لينتقل منه إلى ملزومه الادّعائي.

وإذا أُلقي الخبر المجرّد إلى المنكر أُريد أنّ معه ما إن تأمّله ارتدع عن إنكاره، فقد أطلق ـ على ما يدلّ على اللّازم لمعنىً ـ عدم الإنكار وأُريد به ما يستلزمه إذا تأمّل.

وإذا أُلقي الخبر المجرّد إلى المتردّد، دلّ به على أنّ معه ما يزيل تردّده.

وكذا إذا أُلقي الكلام المؤكّد إلى العالم لم يقصد به إنكاره حقيقةً، بل قصد به ملابسته لأمارات ومخايل تستلزم إنكاره ادّعاءً، فقد أُطلق اللفظ الدالّ على الإنكار وأُريد به ملزومه، وقس على ذلك سائر الأقسام اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «في المهد ينطق»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى ـ الصّحيحة السّالمة ـ متفاعلن ـ مع الضَّرْب الثّاني المقطوع الدّاخل عليه الإضمار ـ مف عولن ـ والقائل غير معروف وبعده ـ كما في عجائب الآثار ٣: ٤٣٨ ـ:

إنّ الهــلال إذا رأيت نـموّه أيقنت أنْ سيزيد في اللَمَعانِ

قوله: «في المهد» متعلّق بـ«ينطق» وكذلك «عن سعادة جدّه» و«النّطق»: التّكلّم وهو ⇐

أنّ قوله: ❊ «أثر النَّجابة ساطع البرهان» ❊ جملة مستأنفة جواب عن سُؤال[(١)] كأنّه قيل: كيف ذلك الإخبار والنُّطق مع أنّه رضيع في المَهْد؟

ففي هذه الجملة إخراج الكلام على غير مقتضى الظّاهر، لعدم السّؤال تحقيقاً، وذلك كِناية عن أنّ هذا ـ لغرابته وندوره ـ ممّا لا يلوح صدقه للسّامع في بادئ[(٢)] الرّأي، ويخرجه إلى السّؤال عن بيان كيفيّته، وبيان صدقه، فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السّائل المُسْتَشْرِف إلى كيفيّة بيانه، المُشْرَئِبِّ إلى ساطع بُرهانه، وقِسْ على هذا البواقي.

ولمّا كانت الأَمْثِلة المذكورة للاعتبارات السّابقة من قبيل الإثبات ـ سوى قوله:

⇐ مستعار هنا للإبانة والإظهار، و«الجدّ» ـ بالفتح ـ الطّالع، والبخت، والمعنى: يبيّن ويظهر في المهد ـ بدلائل الكَرَم اللّائحة عليه ـ عن سعادة قوّة طالعه وفاعل «ينطق» ضمير الممدوح وقوله: «أثر النّجابة» مبتدأ و«النّجابة» الكرم والحسب و«ساطع البرهان» خبر و«السّاطع» اللّامع. والشّاهد فيه: الاستئناف ـ أي: في المصراع الثّاني ـ لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر.

(١) **قوله: «مستأنفة ـ جواب عن سؤال ـ»**. أشار إلى أنّ المراد بالاستئناف هو اصطلاح أهل البيان ـ ـ أي: جواب عن سؤال مقدّر ـ لا اصطلاح النّحويّين، وهي الجملة المفتتح بها الكلام، وهذا أعمّ من الأوّل.

(٢) «بدا، يبدو» ـ إذا ظهر ـ كما قال:

❊ فاليومَ حِينَ بَدونَ للنُّظّارِ ❊

ويجوز أن يكون «بادى الرأي» من «بدَأَ» وخفّفت الهمزة، وحقّق أبو عمرو الهمزة فقرأ «بادئَ الرأي». قال أبو إسحاق: نصبه بمعنى «في بادى الرأي». قال أبو جعفر: لم يشرح النحويّون نصبَه ـ فيما علمت ـ بأكثر من هذا فيجوز أن يكون «في» حذفت كما قال ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ**﴾ ويجوز أن يكون المعنى اتباعاً ظاهراً. إعراب ابن النّحّاس ٢: ١٦٦.

«لا ريب فيه» ـ أشار إلى التّعميم، دفعاً لوهم التّخصيص فقال:

﴿ وهكذا اعتبارات النّفي ﴾ من التّجريد عن المؤكّدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكّد استحساناً في الطّلبي، ووجوب التّأكيد بحسب الإنكار في الإنكاريّ، والأمثلة ظاهرة، وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظّاهر ـ كما ذكر فيما تقدّم ـ.

[فوائد «إنّ»]

وهاهنا بحث لا بدّ من التّنبيه عليه وهو أنّه لا تنحصر فائدة «إنّ» في تأكيد الحكم نفياً لشكّ، أو ردّاً لإنكار، ولا يجب في كلّ كلام مؤكَّدٍ أن يكون الغرض منه ردّ إنكار ـ محتمل أو مقدّر ـ وكذا المجرّد عن التّأكيد.

قال الشّيخ عبدالقاهر: وقد تدخل كلمة «إنّ»[١] للدّلالة على أنّ الظنّ كان من المتكلّم في الّذي كان أنّه لا يكون، كقولك للشّيء ـ وهو بمرأىً ومَسْمَعٍ من المخاطب ـ: «إنّه كان من الأمر ما ترى[٢]» و: «أحسنت إلى فلان ثمّ إنّه فعل جزائي ما ترى».

---

(١) **قوله: «قال الشّيخ عبدالقاهر: وقد تدخل كلمة «إنّ»**. أقول: قاله في فصل «إنّ» ومواقعها في باب اللفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز» ٢٤٢ ـ ٢٥٢ فراجعها.

(٢) **قوله: «إنّه كان من الأمر ما ترى»**. والمثال الجيّد لذلك قول الإمام السّبط الشّهيد أبي عبدالله والأحرار الحسين بن عليّ بن أبي طالب ـ عليهما السّلام ـ قبل مسيره إلى العراق: «أمّا بعد، فإنّه قد نزل من الأمر ما قد ترون» وهو ابتعاد الأُمّة عن منهاج النبيّ الأمين، واقترابهم من فراعنة الأُمّة والظّالمين، ونبذهم وصايا رسول الله في أهل بيته ـ عليهم السّلام ـ وراء ظهورهم كأنّهم لا يعلمون، وأنّ حجر الأساس لتلك الفجائع إنّما وضع في يوم السّقيفة بيد المتغلّبين على الخلافة كما قال الكميت ـ رحمه الله ـ:

يصيب به الرّامون عن قوس غيرهم ... فيا آخِراً أسدى له الغيّ أوّل

وعليه: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾(١) و: ﴿ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾(٢).

ومن خصائصها أنّ لضمير الشّأن معها حُسْناً ليس بدونها، بل لا يصحّ بدونها، نحو: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرِ ﴾(٣) الآية، و: ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً ﴾(٤)، و: ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾(٥).

ومنها: تهيئة النّكرة، لأَنْ تَصْلَحَ مبتدءاً كقوله:

إنّ شِـواءً(٦) ونَشْـوةً   وخَبَبَ البازل الأَمُـونِ

---

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) الشعراء: ١١٧.

(٣) يوسف: ٩٠.

(٤) الأنعام: ٥٤.

(٥) المؤمنون: ١١٧.

(٦) **قوله: «إنّ شِواءً»**. البيت من مخلّع البسيط، والقائل: سَلْم بن ربيعة، وهو مطلع قِطْعة أوردها أبو تمّام في باب الأدب من ديوان الحماسة وهي:

إنّ شِـواءً ونَشْـوَةً   وخَـبَبَ البـازل الأَمُـوْنِ
يُـجْشِمُها المَـرْءُ فـي الهَـوَى   مسـافة الغـائِطِ البـطينِ
والبِـيْضَ يَـرْفُلْنَ كـالدُّمَى   في الرَّيْط والمُذْهَب المَصُون
والكُـثْرَ والخَـفْضَ آمِـناً   وشِـرَعَ المِـزْهَرِ الحَـنُوْنِ
مـن لذّة العـيش والفـتى   للـدّهر والدَّهْـرُ ذو فُـنُوْنِ
واليُسْـر كـالعُسْر والغِـنى   كـالعُدْمِ والحَـيُّ للـمَنُونِ

قال المرزوقي: هذه المقطوعة خارجة عن البحور التي وضعها الخليل بن أحمد وأقرب ما يقال فيها أنّها تجيء على السّادس من البسيط ـ أي: ما يسمّى مخلّع البسيط ـ وليس هذا موضعاً لبسط الكلام فيه اهـ.

اللغة: «النَّشْوة»: الخَمْر والسُّكْر و«الخَبَبْ» نوع من السَّيْر، و«البازل» الناقة القويّة التي

⇐

وإن كانت النّكرةُ موصوفةً تراها مع «إنّ» أحسن كقوله:

إنّ دهراً يَلُفُّ شَمْلي بِسُعدىٰ[1] لَـــزمانٌ يَـــهُمُّ بـــالإحسان

⇐ أكمل تسع سنين و«الأَمُون» الموثّقة الخَلْق. «الغائط» المطمئنّ من الأرض و«البطين» الواسع الغامض. و«البِيْض» يعني به النّساء، و«يرفُلْنَ» يتبخترن. «الرَّيْط» المُلاءَة الواسعة، و«المُذْهَبُ المصون» الثّياب الفاخرة المطرّزة من الذَّهَب و«الكُثْر» كثرة المال ومساعدة الحال، وضدّ: القُلّ. و«الخفض» الدَّعَة ورفاهية العيش. «شِرَع» جمع شِرْعة: الأوتار، و«المِزْهر» العُود، و«الحَنُون» الحنين العالي، وكأنّه أشار إلى المِزْهَر منقوراً يَنْقُرُه المُلْهي.

قال المرزوقي: فانظر فإنّه جمع كلّ ما تلتذّ به النّفس وجعلها تامّة بما قرن به من حال الأمن، لأنّ جميع ذلك إذا عَرِي من الأمن لم يُسْتطب ولم يُسْتَمْرأ.

المعنى: يقول: إنّ لذّات الدُّنيا من مأكولٍ ومشروب وملبوس ومركوب ـ وقد استعمله صاحبه فيما يهواه وكلّفه قطع المسافات فيما تدعوه إليه نفسه ـ والنّساء البِيْض ـ بالصفة التي ذكرها ـ والغِنى والرّاحة في الأمن والملاهي جميع ذلك من لذّة العيش.

الإعراب: قال المرزوقي: «يجشمها» من صفة البازل. أقول: وهو حال منه و«كالدُّمي» في موضع الحال. و«في الرَّيط» متعلّق بـ«يرفلن» و«الكثر» معطوف على «البيض» كما أنّ «البيض» معطوف على «خبب البازل» و«آمناً» منصوب على الحال، و«شرع» معطوف على «الخفض» و«من لذّة العيش» خبر «إنّ»، والواو في قوله: «والدّهر» واو الحال أي: أنّ كلّ ذلك ممّا يلتذّ العائش به، لكنّ الفتى مهدّف للدّهر والدّهر ذو تاراتٍ: كما يهب يرتجع وكما يُسلّم يُعلّ وكما يُوَدِّع يُتْعب وكما يُصَفّي يكدّر، وبعد ذلك قال: «واليسر كالعسر» البيت. يريد أنّ شيئاً من هذه الأحوال لا يدوم إلّا ريث ما يسلّط عليه القواطع والمغيّرات، فاليسار إذا حصل كالإعسار في أنّ واحداً منهما لا يبقى، وغِنى النّفس كفقرها، ثمّ انتهاء كلّ ذلك ـ للحي منّا ـ إلى الموت الذي ليس يتخلّص منه بحيلةٍ تنفُذُ أو رويّة تعمل.

والشّاهد: ما ذكره الشّارح عن الشّيخ عبدالقاهر.

(١) **قوله: «إنّ دهراً يَلُفُّ شملي بسُعْدى»**. البيت من الخفيف على العروض الأُولى ـ فاعلاتن ـ

⇐

⇐ مع الضَّرْب المشعّث ـمف عولن ـوهو رابع أبياتٍ نُسِبت إلى عمر بن أبي ربيعة يقول فيها:

إنّـني اليـومَ عـادَني أَحْـزاني	وتـذكّرتُ مـيعتي فـي زمـاني
وتـذكَّرْتُ ظَـبْيَةً أُمَّ رِئْـمٍ	هاج لي الشَّوْقَ ذِكرُها، فشَجاني
لا تَـلُمْني عـتيقُ حسبي الذي بيَ	إنّ بـي يـا عـتيقُ مـا قـد كـفانِي
إنّ دهـراً يَـلُفُّ شَـمْلِي بِسُعْدَى	لَـزمان يَـهُمُّ بـالإحْسَانِ
لا تَـلُمْني وأنتَ زيّـنتَها لي	أنتَ مـثل الشّـيطان للإنسـانِ
إنّ بِـيْ داخـلاً مـن الحُبِّ قـد أَبْـ	ـلَى عِـظامي مكـنونةً وبَـراني
لو بـعينيك يـا عـتيقُ نَـظَرْنَا	ليـلةَ السَّـفْحِ قُـرَّتِ العـينان
إذ بـدا الكَشْـحُ والوِشـاح مـن الدُّرْ	رِ، وفـصل فـيه مـن المَـرْجَانِ
وقَـلَى قـبلي النّسـاءَ سـواه	بـعد مـا كـان مُـغْرَماً بـالغَوَاني
وأُرَجّـي أن يـجمع الدَّهْـرُ شَـمْلاً	بك، سَـقْياً لذلكـم مـن زمـاني
ليـتني أشـتري لنـفسي مـنها	مـثل وُدّي بسـاعدي وبَـناني
خَـلَجَتْ عـيني اليـمين بـخير	تـلك عـين مأمـونة الخَـلَجَانِ

والبيت رواه الجوهري في مادّة «دهر» من الصّحاح: * إنّ دهراً يَلُفُّ شملي بِجُمْلٍ * وهي رواية الفارابي في «ديوان الأدب» والواحديّ في شرح ديوان المتنبّي والنويريّ في «نهاية الأرب» ولكنّه نسبه لحسّان بن ثابت.

وروى العسكريّ في «الصّناعتين» عن الفراء: * إنّ دهراً يلفّ شملي بسلمى * وهي رواية أبي الملقّن في «طبقات الأولياء» وروى ابن منقذ في «البديع»: * إنّ دهراً يلفّ شملي بليلى *

اللغة: «يلفّ» يجمع، يقال: جمع الله شملك أي: ما تفرّق منك، و«سُعْدى» بـالضمّ محبوبته، و«يهمّ» من «هممت بكذا» ـإذا أردت فعله ـقال العلّامة الأمين في الأعيان ٩: ٣٩١: هذا الشّاعر لكثرة غضبه من الدّهر ومعاكسة الدّهر له بعد أنْ لفّ شمله بـعشيقته ـوهو غاية المطلوب ـلم يطاوعه لسانه أن يقول: هو محسن، بل غاية ما قال عنه أنّه يهمّ

⇐

ومنها: حذف الخبر نحو: «إنّ مالاً، وإنّ ولداً، وإنّ زيداً، وإنّ عمراً» فلو أسقطت «إنّ» لم يحسن حذف الخبر، أو لم يجز، انتهى كلامه.

[نكتة للزمخشريّ]

وقد يترك تأكيد الحكم[1] المنكر، لأنّ نفس المتكلّم لا تساعده على تأكيده ـ لكونه غير معتقد له ـ أو لأنّه لا يروج منه، ولا يتقبّل على لفظ التّأكيد، ويؤكّد الحكم المسلّم، لِصِدْقِ الرَّغْبَةِ فيه، والرَّواج.

قال صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ**﴾[2] ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما، لأنّهم في ادّعاء حدوث الإيمان منهم، لا في ادّعاء أنّهم أوحديّون[3] فيه، إمّا لأنّ أنفسهم لا تساعدهم عليه ـ لعدم الباعث والمحرّك

⇐ بالإحسان ولما يحسن اه.

الإعراب: «دهراً» اسم «إنّ» وجملة «يلفّ شملي» صفته و«زمان» خبرها واللّام مؤكّدة و«يهمّ بالإحسان» صفة زمان. والشّاهد: واضح.

(١) **قوله: «وقد يترك تأكيد الحكم»**. قال المحشّي: لا يخفى أنّه لا حاجة إلى إخراج المثال المذكور عن الضّابطة السّابقة، فإنّ قولهم مع المؤمنين: «آمنّا» من قبيل جعل المنكر كغير المنكر، لما معه من مزيل الإنكار، فلا حاجة إلى التّأكيد، وقولهم مع شياطينهم: «إنّا معكم» من باب جعل غير المنكر كالمنكر، لاشتمال الحال على ما يوجب الإنكار، وهو ترك مجالستهم والتزام أحكام الشرع النبويّ، فكان مَظِنَّةً لعدم تصديق شياطينهم إيّاهم اه مختصراً.

(٢) البقرة: ١٤.

(٣) **قوله: «أوحديّون»**. قال المحشّي: جمع «أوحديّ» ـ بإلحاق ياء النّسبة للتأكيد ـ كـ«أحمريّ» كأنّه منسوب إلى «الأوحد» تنبيهاً على عراقته في معنى الوحدة، واستحقاقه أن يعبّر عنه بالأوحد وينسب إليه اه.

من العقائد ـ وإمّا لأنّه لا يروج عنهم ـ لو قالوه على لفظ التّأكيد والمبالغة.

وأمّا مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم ـ بالثّبات على اليهوديّة ـ فهُمْ فيه على صِدْقِ رَغْبَةٍ ووفور نَشاطٍ، وهو رائج عنهم، متقبّل منهم، فكان مَظِنَّةً[١] للتّحقيق، ومَئِنَّةً للتّأكيد[٢].

وقد يؤكّد الحكم بِناءً على أنّ المخاطب ينكر كون المتكلّم عالماً به، معتقداً له، كما تقول: «إنّك لعالم كامل»، وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ** ﴾[٣].

وإذا أردت أن تنبّه المخاطب على أنّ هذا المتكلّم كاذب في ادّعاء أنّ هذا الخبر على وَفْق اعتقاده تؤكّد الحكم ـ وإن لم يكن مخاطبك منكراً ـ ليطابق ما ادّعاه، وعليه قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ** ﴾[٤].

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ** ﴾[٥] فإنّما أكّد، لأنّه ممّا يجب أن يبالغ في تحقيقه، لأنّه لدفع الإيهام[٦] وإلّا فالمخاطب عالم به وبلازمه؛ فتأمّل

---

(١) المَظِنَّةُ: ـ بكسر الظّاء ـ لِلْمَعْلَمِ وهو حيث يُعْلَمُ الشّيء، قال النّابغة:

فإن يك عامرٌ قد قال جهلاً ... فإنّ مَظِنَّةَ الجهل السِّباب

والجمع: المَظَانّ. قال ابن فارس: مَظِنَّةُ الشّيء: موضِعه ومألَفُهُ.

(٢) **قوله: «مَئِنَّةٌ للتأكيد»**. قال المحشّي: أي: موضعه الذي يتحقّق ثبوته فيه «مفعلة» من معنى «إنّ» التأكيديّة لا من لفظها، لأنّ الحرف لا يجوز الاشتقاق منه اهـ.

وقال الزمخشريّ في «الأساس»: «فلان مئِنّة للخير، ومَعْسَاة» من «إنّ» و«عسى» أي: موضع لأن يقال فيه: «إنّه لَخَيِّرٌ، وعسى أن يفعل خيراً» اهـ. راجع: أساس البلاغة: ٢٣.

(٣ـ٥) المنافقون: ١.

(٦) **قوله: «لدفع الإيهام»**. أي: إيهام رجوع التكذيب إلى كونه ـ عليه السّلام ـ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام(١).

[تقسيم الإسناد إلى الحقيقة العقليّة والمجاز العقلي]

[السّؤال الأوّل] ﴿ ثمّ الإسناد(٢) ﴾ مطلقاً ـ سواء كان خبريّاً أو إنشائيّاً ـ ولذا ذكره

---

(١) **قوله**: «**واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام**». مثلاً قد يكون التّأكيد لإظهار كمال العناية نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، أو كمال التّضرّع والابتهال نحو: ﴿ **رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ** ﴾ [آل عمران: ٥٣]، أو لكمال الخوف نحو: ﴿ **مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ** ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وغير ذلك.

(٢) **قوله**: «**ثمّ الإسناد**». هاهنا سؤالات:

الأوّل: أنّه لم اختار المصنّف الاسم الظّاهر على الضّمير، أي: عدل عن المضمر إلى المظهر فقال: «الإسناد» ولم يقل: «هو» بضمير الغائب ليعود إلى «الإسناد الخبريّ».

وأجاب عن هذا السّؤال بقوله: «مطلقاً سواء كان خبريّاً أو إنشائيّاً» ولذا ذكره بالاسم الظّاهر، دون الضّمير، لئلّا يعود إلى الإسناد الخبريّ.

والثّاني: أنّه لِمَ أتى بـ«من» التّبعيضيّة وقال: «منه حقيقة عقليّة ومنه مجاز عقليّ» ولم يقل: إمّا حقيقة وإمّا مجاز؟

وأجاب عن هذا السّؤال بقوله: «لم يقل إمّا حقيقة وإمّا مجاز، لأنّ من الإسناد» الخ... أي: لئلّا يتوهّم حصر الإسناد في قسمين: الحقيقي والمجازيّ، فإنّ له قسماً ثالثاً وهو ما لا يوصف بالحقيقة والمجاز، وهو الموجود في الكلام الذي لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه.

والثّالث: أنّه لِمَ خالف السّكّاكيّ والجرجانيّ فجعل الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد، دون الكلام والجملة ـ كما جعلا ـ؟

وأجاب عن هذا بقوله: «وجعل الحقيقة والمجاز» الخ...

والرّابع: أنّه لم ذكر الحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ في علم المعاني ولم يذكره في علم البيان ـ كما صنعه السّكّاكيّ ـ؟

وأجاب عن هذا بقوله: «قلنا قد زعم» الخ....

بالاسم الظّاهر دون الضّمير(١)؛ لئلّا يعود إلى الإسناد الخبري.

[السّؤال الثّاني]

﴿ منه حقيقة عقليّة ﴾ لم يقل: «إمّا حقيقة، وإمّا مجاز»(٢) لأنّ من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده، كما إذا لم يكن المسند فعلاً أو معناه كقولنا: «الحيوان جسم»، فكأنّه قال: بعضه حقيقة، وبعضه مجاز(٣)، وبعضه ليس كذلك.

---

(١) **قوله: «بالاسم الظّاهر دون الضّمير»**. هذا إذا أُريد بـ«أل» الجنس، وأمّا إذا أُريد به العهد فلا رجحان للظّاهر على الضّمير، بل كان التّقسيم مختصاً بالإسناد المذكور سابقاً ـ وهو الإسناد الخبريّ ـ إلّا أن نقول بالاستخدام، وهو أن يراد بالإسناد، الإسناد الخبريّ بدلالة «أل» التي للعهد الذّكري، ويراد من ضمير «منه» الرّاجع إليه الإسناد مطلقاً.

قال المحشّي: يريد أنّ وضع الظّاهر موضع المضمر يقتضي نكتةً وهي هاهنا التنبيه على أنّ مورد القسمة غير الإسناد المذكور أوّلاً. ثمّ قال:

لا يقال: قول المصنّف فيما بعد ـ «وهو ـ يعني المجاز ـ غير مختصّ بالخبر» ـ يدلّ على أنّ مورِد القسمة هاهنا هو الإسناد الخبريّ، لا مطلق الإسناد، وإلّا لما وقع الاحتياج إلى بيان عدم الاختصاص.

لأنّا نقول: بل هو قرينة مشعرة بأنّ مورد القسمة مطلق الإسناد، واحتيج إليها، إزالةً لما عسى أن يتوهّم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الأوّل، غفولاً عمّا استمرّ عليه دأب المصنّف في مثله اهباختصار.

(٢) **قوله: «لم يقل: إمّا حقيقة وإمّا مجاز»**. قال الجرجاني: وذلك لأنّ المتبادر من أمثال هذه العبارة في تقاسيم الأشياء هو الانفصال الحقيقي أو المانع من الخلوّ، إذ بأحدهما تصير الأقسام مضبوطة دون المانع من الجمع، إذ لا يعلم به عدّة الأقسام قطعاً، فلو أوردت «إمّا» ـ هاهنا ـ لدلّت على انحصار الإسناد في الحقيقة والمجاز، والمصنّف لا يقول به اهـ.

(٣) **قوله: «فكأنّه قال: بعضه حقيقة وبعضه مجاز»**. إشارة إلى ما اختاره في «حاشية الكشّاف» عند الكلام على قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٨]، الآية .. من أنّ

⇐

[خلاف بين المصنّف من جانب وعبدالقاهر وصاحب «المفتاح» من جانب آخر]

[السّؤال الثّالث] وجعل الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد(١)، دون الكلام ـ كما جعله عبدالقاهر وصاحب «المفتاح»(٢) ـ..........................

⇐ مضمون الجارّ والمجرور في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ. فلا يرد أن يقال: محطّ الفائدة هو الخبر ـ كما تقرّر ـ مع أنّك لو قلت في هذا المحلّ: «ثمّ الإسناد الحقيقة العقليّة منه والمجاز العقليّ منه» لكان كلاماً يَمُجُّه الذّوق، ولا يفيد معنى مقصوداً من مثل هذا التركيب ـ كما لا يخفى ـ.

(١) **قوله: «وجعل الحقيقة والمجاز صفةً للإسناد»**. واعلم أنّ الحقيقة والمجاز قد يقعان في الألفاظ ـ كما نصّ عليه الشّيخ في «أسرار البلاغة» ـ وذلك سيأتي في علم البيان ـ إن شاء الله ـ وقد يقعان في الإسناد، كما ستعرفها في هذا الباب.

والمصنّف جعل الحقيقة والمجاز الواقعين في الإسناد صفةً للإسناد دون الكلام ـ كما وضعه الشّيخ عبدالقاهر والسّكّاكيّ ـ.

(٢) **قوله: «كما جعله عبدالقاهر وصاحب «المفتاح»»**. قال الشّيخ عبدالقاهر في بحث المجاز والحقيقة من أواخر «أسرار البلاغة»: ٣٢٣: وهذا هو القول على الجملة إذا كانت حقيقةً أو مجازاً، وكيف وجه الحدّ فيها: فكلّ جملة وضعتها على أنّ الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه، فهي حقيقة، ولن تكون كذلك حتّى تعرى من التّأويل، ولا فصل بين أن تكون مصيباً فيما أفدت بها من الحكم أو مخطئاً، وصادقاً أو غير صادق.

فمثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل ـ على الصّحّة، واليقين، والقطع ـ قولنا: «خلق الله ـ تعالى ـ الخلق، وأنشأ العالم، وأوجد كلّ موجود سواه»، فهذا من أحقّ الحقائق وأرسخها في العقول وأقعدها نسباً في المعقول.

وأمّا مثال أن توضع الجملة على أنّ الحكم المفاد بها واقع موقعه من العقل وليس كذلك، إلّا أنّه صادر عن اعتقاد فاسد، وظنّ كاذب، فمثل ما يجيء في التّنزيل من الحكاية عن الكفّار نحو: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فهذا ونحوه ـ من حيث لم يتكلّم ⇐

قال: وإنّما اخترناه[١]؛ لأنّ نسبة الشّيء[٢] الذي يسمّى حقيقة أو مجازاً إلى العقل، على هذا، لنفسه بلا وساطة شيء، وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب إلى العقل ـ أعني الإسناد ـ يعني أنّ تسمية الإسناد حقيقة عقليّة إنّما هي باعتبار أنّه ثابت في

⇐ به قائله على أنّه متأوّل بل أطلقه ـ بجهله وعماه ـ إطلاقَ من يضع الصّفة في موضعها ـ لا يوصف بالمجاز، ولكن يقال عند قائله: إنّه حقيقة، وهو كذب وباطل وإثبات ما ليس بثابت، أو نفي لما ليس بمنتفٍ، وحكم لا يصحّحه العقل، في الجملة، بل يردّه ويدفعه، إلّا أنّ قائله جهل مكان الكذب والبطلان فيه أو جحد وباهت.

ولا يتخلّص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتّى تعرف حدّ المجاز، وحدّه: أنّ كلّ جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه، في العقل، لضرب من التأوّل، فهي مجاز، ومثاله ما مضى من قولهم: فعل الرّبيع. وسيأتي تعريف صاحب «المفتاح» قريباً. [أسرار البلاغة: ٣٢٣ـ٣٢٤]

(١) **قوله: «قال: وإنّما اخترناه»**. أي: قال المصنّف في «الإيضاح»: تنبيه: قد تبيّن بما ذكرنا أنّ المسمّى بالحقيقة العقليّة والمجاز العقليّ ـ على ما ذكره السّكّاكي ـ هو الكلام، لا الإسناد، وهذا يوافق ظاهر كلام الشّيخ عبدالقاهر في مواضع من «دلائل الإعجاز».

وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام، وهذا ظاهر ما نقله الشّيخ أبو عمرو بن الحاجب ـ رحمه الله ـ عن الشّيخ عبدالقاهر، وهو قول الزّمخشريّ في «الكشّاف» وقولُ غيره.

وإنّما اخترناه؛ لأنّ نسبة المسمّى حقيقةً أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه، بلا وساطة شيءٍ، وعلى الأوّل لاشتماله على ما ينتسب إلى العقل أعني الإسناد اهـ. [الإيضاح ١١٢: ١١٣]

(٢) **قوله: «لأنّ نسبة الشّيء»**. أي: نسبة الإسناد ـ الذي يسمّى حقيقة ومجازاً ـ إلى العقل، وعرضه عليه، لنفسه، بلا وساطة شيءٍ.

وعلى حدّ تعبير الشّيخ والسّكّاكيّ: أي: نسبة الكلام ـ الذي يسمّى حقيقة ومجازاً ـ إلى العقل، لاشتماله ـ أي: الشّيء الذي يسمّى حقيقة ومجازاً، أي: لاشتمال الكلام ـ على ما ينسب إلى العقل.

محلّه، ومجازاً باعتبار أنّه متجاوز إيّاه، والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع، لأنّ إسناده كلمةً إلى كلمةٍ شيءٌ يَحْصُلُ بقصد المتكلّم، دون واضع اللغة.

فإنّ «ضَرَبَ» ـ مثلاً ـ لا يصير خبراً عن «زيد» بواضع للّغة، بل بِمَنْ قصد إثبات الضّرب فعلاً له، وإنّما الذي يعود إلى الواضع أنّه لإثبات الضّرب دون الخروج، وفي الزّمان الماضي دون المستقبل، فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة، والكلام ينسب إليه باعتبار أنّ إسناده منسوب إليه.

[السّؤال الرّابع]

فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليّين في «علم البيان» كما فعله صاحب «المفتاح» ومَنْ تَبِعَهُ؟

قلنا: قد زعم أنّه داخل في تعريف «علم المعاني» دون «البيان» وكأنّه مبنيّ على أنّه من الأحوال المذكورة في التّعريف ـ كالتّأكيد والتّجريد عن المؤكّدات ـ.

وفيه نظر[1]؛ لأنّ «علم المعاني» إنّما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. حاصله: أنّ مجرّد كون الحقيقة والمجاز العقليّين ممّا يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف «علم المعاني» وإلّا لكان اللغويّان أيضاً داخلين فيه، إذ قد يقتضيهما الحال، بل يجب فيه أن يكون البحث عنهما من حيث إنّه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال، وليس كذلك.

قال المحشّي: قال الأُستاذ في وجه النّظر: ولأنّا لا نُسلّم أنّه من الأحوال المذكورة، فإنّه من أحوال الإسناد حقيقةً ـ سيّما عند المصنّف ـ وليس كسائر أحوال الإسناد، مثل التّأكيد والتّجريد، حتّى يرجع إلى اللفظ ـ كما لا يخفى ـ.

وفيه نظر: لأنّ الحقيقة ـ مثلاً ـ قسم من الإسناد، فإذا كان الإسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحوالها أيضاً، وإليه نظر المصنّف. وأمّا اللغويّان فهما نفس اللفظ، لا من أحواله، وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنّف؛ فتأمّل.

إنّها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أنّ البحث في الحقيقة والمجاز العقليّين ليس من هذه الحيثيّة، فلا يكون داخلاً في «علم المعاني» وإلّا فالحقيقة والمجاز اللغويّان أيضاً من أحوال المسند إليه، والمسند.

[الحقيقة العقليّة]

﴿**وهي**﴾ أي: الحقيقة العقليّة ﴿**إسناد الفعل أو معناه**﴾ ـ كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل، والظّرف ـ واحترز بهذا عمّا لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه كقولنا: «الحيوان جسم». ﴿**إلى ما**﴾ أي: شيء ﴿**هو**﴾ أي: الفعل أو معناه ﴿**له**﴾ أي: لذلك الشّيء، كالفاعل فيما بني له نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمراً» والمفعول به فيما بني له نحو: «ضُرِب عمرو» فإنّ الضّاربيّة لزيد، والمضروبيّة لعمرو، بخلاف «نهاره صائم» فإنّ الصّوم ليس للنّهار.

﴿**عند المتكلّم**﴾ متعلّق بالظّرف ـ أعني «له»[1] ـ وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد[2] دون الواقع.

---

(١) قوله: «**متعلّق بالظّرف؛ أعني «له»**». أي: متعلّق بعامله المقدّر المشار إليه في قول ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر   ناوين معنى كائن أو استقرّ

فلا يقال: إنّ الظّرف لا يتعلّق بمثله، لأنّ ذلك حيث كان الظّرف لغواً، وأمّا المستقرّ فلا مانع له من ذلك، لاستقرار معنى العامل فيه حينئذٍ.

(٢) قوله: «**وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد**». قال الشّريف الجرجاني: توضيح ما ذكره في هذا المقام أنّ قوله: «ما هو له» يتبادر منه إلى الفهم ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً، وما يطابق الواقع فقط. ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، وما لم يطابق شيئاً منهما.

فإذا زيد عليه قوله: «عند المتكلّم» كان المطابق لهما باقياً على حاله، داخلاً في الحدّ،

⇐

لكن بقي خارجاً عنه ما لا يطابق الاعتقاد ـ سواء يطابق الواقع أم لا ـ فأدرجه بقوله: ﴿ في الظّاهر ﴾ وهو أيضاً متعلّق بالظّرف المذكور، أي: إلى ما يكون الفعل أو معناه له عند المتكلّم، فيما يفهم من ظاهر كلامه، ويدرك من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب المتكلّم قرينة على أنّه غير ما هو له في اعتقاده.

ومعنى كونه له[1]: أنّ معناه قائم به، ووصف له، وحقّه أن يُسْنَد إليه ـ سواء كان مخلوقاً للّه أو لغيره، وسواء كان صادراً عنه باختياره كـ«ضرب» أو لا كـ«مرض» و«مات» ـ ولا يشترط صحّة حمله عليه، وإلّا لخرج ما يكون المسند فيه مصدراً.

فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد. ﴿ **كقول المؤمن: «أنبتَ اللهُ البَقْلَ»** و ﴾ ما يطابق الاعتقاد فقط نحو ﴿ **قول الجاهل: «أنبتَ الرَّبِيْعُ البَقْلَ»** ﴾ وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لِمَنْ لا يَعْرِفُ حاله وهو يُخْفِيْها منه: «خلق الله ـ تعالى ـ الأفعال كلّها»، فإنّ إسناد خلق الأفعال إلى الله ـ تعالى ـ إسناد إلى ما هو له عند

⇐ ويخرج به ما يطابق الواقع فقط، ويدخل به في الحدّ ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان ما لم يطابق شيئاً منهما باقياً على حاله، خارجاً عن الحدّ، فإذا زيد عليه قوله: «في الظّاهر» دخل به، في الحدّ، ما لم يطابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق شيئاً منهما اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «ومعنى كونه له»**. قال الأُستاذ: الأفعال نوعان:

١ ـ اختياري وصدوريّ مثل: الأكل، والشّرب، والقيام، والقعود، ويقال لها: الأفعال الاختياريّة.

٢ ـ اضطراريّ وعُروضي مثل: الموت، والحياة، والمَرَض، ويقال لها: الأفعال الاضطراريّة، ومعنى «كونه لما هو له» أعمّ من القسمين لأنّ معناه: أنّه قائم به، والقوام موجود حتّى في الأفعال الاضطراريّة مثل «مات زيد» فإنّ الموت قائم بزيد، ولو لم يكن موجوداً لما أمكن تعلّق الموت به.

وهذا هو مراد ابن الحاجب في تعريفه الفاعل بأنّه ما أُسند إليه الفعل، أو شبهه، على جهة قيامه به.

المتكلّم في الظّاهر، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة[١]، وهذا المثال غير مذكور في المتن.

﴿ و ﴾ ما لا يطابق شيئاً منهما **﴿ نحو قولك: «جاء زيد» وأنت ﴾** أي: والحال أنّك خاصّة **﴿ تعلم أنّه لم يجئ ﴾** دون المخاطب، فهذا أيضاً إسناد إلى ما هو له عنده في الظّاهر، لأنّ الكاذب لا يَنْصِبُ قرينة على خلاف إرادته.

وقوله: «وأنت تعلم» ـ بتقديم المسند إليه ـ احتراز عمّا إذا كان المخاطب أيضاً عالماً بأنّه لم يجئ، فإنّه حينئذٍ لا يتعيّن كونه حقيقة بل ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون المخاطب، مع علمه بأنّه لم يجئ، عالماً بأنّ المتكلّم يعلم أنّه لم يجئ.

والثّاني: أن لا يكون عالماً به.

والأوّل لا يكون إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم؛ لا في الحقيقة ولا في الظّاهر، لوجود القرينة الصّارفة، فلا يكون حقيقة عقليّة، بل إن كان لملابسةٍ يكون مجازاً، وإلّا فهو من قبيل ما لا يعتدّ، ولا يعدّ في الحقيقة ولا في المجاز، بل ينسب قائله إلى ما يكره[٢] ـ كما صرّح به في «المفتاح» ـ.

بخلاف الثّاني فإنّ المخاطب، لمّا لم يعلم أنّ المتكلّم عالم بأنّه لم يجئ، يفهم من ظاهره أنّه إسناد إلى ما هو له عنده، بناءً على سهو أو نِسْيان[٣].

---

(١) **قوله: «وإن لم يكن كذلك في الحقيقة»**. يعني في اعتقاد المتكلّم لا في الواقع ونفس الأمر وإلّا لزم التّناقض، لأنّه يريد أن يمثّل لما يطابق الواقع، على زعمه، وهو أشعريّ الأُصول جبريّ يعتقد بأنّ الله خلق الأفعال كلّها.

(٢) **قوله: «بل ينسب قائله إلى ما يكره»**. أي: الحماقة والجنون ودنس الآباء وعهر الأُمّهات.

(٣) **قوله: «بناء على أنّه سهو أو نسيان»**. قال المحشّي: الفرق بينهما: أنّ السّهو ممّا ينبّه صاحبه

⇐

[العدول عن تعريف السّكّاكيّ وسبب ذلك]

وإنّما عدل عن تعريف صاحب «المفتاح» ـ وهو أنّ الحقيقة العقليّة هي الكلام المفاد به ما عند المتكلّم من الحكم فيه ـ لأُمور:

الأوّل: أنّه جعلها صفة للكلام، والمصنّف للإسناد.

والثّاني: أنّه غير مطّرد[1]؛ لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلاً، أو في معناه،

⇐ بأدنى تنبيه، لأنّه زوال الصّورة عن المدركة فقط، دون النّسيان، فإنّه زوالها عن المدركة والحافظة معاً، فيحتاج إلى تحصيلها ابتداءً.

(١) **قوله: «غير مطّرد»**. قال قطب الدّين الرّازيّ في الفصل الرّابع من شرح الشّمسيّة: المعرِّف إمّا أن يكون نفس المعرَّف أو غيره، لا جائز أن يكون نفس المعرَّف لوجوب أن يكون المعرِّف معلوماً قبل المعرَّف، والشّيء لا يعلم قبل نفسه فتعيّن أن يكون غير المعرَّف.

ولا يخلو إمّا أن يكون مساوياً له، أو أعمّ منه، أو أخصّ منه، أو مبايناً له، لا سبيل إلى أنّه أعمّ من المعرَّف، لأنّه قاصر عن إفادة التّعريف، فإنّ المقصود من التّعريف إمّا تصوّر حقيقة المعرَّف، أو امتيازه عن جميع ما عداه، والأعمّ من الشّيء لا يفيد شيئاً منهما.

ولا إلى أنّه أخصّ لكونه أخفى، لأنّه أقلّ وجوداً في العقل، فإنّ وجود الخاصّ في العقل مستلزم لوجود العامّ فيه، وربّما يوجد العامّ في العقل بدون الخاصّ.

وأيضاً شروط تحقّق الخاصّ ومعانداته أكثر، فإنّ كلّ شرط ومعاند للعام، فهو شرط ومعاند للخاصّ ولا ينعكس، وما يكون شروطه ومعانداته أكثر يكون وقوعه في العقل أقلّ، وما هو أقلّ وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل، والمعرِّف لابدّ أن يكون أجلى من المعرَّف.

ولا إلى أنّه مباين، لأنّ الأعم والأخصّ لمّا لم يصلحا للتّعريف ـ مع قربهما إلى الشّيء ـ فالمباين بالطّريق الأولى، لأنّه في غاية البُعْد عنه، فوجب أن يكون المعرِّف مساوياً للمعرَّف في العموم أو الخصوص، فكلّ ما صدق عليه المعرِّف صدق عليه المعرَّف وبالعكس.

⇐

نحو: «الإنسان جسم» مع أنّه لا يسمّى حقيقةً ولا مجازاً.

وجوابه: منع أنّه لا يسمّى حقيقة. وكفاك قول الشّيخ عبدالقاهر: إنّها كلّ جملة وضعتها على أنّ الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه.

فتعريف المصنّف غير منعكس لخروجه عنه.

الثّالث: أنّه غير منعكس، لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد ـ سواء طابق الواقع أم لا ـ لأنّه ترك التّقييد بقولنا: «في الظّاهر».

والاعتذار عنه ـ بأنّه إنّما تركه، مع كونه مراداً، اعتماداً على أنّه يفهم ممّا ذكره في تعريف المجاز أوّلاً ـ ممّا لا يلتفت إليه في التّعريفات.

بل جوابه: أنّا لا نسلّم عدم صدقه على ما ذكرنا، فإنّ قوله «هي الكلام المفاد به ما عند المتكلّم» أعمّ مِن أن يكون عند المتكلّم في الحقيقة أو في الظّاهر، بل دلالته على الثّاني أظهر، لعدم الاطّلاع على السّرائر.

⇐ وما وقع في عبارة القوم ـ من أنّه لابدّ أن يكون جامعاً، ومانعاً، ومطّرداً، ومنعكساً ـ راجع إلى ذلك.

فإنّ معنى الجمع: أن يكون المعرّف متناولاً كُلّ احدٍ من أفراد المعرَّف بحيث لا يشذّ منه فرد، وهذا المعنى ملازم للكليّة الثانية القائلة: كلّ ما صدق عليه المعرَّف صدق عليه المعرِّف.

ومعنى المنع: أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المعرَّف وهو ملازم للكليّة الأُولى.

والاطّراد: التلازم في الثّبوت، أي: متى وجد المعرِّف وجد المعرَّف وهو عين الكليّة الأُولى.

والانعكاس: التلازم في الانتفاء، أي: متى انتفى المعرِّف انتفى المعرَّف وهو ملازم للكليّة الثانية، فإنّه إذا صدق قولنا: كلّ ما صدق عليه المعرَّف صدق عليه المعرِّف، فكلّ ما لم يصدق عليه المعرِّف لم يصدق عليه المعرَّف وبالعكس اه.

[إشكال على التّعريف بأنّه غير جامع ولا مانع]

ولقائل أن يقول: تعريف المصنّف غيرُ مُطَّرِدٍ ولا مُنْعَكِسٍ.

أمّا الأوّل: فلصدقه على نحو قولها[1]:

---

(١) **قوله: «نحو قولها»**. أي: قول الخنساء الشّاعرة المتوفّاة سنة ٢٤هـ في مرثية أخيها صَخْر النَّدَى، والخنساء شاعرة سُلَميّة قدِمت على رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ مع قومها من بني سليم، فأسلمت معهم، وكانت تقول في أوّل أمرها البيتين والثّلاثة حتّى قُتِل أخوها لأبيها وأمّها معاوية بن عمرو ـ قتله هاشم وزيد المُرّيّان ـ وصخر أخوها لأبيها وكان أحبّهما إليها، لأنّه كان حليماً جواداً محبوباً في العشيرة وكان غزا بني أسد فطعنه ربيعة بن ثور الأسديّ فمرِض منها قريباً من حول ثمّ مات، فلمّا قُتِل أخواها أكثرت من الشّعر وأجادت، فمن قولها في صخر أخيها:

أعينيّ جُوْدا ولا تجمدا ... ألا تبكيان لصخر النَّدَى

ألا تبكيان الجريء الجميل ... ألا تبكيان الفتى السّيّدا

طويل النِّجاد عظيم الرّما ... د ساد عشيرته أمردا

وأيضاً قالت:

وقائلةٍ والنّعش قد فات خطوها ... لتدركه يا لهفَ نفسي على صَخْرِ

ألا هَبِلَتْ أُمّ الذين غدوا به ... إلى القبر، ماذا يحمِلُوْن إلى القَبْرِ

وصخر هو صخر بن عمرو بن الشّريد ـ وقيل: الحارث ـ حضر محاربة بني أسد، فلمّا طعنه ربيعة بن ثور الأسدي بدأت أُمّه وزوجته سُليمى تمرّضانه، فضَجِرَتْ زوجته منه، فمرّت بها أُمّه، فسألتها عن حاله فقالت: ما هو حيّ فيُرجى ولا ميّت فيُنسى، فَسَمِعَها صخر فأنشد:

أرى أُمّ صخر لا تملّ عِيادتي ... وملّت سُليمى مضجعي ومكاني

وما كنت أخشى أن أكون جنازة ... عليك ومن يغترّ بالحدثان

لعمري لقد نبّهتِ من كان نائماً ... وأسمعتِ من كانت له أُذنان

⇐

*** فإنّما هي إقْبَالٌ(١) وإدِبَارُ ***

ـ ممّا وصف الفاعل، أو المفعول بالمصدر ـ فإنّه مجاز عقليّ نصّ عليه الشَّيْخ في «دلائل الإعجاز»(٢) وقال: لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتّى يكون

⇐ وأيّ امرئٍ ساوى بأُمّ حليلةً ... فلا عاش إلّا في شقىً وهوانِ

أهُمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه ... وقد حيل بين العَيْر والنَّزَوان

فللموت خير من حياة كأنّها ... معرّس يعسوب برأس سنان

(١) **قولها: «فإنّما هي إقبال»**. المصراع من البسيط على العروض التّامّة المخبونة ـ فَعِلُنْ ـ مع الضَّرب المقطوع ـ فَعْلُن ـ والقائلة الشاعرة العبقريّة الخنساء بنت عمرو بن الشّريد وقيل الحارث، من قصيدة في مرثية أخيها لأبيها صخر بن عمرو بن الشريد، وقد قتله بنو أسد ومنها:

وما عَجُوْل على بَوٍّ تطيف به ... لها حنينان إصغارٌ وإكبارُ

لا تسأم الدَّهْرَ منه كلّما ذكرت ... فإنّما هي إقبال وإدْبارُ

يوماً بأحزن منّي حين فارقني ... صَخْرٌ وللدَّهْر إحلاءٌ وإمْرارُ

وإنّ صخراً لتأتمّ الهُداة به ... كأنّه علم في رأسه نارُ

«العَجول» ـ بالفتح ـ النّاقة التي مات ولدها، و«البوّ» ـ بفتح الموحّدة وتشديد الواو ـ جلد ولد النّاقة، إذا مات أو نحر، يحشونه تِبْناً ويضعونه قدّامها، لتتسلّى به ويدرّ لبنها، والجارّ والمجرور صفة «عجول» و«الإصغار» و«الإكبار» مصدران بمعنى: جعل الشيء صغيراً وكبيراً. والمراد هنا المفعول، أي: مصغّر وكبّر، وهما بيان لقوله: «حنينان»، و«ذكرت» أي: تذكّرت ولدها وإحلاؤ الشيء: جعله حلواً وإمراره: جعل مُرّاً.

والشّاهد فيه: أنّه مجاز عقليّ مع أنّ تعريف المصنّف للحقيقة يشمله فلا يكون مانعاً.

(٢) **قوله: «نصّ عليه الشّيخ في دلائل الإعجاز»**. قال في فصل المجاز الحكميّ من الكتاب المذكور: ٢٣٣: وممّا طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادّكَرَتْ ... فإنّما هي إقبال وإدبار

وذاك أنّها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة، ⇐

⇐ وإنّما تجوّزت في أن جعلتها ـ لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها، واتّصاله بها، وأنّه لم يكن لها حال غيرها ـ كأنّها قد تجسّمت من الإقبال والإدبار.

وإنّما يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنّها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنىً غير معناها الذي وضعا له في اللغة، ومعلوم أن ليس الاستعارة ممّا أرادته في شيء.

واعلم أن ليس بالوجه أن يعدّ هذا ـ على الإطلاق ـ معدّ ما حُذِف منه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، مثل قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ [يوسف: ٨٢]، ومثل قول النّابغة الجَعْدِي:

وكيف تواصل من أَصْبَحَتْ خُِـلاَلَتَه كأبـي مَـرْحَب

وقول الأعرابي:

حَسِبْتَ بُغَامِ راحلتي عَناقا وما هي وَيْبَ غَيْرِك بالعَنَاق

وإن كنّا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنّه في تقدير: «فإنّما هي ذات إقبال وإدبار».

ذاك لأنّ المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ، أو المبتدأ، إذا دلّ الدّليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به.

وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء، لأنّا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: «فإنّما هي ذات إقبال وإدبار»: أفسدنا الشّعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عاميّ مرذول، وكان سبيلنا سبيل من يزعم ـ مثلاً ـ في بيت المتنبّي:

بَدَتْ قمراً ومَالَتْ خُوْطَ بانٍ وفاحَتْ عنبراً ورَنَتْ غَزالا

أنّه في تقدير محذوف، وأنّ معناه الآن كالمعنى إذا قلت: «بدت مثل قمر، ومالت مثل خوط بان، وفاحت مثل عنبر، ورنت مثل غزال»: في أنّا نخرج إلى الغَثَاثة وإلى شيء يعزِل البلاغة عن سلطانها ويخفِض من شأنها، ويَصُدّ أوجهنا عن محاسنها، ويَسُدّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا.

⇐

المجاز في الكلمة[1]، وإنّما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تُقْبِل وتُدْبر كأنّها تجسّمت من الإقبال والإدبار.

وليس أيضاً على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ـ وإن كانوا يذكرونه منه ـ إذ لو قلنا أريد: «إنّما هي ذات إقبال وإدبار» أفسدنا الشّعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مغسول، وكلام عاميّ مرذول، لا مساغ له عند مَنْ هو صحيح الذّوْق والمعرفة، نسّابة للمعاني.

ومعنى تقدير المضاف، فيه: أنّه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ـ ولم يقصد المبالغة المذكورة ـ لكان حقّه أن يجاء بلفظ الذّات، لا أنّه مراد.

⇐ فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنّه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ـ ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتّساع وأن تجعل النّاقة كأنّها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً حتّى كأنّها قد تجسّمت منهما ـ لكان حقّه حينئذٍ أن يجاء فيه بلفظ الذّات فيقال: «إنّما هي ذات إقبال وإدبار».

فأمّا أن يكون الشّعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك، وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتّى يكون الحال فيه كالحال في:

* حَسِبْتُ بُغَام راحلتي عَناقا *

حين كان المعنى والقصد أن يقول: «حسبت بُغَام راحلتي بُغَام عنَاق» فممّا لا مساغ له عند من كان صحيح الذّوق، صحيح المعرفة، نسّابة للمعاني اهـ.

(١) **قوله: «المجاز في الكلمة»**. وما يذكر في تأويل مثل المقام ثلاثة أُمور:

الأوّل: المجاز في الكلمة، ويقال له المجاز اللغوي، وهو أن يجعل المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول.

الثّاني: المجاز في الحذف، وهو أن يقدّر قبله مضاف محذوف من «ذو» و«ذات» وأمثالهما.

الثّالث: المجاز في الإسناد، ويقال له المجاز العقليّ، وهو المراد هاهنا.

وجوابه: أنّ لفظ «ما» ـ في التّعريف ـ عبارة عن الملابس، أي: إلى فاعل، أو مفعول به، هُوَ له ـ على ما صرّح به فيما سيجيء ـ وهذا إسناد إلى المبتدأ، والإسناد إلى المبتدأ ـ عنده ـ ليس بحقيقة ولا مجاز.

وأمّا الثّاني: فلعدم صدقه على نحو: «ما قام زيد» و«ما ضرب عمرو» من المنفيّات فإنّ إسناد «القيام» و«الضّرب» ليس إلى ما هو له، لا في الحقيقة ولا في الظّاهر، وإن أريد أنّ إسناد «القيام» و«الضّرب» المنفيين إلى ما هُوَ له، فقد دخل حينئذٍ في التّعريف من المجاز العقليّ ما هو منفيّ نحو: «ما صام يومي» و«ما نام ليلي»، قال الشّاعر:

*** وَنِمْتِ وَما لَيلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ[1] ***

---

(١) **قوله: «وَنِمْتِ وما ليل المطيّ بنائم»**. المصراع من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المقبوض وقبله:

* لقد لُمْتِنَا يا أُمّ غَيْلاَنَ في السُّرَى *

والقائل جرير بن عطيّة الخَطَفي ٢٨ ـ ١١٠هـ من قصيدة في هجو الفرزدق طويلةٍ يقول فيها، ومطلعها مخروم:

لا خيرَ في مستعجلات المَلاوِم	ولا في خليلٍ وَصْلُهُ غيرُ دائمِ
ولا خيرَ في مالٍ عليه أَلِيَّةٌ	ولا في يمين غير ذات مَخارِمِ
تركتُ الصِّبا مِنْ خَشْيَةٍ أن يهيجني	بِتُوْضِحَ رَسْمُ المنزِلِ المتقادِمِ
وقال صحابي: مَا لَهُ؟ قلت: حاجةٌ	تَهِيْجُ صُدُوْعَ القَلْبِ بين الحَيَازِمِ
تقول لنا سَلْمى من القوم إذْ رَأَتْ	وُجُوهاً كِراماً لُوِّحَتْ بالسَّمَائِمِ
لَقَدْ لُمْتِنَا يا أُمَّ غَيْلان في السُّرَى	ونِمْتِ وما ليل المطيّ بِنَائِمِ
وأَرْفَعُ صَدْرَ العَنْس وهي شِمِلّة	إذا ما السُّرَى مَالَتْ بلوث العَمائِمِ
بأغبرَ خَفَّاقٍ كأنّ قَتَامه	دُخَانُ الغَضا يَعْلُو فُرُوْجَ المَخَارِمِ

⇐

[حاصل الإشكال]

وحاصل الإشكال: أنّ الإسناد أعمّ مِن أن يكون على جهة الإثبات أو النّفي، وإثبات الفعل، لما هُوَ له، معناه ظاهر، فما معنى نفي الفعل، عمّا هُوَ له عند المتكلّم في الظّاهر؟

[وجوابه]

وجوابه: أنّ معناه: أنّه لو اعتبر الكلام مجرّداً عن النّفي، وأُدِّيَ بصورة الإثبات،

⇐ إذا العُفْرُ لاذَتْ بالكِناس وهجَّجَتْ   عُيونُ المهارى من أجيج السَّمَائِمِ
وإنّ سوادَ الليل لا يستفزّني   ولا الجاعِلاتُ العاجَ فوق المَعَاصِمِ

وهي طويله جدّاً لا حاجة إلى نقلها بتمامها.

«أُمّ غَيْلاَنَ» ـ بفتح الغين ـ كنية المرأة اللّائمة وأصلها: شجر له شوك يقال لها: العِضاه وهو المقصود في شعر الحافظ الشّيرازي والسَّاحر الإعجازيّ من غزل يقصد به الإمام المنتظر ـ عجّل الله فرجه ـ:

در بيابان گر به شوق كعبه خواهى زد قدم
سرزنش‌ها گر كند خار مُغَيْلان غم مخور

فإنّه مخفّف «أُمّ غيلان» فهي غير منصرفة، لاشتماله على الألف والنّون الزّائدتين والعلميّة. والشّاعر إنّما كنّى بها عن المرأة، تشبيهاً لها بها.

و«السُّرَى» ـ بالضمّ ـ سير آخر الليل. «نِمْتِ» خطاب للمرأة ويحتمل التكلّم أيضاً.

و«المطيّ» جمع «مطيّة» وهي النّاقة التي تركب.

وقوله: «وما ليل المطيّ بنائم» جملة حاليّة، والمقصود: أنّ المسافر إذا نام حين السّفر فإنّما يبقى مبتعداً عن الوصول إلى المكان الذي يقصده، ولا ينام معه المطيّ يعني: لا ينام معه الليل، بل الليل والنهار يستمرّان في المضيّ ولا يتوقّفان وقيل: «الليل والنّهار يعملان فيك فاعمل فيهما» والشّاهد فيه: أنّه مجاز عقليّ، لأنّه أسند النّوم إلى الليل وهو في المعنى لِلمطيّ، بل لركّابها، مع دخوله في الحقيقة على تعريف المصنّف.

لكان إسناداً إلى ما هُوَ له، لأنّ النّفي فرع الإثبات، فالإسناد في «قام زيد» إلى ما هُوَ له، فيكون حقيقة، وكذا إذا نفيته وقلت: «ما قام زيد».

بخلاف الإسناد في نحو: «صام نهاري» فإنّه إسناد إلى غير ما هُوَ له، فيكون مجازاً ـ سواء أثبت أو نُفِيَ ـ وكذا الكلام في سائر الإنشاءات مثل: «أنهارُك صائم» و«ليت نهاري صائم» وما أشبه ذلك؛ فليتأمّل.

[المجاز العقلي]

﴿ومنه﴾ أي: من الإسناد **﴿مجاز عقليّ﴾** ويُسمّى مجازاً حكميّاً[1]، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازيّاً **﴿وهو إسناده﴾** أي: إسناد الفعل، أو معناه **﴿إلى ملابس[2] له غير ما هو له﴾** أي: غير الملابس[3] الذي ذلك الفعل، أو معناه، له،

---

(١) **قوله: «مجازاً حكميّاً»**. قال المحشّي: أمّا تسميته مجازاً حكميّاً ـ وإن كان المجاز يقع في الإضافة، والإيقاع ـ فلتعلّقه بالحكم إمّا ظاهراً أو مقدّراً، أو لأنّ الحكم أشرف.

وأمّا تسميته مجازاً في الإثبات ـ وإن كان المجاز يقع في النّفي أيضاً ـ فلأنّ المجاز في النّفي فرع المجاز في الإثبات ـ على ما ذكره الشّارح ـ أو لأنّ النّفي ما لم يجعل بمعنى الإثبات لا يكون مجازاً ـ على ما نقل عنه ـ وأمّا تسميته إسناداً مجازيّاً فإمّا باعتبار الأشرف، أو لأنّ الإسناد بمعنى مطلق النّسبة. ثمّ إنّ المجاز خصّ بذكر هذه الأسماء وإن أمكن أمثالها في الحقيقة اعتناءً بشأنه لكثرة فوائده اهـ.

(٢) **قوله: «ملابس»**. أي: معمول، أي: شيء بينه وبين الفعل أو ما في معناه ملابسة وارتباط، ويجوز فيه فتح الباء وكسرها، لأنّ الملابسة مفاعلة من الطّرفين. لكن قوله: «يلابس الفاعل» قرينة الفتح وكذا قوله: «وله ملابسات».

(٣) **قوله: «أو غير الملابس»**. قال المحشّي: تقييده ما هو له بالملابس بيان للواقع، إذ المذكور ملابس غير ما هو له، وهو مساوٍ لملابس غير ملابس هو له.

وإنّما لم يقل: «إلى ملابس لا يكون له» إيماءً إلى أنّه لابدّ في المجاز العقليّ من فاعل،

⇐

يعني: غير الفاعل فيما بني للفاعل، وغير المفعول فيما بُنِي للمفعول.

﴿بتأوّل[(١)]﴾ متعلّق بـ«إسناده» وحقيقة قولك: «تأوّلت[(٢)] الشّيء»: أنّك تطلّبت ما يؤول إليه من الحقيقة، أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، لأنّ «أوّلت» و«تأوّلت»: «فعّلتُ» و«تفعّلتُ» من «آلَ الأمرُ إلى كذا، يؤول» أي: انتهى إليه، و«المآل»: المرجِعُ؛ كذا في «دلائل الإعجاز»[(٣)] وحاصله أن تَنْصِبَ قرينة

⇐ أو مفعول به، إذا أُسند إليه يكون الإسناد حقيقةً ـكما سيجيء ـولو قال: «إسناده إلى ملابس لا يكون له» لم يفهم هذا المعنى اهـ.

(١) **قوله: «بتأوّل»**. قال الأُستاذ ـدام عزّه ـ: الباء فيه يحتمل وجوهاً ثلاثة:

الأوّل: الاستعانة كما في قولهم: «كتبت بالقلم».

الثّاني: المصاحبة كما في قولهم: «دخلت عليه بثياب السَّفَر».

الثّالث: السببيّة كما في ﴿أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]. والمراد بالتّأوّل نصب القرينة الصارفة ـلفظيّة أو معنويّة ـوكذا يعتبر فيه المناسبة بين المعنيين ـالحقيقي والمجازيّ ـ.

(٢) **قوله: «وحقيقة قولك: تأوّلت»**. المراد أنّ التأوّل طلب المآل، والمآل إمّا مصدر ميميّ بمعنى المفعول ـأي: «المرجوع إليه» على الحذف والإيصال ـأو اسم موضع و«من» في قول الشّارح: «من الحقيقة» بيانيّة و«من» في قوله: «من العقل» ابتدائيّة و«من العقل» حال أي: يطلب الموضع كائناً من جهة العقل محضاً وإن لم يكن له تحقّق في نفس الأمر.

ومحصّل الكلام: أنّك تطلب الحقيقة الموجودة ـإن كانت موجودة ـأو الموضع العقليّ، أي: أنّ موضعه ما هو، أو: كيف ينبغي أن يكون حتّى يكون على ما هو عليه في العقل، وإن لم يكن موجوداً ـعلى ما جوّزه الشّيخ ـوسيأتي ـكما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٣) **قوله: كذا في «دلائل الإعجاز»**. قال في فصل المجاز الحكميّ من «الدّلائل» ٢٢٩: واعلم أنّه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التّقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أنّك تقول في: ﴿رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]: «ربحوا تجارتهم» ⇐

صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له.

[ملابسات الفعل وإسناده إليها نوعان]

وقد أشار إلى تفسير التّعريفين بقوله: ﴿ وله ﴾ أي: للفعل ﴿ **ملابسات**[1] **شتّى** ﴾ ـ أي: مختلفة ـ جمع شَتِيْت كـ«مريض» و«مرضىٰ» ﴿ **يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزّمان، والمكان، والسّبب** ﴾ ولم يتعرّض للمفعول معه[2]،

⇐ وفي: «يحمي نساءَنا ضربٌ»: «نحمي نساءنا بضرب» فإنّ ذلك لا يتأتّى في كلّ شيءٍ، ألا ترى أنّه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» فاعلاً سوى «الحق» وكذلك لا تستطيع في قوله:

وصيّرني هواك وبي ـلِحَيْني ـيضرب المثل

وقوله:

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

أن تزعم أنّ لـ«صيّرني» فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى، كما فعل ذلك في: ﴿ رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ و«يحمي نساءنا ضرب» ولا تستطيع كذلك أن تقدّر لـ«يزيد» في قوله: «يزيدك وجهه» فاعلاً غير «الوجه».

فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته، معنى ذلك أنّ «القدوم» في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» موجود على الحقيقة، وكذلك «الصّيرورة» في قوله: «وصيّرني هواك» و«الزّيادة» في قوله: «يزيدك وجهه» موجودتان على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم، فاعرف هذه الجملة وأحسن ضبطها حتّى تكون على بصيرةٍ من الأمر.

(١) **قوله: «ملابسات»**. أي: متعلّقات.

(٢) **قوله: «لم يتعرّض للمفعول معه»**. المصنّف لم يتعرّض لذكر أربعة أنواع من المتعلّقات: الأوّل: المفعول معه، والثّاني: الحال، والثّالث: المستثنى، والرّابع: التّمييز، لأنّ ⇐

والحال، ونحوهما، لأنّ الفعل لا يسند إليها.

﴿ **فإسناده إلى الفاعل أو** ﴾ إلى ﴿ **المفعول به إذا كان مبنيّاً له** ﴾ أي: للفاعل، أو المفعول به، يعني: أنّ إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيّاً له، أو إلى المفعول به إذا كان مبنيّاً له ﴿ **حقيقة** ﴾ فقوله في تعريف الحقيقة: «ما هُوَ له» يشملهما ﴿ **كما مرّ** ﴾ من الأمثلة.

﴿ **و** ﴾ إسناده ﴿ **إلى غيره** ﴾ أي: غير الفاعل، أو المفعول به، يعني: غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول ﴿ **للملابسة** ﴾ يعني لأجل أنّ ذلك الغير يشابه ما هُوَ له ـ في ملابسة الفعل ـ ﴿ **مجاز** ﴾.

⇐ الفعل، أو ما في معناه، لا يسند إليها، ما دامت باقيةً على معانيها المقصودة منها، كالمصاحبة في المفعول معه، وبيان هيئة الفاعل، أو المفعول في الحال، والبيان والإخراج في التّمييز، والمستثنى.

قال الأُستاذ: لم يتعرّض للمفعول معه، لأنّه مع الواو يمنع ما بعده عن الفاعليّة والنّيابة عنه، وبدونه لا يكون مفعولاً معه.

ولم يتعرّض للحال، لأنّ بعض أنواعها مع الواو، وهي مانعة عن الإسناد، وما يكون بغير الواو حمل على ما يكون بالواو.

ولأنّ بعضها جملة، وهي لا تكون فاعلة ولا نائبة عنه ـ على قول الجمهور ـ ولأنّها تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، فيجب أن يكون في الكلام فاعل أو مفعول، ومع وجودهما لا يسند المسند إلى غيرهما.

ولم يتعرّض للمستثنى، لأنّه مع الأداة وهي مانعة عن فاعليّة المستثنى ونيابته إلّا في المفرّغ ـ فإنّه مسند إليه ظاهراً وهو محذوف واقعاً ـ وهو خاصّ والبحث إنّما هو في مطلق المستثنى.

ولم يتعرّض للتّمييز، لأنّه يرفع الإبهام عن النّسبة، وهي لا تكون إلّا في المسند والمسند إليه، فلا يمكن إسناد الفعل إليه مرّةً أُخرى.

فقد استعير الإسناد ممّا هُوَ له، لغيره، لمشابهته إيّاه في الملابسة، كما استعير للرّجل الشُّجَاع اسم «الأسد» لمشابهته إيّاه في الجُرْأَة.

ولا مجاز ولا استعارة[1] في شيء من طرفي الإسناد، وإنّما الغرض تشبيه هذه

---

(١) **قوله: «ولا مجاز ولا استعارة»**. جواب سؤال، وهو أنّه إذا كانت علاقة هذا المجاز المشابهة ولذلك استعير الإسناد من المشبّه به ـ أعني الفاعل أو المفعول به الحقيقيّين ـ فيكون هذا المجاز استعارةً اصطلاحيّة، كما أنّ استعمال لفظ «الأسد» في الرّجل الشّجاع ـ لأجل المشابهة ـ استعارة اصطلاحيّة؟

فأجاب بأن لا مجاز ولا استعارة اصطلاحيّة في شيء من طرفي الإسناد، أي: لا يجب في طرفي الإسناد المجازيّ أن يكون مجازاً أو استعارةً اصطلاحيّة دائماً، ونفس الإسناد لا يمكن جعله مجازاً واستعارة، لأنّ المجاز والاستعارة الاصطلاحيّة لفظة استعملت في غير ما وضعت له بعلاقة والإسناد ليس بلفظٍ.

فليس الغرض من قوله: «فقد استعير الإسناد ممّا هو له لغيره، لمشابهته إيّاه في الملابسة» الخ... أنّ المجاز العقليّ استعارة اصطلاحيّة، وإنّما الغرض من ذلك تشبيه هذه الحالة ـ أي: حالة ملاحظة المشابهة بين ذلك الغير وبين ما هو له في ملابسة الفعل ـ بحال الاستعارة الاصطلاحيّة.

وبيان ذلك: أنّ في كلّ واحدةٍ من الحالتين لوحظت المشابهة بين شيئين فاستعير من المشبّه به شيء للمشبّه، ففي الاستعارة الاصطلاحيّة لوحظت المشابهة بين المعنى المجازيّ، كالرّجل الشّجاع ـ مثلاً ـ والمعنى الحقيقيّ كالأسد ـ مثلاً ـ ثمّ استعير اسم الأسد للرّجل الشجاع بعلاقة المشابهة.

وفيما نحن بصدده لوحظت المشابهة بين المسند إليه المجازيّ كالرّبيع ـ مثلاً ـ وبين المسند إليه الحقيقيّ كالقادر ـ تعالى ـ مثلاً، ثمّ استعير الإسناد من المسند إليه الحقيقيّ للمسند إليه المجازيّ، بعلاقة المشابهة ـ في تعلّق وجود الفعل بكلّ منهما عادةً ـ.

وليس المراد من المشابهة فيما نحن بصدده المشابهة المصطلحة المؤدّاة بأداة التّشبيه، بل المراد أمر اعتباريّ اعتبره المتكلّم ولاحظه، لأجل صحّة إسناد الفعل أو ما هو في معناه إلى غير ما هو له ـ كما نقله الشّارح عن الشّيخ ـ.

الحالة، بحال الاستعارة الاصطلاحيّة، كما قال في «دلائل الإعجاز»:

إنّ تشبيه الرّبيع بالقادر ـ في تعلّق وجود الفعل له ـ ليس هو التّشبيه الذي يفاد بـ«كأنّ» والكاف ونحوهما، وإنّما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلّم، حين أعطى الرّبيع حكم القادر ـ في إسناد الفعل إليه ـ وهو مثل قولنا: شبّه «ما» بـ«ليس» فرُفِع بها الاسم ونُصِب الخبر، فإنّ الغرضَ بيانُ تقديرٍ قدّروه في نفوسهم، وجهةٍ راعَوْها في إعطاء «ما» حكم «ليس» في العمل.

﴿كقولهم: ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ﴾ فيما بني للفاعل وأُسند إلى المفعول به، إذ العِيْشَةُ مرضيّة. **﴿و: «سيل مفعم»﴾** في عكسه إذ «المفعم» اسم مفعول من «أفعَمْتُ الإناء» ـ ملأته ـ وقد أُسند إلى الفاعل. **﴿و: «شعر شاعر»﴾** في المصدر.

والأولى أن يمثّل[1] بنحو: «جَدَّ جِدّهُ» لأنّ الشّعر وإن كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول، لا بمعنى تأليف الشّعر، فيكون من قبيل ﴿ **عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾.

[كلام المرزوقي]

وحقيقته ما ذكره المرزوقي[2] وهو أنّ من شأن العرب أن يشتقّوا من لفظ

---

(١) **قوله: «والأولى أن يمثّل»**. الشّعر يطلق على معنيين:

الأوّل: تأليفُ الشّعرِ وقَوْلِهِ، فهو ـ على هذا ـ مصدر.

الثّاني: الكلام المنظوم، وهو ما يقابل المنثور، فهو على هذا بمعنى المفعول وليس بمصدر، وإن كان على لفظه.

والشّعر إن كان بالمعنى الأوّل فهو من قبيل إسناد المبنيّ للفاعل إلى المصدر، وهذا المثال مثال القسم الثّالث، وإن كان بالمعنى الثّاني فهو من قبيل إسناد المبني للفاعل إلى المفعول، وكان تكراراً للمثال الأوّل، ولمّا كان هذا محتملاً قال الشّارح: الأولى الإتيان بمثال لا يقبل الاحتمال، وهو «جدّ جِدّه» فإنّ الجادّ هو الرّجل نفسه لا جدّيته التي هو فعله.

(٢) **قوله: «ما ذكره المرزوقي»**. أي: ذكره أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي ⇐

الشّيء ـ الذي يريدون المبالغة في وصفه ـ ما يُتْبِعُوْنه به، تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه في معناه، من ذلك قولهم: «ظِلٌّ ظَلِيْل» و: «داهية دهياء»، و: «شعر شاعر».

﴿و: «**نهاره صائم**»﴾ في الزّمان ﴿و: «**نهرٍ جارٍ**»﴾ في المكان، ﴿و: «**بنى الأمير المدينة**»[١]﴾ في السّبب الآمِر، و«ضربه التأديب» في السّبب الغائي، ومثله: ﴿**يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ**﴾[٢] أي: أهله لأجله.

[إشكال كون التّعريف غير جامع]

وقد خرج من تعريفه[٣] الإسناد المجازيّ أمران:

⇐ الإصبهاني المتوفّى سنة ٤٢١هـ قال في شرح «عِزّاً عزيزاً» من قول عبدالله بن عَنَمة في ديوان الحماسة ٢: ٥٨٣:

أبلِغْ بني الحارث المرجوّ نصرهم ... والدَّهْر يحدث بعد المِرّة الحالا

إنّا تركنا فلم نأخذ به بدلاً ... عِزّاً عزيزاً وأعماماً وأخوالا

من شأنهم أن يشتقّوا من لفظ الشَّيْء الذي يريدون المبالغة في وصفه بناءً يُتْبعونه به تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه في معناه، على ذلك قولهم: «ظِلٌّ ظليل» و«داهية دهياء» و«شعر شاعر» اهـ.

(١) **قوله: «نهاره صائم، و: نهر جارٍ، و: بنى الأمير المدينة»**. والقرينة في جميع أمثلة المجاز المذكورة الاستحالة العقليّة إلّا في السبب الآمر فإنّ القرينة فيه الاستحالة العادية، والعلاقة في الجميع الملابسة والملازمة، أي: مشابهة الفاعل المجازيّ للفاعل الحقيقيّ، في توقّف الفعل بكلّ منهما.

(٢) إبراهيم: ٤١.

(٣) **قوله: «وقد خرج من تعريفه»**. أي: تعريف المصنّف للإسناد المجازيّ أمران:

أحدهما: وصف الفاعل أو المفعول المعنويّين بالمصدر، والمراد من الوصف إثبات المصدر مطلقاً، سواء كان بطريق الوصف الاصطلاحيّ نحو: «رجل عدل» أم لا نحو: ⇐

أحدهما: وصف الفاعل، أو المفعول بالمصدر نحو: «رجل عَدْل» و * إنّما هي اقبال وإدبار * ـ على ما مرّ ـ.

والثّاني: وصف الشّيء بوصف مُحْدِثه وصاحبه مثل: ﴿ **الْكِتَابِ الْحَكِيمِ** ﴾[1] و«الأُسلوب الحكيم»، فإنّ المبنيّ للفاعل قد أُسند إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند، بل فعل آخر من أفعاله مثل: «أَنْشَأْتُ الكِتابَ»، وكلامه ظاهر في أنّ المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون ممّا يلابسه ذلك المسند.

وكذا ما أُسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو: ﴿ **الضَّلالُ الْبَعِيدُ** ﴾[2] و: ﴿ **الْعَذَابَ الأَلِيمَ** ﴾[3] فإنّ «البعيد» إنّما هو الضّالّ، و«الأليم» هو المُعَذَّب ووصف به فعله مثل: «جدَّ جِدُّهُ»؛ كذا في «الكشّاف» وظاهر أنّ هذا المصدر ليس ممّا يلابسه ذلك المسند.

⇐ «فإنّما هي إقبال وإدبار». والمثالان كلاهما لوصف الفاعل المعنويّ بالمصدر.

وذلك لأنّ المراد من لفظ «ما» في التّعريف عبارة عن الملابس ـ أي: الفاعل أو المفعول اللفظيّين ـ والمسند إليه في المثالين ليس كذلك.

ووجه خروجهما عن تعريف الإسناد المجازيّ: أنّ الإسناد فيهما ليس إلى غير ما هو له، مع أنّهما مجاز عقليّ، كما نصّ عليه الشّيخ في الكلام المنقول عنه، وكان المقصود من البحث في هذا الأمر هناك عدم اطّراد تعريف الحقيقة العقليّة، وهاهنا يكون المقصود منه عدم انعكاس تعريف المجاز العقليّ فلا تكرار.

والثّاني: وصف الشّيء بوصف مُحْدِثه وصاحبه ـ كما بيّنه الشّارح.

(١) يونس: ١.

(٢) إبراهيم: ١٨.

(٣) يونس: ٨٨.

[الجواب عنه]

ويمكن الجواب عن الأوّل: بأنّه عنده ليس بمجاز كما أنّه ليس بحقيقة.

وعن الثّاني: بأنّ الملابسة أعمّ من أن يكون بواسطة حرف أو بدونها، وهذه الصُّوَر من قبيل الأوّل إذ الأصل: «هو حكيم في أُسلوبه وكتابه» و«بعيد وأليم في ضلاله وعذابه» فتكون ممّا بُنِي للفاعل، وأُسند إلى المفعول بواسطة؛ فتأمّل وقِسْ عليه نظائره.

[رأي الزَّمخشري]

والمعتبر عند صاحب «الكشّاف» تلبّس ما أُسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي، لأنّه قال[1]: المجاز العقليّ أن يسند الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له كتلبّس التّجارة بالمشترين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[2].

ولك أن تجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلى السّبب.

[إشكالٌ آخر]

فإن قيل: كثيراً ما يُطلق المجاز العقليّ[3] على ما لا يشمله هذا التّعريف من

---

(١) وهذا نصّه في تفسير الآية: فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التّجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد المجازيّ، وهو أن يسند الفعل إلى شيءٍ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبّست التّجارة بالمشترين، اهـ.

(٢) البقرة: ١٦.

(٣) **قوله: «فإن قيل: كثيراً ما يطلق المجاز العقليّ»**. اعتراض آخر على المصنّف، وعلى تعريف الحقيقة والمجاز، وهو أنّ كلّاً من الإسناد والإضافة والإيقاع على قسمين، والمجموع ستّة أقسام:

⇐

نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾[(١)(٢)] و: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[(٣)] وقول الشّاعر:

⇐ ١ ـ الإسناد إلى ما هو له نحو: «صام زيد».

٢ ـ الإسناد إلى غير ما هو له نحو: «صام نهار زيد».

٣ ـ الإضافة إلى ما هو له نحو: «جَرْيُ الماء».

٤ ـ والإضافة إلى غير ما هو له نحو: «جَرْيُ النَّهْر».

٥ ـ الإيقاع على ما هو له نحو: «نوّمتُ الصّبيّ».

٦ ـ والإيقاع على غير ما هو له نحو: «نوّمتُ الليل».

والمراد من **الإسناد** الإسناد إلى الفاعل أو المفعول به، ومن **الإضافة** النّسبة الواقعة بين المضاف والمضاف إليه، ومن **الإيقاع** نسبة الفعل إلى المفعول لوقوع الفعل المتعدّي على مفعوله.

وما ذكره المصنّف في تعريف الحقيقة والمجاز يشمل الإسناد، ولا يشمل الإضافة والإيقاع، لأنّه عبّر ـ في التّعريف ـ بالإسناد ولم يتعرّض لذكر الإضافة والإيقاع، فكلّ من تعريفي الحقيقة والمجاز غير جامع للأفراد. فكما أنّ الإسناد إلى ما هو له حقيقة فكذا الإضافة إليه والإيقاع عليه، وكما أنّ الإسناد إلى غير ما هو له مجاز فكذا الإضافة إليه والإيقاع عليه فلم لم يتعرّض للإضافة والإيقاع؟ ولو قال: «إسناد الفعل إلى الفاعل، أو الإضافة إليه، أو الإيقاع عليه، حقيقةٌ، وإسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له، أو إضافتهما إليه، أو إيقاعهما عليه مجاز» لكان التّعريف جامعاً. وأجاب الشّارح عن هذا بما ترى.

(١) النساء: ٣٥.

(٢) **قوله: «شقاق بينهما»**. إضافة المصدر إلى غير ما هو له وهو «بين» وهو مكان والأصل: «وإن خفتم شقاق الزّوجين في الحالة الواقعة بينهما» أُضيف المصدر إلى «بين» وهو المكان والأصل: «شقاقهما».

(٣) **قوله: «مكر الليل والنّهار»**. والأصل: «مكر النّاس في اللّيل والنّهار» أُضيف «المكر» إلى الزّمان وهو غير ما هو له.

*** يا سارِقَ اللّيلةِ[١] أهلَ الدّارِ ***

وقولنا: «أعجبني إنباتُ الرَّبيع[٢] وجَرْيُ الأنهار»، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلاَ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** ﴾[٣]، وقولنا: «نوّمتُ الليل وأجريتُ النّهر» وما أشبه ذلك من النِّسَبِ الإضافيّة[٤] والإيقاعيّة.

[جوابه]

فالجواب: أنّ المجاز العقليّ أعمّ من أن يكون في النّسبة الإسناديّة أو غيرها، فكما أنّ إسناد الفعل إلى غير ما حقّه أن يُسنَد إليه مجاز، كذلك إيقاعه على غير ما حقّه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقّه أن يضاف إليه، لأنّه جاز موضعه الأصليّ.

---

(١) **قوله: «يا سارق الليلة»**. المصراع من الرَّجَز والقائل غير معلوم وبعده:

* يا آخِذاً مالي ومالَ جاري *

قال البغدادي في الخزانة ٣: ١٥٤: الليلة هو المفعول الأوّل و«أهل الدّار» بدل منها، والمفعول الثّاني حذف لإرادة التّعميم، أي: متاعاً ونحوه، وقال غيره: إنّ انتصاب «أهل الدّار» بمقدّر، أي: «احذر أهل الدّار» وقد يجعل مفعولاً أوّل لـ «سارق» يقال: سرقه مالاً. وأصله: «يا سارق في الليلة احذر أهل الدّار».

(٢) **قوله: «أعجبني إنبات الرّبيع»**. والأصل: «إنبات الله في الرّبيع». و«جري الأنهار» الأصل فيه: «جري الماء في الأنهار».

وقوله: ﴿ **لَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** ﴾ [الشّعراء: ١٥١]، أصله: «لا تطيعوا المسرفين في أوامرهم».

و«نوّمتُ الليل» أي: «نوّمتُ الصّبيّ في الليل» وهذا مثال الإيقاع على غير ما هو له. وكذا «أجريت النّهر» والأصل: «أجريتُ الماء في النَّهر».

(٣) الشعراء: ١٥١.

(٤) **قوله: «من النّسب الإضافيّة»**. كالأمثلة الخمسة الأُوَل «والإيقاعيّة» مثل الأمثلة الثّلاثة الأخيرة.

[توجيه]

فالمذكور في الكتاب إمّا تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصّةً، أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التّعريف أعمّ من أن يدلّ عليه الكلام بصريحه ـ كما مرّ ـ أو يكون مستلزماً له ـ كما في هذه الأمثلة ـ فإنّه جعل فيها البَيْن شاقّاً، واللّيل والنّهار ماكرين، واللّيلة مسروقة، والأمر مطاعاً.

وكذا فيما جعل الفاعل المجازي[1] تمييزاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾[2] لأنّ التّمييز في الأصل فاعل؛ فتدبّر فإنّه بحيث نفيس.

[الدّلالة على المجاز]

واعلم أنّ هذا المجاز قد يدلّ عليه صريحاً ـ كما مرّ ـ وقد يكون كِناية كما ذكروا في قولهم: «سَلِّ الهُمُوْمَ»[3]: أنّه من المجاز العقليّ حيث جعل الهموم محزونة

---

(١) **قوله: «فيما جعل الفاعل المجازيّ»**. اعلم أنّ التّمييز قد يكون محوّلاً وهو على أقسامٍ:
الأوّل: أن يكون محوّلاً عن الفاعل نحو: «طاب زيد نفساً» أي: طابت نفسُ زيدٍ.
والثّاني: عن المفعول نحو: «غرستُ الأرضَ شجراً» أي: غَرَسْتُ الشَّجَرَ في الأرض.
والثّالث: المضاف نحو: «زيد أكثر مالاً» والتّقدير: «مالُ زيدٍ أكثر».
والتّمييز المحوّل عن الفاعل قسمان: حقيقيّ كما مثّلنا. ومجازيّ نحو: ﴿**أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾ [الفرقان: ٣٤]، والتّقدير: «شرّ مكانهم وأضلّ سبيلهم» والمكان والسّبيل كانا فاعلين فحوّلا إلى التّمييز، وهما فاعلان مجازيّان لأنّهم كانوا أشراراً وأضلّين لا المكان والسبيل.

(٢) الفرقان: ٣٤.

(٣) **قولهم: «سَلِّ الهموم»**. نسبه الشّارح إلى العرب وهو قول الحريريّ صاحب «المقامات» في المقامة الدّمشقيّة من الكتاب المذكور حيث يقول في الخمر:

⇐

بقرينة إضافة التّسلية إليها؛ فافهم، وقِسْ، ولا تقصر المجاز العقليّ على ما يفهم من ظاهر كلام السّكّاكيّ والمصنّف.

[قيدُ واحتراز]

﴿ **وقولنا** ﴾ في التّعريف: ﴿ **«بتأوّل» يخرج نحو ما مرّ من قول الجاهل** ﴾: «أنبت الرَّبِيْعُ البَقْلَ» رائياً الإنبات من الرَّبيع، فهذا الإسناد ـ وإن كان إلى غير ما هو له، لكن ـ لا تأوّل فيه، لأنّه مراده ومعتقده، وكذا: «شَفَى الطَّبِيْبُ المريضَ» ونحو ذلك ممّا يطابق الاعتقاد دون الواقع. ويخرج أيضاً الأقوال الكاذبة، فإنّه لا تأوّل فيها.

[فائدة القيد]

فإن قلت: أَيُّ سِرٍّ في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب؟ ثمّ أَيُّ سِرٍّ في التّعرّض لإخراج نحو قول الجاهل، دون الأقوال الكاذبة، وهذا القيد يخرجهما جميعاً؟

قلت: السّرّ فيه أنّ صاحب «المفتاح» عرّف المجاز العقلي[1] بأنّه: الكلام المُفَادُ

⇐ ولا تعجَبنَّ * لشيخٍ أبنَّ * بـمغنىً أغـنَّ * ودَنٍ طَـفَح
فإنّ المُـدام * تـقوّي العِـظام * وتشفي السِّقام * وتنفي التَّرَحْ

وقال:

وداوِ الكُـلُوم * وسَـلِّ الهُـمُوم * بـبنت الكُـرُوم * الّـتي تُـقْتَرح
وخُـصَّ الغَبوق * بساقٍ يسوق * بـلاءَ المشـوق * إذا مـا طَـمَحْ

(١) **قوله: «صاحب «المفتاح» عرّف المجاز العقلي»**. قال في الفصل الخامس من الأصل الثّاني من علم البيان من «المفتاح»: ٥٠٣: المجازُ العقليّ هو الكلام المفاد بـه خـلاف مـا عـند المتكلّم من الحكم فيه، لضربٍ من التّأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضـع، كـقولك: «أنبت الرّبيع البقل» و: «شفى الطّبيبُ المريض» و: «كسا الخليفةُ الكعبةَ» و: «هزم الأمير ⇐

⇐ الجند» و: «بنى الوزير القصر».

وإنّما قلت: «خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه» دون أن أقول: «خلاف ما عند العقل» لئلّا يمتنع طرده بما إذا قال الدَّهري عن اعتقاد جهل، أو جاهل غيره: «أنبت الرَّبيع البقل» ـ رائياً إنبات البقل من الرّبيع ـ فإنّه لا يسمّى كلامه ذلك مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، ولذلك لا تراهم يحملون نحو:

أشابَ الصّغيرَ وأفنىَ الكبيـ ـرَ كَرُّ الغداة ومرّ العشيّ

على المجاز، ما لم يعلموا، أو يغلب في ظنّهم أنّ قائله ما قاله عن اعتقاد.

أوَما تراهم كيف استدلّوا لقول أبي النّجم:

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي علـيَّ ذنباً كلّه لم أصنع

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ميّز عنه قُنزعاً عن قنزعِ

جذبُ الليالي أبطئي أو أسرعي

حين نسب انحسار الشّعر عن الرأس قليلاً إلى الزّمان قائلاً:

ميّز عنه قنزعاً عن قنزع جذبُ الليالي ....

لكونه مجازاً بما أتبعه من قوله:

أفناه قيلُ الله للشّمس اطلعي حتّى إذا واراك أُفُقٌ فارجعي

الشّاهد لنزاهته أن يريد حمل كلامه السّابق على الظّاهر.

ولئلّا يمتنع عكسه بمثل: «كسا الخليفة الكعبة» و: «هزم الأمير الجند» فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا امتناع أن يَهْزِمَ الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقليّ.

وإنّما قلت: «لضربٍ من التّأويل»؟ ليحترز به عن الكذب، فإنّه لا يسمّى مجازاً لِكونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلّم.

وإنّما قلت: «إفادة للخلاف لا بوساطة وضع» ليحترز به عن المجاز اللغويّ في صورة وهي إذا ادّعي أنّ «أنبت» موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وُضِع لذلك، فإنّ المجاز ⇐

به خلاف ما عند المتكلّم، من الحكم فيه، لضربٍ من التأوّل، إفادةً للخلاف لا بواسطة وضع.

وقال: إنّما قلت: «خلاف ما عند المتكلّم» دون «ما عند العقل» لئلّا يمتنع طرده بمثل قول الدَّهْرِيّ: «أَنْبَتَ الرَّبِيْعُ البَقْلَ»[1] وعكسه بمثل قولنا: «كَسَا الخليفةُ

⇐ حينئذٍ يسمّى لغويّاً وضعيّاً لا عقليّاً.

وإنّما قلت: «بوساطة وضع» ـ على التّنكير ـ دون أن أقول: «الوضع» ليشمل وضع اللغة إن ادّعي ووضع غيرها إن ارتكب.

ولأجل هذه الصّورة لا ترى علماء الفنّ يحكمون على نحو: «أنبت الرّبيع البقل» بكونه مجازاً عقليّاً إلّا بعد بيان أنّ صيغ الأفعال ـ في معنى نسبتها إلى الفاعل ـ ليست تدلّ على معنىً سوى صدورها عن شيء مّا، فأمّا أنّ ذلك الشّيء قادر أم غير قادر فليس بداخل في مفهوماتها وضعاً اهبعين حروفه.

(١) قال العضدي في شرح مختصر الأصول ١: ٤٩: اعلم أنّهم قد اختلفوا في نحو: «أنبت الرّبيع البقل» لعدم كون الرّبيع هو الفاعل حقيقة. فلابدّ من تأويل في اللّفظ أو في المعنى وإلّا لكان كذباً، والتّأويل في اللّفظ امّا في الإنبات، أو في الرّبيع، أو في التركيب.

فهذه احتمالات أربعة:

الأوّل: التّأويل في المعنى وهو أنّه أورد ليتصوّر فينتقل الذّهن منه إلى إنبات الله ـ تعالى ـ فيه فيصدق به وهو قول الإمام فخر الدّين أنّ المجاز عقليّ لا لغويّ.

الثّاني: أنّ التّأويل في «أنبت» وهو للتسبّب العادي وإن كان وضعه للتّسبّب الحقيقيّ وهو قول المصنّف.

الثّالث: أنّ التّأويل في الربيع فإنّه تصوّر بصورة فاعل حقيقي، فأسند إليه ما يسند إلى الفاعل الحقيقي وهو قول صاحب المفتاح إنّه من الاستعارة التخييليّة.

الرّابع: إنّ التّأويل في التّركيب وهو أنّ كلّ هيئة تركيبيّة وضعت بإزاء تأليف معنويّ وهذه وضعت لملابسة الفاعليّة فإذا استعملت للملابسة الظرفيّة أو نحوها كان مجازاً

⇐

الكَعْبَةَ» إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة. وإنّما قلت: «لِضَرْبٍ من التأوّل» ليحترز به عن الكَذِب.

[التّعريض بالسّكّاكيّ والاعتراض عليه]

واعترض عليه المصنّف[١] بأنّا لا نسلّم بطلان طرده ـ بما ذكر ـ لخروجه بقوله: «لِضَرْبٍ من التأوّل» ولا بطلان عكسه ـ بما ذكر ـ لأنّ المراد بخلاف ما عند العقل، خلاف ما في نفس الأمر، لأنّ معنى «ما عند العقل»: ما يقتضيه العقل ويرتضيه، لا ما يَحْضُرُ عنده، ويرتسم فيه، ونحو «كَسَا الخليفة الكعبة» خلاف ما في نفس الأمر، فأشار هاهنا إلى أنّ «التأوّل» لا يختصّ بإخراج الأقوال الكاذبة ـ كما يتوهّم من «المفتاح» ـ بل يخرج نحو قول الجاهل أيضاً، فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل.

[إيرادٌ على المصنّف]

ولِقائلٍ أن يقول: إنّ مفهوم قولنا «ما عند العقل»[٢]: «ما حصل عنده وثبت»

⇐ وذلك نحو: «صام نهار»، و«قام ليله» وهذا مختار عبدالقاهر.

والحقّ أنّها تصرّفات عقليّة ولا حجر فيها فالكلّ ممكن والنظر إلى قصد المتكلّم.

(١) **قوله: «واعترض عليه المصنّف»**. اعترض عليه باعتراضين: الأوّل: «لا نسلّم بطلانه بما ذكر» الخ. والثّاني: «ولا بطلان عكسه بما ذكر» الخ.

(٢) **قوله: «ولقائل أن يقول: إنّ مفهوم قولنا: ما عند العقل»**. والحاصل: أنّ النّسبة بين «ما عند العقل» و: «ما في نفس الأمر» عموم وخصوص مطلق كالحيوان والإنسان، والعامّ هو: «ما عند العقل» فلا يجوز التعبير به ـ أي: بما عند العقل ـ عنه ـ أي: عمّا في نفس الأمر ـ إذ لا يجوز أن يقال: حيوان ـ مثلاً ـ ويراد به الإنسان، لأنّ العامّ من حيث هو عامّ لا دلالة له على الخاصّ إلّا بالقرينة والمجازيّة وذلك غير جائز في التّعريفات ـ على أنّ القرينة غير ظاهرة في المقام ـ.

وهذا أعمّ ممّا في نفس الأمر، لإمكان تصوّر الكواذب، فلا يجوز التّعبير به عنه.

وحينئذٍ يندفع الاعتراض الأوّل[١] أيضاً، إذ لا امتناع في أن يشتمل التّعريف على قيدين ينفرد كلّ منهما بفائدة خاصّة مع اشتراكهما في فائدة أُخرى يكون حصولها من أحدهما قصداً ومن الآخر ضمناً، ولا يكون هذا تكراراً.

فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كلّ من قوله: «خلاف ما عند المتكلّم» و«لِضَرْبٍ من التأوّل» لكن إسناده إلى الأوّل أولى؛ لأنّه السّابق في الذّكر، والمقصود بالثّاني إخراج الكواذب.

وعلى هذا كان الأنسب[٢] أن يقول: «ليخرج نحو قول الجاهل» مكان قوله:

---

(١) **قوله: «وحينئذٍ يندفع الاعتراض الأوّل»**. وهو قوله: «ولا بطلان عكسه بما ذكر» أي: يندفع دعوى المصنّف عدم بطلان العكس بقول الجاهل محتجّاً بقوله: لأنّ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر كما أنّه يندفع الاعتراض الأوّل أيضاً وهو قوله: أنّا لا نسلّم بطلان طرده بما ذكر، لخروجه بقوله: «لضرب من التّأوّل».

إذ لا امتناع في أن يشتمل التّعريف على قيدين: أحدهما: «خلاف ما عند المتكلّم»، والثّاني: «لضَرْب من التأوّل» ينفرد كلّ واحد منهما بفائدة خاصّة، فينفرد القيد الأوّل ـ وهو «خلاف ما عند المتكلّم» ـ بإدخال مثل قولنا: «كسا الخليفة الكعبة» خاصّة، وينفرد القيد الثّاني ـ وهو «لضرب من التأوّل» ـ بإخراج الكواذب خاصّةً، مع اشتراك القيدين في فائدة أُخرى وهي إخراج قول الجاهل، فيكون حصول هذه الفائدة من أحد القيدين ـ وهو «خلاف ما عند المتكلّم» ـ قصداً ومن الآخر ـ وهو «بضرب من التأوّل» ـ ضمناً، ولا يكون حصول الفائدة الواحدة من كلا القيدين تكراراً، لاختلاف حصول الفائدة منهما من حيث القصديّة والضمنيّة.

(٢) **قوله: «كان الأنسب»**. وسبب كونه أنسب أنّ الظّاهر من قوله: «لئلا يمتنع طرده» أنّه لا مخرج لقول الجاهل غير قوله: «خلاف ما عند المتكلّم» وليس كذلك؛ إذ له مخرج آخر وهو قوله: «لضرب من التأوّل» وإن كان الأولى إسناد إخراجه إلى قوله: «خلاف ما عند

⇐

«لئلّا يمتنع طرده» ولكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دَأْبِ المحصّلين.

[إيراد ثانٍ]

فإن قلت: ما ذكرت، من تقرير كلام المصنّف، مُشْعِرٌ بأنّ مراده: غير ما هو له عند العقل، وفي نفس الأمر، وحينئذٍ يرد عليه(١) نحو قول الجاهل والمُعْتَزِليّ لِمَنْ يَعْرِفُ حالهما: «أنبتَ اللهُ البَقْلَ» و«خَلَقَ اللهُ الأفعالَ كُلَّهَا» و«أضلَّ الكافرَ» ـ بالتّأويل والقصد إلى أنّه إسناد إلى السّبب ـ لأنّه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر(٢).

وبالجملة(٣) إن أراد، غير ما هو له في نفس الأمر، فقد خرج عن تعريفه أمثال

⇐ المتكلّم» لكونه السّابق في الذّكر، ولكن هذا مناقشة في اللفظ، وهي ـ بعد وضوح المقصود ـ ليست من عادات المحقّقين.

(١) **قوله: «وحينئذٍ يرد عليه»**. أي: على تعريف المصنّف في هذا الكتاب أنّه غير جامع لأفراده التي أشار إليها الشارح.

(٢) **قوله: «لأنّه إسناد إلى غير ما هو له في نفس الأمر»**. أقول: هذا مسلّم عند الجميع في قوله: «أنبت الرّبيع البقل» ومسلّم عند الأشاعرة في المثالين الآخرين.

(٣) **قوله: «وبالجملة»**. والحاصل: أنّ تعريف المصنّف للمجاز إمّا غير جامع، وذلك إذا أراد غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر، وإمّا مشتمل على قيد ضائع وزائد، وذلك إذا أراد غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر، بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة، وكلا الأمرين غير جائز في التّعاريف.

والجواب: أنّه لم يرد هذا ولا ذاك، يعني لم يرد خصوص غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر ولا خصوص غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر، بل أراد ـ بالإسناد إلى غير ما هو له ـ الأعمّ منهما، وهو مفهومه الظّاهر الأعمّ منهما ـ أعني ما يصدق عليه أنّه إسناد إلى ⇐

ما ذكر، وإن أراد، عند المتكلّم في الظّاهر، بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة(١)، فقد خرج نحو قول الجاهل، والأقوال الكاذبة بقوله: «عند المتكلّم في الظّاهر» وصار قوله: «بتأوّل» ضائعاً، وإسناد إخراج نحو قول الجاهل إليه فاسداً.

قلت: أراد ـ بالإسناد إلى غير ما هو له ـ مفهومه الظّاهر الأعم، أعني ما يَصْدُقُ عليه أنّه إسناد غير ما هو له بوجّه مّا، أعني المغاير في الواقع، أو عند المتكلّم، في الحقيقة، أو في الظّاهر.

وحينئذٍ يدخل نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة؛ لكون الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع، وقول المعتزلي، لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلّم، فأخرج جميعها بقوله: «بتأوّل» وبقي التّعريف سالماً يخرج عنه ما لا تأوّل فيه.

ويدخل فيه نحو قول الدّهري والمعتزلي «أَنْبَتَ اللهُ البَقْلَ» و«خَلَقَ اللهُ الأفعالَ

⇐ غير ما هو له بوجه مّا ـ.

وهذا في التّعريف جنس يشمل أربعة أقسام أشار إليها بقوله: أعني المغاير في الواقع في الحقيقة هذا هو القسم الأوّل. والمغاير في الظّاهر، وهذا هو القسم الثّاني.

أو المغاير عند المتكلّم في الحقيقة هذا هو القسم الثالث. أو المغاير في الظّاهر وهذا هو القسم الرّابع.

وحينئذٍ يدخل نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة، لكونه من القسم الأوّل، لأنّ الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع وفي نفس الأمر، وكذا قول المعتزليّ ـ عند التقيّة ـ لأنّه من القسم الثالث، إذ أنّه إسناد إلى غير ما هو له عند المتكلّم، فأُخرج جميعها بفصل التّعريف وهو «بتأوّل» فلا معنى لقول المعترض: «صار قوله: «بتأوّل» ضائعاً».

(١) **قوله: «بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة»**. قال المحشّي: يعني أنّ «الغير» في تعريف المجاز واقع موقع «ما هو له» في تعريف الحقيقة، فتقييد «ما هو له» في تعريف الحقيقة بقوله: «عند المتكلّم في الظّاهر» قرينة على تقييد «غير ما هو له» في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم اهـ.

كُلَّها» بالتّأوّل لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلّم.

وكذا نحو قول الدّهري: «أنبت الرَّبِيْعُ البَقْلَ» ـ بتأوّل، حين يُظْهِرُ أنّه مُوَحِّدٌ ـ لكونه إلى غير ما هو له في الواقع.

وكذا قول الموحّد: «أَنْبَتَ اللهُ البَقْلَ» ـ بتأوّل، عند إخفاء حاله من الدّهري، وإظهار أنّه غير معتقد لظاهره، بل إنّما أسنده إلى السّبب ـ لأنّه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر.

[إيراد ثالث]

لا يقال: العامّ لا يتحقّق إلّا في ضمن الخاصّ[1] وقد بُيِّن فساده، فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له، أعمّ مِن أن يكون في الواقع، أو عند المتكلّم ـ في الحقيقة، أو في الظّاهر ـ؟

لأنّا نقول: فرق بين إرادة مفهوم العامّ[2] وبين تحقّقه، ولا يلزم من عدم تحقّقه إلّا في ضمن الخاصّ عدمُ إرادته إلّا في ضمنه، وقد تبيّن أنّ الفساد إنّما كان ينشأ من إرادة الخاصّ بخصوصه، فلا فساد في إرادة العام بعمومه، فليتأمّل، فإنّ هذا مقام يستصعبه أقوام.

---

(١) **قوله: «لا يقال: العامّ لا يتحقّق إلّا في ضمن الخاصّ»**. أي: ما يصدق عليه أنّه إسناد إلى غير ما هو له بوجهٍ مّا، لا يتحقّق ولا يوجد في الخارج إلّا في ضمن الخاصّ وهو غير ما هو له في نفس الأمر، أو غير ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر، وقد بيّن فساده.

أمّا فساد الأوّل: فلكونه مستلزماً لعدم جامعيّة التّعريف.

وأمّا فساد الثّاني: فلكونه مستلزماً لاشتمال التّعريف على قيد ضائع.

(٢) **قوله: «فرق بين إرادة مفهوم العام»**. الّذي هو المراد في التّعريف، وبين وجوده في الخارج الذي هو المراد في السّؤال، ولا يلزم من عدم وجود العام إلّا في ضمن الخاصّ عدم إرادته إلّا في ضمنه، لأنّ الإرادة الذهنيّة شيء والوجود الخارجي شيء آخر.

[فائدة القيد]

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولأنّ مثل قول الجاهل خارج عن المجاز ـ لاشتراط التأوّل فيه ـ ﴿ لم يحمل نحو قوله ﴾ أي: الصَّلَتان العبديّ (١):

﴿أشاب (٢) الصَّغِيرَ ﴾ وأفنى الكبيـ ـــرَ كــرُّ الغَـداة ومَـرّ العشـيْ

---

(١) قوله: «الصَّلَتان العبديّ». اسمه: «قُثَم» ـ وِزان «زُفَر» ـ بن خَبِيَّة ـ وزان «عطيّة» ـ وهو أحد بني مُحَارِب بن عمرو بن وديعة بن عبدالقيس وينسب إليه فيقال: العبديّ.

وشاعران آخران يقال لهما: الصَّلَتان:

أحدهما: الصَّلَتان الضبّي من شعراء بني ضبّة وهو متأخّر غير مشهور.

والثّاني: الصَّلَتان الفَهْمي وهو أيضاً متأخّر وغير مشهور وهو القائل:

العـبد يُـقْرَعُ بـالعَصَا والحرّ تكـفيه الإشـارَهْ

وذكر الجاحظ في كتاب «الحيوان» أنّ هناك رجلاً آخرَ يقال له: الصَّلَتان السَّعْدي وهو القائل لهذه الأبيات لا الصَّلَتان العبدي. [حياة الحيوان ٢: ٢٣٠]

(٢) قوله: «أشاب». البيت من مدوّر المتقارب من قطعة أوردها أبو تمّام في ديوان «الحماسة» والجاحظ في «كتاب الحيوان» وابن عبد ربّه في «العقد الفريد» وابن قتيبة في «عيون الأخبار» و«الشّعر والشعراء» وهي:

أشـاب الصَّغيرَ وأفـنى الكبيـ ـــرَ كـرُّ الغَـداةِ ومَـرُّ العَشِـيْ
إذا ليـلةٌ هَـرَّمَتْ يـومها أتـى بـعد ذلك يـومٌ فَـتِيْ
نَـرُوْحُ ونَـغْدُوْ لحـاجاتِنا وحـاجةُ مَـن عَـاش لا تَـنْقَضِيْ
تـموتُ مـع المَـرْءِ حـاجاتُهُ وتَـبْقَى له حـاجة مـا بَـقِيْ
إذا قُـلْتَ يـوماً لَدَى مَـعْشَرٍ: «أَرُوْنِـي السَّرِيَّ» أرَوْكَ الغَـنِيْ
ألم تَـرَ لُـقْمَانَ أَوْصَـى بـنيـ ـهِ وأَوْصَيْتُ عمراً فنِعْمَ الوَصِيْ
وسـرُّكَ مـا كـان عـند امرئٍ وسِـرُّ الثَّـلاثة غـيرُ الخَـفِيْ

والأبيات واضحة لا خَفاء فيها وهي قرينة على أنّ إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كرّ

⇐

﴿على المجاز ﴾ أي: على أنّ إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كرّ الغَداة» و«مرّ العشيّ» مجاز ﴿ما دام لم يعلم، أو لم يظنّ أنّ قائله لَمْ يُرِدْ ظاهره ﴾ لعدم التّأوّل حينئذٍ، بل حمل على الحقيقة، لكونه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم في الظّاهر ـ كما مرّ من نحو قول الجاهل ـ ﴿كما استدلّ ﴾ يعني: لم يعلم ولم يستدلّ بشيء، على أنّه لم يرد ظاهره، مثل الاستدلال ﴿على أنّ إسناد «ميّز» ﴾ ـ إلى «جذب الليالي» ـ ﴿في قول أبي النَّجْم[1] ﴾:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ[2] تدّعي عَلَيّ ذنباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

⇐ الغداة» و«مرّ العشيّ» مجاز لا حقيقة، لأنّ الشّاعر مُوَحِّدٌ وسائر الأبيات قرينة على ذلك.

ومعنى الصَّلَتان: الماضي في الأُمور، وهو الجازم القاطع الذي إذا قال فعل. ومن شعره في أمر الحكمين وهجو الأشعريّ وابن العاصي ـ لعنهما الله ـ:

لعمرك لا ألفى مدى الدَّهر خالعاً علياً، بقول الأشعريّ ولا عمرو
فإن يحكما بالحقّ نقبله منهما وإلّا أثرناها كراغية البَكْر
ولسنا نقول الدَّهر ذاك إليكما وفي ذاك لو قلناه قاصمةُ الظَّهر
ولكن نقول: الأمر والنّهي كلّه إليه، وفي كفّيه عاقبةُ الأمر
وما اليوم إلّا مثل أمس وإنّنا لفي وَشَلِ الضَّحْضاح أو لُجَّة البحر

[راجع حياة الحيوان ٢: ٢٣٠، خزانة الأدب ٢: ١٥٩ ـ ١٦٠]

(١) قوله: «قول أبي النجم». الفضل بن قدامة العِجْلي من بني بكر بن وائل من أكابر الرُّجّاز، ومن أحسن النّاس إنشاداً للشعر، نبغ في عهد بني أُمَيَّة ـ لعنهم الله ـ وكان نازلاً في سواد الكوفة وبعضهم يفضّله على العجّاج، توفّي سنة ١٣٠هـ.

(٢) قوله: «قد أصبحت أُمّ الخيار». المصاريع من الرَّجَز المشطور والقائل أبو النجم وقبلها:

* وَدِّعْ فواهاً هنّ من مُوَدِّعِ *

⇐

مِن أن رأَتْ رأسي كرأس الأصلعِ ﴿مَيَّزَ عنهُ قُنْزُعاً عَـنْ قُـنْزُعِ﴾

أي: بعد قنزع، وهو الشّعر المجتمع في نواحي الرّأس.

﴿جَذْبُ الليالي﴾ أي: مُضِيّها واختلافها، وفي «الأساس»(١): «جَذَبَ الشَّهْرُ» أي: مَضَتْ عامّته.

﴿أبطئي أو أَسْرِعي﴾ حال من «اللّيالي» على تقدير القول(٢)، أو كون الأمر

⇐ قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تـدّعي

عَـلَي ذنـباً كُـلُّه لَـمْ أَصْـنَعِ

مِن أن رأَتْ رأسي كـرأس الأصلعِ

مَـيَّزَ عـنهُ قُـنْزُعاً عَـنْ قُـنْزُعِ

جـذبُ اللّـيالي أَبْـطِئِيْ أو أَسْـرِعِيْ

قـرناً أشِـيْبِيْه وقـرناً فَـانْزَعِي

أفـناه قـيلُ الله للشَّـمْسِ آطْلَعِيْ

حـتّى إذا واراكِ أُفْـقٌ فَـارْجِعِيْ

حـتّى بـدا بـعد السُّخَام الأَقْـرَعِ

جُـرَّ بِكِـرْشِ الأجْـرجِ الهُـنَجَّعِ

يـمشي كـمشي الأهـدأ المُكَنَّعِ

ألم يكـن يـبيضّ إن لم يَـصْلَعِ

إن لـم يُصِبْني قبـل ذاك مصـرعي

وقوله: «قُنزع» ـ بضمّ القاف وسكون النّون وبضمّ الزّاي على المشهور أو فتحها على رأي الأخفش ـ معناه ما ذكره الشّارح، والباقي واضح.

(١) **قوله: «في الأساس»**. أي: أساس البلاغة الّذي وضعه الزّمخشريّ في مجازات لغة العرب: «جَذَبَ الشَّهْرُ، يَجْذِبُ» ـ من باب ضرب ـ مضى عامّته ـ كما نصّ عليه الجوهري وابن منظور ـ ومضت عامّته ـ كما نصّ عليه جار الله العلّامة ـ.

(٢) **قوله: «أَبْطِئي أو أسرعي حال من الليالي على تقدير القول»**. وذلك لأنّ الجملة الطلبيّة لا تقع

⇐

بمعنى الخبر، ويجوز أن يكون منقطعاً عمّا قبله، أي: اصنعي ما شئت أيّتها اللّيالي، فلا تتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا أُبالي.

﴿ مجاز ﴾ خبر «إنّ» ﴿ بقوله ﴾ متعلّق بـ«استدلّ» ﴿ عقيبه ﴾ أي: عقيب قوله «ميّز عنه قنزعاً عن قنزع» ﴿ أَفناهُ ﴾ أي: أبا النّجم، أو شَعْرَ رأسه ﴿ قِيلُ الله ﴾ أي: أمره، وإرادته ﴿ للشَّمْسِ اطْلَعي ﴾

* حتّى إذا واراكِ أُفْقٌ فَـآرْجِعِيْ *

فإنّه يدلّ على أنّه يعتقد أنّ الفعل للّـه وأنّـه المُـبْدِئُ، والمُـعيدُ، والمُـنشئ، والمُفني، فيكون إسناد «ميّز» إلى «جذب الليالي» بتأوّل، بِناءً على أنّـه زمـان أو سبب.

⇐ حالاً أو صفةً إلّا بتقدير القول كما قال ابن مالك في باب النّعت من الألفيّة:

وامـنع هـنا إيـقاعَ ذاتِ الطّـلبِ وإن أتت فالقولَ أضـمر تُـصِبِ

قال الرّضي: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريّةً؟ لأنّك إنّـما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المـخاطب المـوصوف والمـوصول المـبهمين بـما كـان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ـ مـن اتّـصافهما بـمضمون الصّـفة والصّلة ـ فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصِّفة والصِّلة جملتين متضمّنتين للحكم، المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة إمّا إنشـائيّة نـحو: «بـعت» و: «طـلّقت» و: «أنت حـرّ» ونـحوها. أو طـلبيّة كـالأمر والنّـهي والاستفهام والتّمنّي والعَرْض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له، جاز كونه إنشـائيّةً، ويـتبيّن بهذا وجوب كون الجملة ـ إذا كانت صفة أو صلة ـ معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول. قال:

وقد تقع الطّلبيّة صفة لكـونها مـحكيّةً بـقولٍ مـحذوف هـو النّـعت فـي الحـقيقة اه باختصارٍ. [راجع: شرح الكافية ١: ٣٠٧ـ٣٠٨]

[أقسام المجاز العقليّ]

﴿ **وأقسامه** ﴾ أي: المجاز العقلي ﴿ **أربعة**[١]**؛ لأنّ طرفَيْه** ﴾ وهُمَا: المسند إليه، والمسند ﴿ **إمّا حقيقتان** ﴾ وضعيّتان نحو: «أنبت الرّبيعُ البقل» ﴿ **أو مجازان** ﴾ وضعيّان ﴿ **نحو: «أَحْيَا الأرضَ شبابُ الزمان»** ﴾ فإنّ المراد بإحياء الأرض تهييج القُوَى النّامية فيها؛ وإحداث نَضَارتها بأنواع النّبات، والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحسّ والحركة[٢] الإراديّة وتفتقر إلى البَدَن والرُّوْح.

وكذا المراد بِشَبَاب الزّمان ازدياد قُوَاها النّامية، وهو في الحقيقة عِبارة عن كون الحَيَوان في زمانٍ تكون حرارته الغريزيّة مشبوبة، أي: قويّة مشتعلة.

﴿ **أو مختلفتان نحو: «أنبتَ البقلَ شبابُ الزّمان»** ﴾ فيما كان المسند حقيقة، والمسند إليه مجازاً ﴿ **و: «أَحْيَا الأرضَ الرّبيعُ»** ﴾ في عكسه.

وهذا التّقسيم[٣] للطّرفين أوّلاً وبالذّات، وللإسناد ثانياً وبالعَرَض.

---

(١) **قوله: «وأقسامه ـ أي: المجاز العقليّ ـ أربعة»**. ولا يخفى أنّ الحقيقة العقلية أيضاً تنقسم إلى هذه الأقسام التي ذكرها، وأمثلتها ما ذكره في المجاز بعينه، لكن إذا صدرت عن الدَّهريّ بناءً على اعتقاده، إلّا أنّه خصّ المجاز بالذّكر لأنّه المقصود في باب الإسناد.

(٢) **قوله: «وهي صفة تقتضي الحسّ والحركة»**. هذه عبارة محقّق الشّيعة نصيرالدّين الطّوسيّ في «التّجريد» حيث يقول: الحياة صفة تقتضي الحسّ والحركة مشروطة باعتدال المزاج اعتدالاً نوعيّاً عندنا، فلابدّ من البنية، وتفتقر الحياة إلى الرّوح وتقابل الموت تقابل العدم والملكة اهـ.

(٣) **قوله: «وهذا التقسيم»**. أراد الإجابة عن أُمور ربّما يظنّ الاعتراض بها:

الأوّل: أنّ التّقسيم إلى الأقسام الأربعة يكون بالنّسبة إلى الإسناد من قبيل الوصف بحال متعلّق الموصوف.

الثّاني: التّنبيه على أنّ الإسناد المجازيّ لا يخرج الطّرف عمّا هو عليه.

⇐

وفيه تنبيه على أنّ الإسناد المجازي لا يخرج الطّرف عمّا هو عليه، بل حاله كحال سائر الألفاظ المستعملة، في أنّه إمّا حقيقة وإمّا مجاز.

وإزالة لما عسى أن يستبعد من اجتماع المجازين، أو حقيقة ومجاز، في كلام واحد، وإن كانا مختلفين.

وانحصار الأقسام في الأربعة ظاهر على مذهب المصنّف، لأنّه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو معناه، فيكون مفرداً، وكلّ مُفْرَدٍ مُسْتَعْمَلٍ إمّا حقيقة أو مجاز؛ فالمجاز في قولنا: «زيد نهاره صائم» إنّما هو إسناد «صائم» إلى ضمير «النّهار» وكذا في قولنا: «الحبيب أحياني ملاقاته» المجاز إسناد «أحيا» إلى «ملاقاته» لا إسناد الجملة ـ الواقعة خبراً ـ إلى المبتدأ، وأمّا على مذهب السّكّاكيّ ففيه إشكال.

⇐ الثّالث: الإزالة لما عسى أن يستبعد من اجتماع المجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد وإن كان المجازان أو الحقيقة والمجاز مختلفين حيث يكون كلا الطّرفين أو أحدهما مجازاً لغويّاً والإسناد مجازاً عقليّاً، أو يكون كلا الطّرفين أو أحدهما حقيقةً لغويّة والإسناد مجازاً لغويّاً.

الرّابع: أنّ هذا التّقسيم إنّما يكون على رأي المصنّف، وأمّا على رأى السّكّاكيّ ففيه إشكال، لأنّه عرّف المجاز العقليّ بأنّه «الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم بتأوّل» فيجوز عنده أن يكون المسند جملة أسندت إلى المبتدأ نحو: «زيد صام نهاره» أو «زيد نهاره صائم» والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويّين، لأخذ الكلمة في تعريفهما، فلا تنحصر الأقسام عنده في الأربعة، وسيأتي في فنّ البيان ـ إن شاء الله الجليل ـ أنّ الجملة أيضاً توصف بالحقيقة والمجاز.

وقال في الأصل الثّاني من «علم البيان»: اعلم أنّ المجاز عند السّلَف من علماء هذا الفنّ قسمان: لغويّ وهو ما تقدّم ويسمّى مجازاً في المفرد، وعقليّ ويُسمّى مجازاً في الجملة اهـ. [راجع المفتاح: ٤٧١]

[المجاز العقليّ في القرآن]

﴿ وهو ﴾ أي: المجاز العقليّ ﴿ في القرآن كثير[١]: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ[٢] آيَاتُهُ ﴾ أي: آيات الله ﴿ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً ﴾[٣] ﴾ لم يقل: «منه قوله ـ تعالى ـ» أو «نحو قوله ـ تعالى ـ» إيهاماً للاقتباس وأنّ المعنى: إذا تُلِيَتْ عليهم آياته زادتهم إيماناً وتصديقاً بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً.

والمقصود أنّ إسناد «زادتهم» إلى ضمير الآيات مجاز؛ لأنّها فعل الله، وإنّما الآيات سبب لها.

---

(١) قوله: «في القرآن كثير». تقديم الجارّ والمجرور على متعلّقه ـ أعني ـ كثير ـ للاهتمام لا الحصر، لأنّ هذا المجاز كثير في غير القرآن أيضاً فلا وجه لتخصيصه بالقرآن.

والغرض من هذا الكلام ردّ مَن نفى المجاز فيه فإنّهم اختلفوا فيه ـ كما نصّ عليه الزركشيّ في البحر المحيط ١: ٥٤١ والحاصل خمسة مذاهب:

١ ـ المنع مطلقا

٢ ـ المنع في القرآن وحده

٣ ـ المنع في القرآن والحديث دون ما عداهما

٤ ـ الوقوع مطلقا

٥ ـ التّفصيل بين ما فيه حكم شرعيّ وغيره وهو قول ابن حزم الظاهريّ ـ لعنه الله ـ.

(٢) قوله: «وإذا تليت عليهم». إشارة إلى بعض أمثلة المجاز في القرآن فقال: «وإذا تليت» وترك ما هو المعهود في أمثال المقام من زيادة كلمة «منه قوله ـ تعالى ـ» أو «كقوله ـ تعالى ـ» أو «نحو قوله ـ تعالى ـ» وأمثال ذلك؟ إيهاماً للاقتباس والتّضمين، وإلى أنّ معنى الآية الكريمة: إذا تليت على منكري المجاز في القرآن زادتهم إيماناً وتصديقاً بوقوع المجاز العقليّ في القرآن كثيراً وهذا هو المعنى الذي أُريد إيهامه ولكن المقصود الأصليّ من ذكر الآية أنّ إسناد «زادتهم» إلى ضمير الآيات مجاز، لأنّ زيادة الإيمان فعل الله ـ تعالى ـ والآيات سبب لها.

(٣) الأنفال: ٢.

﴿ ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾[١] ﴾ نسب إلى فرعون التّذبيح الذي هو فعل جيشه، لأنّه سبب آمِر.

﴿ ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾[٢] ﴾ نسب نزع اللباس عن آدم وحوّاء ـ عليهما السّلام ـ وهو فعل الله ـ عزّ وجلّ ـ حقيقةً[٣] ـ إلى إبليس ـ عليه اللعنة ـ لأنّ سببه الأكل عن الشّجرة، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إيّاهما أنّه لهما من النّاصحين.

﴿ ﴿ يَوْماً ﴾ نصب على أنّه مفعول به لـ«تتّقون» أي: كيف تتّقون يوم القيامة ـ إن بَقِيْتُمْ على الكفر ـ يوماً ﴿ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً ﴾[٤] ﴾ نسب الفعل إلى الزّمان وهو للّه ـ تعالى ـ حقيقةً.

وهذا كِناية عن شدّته وكثرة الهموم والأحزان فيه، لأنّه يتسارع عند تفاقم الأحزان الشَّيْب، أو عن طوله وأنّ الأطفال يبلغون فيه أَوَانَ الشَّيْخُوخة.

﴿ ﴿ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾[٥] ﴾ جمع «ثَقَل» وهو متاع البيت، أي: ما فيها من الدّفائن والخزائن، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله ـ تعالى ـ حقيقةً.

[المجاز العقليّ في الإنشاء]

﴿ **وهو غير مختصّ بالخبر**[٦] ﴾ كما يتوهّم من تسميته بالمجاز في الإثبات، ومن

---

(١) القصص: ٤. (٢) الأعراف: ٢٧.

(٣) **قوله: «وهو فعل الله ـ عزّ وجلّ ـ حقيقةً»**. أي: على رأي الأشاعرة والشّارح منهم أيضاً، ولكنّه فعلهما وليس فعل الله، ولمّا كان إبليس ـ لعنه الله ـ سبباً نسب إليه.

(٤) المزّمّل: ١٧. (٥) الزّلزال: ٢.

(٦) **قوله: «وهو غير مختصٍّ بالخبر»**. أشار إلى المجاز العقليّ في الإنشاء، وبهذا يتبيّن أنّ التّقييد بالخبريّ ـ الذي مرّ في صدر الباب ـ لا وجه له، فإنّ الإسناد يجري في الإنشاء كما يجري في الخبر من غير فرقٍ بينهما في ذلك، فالأحوال العارضة للإسناد أحوال لهما معاً.

ذكره في أحوال الإسناد الخبريّ ﴿بل يجري في الإنشاء نحو: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾[١]﴾ وقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلاَ يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الجَنَّةِ﴾[٢] فإنّ البناء فِعْلُ العَمَلَة وهامان سبب آمِر، وكذا الإخراج فعل الله وإبليس سبب.

ومثله: «فلينبت الرّبيع ما شاء، ولْيَصُمْ نَهَارُك، وَلْيَجِدَّ جِدُّك» وما أشبه ذلك، ممّا أُسند الأمر أو النّهي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو التّرك عنه.

ومنه: «أَجْرِ النَّهْرَ[٣]، ولا تُطِعْ أمرَ فُلان» ـ على ما أشرنا إليه ـ وكذا: «ليت النَّهْرَ جارٍ» و: ﴿أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[٤] ونحو ذلك.

[قرينة المجاز]

﴿ولابدّ له﴾ أي: للمجاز العقلي ﴿من قرينة[٥]﴾ صارفةٍ عن إرادة ظاهره، لأنّ المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة ﴿لفظيّة، كما مرّ﴾ في قول أبي النّجم من قوله: «أفناهُ قيلُ اللهِ».

﴿أو معنويّة؛ كاستحالة قيام المسند بالمذكور﴾ أي: بالمسند إليه المذكور معه ﴿عقلاً﴾ أي: من جهة العقل[٦]، يعني يكون بحيث..........

---

(١) غافر: ٣٦. (٢) طه: ١١٧.

(٣) **قوله: «ومنه «أجر النّهر»**. قال المحشّي: فصل هذه الأمثلة عمّا قبلها؟ لأنّ الموجود في الأوّلين إيقاع أمر ونهي على غير ما حقّه أن يوقعا عليه ـ لا إسنادهما كما في السّوابق ـ وفي الآخِرَيْن إنشاء مغاير للأمر والنّهي اهـ. (٤) هود: ٨٧.

(٥) **قوله: «ولابدّ له ـ أي: للمجاز العقلي ـ من قرينة»**. والقرينة في المجاز تسمّى صارفةً ومانعة وفي المشترك اللفظيّ معيّنةً. والقرينة الصّارفة أيضاً قسمان: لفظيّة ومعنويّة، والمعنويّة ثلاثة: ١ ـ عقليّة، ٢ ـ وعادية، ٣ ـ وصدوريّة، كما أشار إليها المصنّف وفصّلها الشّارح.

(٦) **قوله: «أي: من جهة العقل»**. قيل: فيه إشارة إلى أنّ انتصاب «عقلاً» و«عادة» على التّمييز ⇐

لا يدّعي أحد[١] من المُحِقِّيْنَ والمُبْطِلِيْنَ أنّه يجوز قيامه به، لا أنّ العقل إذا خُلِّيَ ونَفْسَهُ يَعُدُّه محالاً ﴿**كقولك: «مَحَبَّتُكَ جائت بي إليك»**[٢]**أو عادة** ﴾ أي: من جهة

⇐ وقال بعضهم: يصحّ نصبه بنزع الخافض، أي: في العقل.

أو على أنّه مفعول مطلق، أي: استحالة عقل وعادةٍ، ثمّ حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه على المفعوليّة المطلقة.

أو أنّه حال، أي: عقليّةً وعاديةً، وبناء على تلك الاحتمالات فقول الشّارح لا يكون إشارة إلى التّمييز، بل بيان حاصل المعنى.

(١) **قوله: «يعني يكون بحيث لا يدّعي أحد»**. جواب عن سؤال مقدّرٍ، وهو أنّه إذا كانت الاستحالة قرينة صارفة عن إرادة الظّاهر، فلم كان قول الدهريّ ـ الذي علم حاله ـ: «أنبت الرّبيع البقل» حقيقةً مع أنّ العقل السّليم يعدّه محالاً؟

والجواب: أنّ المراد بالاستحالة إنّما هي الضروريّة، أي: ما كان محالاً بالبداهة كاجتماع النقيضين وارتفاعهما، لا أنّ العقل اذا خلّي ونفسه ـ أي: خلّي من منازعة الوهم وغلبة الشّيطان ـ يعدّه محالاً، مثل شريك الباري فلا يرد قول الدّهري.

وبعبارة أُخرى: المراد من الاستحالة إنّما هي الاستحالة الذّاتيّة الضّروريّة لا الوقوعيّة.

(٢) **قوله: «محبّتك جاءت بي إليك»**. وأصله: «نفسي جاءت إليك لأجل المحبّة» والمحبّة سبب داعٍ إلى المجيء لا فاعل له، فلمّا كانت المحبّة مشابهة للنفس ـ من حيث تعلّق المجيء بكلٍّ منهما ـ صحّ الإسناد إلى المحبّة مجازاً والقرينة الاستحالة.

والاستحالة مبنيّة على مذهب المبرّد والسّهيلي حيث يقولان: إنّ باء التّعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل، بخلاف الهمزة والتّضعيف، فيكون معنى «ذهبت بزيدٍ» بالفارسيّة: «بردم زيد را» أي: صاحبت زيداً في الذّهاب. وهذا هو المعنى الذي قصده الأخطل النّصراني شاعر بني أميّة الوثنيين في هجو الأنصار:

ذهبت قريشٌ بالمكارم والعُلَى ... واللُّؤْمُ تحت عمائم الأنصار

وعلى هذا فمعنى «محبّتك جاءت بي إليك»: «أنّ محبّتك صاحبتني في المجيء إليك» ولا شكّ أنّ مجيء المحبّة محال فيصِحّ المثال.

⇐

العادة ﴿ نحو: «هَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ» ﴾.

وقيام المسند بالمسند إليه أعمّ من أن يكون بجهة صدوره عنه كـ«ضَرَبَ» و«هَزَمَ» أو غيره كـ«قَرُبَ» و«بَعُدَ» و«مَرِضَ» و«ماتَ».

﴿ وصدوره ﴾ عطف على «استحالة» أي: وكصدور الكلام ﴿ عن الموحّد ﴾ فيما يدّعي الموحّد المحقّ أنّه ليس بقائم بالمذكور وإن كان الدَّهْرِيّ المُبْطِل يدّعي قيامه به ﴿ مثل: «أشابَ الصّغيرَ» ﴾ البيت، و: «أنبت الرّبيعُ البقلَ».

فمثل هذا الكلام إذا صدر عن الموحّد يحكم بأنّ إسناده مجاز، لأنّ الموحّد لا يعتقد أنّه إلى ما هو له، لكن أمثال هذا ليست ممّا يستحيله العقل، وإلّا لما ذهب إليه كثير من ذوي العقول، ولما احتجنا في إبطاله إلى الدّليل.

[ردٌّ على الشّيخ عبدالقاهر]

﴿ ومعرفة حقيقته[1] ﴾ يريد أنّ الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له

⇐ وأمّا على مذهب المشهور ـ وهو عدم الفرق بين الباء والهمزة ـ فيكون معنى «ذهبت بزيد» بالفارسيّة: «فرستادم زيد را» أي: جعلته ذاهباً، وكنت سبباً في ذهابه من غير مشاركةٍ له في الذّهاب ـ إذ لا معنى للسّبب إلّا الحامل على الشّيء ـ فلا شكّ في صحّة إسناد المجيء إلى المحبّة، لأنّها تثير المجيء وتحمل عليه، فلا يكون إسناد المجيء إليها بهذا المعنى مجازاً.

(١) **قوله: «ومعرفة حقيقته»**. اختلف البيانيّون في المجاز هل هو فرع الحقيقة أم لا على قولين:

ذهب المصنّف ومَنْ تابَعَهُ إلى الأوّل، والشّيخ عبدالقاهر ومَنْ تَبِعَهُ إلى الثّاني.

وتوضيح ذلك: أنّ المجاز اللغوي هل هو تابع للحقيقة اللغويّة أم تابع للموضوع له والمجاز العقلي هل هو تابع للحقيقة العقليّة أم ما هو له؟

⇐

⇐ وقد عرفت أنّ الحقيقة العقليّة هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له، والمجاز العقليّ إسناده أو معناه إلى غير ما هو له.

وكذلك الحقيقة اللغويّة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، والمجاز اللغويّ الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له.

والشّيخ وأتباعه قائلون بأنّ المجاز اللغويّ ـ مثلاً ـ فرع ما وضع له، لأنّ غير ما وضع له لا يمكن إلّا بعد وجود ما وضع له، ولا يكون فرعاً للحقيقة، لجواز أن لا يستعمل في الموضوع له أصلاً مثل «الرّحمن» على القول بعدم جواز استعماله في غير الله ـ عزّ وجلّ ـ مع كونه مجازاً فيه، فهذا استعمال في غير ما وضع له وله معنى موضوع له ـ وهو «رقيق القلب» ـ ولكنّه لم يستعمل فيه حتّى يتحقّق الحقيقة التّابعة للاستعمال، فيكون المجاز حاصلاً بدون الحقيقة ولا يكون غير الموضوع له حاصلاً بدون الموضوع له.

وكذا المجاز العقلي من دون فرق.

والمصنّف وأتباعه قائلون بأنّ المجاز فرع الحقيقة، أي: لابدّ من الاستعمال في المعنى الموضوع له حتّى يتحقّق الحقيقة ثمّ العدول إلى المجاز، ولكن معرفة حقيقته إمّا ظاهرة وإمّا خفيّة وذلك ردّ للشّيخ وتعريض به، والشّارح وَقَفَ بجانب عبدالقاهر ولذا فسّر الحقيقة في كلام المصنّف بـ«ما هو له» وهو ممّا لابدّ منه بالاتفاق وهو تفسير بما لا يرضى به صاحبه.

ثمّ السّبب في العدول عن الحقيقة إلى المجاز أُمور:

منها: التّعظيم مثل قول القائل: «سلام على المجلس العالي».

ومنها: التّحقير لذكر الحقيقة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ**﴾ [النّساء: ٤٣].

ومنها: المبالغة في بيان الكلام على الإيجاز كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ [مريم: ٤].

ومنها: إبراز المعقول بصورة المحسوس للإيضاح ويسمّى استعارة تخييليّة نحو قوله ⇐

فاعل، أو مفعول به، إذا أُسند إليه يكون الإسناد حقيقة، لما مرّ مِن أنّه عبارة عن إسناده إلى غير ما هو له، فما هو له هو الفاعل، أو المفعول به الحقيقي، لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة، لجواز أن لا يسند إلى ما هو له قطعاً، كما أن المجاز الوضعيّ لابدّ له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة، لكن لا يجب أن يكون له حقيقة، لجواز أن لا يستعمل فيه قطعاً.

فمعرفة فاعله أو مفعوله ـ الذي إذا أُسند إليه يكون حقيقة ـ ﴿**إمّا ظاهرة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾**[1] **أي: فما رَبِحُوْا في تِجارتهم**[2]﴾.

﴿**وإمّا خفيّة**﴾ لا تظهر إلّا بعد نظر وتأمّل ﴿**كما في قولك: «سرَّتْني رُؤْيَتُك» أي: سرّني الله عند رؤيتك**﴾.

﴿**وقوله:**﴾ أي: قول ابن المُعَذَّل[3]:

يُـــرينا صَــفْحَتَيْ قَــمَرٍ ... يَــفُوقُ سَــناهُمَا القَــمَرا
﴿يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً[4] **... إذَا مَــا زِدْتَــهُ نَــظَرا﴾**

⇐ ـ تعالى ـ: ﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ**﴾ [الإسراء: ٢٤].

ومنها: المبالغة في الوصف نحو: «رأيت أسداً» بدل قولهم: «رأيت إنساناً كالأسد في الشَّجاعة». وغير ذلك ممّا ذكره أهل اللغة وغيرهم.

(١) البقرة: ١٦.

(٢) **قوله: «فما رَبِحُوا في تِجارتهم»**. فالتّجارة لمّا كانت سبب الرّبح أسند إليها مجازاً من باب الإسناد إلى السّبب، والفاعل في الحقيقة التُّجَّار.

(٣) **قوله: «أي قول ابن المعذّل»**. أراد الشّارح أن يردّ على المصنّف في «الإيضاح» حيث نسبه إلى أبي نؤاس فنسبه إلى عبدالصّمد بن المعذّل وأخطأ في ذلك النّسبة؛ لأنّ القائل هو أبو نُؤاس لا ابن المعذّل وقديماً قالوا:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السّقيم

(٤) **قوله: «يزيدك وجهه حسنا»**. البيت من مدوّر الوافر المجزوء، والقائل أبو نؤاس كما في ⇐

﴿أي: يزيدك الله حسناً في وجهه﴾ لِمَا أودعه من دقائق الحُسْن والجَمَال، يظهر بعد التأمّل والإمعان. وقولك: «أقدمني بَلَدَك حقٌّ لي على فُلان» أي: أقدمني نفسي لأجل حقّ لي عليه، و: «محبّتك جائت بي إليك» أي: جائت بي نفسي لمحبّتك، وقول الشّاعر:

وَصَيَّرَني هَواكَ[1]، وبي ـ لِحَيْني ـ يُضْرَبُ المَثَلُ

⇐ ديوانه، وقبله وبعده:

بـعينٍ خـالط التـفْتيـ ـرُ فـي أجْـفانها الحَـوَرا
يـزيدك وجـهه حُسـناً إذا مـا زدتـه نـظرا
لأيْـقَنَ أنّ حُبَّ المُـرْ دِ يُـلْفَى سَـهْلُهُ وَعَـرا
ولاسِـيَمَا وبَـعْضُهُمُ إذا حَـيَّيْتَه انـتهرا

وهذه من قصيدة يهجو فيها الأعراب والأعرابيّات ويذمّ عيشهم، وأوّلها:

دَع الرَّسْـم الذي دَثَـرا يُـقاسي الرّيـح والمَـطَرا
وكُـنْ رجـلاً أضاع العِزْ ضَ فـي اللّـذّات والخَـطَرا

إلى أن قال:

أمـا والله لا أشـراً حـلفتُ بـه ولا بَـطَرا
لو آنَّ مـرقّشاً حـيٌّ تـعلّق قـلبه ذَكَـرا
كأنّ ثـيابه أطـلَعْـ ـنَ مـن أزراره قَـمَرا
ومَـرَّ بـه بـديوان الـ ـخَراج مـضمّخاً عـطرا
بـوجهٍ سَـابريٍّ لو تَـصَوّبَ مـاؤه قـطرا
وقـد خـطَّتْ حـواضنه له مـن عـنبر طـرزا

بعين الأبيات السّابقة ... والشّاهد واضح ومعنى الأبيات لائح.

(١) **قوله: «وصيّرني هواك»**. البيت من مجزوء الوافر والقائل: **محمّد بن أبي محمّد اليزيديّ** أحد شعراء بني تميم المحدثين وقبله:

⇐

أي: صيّرني الله بسبب هَواك على هذه الحالة، وهو أنّي يُضْرَب المَثَلُ بي

⇐ أتيتُكَ عائذاً بك منـ ـك لمّا ضاقت الحِيَلُ

وبعده:

فإنْ سَلِمَتْ لكم نفسي فما لاقيتُهُ جَلَلُ
وإن قَتَلَ الهوى رَجُلاً فإنّي ذلك الرَّجُلُ

أي: صيّرني الله بهواك وحالي هذه، وهي أن يُضرب المثلُ بي لحيني، أي: أهلكني الله ابتلاءً بسبب هواك. والبيت الأخير مأخوذ من قول مسلم بن الوليد:

متى ما تسمعي بقتيل أرْضٍ أُصِيْبَ فإنّني ذاك القتيلُ

والباقي واضح.

قال أبو الفرج في «الأغاني» أخبرني الحسن بن علي قال:

حدّثني الفضل بن محمّد اليزيديّ: قال حدّثني أبي قال: كان سليم بن سلام صديقي وكان كثيراً مّا يغشاني، فجاءني يوماً وأعلمني الغلام بمجيئه، فأمرت بإدخاله فدخل وقال: قد جئتُك في حاجةٍ، فقلت: مَقْضِيّة، فقال: إنّ المهرجان بعد غدٍ، وقد أُمِرنا بحضور مجلس الخليفة، وأريد أن أُغَنِّيه لحناً أصنعه في شعرٍ لم يعرفه هو، ولا مَنْ بحضرته، فقل أبياتاً أغنيَ فيها ملاحاةً، فقلت: على أن تقيم عندي وتصنع بحضرتي اللحن، قال: أفعل، فردّوا دابّته وأقام عندي، وقلت:

أتيتكَ عائذاً بكَ مـنـ ـكَ لمّا ضاقت الحِيَلُ
وصيّرني هواك، وبي لِحَيْني يُضْرَبُ المَثَلُ
فإن سلِمَتْ لكم نفسي فما لاقيته جَلَلُ
وإن قتل الهوى رَجُلاً فإنّي ذلك الرَّجُلُ

فغنّى فيه وشربنا يومئذٍ عليه، وغنّانا عدّة أصواتٍ من غنائه، فما رأيته مذ عرفته كان أنشط منه يومئذٍ.

قال الجعفريّ: هذه من جملة أخبار خلفاء الشّيطان الذين يغنّي بحضرتهم وهم كُثُر، وأمّا خلفاء الرّحمن فهُمْ عليّ بن أبي طالب وأولاده الأحد عشر المعصومون بنصّ القرآن والحديث.

لهلاكي في محبّتك.

ففي معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوع خَفاء، ولذا لم يطّلع عليها بعض النّاس.

[كلام الشّيخ]

وهذا ردّ على الشّيخ عبدالقاهر(١) وتعريض به حيث قال: اِعْلَمْ أنّه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التّقدير، إذا أنت نقلت الفعل إليه صارت

---

(١) **قوله: «وهذا ردّ على الشّيخ عبدالقاهر»**. أي: قول المصنّف: «ومعرفة حقيقته» إلى آخره ردّ على الشّيخ عبدالقاهر حيث لم يفرّع المجاز على الحقيقة، قال في فصل المجاز الحكميّ من «دلائل الإعجاز» ٢٢٩: واعلم أنّه ليس بواجب في هذا ـ أي: المجاز العقلي ـ أن يكون للفعل فاعل في التّقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة مثل أنّك تقول في ﴿**رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾: «ربحوا في تجارتهم» وفي: «يحمي نساءنا ضرب»: «نحمي نساءنا بضربٍ» فإنّ ذلك لا يتأتّى في كلّ شيء، ألا ترى أنّه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» فاعلاً سوى «الحقّ» وكذلك لا تستطيع في قوله:

وصيّرني هواك، وبي لِحَيْنَيْ يُضْرَبُ المثل

وقوله:

يـزيدك وجـهه حسـناً إذا مـا زدتـه نـظرا

أن تزعم أنّ لـ«صيّرني» فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى، كما فعل ذلك في «ربحت تجارتهم» و«يحمي نساءنا ضرب» ولا تستطيع كذلك أن تقدّر لـ«يزيد» في قوله: «يزيدك وجهه» فاعلاً غير «الوجه» فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته. معنى ذلك أنّ «القدوم» في قولك: «أقدمني بلدك حقّ لي على إنسان» موجود على الحقيقة، وكذلك «الصيرورة» في قوله: «وصيّرني هواك» و«الزيادة» في قوله: «يزيدك وجهه» موجودتان على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لا محالة في الحكم، فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها حتّى تكون على بصيرة من الأمر اهـ.

حقيقة ـ كما في قوله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[1] ـ.

فإنّك لا تجد في نحو: «أقدمني بَلَدَكَ حقٌّ لي على فلان» فاعلاً سوى «الحقّ».

وكذا لا تستطيع في «وصيّرني» و«يزيدك» أن تزعم أنّ له فاعلاً قد نقل عنه الفعل، فجعل لِـ«الهَوَى» ولـ«وجهه».

فالاعتبار إذن[2] أن يكون المعنى الذي يرجع[3] إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته، فإنّ القُدُوْم موجود حقيقةً، وكذا الصّيرورة والزّيادة.

وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه، فيكون في الحكم؛ فاعرِفْ هذه الجملة، وأحسِنْ ضبطها، حتّى تكون على بصيرة من الأمر.

---

(١) البقرة: ١٦.

(٢) قوله: «فالاعتبار إذن». والحاصل أنّ معرفة المجاز في الأمثلة المذكورة على رأي السّكّاكي سهلة، لأنّه يتصوّر للفعل فيها فاعلاً سوى ما أسند إليه ظاهراً، وأمّا على رأي الشيخ ففيها صعوبة ولذا جعل لها معياراً وهو أنّا نعلم قطعاً بوجود المجاز في الأمثلة ونعلم ـ أيضاً ـ أنّ المجاز إمّا لغويّ وفي المفرد ونفس الكلمة، وإمّا عقليّ وفي الإسناد والجملة، ومصادر الأفعال مثل «القُدوم» و«الصّيرورة» و«الزّيادة» ـ في الأمثلة ـ باقية على معانيها الموضوعة لها، فلا يكون المجاز في الكلمة، فلامحالة يكون في الإسناد، فيكون عقليّاً، هذا هو المناط الذي يعتمد عليه الشّيخ في معرفة المجاز.

(٣) قوله: «أن يكون المعنى الذي يرجع». المراد من المعنى مصدر الفعل، والمصدر هو الذي يرجع إليه الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان، والفاعل ودلالته على الفاعل والزّمان يدور على الحدث ـ أي: المعنى المصدري ـ لأنّا إذا علمنا بوقوع حدث مّا علمنا بالضّرورة أنّه وقع في مكان وزمان ومن فاعلٍ، فقوام الفعل بهذه الأُمور الثّلاثة، والحدث أصل بالنّسبة إلى الفاعل والزّمان ولا عكس، وهذا هو المراد من مرجع الفعل عند الشّيخ فاعرفه.

[نقد الرّازي عبد القاهر]

وقال الإمام الرّازيّ[١]: فيه نظر لأنّ الفعل لابدّ أن يكون له فاعل حقيقةً، لامتناع صدورالفعل لا عن فاعل[٢]، فهو إن كان ما أُضيف إليه الفعل فلا مجاز، وإلّا فيمكن تقديره.

---

(١) **قوله: «قال الإمام الرّازيّ»**. وهو المتشكّك فخر الدّين محمّد بن ضياء الدّين عمر الرازيّ المتوفّى سنة ٦٠٤هـ صاحب التّفسير المعروف بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. وله كتاب في البلاغة يسمّى «نهاية الإيجاز» تعرّض للردّ على الشّيخ في هذا الكتاب.

وأنت عارف بأنّ الرّازيّ طفيليّ في علم الأدب وصرف أن يعرف الإنسان الفرق بين الفاعل والمفعول لا يدخله في زمرة أهل البيان، ولكنّه كان يدّعي التضلّع في جميع العلوم، وأنت تعلم أنّ التضلّع شيء والمعرفة شيء آخر، وأنّه كان عارفاً ولم يكن متضلّعاً كما يدلّك عليه اعتراضه السّخيف.

(٢) **قوله: «لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل»**. أقول: ونعم ما قال الشّاعر:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

وليس بخافٍ عليك بطلان هذا الاعتراض، فإنّ الشّيخ لا يقول بأنّ ثمّة أفعالاً لم يتّصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض فاعل لها أصلاً، بل يقول: إنّ نحو: «سرّتني رؤيتك» و: «أقدمني بلدك حقّ لي على فلان» و: «يزيدك وجهه حسناً» لا يقصد في الاستعمال العرفيّ الإسناد الحقيقيّ.

وبعبارة أُخرى: مراد الشّيخ أنّ هذه الأمثلة لا تستعمل عند العرف إلّا في الإسناد المجازيّ، إذ لا يتعلّق الغرض فيها في استعمالها في الإسناد الحقيقيّ، فالشّيخ لا ينفي الفاعل رأساً، بل ينفي وجود فاعل أسند إليه المسند، قبل إسناده إلى الفاعل المجازيّ، فهو لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبلُ إلى الفاعل الحقيقيّ، بل يجوز أن يكون من أوّل الأمر إلى آخره لم يسند ذلك المسند إلّا إلى الفاعل المجازيّ نظير ما ذكرنا في المجاز اللغوي ومثّلناه بلفظة «الرّحمن».

[السّكّاكيّ وإنكار المجاز العقلي]

﴿وأنكره﴾ أي: المجاز العقلي ﴿السّكّاكيّ[(١)]﴾ وقال: الذي عندي نظمه في سِلْكِ الاستعارة بالكناية ـ بجعل الرّبيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التّشبيه، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ـ وهذا معنى قوله: ﴿ذاهباً إلى أنّ ما مرّ﴾ من الأمثلة ﴿ونحوه استعارة بالكناية﴾.

---

(١) **قوله: «وأنكره السكّاكي»**. قال في الأصل الثّاني من «علم البيان»: اعلم أنّ المجاز ـ عند السَّلَف من علماء هذا الفنّ ـ قسمان: لغوي يسمّى مجازاً في المفرد، وعقليّ ويُسمّى مجازاً في الجملة. واللغويّ قسمان: ١ ـ قسم يرجع إلى معنى الكلمة ٢ ـ وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام.

والراجع إلى معنى الكلمة قسمان:

أ ـ خالٍ عن الفائدة، ب ـ ومتضمّن لها، والمتضمّن للفائدة قسمان: خالٍ عن المبالغة في التّشبيه ومتضمّن لها، ويُسمّى الاستعارة ولها انقسامات. فهذه فصول خمسة:

١ ـ مجاز لغويّ راجع إلى المعنى خالٍ عن الفائدة.

٢ ـ مجاز لغويّ معنويّ مفيد خالٍ عن المبالغة في التّشبيه.

٣ ـ استعارة.

٤ ـ مجاز لغوي راجع إلى حكم الكلمة.

٥ ـ مجاز عقليّ.

وقال بعد تقرير هذه الفصول: هذا كلّه تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغويّ وعقليّ، وإلّا فالذي عندي هو نظم هذا النَّوع في سلك الاستعارة بالكناية بجعل «الرّبيع» استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواساطة المبالغة في التّشبيه ـ على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت ـ وجعل نسبة «الإنبات» إليه قرينة للاستعارة، وبجعل «الأمير» المدبِّر لأسباب هزيمة العدوّ استعارة بالكناية عن الجُنْد الهازم، وجعل نسبة «الهزم» إليه قرينة للاستعارة، وإنّني أجعل المجاز كلّه لغويّاً اهـ مختصراً. [المفتاح: ٤٧١ ـ ٥١١]

وهي عنده: أن تذكر المشبّه وتريد المشبّه به، بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية[١] للمشبّه به، مثل أن تشبّه «المنيّة» بـ«السَّبُعِ» ثمّ تفردها بالذّكر وتضيف إليها شيئاً من لوازم «السَّبُع» فتقول: «مَخَالِبُ المَنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلانٍ» ﴿**بناء على أنّ المراد بالرّبيع الفاعل الحقيقي**﴾ للإنبات، يعني القادر المختار ﴿**بقرينة نسبة الإنبات**﴾ الّذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي ﴿**إليه**﴾ أي: إلى الرّبيع.

﴿**وعلى هذا القياس غيره**﴾ أي: غير هذا المثال، يعني أنّ المراد بالطّبيب هو الشّافي الحقيقي، بقرينة نسبة الشِّفاء إليه، وكذا المراد بالأميرِ ـ المدبّرِ لأسباب الهزيمة ـ هو الجيش، بقرينة نسبة الهَزْم إليه.

والحاصل أنّه يشبّه الفاعل المجازيّ المذكور بالفاعل الحقيقيّ، في تعلّق وجود الفعل به، ثمّ يفرد بالذّكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

[الإشكالات على السّكّاكيّ]

[الإشكال الأوّل] ﴿**وفيه**﴾ أي: فيما ذهب إليه السّكّاكيّ ﴿**نظر**[٢]؛ **لأنّه يستلزم**

---

(١) **قوله: «اللوازم المساوية»**. اللّازم المساوي يقابل اللّازم الأعمّ وقد سبق شرح القسمين.

(٢) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: في مذهب السكّاكي نظر لأنّه يرد عليه خمسة أُمورٍ:

الأوّل: يستلزم أنْ يكون المراد بـ«عيشة» صاحبها وحاصله اتّحاد الظّرف والمظروف؛ لأنّ ضمير «هو» راجع إلى «من» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ**﴾ وهو الفاعل الحقيقيّ الذي رضي بالعيشة، وإذا جعلنا المراد من «عيشة راضية» ـ التي هي الفاعل المجازيّ ـ الفاعل الحقيقيّ فهي صاحب العيشة، وإذا كان المراد من العيشة الفاعل الحقيقي، فيصير المعنى: أنّ صاحب العيشة في صاحب العيشة، وهل هذا إلّا اتّحاد الظّرف والمظروف.

والثاني: لزوم إضافة الشّيء إلى نفسه وهو باطل.

⇐

أن يكون المراد بـ«عيشة» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾[1][2] صاحبها لما سيأتي ﴾ في الكتاب، من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكّاكي، وقد ذكرناه نحن.

وليس كذلك إذ لا معنى لقولنا: «هو في صاحب عيشة» وكذا لا معنى لقولنا: «خُلِقَ مِنْ شَخْصٍ[3] يَدْفُقُ الماءَ» أي: يصبّه، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾[4][5].

⇐ والثالث: عدم كون الأمر لهامان.

والرابع: التوقيف.

والخامس: النّقض في كلامه.

(١) الحاقّة: ٢١.

(٢) قوله: «في عيشةٍ راضيةٍ». عن الهيثم بن عبدالرّحمن قال: حدّثنا أبوالحسن عليّ بن موسى بن جعفر عن أبيه عن جدّه ـ عليهم السّلام ـ في قوله ـ عزّ وجلّ ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ موازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ قال: نزلت في عليّ بن أبي طالب. ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ نزلت في الثّلاثة.

(٣) قوله: «لا معنى لقولنا: خلق من شخصٍ». أي: يصير المعنى على مذهبه أنّ الابن خلق من الأب وهو باطل، لأنّه خلق من ماء يَدْفُقُه لا من نفسه. وأيضاً لا معنى حينئذٍ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ لأنّ الشّخص لا يخرج من بينهما، بل الماء يخرج من بينهما.

(٤) الطّارق: ٦.

(٥) قوله: «من ماء دافق». قال بعض الفضلاء: جاء فاعل في القرآن بمعنى المفعول في موضعين:

الأوّل: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [هود: ٤٣]، أي: لا معصوم.

الثّاني: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ بمعنى مدفوق أي: مصبوب.

⇐

[الإشكال الثّاني]

﴿ و ﴾ يستلزم **﴿أن لا تصحّ الإضافة ﴾** في كلّ ما أُضيف الفاعل المجازيّ إلى الحقيقي **﴿ نحو : «نهاره صائم» لبطلان إضافة الشَّيْء إلى نفسه[1] ﴾** اللّازمة من كلامه، لأنّ المراد بالنّهار حينئذٍ فلان نفسه.

ولا شكّ في صحّة هذه الإضافة ووقوعها، قال الله ـ تعالى ـ: **﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾**.

ولو مثّل بقوله ـ تعالى ـ: **﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾** أو قوله:

*** فنام ليلي وتجلّى همّي[2] ***

⇐ وجاء اسم المفعول بمعنى الفاعل في ثلاث مواضع:

الأوّل: قوله ـ تعالى ـ: **﴿حِجاباً مَسْتُوراً﴾** [الإسراء: ٤٥]، أي: ساتراً.

والثّاني: قوله ـ تعالى ـ: **﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً﴾** [مريم: ٦١]، أي: آتياً.

والثّالث: قوله ـ تعالى ـ: **﴿ جَزَاءاً مَوْفُوراً﴾** [الإسراء: ٦٣]، أي: وافراً.

(١) **قوله: «لبطلان إضافة الشّيء إلى نفسه»**. قال ابن مالك:

ولا يضاف اسم لما به اتّحد معنىً وأوّلْ مُوْهِماً إذا وَرَد

وذلك لعدم الفائدة في تلك الإضافة.

(٢) **قوله: «فنام ليلي وتجلّى همّي»**. المصراع من الرَّجَز وتمامه:

حارِثُ قد فَرّجتَ عنّي غمّي

فنام ليلي وتجلّى همّي

وقد يُجَلّى كَرَبُ المُهْتَمّ

نعم عميد القومِ وابن العمّ

والقائل رؤبة بن العجّاج من أرجوزة يقول فيها:

يا أُمَّ حُورانَ اكتُمي أو نُمّي أَيْهاتَ عهدُ العَزَبِ الصِّيَمِّ

قد كُنْتُ قَبْلَ الكِبَرِ القِلْحَمِّ وقبل نَحْضِ العَضَلِ الزِّيَمِّ

⇐

كان أدفعَ لِلشَّغْب[١] لأنّ قوله: «نهاره صائم» ممّا يناقش فيه[٢] بأنّ الاستعارة

⇐ رِيْقي وتَرْيَاقي شِفَاءُ السَّمّ | فـلا تَكُـوْنِيْ يـا ابنةَ الأَشَمّ
وَرْقَـاءَ دَمَّـيْ ذِئْـبَهَا المُـدَمَّيْ | حَارِثُ قد فرجّتَ عنّي غمّي
فـنام لَـيْلِيْ وتَـجَلَّى هَـمَّيْ | وقـد تَـجَلَّى كُـرَبُ المحتمّ
نِـعْمَ عـميدُ القَـوْمِ وابـن العمّ | يـوماً إذا دارَتْ رَحَـى الأُسْـطُمّ
إنّـي عـلى العـريضِ والتَكَـمِّيْ | أَرَى مُـلِمَّ القَــدَر المُــلِمّ
يَـــزِلُ والذَّمُّ لأَهْـــل الذَّمّ | عــن قَسْـوَرِيِّ العِـزِّ مُـطْرَخَمّ
مِنْ آل عمروٍ في العديد الجَـمّ | يا ابن سُلَيْم في النَّواصي الشُّـمّ
أنت ابـن كـلّ سـيّدٍ خِـضَمّ | ضَـخْم الدَّسِيْع مِـفْضَلٍ لِـهَمّ
فـي حَسَبٍ تَـمَّ إلى مَـتَمّ | عـالي الجُـدُودِ مِـزْحَم صِـلْقَمّ
فـابسُطْ عـلينا كَـنَفَيْ مِـلَمّ | دانٍ مِـخَصٍّ مِـجْنَبٍ مِـعَمّ
وقـلتُ للـنّامي إلى التّـنَمِّيْ | لا تـجذُلَنّي بأبـي وأُمِّـيْ
حارِثُ قد عالجتَ إحدَى الصُّمّ | مـن سَـنَةٍ تَـرْتَمُّ كُـلَّ رَمّ
تـنتسِفُ النَّـابِتَ بـعد القَـمّ | أحـرقت المـالَ احـتراقَ الحَـمّ
فأورثَـتْني جسـمَ مُسْـلَهِمّ | نِضْوٍ كَـنِضْوِ الوَصِبِ المُـنْضَمّ
وقـد أُرَى واسِـعَ جَـيْب الكُـمّ | أَسْـفِرُ مـن عـمامة المـعتمّ
عـن قَـصَبٍ أَسْـحَمَ مُـدْلَهِمّ | لا أبــتَغي بـالعمل الأذمّ
عـيباً ولا يُـبْطِرُني غِـطمّي | وافِـدَ قـومٍ سـاويَ المَأَمّ

والشاهد فيه أنّ قوله: «نام ليلي» مجاز والمراد: نمت فيه، ووجه التجوّز في أمثال هذه المبالغة حتّى كأنّ الليل نام أيضاً، و«تجلّى»: انكشف ـ كما نصّ عليه العاملي في «العقود» ـ. كتاب «ليس»: ٩٧.

(١) **قوله: «أدفع للشَّغْب»**. بفتح الشّين وسكون الغين: تهييج الشّر، والفعل من باب «نفع، ينفع» بفتح العين في الماضي والمضارع.

(٢) **قوله: «ممّا يناقش فيه»**. وبيانها: أنّ الاستعارة في ضمير النّهار المستتر في «صائم» لأنّ هذا

⇐

إنّما هي في ضميره المستتر لا في «نهاره» كالاستخدام في «علم البديع»[1] لكنّ المناقشة في المثال ليست من دَأْبِ المحصّلين.

[الإشكال الثّالث]

﴿و﴾ يستلزم ﴿أن لا يكون الأمر بالبناء﴾ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾ ﴿لـ«هامان»﴾ لأنّ المراد به حينئذٍ هو العَمَلَة أنفسهم.

وليس كذلك لأنّ النّداء له والخِطاب معه.

[الإشكال الرّابع]

﴿و﴾ يستلزم ﴿أن يتوقّف نحو: «أَنْبَتَ الرَّبِيْعُ البَقْلَ»﴾ و: «شَفَى الطّبيبُ المريض» و: «سرّتني رؤيتك» ممّا يكون الفاعل الحقيقي هو الله ـ تعالى ـ ﴿على

⇐ الضّمير هو الذي شبّه بفلان ثمّ أُسند إليه الصّيام الذي هو من اللوازم المساوية لفلان، فالاستعارة في هذا الضّمير وهو ليس بمضافٍ ولا بمضاف إليه، ولا استعارة في «نهاره» لأنّ المراد منه معناه الحقيقيّ ـ وهو الزّمان المعلوم ـ كما أنّ المراد من الضّمير المضاف إليه أيضاً فلان نفسه، فما فيه الاستعارة ـ وهو الضّمير المستتر في «صائم» ـ لا إضافة فيه، وما فيه الإضافة لا استعارة فيه، مع كون المتضايفين فيه متباينين فليس هاهنا إضافة الشّيء إلى نفسه.

(١) **قوله: «كالاستخدام في علم البديع»**. وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحد المعنيين ثمّ يراد بضميره ـ أي: بالضّمير الراجع إلى ذلك اللفظ ـ معناه الآخر.

أو يراد بأحد ضميري ذلك اللفظ أحد المعنيين ثمّ يراد بضميره الآخر معناه الآخر.

وكذا الكلام في المقام، فإنّ المراد بالنّهار في «نهاره» معناه الحقيقيّ وهو الزّمان المعلوم والضّمير المستتر في «صائم» راجع إليه لكن لا بمعناه الحقيقيّ، بل بالمعنى المستعار للضّمير ـ أعني فلان نفسه ـ فلا يلزم إضافة الشّيء إلى نفسه، لأنّ ما فيه الاستعارة لا إضافة فيه وما فيه الإضافة لا استعارة فيه، مع كون المتضايفين فيه متباينين.

السّمع ﴾ من الشّارع ﷺ، لأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ توقيفيّة لا يطلق اسم ـ لا حقيقة ولا مجازاً ـ ما لم يَرِدْ به إِذْن الشّارع.

وليس كذلك؛ لأنّ مثل هذا التّركيب صحيح، شائع، ذائع في كلامهم، سُمِع من الشّارع أو لم يُسمَع.

﴿ واللّوازم كلّها منتفية ﴾ كما ذكرنا، فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأنّ انتفاء اللّازم يوجب انتفاء الملزوم.

[الجواب عنها]

وجوابه أنّ مبنى هذه الاعتراضات[1] على أنّ مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة بالكناية أن تذكرالمشبّه وتريد المشبّه به حقيقة، وهذا وَهَمٌ؛ لظهور أنْ ليس المراد بـ«المنيّة» في قولنا: «مَخَالِبُ المنيّة نَشِبَتْ بفلان» السَّبُعَ حقيقةً، بل المراد الموت، لكن بادّعاء السَّبُعِيّة له، وجعل لفظ «المنيّة» مرادفاً للفظ «السَّبُعِ» ادّعاءً، كيف وقد قال السّكّاكيّ في تحقيقه:

---

(١) **قوله: «مبنى هذه الاعتراضات»**. أي: الاعتراضات كلّها مبنيّة على أساس أنّ مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة المكنية ذكر المشبّه وإرادة المشبّه به حقيقةً، وهذا غلط فإنّ مبناه ذكر المشبّه وإرادة المشبّه به ادّعاءً. فيكون الاسمان ـ أعني لفظي «المنيّة» و«السَّبُع» ـ لمسمّيين:

الأوّل: للموت مع ادّعاء أنّه سَبُعٌ.

والثّاني: لذلك الحيوان بتلك المخالب والأنياب والهيئة الخاصّة.

فهاهنا سَبُعَان: ادّعائيّ وهو المنيّة ـ أي: الموت ـ وحقيقيّ وهو ذلك الحيوان بتلك المخالب والهيئة الخاصّة به. وكذا هاهنا قادران مختاران:

أحدهما: ادّعائيّ وهو الرّبيع ـ أعني الزّمان المخصوص ـ.

وثانيهما: حقيقيّ وهو الله ـ جلّ جلاله ـ فليس مراد السّكّاكيّ أنّ هاهنا سبعاً واحداً، كما يتوهّم من عبارة الشّارح: وجعل لفظ «المنيّة» مرادفاً للفظ «السبع» ادّعاءً.

إنّا ندّعي كون «المنيّة» اسماً للسَّبُعِ، مرادفاً له، بارتكاب تأويل، وهو أنّ «المنيّة» تدخل في جنس السِّباع، لأجل المبالغة في التّشبيه.

وقال أيضاً[١]: المراد بـ«المنيّة» السَّبُع، بادّعاء السَّبُعِيّة لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سَبُع.

وحينئذٍ يكون المراد[٢] بـ«عيشة» صاحبَها، بادّعاء الصّاحبيّة لها.

وبالنّهارِ الصّائمَ، بادّعاء الصّائميّة[٣] له، لا بالحقيقة حتّى يفسد المعنى ويبطل الإضافة.

---

(١) **قوله: «وقال أيضاً»**. والحاصل أنّ دخول «المنيّة» في جنس «السَّبُع» مبنيّ على أنّه جعل أفراد «السَّبُع» ـ بطريق التّأويل ـ قسمين:

أحدهما: المتعارف الذي له غاية الجرأة ونهاية القوّة في تلك الجثّة والهيئة والصّورة.

والثّاني: غير المتعارف وهو الموت الذي له أيضاً تلك الجرأة والقوّة وليس له تلك الجثّة والهيئة والصّورة، ولفظ «المنيّة» مستعمل في القسم الثّاني لا الأوّل، فمذهب السّكّاكيّ ليس ما توهّمه الخطيب من أنّ المراد بالفاعل المجازيّ هو نفس الفاعل الحقيقيّ حقيقةً، بل المراد أنّه هو ادّعاءً بمعنى جعله فرداً آخر من الفاعل الحقيقيّ كأنّه هاهنا فاعلان حقيقيّان: أحدهما حقيقيّ حقيقةً والآخر حقيقيّ ادّعاءً.

(٢) **قوله: «وحينئذٍ يكون المراد»**. أي: يكون المراد بـ«عيشة» ـ التي هو فاعل مجازيّ ـ صاحبها ادّعاءً ـ لا حقيقةً ـ بجعلها فرداً آخر من أفراد صاحب العيشة، فيصير المعنى: «أنّ الصّاحب الحقيقيّ في الصّاحب الادّعائي» وهما متباينان فلا اتّحاد بين الظّرف والمظروف.

وذلك لأنّ الصّاحب الحقيقيّ ـ وهو أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ كما ذكره أهل التّفسير ـ في الصّاحب الادّعائي أعني العيشة ـ أي: الجنّة ـ فلا اتّحاد بين الظّرف والمظروف.

(٣) **قوله: «وبالنّهار الصّائم بادّعاء الصّائميّة»**. أي: يكون المراد بالنّهار ـ الذي هو الفاعل المجازيّ ـ فرد من الصّائم بادّعاء الصّائميّة له لا بالحقيقة، ويكون المراد من الضّمير ـ المضاف إليه «النّهار» ـ الصّائم الحقيقيّ فليس المتضايفان متّحدين.

وأيضاً يكون الأمر بالبناء لـ«هامان» كما أنّ النّداء له، ولكن بادّعاء أنّه بانٍ وجعله من جنس العَمَلة لِفَرْطِ المباشرة.

ولا يكون الرّبيع مطلقاً على الله حقيقة ـ حتّى يتوقّف على السّمع ـ إذ المراد به حقيقة هو الرّبيع، لكن بادّعاء أنّه قادر مختار، من أجل المبالغة في التّشبيه، وهذا ظاهر.

نعم يرد على مذهبه ـ في الاستعارة بالكناية ـ اعتراض قويّ نذكره في «البيان»[1] إن شاء الله ـ تعالى ـ.

[الإشكال الخامس]

﴿ولأنّه﴾ أي: ما ذهب إليه ﴿ينتقض بنحو: «**نهاره صائم**»﴾ و: «ليله قائم» وما أشبه ذلك ـ ممّا يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي ـ ﴿**لاشتماله على ذكر طَرَفَي التّشبيه**﴾ وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرّح به في كتابه[2] وقال:

---

(١) **قوله: «اعتراض قويّ نذكره في البيان»**. ذكره عند قول الخطيب: «وعنى بالمكنيّ عنها أن يكون المذكور هو المشبّه».

وحاصل الاعتراض: أنّ السّكّاكيّ جعل الاستعارة المكنيّة قسماً من المجاز اللغويّ ـ المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتّحقيق ـ وحينئذٍ يرد عليه أنّ لفظ «المنيّة» ـ مثلاً ـ مستعمل فيما وضع له تحقيقاً ـ أعني: الموت ـ فلا يدخل في أقسام الاستعارة المكنيّة الّتي هي من قسم المجاز. وادّعاء السَّبُعيّة للمستعمل فيه ـ أي: الموت ـ لا يخرجه عن كونه الموضوع له الحقيقي، ولا لفظ «المنيّة» عن كونه مستعملاً في معناه الحقيقيّ.

(٢) **قوله: «كما صرّح به في كتابه»**. قال في الفصل الثّالث من «علم البيان» في الاستعارة: هي أن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر مدّعياً دخول المشبّه في جنس المشبّه به، دالّاً على ذلك بإثباتك للمشبّه ما يخصّ المشبّه به كما تقول: «في الحمام أسد» وأنت ⇐

«إنّ نحو «رأيتُ بفلان أسداً» و: «لقيني منه أسد» وما أشبه ذلك، من باب التّشبيه لا الاستعارة»[١].

وجوابه: أنّا لا نسلّم أنّ ذكر الطّرفين مطلقاً ينافي الاستعارة، بل إذا كان على وجه ينبئ عن التّشبيه، سواء كان على جهة الحمل نحو: «زيد أسد» أو لا نحو: «لُجَيْنُ الماء»[٢] بدليل أنّه جعل نحو قوله:

* قد زَرَّ أَزْرارَهُ على القَمَرِ[٣] *

⇐ تريد به الشّجاع مدّعياً أنّه من جنس الأُسود فتثبت للشّجاع ما يخصّ المشبّه به ـ وهو اسم جنسه ـ مع سدّ طريق التّشبيه بإفراده بالذّكر اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «من باب التّشبيه لا الاستعارة»**. قاله في آخر الأصل الأوّل من «علم البيان» من «المفتاح» ٤٦٨: والباء في قوله: «بفلان» وقوله: «منه» تجريديّة ـ حسب اصطلاح أهل البلاغة ـ أي: جرّدت منه أسداً بالرّؤية أو الملاقاة، والباء سببيّة عند النُّحاة و«من» ابتدائيّة.

(٢) **قوله: «لجين الماء»**. أي: الماء مثل اللجين ـ أي الفضّة ـ في الصّفاء، قال الشّاعر:

والرّيح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء

(٣) **قوله: «قد زرّ أزراره على القمر»**. المصراع لابن طباطبا العلوي وهو أبوالحسن محمّد بن أحمد الحسني المتوفّى سنة ٣٢٢هـ، وصدره:

* لا تعجبوا من بِلى غِلالته *

والبيت من المنسرح على العروض المطويّة مع الضّرب المماثل ـ مفتعلن ـ.

«البلى» إن كسرت بائه قصرته وإن فتحتها مددته. و«الغِلالة» ـ بكسر الغين ـ: ثوب رقيق يلبس تحت الثّياب ويقال لها بالفارسيّة «زير جامه» و«زَرَّ» ماضٍ معلوم وفاعله ضمير المحبوب ـ كما نصّ عليه العاملي ـ أي: لا تعجبوا غِلالة هذا المحبوب فإنّه قمر وغِلالته كتّان، ومن خواصّ القمر أنّه يُبْلي الكتّان. و«زرّ الأزرار» كناية عن اللبس. و«الأزرار» مفردها «زِرّ» بكسر الزّاي ـ كما في المصباح ـ.

وهذا المثال عند السّكّاكيّ استعارة مصرّحة وإن اشتمل على ذكر الطّرفين وفيه ⇐

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطّرفين.

على أنّ المشبّه به ـ هاهنا ـ شخص صائم مطلقاً[١]، والضّمير لفلان نفسه، من غير اعتبار كونه صائماً أو غير صائم.

[جواب بعضهم عن الاعتراضات بوجوه أُخرى]

[الجواب عن الأوّلين] ومنهم مَنْ لَمْ يَقِفْ على مراد السّكّاكيّ[٢] بالاستعارة

⇐ الشّاهد. وبعد هذا البيت:

يا مَنْ حكى الماءَ فرطُ رقّته   وقلبه في قساوة الحَجَرِ

يا قمراً ثوبه ورامقه   منه ـ حذار البِلى ـ على خَطَرِ

يا ليت حظّي كحظّ ثوبك عن   جسمك يا واحداً من البشر

(١) **قوله: «شخص صائم مطلقاً»**. أي: المشبّه به شخص صائم مطلقاً غير مقيّد بأنّه فلان، والضّمير المضاف إليه «النّهار» لفلان نفسه مطلقاً ـ من غير اعتبار كونه صائماً أو غير صائم ـ فليس هاهنا ذكر الطّرفين، لأنّ المشبّه به، وهو الشّخص الصّائم المطلق، غير مذكور.

(٢) **قوله: «لم يقف على مراد السّكّاكيّ»**. أي: لم يطّلع من «الوقوف» أي: لم يطّلع أنّ مراده بها تعدّد الاسم والمسمّى ـ كما بيّنّا ـ فتوهّم أنّ مراده بها تعدّد الاسم ووحدة المسمّى ـ كما زعمه الخطيب ـ فوافق الخطيب في مبنى الاعتراضات ـ وهو أنّ مذهب السّكّاكيّ في الاستعارة ذكر المشبّه وإرادة المشبّه به حقيقةً ـ وخالفه في ورودها عليه، فأجاب عن الأوّل: بأنّ الاستعارة في ضمير «راضية» المستتر الرّاجع إلى «عيشة» لا في «عيشة» أي: أُريد بالعيشة معناها الحقيقيّ، والاستعارة والمجاز وقعت في الضّمير المستتر في «راضية» الرّاجع إلى «عيشة» بطريق الاستخدام الاصطلاحيّ ـ كما تقدّم في «نهاره صائم» ـ والمعنى: «أنّ صاحب العيشة في عيشة حسنة ـ وهي الجنّة ـ مثل عيشة راضٍ صاحبها» فلا اتّحاد بين الظّرف والمظروف، وذلك لأنّ المظروف حينئذٍ المؤمن والظّرف الجنّة وهما متباينان.

⇐

بالكناية، فأجاب عن الأوّلين بأنّ الاستعارة إنّما هي في ضمير «راضية» والمعنى: «فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضٍ صاحِبُها بها».

والمراد بالنّهار الصّائم مطلقاً، فيكون من إضافة العامّ إلى الخاصّ، ولو سُلِّم فمن إضافة المسمّى إلى الاسم.

[نقد هذا الجواب عن الشّارح]

فانظر إلى ما ارتكب من التّمحّلات[1] المستبشعة، وحمل الكلام ـ الذي هو من البلاغة بمكانٍ[2] ـ على الوجه المسترذل.

⇐ وعن الثّاني: بوجهين: أحدهما: أنّ المراد بالنّهار ـ الّذي هو المضاف ـ الصّائم مطلقاً من غير أن يقيّد بأنّه زيد أو عمرو، أو غيرهما، والمراد بالضّمير ـ الذي هو المضاف إليه ـ الصّائم المعيّن الّذي هو زيد، أو عمرو، أو غيرهما، فيكون من إضافة العامّ إلى الخاصّ، لا من إضافة الشّيء إلى نفسه، وإضافة العامّ إلى الخاصّ ممّا اتّفق النُّحاة على تجويزه ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب الإضافة من شرح الكافية ـ.

وثانيهما: لو سُلّم أنّه من إضافة الشّيء إلى نفسه أيضاً لم يكن محذوراً، لأنّه يؤوّل فيكون المراد من المضاف المسمّى ومن المضاف إليه الاسم فيكون من قبيل «سعيد كرز» وهي أيضاً متّفق على جوازه ـ كما نصّ عليه الشّيخ المحقّق رضيّ الدّين ـ.

وأجاب عن الثّالث والرّابع بما ذكره الشّارح واضحاً.

(١) **قوله: «التمحّلات»**. أي: الاحتيالات.

(٢) **قوله: «وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان»**. أي: بمكان عالٍ رفيع المستوى على الوجه المرذول الناقص القدر وتوضيحه:

أوّلاً: أنّ الاستخدام في ضمير «راضية» ضعيف لأنّه يستلزم اتّصال الضّمير الواجب الانفصال، لأنّ «راضية» حينئذٍ صفة جارية عل غير من هي له.

وثانياً: أنّ إضافة المسمّى إلى الاسم وإن كانت متّفقاً على صحّتها فيما بينهم لكنّها غير فصيحة، ومحتاجة إلى التّأويل، فلا يصحّ حمل المثال الدّائر الكثير الاستعمال عليها، لأنّه وقعت في القرآن نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾.

[الجواب عن الثّالث] وعن الثّالث: بأنّ الأمر بالبناء لـ«هامان» مجاز ولغيره حقيقة.

[نقد الجواب]

وخفي عليه أنّه إذا كان المراد بلفظ «هامان» هو الباني حقيقة ـ كما فهم ـ لم يكن الأمر له، لا حقيقة ولا مجازاً، ألا ترى أنّك إذا قلت: «اِرْمِ يا أسد»[1] لا يكون الأمر للحَيَوان المُفْتَرِسِ قطعاً.

[الجواب عن الرّابع] وعن الرّابع: بأنّ التّوقيف إنّما هو مذهب البعض[2]،

---

(١) **قوله: إذا قلت: «اِرْمِ يا أسد»**. مريداً به الرّجل الشّجاع ـ بقرينة «ارم» ـ لا يكون الأمر بالرّمي للحيوان المفترس لا حقيقةً ولا مجازاً.

(٢) **قوله: «التّوقيف إنّما هو مذهب البعض»**. هاهنا أمران:

الأوّل: ما ذكره وهو أنّهم اختلفوا في أنّ أسماء الله توقيفيّة أم لا؟ فقال بعضهم بالتّوقيف وأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ يجب ورودها من الشّرع فما لم يرد الشّرع بجواز إطلاقه عليه وإن اتّصف ـ جلّ وعلا ـ بمعناه لا يجوز إطلاقه عليه. وبعضهم بخلافه.

والذين قالوا بالتّوقيف استدلّوا بأنّ الله ـ تعالى ـ يوصف بالعالم والقادر والرّازق وغيرها، ولا يوصف بالطّبيب والفقيه والمفتي ـ مثلاً ـ فلولا التّوقيف لكان يجوز وصفه بها وبأمثالها وإن كان على سبيل المجاز.

والقائلون بعدم التّوقيف احتجّوا بأنّ أسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته مذكورة بالفارسيّة والعربيّة وغيرهما من اللغات وأنّ شيئاً منها لم يرد في القرآن والحديث مع أنّ أهل الإسلام أجمعوا على جواز إطلاقها.

وممّن ذهب إلى التّوقيف من الشّيعة العلّامة الحلّي، والسيّد عميد الدّين الحِمْصِيّ، وبهاء الدّين محمّد العامليّ صاحب «الزّبدة»، والكفعميّ صاحب «المصباح»، والطّريحيّ صاحب «المنتخب»...

ومن السّنّة: البيضاويّ صاحب التّفسير، والحاجبيّ، والعضديّ، وغيرهم.

⇐

والسكّاكي ممّن يجوّز إطلاق الاسم على الله ـ تعالى ـ من غير توقيف، ولذا صرّح بأنّ الرّبيع استعارة بالكناية عنه.

[نقد الجواب]

ولم يَعْرِف أنّه لو صحّ ذلك، لوجب عند القائلين بالتّوقيف أن يتوقّف صحّة مثل هذا التّركيب على السّمع، وليس كذلك، لأنّه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف، والله أعلم بحقائق الأشياء.

⇐ الثّاني: أنّ التوقيف في ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: أسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته ـ كما ذكرنا ـ.

الأمر الثّاني: اللغات فلا مدخل للرّأي والقياس في تفسير الألفاظ، والرّأي والقياس فيه باطلان.

الثّالث: العبادات ويجب الوقف عند ما لم يرد من الشّرع لأنّه بدعة والبدعة ضلالة وكلّ ضلالة إلى النّار ـ كما ورد في الحديث ـ فما أبدعه المنافقون بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ مثل صلاة التّراويح وتحريم متعة الحجّ والنّساء، وإسقاط «حيّ على خير العمل» وإسقاط البسملة من فاتحة الكتاب وكلّ ما ذكروه من العبادات في أوليّات أبي بكر وعمر وعثمان بدعة ومحرّمة بالأدلّة الشرعيّة.

﴿الباب الثّاني: أحوال المسند إليه[1]﴾

أعني: الأُمور العارضة[2] له، من حيث إنّه مسند إليه[3]، كحذفه، وذكره،

---

(١) **قوله: «الباب الثّاني أحوال المسند إليه»**. الألف واللّام يمكن حمله على العهد الذكريّ، ويمكن حمله على العهد الحضوريّ، والأوّل أولى ـ كما نصّ عليه الأُستاذ ـ.

وإضافة «الأحوال» عهديّة، لأنّ الجمع المضاف يفيد العموم عند عدم العهد، ولا يمكن الحمل على العموم هاهنا، فإنّ البيانيّين لا يبحثون في هذا الباب عن جميع الأحوال ـ مثل ما يرجع إلى الاشتقاق، والتّصريف، والنّحو ـ بل يبحثون عمّا يتعلّق بعلم المعاني، وقرينة العهد أيضاً الاستقراء والتّصفّح في هذا الباب.

(٢) **قوله: «أعني الأُمور العارضة»**. الأحوال العارضة للمسند إليه قسمان:

١ ـ الأحوال العارضة بلا واسطة شيءٍ وهي ما يعرضه من حيث إنّه مسند إليه كالذّكر والحذف والإضمار والإظهار والتّقديم والتّأخير وغيرها.

٢ ـ والأحوال العارضة بواسطة شيءٍ وهي ما يعرضه بواسطة الحكم أو المسند ـ كما أشار إليه الشّارح ـ والمراد بالبحث هاهنا هو الأوّل لا الثّاني.

(٣) **قوله: «من حيث إنّه مسند إليه»**. أي: المراد بالأحوال في هذا الباب ما تعرض اللفظ حال كونه مسنداً إليه لا لِكونه مسنداً إليه، وعلى تعبير أهل المعقول: أنّ الحيثيّة تقييديّة لا تعليليّة، والمراد بالأوّل ما يكون قيداً لِموضوع الأحوال، وبالثّاني ما يكون قيداً وعلّة للأحوال، ولا يكون له دخل بالموضوع.

وبهذا يدفع ما يتوهّم ـ من تفسير الأحوال بالاعتبارات الرّاجعة إلى المسند إليه لذاته ـ أنّ هذه الأحوال عارضة له لأجل كونه مسنداً إليه، وليس كذلك؛ لأنّها تعرض عليه لأسباب وعلل أُخرى ـ كما يأتي ـ فإنّ الحذف، مثلاً، يعرض له بعلّة الاحتراز عن العبث

⇐

وتعريفه، وتنكيره، وغير ذلك، من الاعتبارات الرّاجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم، أو المسند ـ مثلاً ـ ككونه مسنداً إليه لحكم مؤكّد، أو متروك التّأكيد، وكونه مسنداً إليه لمسند مقدّم، أو مؤخّر، معرّف، أو منكّر، ونحو ذلك، وسيأتي بيان كون المسند إليه أولى بالتّقديم[١].

[حذف المسند إليه]

﴿**أمّا حذفه**﴾ قدّمه على سائر الأحوال، لأنّه عبارة عن عدم الإتيان[٢] به، وهو متقدّم على الإتيان، لتأخّر وجود الحادث[٣] عن عدمه.

⇐ في الظّاهر، لا بعلّة كونه مسنداً إليه، وكذلك الذّكر يعرض له بعلّة كونه الأصل، لا بعلّة كونه مسنداً إليه وهكذا.

ويدفع ما يتوهّم من قوله: «لذاته» أنّ العلّة الواحدة، وهو كونه مسنداً إليه، كيف تقتضي أمرين متنافيين كالتّعريف والتّنكير، والتّقديم والتّأخير ونحوهما.

(١) **قوله: «وسيأتي بيان كون المسند إليه أولى بالتّقديم»**. أي: بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، لكن إذا كان المسند إليه مبتدأ لا فاعلاً ووجهه ظاهر.

وأمّا تقديم البحث عن أحوال المسند إليه على البحث عن أحوال المسند فلكونه الرّكن الأعظم من الكلام.

(٢) **قوله: «لأنّه عبارة عن عدم الإتيان»**. تفسير الحذف بعدم الإتيان ينافي ما يأتي في أوّل الباب الثّالث من أنّ الحذف من قبيل الرّفع، والتّرك من قبيل الدّفع، لأنّ التّفسير بعدم الإتيان يناسب الثّاني لا الأوّل.

(٣) **قوله: «لتأخّر وجود الحادث»**. الحادث يقابل القديم الذي هو الله ـ تعالى ـ والحادث ما سواه، والمراد من الوجود هو الوجود الأوّل كما أنّ المقصود من العدم أيضاً هو العدم الأوّل.

قال الجرجانيّ: الأنسب بهذا الفنّ أن يقال: الذّكر، لكونه أصلاً لا يستدعي وجوب نكتة زائدة على كونه أصلاً، والحذف لمخالفته الأصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدّاً بها، ⇐

والحذف يفتقر[1] إلى أمرين:

أحدهما: قابليّة المقام، وهو[2] أن يكون السّامع عارفاً به، لوجود القرائن.

والثّاني: الدّاعي الموجب لرجحان الحذف على الذّكر، ولمّا كان الأوّل معلوماً ـ مقرّراً في «علم النّحو» أيضاً دون الثّاني ـ قصد إلى تفصيل الثّاني، مع إشارةٍ مّا ضمنيّةٍ إلى الأوّل، فقال:

[أسباب الحذف]

﴿ **فللاحتراز عن العَبَث** ﴾ إذ القرينة دالّة عليه، فذكره عَبَث، لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الأمر، بل ﴿ **بناء على الظّاهر** ﴾ وإلّا فهو في الحقيقة الرّكن الأعظم من الكلام، فكيف يكون ذكره عبثاً.

وقيل معناه: أنّه عبث نظراً إلى ظاهر القرينة، وأمّا في الحقيقة فيجوز أن يتعلّق به غرض مثل التبرّك، والاستلذاذ، والتّنبيه على غباوة السّامع، ونحو ذلك.

﴿ **أو تخييل العدول إلى أقوى الدّليلين من العقل واللفظ** ﴾ يعني أنّ الاعتماد عند الذّكر على دلالة اللفظ ـ من حيث الظّاهر ـ وعند الحذف على دلالة العقل،

⇐ فالحذف أعرق وأقوى في اقتضاء المعاني الزّائدة ـ على المعنى الأصلي ـ التي هي المقصودة في علم المعاني فتقديمه أولى اه.

(١) **قوله: «والحذف يفتقر»**. أي: إذا كان المسند إليه مبتدأً لا فاعلاً.

واعترض على هذا التّعليل بأنّه يفيد تقدّم الحذف على الذّكر خاصّةً دون سائر الأحوال، لأنّ الحذف مقابل له دون بقيّة الأحوال كالتّعريف والتّنكير وغيرهما، إذ ليس الحذف مقابلاً لهذه الأحوال حتّى يقال: عدم الحادث سابق على وجود.

والجواب: أنّ بقيّة الأحوال متفرّعة على الذّكر، لأنّها تفصيل له والمقدّم على الأصل مقدّم على الفرع أيضاً.

(٢) **قوله: «قابليّة المقام وهو»**. الضّمير راجع إلى القابليّة لأنّها مصدر صِناعيّ وضمير المصدر ـ أيّاً كان ـ يجوز فيه التّذكير والتّأنيث.

وهو أقوى، لاستقلاله بالدّلالة[١]، بخلاف اللفظ فإنّه يفتقر إلى العقل، فإذا حذفت فقد خيّلت أنّك عدلت عن الدّليل الأضعف إلى الأقوى.

وإنّما قال «تخييل» لأنّ الدّالّ عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن، والاعتماد في دلالة اللفظ بالأخَرَة إلى العقل، فلا عند الذّكر يكون الاعتماد بالكليّة على اللفظ، ولا عند الحذف على العقل. ﴿كقوله﴾:

﴿قال لي كيفَ أنتَ؟ قُلْتُ: عَـلِيلُ﴾ سَــهَرٌ دائــمٌ وَحُــزْنٌ طَــوِيلُ

لم يقل: «أنا عليل» للاحتراز والتّخييل المذكورين.

﴿أو اختبار تنبّه السّامع عند القرينة﴾ هل يتنبّه أم لا[٢].

﴿أو﴾ اختبار ﴿مقدار تنبّهه﴾ هل يتنبّه بالقرائن الخفيّة أم لا[٣].

﴿أو إيهام صونه﴾ أي: المسند إليه ﴿عن لسانك﴾ تعظيماً له وإفخاماً[٤].

﴿أو عكسه﴾ أي: إيهام صون لسانك عنه، تحقيراً له وإهانة[٥].

﴿أو تَأَتّي الإنكار﴾ وتيسّره ﴿لَدَى الحاجة﴾ نحو: «فاسقٌ فاجِرٌ» ـ أي: زيد ـ ليتيسّر لك أن تقول: ما أردته بل غيره.

﴿أو تعيّنه[٦]، أو ادّعائه[٧]﴾ أي: التعيّن.

---

(١) قوله: «لاستقلاله بالدَّلالة». أي: المعقولات المحضة مثل استحالة اجتماع الوجود والعدم، ودلالة الدُّخان على النّار وغير ذلك.

(٢) نحو: «كِذّيبٌ» أي: «العتيق كذّيب».

(٣) نحو: «مأبون» أي: ابن حنتمة.

(٤) نحو: «وصيُّ النبيّ وخليفته» أي: «عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ».

(٥) نحو: «خنزير» أي: «معاوية بن أبي سفيان».

(٦) نحو: «صدّيقة شهيدة» أي: «فاطمة ـ عليها السّلام ـ».

(٧) نحو: «طبيب» أي: أبو علي بن سيناء البلخي ـ عند أتباعه ـ ومحمّد بن زكريّا الرازيّ ـ عند أتباعه ـ.

﴿أو نحو ذلك﴾ كضِيْق المقام من إطالة الكلام بسبب ضَجْرَةٍ وسَآمَةٍ.

أو فوات فُرْصَة.

أو محافظة على وزن(١).

أو سجع(٢).

أو قافية(٣).

أو ما أشبه ذلك، كقول الصَّيّاد(٤): «غَزال»، فإنّ المقام لا يَسَعُ أن يقال: «هذا غَزال فَٱصْطَادُوْه».

---

(١) **قوله: «وزن»**. والمحافظة على الوزن كقول ابن العرندس يرثي الإمام الحسين ـ عليه السّلام ـ:

إمام بكته الإنس والجنّ والسّما ووحش الفلا والطَّيْر والبرّ والبحر

أي: هو إمام.

(٢) **قوله: «سجع»**. وهو تقارب فواصل الكلام وتشابهها إذا كان الكلام منثوراً لا موزوناً كقول القائل: «من طابت سريرته حمدت سيرته» ـ ببناء «حُمِدَتْ» للمفعول ـ فلم يقل «حَمَدَ النّاس سيرته» لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السَّجْع، إذ لو ذكر المسند إليه ـ أعني النّاس ـ لافترقت الفاصلتان ـ أي: السّريرة والسّيرة ـ وكانت السّريرة مرفوعة والسّيرة منصوبة وهو غير مطلوب في السَّجْع.

(٣) **قوله: «قافية»**. مثاله قول الشّاعر:

وما المرء إلّا كالشِّهاب وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون إلّا ودائع ولابدّ يوماً أن تُرَدَّ الودائِعُ

فلو ذكر المسند إليه وقيل: «أنْ يردّ النّاس الودائع» لاختلّت القافية لصيرورتها مرفوعةً في الأوّل ومنصوبةً في الثّاني.

(٤) **قوله: «كقول الصّيّاد»**. أي: قول الصّيّاد مخاطباً للطّيور الجوارح عند رؤيته للغزال. أو قول الصيّاد لرفقائه الصّيّادين وعلى هذا فالأولى اتّصاله بقوله: لفوات الفرصة.

وفي بعض النّسخ: «كقولك للصيّاد» وهذا ظاهر.

وكالإخفاء من غير السّامع من الحاضرين(١) مثل: «جاء»(٢).

وكاتّباع الاستعمال الوارد على تركه مثل: «رَمْيَةٌ من غير رامٍ»(٣)، و:

*** شِنْشِنَة أعْرِفُها مِنْ أَخْزَمِ ***(٤)

---

(١) **قوله: «كالإخفاء من غير السّامع من الحاضرين»**. والصّحيح أن يقال: «من غير المخاطب» لأنّ الحاضرين إن كانوا سامعين كان الإخفاء من غيرهم ممّن لم يسمع فلا معنى لقوله: من الحاضرين، وإن كانوا غير سامعين فلا حاجة للإخفاء عنهم بل لا يمكن.

(٢) **قوله: مثل: «جاء»**. المراد منه حذف المبتدأ في هذا المقام وفي غيره لأنّه المتبادر، لا حذف الفاعل وإن كان المسند إليه شاملاً له أيضاً، ويصحّ حذفه وإقامة النّائب عنه منابه بالإجماع فقولهم: «لا يحذف الفاعل أصلاً» إنّما يصحّ في غير باب النّائب عن الفاعل، وفيه يحذف بالاتّفاق.

(٣) **قوله: «رَمْيَةٌ من غير رامٍ»**. أي: «هذه رمية من غير رامٍ» فحذف المسند إليه، لأنّه مَثَلٌ والأمثال لا تتغيّر، وأوّل من قاله رجل مُضَريّ نذر أن يذبح بقرة وحش بـ«مِنى» وكان رامياً ماهراً، ولمّا أراد الوفاء بالنّذر خرج للصّيد ولكنّه لم يمكنه ذلك أيّاماً بسبب عدم إصابة رميه الصّيد، ورمى ابنه فأصاب بقرةً وكان ناشئاً في الرّمي، فقال الرّجل هذا الكلام وصار مثلاً. وقولهم: «مرعىً ولا كالسّعدان وماء ولا كصُداء وفتى ولا كمالك».

(٤) **قوله: «شنشنة أعرفها من أخزم»**. المصراع من الرَّجَز المشطور والقائل: أبو أخزم حاتم بن عبدالله بن سعد الطّائي وقبله:

إنّ بنيّ زَمَّلُوْنِي بالدَّمِ ... ومن يكن ذا أَوَدٍ يُقَوَّمِ

مَنْ يَلْقَ آسادَ الرِّجال يُكْلَمِ ... شِنْشِنة أعرفها من أَخزمِ

قال ابن الكلبيّ: إنّ الشّعر لأبي أخزم وكان له ابن يقال له أخزم، وقيل: كان عاقّاً، فمات وترك بنين، فوثبوا يوماً على جدّهم أبي أخزم فأدْمَوْه فقال: إنّ بنيّ ... المصاريع.

يعني أنّ هؤلاء أشبهوا أباهم في العقوق، و«الشِّنْشِنة» الطّبيعة والعادة يضرب في قرب الشّبه.

وقال الطّبريّ وابن الأثير وابن طاووس وغيرهم من أهل الأخبار أنّه دعا يزيد بن ⇐

أو على ترك نظائره، كما في الرّفع على المدح، أو الذّمّ، أو التّرحّم[1]، فإنّهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو: «الحمد للّه أهلُ الحمد» ـ بالرّفع ـ.

ومنه قولهم ـ بعد أن يذكروا رجلاً ـ: «فتىً من شأنه كذا وكذا»[2] و ـ بعد أن

⇐ معاوية ـ لعنهما الله ـ يوماً بعليّ بن الحسين ـ عليهما السّلام ـ ومعه عمرو بن الحسن وهو صبيّ ـ يقال: إنّ عمره إحدى عشرة سنةً ـ فقال له يزيد: يا عمرو، أتصارع هذا ـ يعني ابنه خالداً وكان في سنّه ـ فقال عمرو: لا، ولكن أعطني سكّيناً وأعطه سكّيناً حتّى أُقاتله فإمّا أن يقتلني فألحق بآبائي أو أقتله فيلحق بآبائه. فقال يزيد:

* شنشنة أعرفها من أخزم *

وصار هذا المصراع مثلاً، فقال ابن حيّوس الغنوي شاعر الشيعة:

والمجد شنشنة لآل مسيَّب ... ما كلّ شنشنة تناط بأخزم

وقال ابن هانئ الأندلسي:

إنّها شنشنة من أخزم ... قلّما ذُمَّ بخيل فحمد

وقال ابن سناء الملك:

شنشنة تعرف من يوسف ... في الحرب لا تعرف من أخزم

(١) **قوله: «كما في الرّفع على المدح أو الذّمّ أو التّرحّم»**. مثال المدح: «الحمد للّه أهلُ الحمد» ـ برفع الأهل ـ أي: هو أهل الحمد. ومثال الذمّ: «أعوذ باللّه من الشّيطان الرّجيمُ» ـ برفع الرَّجيم ـ أي: هو الرَّجيم. ومثال التّرحّم: «اللهمّ عبدك المسكين» ـ برفع المسكين ـ أي: هو المسكين. قال السّيوطي: يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع كـ«مررت بزيد الكريم».

الثّاني: إذا أخبر عنه بمخصوص «نعم» كـ«نعم الرّجل زيد».

الثّالث: إذا أخبر عنه بمصدر بَدَلٍ من اللفظ بفعله كـ«صبر جميل» أي: صبري.

الرّابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: «في ذمّتي لأفعلنّ» اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «بعد أن يذكروا رجلاً فتىً من شأنه كذا وكذا»**. هذه عبارة الشّيخ في باب الحذف من «الدّلائل» ومثاله قول الشّاعر:

⇐

يذكروا الدِّيار والمَنَازِل ـ: «رَبْع كذا وكذا»[١]. وهذه طريقة مستمرّة عندهم.

وقد يكون المسند إليه المحذوف هو الفاعل[٢] وحينئذٍ يجب إسناد الفعل إلى المفعول، ولا يفتقر هذا إلى القرينة الدّالّة على تعيين المحذوف، بل إلى مجرّد الغرض الدّاعي إلى الحذف مثل: «قُتِل الخارجيّ» لعدم الاعتناء بشأن قاتله، وإنّما المقصود أن يقتل ليُؤمن من شرّه.

[تعميم الحذف]

وقد يكون حذف الشّيء[٣] إشعاراً بأنّه بلغ من الفَخامة مبلغاً لا يمكن ذكره، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ هٰذا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ** ﴾[٤] ـ أي: الملّة الّتي، أو

⇐ سأشكر عَمْراً إن تراخت منيّتي ... أيادي لَمْ تُمْنَن وإنْ هي جَلَّتِ

فتىً غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشّكوى إذ النّعل زلَّتِ

(١) **قوله: «رَبْع كذا وكذا»**. ومثاله قول دعبل:

ديار عليٍّ والحسين وجعفر ... وحمزة والسجّاد ذي الثَّفِنات

بعد قوله:

بكيت لرسم الدّار من عرفات ... وأجريت دمع العين في الوجنات

مدارس آيات خلت من تلاوة ... ومنزل وحي مقفر العرصات

(٢) **قوله: «المحذوف هو الفاعل»**. ولا يفتقر هذا الحذف إلى الأمر الأوّل ـ أي: القرينة ـ بل يفتقر إلى الأمر الثّاني، وهو مجرّد الغرض الدّاعي إلى الحذف.

(٣) **قوله: «وقد يكون حذف الشيء»**. سواء كان مسنداً إليه أو غيره إشعاراً بأنّ المحذوف بلغ من العظمة مكاناً لا يمكن ذكره نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتي هِيَ أَقْوَمُ** ﴾ أي: يهدي النّاس إلى الملّة أو الحالة أو الطّريقة التي هي أقوم إن اتّبعوه.

والشّاهد في حذف واحدٍ من هذه الثّلاث لا «النّاس» ولا تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف، لما في إيهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه.

(٤) الإسراء: ٩.

الحالة، أو الطّريقة ـ ففي الحذف فَخامة لا توجد في الذّكر.

أو بلغ من الفَظاعة إلى حيث لا يَقْدِرُ المتكلّم على إجرائه على اللّسان، أو السّامع على استماعه، ولهذا إذا قلت: «كيف فلان» ـ سائلاً عن الواقع في بليّة ـ يقال: «لا تسأل عنه» إمّا لأنّه يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لِفَظَاعته وإضجاره المتكلّم، وإمّا لأنّك لا تَقْدِرُ على استماعه[1]؛ لإيحاشه السّامع وإضجاره.

[ذكر المسند إليه وأسبابه]

﴿وأمّا ذكره فلكونه﴾ أي: الذّكر **﴿الأصل، ولا مُقْتَضِيَ لِلعُدُول عنه﴾**[2].

﴿أو للاحتياط، لضعف التّعويل على القرينة﴾[3].

---

(١) **قوله: «لأنّك لا تقدر على استماعه»**. مثل ما جرى على الحسين وأصحابه وأهل بيته. قال السيوطيّ: «وفي قتله قصّة فيها طول لا يحتمل القلب ذكرها» وأقول:

يصيب به الرّامون عن قوس غيرهم فيا آخِراً أسدى له الغيّ أوّل

اللهمّ العن أوّل ظالم ظلم حقّ محمّد وآل محمّد وآخر تابع له على ذلك، اللهمّ العن العصابة التي حاربت الحسين وشايعت وبايعت وتابعت على قتله، اللهمّ العنهم جميعاً.

(٢) **قوله: «ولا مُقْتَضِيَ للعدول عنه»**. فإن قيل: سيأتي التّصريح بأنّ الأُمور الموجبة لذكر المسند إليه إنّما تكون مع قيام القرينة، فالاحتراز عن العبث في الظّاهر مقتضٍ للعدول عن هذا الأصل؟ يقال: المقتضي للعدول عن الأصل إنّما هو قصد الاحتراز وفعليّته، لا مجرّد إمكان ذلك القصد وجوازه وهو غير لازم.

(٣) **قوله: «لضعف التّعويل على القرينة»**. لأنّ دلالة اللفظ أقوى من دلالة القرينة، وذلك لخَفائها غالباً أو لعدم الوثوق بنباهة السّامع.

لا يقال: هذا يقتضي أن يكون اللفظ أقوى من العقل، فيخالف ما سبق من أنّ العقل أقوى الدليلين.

لأنّا نقول: إنّ ذلك بالنّسبة إلى بعض السّامعين، وهذا بالنّسبة إلى بعض آخر.

⇐

أو التّنبيه على غباوة السّامع.

أو زيادة الإيضاح والتّقرير، ومنه: ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[١] بتكرير اسم الإشارة، تنبيهاً على أنّهم كما ثبت لهم الأَثَرة[٢] بالهُدَى، فهي ثابتة لهم بالفَلاح، فجعل كلّ من الأَثَرتين -في تميّزهم بها عن غيرهم- بالمثابة الّتي لو انفردت كَفَتْ مميّزة على حِيالها[٣].

﴿أو إظهار تعظيمه﴾[٤].

﴿أو إهانته﴾.

⇐ وأيضاً نقول: إنّ ذلك بالنّسبة إلى بعض القرائن وهذا بالنّسبة إلى بعض القرائن الأُخرى.

وأيضاً: ما سبق بحسب التّخييل أو بالنّظر إلى ذات اللفظ، وهذا بحسب الحقيقة وبالنّظر إلى القرينة واللفظ معاً.

(١) البقرة: ٥.

(٢) **قوله: «الأَثَرة»**. الأَثَرة والأَثَارة العلامة، والثّاني أولى، وهما بفتح الهمزة والثّاء جميعاً.

(٣) **قوله: «على حيالها»**. أي: على استقلالها وعلى حِدَةٍ، الحِيال -بكسر الحاء- الاستقلال والانفراد، ومنه قول المعرّيّ في رثاء والد الرّضي والمرتضى:

تكبيرتان حِيال قبرك للفتى ... محسوبتان بِعُمْرَةٍ وطَوَافِ

أي: مقابل قبرك بأن يستقبلك الفتى منفرداً ومستقلاً بأن تكون قبلته.

والحاصل: أنّ تكرير اسم الإشارة أفاد ثبوت الأثارة والعلامة للمتّقين بكلّ واحدٍ من الهدى والفلاح مميّزاً لهم عن الفاسقين.

ولو لم يكرّر اسم الإشارة، وجعل «هم المفلحون» خبراً ثانياً لاسم الإشارة الأُولى احتمل امتيازهم بمجموع الأثارتين وبكلّ واحدةٍ منهما، فيحصل الإجمال، فيفوت المقصود وهو الإيضاح الحاصل بالتّكرير.

(٤) **قوله: «إظهار تعظيمه»**. أقول: هذا وما بعده من الإهانة والتّبرّك والاستلذاذ إنّما هو فيما إذا كان لفظ المسند إليه مفيداً لذلك.

﴿أو التّبرّك بذكره﴾.

﴿أو استلذاذه﴾.

﴿أو بَسْط الكلام حيث الإصغاء مطلوب﴾ أي: في[١] مقام يكون إصغاء السّامع مطلوباً للمتكلّم، لِعَظَمَتِهِ وشَرَفه **﴿نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾[٢]﴾** ولهذا يُطَالُ الكلام مع الأَحِبَّاء، ويجوز أن يكون «حيث» مستعاراً للزّمان.

وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار، والابتهاج، وغير ذلك، من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك: «مَنْ نبيُّك؟» فتقول: «نبيّنا حبيب الله أبوالقاسم محمّد بن عبدالله» إلى غير ذلك من الأوصاف.

وقد يذكر المسند إليه للتّهويل.

أو التّعجّب.

أو الإشهاد في قضيّة.

أو التّسجيل على السّامع، حتّى لا يكون له سبيل إلى الإنكار؛ هذا كلّه مع قيام القرينة.

وممّا جعله صاحب «المفتاح» مُقْتَضِياً للذّكر أن يكون الخبر عامّ النّسبة[٣] إلى

---

(١) هذا التّفسير لـ«حيث» إذا أريد به المكان ويجوز أن يراد به الزّمان ـ كما ينصّ عليه الشّارح بعيد هذا ـ. (٢) طه: ١٨.

(٣) **قوله: «عامّ النسبة»**. الأقسام أربعة:

الأوّل: أن يكون ـ أي: الخبر ـ عامّ النسبة وعامّ المراد كما تقول بعد ذكر معاوية ـ لعنه الله ـ: «خير من هذا الفاسق الفاجر» يعني «كلّ أحد» فحذف المبتدأ.

الثّاني: أن يكون خاصّ النّسبة وخاصّ المراد فيصحّ الحذف هاهنا أيضاً نحو: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ [البقرة: ١١٧]، أي: «اللّه» ـ تعالى ـ فالخبر يختصّ باللّه ـ عزّ وجلّ ـ ⇐

كلّ مسند إليه والمراد تخصيصه بمعيّن، نحو: «زيد قام» و: «عمرو ذهب» و: «خالدٌ في الدّار».

واعترض المصنّف عليه: بأنّه إن قامت قرينة تدلّ عليه ـ إن حذف ـ فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعيّن ـ وَحْدَهُما ـ لا يقتضيان ذكره، بل لابدّ أن ينضمّ إليهما أمر ثالث ـ كالتّبرّك، والاستلذاذ، ونحو ذلك ـ ليترجّح الذّكر على الحذف.

وإن لم تقم قرينة كان ذكره واجباً، لانتفاء شرط الحذف، لا لاقتضاء عموم النّسبة، وإرادة التّخصيص.

وجوابه: أنّ عموم النّسبة وإرادة التّخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له، لأنّه إذا لم يكن عامّ النّسبة نحو: ﴿ **خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾[1] يفهم منه أنّ

⇐ وهو مقصودنا.

الثّالث: عامّ النسبة وخاصّ المراد، وهذا القسم منع حذفه السّكّاكيّ، لأنّ الخبر عامّ النّسبة والمراد تخصيصه بمعيّن ولا يعلم بالحذف، ومنعه المصنّف لانتفاء شرط الحذف وهي القرينة، فلا خلاف بينهما، والنّزاع لفظيّ فقط نحو: «خالد بن الوليد ـ لعنه الله ـ زانٍ». و: «الوليد بن عقبة يصلّي سكراناً» ونحو ذلك.

ويجوز الحذف في هذا القسم أيضاً إذا قامت قرينة نحو قول الكميت بن زيد الأسدي في يوسف بن عمر الثّقفيّ ـ لعنه الله ـ: صالب العبد الصّالح زيد بن عليّ جدّنا الشّهيد ـ عليه السّلام ـ:

خبيث من العصبة الأخبثين ... وإن قلت زانين لم أقذف

وذلك لأنّه قال قبل هذا البيت:

يعزّ على أحمد بالذي ... أصاب ابنه أمس من يوسف

والرّابع: خاصّ النّسبة وعامّ المراد وهذا تصوّر محض ليس له تحقّق في الواقع ونفس الأمر.

(١) الأنعام: ١٠٢.

المراد هو الله ـ تعالى ـ وإن كان عامّ النّسبة ولم يرد تخصيصه نحو: «خير من هذا الفاسق الفاجر» يفهم منه أنّ المراد كلّ أحد، ولا نعني بالقرينة سوى ما يدلّ على المراد.

وقيل: مراده[١]: فيكون ذكره واجباً لا راجحاً، والمُقْتَضِي ما يكون مرجّحاً لا موجباً، أو فيكون ذكره واجباً، فلا يكون مقتضى الحال.

والجواب[٢]: أنّ المُقْتَضِيَ أعمّ من المُوْجِب والمرجّح، ولا نسلّم المنافاة بين وجوب الذّكر، وكونه مقتضى الحال، فإنّ كثيراً مِنْ مُقْتَضَيَات الأحوال بهذه المَثَابة.

[تعريف المسند إليه وأسبابه]

﴿**وأمّا تعريفه**﴾ أي: جعل المسند إليه معرفة[٣]، وهو ما وضع ليستعمل في

---

(١) **قوله: «مراده»**. أي: مراد المصنّف من الاعتراض على السّكّاكيّ أنّه إن لم تقم قرينة، كان ذكره ـ أي: المسند إليه ـ واجباً لا راجحاً.

أو مراده أنّه إذا لم تقم قرينة يكون ذكره واجباً فلا يكون مقتضى الحال.

(٢) **قوله: «والجواب»**. عن الاحتمال الأوّل أنّ النّسبة بين المقتضي والموجب هي العموم والخصوص المطلقان، الموجب أخصّ والمقتضي أعمّ، فكلّ موجب مقتضٍ وليس كلّ مقتضٍ موجباً والسّكّاكيّ عبّر بالمقتضي وهو يشمل الموجب فالمقتضي أعمّ من الموجب والمرجّح، وليس بين الموجب والمقتضي تبايناً.

وعن الثّاني بقوله: «ولا نسلّم» إلى آخره.

(٣) **قوله: «أي: جعل المسند إليه معرفة»**. ذكر في هذا المقام أُموراً ثلاثة:

الأوّل: تفسير التّعريف.

الثّاني: بيان المعرفة.

الثّالث: علّة إيراد وإتيان المسند إليه معرفةً.

أمّا الأمر الأوّل فله معانٍ أربعة:

⇐

شيء بعينه(١).

⇐ أحدها: المعنى الاسميّ الخالص وهو أنّ التّعريف بمعنى المعرفة.

وثانيها: المعنى المصدري المطلق والوضعي وهو تعريف المتكلّم للمسند إليه.

وثالثها: المعنى الوصفي يعني أنّ المصدر بمعنى اسم الفاعل فالتّعريف بمعنى المعرِّف.

ورابعها: المعنى المصدري الصِّناعيّ والجعليّ، وهذا هو المراد هاهنا حيث قال الشّارح: أي: جعل المسند إليه معرفة، أي: إيراده في الكلام معرفة، لا جعله معرفةً، لأنّ ذلك وظيفة الواضع، بخلاف إيراده معرفةً فإنّه وظيفة البليغ المستعمل للفظ.

وأمّا الأمر الثّاني: فأشار إليه بقوله: «وهو ما وضع» أي: المعرفة، والتّذكير باعتبار الخبر.

وأمّا الأمر الثّالث: فأشار إليه بقوله: «فتعريفه لإفادة المخاطب أتمّ فائدة» إلى آخرها.

(١) **قوله: «وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه»**. الكلام في هذا المقام مأخوذ من المحقّق الرّضيّ في شرح قول ابن الحاجب: «المعرفة ما وضع لشيءٍ بعينه» حيث قال: معنى قوله: «بعينه» احتراز عن النّكرات ولا يريد به أنّ الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيّناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل في عدّه إلّا الأعلام، إذ الضّمائر والمبهمات وذو اللّام والمضاف إلى أحدها يصلح لكلّ معيّن قصده المستعمل، فالمعنى:

ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها.

ولو قال: «ما وضع لاستعماله في شيءٍ بعينه» لكان أصرح.

وإنّما جعل ذا اللّام موضوعاً كـ«الرجل» و«الفرس» ـ وإن كان مركّباً ـ لما مرّ في حدّ الاسم أنّ المركّبات أيضاً موضوعة بالتّأويل الذي ذكرنا هناك أو جعل اللّام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كأنّه موضوع مع ما دخل عليه وضع الإفْراد.

ويدخل في هذا الحدّ العلم المنكر نحو: «رُبَّ سعادٍ وزينبٍ لقيتهما» لأنّهما وضعا لشيءٍ معيّن.

⇐

وحقيقة التّعريف(١): جعل الذّات مشاراً به إلى خارج إشارةً وضعيّة.

⇐ ويدخل المضمر في نحو: «ربّه رجلاً» و«نعم رجلاً» و«بئس رجلاً» والحقُّ أنّه منكّر.

ولا يعترض على هذا الحدّ بالضّمير الرّاجع إلى نكرة مختصّةٍ قبلُ بحكمٍ من الأحكام نحو: «جاءني رجل فضربته» لأنّ هذا الضّمير لهذا الرّجل الجائي دون غيره من الرجال.

وكذا ذو اللّام في نحو: «جاءني رجل فضربت الرّجل».

وأمّا الضّمير في نحو: «ربّ شاةٍ وسخلتها» فنكرة كما في «ربّه رجلاً» لأنّه لم يختصّ المنكّر المعود إليه بحكمٍ أوّلاً اه.

(١) قوله: «وحقيقة التّعريف». هذا أيضاً قول المحقّق الرّضي في باب المعرفة والنكرة من شرح الكافية حيث قال: والأصرح في رَسْمِ المعرفة أن يقال: «ما أُشير به إلى خارج مختصٍّ إشارة وضعيّة» فيدخل فيه جميع الضّمائر وإن عادت إلى نكرات، والمعرّف باللّام العهديّة وإن كان المعهود نكرةً ـ إذا كان المعود إليه أو المعهود مخصوصةً قبل بحكم ـ لأنّه أُشير بهما إلى خارج مخصوصٍ وإن كان منكراً.

وأمّا إن لم يختصّ المعود إليه بشيءٍ قبل نحو: «أرجل قائم أبوه» و«أظبي كان أُمّك أم حمار» ونحو: «ربّه رجلاً» و«نعم رجلاً» و«بئس رجلاً» و«يا لها قصّةً» و«ربّ رجل وأخيه» فالضّمائر كلّها نكرة، إذ لم يسبق اختصاص الرّجوع إليه بحكمٍ.

ولو قلت: «ربّ رجل كريم وأخيه» لم يجز، وكذا: «كلّ شاةٍ سوداء وسخلتها بدرهم» لأنّ الضّمير يصير معرفةً برجوعه إلى نكرة مختصّةٍ بصفةٍ.

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها نحو: «محمّد» و«عليّ» إذ يشار بكلّ واحد منهما إلى مخصوص عند الوضع، ويخرج منه النّكرات المعيّنة للمخاطب نحو قولك: «جاءني رجل تعرفه» أو: «رجل هو أخوك» لأنّ «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختصٍّ، بل اختصّ في هذا الاستعمال بصفته. وكذا يخرج نحو: «لقيت رجلاً» إذا علم المتكلّم ذلك المَلْقِيّ، إذ ليس فيه إشارة لا استعمالاً ولا وضعاً.

فقولنا: «ما أُشير به» يشترك فيه جميع المعارف.

⇐

وقدّم ـ في باب المسند إليه ـ التّعريف على التّنكير، لأنّ الأصل في المسند إليه التّعريف[١]، وفي المسند بالعكس[٢].

فتعريفه لإفادة المخاطب أتمَّ فائدة، وذلك لأنّ الغرض من الإخبار ـ كما مرّ ـ هي[٣] إفادة المخاطب الحكم، أو لازمه، وهو أيضاً حكم، لأنّ المتكلّم ـ كما يحكم في الأوّل بوقوع النّسبة بين الطّرفين ـ يحكم هنا بأنّه عالم بوقوع النّسبة.

ولا شكّ أنّ احتمال تحقّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، وكلّما ازداد المسند إليه والمسند تخصّصاً ازداد الحكم بُعْداً[٤]، كما ترى

⇐ ويختصّ اسم الإشارة بكون الإشارة فيها حسيّةً بالوضع.

وإنّما قلنا: «إلى خارج» لأنّ كلّ اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه.

ومِن ثَمّ لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلّا من سبق معرفته بذلك اللسان، فعلى هذا كلّ لفظ فهو إشارة إلى ما ثبتَ في ذهن المخاطب أنّ ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل: «إلى خارج» لدخل في الحدّ جميع الأسماء معارفها ونكراتها اهمختصراً.

(١) **قوله: «لأنّ الأصل في المسند إليه التّعريف»**. لأنّه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد، فلابدّ من أن يكون معرفة.

وأيضاً العلم بحكم من أحكام الشّيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشّيء بذلك الحكم، وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشّيء، لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجهٍ من الوجوه، هذا ولكن تأتي المناقشة في ذلك في بحث تنكير «المسند».

(٢) **قوله: «وفي المسند بالعكس»**. أي: الأصل في المسند التّنكير، لأنّه محكوم به والحكم بالمعلوم ـ مثل «النّار حارّة» ـ غير مفيد، فلابدّ من أن يكون المقصود من الكلام إثبات شيءٍ مجهولٍ لشيءٍ معلوم معيّن.

(٣) **قوله: «لأنّ الغرض من الإخبار ـ كما مرّ ـ هي»**. أي: الغرض والتأنيث باعتبار الخبر.

(٤) **قوله: «وكلّما ازداد المسند إليه والمسند تخصّصاً ازداد الحكم بُعداً»**. أي: من الذِّهن وكذا

⇐

في قولك: «شيء مّا موجود»[١] وقولك: «زيد حافظ للتّوراة» فإفادته أَتَمَّ فـائدةٍ تقتضي أتمّ تخصيص، وهو التّعريف، لأنّه كمال التّخصيص.

والنّكرة، وإن أمكن أن تخصّص بالوصف ـ بحيث لا يشاركه فيه غيره[٢] كقولك: «أعبُدُ إلهاً خَلَق السّماء» و: «لَقِيْتُ رجلاً سَلَّمَ عليك اليومَ وَحْدَه قَبْلَ كُلِّ أحد» ـ لكنّه لا يكون في قوّة تخصيص المعرفة، لأنّه وضعيّ بخلاف تخصيص النّكرة[٣].

⇐ كلّما ازداد المسند إليه والمسند عموماً ازداد الحكم قرباً من الذّهن، حتّى يصل بالقرب إلى حدّ لا فائدة في الإخبار به كما في قولك: «النّار حارّة» فالمدار في قوّة الفائدة وضعفها هو البُعد من الذّهن وقربه منه.

(١) **قوله: «شيءٌ مّا موجود»**. هذا مثال لما هو قريب من الذّهن لعموم المسند إليه والمسند فيه وقوله: «زيد حافظ للتوراة» مثال لما هو بعيد من الذّهن لتخصّص المسند إليه لكونه شخصاً معيّناً، وكذا المسند لكونه من أفعال الخصوص.

(٢) **قوله: «بحيث لا يشاركه فيه غيره»**. والأوضح في ذلك أن تقول: «لعن الله رجلاً ابتزّ حقّ فاطمة الزّهراء» وكذا «لعن الله رجلاً أحرق بيت فاطمة» و: «لعن الله رجلاً أحرق المصاحف» و: «لعن الله امرأة تظاهرت على النبيّ» و: «لعن الله امرأةً خرجت بغير إذن زوجها» و: «لعن الله رجلاً منع تدوين الحديث» و: «لعن الله رجلاً أحرق الأحاديث النبويّة». وتقول: «لعن الله من أسّس أساس الجور على أهل البيت» و: «لعن الله رجلاً أخّر عليّاً عن مرتبته».

والمثالان اللّذان أوردهما الشّارح ليسا من المسند إليه ولكنّهما من النّكرة الموصوفة بوصف لا يشاركه فيه غيره.

(٣) **قوله: «بخلاف تخصيص النّكرة»**. مأخوذ من الرّضيّ في باب الموصول من «شرح الكافية» ٢: ٣٦: قال: والفرق بين المعرفة والنكرة المخصّصة أنّ تخصيص المعرفة وضعيّ، وهو المراد بالتّعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التّخصيص، ألا ترى أنّك قد تخصّص ⇐

[التّعريف بالإضمار]

ثمّ التّعريف يكون على وجوهٍ متفاوتة[١]، يتعلّق بها أغراض مختلفة، أشار إليها بقوله: ﴿فبالإضمار[٢]، لأنّ المقام للتكلّم أو الخِطاب أو الغَيْبَة[٣]﴾ وقدّم

⇐ النّكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنّها لا تسمّى بذلك معرفةً لكونه غير وضعيّ كما تقول: «رأيت اليوم رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كلّ أحد» وكذا قولك: «إنّي أعبد إلهاً خلق السّماوات والأرض» ونحو ذلك اه.

(١) **قوله: «على وجوهٍ متفاوتة»**. وهي ستّة: المضمر والعلم والموصول والإشارة وذو اللّام والمضاف إلى أحدها معنىً. وسبب الانحصار فيها: أنّ التّعيين في لفظ المعرفة إمّا أن يفيده نفس اللفظ وجوهره وهو العلم.

أو يفيده حرف وهو ذو اللّام.

أو تفيده القرينة في الكلام وهو المضمر.

أو تفيده الإشارة الحسيّة إلى نفسه وهو اسم الإشارة.

أو تفيده الإشارة العقليّة إلى نسبة معهودة معلومة للسّامع وتلك النّسبة إن كانت خبريّة فهو الموصول وإلّا فهو المضاف إلى أحد الخمسة.

(٢) **قوله: «فبالإضمار»**. قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: للإضمار معانٍ ثلاثة:

١ ـ المصدريّ الأصليّ وهو الإخفاء.

٢ ـ المصدريّ الصّناعيّ، يعني: إيراد المسند إليه بصورة الضّمير.

٣ ـ الاسمي الخالص وهو الضّمير والقلب.

(٣) **قوله: «لأنّ المقام لِلتَكَلُّم أو الخِطاب أو الغَيْبَة»**. فإذا قيل ـ مثلاً ـ: «مَنْ أكرم زيداً»؟ وكنت أنت المكرم له قلت: «أنا» ولا تقول: فلان. وإن كان المكرم له المخاطب قلت: «أنت». وإذا كان المكرم له غائباً وتقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً قلت: «هو».

والخلاصة: أنّه إذا كان المقام للتكلّم أو الخطاب أو الغيبة لا يشعر بذلك إلّا الضّمير الموضوع لذلك، وهو نصّ في المراد، وأمّا الاسم الظّاهر فربّما يكون مشعراً بذلك أيضاً ⇐

المضمر لكونه أعرف المعارف(١).

[الخطاب الخاصّ]

﴿ **وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن**(٢) ﴾ واحداً كان أو كثيراً؛ لأنّ وضع المعارف

⇐ ولكنّه ليس نصّاً في ذلك فقول الخليفة: «الخليفة يأمر بكذا» يحتمل المتكلّم ويحتمل الإخبار عن غيره، فلا يكون نصّاً، بخلاف: «أنا أمرتُ بكذا» أو «آمُرُ» فإنّه نصّ في ذلك.

وبعبارةٍ أُخرى: أنّ المقام مقام التّعبير عن المتكلّم من حيث إنّه متكلّم وعن المخاطب من حيث إنّه مخاطب، وعن الغائب من حيث إنّه غائب.

فلا يرد أنّ مقام المتكلّم ثابت في قول الخليفة: «الخليفة أمر بكذا» مع عدم الإضمار.

وأنّ الخطاب ـ أعني توجيه الكلام إلى الحاضر ـ لا يقتضي التّعبير بضمير المخاطب كما تقول بحضرة جماعة كلاماً لا تريد به واحداً منهم.

وأنّ الغيبة وهي كون الشّيء غير متكلّم ولا مخاطب لا تستدعي الإضمار، لأنّ الاسم الظّاهر في حكم الغائب ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

(١) **قوله: «لكونه أعرف المعارف»**. اختلف في تعيين مرتبة المعارف على قولين:

فذهب الجمهور إلى أنّ أعرف المعارف المضمر ثمّ العلم ثمّ الإشارة ثمّ الموصول ثمّ المعرَّف باللّام، والمضاف في رتبة المضاف إليه إلّا المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم.

وذهب الكوفيّون الى أنّ الأعرف العلم ثمّ المضمر ثمّ اسم الإشارة ثمّ الموصول ثمّ ذو اللّام، وأمّا المضاف فحكمه حكم المضاف إليه.

وأعرف المضمرات المضمر المتكلّم ثمّ المخاطب ثمّ الغائب.

قال الرّضي: وإنّما كان المتكلّم أعرف؛ لأنّه ربّما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلّم.

(٢) **قوله: «أصل الخطاب أن يكون لمعيّن»**. لوجهين:

الأوّل: أن وضع المعارف على أن تستعمل لمعيّن.

والثّاني: أنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضرٍ فيكون معيّناً.

على أن تستعمل لمعيّن، مع أنّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر فيكون معيّناً.

[الخطاب العام]

﴿ **وقد يترك** ﴾ أي: الخطاب مع معيّن ﴿ **إلى غيره** ﴾ أي: غير المعيّن ﴿ **ليعمّ** ﴾ الخطاب ﴿ **كلّ مخاطب** ﴾ على سبيل البدل[١] ﴿ **نحو**: ﴿ وَلَوْ تَرىٰ إِذِ الْـمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ ﴾[٢] ﴾ لا يريد بالخطاب مخاطباً معيّناً، قصداً إلى تفظيع حال المجرمين ﴿ **أي: تناهت حالهم** ﴾ الفظيعة ﴿ **في الظّهور** ﴾ وبلغت النّهاية في الانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خَفاؤها فلا يختصّ بها رُؤْية راءٍ دون راءٍ، وإذا كان كذلك ﴿ **فلا يختصّ به** ﴾ أي: بهذا الخطاب ﴿ **مخاطب** ﴾ دون مخاطب، بل كلّ مَن يتأتّى منه الرّؤية فله مدخل في هذا الخطاب.

[نسخة]

وفي بعض النُّسَخ: «فلا يختصّ بها» ـ أي: برؤية حالهم ـ «مخاطب» أو بحالهم رؤية مخاطب ـ على حذف المضاف ـ.

[رأي الخطيب]

قال في «الإيضاح»: وقد يترك إلى غير معيّن نحو: «فلان لئيم إن أكرمته أهانك،

---

(١) **قوله: «على سبيل البدل»**. العموم قسمان:

١ ـ الاستيعابي والاستغراقي مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ [فاطر: ٢٨]، أي كلّهم وهم أئمّة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ فكلمة «العلماء» تشملهم على سبيل الاستغراق والاستيعاب.

٢ ـ البدلي مثل قولك: «رجل» فإنّه يشمل كلّ مذكّر من بني آدم ولكنّه إنّما يشمله واحداً بعد واحدٍ.

(٢) السّجدة: ١٢.

وإن أحسنت إليه أساء إليك» فلا تريد مخاطباً بعينه، بل تريد: «إن أكرم أو أحسن إليه» فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير نحو: ﴿**وَلَوْ تَرىٰ**﴾ الآية، أُخرج في صورة الخطاب، لِمَا[1] أُريد العموم.

فقوله: «ليفيد العموم» متعلّق بقوله: «فلا تريد مخاطباً بعينه» لا بقوله: «فتخرجه في صورةالخطاب» لفساد المعنى.

وكذا قوله: «لِمَا أُريد العموم» متعلّق بما دلّ عليه الكلام، أي: يحمل على هذا ـ أي: عدم إرادة مخاطب معيّن ـ لإرادة العموم، يشعر بذلك لفظ «المفتاح».

[التّعريف بالعلميّة]

﴿**وبالعَلَميّة**[2]﴾ أي: تعريف المسند إليه بإيراده عَلَماً، وهو ما وضع لشيءٍ بعينه مع جميع مشخّصاته[3]. وقدّمها على بقيّة المعارف لأنّها

(١) هكذا ضبطه الشّارح نفسه حيث يقول: «لما أريد» متعلّق بما دلّ عليه الكلام، أي: «يحمل على كذا لإرادة العموم» فاللام حرف جرّ و«ما» مصدريّة، ولكنّ الأوضح أن يقال: «لمّا أريدَ العموم» أي: وقت إرادة العموم بجعل «لمّا» ظرفيّة مصدريّة كما قالوا في «ما دام» وهذا وإن لم يصرّحوا به في «علم النّحو» ولكنّه يستفاد من مطاوي كلام العرب.

(٢) **قوله: «بالعلميّة»**. العلم علم شخص وعلم جنسٍ، والعلم الشخصيّ ثلاثة: الاسم واللقب والكنية، والعلم يشملها، ولا يريدون من العلم في المقام إلّا العلم الشخصي بأنواعه، دون الجنسيّ كما يشير إليه قوله: «بعينه» أي: العلم الشخصيّ دون الجنسيّ؛ لأنّه موضوع للماهية ولا مشخّصات لها، إذ لا وجود لها في الخارج حتّى يكون لها مشخّصات.

(٣) **قوله: «جميع مشخّصاته»**. والمراد بتلك المشخّصات أمارات الشّخص وعلاماته المميّزة له من غيره من الأعراض والصفات ـ مثل: الكمّ والكيف ـ لأنّها أمارات وعلامات يعرف بها الشّخص ويتميّز عمّا عداه فتبدّل المشخّصات لا يوجب تبدّل الشّخص، فالمشخّصات هي التي تمنع من وقوع الشّركة فيه. ثمّ اعلم أُموراً:

⇐

أعرف[(١)] منها ﴿لإحضاره﴾ أي: المسند إليه[(٢)] ﴿بعينه﴾ أي: بشخصه[(٣)]، بحيث يكون متميّزاً عن جميع ما عداه، واحترز به عن إحضاره باسم جنسه[(٤)] نحو:

⇐ **الأوّل**: أنّ معرفة المشخَّصات ولو إجمالاً بوجه عام تكفي في وضع العلم ونظير ذلك ما قيل في وجه كون لفظ «اللّه» علماً.

والثّاني: أنّ التعريف لما علميّته حقيقيّة، وهو علم الشّخص، بخلاف علم الجنس، فإنّ علميّته حكميّة إنّما تعتبر عند الضّرورة ولأحكام لفظيّة كما قال في الألفيّة:

ووضعوا لبعض الأجناس علم   كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

وأدرج بعضهم علم الجنس أيضاً في التّعريف بأن أراد بالمشخَّصات المشخَّصات الخارجيّة بالنّسبة لعلم الشّخص والذهنيّة بالنّسبة لعلم الجنس.

والثّالث: أنّ الأعلام الغالبة التي تعيّنت لفرد معيّن بغلبة الاستعمال داخلة في التّعريف لأنّ غلبة الاستعمال بحيث اختصّ العلم الغالب بفرد معيّن بمنزلة الوضع من واضع معيّن.

(١) **قوله: «وقدّمها على بقيّة المعارف لأنّها أعرف»**. وذلك لأنّها يعين المسمّى بنفس اللفظ بخلاف البقيّة فإنّها تعيّنه إمّا بقيد لفظيٍّ وهو الصّلة و«أل» والمضاف إليه أو بقيد معنويٍّ وهي الإشارة.

(٢) **قوله: «لإحضاره ـ أي: المسند إليه ـ»**. في الكلام نوع استخدام فإنّ الضّمير من قوله: «لإحضاره» راجع إلى معنى المسند إليه ومدلوله، والمعرّف بالعلميّة لفظه، إلّا أن يقال: إنّ الكلام على حذف مضافٍ، أي: لإحضار مدلوله.

(٣) **قوله: «بعينه ـ أي: بشخصه ـ»**. أورد على ذلك بأنّ الإحضار بعينه لا يمكن في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فإنّ المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يمكن حضوره في ذهن السّامع بعينه لعدم العلم بذاته وعدم الإحاطة بجميع صفاته.

والجواب أنّ الإحضار أعمّ من أن يكون بوجهٍ جزئيّ كإحضاره بذاته مثل: «زيد»، أو بوجه كلّيّ ينحصر فيه مثل لفظ الجلالة. والمراد بالإحضار في الذّهن الالتفات والتوجّه إليه ولا ريب أنّ السّامع إذا سمع لفظ الجلالة توجَّهَ ذهنُهُ إليه.

(٤) **قوله: «عن إحضاره باسم جنسه»**. واعترض بأنّ الإحضار بعينه قد يحصل باسم الجنس ⇐

«رجل عالم جائني» ﴿في ذهن السّامع ابتداءً[١]﴾ أي: أوّل مرّة، واحترز به عن إحضاره ثانياً بالضّمير الغائب نحو: «جاء زيد وهو راكب».

﴿باسم مختصّ به﴾ أي: بالمسند إليه، بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع[٢]. وإنّما قيّد به؟ ليدخل العَلَم المشترك.

⇐ كما إذا لم يكن في البلد إلّا عالم واحد. والجواب أنّ المراد بالإحضار: الإحضار من حيث الوضع والإحضار في المفروض عارضيّ لأنّه بسبب الانحصار لا من حيث الوضع.

(١) **قوله: «ابتداءً»**. فيه ثلاثة تفاسير:

الأوّل: مختار الشّارح وهو: «أوّل مرّة».

الثّاني: ما رجّحه الشارح بعد مختاره وهو: «أوّل زمان الذّكر».

والثّالث: ما ذكره بعضهم وهو: «بلا واسطة وبنفسه» وهذا التّفسير اعترض عليه الشّارح بوجوه ثلاثة:

أحدها: تفسير الابتداء بما لا يناسبه وهي المصيبة العظمى.

ثانيها: لزوم أن يكون القيد الثّالث في تعريف العَلَم لغواً وهو قوله: «باسم مختصّ به» فإنّه القيد الثّالث. والقيد الأوّل قوله: «بعينه» والثّاني قوله: «ابتداءً» ولزوم اللغويّة هي المصيبة الصغرى. وقد أشار إليهما بقوله: بعد اللّتيّا والّتي.

ثالثها: أن يكون هذا القيد مخرجاً لسائر المعارف أيضاً ولا وجه لاختصاصه بالضّمير الغائب والمعرّف باللّام والموصول.

(٢) **قوله: «لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع»**. قال المحقّق الرّضي في شرح قول ابن الحاجب: «العلم ما وضع لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحدٍ». قوله: «غير متناولٍ غيره» يخرج سائر المعارف، لأنّ المبهمات والمضمرات وذوي اللّام وضعها الواضع لتطلق على أيّ معيّن يراد بخلاف العَلَم، فإنّ واضعه لم يضعه إلّا لمسمًّى معيّنٍ، ولا نظر له إلى تناوله معيّناً آخر كما كان في سائر المعارف وقال:

قوله: «بوضعٍ واحدٍ» متعلّق بـ«متناول» أي: لا يتناول غير ذلك المعيّن بالوضع الواحد ⇐

واحترز به[١] عن إحضاره بضمير المتكلّم، والمخاطب، واسم الإشارة، والموصول، والمعرّف بلام العهد، والإضافة، فإنّه يمكن إحضاره بعينه ابتداءً بكلّ واحدٍ منها، لكن ليس شيء منها مختصّاً بمسند إليه معيّن.

فإن قيل: هذا القيد[٢] مغنٍ عن الأوّلين، لأنّ الاسم المختصّ بشيء معيّن ليس إلّا العَلَم.

قلنا ـ بعد التّسليم ـ: إنّ ذكر القيود[٣] إنّما هو لتحقيق مقام العَلَميّة، فلا بأس بأن

⇐ بل إن تناول ـ كما في الأعلام المشتركة ـ فإنّما يتناوله بوضع آخر، أي: بتسمية أُخرى لا بالتسمية الأُولى، كما إذا سمّي شخص بـ«زيد» ثمّ سمّي به شخص آخر، فإنّه وإن كان متناولاً بالوضع لمعيّنين لكن تناوله للمعيّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأوّل بخلاف سائر المعارف ـ كما تبيّن ـ فإنّما ذكر قوله: «بوضع واحد» لئلّا يخرج الأعلام المشتركة عن حدّ العلم اهـ. [شرح الكافية ٢: ١٣١ ـ ١٣٢]

(١) **قوله: «واحترز به»**. عن ستّة أُمور:

١ ـ عن إحضاره بضمير المتكلّم

٢ ـ والمخاطب

٣ ـ واسم الإشارة

٤ ـ والموصول

٥ ـ والمعرّف بلام العهد

٦ ـ والإضافة، فإنّه يمكن إحضاره بعينه ابتداءً بكلّ واحدٍ منها، لكن ليس شيء منها مختصّاً بمسند إليه معيّنٍ.

(٢) **قوله: «هذا القيد»**. أي: القيد الثّالث وهو قوله: «باسم مختصٍّ به» يغني عن القيدين ـ أي: الأوّل وهو قوله: «بعينه»، والثّاني وهو قوله: «ابتداءً» ـ لأنّ الاسم المختصّ بشيءٍ معيّن ليس إلّا العلم فيخرج به كلّ ما خرج بالأوّلين، فذكرهما لغو غير محتاج إليه.

(٣) **قوله: «قلنا بعد التّسليم إنّ ذكر القيود»**. قال الفاضل الرّومي: توجيه الجواب أنّا لا نسلّم ⇐

يقع فيها ما يصحّ به الاحتراز عن الجميع ـ كما في التّعريفات ـ.

لا يقال: إنّ قوله «ابتداءً»[1] احتراز عن الضّمير الغائب، والمعرّف بلام العهد، والموصول، فإنّ الأوّلين بواسطة تقدّم ذكره تحقيقاً أو تقديراً، والثّالث بواسطة العِلْم بالصّفة.

لأنّا نقول: هذا موقوف على أن يكون معنى قوله «ابتداءً» بنفسه ـ أي: بنفس لفظه ـ يعني: إحضاراً لا يتوقّف بعد العلم بالوضع على شيء آخر

⇐ انحصار الاسم المختصّ في العلم، فإنّ المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة و«الرَّحمن» مختصّ به ـ تعالى ـ بطريق الغلبة والاستعمال وإن كان في الأصل موضوعاً لذاتٍ له الرَّحمة الكاملة مطلقاً مع أنّه ليس بعَلَمٍ لوقوعه صفةً.

فمثل «الرّحمن» لا يخرج بقوله: «باسم مختصّ به» بل بقوله: «بعينه» ـ إن نظر إلى أنّ مفهومه كلّيّ في الأصل ـ أو بقوله: «ابتداءً» إن نظر إلى الخصوص العارض بحسب الاستعمال ـ كما هو الظّاهر ـ.

ولو سلّم أنّ الاسم المختصّ بشيءٍ ليس إلّا العلم بناءً على أن يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الأصليّ من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلميّة، غاية ما في الباب أنّهما ـ بعد ما ذُكِرا لذلك الغرض ـ أسند الشّارح إليهما ـ لكونهما سابقين في الذّكر ـ إخراجَ بعض ما يخرج بالقيد الأخير وليس بمحذور اهمختصراً.

(١) **قوله: «لا يقال: إنّ قوله: «ابتداءً»**. أي: لا يقال: لا يصحّ الاحتراز به عن الجميع؛ لأنّه احتراز عن المضمر الغائب والمعرّف بلام العهد والموصول فقط، فيحتاج إخراج غير هذه الثّلاثة إلى قوله: «باسم مختصٍّ به»؟

لأنّ هذا ـ أي: اختصاص الاحتراز بقوله: «ابتداءً» بهذه الثّلاثة ـ يترتّب عليه ثلاثة عيوبٍ:

الأوّل: تفسير الابتداء بما لا يناسبه.

الثّاني: لغو قوله: «باسم مختصّ به».

الثّالث: بطلان الاختصاص وعدم وجود وجهٍ له.

ـ من تقدّم الذّكر ونحوه ـ[١].

ولو أُريد ذلك، يكون هذا بعينه معنى قوله: «باسم مختصّ به».

و ـ بعد اللَّتَيّا[٢] والّتي ـ يكون احترازاً عن سائرالمعارف، ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة، لأنّ اللفظ الموضوع لمعيّن[٣] إنّما هو العَلَم، وما سواه إنّما وضع ليستعمل في معيّن.

فينبغي أن يصار إلى ما ذكره بعضهم من أنّ معناه: «أوّل زمان ذكره» وهو احتراز عن إحضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف، فإنّها لا تفيد أوّلَ زمان ذكرها إلّا مفهوماتها الكليّة[٤]، وإفادتها للجزئيّات ـ المرادة في الكلام ـ إنّما تكون

---

(١) **قوله: «من تقدّم الذّكر ونحوه»**. أي: الصّلة ولام التّعريف والتّكلّم والخطاب والإشارة والإضافة.

(٢) **قوله: «اللَتيّا»**. خالفوا بها تصغير المعربات في إبقاء أوّلها على حركته الأصليّة ـ وهي الفتحة ـ والتّعويض من ضمّه ألفاً مزيدةً في آخرها وقولهم: «بعد اللَتيّا والتي» من أمثال العرب والأصل فيه ـ كما في «مجمع الأمثال» للميداني ـ أنّ رجلاً تزوّج امرأةً قصيرة فقاسى منها شدائد فطلّقها وتزوّج طويلةً فقاسى منها أضعاف ذلك فطلّقها أيضاً وقال: «بعد اللَتيّا والّتي لا أتزوّج أبداً» ثمّ صارت مثلاً وكنّي بها عن الشدائد المتوالية. قال أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ في «نهج البلاغة»: فإن أقل يقولوا: «حرص على الملك» وإن أسكت يقولوا: «جزع من الموت» هيهات بعد اللّتيّا والّتي واللهِ لَابْنُ أبي طالبٍ آنَسُ بالموت من الطّفل بثدي أمّه.

وقد عنى الشّارح من «اللّتيّا» العيب الأوّل وهو تفسير «الابتداء» بما لا يناسبه ومن «الّتي» لزوم لغويّة قوله: «باسم مختصٍّ به» ـ كما بيّنّا ـ.

(٣) **قوله: «لأنّ اللفظ الموضوع لمعيّن»**. مأخوذ من المحقّق الرّضي في باب العَلَم من «شرح الكافية» وقد نقلنا قوله سابقاً.

(٤) **قوله: «مفهوماتها الكلّيّة»**. اختلفوا في وضع أسماء الإشارة والموصولات والضّمائر على

⇐

⇐ قولين:

الأوّل: ـ وهو قول المتقدّمين من أهل العربيّة ـ أنّ الموضوع له فيها عامّ كالوضع والمستعمل فيه فيها خاصّ، فتكون مجازات بلا حقيقةٍ مستعملة ـ كما في لفظ «الرّحمن» ـ.

والثّاني: ـ وهو قول المتأخّرين ـ أنّ الوضع فيها عامّ والموضوع له خاصّ، وذلك أنّ المعرفة ستّة أنواع بالاستقراء ـ ولم يعدّوا النّداء في نحو: «يا رجل» من المعارف لكونه فرع المضمرات لأنّ تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما نصّ عليه الرّضى ـ:

الأوّل: المضمرات، فإنّها موضوعة بإزاء معانٍ معيّنة مشخّصة باعتبار أمر كلّيّ، فإنّ الواضع لاحظ أوّلاً مفهوم المتكلّم الواحد من حيث إنّه يحكي عن نفسه ـ مثلاً ـ وجعله آلةً لملاحظة أفراده، ووضع لفظ «أنا» بإزاء كلّ واحدٍ واحدٍ من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفهم منه إلّا واحد بخصوصه دون القدر المشترك.

فتعقّل ذلك المشترك آلة للوضع لا أنّه الموضوع له، فالوضع كلّيّ والموضوع له جزئيّ مشخّص.

والثّاني: الأعلام الشخصيّة كما إذا تصوّر ذات «زيد» ووضع لفظ «زيد» بإزائه من حيث معلوميّته ومعهوديّته أو الجنسيّة كما إذا تصوّر مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس ووضع بإزائه من حيث معلوميّته ومعهوديّته لفظ «أُسامة» فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس ومعرفة، بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النّظر عن معلوميّته ومعهوديّته فإنّه بهذا الاعتبار نكرة.

والثّالث: المبهمات ـ يعني أسماء الإشارة والموصول ـ وسمّيت مبهمات لأنّ اسم الإشارة من غير مشار إليه مبهم وكذلك الموصول من غير صلة، وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاصّ، فإنّها موضوعة بإزاء معان معيّنة معلومة معهودة من حيث معلوميّتها وضعاً عاماً كليّاً، فإنّ الواضع إذا تعقّل ـ مثلاً ـ معنى المشار إليه المفرد المذكّر وعيّن لفظ «هذا» بإزاء كلّ واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عاماً، لأنّ

⇐

بواسطة قرينة، معيّنة لها في الكلام، كتقدّم الذّكر، والإشارة، والعلم بالصِّلة، والنّسبة، ونحو ذلك. ولا يخفى على المنصف أنّ الوجه ما ذكرناه أوّلاً.

﴿نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1][2]﴾ فـ«اللّـه» أصله «الإله» حذفت الهمزة، وعوّضت عنها حرف التّعريف، ثمّ جعل علماً لِلذّات الواجب الوجود الخالق لكلّ شيء.

ومَنْ زعم ـ أنّه اسم[3] لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحقّ للعبوديّة له، وكلّ

⇐ التصوّر المعتبر فيه عامّ وهو القدر المشترك بين تلك الأفراد، والموضوع له خاصّاً لأنّه خصوصيّة كلّ واحدٍ من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها.

والرّابع والخامس: ما عرّف باللّام العهديّة والجنسيّة أو الاستغراقيّة أو عرف بالنّداء نحو: «يا رجل» إذا قصد به معيّن بخلاف «يا رجلاً» لغير معيّن فإنّه نكرة ولم يذكره المتقدّمون لرجوعه إلى الضّمير ـ كما قلنا ـ أو إلى ذي اللّام إذ أصل: «يا رجلُ»: «يا أيّها الرّجل» ـ كما قال بعضهم ـ. **والسّادس**: المضاف إلى أحدها معنىً ـ أي: إضافة معنويّة.

(١) الإخلاص: ١.

(٢) **قوله: «قل هو اللّه أحد»**. في إعرابه وجهان:

الأوّل: أن يكون «هو» مبتدأ و«اللّه» خبراً أوّلاً، و«أحد» خبراً ثانياً أو بدلاً من «الله» بناءً على جواز إبدال النّكرة غير الموصوفة من المعرفة ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ بشرط إفادة البدل ما لم يفده المبدل منه. والشّاهد على هذا القول في إيراد المسند إليه ضميراً.

الثّاني: أن يكون «هو» ضمير الشأن مبتدأً أوّلاً، و«الله» مبتدأً ثانياً و«أحد» خبره والجملة خبر الضّمير.

والشّاهد على هذا القول في إيراد المسند إليه ضميراً وعلماً أيضاً لإحضاره في ذهن السّامع ابتداءً بعينه باسم مختصٍّ به يعني لفظ الجلالة.

(٣) **قوله: «ومن زعم أنّه اسم»**. اختلف في لفظ الجلالة أهو عربيّ أم غيره، وإن كان عربيّاً أهو

⇐

منهما كلّيّ انحصر في فردٍ، فلا يكون عَلَماً، لأنّ مفهوم العلم جزئيّ ـ فقد سَهَا.

ألا ترى أنّ قولنا: «لا إله إلّا الله» كلمة توحيد بالاتّفاق، من غير أن يتوقّف على اعتبار عهد، فلو كان «اللّه» اسماً لمفهوم المعبود بالحقّ، أو الواجب لذاته، لا عَلَماً للفرد الموجود منه، لَمّا أفاد التّوحيد، لأنّ المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة.

وأيضاً فالمراد بـ«الإله» في هذه الكلمة إمّا المعبود بالحقّ، فيلزم استثناء الشّيء من نفسه، أو مطلق المعبود، فيلزم الكَذِب، لكثرة المعبودات الباطلة.

فيجب أن يكون «إله» بمعنى المعبود بالحقّ، و«الله» عَلَماً للفرد الموجود منه، والمعنى: «لا مستحقّ للعبوديّة له في الوجود، أو موجود، إلّا الفرد الذي هو خالق العالَم».

وهذا معنى قول صاحب «الكشّاف»: إنّ «اللّه» مختصّ بالمعبود بالحقّ، لم يطلق على غيره، أي: بالفرد الموجود الذي يُعبَد بالحقّ ـ تعالى وتقدّس ـ.

﴿أو تعظيم، أو إهانة[1]﴾ كما في الألقاب الصّالحة لِمَدْحٍ أو ذَمٍّ

⇐ مشتقّ أم جامد، وإن كان مشتقّاً فما هو مبدأ اشتقاقه، وإن كان جامداً أهو علم أم اسم جنس، والواضع هو الله ـ تعالى ـ أم غيره؟ فذهب إلى كلٍّ فريقٌ.

والمشهور: أنّه عربيّ مشتقّ إمّا من «الإله» وهو المهموز الفاء الصّحيح «فِعال» بمعنى المفعول، أي: المألوه والمعبود.

وإمّا من «الوَلَه» المثال الواوي بمعنى التحيّر، أو «اللّيَه» الأجوف اليائي بمعنى التستّر.

وهو علم أيضاً لا اسم جنس، والواضع هو الله ـ تعالى ـ على رأي ابن جنّي. وقيل: هو الله بواسطة الأنبياء، وقيل غير ذلك.

(١) **قوله: «أو تعظيم أو إهانة»**. قد عرفت العَلَمَ فيما مضى وانقسامه إلى عَلَمِ الشّخص وعَلَمِ الجنس. فاعرف الآن أنّ الأعلام على ثلاثة أضرب:

إمّا اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذمّ كـ«زيد» و«عمرو».

⇐

﴿أو كِناية ﴾[١] عن معنىً يصلح له الاسم، نحو: «أبو لَهَب فعل كذا»، وفي التّنزيل:

⇐ أو لقب وهو ما يقصد به أحدهما كـ«بَطَّة» و«قُفَّة» و«عائد الكلب» في الذّمّ وكـ«المصطفى» و«المرتضى» في المدح.

ولفظ «اللقب» في القديم كان في الذّمّ أشهر منه في المدح، و«النّبز» في الذّمّ خاصّة.

أو كنية وهي «الأب» أو «الأُم» أو «الابن» أو «البنت» مضافاتٍ نحو: «أبو عمرو» و«أُمّ كلثوم» و«ابن آوي» و«بنت وردان».

و«الكنية» من «كنيت» أي: سترت وعرضت ـ كالكناية سواءً، لأنّه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التّعظيم، قال:

أُكْنِيه حين أُناديه لأُكْرِمه ولا أُلقّبه، والسَّوءة اللقب

قال المحقّق الرّضي: والفرق بينها وبين اللقب معنىً أنّ اللقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية، فإنّه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التّصريح بالاسم، فإنّ بعض النّفوس تأنف من أن تخاطب باسمها اهـ.

ثمّ اعرف أيضاً أنّ قوله: «لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختصّ به» إشارة إلى القسم الأوّل من الأعلام الشخصيّة وهو الاسم.

وقوله: «أو تعظيم» إشارة إلى القسم الثّاني وهو الكنية.

وقوله: «أو إهانة» إشارة إلى القسم الثّالث وهو اللقب.

وكان الأُستاذ ـ دام عزّه ـ يخصّ اللقب بذينك ويقول: تعريف المسند إليه بالعلم للإهانة أو التعظيم إنّما يكون في اللقب وحده لا الاسم ولا الكنية.

(١) قوله: «أو كناية عن معنى، أي: قد يورد المسند إليه عَلَماً قصداً إلى كونه كنايةً عن معنىً ـ من المعاني مدحاً أو ذمّاً ـ يصلح له العلم نحو: «أبو لهب فعل كذا». أقول: والظّاهر من تمثيلهم أنّ هذا إنّما يجري في الكُنَى من الأعلام فقط دون الأسماء والألقاب؛ إذ لا يمكن الانتقال من الاسم واللّقب إلى معنىً كنائيّ.

ثمّ اعلم أنّ للكنية اعتبارين:

الأوّل: اعتباره قبل العلميّة ويقال له: الوضع الأوّلي أو الوضع اللّغويّ، وحينئذٍ ⇐

⇐ يلاحظ معه معناه اللّغوي، فلا يقال: «أبو الفضل» ـ مثلاً ـ إلّا لمن يلابس الفضل والكرم، و«أخو الحرب» إلّا لمن يزاول الحرب ويمتهنه، و«ابن بَجْدتها» كذلك، وهكذا.

وإنّما يضافون إلى الحِرَفِ والمِهَنِ حينئذٍ كلمة «الأب» و«الأخ» و«الأمّ» و«الابن» دلالةً على أنّ الشّخص لا ينفكّ عمّا نسب إليه بحالٍ، ولا يفارقه كما لا يفارق الأسرة عادةً بعضها بعضاً، فالأخ يلازم الأخ، وهما يلازمان الأب وهو يلازم الأمّ والأولاد وكما قال متمّم ـ رحمه الله ـ:

وكنّا كندماني جذيمة حقبةً   من الدّهر حتّى قيل: لن يتصدّعا

فلمّا تفرّقنا كأنّي ومالكاً   لطول اجتماع لم نَبِتْ ليلةً معا

وبالجملة حينئذٍ لا يطلقون هذه الألفاظ على الأشخاص إلّا بعد تحقق معانيها فيهم.

الثّاني: اعتباره بعد العلميّة، ويقال له الوضع الثّانويّ والوضع العَلَميّ، وبهذا الاعتبار يطلق في مقام التّعظيم، ويقال لشخصٍ «أبو الفضل» وإن لم يكن له ولد مسمّىً بـ«الفضل» أصلاً، ولم يتحقق معنى اللّفظ فيه، لأنّ الغرض التّعظيم بعدم التّصريح باسمه، ويقال له: «أبو الحسن» وإن لم يكن له ولد مسمّى بـ«الحسن» وهكذا.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ التّفتازاني قال ـ تبعاً للمصنّف الخطيب ـ: إنّ العَلَم إنّما يكون كنايةً عن معنى يصلح له إذا لوحظ فيه الوضع الأوّلي واللّغويّ فيكون المعنى اللغويّ ملزوماً، والمعنى الكنائيّ الدّالّ عليه لازماً.

أي: يعتبر معناه اللغوي أوّلاً، ثمّ معناه العَلَميّ ثانياً ثمّ معناه الكنائيّ ثالثاً، والانتقال إلى الثّالث إنّما يكون من الثّاني بعد اعتبار المعنى الأوّل ولحاظه، ولا يمكن الانتقال بدون ملاحظة المعنى اللّغوي أبداً.

وأنا أقول: ليس الأمر كما قالوا، ولا يمكن الانتقال إلى المعنى الكنائيّ الثّالث من المعنى الثّاني، لأنّ الكنية لا تدلّ عليه بحالٍ، وإنّما هي موضوعة للتّعظيم فقط حتّى في «أبي لهب» و«أبي جهل» والغرض التعظيم، وإنّما كانوا يلاحظون المناسبة حين التّسمية والتكنية فقط، فكنّوا الرّجل بـ«أبي لهب» لأنّه كان جميلاً، حسن الوجه و«اللّهب» الشّعلة، ⇐

⇐ ويقال «أبو لهب» لمن هو مثل النّور في الضّياء والتّلألؤ، وهذا الوضع في بدء الأمر كان لهذه المناسبة. وسيأتي الفرق بين باب التّسمية والتّوصيف بعد هذا.

وأيضاً لو دلّ «اللّهب» على النّار لا النّور لم يكن كلّ نارٍ مذموماً عند العرب وهي أربعة عشر ناراً:

الأولى: «نار المزدلفة» وهي نار توقد بـ«المزدلفة» ليراها من دفع من «عرفة» وأوّل من أوقدها قُصَيّ بن كِلاب.

الثّانية: «نار الاستمطار» كانوا في الجاهليّة إذا احتبس المطر عنهم جمعوا البقر، وعقدوا في أذنابها وعراقيبها السّلع والعُشَر، ثمّ يصعدون بها في الجبل الوعر ويشعلون فيها النّار ويزعمون أنّ ذلك من أسباب المطر.

الثّالثة: «نار التّحالف» كان أهل الجاهليّة إذا أرادوا عقد حلف أوقدوا النّار وعقدوا الحلف عندها، ويزعمون أنّ من نقض العهد منع خيرها.

الرّابعة: «نار الطّرد» فإنّهم كانوا يوقدونها خلف من مَضَى ولا يحبّون رجوعه.

الخامسة: «نار الأُهبة للحرب» كانوا إذا أرادوا حرباً أو توقّعوا جيشاً أوقدوا ناراً على جبلٍ ليبلغ الخبر أصحابهم فيأتونهم.

السّادسة: «نار الحَرَّتين» كانت في بلاد عبس تخرج من الأرض فإذا كان اللّيل فهي نار تسطع وفي النّهار دخان يرتفع وربّما نَدَرَ منها عُنُق فأحرق من مرّ بها فدفنها خالد بن سنان النّبي فكانت معجزة له.

السّابعة: «نار السّعالي» وهي نار ترتفع للمتقفّر والمتغرّب فيتبعها فتهوى به الغول على زعمهم.

الثّامنة: «نار الصّيد» وهي نار توقد للضّباب لتعشى إذا نظرت إليها.

التّاسعة: «نار الأسد» وهي نار يوقدونها إذا خافوا الأسد لينفر عنهم فإنّ من شأنه النّفار من النّار، لأنّه إذا رآى النّار استهالها وفزع منها، وقيل انّه إذا رآى النّار حدث له فكر صدّه عن قصده.

⇐

⇐ العاشرة: «نار القِرَى» وهي نار توقد ليلاً ليراها الأضياف فيهتدوا بها.

الحادية عشر: «نار السّليم» ـ وهو الملدوغ ـ كانوا يوقدون النّار للملدوغ إذا لدغ يساهرونه بها، وكذلك المجروح إذا نزف دمه، والمضروب بالسّياط، ومن عضة الكلب لئلا يناموا فيشتدّ بهم الأمر حتّى يؤدّيهم إلى الهلكة.

الثّانية عشر: «نار الفداء» كان الملوك منهم إذا سبوا نساء قبيلة خرجت إليهم السّادة للفدا والاستيهاب فيكرهون أن يعرضوا النّساء نهاراً فيفتضحن أو في الظلّمة فيخفى قدر ما يحسبون لأنفسهم من الصّفي فيوقدون النّار لعرضهن.

الثّالثة عشر: «نار الوسم» وهي النّار الّتي يَسِم بها الرّجل منهم خيله أو ابله فيقال ما سمة إبلك؟ فيقول كذا.

الرّابعة عشر: «نار الحُبَاحِب» وهي كل نارٍ لا أصل لها مثل ما ينقدح بين نِعال الدّوابّ وأمثالها.

فمن أين فهموا منها «نار جهنّم» الّذي هو معنىً كنائيٌّ مع كثرة معاني النّار. وإنّما غرّ المصنّف السّكّاكيّ حيث مثّل بـ«أبي لهب» ولكنّه لم يفهم كلامه؛ لأنّ السّكّاكيّ ادّعى الانتقال إلى «نار جهنّم» في «أبي لهب» المذكور في الآية لا في مطلق الكنية ولا في مطلق «أبي لهب».

ونحن نقول بالانتقال فيها لكن لا من الكنية بل بقرينة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾. وإيذاء رسول الله وهذا أمر آخر خارج عمّا نحن فيه.

وكنّوا الرّجل بـ«أبي جهل» ولاحظوا حين التّسمية الشّجاعة فقط؛ لأنّ الشّجاع لا يفكّر في العواقب فكأنّه جاهلٌ وليس كذلك وإنّما وضع «أبو جهلٍ» وأمثاله للتّعظيم لا للتّحقير ـ كما ربّما يزعم العوام بملاحظة المعنى اللّغوي المشهور، وهو ضدّ العلم ـ وقلنا: إنّه ليس كذلك؛ فللجهل معانٍ وإنّما قصد به لازمه وهو الشّجاعة. وذلك قانون العرب في التّسمية كما عن ابن دريد أنّه سئل لم سمّت العرب أولادهم باسم «كليب» و«كلاب» و«فهد» و«صقر» و«حرب» و«صخر» وسمّت غلمانها باسم «سعد» و«مسعود» و«سعيد»

⇐

﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾[(١)] أي: يدا جهنّميّ، لأنّ انتسابه إلى اللَّهب يدلّ على ملابسته إيّاها، كما يقال: «أبو الخير» و: «أبو الشرّ» و: «أبو الفضل» و: «أخو الحرب» لمن يلابس هذه الأُمور. واللَّهَبُ الحقيقيّ جهنّم، فالانتقال من «أبي لهب» إلى «جهنّمي» انتقال من الملزوم[(٢)]..........................

⇐ و«سعدان» و«سلمان» و«سلم» و«سالم»؛ فقال: لأنّ العرب تسمّي أولادهم لأعدائهم وغلمانهم لأنفسهم ـ رحمه الله ـ فقد طبّق المفصل.

قال الرّضي في شرح الكافية ١: ١٣٩: والأعلام على ثلاثة أضرب: إمّا **اسم** وهو الّذي لا يقصد به مدح ولا ذمّ كـ«زيد» أو «عمرو» أو **لقب** وهو ما يقصد به أحدهما كـ«بطة» و«قفّة» و«عائد الكلب» في الذمّ وكـ«المصطفى» و«المرتضى» و«مظفر الدّين» و«فخر الدّين» في المدح. ولفظ اللّقب في القديم كان في الذّمّ أشهر منه في المدح والنّبز في الذّمّ خاصّةً. وإمّا **كنية** وهي الأب أو الأمّ أو الابن أو البنت مضافاتٍ نحو: «أبو عمرو» و«أُمّ كلثوم» و«ابن آوي» و«بنت وردان» والكُنية من «كنيت» ـ أي: سترتُ وعرضت ـ كالكناية سواءً لأنّه يعرض بها عن الاسم، والكنية عند العرب يقصد بها التّعظيم والفرق بينه وبين اللّقب معنىً أنّ اللّقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللّفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يعظم المكنّى بمعناها بل بعدم التّصريح بالاسم فإنّ بعض العرب تأنف من أن تخاطب باسمها. وقد تكنّى الشّخص بالأولاد الّذين له كـ«أبي الحسن» لأمير المؤمنين عليٍّ ـ صلوات الله عليه ـ وقد يكنّى في الصِّغَر تفاؤلاً لأن يعيش حتّى يصير له ولد اسمه ذلك وقول الشّارح: «وهم يعتبرون في الكُنَى المعاني الأصليّة» صحيح ولكنّه كلام الرّضي ولم يفهمه التّفتازانيّ، والمراد رعاية المناسبة عند التّسمية فقط.

(١) المسد: ١.

(٢) **قوله: «فالانتقال من أبي لهب إلى جهنّمي انتقال من الملزوم»**. يعني الذّات الملابسة للنّار الملازمة لها الموضوع لها اللفظ في الأصل، أي: قبل النّقل إلى العلميّة.

إلى اللّازم[١]، [٢] أو من اللّازم[٣] إلى الملزوم ـ على اختلاف الرّأيين في الكناية ـ إلّا أنّ هذا اللزوم إنّما هو بحسب الوضع الأوّل[٤] ـ أعني: الإضافي ـ دون الثّاني ـ أعني: العلميّ ـ وهم يعتبرون في الكُنَى المعاني الأصليّة[٥].

---

(١) **قوله: «انتقال من الملزوم إلى اللّازم»**. في الكناية مذاهب أربعة:

الأوّل: ذكر الملزوم وإرادة اللّازم.

الثّاني: ذكر اللّازم وإرادة الملزوم. وفي هذين: الذّكر والإرادة كلاهما يرجعان إلى المتكلّم.

الثّالث: ذكر الملزوم والانتقال إلى اللّازم.

الرّابع: ذكر اللّازم والانتقال إلى الملزوم وفي هذين القسمين: الذّكر فعل من المتكلّم والانتقال من المخاطب.

ومرجع هذه الأربعة إلى قسمين فلذا ذكرهما الشّارح والحقّ هو الأوّل ولكن السكّاكي قائل بالثّاني.

(٢) **قوله: «إلى اللّازم»**. أي: النّار الحقيقيّة أي: لهب جهنّم.

(٣) **قوله: «أو من اللّازم»**. أي: من الجهنّمي «إلى الملزوم» أعني الشّخص المعهود.

والحاصل أنّه على الأوّل اللفظ مستعمل في الشّخص المعهود لكن باعتبار المعنى الأصليّ له قبل العلميّة لينتقل منه إلى لازم معناه وهو كونه ملابساً للنّار.

وعلى الثّاني: مستعمل أيضاً في الشخص المعهود لكن باعتبار لازمه بعد العلميّة، أي: كونه بسبب ما صدر منه من الأعمال جهنّمياً لينتقل منه إلى ما هو المقصود من ذكر كنيته وهو الإيماء إلى كونه جهنّمياً.

(٤) **قوله: «بحسب الوضع الأوّل»**. أي: اللزوم بين معناه والنّار إنّما هو بحسب الوضع الأوّل الأصليّ، أي: الإضافي، دون الوضع الثّاني العارضيّ، أي: العَلَميّ.

(٥) **قوله: «وهم يعتبرون في الكنى المعاني الأصليّة»**. قال الجوهريّ: اللَّهَب: لهب النّار وهو لسانها، وكُنِّيَ أبو لَهَب به لجماله اهـ.

وتوضيح ذلك أنّ الألفاظ المركّبة إذا نقلت إلى المعاني العلميّة تجرّد جزءاها عن

⇐

وممّا يدلّ[1] على أنّ الكناية إنّما هي بهذا الاعتبار ـ لا باعتبار أنّ ذلك الشّخص

⇐ المعنى الأصليّ، فالجزء الثاني من «أبي لهب» بعد العلميّة ليس معناه لسان النّار ـ كما نقلناه عن الجوهريّ ـ بل لا معنى له حينئذٍ، فإنّه حينئذٍ صار بمنزلة الدالّ من «زيد» والرّاء من «عمرو».

قال المحقّق الرّضي في آخر باب المركّبات من شرح الكافية ٢: ٨٩ـ ٩٠: وإنّما لم يبن الجزءان ولا أحدهما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه وإن انمحى عن الجزءين أيضاً معنياهما الإفراديّان كما انمحى في «بادي بدا» لأنّ العلم ينقل بالكليّة عن معنىً إلى آخر من غير لمح للأصل إلّا لمحاً خفيّاً في بعض المواضع كما في نحو: «الحسن» و«العبّاس» فلمّا غيّر المضاف من حيث المعنى تغييراً تامّاً لم يغيّر من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه أحد الطرفين ـ أي: اللفظ والمعنى ـ بخلاف نحو: «بادي بدا» فإنّ معناه الأصليّ مقصود ممّا نقل إليه إلّا أنّ المنقول منه إضافيّ والمنقول إليه إفراديّ اهـ.

(١) أراد الشّارح ردّ ابن المظفّر الخلخالي حيث قال ابن المظفّر في «شرح التّلخيص»: إنّ استعمال العلم كنايةً لا علاقة له بالوضع الأوّليّ واللّغويّ بل بالوضع الثّانويّ العلميّ، فإنّ «حاتماً» في الوضع العلميّ مرادف للجواد والكريم، فإذا قيل: «رأيت حاتماً» يستفاد منه معنى «رأيت جواداً أو كريماً» بدون ملاحظة المعنى الأوّليّ، وكذا «أبو لهب» يعلم منه الاتّصاف بكونه جهنّمياً فإذا قيل: «جاء أبو لهب» عرف منه: جاء جهنّميّ بغض النّظر عن المعنى الأوّلي أو اللّغويّ. ويفترق هذا عن قول التّفتازانيّ من وجهين:

الأوّل: أنّه ينظر على قول التّفتازاني إلى ذات معيّن وشخص خاص ويراد من «حاتم» شخصه ومن «أبي لهب» أيضاً شخصه. وعلى قول ابن المظفّر ينظر إلى صفة معيّنة مثل الجود ـ مثلاً ـ ولا ينظر إلى الشّخص، ولذا يطلق الوصف على أيّ ذات تحقّق فيه معنى الوصف ولا ينحصر في الموصوف الأوّل الّذي صدر منه الوصف لأوّل مرّة.

الثاني: أنّه يكون الانتقال على قول التّفتازانيّ: من المعنى اللّغويّ إلى المعنى العلمي ومنه إلى المعنى الكنائي المناسب للمقصود، ولا كذلك على قول ابن المظفّر فإنّه يقول

⇐

⇐ بالانتقال من المعنى العلمي إلى المعنى الكنائي المناسب للمقصود بغضّ النّظر عن المعنى اللّغوي. والتفتازانيّ يردّ على ابن المظفّر في شرح الصّغير بوجوهٍ ثلاثة:

الأوّل: أنّ ما ذكره ابن المظفّر ليس من الكناية في شيءٍ بل استعارة من قبيل الاستعارة في العلم على ما يأتي في «علم البيان» وهو استعمال اللّفظ في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة إذا كان العلم مشتملاً على نوع وصفيّة ـ كما في «حاتم» ـ. وجريان الاستعارة في الأعلام باعتبار المعنى الوصفيّ وإلّا لم تجر الاستعارة في الأعلام؛ لأنّها مشتملة على التّصرّف والتّعدّد والأعلام محفوظة عن التصّرف بقدر الإمكان. فابن المظفّر خلط الكناية بالاستعارة.

الثّاني: أنّه يستلزم أن يكون قول القائل: «أبو لهب فعل كذا» كناية عن رجل جهنّمي، لأنّ «أبا لهب» علم لكافرٍ والمفهوم منه بدون ملاحظة المعنى اللّغوي وصف كونه كافراً جهنّمياً. ولم يقل به أحد، أي لم يقل بكون «أبي لهب» كنايةً عن رجل جهنّميّ أحد من البيانيين.

الثّالث: أنّه مثل السّكّاكيّ لكناية العلم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ** ﴾ [المسد: ١]، ولا ريب أنّ مراد السّكّاكيّ من «أبي لهب» هو ذاته لا وصفه ـ أي: كونه جهنّمياً ـ حتّى يمكن أن يراد به كافر آخر، وإذا كان المراد به شخصه كان كناية عن كونه جهنّمياً باعتبار الوضع اللّغويّ الأوّل.

هذا حاصل ما ذكره في الشّرح الصّغير اعتراضاً على ابن المظفّر وهو كما ترى، فإنّ الحقّ مع ابن المظفّر كما قرّرته في صدر البحث.

وهذا نصّ الشّارح في «المصباح»: وقيل في هذا المقام: إنّ الكناية كما يقال «جَاءَ حَاتِمٌ» ويراد به لازمه ـ أي جَوَادٌ ـ لا الشّخص المسمّى بـ«حاتم»، ويقال: «رأيتُ أبا لهبٍ» ـ أي جهنّمياً ـ.

وفيه نظر؛ لأنّه حينئذٍ يكون استعارة لا كناية ـ على ما سيجيء ـ.

ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا «فعل هذا الرّجلُ كذا» مشيراً إلى كافر، وقولنا «أبو

⇐

لزمه أنّه جهنّميّ، سَواء كان اسمُهُ أبا لَهَبٍ، أو زيداً، أو عمراً، أو غيرَ ذلك ـ أنّك لو قلت: «هذا الرّجل فعل كذا» ـ مشيراً إلى «أبي لهب» ـ لا يكون من الكِناية في شيء.

ويجب أن يعلم أنّ «أبا لَهَبٍ» إنّما استعمل، هاهنا، في الشّخص المسمّى به، لكن لينتقل منه إلى جهنّميّ، كما أنّ «طويل النِّجاد» يستعمل في معناه الموضوع له، لينتقل منه إلى طول القامة، ولو قلت: «رأيت اليوم أبا لهب» وأردتَ كافراً جهنّميّاً، لاشتهار «أبي لهب» بهذا الوصف، يكون استعارة[1] نحو: «رأيتُ حاتِماً» ولا يكون من الكناية في شيء؛ فليتأمّل، فإنّ هذا المقام من مزالّ الأقدام.

﴿أو إيهام استلذاذه﴾ أي: العَلَم ﴿أو التبرّك به﴾ أو نحو ذلك، كالتّفأل، والتّطيّر، والتّسجيل على السّامع، وغير ذلك، ممّا يناسب اعتباره في الأعلام.

⇐ جَهل فَعَلَ كذا» كنايةً عن الجهنّميّ، ولم يقل به أحد.

وممّا يدلّ على فساد ذلك أنّه مَثَّلَ صاحب «المفتاح» وغيره في هذه الكناية بقوله ـ تعالى ـ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ ولا شكّ أنّ المراد به الشخص المسمّى بـ«أبي لهب» لا كافر آخر اهـ.

(١) **قوله: «يكون استعارة»**. أي: أبو لهب إنّما استعمل في الآية الكريمة في الشّخص المعهود الذي كان يؤذي رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ لينتقل من هذا الاسم إلى أنّه جهنّميّ فكون أبي لهب كنايةً إنّما هو في هذه الصّورة.

وأمّا إذا لم يستعمل في الشّخص المسمّى به بل استعمل في شخصٍ آخر أشبه ذلك الشّخص المعهود في كونه كافراً معانداً جهنّميّاً فالاسم حينئذٍ يكون استعارةً لا كنايةً، لأنّه حينئذٍ نحو: «رأيت اليوم حاتِماً» إذا أردت به شخصاً جواداً لا الشّخص المعروف بالجود والكرم بقرينة «اليوم» فإنّ الحاتِم الطائيّ اليوم غير موجود، ونحو: «رأيت أسداً» إذا أردت به رجلاً شجاعاً لا الحَيَوان المفترس. ومن المعلوم انّ ذلك استعارة لا كناية.

والفرق بينهما أنّ إرادة المعنى الأصلي جائز في الكناية وممتنع في الاستعارة.

[التّعريف بالموصول]

﴿ **وبالموصوليّة** ﴾ أي: تعريف المسند إليه، بإيراده موصولاً، وكان الأنسب أن يقدّم عليه ذكر اسم الإشارة، لكونه أعرف، لأنّ المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين، بخلاف الموصول.

ثمّ الموصول وذو اللّام سَواء في الرّتبة[١]، فلهذا صحّ جعل ﴿ **الذي يُوَسْوِسُ** ﴾[٢] صفة[٣] لـ ﴿ **الخَنَّاسِ** ﴾[٤]، وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه. وما ذكرنا من الأعرفيّة هو المنقول عن سيبويه[٥] ـ وعليه الجمهور ـ وفيها

---

(١) **قوله: «الموصول وذو اللّام سواء في الرّتبة»**. فيه ثلاثة مذاهب:
الأوّل: مذهب الكوفيّين وهو أنّ الموصول أعرف من ذي اللّام.
الثّاني: مذهب ابن كيسان وابن السّرّاج وهو أنّ ذا اللّام أعرف من الموصول.
الثّالث: مذهب المتأخّرين ومنهم الشّارح التّفتازاني وهو كون الموصول وذي اللّام سواءً في الرّتبة.

(٢) النّاس: ٥.

(٣) **قوله: «صحّ جعل «الذي يوسوس» صفة»**. قالوا: الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصّفة أو مساوياً، ولا شبهة في أنّ المعرّف باللّام ليس بأعرف من الموصول، فيجب أن يكون مساوياً، وهذا إنّما يصحّ على مذهب المتأخّرين كما ذكرنا.

(٤) النّاس: ٤.

(٥) **قوله: «هو المنقول عن سيبويه وفيها مذاهب أُخَر»**. اعلم أنّهم اختلفوا في تعيين مراتب المعارف على أقوالٍ:
١ ـ فالمنقول عن سيبويه ـ وعليه جُمْهور النُّحاة ـ أنّ أعرفها المضمرات ثمّ الأعلام ثمّ اسم الإشارة ثمّ المعرّف باللّام والموصولات وهذا هو الذي اختاره المحقّق رضيّ الدّين الأستراباذيّ ـ رحمه الله ـ.

⇐

⇐ ٢ ـ ومذهب الكوفيّين: أنّ الأعرف العلم ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ذو اللّام.

٣ ـ وعند ابن كيسان: الأوّل المضمر ثمّ العلم ثمّ اسم الإشارة ثمّ ذو اللّام ثمّ الموصول.

٤ ـ وعند ابن السّرّاج: أعرفها اسم الإشارة ـ لأنّ تعريفه بالعين والقلب ـ ثمّ المضمر ثمّ العلم ثمّ ذو اللّام.

٥ ـ وقال ابن مالك: أعرفها ضمير المتكلّم ثمّ العلم الخاصّ ـ أي: الذي لم يتفق له مشارك ـ وضمير المخاطب ثمّ ضمير الغائب السّالم من إبهام ـ أي: الذي لا يشتبه مفسّره ـ ثمّ المشار به والمنادى ثمّ الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

قال الرّضي: وإنّما كان العلم أخصّ وأعرف من اسم الإشارة؟ لأنّ مدلول العلم ذات معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة، فإنّ مدلوله عند الواضع أيّ ذات معيّنة كانت وتعيينها إلى المستعمل بأن يقترن به الإشارة الحسيّة، فكثيراً مّا يقع اللّبس في المشار إليه إشارةً حسّيّةً، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدّة احتياجه إليه.

وإنّما كان اسم الإشارة أخصّ وأعرف من المعرَّف باللّام؟ لأنّ المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللّام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخصّ ممّا يعرف بأحدهما، ولضعف تعرّف ذي اللّام يستعمل بمعنى النّكرة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٤]، والموصول كذي اللّام.

وأمّا المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواءً، لأنّه يكتسب التعريف منه، هذا عند سيبويه.

وأمّا عند المبرّد، فإنّ تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه لأنّه يكتسب منه، ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ولا يوصف المضمر فـ«الظّريف» في «رأيت غلام الرّجل الظّريف» بدل لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لـ«غلام» اهـ باختصارٍ.

واعلم أنّ المضمرات أيضاً تتفاوت درجاتها فالمتكلّم أعرف من المخاطب وهو ⇐

مَذَاهِبُ أُخَرُ.

والمقام الصّالح للموصوليّة: هو أن يصحّ إحضار الشّيء بواسطة جملةٍ، معلومة الانتساب إلى مُشار إليه، بحسب الذّهن؛ لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه[1] المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم

⇐ أعرف من الغائب، أمّا المتكلّم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما، وأمّا الغائب فلأنّ احتياجه إلى المرجع ألحقه بهما في عدم الالتباس.

واعلم أيضاً أنّ سيبويه استثنى من أعرفيّة المضمرات من الأعلام لفظة «اللّه» فذهب إلى أنّه أعرف من كلّ معرفة، ونقل السيّد الأُستاذ عن شيخه العلّامة الأُستاذ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ عن أُستاذه العلّامة الشيخ ميرزا عبدالجواد الأديب النيسابوريّ الكبير أنّه نقل عن سيبويه أنّه قال: رأيت في المنام كأنّ الله ـ تعالى ـ قد نجّاني من أهوال الحساب ورقّاني إلى جزيل الثّواب بهذا السبب.

ونقله عنه أيضاً المحقّق الجزائري في باب النعت من حاشيته على شرح الجامي.

(١) **قوله: «لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه»**. الكلام إنّما أخذه التفتازاني عن المحقّق الرّضي في باب الموصول من شرح الكافية ٢: ٣٥ عند شرح قول ابن الحاجب: «وصلته جملة خبريّة والعائد ضمير له»: إنّما وجب كون الصّلة جملة، لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له. إمّا مستمرّاً نحو: «باسم الله الذي يبقى ويفنى كلّ شيءٍ» أو: «الذي هو باقٍ».

أو في أحد الأزمنة نحو: «الذي ضربني» أو «أضربه» أو «الذي هو ضارب».

أو يكون متعلّقه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرّاً أو في أحد الأزمنة، نحو: «اللّه الذي يبقى ملكه» أو «ملكه باقٍ» و: «زيد الذي ضرب غلامه» أو «غلامه ضارب».

أو يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكماً على شيءٍ دائماً أو في بعض الأزمنة نحو: «الذي أخوك هو» أو «الذي أخوك غلامه» أو «الذي مضروبك هو» أو ⇐

حاصل له، فلذا كانت الموصولات معارف، بخلاف النّكرة الموصوفة المختصّة بواحد، فإنّ تخصيصها ليس بحسب الوضع، فقولك: «لقيت مَنْ ضَرَبْتَه» ـ إذا كانت مَنْ موصولة ـ معناه: «لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك» وإن جعلتها موصوفة فكأنّك قلت: «لقيت إنساناً مضروباً لك» فهو، وإن تخصّص بكونه مضروباً لك، لكنّه ليس بحسب الوضع، لأنّه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف الموصولة فإنّ وضعها على أن تخصّص بمضمون الصّلة، وتكون معرفةً بها[1]، وهذا هو المقام الصّالح للموصول.

⇐ «غلامه» ثمّ قال: الموصولات معارف وضعاً، وذلك لما قلنا أنّ وضعها على أن يطلقها المتكلّم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصيّة المعارف.

ويسقط به اعتراض من اعترض بأنّ تعريف الموصول إذا كان بصلة وهي جملة فهلّا تعرّفت النكّرة الموصوفة بها في نحو: «جاءني رجل ضربته» لأنّ المعرّف حاصل، فكان ينبغي أن لا يكون في قولك: «لقيت مَن ضَرَبْتَه» فرق بين كون «من» موصوفةً وموصولةً.

وذلك لأنّا نقول ـ كما سبق ـ: إنّ تعريف الموصول بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلّم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك: «لقيت من ضربته» إذا كانت «مَنْ» موصولةً: «لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك» فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها.

وأمّا إذا جعلتها موصوفةً فكأنّك قلت: «لقيت إنساناً مضروباً لك» فإنّه وإن حصل لقولك: «إنساناً» تخصيص بمضروبيّة المخاطب لكنّه ليس تخصيصاً وضعيّاً، لأنّ «إنساناً» موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف «الذي» و«مَنْ» الموصولة فإنّ وضعهما على أن يتخصّصا بمضمون صلتهما اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «تكون معرفة بها»**. اختلفوا في تعريف الموصولات:

فقال بعضهم: تعريفها باللّام إن كانت فيه وبنيّتها إن لم تكن فـ«أل» فيها غير زائدة.

وقال بعض: بالصِّلة فـ«أل» في الموصولات زائدة لازمة.

⇐

ثمّ المصنّف قد أشار إلى تفصيل الباعث الموجب له، أو المرجّح، بقوله: **﴿لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصّلة كقول: «الّذي كان مَعَنا أَمْسِ رجل عالم»﴾** ولم يتعرّض لما لا يكون للمتكلّم[١]، أو لكليهما، علم بغير الصِّلَةِ نحو: «الّذين في دِيار الشَّرْق لا أعرفهم، أو لا نعرفهم» لقلّة جَدْوىٰ هذا الكلام، وندرة وقوعه.

﴿أو استهجان التّصريح بالاسم، أو زيادة التّقرير﴾ أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام **﴿نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[٢]﴾** أي: راودت زليخا[٣] يوسفَ.

و«المراودة» المفاعلة[٤] من «رادَ، يَرُودُ» ـ جاء وذهب ـ وكأنّ المعنى: خادَعَتْه

⇐ وقال بعض آخر: ذاتي وافتقارها إلى الصّلة لإزالة الإبهام كما أنّ «زيداً» مع كونه عَلَماً معرفة ـ للاشتراك فيه بتعدّد الأوضاع ـ يفتقر إلى صفة تزيل الإبهام عنه.

(١) **قوله: «ولم يتعرّض لما لا يكون للمتكلّم»**. الاحتمالات ثلاثة:

الأوّل: عدم علم المخاطب بالأحوال المختصّة به سوى الصِّلة.

الثّاني: عدم علم المتكلّم بها.

الثّالث: عدم علم كليهما بها. ولم يتعرّض لهذين لقلّة الجدوى وندرة الوقوع.

(٢) يوسف: ٢٣.

(٣) **قوله: «زليخا»**. ضبط بوجهين:

الأوّل: على صيغة التَّصْغير وزان «سُلَيْمَى».

الثاني: بفتح الزّاي وكسر اللّام بعده ياء ساكنة بعدها خاء مفتوحة، مختومة بالألف المقصورة ـ مثل الأوّل ـ.

(٤) **قوله: «المراودة: المفاعلة»**. أي: المراودة في الأصل بمعنى المجيء والذَّهاب فأُريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها هاهنا مخادعة خاصّةٌ لدلالة قرينة المقام على ⇐

عن نفسه وفعَلَتْ فِعْلَ المُخَادع لصاحبه عن الشّيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده، يحتال عليه أن يغلبه، ويأخذه منه، وهي عبارة عن التّمحّل لمواقعته إيّاها.

فالكلام مسوق[1] لنزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله، والمذكور أدلّ عليه من «امرأة العزيز» أو «زليخا» لأنّ كونه في بيتها ـ مولىً لها[2] ـ يوجب قوّة تمكّنها من المراودة ونيل المراد، فإباؤه عليها، وعدم الانقياد لها، يكون غايةً في النّزاهة عن الفحشاء.

⇐ الخصوصيّة، والمفاعلة هاهنا ليس بمعناها الذي يدلّ عليه باب المفاعلة من وقوعها من الطّرفين، لأنّ النبيّ يوسف ـ عليه السّلام ـ كان معصوماً لم يقع منه طلب ذلك الأمر، بل المراد بها أصل الفعل وعبّر عنه بالمفاعلة دلالةً على المبالغة، أي: مبالغة طلبها منه، أي: التكثير في طلبها منه ذلك الفعل القبيح.

(١) **قوله: «فالكلام مسوق»**. اختلف في سبب إيراد المسند إليه موصولاً في هذه الآية على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه لزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام وهي طهارة يوسف ونزاهته.

الثّاني: أنّه لزيادة المسند.

الثّالث: أنّه لتقرير المسند إليه، لإمكان وقوع الاشتراك في «زليخا» لاحتمال تعدّد المسمّيات بها، وكذلك في امرأة العزيز لاحتمال تعدّد أزواجه آنذاك ـ كما هو شأن الملوك ـ وكلّ واحد منها يقال لها امرأة العزيز.

والحاصل: أنّه لو قيل: «راودته زليخا» أو «امرأة العزيز» لم يعلم أنّها التي هو في بيتها، إذ «زليخا» مشترك لفظيّ فيحتمل أن يكون المراد بها امرأة أُخرى غير التي هو في بيتها.

وكذلك «امرأة العزيز» لأنّها اسم جنس فيحتمل أن يكون المراد بها امرأة أُخرى من زوجات العزيز.

بخلاف: «راودته التي هو في بيتها» فإنّه لا احتمال فيه لأنّه إشارةً إلى معهودة معيّنة مشخّصة أعني تلك المرأة التي اسمها زليخا وهي امرأة العزيز.

(٢) **قوله: «مولىً لها»**. أي عبداً لها، فإنّ «المولى» مشترك ومن الأضداد أيضاً، يطلق على العبد وهو المراد هاهنا. وعلى السيّد صاحب العبد وهو غير مراد هاهنا.

وقيل معناه: زيادة تقرير المسند، لأنّ في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة، لما فيه من فرط الاختلاط والأُلفة.

وقيل: بل تقرير المسند إليه، وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في «زليخا» و«امرأة العزيز» فلا يتقرّر المسند إليه ولا يتعيّن مثله في «التي هو في بيتها»، لأنّها واحدة معيّنة مشخّصة.

[تنظير]

وممّا هو نصّ في زيادة تقرير الغرض، المسوق له الكلام، في غير المسند إليه بيت السَّقْط[1]:

أعُبّادَ المسيح[2] يَخافُ صَحبي ... ونحنُ عَبيدُ مَنْ خَلَقَ المسيحا

---

(١) **قوله: «بيت السّقط»**. قال في «المصباح»: «سِّقْط النّار» ما يَسْقُطُ من الزَّنْدِ و«سُقط الرَّمْل» حيث ينتهي إليه الطَّرْف ـ بالوجوه الثلاثة فيهما ـ.

و«سقط الزَّنْد» هو ديوان جمع فيه المعرّيّ ـ رحمه الله ـ مائة قصيدةٍ وثلاث عشرة قصيدةً.

(٢) **قوله: «أَعُبَّادَ المسيح»**. البيت من الوافر على العَروض المقبوضة مع الضَّرب المماثل والقائل: الشاعر المتشيّع المستبصر أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التّنوخي المعرّي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ عن ستّ وثمانين سنة، قاله من قصيدة يجيب بها الشّريف أبا إبراهيم موسى بن إسحاق العلوي عن قصيدة أوّلها:

بعادك أسهر الجفن القريحا ... ودارك لا تني إلّا نُزُوحا

ومطلع قصيدة المعرّي ـ وهي القصيدة الخامسة من ديوان «السّقط» ـ:

أَلاَح، وقد رأى بَرْقاً مُلِيْحاً ... سَرَى فأتى الحِمى نِضْواً طَلِيحا

كما أَغْضَى الفتى ليذوقَ غُمْضاً ... فصادَفَ جَفْنُهُ جَفْناً قَرِيحا

قال:

⇐

فإنّه أدلّ على عدم خوفهم من النّصارى من أن يقول: «نحن عَبِيْدُ الله».

⇐ متى نُصْبِحْ، وقد فُتْنَا الأعادي ... نُقِمْ حتّى تقولَ الشَّمْسُ رُوْحا

بأرْضٍ، للحمامة أن تُغَنّي ... بها، ولمن تأسّف أنْ ينوحا

أعُبّادَ المسيح يخافُ صحبي ... ونحن عبيد مَنْ خَلَقَ المسيحا

رأيتُكَ واحداً أبْرَحْتَ عَزْماً ... ومِثْلُكَ من رأى الرَّأْيَ النَّجِيْحا

فلم تُؤْثِرْ، على مُهْر، فصيلاً ... ولم تَخْتَرْ، على حِجْرٍ، لَقُوْحا

رَكِبْتَ الليلَ في كيد الأعادي ... وأعددتَ الصَّباحَ له صَبُوْحا

قال:

وأربابُ الجِياد بنو عليٍّ ... مُزِيْرُوْها الذَّوابِلَ والصَّفيحا

وخيرُ الخَيْلِ ما ركبوا، فَجَنِّبْ ... غُراباً والنّعامة والجَموحا

وأحْمَى العالمين ذِمارَ مَجْدٍ ... بَنُوْ إسحاقَ، إنْ مَجْدٌ أُبِيحا

ومعرفةُ ابن أحمدَ آمَنَتْني ... فما أخشى الحقيبَ ولا النَّطِيحا

قال:

فيا ابنَ محمّدٍ، والمجدُ رِزْقٌ ... بقدرِك سُدْتَ، لا قَدَراً أُتِيحا

وما فَقَدَ الحسينَ ولا علياً ... وليُّ هُدىً رَآكَ له نصيحا

وقال:

تبوح بفضلك الدُّنيا، لتحظى ... بذاك، وأنت تكره أن تبوحا

وما لِلْمِسْكِ في أنْ فاح حَظٌّ ... ولكن حظّنا في أن يفوحا

وقال:

فلو صحّ التّناسخُ كنتَ موسى ... وكان أبوك إسحاق الذَّبيحا

ويوشع رَدَّ يُوْحاً بعض يومٍ ... وأنت متى سفرت رددت يُوْحا

وقال:

فكُنْ في المُلْك يا خير البرايا ... سليماناً، وكن في العُمْر نوحا

و«عبّاد المسيح» في البيت الشّاهد مفعول «يخاف» قدّم عليه وفاعله «صحبي» وهو اسم جمع لـ«صاحب» والباقي واضح.

[الخلاف في الآية]

والمشهور: أنّ الآية مثال لزيادة التّقرير فقط، والمفهوم من «المفتاح»(١) أنّها مثال لها، ولاستهجان التّصريح بالاسم، لأنّه قال:

أو أن يستهجن التّصريح، أو أن يقصد زيادة التّقرير نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ الآية. ثمّ قال: والعدول عن التّصريح باب من البلاغة، وأورد حكاية شُرَيْح(٢).

---

(١) **قوله: «المفهوم من المفتاح»**. قال في بحث كون المسند إليه اسماً موصولاً: أو أن تستهجن التّصريح بالاسم، أو أن يقصد زيادة التّقرير كما في قوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ والعدول عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً وإن أورث تطويلاً.

يحكى عن شريح أنّ رجلاً أقرّ عنده بشيءٍ، ثمّ رجع ينكر، فقال له شريح: «شهد عليك ابن أُخت خالتك» آثر شريح التّطويل ليعدل عن التّصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في رِبْقة الكذب لا محالة، أو للتهمة.

وكذا ما يحكى عنه أنّ عَدِيّ بن أرطاة أتاه ومعه امرأة له من أهل الكوفة يخاصمها، فلمّا جلس بين يدي شريح قال عديّ: أين أنت؟ قال: بينك وبين الحائط، قال: إنّي امرؤ من أهل الشّام، قال: بعيد سحيق، قال: وإنّي قَدِمْتُ العِراق، قال: خيرَ مقدمٍ. قال: وتزوّجت هذه، قال: «بالرِّفاء والبنين» قال: وإنّها ولدت غلاماً، قال: «لِيَهْنِكَ الفارِسُ» قال: وأردت أن أنقلها إلى داري. قال: المرء أحقّ بأهله، قال: قد كنت شرطت لها وكرها، قال: «الشرط أملك». قال: اقض بيننا، قال: قد فعلت. قال: فعلى من قضيت؟ قال: على ابن أُمّك، عدل شريح عن لفظ «عليك» لئلّا يواجهه بالتصريح على ما يشقّ على المخاصم من القضاء عليه.

(٢) **قوله: «شريح»**. أبو أُميّة شريح بن الحارث بن قيس الكِنْديّ المتوفّى سنة ثمان وسبعين من الهجرة وله مائة سنةٍ وعشر سنين، وقيل: سنة ثمانين وهو ابن مائة سنةٍ وعشرين سنةً.

وعيّن قاضياً في زمن عمر بن الخطّاب فبقي في القضاء ستّين سنةً وكان هو وأبو موسى الأشعري ـ لعنهما الله ـ من حلفاء عمر، وأراد أميرالمؤمنين عزله فلم يتيسّر، لأنّ

⇐

فلو لم تكن مثالاً لهما، لأخّر ذكر زيادة التّقرير عن الحكاية؛ فافهم.

﴿أو التفخيم، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[١]﴾ ومنه في غير المسند إليه قول أبي نُوَاس[٢]:

⇐ أهل الكوفة قالوا: «لا تعزله؛ لأنّه منصوب من قبل عمر» وهو الذي صاح: «وا سنّة عمراه» عند نهيه ـ عليه السّلام ـ عن صلاة التّراويح.

والدّليل على ضعفه قول أمير المؤمنين ـ عليه السّلام ـ له: «يا شريح، لقد جلست مجلساً لا يجلسه إلّا نبيّ أو وصيّ نبيّ أو شقيّ» هو لم يكن نبيّاً ولا وصيّاً فكان شقيّاً.

وذكر ابن الأثير والطبريّ أنّه ممّن شهد على حجر بن عديّ الكِنْديّ بالكفر والخروج عن الطّاعة، وكتب زياد شهادته إلى معاوية مع سائر الشهود.

وهو بعد ذلك أيضاً كان سبب قتل هانئ بن عروة المرادي بكذبة ألقاها إلى قبيلة مذحج وأنّ هانئاً صحيح سليم جالس مع الأمير.

ولمّا تولّى الأمير المعظّم المختار بن أبي عبيدة الثقفيّ ـ رحمه الله ـ نفاه عن الكوفة إلى قرية لم يكن بها غير اليهود، فلمّا استشهد المختار وتغلّب الحجّاج بن يوسف ـ لعنهما الله ـ على إمارة الكوفة ردّه إليها وهو شيخ هرم وأمره بالقضاء فاستعفاه حياءً ممّا فعل به المختار فلم يقض حتّى انتقل إلى جهنّم ـ لعنه الله ـ.

(١) طه: ٧٨.

(٢) **قوله: «أبو نُؤاس»**. قال المرزباني في «مختصر أخبار شعراء الشيعة»: الحسن بن هانئ: أمّا في فضله وشعره فمشهور، وأمّا في مذهبه فكان شيعيّاً إماميّاً حسن العقيدة، وهو القائل في عليّ بن موسى الرِّضا ـ عليه السّلام ـ وقد عوتب في تركه مدحه:

قيل لي أنت أوحد النّاس طُرّاً ... في فنون من الكلام النّبيه
لك من جوهر الكلام بديع ... يُثْمِرُ الدُّرَّ في يدي مُجْتَنِيهِ
فعلىمَ تركت مدح ابن موسى ... والخصال التي تجمّعن فيه
قلت: لا أهتدي لمدح إمام ... كان جبريل خادماً لأبيه

قال ابن منظور في أخبار أبي نؤاس: ٢٩٣: قال أبو سهل إسماعيلُ بن عليّ النُّوبختيّ:

⇐

⇐ قال لي عمّي: قلت لأبي نؤاس: ما رأيتُ أوقحَ منك! ما تركت خمراً ولا طَرَداً ولاغزلاً ولا مديحاً ولا معنىً إلّا قلت فيه شيئاً، وهذا عليّ بن موسى في عصرك لم تقل فيه شيئاً! فقال: والله ما تركت ذلك إلّا إعظاماً له، وليس قدرُ مثلي أن يقول في مثله، ثمّ أنشدني بعد ساعةٍ: قيل لي أنت ... الأبيات ... وفي رواية ابن منظورٍ: «المقال النبيه» بدل «الكلام النبيه» و«لک من جيّد القريض مديح» بدل الشطر الأوّل من البيت الثاني. وبدل الشطر الأوّل من البيت الآخر هكذا:

* قلت: لا أستطيع مدح إمام *

ثمّ قال لي بعد مدّة: أنشدتُ الأبيات للإمام عليّ بن موسى ـ رضوان الله عليه ـ فقال: حدّثني أبي عن جدّي الصّادق عن أبيه الباقر عن أبيه عليّ عن أبيه الحسين عن ابيه عليّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليهم ـ أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: إنّ محبّينا إذا رامُوا الثّناءَ علينا والمحبّة لنا، أيّدهم الله ـ عزّ وجلّ ـ بروح القدس.

وروى أبو نُؤاس الحديث، فكان ممّا رواه عن حمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «لا يموتنّ أحدكم حتّى يُحسن ظنّه باللّه ـ عزّ وجلّ ـ فإنّ حسن الظنّ باللّه ـ عزّ وجلّ ـ ثمنه الجنّة».

قال أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم بن كثير الصُّوْفي: دخلنا على أبي نؤاس نعوده في علّته التي مات فيها، فقال عليّ بن صالح بن عيسى بن عليّ الهاشميّ: يا أبا عليّ، أنت في أوّل يوم من أيّام الآخرة وآخر يومٍ من أيّام الدُّنيا، وبينك وبين الله ـ عزّ وجلّ ـ هَنات، فتُبْ إلى الله ـ عزّ جلّ ـ فبكى ثمّ قال: «سانِدُوني سانِدوني» ثمّ قال: إيّاي تُخَوِّفُ باللّه ـ عزّ وجلّ ـ وقد حدّثني حمّاد بن سَلَمة عن زيد الرُّؤاسي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «لكلّ نبيّ شفاعة وإنّي اختبأتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي يوم القيامة» أفتَراني لا أكون منهم؟ وقال:

اشـــرب وعـــقّ الوالديـ ـــــن ولا تــبقّ مــن أثــامَهْ
وإذا أتـــى شـــهر الصّـــيا مِ افـــطر ولا تـــنو صـيامَهْ

⇐

ولقد نَهَزْتُ[1] مَعَ الغُواةِ بِدَلْوِهِمْ وَأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حَيْثُ أَسَامُوا

وبَلَغْتُ ما بَلَغَ امرؤٌ بِشَبَابِهِ فَإِذا عُصارَةُ كُلِّ ذاكَ أَثامُ

﴿أو تنبيه المخاطب على خطأ، نحو﴾ قول عَبَدة بن الطَّبيب[2] مِنْ قصيدةٍ يَعِظُ

⇐ وإذا حَجَجْتَ فحُجَّ في ظهر الغلام أو الغلامَهْ

النار مشغول بمَن عزل الوصيّ عن الإمامَهْ

وقال أستاذ أساتذة الدُّنيا، وأديب الأدباء، وفخر خراسان العلّامة الشيخ محمّد تقي الأديب النيسابوريّ: البيت الأخير صحيح وحقّ.

(١) قوله: «ولقد نهزت». البيت من البحر الكامل على العروض الصّحيحة التامّة مع الضّرب المقطوع والقائل: أبو نؤاس الشّاعر المشهور من الشيعة الإماميّة ـ رضوان الله عليه ـ.

اللغة: «نهزت بالدّلو» ضربت بها الماء وتركتها ليمتلئ و«الغُواة» بالضمّ جمع «غاوٍ» وهو الضّالّ عن الطّريق، والمراد هنا الضّالّ عن الحقّ. و«أسمت» من «أسام الماشية» أي: أخرجها عن المرعى و«السّرح» الماشية، «بلغت» وصلت، و«امرؤ» مذكّر «الامرأة» و«العُصارة» ـ بالضمّ ـ ما اعتصر من الشّيء و«الأثام» ـ بالفتح ويكسر أيضاً ـ اسم وادٍ في جهنّم والإثم والعقوبة والكلّ مناسب هاهنا.

الإعراب: اللّام مؤكّدة و«قد» للتحقيق و«نهزت» فعل وفاعل و«مع الغواة» متعلّق به وكذا «بدلوهم» وجملة «أسمت» عطف على «نهزت» و«حيث» ظرف مكان متعلّق بـ«أسمت» و«بلغت» عطف على «أسمت» و«ما» الموصولة مفعول «بلغت» و«بلغ» صلتها والعائد مقدّر، أي: بلغه. والباء في «بشبابه» للاستعانة والفاء عاطفة أو زائدة. «إذا» فجائيّة و«عُصارة» مبتدأ و«أثام» الخبر.

المعنى: صاحبت أهل الضّلال وشاركتهم في كلّ ما فعلوه ووصلت إلى غاية ما يصل إليه الإنسان من قضاء اللذّات بمعونة الشّباب، فندمت لما علمت أنّ عاقبة ذلك كلّه إثم ووبال.

الشاهد: إتيان «ما» الموصولة للتفخيم في غير المسند إليه.

(٢) قوله: «عَبَدَة بن الطبيب». عَبَدَة وزان قَصَبَة ـ بفتحات ـ ابن الطّبيب ـ وزان «لبيب» ـ

⇐

فيها بنيه:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تُرَوْنَهُمْ[1]﴾ أي: تظنّونهم ﴿إِخوانَكُم﴾، ﴿يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ

⇐ وبعضهم ضبطه بسكون الباء والصّحيح ما ضبطناه عن «المصباح المنير» وهو شاعر مُجِيدٌ مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، والطّبيب لقب لأبيه واسمه يزيد بن عمرو، وينتهي نسبه لتميم.

وقال الأصمعيّ: أرثى بيت قالته العرب بيت عبدة بن الطَّبِيب:

وما كان قيسٌ هُلْكُهُ هلكُ واحدٍ ... ولكنّه بُنْيانُ قومٍ تهدّما

وقال أبو عمرو بن العلاء: هذا البيت أرثى بيتٍ قيل. وقال ابن الأعرابي: هو قائم بنفسه، ما له نظير في الجاهليّة والإسلام.

(١) قوله: «إنّ الذين ترونهم». البيت من الكامل على العروض المضمرة مع الضّرب المشابه وهي من قصيدةٍ يعظ فيها عَبَدَةُ بن الطَّبيب بنيه وقبله:

أَبَنِيَّ إنّي قد كبرتُ ورابني ... بصري وفيَّ لِمُصْلِحٍ مستمتَعُ

فلئِنْ هلكتُ لقد بنيتُ مساعيا ... تَبْقَى لكم منها مآثِرُ أرْبَعُ

ذِكْرٌ إذا ذُكِرَ الكِرامُ يزينكم ... ووِراثة الحَسَبِ المُقَدَّم تنفَعُ

ومقام أيّامٍ لهنّ فضيلةٌ ... عند الحفيظة والمجامعُ تجمَعُ

ولُهاً من الكسب الذي يغنيكم ... يوماً إذا احتضر النّفوسَ المطمعُ

أُوْصِيْكم بتُقَى الإله فإنّه ... يُعْطي الرّغائبَ مَنْ يشاءُ ويمنَعُ

وبِبِرِّ والِدِكم وطاعة أمره ... إنّ الأبرّ من البنين الأَطْوَعُ

إنّ الكبيرَ إذا عصاه أهلُهُ ... ضاقَتْ يداه بأمره ما يَصْنَعُ

ودَعُوْا الضَّغَائِنَ لا تكن من شأنكم ... إنّ الضَّغائن للقرابة تُوْضَعُ

و«تُرَوْنَهُمْ»: من «الإرائة» المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل. قال ابن مالك:

إلى ثلاثة رأى وعَلِمَا ... عَدَّوْا إذا صارا «أرى» و«أعلما»

وجرى مجرى الظنّ إذا بني للمفعول ولذا فسّره الشارح بـ«تظنّونهم» ونائب فاعله الواو، والهاء مفعوله الثاني و«إخوانكم» منصوب على أنّه المفعول الثالث. و«الغليل» ـ

⇐

أَنْ تَصْرَعُوا ﴾.

أي: تهلكوا، أو تُصابوا بالحوادث، ففيه من التّنبيه على خطئهم في هذا الظنّ ما ليس في قولك: «إنّ القوم الفلانيّ».

[صِراع بين السّكّاكيّ والخطيب]

وجعل صاحب «المفتاح»[1] هذا البيت ممّا جُعِل الإيماء إلى وجه بناء الخبر

⇐ بالمعجمة ـ الحقد والضِّغْن، و«أن تصرعوا» في محلّ رفع على أنّه فاعل «يشفي» و«الصَّرْع» السّقوط على الأرض والمراد: الهلاك، لأنّ الهالك يقع على الأرض و«المصرع» اسم مكان منه.

والمعنى: يا بنيّ إنّ القوم الذين تظنّونهم إخوانكم وتعتمدون عليهم في الشّدائد بما ظننتم يشفي ما في صدورهم ـ من غليل العداوة ـ مصرعكم ومصابكم بالحوادث، فإيّاكم والاعتماد عليهم والثقة بهم، وفيه إشعار بقول أئمّة أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ: «الحزم سوء الظنّ» و«الثقة بكلّ أحد عجز». **والشاهد**: واضح.

(١) **قوله: «وجعل صاحب المفتاح»**. قال في تفصيل اعتبارات المسند إليه من الفنّ الثاني من المفتاح: ٢٧٤: أو أن تؤمي بذلك إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه فتقول: «الذين آمنوا لهم درجات النّعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم» ثمّ يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة ربّما جعل ذريعة إلى التّعريض بالتّعظيم كقولك: «الذي يرافقك يستحقّ الإجلال والرَّفع والذي يفارقك يستحقّ الإذلال والصَّفْع» ومنه قولهم: «جاء بعد اللّتَيّا واللّتي».

قال: أو بالإهانة كما إذا قلبت الخبر في الصّورتين.

وربّما جعل ذريعةً إلى تعظيم شأن الخبر كقوله:

إنّ الذي سَمَكَ السَّماء بَنى لنا ... بيتاً دعائمه أعزّ وأطوَلُ

وربّما جعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر كقوله:

إنّ التي ضربت بيتاً مهاجرةً ... بكوفة الجُنْد غالت ودّها غولُ

وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ كقوله:

⇐

ذريعةً إلى التَّنبيه على الخطأ.

وردّه المصنّف بأنّه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

[الشّارح وتفسير الوجه]

وجوابه: أنّ العُرْفَ والذَّوْق شاهدا صِدْقٍ على أنّك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخواناً خُلّصاً: «إنّ الذين تظنّونهم إخوانكم» كان فيه إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر ينافي الأُخوّة ويباين المحبّة.

﴿**أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر**﴾ أي: إلى طريقه[1]، تقول: «عَمِلْتُ هذا العَمَل

⇐ إنّ الذيـن تُـرَوْنَهُم إخـوانكـم   يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

اهباختصار.

وردّه المصنّفُ في «الإيضاح» حيث يقول: وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الأوّل ـ أي: الإيماء ـ ذريعة إلى الثّاني ـ أي: تحقيق الخبر ـ والمسند إليه في البيت الثاني ـ أي: إنّ الذين ترونهم البيت ـ ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه ـ أي: الصّداقة ـ اهـ.

وأجاب التفتازاني عن اعتراض المصنّف بأنّ العرف والذّوق شاهدان صادقان على ما يقوله السكّاكي وهو أنّ الموصول وصلته في البيت يدلّان على أنّ الخـبر المـبنيّ عـلى المسند إليه ـ أي: الذين مع صلته ـ شيء ينافي الأُخوّة ويباين المحبّة والصّداقة، وذلك الأمر هو العداوة فردّ المصنّف مردود.

(١) **قوله: «وجه بناء الخبر أي: إلى طريقه»**. اختلف في تفسير الوجه على قولين:

ذهب الشّارح إلى أنّه بمعنى الطّريق والجهة والطّرز، واستدلّ بقول أهل اللغة.

وذهب الشّارح العلّامة قطب الدّين الشّيرازيّ في شرح المفتاح إلى أنّه بمعنى السّبب ⇐

على وَجْهِ عملِك وعلى جهته» ـ أي: على طرزه وطريقته ـ يعني: تأتي بالموصول والصّلة للإشارة إلى أنّ بناء الخبر عليه من أيّ وجه، وأيّ طريق، من الثّواب والعقاب والمدح والذمّ وغير ذلك.

وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه يتنبّه الفَطِنُ على الخاتمة كـ«الإرصاد»[1] ـ في «علم البديع» ـ. ﴿نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[2]﴾ فإنّ فيه إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس العِقاب والإذلال، بخلاف ما إذا ذكرت أسمائهم الأعلام.

﴿ثمّ إنّه﴾ أي: الإيماء إلى وجه بناء الخبر ﴿ربّما يجعل ذريعة﴾ أي: وسيلة ﴿إلى التّعريض بالتّعظيم لشأنه﴾ أي: شأن الخبر ﴿نحو﴾ قول الفرزدق[3]:

⇐ والعلّة، وسيأتي نقله وشرحه، والشّارح أراد بهذا التّفسير التّعريض به وردّه كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

(١) **قوله: «الإرصاد»**. وهو من المحسّنات المعنويّة البديعيّة ويُسمّى التسهيم أيضاً وهو أن يجعل قبل العَجُز من الفِقْرَة في النّثر، أو من البيت في النّظم ما يدلّ عليه أي: على العجز ـ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ وقوله:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيعُ

(٢) غافر: ٦٠.

(٣) **قوله: «الفرزدق»**. هو أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ الدّارميّ المشهور بالفرزدق، شاعر من شعراء الشّيعة البارزين الذين لهم مَنّ على اللغة والأدب والأخبار والاعتقادات، وكان شريفاً في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه، وكان يتّقي من بني أُميّة ـ لعنهم الله ـ ولم يستطع ذلك عندما ورد الإمام زين العابدين المسجد الحرام وهو يريد الطّواف ولمس الحجر وأظهر المتخلّف الأموي الجهل به، فقال معرّفاً بعليّ بن الحسين ـ صلوات الله عليه ـ:

⇐

⇐ هذا الذي تعرف البطحاء وطأته   والبيت يعرفه والحلّ والحرم

قال المرزبانيّ: كان شيعيّاً، وكان الأصمعيّ يذمّه بذلك، غير أنّه لم يكن مظهراً لذلك كثيراً لخوفه من بني أُميّة.

وقد روي أنّه لقي عبدالله بن عمرو بن العاص، فقال: إنّ الحسين بن عليّ قد سار إلى العِراق، فقال ابن عمرو بن العاص: «أما إنّه مثل صاحب ياسين» فقال له: «فلم قاتلتماه أنت وأبوك»؟ فقال له: «وما لك لعنك الله وما لنا»؟ فقال: «بل أنت لعنك الله وأباك» وتدافعا حتّى حال بينهما النّاس.

وحجّ هِشام بن عبدالملك في ولاية أبيه، فطاف بالبيت وأراد أن يستلم الحجر، فلم يقدر عليه من ازدحام النّاس، فنُصِبَ له منبر فجلس عليه، وأطاف به أهل الشام، فبينا هو كذلك إذ أقبل زين العابدين عليّ بن الحسين ـ عليهما السّلام ـ عليه إزاران ورداء، من أحسن الناس وجهاً وأطيبهم رائحة، فجعل يطوف بالبيت، فإذا بلغ الحجر تنحّى النّاس له حتّى يستلمه هيبةً له وإجلالاً، فغاظ ذلك هشاماً، فقال: مَنْ هذا؟ فقال الفرزدق ارتجالاً:

هذا الذي تعرِف البَطْحاءُ وَطْأته   والبيتُ يعرِفه والحِلُّ والحَرَمُ
هذا ابنُ خيرِ عبادِ الله كُلِّهم   هذا التقيّ النقيّ الطاهر العَلَمُ
هذا عليّ رسول الله والده   أمست بنور هداه تهتدي الأُمَمُ
إذا رأته قريش قال قائلها: إلى مكارم هذا ينتهي الكَرَمُ
ينمى إلى ذروة العزّ التي قصرت   عن نيلها عرب الإسلام والعَجَمُ
يكاد يمسكه عرفانَ راحته   ركنُ الحطيم إذا ما جاء يستلِمُ
يُغْضِي حياءً ويُغضَى من مهابته   فما يكلّم إلّا حين يبتسِمُ
أيّ القبائل ليست في رقابهم   لأوّليّة هذا، أو له نِعَمُ
بكفّه خيزران ريحها عبق   من كفّ أروع في عِرْنينه شَمَمُ
من يعرف الله يعرف أوّليّة ذا   فالدّين من بيت هذا ناله الأُمم
مشتقّة من رسول الله نبعته   طابت عناصره والخِيمُ والشِّيَمُ

⇐

⇐ ينجاب نور الهدى عن نور غرّته كالشّمس ينجاب عن إشراقها القَتَمُ
ما قال لا قطّ إلّا في تشهّده لولا التشهّد لم ينطق بذاك فَمُ
حمّال أثقال أقوامٍ إذا افتدحوا حلو الشمائل تحلو عنده نَعَمُ
هذا ابن فاطمةٍ إن كنت جاهله بجدّه أنبياءُ الله قد ختموا
اللّه شرّفه قدماً وعظّمه جرى بذاك له في لوحه القَلَمُ
من جدّه دان فضل الأنبياء له وفضل أُمّته دانت له الأُمم
عمّ البريّة بالإحسان فانقشعت عنها العماية والإملاق والعَدَمُ
كلتا يديه غياث عمّ نفعهما يستمطران ولا يعروهما عَدَمُ
سهل الخليقة لا تخشى بوادره يزينه اثنان: حسن الخلق والكرم
لا يخلف الوعد ميمون نقيبته رحب الفضاء أريب حين يعتزم
من معشر حبّهم دين وبغضهم كفر وقربهم منجىً ومعتصم
يستدفع السّوء والبلوى بحبّهم ويسترب به الإحسان والنّعم
مقدّم بعد ذكر الله ذكرهم في كلّ قولٍ ومختوم به الكلم
إنْ عُدّ أهل التُّقى كانوا أئمّتهم أو قيل: من خير أهل الأرض قيل: هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم ولا يدانيهم قوم وإن كرموا
هم الغيوث إذا ما أزمة أزمت والأُسد أُسد الشّرى والبأس محتدم
يأبى لهم أن يحلّ الذمّ ساحتهم خيم كريم وأيدٍ بالنّدى هضم
لا ينقص العسر بسطاً من أكفّهم سيّان ذلك إن أثروا وإن عدموا
وليس قولك: «مَن هذا» بضائره العرب تعرف من أنكرت والعجم

فغَضِبَ هشام وأمر بحسبه بعسفان بين مكّة والمدينة، وأحرمه العطاء، وبلغ ذلك عليّ بن الحسين ـ صلوات الله عليه ـ فوجّه إليه اثني عشر ألف درهم وقال: «أعذر يا أبا فراس فلو كان عندنا في هذا المكان أكثر منها لأنفذناه إليك»، فردّها وقال: يابن رسول الله، والله ما قلت الذي قلت إلّا غضباً للّه ولرسوله ولك، ما كنت لأرزأ عليه شيئاً، فأعادها

⇐

﴿**إنّ الذي سَمَك**﴾[1] أي: رفع ﴿**السَّماءَ بَنىٰ لَنا**﴾، ﴿**بَيْتاً**﴾ أراد به الكعبة، أو بيت الشَّرَف والمَجْد والعِزّ ﴿**دعائمه أعزُّ وأطولُ**﴾ من دعائم كلّ بيت.

ففي قوله: «إنّ الذي سَمَكَ السّماء» إيماء إلى أنّ الخبر المبنيّ عليه أمر من جنس الرِّفْعة والبناء، بخلاف ما إذا قيل: «إنّ الله» أو «الرّحمن» أو غير ذلك. ثمّ فيه تعريض بتعظيم بناء بيته، لكونه فعل مَنْ رفَعَ السَّماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم.

﴿**أو شأن غيره**﴾ أي: غير الخبر ﴿**نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾**[2]﴾ ففيه إيماء إلى أنّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخَيْبَةِ والخُسْران وتعظيم لشأن شعيب ـ عليه السّلام ـ وهو ظاهر.

وقد يجعل ذريعةً إلى الإهانة بشأن الخبر نحو: «إنّ الذي لا يعرف الفقه قد صَنَّفَ فيه».

أو شأن غيره نحو: «إنّ الّذي يتبع الشّيطان فهو خاسر».

⇐ إليه وقال له: «بحقّي عليك لما قبلتها، فقد رأى الله مكانك وعلم نيّتك وشكر لك فعلك ونحن ـ أهل البيت ـ إذا أنفذنا شيئاً لم يرجع إلينا» فقبلها.

وقال في ذمّ هشام بن عبدالملك ـ لعنهما الله ـ:

أيحبسني بين المدينة والتي ... إليها قلوب الناس يهوي منيبها

يقلّب رأساً لم يكن رأس سيّد ... وعيناً له حولاء بادٍ عيوبها

ولد الفرزدق سنة ٣٨هـ وتوفّي سنة ١١٠هـ.

(١) **قوله: «إنّ الذي سمك»**. البيت من الكامل على العروض الأُولى مع الضرب المماثل، وبعده:

بيتاً بناه لنا المليك وما بنى ... مَلِكُ السّماء فإنّه لا يُنْقَلُ

بيتاً زُرَارةُ محتبٍ بِفِنائه ... ومُجَاشِعٌ وأبو الفوارس نهشَلُ

يَلِجُوْنَ بيت مجاشع فإذا احتبوا ... برزوا كأنّهم الجبال المُثَّلُ

المراد والشّاهد واضح، والبيت لا يحتاج إلى شرحٍ.

(٢) الأعراف: ٩٢.

وقد يجعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر[١] نحو:

إنّ الّتي ضَرَبَتْ[٢] بَيْتاً مُهاجِرَةً   بكوفةِ الجُنْد غالَتْ وُدَّها غُول

---

(١) قوله: «وقد يجعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر». قد عرفت أنّ تعريف المسند إليه بالموصوليّة قد يكون للإيماء إلى وجه بناء الخبر، من دون تعريضٍ، وقد يكون لذلك مع التعريض بالتعظيم لشأنه أو شأن غيره، وقد يجعل ذلك ذريعةً إلى الإهانة بشأن الخبر أو شأن غيره.

وقد يجعل ذريعةً ووسيلةً إلى تحقيق الخبر، وكان الأُستاذ ـ حفظه الله ـ يقول: إنّ النسبة بين «التحقيق» ـ أي: تحقيق الخبر ـ وبين «الإيماء» هي العموم والخصوص المطلقان و«التحقيق» أخصّ من «الإيماء» وليست النسبة بينهما هي التساوي ـ كما زعمه المصنّف في «الإيضاح» ولذا لم يتعرّض لذكر «التحقيق» في هذا المتن أيضاً ـ.

و«التحقيق» إنّما يكون في موضع يكون الموصول مع الإيماء علّةً للخبر أو معلولاً، فإن كان الموصول وصلته ـ زائداً على الإيماء ـ علّةً للخبر يقال له: «التحقيق اللمّي» نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ [لقمان: ٨]. فإنّ الإيمان والعمل الصّالح علّة لدخول الجنّة.

وإن كان الموصول وصلته ـ زائداً على الإيماء ـ معلولاً للخبر يقال له: «التحقيق الإنّي» نحو قول عَبَدَة بن الطّبيب: «إنّ التي ضربت بيتاً مهاجرة». فإنّ ضرب البيت بكوفة الجند بعيداً عن الشّاعر معلول عن انقطاع المودّة وزوال المحبّة والانقطاع علّة للهجرة والابتعاد عن الشّاعر.

وأهل المعقول يقولون للأوّل البرهان اللمّي ـ منسوباً إلى «لِمَ كان كذا» ـ وللثاني البرهان الإنّي ـ منسوباً إلى «إنّ» الدالّة على التحقيق ـ وعندهم برهان ثالث يقال له: برهان شبه اللمّ، وهو العلم بعلّة عن العلم بعلّة أُخرى كما في دعاء الصّباح: «يا من دلّ على ذاته بذاته».

(٢) قوله: «إنّ التي ضربت». البيت من البسيط على العروض المخبونة ـ فَعِلُنْ ـ مع الضرب المقطوع ـ فَعْلُنْ ـ والقائل: عَبَدَة بن الطَّبيب المتوفّى سنة ٢٥هـ، من قصيدةٍ طويلة مطلعها:

هل حَبْلُ خَوْلَةَ بعد الهَجْر موصول   أم أنت عنها بعيد الدّار مشغولُ

⇐

فإنّ في ضرب البيت بكوفة، والمهاجرة إليها، إيماء إلى أنّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبّة وانقطاع المودّة، ثمّ إنّه يحقّق زَوال المودّة ويقرّره، حتّى كأنّه بُرْهان عليه.

[الفرق بين التّحقيق والإيماء]

وهذا معنى تحقيق الخبر، فظهر الفرق بينه وبين الإيماء، وسقط اعتراض المصنّف(١) بأنّه لا فرق بينهما، فكيف يجعل الإيماء ذريعة إليه. ألا ترى أنّ قوله «إنّ الذي سَمَكَ السَّماء» البيت، و: «إنّ الذين ترونهم» البيت، فيه إيماء من غير تحقيق الخبر.

وقد يجعل ذريعة إلى التّنبيه على الخطأ ـ كما مرّ ـ فأحسِنِ التأمّل في هذا المقام، فإنّه من مَطَارِح الأنظار.

[قطب الدّين الشّيرازيّ وتفسير الوجه]

والفاضل العلّامة قد فسّر في «شرح المفتاح»(٢) الوجه ـ في الإيماء إلى وجه

⇐ حَلَّتْ خويلةُ في دارٍ مجاورةً ... أهلَ المدائن فيها الدّيك والفيلُ
يقارعون رؤوس العُجْم ضاحيةً ... منهم فوارسُ لا عُزْل ولا ميل
فخامر القلب من ترجيع ذِكْرتها ... رسٌّ لطيف ورهن منك مكبولُ
رسّ كرسّ أخي الحُمَّى إذا غَبَرَتْ ... يوماً تَأَوَّبَهُ منها عقابيلُ
وللأحبّة أيّام تذكّرها ... وللنَّوَى قبل يوم البين تأويلُ
إنّ التي ضربت بَيتاً مُهاجِرَةً ... بكوفةِ الجُنْد غالَتْ وُدَّها غُول
فعدّ عنها ولا تشغَلْكَ عن عمل ... إنّ الصَّبابة بعد الشَّبّ تضليلُ

(١) قوله: **«وسقط اعتراض المصنّف»**. وقد نقلناه بعين حروفه قبل ذلك.

(٢) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٤١ ـ ٤٢: **أو عطف على قوله**: «أن يقصد» ـ ويكون التفاتاً ⇐

⇐ لكون المعطوف بتاء الخطاب رواية ـ أو «على أن لا يكون لك» ولا التفات حينئذٍ وهو ظاهر **أن تؤمى بذلك** أي: بذلك الإحضار الّذي هو بالموصول مع الصّلة. **إلى وجه** أي: علّة **بناء الخبر الّذي تبنيه** أي: تبني ذلك الخبر **عليه** أي: على الموصول **فتقول** بالنّصب هو الرّواية ويجوز بالرّفع كما وقع في بعض النّسخ. **الّذين آمنوا** هذه الصّلة علّة لبناء الخبر وهو **لهم درجات** وفي بعض النّسخ: «لهم جنّات» والأوّل أولى بالوجهين **النّعيم** على الموصول **والّذين كفروا** هذه الصّلة أيضاً علّة لبناء الخبر وهو **لهم دركات الجحيم** ـ أي: منازل أهلها ـ على الموصول **ثمّ يتفرّع على هذا** أي: على إيراد المسند إليه موصولاً مومياً إلى وجه بناء الخبر على الصّلة **اعتبارات لطيفة** وفي بعض النّسخ: «لفظيّة» وهو خطأ لأنّ الاعتبارات المتفرّعة أمور معنويّة لا لفظيّة. قال: **وربّما جعل ذريعة إلى تعظيم شأن الخبر كقوله: «إنّ الّذي سمك»** أي: رفع. يقال: «سمك الله السّماء سمكاً» ـ أي: رفعها ـ و«سمك الشيء سموكاً»: ارتفع **«السّماء بنى لنا»** أي: الكعبة **«دعائمه»** أي: دعائم ذلك البيت وهي جمع «دعامة» وهي عماد البيت **«أعزّ وأطول»** ولا يخفى أنّ دلالة: «إنّ الّذي سمك السّماء» على تعظيم شأن الخبر وهو: «بنى لنا بيتاً» أظهر من دلالة: «إنّ الله بنى لنا بيتاً» عليه وإدراك مثل هذا ممّا يحتاج إلى لطف قريحة. **وربّما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله: «إنّ الّذي ضربت»** أي: بنت **«بيتاً مهاجرة»** نصب على الحال من ضمير «ضربت» وهي من «الهجرة» **«بكوفة»** هي البلد المشهور. الباء تتعلّق بـ «ضربت» وإنّما سمّيت بكوفة **«الجند»** لمقام الجند فيها **«غالت ودّها غول»** أي: وقع ودّها في مهلكة من قولهم: «غالته غول» ـ إذا وقع في مهلكة ـ.

يقال: «غاله الشيء» و«اغتاله» ـ إذا أخذه من حيث لم يَدْرَ ـ و«الغول» ـ بالضمّ ـ من السّعالي والجمع «أغوال» و«غيلان» وكلّ ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول. وأمّا تحقيق الموصول والصلة للخبر فواضح، لأنّه لمّا أخبر عنها بأنّها ضربت بكوفة الجند بيتها حقّق أنّها صرمت حبلها وغال ودّها غول، وليس هذا مثل: «الذين آمنوا لهم درجات النعيم» ـ على ما ظنّ ـ لأنّ الصّلة هناك ـ وهي «آمنوا» ـ علّة لثبوت درجات النّعيم لهم والصّلة ههنا ⇐

بناء الخبر ـ بالعلّة والسّبب، كما هو الظّاهر في قولنا: «إنّ الذين آمنوا لهم درجات النّعيم». ثمّ صرّح بأنّ قوله: «ثمّ يتفرّع على هذا اعتبارات لطيفة ربّما جعل ذريعة إلى كذا وكذا» إشارة إلى جعل المسند إليه موصولاً مُوْمِياً إلى وجه بناء الخبر، فأشكل عليه الأمر في نحو: «إنّ الّذي سَمَكَ السَّماء» و: «إنّ التي ضربت» و: «إنّ الذين ترونهم» لعدم تحقّق السّببيّة، وهو لم يتعرّض لذلك.

[ولا تقفُ ما ليس لك به علم فتقع في ورطة]

ومن النّاس مَنْ اقتفى أَثَره[1] ـ في تفسير «الوجه» بالعلّة ـ لكن هَرَبَ عن الإشكال بأنّ معنى قوله: «ثمّ يتفرّع على هذا» أي: على إيراد المسند إليه موصولاً، من غير اعتبار الإيماء، فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء.

وسَوْق الكلام ينادي على فساد هذا الرّأي عند المصنّف.

وقد يقصد بالموصول الحَثُّ على التّعظيم، أو التّحقير، أو التّرحّم، أو نحو

⇐ وهي «ضربت بيتاً مهاجرة» ليست علّة اغتيال الغول لودّها، بل الأمر بالعكس لو تؤمّل حقّ التأمّل ولكنّها تحقيقه على ما قرّرنا **وربّما جعل ذريعة إلى التّنبيه للمخاطب على خطأ كقوله: «إنّ الّذين ترونهم»** أي: تظنّونهم **«إخوانكم * يشفى غليل صدورهم»** أي: حقدها أو احتراقها إذ «الغليل» الحقد مثل «الغلّ» وحرارة العطش أيضاً مثل «الغلة». **«أن تصرعوا»** أي: صرعكم لأنّه فاعل «يشفي». يقال: «صرعه» ـ إذا ألقاه على وجهه للهلاك ـ وأمّا أنّ دلالة «إنّ الّذين ترونهم إخوانكم» على خطأ المخاطبين من حيث إنّهم يؤاخونهم وهم أعداؤهم دون «إنّ القوم الفلاني يشفي عليك صدورهم أن تصرعوا» فممّا لا يخفى على الفطن.

(١) **قوله: «ومن النّاس من اقتفى أثره»**. قال المحشّي: أراد به العلّامة التّرمذي، والشّارح يعتبر في مثل هذا التّركيب مضمون الجارّ والمجرور مبتدأ وما بعده خبره، أي: بعض النّاس يقول كذا لا بالعكس حتّى يرد أنّه لا يتصوّر لمثل هذا الإخبار فائدة.

ذلك، كقولنا: «جَاءَكَ الذي أكرمك وأهانك» أو: «الذي سُبِيَ أولاده ونُهِبَ أمواله».

وقد يكون للتهكّم نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ (١) ولطائِفُ هذا الباب لا تكاد تُضْبَطُ.

[التّعريف بالإشارة]

﴿وبالإشارة﴾ أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة متى صلح المقام له واتّصل به غرض.

أمّا المقام الصّالح فهو أن يصحّ إحضاره في ذهن السّامع بواسطة الإشارة إليه حسّاً، فإنّ أصل أسماء الإشارة(٢) أن يُشار بها إلى مُشَاهَدٍ محسوس، قريب أو

---

(١) الحجر: ٦.

(٢) **قوله: «فإنّ أصل أسماء الإشارة»**. هذا كلام المحقّق الرضي ـ رضوان الله عليه ـ قال في باب الإشارة من «شرح الكافية» ٢: ٣٠: فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات ـ وخاصّةً ما فيه لام العهد ـ داخلة في هذا الحدّ، لأنّ المضمر يشار به إلى المعود إليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحدٍ من الجنس غير معيّنٍ، وإن كانت معرفة فإلى واحدٍ معيّن؟

فالجواب: أنّ المراد بقولنا: «مشار إليه»: ما أُشير إليه إشارة حسّيّةً ـ أي: بالجوارح والأعضاء ـ لا عقليّة، والأسماء المذكورة ليست كذلك، فإنّها للمشار إليه إشارة عقليّة ذهنيّة، فلم يحتج في الحدّ إلى أن يقول: «لمشار إليه إشارة حسّيّةً» لأنّ مطلق الإشارة حقيقة في الحسّيّة دون الذهنيّة، فالأصل على هذا أن لا يشار بأسماء الإشارة إلّا إلى مشاهدٍ محسوس قريب أو بعيد.

فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣]، فلتصييره كالمشاهد.

وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢] و﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] اهـ.

قال الجرجاني في تعليق قوله: «إلى مشاهد محسوس»: أقول: هكذا وقع في عبارة ⇐

بعيد، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته، فلتصييره كالمشاهد، وتنزيل الإشارة العقليّة منزلة الحسّيّة.

[أغراض الإشارة]

وأمّا الغرض الموجب له، أو المرجّح، فقد أشار إلى تفصيله بقوله: **﴿لتمييزه﴾** أي: المسند اليه **﴿أكمل تمييزٍ نحو قوله﴾** أي: ابن الرّومي[1]:

﴿هذا أبو الصَّقْرِ[2] فرداً﴾ ....

⇐ نجم الأئمّة والأولى أن يقال: إلى محسوس مشاهد، فيخرج بالمحسوس: المعقولات. وبالمشاهد ـ وهو ما أدرك بالبصر بالفعل ـ: ما يدرك بسائر الحواسّ، وما من شأنه أن يدرك بالبصر، لكنّه ليس مدركاً به لعدم حضوره، فإن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه نحو: ﴿ذٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، ﴿ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ أو إلى محسوس غير مشاهد نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ فلتصييره كالمحسوس المشاهد اهـ.

(١) **قوله: «ابن الرّومي»**. هو أبوالحسن عليّ بن العبّاس بن جُريج الشّاعر المشهور، من الشّعراء الإماميّة في الدولة العبّاسيّة ـ لعنهم الله ـ وهو صاحب النّظم العجيب والتّوليد الغريب، يغوص على المعاني النّادرة فيستخرجها من مكانها، ويُبرزها في أحسن قالب، وكان إذا أخذ المعنى لا يزال يستقصي فيه حتّى لا يدع فيه فضلة ولا بقيّة، ومعانيه غريبة جيّدة ـ كما نصّ عليه العبّاسيّ في «المعاهد» ـ. ولد في بغداد سنة ٢٢١هـ وتوفّي مسموماً سنة ٢٧٠هـ وقيل: ٢٨٣هـ وقيل: ٢٨٤هـ ودفن في مقبرة باب البستان ـ رحمه الله ـ ودسّ له السمّ القاسم بن عبيدالله وزير المعتضد ـ لعنه الله ـ.

(٢) **قوله: «هذا أبو الصَّقْر»**. البيت من البسيط على العروض التامّة المخبونة مع الضّرب المشابه وهي من قطعة يمدح بها ابن الرّومي ـ رحمه الله ـ أبا الصّقر الشّيباني وهي:

لا تحسب النَّبَطُ الأوغاد أنّهم ... أولى من العرب الأمجاد بالقلم

وإن غَدَوْا دون أهل الأرض إخوتَه ... أبوهم وأبيهم منبت الأَجَم

كم من أخٍ لو أخوه كان هاديه ... إذاً لضلَّ ضلالاً ليس بالأُمم

⇐

نصب[١] على المدح، أو الحال ﴿**في محاسِنِهِ**﴾ «**من نسل شَيْبانَ بين الضَّالِ والسَّلَمِ**».

وهما: شَجَرَتان بالبادية، يعني يقيمون بالبادية، لأنّ فَقْد العِزّ في الحَضَرِ[٢].

⇐ هداه أقصى غريب قصدَ وِجْهته — من بعد ما حار في داجٍ من الظُّلَم

هذا أبو الصَّقر فرد في كتابته — وهو ابن شيبان بين الطَّلْح والسَّلَم

ما جاورت نبطيّ الزّلّ نبعتُه — بل جاورت [ ] النبع والشّمم

هو الذي حمل الأقلام ضاحيةً — عن الطّريق وقد جارت عن اللُّقم

أمسى وأصبح بين النّاس أرفعهم — ذكراً وأشهرهم بالمجد والكرم

كأنّه الشمس في الأوج المنيف بها — على البريّة لا نار على عَلَم

فزاده الله تشريفاً وأصحبه — رُشْداً يثبّت منه وطأة القدمِ

هذا هو الموجود في ديوانه ويفترق عمّا استشهد به المصنّف والشّارح كما ترى.

(١) **قوله: «فرداً نصب»**. أي: منصوب برواية المصنّف، وأمّا الموجود في الدّيوان فلا أثر فيه من النّصب. قال الجرجاني: أقول: قيل: العامل في الحال معنى الفعل المستفاد من اسم الإشارة أو حرف التّنبيه، أي: «أُشير إليه» أو «لأُنبّه عليه فرداً».

والأولى أن يجعل حالاً مؤكّداً؛ بناءً على اشتهاره بذلك ادّعاءً، وقوله: «من نسل شيبان» خبر ثانٍ ذكر بياناً لنسبه بعد ذكر حسبه.

ويحتمل أن يتعلّق بـ«فرداً» أي: ممتازاً منهم.

وقوله: «بين الضّال والسَّلَم» حال من «نسل شيبان» اه.

و«على» في قوله: «على المدح» بمعنى اللّام التعليليّة أي: لأجل المدح، والتّقدير: «أمدح فرداً» أو: «أعني فرداً». إذ لا يشترط فيه أن يكون العامل دالاً على المدح، ويمكن أن يكون منصوباً على الحال من الخبر أعني «أبو الصَّقْر». ومنع الجمهور الحال من الخبر كما منعوا الحال من المبتدأ ولكنّها سوّغها هاهنا كون الخبر مفعولاً في المعنى لمعنى اسم الإشارة أو التنبيه ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ.

(٢) **قوله: «فقد العزّ في الحضر»**. اقتباس من قول الشّاعر المتشيّع أبي العلاء المعرّيّ ـ رضوان الله عليه ـ:

⇐

﴿أو التّعريض بغباوة السّامع﴾ حتّى كأنّه لا يُدْرِك غير المحسوس **﴿كقوله﴾** أي: الفرزدق:

﴿أُولئك آبائي[١] فَجِئْني بِمِثْلِهِمْ﴾ هذا الأمر للتّعجيز كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ** ﴾[٢] ❊ **﴿إذا جَمَعَتْنا يا جَريرُ المَجامِعُ﴾** ❊

﴿أو بيان حاله﴾ أي: المسند إليه **﴿في القُرْبِ، أو البُعْدِ[٣]، أو التّوسّط كقولك:**

⇐ المــوقدون بـنجدٍ نـارَ بـاديةٍ   لا يحضرون وفقد العِزِّ في الحَضَرِ

❊ ❊ ❊

(١) **قوله: «أُولٰئِكَ آبائي»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدةٍ أوّلها:

مــنّا الذي اخـتير الرِّجــالَ سماحةً   وخــيراً إذا هَبَّ الرِّيــاحُ الزَّعــازع
ومــنّا الذي أعـطى الرَّسُـوْلُ عـطيّةً   أُســارى تـميم والعـيونُ دوامِـعُ
ومنّا الذي يُعْطِي المئين ويشـتري الـ   ـغوالي ويَعْلو فَضله مَن يـدافِـعُ
ومــنّا خـطيبٌ لا يُـعاب وحـامِلٌ   أَغَــرُّ إذا التـفَّتْ عـليه المـجامِعُ
ومــنّا الذي أحـيا الوئـيدَ وغـالبٌ   وعــمرو ومــنّا حـاجب والأقـارِعُ
ومــــنّا غــداة الرَّوْع فـتيانُ غَـارةٍ   إذا امـتنعَتْ بـعد الزّجـاج الأشـاجِعُ
ومنّا الذي قـاد الجِياد عـلى الوجـى   لنـجران حـتّى صـبّحته النَّـزائِـعُ
أُولئك آبــائي فــجئني بـمثلهم   إذا جــمعَتْنا يـا جـرير المـجامِعُ

والباقي واضح.

(٢) البقرة: ٢٣.

(٣) **قوله: «في القرب أو البعد»**. قال المحقّق الرضي في باب الإشارة من «شرح الكافية» ٢: ٣٣: لمّا رأى المصنّف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضربٍ من التأويل خالجه الشكّ في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فلم يأخذ مذهباً ولم يقطع به بل أحاله على غيره فقال: «ويقال «ذا للقريب» يعني ⇐

«هذا» أو «ذلك» أو «ذاك زيد» ﴾ أخّر ذكر التوسّط، لأنّه إنّما يتحقّق بعد تحقّق الطّرفين.

[نقد]

فإن قلت: كون «ذا» للقريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسّط، ممّا يقرّره الوضع واللغة، فلا ينبغي أن يتعلّق به نظر «علم المعاني» لأنّه إنّما يبحث عن الزّائد على أصل المراد.

[ردّه]

قلت: مثله كثير في «علم المعاني» كأكثر مباحث التّعريف، والتّوابع، وطرق القصر، وغير ذلك.

وتحقيقه: أنّ اللغة تنظر فيه من حيث إنّ «هذا» للقريب ـ مثلاً ـ و«علم المعاني» من حيث إنّه إذا أُريد بيان قُرْب المسند إليه يؤتى بـ«هذا» وهو زائد على أصل المراد، الّذي هو الحكم على المسند إليه المذكور، المعبَّرِ عنه بشيء يوجب تصوّره، أيّاً مّا كان.

[بقيّة الأغراض]

ولو سلّم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرّع عليه من التّحقير

⇐ لم يتحقّق ذلك عندي.

وأقول: أنا لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك فاعلم أنّ لهم مذهبين:

١ ـ فمذهب بعضهم أنّه لا واسطة بين البعيد والقريب فيقولون: أسماء الإشارة المجرّدة عن اللّام والكاف للقريب. والمقترن بهما أو بالكاف وحدها للبعيد.

٢ ـ وجمهورهم على أنّ بين البعيد والقريب واسطة فقالوا: «ذا» ثمّ «ذاك» ثمّ «ذلك» اهـ مختصراً.

والتّعظيم كما أشار إليه بقوله:

﴿أو تحقيره﴾ أي: تحقير المسند إليه **﴿بالقرب نحو: ﴿أَهٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[(١)]﴾** وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو: «هذه القيامة قدقامت».

﴿أو تعظيمه بالبُعد نحو: ﴿الٓمٓ * ذٰلِكَ الكِتَابُ﴾[(٢)]﴾ تنزيلاً لبُعْد درجته، ورِفْعة محلّه، منزلة بُعْد المسافة.

وقد يقصد به تعظيم المُشير، كقول الأمير لبعض حاضريه: «ذلك قال كذا».

﴿أو تحقيره بالبُعد كما يقال: «ذلك اللعين فَعَل كذا»﴾ تنزيلاً لبُعده ـ عن ساحة عِزّ الحضور والخطاب وسُفالة محلّه ـ منزلة بُعد المسافة.

ولفظ «ذلك» صالح للإشارة إلى كلّ غائب، عيناً كان أو معنىً، بأن يحكى عنه أوّلاً ثُمّ يُشار إليه نحو: «جائني رجل، فقال ذلك الرّجل» و: «ضربني زيد، فهالني ذلك الضَّرْب» لأنّ المحكيّ عنه غائب.

ويجوز على قلّة لفظ الحاضر نحو: «فقال هذا الرّجل» و: «هالني هذا الضَّرْب» ـ أي: هذا المذكور عن قريب ـ فهو، وإن كان غائباً، لكن جرى ذكره عن قريب، فكأنّه حاضر.

وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدّم بلفظ البعيد نحو: «باللّه العظيم»[(٣)] و: «ذلك

---

(١) الأنبياء: ٣٦.

(٢) البقرة: ١ ـ ٢.

(٣) **قوله: «باللّه العظيم»**. كلّ ما ذكره في شرح هذه الفقر إنّما هو كلام المحقّق الرضي في باب الإشارة من «شرح الكافية» ٢: ٣٢ ـ ٣٣، قال: إنّ وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب لأنّها للمشار إليه حسّاً ولا يشار بالإشارة الحسّيّة في الأغلب إلّا إلى الحاضر القريب الذي

⇐

⇐ يصلح أن يقع مخاطباً، فلمّا اتّصلت كاف الخطاب به وكان متمحّضاً بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطباً أخرجته من هذه الصّلاحيّة فصار «ذاك» مثل «غلامك» أعني أخرجته الكاف من أن يقع مخاطباً كما أخرجت نحو: «غلامك» فلا تقول: «يا هذاك» كما لا تقول: «يا غلامك» ولا: «غلامك قلت كذا» فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه نحو: «غلامك قال كذا» وإن لم يمتنع حضوره ـ إذ ربّما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب ـ فلمّا أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع للحضور ـ من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب ـ صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال التوسّط، فإذا أردت التّنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللّام فقلت: «ذلك».

ثمّ نقول: لفظ «ذلك» يصحّ أن يشار به إلى كلّ غائب ـ عيناً كان أو معنىً ـ يحكى عنه أوّلاً ثمّ يؤتى باسم الإشارة تقول في العين: «جاءني رجل فقلت لذلك الرجل» وفي المعنى: «تضاربوا ضرباً بليغاً فهالني ذلك الضّرب».

وإنّما يورد اسم الإشارة بلفظ البُعد؟ لأنّ المحكيّ عنه غائب.

ويجوز في هذه الصورة على قلّة أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو: «قلت لهذا الرجل» و: «هالني هذا الضّرب» أي: هذا المذكور عن قريب، لأنّ المحكيّ عنه وإن كان غائباً إلّا أنّ ذكره جرى عن قريب فكأنّه حاضر.

وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم إشارته بلفظ الغيبة والبعد كما تقول: «باللّه الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لأفعلنّ» قال ـ تعالى ـ: **﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾**، مشيراً بذلك إلى ضرب المثل الحاضر المتقدّم وهو قوله: **﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾** [محمّد: ٣]. وإنّما جاز ذلك، لأنّ ذلك اللفظ زال سماعه، فصار في حكم الغائب البعيد.

والأغلب في مثله الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور فتقول: «وهذا قسم عظيم».

وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أنّ المشار إليه شخص قريب نظراً إلى عظمة

⇐

قسم عظيم لأفعلنّ» لأنّ المعنى غير مُدْرَكٍ بالحسّ، فكأنّه بعيد.

﴿أو التّنبيه﴾ أي: تعريف المسند إليه بالإشارة، للتنبيه **﴿عند تعقيب المشار إليه بأوصاف﴾** أي: عند إيراد أوصاف على عقيب المشار إليه، تقول: «عقّبه فلان» ـ إذا جاء على عَقِبِه ـ ثمّ تعدّيه إلى المفعول الثّاني بالباء، تقول: «عقّبته بالشّيء» ـ أي: جعلت الشّيء على عَقِبِه ـ. **﴿على أنّه﴾** أي: للتّنبيه على أنّ المشار إليه **﴿جدير بما يَرِدُ بعده﴾** أي: بعد اسم الإشارة **﴿من أجلها﴾** أي: من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه **﴿نحو﴾**: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ**﴾ إلى قوله: **﴿﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1]﴾**

⇐ المشير أو المشار إليه، وذلك لأنّه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السّلطان لبعض الحاضرين: «ذلك قال كذا» وكقول بعضهم: «ذلك السُّلْطان يتقدّم بكذا» ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**﴾ [يوسف: ٣٢].

ويجوز أن يكون قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ**﴾ من باب عظمة المشار إليه أو المشير. وقوله:

فقلت له ـ والرمح يأطر متنه ـ: تَأَمَّلْ خفافاً إنّني أنا ذلكا

من باب عظمة المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب، تقريباً لحصوله وحضوره نحو: «هذه القيامة قد قامت» ونحو ذلك. قال:

اسم الإشارة لمّا كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسّيّةً فاستعماله فيما لا يدركه الإشارة ـ كالشخص البعيد والمعاني ـ مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقليّة كالحسّيّة مجازاً، لما بينهما من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد إذن ـ أعني «ذلك» ونحوه ـ كضمير الغائب يحتاج إلى المذكور قبل أو محسوس قبل حتّى يشار إليه به فيكون كضمير راجع إلى ما قبله اهمختصراً.

(١) البقرة: ٣ـ٥.

عقّب المشار إليه ـ وهو «الّذين يؤمنون»[١] ـ بأوصاف متعدّدة، من الإيمان بالغيب، وإقامِ الصّلاة[٢]، وغير ذلك، ثمّ عرّف المسند إليه ـ بأن أورده اسم إشارة ـ تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أَحِقّاءُ بما يرد[٣] بعد «أُولئك» وهوكونهم على الهُدَى عاجلاً، والفوز بالفلاح آجلاً، من أجل اتّصافهم بالأوصاف المذكورة، أو لأنّه لا يكون طريق إلى إحضاره سوى الإشارة، لجهل المتكلّم، أو السّامع بأحواله، أو لنحو ذلك.

[التّعريف باللّام]

[لام العهد] ﴿وباللّام[٤]﴾ أي: تعريف المسند إليه باللّام. **﴿للإشارة إلى**

---

(١) **قوله: «عقّب المشار إليه وهو: «الذين يؤمنون»**. قال الجرجاني: المناسب أن يقال: «وهو المتّقون» لأنّ «الذين يؤمنون» من جملة الأوصاف كما صرّح به في قوله: من الإيمان بالغيب.

(٢) أصله: «إقامة الصّلاة» سقطت التّاء عند الإضافة للتخفيف ونيابة المضاف إليه وهكذا يصنعون في مواضع ضبطها الأستاذ الأكبرالشيخ عبدالجواد الأديب النّيسابوريّ في بيتين:

وما تاؤها محذوفة عند أمنها ... من اللبس خمس وهي ـ يا نادرالعصر ـ:

«إقام الصّلاة» ثمّ «ميسرة» كذا ... «أبو عذرها، يا ليت شعري، عِد الأمرِ»

(٣) **قوله: «تنبيهاً على أنّ المشار إليهم أحقّاء بما يرد»**. قال الجرجاني: وجه التّنبيه: أنّ ظاهر المقام يقتضي إيراد الضّمير، لتقدّم الذّكر، وقد عدل إلى اسم الإشارة بناءً على أنّ ذلك الموصوف قد يتميّز بتلك الأوصاف تميّزاً تامّاً، فصار كأنّه مشاهد، ففي اسم الإشارة إشعار بالموصوف من حيث هو موصوف كأنّه قيل: «أُولئك الموصوفون بتلك الصّفات على هُدىً» فيكون من قبيل ترتّب الحكم على الوصف الثّابت الدّالّ على العلّيّة، بخلاف الضّمير فإنّه يدلّ على ذات الموصوف، وليس فيه إشارة إلى الصّفات وإن كان متّصفاً بها، والفرق بين الاتّصاف بحسب نفس الأمر وملاحظة الاتّصاف في العبارة ممّا لا يخفى اهـ.

(٤) **قوله: «وباللّام»**. قال الفاضل الدّسوقي: أي: على أحد الأقوال من أنّها معرّفة ومقابله: أنّ المعرِّف «أل».

معهود[١]﴾ ....

---

(١) **قوله: «للإشارة إلى معهود»**. قال الدّسوقيّ: أي: للدلالة على معيّن في الخارج.

فلا يقال: إنّه أطلق «المعهود» مع أنّ نفس الحقيقة في المعرَّف بلام الجنس معهودة أيضاً كما يشير إليه قوله: «وقد تأتي لواحدٍ باعتبار عهديّته» وحينئذٍ فلا تصحّ المقابلة؟

وحاصل الجواب: أنّ المراد بالمعهود هنا المعيّن في الخارج، وأمّا الحقيقة فهي وإن كانت معهودة ومعيّنة لكن في الذّهن.

وحاصل ما ذكره المصنّف أنّ لام التعريف على قسمين:

الأوّل: لام العهد الخارجيّ وتحت أقسام ثلاثة: صريحيّ وكنائيّ وعِلْميّ.

وذلك لأنّ مدخولها إن تقدّم له ذكر صراحةً كانت للعهد الصّريحي.

وإن تقدّم له ذكر كناية كانت للعهد الكنائي.

وإن لم يتقدّم له ذكر أصلاً لكنّه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا، فهي للعهد العِلْميّ.

والنحويّون يسمّون ما إذا كان مدخولها معلوماً حاضراً بلام العهد الحضوريّ، وإن كان غير حاضرٍ بلام العهد الذهنيّ.

القسم الثاني: لام الحقيقة وتحته أقسام أربعة:

١ ـ لام الحقيقة من حيث هي وتسمّى بلام الجنس.

٢ ـ ولام العهد الذّهني.

٣ ـ ولام الاستغراق الحقيقي.

٤ ـ ولام الاستغراق العرفي.

وذلك: لأنّ اللّام إمّا أن يشار بها للحقيقة من حيث هي وتسمّى بلام الحقيقة ولام الجنس.

أو يشار بها للحقيقة في ضمن فرد مبهم وتسمّى بلام العهد الذّهني.

أو يشار بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد، وتسمّى بلام الاستغراق وهو قسمان: إمّا حقيقيّ أو عرفيّ، لأنّه إن أُشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ

⇐

⇐ بحسب اللغة فهي للاستغراق الحقيقيّ.

وإن أُشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف فهي للاستغراق العرفي. فظهر لك أنّ الأقسام سبعة وأنّ لام العهد الذّهني عند البيانيّين غيرها عند النحويّين وستأتي هذه الأقسام كلّها.

قال في الجَنَى: ١٩٣: ولـ«أل» التي هي حرف تعريف ثلاثة أقسام: عهديّة وجنسيّة ولتعريف الحقيقة.

فالعهديّة: هي التي عُهِد مصحوبها بتقدّم ذكره نحو: «جاءني رجل فأكرمت الرّجل» أو بحضوره حسّاً كقولك لمن سدّد سهماً: «القرطاسَ» أو علماً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾ [التّوبة: ٤٠].

والجنسيّة بخلافها: وهي قسمان:

أحدهما: حقيقيّ وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس نحو: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ [العصر: ٢].

والآخر: مجازيّ وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة نحو: «أنت الرّجل علماً» أي: الكاملُ في هذه الصّفة ويقال لها: التي للكمال.

وأمّا التي لتعريف الحقيقة، ويقال لها: لتعريف الماهيّة، فنحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [الأنبياء: ٣٠].

واختلف في هذا القسم، فقيل هو راجع إلى العهديّة، وقيل راجع إلى الجنسيّة، وقيل: قسم برأسه.

فإن قلت: ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والقسمين السابقين؟

قلت: حقيقة الفرق أنّ العهديّة يراد بمصحوبها فرد معيّن، والجنسيّة يراد بمصحوبها كلّ الأفراد حقيقةً أو مجازاً.

والتي لتعريف الحقيقة يراد بمصحوبها نفس الحقيقة، لا ما تصدق عليه من الأفراد.

فإن قلت: فما الفرق بين المعرّف بـ«أل» التي هي لتعريف الحقيقة في قولك: «اشتر ⇐

⇐ الماء» وبين اسم الجنس النّكرة في قولك: «اشتر ماءً»؟

قلت: الفرق بينهما أنّ المعرّف بـ«أل» المذكورة موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذّهن واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد، ولا إشكال في أنّ الحقيقة باعتبار حضورها في الذّهن أخصّ من مطلق الحقيقة، لأنّ حضورها في الذّهن نوع تشخّصٍ لها.

وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً.

قال ابن هشام: «أل» على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه وهي الدّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.

والثّاني: أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: عهديّة وجنسيّة وكلّ منهما ثلاثة أقسام: فالعهديّة إمّا أنْ يكونَ مصحوبها معهوداً ذِكْرياً نحو: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزمّل: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿**فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ**﴾ [النّور: ٣٥]، وعبرة هذه أنْ يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنياً نحو: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حضورياً. قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلّا بعد أسماء الإشارة نحو: «جاءني هذا الرَّجُلُ» أو «أيّ» في النّداء نحو: «يا أيّها الرَّجُلُ» أو «إذا» الفجائيّة نحو: «خرجت فإذا الأسد» أو في اسم الزّمان الحاضر نحو: «الآن» اهـ.

وفيه نظر؛ لأنّك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: «لا تشتم الرَّجُلَ» فهذه للحضور في غير ما ذكر. ولأنّ التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلّم، فلا تُشبه ما الكلام فيه. ولأنّ الصّحيح في الدّاخلة على «الآن» أنّها زائدة، لأنّها لازمة ولا يعرف أنّ التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزّائدة.

والمثال الجيّد للمسألة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣].

⇐

أي: إلى حِصَّةٍ[1] من الحقيقة، معهودة بين المتكلّم والمخاطب؛ واحداً كان، أو

⇐ والجنسيّة إمّا لاستغراق الأفراد وهي التي تخلُفُها «كلّ» حقيقةً نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النّساء: ٢٨]، ونحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها كلّ مجازاً، نحو: «زيد الرَّجل علماً» أي: الكامل في هذه الصّفة، ومنه ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]. أو لتعريف الماهيّة وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ قال:

وبعضهم يقول في هذه: إنّها لتعريف العَهْد، فإنّ الأجناس أُمور معهودة في الأذهان متميّز بعضها عن بعضٍ، ويقسّم المعهود إلى شخصٍ وجنسٍ. والفرق بين المعرَّف بـ«أل» هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأنّ ذا الألف واللّام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

الثالث: زائدة وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

فالأولى: كالتي في الأسماء الموصولة والأعلام المنقولة كـ«النَّضْر» و«النُّعمان» و«اللّات» و«العُزّىٰ» والمرتجلة كـ«السَّمَوْأَل» والغالبة كـ«البيت» للكعبة و«المدينة» لطيبة و«النّجم» للثريّا. وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثّانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها.

فالأولى: الدّاخلة على علم منقول من مجرّد صالح لها ملموح أصله كـ«حارث» و«عبّاس» و«ضحّاك» فتقول فيها: «الحارث» و«العبّاس» و«الضحّاك» ويتوقّف هذا النّوع على السّماع.

والثّانية: نوعان أيضاً: واقعة في الشّعر وواقعة في شذوذ من النّثر.

فالأولى: كالداخلة على «يزيد» و«عمرو»، والثانية كالواقعة في قولهم: «أدخلوا الأوّل فالأوّل» و«جاؤوا الجمّاء الغفير».

(١) **قوله: «إلى حِصَّة»**. الحِصَّةُ، والفرد، بمعنىً واحدٍ أعني: الطبيعة الكليّة مع ما انضمّ إليها من التشخّص.

⇐

اثنين، أو جماعة، تقول: «عَهِدْتُ فلاناً»(١) ـ إذا أدركتَه ولَقِيْتَه ـ وذلك لتقدّم ذكره صريحاً أو كِنايةً. ﴿ نحو: ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ(٢) ....

⇐ وإنّما اختار لفظ الحِصَّة دون الفرد؟ لأنّ المتبادر من الفرد الشّخص الواحد، والمعهود الخارجيّ قد يكون أكثر من واحدٍ، وليس المراد بالفرد الواحد الشّخص، بل المراد به ما يقابل الحقيقة أعني: القدر والجملة من الأفراد سواء كان واحداً أو أكثر، فقوله: «إلى حصّة» أي: إلى قدر وجملة.

وقوله: «من الحقيقة» أي: من أفراد الحقيقة وإلّا فالحقيقة لا تتبعّض.

وقوله: «معهودة». أي: تلك الحصّة معيّنة.

(١) **قوله: «تقول: عهدت فلاناً»**. هذه عبارة المحقّق الرّضيّ في شرح «المعرفة والنكرة» من كتاب «الكافية»: ولام العهد التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي: لقيه وأدركه. يقال: «عهدت فلاناً» أي: أدركته، وعهده إمّا بجري ذكره مقدّماً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾.

أو بعلم المخاطب به قبل الذّكر بلا جري ذكره نحو قولك: «خرج الأمير» أو «القاضي» إذا لم يكن في البلد إلّا قاضٍ واحد مشهور أو أمير واحد اهـ. [شرح الكافية ٢: ١٣١]

(٢) **قوله: «وليس الذكر»**. وكان الأُستاذ ـ حفظه الله ـ يقول: اعلم أنّ «أل» قسمان: اسميّة وحرفيّة.

والاسميّة هي «أل» الموصولة المشتركة.

والحرفيّة: نوعان: زائدة وغير زائدة.

والزائدة خمسة:

١ ـ زائدة لازمة

٢ ـ زائدة اضطراريّة

٣ ـ زائدة لمحيّة

٤ ـ زائدة غالبة

٥ ـ زائدة شاذّة في باب الحال.

⇐

كَالأُنْثىٰ ﴾[1] أي: ليس ﴿ الذَّكَر ﴿ الّذي طلبتْ ﴾ امرأة عِمْران ﴿ كالّتي ﴾ أي: كالأُنثى الّتي ﴿ وُهِبَتْ لها ﴾ فـ« الأُنثى » إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثىٰ ﴾[2] لكنّه ليس بمسند إليه، و« الذَّكر » إشارة إلى ما سبق ذكره كِنايةً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً ﴾[3] فإنّ لفظة «ما» وإن كانت تَعُمُّ[4] الذُّكور والإناث، لكن التّحرير ـ وهو أن يُعْتَقَ الوَلَدُ لخدمة بيت المَقْدِس ـ إنّما كان للذّكور، دون الإناث، وهو مسند إليه.

وقد يستغنى عن تقدّم ذكره لعلم المخاطب به، بالقرائن، نحو: «خرج الأمير» ـ إذا لم يكن في البلد إلّا أمير واحد ـ وكقولك لمن دخل البيت: «أَغْلِقِ البابَ».

⇐ وغير الزائدة قسمان: عهديّة وجنسيّة.

والجنسيّة ما لا يراد من مدخولها المعيّن وهي ثلاثة:

١ ـ «أل» الحقيقة والماهية و«أل» الجنسيّة.

٢ ـ «أل» الاستغراقيّة الحقيقيّة.

٣ ـ «أل» الاستغراقيّة العرفيّة.

والعهديّة ما يراد منه المعيّن وهي ثلاثة أيضاً:

١ ـ العهد الخارجي ويقال له الذّهني.

٢ ـ العهد الحضوري.

٣ ـ والعهد الذكري.

ثمّ قال: وقول المصنّف: للإشارة إلى معهود يشمل أقسام العهد كلّها إلّا أنّه أتى مثالاً واحداً للعهد الذكري فقط وترك الآخرين على عهدة القارئ.

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) آل عمران: ٣٦.

(٣) آل عمران: ٣٥.

(٤) **قوله: «فإنّ لفظة «ما» وإن كانت تعمّ»**. قال ابن مالك:

و«مـن» و«مـا» و«أل» تسـاوي مـا ذكـر   وهكـذا «ذو» عـند طـيّ قـد شـهر

وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر، كما في وصف المنادى، واسم الإشارة نحو: «يا أيّها الرّجل» و: «هذا الرّجل».

[لام الجنس]

﴿أو﴾ للإشارة ﴿إلى نفس الحقيقة﴾ ومفهوم المسمّى، من غير اعتبارٍ لما صدق عليه من الأفراد ﴿كقولك: «الرَّجُلُ خير مِنَ المرأة»﴾.

ومنه: اللّام الدّاخلة على المُعَرَّفات نحو: «الإنسان حيوان ناطق»، و: «الكلمة لفظ موضوع مفرد» ونحو ذلك؛ لأنّ التّعريف للماهيّة.

﴿وقد يأتي﴾ المُعَرَّفُ بلام الحقيقة ﴿لواحد﴾ من الأفراد ﴿باعتبار عهديّته في الذِّهْن﴾ لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة، يعني يُطْلَقُ المُعرَّفُ بلام الحقيقة ـ الّذي هو موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن ـ على فردٍ موجود من الحقيقة، باعتبار كونه معهوداً في الذّهن، وجزئيّاً من جزئيّات تلك الحقيقة، مطابقاً إيّاها، كما يطلق الكلّي الطّبيعي على كُلٍّ من جزئيّاته، وذلك عند قِيام قرينة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل في بعضها ﴿كقولك: «أُدْخُلِ السُّوْقَ» حيث لا عهد في الخارج﴾ فإنّ قولك «أُدْخُلْ» قرينة دالّة على ما ذكرناه.

وتحقيقه: أنّه موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، وإنّما أُطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أنّ الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع.

[الفرق بين المعرَّف بلام الجنس والنّكرة، وعلم الجنس واسم الجنس]

والفرق بينه[1] وبين النّكرة كالفرق بين ....

---

(١) قوله: «والفرق بينه». قال الجرجاني: الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في «شرح المفصّل».

وإنّما يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهيّة مع وحدةٍ لا بعينها، ويُسمّى فرداً منتشراً.

وأمّا من يجعله موضوعاً للماهيّة من حيث هي فعنده كلّ من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، وإنّما افترقا من حيث أنّ علم الجنس يدلّ بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده، كما أنّ الأعلام الشخصيّة تدلّ بجوهرها على كون الأشخاص معهودة له، وأمّا اسم الجنس فلا يدلّ على ذلك بجوهره، بل بالآلة إن كانت اهـ.

قال ابن الحاجب في شرح باب العلم من «الإيضاح» في شرح المفصّل ١: ٨٤: والفرق بين قولك: «أسد» و«أُسامة»: أنّ «أسداً» موضوع لواحدٍ من آحاد الجنس في أصل وضعه، و«أُسامة» موضوع للحقيقة المتّحدة في الذّهن، فإذا أطلقت «أسداً» على واحدٍ [أطلقته على]أصلِ وضعه، وإذا أطلقت «أُسامة» على واحدٍ فإنّما أردت الحقيقة، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّد، فجاء التعدّد ضمناً لا مقصوداً باعتبار أصل الوضع.

وقال: فـ«أسد» اسم جنس موضوع لواحدٍ لا بعينه بأصل وضعه، و«أُسامة» علم موضوع للحقيقة اهـ باختصارٍ. وقد نقل الرّضيّ هذا الفرق عن المصنّف بوجه آخر في باب العلم من «شرح الكافية» ٢: ١٣٢، فراجعه.

والحاصل: أنّ هاهنا أربعة أشياء:

الأوّل: النكرة نحو: «ادخل سوقاً».

والثّاني: المعرّف بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الأفراد باعتبار كونه معهوداً في الذّهن في ضمن الحقيقة المتّحدة نحو: «ادخل السُّوْق».

⇐

عَلَمِ الجنس[1] ـ المستعمل في فردٍ ـ وبين اسم الجنس، نحو: «لَقِيْتُ أُسامَةَ»

⇐ والثّالث: اسم الجنس نحو: «رأيت أسداً».

والرّابع: علم الجنس نحو: «رأيت أُسامة».

وكلّ من هذه الأربعة يأتي لواحدٍ من الأفراد، إلّا أنّ الدّلالة على الواحد في الأوّل والثّالث بالوضع، وفي الثّاني والرّابع بالقرينة ـ أعني الدّخول والرؤية ـ.

وبالجملة القرينة ـ أعني الدّخول والرّؤية ـ لا تأثير لهما في الأوّل والثّالث في الدّلالة على الواحد، بخلاف الثّاني والرّابع، فإنّ للقرينة تأثيراً فيهما في الدّلالة عليه، إذ لولاها لدلّا على الماهية والحقيقة دون الواحد.

وهذا معنى قوله في الأوّلين: «إنّ المجرّد وذا اللّام إذن بالنّظر إلى القرينة سواء، وبالنّظر إلى أنفسهما مختلفان» وكذا الأخيران بالنّظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان.

وقال الأُستاذ: الفرق بينهما من وجهين:

الأوّل: أنّ المعرّف بـ«أل» وضع للماهيّة بقيد الحضور في الذّهن، فالحضور الذّهني جزء الموضوع له بخلاف المنكّر فإنّ الحضور الذّهني ليس جزءاً للموضوع له فيه.

الثّاني: أنّ دلالة المعرّف بـ«أل» على الواحد بالقرينة وهي «أدخل» في قولك: «ادخل السّوق» بخلاف النّكرة فإنّ دلالته على الواحد بالوضع مثل دلالة «رجل» على واحدٍ.

(١) **قوله: «علم الجنس»**. قال المراديّ في شرح قول ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

يعني أنّ العلم الجنسيّ ساوى العلم الشخصيّ في أحكامه اللفظيّة، فإنّه لا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التّعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ، ولا انتصاب النّكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلميّة كـ«أُسامة» فساوى في ذلك كلّه العلم الشخصيّ.

وقوله: «وهو عم» يعني أنّه فارق العلم الشخصيّ من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعضٍ، ألا ترى أنّ «أُسامة» صالح لكلّ أسد بخلاف العلم الشخصيّ.

⇐

و: «لَقِيْتُ أسداً» فـ«أسد» موضوع لواحدٍ من آحاد جنسه، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه، و«أُسامة» موضوعة للحقيقة المتّحدة في الذّهن وإذا أطلقتها على الواحد فإنّما أردت الحقيقة، ولزم من إطلاقه على الحقيقة، باعتبار

⇐ **فإن قلت**: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النّكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب بعضهم إلى أنّ «أُسامة» لا يخالف في معناه دلالة «أسد» وإنّما يخالفه في أحكام لفظه، وإنّما أطلق عليه أنّه معرفة مجازاً، وهذا معنى ما ذكره ابن مالك في باب المعرفة والنّكرة من «شرح التّسهيل» فإنّه ذكر فيه أنّ «أُسامة» ونحوه نكرة معنىً معرفة لفظاً وأنّه في الشّياع كـ«أسد». وأقول: تفرقة الواضع بين «أُسامة» و«أسد» في الأحكام اللفظيّة تؤذن بفرقٍ من جهة المعنى.

وممّا قيل في ذلك: أنّ «أسداً» وضع ليدلّ على شخص معيّنٍ وذلك الشّخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشّياع في جملتها، ووضع «أُسامة» لا بالنّظر إلى شخصٍ بل إلى معنى الأسديّة المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذّهن بل هي موجودة في الذّهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذّهن ثمّ صار «أُسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلّي في الأشخاص.

والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنيّة من حيث هي فـ«أسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها وعلم الجنس كـ«أُسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذّهني الذي هو نوع تشخّص لها مع قطع النّظر عن أفرادها، ونظيره المعرّف باللّام التي للحقيقة والماهيّة.

وبيان ذلك: أنّ الحقيقة الحاضرة في الذّهن وإن كانت عامّةً بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخصّ من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها، فتلك الصّورة الكائنة في ذهنه جزئيّة بالنّسبة إلى الكلّيّة، فإنّ هذه الصّورة واقعة لهذا الشّخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس اهـ مختصراً.

الوجود، التّعدّد ضمناً.

فكذا النّكرة تفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو: «أُدْخُلْ سُوْقاً» بخلاف المعرَّف، نحو: «أُدْخُلِ السُّوْقَ» فإنّ المراد به نفس الحقيقة، والبعضيّة مستفادة من القرينة[1] كالدّخول ـ مثلاً ـ فهو كعامّ مخصوص بالقرينة.

فالمجرّد و ذو اللّام إذن بالنّظر إلى القرينة سَواء، وبالنّظر إلى أنفسهما مختلفان. وإليه أشار بقوله:

﴿ وهذا في المعنى كالنّكرة ﴾ يعني بعد اعتبار القرينة، وإن كان في اللّفظ يجري عليه أحكام المعارف، من وقوعه مبتدأً، وذا حال، ووصفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك كعَلَمِ الجنس.

---

(١) **قوله: «والبعضيّة مستفادة من القرينة»**. هذه عبارة المحقّق الرّضيّ في باب المعرفة والنكرة من «شرح الكافية» ٢: ١٣٠ قال بعد الحديث عن المعرّف باللّام والمنكّر: فالفرق بين ذي اللّام والمجرّد: أنّ المجرّد ـ لأجل التّنوين الذي فيه للتنكير ـ يفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملةٍ، فمعنى «اشتريت تمراً» و«لقيت رجالاً»: «شيئاً من التّمر» و«جماعة من الرّجال» بخلاف المعرَّف باللّام، فإنّ المراد به الماهية مجرّدةً عن البعضيّة، لكنّ البعضيّة مستفادة من القرينة ـ كـ«الشّرى» و«اللقاء» ـ فكأنّك قلت: «لقيت هذا الجنس» و«اشتريت هذا الجنس» فهو كعامٍ مخصوص بالقرينة، فالمجرّد وذو اللّام إذن بالنّظر إلى القرينة بمعنىً وبالنّظر إلى أنفسهما مختلفان، فمن ثمّة جاز وصف المعرّف باللّام من هذا النوع بالمنكّر نحو قوله:

* ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني *

اهـ. قال الأُستاذ: الوصف مفرد وجملة وإذا كان مفرداً فالموصوف نوعان: معرفة ونكرة، وإذا كان جملة فلا يكون إلّا نكرة. قال ابن مالك:

ونعتوا بجملةٍ منكّرا فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْه خبرا

والمعرّف بـ«أل» لمّا كان في المعنى كالنكرة وقعت الجملة وصفاً له في المصراع المنقول.

[نقل كلماتٍ عن المحقّق الرّضي]

وهذه الأحكام اللّفظيّة[١] هي الّتي اضطرّتهم إلى الحكم بكونه معرفة، وكون نحو «أُسامة» علماً حتّى تكلّفوا ما تكلّفوا.

ويعلم بما ذكرنا ـ من تقرير كلامه[٢] ـ أنّ عود الضّمير في قوله «وقد يأتي» إلى

---

(١) **قوله: «وهذه الأحكام اللفظيّة»**. هذه عبارة المحقّق الرّضي قال في باب العلم من «شرح الكافية» ٢: ١٣٢: والحامل للنُّحاة على هذا التكلّف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنّهم رأوا نحو: «أُسامة» و«ثعالة» و«أبا الحصين» و«أُمّ عامر» و«أُويساً» لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف «أُسامة» وترك إدخال اللّام على نحو: «أُويس» وإضافة «أب» و«أُم» و«ابن» و«بنت» إلى غيرها كما في الكنى في أعلام الأناسي، وتجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف ومع هذا كلّه يطلق على المنكّر بخلاف نحو: «أسد» و«ذئب» و«ضبع» فإنّ ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة.

وأقول: إذا كان لنا تأنيث لفظيّ كـ«غرفة» و«بشرى» و«صحراء» ونسبة لفظيّة نحو: «كرسيّ» فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظيّ إمّا باللّام ـ كما ذكرنا قبل ـ وإمّا بالعلميّة كما في «أُسامة» و«ثعالة» وما ذكره قبل في باب المعرفة ٢: ١٢٩ هذا نصّه: فتبيّن بما ذكرنا أنّ قول المصنّف في نحو قولك: «اشرب الماء» و«اشتر اللحم» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ** ﴾ [يوسف: ١٣]، إنّ اللّام إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهيّة «اللحم» و«الماء» و«الذئب» ليس بشيٍ؛ لأنّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرّد عن اللّام، فالحقّ أنّ تعريف اللّام في مثله لفظيّ كما أنّ العلميّة في نحو: «أُسامة» لفظيّة اهـ.

وقال الجرجاني في تعليق قوله: «لأنّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرّد عن اللّام» لأنّ اللفظ الذي تدخل عليه اللّام دالّ على الماهيّة بدون اللّام فحمل اللّام على الفائدة الجديدة أولى من حمله على تعريف الطبيعة ولذا قال: فالحقّ أنّ تعريف ... الخ .. اهـ.

(٢) **قوله: «ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه»**. قال الجرجانيّ: قد علم بما قرّره أنّ المعرّف الذي

⇐

المعرّف بلام الحقيقة أولى من عوده إلى مطلق المعرّف باللّام ـ كما يشعر به ظاهر لفظ «الإيضاح» ـ.

ولكون هذا المُعَرَّفِ ـ في المعنى ـ كالنّكرة يعامل معاملة النّكرة[1] كثيراً،

⇐ هو في المعنى كالنّكرة، هو المعرّف بلام الحقيقة، وإنّما أطلق على فرد منها لوجود الحقيقة فيه، فاللفظ مستعمل في الحقيقة والبعضيّة مستفادة من خارج، فإذا عاد الضّمير في قوله: «يأتي» إلى المعرّف بلام الحقيقة فهم أنّ المعهود الذّهني مندرج تحت المعرّف بلام الحقيقة كما هو الحقّ، فإنّ ضمّ النّشر بقدر الإمكان واجب دلّ عليه أيضاً كلام «المفتاح» في تحقيق معنى اللّام الجنسيّة.

وإن عاد إلى مطلق المعرّف باللّام كان الكلام صحيحاً، لكنّه قاصر عن إفادة معنى الاندراج فيكون الأوّل أولى.

(١) **قوله: «يعامل معامل النكرة»**. أي: لكون هذا المعرَّف كالنّكرة معنىً والتّعريف فيه لفظيّ ـ كما نصّ عليه الرّضي ـ عاملوا به معاملة النّكرة فوصفوه بالجمل، وذلك ليس لكونها نكرةً بل لأنّها تؤول بها.

قال المحقّق الرّضي: اعلم أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفةً، لأنّ التّعريف والتّنكير من عوارض الذّات، إذ التّعريف جعل الذّات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعيّة، والتّنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرضان لها، فيختصّ قولهم: «النعت يوافق المنعوت في التّعريف والتّنكير» بالنّعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة معرفةً ولا نكرة، فلم جاز وصف النّكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنّكرة من حيث تأويلها بالنّكرة كما تقول في «قام رجل ذهب أبوه» و: «أبوه ذاهب»: «قام رجل ذاهب أبوه» وكذا تقول في «مررت برجل أبوه زيد»: إنّه بمعنى: «كائن أبوه زيداً» ثمّ قال مشيراً إلى رأي الشّيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» ونقده:

وقال بعضهم: «الجملة نكرة لأنّها حكم والأحكام نكرات» أشار إلى أنّ الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً عند المخاطب لو وقع ⇐

فيوصف بالجُمَل كقوله:

* ولقد أَمُرُّ عَلَى اللّئيم[1] يَسُبُّني *

⇐ الكلام لغواً نحو: «السماء فوقنا» و: «الأرض تحتنا».

وليس بشيءٍ لأنّ معنى التّنكير ليس كون الشيء مجهولاً، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن ـ أعني كون الذّات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّةً ـ ولو سلّمنا أيضاً كون الشّيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنى واحدٍ قلنا: إنّ ذلك المجهول المنكّر ليس نفس الخبر والصّفة حتّى يجب كونهما نكرتين، بل المجهول انتساب ما تضمّنه الخبر والصّفة إلى المحكوم عليه، فإنّ المجهول في «جاءني زيد العالم» و: «زيد هو العالم»: انتساب العلم إلى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز «جاءني زيد العالم» و: «أنا زيد» وجوازه مقطوع به اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «ولقد أمرّ على اللئيم»**. البيت من الكامل على العروض التامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع الدّاخل عليه الإضمار. قال البغداديّ في شرح الشاهد الخامس والخمسين من «الخزانة»: وهذا البيت أوّل بيتين لرجل من بني سلول وتمامه:

ولقد أمرّ على اللـئيم يسبّني فمضيت ثُمَّةَ قلت لا يعنيني
غضبان ممتلئاً عليّ إهابه إنّي وحقّك سخطه يرضيني

وأورده المحقّق الرّضي على أنّ التعريف غير مقصود، فإنّ تعريف «أل» الجنسيّة لفظيّ لا يفيد التّعيين وإن كان في اللفظ معرفة وجملة «يسبّني» وصف «اللئيم» في المعنى وحال منه باعتبار اللفظ، والأوّل أظهر للمقصود وهو التمدّح بالوقار والتحمّل لأنّ المعنى: «أمرّ على اللئيم الذي عادته سبّي» ولا شكّ أنّه لم يرد كلّ لئيم ولا لئيماً معيّناً. والواو للقسم و«لقد أمرّ» جوابه والمقسم به محذوف، وعبّر بالمضارع حكاية للحال الماضية ـ كما في الخصائص لابن جنّي ـ أو للاستمرار التجدّدي. وقوله: «ثُمّة» هي ثُمَّ العاطفة، وإذا كانت مع التاء اختصّت بعطف الجمل. وقوله: «لا يعنيني» أي: لا يهمّني أو بمعنى: لا يقصدني. و«غضبان» بالنّصب حال من «اللئيم» أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف و«ممتلئاً» حال سببيّة من ضمير «غضبان» و«إهابه» فاعل «ممتلئاً» وهو في الأصل الجلد

⇐

وفي التّنزيل: ﴿**كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً**﴾[١] على أنّ قوله: «يحمل» صفة لـ«الحمار» وفيه: ﴿**إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ**﴾[٢] على أنّ قوله: «لا يستطيعون» صفة لـ«المستضعفين» أو لـ«الرِّجال» و«النّساء» و«الولدان» لأنّ الموصوف وإن كان فيه حرف التّعريف فليس لشيء بعينه، كذا في «الكشّاف».

وهو صريح في أنّ اللّام في «المستضعفين» حرف تعريف ـ كما سنذكره عن قريب ـ وإن كان اسماً موصولاً يصحّ هذا أيضاً؛ لأنّ الموصول أيضاً يعامل معاملة هذا المعرّف كما ذكر صاحب «الكشّاف» أنّ «الذين أنعمت عليهم» لا توقيت[٣] فيه، فهو كقوله: «ولقد أمرّ على اللّئيم» فَيَصِحُّ أن يقع النّكرة ـ أعني: قوله: «غير المغضوب عليهم»[٤] ـ وصفاً له.

⇒ غير المدبوغ واستعير هنا لجلد الإنسان. و«السخط» بالضمّ اسم مصدر والمصدر بفتحتين بمعنى الغضب، والفعل من باب «تعِب». وروى الأصمعيّ بيتين في هذا المعنى وهما:

لا يغضب الحرّ على سفلة والحرّ لا يغضبه النّذل
إذا لئيم سبّني جهده أقول زدني فلي الفضل

(١) الجمعة: ٥. (٢) النّساء: ٩٨.

(٣) قال الرّومي: أي: لا تعيين، يقال: «وقّت» ـ إذا حدّد ـ فإنّ تعيين الحوادث بالأوقات، وحاصل المعنى: أنّه لم يُرَدْ بـ«الّذين أنعمت عليهم» قوم بأعيانهم، فصحّ توصيفه بـ«غير» مع كونه نكرةً، وإن كان مضافاً إلى المعرفة لتوغله في الإبهام. وقد يجعل «غير» معرفة، بناءً على اشتهار «المنعم عليهم» بمغايرتهم لـ«المضغضوب عليهم» فيتعرّف حينئذٍ، كما في قولك: «عليك بالحركة غير السّكون» فعلى هذا الوجه أيضاً يصحّ جعله وصفاً للموصول، سواء كان فيه توقيت أم لا.

(٤) **قوله: «فيصحّ أن يقع النّكرة أعني قوله «غير المغضوب»**. حكموا بكون «غير» نكرةً، لأنّه من ⇐

[بحث عن الحقيقة والمجاز]

فإن قلت: المعرّف بلام الحقيقة وعَلَم الجنس إذا أُطلقا على واحد، نحو: «أُدْخُلِ السُّوْقَ» و: «رأيت أُسامة مُقْبِلَةً» أحقيقة هو أم مجاز؟

قلت: بل حقيقة(١) إذ لم يستعمل إلّا فيما وضع له، لأنّ معنى استعمال الكلمة

⇐ الأسماء المتوغّلة في التّنكير بحيث لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيّةً نحو: «غيرك» و«مثلك» وكلّ ما هو بمعناهما من «نظيرك» و«شبهك» و«سواك» وشبهها.

قال المحقّق الرضي: وإنّما لم يتعرّف لأنّ مغايرة المخاطب ليست صفةً تختصّ ذاتاً دون ذات أُخرى، إذ كلّ ما في الوجود إلّا ذاته ـ المقدّسة ـ موصوف بهذه الصّفة. وكذا «مماثلة زيد» لا يختصّ ذاتاً، بلى نحو: «مثلك» أخصّ من «غيرك» لكن المثليّة أيضاً يمكن أن تكون من وجوهٍ من «القصر» و«الشباب» و«الشيب» و«السواد» و«العلم» وغير ذلك ممّا لا يحصى اهبتصرّفٍ واختصارٍ.

وادّعى بعضهم تعريف «غير» إذا وقع بين الضدّين نحو: «عليك بالحركة غير السكون» لانحصار الغيريّة.

وردّه بعضهم بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنّه وقع بين الضدّين أي: الصلاح الذي تركوه والفساد الذي عملوه، أي: «صالحاً غير الفساد الذي» وأُجيب: بأنّه على البدل لا على الصّفة.

(١) **قوله: «بل حقيقة»**. قال الجرجانيّ: يرد عليه أنّ اسم الجنس عنده لمّا كان موضوعاً لواحدٍ من آحاد جنسه، فإذا عرف بلام الحقيقة وأُريد به مفهوم المسمّى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد ـ كما ذكره ـ فقد استعمل في جزء معناه، فيكون مجازاً قطعاً، سواء فهم هناك تعدّد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في نحو: «ادخلوا السّوق» أو لم يفهم كما في مقام التّعريف، إلّا أن يدّعى أنّ المجموع المركّب من اسم الجنس واللّام موضوع بإزاء الحقيقة وضعاً آخر مغايراً لوضع مفرديه، وفيه بعد.

نعم، يصحّ كونه حقيقةً إذا جعل موضوعاً للماهيّة من حيث هي كعَلَم الجنس والفرق ⇐

في المعنى أن يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى، وقصد إرادته منها، وأنت إذا أطلقت المعرّف والعَلَم ـ المذكور ـ على الواحد فإنّما أردتَ به الحقيقة ولزم من ذلك التعدّد ـ باعتبار الوجود، وانضمام القرينة ـ فهو لم يستعمل إلّا فيما وضع له، وسيتّضح هذا في «بحث الاستعارة»[١].

[«أل» الاستغراق]

﴿ وقد يفيد ﴾ المعرَّف باللّام ـ المشار بها إلى الحقيقة ـ **﴿ الاستغراق نحو: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٢] ﴾** أُشير باللّام إلى الحقيقة، لكن لَمْ يُقْصَدْ بها الماهيّة من حيث هي هي، ولا من حيث تحقّقها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع، بدليل صحّة الاستثناء الّذي شرطه[٣] دخول المستثنى في المستثنى منه، لو سُكِتَ عن ذكره.

[كلام عن المحقّق الرّضيّ]

وتحقيقه: أنّ اللفظ[٤] إذا دلّ على الحقيقة، باعتبار وجودها في الخارج، فإمّا

⇐ حينئذٍ بما أُشير إليه، فتكون الحقيقة فيهما مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشائعة من انضمام القرائن الخارجيّة.

(١) **قوله: «وسيتّضح هذا في بحث الاستعارة»**. عند قول الخطيب، ودليل أنّها ـ أي: الاستعارة ـ مجاز لغويّ كونها موضوعةً للمشبّه به لا للمشبّه ولا الأعمّ منهما.

(٢) العصر: ٢.

(٣) قال المحقّق الرّضي حيث قال: كون المتّصل داخلاً في المتعدّد ـ لفظاً أو تقديراً ـ من شرطه، لا من تمام ماهيّته.

(٤) **قوله: «وتحقيقه أنّ اللفظ»**. قال المحقّق الرّضي في باب «المعرفة والنكرة» من «شرح الكافية» ٢: ١٢٩: إنّ التنوين في كلّ اسم متمكّن غير علم يفيد التّمكّن والتّنكير معاً، ⇐

⇐ ومعنى تنكير الشيء شياعه في أُمّته وكونه بعضاً مجهولاً من جملة إلّا في غير الموجب نحو: «ما جاءني رجل» فإنّه لاستغراق الجنس، فكلّ اسم دخله اللّام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كلّ، إذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللّام فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة لا حاليّة ولا مقاليّة دالّة على أنّه بعض مجهول من كلّ كقرينة «الشّرى» الدالّة على أنّ المُشْتَرى بعض في قولك: «اشتر اللحم» ولا دلالة على أنّه بعض معيّن كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠]، فهي اللّام الّتي جيء بها للتّعريف اللفظي، والاسم المحلّى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة كـ«الضّربة» أو مع علامة التّثنية أو الجمع كـ«الضّربتين» و«العلماء» أو تجرّد عن جميع العلامات كـ«الضّرب» و«الماء».

وإنّما وجب حمله على الاستغراق؟ لأنّه إذا ثبت كون اللفظ دالّاً على ماهيّة خارجة فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجيّ وإن كان يمكن تصوّرها في الذّهن خاليةً عن الكلّيّة والبعضيّة، لكن كلامنا في المشخّصات الخارجيّة لأنّ الألفاظ موضوعة بإزائها لا في الذّهنيّة، فإذا لم يكن للبعضيّة لعدم دليلها ـ أي: التّنوين ـ وجب كونه للكلّ، فعلى هذا قوله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ «الماء طاهر» أي: كلّ الماء و«النوم حدث» أي: كلّ النوم، إذ ليست في الكلام قرينة البعضيّة لا مطلقة ولا معيّنة، فلهذا جاز ـ وإن كان قليلاً ـ وصف المفرد بالجمع نحو قولهم: «أهلك الناس الدِّينارُ الصُّفْر والدِّرْهَمُ البِيْضُ» على ما حكى الأخفش.

قال: فالمفرد في مثله يعمّ جميع المفرد، والمثنّى جميع المثنّى فلا يستثنى من المفرد إلّا المفرد، فقولك: «إنّ الرجل خير من المرأة إلّا الزَّيدين» أي: إلّا كلّ واحد منهما. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر: ٢ ـ ٣]، أي: إلّا كلّ واحد منهم.

قال: وكذا لا يستثنى من المثنّى إلّا المثنّى فمعنى: «إنّ الرّجلين يرفعان هذا الحجر إلّا إخوتك» أي: إلّا اثنين منهم. وأمّا الجمع فيصحّ استثناء الجمع والمثنّى والواحد منه نحو:

⇐

أن يكون لجميع الأفراد، أو لبعضها، إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضيّة ـ لعدم دليلها ـ وجب أن يكون للجميع.

[نَظَرٌ للزمخشريّ]

وإلى هذا[1] ينظر صاحب «الكشّاف» حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق، كما ذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ أنّه للجنس[2]، وقال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[3] أنّ اللّام[4] للجنس، ليتناول كلّ محسن.

وكثيراً مّا يطلقه[5] على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر أنّ اللّام في «الحمد للّه» للجنس دون الاستغراق.

⇐ «لقيت العلماء إلّا الزَّيْدَين وإلّا زيداً» وذلك لأنّ الجمع المحلّى باللّام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كلّ مفرد وغيره، فمعنى: «لقيت العلماء إلّا زيداً» أي: كلّ عالم وكلّ عالمين وكلّ علماء اهمختصراً.

(١) **قوله: «وإلى هذا»**. أي: كون المقصود الماهيّة من حيث تحقّقها في ضمن جميع الأفراد «ينظر صاحب الكشّاف».

(٢) **قوله: «للجنس»**. أي: اللّام في «الإنسان» للجنس في ضمن جميع الأفراد فيتناول كلّ إنسان.

(٣) البقرة: ١٩٥.

(٤) **قوله: «إنّ اللّام فيه»**. أي: في «المحسنين» للجنس فيتناول كلّ محسن لأنّ المراد الجنس في ضمن جميع الأفراد.

(٥) **قوله: «وكثيراً مّا يطلقه»**. أي: الجنس «على ما» أي: على لام «يقصد به» نفس «المفهوم والحقيقة» من غير نظرٍ إلى ما صدقت عليه من الأفراد فضلاً عن الاستغراق والبعضيّة كما ذكر في خطبة الكتاب أنّ اللّام في «الحمد للّه» للجنس دون الاستغراق، وقد قيل هناك أنّ أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة للّه ـ تعالى ـ.

[حاصل البحث]

والحاصل: أنّ اسم الجنس المعرَّف باللّام إمّا أن يطلق على نفس الحقيقة ـ من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد ـ وهو تعريف الجنس والحقيقة[1] ونحوه عَلَم الجنس كـ«أُسامة»[2].

وإمّا على حِصَّةٍ معيّنة[3] منها ـ واحداً، أو اثنين، أو جماعة ـ وهو العهد الخارجيّ، ونحوه علم الشّخص ـ كـ«زيد» ـ.

وإمّا على حِصَّةٍ غير معيّنة، وهو العهد الذّهني، ومثله النّكرة ـ كـ«رجل» ـ.

---

(١) **قوله: «تعريف الجنس والحقيقة»**. نحو: «الرّجل خير من المرأة».

(٢) **قوله: ونحوه علم الجنس كـ«أُسامة»**. أي: إنّه أيضاً يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد.

وهذا رأي الشّارح وهو مخالف لما عليه المحقّق الرّضيّ حيث قال في باب «العلم» من شرح «الكافية» ٢: ١٣٣: واعلم أنّ العلميّة وإن كانت لفظيّة إلّا أنّها لمّا منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ «أُسامة» و«ثعالة» ونحوهما كـ«الأسد» و«الثعلب» إذا كان اللّام فيهما للتّعريف اللفظيّ فكما أنّ مثل ذلك من المعرّف باللّام يحمل على الاستغراق إلّا مع القرينة المخصّصة فكذا مثل هذا العلم، يقال: «أُسامة خير من ثعالة» أي: كلّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس خير من كلّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسيّة المحضة اهـ مختصراً.

(٣) **قوله: «على حصّة معيّنةٍ»**. من الحقيقة حال كونها واحداً نحو: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ [المزّمّل: ١٥ ـ ١٦]، أو اثنين نحو: «رأيت رجلين عالمين فأكرمت الرجلين» أو جماعةً نحو: «جاءني رجال فأكرمت الرجال» وهو العهد الخارجيّ نحوه علم الشّخص كـ«زيد».

وقال المحقّق الرضي: كلّ لام تعريف لا معنى للتعريف فيها إلّا التي للمعهود الخارجيّ اهـ.

وإمّا على كلّ الأفراد، وهو الاستغراق[١] ومثله «كلّ» مضافاً إلى نكرة[٢].

[حاصل إشكال أورده السّكّاكيّ]

ولا خَفَاءَ في تمييز بعضها عن بعض[٣] إلّا في تعريف الحقيقة، فإنّه إن قصد به الإشارة إلى الماهيّة، من حيث هي هي، لم يتميّز عن أسماء الأجناس الّتي ليست فيها دلالة على البعضيّة والكليّة نحو: «رُجْعَى» و«ذِكْرَى» و«الرُّجْعَى» و«الذِّكْرَى».

وإن قصد به الإشارة إليها، باعتبار حضورها في الذّهن، لم يتميّز عن تعريف العهد.

وهذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب «المفتاح»[٤] على هذا المقام.

---

(١) **قوله: «وهو الاستغراق»**. نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

(٢) **قوله: «كلّ» مضافاً إلى نكرة»**. نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

(٣) **قوله: «ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض»**. والحاصل أنّ أقسام المعرّف باللّام أربعة والتمييز بينها واضح إلّا في تعريف الحقيقة فإنّه إن قصد به الإشارة إلى الماهيّة والحقيقة من حيث هي هي ـ أي: من غير اعتبار حضورها في الذّهن ـ فحينئذٍ لم يتميّز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضيّة لعدم التنوين فيها والكلّيّة لعدم أداة الاستغراق فيها.

أي: لم يتميّز حينئذٍ اسم الجنس المنكّر الخالي من اللّام والتّنوين إذا كان مصدراً عن اسم الجنس المعرّف بلام الحقيقة إذا كان مصدراً نحو: «رُجْعى» و«ذِكْرى» و«الرُّجْعى» و«الذِّكْرى» وذلك لأنّ كلّ واحد من النّكرات المذكورة كمعارفها موضوع للماهيّة من حيث هي هي ـ من غير اعتبار الحضور في الذّهن ـ وليس فيها دلالة على البعضيّة والكلّيّة.

وإن قصد بتعريف الحقيقة الإشارة إلى الحقيقة باعتبار حضورها في الذّهن فحينئذٍ لم يتميّز عن تعريف العهد الخارجيّ لأنّ كلّاً منهما حينئذٍ إشارة إلى حاضرٍ في الذّهن.

(٤) **قوله: «أورده صاحب المفتاح»**. في باب تعريف المسند من الفنّ الثالث: ٣١٦ ـ ٣١٧.

[الجواب عنه]

وجوابه: أنّا لا نسلّم[(١)] عدم تميّزه عن تعريف العهد، على هذا التّقدير، لأنّ

---

(١) قوله: «**وجوابه أنّا لا نسلّم**». قال الجرجاني: إذا كان تعريف الجنس عبارةً عن حضور الماهيّة في الذّهن وتعريف العهد عن حضور فرد معيّن أو أفراد معيّنة منها، لم يكن اختلاف فيما هو معنى التّعريف حقيقةً -أعني الحضور في الذّهن-.

وأمّا أنّ الحاضر في أحدهما الماهيّة وفي الآخر الفرد أو الأفراد، فهو اختلاف راجع إلى معروض التّعريف -أعني الحاضر- لا إليه نفسه، فلو سمّي الحضور في أحدهما تعريف عهد، وفي الآخر تعريف جنس، كان لمجرّد الاصطلاح ولا كلام فيه، وإنّما الكلام في تحقيق معنى التّعريف الجنسيّ وبيان أنّ حقيقته ما هي؟

والسكّاكي نبّه على ذلك حيث قال: لأنّ تعريف العهد ليس شيئاً غير القصد إلى الحاضر في الذّهن -حقيقةً أو مجازاً- فبالغ في معنى تعريف العهد، وحصره في أنّه مجرّد القصد إلى الحاضر وليس شيئاً ورائه، فيعلم منه أنّ كون الحاضر ماهيّة أو فرداً أمر خارج عن حقيقة تعريف العهد.

والحقّ أنّ معنى التعريف مطلقاً: هو الإشارة إلى أنّ مدلول اللفظ معهود -أي: معلوم حاضر في الذّهن-.

يرشدك إلى ذلك أنّ صاحب «الكشّاف» فسّر تعريف الجنس في «الحمد للّه» بأنّه إشارة إلى ما يعرفه كلّ أحد من أنّ «الحمد» ما هو؟

وأنّ الشيخ ابن الحاجب صرّح في «الإيضاح» بأنّ «زيداً» موضوع لمعهودٍ بينك وبين مخاطبك، وبأنّ «غلام زيد» لمعهود بينكما بحسب تلك النّسبة المخصوصة.

وأنّ السكّاكي اختار في «اللّام» أنّ معناها العهد، وبالجملة إذا استقرأت كلامهم وتحقّقت محصوله استوثقت بما ذكرناه.

قال بعض الأفاضل: التّعريف يقصد به معيّن عند السّامع من حيث إنّه معيّن، كأنّه أشار إليه بذلك الاعتبار.

⇐

⇐ وأمّا النكرة فيقصد بها التفات النّفس إلى المعيّن من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيّنه وإن كان معيّناً في نفسه، لكن بين مصاحبة التّعيين وملاحظته فرق جليّ، ومهّد في تصوير ذلك مقّدمةً هي: أنّ فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به، فلابدّ أن تكون المعاني متصوّرةً ممتازاً بعضها عن بعضٍ عند السّامع، فإذا دلّ باسمٍ على معنىً فإمّا أن يكون ذلك الاعتبار ـ أي: كون المعنى متعيّناً عند السّامع ـ متميّزاً في ذهنه ملحوظاً معه أوّلاً، فالأوّل يسمّى معرفةً والثّاني نكرةً.

ثمّ قال: الإشارة إلى تعيّن المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ تسمّى علماً: إمّا جنسيّاً: إن كان الحاضر المعهود جنساً وماهيّةً كـ«أُسامة».

أو شخصيّاً: إن كان فرداً منها كـ«زيد» أو أكثر كـ«ابنين».

وإن لم تكن بجوهر اللفظ، فلابدّ من أمر خارج عنه يشار به إلى ذلك مثل الإشارة ـ في أسماء الإشارة ـ وكقرينة التكلّم والخطاب والغيبة ـ في الضّمائر ـ وكالنّسبة المعلومة جُمْليّةً أو غير جُمليّةٍ ـ في الموصولات والمضاف إلى المعارف ـ وكحرفي اللّام والنّداء ـ في المعرّفات بهما ـ.

فظهر أنّ معنى التّعريف مطلقاً هو العهد في الحقيقة، لكنّه جعل أقساماً خمسةً بحسب تفاوت ما يستفاد منه، ويسمّى كلّ قسم باسم مخصوص.

وأنّ الأعلام الجنسيّة وإن كانت قليلةً أعلام حقيقةً كالأعلام الشخصيّة، إذ في كلّ منهما إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمّى في الذّهن.

قال سيبويه: إذا قلت: «أُسامة» فكأنّك قلت: الضَّرْب الذي من شأنه كيت وكيت.. وأنّ الفرق بين «أُسامة» و«أسد» إذا كان موضوعاً للجنس من حيث هو بحسب الإشارة وعدمها ـ كما سبق ـ وأمّا «الأسد» فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ.

ثمّ نقول: إذا دخلت اللّام على اسم جنسٍ فإمّا أن يشار بها إلى حصّةٍ معيّنةٍ منه فرداً كانت أو أفراداً، مذكورةً تحقيقاً أو تقديراً ويسمّى لام العهد الخارجيّ.

وإمّا أن يشار بها إلى الجنس نفسه وحينئذٍ:

⇐

النّظر في المعهود إلى فرد معيّن، أو اثنين، أو جماعة، بخلاف الحقيقة، فإنّ النّظر فيها إلى نفس الماهيّة والمفهوم، باعتبار كونها حاضرة في الذّهن، وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النّكرة[1]، وعدم اعتبار الشّيء ليس باعتبارٍ لِعدمه.

⇐ إمّا أن يقصد الجنس من حيث هو كما في التّعريفات ونحو قولنا: «الرّجل خير من المرأة» ويسمّى لام الحقيقة والطّبيعة.

وإمّا أن يقصد الجنس من حيث هو موجود في ضمن الأفراد بقرينة الأحكام الجارية عليه الثّابتة له في ضمنها: إمّا في جميعها كما في المقام الخطابيّ وهو الاستغراق. أو في بعضها وهو المعهود الذّهني.

فإن قلت: هلّا جعلت العهد الخارجيّ ـ كالذّهني والاستغراق ـ راجعاً إلى الجنس؟

قلت: لأنّ معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيءٍ من أفراده، بل يحتاج فيه إلى معرفة أُخرى.

ثمّ الظّاهر أنّ الاسم في المعهود الخارجيّ له وضع آخر بإزاء خصوصيّة كلّ معهود، ومثله يسمّى وضعاً عامّاً ـ كما مرّ ـ ولا حاجة إلى ذلك في العهد الذّهني والاستغراق، والتّعريف الجنسي، إذا جعل أسماء الأجناس موضوعةً للماهيّات من حيث هي اهـ.

(١) **قوله: «وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النّكرة».** جواب عن سؤالٍ وهو أنّه يلزم في نحو: «الرجل خير من المرأة» تناقضٌ وتنافٍ لأنّ النّكرة وهي «رجل» لا تدلّ على الحضور الذّهني و«أل» إذا دخلت عليها تدلّ على الحضور؟

وبعبارةٍ أُخرى: إذا كان الحضور في الذّهن غير معتبر في اسم الجنس النّكرة، فكيف يدخل عليه لام الحقيقة التي يعتبر فيها الحضور في الذّهن وهل هذا إلّا جمع بين المتنافيين؟

والجواب: أنّهم قسّموا الماهيّة إلى ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ الماهيّة بشرط شيءٍ مثل الصّلاة بالنّسبة إلى الوضوء.

٢ ـ الماهيّة بشرط لا مثل الصّلاة بالنّسبة إلى الغصب فلا يقع الصّلاة مع كونها في المكان المغصوب.

⇐

[الاستغراق نوعان]

﴿ **وهو** ﴾ أي: الاستغراق ﴿ **ضربان: حقيقيّ** ﴾ وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللّفظ بحسب اللغة ﴿ **نحو: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ أي: كلّ غيب وشهادة** ﴾.

﴿ **وعرفيّ** ﴾ وهو أن يراد كلّ فرد ممّا يتناوله اللّفظ بحسب متفاهم العُرْف ﴿ **كقولنا: «جمع الأميرُ الصَّاغَةَ» أي: صَاغة بلده أو مملكته** ﴾ لأنّه المفهوم عرفاً، لا صَاغَةَ الدُّنْيَا.

فإن قلت: «الصَّاغة» جمع «صائغ» واللّام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، لا حرف تعريف، عند غير المازِني [1]، فكأنّ التّمثيل مبنيّ على مذهبه؟

⇐ ٣ ـ والماهيّة لا بشرط شيءٍ مثل الصّلاة بالنسبة إلى لون اللباس وهي تصحّ في أيّ لَوْنٍ كان، وبعبارةٍ أُخرى: لو كان «رجل» مقيّداً بعدم الحضور و«أل» الدّاخلة عليه مقيّداً بها لزم التّناقض والتّنافي وليس كذلك فإنّ «أل» مشروطة بشيءٍ وهو الحضور و«رجل» ماهيّة لا بشرطِ شيءٍ. وإلى هذا أشار الشّارح بقوله: «عدم اعتبار الشّيء» أي: عدم اعتبار الحضور في اسم الجنس النكرة «ليس باعتبارٍ لعدمه» أي: عدم اعتبار ذلك الشّيء، أي: الحضور، ومن هنا قالوا: «لا بشرط يجتمع مع ألف شرط» فلامانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس النّكرة، ولا يلزم منه الجمع بين المتنافيين، إذ لا تنافي بين المعنيين.

(١) **قوله: «عند غير المازني»**. اختلفوا في «أل» الداخلة على اسم الفاعل والمفعول على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: أنّها حرف تعريف وهو مذهب الأخفش ـ على ما نصّ عليه المراديّ في باب «أل» من «الجَنَى الدَّاني» ـ.

الثّاني: أنّها موصول حرفيّ كما أنّ «الذي» موصوف حرفيّ، وهذا مذهب أبي عثمان المازني فيعدّ الموصولات الحرفيّة ستّةً وهي «أنْ» و«أنّ» و«ما» و«كي» إذا تقدّمها اللّام الجارّة ـ و«لو» و«أل» الدّاخلة على اسم الفاعل والمفعول، وإذا زيد عليها «الذي» صار

⇐

قلت: الخِلاف إنّما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث، لأنّهم يقولون: إنّه فعل في صورة الاسم[1]، ولهذا يعمل وإن كان بمعنى الماضي، وأمّا

⇐ سبعةً فقد نقل كونها من الموصولات الحرفيّة ابن هشام في «أوضح المسالك» عن أبي عليّ عن يونس بن حبيب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التّوبة: ٦٩]. وأمّا كون «أل» موصولاً حرفياً فقد نسبه إلى المازني المراديّ في «الجَنَى الدَّانـي» وابن هشام في «أوضح المسالك».

فما ذكره التفتازاني ـ تبعاً للمحقّق الرضي ـ من أنّ المازني يقول بكونها حرف تعريف غير صحيح، أو هو قول آخر له؛ لأنّ الرضي لا يرسل الكلام على عواهنه.

الثالث: التفصيل وهو مذهب الجمهور، فقالوا: إنّ «أل» الداخلة على اسم الفاعل والمفعول الدالّين على الحدوث موصول اسميّ والداخلة عليهما إذا كانا بمعنى الثبوت حرف تعريف ولا يمكن فرضهما موصولاً اسمياً لأنّه لا يؤول بالحدوث وهو الفعل.

هذا كلّه إذا لم يكن عهد في البين وأمّا إذا كان هناك عهد فهي لتعريف العهد بالاتفاق نحو: «جاءني ضارب فأكرمت الضارب» على ما نصّ عليه المحقّق الرضي في «شرح الكافية».

(١) **قوله: «فعل في صورة الاسم»**. قال المحقّق الرّضيّ في باب الموصول من «شرح الكافية» ٢: ٣٧: اعلم أنّهم اختلفوا في اللّام الدّاخلة على اسمي الفاعل والمفعول:

١ ـ فقال المازني: هي حرف تعريف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو: «الرّجل» و«الفرس».

٢ ـ وقال غيره: إنّها اسم موصول.

٣ ـ وذهب الزّمخشريّ إلى أنّها منقوصة من «الذي» وأخواته، وذلك لأنّ الموصول مع صلته الّتي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزئيها جملة، فخفّف الموصول:

تارةً بحذف بعض حروفه، قالوا في «الذي»: «الذِّ» و«الَّذْ» بسكون الذّال ثمّ اقتصروا منه على الألف واللّام.

⇐

⇐ وتارةً بحذف بعض الصِّلة إمّا الضّمير أو نون المثنّى والمجموع نحو:

* الحافظوا عورة العشيرة *

قال:

والأولى أن نقول: اللّام الموصولة غير لام «الذي» لأنّ لام «الذي» زائدة بخلاف اللّام الموصولة، قالوا: الدّليل على أنّ هذه اللّام موصولة رجوع الضّمير إليها في السّعة نحو: «الممرور به زيد» ثمّ قال:

فنقول بناءً على مذهب الجمهور: إنّ أصل «الضّارب» و«المضروب»: «الضَّرَبَ» و«الضُّرِبَ» فكرهوا دخول اللّام الاسميّة ـ المشابهة للحرفيّة لفظاً ومعنىً ـ على صورة الفعل.

أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلصيرورة اللّام مع ما دخلت عليه معرفةً كالحرفيّة مع ما تدخل عليه، فصيّروا الفعل في صورة الاسم:

الفعل المبنيّ للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبنيّ للمفعول في صورة اسم المفعول؛ لأنّ المعنيين متقاربان؛ إذ معنى «زيد ضارب»: «زيد ضَرَبَ» أو «يَضْرِبُ» و«زيد مضروب» أي: «ضُرِبَ» أو «يُضْرَبُ».

ولكون هذه الصّلة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقةً لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرّد عن اللّام.

وكان حقّ الإعراب أنْ يدور على الموصول ـ كما نذكره ـ فلمّا كانت اللّام الاسميّة في صورة اللّام الحرفيّة نقل إعرابها إلى صلتها عاريةً كما في «إلّا» الكائنة بمعنى «غير» ـ على ما مرّ في باب الاستثناء ـ فقلت: «جاءني الضّاربُ» و: «رأيت الضّارِبَ» و: «مررت بالضّاربِ» قال:

واعلم أنّ حقّ الإعراب أن يدور على الموصول، لأنّه هو المقصود بالكلام وإنّما جيء بالصّلة لتوضيحه. والدّليل ظهور الإعراب في «أيّ» الموصول نحو: «جاءني أيّهم ضربته» و: «رأيت أيّهم ضربته» و: «مررت بأيّهم ضربته».

⇐

ما ليس في معنى الحدوث ـ من نحو: «المؤمن» و«الكافر» و«الصّائغ» و«الحائك» ـ فهو كالصّفة المشبّهة، واللّام فيها حرفُ تَعْريفٍ اتفاقاً، وكلام «الكشّاف» و«المفتاح» يُفْصِحُ عن ذلك في غير موضع.

ولو سُلِّم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق ـ سواء كان بحرف التّعريف أو غيره ـ والموصول أيضاً يأتي للاستغراق نحو: «أَكْرِمِ الّذين يَأْتُوْنَك إلّا زيداً» و: «اضْرِبِ القائمين إلّا عمراً» وهذا ظاهر.

[استغراق المفرد أوسع من المثنّى والمجموع]

﴿واستغراق المفرد﴾ سواء كان بحرف التّعريف أو غيره ﴿أشمل[1]﴾ من

⇐ وكذا في «اللذان» و«اللتان» ـ فيمن قال بإعرابهما ـ.

وأمّا الصّلة فقال بعضهم: إنّها معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنّها صفة الموصول لتبيّنها له كما في الجمل الواقعة صفةً للنكرات.

وليس بشيءٍ؛ لأنّ الموصولات معارف اتفاقاً منهم، والجمل لا تقع صفات للمعارف ـ كما مرّ في الوصف ـ.

والجمهور على أنّه لا محلّ للصّلة من الإعراب، إذ لم يصحّ وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف، وخبر المبتدأ، والحال، والمضاف إليه، ولا يقدّر للجمل إعراب إلّا إذا صحّ وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الأربعة المواضع المذكورة فقط، وذلك لأنّ الإعراب للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قولٍ وكلّ واحدٍ منهما مفرد، والصّلة جملة لا غيرها مختصراً.

(١) **قوله: «واستغراق المفرد أشمل»**. اعلم أنّ المعرّف بـ«أل» الاستغراق إمّا مفرد أو مثنّىً أو مجموع ـ وكذا غير المعرّف ـ والاستغراق لا يكون مساوياً فيها، بل استغراق المفرد المعرّف ـ وكذا غير المعرّف ـ أشمل من المثنّى واستغراق المثنّى أشمل من استغراق الجمع، والدّليل بيّنه الشّارح بقوله: لأنّه يتناول كلّ واحد واحد الخ....

⇐

استغراق المثنّى والمجموع، لأنّه يتناول كلّ واحد واحد من الأفراد، واستغراق المثنّى إنّما يتناول كلّ اثنين اثنين، ولا ينافي خروج الواحد، واستغراق الجمع إنّما يتناول كلّ جماعة جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين.

﴿ بدليل صحّة «لا رِجالَ في الدّار» ـ إذا كان فيها رجل، أو رجلان ـ دون «لا رَجُلَ» ﴾ فإنّه لا يصحّ إذا كان فيها رجل، أو رجلان.

[«لا» التّبرئة والاستغراق]

وإنّما أورد البيان بـ«لا»[1] الّتي لنفي الجنس؟ لأنّها نصّ في الاستغراق[2].

⇐ والوجه في ذلك كلّه أنّ الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ، والمدلول في المفرد الآحاد وفي التثنية الاثنين وفي الجمع الجماعة.

(١) **قوله: «وإنّما أورد البيان بـ«لا»**. قال الجرجاني: يعني أنّه لمّا ادّعى أنّ استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع أورد بيانه في جمع ومفرد منفيين بـ«لا» النّافية للجنس، لأنّها نصّ في الاستغراق، فنحو: «لا رجل» لا يصحّ أن يخرج منه فرد أصلاً، ونحو: «لا رجال» ـ مع نصوصيّته في الاستغراق ـ إذا جاز أن يخرج عنه واحد أو اثنان جاز في غيره من الجموع بالطّريق الأولى، فيتّضح بذلك ثبوت المدّعى.

فإن قلت: كيف يكون نحو: «لا رجال» نصّاً في الاستغراق مع جواز خروج واحدٍ أو اثنين منه، وأمّا ما ذكره في الشّرح من النصوصيّة فلعلّه مخصوص بالنّكرة المفردة؟

قلت: نحو: «لا رجال» نصّ في استغراق أفراد مدلوله، فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما أنّ «لا رجل» نصّ في استغراق أفراد مدلوله، فلا يخرج عنه شيء من آحاد مدلوله، فخروج واحدٍ أو اثنين من «لا رجال» لا يقدح في تلك النصوصيّة، إذ ليسا من أفراد مدلوله، وحمل كلامه على تخصيص النصوصيّه بالمفرد باطل؛ لأنّ ما ذكره من البيان مشترك بينه وبين الجمع.

(٢) **قوله: «لأنّها نصّ في الاستغراق»**. قال ابن هشام في باب «لا» من المغني ١: ٣١٦: تنبيه: «إذا ⇐

بيان ذلك: أنّ النّكرة في سِياق النّهي، والنّفي، والاستفهام، ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، إلّا عند قيام قرينة نحو: «ما جاءني رجل، بل رجلان» فإنّه حينئذٍ يتحقّق عدم الاستغراق.

والنّكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق، وقد تستعمل فيه مجازاً، كثيراً في المبتدأ نحو: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرادة» وقليلاً في غيره نحو: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ**﴾[1]، وفي «المقامات»[2]:

⇐ قيل: «لا رجلَ في الدّار» بالفتح تعيّن كونها نافية للجنس ويقال في توكيده: «بل امرأة»، وإن قيل بالرّفع تعيّن كونها عاملة عمل «ليس» وامتنع أن تكون مهملةً وإلّا تكرّرت.

واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأوّل: «بل امرأة»، وعلى الثّاني: «بل رجلان» أو «رجال».

وغَلِطَ كثيرٌ من النّاس فزعموا أنّ العاملة عمل «ليس» لا تكون إلّا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله:

* تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً *

(١) الانفطار: ٥.

(٢) **قوله: «وفي المقامات»**. أي: مقامات الحريريّ أبي محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد البصريّ المتوفّى سنة ٥١٠هـ أو ٥١٥هـ أو ٥١٦هـ. قال المطرّزي: إنّي لم أر في كتب العربيّة والأدب ولا في تصانيف العجم والعرب كتاباً أحسن تأليفاً وأعجب تصنيفاً وأغرب ترصيفاً وأشمل لعجائب العربيّة وأجمع لغرائب الأدبيّة، وأكثر تضمّناً لأمثال العرب ونكت الأدب من المقامات التي أنشأها الحريريّ. قال العلّامة الزمخشريّ فيه:

أُقسم بالله وآياته ... ومشعر الحجّ وميقاته

إنّ الحريريّ حريّ بأن ... نكتب بالتّبر مقاماته

قال الجعفري: «المقامات» جمع «المقامة» والأصل «المقام» اسم مكان من «قام، يقوم» الأجوف الواوي، وصار بعد الاشتقاق «مقوم» فقلبت الواو أيضاً بعد نقل حركتها إلى ما ⇐

يا أَهْلَ ذَا المَغْنَى(١) وُقِيْتُمْ شَرّاً   ولا لَـقِيْتُم ـ ما بَـقِيْتُم ـ ضَـرّاً

⇐ قبلها وهي في محلّ الحركة فصار «مقاماً» وهذا الاسم بهذا الاعتبار لا يتصرّف إلّا هكذا: «مقام، مقامان، مقاوِم» مفرداً ومثنّىً وجمعاً مكسّراً، مشتركاً بين المذكّر والمؤنّث، ولا يوجد له جمع مصحّح بالواو والنّون، لأنّه مختصّ بالعقلاء الذّكور واسم المكان لغير العاقل، ولا بالألف والتّاء لتفرّعه على الجمع المذكّر السّالم، فيكون المفرد والمثنّى ـ بصيغة التذكير للتغليب ـ مشتركاً بين المذكّر والمؤنّث، والجمع المكسّر أيضاً مشتركاً.

وإذا أردت أن تنقله عن الوصفيّة إلى الاسميّة أدخلت عليه التّاء النّاقلة ـ مثل تاء «الحقيقة» ـ وقلت: «مقامة» ولم يكن حينئذٍ إلّا بمعنى مكان مخصوص وصارت اسماً بمنزلة الجوامد، وبهذا الاعتبار تجمع على «مقامات» بالألف والتاء.

(١) **قوله: «يا أهل ذا المغنى»**. البيت من الرَّجز المشطور، والقائل الحريريّ في المقامة الخامسة الموسومة بالمقامة الكوفيّة وهو مطلع الأشطار:

يا أهل ذا المغنى وُقِيْتُم شَرًا   ولا لقيتُم ما بقيتُم ضُرًا
قد دفع الليل الذي اكفهرًا   إلى ذَراكم شَعِثاً مغبرًا
أخا سِفارٍ طال واسبطرًا   حتّى انثنى مُحْقَوْقفاً مُصْفَرًا
مِثْلَ هلال الأُفْق حين افترًا   وقد عَرا فِناءكم مُعْتَرًا
وأمَّكُمْ دونَ الأَنام طُرّاً   يَبْغي قِرَى منكم ومُسْتَقرًا
فدُوْنكم ضَيْفاً قَنُوْعاً حُرًا   يَرْضَى بما احْلَوْلَى وما أمَرًا

وينثني عنكم يَنُثُّ البِرًا

«المغنى» على وزن «المعنى» المنزل، قال ـ تعالى ـ: ﴿**كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا**﴾ [الأعراف: ٩٢]، أي: لم يقيموا. «وُقِيتُمْ شَرّاً» على صيغة المجهول أي: وقاكم الله شرّاً. وحذف المسند إليه للمحافظة على الوزن. قوله: «ما بقيتم» أي: دواماً ودائماً. «الضُرُّ» بالضمّ أصله الهُزال وأُريد به سوء الحال. والباقي غير مفتقر إليه.

والشاهد في قوله: «وقيتم شرّاً» أي: كلّ شرّ على الاستغراق. وكذا: «كلّ ضرّ» على الاستغراق وإن كان غير مرادٍ.

وأمّا إذا كانت النّكرة مع «من»[1] ظاهرة نحو: «ما جاءني من رجل» أو مقدّرة

---

(١) قوله: «النكرة مع «من»». قال ابن هشام في معاني «من» من المغني ١: ٤٢٥:

الرّابع عشر: التّنصيص على العموم، وهي الزّائدة في نحو: «ما جاءني من رجل» فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصحّ أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من» اهـ.

وقال المحقّق الرّضي في باب النّكرة من شرح «الكافية» ٢: ١٤٥: واعلم أنّ النّكرة إذا وقعت في سياق النّفي والنّهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثنّاةً أو مجموعةً.

ويحتمل أن لا يكون الاستغراق احتمالاً مرجوحاً فلذا أُتي بالقرينة نحو: «ما جاءني رجل واحد، بل رجلان» أو «بل رجال» و: «ما جاءني رجلان هما أخواك» و: «هل جاءك رجال هم إخوتك»، ومع الإطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، فلهذا كان «لا رجل» ظاهراً في الاستغراق محتملاً لسواه، وإذا دخلها «من» ظاهراً نحو: «ما جاءني من رجل» أو مقدّراً نحو: «لا رجل» أي: «لا من رجل» فهو نصّ في الاستغراق.

و«من» هذه وإن كانت زائدةً ـ كما ذكر النُّحاة ـ لكنّها مفيدة لنصّ الاستغراق، كان أصلها «من» الابتدائيّة لمّا أُريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو «الأحد» وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود، كأنّه قيل: «ما جاءني من هذا الجنس واحد إلى ما لا يتناهى» فمن ثمّة تقول: إذا قصدت الاستغراق «ما جاءني أحد» و: «من أحد».

وإن وقعت النّكرة لا في سياق الأشياء الثّلاثة فظاهرها عدم الاستغراق، وقد يكون الاستغراق مجازاً كثيراً إن كانت مبتدأةً كـ«تمرة خير من زُنْبور» و: «رجل خير من امرأة».

وقليل في غيره كقوله ـ تعالى ـ: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: ٥].

والدّليل على كونه في الموجب مجازاً في العموم بخلاف المعرفة باللّام تعريفاً لفظيّاً كما في نحو: «الدّينار خير من الدّرهم» لأنّ الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللّام، وعدم الاستغراق بلا لامٍ، والسبق إلى الفهم بلا قرينة من أقوى دلائل

⇐

نحو: «لا رَجُلَ في الدّار» فهو نصّ في الاستغراق، حتّى لا يجوز: «ما جاءني من رجل، أو لا رَجُلَ في الدّار، بل رجلان».

وإلى هذا أشار صاحب «الكشّاف» حيث قال: إنّ قراءة «لا رَيْبَ فيه» بالفتح توجب الاستغراق، وبالرّفع تجوّزه.

[عدم الفرق بين المفرد والجمع]

ولقائل أن يقول: لوسُلِّم كون استغراق المفرد أشمل في النّكرة المنفيّة فلانسلّم ذلك في المعرّف باللّام، بل الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلّها ـمثل المفرد ـكما ذكره أكثر أئمّة الأُصول، والنّحو، ودلّ عليه الاستقراء، وصرّح به أئمّة التّفسير في كلّ ما وقع في التّنزيل من هذا القبيل نحو: ﴿**أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾، ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾، ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ**﴾، ﴿**وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾، ﴿**وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ**﴾، ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعَالَمِينَ**﴾ إلى غير ذلك.

ولهذا صحّ بلا خلاف: «جاءني القوم ـأو العلماء ـإلّا زيداً[1]، أو: إلّا الزّيدين»

⇐ الحقيقة اهـ.

وقال في باب «العلم» من شرح «الكافية» ٢: ١٣٦: وقد جاءت النّكرة غير المبتدأ أيضاً في الإيجاب للاستغراق لكن قليلاً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ**﴾ وقوله: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا**﴾ [الشمس: ٧]، اهـ.

(١) **قوله: «جاءني القوم أو العلماء إلّا زيداً»**. والظّاهر من هذا المثال أنّ المراد من الجمع في المقام ما كان جمعاً في المعنى سواء كان جمعاً في الاصطلاح أم لا، فإنّ «القوم» اسم جمع، ولا يقال له: الجمع اصطلاحاً.

وهذا المثال أيضاً ـكما ذكر قبل ذلك ـأورده المحقّق الرّضي في باب «المعرفة ⇐

مع امتناع قولك: «جاءني كلّ جماعة من العلماء إلّا زيداً» على الاستثناء المتّصل.

[الاستيعاب فى المفرد والجمع]

فإن قيل: المفرد يقتضي استيعاب الآحاد، والجمع لا يقتضي إلّا استيعاب الجموع، حتّى أنّ معنى قولنا: «جاءني الرِّجال»: «جاءني كلّ جمع من جموع الرجال» وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم، بخلاف المفرد.

قلنا: لو سُلِّم(١) فلا يمكن خروج الواحد والاثنين أيضاً؛ لأنّ الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد، والاثنين مع واحد آخر منها، جمع من الجموع، والتّقدير أنّ كلّ جمع من الجموع داخل في الحكم ـ على ما ذكرتم ـ.

فإنْ زعموا أنّ كلّ جمع داخل في الحكم، باعتبار ثبوت الحكم للمجموع(٢)

⇐ والنكرة» من شرح «الكافية» ٢: ١٢٩: فالمفرد في مثله يعمّ جميع المفرد، والمثنّى جميع المثنّى، فلا يستثنى من المفرد إلّا المفرد، وكذا لا يستثنى من المثنّى إلّا المثنّى، وأمّا الجمع فيعمّ استثناء الجمع والمثنّى والواحد منه نحو: «لقيت العلماء إلّا الزيدين وإلّا زيداً» وذلك لأنّ الجمع المحلّى باللّام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكّر مضاف إليه كلّ مفرد وغيره فمعنى: «لقيت العلماء إلّا زيداً» أي: كلّ عالم، وكلّ عالمين وكلّ علماء، وهكذا حال المفرد والمثنّى والمجموع في غير الموجب اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «قلنا لو سلّم»**. أي: لا نسلّم هذا الفرق بين الاستغراقين لأنّ الجمع المحلّى باللّام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكّر مضاف إليه كلّ مفرد وغيره ـ كما نقلنا عن الرّضي ـ ولو سلّم هذا الفرق أيضاً فلا يمكن خروج الواحد والاثنين أيضاً بما ذكره الشارح ... .

(٢) **قوله: «باعتبار ثبوت الحكم للمجموع»**. أي: للمجموع من حيث المجموع كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ**﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لأنّ الحكم ـ أعني الأحقّيّة بالردّ ـ مختصّ ببعولة الرجعيّات دون كلّ فرد من أفراد البعولة حتّى يشمل الحكم بعولة البائنات وحتّى يصحّ «جاءني جمع من الرجال» باعتبار مجيء فرد أو فردين منه. كما هو كذلك في ⇐

ـ دون كلّ فرد حتّى يصحّ «جاءني جمع من الرّجال» باعتبار مجيء فرد، أو فردين منه ـ فهو ممنوع، بل هو أوّل المسألة(١).

[تخطئة السّكّاكيّ]

فظهر بُطْلَانُ ما ذكره صاحب «المفتاح»(٢) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ أنّه ترك جمع «العَظْم» إلى الإفراد؛ لطلب شمول الوَهْن العِظام فرداً، فرداً. لصحّة حصول وهن المجموع بوهن البعض، دون كلّ فردٍ.

يعني: يصحّ إسناد الوهن إلى صيغة الجمع نحو: «وَهَنَتِ العِظامُ» عند حصول الوهن لبعض من العِظام دون كلّ فرد، ولا يصحّ ذلك في المفرد(٣).

⇐ قولهم: «العلماء ورثة الأنبياء» لأنّ المراد العلماء العدول لا كلّ فرد منهم حتّى يشمل الفسّاق.

(١) **قوله: «بل هو أوّل المسألة»**. أي: مصادرة إلّا إذا قامت قرينة على ذلك كما في الآية والرّواية وحينئذٍ يخرج عن محلّ الكلام لأنّه فيما لم توجد قرينة في الكلام.

(٢) **قوله: ما ذكره صاحب «المفتاح»**. والحاصل أنّه لم يقل: «وهنت العظام» بصيغة الجمع لأنّ الجمع ـ بزعمه ـ ليس نصّاً في شمول الحكم ـ أي: الوهن ـ للعظام فرداً فرداً. لصحّة أن يقال: «وهنت العظام» بصيغة الجمع ويراد به إظهار حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كلّ فرد، يعني: يصحّ إسناد الوهن إلى صيغة الجمع عند حصول الوهن لبعض العظام دون كلّ فرد.

(٣) **قوله: «ولا يصحّ ذلك في المفرد»**. أي: لا يصحّ إسناد الوهن إلى المفرد عند حصول الوهن لبعض العظام وذلك: لأنّ الإسناد إلى المفرد موجبة كلّيّة وحصول الوهن لبعض العظام دون كلّ فرد موجبة جزئيّة، فلا يجوز استعمال ذلك الإسناد في هذا المعنى، بخلاف الإسناد إلى صيغة الجمع فإنّه موجبة جزئيّة فيجوز استعماله في هذا المعنى.

وذلك: لأنّا لا نسلّم[١] صحّة قولنا: «وَهَنَتِ العِظَامُ» باعتبار وهن البعض دون كلّ فرد.

[تصويب الزّمخشريّ]

بل الوجه في إفراد «العَظْم» ما ذكره صاحب «الكشّاف»[٢] وهو أنّ الواحد هو الدّالّ على معنى الجنسيّة، وقصده إلى أنّ هذا الجنس ـ الذي هو العَمُوْدُ، والقِوام وأشدّ ما تركّب منه الجَسَد ـ قد أصابه الوَهْن، ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر، وهو: أنّه لَمْ يَهِنْ منه بعض عِظامه، ولكن كلّها.

يعني لو قيل: «وهنت العِظام» كان المعنى: أنّ الذي أصابه الوَهْن ليس هو بعض العِظام بل كلّها، حتّى كأنّه وقع من سامع شكّ في الشّمول والإحاطة، لأنّ القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله، وهذا المعنى[٣] غير مناسب للمقام.

---

(١) **قوله: «وذلك لأنّا لا نسلّم»**. أي: لا نسلّم أنّ الإسناد إلى صيغة الجمع موجبة جزئيّة بل الإسناد إليها كالإسناد إلى المفرد موجبة كلّيّة يشمل الأفراد كلّها.

(٢) **قوله: ما ذكره صاحب «الكشّاف»**. أي: لو قيل: «وهنت العظام» كان المعنى أنّ الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام، بل كلّها حتّى كأنّه وقع شكّ من سامع في الشمول والإحاطة.

وبعبارةٍ أُخرى: حتّى كأنّه وقع من سامعٍ شكٌّ في كون القضيّة موجبة كلّيّة، فأتى بصيغة الجمع دفعاً لهذا الشكّ وإفادة الكلامِ للإيجاب الكلّي، لأنّ صيغة الجمع يفيد العموم.

ولأنّ القيد وهو صيغة الجمع في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله، والمقابل للإيجاب الكلّي والشمول هو الإيجاب الجزئي.

(٣) **قوله: «وهذا المعنى»**. أي: إفادة الإيجاب الكلّي دفعاً للشكّ في الشمول والإحاطة «غير مناسب للمقام» لأنّ السّامع فيه هو الله ـ عزّ وجلّ ـ وهو يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصّدور، فكيف يظنّ في حقّه ـ عزّ وعلا ـ الشكّ وهو بمنزلة الجهل بل نفسه.

[التنافي بين كلامي الزّمخشري والسّكّاكيّ]

فهذا الكلام[١] صريح في أنّ «وَهَنَتِ العِظام» يفيد شُمُوْل الوَهْن لكلٍّ من العِظام بحيث لا يخرج منه البعض.

وكلام «المفتاح» صريح في أنّه يصحّ «وَهَنَتِ العِظام» باعتبار وَهْن بعض العِظام دون كلّ فرد. فالتنافي بين الكلامين واضح.

[توهّم عدم التّنافي]

وتوهّم بعضهم أنّه لا منافاة بينهما[٢]؛ بِناءً على أنّ مراد صاحب «الكشّاف» أنّه لو جمع لكان قصداً إلى أنّ بعض عِظامه ممّا لَمْ يُصِبْهُ الوَهْنُ، ولكنّ الوَهْنَ إنّما أصاب الكلّ من حيث هو كلّ، والبعض بَقِيَ خارجاً، كالواحد والاثنين.

[منشأ التّوهّم]

ومنشأ هذا التّوهّم سوء الفهم وقلّة التدبّر. وذلك: لأنّ إفادة الجمع المحلّى باللّام تعلّق الحكم بكلّ فردٍ، ممّا هو مُقَرَّرٌ في علم الأُصول والنَّحْو.

وكلامه في «الكشّاف» أيضاً مَشْحُوْنٌ به حيث قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ﴾: إنّه جمع، ليتناول كلّ محسن.

---

(١) **قوله: «فهذا الكلام»**. أي: هذا الكلام من صاحب «الكشّاف» صريح في أنّ «وهنت العظام» بصيغة الجمع موجبة كليّة مثل «وهن العظم» بصيغة المفرد.

وكلام صاحب «المفتاح» صريح في أنّ «وهنت العظام» بصيغة الجمع موجبة جزئيّة والتّنافي بينهما كالنّار على المنار.

(٢) **قوله: «لا منافاة بينهما»**. حاصله أنّ مراد الزمخشريّ أنّه لو جمع لصارت القضيّة عموماً مجموعيّاً كما يقوله السكّاكي فلا منافاة بينهما.

وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعَالَمِينَ ﴾: إنّه نكّر «ظلماً» وجَمَع «العالمين» على معنى: «ما يريد شيئاً من الظُّلْمِ لأحد من خلقه».

وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلاَ تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾: أي: ولا تُخَاصِمْ عن خائن قَطُّ.

وفي قوله: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾: إنّه جمع، لِيَشْمُلَ كلّ جنس ممّا سمّي بـ«العَالَم» يعني: لو أُفرد لتوهّم أنّه إشارة إلى هذا العالَم المحسوس المشاهد، فجمع، ليفيد الشُّمُول والإحاطة.

[فساد ما ذكر في بيان مراد الزمخشريّ]

ولا يخفى عليك فساد ما قيل: أنّ مراده أنّ المفرد، وإن كان أشمل، لكنّه قصد هنا إلى معنىً آخر، وهو التّنبيه على كون العالَم أجناساً مختلفة، لأنّ المفرد يفيد شمول الآحاد، والجمع يفيد شمول الأجناس[١].

وذلك[٢] لأنّه إذا لم يكن الجمع مُفِيداً تعلّق الحكم بكلّ ما سمّي بمفرده، كيف يكون «العالمين» متناولاً لكلّ جنس ممّا سمّي بالعالم، فهل هذا إلّا تهافت[٣].

وأيضاً لا دلالة لقوله: ـ «ليشمل كلّ جنس ممّا سمّي به» ـ على هذا المعنى.

---

(١) **قوله: «والجمع يفيد شمول الأجناس»**. أي: المتعدّدة المستلزمة ـ بتعدّدها ـ اختلافها من حيث الماهيّة والحقيقة، وإلّا فلا وجه للإتيان بصيغة الجمع الدّالّة على التعدّد، لأنّ الماهيّة الواحدة والحقيقة المتّحدة لا تثنّى فضلاً عن أن تجمع.

(٢) أي: سبب فساد ما قيل في بيان مراد الزّمخشريّ.

(٣) **قوله: «هل هذا إلّا تهافت»**. أي: تساقط بين قول القيل: بأنّ المفرد أشمل من الجمع، وبين قوله: إنّ الجمع يفيد شمول الأجناس، والمراد أنّ كلام القيل يسقط أي: يبطل بعضه بعضاً.

[بيان فساد آخر]

وكذا ما قيل: إنّ «العالمين» ماهيّات مختلفة[١]، فيتناولها الجمع، بخلاف «العِظَام».

وذلك: لأنّ هذه التّفرقة[٢] لا يؤيّدها عقل ولا نقل.

---

(١) **قوله: «ما قيل: إنّ «العالمين» ماهيّات مختلفة»**. من الحَيَوانات والنّباتات والجَمادات، فيتناولها الجمع دون المفرد فلذا أتى بصيغة الجمع ـ أعني «العالمين» ـ ولم يقل: «ربّ العالم» بخلاف «العظام» فإنّها ماهيّة واحدة يشملها المفرد ـ أعني «العظم» ـ فلا احتياج إلى صيغة الجمع وأن يقال: «وهنت العظام».

(٢) **قوله: «وذلك لأنّ هذه التفرقة»**. بين ما كان ماهيّات مختلفة فيحتاج في استغراقها إلى صيغة الجمع وبين ما كان ماهيّة واحدةً فيكتفى في استغراقها بصيغة المفرد لا يؤيّدها عقل ولا نقل من أهل اللغة الموثوق بهم بل المرويّ عنهم أنّ الجمع يتناول الأفراد المشتركة في مفهوم مفرده وهو المراد من قيد الجنسيّة المعتبرة في تعريف الجمع، وأمّا أنّ تلك الأفراد ماهيّات مختلفة أو أُمور متّفقة فلا اعتبار به أصلاً، فكما أنّ الجمع والمفرد إذا استغرقا يتناولان الآحاد المتّفقة كذلك يتناولان المختلفة.

وهذا هو قول المحقّق الرّضي حيث قال في شرح «الكافية» ٢: ١٧١: «المثنّى: ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلهما، ونون مكسورة ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه»: يريد بالجنس هاهنا ما وضعه الواضع صالحاً لأكثر من واحدٍ لمعنىً جامع بينها في نظر الواضع، سواء كان ماهيّاتها مختلفةً كالأبيضين، لإنسان وفرس، فإنّ الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره إلى الماهيّتين، بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها، أو متّفقةٍ كما تقول: «الأبيضان» لإنسانين و«البِيْض» لأفراس.

وسواء كان الوضع واحداً كـ«الرّجل» أو أكثر كـ«الزّيدين» و«الزّيدين» فإنّ نظر كلّ واحدٍ من الوضعين في وضع لفظة «زيد» ليس إلى ماهيّة ذلك المسمّى، بل إلى كون ذلك المسمّى ـ أيّ ماهيّة كان ـ متميّزاً بهذا الاسم عن غيره، حتّى لو سمّي بـ«زيد» إنسان وسمّي

⇐

وبالجملة: فالقول بأنّ الجمع يفيد تعلّق الحكم بكلّ واحدٍ من الأفراد ـ مثبتاً كان أو منفيّاً ـ ممّا قرّره الأئمّة، وشَهِدَ به الاستعمال، وصرّح به صاحب «الكشّاف» في غير موضع، فلا وجه لِرَفْضِ جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب «المفتاح».

[فرق بين المفرد المعرّف وجمعه من الزّمخشري]

نعم، فرق بين المفرد والجمع ـ في المعرّف بلام الجنس ـ من وجه آخر، وهو: أنّ المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد، لأنّ وِزانه ـ في تناول الجمعيّة في الجنس ـ وِزانُ المفرد ـ في تناول الجنسيّةِ ـ والجمعيّةُ في جُمَل الجنس لا في وُحْدَانه؛ كذا في «الكشّاف»[1].

⇐ به فرس فالنّظر في الموضعين إلى شيءٍ واحد ـ كما في الأبيضين ونحوه ـ وهو كون تلك الذّات متميّزة عن غيرها بهذا الاسم.

قال: وهذا خلاف المشهور فإنّهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحدٍ، فلا يسمّون «زيداً» وإن اشترك فيه كثيرون جنساً اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «كذا في الكشّاف»**. في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، قال: «والصالحات» كلّ ما استقام من الأعمال بدليل العقل والكتاب والسنّة، واللّام للجنس.

فإن قلت: أيّ فرقٍ بين لام الجنس داخلةً على المفرد وبينها داخلةً على المجموع؟

قلت: إذا دخلت على المفرد كان صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به، وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه، وإذا دخلت على المجموع صلح أن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه، لأنّ وِزانه في تناول الجمعيّة في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسيّة، والجمعيّةُ في جمل الجنس لا في وُحْدانه اهـ بحروفه. **يقال**: «هذا وِزان ⇐

فنحو قولهم: «فلان يركب الخَيْلَ» ـ وإنّما يركب واحداً منها ـ مجاز، مثل قولهم: «بنوا فلان قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم.

[سؤال وجواب]

فإن قلت: قد روي[1] عن ابن عبّاس أنّ «الكِتاب» أكثر من «الكُتُب» وبيّنه

⇐ ذاك وزنته» أي: معادله ـ كما في «المصباح» ـ وهو وَزْنُهُ وزِنَتُهُ ووِزانُهُ بِوِزانه أي: قُبالته ـ كما في «اللسان» ـ.

والحاصل أنّه لا فرق بين المفرد والجمع المعرّفين في جانب الكثرة وإنّما الفرق بينهما في جانب القلّة، أي: يجوز في المفرد أن يراد في جانب القلّة البعض متنازلاً إلى الواحد وفي الجمع إلى الثّلاثة أو الاثنين ـ على الخلاف المذكور ـ لأنّ المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع، ولا مصداق للجمع في أقلّ من الثّلاثة أو الاثنين، فلا يجوز استعمال الجمع في الواحد إلّا مجازاً فقولهم: «فلان يركب الخَيْل» ـ وإنّما يركب واحداً منها ـ مجاز مثل قولهم: «بَنُوا فلانٍ قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم.

وذلك لأنّ «الخَيْل» ـ وهو اسم جمع ـ أُريد منه الواحد والمراد من الجمع هنا ما يشمل اسم الجمع أيضاً.

(١) **قوله: «فإن قلت: قد روي»**. أي: روى الزّمخشريّ في «الكشّاف» عن ابن عبّاس ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وهذا نصّه في «الكشّاف» ١: ٢٥٣: وقرأ ابن عبّاس: «وكتابه» يريد القرآن أو الجنس، وعنه: «الكتاب أكثر من الكتب».

فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟

قلت: لأنّه إذا أُريد بالواحد الجنس ـ والجنسيّة قائمة في وُحْدان الجنس كلّها ـ لم يخرج منه شيء، فأمّا الجمع فلا يدخل تحته إلّا ما فيه الجنسيّة من الجموع اه.

وقال في الحاشية: إنّ «التَّمْرَ» أحرى باستغراق الجنس من «التُّمور» فإنّ «التّمر» استرسل على الجنس لا بصيغة لفظيّة و«التّمور» يردّه إلى تخيّل الوُحْدان ثمّ الاستغراق بعده بصيغة الجمع وفي صيغة الجمع مضطرب اه.

صاحب «الكشّاف» بأنّه إذا أُريد بالواحد الجنس ـ والجنسيّة قائمة في وُحْدان الجنس كلّها ـ لم يخرج منه شيء، وأمّا الجمع فلا يدخل تحته إلّا ما فيه معنى الجنسيّة من الجموع.

قلت: هذا الكلام مبنيّ على ما هو المعتبر عند البعض ـ من أنّ الجمع المعرّف باللّام بمعنى كلّ جماعة جماعة ـ أورده توجيهاً لكلام ابن عبّاس، ولَمْ يَقْصِد أنّه مذهبه، بدليل أنّه صرّح بخلافه غير مرّة، والاستعمال أيضاً يشهد بذلك.

وإنّما أطنبت الكلام في هذا المقام، لأنّه من مسارح الأنظار، ومطارح الأفكار، كَمْ زَلَّتْ فيه للأفاضل أقدامُهُم، وكَلَّتْ دُوْنَ الوُصُول إلى الحقّ أفهامُهُم.

[دفع اعتراض]

ولمّا كان هنا مَظِنَّةُ اعتراض، وهو أنّ إفراد الاسم يدلّ على وحدة معناه، واستغراقه يدلّ على تعدّده، والوحدة والتّعدّد ممّا يتنافيان[1]، فكيف يجتمعان؟ أشار إلى جوابه بقوله: ﴿ **ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم، لأنّ الحرف** ﴾ الدّالّ على الاستغراق ـ كحرف النّفي، ولام التّعريف ـ ﴿ **إنّما تدخل عليه** ﴾ أي: على الاسم المفرد، حال كونه ﴿ **مجرّداً عن** ﴾ الدّلالة على ﴿ **معنى الوحدة** ﴾ ـ كما

---

(١) **قوله: «ممّا يتنافيان»**. أي: ينبغي أن لا يدخل أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد، لأنّه في مقابل التّثنية والجمع، فهو يدلّ بصيغته على أنّه ليس مع معناه آخر مثله وأداة الاستغراق إذا دخلت عليه تدلّ على أنّ المعنى أنّ معه جميع ما هو مثله، والتّنافي بينهما ظاهر فكيف يجتمعان؟ وأجاب بوجهين:

الأوّل قوله: «ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم» أي: يجرّد الاسم عن معنى الوحدة ثمّ يدخل عليه علامة الاستغراق.

والثّاني قوله: «ولأنّه بمعنى كلّ فرد».

أنّه مجرّد عن الدّلالة على التعدّد[1] ـ وإنّما امتنع حينئذٍ وصفه بنعت الجمع نحو: «الرّجل الطِّوال» للمحافظة على التّشاكل اللفظي[2].

﴿ ولأنّه ﴾ أي: المفرد الدّاخل عليه حرف الاستغراق **﴿ بمعنى: كلّ فرد، لا مجموع الأفراد[3] ﴾** ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش في نحو: «الدِّيْنَارُ الصُّفْر والدِّرْهَمُ البِيْضُ».

وأمّا قولهم: «ثَوْبٌ أسْمال»[4]..

---

(١) **قوله: «مجرّداً عن الدّلالة على معنى الوحدة كما أنّه مجرّد عن الدّلالة على التّعدّد»**. أي: يصير محتملاً للوحدة والتّعدّد، لأنّه قصد به نفس الجنس وبدخول حرف الاستغراق يحصل التعدّد.

(٢) **قوله: «التّشاكل اللفظي»**. أي: التّوافق بين الصّفة والموصوف، وإلّا فقد يجوز وصفه بنعت الجمع نظراً إلى المعنى كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** ﴾ [النّور: ٣١]، و: ﴿ **كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٣٣].

(٣) **قوله: «بمعنى كلّ فردٍ لا مجموع الأفراد»**. هذا هو الوجه الثّاني من الوجهين في الجواب الذي أشرنا إليه وتوضيحه:

أنّ التعدّد قسمان: **التعدّد المجموعيّ** وهو النّظر إلى الجمع من حيث المجموع نحو: «كلّكم يُطيقون رفع هذا الحجر» يعني جماعتكم بمجموعهم لا كلّ واحدٍ واحدٍ، **والتعدّد الفردي** وهو أن ينظر إلى كلّ واحد نحو: «كلّكم يشبعه رغيف» يعني: كلّ واحدٍ. والتعدّد في الإنسان «والرجل» فرديّ لا ينافي الوحدة وإنّما المنافي له التعدّد المجموعيّ.

(٤) **قوله: «ثوب أسمال»**. قال الجرجاني: السَّمَل: الخَلِق من الثِّياب، يقال: «ثوب أسمال» كما قالوا: «رُمْحٌ أقصاد» تقصّدت الرِّماح: تكسّرت.

وقال الرّضي في باب غير المنصرف من شرح «الكافية» ١: ٣٩: وأمّا نحو: «أكلب» و«أجمال» فإنّهما وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد إلّا أنّ كونهما جمعَي قلّة وحكم جمع القلّة حكم الآحاد ـ بدليل تصغيره على لفظه ـ فتّ في عضد جمعيّتهما، مع أنّه نسب إلى

⇐

و: «نُطْفَةٌ أمْشَاجٍ[١]» فلأنّ الثّوب مؤلّف من قِطَعٍ كلّها سَمَلٌ ـ أي: خَلِق ـ والنُّطْفَةُ مركّبة من أشياء كلّ منها مَشِيْجٌ ـ أي: مختلط ـ فوصف المؤلّف بوصف مجموع الأجزاء، لأنّه هو بعينه[٢].

[التّعريف بالإضافة]

﴿ وبالإضافة ﴾ أي: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف ﴿ لأنّها أخصَرُ طريقٍ ﴾ إلى إحضار المسند إليه في ذهن السّامع ﴿ نحو قول ﴾ جعفر بن عُلْبَة الحارِثيّ:

⇐ سيبويه أنّ «أفعالاً» مفرد، وكذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾، والضّمير لـ«الأنعام» وجاز وصف المفرد به نحو: «بُرْمَةَ أعشار» و: «ثوب أسمال» و: «نطفة أمشاج».

وقال في باب النّعت في شرح قول ابن الحاجب: «فالأوّل يتبعه»: أي: الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في أربعة أشياء. ثمّ قال: وأمّا «برمة أعشار» و: «أكسار» و: «ثوب أسمال» و: «نطفة أمشاج» فلأنّ «البُرْمَةَ» مجتمعة من «الأكسار» و«الأعشار» وهي قِطَعُها، و«الثَّوْب» مُؤَلَّفٌ من قِطَعٍ كلّ واحد منها: «سَمَل» أي: خَلِق، و«النّطفة» مركّبة من أشياء كلّ واحد منها «مشيج»، فلمّا كان مجموع الأجزاء ذلك الشّيء المركّب منها جاز وصفه بها، وجرّأهم على ذلك كون «أفعال» جمع قلّة، فحكمه حكم الواحد. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النّحل: ٦٦]، والضمير لـ«الأنعام». وقال سيبويه: «أفعال» واحد لا جمع اه. فعلى قوله لا إشكال على الشّارح حتّى يجيب بما ترى. [راجع: شرح الكافية ١: ٣١٠]

(١) **قوله: «أمشاج»**. قال الجرجاني: نطفة أمشاج هي ماء الرّجل المختلط بماء المرأة. وقال الجوهري: «مشيج» و«أمشاج» كـ«يتيم» و«أيتام».

(٢) **قوله: «لأنّه هو بعينه»**. أي: لأنّ مجموع الأجزاء هو المؤلّف بعينه.

﴿ هَـوَايَ ﴾ أي: مَـهْوِيّي[١]، وهـذا أخـصر مـن «الذي أهـواه» ونـحو ذلك، والاختصار مطلوب، لضيق المقام، وفَرْط السَّآمة، لكونه في السِّجْن وحبيبه على الرَّحيل ﴿ مَعَ الرَكْبِ اليَمانين مُصْعِدٌ[٢] ﴾ أي: مُبْعِد ذاهب في الأرض، وتمامه:

---

(١) **قوله: «هوايَ أي: مَهْوِيّي»**. هذا بثلاث ياءاتٍ: الأُولى منقلبة عن الواو الزّائدة، والثّانية لام الكلمة وأُدغم الأُولى فيها، والثّالثة ياء المتكلّم، أصله: «مَـهْوُوْيٌ» عـلى وزن «مـنصور» اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يـاء وأُدغـم ثـمّ كسـر مـا قـبلها للمناسبة فصار اللفظ «مَهْوِيّاً» ثمّ أُضيف اسم المفعول إلى ياء المتكلّم فصار «مَهْوِيّي».

(٢) **قوله: «هوايَ مع الرَّكب اليمانين مُصْعِد»**. البيت من الطّويل على العَروض المـقبوضة مـع الضَّرْب المشابه، والقائل جعفر بن عُلْبَةَ الحارِثيّ المكنّى بأبي عارم وهو من مخضرمي الدولتين الأمويّة والعبّاسيّة ـ لعنهما الله ـ والبيت من قصيدةٍ أورد أبو تمّام قطعة منها في ديوان الحماسة وهي:

هوايَ مع الرَّكْب اليمانين مُصْعِدٌ	جـنيبٌ وجُـثْماني بـمكّةَ مُـوْثَقُ
عَجِبْتُ لِمَسْرَاها وأنّى تـخلّصَتْ	إليّ وباب السِّجْن بـالقُفْل مُـغْلَقُ
ألمَّتْ فحيَّتْ ثـمّ ولَّتْ، فـودّعَتْ	فلمّا تولَّتْ كـادت النَّـفس تـزهق
فلا تحسبي أنّي تخشّعتُ بـعدكم	لشيءٍ ولا أنّي من المـوت أفـرقُ
ولا أنّ قـلبي يـزدهيه وعـيدُكـم	ولا أنّني بالمشي في القَيْد أخْـرَقُ
ولكن عَرَتْني مـن هـواكِ ضـمانة	كما كنتُ ألقى منكِ إذ أنـا مـطلقُ

و«الركب» اسم جمع وهم ركبان الإبل وقد يكون للخيل.

«اليمانين» جمع «يمان» وهي نسبة إلى «يمن» سمّي بذلك، لأنّه عن يمين الشّمس عند طلوعها، وقيل: لأنّه عن يمين الكعبة، والنّسبة إليه «يمنيّ» على القياس و«يمان» ـ بالألف ـ على غير قياس، وعلى هذا ففي الياء مذهبان:

أحدهما ـ وهو الأشهر ـ: تخفيفها، واقتصر عليه كثيرون، وبعضهم يـنكر التّـثقيل، ووجهه: أنّ الألف دخلت قبل الياء لتكون عِوَضاً عن التّثقيل فلا يثقل لئـلّا يـجمع بـين العِوَضِ والمعوّض.

⇐

* جَنِيْبٌ وجُثْماني بمكّة مُوثَق *

و«الجَنِيْبُ» المجنوب المستتبع، و«الجُثْمان» الشَّخْص، و«المُوْثَقُ» المقيّد، ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسّف وتحسّر على بُعْدِ الحبيب[١].

[سائر الاعتبارات]

﴿أو لتضمّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، أو المضاف، أو غيرهما، كقولك﴾ في الأوّل: **﴿«عَبْدي حَضَرَ»﴾** وفي الثّاني: **﴿«عبد الخليفة رَكِبَ»﴾** وفي الثّالث: **﴿«عبد السُّلْطان عندي»﴾** تعظيماً لشأن المتكلّم بأنّ عبد السّلطان عنده، وهو وإن كان مضافاً إليه، لكنّه غير المسند إليه المضاف، وغير ما أُضيف إليه المسند إليه، وهو المراد بقوله: «أو غيرهما».

⇐ والثّاني: التّثقيل، لأنّ الألف زيدت بعد النّسبة فيبقى التّثقيل الدّالّ على النّسبة تنبيهاً على جواز حذفها.

و«مصعد» اسم فاعل من الإصعاد، يقال: «أصعد» أي: ذهب في الأرض وأبعد.

«جنيب» أي: مجنوب و«الجُثْمان» الجسم والشخص و«الموثق» المقيّد.

والشّاهد فيه: تعريف المسند إليه بالإضافة إلى الضّمير.

(١) **قوله: «ومعناه: تأسّف وتحسّر على بُعْد الحبيب»**. وقالوا في هذا المعنى فأكثروا وأجادوا، ولعلّ من أروع ما قيل في ذلك بالفارسيّة قول السَّعْدِيّ الشّيرازي الشّاعر الفارسيّ المشهور:

در رفتن جان از بدن ... گويند هر نوعى سخن

من خود به چشم خويشتن ... ديدم كه جانم مى رود

وقال آخر:

شنيده‌ام سخن خوش كه پير كنعان گفت ... فراق يار نه آن مى‌كند كه بتوان گفت

﴿أو﴾ لتضمّنها **﴿تحقيراً﴾** للمضاف **﴿نحو: «ولد الحَجَّام[١] حاضر»﴾** أو للمضاف إليه نحو: «ضارِبُ زيدٍ حاضر» أو غيرهما نحو: «وَلَدُ الحَجَّام يجالس زيداً وينادمه»[٢].

وقد تكون الإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذّر نحو: «اِتَّفَقَ أهلُ الحقّ على كذا».

أو متعسّر نحو: «أهلُ البلد فَعَلُوْا كذا».

أو لأنّه يمنع عن التّفصيل مانع، كتقديم بعض على بعض من غير مرجّح نحو: «حَضَرَ اليوم عُلَمَاءُ البلد».

وكالتّصريح بذمّهم وإهانتهم نحو: «عُلَمَاءُ البلد فعلوا كذا».

وكسَآمة السّامع، أو المخاطب، أو المتكلّم، نحو: «حَضَرَ أهلُ السُّوْق».

أو لتضمّن الإضافة تحريضاً على إكرام، أو إذلال، أو نحوهما نحو: «صديقك أو عدوّك بالباب».

ومنه قوله ـ تعالى ـ: **﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا[٣] وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾**[٤] فإنّه لمّا نهيت المرأة عن المضارّة أُضيف الولد إليها استعطافاً لها عليه، وكذا الوالد.

---

(١) **قوله: «ولد الحجّام»**. العرب تستحقر الحجّام والحلّاق بحيث كانت المعاشرة معهما، بل المناكحة والمزاوجة مع ذويهما عاراً عندهم.

(٢) **قوله: «ولد الحجّام يجالس زيداً وينادمه»**. وهذا كما قال دعبل الخزاعي ـ رحمه الله ـ:

عن المرء لا تَسْأَلْ وسَلْ عن قرينه ... فكلّ قرينٍ بالمقارن يقتدي

(٣) **قوله: ومنه قوله ـ تعالى ـ: «لا تضارّ والدة بولدها»**. فصله عمّا قبله بقوله: «ومنه» لأنّ المضاف ليس بمسند إليه.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

أو لتضمّنها استهزاء وتهكّماً نحو: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ(١) الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾(٢).

أو اعتباراً لطيفاً مجازيّاً ـ وهو الإضافة بأدنى ملابسة من غير تملّك واختصاص ـ نحو: «كوكبُ الخَرْقَاء»(٣).

أو لأنّه لا طريق إلى إحضاره سوى الإضافة نحو: «غلام زيد بالباب».

أو لإفادة الإضافة جنسيّة وتعميماً كقولهم: «تَدُلُّكَ على خُزَامَى(٤) الأَرْضِ النَّفْحَةُ من رائحتها» يعني: على جنس الخُزَامَى، وذلك لأنّ الاسم المفرد حامل

---

(١) **قوله: «إنّ رسولَكم»**. فإنّ إضافة «الرّسول» إلى ضمير المخاطبين متضمّنة للاستهزاء والسّخريّة برسول الله موسى، لأنّ قائل هذا الكلام ـ وهو فرعون ـ كان منكراً لله فلا يعقل اعترافه بأنّ موسى من المرسلين فليس مقصوده إلّا السّخريّة والاستهزاء.

(٢) الشعراء: ٢٧.

(٣) **قوله: «كوكب الخرقاء»**. تلميح إلى قول الشّاعر:

إذا كوكبُ الخَرْقاء لاح بِسُحْرَةٍ ـ سهيلٌ ـ أذاعت غَزْلَهَا في القرائب

«الخَرْقاء» المرأة التي في عقلها خفّة وكانت تضيّع وقتها طَوال الصّيف، فإذا طلع «سهيل» ـ وهو نجم يطلع عند ابتداء البرد ـ تنبّهت بمجيء الشّتاء وفرقت قطنها الذي يصير غَزْلاً ـ فيما يؤول إليه ـ في أقاربها ليساعدنها، لعجزها عن غزل ما يكفيها، لضيق الوقت. «السُّحْرَة»: السّحر «سهيل» ـ بالرّفع ـ بدل من كوكب أو عطف بيان. و«أذاعت» أي فرّقت.

فأُضيف «الكوكب» إلى «الخرقاء» بأدنى ملابسةٍ من غير أن يكون ذلك الكوكب ملكاً لها أو مختصّاً بها، والغرض من الإضافة الإشارة إلى اعتبار لطيف مجازيّ وهو أنّ الخرقاءَ حمقاءُ كَسْلانَة تُضيّع الوقت، وتفوتها الفرصة، وذلك لأدنى ملابسةٍ وهي حرصها على العمل عند طلوعه، وجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص.

(٤) **قوله: «خُزَامَى»**. ـ بألف التّأنيث المقصورة ـ بقلة طيّبة الرّائحة، لها نَوْرٌ كَنَوْرِ البَنَفْسَج ـ كما نصّ عليه الأزهريّ في «تهذيب اللغة» ـ.

لمعنى الجنسيّة والفرديّة، فإذا أُضيف ـ إضافة هي من خواصّ الجنس[١] دون الفرد ـ علم أنّ القصد به إلى الجنس، كالوصف في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾[٢] على ما سيجيء[٣] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[تنكير المسند إليه]

﴿ **وأمّا تنكيره فللإفراد** ﴾ أي: تنكير المسند إليه للقصد إلى فرد غير معيّن ممّا يَصْدُقُ عليه اسم الجنس ﴿ **نحو: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾[٤] أو النّوعيّة** ﴾ أي: القصد إلى نوع منه ﴿ **نحو: ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾[٥]** ﴾ أي: نوع من الأَغْطِيَة، غير ما يتعارفه النّاس، وهو غِطاء التّعامي عن آيات الله.

وفي «المفتاح»: أنّه للتّعظيم أي: غِشاوة عظيمة تَحْجُبُ أبصارهم بالكلّيّة وتحول بينها وبين الإدراك، لأنّ المقصود بيان بُعد حالهم عن الإدراك، والتّعظيم أدلّ عليه وأوفى بتأديته.

[اعتبارات التّنكير في المسند إليه]

﴿ **أو التّعظيم. أو التّحقير** ﴾ يعني: أنّه بلغ ـ في ارتفاع شأنه، أو انحطاطه ـ مبلغاً لا يمكن أن يعرّف ﴿ **كقوله:** ﴾ أي: قول ابن أبي السِّمْط:

---

(١) **قوله: «هي من خواصّ الجنس»**. كإضافة «الخزامى» إلى الأرض، فإنّها من خواصّ جنس «الخزامى» دون الفرد كأن يقال: خزامى العِراق ـ مثلاً ـ.

(٢) الأنعام: ٣٨.

(٣) **قوله: «على ما سيجيء»**. أي: الآية في باب النّعت والعطف.

(٤) القصص: ٢٠.

(٥) البقرة: ٧.

﴿ «له حاجب» ﴾ أي: مانع عظيم ﴿ «في كلّ أمرٍ يشينه»[١] ﴾ أي: يعيبه.

﴿ «وليسَ له عنْ طالبِ العُرْفِ ﴾ أي: الإحسان ﴿ «حاجبٌ» ﴾ حقير، فكيف بالعظيم.

﴿أو التّكثير كقولهم: «إنّ له لَإِبِلاً» و: «إنّ له لَغَنَماً» ﴾.

﴿أو التّقليل نحو: ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾[٢] ﴾.

والفرقُ بين التّعظيم والتّكثير: أنّ التّعظيم بحسب ارتفاع الشّأن وعُلُوّ الطَّبَقة، والتّكثير بحسب اعتبار الكمّيّة، تحقيقاً أو تقديراً، كما في المعدودات والموزونات والمشبّهات بهما، وكذا التّحقير والتّقليل، وإلى الفرق أشار بقوله: ﴿ وقد جاء للتّعظيم والتّكثير[٣] نحو: ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ

---

(١) قوله: «له حاجب في كلّ أمر يشينه». البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه واختلف في قائله، فنسبه العبّاسي الناصبيّ في «معاهد التنصيص» إلى ابن أبي السّمط، وأبو هلال العسكريّ في «ديوان المعاني» إلى أبي الطّمحان مولى ابن أبي السّمط، ونسبه العلّامة العاملي شهاب الدين حسين الكركيّ في «عقود الدّرر» إلى ابن أبي الصَّلْت المغربيّ الطبيب المشهور، وقبله:

فتىً لا يبالي المدلجون بنوره ... إلى بابه أن لا تُضيءَ الكواكبُ

يصمّ عن الفحشاء حتّى كأنّه ... إذا ذُكِرَتْ في مجلس القومِ غائبُ

و«الحاجب» المانع، و«الشَّين» العيب، و«العُرْف» ـ وكذا «المعروف» ـ: الإحسان.

والشّاهد فيه: تنكير الحاجب الأوّل للتّعظيم، والثّاني للتّحقير، أي ليس له حاجب حقير فكيف بالعظيم، ومثله قول الشّاعر:

ولله منّي جانبٌ لا أضيعُهُ ... وللّهوِ منّي والخَلاعة جانِبُ

(٢) التوبة: ٧٢.

(٣) قوله: «وإلى الفرق أشار بقوله: وقد جاء للتّعظيم والتّكثير». ووجه كون قوله إشارةً إلى ⇐

قَبْلِكَ ﴾[1] **أي: ذوو عدد كثير ﴾ هذا ناظر إلى التّكثير ﴿ وآياتٌ عِظام ﴾ هذا ناظر إلى التّعظيم.**

وقد يجيء للتّحقير والتّقليل أيضاً نحو: «أعطاني شيئاً» أي: حقيراً قليلاً.

فالتّعظيم والتّكثير قد يجتمعان وقد يفترقان، وكذا التّحقير والتّقليل.

وقد ينكر المسند إليه؛ لعدم علم المتكلّم بِجِهَةٍ من جِهات التّعريف ـ حقيقةً أو تجاهلاً ـ.

أو لأنّه يمنع عن التّعريف مانع كقوله:

إذا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَـمِينٌ[2] **لِطُول الحَمْلِ، بَدَّلَهُ شَمالا**

⇐ الفرق: أنّ العطف ـ أي: عطف التّكثير على التّعظيم ـ يقتضي المغايرة بينهما.

وقوله: «للتّعظيم والتّكثير». مثاله قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾** فإنّ معنى: «رسل» ذو عدد كثير وذوو آيات عظام، أي: كذّبت ذوو عدد كثير من الرّسل وذوو آيات عظام منهم؛ فالأوّل راجع إلى التّكثير، والثّاني إلى التّعظيم.

قيل: التّكثير إنّما دلّ عليه جمع الكثرة وهو «رسل» لا التّنوين الدالّ على التنكير.

وأُجيب بأنّ المراد بالتّكثير المبالغة في الكثرة لا أصلها، والمأخوذ من صيغة الجمع أصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة.

(١) فاطر: ٤.

(٢) **قوله: «إذا سَئِمَتْ مهنّده يمين»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل الشّاعر المستبصر المتشيّع أبو العلاء المعرّي ـ رضوان الله عليه ـ من قصيدة طويلة ـ وهي أوّل قصائد «السّقط» ـ يخاطب بها نفسه ويعنّفها على كثرة أسفاره وترحاله وينكر عليها ما توهّمته من إمكان نيل المال من عند الظّلام أي: بالمداواة على السُّرَى في الليل، فليس الظّلام موضعاً لطلب المال، مطلعها:

أَعَن وَخْدِ القِلاص كشفتِ حالا ... ومِن عند الظَّلام طلبتِ مالا

ودُرّاً، خِلْتِ أَنْجُمه عليه ... فهلّا خِلْتِهنّ به ذُبالا

⇐

⇐ وقلتِ: الشّمسُ بالبيداء تِبر ... ومِثلُكِ من تخيّل ثمّ خالا
وفي ذَوْب اللجين طمعتِ لمّا ... رأيتِ سَرابها يغشى الرِّمالا
رماكِ الله من نُوْقٍ بِرُوقٍ ... من السّنوات تُشكِلُكَ الإفالا
فقد أكثرتِ نُقْلَتَنا، وكانت ... صِغار الشُّهْب أسرعها انتقالا

ثمّ تخلّص إلى ذكر الخيل وقال:

يُمِلُّ بها السَّباسبَ والمَوامي ... فتىً لم تَخْشَ همّته ملالا
ذكيُّ القلب يخضبُها نجيعاً ... بما جعل الحريرَ لها جِلالا
متى يُذْمِمْ، على بلدٍ، بسوطٍ ... فقد أمِن المُثقّفة النِّهالا
إذا سقت السّماءُ الأرضَ سَجْلاً ... سَقاها من صوارمه سِجالا
ويُضْحِي والحديدُ عليه شاكٍ ... وتكفيه مهابته النِّزالا
فَيُفْنِي الدِّرْع لُبْساً، واليماني ... صِحاباً، والردينيّ اعتقالا
يبيت مُسَهّداً والليل يدعو ... بضوء الصبح، خالقه ابتهالا
إذا سَئِمَتْ مُهَنّدَهُ يَمينٌ ... لِطُول الحَمْلِ، بَدَّلَهُ شَمالا
أفاد المرهفات ضِياءَ عَزْمٍ ... فصار على جواهرها صِقالا

«الوَخْد» السّير السّريع، «القِلاص» جمع القلوص وهي الفتية من الإبل. «الذُّبال»: الفتائل المشتعلة جمع «ذُبالة». يقول: حملك الظنّ على أن توهّمت نجوم الليل درراً. فهلّا توهّمتها فتائل مشتعلة؛ فإنّ تشبيه النجوم بالدرّ ليس بأولى من تشبيهها بالذُّبال.

ثمّ يقول: كما توهّمت النجوم في الليل درّاً كذلك توهّمت الشمس بالنهار ذَهَباً.

«اللجين» الفضّة، «السراب» معروف، «الرُّوْق»: الطِّوال الأسنان وهو جمع «الأروق» و«الإفال»: صغار الإبل. يدعو على النوق بسنواتٍ مجدبة تهلك أولادها لما تكبّده من كثرة الرحيل والسفر على ظهورها، دون أن يبلغ مرامه. ثمّ يبسط عذر ناقته في إكثار النقلة لأنّها من صغار الإبل وكلّما كان الكوكب أصغر جِرْماً، كان أسرع حركةً وانتقالاً في فلكه.

«السباسب»: القِفار واحدها: «سبسب» و«الموامي» المفاوز واحدها «موماة» يقول:

⇐

لم يقل: «يمينه» احترازاً عن التّصريح بنسبة السَّآمة إلى يمين الممدوح.

[رأي السّكّاكيّ]

وجعل صاحب «المفتاح» التّنكير في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ** ﴾(١) للتّحقير.

⇐ تملّ المفاوز والقِفار من كثرة سير خيله فيها وهمّته هو لا تملّ أبداً.

والضمير في «يخضبها» يعود على الخيل «النجيع» الدم الطريّ، والباء في «بما جعل» تسمّى باء الجزاء والبدل والعوض، أي: بدل أن يجلل ظهور خيله بالحرير يخضبها بالدم.

«يذمم» يعطي الذمّة، وهي العهد والأمان. «المثقّفة» الرماح المقوّمة بالثّقاف وهي خشبة تقوم بها الرّماح. «النهال» العطاش، مفردها: ناهل. والمعنى: أنّ الفتى المذكور إذا أعطى العهد لأهل بلد، أمنوا من التعرّض لهم.

«السَّجْل» الدلو الممتلئة ماءً. والمعنى: أنّه يسقي الأرض من سيوفه بدماء أعدائه أكثر ممّا تسقيها السماء بالمطر. «الشاكي» و«الشائك» واحد أي: ذو الشّوكة والحدّ في السِّلاح، والمعنى: أنّ الممدوح لا يلبس السّلاح إلّا للزينة، أو لفرط محبّته للحرب يحبّ السِّلاح الذي هو من أدواتها ولكنّه مستغنٍ عن هذا السِّلاح، لأنّ مهابته تغنيه عن أن يجرؤ أحد على مقاتلته ومنازلته.

«اليماني» السّيف المنسوب إلى اليمن و: «الرّديني» رمح منسوب إلى «ردينة» امرأة كانت تثقّف الرّماح، وصف دوام ملازمته للحرب وأنّ سلاحه يفنى لكثرة استعماله له. ثمّ يقول: إنّ الممدوح يبيت يقظاناً في الليالي المظلمة في معارك دائمة تكاثرت فيها الأهوال حتّى هاب الليل منها، فدعا خالقه أن يعيد عليه ضوء الصّباح، لينجو ممّا هو فيه من الأهوال.

«المهنّد» السيف المطبوع من حديد الهند. «المُرْهَف» السيف المحدّد وجوهر السيف: فرنده، يصف الممدوح بنفاذ العزم ومضاء الهمّة حتّى أنّ سيوفه استفادت ذلك منه فما يُرَى على وَشْيها من الضّياء إنّما هو مستمدّ من توقّد عزيمته واشتعالها، والباقي واضح.

(١) الأنبياء: ٤٦.

[نقد الخطيب رأي السّكّاكيّ]

واعترض المصنّف بأنّ التّحقير مستفاد من بِناء المَرَّة[١] ونفس الكلمة؛ لأنّها إمّا من قولهم: «نَفَحَتِ الرِّيْحُ» ـ إذا هَبَّتْ، أي: هَبَّةً ـ أو «نَفَحَ الطِّيْبُ» ـ إذا فاح، أي: فَوْحَةً ـ.

[ردّ التّفتازاني]

وجوابه: أنّه إن أراد أنّ لبناء المرّة ونفس الكلمة مدخلاً في إفادة التحقير، فهذا لا ينافي كون التّنكير للتّحقير، لأنّه ممّا يَقْبَلُ الشِدَّة والضّعف.

وإن أراد أنّ التّحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما ـ بحيث لا مدخل للتّنكير أصلاً ـ فممنوعٌ؛ للفرق الظّاهر بين التّحقير في «نَفْحَة من العذاب» وبينه «في نَفْحَة العذاب» بالإضافة[٢].

وممّا يحتمل التّعظيم والتّقليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ**

---

(١) **قوله: «بناء المرّة»**. أي: وزن فَعْلَة ومن نفس الكلمة أي: «نفحة» من مادّة «نفح، ينفح» لأنّ الكلمة إمّا من قولهم: «نفحت الريح» ـ إذا هبّت ـ أي: هاجت، أي: هبّةً بمعنى: هيجةً، أو من نفح الطّيب أو المِسْك ـ إذا فاح ـ أي: انتشر ريحه، أي: فوحةً، أي: نشرةً. والفرق بينهما: أنّه لا يقال: «فاح» إلّا في الرّيح الطيّبة خاصّةً، ولا يقال في الخبيثة والمنتنة «فاح» بل يقال: «هبّت ريحها».

(٢) **قوله: «للفرق الظاهر بين التحقير في «نفحة من العذاب» وبينه «في نفحة العذاب» بالإضافة»**.
فإنّ المستفاد من الأوّل تحقير شديد، ومن الثاني تحقير ضعيف، والدليل على ذلك الذّوق السّليم، ومثله قوله ـ تعالى ـ في قصّة سليمان وبلقيس مشيراً إلى وزيره آصف بن برخيا: ﴿**وَقَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾ [النّمل: ٤٠] ـ بالتنوين ـ أي جزء من العلم. وقوله ـ تعالى ـ مشيراً إلى عليّ بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ: ﴿**قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرّعد: ٤٣] ـ بالإضافة ـ أي: كلّ علم الكتاب.

مِنَ الرَّحْمٰنِ ﴾ أي: عذاب هائل، أو شيء من العذاب.

ولا دلالة للفظ «المسّ» وإضافة «العذاب» إلى «الرّحمن» على ترجيح الثّاني، كما ذكره بعضهم، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ ولأنّ العقوبة من الكريم الحليم أشدّ؛ لقوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ: «أعوذ بـاللّه مِـنْ غَضَبِ الحليم»[١].

[اعتبارات التّنكير في غير المسند إليه]

﴿ ومن تنكير غيره ﴾ أي: غير المسند إليه **﴿ للإفراد، أو النّوعيّة نحو: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**[٢] **مِنْ مَاءٍ ﴾ ﴾** أي: كلّ فرد من أفراد الدّوابّ مِنْ نُطْفَةٍ معيّنة، وهي نُطْفَةُ أبيه المختصّة به، أو كلّ نوع من أنواع الدّواب من نوع من أنواع المِياه، وهو نوع النُّطْفة الّتي تختصّ بذلك النّوع من الدّواب.

---

(١) قال أبو العتاهيّة:

إذا غَـضِبَ الحـليمُ فَـفِرَّ عـنه وإنْ غـضِبَ اللـئيمُ فـلا تُـبَالِهْ

وقال لقمان ـ كما عن ابن عبد ربّه في «العِقْد الفريد» ـ: ثلاثة لا تعرفهم إلّا في ثلاثة: لا تعرف الحليم إلّا عند الغضب، ولا الشّجاع إلّا عند الحرب، ولا تعرف أخاك إلّا إذا احتجتَ إليه.

(٢) **قوله: «ومن تنكير غيره للإفراد أو النوعيّة نحو: «والله خلق كلّ دابّة»**. والحاصل أنّ المراد من الآية على الاحتمال الأوّل أنّ خلق الشّخص من الشّخص فالتّنكير في «دابّة» و«ماء» للإفراد والوحدة الشخصيّة.

وعلى الاحتمال الثّاني أنّ خلق النوع من النوع فالتنكير فيهما للوحدة النوعيّة.

والكلام في الصّورتين محمول على الغالب فلا يعترض بـ«آدم» و«حوّاء» و«عيسى» ـ عليهم السّلام ـ وما يتولّد من التّراب وغيره كـ«الفأر» و«البرغوث» وغيرهما.

[كلام السّكّاكيّ]

وصرّح بأنّه غير المسند إليه[١]؛ لأنّه ذكر في «المفتاح» أنّ الحالة المقتضية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام للإفراد، شخصاً أو نوعاً، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾.

فتوهّم بعضهم أنّه أراد بالإسناد مطلق التّعلّق، ليصحّ التّمثيل بالآية.

وبعضهم أنّه مسند إليه تقديراً، إذ التّقدير: «كلّ دابّة خلقها الله من ماء مخصوص» أو «ماء مخصوص خلق الله كلّ دابّة منه».

وتعسّفه ظاهر بل قصد صاحب «المفتاح» إلى أنّه مثال لكون المقام للإفراد ـ شخصاً أو نوعاً ـ لا تنكير المسند إليه، وهذا في كتابه كثير؛ فليتنبّه له.

《وللتّعظيم نحو: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٢]، وللتّحقير: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً﴾[٣]》 أي: ظنّاً حقيراً ضعيفاً، إذ الظّنّ ممّا يَقْبَلُ الشِّدَّة والضّعف، فالمفعول

---

(١) **قوله: «وصرّح بأنّه غير المسند إليه».** أي صرّح بذلك لوجهين:

الأوّل: أنّ الاعتبار الجاري في المسند إليه يجري في غيره أيضاً.

الثّاني: أنّ السّكّاكيّ ذكر الآية في باب تنكير المسند إليه للإفراد أو النوعيّة وليست من باب المسند إليه فأراد بعضهم توجيه كلامه بوجهين أيضاً:

الوجه الأوّل: أنّ المراد من الإسناد مطلق التعلّق سواء كان إسناداً تامّاً ـ كما في المبتدأ والفاعل ـ أو غيره ـ كما في المفاعيل وسائر معمولات الفعل ـ.

والوجه الثّاني: أنّ المسند إليه قسمان: لفظيّ وتقديريّ والآية من قبيل المسند إليه التقديريّ. وتعسّف الوجهين ظاهر كما بيّنه الشّارح.

(٢) البقرة: ٢٧٩.

(٣) الجاثية: ٣٢.

المطلق هنا للنّوعيّة لا للتّأكيد[١].

وهكذا يحمل التّنكير على ما يفيد التّنويع ـ كالتّعظيم، والتّحقير، والتّنكير، ونحو ذلك ـ في كلّ ما رفع بعد «إلّا» من المفعول المطلق.

[إشكال أورده المحقّق الرّضيّ]

وبهذا ينحلّ الإشكال[٢] الّذي يُوْرَدُ[٣] على مثل هذا التّركيب، وهو: أنّ

---

(١) **قوله: «فالمفعول المطلق هنا للنوعيّة لا للتأكيد»**. ردّ على المحقّق الرضي ـ رضوان الله عليه ـ وهذا ـ أي: كون المفعول المطلق نوعيّاً لا تأكيديّاً ـ مذهب السّكّاكي صاحب «المفتاح».

(٢) **قوله: «وبهذا ينحلّ الإشكال»**. أي: برأي السّكّاكي، وجعل المفعول المطلق في أمثال المقام نوعيّاً لا تأكيديّاً؛ لأنّ الظنّ ثلاثة أنواع: شديد وضعيف ومتوسّط، وكذا الضّرب، فاستثني نوع واحد منها.

(٣) **قوله: «الإشكال الذي يورد»**. أورده المحقّق الرّضي في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٦: والاستثناء المفرّغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر، أمّا الفاعل والملحق به فنحو: «ما ضرب إلّا زيد» و: «ليس منطلقاً إلّا زيد»، والمفاعيل نحو: «ما ضربت إلّا زيداً» أو: «ما مررت إلّا بزيد» و: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، و: «ما رأيته إلّا يوم الجمعة» و: «إلّا قدّامك»، و: «ما ضربته إلّا تأديباً».

وأمّا المفعول معه فلا يجيء بعد «إلّا» لأنّ ما بعد «إلّا» كأنّه منفصل من حيث المعنى ممّا قبله لمخالفته له نفياً وإثباتاً فـ«إلّا» مؤذن من حيث المعنى بنوعٍ من الانفصال وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل. ويقع بعد «إلّا» من الملحقات بالمفعول الحال نحو: «ما جاء زيد إلّا راكباً»، والتّمييز نحو: «ما امتلأ الإناء إلّا ماءً»، وأمّا التّفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو: «ما زيد إلّا قائم» و: «ما قائم إلّا زيد» و: «لا غلام رجل إلّا ظريف» و: «لم يكن زيد إلّا عالماً» و: «ما ظننتك إلّا بخيلاً» و: «لم أعلم أنّ فيها إلّا زيداً».

ثمّ قال: وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد «إلّا» كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ نَظُنُّ

⇐

المستثنى المُفَرَّغ يجب أن يستثنى من متعدّد مستغرق، حتّى يدخل فيه المستثنى بيقين، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظنّ» محتملاً غير الظّنّ مع الظّنّ حتّى يخرج الظّنّ من بينه.

[جواب ابن يعيش]

وحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النُّحاة[1] من أنّه محمول على التّقديم

⇐ ﴿إلّا ظنّاً﴾ إشكال وذلك أنّ المستثنى المفرّغ يجب أن يستثنى من متعدّد مقدّر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتّى يدخل فيه المستثنى بيقين ثمّ يخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظنّ» محتملاً مع الظنّ غيره حتّى يخرج الظّنّ من بينه.

وحلّه أن يقال: إنّه محتمل من حيث توهّم المخاطب، إذ ربّما تقول «ضربت» ـ مثلاً ـ وقد فعلت غير الضَّرْب ممّا يجري مجراه كالتّهديد والشّروع في مقدّمات الضّرب، فتقول: «ضربت ضرباً» لرفع ذلك التّوهّم، كما أنّك إذا قلت: «جاءني زيد» جاز أن يتوهّم أنّه جاءك من يجري مجراه فقلت: «جاءني زيد زيد» لرفع هذا التوهّم، فلمّا كان قولك: «ضربت» محتملاً للضّرب وغيره، من حيث التوهّم صار المستثنى منه في «ما ضربت إلّا ضرباً» كالمتعدّد الشّامل للضرب وغيره من حيث التوهّم فكأنّك قلت: «ما فعلت شيئاً إلّا ضرباً» قال: ❊ وما اعترَّهُ الشَّيْبُ إلّا اعترارا ❊

قال ابن يعيش: هذا الكلام محمول على التّقديم والتأخير، أي: «إن نحن إلّا نظنّ ظنّاً» و: «ما اعتَرَّهُ إلّا الشَّيْبُ اعتراراً» وهو تكلّف اهـ مختصراً.

(١) قوله: «وحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النُّحاة». وهو ابن يعيش في شرح «المفصّل» ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ومراده من التّقديم والتّأخير «أي إن نحن إلّا نظنّ ظنّاً» الحمل على التّأكيد لا النّوع ـ قال البغدادي في «الخزانة»: هذا القول إنّما هو لأبي عليّ الفارسيّ، وابن يعيش مسبوق به. قال ابن هشام في باب «ليس» من المغني نقلاً عن الفارسيّ أبي عليّ: إنّ «إلّا» قد توضع في غير موضعها مثل ﴿إن نَظُنُّ إلّا ظَنّاً﴾ وقوله:

❊ وما اغْتَرَّهُ الشيب إلّا اغْتراراً ❊

⇐

والتّأخير ـ أي: «إن نحن إلّا نظنّ ظنّاً» ـ.

ومثله قوله:

*** وما اعْتَرّه الشَّيْبُ [١] إلّا اعْتراراً ***

أي: ما اعْتَرّه إلّا الشَّيْب اعْتراراً.

⇐ لأنّ الاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق التّوكيديّ، لعدم الفائدة فيه.

وأُجيب بأنّ المصدر في الآية والبيت نوعيّ على حذف الصّفة؛ أي: «إلّا ظنّاً ضعيفاً» و: «إلّا اعْتراراً عظيماً» اهـ.

وقال الخفّاف الإشبيلي في شرح «الجمل»: «وما اعْتَرّهُ الشّيب إلّا اعْتراراً بيّناً». وكذا قال المراديّ في باب «ليس» من «الجَنَى الدّاني» والدّقيقيّ في «فصل ظننت» من كتاب «اتفاق المباني وافتراق المعاني».

(١) **قوله: «وما اعتَرّهُ الشيب»**. المصراع من المتقارب والقائل الأعشى الشّاعر المشهور، وقبله: * أحلّ له الشَّيْبُ أثقاله *

وهو من قصيدةٍ طويلة مطلعها:

أأزمعتَ من آل ليلى ابتكارا	وشطّتْ على ذي هَوىً أن تُزارا
وبانت بها غَرَبات النَّوى	وبُدِّلْتُ شوقاً بها وادّكارا
ففاضت دموعي كفيض الغرو	بِ إمّا وَكِيْفاً وإمّا انحدارا
كما أسلم السِّلْكُ من نظمه	لآلي منحدراتٍ صِغارا
قليلاً فثَمَّ زجرتُ الصِّبى	وعاد عليّ عزائي وصارا
فأصبحتُ لا أقرَبُ الغانيا	ت مزدجراً عن هواي ازدجارا
وإنّ أخاكِ الذي تعلمين	ليالينا إذ نَحُلّ الجِفارا
تبدّل بعد الصّبى حكمةً	وقنّعه الشَّيْبُ منه خِمارا
أحلّ به الشَّيبُ أثقاله	وما اعتَرّه الشَّيْبُ إلّا اعترارا

والبيت واضح، والاعترار ـ بالعين المهملة ـ وقد صحّفه أهل العلم فقرؤوه بالغين المعجمة وذلك لفقرهم في فهم أشعار العرب، وبُعْدهم عن ممارسة كتب الأدب.

[جواب الرّضيّ]

ولا إلى ما ذكره بعضهم[١] من أنّ قولك: «ما ضربت زيداً إلّا ضرباً» ـ مثلاً ـ يحتمل ـ من حيث توهّم المخاطب ـ أن تكون قد فعلتَ غير الضَّرْبِ ـ ممّا يجري مجراه، كالتّهديد، والشّروع في مقدّماته ـ فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدّد، الشّامل للضّرب وغيره ـ من حيث الوهم ـ فكأنّك قلت: «ما فعلت شيئاً غير الضَّرْبِ».

[سائر اعتبارات التّنكير]

ومن تنكير غير المسند إليه، للنّكارة وعدم التّعيين، قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾[٢] أي: أرضاً منكورة، مجهولة، بعيدةً عن العُمْران.

وللتّقليل قوله:

---

(١) قوله: «ولا إلى ما ذكره بعضهم». وهو المحقّق الرضي ـ رضوان الله عليه ـ في باب الاستثناء من شرح «الكافية» ١: ٢٣٦ وقد نقلنا كلامه آنفاً. والحاصل أنّ الضَّرْب على ثلاثة أنواعٍ:

١ ـ الضَّرْب المعتاد المتعارف.

٢ ـ التهديد والوعيد. وهو المراد في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ بعد قوله ـ عزّ وعلا ـ: ﴿واهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النّساء: ٣٤].

٣ ـ تمهيد مقدّماته والشّروع فيه فيكون المستثنى منه المقدّر متعدّداً فيستثنى منه نوع واحد.

وقال الشّريف الجرجاني تعليقاً على قوله: لا يخفى أنّ ما ذكره من الاحتمال ممّا لا شبهة فيه وأنّه يظهر به فائدة التّأكيد، وأمّا الاستثناء فلابدّ فيه من الشّمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقّق فضلاً عن المتوهّم.

والأولى ما أفاده الإمام السّكّاكي من أنّ المصدر في أمثال هذه المواضع محمول على النّوع بجعل التنوين للتحقير أو للتعظيم أو غير ذلك ممّا يناسب المقام اهـ.

(٢) يوسف: ٩.

فَيوماً بِخَيلٍ[١] تَطْرُدُ الرُّومَ عنهم ويوماً بِجُودٍ تَطْرُدُ الفَقْرَ والجَدْبا

أي: بعدد نَزْرٍ من خُيُوْلك وفُرْسانك، وبشيء يَسِيْرٍ من فَيَضان جُوْدِك وإحسانك.

---

(١) **قوله: «فيوماً بخيل»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التامّ، والقائل أبو الطيّب المتنبّي الشّاعر المشهور من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الأمير الشيعيّ المعروف ـ رضوان الله عليه ـ ويذكر بنائه مرعش في المحرّم سنة ٣٤١هـ، مطلعها:

فديناكَ مِنْ رَبْعٍ وإنْ زدتَنا كَرْبا فإنّك كنت الشّرق للشّمس والغَربا

يقول:

ومَن صحِب الدُّنْيا طويلاً تقلّبت على عينه حتّى يرى صِدْقها كذبا
فيا شوقُ ما أبقى ويا لي من النَّوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصْبَى
ولستُ أُبالي بعد إدراكي العُلَى أكان تراثاً ما تناولتُ أم كسبا
فربّ غلامٍ علّم المجدَ نفسه كتعليم سيف الدولة الطّعن والضَّرْبا
إذا الدَّولة استكفَتْ به في مُلِمَّةٍ كفاها فكان السَّيْف والكَفَّ والقلبا

قال:

هنيئاً لأهل الثَّغْر رأيُك فيهم وأنّك ـ حزبَ الله ـ صِرْتَ لهم حِزْبا
وأنّك رُعْت الدَّهْرَ فيها وريبه فإنْ شكّ فَلْيُحدِثْ بساحتها خَطْبا
فَيوماً بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عنهم ويوماً بِجُودٍ تَطْرُدُ الفَقْرَ والجَدْبا

«الجَدْب» ـ بالجيم والدال المهملة الساكنة ـ المَحْل، يقال: «أرض جَدْبة» لا نبات فيها.

الإعراب: الفاء للتفصيل والظّروف الثلاثة ـ أعني «يوماً» و«بِخَيْلٍ» و«عنهم» تتعلّق بـ«تطرد» والواو عاطفة و«يوماً» و«بِجُوْدٍ» متعلّقان بـ«تطرد» الثاني و«الفقر» مفعوله و«الجدب» عطف عليه.

والمعنى: صرفت أوقاتك فيما يبقى ذكره، فيوماً تطرد أعدائهم عنهم بقليل من خيلك لأنّ الواحد منهم يعدّ بفرسان كثيرة من غيرهم، ويوماً بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقر والمَحْل، لأنّ قليلك أكثر من كثير غيرك. والشّاهد بيّنه الشّارح فإنّ التّنكير في «خيل» و«جود» للتقليل وفي ذلك كمال التّمدّح.

[كلام الرّضيّ]

واعلم أنّه كما أنّ التّنكير ـ وهو في معنى البعضيّة ـ يفيد التّعظيم، فكذلك إذا صرّح بالبعض، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ أراد محمّداً ـ صلّى الله عليه وآله ـ ففي هذا الإبهام من تفخيم فَضْلِهِ وإعلاء قَدْرِهِ، ما لا يخفى.

ومثله قوله:

* أو يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوْسِ حِمَامُها[1] *

أراد: نفسه.

وقد يقصد به التّحقير أيضاً نحو: «هذا كلام ذكره بعضُ النَّاس».

والتّقليل نحو: «كفى هذا الأمر بعض اهتمامه».

---

(١) **قوله: «أو يرتبط بعض النفوس حمامها»**. المِصْراع من الكامل على العروض التامّة المضمرة مع الضّرب الصحيح والقائل لبيد بن ربيعة العامريّ في المعلّقة المشهورة وقبله:

أولم تَكُـنْ تَـدْرِي نَـوارُ بأنّـني ... وَصَّـالُ عَـقْدِ حبائلٍ جَـذَّامُـها
تـــرّاكُ أمْكِـــنَةٍ إذا لم أرْضَـــها ... أو يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِـمامُها

اللغة: «ترّاك» صيغة مبالغة للفاعل و«أمكنة» جميع مكان و«يعتلق» من العلاقة و«الحِمام» بكسر الحاء الموت.

المعنى: يقول: إنّي كثير التَّرك للأمكنة والانتقال إذا لم أرضها ولم يمنعني الموت عن ذلك و«أو» على هذا بمعنى الواو، ويجوز أن يكون بمعنى «إلى» أو «إلّا» يعني إنّي أترك ما لا أرضى من الأمكنة إلّا أن يمنعني أو إلى أن يمنعني الموت وعلى هذا فجزم «يعتلق» للضّرورة.

والشّاهد: واضح وقد صحّف البيت جماعة من أهل العلم فبدّلوا قوله: «يعتلق» بقولهم: «يرتبط» للسبب الذي قدّمناه.

[توابع المسند إليه]

[توصيف المسند إليه] **﴿ وأمّا وصفه ﴾** أي: وصف المسند إليه.

[اختلاف المصنّف والسكّاكي]

أخّر المصنّف ذكر التّوابع وضمير الفَصْل عن التّنكير، جَرْياً على ما هو المناسب من ذكر التّنكير بِعَقِبِ التّعريف.

وقدّمها السّكّاكيّ على التّنكير، نَظَراً إلى أنّ ضمير الفَصْل، وكثيراً من اعتبارات التّوابع، إنّما يكون مع تعريف المسند إليه دون تنكيره، وقدّم من التّوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته.

[للوصف معنيان]

والوَصْفُ: قد يُطْلَقُ على نفس التّابع المخصوص، وقد يُقْصَدُ به معنى المصدر وهو الأنسب هاهنا، ليوافق قوله: «وأمّا بيانه». و «أمّا الإِبدال منه».

[الوصف المبيّن]

يعني: أمّا الوصف ـ أي: ذكر النّعت للمسند إليه ـ **﴿ فلكونه ﴾** أي: الوصف **﴿ مبيّناً له ﴾** أي: للمسند إله **﴿كاشفاً عن معناه كقولك: «الجِسْمُ الطَّوِيْلُ العَرِيْضُ العَمِيْقُ يحتاج إلى فَراغٍ[1] يَشْغَلُهُ» ﴾**.

---

(١) **قوله: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فَراغٍ»**. أي: مكان فارغ يشغله، والفراغ والحيّز والمكان مترادفات.

والأوصاف الثّلاثة كاشفة عن المسند إليه وهو «الجسم» وهذا المثال صورة أُخرى عن قولهم: «الجسم القابل للأبعاد الثلاثة يحتاج إلى مكان يحلّ فيه». وقولهم: «كلّ جسم فله

⇐

﴿ ونحوه ـ في الكشف ـ قوله ﴾ أي: نحو هذا القول ـ في مجرّد كون الوصف للكشف، لا في كونه وصفاً للمسند إليه ـ قول أَوْس بن حَجَر(١) في مَرْثِيَةِ فَضَالة بن كَلَدة(٢) مِنْ قصيدةٍ أوّلُها:

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي(٣) جَزَعاً　　إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعا

⇐ حيّز طبيعيّ» والأوصاف الثلاثة إمّا من قبيل الخبرين كما في قولهم: «الرُّمَّان حُلْوٌ حامض» أي: «مُزٌّ» أو من قبيل الأحوال المتداخلة.

والذي له الأبعاد الثّلاثة هو الجسم ويقال له: الجسم التعليميّ لبدءهم بها في التّعليم لأنّه كان أعلق في أذهان المتعلّمين وآنس بهم من غيره.

والّذي له الطّول والعرض فقط يقال له السَّطْح ولا عمق له. والذي له الطّول فقط هو الخطّ، والذي ليس له شيء من الطّول والعرض والعمق هو النقطة، وقد بيّنا هذه في أوّل الكتاب عند شرح «الملكة».

(١) قوله: «أَوْس بن حَجَر». قال في «المصباح»: «الحَجَرُ» معروف وبه يُسمّى الرَّجُلُ، قال بعضهم: ليس في العرب «حَجَرٌ» ـ بفتحتين ـ اسماً إلّا «أوس بن حَجَر» وأمّا غيره فـ«حُجْر» وِزان «قُفْل». أقول: هو أوس بن حجر بن مالك التميميّ أبو شريح شاعر جاهليّ كبير وتزوّج بأُمّ زهير بن أبي سُلْمَى وكان كثير السَّفَر، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند بالحيرة ولم يدرك الإسلام، ولد قبل الهجرة بخمس وتسعين سنة وتوفّي قبلها بسنتين.

(٢) قوله: «فَضَالة بن كَلَدَة». قال في «المصباح»: «فضالة» مثل: جَهالة وضَلالة وسُمِّي به ومنه: فضالة بن عُبَيْد.

وقال: «الكَلَدة» القطعة الغليظة من الأرض والجمع: «كَلَد» مثل: «قَصَبَة» و«قَصَب» وبالمفرد يُسمَّى ومنه: الحارث بن كلدة الطَّبيب اهـ.

(٣) قوله: «أيّتها النفس أجملي». الأبيات من مدوّر المنسرح على العروض الأُولى مع الضرب المطويّ، والعروض استعملت مطويّة للتصريع بالضّرب. والقائل أوس بن حجر من قصيدة معروفة يقول فيها:

⇐

إلى قوله:

إنّ الذي جَــمَّعَ السَّــمَاحَةَ والـ ـــنَجْدة والبِـرّ والتُّــقىٰ جُـمَعا

﴿ الأَلْمَعِيّ الّـذي يَـظُنُّ بِكَ الـ ـظَنَّ كأنْ قَدْ رَأىٰ وَقَدْ سَمِعا ﴾

«الأَلْمَعِيّ» و«اليَلْمَعِيّ» الذَّكِي المُتَوَقِّد، وهو إمّا مرفوع خبر «إنّ» أو منصوب

⇐ أيَتُها النَّفْسُ أجْملي جَزَعا ... إنّ الذي تـحذرين قـد وقـعا

إنّ الذي جَـمَّعَ السّـماحة والـ ... ـنَجْدَة والحَزْمَ والقُـوَى جُـمَعا

الألمــــعيّ الذي يَـظُنُّ لك الـ ... الظَّنَّ كأن قـد رأى وقـد سمِعا

والمُـخْلِفَ المُـتْلِفَ المُـرَزَّأَ لم ... يُمْتَع بـضَعْفٍ ولم يَـمُتْ طَـبَعا

والحافظَ النَّاس فـي تَـحُوْطَ إذا ... لم يُـرْسِلُوْا تـحت عـائذٍ رُبَـعا

وآزدحـمت حـلقتا البِطان بأقْـ ... ـوامٍ وطـارَتْ نـفوسهم جَـزَعا

وعَـــزَّت الشَّـمْأَلُ الرِّيـاح وقـد ... أمسـى كـميعُ الفَـتاة مُـلْتَفِعا

وشُــبِّهَ الهـيدَبُ العَـبامُ مِـن الـ ... ـأقـوامِ سَـقْباً مـلتبساً فـرعا

وكــانت الكـاعب المُـمَنَّعَةُ الـ ... ـحَسْنَاءُ فـي زاد أهـلها سَبُعا

أودى وهل تنفع الإشـاحةُ مـن ... شيءٍ لمـن قـد يُـحَاوِلُ البِـدَعا

لِيَبْكِكَ الشَّـرْبُ والمُـدَامَـةُ والـ ... ـفِـتْيَانُ طُـرّاً وطـامع طَـمِعا

وذاتُ هِــدْمٍ عـارٍ نَـواشِـرُها ... تُـصْمِتُ بـالماء تـولباً جَـدِعا

والحيُّ إذ حاذروا الصَّباح وقـد ... خـافوا مُـغِيْراً وسـائراً تَـلِعا

«تحوط» هي السّنة الشديدة المجدبة، و«العائذ» من الإبل هي النّاقة التي ولدت حديثاً و«الرّبع» الذي ولد في الرّبيع، يريد لم يتركوا ولد النّاقة يرضعها لشدّة حاجتهم إلى اللبن، وهذا تأكيد لوصف الجَدْب. «عـزّت» غـلبت. و«الشّـمأل» ريـح الشّمال و«الكـميع» الضّجيع: يريد اشتداد البرودة، وذلك وقت الشدّة والجدب عندهم، «الإشاحة» الجدّ في الأُمور و«الألمعي» وكذا «اليلمعيّ» الذكيّ المتوقّد ذكاءً.

والشّاهد فيه كون جملة قوله: «الذي يظنّ بك الظنّ» وصفاً كاشفاً عن معنى «الألمعيّ» لا كونه وصفاً للمسند إليه.

صفةً لاسم «إنّ» أو بتقدير «أعني» وخبر «إنّ» في قوله بعد عدّة أبيات:

أَوْدىٰ فـلا تَـنْفَعُ الإشـاحة مِـن   أمـرٍ لِـمَنْ قَـدْ يُحَاوِلُ البِـدَعا

فـ«الألمعيّ» ليس بمسند إليه، وقوله: «الذي يظنّ بك الخ» وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الأصمعيّ أنّه سُئل عن «الألمعي»، فأنشد البيت ولَمْ يَزِدْ.

ومثله في النّكرة قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَـلُوعاً* إِذَا مَسَّـهُ الشَّـرُّ جَزُوعاً* وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً**﴾ فإنّ «الهَلَع» سُرْعة الجَزَع عند مسّ المكروه، وسُرْعة المنع عند مسّ الخير.

[الوصف المخصّص البياني والفرق بينه وبين التّخصيص النحويّ]

﴿**أو مخصّصاً**﴾ أراد بـ«التّخصيص»: ما يَعُمُّ تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال ـ وعند النُّحاة: «التّخصيص»[1] عِبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النَّكِرات نحو: «رجل عالم» فإنّه كان ـ بحسب الوضع ـ محتملاً لكلّ فرد من أفراد الرّجال، فلمّا قُلْتَ: «عالم» قلّلتَ ذلك الاشتراك والاحتمال، وخصّصته بفرد من الأفراد

---

(١) **قوله: «وعند النُّحاة التّخصيص»**. هذا قول المحقّق الرّضي في «باب النّعت» من شرح «الكافية» ١: ٣٠٢: معنى التّخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النّكرات وذلك أنّ «رجل» في قولك: «جاءني برجل صالح» كان بوضع الواضع محتملاً لكلّ فرد من أفراد هذا النّوع، فلمّا قلت: «صالح» قللت الاشتراك والاحتمال.

ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ـ أعلاماً كانت أو لا ـ نحو: «زيد العالم» و: «الرجل الفاضل».

والشّارح لمّا رأى الخطيب عبّر بالتّخصيص ثمّ رآه مثّل بـ«زيد التّاجر» وهو معرفة فرّق بين اصطلاح أهل البلاغة والنُّحاة فقال: إنّ التّخصيص عند البيانيّين أعمّ من تقليل الاشتراك الذي في النّكرة ورفع الاحتمال الذي في المعرفة فالتّخصيص البياني أعمّ من **التّخصيص** النّحوي وهو كما ترى.

المتّصفة بالعلم. و«التّوضيح»: عِبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف ـ. ﴿ **نحو**: «**زيد التّاجر** ﴾ و: «الرّجل التّاجر» ﴿ **عندنا**» ﴾ فإنّه كان يحتمل التّاجر وغيره، فلمّا وصفته به رفعت الاحتمال.

[الوصف المادح والذّامّ والمترحّم]

﴿ **أو** ﴾ لكون الوصف ﴿ **مدحاً أو ذمّاً** ﴾ أو ترحّماً ﴿ **نحو**: «**جاءني زيد العالم، أو الجاهل**» ﴾ أو الفقير ﴿ **حيث يتعيّن الموصوف** ﴾ أعني: زيداً ﴿ **قبل ذكره** ﴾ أي: ذكر الوصف.

والتّعيين إمّا بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم، أو بأن يكون المخاطَب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف، واشترط هذا لئلّا يصير الوصف مخصّصاً.

[الوصف المؤكّد]

﴿ **أو تأكيداً** ﴾ إذا كان الموصوف متضمّناً معنى ذلك الوصف ﴿ **نحو**: «**أَمْسِ الدَّابِرُ كان يوماً عظيماً**» ﴾ فإنّ لفظة «أمس» ممّا يدلّ على الدُّبور.

وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ـ كما سيأتي ـ.

ومنه قوله: ﴿ **وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾[1] حيث وصف «دابّة» و«طائراً» بما هو من خواصّ الجنس، لبيان أنّ القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التّعميم والإحاطة.

---

(١) الأنعام: ٣٨.

[كلام المحقّق الرّضيّ]

واعلم أنّ الوصف قد يكون جُمْلَةً[1] ويشترط فيه تنكير الموصوف؛ لأنّ

---

(١) **قوله: «واعلم أنّ الوصف قد يكون جملة»**. قال ابن مالك:

ونعتوا بجملة منكّرا   فأُعْطِيَت ما أُعْطِيَته خبرا

وقال المحقّق الرّضي في شرح قول ابن الحاجب: «وتوصف النكرة بالجملة الخبريّة ويلزم الضمير»: اعلم أنّ الجملة ليست نكرةً ولا معرفة، لأنّ التّعريف والتّنكير من عوارض الذّات إذ التّعريف جعل الذّات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعيّة، والتّنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرض لها التّعريف والتّنكير فيخصّ قولهم: «النّعت يوافق المنعوت في التّعريف والتّنكير» بالنّعت المفرد.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النّكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنّكرة من حيث يصحّ تأويلها بالنّكرة كما تقول في «قام رجل ذهب أبوه» أو «أبوه ذاهب»: «قام رجل ذاهب أبوه» وكذا تقول في: «مررت برجل أبوه زيد»: إنّه بمعنى «كائن أبوه زيداً».

وكلّ جملة يصحّ وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب - كخبر المبتدأ والحال، والصّفة، والمضاف إليه - ولا نقول: «إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد - كما يقول بعضهم - وإنّ الجملة إنّما كان لها محلّ فيها لكونها فيها فرعاً للمفرد» لأنّ ذلك دعوىً بلا برهان، بل يكفي في كون الجملة ذات محلّ وقوعها موقعاً يصحّ وقوع المفرد هناك - كما في المواضع المذكورة -.

وقال بعضهم - وهو الشيخ عبد القاهر -: «الجملة نكرة؛ لأنّها حكم والأحكام نكرات» أشار إلى أنّ الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً نحو: «السماء فوقنا» و«الأرض تحتنا».

وليس بشيء؛ لأنّ معنى التّنكير ليس كون الشّيء مجهولاً، بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن - أعني: كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّة -.

⇐

الجُمَل الّتي لها محلّ من الإعراب[1] يجب صَحَّةُ وقوع المفرد موقعها، والمفرد الذي يُسْبَك من الجملة نكرة، لأنّه إنّما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التّنكير.

وينبغي أن يكون هذا مراد مَنْ[2] قال: «إنّ الجملة نكرة» وإلّا فالتّعريف والتّنكير من خواصّ الاسم.

ويجب في تلك الجملة أن تكون خبريّة[3] ـ كالصِّلَة ـ لأنّ الصِّفَةَ يجب أن

⇐ ولو سلّمنا ـ أيضاً ـ أنّ كون الشّيء مجهولاً وكونه نكرة بمعنىً واحدٍ. قلنا: إنّ ذلك المجهول المنكّر ليس نفس الخبر والصفة حتّى يجب كونهما نكرتين، بل المجهول انتساب ما تضمّنه الخبر والصفة مضافاً إلى المحكوم عليه كـ«عِلْمِ زَيْدٍ» في: «جاءني زيد العالم» و«زيد هو العالم». وكذا زيديّة المتكلّم هي المجهولة في: «أنا زيد» فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمّن الذي هو نفس الخبر والصفة، ولو لزم ذلك للزم تنكير كلّ خبر، وكلّ نعتٍ، لأنّهما حكمان، فكان يلزم بطلان نحو: «جاءني زيد العالم» و«أنا زيد» وجواز هذا مقطوع به اهـ. [راجع شرح الكافية ١: ٣٥٧]

(١) وهي سبع: الخبرية، والحاليّة، والمفعول بها، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفردٍ، والتّابعة لجملة لها محلّ. والّتي لا محلّ لها سبع أيضاً: المستأنفة، والمعترضة، والتّفسيريّة، والصّلة والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتّابعة لما لا محلّ له.

(٢) وهو الشّيخ عبد القاهر في بحث «الذي» من «دلائل الإعجاز» ١٥٤: حيث قال: الجمل نكرات كلّها بدلالة أنّها تستفاد، وإنّما يستفاد المجهول دون المعلوم، قالوا: فلمّا كانت كذلك كانت وَفْقاً للنكرة فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة، إذ لم تكن وَفْقاً لها.

(٣) **قوله: «ويجب في تلك الجملة أن تكون خبريّة»**. قال المحقّق الرضي في «باب النّعت» من «شرح الكافية» ١: ٣٠٧: وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبريّةً؟ لأنّك إنّما تجيء بالصّفة والصّلة لتعرّف المخاطب الموصوف والموصول ـ المبهمين ـ بما كان

⇐

يعتقد المتكلّم أنّ المخاطب عالم باتّصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، وإنّما جيء بها؛ ليعرّف المخاطب الموصوف ويميّزه عنده بما كان يعرفه قبل ـ مِنْ اتّصافه بمضمون الصّفة ـ فيجب كونها جملة متضمّنة للحكم ـ المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها ـ والإنشائيّة ليست كذلك، فوقوعها صِفَةً أو صِلَةً إنّما يكون بتقدير القول[1].

⇐ المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصّفة والصّلة، فلا يجوز إذن إلّا أن تكون الصّفة والصّلة جملتين متضمّنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة.

وهذه هي الجملة الخبريّة، لأنّ غير الخبريّة:

إمّا إنشائيّة نحو: «بعت» و«طلقت» و«أنت حرّ» ونحوها.

أو طلبيّة كالأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعَرْض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلّا بعد ذكرهما.

ولمّا لم يكن خبر المبتدأ معرّفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له جاز كونه إنشائيّة. ويتبيّن بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول. وقال:

وقد تقع الطلبيّة صفةً لكونها محكيّة بقولٍ محذوفٍ هو النّعت في الحقيقة كقوله:

* جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذّئب قط *

أي: بمذقٍ مقولٍ عنده هذا القول، كما يقع حالاً نحو: «لقيت زيداً اضربه واقتله» أي: مقولاً في حقّه هذا القول، ومفعول ثانياً في باب «ظنّ» نحو: «وجدت الناس اخبر تقله» اهـ بتصرّف واختصارٍ.

(١) قال ابن مالك:

وامنَعْ هنا إيقاعَ ذات الطَّلَبِ ... وإن أتَتْ فالقولَ أَضمِرْ، تُصِبِ

[نقد وردّ]

فإن قيل: قد ذكر صاحب «الكشّاف»[١] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ[٢] لَيُبَطِّئَنَّ ﴾[٣] أنّ التقدير: «أُقسم باللّه ليبطّئنّ» والقسم وجوابه صِلَةُ «مَنْ».

قلنا: مراده أنّ الصِّلَة هو الجواب المؤكّد بالقسم، وهو جملة خبريّة محتملة للصّدق والكذب، ولذا يقال في تأكيد الأخبار: «والله لزيد قائم»، والإنشاء إنّما هو نفس الجملة القَسَميّة مثل قولنا: «والله» و: «أُقسم باللّه» ونحو ذلك، وهذا كما أنّ

---

(١) **قوله: «فإن قيل قد ذكر صاحب الكشّاف»**. لمّا بيّن أمرين مشهورين ـ الأوّل: أن تكون جملة الصّفة والصّلة خبريّة. والثّاني: أن تكونا معلومتين للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول ـ أراد أن يبيّن أنّه اعترض عليهما جميعاً بقول صاحب «الكشّاف».

أشار إلى الاعتراض على الأوّل بقول الزّمخشريّ؛ فإنّه جعل القسم ـ وهو إنشاء ـ صلةً للموصول فكيف يصحّ القول بأنّ ظاهر الصّلة والصّفة تجب أن تكونا خبريّتين. وأجاب عن ذلك بما ترى.

وأشار إلى الاعتراض على الثّاني أيضاً بقول الزمخشري بأنّ المعلوميّة إنّما هي في جملة الصّلة لا جملة الصّفة فينبغي القول بالتّفرقة بينهما. وأجاب عنه أيضاً بما ترى.

(٢) **قوله: «في قوله ـ تعالى ـ: «وإنّ منكم لمن»**. أي: في تفسير الآية ٧٢ من سورة النّساء وهذا نصّه: اللّام في «لَمَنْ» للابتداء بمنزلتها في قوله: «إنّ الله لغفور» وفي «ليبطّئنّ» جواب قسم محذوفٍ تقديره: «وإنّ منكم لمن أقسم باللّه ليبطّئنّ» والقسم وجوابه صلة «مَنْ» والضّمير الرّاجع منها إليه ما استكنّ في «ليبطّئنّ» اهـ.

وقال المحقّق الرّضي في «باب الموصول» من شرح «الكافية» ٢: ٣٧: وقد تقع القسميّة صلةً قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ أي: «لمن والله ليبطئنّ» ومنعه بعضهم ولا أرى منه مانعاً. وقال الجرجاني في تعليق قوله: «وقد تقع القسميّة صلة»: لأنّ الصّلة هي جواب القسم وهو جملة خبريّة دون نفس القسم الذي هو جملة إنشائيّة اهـ.

(٣) النّساء: ٧٢.

الجملة الشّرطيّة خبريّة[١] بخلاف الشّرط.

[تفسيرُ رأيٍ للزّمخشري]

فإن قيل: في كلامه أيضاً ما يُشعر بأنّ وجوب العلم إنّما هو في الصّلة، دون الصّفة حيث ذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَاتَّقُوا النَّارَ**[٢] **الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾ أنّ الصلة يجب أن تكون قصّة معلومة للمخاطب فيحتمل أنّهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله في سورة التحريم: ﴿ **قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾.

ثمّ قال: وإنّما جاءَتِ النّار هاهنا معرفةً وفي سُوْرَةِ التّحريم نَكِرةً، لأنّ الآية في سُوْرَةِ التّحريم نَزَلَتْ أوّلاً بمكّة فعَرَفُوْا منها ناراً موصوفة بهذه الصِّفة، ثمّ جاءَتْ في سُوْرَةِ البَقَرَةِ مُشَاراً بها إلى ما عَرَفُوْه أوّلاً.

---

(١) **قوله: «الجملة الشرطيّة خبريّة»**. أي: جزاء الشّرط وحده خبريّة وأمّا فعل الشّرط، فحرف الشّرط أخرجه من الخبريّة واحتمال الصدق والكذب ـ كأداة الاستفهام ـ ولذا لا يتقدّم عليها ما في حيّزها ولا يصحّ أن يقال: «عمراً إن تضرب أضربك».

(٢) **قوله: «حيث ذكر في قوله ـ تعالى ـ: «فاتّقوا النار»**. أي: في تفسير الآية ٢٤ من سورة البقرة وهذا نصّه: فإن قلت: صلة «الذي» و«التي» يجب أن تكون قصّةً معلومة للمخاطب، فكيف علم أُولئك أنّ نار الآخرة توقد بالنّاس والحجارة؟

قلت: لا يمتنع أن يتقدّم لهم بذلك سماع من أهل الكتاب أو سمعوه من رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ أو سمعوا قبل هذه الآية قوله ـ تعالى ـ في سورة التّحريم: ﴿ **نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾.

فإن قلت: فلم جاءت النّار الموصوفة بهذه الجملة منكرة في سورة التّحريم وهاهنا معرّفة؟

قلت: تلك الآية نزلت بمكّة، فعرفوا منها ناراً موصوفةً بهذه الصّفة، ثمّ نزلت هذه بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أوّلاً اهـ.

قلنا: يمكن أن يكون الوصف يجب أن يكون معلوم التّحقيق عند المخاطب، والخطاب في سُورة التّحريم للمؤمنين وهم قد عَلِمُوْا ذلك بِسَمَاعٍ من النّبيّ ﷺ والمشركون لمّا سَمِعُوْا الآية عَلِمُوْا ذلك، فخوطبوا في سُورة البَقَرَة.

[توكيد المسند إليه وتفسير المصنّف]

﴿ **وأمّا توكيده فللتّقرير** ﴾ أي: تقرير المسند إليه[1]، أي: تحقيق مفهومه

---

(١) **قوله: «وأمّا توكيده فللتقرير، أي: تقرير المسند إليه»**. اختلف البيانيّون في أمثال هذه العبارة على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: قول المصنّف في «الإيضاح» وهو أنّ المراد من التّأكيد التّأكيد الاصطلاحي، ومن التّقرير تقرير المسند إليه، وإليه يشير الشّارح بقوله: «أي: تقرير المسند إليه» أراد تفسير كلامه موافقاً لرأيه في «الإيضاح» وليس مختار الشّارح التفتازاني.

الثّاني: قول العلّامة قطب الدّين الشّيرازيّ في شرح «المفتاح» ـ وهو أنّ المراد من التّأكيد غير الاصطلاحيّ ومن التّقرير تقرير الحكم وإليه أشار بقوله: «وذكر العلّامة».

وهذا يشتمل على أخطاءٍ ثلاثة:

الخطأ الأوّل: تفسير كلام السّكّاكي بما يخالف الظّاهر.

الخطأ الثّاني: أنّه لم يبيّن موضع الحوالة في كتاب «المفتاح» وأنّ السكّاكي في أيّ موضع من باب التّقديم والتّأخير يبيّن تقرير الحكم ولم نجده في الباب الذي أحال عليه السّكّاكي وكان عليه ذلك لأنّه بصدد شرحه.

الخطأ الثّالث: مخالفة الإجماع، فإنّ البيانيّين أجمعوا على أنّ المراد من تأكيد المسند إليه في «لا تكذب أنت» إنّما هو تقرير المحكوم عليه لا الحكم.

الثّالث: قول التّفتازانيّ وهو أنّ المراد من التّأكيد غير التّأكيد الاصطلاحيّ ومن التّقرير تقرير التّخصيص الحاصل من تقديم المسند إليه وإليه أشار بقوله: «والأظهر». فالتّقرير مشترك بين تقرير المسند إليه والمسند والحكم والتّخصيص ولذا اختلفوا في المراد منه على هذه الأقوال المذكورة. فالمراد من التّقرير تقرير المسند إليه ـ كما نصّ عليه

⇐

ومدلوله ـ أعني جعله مستقرّاً محقّقاً ثابتاً بحيث لا يظنّ به غيره[١] ـ نحو: «جاءني زيد زيد» إذا ظنّ المتكلّم غَفْلَة السّامع عن سَماع لفظ المسند اليه، أو عن حمله على معناه.

ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهّم التجوّز، أو السّهو، لكن فرق بين القصد إلى مجرّد التّقرير، والقصد إلى دفع التوهّم[٢]، على ما أشار إليه صاحب «المفتاح»[٣]، حيث قال ـ بعد ذكر دفع التّوهّم ـ: وربّما كان القصد إلى مجرّد

⇐ المصنّف في «الإيضاح» ـ ولذا قال الشّارح: «أي تقرير المسند إليه» لا تقرير المسند، ولا تقرير الحكم والإسناد ـ كما عليه الشّارح العلّامة ـ ولا تقرير أمر آخر.

(١) **قوله: «بحيث لا يُظَنُّ به غيره»**. يُظَنُّ: بصيغة المجهول و«به» مفعوله الثّاني نائب عن الفاعل و«غيره» مفعوله الأوّل وهذه عبارة المحقّق الرّضي في «باب التّأكيد» من «شرح الكافية» فراجعه.

(٢) **قوله: «فرق بين القصد إلى مجرّد التقرير والقصد إلى دفع التوهّم»**. قال السيّد الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: وهو أنّ دفع التّوهّم يشتمل على التّقرير والتّحقيق، وأمّا مجرّد التّقرير فلا يشتمل على دفع التّوهّم أصلاً. وهذا هو الذي يفهم من كلام السّكّاكيّ. وقال بعضهم: والفرق: أنّ المقصود من التّأكيد في الأوّل أوّلاً وبالذّات هو التّقرير، ودفع التّوهّم يحصل ثانياً وبالعرض ومن غير قصد.

والمقصود في الثّاني العكس، أي: المقصود منه أوّلاً وبالذّات دفع التوهّم، والتّقرير يحصل ثانياً وبالعرض ومن غير قصد، وكَمْ مِنْ فرقٍ بين الحاصل بالقصد والحاصل من دون قصد.

وأنت تعرف أنّ كلام السّكّاكيّ: «ربّما كان القصد إلى مجرّد التّقرير» ـ بعد ذكر دفع التّوهّم ـ يؤيّد ما أفاده سيّدنا الأُستاذ ـ أطال الله بقاءَهُ ـ.

(٣) **قوله: أشار إليه صاحب «المفتاح»**. وهذا نصّه في تأكيد المسند إليه: وأمّا الحالة التي تقتضي تأكيده؛ فهي إذا كان المراد أن لا يظنّ بك السّامع في حملك ذلك تجوّزاً أو سهواً، ⇐

التّقرير ـ كما يُطْلِعُك عليه «فصل اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل» ـ.

[تفسير قُطب الدّين الشّيرازي وأغلاطه الثّلاثة]

وذكر[1] العلّامة ـ في شرحه ـ: أنّ المراد مجرّد تقرير الحكم، ولم يبيّن أنّ أيّ موضع من «بحث التّقديم والتّأخير» يُطْلِعُنَا عليه.

وهو خلاف ما صرّحوا به في نحو: «لا تكذب أنت» من أنّ تأكيد المسند إليه إنّما يفيد مجرّد تقرير المحكوم عليه، دون الحكم.

فإن قيل: إنّه لَمْ يُرِد التّأكيد الصّناعي[2]، بل مجرّد التّكرير، نحو: «أنا عرفت» و:

⇐ أو نسياناً كقولك: «عرفتُ أنا» و«عرفت أنت» و«عرف زيد زيد» أو «نفسه» أو «عينه».

وربّما كان القصد مجرّد التقرير ـ كما يُطْلِعُك عليه فصل اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل ـ أو خلاف الشّمول والإحاطة، كقولك: «عرفني الرّجلان كلاهما» و«الرّجال كلّهم». ومنه: «كلّ رجل عارف» و«كلّ إنسان حَيَوان» اهـ. [المفتاح: ٢٨٤ ـ ٢٨٥]

(١) أي: ارتكب ثلاثة أخطاءٍ: الأوّل: أنّه فسّر التقرير بتقرير الحكم. الثّاني: أنّه لم يبيّن موضع الحوالة. الثّالث: أنّه خالف جُمهور البيانيين، فإنّهم فسّروا التقرير بتقرير المحكوم عليه، دون الحكم.

وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٤٩: **وأمّا الحالة الّتي تقتضي تأكيده** أي: تأكيد المسند إليه **فهي إذا كان المراد أن لا يظنّ بك السّامع في حملك ذلك تجوّزاً** أي: تكلّماً بالمجاز يقال: «تجوّز في كلامه» ـ إذا تكلّم بالمجاز ـ. **أو سهواً، أو نسياناً، كقولك: «عرفت أنا» و«عرفت أنت» و«عرف زيد زيد» أو «نفسه» أو «عينه» وربما كان القصد** أي: بـ«أنا» و«أنت» و«نفسه» و«عينه» **مجرّد التّقرير** أي: تقرير الحكم لا تأكيده.

(٢) **قوله: «فإنْ قيل: إنّه لم يرد التّأكيد الصّناعي»**. أي: «إن قيل» ـ دفاعاً عن الشّارح العلّامة وتأييداً له ـ: «إنّه» أي: صاحب «المفتاح» لم يرد بالتأكيد ـ الذي ربّما كان القصد منه إلى مجرّد التقرير ـ التّأكيد الصّناعي ـ أي: الاصطلاحيّ ـ بل أراد به التّأكيد اللغويّ، أي: مجرّد ⇐

⇐ التّكرير، وهو يفيد تقرير الحكم وتقويته، فصحّ ما ذكره الشّارح العلّامة ؟!

قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّا لا نسلّم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التّكرير ـ أي: التّأكيد اللغوي ـ بل التّقديم، بدليل أنّ البيانيّين صرّحوا في «عرفت أنا» و«عرفت أنت» بأنّه لِتقرير المحكوم عليه، وليس لتقرير الحكم، مع وجود التكرير فيه، لفقدان التقديم.

والوجه الثّاني: أنّ السّكّاكيّ نفسه أحال القصد إلى مجرّد التّقرير على «فصل التّقديم والتّأخير مع الفعل» وليس في الباب المحال عليه ذكر عن تقرير الحكم، بل ذكر تقرير الحكم في آخر بحث تقديم المسند.

حيث قال: أو يكون المراد بالجملة إفادة التّجدّد دون الثّبوت، فيجعل المسند فعلاً ويقدّم البتّة على ما يسند إليه في الدّرجة الأُولى.

وقولي: «في الدّرجة الأُولى» احتراز عن نحو: «أنا عرفتُ» و«أنت عرفتَ» و«زيد عرف» فإنّ الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضّمير ابتداءً، ثمّ بوساطة عود ذلك الضّمير إلى ما قبله يستند إليه في الدّرجة الثّانية.

وإذا سلكت هذه الطّريقة سلكت باعتبارين مختلفين:

أحدهما: أن يُجْرَى الكلام على الظّاهر وهو أنّ «أنا» مبتدأ و«عرفت» خبره وكذلك «أنت عرفت» و«هو عرف» ولا يقدّر تقديم وتأخير.

وثانيهما: أن يقدّر أصل النظم: «عرفتُ أنا» و«عرفتَ أنت» و«عرف هو» ثمّ يقال: قدّم «أنا» و«أنت» و«هو».

فنظم الكلام بالاعتبار الأوّل لا يفيد إلّا تقوّي الحكم.

وسبب تقوّيه هو أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيءٌ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ نحو: «زيد غلامك» أو كان متضمّناً له نحو: «أنا عرفت» و«أنت عرفت» و«هو عرف» أو «زيد عرف».

٢٧

⇐

«أنت عرفت» فإنّه يفيد تقرير الحكم وتقويته.

قلنا: لا نسلّم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التّكرير، بل التّقديم، ألا ترى إلى تصريحهم بأنّه ليس في نحو: «عرفتُ أنا» و: «عرفت أنت» تقرير الحكم، وإنّما هو لمجرّد تقرير المحكوم عليه.

على أنّ السّكّاكيّ لم يورد تحقيق تقوّي الحكم في «فصل التّقديم والتّأخير مع الفعل» بل في آخر بحث «تقديم المسند»(١).

ولو سلّم أنّه أراد(٢) ذلك فليكن قوله: «كما يطلعك» إشارة إلى ما ذكره في نحو:

⇐ ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوّةً اهـ مختصراً.

(١) **قوله: «في آخر بحث تقديم المسند»**. قال الجعفريّ صاحب هذا التّعليق: وفي جميع النّسخ «في آخر بحث تأخير المسند» وهو غلط فاحش، لم يتنبّه له أحد من شرّاح هذا الكتاب -شكر الله مساعيهم- إلى يومنا هذا وهو سنة ١٤٣٢هـ.

والصّحيح: في آخر بحث تقديم المسند -كما ضبطناه نحن- فإنّ السّكّاكيّ أورد تقرير الحكم وتقوّيه في آخر باب تقديم المسند لا تأخيره وكلّ باب التأخير لا يتجاوز سطرين ونصفاً وليس فيه حديث عن التّقرير أبداً. [راجع المفتاح: ٣٢١]

(٢) **قوله: «ولو سُلِّم أنّه أراد ذلك»**. أي: لو تقبّلنا أنّ السّكّاكيّ أراد بقوله: «كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل» ذلك الباب -أي: باب تقديم المسند- وذلك توسّعاً من باب المجاز بالمجاورة أو المشارفة كما في قوله -تعالى-: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ**﴾ [النّساء: ٢]، وقوله -تعالى-: ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً**﴾ [يوسف: ٣٦]، فالأوّل مجاز باعتبار ما كان، والثّاني ما يكون، أي: لو سلّم أنّه أراد السّكّاكيّ من فصل التّقديم والتّأخير مع الفعل آخر بحث تقديم المسند -من باب المجاز بالمشارفة- وليكن قوله: «كما يطلعك» إشارةً إلى قوله في آخر بحث تقديم المسند «لا تكذب أنت» وهذا نصّه: فإذا قلت: «هو يعطي الجزيل» كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السّامع، دون ⇐

«لا تكذب أنت»[١] من أنّه لمجرّد تقرير المحكوم عليه دون الحكم، كما يجعل قوله ـ في «الإيضاح» ـ: «كما سيأتي» إشارةً الى هذا.

ولو سلّم فكان ينبغي[٢] أن يتعرّض للتّخصيص، بل هو أولى بالتعرّض، لأنّه

⇐ تخصيص إعطاء الجزيل به.

قال: وكذلك إذا قلت: «أنت لا تكذب» كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك: «لا تكذب» من غير شبهة.

ومن قولك: «لا تكذب أنت» فإنّ «أنت» هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنّه هو لا غيره، لا لتأكيد الحكم؛ فتدبّر اهـ.

(١) **قوله: فليكن قوله «كما يطلعك» إشارة إلى ما ذكره في نحو: «لا تكذب أنت».** وإنّما اختار التّفتازاني بعد التّسليم كون قوله: «كما يطلعك» إشارة إلى ما ذكره عن السّكّاكيّ أخيراً؟ لأنّه لا يلزم منه إلّا مخالفة ظاهر الحوالة، وأمّا على ما اختاره القيل الدّافع عن الشّارح العلّامة فيلزم زائداً على المخالفة المذكورة أمور ثلاثة:

الأوّل: حمل التّأكيد على خلاف المصطلح ـ أعني مجرّد التكرير ـ.

والثّاني: كون التّقرير مستفاداً من التّقديم.

والثّالث: ما أشار إليه بقوله: «ولو سلّم فكان ينبغي أن يتعرّض للتّخصيص» الذي يأتي شرحه في التّعليق التّالي.

(٢) **قوله: «ولو سلّم فكان ينبغي».** هذا راجع إلى قوله قبل ذلك: «قلنا لا نسلّم أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التكرير». أي: لو تسلّمنا أنّ المفيد لتقرير الحكم مجرّد التكرير وأنّ قوله: «كما يطلعك» الخ إشارة إلى ما ذكره في قوله: «أنا عرفت» من أنّه يفيد تقوّي الحكم، فكان ينبغي للسكّاكي أنْ يتعرّض في عبارته المتقدّمة للتخصيص بأن يقول: ربّما كان القصد إلى مجرّد التّقرير أو التّخصيص، والسكّاكي أولى بأن يتعرّض لذلك من غيره لأنّ السكّاكي يعتبر ويشترط في «أنا عرفت» ونحوه المسند إليه مؤخّراً على أنّه تأكيد ثمّ قدّم للتّخصيص كما يأتي ـ بمشيئة الله ـ تفصيل اشتراطه واعتباره في باب تقديم المسند إليه عند قول الخطيب: «ووافقه السكّاكي على ذلك».

الذي يعتبر فيه المسند إليه مؤخّراً على أنّه تأكيد، ثمّ قدّم للتّخصيص.

[تفسير التّفتازاني]

والأظهر أنّ قول السّكّاكيّ: «كما يطلعك» إشارة إلى ما أورده في «فصل اعتبار التّقديم والتّأخير مع الفعل» من أنّ نحو «أنا سعيتُ في حاجتك وحدي أو لاغيري» تأكيد وتقرير للتّخصيص الحاصل من التّقديم[1].

[دفع سؤال]

وإيراده في هذا المقام[2] مثل إيراده: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان»

---

(١) **قوله: «تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم»**. أي: تقديم الضّمير المتكلّم وهو «أنا» فيثبت بهذا أنّ المراد من التّقرير هو تقرير المسند إليه لا تقرير الحكم والإسناد ـ كما زعمه العلّامة الشّيرازي ـ ومن التّأكيد غير التّأكيد الاصطلاحيّ؛ لأنّ لفظة «وحدي» ـ وكذا «لا غيري» ـ ليست بتأكيد اصطلاحيّ، لأنّ «وحدي» حال عن الفاعل مؤوّل بالنكرة كما قال ابن مالك.

والحال إن عرّف لفظاً فاعتقد ... تنكيره معنىً كـ«وحدك اجتهد»

و: «لا غيري» عطف على الفاعل.

(٢) **قوله: «وإيراده في هذا المقام»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إذا كان المراد من التّأكيد هو التّأكيد غير الاصطلاحي ومن التّقرير تقرير التّخصيص الحاصل من تقديم المسند إليه ويكون إطلاق تقرير المسند إليه من باب الوصف بحال متعلّق الموصوف ـ بناءً على ما ذكره التّفتازاني ـ فكيف أورد السكّاكي المثال في بحث التّأكيد الصّناعي ـ أي: الاصطلاحيّ ـ؟!

فأجاب بأنّ هذا من عادته تقليداً وتبعاً للشّيخ عبدالقاهر في «الدلائل» كما أورد «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان» في باب التّأكيد الصّناعي مع أنّ المثالين ليسا من التّأكيد الاصطلاحي ولذا غيّر الأُسلوب وقال: ومنه: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان».

في التّأكيد الّذي لدفع توهّم عدم الشّمول، مع أنّه ليس في شيء من التّأكيد الاصطلاحي، ولهذا غيّر أُسلوب الكلام وقال: ومنه: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان» فكأنّه قيل: «الرجل كلّ واحد واحد عارف، بل الرِّجال كلّهم عارفون» وكذا «الإنسان كلّ واحد واحد حيوان، بل الأَناسيّ كلّهم حيوان» فهما تأكيدان معنويّان[1] يفيدان الشّمول والإحاطة، في الجملة الاسميّة، ويكونان في قوّة الشّمول الصِّناعي، ومثل هذا كثير في كتابه.

ولا حاجة إلى حمل كلام المصنّف على ذلك[2]، كيف، وهو يعترض على السّكّاكيّ في أمثال هذه المقامات.

[تنبيه على خطأ]

وبهذا يظهر[3] أنّ ما يقال ـ: من أنّ معنى كلامه: أنّ توكيد «المسند إليه» يكون

---

(١) **قوله: «فهما تأكيدان معنويّان»**. أي: المثالان اللذان أوردهما السكّاكي وهما: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حيوان» تأكيدان معنويّان لغويّان يكونان بمنزلة التّأكيد الاصطلاحيّ.

(٢) **قوله: «ولا حاجة إلى حمل كلام المصنّف على ذلك»**. جواب سؤالٍ وهو أنّه يقال للتفتازاني: إذا كان الأقرب إلى الصّواب والأظهر ما ذكرتم من أنّ المراد بالتّأكيد غير الاصطلاحي ومن التّقرير تقرير التّخصيص لا تقرير المسند إليه، فلم حملتم كلام المصنّف في المتن على غير هذا وفسّرتم التّقرير بتقرير المسند إليه، ويظهر منه أنّ المراد من التّأكيد أيضاً هو الاصطلاحيّ؟ فأجاب: بأنّه لا حاجة إلى ذلك، لأنّه تفسير بما لا يرضى صاحبه، فإنّ المصنّف ـ في «الإيضاح» الذي هو بمنزلة شرح التّلخيص ـ نصّ على ما ذكرنا وبيّنّا مراده ومذهبه في شرح المتن ولم نكن بصدد نقل مذهبي، ولا يمكن حمل كلام المصنّف على ما ذكره السكّاكي، لأنّ الخطيب يعترض على السكّاكي في أمثال هذه المقامات التي ذكر السكّاكي فيها ما ليس من المبحث في المبحث.

(٣) **قوله: «وبهذا يظهر»**. أي: بما ذكرنا من أنّه ليس المراد من التقرير في كلام المصنّف تقرير

⇐

لتقرير الحكم نحو: «أنا عرفت»، أو تقرير المحكوم عليه نحو: «أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري» ـ غلط فاحش، عن ارتكابه غُنْيَة بما ذكرنا من الوجه الصّحيح[١].

﴿أو دفع توهّم التّجوّز﴾ أي: التّكلّم بالمجاز نحو: «قطع اللِّصَّ[٢] الأميرُ الأميرُ، أو نفسه، أو عينه» لئلّا يتوهّم أنّ إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنّما القاطع بعض غِلْمانه ـ مثلاً ـ.

﴿أو﴾ لدفع توهّم ﴿السّهو﴾ نحو: «جاءني زيد زيد» لئلّا يتوهّم أنّ الجائي «عمرو» وإنّما ذكر «زيد» على سبيل السّهو، ولا يُدْفع هذا التّوهّم بالتّأكيد المعنويّ[٣] وهو ظاهر.

⇐ الحكم يظهر بطلان ما يقال: من أنّ فائدة التأكيد في المقام لا ينحصر في تقرير المحكوم عليه فحينئذٍ يكون معنى كلام المصنّف أنّ توكيد المسند إليه:

إمّا لتقرير الحكم نحو: «أنا عرفت» وذلك لما تقدّم من أنّ مجرّد التكرير في نحو: «أنا عرفت» و: «أنت عرفت» يفيد تقرير الحكم.

أو تقرير المحكوم عليه نحو: «أنا سعيت في حاجتك وحدي» أو: «لا غيري» وذلك بدعوى أنّ المسند إليه ـ أعني «أنا» ـ أكّد بـ«وحدي» وبـ«لا غيري» فأفاد تقريره.

وجه البطلان في الأوّل أمران: الأمر الأوّل: أنّ المفيد لتقرير الحكم ليس التكرير بل التقديم. والأمر الثاني: أنّه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء.

ووجه البطلان في الثاني: أنّ «وحدي» و: «لا غيري» ليسا من التأكيد الاصطلاحيّ بل الأوّل حال من الفاعل والثاني عطف عليه.

(١) **قوله: «بما ذكرنا من الوجه الصحيح»**. وهو أنّ المراد من التقرير هو تقرير المسند إليه ـ كما نصّ عليه في «الإيضاح» ـ.

(٢) اللِصُّ: ـ بكسر اللّام ـ السّارق، والضّمّ لغة حكاها الأصمعيّ.

(٣) **قوله: «ولا يدفع هذا التوهّم بالتّأكيد المعنويّ»**. هذا قول المحقّق الرّضي في «باب التّأكيد»

⇐

﴿أو﴾ لدفع توهّم ﴿عدم الشّمول﴾ نحو: «جاءني القومُ كُلُّهم، أو أجمعون» لئلّا يتوهّم أنّ بعضهم لم يجئ إلّا أنّك لم تعتدّ بهم[١]، أو أنّك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكلّ، بناء على أنّهم في حكم شخص واحد، كما يقال: «بنو فلان قتلوا زيداً» وإنّما قتله واحد منهم.

[جمع بين تأكيدين]

وربّما يجمع بين «كلّ» و«أجمعين» بحسب اقتضاء المقام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٢] بِناءً على كَثْرة الملائكة واستبعاد سُجُود جميعهم، مع تفرّقهم واشتغال كلّ منهم بشأن، وبهذا يزداد التّعيير والتّقريع على إبليس ـ لعنه الله ـ.

[نقل عن المحقّق الرّضيّ]

ولا دلالة لـ«أجمعين»[٣] على كون سجودهم في زمان واحد ـ على ما توهّم ـ.

⇐ من «شرح الكافية» حيث قال: «ولا ينفع هاهنا التكرير المعنوي» بخلاف دفع توهّم السهو فينفع فيه اللفظيّ والمعنويّ ولذا أتى بمثالين.

(١) **قوله: «إلّا أنّك لم تعتدّ بهم»**. تلفيق من كلام الشيخ عبدالقاهر في «دلائل الإعجاز» وسيأتي نقله، والمحقّق الرّضي في «باب التأكيد» من شرح «الكافية» فراجعه.

(٢) الحجر: ٣٠.

(٣) **قوله: «ولا دلالة لأجمعين»**. هذا قول المحقّق الرّضي حيث قال: قال المبرّد والزجّاج في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: إنّ «كلّهم» دالّ على الإحاطة و«أجمعون» على أنّ السّجود منهم في حالة واحدةٍ. ثمّ قال ردّاً عليهما:

وليس بشيء؛ لأنّك إذا قلت: «جاءني القوم أجمعون» فمعناه الشّمول والإحاطة اتفاقاً منهم لا اجتماعهم في وقت واحدٍ، فكذا يكون مع تقدّم لفظ «كلّهم».

وكأنّهما كرها ترادف لفظين لمعنىً واحدٍ، وأيّ محذورٍ في ذلك مع قصد المبالغة اهـ.

⇐

[بحث]

وهاهنا بحث وهو أنّ ذكر «عدم الشّمول» إنّما هو زيادة توضيح[1] وإلّا فهو من قبيل دفع توهّم التّجوّز، لأنّ «كلّهم» ـ مثلاً ـ إنّما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالاًّ على الشّمول، ومُحْتَمِلاً لعدم الشّمول، على سبيل التّجوّز، وإلّا لكان تأسيساً.

[كلام الشّيخ عبدالقاهر]

ولهذا قال الشّيخ[2] عبدالقاهر: لا نعني بقولنا: «يفيد الشّمول» أنّه يوجب من

⇐ وقال الجرجاني في تعليق قوله: «لأنّك إذا قلت» إلى آخره: هذا ممّا لا نزاع فيه، لكن لمّا جمع بين «كلّهم» و«أجمعون» في الآية حمله بعضهم على المبالغة في الشّمول والإحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة.

ولاحظ بعضهم أنّ «أجمعون» بحسب أصل الاشتقاق يدلّ على الاجتماع، فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة للفائدة اه.

(١) **قوله: «إنّما هو زيادة توضيح»**. لأنّه من قبيل ذكر الخاصّ بعد العام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَىٰ**﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله: ﴿**مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وذلك لما يظهر من المحقّق الرّضي في باب التّأكيد من أنّ دفع توهّم عدم الشّمول قسم من أقسام دفع توهّم التجوّز فذكره زيادة توضيح؛ لأنّ «كلّهم» ـ مثلاً ـ في الآية الكريمة إنّما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع ـ أي: المؤكّد ـ وهي «الملائكة» ـ في الآية دالاًّ على الشّمول و محتملاً عدمه مجازاً وإلّا لكان تأسيساً لا تأكيداً ـ ويأتي الفرق بينهما بعون الله ـ.

(٢) **قوله: «ولهذا قال الشّيخ»**. أي: في كتاب «دلائل الإعجاز» ذكره في موضعين منه:

الأوّل: في الكلام عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَا هٰذَا بَشَراً إِنْ هٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [يوسف: ٣١] من باب «الفصل والوصل» حيث قال: حدّ التأكيد أن تحقّق باللفظ معنىً قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك.

⇐

أصله وأنّه لولاه لَمَا فُهِم الشّمول من اللفظ، وإلّا لم يسمّ تأكيداً، بل المراد أنّه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشّمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومجوّزاً فيه، انتهى كلامه.

⇐ أفلا ترى أنّه إنّما كان «كلّهم» في قولك: «جاءني القوم كلّهم» تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه ـ وهو الشّمول ـ قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ «القوم» ولو أنّه لم يكن لهم الشمول من لفظ «القوم» ولا كان هو من موجبه لم يكن «كلّ» تأكيداً، ولكان الشّمول مستفاداً من «كلّ» ابتداءً.

والثّاني: في ذيل قول أبي النّجم:

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

من فصل الصّفات التي يجرونها على اللفظ ٢١٦ ـ ٢١٧: وإذا نظرت وجدته قد اجتلب لأن يفيد الشّمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة ـ أي: الجماعة ـ أو توقعه بها.

تفسير ذلك أنّك إنّما قلت: «جاءني القوم كلّهم» لأنّك لو قلت: «جاءني القوم» وسكتَّ لكان يجوز أن يتوهّم السّامع أنّه قد تخلّف عنك بعضهم إلّا أنّك لم تعتدّ بهم أو أنّك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنّما وقع من الجميع لكونهم في حكم الشّخص الواحد، كما يقال للقبيلة: «فعلتم» و«صنعتم» ـ يراد فعل قد كان من بعضهم، أو واحد منهم ـ وهكذا الحكم أبداً فإذا قلت: «رأيت القوم كلّهم» و«مررت بالقوم كلّهم» كنت قد جئت بـ«كلّ» لئلّا يتوهّم أنّه قد بقي عليك مَنْ لم تَرَه ولم تمرّ به.

وينبغي أن يعلم أنّا لا نعني بقولنا: «يفيد الشّمول» أنّ سبيله في ذلك سبيل الشّيء يوجب المعنى من أصله، وأنّه لولا مكان «كلّ» لما عقل الشّمول، ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه.

كيف ولو كان كذلك لم يكن يسمّى تأكيداً، فالمعنى: أنّه ـ أي: «كلّ» ـ يمنع أن يكون اللفظ المقتضي للشّمول مستعملاً على خلاف ظاهره، ومتجوّزاً فيه اهـ.

وقوله: «أنّه يوجب من أصله» أي: التّأكيد بـ«كلّ» وأمثاله يثبت الشّمول في أصل **اللغة**.

وأمّا نحو: «جاءني الرّجلان كلاهما» ففي كونه لدفع توهّم عدم الشّمول نظر؛ لأنّ المثنّى نصّ في مدلوله، لا يطلق على الواحد أصلاً[1]، فلا يتوهّم فيه عدم الشّمول، بل الأولى أنّه لدفع توهّم أن يكون الجائي واحداً منهما والإسناد إليهما إنّما وقع سهواً.

وأمّا إذا توهّم السّامع أنّ الجائي رسولان لهما، أو نفس أحدهما ورسول الآخر، فلا يقال لدفعه: «جاءني الرّجلان كلاهما» بل «أنفسهما» أو «أعينهما».

---

(١) **قوله: «لأنّ المثنّى نصّ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً»**. قال المحشّي: منع ذلك مستنداً بقول الشّاعر جرير بن بلال ـ كما في «جمهرة أشعار العرب» ـ:

فجعلن بُرْقَةَ عاقلٍ أيمانَها ... وجعلن أَمْعَزَ رامتين شمالا

وروي في «معجم البلدان»:

* يجعلن مدفع عاقلين أيامِناً *

حيث أطلق «عاقلين» و«رامتين» على جبل «عاقل» و«رامت».

و«المدفع» واحد «المدافع» وهي الأماكن التي يجري فيها الماء دفعةً دفعةً و«الأمعز» المكان الصلب الكثير الحصى والأرض «مَعْزاء» تأنيث «الأمعز».

وجعل الفرّاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ**﴾ [الرّحمن: ٤٦]، من هذا القبيل، قال: وقد يستأنس له بقوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ**﴾ [الرّحمن: ٢٢]، إذ لا يخرج إلّا من البحر المالح. وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**﴾ [ق: ٢٤]، إذ ليس الخطاب للاثنين ـ كما ذكر في التّفاسير ـ.

وقد يراد من التّثنية مجرّد التّعدّد والتّكرار وإن كان فوق الاثنين كما صرّحوا به في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ**﴾ [الملك: ٤]، اهـ مختصراً.

وأقول: والأحسن الاستدلال على منع ذلك بقول امرئ القيس:

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدَّخول فحومل

وأمثاله، والعرب متعوّدة بأن تخاطب المفرد في أمثال المقام بخطاب المثنّى تأكيداً واهتماماً ـ كما نصّوا في شروح «المعلّقات» ـ.

وكذا إذا توهّم أنّ الجائي أحدهما والآخر مُحَرِّضٌ باعث، ونحو ذلك، فإنّما يدفع ذلك بتأكيد المسند، لأنّ توهّم التّجوّز إنّما وقع فيه.

[بيان المسند إليه]

﴿ **وأمّا بيانه** ﴾ أي: تعقيب المسند إليه بعطف البيان ﴿ **فلإيضاحه باسم مختصٍّ به**[1] **نحو: «قَدِمَ صديقُكَ خالد»** ﴾.

ولا يلزم كون الثّاني أوضح، لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما[2].

وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح كما ذكر صاحب «الكشّاف» أنّ

---

(١) **قوله: «فلإيضاحه باسم مختصٍّ به»**. المفهوم من هذا الكلام أُمور ثلاثة:

الأوّل: لزوم كون الثّاني أوضح من الأوّل.

الثّاني: أنّ فائدة عطف البيان تنحصر في الإيضاح.

والثّالث: أنّ عطف البيان يلزم أن يكون اسماً مختصّاً بالمتبوع.

والشّارح يعترض على الأُمور الثلاثة كلّها فأشار إلى الاعتراض على الأوّل بقوله: «ولا يلزم كون الثّاني أوضح».

وإلى الاعتراض على الثّاني بقوله: «وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح».

وإلى الثّالث بقوله: «وممّا يدلّ على أنّ عطف البيان لا يلزم ألبتّة أن يكون اسماً مختصّاً بمتبوعه».

والمراد من الإيضاح ـ أي: إيضاح المسند إليه ـ رفع الاحتمال أعمّ من أن يكون في المعرفة أو النّكرة ولا يختصّ بالاحتمال الحاصل في المعارف فلا يلزم كون المتبوع معرفة لأنّه يأتي للنكرة أيضاً كما أشار إليه ابن مالك:

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين

والمراد من الاختصاص أيضاً الاختصاص النسبيّ لا الحقيقيّ ـ كما يتبيّن وجهه في بيان الاعتراض الثّالث بمشيئة الله ـ.

(٢) شرح الرّضي على «الكافية» ١: ٣٣٨.

«البيت الحرام» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ ﴾ عطف بيان، جيء به للمدح، لا للإيضاح ـ كما يجيء الصّفة لذلك ـ.

وذكر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَلَا بُعْداً لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ أنّه عطف بيان لـ«عاد» وفائدته ـ وإن كان البيان حاصلاً بدونه ـ أن يُوْسَمُوْا بهذه الدّعوة وَسْماً، وتجعل فيهم أمراً محقّقاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه.

وممّا يدلّ على أنّ عطف البيان لا يلزم البتّة أن يكون اسماً مختصّاً بمتبوعه ما ذكروا في قوله:

* والمؤمِنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُها[1] *

---

(١) قوله: «والمؤمن العائذاتِ الطَّيْرِ يمسحها». البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه، والقائل: النّابغة الذُّبياني زياد بن معاوية الغطفاني المضريّ الشّاعر الجاهليّ من الطبقة الأُولى وكان حَكَماً بسوق عُكاظ، وكان الأعشى وحسّان وخنساء ممّن يعرض شعره عليه، وكان من حواشي النُّعمان بن المنذر، ومن المعمّرين. والبيت من أبيات المعلّقة المشهورة في مدح النّعمان، مطلعها:

يا دار ميّةَ بالعلياء فالسَّنَدِ ... أقوَتْ وطال عليها سالِفُ الأَبَدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها ... عيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ من أَحَدِ

إلى أن يقول:

فتلك تُبْلِغُني النُّعْمانَ إنّ له ... فضلاً على النَّاسِ في الأدنى وفي البَعَدِ

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ ... ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ

وقال:

احكم كحكم فتاة الحيّ إذ نظرت ... إلى حَمام شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حَمامتنا ونِصفه فَقَدِ

فحسّبوه فألفَوْهُ كما حسبت ... تسعاً وتسعين لم تنقص ولم تزد

فكمّلت مِئةً فيها حمامَتُها ... وأسرعت حِسْبةً في ذلك العَدَدِ

⇐

أنّ «الطّير» عطف بيان.

وكذا كلّ صفة أُجري عليها الموصوف نحو: «جاءني الفاضل الكامل زيد» فالأحسن أنّ الموصوف[1] فيه عطف بيان، لما فيه من إيضاح الصّفة المبهمة، وفيه إشعار بكونه عَلَماً في هذه الصّفة.

[دفع التّناقض المتوهّم من كلام المصنّف والسّكّاكيّ]

فإن قلت: قد أورد المصنّف قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لاَ تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلٰهٌ**

⇐ فلا لعَمْرُ الذي مَسَّحْتُ كعبته ... وما هُرِيقَ على الأنصاب من جَسَدِ

والمؤمنِ العائذاتِ الطّير تمسحها ... رُكْبَانُ مكّةَ بين الغَيْلِ والسَّعَدِ

ما قلتُ من سيّئٍ ممّا أتيتَ به ... إذاً فلا رفعَتْ سَوْطي إليَّ يدي

إلّا مقالة أقوامٍ شقيت بها ... كانت مقالتهم قرعاً على الكبد

الواو في «والمؤمن» للقسم، و«المؤمن» من أسماء الله ـ تعالى ـ ومعناه: معطي الأمان و«العائذات» جمع «العائذة» من «العوذ» ويجوز في «الطَّيْرِ» النّصب على أنّه عطف بيان أو بدل من «العائذات» إن كانت مفعولاً لـ«المؤمن» والجرّ على أحد الوجهين إن كانت مضافاً إليها له و«الغيل» و«السَّعَد» موضعان، والباقي واضح.

(١) **قوله: «فالأحسن أنّ الموصوف»**. وإنّما قال: «فالأحسن أنّ الموصوف فيه عطف بيان»؟ لأنّه قد قيل فيه إنّه بدل وقد نصّ على ذلك المحقّق الرّضي حيث قال في «باب البدل»: والأغلب أن يكون البدل جامداً بحيث لو حذفت الأوّل لاستقلّ الثّاني ولم يحتج إلى متبوع قبله في المعنى، فإن لم يكن جامداً كقوله:

فلا وأبيك خير منك إنّي ... ليؤذيني التّحمحم والصّهيل

قدّر الموصوف، أي: «فلا وأبيك رجل خير منك» بخلاف الصّفة، فإنّك لو حذفت الأوّل في «جاءني زيد العالم» لاحتاج الثّاني إلى مقدّر قبله، لأنّ الوصف لابدّ له من موصوف، فلذا قيل: إنّ الثّاني في نحو: «العائذات الطّير» بدل وفي «الطّير العائذات» صفة اهـ. [راجع: شرح الكافية ١: ٣٣٨]

وَاحِدٌ﴾[1] في باب الوصف، وذكر أنّه للبيان والتّفسير، وأورده السّكّاكيّ في باب عطف البيان[2] مُصَرِّحاً بأنّه من هذا القبيل، فما الحقّ في ذلك؟

قلت: ليس في كلام السّكّاكيّ ما يدلّ على أنّه عطف بيان صِناعيّ، لجواز أن يريد أنّه من قبيل الإيضاح والتّفسير ـ وإن كان وصفاً صِناعيّاً ـ ويكون إيراده في هذا البحث مثل إيراد: «كلّ رجل عارف» و: «كلّ إنسان حَيَوان» في بحث التّأكيد ـ على ما هو دَأْب السّكّاكي ـ ويكون مقصوده أنّه وصف صِناعي، جيء به للإيضاح والتّفسير، لا للتّأكيد، مثل: «أمْسِ الدَّابرُ» ـ على ما وقع في كلام النُّحاة ـ.

[تقرير كلام السّكّاكيّ]

وتقرير ذلك أنّ لفظ «إلهين» حامل لمعنى الجنسيّة ـ أعني: الإلهيّة ـ ومعنى العدد ـ أعني: الاثنينيّة ـ وكذا لفظ «إله» حامل لمعنى الجنسيّة والوحدة.

والغرض المسوق له الكلام في الأوّل النّهي عن اتّخاذ الاثنين من الإله، لا عن اتّخاذ جنس الإله، وفي الثّاني إثبات الواحد من الإله، لا إثبات جنسه، فوصف «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» إيضاحاً لهذا الغرض وتفسيراً له.

---

(١) النّحل: ٥١.

(٢) **قوله: «أورده السّكّاكي في باب عطف البيان»**. وهذا نصّه: وأمّا الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره، فهي إذا كان المراد زيادة إيضاحه بما يخصّه من الاسم كقولك: «صديقك خالد قدم».

وقوله ـ علت كلمته ـ: **﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾** من هذا القبيل، شفع «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» لأنّ لفظ «إلهين» يحتمل معنى الجنسيّة ومعنى التثنية، وكذا لفظ «إله» يحتمل الجنسيّة والوحدة، والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأوّل والوحدة في الثّاني، ففسّر «إلهين» بـ«اثنين» و«إله» بـ«واحد» بياناً لما هو الأصل في الغرض اهـ. [راجع: المفتاح: ٢٨٥]

وقوله: «شفع» من باب «منع» يقال: «شفعت الشّيء، شفعاً»: ضممته إلى الفرد.

[تأييده بكلام صاحب «الكشّاف»]

وهذا الّذي يَقْصِدُه صاحب «الكشّاف»[١] حيث قال: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتّثنية دالّ على شيئين: الجنسيّة والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدّلالة على أنّ المعنيّ به منهما، والذي يساق إليه الحديث، هو العدد شُفِع بما يؤكّده؛ هذا كلامه.

وقوله: «يؤكّده» أي: يقرّره، ويحقّقه، ولَمْ يَقْصِدْ أنّه تأكيد صِناعيّ[٢]؛ لأنّه إنّما يكون بتكرير لفظ المتبوع، أو بألفاظ محفوظة.

[خطأ الشّارح العلّامة الكازروني]

فما وقع في شرح «المفتاح»[٣] ـ من أنّ مذهب صاحب «الكشّاف» أنّ ﴿ إِلَٰهَيْنِ

---

(١) **قوله: «يقصده صاحب الكشّاف»**. أي في تفسير الآية ٥١ من سورة النّحل وهذا نصّه:

فإن قلت: إنّما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا: «عندي رجال ثلاثة» و«أفراس أربعة» لأنّ المعدود عارٍ عن الدّلالة على العدد الخاصّ. وأمّا «رجل» و«رجلان» و«فرس» و«فرسان» فمعدودان فيهما دلالة على العدد، فلا حاجة إلى أن يقال: «رجل واحد» و: «رجلان اثنان»، فما وجه قوله: «إلهين اثنين»؟

قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالّ على شيئين: على الجنسيّة والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدّلالة على أنّ المعنيّ به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد، شُفِعَ بما يؤكّده، فدلّ به على القصد إليه والعناية به. ألا ترى أنّك لو قلت: «إنّما هو إله» ولم تؤكّده بواحدٍ: لم يحسن وخيّل أنّك تثبت الإلهيّة لا الوحدانيّة اهـ.

(٢) **قوله: «ولم يقصد أنّه تأكيد صناعيّ»**. لأنّ التّأكيد الاصطلاحيّ ضربان: لفظيّ ومعنويّ، اللفظي إنّما يحصل بتكرير اللفظ الأوّل والمعنوي بألفاظ مخصوصة مثل «النفس» و«العين» وغيرهما، وليس في المقام شيء منهما.

(٣) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٥٠: **وقوله ـ علت كلمته ـ: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ**

⇐

اثْنَيْنِ ﴾[1] و: ﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[2] من التّأكيد الصِّناعي ـ ليس بشيء؛ إذ لا دلالة لكلامه عليه، بل أورد في «المفصّل» قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾ مثالاً للوصف المؤكِّد نحو: «أَمْسِ الدَّابِرُ».

فالحقّ أنّ كلّاً من «اثنين» و«واحدة» وصف صِناعيّ للبيان والتفسير، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾[3] حيث جعل «في الأرض» صفة لـ«دابّة» و«يطير بجناحيه» صفة لـ«طائر» ليدلّ على أنّ القصد إلى الجنس دون العدد ـ كما سبق في باب الوصف ـ.

فالآيتان تشتركان في أنّ الوصف فيهما للبيان، وتفترقان من حيث إنّه في «إلهين اثنين» و: «إله واحد» لبيان أنّ القصد إلى العدد دون الجنس[4]، وفي «دابّة في الأرض» و: «طائر يطير بجناحيه» لبيان أنّ القصد إلى الجنس دون العدد.

وتقرير هذا البحث، على ما ذكرتُ، ممّا لا مزيد عليه للمنصف، وبه يتبيّن أن

⇐ **وَاحِدٌ** ﴾ **من هذا القبيل** أي: من باب عطف البيان والتّفسير. اعلم أنّ مذهب صاحب «الكشّاف» أنّ «اثنين» و«واحد» تأكيد لـ«إلهين» و«إله» كـ«واحدة» في ﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾ عنده أيضاً.

(١) النّحل: ٥١.

(٢) الحاقّة: ١٣.

(٣) الأنعام: ٣٨.

(٤) **قوله: «لبيان أنّ القصد إلى العدد دون الجنس»**. قال العلّامة الأوحديّ والأُستاذ الكامل الشّيخ محمّد تقي الأديب النيسابوريّ ـ على ما نقله عنه سيّدنا الأُستاذ الحجّة الهاشمي الخراساني ـ: ليس القصد إلى العدد فقط بل إلى الجنس الموجود في العدد والمتحقّق فيه أيضاً، فالنظر في الآية إلى العدد مع الجنس وفي آية ﴿ **وَمَا مِنْ دَابَّةٍ** ﴾ إلى الجنس فقط من دون النّظر إلى العدد.

لا خلاف بين صاحب «الكشّاف» وصاحب «المفتاح»، والمصنّف ـ على ما توهّمه القوم ـ.

[كلام الشّارح العلّامة]

واستدلّ العلّامة في شرح «المفتاح»[1] ـ على أنه عطف بيان، لا وصف ـ بأنّ

---

(١) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ٥٠: وردّ عليه ابن الحاجب بأنّ حدّ التّأكيد ـ وهو تابع يقرّر أمر المتبوع في النّسبة أو الشّمول ـ لا ينطبق عليه، وهو واضح، لتوقّف تقرير التّابع أمر المتبوع في أحدهما على دلالة التّابع على المتبوع إمّا مطابقةً كما في اللفظيّ، أو تضمّناً كما في المعنويّ، مع اتّحاد المفهومين أو الذّاتين وليس في «واحدة» و«واحد» و«اثنين» دلالة على «النَّفْخَة» و«الإله» و«الإلهين» فضلاً عن اتّحاد مفهوميهما، أو ذاتيهما. وحدّ الصّفة ـ وهو تابع يدلّ على معنىً في متبوعه ـ ينطبق عليه، فهو ظاهر أيضاً، فيكون صفة لا تأكيداً، وعليه الأكثر، لكنّ نظر المصنّف ـ رحمه الله ـ أدقّ من نظر الكلّ؛ حيث جعله من قبيل البيان والتّفسير لا من الصّفة والتّأكيد.

وبيانه يتوقّف على مقدّمة ذكرها ابن الحاجب في «شرح الوافية» وهي أنّ الحدود النّحويّة يعني الّتي ذكرها ـ على ما مثّلها بها ـ كأنّها قد حذف عنها ـ للاختصار ـ هذه اللّفظة وهي: «ما ذكر ليدلّ» ـ مثلاً ـ «المفعول به: هو ما ذكر ليدلّ على أنّه وقع عليه فعل الفاعل» لا «ما وقع عليه فعل الفاعل» وإلّا يلزم أن يكون «زيد» في قولنا: «زيدٌ ضربته» مفعولاً به؛ لأنّه وقع عليه فعل الفاعل وليس كذلك، وذلك لأنّ «زيد» وإن وقع عليه فعل الفاعل، لكنّه ما ذكره ليدلّ على هذا المعنى ـ حتّى يكون مفعولاً به ـ بل ذكر ليدلّ على أنّه اسم مجرّد عن العوامل اللّفظيّة مسند إليه فيكون مبتدأ، وعلى هذا فحدّ الصّفة: أنّه تابع ذكر ليدلّ على معنى في متبوعه، فما يدلّ على معنىً في متبوعه كـ«اثنين» على التّثنية في «الهين» و«واحد» على الوحدة في «إله» وإن لم يذكر ليدلّ على هذا المعنى ـ وهو أنّ في المتبوع معنى التّثنية والوحدة ـ حتّى تكون صفة، بل ذكر ليدلّ على أنّ المراد من المتبوع ـ بل ما توجّه إليه ـ من مسمّى «الإله» ـ النّفي والإثبات ـ هو معنى التّثنية والوحدة، لا جزؤها الآخر ⇐

معنى قولهم: «الصفة تابع يدلّ على معنًى في متبوعه»: «أنّه تابع ذكر ليدلّ على معنًى في متبوعه» ـ على ما نُقِلَ عن ابن الحاجب ـ ولم يذكر «اثنين» و«واحد» للدّلالة على الاثنينيّة والوحدة ـ اللتين في متبوعهما ـ ليكونا وصفين، بل ذكرا للدّلالة على أنّ القصد من متبوعهما إلى أحد جزئيه ـ أعني: الاثنينيّة والوحدة ـ دون الجزء الآخر ـ أعني: الجنسيّة ـ فكلّ منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه، فيكون عطف بيان، لا صفة.

[نقد الشّارح للشّارح العلّامة]

وأقول: إن أُريد: أنّه لم يذكر إلّا ليدلّ على معنًى في متبوعه، فلا يصدق التّعريف على شيء من الصّفة، لأنّها البتّة تكون لتخصيص، أو تأكيد، أو مدح، أو نحو ذلك.

وإن أُريد: أنّه ذكر ليدلّ على هذا المعنى، ويكون الغرض من دلالته عليه شيئاً آخر ـ كالتّخصيص، والتّأكيد، وغيرهما ـ فيجوز أن يكون ذكر «اثنين» و«واحد» للدّلالة على الاثنينيّة والوحدة، ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره، كما أنّ «الدّابر» ذكر ليدلّ على معنى الدُّبور، والغرض منه التّأكيد.

بل الأمر كذلك عند التّحقيق. ألا ترى أنّ «السّكّاكيّ» جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح، ولم يخرج بهذا عن الوصفيّة.

⇐ وهو الجنسيّة، لتركّب معنى «إلهين» و«إله» وهو المراد من الجنسيّة ومن معنى العدد، فلا تكون صفة، ولأنّ مسمّى «الإله» أعمّ من أن يكون من جنس أو من جنسين ـ أعني: من أن يكون متّفق الحقيقة أو مختلفها ـ وكان المراد من سوق الكلام اعتبار العدد نفياً وإثباتاً وبيّن بما يخصّ العدد، وهو اثنان في النّفي، وواحد في الإثبات، وعلى هذا يكون تابعاً غير صفة يوضح متبوعه فيكون بياناً وتفسيراً لا صفة وتوكيداً وهو نظر في غاية الدّقة ونهاية اللّطافة.

[نقد آخر له]

ثمّ قال: وأمّا أنّه ليس ببدل[1] فظاهر، لأنّه لا يقوم مقام المبدل منه.

وفيه أيضاً نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ البدل يجب صحّة قيامه مقام المبدل منه[2]،

---

(١) **قوله: «وأمّا أنّه ليس ببدل»**. الأقوال في إعراب «إلهين اثنين» وكذا «إله واحد» أربعة:

الأوّل: أنّ «اثنين» وصف مؤكّد لـ«إلهين» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وهذا هو قول المصنّف في «الإيضاح» والمحقّق الرّضي في شرح «الكافية» وسائر النُّحاة والبيانيّين.

الثّاني: أنّه تأكيد اصطلاحيّ كما نسبه إلى الزمخشريّ شارحُ «المفتاح» العلّامةُ الشيرازيّ. وهو خطأ لما ذكرنا من أنّ التأكيد الاصطلاحيّ لفظيّ ومعنويّ وليس «اثنين» شيئاً منهما.

الثّالث: أنّه عطف بيان اصطلاحيّ وهو قول الشّارح العلّامة في شرح «المفتاح» وهو غلط كما بيّنه الشّارح التفتازاني.

وإنّما غرّه إيراد السكّاكي الآية في باب عطف البيان مصرّحاً بأنّه من هذا القبيل.

الرّابع: أنّه بدل اصطلاحيّ وهو بدل الكلّ من الكلّ كما يصرّح به الشّارح بعيد ذلك وهذا هو القول الذي اختاره الشّارح التفتازاني نفسه.

(٢) **قوله: «لأنّا لا نسلّم أنّ البدل يجب صحّة قيامه مقام المبدل منه»**. هذا هو قول المحقّق الرّضي، في «باب البدل» من شرح «الكافية» حيث يقول: اختلف النُّحاة في المبدل:

فقال المبرّد: إنّه في حكم الطرّح معنىً بناءً على أنّ المقصود بالنّسبة هو البدل دون المبدل منه.

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبيّن منه أنّ الأوّل ليس في حكم الطّرح معنىً إلّا في بدل الغلط، ولا كلام في أنّ المبدل منه ليس في حكم الطّرح لفظاً لوجوب عود الضّمير إليه في بدل البعض والاشتمال، وأيضاً في بدل الكلّ إذا كان المبدل منه ضميراً لا يستغنى عنه نحو: «ضربت الذي مررت به أخيك» أو ملتبساً بضمير كذلك نحو: «الذي ضربت أخاه زيداً كريم» اهـ.

ألا يرى إلى ما ذكره صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾[١] أنّ «للّه» و«شركاء» مفعولا «جعلوا» و«الجنّ» بدل من «شركاء» ومعلوم أنّه لا معنى لقولنا: «وجعلوا للّه الجنّ».

بل لا يبعد أن يقال: الأولى أنّه بدل؛ لأنّه المقصود بالنّسبة، إذ النّهي إنّما هو عن اتّخاذ الاثنين من الإله ـ على ما مرّ تقريره ـ.

[البدل اغراضه وأقسامه]

﴿ وأمّا الإبدال منه ﴾ أي: من المسند إليه ـ وفيه إشعار بأنّ المسند إليه هو المبدل منه، وهذا بالنّظر إلى الظّاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو: «جاءني أخوك زيد» هو «أخوك» وإلّا فالمسند إليه في التّحقيق هو البدل، وفي لفظ «المفتاح» إيماء إلى ذلك[٢] ـ. ﴿ فلزيادة التّقرير، نحو: «جاءني أخوك زيد» ﴾ في بدل الكلّ[٣]

---

(١) الأنعام: ١٠٠.

(٢) **قوله: «وفي لفظ «المفتاح» إيماء إلى ذلك»**. أي: إلى أنّ المبدل منه مسند إليه بحسب الظّاهر والبدل مسند إليه في الحقيقة وهذا نصّه: «وأمّا الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي إذا كان المراد نيّة تكرير الحكم وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره لزيادة التّقرير والإيضاح».

قال الجرجاني: والضّمير في قوله: «عنه» راجع إلى «المسند إليه» فدلّ على أنّ المبدل منه مسند إليه. وقوله: «وذكر المسند إليه بعد توطئة ذكره» يدلّ على أنّ البدل مسند إليه والمبدل منه توطئة، فيكون المبدل منه مسنداً إليه بحسب الظّاهر والبدل مسنداً إليه بحسب الحقيقة اه.

(٣) **قوله: «نحو: «جاءني أخوك زيد» في بدل الكلّ»**. قال المحشّي: الأحسن أن يسمّى هذا النّوع من البدل ببدل المطابق ـ كما سمّاه بذلك ابن مالك في «الألفيّة» ـ لا بدل الكلّ لوقوعه في اسم الله ـ تعالى ـ: ﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١ و٢] ـ فيمن قرأ بالجرّ ـ فإنّ المتبادر من الكلّ التّبعّض والتّجزّي وذلك ممتنع هاهنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن التأدّب. وإن حمل الكلّ على معنىً آخر حسن.

وهو الّذي يكون ذاته[1] عين ذات المبدل منه، وإن كان مفهوماهما متغايرين.

﴿و: «جاءني القومُ أكثرهم»[2]﴾ في **بدل البعض**، وهو الّذي يكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه، وإن لم يكن مفهومه بعضاً من مفهومه.

فنحو «إلهين اثنين» ـ إذا جعلناه بدلاً ـ يكون بدل الكلّ من الكلّ، دون البعض، لأنّ ما صدق عليه «اثنين» هو عين ما صدق عليه «إلهَين».

﴿و: «سُلِبَ عمرو ثوبه»[3]﴾ في **بدل الاشتمال**، وهو الذي لا يكون عين

---

(١) **قوله: «بدل الكلّ وهو الذي يكون ذاته»**. قال المحقّق الرّضي في شرح قول ابن الحاجب: «وهو بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط:

فالأوّل: مدلوله مدلول الأوّل.

والثّاني: جزؤه.

والثّالث: بينه وبين الأوّل ملابسة بغيرهما.

والرّابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره».

قوله: «فالأوّل مدلوله مدلول الأوّل» فيه تسامح، إذ مدلول قولك: «أخيك» في «بزيد أخيك» لو كان عين مدلول «زيد» لكان تأكيداً، و«أخوك» يدلّ على أُخوّة المخاطب ولم يكن يدلّ عليها «زيد» لكن مراده أنّهما يطلقان على ذات واحدةٍ وإن كان أحدهما يدلّ على معنىً فيها لا يدلّ عليه الآخر اه.

(٢) **قوله: «جاءني القوم أكثرهم»**. هذا في بدل البعض من الكلّ. وقال الجرجانيّ: قد يتوهّم عكس ذلك قسماً خامساً من البدل يسمّى ببدل الكلّ من البعض ويمثّل له بقوله:

رَحِمَ اللهُ أعظماً دفنوها ... بسجستان طلحة الطَّلَحات

وبنحو قولك: «نظرت إلى القمر فلكه» إذا جعل «القمر» جزءً من «الفلك» وأنت تعلم أنّ ذلك إثبات باب بما يحتمل غيره اه.

(٣) **قوله: «سلب عمرو ثوبه»**. نوقش في هذا المثال وحاصله أنّ «سلب» يتعدّى لمفعولين تقول: «سلبت زيداً ثوبه» وفي القرآن: ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً﴾ [الحج: ٧٣]، و«شيئاً» ⇐

المبدل منه ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملاً عليه، لا كاشتمال الظّرف على المظروف[1]، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، ومتقاضياً له بوجهٍ مّا ـ بحيث تبقى النّفس عند ذكر المبدل منه مُتَشَوِّقَةً إلى ذكره، مُنْتَظِرةً له ـ فيجيء هو مبيّناً وملخّصاً لما أُجمِل أوّلاً.

وسكت عن **بدل الغلط**[2] لأنّه لا يقع في فصيح الكلام.

⇐ المفعول الثّاني. فإذا بنيته للمفعول تقول: «سلب زيد» فينبغي أن تقول: «ثوبه» منصوباً، فإن رفعته على أن يكون بدل اشتمال صار المعنى: «سُلِبَ ثوبُ زيد» فيحتاج إلى المفعول الثّاني كأن يقال: «سلب ثوب زيد بياضه» ـ مثلاً ـ وهذا المعنى لا ينطبق على «سلب زيد».

(١) **قوله: «لا كاشتمال الظّرف على المظروف»**. هذا الكلام للمحقّق الرّضي في باب البدل من شرح «الكافية» ١: ٣٣٩ حيث يقول: وإنّما قيل لهذا بدل الاشتمال؟ قال ابن جعفر: لاشتمال المتبوع على التّابع لا كاشتمال الظّرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجهٍ مّا، بحيث تبقى النّفس عند ذكر الأوّل متشوّقة إلى ذكر ثانٍ منتظرةً له، فيجيء الثّاني ملخّصاً لما أجمل في الأوّل مبيّناً له اه.

(٢) **قوله: «وسكت عن بدل الغلط»**. قال المحقّق الرّضي: ودليل حصر الأبدال في الأربعة أنّه لا يخلو مدلول الثّاني من أن يكون مدلول الأوّل أوّلاً، والأوّل بدل الكلّ، والثّاني إمّا أن يكون الثّاني فيه بعض الأوّل أو لا، والأوّل بدل البعض والثّاني إمّا أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على الثّاني، أي: متقاضياً له بوجهٍ مّا، أو لا، والأوّل بدل الاشتمال، والثّاني بدل الغلط.

وهذا الذي يسمّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام:

إمّا بداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصدٍ وتعمّد ثمّ توهم أنّك غالط لكون الثّاني أجنبيّاً وهذا يعتمده الشُّعَراء كثيراً للمبالغة والتفنّن في الفصاحة.

وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: «هند، بدر، شمس» كأنّك وإن كنت معتمد الذّكر تغلط نفسك وترى أنّك لم تقصِدْ في الأوّل إلّا تشبيهها بالبدر، وكذا قولك: ⇐

فإن قلت: لِمَ قال هاهنا: «لزيادة التّقرير» وفي التّوكيد «للتّقرير»؟

قلت: قد أخذ هذا من لفظ «المفتاح» ـ على عادة افتنانه في الكلام[1] ـ وهو من

⇐ «بدر، شمس».

وإمّا غلط صريح محقّق: كما إذا أردت مثلاً أن تقول: «جاءني حمار» فسبقك لسانك إلى «رجل» ثمّ تداركت الغلط فقلت: «حمار».

وإمّا نسيان: وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثمّ بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود.

ولا يجيء الغلط الصّرف، ولا بدل النّسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن رويّة وفطانة، فلا يكون في شعر أصلاً، وإن وقع في كلامٍ فحقّه الاضطراب عن الأوّل المغلوط فيه بـ«بل».

ومعنى بدل الغلط: البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه، لا أن يكون البدل هو الغلط.

وبدل الكلّ من الكلّ يجب موافقته للمتبوع في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث فقط لا في التّعريف والتّنكير، وأمّا سائر الأبدال الأُخَر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتّذكير وفروعهما أيضاً اهـ.

إذا عرفت هذا فاعرف ما في كلام التّفتازاني من الخبط والغلط والحكم بأنّه لا يقع في فصيح الكلام مطلقاً.

(١) **قوله: «قد أخذ هذا من لفظ «المفتاح» على عادة افتنانه في الكلام»**. أي: أخذ التّغيير في التّعبير من السّكّاكيّ في «المفتاح» بناءً على عادة افتنان السّكّاكيّ في الكلام، أي تفنّنه وتعبيره عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة، فيكون الضمير في «افتنانه» راجعاً إلى السّكّاكيّ.

ويحتمل أن يكون: «اقتنائه في الكلام» فيرجع الضّمير إلى المصنّف لا صاحب «المفتاح» أي: الخطيب يقتني في «التلخيص» عبارات الأصل وهو «المفتاح» فيعبّر كما عبّر به السّكّاكي ويقتني عباراته.

إضافة المصدر[١] إلى المعمول، أو إضافة البيان ـ أي: الزّيادة الّتي هي التّقرير ـ والنّكتة فيه الإيماء إلى أنّ البدل هو المقصود بالنّسبة، والتّقرير زيادة تُقْصَدُ بالتبعيّة، بخلاف التّأكيد، فإنّ المقصود منه نفس التّقرير[٢].

[بيان التّقرير في الأبدال]

وبيان التّقرير في **بدل الكلّ** ظاهر، لما فيه من التّكرير. قال صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٣] فائدة البدل التّوكيد[٤]، لما

---

(١) **قوله: «وهو من إضافة المصدر»**. أي: قوله: «لزيادة التّقرير» من قبيل إضافة المصدر ـ أي: الزّيادة ـ إلى المعمول.

وعبّر بالمعمول؟ ليشمل الفاعل والمفعول، لأنّ «الزّيادة» تحتمل أن تكون مصدر اللّازم وأن تكون للمتعدّي، فعلى الأوّل من قبيل الإضافة إلى الفاعل، وعلى الثّاني من قبيل الإضافة إلى المفعول، فعليهما تكون الإضافة لاميةً.

أو هو من إضافة البيان ـ أي: الزّيادة التي هي التّقرير ـ.

وإنّما ذكر الوجهين، لأنّ «الزّيادة» تجيء مصدراً واسم مصدر وهو الحاصل من المصدر.

فعلى الأوّل تكون الإضافة لامية إلى الفاعل أو المفعول لاستعمال الزّيادة متعدّية ولازمة.

وعلى الثّاني ـ أي: كونه بمعنى الحاصل من المصدر ـ تكون الإضافة بيانيّةً.

(٢) **قوله: «فإنّ المقصود منه نفس التّقرير»**. أي: المقصود من التّأكيد التّقرير بالأصالة فالتّقرير في البدل شيء زائد يحصل بالتبعيّة وفي التّأكيد ليس زائداً، لأنّه المقصود بالأصالة، فلذا قال هاهنا: لزيادة التّقرير وفي التّوكيد للتّقرير.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) **قوله: «فائدة البدل التّوكيد»**. الإبدال في الآية ليس من الإبدال في المسند إليه لأنّ المبدل ⇐

فيه من التّثنية، والتّكرير، والإشعار، بأنّ الطّريق المستقيم بيانه وتفسيره صِراط المسلمين.

وفي **بدل البعض والاشتمال** باعتبار أنّ المتبوع مشتمل على التّابع إجمالاً، فكأنّه مذكور أوّلاً.

أمّا في **البعض** فظاهر.

وأمّا في **الاشتمال** فلأنّ المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التّابع[1]، نحو: «أعجبني زيد» ـ إذا أعجبك علمه[2] ـ بخلاف «ضربت زيداً» ـ إذا ضربت غلامه ـ.

فنحو: «جاءني زيد غلامه، أو أخوه، أو حماره» **بدل غلط لا بدل اشتمال**.[3]

⇐ منه مفعول ثانٍ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **اهْدِنَا** ﴾.

وإنّما ذكرها إثباتاً لظهور كون التّكرير موجباً للتّقرير، لكونه موجباً للبيان والتفسير.

(١) **قوله: «يطلق ويراد به التّابع»**. ليس المراد أنّه مستعمل في التّابع حتّى يكون مجازاً بل المراد أنّه مشعر بالتّابع، وأنّه يفهم من نسبة الفعل إليه أنّ المراد نسبة الفعل إلى التّابع.

(٢) **قوله: «أعجبني زيد ـ إذا أعجبك علمه ـ»**. وذلك أنّ الذّات لا تُعجِب من حيث هي ذات وإنّما إعجابها بالأوصاف الموجودة فيها مثل العلم والشّجاعة والحلم والكرم ونحوها، فهي مشعرة بهذه الأوصاف إجمالاً.

(٣) **قوله: «بدل غلط لا بدل اشتمال»**. هذا كلام المحقّق الرَّضي في باب البدل من شرح «الكافية» ١: ٣٣٨ قال في تعليق قول ابن الحاجب محدثاً عن بدل الاشتمال: «والثّالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما»: أي: بين الأوّل والثّاني ملابسة بغير الكلّيّة والجزئيّة، وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو: «جاءني زيد غلامه» أو «حماره» و: «لقيت زيداً أخاه» ولا شكّ في كونهما من بدل الغلط اهـ. وتوضيح كلامه أنّه لا يصحّ أن تطلق «زيداً» وتريد به غلامه على بدل الاشتمال، لأنّه لا دلالة لزيد على غلامه كما لا دلالة على أخيه وحماره.

ـ على ما يشعر به كلام بعض النُّحاة ـ[١].

ثمّ **بدل البعض والاشتمال** لا يخلو عن إيضاح[٢] البتّة، لما فيه من التّفصيل بعد الإجمال، والتّفسير بعد الإبهام.

وقد يكون في **بدل الكلّ** إيضاح، وتفسير ـ كما مرّ ـ فكان الأحسن أن يقال: «لزيادة التّقرير، والإيضاح» ـ كما وقع في «المفتاح» ـ.

[العطف بالواو]

﴿ وأمّا العطف ﴾ أي: جعل الشّيء معطوفاً على المسند إليه **﴿ فلتفصيل المسند إليه، مع اختصار، نحو: «جاءني زيد وعمرو» ﴾** فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل، من غير

---

(١) **قوله: «على ما يشعر به كلام بعض النُّحاة»**. وهو ابن الحاجب في «الكافية» حيث قال في تحديد الاشتمال: «والثّالث بينه وبينه ـ أي: المبدل منه ـ ملابسة» وقد نقلنا كلامه مع تعليق المحقّق الرّضي قُبَيْل هذا، فإنّ الملابسة يجري بين زيد وحماره، وكذا بينه وبين أخيه، مع أنّه بدل غلط لا اشتمال ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ.

(٢) **قوله: «ثمّ بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح»**. هذا أيضاً كلام المحقّق الرّضي في باب البدل من شرح «الكافية» ١: ٣٣٨ وهذا نصّه:

والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال، والتّفسير بعد الإبهام، لما فيه من التّأثير في النّفس، وذلك أنّ المتكلّم يحقّق بالثّاني بعد التجوّز والمسامحة بالأوّل تقول: «أكلت الرّغيف ثلثه» فتقصِدُ بالرّغيف: ثلث الرّغيف ثمّ تبيّن ذلك بقولك: «ثلثه».

وكذا في بدل الاشتمال، فإنّ الأوّل فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثّاني نحو: «أعجبني زيد علمه» و: «سلب زيد ثوبه» فإنّك قد تقول: «أعجبني زيد» ـ إذا أعجبك علمه ـ و: «سلب زيد» ـ إذا سلب ثوبه ـ على حذف المضاف، ولا يجوز «ضربت زيداً» وقد ضربت غلامه اه.

دلالة على تفصيل الفعل، إذ الواو إنّما هو للجمع المطلق[١] ـ أي: لثبوت الحكم للتّابع والمتبوع من غير تعرّض لتقدّم، أو تأخّر، أو معيّة ـ.

واحترز بقوله: «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد، وجاءني عمرو» فإنّ فيه تفصيلاً للفاعل، مع أنّه ليس من عطف المسند إليه، بل هو من عطف الجملة.

[العطف بالفاء و«ثمّ» و«حتّى»]

﴿أو﴾ لتفصيل ﴿المسند﴾ بأنّه حصل من أحد المذكورين أوّلاً، وعن الآخر بعده ـ متراخياً أو غير متراخ ـ ﴿كذلك﴾ أي: مع اختصار، واحترز به عن نحو: «جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة» وما أشبه ذلك[٢] ﴿نحو: «جاءني زيد فعمرو» أو: «ثمّ «عمرو». أو: «جاء القوم حتّى خالد»﴾ فهذه الحروف الثّلاثة تشترك في تفصيل المسند، وتختلف من جهة أنّ الفاء تدلّ على ملابسة الفعل للتّابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة، و«ثمّ» كذلك مع مهلة، و«حتّى» مثل «ثمّ» إلّا

---

(١) **قوله: «للجمع المطلق»**. قال المحقّق الرّضي في باب حروف العطف ٢: ٣٦٣: مراد النُّحاة بالجمع هاهنا أن لا يكون لأحد الشّيئين أو الأشياء كما كانت «أو» و«إمّا».

وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان، فقولك: «جاءني زيد وعمرو» أي: حصل الفعل من كليهما، بخلاف: «جاءني زيد أو عمرو» أي: حصل الفعل من أحدهما دون الآخر.

قال: معنى المطلق أنّه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحدٍ، وأن يكون حصل من زيد أوّلاً، وأن يكون حصل من عمرو أوّلاً.

فهذه ثلاثة احتمالات عقليّة لا دليل في الواو على شيءٍ منها اهـ مختصراً.

(٢) **قوله: «وعمرو بعده بيومٍ أو سنة أو ما أشبه ذلك»**. نحو: ساعة أو ساعتين ـ مثلاً ـ لأنّ المهملة من الأُمور وفي كلّ شيءٍ بحسبه يقال: «تزوّج فلان فولد له ولد» أي: بعد تسعة أشهر.

أنّ فيه دلالةً على أنّ ما قبلها ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها[1].

[تحقيق للمحقّق الرضي]

والتّحقيق: أنّ المعتبر في «حتّى» ترتيبَ أجزاء ما قبلها[2] ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس.

ولا يعتبر التّرتيب الخارجيّ، لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها، قبل ملابسته للأجزاء الأُخر، نحو: «مات كلّ أب لي حتّى آدم ـ عليه السّلام ـ».

أو في أثنائها، نحو: «مات النّاس حتّى الأنبياء».

أو في زمان واحد نحو: «جاءني القوم حتّى خالد» إذا جاؤوك معاً ويكون «خالد» أضعفهم أو أقواهم.

---

(١) **قوله: «ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها»**. وكأنّهم قالوا ذلك نظراً إلى قولهم: «أكلت السّمكة حتّى رأسها» لما في أكل السّمكة من الانقضاء المذكور.

(٢) **قوله: «والتّحقيق أنّ المعتبر في «حتّى» ترتيب أجزاء ما قبلها»**. منقول عن المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من شرح «الكافية» ٢: ٣٦٩ وهذا نصّه: قال الجُزُوْلي: المهلة في «حتّى» أقلّ من المهلة في «ثمّ» فهي متوسّطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين «ثمّ» المفيدة للمهلة.

قال: والذي أرى أنّ «حتّى» لا مهلة فيها بل «حتّى» العاطفة تفيد أنّ المعطوف هو الجزء الفائق إمّا في القوّة أو في الضّعف على سائر أجزاء المعطوف عليه.

وقد يكون تعلّق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد «حتّى» أسبق من تعلّقه بالأجزاء الأُخَر كقولك: «توفّى الله كلّ أبٍ لي حتّى آدم».

وقد يكون تعلّقه به في أثناء تعلّقه بالأجزاء الأُخَر، نحو: «مات النّاس حتّى الأنبياء» فالمقصود أنّ التّرتيب الخارجيّ لا يعتبر فيها أيضاً كما لا يعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى كما في: «مات النّاس حتّى الأنبياء» أو من الأقوى إلى الأضعف كما في: «قَدِمَ الحاجُّ حتّى المُشَاة».

فمعنى تفصيل المسند في «حتّى»: أنّه يعتبر في الذّهن تعلّقه بالمتبوع أوّلاً، وبالتّابع ثانياً، باعتبار أنّه أقوى أجزاء المتبوع، أو أضعفها.

[نقد وردّ]

فإن قلت: العطف على «المسند إليه» بالفاء و«ثمّ» و«حتّى» يشتمل على تفصيل «المسند» إليه أيضاً، فكان الأحسن أن يقول: «أو لتفصيلهما معاً».

[كلام الشيخ عبدالقاهر]

قلت: ذكر الشّيخ ـ في «دلائل الإعجاز»[1] ـ: أنّ النّفي إذا دخل على كلامٍ، فيه تقييد بوجهٍ مّا، يتوجّه إلى ذلك التّقييد وكذا الإثبات.

---

(١) **قوله: «ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في ذيل قول أبي النّجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي   عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

وقد نقلنا نصّه قبل ذلك مرّتين تفصيلاً وإليك نصّه مرّةً ثالثة إجمالاً، قال: هاهنا أصل، وهو: أنّه من حكم النّفي إذا دخل على كلامٍ، ثمّ كان في ذلك الكلام تقييد ـ على وجه من الوجوه ـ أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد وأن يقع له خصوصاً.

قال: واعلم أنّك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنّفي فيما ذكرت لك، ووجدت النّفي قد احتذاه فيه وتبعه. وذلك أنّك إذا قلت: «جاءني القوم كلّهم» كان «كلّ» فائدة خبرك هذا، والذي يتوجّه إليه إثباتك، بدلالة أنّ المعنى: على أنّ الشّكّ لم يقع في نفس المجيء أنّه كان من القوم على الجملة، وإنّما وقع في شموله الكلّ، وذلك الذي عناك أمره من كلامك.

وجملة الأمر: أنّه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرّد إثبات المعنى للشّيء إلّا كان الغرض الخاصّ من الكلام، والذي يُقْصَدُ إليه ويُزْجَى القولُ فيه، فإذا قلت: «جاءني زيد راكباً» و«ما جاءني زيد راكباً» كنت قد وضعت كلامك لأنْ تثبت مجيئه راكباً، أو تنفي ذلك، لا لأنْ تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً. هذا ما لا سبيل إلى الشّكّ فيه اهبعين حروفه.

[راجع: الدلائل: ٢١٦ـ٢١٧]

وجملة الأمر: أنّه ما من كلامٍ فيه أمر زائد على مجرّد إثبات الشّيء للشّيء، أو نفيه عنه، إلّا وهو الغرض الخاصّ والمقصود من الكلام، وهذا ممّا لا سبيل إلى الشكّ فيه، انتهى كلامه.

ففي نحو: «جاءني زيد فعمرو» يكون الغرض إثبات مجيء «عمرو» بعد مجيء «زيد» بلا مهلة، حتّى كأنّه معلوم أنّ الجائي «زيد» و«عمرو» والشّكّ إنّما وقع في التّرتيب والتّعقيب، فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند لا غير، حتّى لو قلت: «ما جاءني زيد فعمرو» كان نفياً لمجيئه عقيب مجيء «زيد» ويحتمل أنّهما جاءاك معاً، أو جاءك «عمرو» قبل «زيد» أو بعده بمدّة متراخية.

[عطف الجملة على الجملة]

فإن قلت: قد يجيء العطف على المسند إليه، بالفاء، من غير تفصيلٍ للمسند، نحو: «جاءني الآكِلُ فالشّارِبُ فالنّائِمُ» إذا كان الموصوف واحداً.

قلت: هذا في التّحقيق ليس من عطف المسند إليه، لأنّه في المعنى: «الّذي يأكل، فَيَشْرَبُ[1]، فينام» ولو سلّم فلا دلالة ـ فيما ذكر ـ على أنّه يلزم أن يكون لتفصيل المسند.

---

(١) **قوله: «لأنّه في المعنى: الذي يأكل، فيشرب»**. فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند إليه، لأنّ اسم الفاعل الدّالّ على الحدوث مضارع في صورة الاسم، قال المحقّق الرّضي في باب حروف العطف من «شرح الكافية»:

وإذا وقعت الفاء على الصّفات المتتالية والموصوف واحد، فالتّرتيب ليس لملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو: «جاءني زيد فعمرو» بل في مصادر تلك الصّفات المتتالية نحو قولك: «جاءني زيد الآكل فالنّائم» أي: «الذي يأكل فينام» كقوله:

يا لهف زيّابة للحارث الـ ـصابح فالغانم فالآيب

⇐

[العطف بـ«لا»]

﴿أو ردّ السّامع عن الخطأ﴾ في الحكم **﴿إلى الصّواب﴾** وسيجيء تحقيقه في بحث القصر **﴿نحو: «جاءني زيد لا عمرو»﴾** لمن اعتقد أنّ «عمراً» جاءك دون «زيد»(١)، أو أنّهما جاءاك جميعاً.

⇐ أي: «الذي يصبح فيغنم فيؤوب».

وقال في باب العطف من التّوابع: إنّ الصّفات يعطف بعضها على بعض كقوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

وقوله:

يا لهف زيّابة للحارث الـ ... ـصابح فالغانم فالآيب

ولا يجوز أن يعترض على حدّه بمثل هذه الأوصاف، فإنّه يطلق عليها أنّها معطوفة إلّا أن يدّعي أنّها في صورة العطف وليس بمعطوفة وإطلاقهم العطف عليها مجازاه. [راجع شرح الكافية ١: ٣١٩ـ٢: ٣٦٩]

(١) **قوله: «اعتقد أنّ عمراً جاءك دون زيد»**. القصر البيانيّ ـ وهو تخصيص شيءٍ بشيءٍ بطريق مخصوص ـ نوعان: حقيقيّ وإضافيّ، وذلك لأنّ تخصيص شيءٍ بشيءٍ إمّا أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً وهو الحقيقي.

أو بحسب الإضافة والنّسبة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إليه وهو إضافيّ، لأنّ تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق بل بالإضافة إلى معيّن آخر كقولك: «ما زيد إلّا قائم» بمعنى أنّه لا يتجاوز القيام إلى القعود، ونحوه، لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفة أُخرى أصلاً.

والإضافيّ ثلاثة أقسام: قلب وإفراد وتعيين.

والأوّل مثّل له الشّارح بقوله: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد مجيء عمرو لا زيد. فتقلبه وتقول: «جاءني زيد لا عمرو».

والثّاني أيضاً مثّله بقوله: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد مجيئهما معاً، فيكون قصر ⇐

و: «ما جاءني زيد لكن عمرو»[1] لمن اعتقد أنّ «زيداً» جاءك دون «عمرو»؛

⇐ إفرادٍ كما أنّ الأوّل قصر قلبٍ، وسكت عن قصر التّعيين؟ لأنّ المخاطب فيه شاكّ، فلا حكم له حتّى يردّ عن الخطأ فيه إلى الصّواب.

ثمّ إنّه جوّز استعمال «لا» في قصر القلب والإفراد، وفي «دلائل الإعجاز» أنّها تستعمل للقلب فقط ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

قال المراديّ في «شرح الألفية»: فائدة العطف بـ «لا» قصر الحكم على ما قبلها، إمّا قصر إفراد وإمّا قصر قلبٍ.

(١) **قوله: «و: ما جاءني زيد لكن عمرو»**. أي: «لكن» تستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر الإفراد، ولكن المذكور في كلام النُّحاة عكس ما ذكر في كلام البيانيّين أي: إنّه يستعمل في قصر الإفراد دون القلب، بشرط أن يكون معتقد السّامع الشّركة في النّفي لا في الإثبات، لأنّهم قالوا: إنّ كلمة «لكن» في: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لدفع وهم المخاطب أنّ عمراً أيضاً لم يجيء ـ مثل زيد ـ بناءً على أنّهما صديقان في الشدّة والرّخاء لا يفترقان.

وإنّما قالوا ذلك لأنّ «لكن» عندهم للاستدراك وهو دفع وهم يتولّد من الكلام السّابق دفعاً شبيهاً بالاستثناء المنقطع ولذا سمّى المنطقيّون القياس المشتمل على كلمة «لكن» بالقياس الاستثنائيّ.

وهذا الكلام صريح في أنّه إنّما يقال: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما، فيكون هذا الكلام قصر إفرادٍ في النّفي، لا لمن اعتقد أنّ «زيداً» جاءك دون «عمرو» حتّى يكون هذا الكلام قصر قلب ـ كما يظهر من «المفتاح» و«الإيضاح» ـ. وأمّا أنّ «ما جاءني زيد لكن عمرو» يقال لمن اعتقد أنّهما جاءاك معاً على أن يكون قصر إفرادٍ مع كون معتقد السّامع حينئذٍ الشَّركة في الإثبات، فلم يقل به أحد من النحويّين والبيانيّين.

إكمال: لمّا ثبت أنّ لفظة «لكن» لقصر القلب عند أهل هذا الفنّ، علم أنّه لا استدراك فيها عندهم، لأنّ السّامع في قصر القلب من يعتقد العكس خطأً، فليس بين المعطوف ⇐

كذا في «المفتاح» و«الإيضاح».

ولم يذكره المصنّف هاهنا لكونه مثل «لا» ـ في الرّدّ إلى الصّواب ـ إلّا أنّ «لا» لنفي الحكم عن التّابع بعد إيجابه للمتبوع[1]، و«لكن» لإيجابه للتّابع بعد نفيه عن المتبوع.

⇐ والمعطوف عليه اتّصال ومناسبة في اعتقاده وهو منشأ التّوهّم الذي يستدرك بـ«لكن» فلا استدراك.

وبهذا ينحلّ الإشكال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ووجه الإشكال: أنّ «لكن» للاستدراك ونفي الأُبوّة ليس بموهمٍ لنفي الرّسالة لعدم الاتّصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتحقّق الاستدراك.

وبيان حلّه: أنّ «لكن» لمجرّد قصر القلب من غير استدراكٍ، والمشركون يعتقدون فيه ـ صلّى الله عليه وآله ـ الأُبوّة ونفي الرّسالة فقلب عليهم اعتقادهم، هذا ما يفيده البيان، وأمّا ما أفاده النُّحاة من الاستدراك ففي الحلّ تأمّل.

(١) وللعطف بها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدّمها إثبات أو أمر أو نداء: نحو: «يا ابن أخي لا ابن عمّي» ولم يذكر الرّضيّ الأخير، وزعم ابن سعدان أنّه ممنوع وقد نصّ على جوازه سيبويه. وهذا الشّرط يعلم من معنى «لا».

الثّاني: أن لا تقترن بعاطف.

الثّالث: أن يتعاقد متعاطفاها فلا يجوز «جاءني رجل لا زيدٌ» لأنّه يصدق على «زيد» اسم الرّجل.

قال الرّضيّ: ولا تجيء بعد الاستفهام والتمنّي والعرض والتّحضيض ونحو ذلك ولا بعد النّهي. وهو مخالف لقول أبي حيّان حيث أجاز وقوعها بعد الدّعاء والتّحضيض. وأجاز الفرّاء العطف بها على اسم «لعلّ» كما يعطف بها على اسم «إنّ» نحو: «لعلّ زيداً لا ⇐

والمذكور في كلام النُّحاة أنّ «لكن» في «ما جاءني زيد لكن عمرو» لدفع وهم المخاطب أنّ «عمراً» أيضاً لم يجئ ـ كـ «زيد» ـ بناء على مُلَابَسَةٍ بينهما ومُلَاءَمَةٍ، لأنّه للاستدراك، وهو دفع توهّم يتولّد من الكلام المتقدّم، دفعاً شبيهاً بالاستثناء.

وهذا صريح في أنّه إنّما يقال: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أنّ المجيء مُنْتَفٍ عنهما جميعاً، لا لمن اعتقد أنّ «زيداً» جَاءَكَ دون «عمرو» ـ على ما وقع في «المفتاح» ـ.

وأمّا أنّه يقال لمن اعتقد أنّهما جاءاك معاً، على أن يكون قصر أفراد، فلَمْ يَقُلْ به أحد.

⇐ عمراً منطلق». ومنع الزّجّاج من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي وردّ بقول امرئ القيس.

قال الرّضيّ: ولا تعطف بها الاسميّة ولا الماضي على الماضي فلا يقال: «قام زيدٌ لا قعد» لأنّه جملة ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل، والمجوّز مضارعته للاسم. وخالفه المراديّ فقال: لا يعطف بـ«لا» إلّا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو: «زيدٌ يقوم لا يقعد». فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة، ولذلك يجوز الابتداء بها. وفي «النّهاية»: وتعطف «لا» الجملة على الجملة نحو: «زيدٌ قائم لا عمروٌ جالسٌ».

أقول: قول المراديّ: «أو جملة لها موضع من الإعراب» أعمّ من أن تكون اسميّة، أو فعليّة: مضارعاً، أو ماضياً، وتمثيله نصّ في المضارع، وقول صاحب «النّهاية» مؤيّد لعطف الاسميّة بها.

قال الرّضيّ: ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف ولو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرّر فتخرج «لا» عن العطف ويتمحّض لتأكيد النّفي. وهذه الزّائدة لا تدخل على العلم ولا تقول: «أنت غير زيد ولا عمروٍ» بل تقول: «أنت غير زيد وغير عمروٍ».

[العطف بـ«بل»]

﴿أو صَرْف الحُكْم عن المحكوم عليه، إلى آخر نحو: «جاءني زيد بل عمرو» و: «ما جاءني زيد بل عمرو»﴾ فإنّ «بل» للإضراب[1] عن المتبوع، وصرف الحكم إلى التّابع.

---

(١) **قوله: «بل للإضراب»**. الغرض من العطف بـ«بل» صرف الحكم ـ أعني الفعل ـ عن المحكوم عليه ـ أعني زيداً ـ إلى آخر ـ أعني عمراً ـ لأنّ «بل» للإعراض عن المتبوع وصرف الحكم إلى التّابع، فالمتكلّم حكم أوّلاً بأنّ الفعل مسند إلى المتبوع، ثمّ ظهر له أنّه غلط فصرف الفعل عنه إلى التّابع.

والمشهور أنّه إن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا الإبطال وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر أهمّ وهو إمّا رجوعٌ عمّا ولي المتقدّمة نحو: **﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾** [الأنبياء: ٥]. أو تنبيهٌ على رجحان ما ولي المتأخّرة نحو: **﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾** [النّمل: ٦٦]. وهي في ذلك كلّه حرف ابتداءٍ لا عاطفة على الصّحيح.

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثمّ إن تقدّمها أمر أو إيجاب تفيد صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، ويصير المعطوف عليه مسكوتاً عنه فلا تحكم عليه بشيءٍ.

وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير حكم الأوّل وإثبات ضدّه للثّاني وقال الرّضيّ: ظاهر كلام الأندلسي أنّ الأوّل مسكوت عنه كما في الإيجاب ثمّ استظهره وبه جزم التّفتازانيّ.

وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب والأمر فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب، والأمر المتقدّم لا إلى ما بعد «بل» وكذا «لا» الدّاخلة على «بل» بعد النّهي، والنّفي، راجعة إلى معنى ذلك النّهي والنّفي مؤكّدة لمعناهما. ومنع الكوفيّون أن يعطف بها بعد غير النّفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلّته.

قال الرّضيّ: لا تجيء «بل» ـ المفردة، العاطفة للمفرد ـ بعد الاستفهام لأنّها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في

⇐

[معنى الإضراب في كلام المثبت]

ومعنى الإضراب[1]: أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن

⇒ الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله، وكذا قيل: «إنّها لا تجيء بعد التّحضيض والتّمنيّ والتّرجيّ والعَرْض» والأولى أن يجوز استعمالها بعد مايستفاد منه معنى الأمر والنّهي كالتّحضيض والعرض. امّا «بل» الّتي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى أهم من الأولى، وقد تجيءُ للغلط، والأولى تجيء بعد الاستفهام كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ**﴾ [الشّعراء: ١٦٥ ـ ١٦٦].

(١) **قوله: «ومعنى الإضراب»**. أي: معنى الإضراب في المثبت ـ لأنّه يقع في كلام المثبت والمنفي ـ أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن لا يلابسه الحكم وأن يلابسه، ففي: «جاءني زيد بل عمرو» يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه، هذا هو المشهور بشرط أن لا ينضمّ إلى «بل» كلمة «لا» النافية، وأمّا إذا انضمّ إليه «لا» نحو: «جاءني زيد لا بل عمرو» فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعاً. ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ في باب حروف العطف من شرح «الكافية» فراجعه ـ.

ونسب إلى ابن الحاجب أنّه قال في كتاب «الأمالي»: أنّ الإضراب في الكلام المثبت يقتضي عدم المجيء قطعاً، ففي المثال المذكور مجيء زيد مقطوع العدم.

وأمّا الإضراب في المنفي ففيه أقوال أربعة:

الأوّل: قول الجمهور وهو أنّ «بل» يفيد ثبوت الحكم للتّابع مع السّكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع.

الثّاني: قول ابن مالك وهو أنّه يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع مع ثبوته للتّابع. قال في «الألفيّة»:

و«بل» كـ«لكن» بعد مصحوبيها   كـ«لم أكنْ في مربعٍ بل تَيْها»

وأشار إليه التّفتازاني بقوله: «وقيل يفيد الخ»، ويهذا يشعر كلامهم في «باب القصر» أيضاً.

⇐

يلابسه الحكم، وأن لا يلابسه، فنحو «جاءني زيد بل عمرو» يحتمل مجيء «زيد» وعدم مجيئه.

⇐ **الثّالث**: قول المبرّد وهو أنّه بعد النّفي يفيد نفي الحكم عن التّابع والمتبوع كالمسكوت عنه، كما أنّه في المثبت أيضاً كذلك.

الرّابع: قول ابن الحاجب ـ على ما نسب إليه ـ وهو أنّه يفيد نفي الحكم عن التّابع مع ثبوته للمتبوع ففي «ما جاءني زيد بل عمرو» عدم مجيء «عمرو» متحقّق، ومجيء «زيد» وعدمه على الاحتمال عند المبرّد، ومجيئه متحقّق عند ابن الحاجب، وهذا الجدول وضع لإيضاح هذا الغرض:

الأقوال الأربعة	حكم التّابع	حكم المتبوع
القول الأوّل	مثبت له	مسكوت عنه
القول الثّاني	مثبت له	منفيّ عنه
القول الثّالث	منفيّ عنه	مسكوت عنه
القول الرّابع	منفيّ عنه	مثبت له

وصرف الحكم في الكلام المثبت ظاهر، لأنّ الحكم في المتبوع إمّا مسكوت عنه ـ كما يقول الجمهور ـ أو منفيّ عنه ـ كما نقل عن ابن الحاجب ـ وعلى كليهما يصدق أنّ الحكم قد صرف عن المحكوم عليه إلى آخر.

وكذا صرف الحكم في الكلام المنفيّ ظاهر على قول المبرّد، لأنّ الحكم في المتبوع عنده مسكوت عنه، فيصدق أنّ الحكم ـ أعني نفي المجيء مثلاً ـ قد صرف عن المحكوم عليه إلى آخر، وكذا عند ابن الحاجب.

وأمّا على قول الجمهور ففي صرف الحكم إشكال ـ كما أشار إليه التّفتازاني ـ وذلك لأنّه لم يصرف الحكم ـ أعني نفي المجيء ـ عن المتبوع إلى التّابع ـ على قولهم ـ وإنّما الذي صرف ضدّ ذلك الحكم ـ أعني ثبوت المجيء ـ فلا يصدق أنّ الحكم قد صرف عن المحكوم عليه إلى آخر.

وفي كلام ابن الحاجب أنّه يقتضي عدم المجيء قطعاً.

وأمّا إذا انضمّ إليه كلمة «لا» نحو: «جاءني زيد لا بل عمرو» فهو يفيد عدم مجيء «زيد» قطعاً.

[معنى الإضراب في كلام المنفي]

وأمّا المنفيّ فالجُمْهُور على أنّه يفيد ثبوت الحكم للتّابع، مع السّكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع، فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو»: ثبوت المجيء لـ«عمرو» مع احتمال مجيء «زيد» وعدم مجيئه.

وقيل: يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً، حتّى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتّة كما في «لكن»، وبهذا يشعر كلامهم في بحث «القَصْر».

ومذهب المُبَرِّد: أنّه بعد النّفي يفيد نفي الحكم عن التّابع، والمتبوع كالمسكوت، أو الحكم متحقّق الثّبوت له، فمعنى «ما جاءني زيد بل عمرو»: «بل ما جاءني عمرو»، فعدم مجيء «عمرو» متحقّق، ومجيء «زيد» وعدم مجيئه على الاحتمال، أو مجيئه متحقّق، فصَرْف الحكم في المثبت ظاهر، وكذا في المنفيّ على مذهب المبرّد، وأمّا على مذهب الجُمْهور ففيه إشكال[1].

---

(١) **قوله: «ففيه إشكال»**. تقدّم بيانه قبيل ذلك وأجاب بعضهم عنه بأنّ المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته، ولا شكّ أنّه هنا نسب المجيء إلى المتبوع نفياً ثمّ صرف وغيّر بأن نسب إلى التّابع ثبوتاً وجعل المتبوع مسكوتاً عنه.

وأجاب عنه بعض آخر بأنّ المراد من صرف الحكم مطلق الحكم من دون تقييد بالثّبوت أو النّفي، أي: المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتبوع وإثباته للتابع فلا إشكال حينئذٍ.

فإن قلت: قد صرّح ابن الحاجب بأنّ «بل» في المثبت مطلقاً[١]، وفي المنفيّ، على مذهب المبرّد، لا يقع في كلام فصيح، فكان الأولى تركه كبدل الغلط.

قلت: مُعَارَضٌ بما ذكره بعض المحقّقين من النُّحاة[٢] أنّ بدل الغلط مع «بل» فصيح، مطّرد في كلامهم، لأنّها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط.

[العطف بـ«أو»]

﴿أو الشّكّ﴾ من المتكلّم **﴿أو التّشكيك﴾** أي: إيقاع المتكلّم السّامع في الشّكّ **﴿نحو: «جاءني زيد أو عمرو»﴾** أو للإبهام[٣] نحو: **﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ**

---

(١) **قوله: «بل» في المثبت مطلقاً»**. أي: على جميع المعاني والأقوال «وفي المنفي» على مذهب المبرّد لا يقع في كلام فصيح فكان الأولى تركه.

(٢) **قوله: «قلت: معارض بما ذكره بعض المحقّقين من النُّحاة»**. أي: هذا الذي صرّح به ابن الحاجب في «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ مُعَارَضٌ بما ذكره المحقّق الرّضي في مطلع باب الحروف العاطفة من شرح «الكافية» ٢: ٣٦٣ حيث يقول: اعلم أنّ بعضهم ـ أي: السكّاكي ـ عدّ «أي» المفسّرة منها وعند الأكثرين أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها ـ أي: عند بعضهم بدل ـ كما قال بعضهم: إنّ «بل» التي بعدها مفرد نحو: «جاءني زيد بل عمرو» أو «ما جاءني زيد بل عمرو» ليست منها، لأنّ ما بعدها بدل غلط ممّا قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأمّا معها ففصيح مطّرد في كلامهم لأنّها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط اهـ.

(٣) **قوله: «أو للإبهام»**. أي: لإبهام المسند إليه على السّامع وإن كان غير مبهم عند المتكلّم ولذا قال بعضهم: إنّه لا فرق بين الإبهام والتّشكيك.

وردّه بعضهم بأنّ المقصود في التّشكيك إيقاع السّامع في الشكّ وأنّ المقصود في الإبهام عدم مواجهة السّامع بالتّصريح بالتّعيين لنكتة اقتضت ذلك لا إيقاعه في الشّكّ وإن لزم ذلك.

⇐

فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[١].

[الفرق بين الإباحة والتّخيير]

أو للتّخيير، أو للإباحة نحو: «ليدخل الدّار زيد أو عمرو». والفرق بينهما[٢]: أنّ **التّخيير** يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط، بخلاف **الإباحة** فإنّه يجوز فيها الجمع أيضاً، لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج[٣].

[رأي السّكّاكيّ في حروف العطف]

وممّا عدّه السّكّاكيّ من حروف العطف «أي» المفسّرة، والجُمْهُوْر على أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها.

⇐ وبتعبيرٍ أوضح: الفرق بين التّشكيك والإبهام أنّ المقصود في الأوّل إيقاع الشّبهة في قلب السّامع، وفي الثّاني الإخفاء عليه وإن لزم أحدهما الآخر، وفرق بين المقصود بالأصالة وبين الحاصل تبعاً ومن دون قَصْدٍ.

(١) سبأ: ٢٤.

(٢) **قوله: «والفرق بينهما»**. قال المحقّق الرّضي في باب الحروف العاطفة من شرح «الكافية» ٢: ٣٧٠: والفرق بينهما: أنّ الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التّخيير يتحتّم أحدهما ولا يجوز الجمع اهمختصراً.

(٣) **قوله: «بل بحسب أمر خارج»**. أي: جواز الجمع بينهما وعدمه إنّما يفهم من دليل خارج، مثلاً إذا قلنا: «تزوّج هنداً أو أُختها» لا يفهم من هذا الكلام نفسه عدم جواز الجمع بينهما وإنّما يدلّ على عدم الجواز حكم الشّارع بعدم جواز الجمع بين الأُختين في التّزويج.

وإذا قلنا: «تعلّم الفقه أو النّحو» لا يفهم من نفس الكلام جواز الجمع بينهما، بل الدالّ على ذلك حكم الشّارع وترغيبه في تعلّم العلوم كلّها في الجملة.

وبتعبير أوضح: مدلول اللفظ هو ثبوت الحكم لأحدهما مطلقاً، فإن كان الأصل فيهما النفي استفيد التّخيير وعدم جواز الجمع وإلّا استفيدت الإباحة والجمع ـ كما نصّ عليه الجرجاني ـ.

ووقوعها تفسيراً للضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وللضّمير المتّصل المرفوع من غير تأكيد، أو فصل، يقوّي مذهب الجُمْهُوْر[١]، وهذا نزاع لا طائل تحته.

[ضمير الفصل]

﴿وأمّا الفصل[٢]﴾ أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

---

(١) **قوله: «يقوّي مذهب الجمهور»**. لأنّ الأكثر في العطف على الضّمير المجرور إعادة الجارّ في المعطوف كما قال ابن مالك في الألفيّة:

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النّظم والنّثر الصّحيح مثبتا

وكذلك الأكثر في العطف على الضّمير المتّصل المرفوع تأكيد المعطوف عليه أو وجود فاصلٍ مّا كما قال في الألفيّة:

وإن على ضمير رفع متّصل ... عطفت فافصل بالضّمير المنفصل

أو فاصلٍ مّا وبلا فصل يَرِدْ ... في النّظم فاشياً وضَعْفَه اعتَقِدْ

(٢) **قوله: «وأمّا الفصل»**. للفصل ثلاثة معانٍ:

الأوّل: المعنى المصدريّ اللغويّ وهو القطع.

الثّاني: المعنى المصدريّ الصّناعي ـ الجعليّ ـ وهو: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

الثّالث: المعنى الاسميّ الخالص أي: «هو» في مثل: «زيد هو القائم».

وهاهنا سؤالان:

السّؤال الأوّل: لم جعل ضمير الفصل من مباحث المسند إليه لا المسند.

السّؤال الثّاني: ما هي فائدة هذا الضمير؟

فقوله: «وإنّما جعله» إشارة إلى الجواب عن السّؤال الأوّل وأجاب عنه بوجوهٍ ثلاثة:

الوجه الأوّل: أنّه يقترن به أوّلاً.

⇐

وإنّما جعله من أحوال المسند إليه؛ لأنّه يقترن به أوّلاً، ولأنّه في المعنى عبارة عنه، وفي اللّفظ مطابق له.

وهذا أولى مِنْ قول مَنْ قال: لأنّه لتخصيص المسند إليه بالمسند، فيكون من الاعتبارات الرّاجعة إلى المسند إليه.

لأنّا نقول: إنّ معنى تخصيص المسند إليه بالمسند ـ هاهنا ـ هو: تخصيص المسند بالمسند إليه، وجعله بحيث لا يعمّه وغيره، كما قال في «المفتاح»: إنّه لتخصيص المسند بالمسند إليه، وحاصله: قصر المسند على المسند إليه، وحصره فيه، فيكون راجعاً إلى المسند.

على أنّ التّحقيق أنّ فائدته ترجع إليهما جميعاً، لأنّه يجعل أحدهما مخصّصاً ومقصوراً، والآخر مخصّصاً به ومقصوراً عليه.

﴿ **فلتخصيصه** ﴾ أي: المسند إليه ﴿ **بالمسند** ﴾ يعني: لقصر المسند على المسند إليه[1]، لأنّ معنى قولنا: «زيد هو القائم» أنّ القيام مقصور على «زيد» لا يتجاوزه إلى «عمرو» ولهذا يقال في تأكيده: «لا عمرو».

⇐ والوجه الثّاني: أنّه في المعنى عبارة عنه.

والوجه الثّالث: أنّه في اللفظ مطابق له.

وقوله: «لتخصيصه بالمسند» إشارة إلى الجواب عن السّؤال الثّاني.

(١) **قوله: «يعني لقصر المسند على المسند إليه»**. قال الفاضل الدّسوقي: لمّا كانت العبارة توهم أنّ الباء داخلة على المقصور عليه، بيّن الشّارح أنّها داخلة على المقصور ويكون من قبيل قصر الصّفة على الموصوف، لأنّ المسند صفة للمسند إليه.

[مادّة التّخصيص يستعمل بالقلب]

فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم[١] ـ من تخصيص المسند إليه بالمسند ـ هو: قصره على المسند، لأنّ معناه: جعل المسند إليه بحيث يخصّ المسند، ولا يعمّه وغيره.

قلت: نعم، ولكن غالب استعماله في الاصطلاح[٢] على أن يكون المقصور هو المذكور بعد الباء، على طريقة قولهم: «خصّصت فلاناً بالذّكر»[٣] ـ إذا ذكرتَه دون

---

(١) **قوله: «فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم»**. وحاصل القول أنّه لم فسّر الشّارح عبارة المصنّف بقوله: «يعني لقصر المسند على المسند إليه» وقلب متن الخطيب؟ وحاصل الجواب أنّ باعث القلب أمران: لفظيّ ومعنوي.

أمّا اللفظي: فلأنّ مادّة التخصيص إنّما يستعمل بالقلب كما في قول ابن مالك:

* والاسم قد خصّص بالجرّ *

أي: والجرّ قد خصّص بالاسم، وهذا هو القلب البياني الذي يأتي ذكره عن قريب ويكون الدّاعي إليه المعنى لا اللفظ، والنكتة فيه زيادة اختصاص الجرّ بالاسم.

وأمّا المعنويّ: فلأنّ المراد من قولهم: «زيد هو القائم» أنّ القيام مقصور على «زيد» لا يتجاوزه إلى «عمرو» كما مرّ في عبارة الشّارح.

(٢) **قوله: «ولكن غالب استعماله في الاصطلاح»**. أي: التّخصيص ـ يجيء بمعنى الإفراد وبمعنى القصر، فالباء على المعنى الأوّل يدخل على المقصور، وعلى المعنى الثّاني على المقصور عليه، والاصطلاح جارٍ على المعنى الأوّل وعليه كلام الخطيب، لأنّه من أهل الاصطلاح.

(٣) **قوله: «على طريقة قولهم: «خصّصت فلاناً بالذّكر»**. قال الجرجاني: حاصله راجع إلى ملاحظة معنى التّمييز والإفراد كأنّه قيل: وأمّا الفصل فهو لتمييز المسند إليه من بين الأشياء الصّالحة لكونها مسنداً إليها بإثبات المسند له. وهذا هو معنى قصر المسند على

⇐

غيره، وجعلتَه من بين الأشخاص مختصّاً بالذّكر ـ فكان المعنى: جعل هذا المسند إليه ـ من بين ما يصحّ اتّصافه بكونه مسنداً إليه ـ مختصّاً بأن يثبت له المسند، وهذا معنى قصر المسند عليه.

ألا ترى إلى قولهم في ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾[1] معناه: «نخصّك بالعبادة لا نعبد غيرك».

⇐ المسند إليه. وكذا «نخصّك بالعبادة» معناه: نميّزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فتكون العبادة مقصورةً عليه ـ تعالى ـ.

وكذا قولهم: واختصّ المندوب بـ«وا» أي: ميّز المندوب عن المنادى بـ«وا» فيكون «وا» مخصوصةً بالمندوب.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ** ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وبالجملة تخصيص شيء بآخر في قوّة تمييز الآخر به. فإمّا أن يجعل التّخصيص مجازاً عن التّمييز مشهوراً في العرف حتّى صار كأنّه حقيقة فيه، وإمّا أن يجعل من باب التّضمين ـ بشهادة المعنى ـ فيلاحظ المعنيان معاً ويكون الباء المذكورة صلةً للمضمّن ويقدّر للمضمّن فيه أُخرى فيقال في: «نخصّك بالعبادة» ـ مثلاً ـ: نميّزك بها مخصّصاً إيّاها بك.

(١) **قوله: «ألا ترى إلى قولهم في «إيّاك نعبد»**. وهو قول الزّمخشري في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ من «الكشّاف».

قال الزمخشري في الكشّاف ١: ١٤٧: ومعنى التّعريف في «المفلحون» الدّلالة على أنّ المتّقين هم النّاس الذين عنهم بلغك أنّهم يفلحون في الآخرة كما إذا بلغك أنّ إنساناً قد تاب من أهل بلدك فاستخبرت من هو؟ فقيل: «زيد التائب» أي: هو الذي أخبرت بتوبته.

أو على أنّهم الذين إن حصلت صفة المفلحين وتحقّقوا ما هم وتصوّروا بصورتهم الحقيقيّة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك: هل عرفت الأسد وما جبل عليه من فرط الإقدام؟ إنّ زيداً هو هو. اهـ.

[ضمير الفصل وإفادة القصرين]

ومن النّاس من زعم أنّ الفصل[(١)] ـ كما يكون لقصر المسند على المسند إليه ـ يكون لقصر المسند إليه على المسند، كما يدلّ عليه كلام صاحب «الكشّاف» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[(٢)] حيث قال:

إنّ معنى التّعريف في «المفلحون» الدّلالة على أنّ المتّقين هم الّذين إن حَصَلَتْ لهم صِفَةُ المُفْلِحين، وتحقّقوا ما هم، وتصوّروا بصورتهم الحقيقيّة، فهم هم لا يَعْدُوْن تلك الحقيقة، انتهى كلامه.

فزعموا أنّ معنى «لا يعدون تلك الحقيقة»: أنّهم مقصورون على صفة الفَلاح لا يتجاوزونه إلى صفة أُخرى.

[غلط منشأه عدم التّدرّب وقلّة التّدبّر]

وهذا غلط منشأه عدم التّدرّب في هذا الفنّ وقلّة التّدبّر لكلام القوم:

أمّا أوّلاً: فلأنّ هذا إشارة إلى معنىً آخَرَ للخبر المعرّف باللّام، أورده الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[(٣)] حيث قال: إنّ للخبر المعرّف باللّام معنىً ـ غير ما ذكر ـ دقيقاً،

---

(١) **قوله: «ومن الناس من زعم أنّ الفصل»**. تعريض بالمحقّق الرّضي في باب ضمير الفصل من شرح «الكافية» ٢: ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) البقرة: ٥.

(٣) **قوله: أورده الشيخ في «دلائل الإعجاز»**. أي: في فصل القول على فروق الخبر ١٣٨ ـ ١٤٠ حيث قال: واعلم أنّك تجد الألف واللّام في الخبر على معنى الجنس ثمّ ترى له في ذلك وجوهاً:

أحدها: أن تَقْصُرَ جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: «زيد

⇐

⇐ هو الجواد» و: «عمرو هو الشُّجَاع» تريد أنّه الكامل إلّا أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشَّجَاعة لم توجد إلّا فيه، وذلك لأنّك لم تعتدّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال.

والوجه الثّاني: أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنّه لا يوجد إلّا منه، ولا يكون ذلك إلّا إذا قيدت المعنى بشيءٍ يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه وذلك كنحو أن يقيّد بالحال والوقت كقولك: «هو الوفيّ حين لا تظنّ نفس بنفس خيراً».

وهكذا إذا كان الخبر بمعنىً يتعدّى ثمّ اشترطت له مفعولاً مخصوصاً كقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفا ة إمّا مخاضاً وإمّا عشارا

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصّاً من الوفاء. وكذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعاً خاصّاً وكذا الباقي.

ثمّ إنّك تجعل كلّ هذا خبراً على معنى الاختصاص وأنّه للمذكور دون من عداه، ألا ترى أنّ المعنى في بيت الأعشى أنّه لا يهب هذه الهبة إلّا الممدوح.

والوجه الثّالث: أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان في «زيد هو الشّجاع» تريد أن لا تعتدّ بشَجَاعة غيره، ولا كما ترى في قوله:

* هو الواهب المائة المصطفاة *

لكن على وجه ثالث وهو الذي عليه قول الخنساء:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيتُ بكاءك الحَسَن الجميلا

لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيّد الحسن بشيءٍ فيتصوّر أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تُقِرّه في جنس ما حُسْنُه الحُسْن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشكّ فيه شاكّ. ومثله قول حسّان:

وإنّ سَنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبوديّة ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها، ولو قال: «ووالدك عبد»

⇐

مثل قولك: «هو البَطَلُ المُحَامِي» لا تريد أنّه البَطَل المعهود[١]، ولا قصر جنس البَطَل عليه مبالغةً، ونحو ذلك[٢]، بل تريد أن تقول لصاحبك: هل سَمِعْتَ بالبَطَل

⇐ لم يكن قد جعل حاله في العبوديّة حالة ظاهرة متعارفة.

ثمّ قال: واعلم أنّ للخبر المعرّف بالألف واللّام معنىً غير ما ذكرت لك، وله مسلك ثَمَّ دقيق ولَمْحةٌ كالخَلْس يكون المتأمّل عنده ـ كما يقال ـ يعترف وينكر، وذلك قولك: «هو البطل المحامي» و: «هو المتّقي المرتجى» وأنت لا تقصد شيئاً ممّا تقدّم فلست تشير إلى معنىً قد علم المخاطب أنّه كان ولم يعلم أنّه ممّن كان ـ كما مضى في قولك: «زيد هو المنطلق» ـ ولا تريد أن تقصُر معنىً عليه على معنى أنّه لم يحصل لغيره على الكمال كما كان في قولك: «زيد هو الشّجاع» ولا أن تقول: إنّه ظاهر بهذه الصفة كما كان في قولك: «ووالدك العبد» ولكنّك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلتَ معنى هذه الصّفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتّى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه؟

فإن كنت قلته علماً وتصوّرته حقّ تصوّره فعليك صاحبَك واشدد به يدك فهو ضالّتك وعنده بغيتك. وطريقه كطريق قولك: هل سمعت بالأسد، وهل تعرف ما هو؟ فإن كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه اهمختصراً.

(١) **قوله: «لا تريد أنّه البطل المعهود»**. أي: لا يكون «أل» فيه للعهد ولا للاستغراق المجازيّ ولا للشُّهرة كما في قوله: «ووالدك العبد»، بل هي «أل» الحقيقة والماهية ويقال له «أل» الوحدة أيضاً.

قال الجرجاني: اعلم أنّ قصر الجنس مبالغة وادّعاءً له طريقان متقاربان:

الأوّل: أنّ ما عدا المقصور عليه من ذلك الجنس بلغ في النّقصان مبلغاً انحطّ معه عن مرتبة ذلك الجنس واستحقاقه أن يسمّى به فهو في ما عداه ملحق بالعدم.

الثّاني: أنّ المقصور عليه ترقّى في الكمال إلى حدّ صار معه كأنّه الجنس كلّه وإلى هذا أشار من قال: اللفظ عند الإطلاق ينصرف إلى الكمال.

(٢) **قوله: «ونحو ذلك»**. قال الجرجاني: هو أن يراد بالخبر المعرّف باللّام أنّ المحكوم عليه ⇐

المُحَامِي؟ وهل حَصَّلْتَ معنى هذه الصّفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرّجل حتّى يستحقّ أن يقال ذلك له وفيه، فإن كنت تصوّرتَه حَقَّ تصوّره، فعليك بصاحبك ـ تعني «زيداً» ـ فإنّه لا حقيقة له وراء ذلك، وطريقتُهُ طريقةُ قولك: هل سَمِعْتَ بالأسد؟ وهل تعرف حقيقته؟ فـ«زيد» هو هو بعينه؛ هذا كلامه.

وأمّا ثانياً: فلأنّ صاحب «الكشّاف» إنّما جعل هذا معنى التّعريف[1]، وفائدته،

⇐ مسلّم الاتصاف به، معروف على طريقة قوله: «ووالدك العبد» أي: ظاهر أنّه متّصف بهذه الصّفة، وهذا المعنى من فروع التّعريف الجنسيّ كأنّه لوحظ أوّلاً وقوعه خبراً ثمّ عرّف فصار تعريفه وحضوره في الذّهن بحسب هذا الاعتبار، لا بحسب مفهومه في نفسه اهـ.

(١) **قوله: «جعل هذا معنى التّعريف»**. قال في «الكشّاف» ١: ١٤٦: و«هم» فصل وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة. والتّوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، أو مبتدأ و«المفلحون» خبر، والجملة خبر «أُولئك» اهـ.

وقال الجرجاني: أجاب أوّلاً بأنّه لم يقصد بقوله: «لا يعدون تلك الحقيقة» قصر المسند إليه على المسند ـ كما توهّمه ذلك الزّاعم ـ بل قصد به معنى آخر دقيقاً ليس راجعاً إلى العهد ولا إلى قصر الجنس ادّعاءً ونحو ذلك.

وثانياً: بأنّ هذا معنى التّعريف الذي في «المفلحون» وفائدته لا معنى الفَصْل.

والجواب الثاني ظاهر لا خَفاء فيه يدلّ على عبارة «الكشّاف» بصريحها.

وأمّا الجواب الأوّل ففيه بحث، وذلك لأنّ كلام الشّيخ أوّلاً ـ أعني قوله: «ولا قصر جنس البطل عليه» ـ يدلّ بصريحه على أنّ هذا المعنى الدّقيق ليس فيه قصر المسند على المسند إليه، ولا نزاع فيه لذلك المتوهّم، وكلامه آخراً ـ أعني قوله: «فإنّه لا حقيقة له وراء ذلك» ـ يوهم قصر المسند اليه على المسند، كما أوهم ذلك عبارة «الكشّاف» حيث قال: «لا يعدون تلك الحقيقة» فما نقله من كلام الشّيخ لا يدفع ذلك التوهّم بل يؤكّده.

وتحقيق المقام: أنّ المسند إذا عرّف باللّام تعريف جنس: فإن قصد إلى أنّ المسند إليه هو كلّ أفراد ذلك الجنس، وأنّ ذلك الجنس لم يثبت إلّا له، كان ذلك قصراً للمسند على

⇐

لا معنى الفصل، بل صرّح في هذه الآية بأنّ فائدة الفصل: الدّلالة على أنّ الوارد بعده خبر، لا صفة، والتّوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه، دون غيره.

ثمّ التحقيق أنّ الفصل قد يكون للتّخصيص[1] ـ أي: قصر المسند على المسند

⇐ المسند إليه: إمّا حقيقةً وإمّا ادّعاءً.

وإن قصد إلى أنّه عين ذلك الجنس ومتّحد به وليس مغايراً له، فهو معنى آخر مغاير لمعنى العهد، ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتّصاف به، وهذا المعنى فيه دقّة بحيث يكون المتأمّل عنده كما يقال: يعترف وينكر ـ أي: دائراً بين الاعتراف والإنكار ـ وليس فيه دعوى قصر لا للمسند على المسند إليه ولا بالعكس، وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذي ملكة.

فقول الشّيخ: «فإنّه لا حقيقة له وراء ذلك» معناه أنّ حقيقته ذلك وهي متّحدة به، وقد صرّح بهذا المعنى في قوله: «فزيد هو هو بعينه». وقول العلّامة: «فهم هم» إشارة إلى معنى الاتّحاد، وقوله: «لا يعدون تلك الحقيقة» تأكيد له، فليس في كلاميهما إذن دلالة على قصر المسند إليه على المسند، وبطل ذلك التوهّم، فظهر أنّ هذا المعنى الدّقيق في فروع التّعريف الجنسيّ وأنّ الحقّ ما أطبق عليه النّاظرون في «الكشّاف» من أنّ اللّام على المعنى الثّاني لتعريف الجنس المسمّى بتعريف الحقيقة كما أنّها على المعنى الأوّل لتعريف العهد اهـ باختصارٍ.

(١) قوله: «ثمّ التّحقيق أنّ الفصل قد يكون للتّخصيص». هذا التّحقيق للمحقّق الرّضي في باب الضّمير من شرح «الكافية» ٢: ٢٥ ـ ٩٤ حيث قال: فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللّام إن كان معرّفاً بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله ـ عليه السّلام ـ: «الكرم التّقوى، الحسب المال، والدّين النّصيحة» ـ أي: لا كرم إلّا التّقوى، ولا حسب إلّا المال، ولا دين إلّا النّصيحة ـ وإن لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرّف باللّام مقصور على المبتدأ سواء كان اللّام في الخبر للجنس نحو: ﴿أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩] ـ أي: لا

⇐

إليه ـ نحو: «زيد هو أفضل من عمرو» و: «زيد هو يقاوم الأسد».

ذكر صاحب «الكشّاف» ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[1] ـ «هو» للتّخصيص والتّأكيد.

وقد يكون لمجرّد التّأكيد، إذا كان التّخصيص حاصلاً بدونه، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ[2]﴾[3] أي: لا رازق إلّا هو.

أو قصر المسند إليه على المسند نحو: «الكَرَمُ هو التَّقْوَى، والحَسَبُ هو المال» أي: لا كرم إلّا التّقوى، ولا حَسَب إلّا المال.

قال أبو الطّيّب:

إذا كانَ الشَّبابُ السُّكرَ[4] والشَّيْـ ـبُ هَمّاً فـالحياةُ هـي الحِـمَامُ

أي: لا حياة إلّا الحِمام.

⇐ عزيز إلّا أنت ـ فهو للمبالغة كقولك: «أنت الرّجل كلّ الرّجل» أو للعهد نحو: «رأيت الكريم وأنت الكريم» أي: أنت ذلك الكريم لا غيرك، وسواء كان اللّام موصولاً نحو: «أنت القائم» أو زائداً داخلاً في الموصول نحو: «أنت الذي قال كذا» اهـ.

(١) التّوبة: ١٠٤.

(٢) **قوله: «هو الرّزّاق»**. ضمير الفصل هاهنا لتأكيد الحصر المستفاد من «أل» الداخلة على صيغة المبالغة لا النّسبة بدليل قوله: «خير الرازقين» واستدلّ به بعضهم في عدم دلالة «أل» الدّاخلة على «الرزّاق» على الحصر.

(٣) الذّاريات: ٥٨.

(٤) **قوله: «إذا كان الشّباب السّكر»**. البيت من مدوّر الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدةٍ قالها أبو الطّيّب المتنبّي شاعر الشّيعة المشهور يمدح بها المغيث بن عليّ بن بشر العِجْليّ منها:

⇐

[تقديم المسند إليه]

﴿ وأمّا تقديمه ﴾ أي: تقديم المسند إليه على المسند[(١)].

فإن قلت: كيف يطلق التّقديم على المسند إليه وقد صرّح صاحب[(٢)] «الكشّاف»

⇐ فؤادٌ ما تسلّيه المدام ... وعُمْرٌ مثلُ ما تَهَبُ اللِئَامُ
ودهرٌ ناسه ناسٌ صغار ... وإن كانت لهم جُثَثٌ ضِخَامُ
وما أنا منهم بالعيش فيهم ... ولكن معدن الذَّهَبُ الرَّغامُ

ومنها:

ومَن خَبَرَ الغوانيَ فالغواني ... ضياءٌ في بواطنه ظَلامُ
إذا كان الشّبابُ السُّكْرَ والشَّيْـ ... ـبُ هَمّاً فالحياةُ هي الحِمَامُ
وما كلٌّ بمعذورٍ ببُخْلٍ ... ولا كلٌّ على بُخْلٍ يُلَامُ
ولم أر مثل جِيْراني ومِثلي ... لمثلي عند مثلهم مَقَامُ

والشّاهد في «هي» ـ وهو ضمير الفصل يدلّ على التأكيد ـ والحصر مستفاد من تعريف المسند إليه، والحِمام ـ بكسر الحاء ـ الموت.

(١) **قوله: «أي: تقديم المسند إليه على المسند»**. قال بعضهم: المراد بالمسند إليه هاهنا هو المبتدأ لا الأعمّ منه ومن الفاعل وذلك لأنّ رتبة الفاعل البعديّة كما نصّ عليه السّيوطي في شرح بيت ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلّا فضمير استتر

ويأتي تفصيل الكلام فيه عن قول الخطيب: وفيه نظر إذ الفاعل اللفظيّ والمعنويّ سواء الخ.

(٢) أي: في تفسير الآية ٦٩ من سورة المائدة وسيأتي تفصيل كلامه في بحث ترك المسند من مطلع الباب الثالث، وحاصله أنّه قال في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ [البقرة: ٦٢]: «والصابئون» رفع على الابتداء وخبره ⇐

بأنّه: «إنّما يقال مقدّم ومؤخّر لِلمُزَال، لا للقارّ في مكانه».

قلت: التّقديم ضربان(١):

⇐ محذوف، والنيّة به التّأخير عمّا في حيّز «إنّ» من اسمها وخبرها كأنّه قيل: إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والنّصارى حكمهم كذا، والصّابئون كذلك.

فإن قلت: هلّا زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محلّ «إنّ» واسمها؟ **قلت**: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر.

فإن قلت: لم لا يصح والنّيّة به التّأخير؟ **قلت**: لأنّي إذا رفعته رفعته عطفاً على محلّ «إنّ» واسمها والعامل في محلّهما الابتداء فيجب أن يكون هو العامل في الخبر، لأنّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنظمهما «إنّ» في عملها، فلو رفعت «الصّابئون» المنويّ به التّأخير بالابتداء ـ وقد رفعت الخبر بـ«إنّ» ـ لأعملت فيهما رافعين مختلفين.

فإن قلت: فقوله: «والصّابئون» معطوف لابدّ له من معطوف عليه فما هو؟ **قلت**: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: «إنّ الّذين آمنوا» ولا محلّ لها كما لا محلّ للتي عطفت عليها.

فإن قلت: ما التّقديم والتّأخير إلّا لفائدة، فما فائدة هذا التّقديم؟ **قلت**: فائدته التّنبيه على أنّ «الصّابئين» يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح فما الظّنّ بغيرهم، وذلك أنّ الصّابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً، وأشدّهم غيّاً، وما سمّوا صابئين إلّا لأنّهم صَبَؤوا عن الأديان كلّها ـ أي: خرجوا ـ.

فإن قلت: فلو قيل: «والصّابئين وإيّاكم» لكان التّقديم حاصلاً؟ **قلت**: لو قيل هكذا لم يكن من التّقديم في شيء، لأنّه لا إزالة فيه عن موضعه، وإنّما يقال مقدّم ومؤخّر للمزال، لا للقارّ في مكانه. ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام اهمختصراً.

(١) **قوله: «قلت: التّقديم ضربان»**. أقول: الشّارح لم يقل هذا وإنّما قاله الشّيخ عبدالقاهر في مطلع باب التّقديم والتأخير من «**دلائل الإعجاز**»: ٨٣: واعلم أنّ تقديم الشّيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ.

⇐

تقديم على نيّة التّأخير(١) كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل، ونحو ذلك، ممّا يبقى له مع التّقديم اسمه ورسمه ـ الّذي كان قبل التّقديم ـ.

وتقديم لا على نيّة التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر، والفعل على الفاعل، وذلك بأن تَعْمِدَ إلى اسم، فتقدّمه تارةً على الفعل، فتجعله مبتدأ نحو: «زيد قام»، وتؤخّره تارة، فتجعله فاعلاً نحو: «قام زيد».

وتقديم المسند إليه من الضَّرْب الثّاني، ومراد صاحب «الكشّاف» ثَـمَّةَ هو الضَّرْب الأوّل، وكلامه أيضاً مشحون بإطلاق التّقديم على الضَّرْب الثَّاني.

﴿**فلكون ذكره**﴾ أي: المسند إليه ﴿**أهمّ**﴾ ذكر الشّيخ في «دلائل الإعجاز» أنّا

⇐ والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك: «منطلق زيد» و: «ضرب عمراً زيد» معلوم أنّ «منطلق» و«عمراً» لم يخرجا بالتّقديم عمّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون اذا أُخّرت.

وتقديم لا على نيّة التّأخير ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له. فتقدّم تارة هذا على ذاك وأُخرى ذاك على هذا.

ومثاله ما تصنعه بـ«زيد» و: «المنطلق» حيث تقول مرّةً: «زيد المنطلق» وأُخرى: «المنطلق زيد» فأنت في هذا لم تقدّم «المنطلق» على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التّأخير ـ فيكون خبر مبتدأ كما كان ـ بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ وكذلك لم تؤخّر «زيداً» على أن يكون مبتدأ ـ كما كان ـ بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً.

وأظهر من هذا قولنا: «ضربت زيداً» و: «زيد ضربته» لم تقدّم «زيداً» على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له اهـ.

(١) **قوله: «تقديم على نيّة التّأخير»**. قال الجرجاني: الضّرب الأوّل: تقديم معنويّ، والضّرب الثّاني: تقديم لفظيّ: على قياس الإضافة المعنويّة واللفظيّة اهـ.

لَمْ نَجِدْهم[1] اعتمدوا في التّقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غيرَ العِناية

---

(١) قوله: «ذكر الشيخ في «دلائل الإعجاز» أنّا لم نجدهم». أي: ذكره في باب التّقديم والتّأخير من «الدّلائل» ٨٤ حيث قال: واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم ولم يذكر في ذلك مثالاً.

وقال النّحويّون: إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أغراض النّاس في فعلٍ مّا أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجيّ يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، إنّهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتِل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنّه يقدّم ذكر الخارجيّ فيقول: «قتل الخارجيَّ زيدٌ» ولا يقول: «قتل زيد الخارجيَّ» لأنّه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أنّ القاتل له «زيد» جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمّهم ويتّصل بمسرّتهم ويعلم من حالهم أنّ الذي هم متوقّعون له ومتطلّعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد وأنّهم قد كُفُوْا شرّه وتخلّصوا منه.

ثمّ قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يُقدَّر فيه أنّه يَقْتُلَ فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنّه يقدّم ذكر القاتل فيقول: «قتل زيد رجلاً» ذاك لأنّ الذي يعنيه ويعني النّاس من شأن هذا القتل طرافته وموضع النّدرة فيه وبُعْده كان من الظنّ.

ومعلوم أنّه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه.

فهذا جيّد بالغ إلّا أنّ الشّأن في أنّه ينبغي أن يُعرف في كلّ شيءٍ قُدّم في موضع من الكلام مثلُ هذا المعنى ويفسّر وجه العناية فيه هذا التفسير.

وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قُدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايةُ ولمَ كان أهمّ.

ولتخيّلهم ذلك قد صَغُر أمر التّقديم والتّأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه حتّى

⇐

والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفَسَّرَ وجه العناية بشيء، ويعرف فيه معنى، وقد ظنّ كثير من النّاس أنّه يكفي أن يقال: «قدّم للعِناية» من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبِمَ كان أهمّ؛ هذا كلامه.

[سبب الأهمّيّة]

ولأجل هذا أشار المصنّف إلى تفصيل وجه كونه أهمّ، فقال: ﴿إمّا لأنّه﴾ أي: تقديم المسند إليه ﴿الأصل﴾ لأنّه المحكوم عليه[1] ولابدّ من تحقّقه قبل الحكم،

⇐ أنّك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنّظر فيه ضرباً من التكلّف ولم تر ظنّاً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه.

ثمّ قال: وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيءٍ في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: «أفعلت»؟ فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: «أأنت فعلت»؟ فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو؟ وكان التردّد فيه اهـ.

وأقول: وبهذا الاعتبار ورد قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٢].

(١) **قوله: «لأنّه المحكوم عليه»**. قال الجرجاني: إن أُريد بالحكم وقوع النّسبة أو لا وقوعها، فهو مسبوق بتحقّق المسند إليه والمسند معاً في الذّهن، ضرورة أنّ النّسبة لا تعقل إلّا بعد تعقّلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب. أعني تقديم المسند إليه على المسند.

وإن أُريد بالحكم المحكوم به فلا نسلّم أنّه لابدّ من تحقّق المحكوم عليه في الذّهن قبل الحكم.

نعم لمّا كان المحكوم عليه هو الذّات والمحكوم به هو الوصف، كان الأولى أن ⇐

فقصدوا في اللفظ ـ أيضاً ـ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ﴿ **ولا مُـقْتَضِيَ للعدول عنه** ﴾ يعني أنّ كون التّقديم هو الأصل إنّما يكون سبباً لتقديمه في الذّكر إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، كما في الجملة الفعليّة، فإنّ كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه، لأنّ مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول[1]، وكذا كلّ ما كان معه شيء ممّا يقتضي تقديم المسند ـ على ما سيجيء تفصيله ـ.

[أسباب أُخر للتقديم]

﴿ **وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السّامع، لأنّ في المبتدأ تشويقاً إليه** ﴾ ومن هذا كان حقّ الكلام تطويل المسند إليه، ومعلوم أنّ حصول الشّيْء بعد الشّوْق ألذّ[2]

⇐ يلاحظ قبل المحكوم به، وأمّا أنّه يجب ذلك فلا.

هذا إن أُريد بتحقّقه قبل الحكم تقدّمه في التعقّل.

وأمّا إن أُريد تحقّقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجيّة إلّا أنّ ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقّل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقّق في الذّهن اهـ.

(١) **قوله: «مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول»**. للفاعل ونائبه مرتبتان: إحداهما: الأصل لكونه مسنداً إليه، والثّانية: خلاف هذا الأصل لكونه معمولاً، فالأوّل: يقتضي التقديم، والثّاني: عدمه، فاجتمع المقتضي والمانع، ورجح المانع لقوّته ـ كما نصّ عليه السّيوطي في باب «الإمالة» من شرح الألفيّة ـ.

(٢) **قوله: «ومعلوم أنّ حصول الشّيء بعد الشّوق ألذّ»**. قال الشّيخ في «دلائل الإعـجاز»: ١٠٢: وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتةً مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتقدمة له؛ لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التّأكيد والإحكام، ومن هاهنا قالوا: إنّ الشّيء إذا أضمر ثمّ فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدّم إضمار.

⇐

وأَوْقَعُ في النَّفْسِ ﴿كقوله﴾ أي: قول أبي العَلاء المَعَرِّيّ من قصيدة يرثي بها فقيهاً حنفيّاً:

﴿وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِـيهِ[1] حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَـمادِ﴾

⇐ ويدلّ على صحّة ما قالوه أنّا نعلم ضرورةً في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا: «فإنّ الأبصار لا تعمى» وكذلك السّبيل أبداً في كلّ كلام كان فيه ضمير قصّة، فقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ يفيد من القوّة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: «إنّ الكافرين لا يفلحون» لم يُفِدْ ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلّا لأنّك تعلمه إيّاه من بعد تقدمةٍ وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بيّن ولوّح ثمّ صرّح ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطّريق اهـ.

(١) قوله: «والذي حارت البريّة فيه». البيت من الخفيف المدوّر على العروض الأُولى مع الضّرب المماثل الدّاخل عليه الخبن وهو من قصيدة الثالثة والأربعين من قصائد «السّقط» رثى بها المعرّي أبا حمزة الحنفيّ يقول فيها:

غـيرُ مُـجْدٍ فـي مـلّتي واعْـتقادي ... نَـوْحُ بـاكٍ ولا تـرنّمُ شـادي

وشـبيهٌ صـوتُ النّـعيّ إذا قـيْـ ... ـسَ بـصوتِ البشـيرِ فـي كلّ نـادي

أَبَكَتْ تـلكم الحـمامةُ أَمْ غـنْـ ... ـنَتْ عـلى فَـرْعِ غُـصْنِها المَـيَّادِ

صـاحِ! هـذي قـبورُنا تـملأُ الرُّحْـ ... ـبَ، فأيـنَ القـبورُ مـن عَـهْدِ عـادِ

خَـفِّفِ الوَطْءَ! مـا أظـنّ أديـم الـ ... ـأرْضِ إلّا مـن هـذه الأجْسـاد

وقـبيحٌ بـنا، وإن قَـدُمَ العَـهْـ ... ـدُ، هـوانُ الآبـاءِ والأجـدادِ

سِـرْ، إن اسطَعْتَ، في الهواء رُوَيْداً ... لا اخـتيالاً عـلى رُفَـات العِـباد

رُبَّ لَـحْدٍ قـد صـار لَـحْداً مِـراراً ... ضـاحكٍ مـن تـزاحـم الأضـداد

ودفـينٍ عـلى بـقايا دفـينٍ ... فـي طـويل الأزمـان والآبـادِ

فـاسأل الفـرقدين عـمّن أحسّـا ... مـن قـبيلٍ وآنَسَـا مـن بِـلادِ

كـم أقـاما عـلى زَوال نـهار ... وأنـارا لمُـدْلِج فـي سـوادِ

تَـعَبٌ كـلّها الحـياةُ، فـما أَعْـ ... ـجَبُ إلّا مـن راغبٍ فـي ازديـاد

⇐

يعني: تَحَيَّرَتِ البَرِيَّةُ في المَعَاد الجِسْماني، والنُّشور الذي ليس بنفسانيّ، وفي انّ أبدان الأموات كيف تُحْيَى من الرُّفَات؛ كذا في «ضِرام السَّقْط» وقبله:

بـانَ أمـرُ الإلهِ وَاخْـتَلَفَ النَّا ... سُ فـداعٍ إلى ضَـلالٍ وَهَـادِ

يعني: بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به.

وبهذا تبيّن أن ليس المراد بالحَيَوان المُسْتَحْدَث من الجَماد آدم ـ عليه السّلام ـ ولا ناقة صالح ـ عليه السّلام ـ ولا ثُعْبان موسى ـ عليه السّلام ـ ولا القُقْنُس[1] ـ على ما وقع في بعض الشّروح ـ لأنّه لا يناسب السِّياق.

﴿ **وإمّا لتعجيل المسرّة، أو المساءة ـ لِلتَّفَؤُّلِ[2]، أو التّطيّر ـ نحو: «سَعْدٌ فـي**

⇐ إنّ حُزْناً في ساعة الموتِ أَضْعا ... فُ سُرُوْرٍ فـي ساعة المِيلاد
خُـلِقَ النّـاسُ للبقاء فضلَّتْ ... أُمَّـةٌ يحسبونهم للنَّفادِ
إنَّـما يُـنْقَلُون مـن دار أعـما ... لِ إلى دار شـقوةٍ أو رَشـادِ

قال:

كُـلُّ بـيتٍ للـهَدْم، مـا تـبتني الوَرْ ... قـاءُ، والسـيّد الرفـيع العِماد
والفـتى ظـاعِنٌ، ويكـفيه ظِـلّ الـ ... سِـدْرِ، ضَـربَ الأطـناب والأوتـادِ
بـان أمـر الإله، واخـتلف النّـا ... سُ، فـداعٍ إلى ضَـلالٍ وهـادِ
والذي حـارت البـريّة فـيه ... حَـيَوان مسـتحدث مـن جَماد
واللـبيب اللـبيب مَـن ليس يَـغْتَرْ ... رُ بكـونٍ مـصيره للـفساد

والشّاهد واضح، ومعاني الأبيات أيضاً واضحة.

(١) **قوله: «القُقْنس»**. وزان قُنْفُذ قيل: طائر له منقار طويل وهو حسن الألحان يعيش ألف سنةٍ ثمّ يلهمه الله ـ تعالى ـ بأن يموت فيجمع الحَطَب حواليه فيضرب بجناحيه إلى الحَطَب إلى أن يخرج منه النّار فيشتعل الحَطَب فيحترق هو، فيخلق الله ـ تعالى ـ من رماده بعد مدّةٍ مثله. **أقول**: وهذه بالأُسطورة أشبه منها بالحقيقة.

(٢) «التّفوّل» راجع إلى «المسرّة» و«التطيّر» إلى «المساءة» على ترتيب اللَّفّ والنّشر.

دارك» و«السَّفَّاح في دار صديقك». وإمّا لإيهام أنّه لا يزول عن الخواطر[١]**، أو أنّه يستلذّ به، أو لنحو ذلك ﴾** مثل إظهار تعظيمه[٢] نحو: «رجل فاضل في الدّار» وعليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾[٣].

أو تحقيره نحو: «رجل جاهل في الدّار».

ومثل الدّلالة على أنّ المطلوب إنّما هو اتّصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار، لا مجرّد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: «الزّاهد يَشْرَبُ، ويَطْرَبُ» دلالةً على أنّه يَصْدُرُ الفعل عنه حالةً فحالةً، على سبيل الاستمرار، بخلاف قولك: «يَشْرَبُ الزّاهد، ويَطْرَبُ» فإنّه يدلّ على مجرّد صدوره عنه، في الحال، أو الاستقبال.

[قول السّكّاكيّ واعتراض المصنّف عليه، ونقد الشّارح له]

وهذا معنى قول صاحب «المفتاح»[٤]: «أو لأنّ كونه متّصفاً بالخبر يكون هو

---

(١) **قوله: «لا يزول عن الخواطر»**. نحو: «الحسينُ ثالث الاثني عشر» وهذا هو المعنيّ بقول التهاميّ:

وإذا نطقت فأنت أوّل منطقي   وإذا سكتُّ فأنت في مضماري

(٢) **قوله: «إظهار تعظيمه»**. إظهار التّعظيم قد يكون حاصلاً بجوهر اللفظ نحو قول الأُزريّ:

* ويومٌ أبو الفضل استجار به الهدى *

وقد يكون بالإضافة نحو قول امرأة زهير: «ابن رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يدعوك وأنت لا تجيبه»؟ وقد يكون حاصلاً بالصّفة نحو: ﴿ **أَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾.

(٣) الأنعام: ٢.

(٤) **قوله: قول صاحب «المفتاح»**. قال في باب تقديم المسند إليه على المسند: وإمّا لأنّ كونه متّصفاً بالخبر يكون هو المطلوب كما إذا قيل لك: كيف الزّاهد؟ فتقول: «الزّاهد يشرَبُ ويطرب»، وإمّا لتوهّم أنّه لا يزول عن الخاطر أو أنّه يستلذّ، فهو إلى الذّكر أقرب. وإمّا لأنّ

⇐

المطلوب لا نفس الخبر» أراد بالخبر الأوّل خبر المبتدأ، وبالخبر الثّاني الإخبار.

والمصنّف لمّا فَهِمَ من الثّاني أيضاً معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بأنّ نفس الخبر تصوّر لا تصديق، والمطلوب بالجملة الخبريّة إنّما يكون تصديقاً لا تصوّراً.

وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً، أي: إثبات وقوع الشُّرْب ـ مثلاً ـ فلا يصحّ، لما سيأتي في «أحوال متعلّقات الفعل» أنّه لا يتعرّض عند إثبات وقوع الفعل لذكر المسند إليه أصلاً، بل يقال: وَقَعَ الشُّرْبُ ـ مثلاً ـ.

نعم، لو قيل على «المفتاح»: لا نسلّم أنّ للتّقديم دَخْلاً في الدّلالة على الاستمرار، بل إنّما يدلّ عليه الفعل المضارع، كما سنذكره في بحث «لو» الشرطيّة ـ إن شاء الله تعالى ـ لكان وجهاً.

[التّقديم مفيد زيادة التّخصيص]

ومثل إفادة زيادة تخصيص كقوله:

متى تَهْزُز بني قُطْنٍ[1] تَجِدْهُمْ سُيُوْفاً في عَواتِقِهِمْ سُيُوفُ

⇐ تقديمه ينبئ عن التّعظيم والمقام يقتضي ذلك، وإمّا لأنّه يفيد زيادة تخصيص كقوله:

متى تَهْزُزْ بني قُطْنٍ تجدهم سيوفاً في عواتقهم سُيُوْفُ

جُلوسٌ في مجالسهم رِزانٌ وإن ضيفٌ ألَمَّ فهُمْ خُفُوْفُ

والمراد: هم خفوف اهـ. [راجع: المفتاح: ٢٩١ـ٢٩٢]

(١) **قوله: «متى تهزز بني قُطْن»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل: النابغة الجعديّ ـ كما أورده أبو هلال العسكريّ في الفصل الأوّل من «ديوان المعاني» ـ وروِيت:

متى تهزز بني قُطْن تجدهم سيوفاً في عواتقهم سُيوفُ

جلوسٌ في مجالسهم رِزان وإن ضيف ألمّ فهم وُقوفُ

إذا نزلوا حسبتهم بدوراً وإن ركبوا فإنّهمُ حُتُوْفُ

⇐

جُلوسٌ فـي مـجالسهم رِزانٌ   وَإنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فَـهُمْ خُـفُوفُ

والمراد: «هم خفوف» كذا في «المفتاح» أي: محلّ الاستشهاد هو قوله: «هم خفوف» بتقديم المسند إليه، فقول المصنّف «هذا تفسير للشّيء بإعادة لفظه» ليس بشيء.

[الاعتراض على السّكّاكيّ]

واعترض أيضاً بأنّ كون التّقديم مفيداً للتّخصيص مشروط بكون الخبر فعليّاً ـ على ما سيأتي في نحو: «أنا سَعَيْتُ في حاجتك» ـ والخبر هاهنا اسم فاعل لأنّ «خُفُوْفاً» جمع «خافّ» بمعنى «خفيف».

⇐ وهذا نظير قول حَسَّان:

لِلّـــهِ دَرُّ عـــصابةٍ نـــادمتُهم   يـوماً بِـجِلَّقَ فـي الزّمـان الأَوَّلِ
أولاد جـــفنة حـولَ قـبر أبـيهم   قـبر ابـن مـارية الكـريم المُـفْضِلِ
بـيض الوجـوه كـريمة أحسابُهُمْ   شُـمُّ الأُنـوف مـن الطِّراز الأوّل
يُـغْشَوْنَ حـتّى مـا تـهرّ كِـلابُهُم   لا يسألون عـن السَّـواد المُـقْبِلِ
فـلبثت أزمـاناً طِـوالاً فـيهم   ثـمّ ادّكـرت كأنّـني لم أفـعل
وفـتىً يـحبّ المـجد يـجعل مـاله   مـن دون والده وإن لَـمْ يُسْأَلِ

اللغة: «تهزز» من «الهزز» وهو التحريك، و«بنو قطن» قبيلة معروفة أي: متى تحرّك بني قطن على رفع حادث أو فعل مكرمة تجدهم كالسيوف في الحِدّة والمضاء، و«العواتق» جمع «عاتق» واختار «في» مكان «على» إشارةً إلى أنّهم لا يفارقون السيوف بشَجاعتهم واحتياطهم حتّى كأنها ملصقة بعواتقهم ثابتة فيها، و«جلوس» جمع «جالس» وهو خبر مبتدأ محذوف بالقرينة أي: هم جلوس.

و«في مجالسهم» متعلّق بـ«رزان» جمع «رَزِيْن» بمعنى الوَقُورْ وهو صفة «جلوس» أو خبر ثانٍ. «ألمّ» أي: نزل، و«الخفوف» ـ بضمّتين ـ جمع خافّ ـ بالتشديد ـ من الخفّة، أي: خفاف الحركات في ملاقاة الضّيف وخدمته لسرورهم به. والشّاهد في قوله: «هم خفوف» كما بيّنه الشّارح.

وأُجيب بمنع هذا الاشتراط، لتصريح أئمّة التّفسير بالحصر في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ** ﴾[١]، ﴿ **وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ** ﴾[٢]، ﴿ **وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[٣] ونحو ذلك، ممّا الخبر فيه صفة، لا فعل.

وفيه بحث؛ لظهور أنّ الحصر في قوله «هم خُفُوف» غير مناسب للمقام.

وأُجيب أيضاً بأنّه لا يريد بالتّخصيص ـ هاهنا ـ الحصر، بل التّخصيص بالذّكر الّذي أشار إليه في قوله: «وأمّا الحالة المقتضية لذكر المسند إليه فهي أن يكون الخبر عامّ النّسبة إلى كلّ مسند اليه، والمراد تخصيصه بمعيّن».

وهذا سديد، لكن في بيان كون التّقديم مفيداً لزيادة التّخصيص نوعُ خَفَاءٍ[٤].

[كلام عبدالقاهر الجرجاني]

﴿ عبدالقاهر[٥] ﴾ ....

---

(١) هود: ٩١.

(٢) الأنعام: ١٠٧.

(٣) هود: ٢٩.

(٤) **قوله: «نوعُ خَفاءٍ»**. لأنّ التّخصيص الذِكريّ لا يقبل الزّيادة والنّقصان بخلاف التّخصيص الحصريّ، إلّا أن يقال: الإضافة في قوله: «زيادة التّخصيص» للبيان، أي: الزّيادة التي هي التّخصيص فحينئذٍ يرتفع الخَفاء.

(٥) **قوله: «عبدالقاهر»**. أي: قال عبدالقاهر: إنّ تقديم المسند إليه يفيد الحصر بثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون بعد النّفي.

الثّاني: أن لا يكون بين النفي وبين المسند إليه فصل بشيءٍ.

الثّالث: أن يكون المسند فعلاً.

وقال الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: المسند إليه في الكلام إمّا اسم مظهر ـ معرفة أو نكرة ـ وإمّا مضمر، وكلّ منهما مقدّم أو مؤخّر، وكلّ منها مثبت أو منفيّ، وكلّ منها مؤكّد أو غير مؤكّد. ⇐

أورد[1] في «دلائل الإعجاز»[2] كلاماً حاصله ما أشار إليه المصنّف بقوله: ﴿وقد يقدّم﴾ أي: المسند إليه ﴿ليفيد﴾ التّقديم ﴿تخصيصه بالخبر

⇐ فإن كان المسند إليه مؤخّراً ـ مثبتاً كان نحو: «جاءني زيد» و: «جاءني رجل» و: «جئت» أو منفياً نحو: «ما جاءني زيد» و: «ما جاءني رجل»، و: «ما جئت» غير مؤكّدٍ ـ كما في هذه الأمثلة ـ أو مؤكّداً ـ نحو: «جاءني زيد زيد» و: «ما جاءني زيد زيد» و: «جاءني رجل رجل» و: «ما جاءني رجل رجل» و: «جئت أنا» و: «ما جئت أنا» ـ لم يكن مفيداً للتقوّي ولا لِلحصر، لأنّ سبب التقوّي تكرّر الإسناد وسبب الحصر التّقديم وهما مفقودان في الأمثلة وهي اثنا عشر مثالاً.

وإن كان المسند إليه مقدّماً فهو إمّا في الكلام المثبت أو في المنفيّ؛ فإن كان في المثبت نحو: «زيد جاء» و: «رجل جاء» و: «أنا جئت» يمكن أن يكون للحصر، يمكن أن يكون للتقوّي وهذه ثلاثة أمثلة أُخرى.

وإن كان في الكلام المنفي لم يخلُ عن أن يكون مظهراً ـ معرفة أو نكرة ـ أو مضمراً هذه ثلاثة أيضاً، والنّفي فيها مقدّم على المسند إليه أو مؤخّر عنه فصارت ستّة، وهذه السّتّة قسمان: إمّا أن يكون بين المسند إليه وحرف النفي فصل أو لا، والأقسام اثنا عشر أيضاً ومجموع الأقسام سبعة وعشرون قسماً.

فإن كان المسند إليه المقدّم بعد النفي من غير فاصل ـ وهو ثلاثة أقسام ـ كان الكلام مفيداً للحصر وفي الباقي يحتمل الوجهين.

والحاصل سبعة وعشرون لا يوجد الحصر في اثني عشر قسماً قطعاً ويحتمل في اثني عشر ويوجد الحصر في ثلاثة قطعاً.

(١) **قوله: «أورد»**. أي: «عبدالقاهر أورد» جعل الشّارح في هذا الكتاب «عبدالقاهر» مبتدأ وقدّر له الخبر ـ وهو «أورد» ـ وفي شرح الصّغير جعله فاعلاً وقدّر له فعلاً، أي: «قال عبدالقاهر» والأوّل أولى لأنّ المبتدأ أشرف من الفاعل، وأيضاً حذف الفعل قليل وحذف الخبر كثير، والحمل على الأكثر أولى.

(٢) راجع باب التّقديم والتّأخير مع النّفي: ٩٦ ـ ٩٨.

الفعلي[١] **﴾** أي: قصر الخبر الفعلي عليه، والتّقييد بـ«الفعلي» ممّا يفهم من كلام الشّيخ وإن لم يصرّح به.

وصاحب «المفتاح» قائل بالحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقّات[٢] نحو: ﴿ **وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ** ﴾.

﴿ إنْ وَلِيَ حَرْفَ النّفي ﴾ ـ أي: إن كان المسند إليه بعد حرف النّفي بلا فصل ـ من قولهم: «وَلِيَك» أي: قرب منك **﴿ نحو: «ما أنا قُلْتُ هذا» أي: لم أقله مع أنّه مقول لغيري ﴾**.

فالتّقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور، وثبوته لغيره ـ على الوجه الذي نُفِيَ عنه، من العموم، والخصوص ـ فلا يقال هذا إلّا في شيء ثَبَت أنّه مقول لغيرك، وأنت تريد نفي كونك القائل، لا نفي القول.

ولا يلزم منه أن يكون جميع مَنْ سواك قائلاً، لأنّ التّخصيص إنّما هو بالنّسبة إلى مَنْ تَوَهَّمَ المخاطب اشتراكك معه في القول، أو انفرادك به، دونه، لا بالنّسبة إلى جميع مَنْ في العالم.

[تفريع]

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولأنّ التّقديم يفيد التّخصيص، ونفي الفعل عن المذكور، مع ثبوته لغيره **﴿ لم يصحّ «ما أنا قلت هذا ولا غيري» ﴾** لأنّ مفهوم الأوّل ـ أعني «ما أنا قلت» ـ ثبوت قائليّة هذا القول لغير المتكلّم، ومنطوق الثّاني ـ أعني «ولا غيري» ـ

---

(١) **قوله: «الفعليّ»**. قد يقال الفعليّ ويراد به ما يقابل السببيّ، نحو: «زيد قام» فإنّه فعليّ، و: «زيد قام أبوه» سببيّ، وهذا غير مراد، وقد يقال الفعليّ ويراد به ما يقابل الاسميّ وهذا هو المراد هاهنا.

(٢) **قوله: «من المشتقّات»**. أي: سواء كان فعلاً أو غيره من الأسماء المشتقّة وإذا كان جامداً لم يقل أحد بالحصر.

نفي قائليّته عن الغير، وهما متناقضان.

بل يجب عند قصد هذا المعنى أن يؤخّر المسند إليه، ويقال: «ما قلته أنا ولا أحد غيري»(١).

اللهمّ إلّا إذا قامت قرينة على أنّ التّقديم لغرض آخر، غير التّخصيص، كما إذا ظنّ المخاطب بك ظنّين فاسدين:

أحدهما: أنّك قلت هذا القول.

والثّاني: أنّك تعتقد أنّ قائله غيرك، فيقول لك: «أنت قلت لا غيرك» فتقول له: «ما أنا قلته ولا أحد غيري» ـ قصداً إلى إنكار نفس الفعل ـ فتقدّم المسند إليه ليطابق(٢) كلامه.

وهذا إنّما يكون فيما يمكن إنكاره ـ كما في هذا المثال ـ بخلاف قولك: «ما أنا بنيت هذه الدّار ولا غيري»(٣) فإنّه لا يصحّ.

[تفريع ثانٍ]

﴿ولا «ما أنا رأيت أحداً»﴾ لأنّه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلّم قد رأى

---

(١) **قوله: أن يؤخّر المسند إليه ويقال: «ما قلته أنا ولا أحد غيري»**. والمراد من المسند إليه الذي أُخّر هو تاء المتكلّم لا كلمة «أنا» لأنّه تأكيد للمسند إليه.

(٢) **قوله: «ليطابق»**. أي: تقدّم المسند إليه للمطابقة والمشاكلة بين الكلامين لا للتّخصيص، والمطابقة مطلوب ومرغوب فيه عند أهل البلاغة.

(٣) **قوله: «ما أنا بنيت هذه الدّار ولا غيري»**. فإنّه غير صحيح لأنّ الفعل فيه بناء الدّار وهو محسوس مشاهد ولابدّ لها من بانٍ والضّرورة قاضية بأنّها لا تبنى بدون بانٍ، وبمثله يستدلّ على إثبات الخالق ـ جلّ وعلا ـ وهذا معنى قول القائل: «البعرة تدلّ على البعير، وأثر الأقدام تدلّ على المسير، فهل السّماء ذات أبراج والأرض ذات فِجاج لا تدلّان على اللطيف الخبير».

كلّ أحد، لأنّه قد نُفِيَ عن المتكلّم الرّؤية على وجه العموم في المفعول، فوجب أن تثبت لغيره أيضاً على وجه العموم ـ لما تقدّم ـ.

[تعليل المصنّف]

قال المصنّف(١): لأنّ المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس، وقد تقدّم أنّ الفعل الّذي يفيد التّقديمُ ثُبُوْتَهُ، لغير المذكور، هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور.

---

(١) **قوله: «قال المصنّف»**. علّل الشّارح امتناع المثال بما ذكر، وعلّل المصنّف في «الإيضاح» بغيره وقال: لا يصحّ المثال المذكور، لأنّ المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد الخ. وتنظّر فيه الشّارح لوجهين:

الأوّل: أنّ هذا تفسير بالرّأي وهو غلط إذ لا يوجد لفظة «كلّ» في المثال المذكور فكيف يكون المنفيّ الرؤية الواقعة على «كلّ أحد».

الثّاني: أنّه إن كان المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد، كان المثال صحيحاً لا غلطاً، فينقلب المراد، وقد كان بصدد بيان سبب خطأ المثال المذكور، وهو غير خطأ على تقديره، لأنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد يفيد السّلب الجزئي لا الكلّي، والسّلب الجزئي يستلزم الإيجاب الجزئي لغير المتكلّم، فقولك: «ما أنا رأيت كلّ أحد» أي: ما رأيت جميع النّاس، بل رأيت بعضهم وما رأيت البعض الآخر، ويمكن أن يكون غير المتكلّم رأى البعض الذي لم يره المتكلّم وهكذا، ومعناه بالفارسيّة: «همه كس را نديده‌ام».

وإن كان المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على «أحد» بدون «كلّ» لما قال الشّارح التّفتازانيّ أفاد الكلام السلب الكلّي لأنّ «أحداً» نكرة وقعت في سياق النّفي وكان المعنى: «ما رأيت فرداً» وبالفارسيّة: «هيچ كس را نديده‌ام». ولازمه أن يكون غير المتكلّم قد رأى جميع النّاس وهو محال، أي: الرؤية الواقعة على جميع النّاس في نفسها محال، فضلاً عن أن يثبت للغير، وبذلك يثبت عدم صحّة هذا المثال.

[تعليل الشّارح]

وفيه نظر ؛ لأنّا لا نسلّم أنّ المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس ، بل الرّؤية الواقعة على فرد من أفراد النّاس .

[الفرق بينهما]

والفرق واضح فإنّ **الأوّل**[١] يفيد السّلب الجزئي ، لأنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد ، لا ينافي إثبات الرّؤية الواقعة على البعض ، **والثاني**[٢] يفيد السّلب الكلّي ، لوقوع النَّكِرة في سِياق النّفي .

ولهذا حمله[٣] كثير من النّاس على أنّه سهو من الكاتب ، والصّواب : «ما أنا رأيت كلّ أحد» .

---

(١) **قوله : «فإنّ الأوّل»** . أي : كون المنفيّ هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس يفيد السّلب الجزئيّ لأنّ «ليس كلّ» سور السّالبة الجزئيّة ولا يلزم من السّالبة الجزئيّة محال ، لأنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد عن المتكلّم لا ينافيه إثبات الرؤية الواقعة على البعض لغير المتكلّم ، فلا وجه للحكم بعدم صحّة هذا التّركيب .

(٢) **قوله : «والثّاني»** . أي : كون المنفي هو الرّؤية الواقعة على فرد من أفراد النّاس ـ على ما هو صريح لفظ «أحد» ـ يفيد السّلب الكلّيّ لوقوع النّكرة في سياق النّفي .

(٣) **قوله : «ولهذا حمله»** . أي : لأنّ قول المصنّف في تعليل عدم صحّة «ما أنا رأيت أحداً» غير صحيح ـ لأنّه إنّما يصحّ مع وجود لفظة «كلّ» وهي غير موجودة ـ حمل بعض البيانيّين المثال على السّهو من الكاتب وأنّه كان في الأصل «ما أنا رأيت كلّ أحد» فسقط كلمة «كلّ» عن العبارة سهواً ولا يخلو منه إنسان .

فيكون الصواب : «ما أنا رأيت كلّ أحد من النّاس» ويكون المثبت لغير المتكلّم هو الرّؤية الواقعة على كلّ أحد من النّاس ـ أي جميعهم ـ فيلزم المحال ، فيصحّ ما قاله ⇐

[الاعتذار عن المصنّف]

واعتذر عنه(١) بعضهم بوجهين:

⇐ المصنّف في «الإيضاح» فلا يصحّ التّركيب بناء على النّسخة الصّحيحة، فلا يرد نظر الشّارح على المصنّف.

وبعبارةٍ أُخرى: هذا حاصل ما اعتذر به كثير من النّاس عن عدم لفظ «كلّ» في هذا المثال تقويةً لما قاله المصنّف في «الإيضاح».

(١) **قوله: «واعتذر عنه»**. أي: عن عدم لفظ «كلّ» بعض النّاس بوجهين آخرين:

أحدهما: أنّ قول المصنّف في «الإيضاح» مبنيّ على ما ذكره أهل الأدب من أنّ «أحداً» على قسمين:

القسم الأوّل: أن يكون مثالاً واوياً من «الوحدة» كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ وهذا القسم يستعمل في الموجب مع كلمة «كلّ» وبدونها.

القسم الثّاني: أن يكون مهموز الفاء وهذا لا يستعمل في الموجب إلّا مع لفظة «كلّ» كما أشار إليه المحقّق الرّضي في مطلع باب أسماء العدد من شرح «الكافية» حيث قال: ولا يقع «أحد» في إيجاب يراد به العموم فلا يقال: «لقيت أحداً إلّا زيداً» خلافاً للمبرّد اهـ.

فيكون هذا المثال ردّاً على من زعم أنّك رأيت كلّ أحد ـ لأنّ ما زعمه إيجاب ولا يستعمل بدون لفظة «كلّ» ـ فيكون «كلّ» مقدّراً في المثال أيضاً ليطابق الرادّ المردود فيصحّ قول المصنّف من أنّ المنفيّ هو الرؤية الواقعة على كلّ واحدٍ من النّاس.

والوجه الثّاني: أنّ «أحداً» بمعنى الجمع واستُدِلّ لذلك بأدلّةٍ:

الدّليل الأوّل: دخول كلمة «بين» عليه وهي لا تدخل إلّا على المتعدّد ولذا قيل في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل ... بسقط اللوى بين الدّخول فحومل

المعنى: «فأجزاءُ حومل»، وقال ـ تعالى ـ: ﴿**عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ**﴾، وقال ـ عزّ وعلا ـ: ﴿**لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾.

⇐

أحدهما: أنّه مبنيّ على ما ذكره أئمّة اللغة من أنّ «أحداً» ـ إذا لم يكن همزته بدلاً عن الواو ـ لا يستعمل في الإيجاب إلّا مع «كلّ» فيلزم أن يكون: «ما أنا رأيت أحداً» ردّاً على من زعم أنّك رأيت كلّ أحد؛ لأنّه إيجاب، فلا يستعمل بدون «كلّ».

الثّاني: أنّ «أحداً» يستعمل بمعنى الجمع، ولهذا صحّ دخول «بين» عليه وعود ضمير الجمع إليه، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾[1] و: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾[2]، وفسّروه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ**﴾[3] بمعنى: جماعة من جماعات النّساء.

وعدم جَرَيان[4] هذه الأحكام في كلّ نكرة منفيّة يدلّ على أنّ هذا ليس مبنيّاً على أنّه نكرة وقعت في سِياق النّفي ـ كما توهّمه البعض ـ.

⇐ **الدّليل الثّاني**: عود ضمير الجمع إليه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾ وضمير «حاجزين» يرجع إلى «أحد».

الدّليل الثّالث: وقوعه مشبّهاً به للجمع كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ**﴾ أي: «كجمع من النّساء» ولو كان مفرداً لم يصحّ تشبيه الجمع بالمفرد.

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) الحاقّة: ٤٧.

(٣) الأحزاب: ٣٢.

(٤) **قوله: «وعدم جريان هذه الأحكام»**. جواب عن سؤال وهو أنّ جريان الأحكام الثّلاثة في «أحد» ـ إضافة «بين» إليه وعود ضمير الجمع عليه، وتشبيه الجمع به ـ إنّما يكون مبنيّاً على أنّه نكرة، وقعت في سياق النّفي كما توهّمه البعض الذي أشار الشّارح إليه بقوله: «والثّاني يفيد السّلب الكلّي لوقوع النّكرة في سياق النّفي».

والجواب: أنّ الأمور الثّلاثة لو كانت بذلك الاعتبار لجرت في كلّ نكرة منفية، وعدم جريانها في كلّ نكرة منفية يدلّ على أنّها لخصوص لفظ «أحد» لكونه بمعنى الجمع.

وظاهر كلام «الصُّحاح»[1] أنّه بحسب وضع اللغة، لأنّه قال: هو اسم لمن يَصْلُحُ أن يخاطب، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث.

وقيل: هو مبنيّ[2] على أنّ «أحداً» اسم لا يتغيّر بتغيّر الموصوف، فيجوز أن يعتبر موصوفه مفرداً ومثنّى ومجموعاً ـ مذكّراً أو مؤنّثاً ـ أي: أحداً من الأفراد أو المثنّيات أو الجَماعات.

وإذا كان «أحدٌ» هنا في معنى الجمع يكون المعنى: «ما أنا رأيت جميع النّاس» فيلزم المحال المذكور.

وكلاهما فاسدٌ[3]؛ لأنّ هذا الامتناع جارٍ في نحو: «ما أنا رأيت رجلاً» و: «ما أنا

---

(١) **قوله: «وظاهر كلام «الصّحاح»**. أيضاً جواب عن سؤال وهو أنّ استعمال «أحد» بمعنى الجمع لعلّه مجازيّ لا حقيقيّ، فأجاب بأنّه حقيقيّ لدلالة كلام الجوهريّ عليه في «الصّحاح» لكنّ الجوهريّ اعتبره اسماً جامداً وبعضهم اعتبره وصفاً مشتقّاً لا يتغيّر بتغيّر الموصوف كما في قولهم: «أَجُنُبٌ الزيدان».

(٢) **قوله: «وقيل: هو مبنيّ»**. أي كون لفظ أحد بمعنى الجمع مبنيّ على أنّ «أحداً» اسم في معنى الواحد، أي: وصف لا يتغيّر بتغيّر الموصوف مثل «جُنُب» حيث يستوي فيه المفرد والمثنّى والجمع ـ مذكّراً ومؤنّثاً ـ.

(٣) **قوله: «وكلاهما فاسد»**. أي: كلا الاعتذارين فاسد، وعذر أسوأ وأقبح من الذّنب. وذُكِرَ في فساده وجوه ثلاثة:

الأوّل: مشترك بينهما وهو أنّ هذا الامتناع جارٍ في غير هذا المثال أيضاً ممّا ليس فيه لفظ «أحد» نحو: «ما أنا رأيت رجلاً» و: «ما أنا أكلت شيئاً» و: «ما أنا قلت شعراً» وغير ذلك ممّا وقع بعد الفعل المنفيّ نكرة فلا يكون لخصوصيّة لفظ «أحد» أثر. هذا بيان فساد الوجهين معاً.

الثّاني: البيان المختصّ بفساد العذر الأوّل وهو قوله: «وأيضاً يجوز أن يكون «أحد» هنا مبدل الهمزة من الواو» الخ. والحاصل أنّه لا مانع من أن يكون «أحد» مثالاً واويّاً كما في

⇐

أكلت شيئاً» و: «ما أنا قلت شعراً» وغير ذلك، ممّا وقع بعد الفعل المنفيّ نكرة ـ على ما سيجيء ـ فلا يكون لِخَصوصيّة لفظ «أحد».

وأيضاً يجوز أن يكون «أحد» هنا مبدل الهمزة من الواو، مثلَه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وأن لا يكون بمعنى الجمع.

ولو سُلِّم فيكون المعنى: «ما أنا رأيت جمعاً من النّاس» والمنفيّ حينئذٍ هو الرّؤية الواقعة على جماعة من النّاس لا على جميع النّاس.

فالحاصل: أنّ المفهوم من نفي الرّؤية[1] الواقعة على كلّ أحد، نفي العموم

⇐ قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وهو الّذي رجّحه المحقّق الرّضي في باب أسماء العدد حيث قال: قال أبو عليّ همزة «أحد» ـ المستعمل في غير الموجب للاستغراق ـ أصليّة لا بدل من الواو.

وأمّا في الموجب نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فهي بدل اتفاقاً، ثمّ قال: كأنّه لمّا لم ير في نحو: «ما جاءني أحد» معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة أصلاً، والأولى أن يقول: همزته في كلّ موضع بدل من الواو، ومعنى: «ما جاءني أحد»: ما جاءني واحد فكيف ما فوقه اهـ.

الثّالث: البيان المختصّ بفساد العذر الثّاني وهو قوله: «وأن لا يكون بمعنى الجمع» ولو سلّم أنّه في هذا المثال بمعنى الجمع لكان معناه: «ما أنا رأيت جمعاً من النّاس» والمنفيّ هو الرّؤية الواقعة على جماعة من النّاس لا على جميع النّاس وهي رؤية ممكنة لا تعدّ من المحالات.

(١) **قوله: «فالحاصل أنّ المفهوم من نفي الرّؤية»**. أي: حاصل الإشكال الذي أُورد على المصنّف من جانب البيانيّين أنّ نفي الرّؤية الواقعة على كلّ أحد نفي العموم الذي هو سلب جزئيّ، وقولهم: «ما أنا رأيت أحداً» ونحوه يفيد عموم النّفي الذي هو سلب كلّيّ، وتخصيص عموم النّفي بالمتكلّم يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصّفة، وعدم كون الغير بهذه الصّفة لا يقتضي أن يكون الغير قد رأى كلّ أحد، أي: لا يقتضي أن يصدق عليه **الموجبة** الكلّيّة بل يكفيه أن يكون رأى أحداً، أي: أن يصدق عليه الموجبة الجزئيّة، لأنّ

⇐

الّذي هو سلب جزئيّ، وقولنا: «ما أنا رأيت أحداً، أو رجلاً» أو نحو ذلك، يفيد عموم النّفي الذي هو سلب كلّيّ، وتخصيصه بالمتكلّم يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصّفة ـ أعني يجب أن لا يصدق على الغير أنّه لم ير أحداً ـ وعدم صدقه عليه لا يقتضي أن يكون قد رأى كلّ أحد، بل يكفيه أن يكون رأى أحداً؛ لأنّ السّلب الكلّيّ يرتفع بالإيجاب الجزئيّ.

[سؤال وجوابان]

لا يقال: السّلب الكلّي يستلزم السّلب الجزئي[1] فَيَصِحُّ أنّ الرّؤية الواقعة على كلّ أحد منفيّة، ويَتِمُّ ما ذكره المصنّف.

[الجواب النقضي]

لأنّا نقول: المعتبر[2] هو المفهوم الصّريح، وإلّا لزم امتناع «ما أنا ضربت زيداً»؛

⇐ السّلب الكلّيّ يرتفع بالإيجاب الجزئيّ أي: نقيض السّالبة الكلّيّة هي الموجبة الجزئيّة.

والخلاصة أنّه لو كان نحو: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» سالبة جزئيّة لصحّ الاعتذار عمّا ذكره المصنّف لكنّه ليس بسالبة جزئيّة بل سالبة كلّيّة فلا يصحّ الاعتذار.

(١) **قوله: «السّلب الكلّي يستلزم السّلب الجزئي»**. مثلاً سلب الحجريّة عن جميع أفراد الإنسان يستلزم سلبها عن بعض أفراده، وكلّما صدق السالبة الكلّيّة على موضوعٍ صدق السالبة الجزئيّة عليه، لوضوح أنّ الكلّ يستلزم الجزء، فيصحّ أنّ الرّؤية الواقعة على كلّ أحد منفيّة، غاية الأمر أنّ دلالته على ذلك بالاستلزام، وحينئذٍ يتمّ ما ذكره المصنّف في «الإيضاح» من أنّ المنفيّ هو الرؤية الواقعة على كلّ واحدٍ من النّاس.

(٢) **قوله: «لأنّا نقول: المعتبر»**. الجواب عن هذا السّؤال من وجهين:

الأوّل: الجواب النّقضيّ وهو أنّ المعتبر ـ في إفادة تقديم المسند إليه تخصيصَه بالخبر الفعليّ ـ هو المفهوم الصّريح، أي: الدّلالة المطابقيّة لا الالتزاميّة، فإنّ اعتبار دلالة

⇐

لأنّ نفي ضرب «زيد» يستلزم نفي الضّرب الواقع على كلّ أحد، ويلزم المحال المذكور.

⇐ التضمّني والالتزامي يحتاج إلى القرينة، والمفهوم الصّريح لقولنا: «ما أنا رأيت أحداً» السّلب الكلّيّ والسّلب الجزئيّ معناه الضّمنيّ وهو غير معتبر، وإلّا لزم امتناع «ما أنا ضربت زيداً» لأنّ نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضّرب الواقع على كلّ أحد.

أي: إذا صدق أنّ المتكلّم لم يضرب زيداً يصدق أنّه لم يضرب كلّ أحد، وذلك لأنّ صدق ضرب الكلّ متوقّف على عدم خروج زيد من الكلّ، فاختصاص النّفي كذلك بالمتكلّم يستلزم ثبوت الضّرب الواقع على كلّ أحد لغيره، وحينئذٍ يلزم المحال المذكور، لوضوح أنّ صدور الضّرب الواقع على كلّ أحد من البشر محال.

والثّاني: الجواب الحَلّي وهو أنّ السّلب الكلّيّ أخصّ وملزوم، والسّلب الجزئيّ أعمّ ولازم، واختصاص وقصر الملزوم وهو السّلب الكلّيّ على المتكلّم لا يوجب اختصاص وقصر اللّازم وهو السّلب الجزئيّ على المتكلّم حتّى يفيد أنّ نقيض هذا السلب الجزئيّ وهو الإيجاب الكلّيّ ثابت لغير المتكلّم فيلزم المحال المذكور، لجواز كون اللّازم ـ أي السّلب الجزئي ـ أعمّ، فلا مانع من ثبوت السّلب الجزئيّ لغير المتكلّم أيضاً، فلا وجه للقول بأنّ نقيض هذا السّلب الجزئيّ ثابت لغير المتكلّم لاستلزام ذلك اجتماع النّقيضين وما نحن فيه نظير النّار والحرارة، فإنّ اختصاص النار بشيء لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء.

وكذا طلوع الشّمس ووجود النّور، فإنّ طلوع الشّمس ملزوم أخصّ ووجود النّور لازم أعمّ، لأنّ طلوع الشّمس مختصّ بالمشرق ووجود النّور لا يختصّ به. وفي المقام السّلب الكلّي مختصّ بالمتكلّم ولا يلزم أن يكون السّلب الجزئي أيضاً مختصّاً به حتّى يثبت نقيض السّلب الجزئيّ وهو الإيجاب الكلّيّ لغير المتكلّم ـ أي: المخاطب مثلاً ـ فيلزم المحال.

قيل: وإذا كان السّلب الكلّيّ مختصّاً بالمتكلّم وكذا السّلب الجزئيّ، فلم يكون نقيض السّلب الجزئيّ وهو الإيجاب الكلّيّ ثابتاً لغير المتكلّم حتّى يلزم المحال وأيّ مانع من أن يكون نقيض السّلب الكلّيّ وهو الإيجاب الجزئيّ ثابتاً للغير حتّى لا يلزم المحال؛ فافهم.

[الجواب الحلّي]

وتحقيقه: أنّ اختصاص الملزوم بالشّيء لا يوجب اختصاص اللّازم به، لجواز كونه أعمّ.

[قول الفاضل العلّامة الكازروني]

وقال الفاضل العلّامة[١] في شرح «المفتاح»[٢] إنّ المفعول في قولنا «ما أنا رأيت

---

(١) **قوله: «وقال الفاضل العلّامة»**. عطف على قوله: «قال المصنّف»، والغرض من نقل هذا الكلام تأييد ما قاله العلّامة وأنّه موافق لرأي الشّارح والشّيخ وردّ من انتقد على الشّارح العلّامة وأنّ هذا النّقد غير صحيح.

(٢) **قوله: «في شرح «المفتاح»**. أي: قال في الشّرح المذكور في بيان عدم صحّة هذا المثال وامتناعه. وهذا نصّه: ١١٠: **يستهجن أن يقال في النّفي عند التّقديم: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» لاستلزامه أن يكون قد اعتقد فيك معتقد أنّك رأيت كلّ أحد في الدّنيا فنفيت أن تكون إيّاه** ولأنّهما [أي عبدالقاهر والسّكّاكيّ] لم يشيرا إلى لميّة اللّزوم تحيّر النّاس ههنا فزاد أكثرهم لفظة «كلّ» في مثاله وهو «ما أنا رأيت كلّ أحد من النّاس» ليظهر اللزوم مع أنّه صحّ من نسخة المصنّف، وكذا ما نقلنا عن عبدالقاهر ـ رحمهما الله ـ «أحدا» بغير «كلّ» ولا حاجة إلى هذه الزّيادة في بيان لزوم المحال للزومه دونها، وذلك لأنّ الخطأ في هذا المقام لمّا كان في الفاعل فقط كان ما بَقِي بعد الفاعل، من الفعل الواقع على المفول، على الوجه المذكور متّفقاً عليه بين المتكلّم والمخاطب، حتّى يكون معتقد المخاطب الباقي بعد الفاعل، إن عاماً فعامٌ وإن خاصّاً فخاصٌّ، إذ لو اختلفا عموماً وخصوصاً لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، والتّقدير بخلافه. ولمّا كان ذلك كذلك والمفعول عامّ في قوله: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» لوقوعه في سياق النّفي، فيلزم أن يكون معتقد المخاطب عامّاً لذلك، وهو أنّك رأيت كلّ أحد في الدّنيا، ولاستلزامه ما ذكرنا يستهجن أن يقال: «ما أنا رأيت أحداً من النّاس» اللهمّ إلّا عند الردّ، هكذا يجب أن يتصوّر لزوم العموم فإنّه في غاية اللّطافة ونهاية النّفاسة.

أحداً» لمّا كان عامّاً، لوقوعه في سِياق النّفي، يلزم أن يكون معتقد المخاطب عامّاً كذلك، وهو أنّك رأيت كلّ أحد في الدّنيا، لأنّ الخَطَأ في هذا المقام إنّما يكون في الفاعل فقط ـ كما هو حكم القصر ـ فيلزم أن يكون ما نفي ـ من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور ـ متّفقاً بين المتكلّم والمخاطب، إن عامّاً فعامّ وإن خاصّاً فخاصّ، اذ لو اختلفا ـ عموماً وخصوصاً ـ لم يكن الخَطَأُ في الفاعل فحسب، والتّقدير بخلافه.

[الاعتراض عليه]

واعترض عليه بعض المحقّقين[1] بأنّ الباقي بعد تعيين الفاعل ـ هاهنا ـ هو السّلب الكلّي ـ أعني عدم رؤية أحد من النّاس ـ فيجب أن يكون المخاطب معتقداً

(١) **قوله: «واعترض عليه بعض المحقّقين»**. أي: اعترض على الشّارح العلّامة حيث قال: الخطأ في الفاعل فقط لا في غيره كما هو القصر، إذ من حكم القصر والتّخصيص أن يرد النّفي على الفعل المسلّم ثبوته وأن يقع الخطأ في شيء واحد من متعلّقاته وهو هاهنا الفاعل لا غيره.

وبيان النّقد: عدم صحّة حصر الخطأ في الفاعل بل هناك شيئان: الفاعل من جانب والإيجاب والسّلب من جانب آخر، فالباقي بعد تعيين الفاعل في المثال هو السّلب الكلّي ـ أعني عدم رؤية أحد من النّاس ـ فيجب أن يكون المخاطب معتقداً أنّ إنساناً لم ير أحداً من النّاس وأصاب في ذلك المُعْتَقَد، لكنّه أخطأ في تعيين الفاعل، فزعم أنّ الفاعل غيرك أو أنت بمشاركة الغير، فنفيت زعمه وحصرت في نفسك هذا السّلب الكلّي، فيكون هذا المثال على الزعم الأوّل قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصر إفرادٍ، وإن كان المخاطب متردّداً في الفاعل فقصر تعيين، وكيف كان فالمثبت لغير المتكلّم من جانب الزاعم هو السّلب الكلّي الذي أثبته لنفسك لا الإيجاب الكلّي، فالمثال صحيح لا إشكال فيه، ولو اختلف الفعلان ـ أي: الفعل المحصور في المتكلّم والفعل المثبت للغير إيجاباً وسلباً لم يكن الخطأ في الفاعل فقط والتّقدير بخلافه.

أنّ إنساناً لَمْ يَرَ أحداً من النّاس، وأصاب في ذلك، لكنّه أخطأ في تعيينه، فزعم أنّه غيرك، أو أنت بمشاركة الغير، فنفيت وهمه وحصرتَ في نفسك هذا السّلب، أعني عدم رؤية أحد من النّاس، إذ لو اختلف الفعلان إيجاباً وسلباً لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب.

[تهجّم الشّارح على القوم]

هذه هي الكلمات الدّائرة ـ في هذا المقام ـ على ألسنتهم، وهي متقاربة، ومنشأها أنّهم لم يحافظوا على مُحَصَّل كلام الشّيخ، ولم يفرّقوا بين تقديم المسند إليه على الفعل وحرف النّفي جميعاً، وتقديمه على الفعل دون حرف النّفي ـ عند قصد التّخصيص ـ فجعلوا التّخصيص[1] في نحو: «ما أنا قلت كذا» مثله في نحو: «أنا ما قلت كذا» وليس هذا أوّل قارورة[2] كُسِرَت في الإسلام، فنقول:

---

(١) **قوله: «فجعلوا التخصيص»**. أي: جعلوا التخصيص في نحو: «ما أنا قلت كذا» وهو محلّ البحث والنزاع مثل التخصيص في نحو: «أنا ما قلت كذا» وهو ليس من محلّ النزاع في شيء.

(٢) **قوله: «وليس هذا أوّل قارورة»**. وأصل هذا: أنّ عمر بن الخطّاب وحلفائه خالفوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في بدر وغيرها، فتركوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بين الأعداء وفرّوا من الزَّحْف فقيل: «هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام» ثمّ خالفوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في جيش أُسامة حتّى قال: «جهّزوا جيش أُسامة، لعن الله من تخلّف عنه» فأصرّوا على المخالفة، وقيل: «ليس هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام» ثمّ خالفوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في حديث القرطاس وقالوا: «إنّ الرجل ليهجر، حسبنا كتاب الله».

[محصول كلام الشّيخ وتقسيم التّقديم]

[الأوّل]

محصول كلامه: أنّه إذا قدّم المسند إليه على الفعل وحرف النفي جميعاً، فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوّي، وتارة للتّخصيص ـ كما يذكر عن قريب ـ.

[الثاني]

وإذا قدّم على الفعل دون حرف النّفي فهو للتّخصيص قطعاً.

لكن فرق بين التخصيصين في النّفي، فإنّ قولك: «أنا ما سعيت في حاجتك» عند قصد التّخصيص، إنّما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته، وأصاب في ذلك لكنّه أخطأ في فاعله الذي لَمْ يَسْعَ، فزعم أنّه غيرك، أو أنت بمشاركة الغير، كما أنّ قولك: «أنا سعيت في حاجتك» إنّما يقال لمن اعتقد وجود سَعْيٍ، وأصاب فيه، لكنّه أخطأ في فاعله الذي سعى، فزعم أنّه غيرك أو أنت بمشاركة الغير.

وأمّا نحو قولك: «ما أنا سعيت في حاجتك» فهو ـ على ما أشار إليه الشّارح العلّامة ـ إنّما يقال: لمن اعتقد وجود سعي وأصاب فيه، لكنّه أخطأ في فاعله الذي سعى، فزعم أنّه أنت وحدك، أو أنت بمشاركة الغير، ولابدّ فيه من ثبوت الفعل قطعاً، على الوجه الذي ذكر في النّفي ـ إن عامّاً فعامّ، وإن خاصّاً فخاصّ ـ.

[نصّ كلام الشّيخ]

قال الشّيخ: إذا قلت: «ما أنا قلت هذا»[1] كنت نفيتَ أن تكون القائل لهذا

---

(١) قوله: «قال الشيخ: إذا قلت: «ما أنا قلت هذا». أي: في باب التّقديم والتّأخير مع النّفي: ٩٦: فصل: وإذ قد عرفت هذه المسائل في الاستفهام فهذه مسائل في النفي، إذا قلت: «ما

⇐

القول، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنّه مَقُوْل، ولهذا لم يصحّ أن يكون المنفيّ عامّاً، وكان خَلْفاً[1] من القول أن تقول: «ما أنا قلت شعراً قطّ» و«ما أنا أكلت اليوم شيئاً» و«ما أنا رأيت أحداً من النّاس» لاقتضائه أن يكون إنسان قد قال كُلَّ شِعْرٍ في الدّنيا، وأكل كلّ شيء يؤكَل، ورأى كلّ أحد من النّاس، فنفيت أن تكونه.

هذا كلامه، فإذا اعتقد مخاطب أنّ هناك إنساناً لَمْ يَقُلْ شِعْراً قطّ، أو لَمْ يَأْكُل اليومَ شيئاً، أو لَمْ يَرَ أحداً من النَّاس، وأصاب في ذلك، لكنّه أخطأ في تعيينه، فزعم أنّه غيرك، أو أنت بمشاركة الغير، فلابدّ وأن تقول له: «أنا ما قلتُ شِعْراً

⇐ فعلتُ» كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنّه مفعول، وإذا قلت: «ما أنا فعلت» كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنّه مفعول.

تفسير ذلك أنّك إذا قلت: «ما قلت هذا» كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيءٍ لم يثبت أنّه مقول، وإذا قلت: «ما أنا قلت هذا» كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيءٍ ثبت أنّه مقول.

وكذلك إذا قلت: «ما ضربت زيداً» كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضُرِب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلاً.

وإذا قلت: «ما أنا ضربت زيداً» لم تقله إلّا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضّارب.

ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأوّل أن يكون المنفيّ عامّاً كقولك: «ما قلت شعراً قطّ» و: «ما أكلت اليوم شيئاً» و: «ما رأيت أحداً من النّاس»، ولم يصلح في الوجه الثّاني فكان خَلْفاً أنْ تقول: «ما أنا قلت شعراً قطّ» و: «ما أنا أكلت اليوم شيئاً» و: «ما أنا رأيت أحداً من الناس» وذلك لأنّه يقتضي المحال، وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كلّ شعر في الدّنيا، وأكل كلّ شيءٍ يؤكل، ورأى كلّ أحد من النّاس، فنفيت أن تكونه اهباختصار.

(١) «الخَلْف»: وِزان «فَلْس» الرَّدِيءُ من القول، يقال: «سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً» أي: سكت عن ألف كلمة ثمّ نطق بخَطَأ. وقال أبو عبيد في «كتاب الأمثال»: الخَلْفُ مِن القول: هو السَّقَطُ الرّديء كـ«الخَلْف» من النّاس.

قَطُّ»، «أنا ما أكلتُ اليوم شيئاً»، «أنا ما رأيتُ أَحَداً من النّاس»، ويكون هذا معنىً صحيحاً كما إذا قلت: «أنا الذي لم يقل شعراً»، «أنا الذي لم يأكل اليوم شيئاً»، «أنا الذي لَمْ يَرَ أحداً من الناس»؛ لأنّ اللّازم من هذا التّخصيص[1] أن لا يصدق هذا الوصف على الغير، ويكفي فيه أن يكون أحد قد قال شعراً، وأكل شيئاً، ورأى أحداً.

ولا يصحّ في هذا المقام أن يقال: «ما أنا قلت شعراً»، «ما أنا أكلت شيئاً»، «ما أنا رأيت أحداً»؛ لأنّه إنّما يكون عند القطع بثبوت الفعل، على الوجه الذي ذكر في النّفي ـ من العموم والخصوص ـ ولم يقل أحد: إنّه يستعمل لِلرَدّ على مَنْ أصاب في نفي الفعل، وأخطأ في مَنْ نُفِيَ الفعل عنه، وزعم أنّه غير المذكور وحده، أو هو بمشاركة المذكور ـ كما إذا قدّم المسند إليه على الفعل وحرف النّفي جميعاً ـ بل الواجب فيما يلي حرف النّفي أن يكون المخاطب مُصيباً في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور، مخطئاً في اعتقاد أنّ فاعله هو المذكور وحده، أو بمشاركة الغير؛ فليتأمّل.

[تفريع ثالث]

﴿ **ولا «ما أنا ضربت إلّا زيداً»** ﴾ لأنّه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كلّ أحد سوى «زيد» لأنّ المستثنى منه، مقدّر عامّ، فيجب أن يكون في المثبت كذلك ـ لما تقدّم ـ.

---

(١) **قوله: «لأنّ اللّازم من هذا التخصيص»**. أي: تخصيص السّالبة الكلّيّة في هذه الأقوال بالمتكلّم أن لا يصدق هذا الوصف ـ أي: السلب الكلّي ـ على الغير ويكفي في عدم صدق هذا الوصف أن يكون أحد قد قال شعراً وأكل شيئاً ورأى أحداً، لأنّه يكفي في رفع السّلب الكلّي عن غير المتكلّم صدق الإيجاب الجزئيّ عليه أي: على غير المتكلّم ـ.

[المصنّف والشّيخان، وفي كلامهما مقدّمتان]

وفي هذا إشارة إلى الرّدّ على الشيخين ـ عبدالقاهر والسّكّاكيّ [١] ـ وغيرهما، حيث علّلوا امتناع «ما أنا ضربت إلّا زيداً» [٢] بأنّ نقضَ النّفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربتَ «زيداً» وتقديمَ الضّمير وإيلاءَهُ حرف النّفي يقتضي أن لا تكون ضربتَه.

---

(١) **قوله: «الردّ على الشّيخين عبدالقاهر والسكّاكي»**. قال الشّيخ في الباب المذكور من «دلائل الإعجاز» ٩٧: وهاهنا أمران يرتفع معهما الشكّ في وجوب هذا الفرق ويصير العلم به كالضرورة:

أحدهما: أنّه يصحّ لك أن تقول: «ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس» و: «ما ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي» ولا يصحّ ذلك في الوجه الآخر فلو قلت: «ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس» و: «ما أنا ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواي» كان خَلْفاً من القول وكان في التّناقض بمنزلة أن تقول: «لست الضّارب زيداً أمس» فتثبت أنّه قد ضرب ثمّ تقول من بعده: «وما ضربه أحد من النّاس» و: «لست القائل ذلك» فتثبت أنّه قد قيل ثمّ تجيء فتقول: و «ما قاله أحد من الناس».

والثاني من الأمرين: أنّك تقول: «ما ضربت إلّا زيداً» فيكون كلاماً مستقيماً، ولو قلت: «ما أنا ضربت إلّا زيداً» كان لغواً من القول، وذلك لأنّ نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربت زيداً وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النّفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان فاعرفه اهـ. والسكّاكي في «المفتاح» ٣٣٨أورد نفس عبارة الشّيخ فراجعه.

(٢) **قوله: «حيث علّلوا امتناع «ما أنا ضربت إلّا زيداً»**. أي: علّلوا الامتناع بمقدّمتين:

الأُولى: أنّ نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون «ضربت زيداً» كما هو الحكم في كلّ استثناءٍ من المنفي.

والثانية: أنّ تقديم الضّمير وإيلاءه حرف النّفي ـ أي: إيقاعه بعد حرف النّفي ـ يقتضي أن لا تكون ضربته فالمثال مستلزم للتناقض، وعلّة امتناعه عند الشيخين وأتباعهما استلزامه للتناقض بدليل هاتين المقدّمتين.

[ردّ المقدّمة الثانية]

يعني: أنّ علّة امتناعه ما ذكرناه[1] لا ما ذكروه. لأنّا لا نسلّم أنّ إيلاء الضّمير حرف النّفي يقتضي ذلك.

[دفاعٌ عن الشّيخين]

وجوابه[2] أنّه قد سبق أنّ مثل هذا ـ أعني: تقديم المسند إليه، وإيلاءه حرف النّفي ـ إنّما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتاً متحقّقاً متّفقاً بينهما، وإنّما تكون المناظرة في فاعله فقط، ففي هذه الصّورة يجب أن يكون المخاطب مصيباً

---

(١) **قوله: «علّة امتناعه ما ذكرناه»**. يريد الرّدّ على المقدّمتين، فشرع في ردّ المقدّمة الثانية، ويأتي الردّ على الأُولى في قوله: وعندي أنّ قولهم: نقض النفي بـ«إلّا» الخ ... وأمّا بطلان الثانية فيقول في ردّها: أي يقصد المصنّف أنّ: علّة امتناع المثال ما ذكرناه ـ عن إيضاحه ـ من أنّه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كلّ أحد سوى زيد الخ ... لا ما ذكروه من التّناقض بدليل المقدّمتين، لأنّا لا نسلّم المقدّمة الثانية أي: نمنع أنّ إيلاء الضّمير يقتضي أن لا تكون ضربته فلا تناقض في هذا المثال فبطل ما علّلوا به امتناعه.

(٢) **قوله: «وجوابه»**. أي: جواب ما ذكره المصنّف في إبطال ما علّلوا به امتناع «ما أنا ضربت إلّا زيداً» أنّه قد سبق في محصول كلام الشّيخ أنّ تقديم المسند إليه على الفعل دون حرف النّفي إنّما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتاً متحقّقاً متّفقاً بين المتكلّم والمخاطب وإنّما تكون المناقشة بينهما في فاعل الفعل الثابت المتحقّق المتّفق عليه فقط لا في غير الفاعل، فالمخاطب في مثل هذا المثال مصيب في اعتقاد وقوع الضّرب على مَنْ عدا «زيد» ومخطئ في اعتقاد أنّ فاعله المتكلّم، فيقصد المتكلّم ردّه بقوله: «ما أنا ضربت إلّا زيداً» وهذا المثال لنفي أن تكون أنت الفاعل لا لنفي الفعل، يعني أنّ الضّرب الواقع على من عدا «زيد» مسلّم لكن فاعله غيري لا أنا، فالنّزاع في الفاعل والفعل محقّق مسلّم ولكنّه منفيّ عن المتكلّم فلا يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم بهذا الضّرب ولا لغيره أيضاً. فالمقدّمة الثانية صحيحة.

في اعتقاد وقوع ضَرْبٍ على مَنْ عدا «زيداً»[١] مُخْطِئاً في اعتقاد أنّ فاعله أنت، فَتَقْصِدُ ردّه إلى الصَّواب بقولك: «ما أنا ضربتُ إلّا زيداً»؛ لأنّه لنفي أن تكون أنت الفاعل، لا لنفي الفعل، تعني: أنّ ذلك الضَّرْب الواقع على مَنْ عدا «زيداً» مسلّم، لكن فاعله غيري لا أنا.

فإذا كان النّزاع في هذا الضَّرْب المعيّن الواقع على غير «زيد» وأنت قرّرته، ونفيت أن تكون فاعله، فلا يكون «زيد» مضروباً لك، ولا لغيرك أيضاً.

[العلّامة مع الشّيخين]

وهذا تحقيق ما ذكره العلّامة[٢] في شرح «المفتاح»[٣] أنّ التّقديم يقتضي أن ينتفي عنه الفعل المعيّن، ثمّ الاستثناء إثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل، فيتناقض.

---

(١) «زيداً»: معربٌ على الحكاية لا يتغيّر صورته في الرّفع والنّصب والجرّ، لأنّ إعرابه محلّيّ وقيل: تقديريّ.

(٢) **قوله: «وهذا تحقيق ما ذكره العلّامة»**. أي: هذا الجواب الذي ذكرناه من صحّة المقدّمة الثانية والتناقض أخذناه عن الشّارح العلّامة في شرح «المفتاح».

(٣) وهذا نصّه في «شرح المفتاح» ١١٠: **ويحترز عن أن يقال عند التّقديم: «ما أنا ضربت إلّا زيداً» لأنّ نقض النّفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربت زيداً، وتقديمك ضميرك وإيلاءَهُ حرف النّفي يقتضي نفي أن تكون ضربته، ولا يحترز أن يقال: «ما ضربت إلّا زيداً» و«ما ضربت أنا إلّا زيداً»**. وذلك لما عرفت في ما تقدّم من أنّ تقديم الفاعل مع حرف النّفي يقتضي أن ينتفي عنه الفعل المعيّن، ثمّ الاستثناء إثبات منه لنفسه غير ذلك الفعل، فيتناقض، ونظيره «ما جاءني زيد إلّا زيد» ولهذا امتنع استثناء الكلّ من الكلّ، وهذا بخلاف المثالين الآخرين اللّذين أكّد الفاعل في أحدهما دون الآخر؛ لأنّ نفي الضّرب فيهما لا يتوجّه إلى ضرب معيّن، فيكون نفيه محمولاً على إفراد غير زيد، والإثبات لزيد فيتأتّى التّوفيق.

بخلاف «ما ضربت إلّا زيداً»[(١)] فإنّ النّفي لا يتوجّه إلى ضَرْبٍ معيّن، وحينئذٍ يكون نفي الضَّرْب محمولاً على أفراد غير «زيد» والإثبات لـ«زيدٍ» فيتأتّى التّوفيق.

[دفاعٌ عن المصنّف]

لا يقال: يجوز أن يكون هناك[(٢)] ضَرْبَانِ وقع أحدهما على مَنْ عدا «زيد» والآخر على «زيد» ووقعت المناظرة في فاعل الأوّل، فنفاه المتكلّم من نفسه وأثبته لغيره، فيلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً له، بهذا الضّرب الّذي نوظر في فاعله، ولا يلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً له أصلاً.

---

(١) **قوله: «بخلاف «ما ضربت إلّا زيداً»**. أي: الحاصل أنّ في صورة تقديم المسند إليه وإيلائه حرف النّفي ضرب معيّن واحد يثبت لـ«زيدٍ» باعتبار المقدّمة الأُولى ـ أعني: نقض النفي بـ«إلّا» ـ وينتفي عنه ذلك الضّرب المعيّن باعتبار المقدّمة الثانية ـ أعني تقديم المسند إليه وإيلائه حرف النفي ـ وهذا تناقض ظاهر، بخلاف «ما ضربت إلّا زيداً» فإنّ الضّرب فيه غير معيّن فلامانع من حمل نفي الضّرب على أفراد غير «زيد» وإثباته على «زيد»، ولا يلزم من ذلك تناقض أصلاً.

(٢) **قوله: «لا يقال: يجوز أن يكون هناك»**. أي: لا يقال في ردّ المقدّمة الثانية وفي دفع التّناقض أنّه يجوز أن يكون في صورة تقديم المسند إليه وإيلائه حرف النّفي ضربان: وقع أحدهما على مَنْ عدا «زيد» والآخر على «زيد» ووقعت المناظرة في فاعل الضّرب الذي وقع على مَنْ عدا «زيد» فنفاه المتكلّم عن نفسه وأثبته لغيره فيلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم ولا لغيره بهذا الضّرب الذي نوظر في فاعله، لأنّ هذا الضّرب واقع على غير «زيد» ولا يلزم أن لا يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم أصلاً، إذ لا مانع من أن يكون «زيد» مضروباً للمتكلّم بضرب آخر غير الضّرب الذي وقعت المناظرة في فاعله، ولا إشكال فيه ولا تناقض لتغاير محلّي النّفي والإثبات، أي: لتغاير الضّرب المنفي عن «زيد» والضّرب المثبت الواقع من المتكلّم على «زيد» إذ الضّرب الأوّل واقع على من عدا «زيد» والثّاني الواقع من المتكلّم على «زيد» غير ذلك الضّرب الأوّل، فبطل تعليلهم الامتناع بالتّناقض.

[دحر الدّفاع]

لأنّا نقول[١]: المنتقض بـ«إلّا» هو نفي الضّرب الذي وقعت لنا مناظرة في فاعله فيكون هو ثابتاً لـ«زيد» ومنفيّاً عنه؛ هذا محال.

[اعتراض على الشّيخين ـ ردّ المقدّمة الأُولى]

وعندي أنّ قولهم: «نقض النّفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون ضربتَ زيداً» أجدر بأن يعترض عليه[٢] فيقال: إنّ النّفي لم يتوجّه إلى الفعل أصلاً، بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلّم، والفعل المذكور هو الضّرب الّذي استثني منه

---

(١) **قوله: «لأنّا نقول»**. أي: في إثبات التناقض أنّ المنتقض بـ«إلّا» هو نفي الضّرب الأوّل الّذي وقعت المناظرة في فاعله، فيكون هو ثابتاً لـ«زيد» ومنفياً عنه، وهذا محال لأنّه تناقض صريح لاتّحاد محلّ النفي والإثبات فصحّ تعليلهم.

(٢) **قوله: «وعندي أنّ قولهم نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن تكون «ضربت زيداً» أجدر بأن يعترض عليه»**. إلى هنا كان الكلام في ردّ المقدّمة الثانية، ومن هنا شرع في ردّ المقدّمة الأُولى. وشرح ذلك أن يقال: إنّ النّفي لم يتوجّه إلى الفعل أصلاً بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلّم، والفعل المذكور هو الضّرب الذي استثني منه زيد، فالفعل المذكور ليس بمنفيّ.

وذلك لأنّ مثل هذا التّركيب ـ أعني تقديم المسند إليه وإيلاءه حرف النّفي ـ ليس كسائر الاستثناءات المفرغة، فإنّ مقتضى التّقديم أن يكون المذكور بعينه ـ أي: مع جميع قيوده المذكورة في المثال ـ مسلّم الثّبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة التي لم يقدّم فيها المسند إليه نحو: «ما ضربت إلّا زيداً»، فلا يقاس «ما أنا ضربت إلّا زيداً» بقولهم: «ما ضربت إلّا زيداً» فالاستثناء في المثال إنّما هو من الإثبات دون النّفي فلا يكون من انتقاض النفي بـ«إلّا» في شيءٍ، فبطلت المقدّمة الأُولى فبطل تعليلهم وصحّ المثال ولا تناقض فيه.

فظهر أنّه لا خلاف بين المصنّف والشيخين في امتناع المثال المذكور وإنّما الخلاف في تعليل امتناعه كما عرفت.

«زيد» فالاستثناء إنّما هو من الإثبات دون النّفي، فلا يكون من انتقاض النّفي بـ«إلّا» في شيء، كما إذا قلت: «لستُ الذي ضرب إلّا زيداً» فكأنّه اعتقد أنّ إنساناً ضرب كلّ أحد إلّا زيداً وأنت ذلك الإنسان، فنفيت أن تكون أنت ذلك الإنسان.

[ثمرة الخلاف بين المصنّف والشّيخين]

واعلم أنّ ما ذكره المصنّف ليس فيه مخالفة لهم في مجرّد التّعليل، بل يظهر أثرها في قولنا: «ما أنا قرأت القرآن إلّا سورة الفاتحة» فإنّه لا امتناع فيه عند المصنّف، لجواز أن يكون أحد قد قرأ كلّ القرآن سوى سورة الفاتحة، وعندهم يمتنع هذا، لاقتضائه أن تكون الفاتحة مقروّة للمتكلّم، غير مقروّة له ـ لما مرّ ـ وهذا محال.

[صورة أُخرى للتّقديم]

﴿وإلّا﴾ عطف[1] على «إن وَلِيَ حرفَ النّفي» والمعنى: إن ولي المسند إليه المقدّم حرف النّفي، فهو يفيد التّخصيص قطعاً ـ سواء كان منكّراً أو معرّفاً، مظهراً أو مضمراً ـ وإن لَمْ يَلِ حَرْفَ النّفي، بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً نحو: «أنا قمت» أو يكون لكن قدّم المسند إليه على حرف النّفي والفعل جميعاً نحو: «أنا ما

---

(١) **قوله: «وإلّا» عطف**. أي: إن ولي المسند إليه المقدّم حرف النّفي ـ أي: أُخر عن حرف النفي ـ فهو يفيد التخصيص والحصر قطعاً، ولا يحتمل غير التخصيص والحصر سواء كان المسند إليه مظهراً ـ منكراً أو معرّفاً ـ أو مضمراً.

وإن لم يل المسند إليه حرف النفي وذلك بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً نحو: «أنا قمت» أو يكون في الكلام نفي لكن قدّم المسند إليه على حرف النّفي والفعل جميعاً نحو: «أنا ما قمت» فقد يفيد التّقديم حينئذٍ التخصيص والحصر وقد يفيد التقوّي.

والتّخصيص يحصل من التّقديم أي: تقديم المسند إليه، والتقوّي من تكرّر الإسناد والحكم.

قمت» فقد يفيد التّخصيص وقد يفيد التّقوّي، وإليه أشار بقوله:

﴿ **فقد يأتي** ﴾ أي: التّقديم ﴿ **للتّخصيص ردّاً على مَن زعم انفراد غـيره** ﴾ أي: غير المسند إليه المذكور ﴿ **به** ﴾ أي: بالخبر الفعلي ﴿ **أو زعم مشاركته** ﴾ أي: الغير ﴿ **فيه** ﴾ أي: في الخبر الفعليّ ﴿ **نحو: «أنا سعيت في حاجتك»** ﴾ لمن زعم أنّ غيرك انفرد بالسَّعْي في حاجته، أو كان مشاركاً لك فيه، فيكون على الأوّل **قصر قلب**، وعلى الثّاني **قصر إفراد**.

﴿ **ويُؤَكَّدُ على الأوّل بنحو: «لا غيري»** ﴾ مثل: «لا زيد» و«لا عمرو» و«لا مَن سواي» وما أشبه ذلك.

﴿ **وعلى الثّاني بنحو «وحدي»** ﴾ مثل: «منفرداً» أو «متوحّداً» أو «غير مشارك» ونحو ذلك؛ لأنّ الغرض من التّأكيد دفع شبهة خالجت قلب السّامع، والشّبهة في الأوّل أنّ الفعل صدر من غيرك، وفي الثّاني أنّه صدر منك بمشاركة الغير، والدالّ صريحاً ومطابقة على دفع الأوّل نـحو: «لا غـيري»، وعـلى دفـع الثّاني نـحو: «وحدي» دون العكس.

[التّقديم للتّقوّي]

﴿ **وقد يأتي لتقوّي الحكم** ﴾ وتقريره في ذهن السّامع، دون التّخصيص ﴿ **نحو: «هو يعطي الجزيل»** ﴾ قصداً إلى أن تقرّر في ذهن السّامع وتحقّق أنّه يفعل إعطاء الجزيل، لا إلى أنّ غيره لا يفعل ذلك، وسبب تقوّيه تكرّر الإسناد ـ كما يذكر في باب كون المسند جملة ـ.

[الفعل المنفيّ]

﴿ **وكذا إذا كان الفعل منفيّاً** ﴾ فقد يأتي للتّخصيص، نحو: «أنت ما سعيتَ في حاجتي» قصداً إلى تخصيصه بعدم السّعي.

وقد يأتي للتقوّي، ولم يمثّل المصنّف إلّا به[1] ليفرّع عليه التّفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه، فإنّه محلّ الاشتباه بخلاف التّخصيص ﴿ **نحو: «أنت لا تَكْذِبُ»**[2] **فإنّه أشدّ لنفي الكَذِب من «لا تَكْذِبُ»، وكذا من «لا تَكْذِبُ أنت»**[3] ﴾ مع أنّ فيه تأكيداً ـ ولذا ذكره[4] بلفظ «كذا» ـ ﴿ **لأنّه** ﴾ أي: لأنّ لفظ «أنت» ـ في «لا تَكْذِبُ أنت» ـ ﴿ **لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم** ﴾ ـ لعدم تكرّره ـ.

[الفرق بين التّقوّي وتأكيد المسند إليه]

فقولنا: «لا تكذب» نفى الكَذِب عن الضّمير المستتر، و«أنت» مؤكّد له، على معنى أنّ المحكوم عليه بنفي الكَذِب هو الضّمير لا غيره.

ومعنى «لا غيره»[5]: أنّك لا تظنّ أنّ عدم الكذِب ـ في هذه الحالة الّتي أتكلّم

---

(١) **قوله: «ولم يمثّل المصنّف إلّا به»**. أي: لم يمثّل المصنّف في متن «التّلخيص» من الفعل المنفيّ إلّا بالتقوّي ليفرّع على التمثيل بالفعل المنفيّ التفرقة بين تقوّي الحكم وبين تأكيد المسند إليه، فإنّ التقوّي محلّ الاشتباه مع تأكيد المسند إليه بخلاف التّخصيص فإنّه ليس محلّاً للاشتباه.

(٢) **قوله: «أنت لا تكذب»**. فإنّه أشدّ لنفي الكذب من «لا تكذب» وإنّما كان ذلك أشدّ لنفي الكذب من هذا لما في ذلك من تكرّر الإسناد المفقود في هذا، وهذا ظاهر لا اشتباه فيه.

(٣) **قوله: «وكذا من «لا تكذب أنت»**. مع أنّ في هذا المثال تأكيد للمسند إليه.

(٤) **قوله: «ولذا ذكره»**. أي لأنّ فيه تأكيداً للمسند إليه دون «لا تكذب». ذكر المصنّف ـ في «التلخيص» ـ «لا تكذب أنت» عاطفاً بلفظ «كذا».

وأمّا كون «أنت لا تكذب» أشدّ لنفي الكذب من «لا تكذب أنت» فلأنّ لفظ «أنت» في «لا تكذب أنت» لتأكيد المسند إليه لا الحكم والإسناد لعدم تكرّر الحكم فيه.

ووجه كونه لتأكيد المسند إليه دفع توهّم المجاز أو السّهو أو النّسيان.

(٥) **قوله: «ومعنى لا غيره»**. أي: ليس معنى «لا غيره» هنا التخصيص والقصر ليفيد أنّ نفي

⇐

فيها ـ مسند إلى غير الضّمير، وإنّما أسندته إلى الضّمير، على سبيل التّجوّز، أو السّهو، أو النِّسْيان، وليس معناه: أنّ نفي الكذِب منحصر فيه؛ فليتأمّل[(١)].

[مقصود السّكّاكيّ]

وكذا قولنا: «سعيتُ أنا في حاجتك» لا يفيد التّخصيص ولا التّقوّي، بل يفيد صدور السَّعْي من المتكلّم نفسه، من غير تجوّز، أو سهو، أو نِسْيان.

وهذا[(٢)] الذي قصده صاحب «المفتاح» حيث قال[(٣)]: وليس إذا قلت: «سعيت

⇐ الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره، بل معنى «لا غيره» أنّك أيّها المخاطب بهذا الكلام لا تظنّ أنّ عدم الكذب مسند إلى غير الضّمير المستتر وإنّما أُسند إلى الضّمير مجازاً أو سهواً أو نسياناً.

(١) **قوله: «فليتأمّل»**. أي: فإنّه دقيق وحاصل المراد: أنّ «أنت» في «لا تكذب أنت» إنّما يدلّ على أنّ نسبة عدم الكذب إلى المخاطب ليست بالمجاز ولا بالسّهو ولا بالنّسيان فلا يدلّ على التّخصيص ولا على التّقوّي.

(٢) **قوله: «وهذا»**. أي: ما بيّنّا في قولنا: «سعيت أنا في حاجتك» من أنّه لا يفيد التّخصيص ولا التقوّي هو الذي قصده صاحب «المفتاح».

(٣) **قوله: «حيث قال»**. وليس إذا قلت: «سعيت في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك» يجب أن يكون أنّ عند السّامع وجود سعي في حاجته، قد وقع خطأ منه في موجده أو تفصيله، فتقصد إزالة الخطأ، بل إذا قلته ابتداءً مفيداً أنّ وجود السّعي في حاجته منك غير مشوب بتجوّزٍ أو سهو، أو نسيانٍ صحّ اهـ. [راجع: المفتاح: ٢٣٨]

وشرح كلامه أنّه لا يجب أن يكون هذان المثالان لإزالة الخطأ في الفاعل حتّى يكون للتخصيص والقصر، بل إذا قلت المثال الأخير الذي فيه تأكيد للمحكوم عليه ابتداءً ـ أي: من دون أن يكون عند السّامع علم بوجود سعي وقد وقع خطأ منه في فاعله ـ مفيداً بهذا المثال الأخير للسّامع صدور السّعي في حاجته منك، حال كون ذلك القول غير مجازٍ ولا ⇐

في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك» يجب أن يكون أنّ عند السّامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطأ منه في فاعله، فتقصِد إزالة الخطأ، بل إذا قلته ـ أي المثال الأخير ـ ابتداء مفيداً للسّامع صدور السّعي في حاجته منك، غير مَشُوْبٍ بتجوّز أو سهو أو نسيان ـ أي: في الفاعل ـ صحّ.

وإنّما لم يتعرّض لنفي التّقوّي[1]؟ لأنّه إنّما أورد هذا الكلام في بحث التّخصيص.

وإنّما خصّ البيان بالمثال الأخير[2]؟ لأنّه هو محلّ الاشتباه.

⇐ سهوٍ ولا نسيانٍ.

فظهر أنّ ما قصده السّكّاكيّ إنّما هو ما ذكر أنّ قولنا: «سعيت أنا في حاجتك» بتأكيد المحكوم عليه لا يفيد التّخصيص ولا التقوّي، بل يفيد صدور السّعي من المتكلّم نفسه من غير تجوّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ فيه.

(١) **قوله: «وإنّما لم يتعرّض لنفي التقوّي»**. جواب عن سؤال وهو: فإن قلت: كيف يكون هذا هو الذي قصده السكّاكي مع أنّه لم يتعرّض لعدم إفادة التقوّي؟

قلت: وإنّما لم يتعرّض لنفي التقوّي لأنّه أورد هذا الكلام في بحث التخصيص، فلا وجه للتعرّض لنفي التقوّي فيه، وقد تقدّم في أوّل بحث توكيد المسند إليه من الكتاب أنّ السكّاكي أورد تحقيق تقوّي الحكم في آخر بحث المسند.

(٢) **قوله: «وإنّما خصّ البيان بالمثال الأخير»**. أي: خصّ السكّاكي البيان بالمثّال الثّاني وهو قوله: «سعيت أنا في حاجتك» حيث قال: «بل إذا قلته» أي: المثال الثّاني الذي فيه تأكيد للمحكوم عليه ـ المسند إليه ـ. مع المخاطب الابتدائي ـ لا المتردّد والمنكر ـ كان لدفع **توهّم المجاز** أو السّهو أو النّسيان، وسبب ذلك أنّه محلّ الاشتباه مع التقوّي لا المثال الأوّل وهو قوله: «سعيت في حاجتك» من دون تأكيدٍ.

[خطأ من الشّارح العلّامة الكازرونيّ الشّيرازيّ]

والشّارح العلّامة قد أورد في هذا المقام[1] ـ على سبيل التّجوّز، أو السّهو، أو

---

(١) **قوله: «والشارح العلّامة قد أورد في هذا المقام»**. أي: في بيان «أنا ما سعيت» من شرح «المفتاح» ١٠٨: **وليس** اسمه ضمير الشّأن وخبره الشّرطيّة. الشّرط **إذا قلت: «سعيت في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك»** والجزاء **يجب** وفاعله **أن يكون** وهو تامّة واسمه **أنّ** مع خبره وهو **عند السّامع** واسمه وهو **وجود سعي في حاجته** وقوله: **قد وقع خطأ منه** أي: من السّامع **في موجده** أي: موجد السّعي **أو تفصيله** أي: في تفصيل موجده صفة للسّعي أو حال منه وقد مرّ ما يرجّح كونه حالاً. **فتقصِدَ** بِالنَّصْب عطف على «أن يكون» **إزالة الخطأ بل إذا قلته** أي: كلّاً من المِثالين **ابتداءً** أي: من غير سبق علم السّامع بالسّعي، بل مع جهله به **مفيداً إيّاه** أي: للسّامع **وجود السَّعي في حاجته** وقوله: «منك» يتعلّق بالسّعي **غير مشوب** حال عن وجود السّعي، أي: تفيده إيّاه، والحال أنّه أي: وجود السّعي غير مشوب **بتجوّز** أي: وجود تجوّز، لا باحتماله؛ ليعمّ الحال المثالين، وإلّا اختصّ بالثّاني **أو سهو أو نسيان صحّ** والغرض هو أنّك إذا قلت كلّا من المثالين في الابتداء لإفادة وجود السّعي من غير ارتكاب أحد هذه الأمور الثّلاثة، بخلاف ما لو قلت في الابتداء لإفادة السّامع وجود السّعي، أو لا في الابتداء «أنا سعيت في حاجتك» فإنّه لا يصحّ إلّا بارتكاب أحدها.

أمّا الأوّل: فلأنّ هذا التّركيب إنّما يستعمل صريحاً لردّ السّامع من الخطأ إلى الصّواب لإفادة السّامع وجود السّعي وإلّا كان مجازاً لا حقيقة؛ لأنّ وجود السّعي لازم هذا التّركيب، واستعمال اللّفظ لإفادة لازمه مجاز، وإذا كان كذلك فإذا استعملته ابتداء مفيداً به وجود السّعي فإمّا أن يفيده باعتبار أنّه لازم معناه، فيكون مجازاً، أو باعتبار أنّه معناه فيكون سهواً ـ إن لم يعرف أنّه ليس معناه ـ ونسياناً إن عرفت، فإذن إيراد «أنا سعيت في حاجتك» في الابتداء لإفادته وجود السّعي لا يخلو عن النّسيان، أو السّهو، أو التّجوّز، لا مطلقاً، بل بالنّظر إلى الفعل، لكونه لازم معناه، أعني: بحسب ما هو المعنى عند أرباب المعاني وهو الرّدّ المذكور، وأنّ أصل المعنى الّذي هو كالنّعيق عندهم كاللّازم لما هو

⇐

النّسيان[١] ـ ما لا يزيدك النّظر فيه إلّا التعجّب والتحيّر، وذلك أنّه قال[٢]: إذا قلت ابتداءً ـ أي: من غير علم المخاطب بوجود سعي منك ـ: «سعيت في حاجتك» أو «سعيت أنا في حاجتك» لتفيده وجود السّعي منك صحّ، من غير ارتكاب تجوّز أو سهو أو نسيان.

⇐ المعنى عندهم، وبالعكس عند النّحاة. فكأنّ ما هو المجاز عند أحدهما حقيقة عند الآخر.

وأمّا الثّاني فلأنّك إذا قلت: «أنا سعيت في حاجتك» لا في الابتداء، بل في الحالة المذكورة، والسّامع قد أخطأ في فاعل السّعي، أو تفصيله بنسبة السّعي إلى غير منفرداً أو بشركة. فإن كانت النّسبة إلى غيره لمساهلة في الإسناد كان تجوزاً، وإلّا كان سهواً إن لم يعرف أنّ الغير لا مدخل له فيه ـ إنفراداً أو اشتراكاً ـ ونسياناً إنْ عرف، وهذا هو مراد المصنّف لا الأوّل.

(١) **قوله: «على سبيل التجوّز أو السّهو أو النّسيان»**. إنّما ردّد ما أورده العلّامة بين السّهو والمجاز والنّسيان؟ لأنّه إن قصد ـ بما ذكره ـ المعنى المتبادر فإن كان من الأوّل لم يعرف فساده كان سهواً، وإن عرف أوّلاً فساده ثمّ نسي كان نسياناً، وإن قصد به معنىً آخر صحيحاً لازماً لذلك المعنى المتبادر الفاسد بظاهره كان مجازاً.

ونُقِل عن التّفتازاني أنّه قال: لا شكّ أنّ هذا الكلام الذي أورده العلّامة في هذا المقام من شرح «المفتاح» سهو منه إلّا أنّه ـ أي: الشّارح التّفتازاني ـ ردّده بين السّهو والتّجوّز والنّسيان طلباً لمشاكلة كلام الشّارح العلّامة.

(٢) **قوله: «وذلك أنّه قال»**. والحاصل أنّه يصحّ استعمال كلّ واحدٍ من هذين المثالين في غير مقام التّخصيص والقصر من دون أن يكون في هذا الاستعمال ارتكاب تجوّز أو سهو أو نسيانٍ، إذ الموضوع له في كلّ واحدٍ من هذين المثالين ليس التّخصيص والقصر حتّى يلزم من استعمالهما في غير التّخصيص والقصر ـ أي: في إفادة وجود السّعي ابتداءً ـ ارتكاب تجوّز أو سهوٍ أو نسيانٍ.

بخلاف ما لو قلت ـ في الابتداء[1] لإفادة وجود السّعي، أوّلاً في الابتداء ـ: «أنا سعيت في حاجتك» فإنّه لا يصحّ إلّا بارتكاب تجوّز، أو سهو، أو نِسْيان.

أمّا الأوّل[2]: فلأنّ قولك: «أنا سعيت» إنّما يستعمل لردّ الخطأ في الفاعل، لا لإفادة وجود السّعي، فإذا استعملته لإفادة وجود السّعي، فإمّا أن يكون باعتبار أنّه لازم معناه فيكون مجازاً، أو باعتبار أنّه معناه فيكون سهواً ـ إن لم يعرف أنّه ليس معناه، أو نسياناً إن عرف ذلك ـ.

وأمّا الثّاني[3]: فلأنّك إذا قلت: «أنا سعيت في حاجتك» لا في الابتداء بل عند

---

(١) **قوله: «بخلاف ما لو قلت في الابتداء»**. أي: من غير علم المخاطب بوجود سعي منك لإفادة وجود السّعي، من غير إرادة تخصيص وقصر، أو قلت لا في الابتداء بل مع علم المخاطب بوجود سعي منك، لا لإفادة وجود السّعي بل للتّخصيص والقصر: «أنا سعيت في حاجتك» ـ بتقديم المسند إليه ـ فإنّه لا يصحّ استعماله في الأوّل ـ أي: في إفادة وجود السّعي ابتداءً ـ ولا في الثّاني ـ أي: في إفادة وجود السّعي لا في الابتداء ـ إلّا بارتكاب تجوّزٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ.

(٢) **قوله: «أمّا الأوّل»**. أي: إذا قلت في الابتداء لإفادة وجود السّعي فلأنّ قولهم: «أنا سعيت في حاجتك» ـ بتقديم المسند إليه ـ إنّما يستعمل لردّ الخطأ في الفاعل ـ أي: يستعمل في التّخصيص والقصر ـ لأنّه بهيئته التّركيبيّة موضوع لذلك لا لإفادة وجود السّعي، فإذا استعمل لإفادة وجود السّعي ابتداءً فإمّا أن يكون استعماله في ذلك باعتبار أنّ وجود السّعي لازم معناه فيكون مجازاً لما يأتي ـ بمشيئة الله ـ في مطلع باب الكناية من «علم البيان» مِن أنّ الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللّازم.

أو يكون استعماله في ذلك باعتبار أنّه معناه فيكون سهواً إن لم يعرف أنّه ليس معناه، أو يكون استعماله في ذلك نسياناً إن عرف ذلك فنسي حين الاستعمال أنّه ليس معناه.

(٣) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: إذا قلت لا في الابتداء، أي: استعملته في التّخصيص والقصر فلأنّك إذا قلت: «أنا سعيت في حاجتك» ـ بتقديم المسند إليه ـ لا في الابتداء بل عند خطأ

⇐

خطأ المخاطب في الفاعل ـ بأن اعتقد نسبة الفعل إلى الغير على الانفراد، أو الشَّرِكة ـ فإن كان قد نسبه إلى الغير لمساهلة كان تجوّزاً، وإلّا كان سهواً أو نسياناً.

فالتّجوّز، أو السّهو، أو النِّسْيان على الأوّل[1] من المتكلّم، وعلى الثّاني[2] من المخاطب.

⇐ المخاطب في الفاعل بأن اعتقد المخاطب نسبة الفعل إلى الغير على الانفراد ليكون قصر قلب، أو الشّرِكة جزماً ليكون قصر إفراد، أو ترديداً ليكون قصر تعيين، فإن كان المخاطب قد نسب الفعل إلى الغير لمساهلةٍ ومسامحة لوجود علاقة بينك وبين الغير كان ذلك مجازاً لأنّه قد نسب الفعل في اعتقاده إلى غير من هوله لعلاقة بينه وبينك وإن لم يكن المخاطب قد نسبه إلى الغير لمسامحةٍ كان ذلك سهواً ـ إن لم يعرف أنّ الفعل ليس منسوباً إلى الغير فنسبه إليه غفلةً ـ أو نسياناً إن عرف ذلك ونسي.

(١) **قوله: «فالتّجوّز أو السّهو أو النّسيان على الأوّل»**. أي: إذا استعمل في الابتداء لإفادة وجود السّعي من **المتكلّم** لأنّه استعمل اللفظ في غير ما وضع له على أحد الوجوه الثّلاثة.

(٢) **قوله: «وعلى الثاني»**. أي: إذا استعمل لا في الابتداء لإفادة التّخصيص والقصر من **المخاطب** لأنّه نسب الفعل في اعتقاده إلى غير مَن هو له على أحد الوجوه الثّلاثة.

هذا كلام الشّارح العلّامة وفيه الخبط والفساد، لأنّه في مقام بيان الفرق بين الأمثلة الثلاثة ـ أعني «سعيت في حاجتك» من دون تأكيدٍ، و: «سعيت أنا في حاجتك» بتأكيد المسند إليه، و: «أنا سعيت في حاجتك» بتقديم المسند إليه ـ من حيث إنّ استعمال الأوّلين ابتداءً لإفادة وجود السّعي صحيح من غير ارتكاب تجوّزٍ أو سهو أو نسيان.

وإنّ استعمال الثّالث في الابتداء لإفادة وجود السّعي، أو لا في الابتداء لردّ الخطأ في الفاعل لا يصحّ إلّا بارتكاب تجوّز أو سهو أو نسيانٍ.

مع أنّ الكلام في المقام في هذه الأمثلة الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحيثيّة بل الكلام في الفرق بين الأوّلين والثّالث من حيث إفادة التّخصيص والتّقوّي في الثّالث وعدمهما في الأوّلين ـ على ما صرّح به في «المفتاح» ـ.

⇐

ثمّ بنى على كلامه ـ هذا ـ ما بنى، والشَّجَرَةُ تُنبئ عن الثَّمَرَةِ[١].

[المبتدأ المنكر والتّخصيص الجنسيّ والفرديّ]

هذا الّذي ذكر ـ من التّفصيل ـ إذا بني الفعل على مُعَرَّفٍ **﴿وإن بني الفعل على منكّرٍ أفاد﴾** التّقديم[٢]، أو البناء على المنكّر[٣] **﴿تخصيص الجنس، أو الواحد،**

⇐ والتّخصيص أعمّ من التّقوّي، إذ في التّقوّي تكرّر الإسناد وهو لا يحصل إلّا بالتّقديم المفيد للتّخصيص، وأمّا أنّ كلّ تقديم يفيد التّقوّي وتكرّر الإسناد فلا.

وبهذا يظهر أنّه ربّما يجمع بينهما وربّما يكون التّخصيص ولا يكون التّقوّي، وربّما يكون التّقوّي ولا يكون التّخصيص.

(١) **قوله: «والشّجرة تنبئ عن الثّمرة»**. والمراد من الشّجرة كلامه الّذي يوجب التّعجّب والتّحيّر، والمراد من الثّمرة ما بنى عليه وهو أنّه قال: مراد المصنّف ـ أي: السّكّاكي في «المفتاح» ـ الثّاني لا الأوّل، لأنّه يفرّق بين «سعيت في حاجتك» وبين «أنا سعيت في حاجتك» وقد فرّق بوجهين:

أحدهما: أنّ الأوّلين يجوز ذكرهما ابتداءً دون الثّالث.

وثانيهما: أنّ السّعي في الأوّلين غير مشوب بتجوّز أو سهو أو نسيان من السّامع، لأنّه لم يتصوّر السّعي أوّلاً فكيف يتصوّر شوبه بشيءٍ من ذلك.

بخلاف الثّالث فإنّ السّعي مشوب فيه من السامع بأحد ما ذكرنا لما قرّرنا.

وأمّا ذكر الثّالث في الابتداء لإفادة وجود السّعي وإن استلزم كون السّعي مشوباً بأحد الثّلاثة لكن الثّبوت فيه بالنسبة إلى المتكلّم لا بالنّسبة إلى السّامع ليقابل الأوّلين؛ كذا نقله عنه التّفتازاني في حاشيته على الشّرح.

(٢) **قوله: «أفاد التّقديم»**. اي: تقديم المسند إليه المنكّر المدلول عليه بقوله: «بني» لأنّ «البناء» يقتضي تقديم «المبنيّ عليه» الّذي هو كالأساس فيكون من قبيل قوله ـ تعالى ـ: **﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾** [النّساء: ١١].

(٣) **قوله: «أو البناء على المنكّر»**. التّرديد للإشارة إلى أنّه يمكن أن يكون الضّمير المستتر في ⇐

به ﴾ أي: بالفعل ﴿ نحو: «رجل جاءني» أي: لا امرأة ﴾ فيكون تخصيص جنس[(١)] ﴿أو: «لا رجلان» ﴾ فيكون تخصيص واحد.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ عبدالقاهر: إنّه قد يكون في اللفظ[(٢)] دليل على أمرين، ثـمّ يـقع

⇐ «أفاد» راجعاً إلى «التّقديم» المذكور في السّابق.

ويمكن أن يكون راجعاً إلى «البناء» المدلول عليه أيضاً بقوله: «إذا بني» فيكون من باب ﴿ **اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾ [المائدة: ٨].

(١) **قوله: «تخصيص الجنس»**. التخصيص ثلاثة أنواع: الأوّل: التّخصيص الجنسيّ، والثّاني: التّخصيص الفرديّ، والثّالث: التّخصيص النّوعي، والشّيخ عبدالقاهر أدرج هذا في تخصيص الجنس كما يصرّح به الشّارح عن قريب.

(٢) **قوله: «قال الشيخ عبدالقاهر: إنّه قد يكون في اللفظ»**. أي: قال الشّيخ في آخر باب التّقديم والتّأخير وهذا نصّه: إذا قلت: «أجاءك رجل» فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيءٌ من أحد من الرّجال إليه، فإن قدّمت الاسم فقلت: «أرجل جاءك»؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنّه قد أتاه آتٍ ولكنّك لم تعلم جنس ذلك الآتي، قال:

فإذا قلت: «رجل جاءني» لم يصلح حتّى تريد أن تُعلمه أنّ الّذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آتٍ.

فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: «جاءني رجل» فتقدّم الفعل.

ثمّ قال: إذا قلنا في قولهم: «أرجل أتاك أم امرأة»: إنّ السّؤال عن الجنس لم نُرِدْ بذلك أنّه بمنزلة أن يقال: «الرّجل أم المرأة أتاك» ولكنّا نعني أنّ المعنى على أنّك سألت عن الآتي: أهو من جنس الرّجال أم جنس النّساء؟ فالنّكرة إذن على أصلها ـ من كونها لواحدٍ من الجنس ـ إلّا أنّ القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً وإنّما وقع إلى كونه من جنس الرّجال.

⇐

القصد إلى أحدهما دون الآخر، فيصير ذلك الآخر ـ بأن لم يدخل في القصد ـ كأن لم يدخل في دلالة اللفظ[١]، وأصل النّكرة أن تكون لواحدٍ من الجنس، فيقع القصد بها تارةً إلى الجنس فقط، كما إذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أنْ قد أتاك آتٍ ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة[٢]، أو اعتقد أنّه أمرأة.

وتارةً إلى الواحد فقط، كما إذا عرف أنْ قد أتاك مَنْ هو من جنس الرّجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنّه رجلان.

[التّخصيص النّوعيّ]

ولفظُ «دلائل الإعجاز» مُفْصِح[٣] عن أنّه يدخل في تخصيص الجنس

⇐ وعكس هذا أنّك إذا قلت: «أرجل أتاك أم رجلان»؟ كان القصد منك إلى كونه واحداً دون كونه رجلاً، فاعرف ذلك أصلاً وهو أنّه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثمّ يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ اهـ مختصراً. [راجع: الدّلائل ١٠٩ ـ ١١١]

(١) **قوله: «فيصير ذلك الآخر ـ بأن لم يدخل في القصد ـ كأن لم يدخل في دلالة اللفظ»**. «ذلك الآخر» اسم «صار» و«كأن لم يدخل» خبره، والباء في «بأن لم يدخل» سببيّة، و«أن» مصدريّة، وهي متعلّقة بـ«يدخل» في قوله: «كأن لم يدخل»، أي: يصير ذلك الآخر كأن لم يدخل في دلالة اللفظ بسبب عدم الدّخول في قصد المتكلّم.

(٢) **قوله: «ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة»**. أي: تردّد فيه فيكون قصر تعيين، أو اعتقد أنّه امرأة فيكون قصر قلب. ولا يتصوّر في هذا المثال قصر الإفراد لعدم اعتقاد أنّه رجل وامرأة معاً.

(٣) **قوله: «ولفظ «دلائل الإعجاز» مفصح»**. جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ التّخصيص ـ كما ذكر ـ ثلاثة أنواعٍ: فرديّ وجنسيّ ونوعيّ، فلم تعرّض المصنّف لذكر الأوّلين وسكت عن الثّالث؟ فأجاب بأنّه تبع الشّيخ في إدراجه التّخصيص النّوعي في الجنسي حيث قال في ⇐

تخصيص النّوع نحو: «رجل طويل جاءني» على معنى: أنّ الجائي من جنس طِوال الرّجال، لا من جنس قِصارهم.

[ظاهر كلام المصنّف]

ثمّ ظاهر كلام المصنّف أنّه إذا بني الفعل على منكّر فهو للتّخصيص قطعاً، وليس في كلام الشّيخ ما يُشعر بالفرق بين البناء على المنكّر، والبناء على المعرّف[1]، بل أشار في موضع من «دلائل الإعجاز»[2] إلى أنّ البناء على المنكّر أيضاً قد يكون للتّقوّي، لكن بشرط أن يقصد به الجنس، أو الواحد ـ كما في

⇐ الموضع المذكور من «دلائل الإعجاز»:

فإن قلت: «أرجل طويل جاءك أم قصير»؟ كان السّؤال عن أنّ الجائي من جنس طِوال الرّجال أم قِصارهم؟ هذا مع من لا يدري أنّه من جنس الطِّوال أو القِصار فيكون حصر تعيين، أو يعتقد أنّه من جنس القصار فيكون قصر قلب، ولا يتصوّر فيه الإفراد لعدم اجتماع الطُّوْل والقِصَر معاً.

ثمّ إنّه ليس المراد من الجنس والنّوع ما هو المصطلح عليه عند أهل الميزان. قال المحشّي: المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلّيّ الطّبيعي سواء كان جنساً باصطلاح المنطقي أو نوعاً أو غير ذلك كالرّجل والمرأة، فإذا قيّد بكلّيّ آخر يخصّصه كما في «رجل طويل» صار نوعاً اهـ مختصراً.

(١) وذلك أنّه أتى في باب حذف المفعول من «دلائل الإعجاز» ١١٩ بمثالين: منكّر ومعرّف وجعلهما في الحكم واحداً وقال: ومثال ذلك قول النّاس: «فلان يحلّ ويعقد ويأمر وينهى ويضرّ وينفع» ثمّ قال: وكقولهم: «هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف» وراجع «دلائل الإعجاز» في باب إفادة تقديم المسند إليه التّأكيد والقوّة: ١٠٣ و١٠٩.

(٢) وصريح كلام الشّيخ في «دلائل الإعجاز» أنّ البناء على النّكرة لا يكون إلّا للتّخصيص إلّا أنّ الشّارح قال ما نسبه إلى الشّيخ استظهاراً من الأمثلة ـ كما يأتي ـ.

التّخصيص ـ ولعلّنا[١] نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوّي[٢].

[كلام السّكّاكيّ]

﴿ووافقه﴾ أي: عبدَالقاهر ﴿السّكّاكيُّ على ذلك﴾ ـ أي: على أنّ تقديم المسند إليه، يفيد التّخصيص ـ لكن خالفه في شرائط وتفاصيل، لأنّ مذهب الشّيخ ـ على ما ذكرنا ـ أنّه إن وقع بعد حرف النّفي فهو للتّخصيص قطعاً، وإلّا فقد يكون للتّخصيص وقد يكون للتّقوّي، مضمراً كان الاسم أو مظهراً، معرّفاً كان أو منكّراً، مثبتاً كان الفعل أو منفيّاً.

وعلى ما ذكره المصنّف أنّه إن كان الاسم نكرة فهو ـ أيضاً ـ للتّخصيص قطعاً.

[كلام الزّمخشري]

وظاهر كلام صاحب «الكشّاف» أنّه موافق لعبدالقاهر لأنّه قائل بالحصر في نحو: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[٣] و: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٤] وأمثاله، ممّا فيه المسند إليه، مظهر معرّف.

---

(١) قال الرّومي: لمّا كان الإنسان غير متّكلٍ على عمره شبّه حاله بحال من يترجّى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل، فأورد صيغة الترجّي الدّالّة على ترجّيه من نفسه على سبيل التّجربة.

(٢) أي في بحث كون المسند جملةً من الباب الثّالث عند قوله: «وأمّا كونه جملةً فللتّقوّي أو لكونه سببيّاً».

(٣) الرّعد: ٢٦.

(٤) البقرة: ١٥.

[مذهب السّكّاكيّ]

ومذهب السّكّاكيّ[1] أنّه إن كان نكرة فهو للتّخصيص، إن لم يمنع منه مانع

---

(١) **قوله: «ومذهب السّكّاكيّ»**. قال في باب تقديم المسند من «المفتاح» ٣٢٥: وإذا سلكت هذه الطّريقة سلكت باعتبارين مختلفين:

أحدهما: أن يجري الكلام على الظّاهر وهو أنّ «أنا» مبتدأ و«عرفت» خبره، وكذلك «أنت عرفت» و«هو عرف» ولا يقدّر تقديم وتأخير كما إذا قلت: «زيد عارف» أو «زيد عرف» اللهمّ إلّا في التّلفّظ.

وثانيهما: أن يقدّر أصل النّظم: «عرفتُ أنا» و«عرفتَ أنت» و«عرف هو» ثمّ يقال: قدّم «أنا» و«أنت» و«هو».

فنظم الكلام بالاعتبار الأوّل لا يفيد إلّا تقوّي الحكم، وسبب تقوّيه هو: أنّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم ـ سواء كان خالياً عن ضمير المبتدأ نحو: «زيد غلامك» أوكان متضمّناً له نحو: «أنا عرفت» و«أنت عرفت» و«هو عرف» أو «زيد عرف» ـ.

ثمّ إذا كان متضمّناً لضميره صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوّةً، فإذا قلت: «هو يعطي الجزيل» كان المراد تحقيق إعطائه الجزيل عند السّامع دون تخصيص إعطاء الجزيل به.

وكذلك إذا قلت: «أنت لا تكذب» كان أقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك: «لا تكذب» من غير شبهةٍ، ومن قولك: «لا تكذب أنت» فإنّ «أنت» هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنّه هو لا غيره، لا لتأكيد الحكم.

وبالاعتبار الثّاني يفيد التّخصيص. ثمّ قال: وأمّا نحو: «زيد عرف» و«رجل عرف» فليسا من قبيل: «هو عرف» في احتمال الاعتبارين على السّواء، بل حقّ المعرّف حمله على وجه تقوّي الحكم، وحقّ المنكّر حمله على وجه التّخصيص.

وإنّما افترق الحكم بين الصّور الثّلاث لأنّه إذا قلنا: «عرف هو» لم يكن «هو» فاعلاً؛ ⇐

ـ كما سيجيء ـ وإن كان معرفة، فإن كان مظهراً فلا يكون للتّخصيص البتّة، وإن كان مضمراً فإن قدّر كونه في الأصل مؤخّراً فهو للتّخصيص وإلّا فللتّقوّي.

ولم يتعرّض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النّفي وما لا يليه، وصرّح بافتراق الحكم بين الصُّوَرِ الثّلاث[1]، وأنّ قولنا «زيد عرف» محمول على

⇐ لأنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا إذا جرى على غير ما هو له في موضع الإلباس، أو تقدّم عليها «إلّا» صورة نحو: «ما ضرب إلّا هو» أو معنىً نحو: «إنّما يدافع عنك أنا».

وإذا لم يكن «هو» فاعلاً احتمل التّقديم على الفعل، فإذا قلنا: «هو عرف» كان له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء لكونه في موضعه، وكونه مع ذلك على شرطه في قوّة الفائدة بالإخبار عنه وهو معرفة.

وإذا قلنا: «عرف زيد» كان «زيد» مرفوعاً بـ«عرف» وحينئذٍ لا يكون له احتمال التّقدّم على الفعل، فلا يكون لقولنا: «زيد عرف» غير احتمال الابتداء اهمختصراً.

(١) **قوله: «الصّور الثّلاث»**. والمراد بها أن يكون المبتدأ مضمراً أو مظهراً معرّفاً أو منكراً نحو: «هو عرف» و: «زيد عرف» و: «رجل عرف» والمراد بافتراق الحكم هو أنّ الأوّل يحتمل الاعتبارين ـ أعني التّخصيص والتّقوّي ـ على السّواء. وحقّ الثّاني الحمل على التّقوّي، والواجب في الثّالث الحمل على التّخصيص.

قال المحشّي: ووجه الافتراق عنده أنّ لفظ «هو» في المثال الأوّل يحتمل أن يكون مبتدأً عن أصله من غير اعتبار تقديم وتأخير، فلا يفيد حينئذٍ إلّا التّقوّي، وأن يكون في الأصل مؤخّراً بأن يكون الأصل: «عرف هو» لا على أنّه فاعل ـ لأنّه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل ـ بل على أنّه تأكيد للفاعل المستتر، وإذا لم يكن فاعلاً جاز تقديمه عنده، فيفيد حينئذٍ التّخصيص.

وأمّا «زيد عرف» فلا يعتبر فيه أنّ أصله «عرف زيد» لأنّ اعتبار الضّمير المستتر في الفعل وإبدال الاسم المظهر منه قليل جدّاً في كلام العرب فتعيّن فاعليّة زيد فلا يجوز تقديمه، ولا يفيد التّخصيص بل التّقوّي.

⇐

الابتداء[١] لكن على سبيل القطع لا يحتمل التّقديم، وكرّر ذلك، فمن أراد التّوفيق بين كلامه وكلام الشّيخ فقد تعسّف.

وإلى هذا أشار بقوله: ﴿**إلاّ أنّه قال**[٢]: **التّقديم يفيد الاختصاص**﴾ بشرطين:

أشار إلى الأوّل بقوله: ﴿**إن جاز تقدير كونه**﴾ أي: كون المسند إليه ﴿**في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط**﴾ لا لفظاً ﴿**نحو: «أنا قمت»**﴾ فإنّه يجوز أن يقدّر

⇐ وأمّا «رجل عرف» فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ ـ أعني التّعريف والتّخصيص ـ فتعيّن الحمل على أنّه كان في الأصل مؤخّراً بدلاً من الضّمير المستتر في «عرف» ثمّ قدّم فيفيد التّخصيص ألبتّة، وأنت خبير بأنّ «رجل عرف» يحتمل أن يكون من قبيل الإضمار والتّفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد، اللهمّ إلّا أن يقال: قول السّكّاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدأ لا في كلّ تقدير تأمّل اه.

(١) **قوله: ««زيد عرف» محمول على الابتداء»**. أي: لا تخصيص فيه قطعاً بحيث لا يحتمل التّقديم، فلا يحتمل التّخصيص. واستشكله بعضهم وقال: في كلامه ما يدلّ على أنّ نحو: «زيد عرف» يحتمل التّخصيص حيث قال:

وأمّا نحو «زيد عرف» و: «رجل عرف» فليسا من قبيل «هو عرف» في احتمال الاعتبارين ـ التّخصيص والتّقوّي ـ على السّواء اه.

وقوله: «على السّواء» إشارة إلى أنّ نحو: «زيد عرف» يحتمل اعتبار التّخصيص ولو مرجوحاً.

ولكن كلامه في بحث الاستفهام الإنكاري من باب الإنشاء يدلّ بظاهره على ما ذكره التّفتازاني هاهنا حيث يقول: «وإيّاك أن يزول عن خاطرك التّفصيل الّذي سبق في نحو: «أنا ضربت» و: «أنت ضربت» و: «هو ضرب» من احتمال الابتداء واحتمال التّقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين، فلا تحمل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، على التّقديم فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار.

(٢) في آخر باب تقديم المسند من المفتاح: ٣٢٧.

أنّ أصله «قمت أنا»، فيكون «أنا» فاعلاً في المعنى وإن كان في اللفظ تأكيداً للفاعل.

وإلى الثّاني بقوله: ﴿وقدّر﴾ عطف على «جاز» أي: وقدّر كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنى فقط.

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يوجد الشّرطان ﴿فلا يفيد إلّا تقوّي الحكم﴾ سواء كان انتفاء الشّرطين بانتفاء نفس التّقدير، أو بانتفاء جواز التّقدير كما أشار إليهما بقوله: ﴿جاز﴾ تقدير التّأخير ﴿كما مرّ﴾ في نحو: «أنا قمت» ﴿ولم يقدّر، أو لم يجز﴾ أصلاً ﴿نحو: «زيد قام»﴾ فإنّه لا يجوز أن يقدّر أنّ أصله: «قام زيد» فقدّم ـ لما سنذكره ـ.

[دفع وهم]

ولمّا كان مقتضى هذا التّحقيق أن لا يكون نحو: «رجل جاءني» مفيداً للاختصاص ـ لأنّه لا يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً، على أنّه فاعل معنىً فقط، لأنّك إذا قلت: «جاءني رجل» فهو فاعل لفظاً مثل: «قام زيد» بخلاف «قمت أنا» فيجب أن لا يفيد إلّا التّقوّي مثل: «زيد قام» ـ استثناه السّكّاكي وأخرجه من هذا الحكم[1] بأن جعله في الأصل بدلاً من الفاعل اللفظي ليكون فاعلاً معنويّاً فقط كالتأكيد، وهذا معنى قوله:

﴿واستثنى السّكّاكيّ المنكّر[2] بجعله من باب: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ

---

(١) قوله: «وأخرجه من هذا الحكم». أي: أخرج السّكّاكي «رجل جاءني» من الحكم بامتناع التّخصيص فيما لم يجز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط.

(٢) قوله: «واستثنى السّكّاكيّ المنكّر». أي: من عدم جواز تقدير كونه مؤخّراً كما في «زيد قام» وحاصل الكلام أنّ إبدال الاسم المظهر من الضّمير المبهم المستتر في الفعل إن سلّم ⇐

ظَلَمُوا﴾[١] **أي: على القول بالإبدال**[٢] **من الضّمير﴾** يعني قدّر أنّ أصله: «جاءني رجل» على أنّ «رجلاً» بدل من الضّمير في «جاني» لا فاعل له.

وإنّما جعله من هذا الباب **﴿لئـلّا يـنتفي التّـخصيص، إذ لا سـبب له﴾** أي: للتّخصيص **﴿سِواهُ﴾** أي: سوى تقدير كونه مؤخّراً في الأصل ـ على أنّه فاعل معنىً فقط ـ ثمّ قدّم.

وإذا انتفى التّخصيص[٣] لم يصحّ وقوعه مبتدأً. **﴿بخلاف المعرّف﴾** فإنّه يجوز

⇐ وجوده فلا يخفى أنّه قليل جدّاً في كلام العرب ـ كما سبق ـ فلا وجه لحمل الكلام الشّائع الكثير النّظائر عليه فيما لا ضرورة فيه، فلذا يحكم بعدم الجواز، وأمّا فيما فيه ضـرورة فيجوز هذا التّقدير ويحمل عليه.

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) **قوله: «أي على القول بالإبدال»**. قال المحشّي: فيه ستّة أوجهٍ:

أحدها: أنّ موضعه رفع على البدل من واو **«أسروا»**.

والثّاني: أنّ موضعه رفع بإضمار الفعل، تقديره: ﴿**يَقُولُ الَّذِينَ**﴾.

والثّالث: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: ﴿**هُمُ الَّذِينَ**﴾.

والرّابع: أن يكون محلّه رفعاً بـ**«أسروا»** على لغة من قال: «أكلوني البراغيث» وهـذا أربعة أوجه في الرّفع.

والخامس: أن يكون في موضع النّصب بإضمار «أعني».

والسّادس: أن يكون في موضع الجرّ بدلاً لـ«النّاس» في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ**﴾ [الأنبياء: ١].

وذهب بعضهم إلى أنّه نعت لـ«النّاس» وفيها وجوه أُخر ذكرها ابن هشام في بـحث الواو.

(٣) جواب سؤال مقدّرٍ واردٍ على قوله: «لئلّا ينتفي التّخصيص» وهو أنّـه مـا المـحذور فـي انتفائه ولم لا يجوز انتفاؤه فأجاب بقوله: «وإذا انتفى».

وقوعه مبتدأً من غير هذا الاعتبار البعيد[١] فلا يرتكب إلّا عند الضَّرورة[٢] وهي في المنكّر دون المعرّف.

[شرط اعتبار التّقديم والتّأخير]

﴿ **ثمّ قال: وشرطه** ﴾ أي: شرط جعل المنكّر من هذا الباب واعتبار التّقديم والتّأخير ﴿ **أن لا يمنع من التّخصيص مانع كقولنا: «رجل جاءني» على ما مرّ**[٣] ﴾ أنّ معناه: «رجل جاءني لا امرأة» أو: «لا رجلان».

[امتناع التّخصيص على قول المشهور]

﴿ **دون قولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»** ﴾ فإنّ فيه مانعاً من التّخصيص.

---

(١) **قوله: «من غير هذا الاعتبار البعيد»**. يعني جعل الضّمير المبهم فاعل الفعل، ثمّ إبدال الظّاهر منه، فإنّه قليل في كلامهم، ولاسيّما الإبدال من المستتر، بل غير جائز عند بعضهم. قال ابن هشام في الباب الرّابع من كتاب «المغني»: السّادس: ـ أي: من مواضع عود الضّمير إلى المتأخّر لفظاً ورتبةً ـ أن يكون مبدلاً منه الظّاهر المفسّر له كـ«ضربته زيداً». قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بالإجماع؛ نقله عن ابن مالك اهـ.

(٢) **قوله: «فلا يرتكب إلّا عند الضّرورة»**. فإن قيل: فكيف جاز ارتكاب ذلك في الآية ولا ضرورة في التّنزيل؟ يقال: إنّما أجاز ذلك من أجاز اعتماداً على ما نقله ابن مالك من الإجماع، وأمّا غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه الّتي نقلناها عن المحشّي.

وأيضاً: ارتكابه في الآية إنّما هو مع إبراز الضّمير ولا التّباس فيه بخلاف ما نحن فيه.

(٣) **قوله: «رجلٌ جاءني على ما مرّ»**. المراد من تقدير المنكّر مؤخّراً في الأصل أنّه يقدّر أنّ الأصل في المثال كون «رجل» مؤخّراً كما تقدّر وتفرض المستحيلات لا أنّه يقع مؤخّراً، إذ لا قائل بأنّ «رجل» في «جاءني رجل» فاعل معنىً وإلّا لزم إبراز الضّمير في نحو: «رجلان جاءا» و: «رجال جاؤوا» عند التّأخير بأن يقال: «جاءاني رجلان» و: «جاؤوني رجال» ولا قائل بوجوب الإبراز إلّا على لغة «أكلوني البراغيث» وهي شاذّة غير معتدّ بها.

﴿ **أمّا على التّقديرالأوّل** ﴾ أعني تخصيص الجنس ﴿ **فلامتناع أن يراد: المُهِرُّ شرّ لا خير** ﴾ لأنّ المُهِرّ لا يكون إلّا شرّاً، إذ ظهور الخير للكلب لا يُهِرّه[1] ولا يفزعه.

﴿ **وأمّا على التّقدير الثّاني** ﴾ أعني تخصيص الواحد من الأفـراد ﴿ **فلِنُبُوِّهِ** ﴾[2] أي: هذا التّقدير ﴿ **عن مظانّ استعماله** ﴾ أي: موارد استعمال قولهم: «شرّ أهرّ ذا نابٍ» لأنّه لا يستعمل عند القصد إلى أنّ المُهِرّ شرّ واحد، لا شرّان، وهذا ظاهر[3].

[عدم امتناع التّخصيص عند النُّحاة والتّناقض ودفعه]

﴿ **وإذ قد صرّح الأئمّة بتخصيصه حـيث تأوّلوه بـ«مـا أهـرّ ذا نـاب إلّا شـرّ» فالوجه** ﴾ - أي: وجه الجمع بين قول الأئمّة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التّخصيص - ﴿ **تفظيع شأن الشّرّ بتنكيره** ﴾ أي: جعل التّنكير للتّعظيم والتّهويل - كما مرّ في تنكير المسند إليه - ليكون المعنى: «شرّ فظيع عظيم أهرّ ذا ناب لا شرّ حقير» فيصحّ قولهم: معناه: «ما أهرّ ذا نـاب إلّا شـرّ» أي: شـرّ فـظيع، ويكـون تخصيصاً نوعيّاً، والمانع إنّما يمنع من التّخصيص الجنسيّ والفردي.

---

(١) **قوله: «لا يهرّه»**. فإنّ للكلب نُباحين: معتاد وغير معتاد - كما نصّ عليه المحقّق الرّضي -.
والأوّل: يصدر عنه عند إدراكه أمراً غريباً يسرّ صاحبه أو يضرُّه.
والثّاني: ممّا جرّب أنّ صدوره عنه علامة إصابة صاحبه بمكروه وشرّ في المستقبل ولهذا يتطيّر به.

(٢) أي: بُعْده.

(٣) **قوله: «وهذا ظاهر»**. أي: من كلام أهل العربيّة حيث قالوا: إنّ هذا ممّا قاله رجل حين نبح كلبه ثمّ صار مثلاً لقويّ أدركه العجز في حادثةٍ.
وأيضاً: إنّ مظنّة استعمال ما إذا كان المراد هو الإخبار عن فظاعة الحادث لا عن كونه واحداً لا اثنين.

[ردّ بعضهم في التّخلّص من التّناقض]

فيتأتّى التّوفيق بين الكلامين بهذا الوجه(١) لا بمجرّد جعله نكرة مخصّصة بالوصف المقدّر ـ المستفاد من التّنكير ـ لأنّ الأئمّة قد صرّحوا بالتّخصيص بمعنى الحصر حيث تأوّلوه بـ«ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ».

[الإشكال على السّكّاكيّ]

ولقائل أن يقول: بعد ما جعل التّنكير للتّفظيع ليحصل النّوعيّة لابدّ من اعتبار كونه في الأصل مؤخّراً ـ على أنّه فاعل معنىً فقط كما هو مذهبه(٢) ـ ليفيد الحصر

---

(١) **قوله: «فيتأتّى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه»**. ردّ على من حاول دفع التّناقض بوجهٍ آخر: وهو أنّ التّخصيص في كلام الأئمّة القائلين به في «شرّ أهر ذا نابٍ» بمعنى التّسويغ. والمراد أنّ فيها مسوّغاً من مسوّغات الابتداء بالنكرة وهو كونه نكرة موصوفةً بالوصف المقدّر المستفاد من التّنوين الدّالّ على التّعظيم والتّهويل.
والتّخصيص في كلام السّكّاكيّ ـ الّذي لا يجري في المثال ـ بمعنى التّخصيص الحصريّ ولا منافاة بينهما، فإنّ السّكّاكي حيث يمنعه فيه، أي: يمنع فيه التّخصيص فإنّما يريد به التّخصيص الحصريّ والنُّحاة حيث يقولون بتخصيصه يريدون تسويغ الابتداء به.
والجواب: منع أن يكون المراد من التّخصيص في كلام النُّحاة هو التّسويغ، بل هما متّفقان على أنّ التّخصيص هو الحصريّ، بدليل أنّهم قالوا في تأويله: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» وتأويله بـ«ما» و«إلّا» يدلّ على التّخصيص الحصريّ لا التّخصيص بمعنى التّسويغ الّذي ادّعاه هذا القائل.

(٢) **قوله: «كما هو مذهبه»**. حيث قال: إنّ التّقديم يفيد الاختصاص بشرطين:
أحدهما: جواز تقدير كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنىً فقط.
والثّاني: تقديره مؤخّراً، وإلّا فلا يفيد التّقديم إلّا التّقوي، فلابدّ على هذا من اعتبار كون الشّرّ مؤخّراً.

فيتأتّى التّوفيق[١] والنّكرة الموصوفة يصحّ وقوعها مبتدأً[٢] كالمعرّف فلا يصحّ فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصحّ في المعرفة لصحّة وقوعها مبتدأ.

[الإشكال وارد]

ولا مدفع لهذا إلّا بأن يقال[٣]: إنّه اشترط اعتبار التّقديم والتّأخير في إفادة التّقديم الحصر، والحصر هاهنا ليس بمستفاد من التّقديم، بل من الوصف ـ بناءً على أنّ التّقييد بالوصف عنده يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه[٤] ـ فقولنا: «رجل

---

(١) **قوله: «فيتأتّى التّوفيق»**. أي: بين كلام السّكّاكيّ وكلام النُّحاة.

(٢) **قوله: «والنّكرة الموصوفة يصحّ وقوعها مبتدأً»**. حاصل الإشكال أنّه يلزم على السّكّاكيّ أحد الأمرين: إمّا العدول عن مذهبه وهو اشتراط الشّرطين ـ إذ هما مفقودان في «شرّ» إذ بعد ما جعل التّنكير للتفظيع يحصل النّوعيّة فيتولّد منها الوصفيّة ويصحّ الابتداء بالنّكرة، فلا يجوز تقدير التّأخير، إذ لا ضرورة تدعو إليه.

وإمّا ارتكاب ذلك الوجه البعيد ـ وهو تقدير التّأخير واعتباره ـ بلا ضرورة داعية إليه، وبغير أحد هذين الأمرين لا يمكن الجمع بين كلام السّكّاكيّ وكلام النُّحاة القائلين بكون «شرّ أهرّ ذا نابٍ» مفيداً للتّخصيص والحصر حيث تأوّلوه بـ«ما» و«إلّا» وقالوا: «ما أهرّ ذا نابٍ إلّا شرّ».

(٣) **قوله: «ولا مدفع لهذا إلّا بأن يقال»**. حاصل الدّفع أن يقال: الحصر نوعان:

الأوّل: الحصر المستفاد من التّقديم والتّأخير.

والثّاني: الحصر المستفاد من الوصف، والسّكّاكيّ ملتزم باعتبار التّقديم والتّأخير للوصول إلى الحصر، وإذا حصل الحصر من الوصف بدون اعتبار التّقديم والتّأخير فلا يلتزم بذلك الاعتبار، وهاهنا الحصر مستفاد من الوصف ـ بناءً على أنّه قائل بمفهوم الوصف ـ فلا يقول بالتّقديم والتّأخير فلا يرد الإشكال.

(٤) **قوله: «بناءً على أنّ التّقييد بالوصف عنده يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه»**. اختلف الأُصوليّون في مفهوم الوصف، وأنّ تعليق الحكم على وصفٍ هل يدلّ على انتفائه عند

⇐

طويل جاءني» معناه: لا قصير، من غير تقدير كونه في الأصل مؤخّراً.

يدلّ على هذا أنّه قال بالتّخصيص الحصري في نحو قولنا: «ما ضربت أكبر إخوتك» وهو في معنى: «ما ضربت أخاك الأكبر».

[النّظر فيه من وجوه]

[الأوّل] ﴿ وفيه ﴾ أي: فيما ذهب إليه السّكّاكيّ[1] واحتجّ به

⇐ انتفاء الوصف أم لا؟ واحتجّ المثبتون بأنّه لو ثبت الحكم مع انتفاء الصّفة لعري تعليقه عليها عن الفائدة وجرى مجرى قولك: «الإنسان الأبيض لا يعلم الغيوب» و: «الأسود إذا نام لا يبصر».

والسّكّاكيّ من المُثْبِتِيْنَ والوصف عنده ـ أعمّ من أن يكون صريحاً أو مقدّراً ـ يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه و: «رجل طويل جاءني» ينفي الحكم وهو المجيء عن غير محلّ الوصف ـ وهو القصير ـ ولا حاجة إلى تقدير التّأخير ليكون فاعلاً معنويّاً.

والدّليل على أنّه قائل بذلك، أنّه قال بالتّخصيص الحصريّ في نحو: «ما ضربت أكبر إخوتك» وهو في معنى تقييد الحكم ـ أي: عدم الضّرب ـ بوصف الأخ المنفيّ عنه الضّرب، أي: «ما ضربت أخاك الأكبر» فدلّ على إثبات الضّرب على غير الأكبر من الإخوة بحسب المفهوم المخالف.

(١) **قوله: «وفيه ـ أي فيما ذهب اليه السكّاكي»**. وحاصله الفرق بين المضمر في نحو: «هو عرف» وبين المظهر المعرّف في نحو: «زيد عرف» وبين المنكّر في نحو: «رجل عرف».

فذهب في المضمر إلى أنّه يجوز فيه اعتبار كونه في الأصل مؤخّراً على أنّه فاعل معنويّ، من دون ضرورةٍ تدعو إلى ذلك الاعتبار، إذ بعد تقدير كونه مؤخّراً لا يلتبس بالفاعل ـ لأنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا اذا جرى على غير من هو له ونحوه ـ فإن قدّر فيه ذلك الاعتبار كان للتّخصيص والقصر وإلّا فلا يفيد إلّا التّقوّي.

وذهب في المظهر المعرّف إلى أنّه لا يجوز فيه ذلك الاعتبار البعيد، لأنّه لا يرتكب إلّا عند الضّرورة، مع أنّ تقدير تأخّره يلتبس بالفاعل.

⇐

لمذهبه[١] ﴿ نظر[٢]؛ إذ الفاعل اللفظي والمعنوي ﴾ كالتّأكيد والبدل ﴿ سواء في امتناع التّقديم ما بَقِيَا على حالهما[٣] ﴾ أي: ما دام الفاعل فاعلاً والتّابع تابعاً، بل امتناع تقديم التّابع أولى[٤] وإذا لم يَبْقَيَا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما، وأيّاً

⇐ وذهب في المنكّر إلى أنّه يرتكب فيه ذلك الاعتبار للضّرورة الدّاعية إليه، وهي أنّه لو لم يرتكب ذلك الاعتبار البعيد لانتفى التّخصيص المسوّغ للابتداء بالنّكرة، إذ لا سبب للتّخصيص سوى تقدير كونه مؤخّراً.

(١) **قوله: «واحتجّ به لمذهبه»**. بيان الاحتجاج أنّه إذا قدّر أنّ نحو: «أنا قمت» كان في الأصل: «قمت أنا» لم يكن «أنا» فاعلاً، لأنّ ضمير الفاعل لا ينفصل إلّا إذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الالتباس، أو وقع بعد «إلّا» أو «إنّما»، وإذا لم يكن «أنا» فاعلاً، فيكون تأكيداً أو بدلاً، فلا يمتنع تقديمه على الفعل بخلاف نحو: «زيد عرف» لأنّه إذا قدّر أنّ أصله كان «عرف زيد» فالظّاهر أنّ «زيد» فاعل «عرف» لا بدل عن فاعله لقلّة نظائر ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [الأنبياء: ٣] ـ ولو قلنا فيه: إنّ «الذين» بدل من فاعل «أسرّوا» ـ وإذا كان «زيد» فاعلاً لـ«عرف» فيمتنع تقديمه على الفعل، فلا يكون لـ«زيد» في «زيد عرف» غير الابتدائيّة.

اللهمّ إلّا بذلك الوجه البعيد الذي لا يرتكب إلّا عند الضرورة كما في المنكر نحو: «رجل جاءني» ـ أي: لا امرأة أو لا رجلان ـ على ما تقدّم من التّخصيص ـ أي: الجنسي أو الفردي ـ دون قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» لامتناع التّخصيص فيه، لما تقدّم، فلابدّ من القول بالتّخصيص النوعيّ.

(٢) **قوله: «نظر»**. بيّن وجه النّظر في ثلاثة أُمور:

الأوّل: منع الفرق بين الفاعل اللفظيّ والمعنويّ.

الثّاني: منع الضّرورة في المنكّر.

والثّالث: منع وجود المانع من التّخصيص الجنسيّ.

(٣) **قوله: «ما بقيا على حالهما»**. أي: ما دام الوصف العنواني باقٍ فيهما وهو الفاعليّة والتّابعيّة.

(٤) **قوله: «امتناع تقديم التّابع أولى»**. أي: من امتناع تقديم الفاعل، لأنّ تقديم الفاعل ليس فيه

⇐

ما كان ﴿فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكّم[١]﴾.

لا يقال: الفاعل لا يحتمل[٢] التّقديم بوجه، والتّابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التّابعيّة وهو جائز كما في «جَرْد قطيفة»[٣] و: «أخلاق ثِياب» وقوله:

❊ والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطّير[٤] ❊

⇐ إلّا التّقديم على العامل خاصّة، بخلاف تقديم التّابع، فإنّ فيه تقديم المعمول على العامل والتّابع على المتبوع فهذا أولى بالامتناع.

(١) **قوله: «تحكّم»**. أي: حكم بلا دليل.

(٢) **قوله: «لا يقال: الفاعل لا يحتمل»**. أي: لا يقال دفاعاً عن السّكّاكيّ: إنّا نختار الشّقّ الثّاني، أي: عدم البقاء على حالهما، بأن يفسخ كلّ واحد منهما عمّا هو عليه، لكن لا يوجب ذلك جواز التّقديم إلّا في التّابع؛ لأنّ الفاعل لا يحتمل التّقديم بوجهٍ، إذ بتقديمه يبقى الفعل بلا فاعل، وذلك غير ممكن إذ لابدّ للفعل من أن يكون بعده فاعل، والتّابع يحتمل التّقديم على سبيل الفسخ عن التّابعيّة.

(٣) **قوله: «جَرْد قطيفة»**. قال المحقّق الرّضي في باب الإضافة من شرح «الكافية»: إنّ الكوفيّين جوّزوا إضافة الموصوف إلى الصّفة وبالعكس استشهاداً للأوّل بنحو: «مسجد الجامع» و: «جانب الغربيّ» وللثّاني بنحو: «جَرْد قطيفة» و: «أخلاق ثياب» وقالوا: إنّ الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التّنوين كما في «جَرْد قطيفة» أو بحذف اللّام كـ«مسجد الجامع» إذ أصلهما: «قطيفة جَرْد» و: «المسجد الجامع».

والبصريّون قالوا: لا يجوز إضافة الصّفة إلى الموصوف ولا العكس وذلك لأنّ الصّفة والموصوف واقعان على شيءٍ واحدٍ، فهو إضافة الشّيء إلى نفسه، ولا يتمّ لهم هذا مع الكوفيّين لأنّهم يجوّزون إضافة الشّيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين. وقال المصنّف ـ يريد ابن الحاجب ـ: لا يجوز ذلك لأنّ توافق الصّفة والموصوف في الإعراب واجب.

وليس بشيءٍ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمّا مع طلب التّخفيف بالإضافة فلا نسلّم له فهو موضع النّزاع اهـ مختصراً.

(٤) **قوله: «والمؤمن العائذات الطّير»**. قد تقدّم شرح هذا البيت والمراد هاهنا: أنّ «العائذات» ⇐

لأنّا نقول: لا نسلّم ذلك[1] بل إنما يمتنع تقديمه ما دام فاعلاً، وأمّا إذا جعل مبتدأ وأُقيم مقامه ضمير فلا، فتجويز الفسخ في التّابع دون الفاعل تحكّم.

والاستدلال بالوقوع فاسد؛ لأنّ هذا اعتبار محض منّا، فكما نعتبر في «جَـرْد قطيفة» فلنعتبر في «زيد قام».

فإن قلت: تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً ممتنع بالاتّفاق. وأمّا التّابع فلا نسلّم امتناع تقديمه حال كونه تابعاً بل هو واقع كالتّأكيد في قوله:

بَنَيْتُ بها قَبْلَ المُحاقِ بِلَيْلَةٍ[2] فكانَ مُحاقاً كُـلُّهُ ذلكَ الشَّـهْرُ

⇐ كان في الأصل مؤخَراً على أنّه صفة لـ«الطّير» ثمّ فسخ عن التّابعيّة فقدّم على الموصوف وجعل الموصوف عطف بيان له، فالتّابع يحتمل التّقديم على سبيل الفسخ عن التّـابعيّة دون الفاعل، لأنّه لا يحتمل التّقديم بوجهٍ.

(١) **قوله: «لأنّا نقول: لا نسلّم ذلك»**. أي: لا نسلّم عدم احتمال الفاعل التّقديم بوجهٍ، ولا يلزم فعل بدون الفاعل، لإمكان إقامة المضمر مقامه.

وذلك كما جرّوا فاعل الصّـفة المشـبّهة بـها بـعد تـحويل إسـنادها عـنه إلى ضـمير موصوفها.

(٢) **قوله: «بنيت بها قبل المحاق بليلةٍ»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل: أبو منصور عبدالملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي النّيسابوري المتوفّى سنة ٤٢٩هـ وهو من أبيات يهجو بها عجوزاً تزوّجها يقول فيها:

عـــجوز تَـــمنَّتْ أن تكــون فــتيّةً وقد يبس الجنبانِ وَٱحْدَوْدَبَ الظَّـهْرُ

تــروح إلى العــطّار تــبغي شــبابها وهل يصلح العَطّارُ من أفسـد الدَّهْـرُ

ومــــا غَــرَّني إلّا خــضاب بكــفّها وكــحلٌ بــعينيها وأثــوابـها الصُّـفْرُ

بَـــنَيْتُ بـــها قَـــبْلَ المُـــحاقِ بِـــلَيْلَةٍ فكـــانَ مُـــحاقاً كُـــلُّهُ ذلكَ الشَّـــهْرُ

وروايةُ البيطار في «حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر» بعد البيت الأوّل:

وأضحت بـلا عـقل يـصون حـجابها فباحت بما في السّرّ وانكشف السّـتر

⇐

فإنّ «كلّه» تأكيد لـ «ذلك الشّهر».

والمعطوف في قوله:

ألا يا نخلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ[1]   عـليكِ ورحـمةُ اللهِ السَّـلامُ

⇐ وجاءت إلى العطّار تبغي تحسّناً   وهل يصلح العطّار من أفسد الدَّهْـرُ

الشّرح: «الفتيّة» ـ بفتح الأوّل وكسر الثّاني ـ الشّابّة، «احـدودب» اعـوجّ، و: «تـبغي شبابها» مجاز مرسل أي: تطلبه، والمراد الأشياء الّتي تدلّس بها نفسها لتخديع الرّجـال. «بنيت بها» أي: دخلت بها، وكانوا يبنون على المتزوّج ليلة دخوله قبّة ثمّ توسّعوا فـيه، فقالوا: لكلّ من تزوّج: بنى بأهله وإن لم تضرب له قبّة.

وفي الصّحاح: «بنى فلان على أهله بناءً» والعامّة تـقول: «بـنى بأهـله» وهـو خـطأ. و«المحاق» مثلّث الميم ثلاثة أيّام من آخر الشّهر، سمّيت بذلك لانـمحاق ضـوء القـمر وذهابه فيها.

«بنيت» فعل وفاعل، والظّروف الثّلاثة متعلّق به، والفاء عاطفة و«كان» ناقصة «محاقاً» خبر مقدّم لها و«كلّه» مرفوع تأكيد مقدّم و«ذلك الشّهر» المؤكّد اسم كان مؤخّر. يقول: دخلت بها قبل الليلة الّتي هي آخر ليالي الشّهر فكان ذلك الشّهر كلّه مظلماً، أي: ذهب نور عينيّ لدخولي بها، فعبّر عن المظلم بالمحاق لكون الظّلام لازماً لها.

والشّاهد: تقديم التّأكيد على المؤكّد مع البقاء على التّابعيّة.

(١) **قوله: «ألا يا نخلة من ذات عرق»**. البيت من الوافر على العروض المـقطوفة مـع الضّـرب المماثل والقائل: غير معلوم على التّحقيق، وقبله:

بأرض النَّخْل قـلبي مستهام   فكيف يطيب لي عنها المَـقَامُ

لذاك إذا رأيت لهـــا شـبيهاً   أقــول ومـا يـصاحبني مَـلَامُ

ألا يــا نـخلةً مـن ذات عـرقٍ   عــليكِ ورحــمة الله السَّـلامُ

وهي رواية ابن الخطيب ـ لسان الدّين ـ في كـتاب «الإحـاطة بأخـبار غـرناطة» قـال البطليوسيّ في «الخلل»: هذا البيت لا أعلم لمن هو وينسبه قوم إلى الأحوص.

و«ذات عِرْق» موضع وقوله: «من ذات عِرْق» في موضع الصّفة لـ«نخلة» كأنّه قال: ألا

⇐

على وجهٍ. وبيت الحماسة:

لَوْ كَانَ يُشْكَى إلى الأمواتِ ما لقي الـ[1] أحياءُ بعدهم من شدّة الكَمَد

⇐ يا نخلةً كائنة من «ذات عِرْق» فـ«من» متعلّقة بمحذوف.

وقوله: «عليكِ ورحمة الله السّلام» مذهب أبي الحسن الأخفش أنّه أراد: «عليك السّلام ورحمة الله» فقدّم المعطوف ضرورة، وإنّما قال الأخفش هذا، لأنّ «السّلام» عنده مرفوع بالاستقرار المضمر في «عليك».

ولا يلزم هذا سيبويه على مذهبه، لأنّ «السّلام» عنده مرفوع بالابتداء و«عليك» خبر مقدّم و«رحمة الله» معطوف على الضّمير المرفوع الّذي في «عليك» فلا موضع لـ«على» على رأي الأخفش ولها موضع على قول سيبويه.

قال ابن جنّي في فصل التّقديم والتّأخير من «الخصائص» ٢: ٣٨٦: ولا يجوز تقديم الصّلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصّفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الّذي هو نسق على المعطوف عليه إلّا في الواو وحدها وعلى قلته أيضاً. ثمّ قال: فأمّا قوله:

ألا يا نخلةً من ذات عِـرْقٍ عليكِ ورحمة الله السّلام

فحملته الجماعة على هذا حتّى كأنّه عندها: «عليكِ السّلام ورحمة الله». وهذا وجه، إلّا أنّ عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَلِ العطف وهو أن يكون «رحمة الله» معطوفاً على الضّمير في «عليك» وذلك أنّ «السّلام» مرفوع بالابتداء وخبره مقدّم عليه وهو «عليك» ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظّرف، فإذا عطفت «رحمة الله» عليه ذهب عنك مكروه التّقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه اهباختصارٍ.

و«النّخلة» في هذا الموضع كناية عن امرأة وكان النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قد نهى الشّعراء عن ذكر النّساء في أشعارهم لما في ذلك من الفضيحة، وكان الشّعراء يكنّون عن النّساء بالشّجر وغيره اهبتصرّفٍ.

(١) **قوله: «لوكان يُشكى إلى الأموات»**. البيت من مدوّر البسيط على العروض المخبونة مع ⇐

ثـمّ اشـتكَيْتُ لأشكـانِي وسـاكـنُهُ   قـبرٌ بِسِـنْجارَ أو قـبرٌ عـلى قَـهَدِ

فإنّ قوله: «وساكنه» عطف على «قبر».

فنحو: «أنا» و«أنت» و«هو» في قولنا: «أنا قمت» و«أنت قمت» و«هو قام» عند قصد التّخصيص ليس بمبتدأ عند السّكّاكيّ بل هو تأكيد اصطلاحيّ مقدّم، والجملة فعليّة، وكذا: «رجل جاءني» بدل اصطلاحيّ.

قلت: امتناع تقديم التّابع حال كونه تابعاً شائع عند النُّحاة.

ولذا جعلوا «الطّير» في قوله: * والمؤمن العائذات الطّير * عطف بيان لـ«العائذات» لا موصوفاً(١).

⇐ الضّرب المماثل وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب المراثي من ديوان الحماسة وهي:

لو كان حَوْضَ حِمارٍ ما شَرِبْتَ به   إلّا بإذْنِ حِمارٍ آخرَ الأبَدِ

لكنّه حوضُ من أودى بإخْوته   ريبُ الزّمانِ فأمْسَى بَيْضَةَ البَلَدِ

لو كان يُشْكى إلى الأموات ما لقي الـ   أحياءُ بعدهم من شِدَّةِ الكَمَدِ

ثُمّ اشتكيتُ لأشكاني وساكِنُهُ   قبرٌ بسِنْجَارَ أو قَبْرٌ على قَهَدِ

الشّرح: اسم «كان» ضمير الشّأن وخبره الجملة الّتي بعدها و«إلى» متعلّق بـ«يشكى» وهو ناقص واوي من «الشّكوى» وفي القرآن: ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾ [يوسف: ٨٦]، و«ما» في «ما لقي» موصولة قائمة مقام فاعل «يشكى» و«من» بيان له و«الكمد» الحزن المكتوم و«أشكيت» عطف بـ«ثمّ» على «كان» و«لأشكاني» جواب «لو» والهمزة للسّلب، أي: أزال شكايتي، و«سِنْجار» و«قَهَد» موضعان.

والشّاهد بيّنه الشّارح، وقد يقال: إنّ «ساكنه» فاعل فعل محذوف يدلّ عليه المذكور وهو من عطف الجمل، والتّقدير: «وأشكاني ساكنه» ويحتمل أن يكون «ساكنه» بالجرّ على القسم والضّمير للقبر.

(١) **قوله: «عطف بيان لـ«العائذات» لا موصوفاً»**. ولو جاز تقديم التّابع حال كونه تابعاً لجعلوا «الطّير» موصوفاً لـ«العائذات» فلمّا لم يجعلوه موصوفاً له، علم أنّ تقديم الصّفة حال الوصفيّة يمتنع، ومنه يعلم أنّ سائر التّوابع أيضاً كذلك.

واتّفقوا على امتناع: «ما جاءني إلّا أخوك[١] أحدٌ» بالرّفع على الإبدال[٢]؛ لامتناع تقديم البدل. ومنع هذا محض مكابرة.

ودليل امتناع تقديم الفاعل ـ وهو التباسه بالمبتدأ ـ قائم هاهنا بعينه.

وأمّا قوله: * وكان محاقاً كلّه ذلك الشّهر * فبعد ثبوت كون البيت ممّا يستشهد به[٣] يحتمل أن يكون «كلّه» تأكيداً للضمير المستتر في «كان» لدلالة قوله: «قبل المحاق» على «الشّهر»[٤] وكان قوله: «ذلك الشّهر» بدلاً منه وتفسيراً له.

ولو سُلِّم فيكون شاذّاً أو محمولاً على الضّرورة، فلا يدلّ على جوازه في السِّعة.

---

(١) **قوله: واتفقوا على امتناع: «ماجاءني إلّا أخوك أحدٌ»**. في دعوى الاتّفاق نظر؛ لأنّ ابن مالك من أئمّة العربيّة وهو خارج على الاتّفاق حيث قال:

وغير نصب سابق في النّفي قد ... يأتي و لكن نصبه اختر إن ورد

ومثاله قول حسّان بن ثابت:

لأنّهم يرجون منه شفاعة ... إذا لم يكن إلّا النّبيّون شافع

(٢) **قوله: «على الإبدال»**. أي: على إبدال «أخوك» عن المستثنى منه أعني «أحد». قال المحقّق الرّضيّ: إذا كان المستثنى بعد «إلّا» وتقدّم على المستثنى منه وجب النّصب، لأنّه إن كان في الموجب فقد تقدّم وجوب نصبه، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل، لأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، لأنّه من التّوابع فلم يبق إلّا النّصب على الاستثناء اه.

(٣) **قوله: «ممّا يستشهد به»**. ويأتي بمشيئة الله في «علم البديع» وهم ثلاث فرق: الأُولى: الجاهليّون. الثّانية: المُخَضْرَمُوْنَ. الثّالثة: المتقدّمون. وأمّا الرّابعة وهم المولّدون فليس قولهم بحجّة، والبيت نسب إلى الثّعالبي النّيسابوري وكلامه ليس بحجّة.

(٤) **قوله: «لدلالة قوله «قبل المحاق» على «الشهر»**. فهذا الضّمير المستتر في «كان» من قبيل الضّمير في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ** ﴾ [النّساء: ١١]، من جهة أنّه راجع إلى «الميّت» لدلالة «لكلّ واحد منهما السُّدُس» على «الميّت» إذ المراد من «السّدس» نصيب أحد الأبوين ممّا تركه «الميّت».

ولوسُلِّم ففيه[١] تقديم على المتبوع فقط، والمطلوب جواز تقديمه على العامل أيضاً.

نعم، قد ذكر النُّحاة أنّه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء و«ثمّ» و«أو» و«لا» على المعطوف عليه، في ضرورة الشّعر، بشرط أن لا يتقدّم المعطوف على العامل.

وأمّا تقديم التّأكيد والبدل في السِّعة على المتبوع والعامل جميعاً فممّا لم يقل به أحد.

[الثّاني]

﴿ثمّ لا نسلّم انتفاء التّخصيص[٢] في صورة المنكر﴾ أعني نحو: «رجل جاءني» **﴿لولا تقدير التّقديم، لحصوله﴾** أي: التّخصيص **﴿بغيره﴾** أي: بغير تقدير التّقديم **﴿كما ذكره السّكّاكيّ﴾** في «شَرٌّ أهرّ ذا نابٍ» من التّهويل وغيره ـ كالتّحقير والتّكثير والتّقليل وغير ذلك ـ ممّا يستفاد من التّنكير، فهو وإن لم يصرّح[٣] بأن لا

---

(١) **قوله: «ولو سُلِّم ففيه»**. أي: التّقديم الواقع في البيت لا يثبت المطلوب، لأنّه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب تقديمه على العامل والمتبوع معاً كما في «أنا سعيت» حيث قدّم «أنا» على المتبوع وهو الضّمير المتّصل، والعامل وهو الفعل الماضي.

(٢) **قوله: «ثمّ لا نسلّم انتفاء التّخصيص»**. إلى هنا كان الكلام في بيان الوجه الأوّل من وجوه النّظر، ومن هنا يبيّن الوجه الثّاني من وجوه النّظر.

(٣) **قوله: «فهو وإن لم يصرّح»**. جواب عن سؤال وهو أنّه إن قيل: كيف يرد على السّكّاكيّ هذا الوجه الثّاني مع أنّه لم يصرّح بأنّه لا سبب للتّخصيص سوى تقدير التّقديم؟

والجواب أنّ السّكّاكيّ وإن لم يصرّح بأن لا سبب للتّخصيص سوى تقدير التّقديم لكن استلزم كلام السّكّاكيّ في تعليل استثناء المنكّر أنّه لا سبب للتّخصيص المسوّغ للابتداء بالنّكرة سوى اعتبار تقدير التّقديم.

سبب للتّخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال[١]: «إنّما يرتكب ذلك الوجه البعيد[٢] عند المنكّر لفوات شرط المبتدأ».

لا يقال: التّنكير إنّما يدلّ على النّوعيّة بالتّهويل أو غيره، والحصر إنّما يستفاد من تقدير التّقديم فلابدّ منه بحالٍ.

لأنّا نقول: قد ذكرنا أنّ ما تخصّص بالوصف يمتنع تقدير التّأخير فيه؛ لصحّة وقوعه مبتدأ كالمعرّف وأنّه يجب أن يكون الحصر مستفاداً من الوصف[٣] وإلّا فلا توجيه لكلامه.

بل الجواب أنّه إنّما يعتبر[٤] التّقديم والتّأخير في صورة المنكّر إذا لم يقصد به

---

(١) وهذا نصّه في باب تقديم المسند من «المفتاح» ٣٢٧: وإذا قلنا: «عرف زيد» كان «زيد» مرفوعاً بـ«عرف» لقلّة نظائر: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وحينئذٍ لا يكون له احتمال التّقدّم على الفعل ـ كما سبق في علم النّحو ـ فلا يكون لقولنا: «زيد عرف» غير احتمال الابتداء اللهمّ إلّا بذلك الوجه البعيد، فلا يرتكب عند المعرَّف، لكونه على شرط المبتدأ وإنّما يرتكب عند المنكّر لفوات الشّرط اهـ.

(٢) **قوله: «ذلك الوجه البعيد»**. أي: تقدير التّقديم.

(٣) **قوله: «يجب أن يكون الحصر مستفاداً من الوصف»**. ليتأتّى التّوفيق بين كلامه وكلام الأئمّة حيث قالوا: معنى «شرّ أهرّ ذا ناب»: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» وذلك بناءً على أنّ التّقييد بالوصف عنده يدلّ على نفي الحكم عمّا سواه.

وإن لم يجب أن يكون الحصر مستفاداً من الوصف المتولّد من التّنكير بل كان مستفاداً من تقدير التّأخير فلا توجيه لكلام السّكّاكي: «إذ لا يرتكب ذلك الوجه البعيد إلّا عند الضّرورة» ولا ضرورة في المنكّر لحصول المسوّغ للابتداء بالنّكرة حينئذٍ بالوصف المستفاد من التّنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر المطلوب إلّا من الوصف المذكور.

(٤) **قوله: «بل الجواب أنّه إنّما يعتبر»**. والحاصل أنّ مقصود السّكّاكيّ من قوله: «لئلّا ينتفي التّخصيص، إذ لا سبب سوى تقدير التّأخير» إنّما هو إذا أُريد تخصيص الجنس أو

⇐

التّخصيص النّوعي الّذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد من التّنكير كما في قولنا: «رجل جاءني» بمعنى «لا امرأة» أو «لا رجلان».

[الثّالث]

﴿ ثمّ لا نسلّم امتناع أن يراد[١]: « المُهِرّ شرّ لا خير » ﴾ إذ لا دليل عليه؛ لا نقلاً ولا عقلاً[٢].

⇐ الواحد، وهذا التّخصيص لا يستفاد إلّا من تقدير التّقديم، فصحّ قوله: «أنّه لا سبب سوى تقدير التّقديم» فبطل قول الخطيب: «ثمّ لا نسلّم انتفاء التّخصيص في صورة المنكر».

(١) **قوله: «ثمّ لا نسلّم امتناع أن يراد»**. هذا هو الوجه الثّالث من وجوه النّظر.

(٢) **قوله: «لا نقلاً ولا عقلاً»**. والحقّ الامتناع نقلاً وعقلاً، ولكن إنّما غرّه كلام الشّيخ عبدالقاهر حيث صرّح فيه بالتّخصيص الجنسيّ.

ولكن أقول للخطيب: انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال، أو: اعرف الحقّ تعرف أهله كما قال أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ.

وهذا نصّ الشّيخ في باب تقديم النّكرة على الفعل وعكسه من باب التّقديم والتّأخير: وقولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» إنّما قدّم فيه «شرّ» لأنّ المراد أن يُعْلَم أنّ الّذي أهرّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: «رجل جاءني» تريد أنّه رجل لا امرأة. وقول العلماء: إنّه إنّما يصلح لأنّه بمعنى: «ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ» بيان لذلك، ألا ترى أنّك لا تقول: «ما أتاني إلّا رجل» إلّا حيث يتوهّم السّامع أنّه قد أتتك امرأة، ذاك لأنّ الخبر بنقض النّفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعلُ على شيءٍ وينفى عمّا عداه، قال:

ومتى لم يُرَدْ بالنّكرة الجنس لم يقف منها السّامع على معلوم حتّى يزعم أنّي أقصر له الفعل عليه وأخبره أنّه كان منه دون غيره. ثمّ قال:

واعلم أنّا لم نرد بما قلناه من أنّه إنّما حسن الابتداء بالنّكرة في قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» لأنّه أُريد به الجنس: أنّ معنى «شرّ» و«الشّرّ» سواء وإنّما أردنا أنّ الغرض من الكلام أن نبيّن أنّ الّذي أهرّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير اهـ. [راجع: دلائل الإعجاز: ١١٠ـ ١١١]

قال الشّيخ عبدالقاهر: قدّم «شرّ» لأنّ المعنى: إنّ الّذي أهرّه من جنس الشرّ لا من جنس الخير[1].

[«زيد قائم» و«هو قام» قريبان]

﴿ **ثمّ قال**[2] ﴾ السّكّاكيّ: ﴿ **ويقرب من** ﴾ قبيل ﴿ **«هو قام»، «زيد قائم» في التّقوّي لتضمّنه** ﴾ أي: «قائم» ﴿ **الضّمير** ﴾ مثل «قام» فيتكرّر الإسناد ويتقوّى الحكم.

وقال: إنّما قلت: «يقرب» دون أن أقول: «نظيره» لأنّ «قائم» لمّا لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في: «أنا قائم» و: «أنت قائم» و: «هو قائم» أشبه الخالي عن الضّمير، وهذا معنى قوله: ﴿ **وشبّهه** ﴾ أي: شبّه السّكّاكيّ «قائم» مع أنّه متضمّن للضّمير ﴿ **بالخالي عنه من جهة عدم تغيّره في التّكلّم والخطاب والغيبة** ﴾ كما لا يتغيّر الخالي عنه نحو: «أنا غلام» و: «أنت غلام» و: «هو غلام».

[بيانُ تصحيفٍ]

وقد يصحّف قوله: «وشبّهه» مخفّفاً ويظنّ أنّه اسم منصوب، على أنّه مفعول

---

(١) دلائل الإعجاز: ١١٠ ـ ١١١.

(٢) وهذا نصّه في باب تقديم المسند من «المفتاح»: ٣٢٦: ويقرب من قبيل «أنا عرفت» و«أنت عرفت» و«هو عرف» ـ في اعتبار تقوّي الحكم ـ «زيد عارف» وإنّما قلت: «يقرب» دون أن أقول: «نظيره» لأنّه لمّا لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في: «أنا عارف» و«أنت عارف» و«هو عارف» أشبه الخالي عن الضّمير، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنّه جملة، ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو: «رجلٌ عارفٌ، رجلاً عارفاً، رجلٍ عارفٍ» ـ كما عرف في علم النّحو ـ وأتبعه في حكم الإفراد نحو: «زيد عارف أبوه» اهـ.

معه، أي: لتضمّنه الضّمير مع شبهه ـ أي: مشابهته للخالي عن الضّمير ـ يعني أنّ قوله: «ويقرب» يشتمل على أمرين:

أحدهما: المقاربة في التّقوّي.

والثّاني: عدم كمال التّقوّي، فقوله: «لتضمّنه الضّمير» علّة الأوّل، وقوله: «شبهه» علّة الثّاني. ولا يخفى ما فيه من التّعسّف[(١)].

ومن أراد هذا المعنى فليقرأ «وشبهه» بالجرّ عطفاً على «تضمّنه» ليكون أوضح[(٢)].

---

(١) **قوله: «ولا يخفى ما فيه من التّعسّف»**. وجهه أنّ المفعول معه مختلف فيه هل هو قياسيّ أم سماعيّ؟ واختار المحقّقون كونه سماعيّاً لا يتجاوز ما سمع منه، وأنّ العطف ـ إن يمكن بلا ضعف ـ أحقّ من النّصب على المفعوليّة حملاً للواو على الأصل ـ وهو العطف ـ لأنّ أصل الواو الّتي قبل المفعول معه هو العطف، وفي جعله مفعولاً معه مصير إلى المرجوح المختلف فيه، وترك للراجح المتّفق عليه.

(٢) **قوله: «ليكون أوضح»**. وذلك لأنّ قراءة الجرّ تدلّ بالمطابقة على أنّ علّة المقاربة أمران متساويان في العلّيّة:

أحدهما: ثبوت التّقوّي في «زيد قائم» لاشتماله على تكرّر الإسناد.

وثانيهما: عدم كمال ذلك التّقوّي ولذا كان قريباً من «زيد قام».

وسرّ دلالة الجرّ ـ على العطف ـ على التّساوي بين الأمرين دون النّصب على المفعول معه أنّ العطف يدلّ على كون المعطوف مقصوداً بالنّسبة مع متبوعه بحيث لا فرق بينهما في المقصوديّة.

بخلاف المفعول معه لأنّه يدلّ على أنّ ذلك الشّيء هو المقصود بالنّسبة والمعمول الّذي يصاحبه غير مقصود بل تابع له فيها، ألا ترى أنّك إذا قلت: «جئت وزيداً» ـ بالنّصب على المفعول معه ـ كان معناه: أنّ زيداً أصل في المجيء وأنا تابع له فيه.

وإذا قلت: «جئت أنا وزيد» ـ بالرّفع على العطف ـ كان معناه استواؤكما فيه. وذلك لأنّه

⇐

﴿ ولهذا ﴾ أي: ولشبهه بالخالي عن الضّمير **﴿لم يحكم بأنّه مع الضّمير جملة[١]﴾**.

[صلة «أل» في بيان المحقّق الرّضي]

وأمّا في صِلَة الموصول[٢] فإنّما حكم بذلك؛ لكونه فيها فعلاً عدل به إلى صورة الاسم[٣]، كراهةَ دخول ما هو في صورة لام التّعريف على صريح الفعل، ولا عُومِل «قائم» مع الضّمير **﴿ معاملتها ﴾** أي: الجملة **﴿ في البناء ﴾** حيث أعرب في نحو: «رجلٌ قائِمٌ» و«رجلاً قائماً» و«رجلٍ قائمٍ».

⇐ إذا قصد تشريك مفرد لمفرد آخر قبله في حكم إعرابه ـ من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك ـ يجب عطفه عليه. وأمّا وجه كون النّصب على المفعول معه دالاًّ على أنّه الأصل فيه فيدلّ عليه قولك: «جاء فلان مع الأمير» ولا يقال: «جاء الأمير معه».

(١) **قوله: «لم يحكم بأنّه مع الضّمير جملة»**. بل حكم بأنّه مفردٌ كما أشار إليه ابن مالك:

والمفرد الجامد فارغ وإنْ   يشتقّ فهو ذو ضمير مستكِنْ

(٢) **قوله: «وأمّا في صلة الموصول»**. أي: «أل» الموصولة لا سائر الموصولات.

(٣) **قوله: «عدل به إلى صورة الاسم»**. قال المحقّق الرّضي: مذهب الجمهور أنّ أصل «الضّارب» و«المضروب»: «الضَّرَبَ» و«الضُّرِبَ» فكرهوا دخول اللّام الاسميّة المشابهة للحرفيّة لفظاً ومعنىً على صورة الفعل.

أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فلصيرورة اللّام مع ما دخلت عليه معرّفة كالحرفيّة مع ما يدخل عليه، فصيّروا الفعل في صورة الاسم ـ الفعلَ المبنيّ للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبنيّ للمفعول في صورة اسم المفعول ـ لأنّ المعنيين متقاربان، إذ معنى «زيد ضارب»: «زيد ضَرَبَ» أو «يَضْرِبُ» و: «زيد مضروب» أي: «ضُرِبَ» أو «يُضْرَبُ».

ولكون هذه الصّلة فعلاً في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقةً لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرّد عن اللّام.

وكان حقّ الإعراب أن يكون على الموصول فلمّا كانت اللّام الاسميّة في صورة اللّام الحرفيّة نقل إعرابها إلى صلتها عاريةً ـ كما في «إلّا» إذا كانت بمعنى «غير» ـ اهـ بتصرّفٍ.

والحاصل أنّه لمّا كان متضمّناً للضّمير ومشابهاً للخالي عنه روعيت فيه الجهتان[١]:

أمّا الأُولى: فبأن جعل قريباً من «هو قام» في التّقوّي.

وأمّا الثّانية: فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء[٢].

فإن قيل: لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في «قائم» ـ من «زيد قائم» ـ بناءً على شبهه بالخالي عنه لوجب أن لا يحكم بالإفراد والإعراب فيما أسند إلى الظّاهر نحو: «زيد قائم أبوه» لأنّه كالفعل بعينه، إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلى الظّاهر.

قلنا: جعل تابعاً للمسند إلى الضّمير وحمل عليه في حكم الإفراد.

وهذا معنى قوله في «المفتاح»[٣]: وأتبعه في حكم الإفراد[٤] نحو: «زيد عارف

---

(١) **قوله: «روعيت فيه الجهتان»**. التّعبير بـ«يقرب» يحتوي على أمرين:

الأوّل: ثبوت التّقوّي.

والثّاني: عدم كماله، ففي قوله: «يقرب» رعاية للجهتين:

الأُولى: الاشتمال على التّقوّي.

الثّانية: عدم كماله في التّقوّي مثل «زيد قام» ولم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء.

(٢) **قوله: «في البناء»**. في هذا التّعبير مسامحة لأنّ الجملة ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ ـ لا توصف بالبناء ولا بالإعراب لأنّهما من صفات المفردات.

وقيل: إنّ الفعل مع فاعله متضمّن للإسناد، وهو معنىً حرفيّ يوجب البناء.

(٣) في باب تقديم المسند: ٣٢٦.

(٤) **قوله: «وأتبعه في حكم الإفراد»**. مفعول «أتبعه» الثّاني ـ وهو الضّمير البارز ـ راجع إلى «عارف» المسند إلى الضّمير ونائب فاعله مفعوله الأوّل وهو: «نحو: عارف أبوه» وهذا نظير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً** ﴾ [هود: ٦٠].

أبوه» أي: جعل تابعاً لـ«عارف» المسند إلى الضّمير «عارف» المسند إلى الظّاهر، فحكم بأنّه مفرد مثله.

وقال المصنّف[1]: معناه: «أتبع «عارف»: «عرف» في الإفراد، إذا أسند إلى الظّاهر، مفرداً كان الظّاهر أو مثنّىً أو مجموعاً» ولعلّه سهو[2] إذ لا حاصل حينئذٍ لهذا الكلام.

[«مثل» و«غير» والمعنى الكِنائيّ]

﴿ وممّا يُرَى تقديمه على المسند كاللّازم لفظ «مثل» و«غير» ﴾ إذا استعملا على سبيل الكِناية[3] **﴿ في نحو: «مثلك لا يبخل» و: «غيرك لا يجود» بمعنى أنت**

---

(١) الإيضاح: ١٥٦.

(٢) **قوله: «ولعلّه سهو»**. أي: قول المصنّف في «الإيضاح» سهو، إذ الكلام في هذا الموضع في أنّ «عارف» المسند إلى الضّمير ليس بجملةٍ، فكذلك «عارف» المسند إلى الظّاهر فإنّه أيضاً ليس بجملة، لأنّه جعل تابعاً لذلك.

فالقول بأنّ «عرف» إذا أُسند إلى الظّاهر لا يثنّى ولا يجمع فكذلك «عارف» إذا أُسند إليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام في هذا الموضع وإن كان هذا البحث صحيحاً في نفسه ولكنّه لم يرده السّكّاكي في «المفتاح».

(٣) **قوله: «إذا استعملا على سبيل الكناية»**. حاصل ما ذكره الشّارح هاهنا أنّ «غير» و«مثل» يستعملان على وجهين:

الأوّل: الاستعمال الكِنائيّ وهو أن لا يقصد بهما ثبوت الفعل لإنسان مماثل أو مغاير لمن أُضيفا إليه أو نفيه عنهما نحو: «مثلك لا يبخل» في المنفيّ و: «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب» في الموجب. و: «غيرك لا يجود» في المنفي و: «غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع» في الموجب.

الثّاني: الاستعمال غير الكنائيّ وهو أن يقصد بهما ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل

⇐

لا تبخل وأنت تجود ﴾ وفي الإيجاب نحو: «مِثْلُ الأمير حَمَلَ على الأدهم والأشهب» و:

* غيري[(١)] بأكثر هذا النّاس ينخدع *

أي: «الأمير حَمَلَ» و«أنا لا أنخدع».

⇐ أو مغاير لمن أُضيفا إليه كما في نحو: «مثلك لا يوجد» وقوله:

* غيري جنى وأنا المعاقب فيكم *

وإذا عرفت هذين الاستعمالين لهذين اللفظين فهما ممّا يرى تقديمهما على المسند كاللّازم إذا استعملا على سبيل الكناية.

وليسا كذلك إذا استعملا على سبيل غير الكناية بل ربّما يقدّمان وربّما يؤخّران، وإذا قدّما لم يكن ذلك التّقديم أيضاً لازماً ولا كاللّازم.

وإنّما قال في القسم الأوّل: «يرى تقديمه كاللّازم» ولم يقل: «يرى تقديمه لازماً» لأنّ ذلك التّقديم إنّما يكون لازماً بحكم العرف لا بحكم العقل فلذا قال: «كاللّازم».

أي: العقل لم يحكم باللزوم وإنّما حكم به استعمال العرب ولم يوجد في استعمالهم إلّا مقدّماً.

(١) **قوله: «غيري»**. والمسوّغ لوقوع «مثل» و«غير» مبتدأً تخصيصها بالإضافة وإن لم يتعرّفا بها لتوغّلهما في الإبهام، وأمّا لفظ «نظير» و«شبه» ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور، ولذا لم يذكرهما ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

والمصراع من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المشابه وهو مطلع قصيدة من المتنبّي الشّاعر المشهور حيث يقول في مدح سيف الدَّوْلة والإشارة إلى خيانة «باب الدّرب»:

غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع ... إن قاتلوا جَبُنُوا أو حدّثوا شَجُعوا

أهلُ الحفيظة إلّا أن تجرّبهم ... وفي التّجارب بعد الغَيّ ما يَزَعُ

وفيها:

⇐

[حكم «مثل»]

فالأوّل[١]: كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب ـ بل عمّن أُضيف[٢] إليه لفظ «مثل» ـ لأنّه إذا أثبت الفعل لمن يسدّ مسدّه ومَنْ هو على أخصّ أوصافه[٣] أو

⇐ ليس الجمال لوجهٍ صَحَّ مارِنُهُ ... أنـفُ العـزيز بـقطع العِـزِّ يـجتدعُ

قال:

بـالجيش تـمتنع السّادات كـلّهم ... والجيش بابن أبي الهـيجاء يـمتنع

وفيها ما يأتي في البديع ـ إن شاء الله ـ.

حـتّى أقـام عـلى أربـاض خـرشنةٍ ... تَشْقَى بـه الرُّوْمَ والصُّـلْبان والبِـيَعُ

للسبي مـا نـحوا والقـتل مـا ولدوا ... والنَّهْب ما جمعوا والنَّار ما زرعـوا

والبيت واضح لا يحتاج إلى الشّرح والتّوضيح، ومثله قول الشاعر المصريّ ابن سناء الملك:

سواي يخاف الدّهر أو يرهب العِدى ... وغـيري يـهوى أن يكـون مـخلّدا

(١) **قوله: «فالأوّل»**. أي: كلمة «مثل» وقوله بعد ذلك: «والثّاني» يـراد بـه كـلمة «غـير». لقـد تصرّف الشّارح في عبارة الشّيخ عبد القاهر تصرّفاً سيّئاً أوجب الغموض والتّعقيد في هذا المقام وسيأتي نقله عن دلائل الإعجاز: ١٠٦ ـ ١٠٧. وقال المصنّف في «الإيضاح» ١٥٧ ـ ١٥٨: وممّا يُرَى تقديمه كاللازم لفظ «مثل» إذا استعمل كنايةً من غير تـعريضٍ كـما فـي قولنا: «مثلك لا يبخل» ونحوه ممّا لا يراد بلفظ «مثل» غيرُ ما أضيف إليه ولكن أريد أنّ مَنْ كان على الصّفة الّتي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل اهـ.

(٢) زاد هذا القيد على كلام المصنّف في «الإيضاح» لأنّهم مثلوا بـالمخاطب نـحو: «مـثلك» و«غيرك» وسكتوا عن غيره لوضوحه فأراد الشّارح أن يشمل الحكم غير المخاطب مـن المتكلّم والغائب أيضاً نحو: «غيره» و«غيري» و«مثله» و«مثلي» فأورد العبارة كما ترى.

(٣) **قوله: «ومَن هو على أخصّ أوصافه»**. وهذا بناءً على مقتضى الشّبه والمثليّة، لأنّ المراد من ⇐

نُفِي عنه، وأُريد أنّ مَنْ كان على الصّفة الّتي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل كذا أو أن لا يفعل كذا، لزم الثّبوت لذاته أو النّفي عنها بالطّريق الأولىٰ[1].

[حكم «غير»]

والثّاني: كناية عن ثبوت الفعل لمن أُضيف إليه لفظ «غير» في النّفي، وعن سلبه عنه، في الإيجاب، لأنّه إذا نُفِيَ الجود عن غير المخاطب ـ مثلاً ـ ثبت للمخاطب ضرورةَ أنّ الجود موجود، ولابدّ له من محلّ يقوم به، ولأنّه إذا أثبت الانخداع للغير من غير القصد إلى أنّ إنساناً سوى المتكلّم يتّصف بالانخداع، ولا شكّ في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة، لزم سلب الانخداع عن المتكلّم.

⇐ وجه الشّبه المعنى الّذي له زيادة اختصاص بالمتشابهين وقصد بيان اشتراكهما فيه، فإذا قلت: «زيد كالأسد» لم يكن معناه أنّ زيداً يشبه الأسد في بَخْرِ الفم، بل في الّذي اشتهر به الأسد وهي الجراءة.

(١) **قوله: «بالطريق الأولى»**. فالمراد من «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب» أنّ مثل الأمير الّذي هو على أخصّ أوصافه يحمل على الأدهم، لأنّ لازم المثل لازم لِـمُماثله فيكون هذا المثال كنايةً عن إثبات ذلك الحكم للأمير بالطّريق الأولى، بمعنى أنّ الأمير أحقّ بأن يحمل.

والمراد من «مثلك لا يبخل» أنّ مثلك الّذي هو على أخصّ أوصافك لا يتّصف بالبخل ولا يفعله فيلزم اتّصافك بنفي البخل وعدم فعله، لأنّ لازم المثل لازم لِمُماثله فيكون هذا المثال كنايةً عن نفي الفعل ـ أي: البخل ـ عن المخاطب بالطّريق الأولى بمعنى أنّك أحقّ بأن لا تبخل.

[المعنى الغير الكنائي]

فهما قد استعملا على سبيل الكناية(١) ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان

---

(١) قوله: «**فهما قد استعملا على سبيل الكناية**». والكناية ذكر الملزوم وإرادة اللّازم ولإفادتها الحكم مع الدّليل حكموا بأنّها أبلغ من التّصريح. فإذا قلت: «زيد كثير الرّماد» كان كناية عن الجود ودليله كثرة الرّماد الدّالّ على كثرة الإحراق الدّالّ على كثرة الطّبخ الدّالّ على كثرة الضّيوف.

وهي ثلاثة أقسام:

الأوّل: الكناية عن الذّات نحو: «احفظ مجمع ضغنك» أي: «قلبك».

الثّاني: الكناية عن الوصف نحو: «طويل النّجاد» أي: «طويل القامة».

الثّالث: الكناية عن النّسبة نحو: «العلم في بُرْدك» والكناية هاهنا من هذا القبيل، فإذا قلت: «مثلك لا يبخل» فقد نفيت البخل عن كلّ مماثل للمخاطب، أي: عن كلّ من كان متّصفاً بصفاته، والمخاطب داخل في هذا الكلّ، لأنّه متّصف بتلك الصّفات فيلزم أنّه لا يبخل لاستلزام الحكم الثّابت للكلّ ثبوت الحكم للأفراد، فذكر نفي الحكم عن الكلّ ـ وهو الملزوم ـ وأُريد منه اللّازم ـ أي: نفي الحكم عن فرده وهو المخاطب ـ.

وأمّا إذا قلت: «مثلك لا يبخل» وأردت به شخصاً معيّناً اشتهر بمماثلة المخاطب حتّى يكون المعنى «فلان لا يبخل» فليس في الكلام كناية، لأنّه تصريح بمن نفى عنه البخل.

وكذا إذا قيل: «غيرك لا يجود» لأنّه إذا نفى الجود عن غيرك على سبيل العموم في كلّ فردٍ ممّن هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجود لك، لأنّ الجود وصف موجود يقيناً لابدّ له من محلّ يقوم به، ومحلّه إمّا أنت أو غيرك، وقد نفى قيامها بكلّ فردٍ غيرك، فلزم قيامها بك أنت، فاستعمل الكلام في الملزوم أعني نفي الجود عن كلّ فردٍ ممّن هو غيرك وأُريد منه اللّازم وهو إثبات الجود لك نفسك.

وأمّا إذا قيل: «غيرك لا يجود» وأُريد منه شخص معيّن اشتهر بمغايرته لك حتّى يكون المعنى: «إنّ فلاناً الّذي اشتهر بمغايرته لك لا يجود» فليس فيه كناية أصلاً لأنّه تصريح ⇐

مماثل أو مغاير لمن أُضيفا إليه. كما في قولنا: «مثلك لا يوجد[١]»[٢]، وقوله:

غَيري جَنىٰ[٣] وأنا المُعاقَبُ فيكُمُ فكأنَّني سَبّابَةُ المُتَنَدِّمِ

فإنّ التّقديم ليس كاللّازم عند قصد هذا[٤] المعنى، وإلى هذا أشار بقوله: **﴿من غير إرادة تعريض بغير المخاطب[٥]﴾**[٦] بأن يراد بـ«مثلك» و«غيرك» إنسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل.

⇐ بمن نفى عنه الجود. وقس على هذين المثالين قوله: «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب» وقوله:

* غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع *

فقولك: «مثلك لا يبخل» مدلوله الصّريح نفي البخل عن شخصٍ مماثل للمخاطب وهذا ليس بمرادٍ، والمراد لازمه وهو نفي البخل عن المخاطب.

(١) **قوله: «كما في قولنا: «مثلك لا يوجد»**. فإنّه قصد في هذا المثال والبيت الآتي ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أُضيفا إليه.

(٢) **قوله: «مثلك لا يوجد»**. هذا المثال مقتطع من قول الشّاعر:

مثلك لا يوجد في من مضى من سائر النّاس ولا من أتى

(٣) **قوله: «غيري جنىٰ»**. البيت اليتيم من الكامل على العروض الأُولى الصّحيحة التّامّة مع الضّرب المماثل، والقائل أبو عبدالله محمّد بن سعيد بن أحمد بن شرف القيرواني المتوفّى ٤٦٠هـ.

(٤) أي: المعنى الغير الكنائي.

(٥) **قوله: «تعريض بغير المخاطب»**. قال الزّمخشريّ: **التّعريض** أن تذكر شيئاً تدلّ به على شيءٍ آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: «جئتك لأُسلّم عليك» فكأنّه أمال الكلام إلى عُرْضٍ يدلّ على المقصود، ويسمّى **التّلويح** لأنّه يلوح منه ما يريده اهـ.

(٦) الباء بيان للتعريض ومتعلّق به وتفسير له.

[استعمال «غير» بمعنى النّفي]

وقوله: «من غير» معناه[١]: حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئاً من غير إرادة التّعريض، أي: لم ينشأ من إرادة التّعريض كما تقول: «ضربني من غير ذَنْبٍ» ـ أي: ضرباً لم ينشأ مِنْ ذَنْبٍ ـ كما أنّ قولك «غيري فعل كذا» معناه: «أنا لم أفعله» فهذا[٢] مقام آخر يستعمل فيه «غير» على سبيل الكناية ويلتزم فيه «مِنْ» فليتنبّه له.

---

(١) **قوله: ««من غير» معناه»**. قيل: المراد أنّ لفظ «غير» في قوله: «من غير إرادة تعريض بغير المخاطب» ليس كلفظ «غير» فيما نحن فيه، إذ لم يقصد من لفظ «غير» فيه شيء مغاير لما أُضيف «غير» إليه، بل قصد منه النّفي فيكون بمعنى «لا» النّافية ولذا فسّره بقوله: «لم ينشأ» بخلاف ما نحن فيه فإنّه أُريد به الشّخص لا النّفي.

(٢) **قوله: «فهذا»**. أي: كون «غير» بمعنى النّفي «مقام آخر» يستعمل فيه «غير» على سبيل الكناية ويلزم فيه «من» حتّى لا يشتبه المقصود من «غير» في المقامين.

حاصله: أنّه لم يقصد بـ«غير» هاهنا أمر مغاير لما أُضيف هو إليه، بل أُريد به معنى «لا».

ولم يرد بكون ذلك القول ناشئاً من عدم إرادة التّعريض إلّا أنّه ليس ناشئاً من التعريض ـ على سبيل الكناية ـ كما في «ضربني من غير ذنب».

وتوجيه الكناية فيه أن يقال: إنّ هذا القول ليس ممّا ينشأ من كلّ ما في الوجود، بل بعض الأشياء ممّا ليس بمنشأٍ له قطعاً، فلمّا جعل غير إرادة التّعريض منشأً له تعيّن أنّ إرادته ليس منشأً له.

وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك: «ضربني من غير ذنب» ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

فاستعمال «غير» على سبيل الكناية في موضعين:

الأوّل: ما ذكرنا قبل ذلك.

والثّاني: ما أشار إليه الشّارح بقوله: «فهذا مقام آخر» أي: كون «غير» بمعنى النّفي مقام

⇐

[سبب لزوم التّقديم في «مثل» و«غير»]

﴿لكونه﴾ أي: يرى تقديمه كاللّازم لكون التّقديم ﴿أعوَن على﴾ المراد ﴿بهما﴾ أي: بهذين التّركيبين، لأنّهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم[١]، وإثبات الحكم بطريق الكناية أبلغ ـ لما سيجيء[٢] ـ والتّقديم لكونه مفيداً للتقوّي أعون على إثبات الحكم بطريق المبالغة.

[كلام عبدالقاهر]

وقوله «يُرَى تقديمه كاللّازم» عبارة الشّيخ في «دلائل الإعجاز»[٣] ومعناه: أنّ

⇐ آخر سوى ما تقدّم من الاستعمال الكنائي الأوّل.

وأيضاً قوله: يلتزم فيه «من» إشارة إلى أنّ اللّازم فيه «من» الابتدائيّة حيث فسّر «من غير» بـ«لم ينشأ» وسمّاه بعضهم «من» النّشويّة.

قال الأُستاذ: قوله: «من غير إرادة» في محلّ النّصب على الحاليّة والمتعلّق محذوف وهو «ناشئاً» المقدّر وهو حال في الحقيقة.

(١) **قوله: «المطلوب بها نفس الحكم»**. أي: المطلوب بها إثبات أمر لأمر، أو نفيه عنه.

(٢) **قوله: «والكناية أبلغ لما سيجيء»**. أي: في باب الكناية من فنّ البيان حيث يقول: أطبق البلغاء على أنّ المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتّصريح لأنّ الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللّازم فهو كدعوى الشّيء ببيّنةٍ.

(٣) **قوله: «عبارة الشيخ في «دلائل الإعجاز»**. قال في باب التّقديم والتّأخير من الدّلائل: ١٥٦ ـ ١٥٨: وممّا يُرَى تقديم الاسم فيه كاللّازم «مثل» و«غير» في نحو قوله:

مثلُك يثني المُزْنَ عن صَوْبه ويَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عن غَرْبه

وقول النّاس: «مثلك رعى الحقّ والحرمة» وكقول الّذي قال له الحجّاج ـ لعنه الله ـ: «لأحملنّك على الأدهم» ـ يريد القيد ـ فقال على سبيل المغالطة: «ومثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب» وما أشبه ذلك ممّا لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الّذي أُضيف إليه،

⇐

مقتضى القياس وموجب العرف أن يجوز التّأخير ـ أيضاً ـ لحصول المبالغة بالكناية، لكن التّقديم يُرَى كالأمر اللّازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعاً.

قال الشّيخ: وأنت إذا تفحّصت(١) الكلام وجدت هذين الاسمين يقدّمان أبداً على الفعل إذا قصد بهما هذا المعنى، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدّما، لو قُلْتَ: «يفعل كذا مثلك أو غيرك» رأيتَ كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيّراً عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيتَ الطّبع يأبى أن يرضاه.

⇐ ولكنّهم يعنون أنّ كلّ من كان مثله في الحال والصّفة كان من مقتضى القياس وموجب العُرْف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل.

ثمّ قال: وكذلك حكم «غير» إذا سلك به هذا المسلك فقيل: «غيري يفعل ذاك» على معنى: «أنّي لا أفعله» لا أن يُوْمِئ بـ«غير» إلى إنسان فيخبر عنه بأنّه يفعل كما قال:

* غيري بأكثر هذا النّاس ينخدع *

وذاك أنّه معلوم أنّه لم يرد أن يعرِّض بواحدٍ كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنّه مضعوف يُغَرّ ويخدع، بل لم يرد إلّا أن يقول: إنّي لست ممّن ينخدع ويغترّ.

ثمّ قال: واستعمال «مثل» و«غير» على هذا السّبيل شيء مركوز في الطِّباع وهو جارٍ في عادة كلّ قومٍ، فأنت الآن إذا تصفّحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدّمان أبداً على الفعل إذا نُحِيَ بهما هذا النّحو الّذي ذكرت لك.

وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدّما، أفلا ترى أنّك لو قلت: «يثني المزن عن صوبه مثلك» و: «رعى الحقّ والحرمة مثلك» و: «يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير» و: «ينخدع غيري بأكثر هذا النّاس» رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته، ومغيّراً عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطّبع يأبى أن يرضاه اهملخّصاً.

(١) وفي عبارة الشّيخ: «تصحّفت» كما رأيت نصّه قبل ذلك.

[كلام عن ابن مالك في حكم «كلّ» مقدّماً ومؤخّراً]

﴿ **وقيل: وقد يقدّم**[1] ﴾ المسند إليه، المسوّر بـ«كلّ» على المسند المقرون بحرف النّفي ﴿ **لأنّه** ﴾ أي: التّقديم ﴿ **دالّ على العموم** ﴾ أي: على نفي الحكم عن كلّ فرد من أفراد ما أُضيف إليه لفظ «كلّ» ﴿ **نحو: «كلّ إنسان لم يقم»** ﴾ فإنّه يفيد نفي القيام عن كلّ واحد من أفراد الإنسان.

﴿ **بخلاف ما لو أُخّر نحو: «لم يقم كلّ إنسان» فإنّه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كلّ فرد** ﴾ فالتّقديم يفيد عموم السّلب وشمول النّفي، والتّأخير لا يفيد إلّا سلب العموم ونفي الشّمول.

﴿ **وذلك** ﴾ أي: إفادة التّقديم النّفي عن كلّ فرد، والتّأخير النّفي عن جملة الأفراد ﴿ **لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد** ﴾ وهو أن يكون لفظ «كلّ» لتقريرالمعنى الحاصل قبله وتقويته ﴿ **على التّأسيس** ﴾ وهو أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلاً قبله.

يعني: لو لم يكن التّقديم مفيداً لعموم النّفي والتّأخير مفيداً لنفي العموم يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، واللّازم باطل ـ لأنّ التّأسيس خير من التّأكيد، لأنّ حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة ـ فالملزوم مثله.

فإن عورض بأنّ استعمال «كلّ» في التّأكيد أكثر فالحمل عليه راجح.

قلنا: ممنوع ولو سُلِّم فلم يعارض ما ذكرنا؛ لأنّه أقوى؛ لأنّ وضع الكلام على الإفادة.

---

(١) **قوله: «قيل: وقد يقدّم»**. القائل ابن مالك وأتباعه، واختار صيغة المجهول إشارةً إلى ضعف دليلهم وإن كانت دعواهم قويّة صحيحة.

وكأنّ هذا القائل[1] يتمسّك في أصل الدَّعْوى بالاستعمال، ويكون هذا الكلام لبيان السّبب والمناسبة، وإلّا فلا يثبت اللغة بالاستدلال.

[بيان الملازمة في صورة التّقديم]

وبيان الملازمة: أمّا في صورة التّقديم فلأنّ قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهملة[2] ـ أُهمل فيها بيان كمّيّة أفراد المحكوم عليه ـ معدولة المحمول؛ لأنّ

---

(١) **قوله: «وكأنّ هذا القائل»**. جواب عن سؤال وهو أنّ إفادة التّقديم ـ أي: تقديم المسند إليه ـ على المسند المقرون بحرف النّفي عموم النّفي والسّلب الكلّيّ وتأخيره نفي العموم والسّلب الجزئيّ أمر يعلم بالوضع والاستعمال، ومستند إلى اللغة فلا وجه لإثباته بالبيّنة والاستدلال، لأنّ اللغة لا يمكن إثباتها بالدّليل والبرهان؟ فأجاب بما ترى.

(٢) **قوله: «مهملة»**. لابدّ هاهنا من تمهيد مقدّماتٍ:

المقدّمة الأُولى: في تقسيم القضيّة وهي قول يصحّ أن يقال لقائله: «إنّه صادق فيه أو كاذب». وهي قسمان: حمليّة إن انحلّت بطرفيها إلى مفردين كقولك: «زيد عالم» في الموجبة، و: «زيد ليس بعالم» في السّالبة، وشرطيّة إن لم تنحلّ.

والشّرطيّة قسمان: متّصلة ومنفصلة.

المتّصلة: هي الّتي يحكم فيها بصدق قضيّة أو لا صدقها على تقدير صدق قضيّة أُخرى، فإن حكم فيها بصدق قضيّة على تقدير صدق قضيّة أُخرى فهي موجبة نحو: «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان».

وإن حكم فيها بسلب صدق قضيّة على تقدير صدق قضيّة أُخرى فهي سالبة نحو: «ليس البتّة إن كان هذا إنساناً فهو جماد».

والمنفصلة: هي الّتي يحكم فيها بالتّنافي بين القضيّتين: إمّا في الصّدق والكذب معاً ـ أي: بأنّهما لا يصدقان ولا يكذبان ـ أو في الصّدق فقط ـ أي: بأنّهما لا يصدقان ولكنّهما قد يكذبان ـ أو في الكذب فقط ـ أي: بأنّهما لا يكذبان وربّما يصدقان ـ أو بنفيه أي: بسلب ذلك التّنافي. فإن حكم فيها بالتّنافي فهي منفصلة موجبة، فإن كان الحكم فيها بالتنافي في

⇐

⇐ الصّدق والكذب معاً سُمِّيت منفصلة حقيقة نحو: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً» فإنّ: «هذا العدد زوج» و«هذا العدد فرد» لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً.

وإن كان الحكم فيها بالمنافاة في الصّدق فقط فهي مانعة الجمع نحو: «إمّا أن يكون هذا الشّيء شجراً أو حجراً» فإنّ «هذا الشّيء شجر» أو «هذا الشّيء حجر» لا يصدقان وقد يكذبان بأن يكون حيواناً.

وإن كان الحكم فيها بالمنافاة في الكذب فقط فهي مانعة الخلوّ نحو: «إمّا أن يكون هذا الشّيء لا شجراً أو لا حجراً» فإنّ «هذا الشّيء لا شجر» أو «هذا الشّيء لا حجر» لا يكذبان وإلّا لكان الشّيء شجراً وحجراً معاً وهو محال، وقد يصدقان معاً بأن يكون حيواناً.

وإن حكم فيها بسلب التّنافي فهي منفصلة سالبة.

ثمّ إن كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الصّدق والكذب معاً كانت سالبة حقيقيّة نحو: «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان أسود أو كاتباً» فإنّه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما.

وإن كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الصّدق فقط كانت سالبةً مانعة الجمع نحو: «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان حيواناً أو أسود» فإنّه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما.

وإن كان الحكم فيها بسلب المنافاة في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلوّ نحو: «ليس إمّا أن يكون هذا الإنسان روميّاً أو زنجيّاً» فإنّه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع.

المقدّمة الثّانية: الحمليّة إنّما تلتئم من أجزاء ثلاثة:

المحكوم عليه: ويُسمّى موضوعاً؛ لأنّه وضع ليُحكَمَ عليه بشيءٍ.

والمحكوم به: ويُسمّى محمولاً؛ لحمله على شيءٍ.

ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع وتُسمّى نسبةً حكميّة، وكما أنّ من حقّ الموضوع والمحمول أن يعبّر عنهما بلفظين، كذلك من حقّ النّسبة الحكميّة أن يُدَلَّ عليها بلفظٍ، واللفظ الدّالّ عليها يسمّى رابطةً لدلالتها على النّسبة الرّابطيّة تسميةً للدّالّ باسم

⇐

⇐ المدلول، وهي قد تكون في قالب الاسم مثل «هو» في «زيد هو عالم» وتُسمّى غير زمانيّة، وقد تكون في قالب الفعل مثل «كان» في «زيد كان قائماً» وتسمّى زمانيّةً.

والحمليّة باعتبار الرّابطة إمّا ثنائيّة أو ثلاثيّة، لأنّها إن ذكرت فيها الرّابطة كانت ثلاثيّة لاشتمالها على ثلاثة ألفاظ لثلاثة معانٍ وإن حذفت كانت ثنائيّة.

والحمليّة باعتبار النّسبة الحكميّة موجبة وسالبة، لأنّ تلك النّسبة إن كانت نسبةً بها يصحّ أن يقال: الموضوع محمول كانت موجبةً نحو: «الإنسان حيوان» وإن كانت نسبةً بها يصحّ أن يقال: الموضوع ليس بمحمول نحو: «الإنسان ليس بحجرٍ» كانت سالبةً.

المقدّمة الثّالثة: في تقسيم الحمليّة باعتبار الموضوع.

موضوع الحمليّة إمّا أن يكون جزئيّاً أو كلّيّاً. فإن كان جزئيّاً سمّيت شخصيّة ومخصوصة إمّا موجبة نحو: «زيد إنسان» وإمّا سالبة نحو: «زيد ليس بحجر».

سمّيت شخصيّةً لأنّ موضوعها شخص معيّن، ومخصوصةً لخصوص موضوعها.

وإن كان كلّيّاً فإمّا أنْ يبيّن فيها كمّيّة أفراد الموضوع من الكلّيّة والبعضيّة أو لا يبيّن، واللفظ الدّالّ على كمّيّة الأفراد يسمّى سوراً أخذاً من «سور البلد» فكما أنّه يحصر البلد ويحيط به كذلك اللفظ الدّالّ على كمّيّة الأفراد يحصرها ويحيط بها.

فإن بيّن فيها كمّيّة أفراد الموضوع سمّيت محصورةً لحصر أفراد موضوعها، ومسوّرةً لاشتمالها على السّور.

والمحصورة أربعة أقسام: لأنّ الحكم فيها إمّا على كلّ الأفراد أو على بعضها، وأيّاً مّا كان فإمّا بالإيجاب أو بالسّلب.

فإن كان الحكم فيها على كلّ الأفراد فهي كلّيّة إمّا موجبة وسورها «كلّ» نحو: «كلّ نارٍ حارّة» وإمّا سالبة وسورها «لا شيء» و«لا واحد» نحو: «لا شيء ـ أو لا واحد ـ من النّاس بجماد».

وإن كان الحكم فيها على بعض الأفراد فهي جزئيّة إمّا موجبة وسورها «بعض» و«واحد» نحو: «بعض الحيوان ـ أو واحد من الحيوان ـ إنسان».

⇐

⇐ وإمّا سالبة وسورها «ليس كلّ» و: «ليس بعض» و: «بعض ليس» نحو: «ليس كلّ حيوان إنساناً» و: «ليس بعض الحيوان إنساناً» و: «بعض الحيوان ليس بإنسان». والفرق بين الأسوار الثّلاثة أنّ «ليس كلّ» دالّ على رفع الإيجاب الكلّيّ بالمطابقة وعلى السّلب الجزئيّ بالالتزام. و: «ليس بعض» و: «بعض ليس» بالعكس من ذلك.

أمّا أنّ «ليس كلّ» دالّ على رفع الإيجاب الكلّيّ بالمطابقة فلأنّا إذا قلنا: «كلّ حيوان إنسان» يكون معناه: ثبوت ا لإنسان لكلّ واحدٍ واحدٍ من أفراد الحيوان، وهو الإيجاب الكلّي.

وإذا قلنا: «ليس كلّ حيوانٍ إنساناً» يكون مفهومه الصّريح أنّه ليس يثبت الإنسان لكلّ واحد واحد من أفراد الحيوان وهو رفع الإيجاب الكلّي.

وأمّا أنّه دالّ على السّلب الجزئيّ بالالتزام، فلأنّه إذا ارتفع الإيجاب الكلّيّ، فإمّا أن يكون المحمول مسلوباً عن كلّ واحدٍ واحدٍ وهو السّلب الكلّيّ، أو يكون مسلوباً عن البعض ثابتاً للبعض.

وعلى كلا التّقديرين يصدق السّلب الجزئيّ جزماً، فالسّلب الجزئيّ من ضروريّات مفهوم «ليس كلّ» أي: رفع الإيجاب الكلّيّ ومن لوازمه، فتكون دلالته عليه بالالتزام.

وإذا لم يبيّن في القضيّة كمّيّة أفراد الموضوع فلا يخلو إمّا أن تصلح القضيّة لأن تصدق كلّيّةً وجزئيّةً ـ بأن يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع ـ أو لم تصلح بأن يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لا على الأفراد.

فإن لم تصلح سمّيت طبيعيّة لأنّ الحكم فيها على نفس الطّبيعة نحو: «الحيوان جنس» و: «الإنسان نوع».

وإن صلحت لأن تصدق كلّيّة وجزئيّة سمّيت مهملةً، لأنّ الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد أهمل بيان كمّيّتها نحو: «الإنسان في خسر» و: «الإنسان ليس في خسر» أي: ما صدق عليه الإنسان من الأفراد في خسرٍ وليس في خسرٍ.

ولك أن تقول: موضوع الحمليّة إمّا جزئيّ أو كلّيّ. فإن كان جزئيّاً فهي شخصيّة، وإن

⇐

⇐ كان كلّيّاً، فإمّا أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلّيّ أو على ما صدق عليه من الأفراد.

فإن كان الحكم على نفس الطّبيعة فهي طبيعيّة.

وإن كان على ما صدق عليه من الأفراد فإمّا أن يبيّن فيها كمّيّة الأفراد وهي المحصورة أو لا وهي المهملة.

المقدّمة الرّابعة: المهملة في قوّة الجزئيّة، بمعنى أنّهما متلازمان فإنّه متى صدقت المهملة صدقت الجزئيّة وبالعكس، فإذا صدق قولنا: «الإنسان في خسر» صدق: «بعض الإنسان في خسر» وبالعكس.

أمّا أنّه كلّما صدقت المهملة صدقت الجزئيّة فلأنّ الحكم فيها على أفراد الموضوع، ومتى صدق الحكم على أفراد الموضوع فإمّا أن يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها، وعلى كلا التّقديرين يصدق الحكم على بعض الأفراد وهو الجزئيّ.

وأمّا بالعكس: فلأنّه متى صدق الحكم على بعض الأفراد، صدق الحكم على الأفراد مطلقاً وهو المهملة.

المقدّمة الخامسة: في العدول والتّحصيل:

القضيّة إمّا معدولة أو محصّلة، لأنّ حرف السّلب إمّا أن يكون جزءً لشيءٍ من الموضوع والمحمول أو لا يكون، فإن كان جزءً، إمّا من الموضوع نحو: «اللّاحيّ جماد» أو من المحمول نحو: «الجماد لا عالم» أو منهما جميعاً نحو: «اللّاحيّ لا عالم» سمّيت القضيّة معدولة ـ موجبة كانت أو سالبة ـ.

أمّا الأُولى: فمعدولة الموضوع.

وأمّا الثّانية: فمعدولة المحمول.

وأمّا الثّالثة: فمعدولة الطّرفين.

وإنّما سمّيت معدولة؟ لأنّ حروف السّلب مثل «ليس» و«غير» و«لا» إنّما وضعت في الأصل للسّلب والرّفع، فإذا جعل مع غيره كشيءٍ واحدٍ يثبت له شيء أو هو لشيء آخر، ⇐

⇐ أو يسلب عنه أو هو عن شيءٍ آخر فقد عُدِل به عن موضوعه الأصليّ إلى غيره.

وإن لم يكن حرف السّلب جزءً لشيءٍ من الموضوع والمحمول سمّيت محصّلةً سواء كانت موجبة أو سالبة نحو: «زيد كاتب» و: «زيد ليس بكاتب».

المقدّمة السّادسة: في معيار الإيجاب والسّلب في القضايا: والاعتبار بإيجاب القضيّة وسلبها بالنّسبة الثّبوتيّة أو السّلبيّة لا بطرفي القضيّة، فقولهم: «كلّ ما ليس بحيٍّ فهو لا عالم» موجبة مع أنّ طرفيها عدميّان. وقولهم: «لا شيء من المتحرّك بساكن» سالبة مع أنّ طرفيها وجوديّان.

المقدّمة السّابعة: في الفرق بين السّالبة والمعدولة.

والسّالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السّلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب، فإنّ الإيجاب لا يصلح إلّا على موجود محقّق ـ كما في الخارجيّة الموضوع ـ أو مقدّرٍ ـ كما في الحقيقيّة الموضوع ـ.

أمّا إذا كان الموضوع موجوداً فإنّهما متلازمتان والفرق بينهما في اللفظ، أمّا في الثّلاثيّة فالقضيّة موجبة إن قدّمت الرّابطة على حرف السّلب وسالبة إن أُخّرت عنها.

وأمّا في الثّنائيّة فبالنيّة أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ «غير» أو «لا» بالإيجاب المعدول، ولفظ «ليس» بالسّلب البسيط أو بالعكس.

واعتبار العدول والتّحصيل في المحمول يربّع القسمة، لأنّ حرف السّلب إن كان جزءً من المحمول فالقضيّة معدولة، وإلّا فمحصّلة كيفما كان الموضوع وأيّاً مّا كان فهي إمّا موجبة أو سالبة، والقضايا أربع:

موجبة محصّلة نحو: «زيد كاتب».

وسالبة محصّلة نحو: «زيد ليس بكاتب».

وموجبة معدولة نحو: «زيد لا كاتب».

وسالبة معدولة نحو: «ليس زيد بلاكاتب».

ولا التباس بين قضيّتين من هذه الأربع إلّا بين السّالبة المحصّلة والموجبة المعدولة.

⇐

⇐ أمّا بين الموجبة المحصّلة والسّالبة المحصّلة فلعدم حرف السّلب في الموجبة ووجوده في السّالبة.

وأمّا بين الموجبة المحصّلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف السّلب في المعدولة دون الموجبة المحصّلة.

وأمّا بين الموجبة المحصّلة والسّالبة المعدولة فلوجود حرفي السّلب في السّالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصّلة.

وأمّا بين السّالبة المحصّلة والسّالبة المعدولة فلوجود حرفي السّلب في السّالبة المعدولة وحرف واحد في السّالبة المحصّلة.

وأمّا بين الموجبة المعدولة والسّالبة المعدولة؛ فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السّلب.

وأمّا السّالبة المحصّلة والموجبة المعدولة المحمول فبينهما التباس من حيث إنّ حرف السّلب الموجود فيهما واحد، فإذا قيل: «زيد ليس بكاتب» فلا يعلم أنّها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة والفرق بينهما معنويّ ولفظيّ:

أمّا المعنويّ فهو أنّ السّالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول لأنّه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السّالبة البسيطة ولا ينعكس.

أمّا الأوّل: فلأنّه متى ثبت لا «ب» لـ«ج» يصدق سلب الباء عنه، فإنّه لو لم يصدق سلب «ب» عنه ثبت له «ب» فيكون «ب» و لا «ب» ثابتين له وهو اجتماع النّقيضين.

وأمّا الثّاني ـ وهو أنّه لا يلزم من صدق السّالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة المحمول ـ: فلأنّ الإيجاب لا يصحّ على المعدوم، ضرورة أنّ إيجاب الشّيء لغيره فرع على وجوب المثبت له بخلاف السّلب، فإن الإيجاب لمّا لم يصدق على المعدومات صحّ السّلب عنها بالضّرورة، فيجوز أن يكون الموضوع معدوماً وحينئذٍ يصدق السّلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المعدول كما أنّه يصدق قولهم: «شريك البارئ ليس ببصير» ولا يصدق: «شريك البارئ غير بصير» لأنّ معنى الأوّل سلب البصر عن شريك البارئ، ⇐

حرف السّلب قد جُعِلَ جزءً من المحمول، لا ينفصل عنه، ولا يمكن تقدير الرّابطة بعده[١]. ثمّ أثبت للموضوع هذا المحمول المركّب من الإيجاب والسّلب، ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصّلة، ولا فرق بينهما عند وجود

⇐ ولمّا كان الموضوع معدوماً صدق سلب كلّ مفهوم عنه.

ومعنى الثّاني: أنّ عدم البصر ثابت لشريك البارئ فلابدّ أن يكون موجوداً في نفسه حتّى يمكن ثبوت شيءٍ له هو ممتنع الوجود، وذلك كلّه إذا لم يكن الموضوع موجوداً، أمّا إذا كان موجوداً فالموجبة المعدولة المحمول والسّالبة البسيطة متلازمتان.

وأمّا الفرق اللفظيّ فهو أنّ القضيّة إمّا أن تكون ثلاثيّة أو ثنائيّة؛ فإن كانت ثلاثيّة فالرّابطة فيها إمّا أن **تكون** متقدّمة على حرف السّلب أو متأخّرة عنه، فإن تقدّمت الرّابطة نحو: «زيد هو ليس بكاتب» كانت موجبة، لأنّ من شأن الرّابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها، فهناك ربط السّلب وربط السّلب إيجاب.

وإن تأخّرت عن حرف السّلب نحو: «زيد ليس هو بكاتب» كانت سالبة، لأنّ من شأن حرف السّلب أن يرفع ما بعدها عمّا قبلها، فهناك سلب الرّبط فتكون القضيّة سالبة.

وإن كانت ثنائيّة فالفرق من وجهين:

أحدهما: بالنيّة بأن ينوي إمّا ربط السّلب أو سلب الرّبط.

وثانيهما: بالاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب مثل «غير» و«لا» وبعضها بالسّلب نحو: «ليس» فإذا قيل: «زيد غير كاتب» أو «لا كاتب» كانت موجبة. وإذا قيل: «زيد ليس بكاتب» كانت سالبةً.

(١) **قوله: «لا يمكن تقدير الرّابطة بعده»**. الرّابطة هي الدّالّة على النّسبة بين المحمول والموضوع وهي زمانيّة وغير زمانيّة، فالزمانيّة الأفعال النّاقصة، وغير الزّمانية «هو» و«هي» ونحوهما. ثمّ إن أمكن تقدير الرّابطة بعد حرف السّلب نحو: «الإنسان ليس بقائم» كانت سالبة محصّلة وإن لم يمكن تقدير الرّابطة بعده نحو: «الإنسان لم يقم» كانت موجبةً معدولة المحمول، وأمّا أنّه لا يمكن تقدير الرّابطة بعد حرف السّلب ـ وهو هاهنا «لم» الجازمة ـ لأنّ ذلك التّقدير يوجب الفَصْل بينه وبين الفعل فلا يكون حرف السّلب داخلاً على الفعل وذلك لا يجوز لأنّ لفظ «لم» يختصّ بالفعل.

الموضوع ـ كما في هذه المادّة ـ ولهذا صحّ جعلها في قوّة السّالبة الجزئيّة وإلّا فالسّالبة الجزئيّة أعمّ منها، لصدقها عند انتفاء الموضوع.

فإذا كان قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه: نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد. ﴿ **لأنّ الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوّة السّالبة الجزئيّة** ﴾ عند وجود الموضوع نحو: «لم يقم بعض الإنسان» بمعنى أنّهما متلازمتان في الصّدق؛ لأنّه قد حكم في المهملة بنفي القيام عمّا صدق عليه الإنسان ـ أعمّ من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ـ وأيّاً مّا كان يصدق نفي القيام عن البعض، وكلّما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عمّا صدق عليه الإنسان في الجملة، فكلّما صدق «إنسان لم يقم» صدق «لم يقم بعض الإنسان» وبالعكس؛ إذ التّقدير وجود الموضوع فهي في قوّة السّالبة الجزئيّة ﴿ **المستلزمة نفي الحكم عن الجملة** ﴾ لأنّ صدق السّالبة الجزئيّة الموجودة الموضوع إمّا بأن يكون الحكم منفيّاً عن كلّ فرد من الأفراد، أو بأن يكون منفيّاً عن بعض من الأفراد ثابتاً لبعض آخر، وعلى كلّ تقدير يلزمها نفي الحكم عن جمة الأفراد ﴿ **دون كلّ فرد** ﴾ لجواز أن يكون منفيّاً عن البعض ثابتاً للبعض الآخر.

وإذا ثبت أنّ «إنسان لم يقم» ـ بدون «كلّ» ـ معناه: نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كلّ فرد، فلو كان بعد دخول «كلّ» معناه أيضاً كذلك كان تأكيداً لا تأسيساً، فيلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس فحينئذٍ يجب أن يكون معنى «كلّ إنسان لم يقم» نفي الحكم عن كلّ فرد، ليكون «كلّ» لتأسيس معنى آخر، لا لتأكيد المعنى الأوّل.

[بيان الملازمة في صورة التّأخير]

وأمّا في صورة التّأخير فلأنّ قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة مهملة لا سُورَ فيها ﴿ **والسّالبة المهملة في قوّة السّالبة الكلّيّة المقتضية للنفي عن كلّ فرد** ﴾ نحو: «لا شيء من الإنسان بقائم».

[جواب سؤال]

وإنّما قال في الأوّل: «المستلزمة» وهاهنا «المقتضية» لأنّ السّالبة الجزئيّة تحتمل نفي الحكم عن كلّ فرد، ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كلّ تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ الاستلزام إلى هذا بخلاف السّالبة الكليّة فإنّها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كلّ فرد.

[جواب سؤال آخر]

ولمّا كان المقرّر عندهم أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة وقد حكم هاهنا بأنّها في قوّة الكلّيّة احتاج إلى بيانه فأشار إليه بقوله: ﴿**لورود موضوعها**﴾ أي: موضوع المهملة ﴿**نكرة**﴾ غير مصدّرة بلفظ «كلّ» ﴿**في سياق النّفي**﴾ وكلّ نكرة كذلك مفيد لعموم النّفي.

وإنّما قلنا: غير مصدّرة بلفظة «كلّ»؟ لأنّ ما يفيد العموم في النّفي إنّما هو النّكرة الّتي تفيد الوحدة في الإثبات، وأمّا الّتي تفيد العموم في الإثبات ـ كالمصدّرة بلفظة «كلّ» ـ فعند ورودها في سياق النّفي إنّما تفيد نفي العموم لا عموم النّفي؛ لأنّ رفع الإيجاب الكلّي سلب جزئيّ.

وإذا كان هذه السّالبة المهملة في قوّة السّالبة الكلّيّة يكون معنى «لم يقم إنسان» نفي الحكم عن كلّ فرد فرد، فإذا أدخلنا عليه لفظة «كلّ» وقلنا: «لم يقم كلّ إنسان» فلو كان معناه أيضاً نفي القيام عن كلّ فرد يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، فحينئذٍ يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون «كلّ» تأسيساً.

فالحاصل أنّ التّقديم قبل «كلّ»[١] لسلب العموم، فيجب أن يكون بعده لعموم السّلب ليكون لفظة «كلّ» للتّأسيس لا للتّأكيد، والتّأخير بالعكس، وذلك لأنّ لفظة «كلّ» لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة.

[الأنظار فيما أفاده ابن مالك]

﴿ **وفيه نظر**[٢] ﴾ لأنّه ـ على تقدير أن يكون «كلّ إنسان لم يقم» لإفادة النّفي عن الجملة و«لم يقم كلّ إنسان» لإفادة النّفي عن كلّ فرد ـ لا نسلّم أنّه يجب أن يكون «كلّ» تأكيداً حتّى يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

[النّظر الأوّل]

﴿ **لأنّ النّفي عن الجملة في الصّورة الأُولى** ﴾ أعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: «إنسان لم يقم». ﴿ **وعن كلّ فرد في الصّورة الثّانية** ﴾ أعني السّالبة المهملة نحو: «لم يقم إنسان» ﴿ **إنّما أفاده الإسناد إلى ما أُضيف إليه «كلّ»** ﴾ ـ وهو لفظ «الإنسان» ـ ﴿ **وقد زال ذلك الإسناد** ﴾ المفيد لهذا المعنى ﴿ **بالإسناد إليها** ﴾

---

(١) **قوله: فالحاصل أنّ التقديم قبل «كلّ»**. أي: تقديم المسند إليه قبل دخول لفظة «كلّ» لسلب العموم، فيجب أن يكون بعد دخول «كلّ» لعموم السّلب، ليكون «كلّ» للتأسيس لا للتأكيد وتأخير المسند إليه بعكس ذلك.

وتوضيح ذلك أنّ لفظة «كلّ» لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين ـ أي: سلب العموم والسّلب الجزئيّ أو عموم السّلب والسّلب الكلّي ـ فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

(٢) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: فيما أفاده ابن مالك وأتباعه نظر من ثلاثة وجوه:

الأوّل: أشار إليه بقوله: «لأنّ النّفي عن الجملة» إلى آخره...

الثّاني: أشار إليه بقوله: «لأنّ الصّورة الثّانية» إلى آخره...

الثّالث: قوله: «ولأنّ النّكرة المنفيّة إذا عمّت» إلى آخره...

أي: إلى «كلّ» لأنّ «إنساناً» صار مضافاً إليه، فلم يبق مسنداً إليه ﴿ **فتكون** ﴾ أي: على تقدير أن يكون الإسناد إلى «كلّ» أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الإسناد إلى «إنسان» يكون ﴿ **«كلّ» تأسيساً لا تأكيداً** ﴾ لأنّ التّأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك؛ لأنّ النّفي عن الجملة في «كلّ إنسان لم يقم» وعن كلّ فرد في «لم يقم كلّ إنسان» إنّما أفاده حينئذ نفس الإسناد إلى «كلّ» لا شيء آخر ليكون «كلّ» لتقويته.

[النّظر الثّاني]

ولمّا كان لقائلٍ أن يدفع هذا المنع بأنّ ما ذكرت من معنى التّأكيد هو التّأكيد الاصطلاحيّ، ونحن نعني بالتّأكيد هاهنا أن يكون «كلّ» لإفادة معنىً كان حاصلاً بدونه، وحينئذٍ لا يتوجّه هذا المنع، **أشار** إلى منع آخر على تقدير أن يكون معنى التّأكيد هذا، فقال:

﴿ **ولأنّ** ﴾ الصّورة ﴿ **الثّانية** ﴾ أعني السّالبة المهملة نحو «لم يقم إنسان» ﴿ **إذا أفادت النّفي عن كلّ فرد فقد أفادت النّفي عن الجملة، فإذا حملت** ﴾ «كلّ» ﴿ **على الثّاني** ﴾ أي: على إفادة النّفي عن جملة الأفراد حتّى يكون معنى «لم يقم كلّ إنسان» نفى القيام عن الجملة لا عن كلّ فرد ﴿ **لا يكون «كلّ» تأسيساً** ﴾ بل تأكيداً ـ على ما مرّ من التّفسير ـ لأنّ هذا المعنى كان حاصلاً بدونه، فإذا لم تكن تأسيساً فلو جعلناها للنّفي عن كلّ فرد وقلنا: «لم يقم كلّ إنسان» لعموم السّلب مثل: «لم يقم إنسان» لا يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس؛ إذ لا تأسيس هاهنا أصلاً، بل إنّما يلزم ترجيح أحد التّأكيدين على الآخر.

[حاصل النّظر الثّاني]

والحاصل أنّ «لم يقم إنسان» لمّا كان مفيداً للنّفي عن كلّ فرد، ويلزمه النّفي عن

الجملة أيضاً، فكلا المعنيين حاصل قبل «كلّ»، فعلى أيّهما حملت يكون تأكيداً لا تأسيساً، فلا يصحّ قول المستدلّ: إنّه يجب أَنْ يحمل على النّفي عن الجملة؛ لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

[دفاع عن ابن مالك]

لا يقال: دلالة قولنا «لم يقم إنسان» على النّفي عن جملة الأفراد بطريق الالتزام، ودلالة «لم يقم كلّ إنسان» عليه بطريق المطابقة، فلا يكون تأكيداً.

[دحر الدّفاع]

لأنّا نقول: إمّا أن يشترط في التّأكيد اتّحاد الدّلالتين[1] أو لا يشترط، فإن لم يشترط لزم أن يكون «كلّ» في قولنا: «لم يقم كلّ إنسان» تأكيداً، سواء جعل للنّفي عن الجملة أو عن كلّ فرد، وإن اشترط لزم أن لا يكون «كلّ» في قولنا: «كلّ

---

(١) **قوله: «لأنّا نقول: إمّا أن يشترط في التّأكيد اتّحاد الدّلالتين»**. والحاصل أنّه إمّا أن يشترط اتّحاد الدّلالتين في النّوع أو لا يشترط اتّحادهما في النّوع.

فإن لم يشترط اتّحادهما في النّوع لزم أن يكون لفظ «كلّ» في «لم يقم كلّ إنسانٍ» تأكيداً سواء حمل على السّلب الجزئي ـ كما هو رأي ابن مالك وأتباعه ـ أو السّلب الكلّي ـ كما يقوله الخطيب القزوينيّ ـ فصحّ الوجه الثّاني وهو قوله: «فإذا حملت «كلّ» على الثّاني لا يكون تأسيساً بل تأكيداً».

وإن اشترط اتّحاد الدّلالتين في النّوع لزم أن لا يكون «كلّ» في «كلّ إنسان لم يقم» عند جعله للسّلب الجزئيّ تأكيداً؛ لأنّ دلالة «إنسان لم يقم» بدون لفظ «كلّ» على السّلب الجزئيّ بطريق الالتزام، ودلالة «كلّ إنسان لم يقم» على هذا المعنى بطريق المطابقة، فلم يتّحد الدّلالتان، فلم يكن لفظ «كلّ» إذا حمل على هذا المعنى تأكيداً، وهو ـ أي: كون دلالة «إنسان لم يقم» على السّلب الجزئيّ بطريق الالتزام ـ ظاهر ممّا تقدّم في قوله: «لأنّ الموجبة المهملة المعدولة المحمول» إلى آخره....

إنسان لم يقم» ـ عند جعله للنّفي عن جملة الأفراد ـ تأكيداً؛ لأنّ دلالة قولنا: «إنسان لم يقم» على النّفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر، وحينئذٍ يبطل ما ذكرتم[١].

---

(١) **قوله: «وحينئذٍ يبطل ما ذكرتم»**. أي: حين يشترط في التّأكيد اتّحاد الدّلالتين في النّوع وكان دلالة «كلّ إنسان لم يقم» مع «كلّ» على السّلب الجزئيّ ودلالة «إنسان لم يقم» بدون «كلّ» أيضاً على السّلب الجزئيّ مختلفين في النّوع يبطل ما ذكروه عن ابن مالك وأتباعه من قولهم في صورة التّقديم: إنّ التّقديم يفيد النّفي عن كلّ فرد ـ أي: السّلب الكلّي ـ لئلا يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

وبيان البطلان: أنّه لو لم يفد التّقديم السّلب الكلّيّ ـ بأن يفيد السّلب الجزئيّ ـ لم يكن تأكيداً وإن كان هذا المعنى حاصلاً قبل دخول «كلّ» وذلك لاختلاف الدّلالتين في النّوع، فيكون تأسيساً، ولا يلزم من ذلك ترجيح التّأكيد على التّأسيس، فبطل ما ذكروه في الاستدلال على صورة التّقديم.

وبتعبير أوضح: أنّه إن لم يشترط اتّحاد الدّلالتين بطل استدلال ابن مالك وأتباعه على صورة التّأخير. وإن اشترط اتّحادهما بطل استدلالهم على صورة التّقديم.

ولا يمكن الجواب عن النّظر الثّاني بأنّ دلالة «لم يقم إنسان» على السّلب الجزئيّ بالالتزام ودلالة «لم يقم كلّ إنسان» عليه بالمطابقة، فلا يكون تأكيداً، وذلك لأنّ هذا الجواب يوجب الاعتراض على صورة التّقديم أيضاً وإن كان على سبيل التّرديد كما عرفت.

بل الجواب الصّحيح عن النّظر الثّاني أنّ نفي الحكم عن الجملة ـ أي: عن جملة الأفراد ـ أي: السّلب الجزئيّ على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أن يكون منفيّاً عن كلّ فردٍ، ويكون منفيّاً عن البعض أيضاً في ضمن الكلّ.

القسم الثّاني: أن يكون منفيّاً عن بعض الأفراد ثابتاً للبعض الآخر.

القسم الثّالث: أن يكون محتملاً للمعنيين ـ أي: النّفي عن كلّ فردٍ، والنّفي عن بعض والثّبوت لبعض آخر.

⇐

⇐ وقولهم: «لم يقم إنسان» بدون «كلّ» يدلّ على القسم الأوّل ـ فقط ـ وهو النّفي عن كلّ فردٍ ـ وذلك لورود موضوعها نكرة غير مصدّرة بلفظ «كلّ» في سياق النّفي وتقدّم الآن أنّ كلّ نكرة كذلك مفيد للسّلب الكلّي. فحمل لفظ «كلّ» على السّلب الكلّي تأكيد لحصوله قبل دخول «كلّ» مع اتّحاد الدّلالتين في النّوع من حيث المطابقة والتّنصيص.

والحمل على أحد القسمين الآخرين تأسيس.

فلو جعل «لم يقم كلّ إنسان» مع لفظ «كلّ» للسّلب الكلّي لزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس لأنّ هذا المعنى كان حاصلاً قبل دخول لفظ «كلّ» بالمطابقة، وإذا جعل «لم يقم كلّ إنسان» للسّلب الجزئي على الوجه المحتمل ـ أي: القسم الثّالث ـ كما يقول ابن مالك وأتباعه ـ كان لفظ «كلّ» تأسيساً يقيناً، لأنّ نفي الحكم عن الجملة على الوجه المحتمل ـ أي: السّلب الجزئي إمّا في ضمن السّلب الكلّي وإمّا بإرادته مستقلّاً لا في ضمن السّلب الكلّي ـ لم يكن حاصلاً قبل دخول «كلّ»، وذلك لأنّ المستفاد من «لم يقم إنسان» بدون «كلّ» هو القسم الأوّل فقط بالتّنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل، ولا ينافي ذلك كون القسم الأوّل أحد فردَي الوجه المحتمل؛ لوضوح المغايرة بين كون شيءٍ منصوصاً وبين كونه محتملاً.

وقال سيّدنا الأُستاذ في شرح هذه العبارة: النّفي عن الجملة ـ أي: السّالبة الجزئيّة ـ على ثلاثة أنواع:

١ ـ السّلب الجزئيّ بشرط الشّيء نحو: «لم يكن بعض الإنسان حماراً» نفى الحكم عن البعض على شريطة أن يكون منفيّاً عن البعض الآخر أيضاً ومرجع هذا إلى السّلب الكلّي كأنّه قيل: «لا شيء من الإنسان بحمار».

٢ ـ السّلب الجزئي بشرط لا، نحو: «لم يكن بعض الإنسان مذكّراً» والبعض الآخر مذكّر قطعاً.

٣ ـ السّلب الجزئيّ لا بشرط وهذا يجتمع مع ألف شرط نحو: «ليس بعض الإنسان بقائم» والبعض الآخر يحتمل فيه الوجهان.

⇐

[تقرير الدّفاع بوجه آخر]

بل الجواب أنّ نفي الحكم عن الجملة:

إمّا بأن يكون منفيّاً عن كلّ فرد.

أو بأن يكون منفيّاً عن بعض الأفراد ثابتاً للبعض الآخر.

أو بأن يكون محتملاً للمعنيين.

والمستفاد من «لم يقم إنسان» هو القسم الأوّل فقط، فالحمل عليه تأكيد، وعلى غيره تأسيس، فلو جعلنا «لم يقم كلّ إنسان» للنّفي عن كلّ فرد يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، وأمّا إذا جعلناه للنّفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل، فيكون تأسيساً قطعاً؛ لأنّ هذا المعنى لم يكن حاصلاً قبله؛ فليتأمّل.

[النّظر الثّالث]

﴿ ولأنّ النّكرة المنفيّة إذا عمّت كان قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة كلّيّة لا مهملة ﴾ ـ كما ذكره هذا القائل ـ لأنّها قد بيّن بها أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من أفراد الموضوع.

لا يقال: سمّاها مهملة باعتبار إهمال السُّور ـ أعني اللفظ الدّالّ على كمّيّة أفراد الموضوع ـ.

لأنّا نقول: المسطور في كتب القوم أنّ المهملة هي الّتي يكون موضوعها كلّيّاً وقد أهمل فيها بيان كمّيّة أفراد الموضوع ـ أي: لم يبيّن فيها أنّ الإيجاب أو السّلب

⇐ إذا عرفت هذا فاعلم أنّ «لم يقم إنسان» سالبة كلّيّة، دالّة على سالبة جزئيّة ضمناً، والسّلب الجزئي فيه بشرط الشّيء، أي: بشرط عدم قيام البعض الآخر و«لم يقم كلّ إنسان» يدلّ على السّلب الجزئي لا بشرط شيءٍ، فلا تأكيد، لأنّ التّأكيد إنّما يكون إذا كانت دلالته بشرط الشّيء كما كانت قبل دخول «كلّ».

في كلّ أفراد الموضوع أو بعضها ـ والكلّيّة هي الّتي بيّن فيها أنّ الحكم على كلّ أفراد الموضوع.

وظاهر أنّ الصّادق على نحو قولنا: «لم يقم إنسان» إنّما هو تعريف الكلّيّة دون المهملة.

وأمّا أنّه لا سُورَ فيها فممنوع؛ إذ التّقدير أنّه قد بيّن فيها أنّ الحكم مسلوب عن كلّ فرد؛ فلابدّ لهذا البيان من شيء يدلّ عليه ضرورة، ولا نعني بالسُّور إلّا هذا.

والقوم وإن جعلوا سور السّلب الكلّي «لا شيء» و«لا واحد» فلم يقصِدوا الانحصار فيهما، بل كلّ ما يدلّ على العموم فهو سور الكلّيّة كقولنا: «طُرّاً» و«أجمعين» ونحو ذلك؛ نصّ عليه الشّيخ في «الإشارات»[1].

---

(١) **قوله: نصّ عليه الشّيخ في «الإشارات»**. أي: نصّ عليه الشّيخ أبو عليّ الحسين بن عبدالله بن سيناء البلخيّ في كتاب «الإشارات» الّتي ألّفها في المنطق والحكمة، وهذا نصّه في باب القضايا من منطق الإشارات ١: ١١٩: واعلم أنّ اللفظ الحاصر يسمّى سوراً مثل «كلّ» و«بعض» و«لا واحد» و«لا كلّ» و«لا بعض» وما يجري هذا المجرى مثل «طرّاً» و«أجمعين» ومثل «هيچ» ـ بالفارسيّة ـ في الكلّي السّالب اه بعين حروفه. [شرح الإشارات ١: ١١٩]

وحاصل كلامه: أنّه إن أوجب الألف واللّام تعميماً والتّنوين تخصيصاً فلا مهملة في لغة العرب وهي موجودة فيها فيمكن أن لا يكون «أل» في كلّ مكان للتّعميم والتّنوين للتّخصيص.

قال سيّدنا الأُستاذ ـ دام عزّه ـ: كلام الشّيخ أبو عليّ بن سيناء البلخيّ في المقام ناقص، لأنّه لم يتعرّض للإضافة، والتّحقيق أنّ موضوع القضيّة إمّا جزئيّ وإمّا كلّيّ، فإنْ كان جزئيّاً فالقضيّه شخصيّة، وإنْ كان كلّيّاً فالموضوع لا محالة اسم جنس وهو لا يخلو عن ثلاثة أشياء: إمّا مقرون بـ«أل»، وإمّا مضاف، وإمّا مع التّنوين، فإن كانت «أل» والإضافة للعهد فالقضيّة أيضاً شخصيّة، وإن كانت للجنس فالقضيّة طبيعيّة، وإن كانت للاستغراق

⇐

فهاهنا يجوز أن يكون هيئة القضيّة[1]، أو كون الموضوع نكرة منفيّة، أو إدخال التّنوين عليه سور الكلّيّة كما أنّه في الموجبة سور الجزئيّة على ما قال في «الإشارات»[2]: إن كان إدخال الألف واللّام يوجب تعميماً، وإدخال التّنوين

⇐ فالقضيّة محصورة، وإن كان مع التّنوين في كلام المنفي فهي سالبة كلّيّة، وإن كان في كلام الموجب فالقضيّة جزئيّة، فعلى هذا لا مهملة في لغة العرب.

ثمّ قال: ويمكن أن لا يكون «أل» والتّنوين والإضافة في موضع ويكون مهملة نحو: «مساجد في بلد معمورة» فلا ينحصر في الأقسام الثّلاثة بل هاهنا قسم رابع.

قال الجعفريّ: والتّنوين في غير المنصرف تقديريّ على رأي المبرّد وقد نصّ على ذلك في «هنّ حواجّ بيت الله» من كتاب «المقتضب» فراجعه.

(١) **قوله: «فهاهنا يجوز أن يكون هيئة القضيّة»**. أي: يمكن أن يكون السّور واحداً من ثلاثة أشياء:

الأُولى: هيئة القضيّة.

الثّانية: موضوع القضيّة لأنّه نكرة وقعت في سياق النّفي.

الثّالثة: التّنوين، كما أنّه سور الجزئيّة في القضيّة الجزئيّة.

(٢) وهذا نصّه في الإشارة إلى الخصوص والإهمال والحصر من منطق «الاشارات» ١: ١١٧: إذا كانت القضيّة حمليّةً وموضوعها شيء جزئيّ سمّيت مخصوصةً: إما موجبة وإمّا سالبة، مثل قولنا: «زيد كاتب»، «زيد ليس بكاتب» وإذا كان موضوعها كليّاً ولم يتبيّن كميّة هذا الحكم ـ أعني الكليّة والجزئيّة ـ بل أهمل فلم يدلّ على أنّه عامّ لجميع ما تحت الموضوع أو غير عامّ سمّيت مهملةً مثل قولنا: «الإنسان في خسر»، «ليس الإنسان في خُسْرٍ».

فإن كان إدخال الألف واللّام يوجب تعميماً وشَرِكةً وإدخال التّنوين يوجب تخصيصاً فلامهملة في لغة العرب، وليطلب ذلك في لغة أخرى، وأمّا الحقّ في ذلك فلصناعة النّحو ولا تخالطها بغيرها، وإذا كان موضوعها كليّاً وبيّن قدر الحكم وكمّيّة موضوعه فإنّ القضيّة تسمّى محصورة، فإن كان بيّن أنّ الحكم عامّ سمّيت القضيّة كليّةً وهي إمّا موجبة مثل قولنا: «كلّ إنسان حيوان» وإمّا سالبة مثل قولنا: «ليس واحد من النّاس بحجر» اهـ.

يوجب تخصيصاً؛ فلا مهملة في لغة العرب[١].

[كلام عبدالقاهر في «كُلّ» مقدّماً ومؤخَراً]

﴿ **وقال عبدالقاهر**[٢] ﴾ ـ في تقرير أنّ كلمة «كلّ» تارة تكون لشمول النّفي، وأُخرى لنفي الشّمول ـ: ﴿ **إن كانت** ﴾ كلمة ﴿ «**كلّ**» **داخلة في حيّز النّفي بأن أُخّرت عن أداته**[٣] ﴾ سواء كانت معمولة لأداة النّفي أو لا، وسواء كان الخبر **فعلاً** ﴿ **نحو** ﴾ قول أبي الطّيّب:

﴿ **مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ**[٤] ﴾ **تَجْرِي الرِّيَاحُ بِما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ**

---

(١) قال الهنديّ: لأنّ اسم الجنس لا يستعمل في لغتهم إلّا معرّفاً باللام، أو ما في حكمه من الإضافة، أو منوّناً.

(٢) **قوله: «وقال عبدالقاهر»**. لمّا أبطل استدلال ابن مالك وأتباعه أراد أن يبيّن صحّة دعواهم وأنّه لا تثبت بما استدلّ به ابن مالك بل بما ذكره الشّيخ، فقال: «وقال عبدالقاهر».

(٣) **قوله: «بأن أُخّرت عن أداته»**. التّأخير عن أداة النّفي يشمل أقساماً أربعة:

أحدها: أن تكون كلمة «كلّ» معمولة لأداة النّفي والفعل خبرها على اللغة الحجازيّة.

وثانيها: أن يكون «كلّ» مرفوعاً بالابتداء والفعل خبرها على اللغة التّميميّة، وهذان القسمان أشار إليهما بقول المتنبّي:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه   تجري الرّياح بما لا تشتهي السُّفُن

فإنّ «كلّ» اسم «ما» المشبّهة بـ«ليس» و«يدركه» الخبر ويجوز أن يكون مبتدأ وخبراً أيضاً.

وثالثها: أن يكون «كلّ» معمولةً للأداة وغير الفعل خبرها على اللغة الحجازيّة.

ورابعها: أن يكون «كلّ» مبتدأ وغير الفعل خبرها على اللغة التّميميّة.

وهذان القسمان أشار إليهما بقوله: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» أو «حاصل».

(٤) **قوله: «ماكلّ ما يتمنّى المرء يُدركه»**. البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب ⇐

⇐ المشابه، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي الشّاعر المولّد المشهور من قصيدة مطلعها:

تـمّ التّـعلّلُ لا أهـلٌ ولا وَطَـنُ ... ولا نـديمٌ ولا كأسٌ ولا سَكَـنُ
أُريـدُ مـن زمـني ذا أن يُـبلّغَني ... مـا ليس يـبلُغُه مـن نفسه الزّمَـنُ
لا تـلق دهـرَكَ إلّا غـير مكـترثٍ ... ما دام يصحب فيه روحك البَدَنُ
فما يَـدُوْمُ سُـرُوْرٌ مـا سُـرِرْتَ بـه ... ولا يَـرُدُّ عـليك الفـائتَ الحَـزَنُ
مـمّا أضـرَّ بأهـل العشـق أنّـهم ... هَوَوْا وما عرفوا الدّنيا ومـا فَـطِنُوا
تـفنى عـيونُهُمُ دَمْـعاً وأنـفُسُهم ... في إثْـرِ كـلّ قـبيحٍ وَجْـهُهُ حَسَـنُ

قال:

يا مَنْ نُـعِيتُ عـلى بُـعْدٍ بـمجلسه ... كُـلٌّ بـما زَعَـمَ النّـاعون مُـرْتَهَنُ
كم قد قُتِلْتُ وكم قَدْ مُتُّ عـندكم ... ثمّ انـتفضتُ فـزال القـبرُ والكَـفَنُ
قد كان شـاهَدَ دَفْـنِي قـبل قـولهم ... جماعةٌ ثمّ مـاتوا قـبل مَـنْ دفـنوا
مـا كـلّ مـا يـتمنّى المـرء... ... .
رأيتكم لا يصون العرضَ جارُكـم ... وَلاَ يَـدِرُّ عـلى مـرعاكـم اللّبَنُ
جـزاءُ كـلّ قـريب مـنكم مَـلَلٌ ... وحَـظُّ كـلّ مـحبّ مـنكم ضَـغَنُ
وتغضبون عـلى مَـنْ نـال رفـدكم ... حـتّى يـعاقبه التّـنغيصُ والمِـنَنُ
فـغادر الهَـجْرُ مـا بـيني وبـينكم ... بَهماء تكـذب فـيها العـين والأُذن
إنّي أُصاحِبُ حلمي وهو بي كـرمٌ ... ولا أُصاحب حلمي وهو بي جُبُنُ
ولا أُقِـيمُ عـلى مـال أذِلُّ بـه ... ولا أَلَـذُّ بـما عِـرضي بـه دَرِنُ

والمصراع الأوّل مأخوذ من أبي العتاهية بغير تغيير في قصيدة من البسيط يقول فيها:

الدَّهْرُ ذو دُوَلٍ والمـوت ذو عـللٍ ... والمـرءُ ذو أَمَـلٍ والنّـاسُ أشـباهُ
ولم تـزل عـبرٌ فـيهنّ مـعتبرٌ ... يـجري بـها قـدر واللهُ أجـراه
يبكي ويضحك ذو نفسٍ مـصرّفَةٍ ... والله أضـحكه والله أبكـاه
والمـبتلى فـهو المـهجورُ جـانبه ... والنّاس حيث يكون المالُ والجاهُ

⇐

أو غير فعل نحو قولك: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» أو «حاصل» ـ على اللغة الحجازيّة أو التّميميّة ـ.

﴿**أو معمولة للفعل المنفيّ**[(١)]﴾ إمّا أن يكون عطفاً على «داخلة في حيّز النّفي» وإمّا أن يكون بتقدير فعل عطفاً على «أُخّرت» والمعنى: أو جعلت معمولة.

[مسامحة في العبارة]

وكلاهما ليس بسديدٍ[(٢)] لأنّ كلّاً من الدّخول في حيّز النّفي، والتّأخير عن أداة

⇐ قال:

يـا بـائع الدّيـن بـالدّنيا وبـاطلها	ترضى بـدينك شـيئاً ليس يَسْـواه
حتّى متى أنت في لَهْوٍ وفـي لعب	والموت نحوك يـهوي فـاغِراً فـاهُ

وقال:

مـا كـلّ مـا يـتمنّى المـرء يـدركه	ربّ امـرئٍ حـتفُهُ فـيما تـمنّاهُ
إنّ المُـنَى لَـغُرُوْرٌ ضـلّةٌ وهـوىً	لعلّ حَتْفَ امرئٍ في الشّيء يـهواهُ
تـغترّ للـجهل بـالدّنيا وزخـرفها	إنّ الشّـقيّ لَـمَنْ غَـرَّته دنـياه

(١) **قوله: «أو معمولةً للفعل المنفيّ»**. بنصب «معمولةً» إمّا بسبب العطف على قوله: «داخلةً» فيكون من عطف المفرد على المفرد ومعناه: أو كانت كلمة معمولةً للفعل المنفيّ.

وإمّا بسبب العطف على «أخّرت» فيكون من عطف الجملة على الجملة ومعناه: أو جعلت كلمةُ «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ.

(٢) **قوله: «وكلاهما ليس بسديدٍ»**. لأنّ كلّاً من العطفين من قبيل عطف الخاصّ على العام كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾ [البقرة: ٩٨]، وذلك أنّ كلّ واحدٍ من «الدّخول في حيّز النّفي» و«التّأخير من أداة النّفي» شامل لوقوع لفظة «كلّ» معمولةً للفعل المنفيّ، فلا يحسن عطف «معمولة» على كلّ واحدٍ من الدّخول في حيّز النّفي والتّأخير عن أداته بـ«أو»، إذ العطف بها يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف ⇐

النّفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي، فلا يحسن عطفه عليه بـ«أو».

أمّا الأوّل: فظاهر[1].

وأمّا الثّاني[2]: فلأنّ التّأخير عن أداة النّفي أعمّ من أن يقع بينهما فصل ـ نحو:

⇐ عليه، ولا مغايرة بين الخاصّ والعامّ.

وفي عطف الجملة على الجملة هاهنا فساد آخر وهو حذف العامل المعطوف وإبقاء معموله وهذا من مختصّات الواو كما أنّ عطف الخاصّ على العام من مختصّاته نحو قوله:

علّفتها تبناً وماءً بارداً   حتّى شتت همّالة عيناها

و:

يا ليت زوجك قد غدا   متقلّداً سيفاً ورمحا

وكذا:

إذا ما الغانيات برزن يوماً   وزجّجن الحواجب والعيونا

وقال ابن مالك:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت   والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بَقي   معموله دفعاً لوهم اتّقي

(١) **قوله: «أمّا الأوّل فظاهر»**. أي: كون الدّخول في حيّز النّفي شاملاً لوقوع كلمة «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ واضح، لأنّ كون الفعل منفيّاً معناه: أنّه داخل في حيّز النّفي، وإذا كان داخلاً فيه كان معموله أيضاً داخلاً في حيّز النّفي، إذ لا يعقل تأخير العامل عن شيء وعدم تأخّر المعمول عن ذلك الشّيء، ويكون هذا قسماً خامساً لقوله: «بأن أُخّرت».

(٢) **قوله: «وأمّا الثّاني»**. أي: كون التّأخير عن أداة النّفي شاملاً لوقوع كلمة «كلّ» معمولة للفعل المنفيّ «فلأنّ التّأخير» أي: تأخير كلمة «كلّ» عن أداة النّفي أعمّ من كونها معمولة للفعل المنفيّ، فإنّ للتأخير مصاديق كثيرة:

منها: أن يقع بين أداة النّفي وكلمة «كلّ» فصل والخبر غير فعل نحو: «ما زيد كلّ القوم» بنصب «كلّ» أو رفعها ـ على اللغتين ـ.

ومنها: أن يقع بينهما فصل بالفعل العامل في كلمة «كلّ» سواء أتقدّم «كلّ» على الفعل

⇐

«ما زيد كلّ القوم» و: «ما جاءني كلّ القوم» وغير ذلك من الأمثلة المذكورة ـ أو لا يقع نحو: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً».

فإن خصّصت التّأخير باللفظي[1] فلم يخرج منه إلّا المعمول المقدّم على الفعل المنفيّ، وإن جعلته أعمّ من اللفظيّ والتّقديريّ دخل فيه القسمان، وأيّاً مّا كان فالكلام لا يخلو عن تعسّف.

⇐ المنفيّ وأداة النّفي نحو: «كلّ الدّراهم لم آخذ» أم لم يتقدّم نحو: «ما جاءني كلّ القوم».

ومنها: ما أشار إليه بقوله: «أو لا يقع» أي: لا يقع بينهما فصل نحو: «ما كلّ متمنّى المرء حاصلاً» أو «حاصل» ـ على اللغتين ـ. وكلمة «كلّ» في جميع هذه الصّور متأخّرة عن أداة النّفي رتبةً، وإن كانت في بعضها متقدّمة لفظاً، فقوله: «بأن أُخّرت» يشمل جميع هذه الصّور.

ومنها: ما إذا وقع الفصل بينهما بالفعل العامل في «كلّ» فيكون «كلّ» حينئذٍ معمولة للفعل المنفيّ.

فلا يحسن عطف «معمولة» على «أُخّرت» بـ«أو» لأنّها تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فينبغي ترك العطف أو العطف بالواو.

(١) **قوله: «التّأخير باللفظي»**. أي: إن خصّصت تأخير «كلّ» عن أداة النّفي بما كان كلمة «كلّ» متأخّرة عن الأداة لفظاً ورتبةً، لا رتبةً فقط، فلم يخرج من التّأخير إلّا المعمول المقدّم على الفعل المنفيّ والأداة نحو: «كلّ الدّراهم لم آخذ» وبقيت الأمثلة الباقية تحت قوله: «بأن أُخّرت عن أداته» فيبقى إشكال العطف بـ«أو» بالنّسبة إليها بحاله.

وإن جعلت التّأخير أعمّ من أن يكون «كلّ» متأخّراً عن أداة النّفي لفظاً ورتبةً أو رتبة فقط، دخل في التّأخير القسمان أي: المعمول المقدّم على الفعل المنفيّ والأداة، والمعمول المتأخّر عنهما فيبقى الإشكال في جميعها بحاله.

[تغيير عبارة الشّيخ أوجب تعقيداً]

وإنّما وقع فيه لتغييره عبارة الشّيخ[١] وهو قوله:

«إذا أدخلتَ «كُلّاً» في حيّز النّفي بأن تقدّم النّفي عليه لفظاً أو تقديراً» يعني كما إذا قدّمتها على الفعل المنفيّ العامل فيه فإنّه مؤخّر تقديراً؛ لأنّ مرتبة المعمول التّأخير عن العامل.

فالأقرب أن يجعل عطفاً على «أخّرت» بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله: «أخّرت عن أداة النّفي» ما إذا لم يدخل أداة النّفي على فعل عامل في «كلّ» ـ على ما يشعر به المثال المذكور ـ[٢].

والمعنى: بأنْ أخّرت عن أداة النّفي ـ الغير الدّاخل على الفعل العامل فيها ـ أو جعلت معمولة للفعل المنفي:

﴿إمّا فاعلاً﴾ لفظيّاً أو تأكيداً له **﴿نحو: «ما جاءني القوم كلّهم» أو: «ما جاءني كلّ القوم»﴾** وقدّم التّأكيد لأنّ «كُلّاً» أصل فيه.

---

(١) **قوله: «عبارة الشّيخ»**. قال في ذيل قول أبي النّجم من باب اللّفظ والنّظم:

قد أصبحت أُم الخيار تدّعي   عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

واعلم أنّك إذا أدخلت كلّاً في حيّز النّفي وذلك بأن تقدّم النّفي عليه لفظاً أو تقديراً فالمعنى على نفي الشّمول دون نفي الفعل والوصف نفسه.

وإذا أخرجت كلّاً من حيّز النّفي، ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على أنّك تتبّعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً.

والعلّة في أن كان ذلك كذلك أنّك إذا بدأت بـ«كلّ» كنت قد بنيت النّفي عليه وسلّطت الكلّيّة على النّفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلّيّة في النّفي يقتضي أن لا يشذّ شيء عن النّفي فاعرفه. [راجع: دلائل الإعجاز: ٢٢٠]

(٢) **قوله: «على ما يُشعر به المثال المذكور»**. وهو قول المتنبّي في البيت المتقدّم، وحينئذٍ يحصل التّغاير المصحّح للعطف بـ«أو».

﴿أو مفعولاً﴾ كذلك متأخّراً ﴿نحو: «لم آخذ كلّ الدّراهم»﴾ أو «الدّراهم كلّها» ﴿أو﴾ مقدّماً نحو: ﴿«كلّ الدّراهم لم آخذ»﴾ أو: «الدّراهم كلّها لم آخذ».

وترك مثال التّأكيد اعتماداً على ما سبق.

وجعل الفعل منفيّاً بـ«لم» لأنّ المنفيّ بـ«ما» لا يتقدّم معموله عليه بخلاف «لم» و«لا» و«لَن» ـ على ما بيّن في النّحو ـ.

وكذا إذا وقعت مجروراً أو ظرفاً نحو: «ما مررت بكلّ القوم» و: «ما سِرْتُ كلّ الأيّام» ونحو ذلك.

ففي جميع هذه الصّور ﴿توجّه النّفي إلى الشّمول خاصّة﴾ لا إلى أصل الفعل ﴿وأفاد﴾ الكلام ﴿ثبوت الفعل ـ أو الوصف ـ لبعض﴾ ممّا أضيف إليه «كلّ» ـ إن كانت «كلّ» في المعنى فاعلاً للفعل، أو الوصف، الّذي حمل عليها أو أعمل فيها ـ كقولنا في الفعل: «ما كلّ القوم يكتب» و: «ما يكتب كلّ القوم».

وفي الوصف «ما كلّ القوم كاتباً» و: «ما كاتب كلّ القوم» فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم.

ولو قال: «ثبوت الحكم» ليشمل ما إذا كان الخبر جامداً نحو: «ما كلّ سوداء تمرة» لكان أحسن.

﴿أو تعلّقه﴾ أي: تعلّق الفعل أو الوصف ﴿به﴾ أي: ببعض ـ إن كانت «كلّ» في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها ـ نحو:

❊ ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه ❊

و: «لم آخذ كلّ الدّراهم» و نحو: «ما كلّ الدّراهم آخذها أنا» و: «ما آخِذٌ أنا كلّ الدّراهم» فيفيد تعلّق إدراك المرء ببعض متمنّياته، وتعلّق الأخذ ببعض الدّراهم،

بدليل الخطاب[1]، وشهادة الذَّوْق، والاستعمال.

[كلام عبدالقاهر]

قال الشّيخ: إذا تأمّلنا[2] وجدنا إدخال «كلّ» في حيّز النّفي لا يصلح إلّا حيث

---

(١) **قوله: «بدليل الخطاب»**. أي: بثلاثة أشياء:

الأوّل: دليل الخطاب وهو مفهوم الموافقة، لأنّ المفهوم إمّا أن يكون الحكم المدلول عليه ـ بالالتزام ـ موافقاً للحكم المذكور في النّفي والإثبات فهو مفهوم الموافقة مثل دلالة حرمة التّأفيف على حرمة الضّرب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ**﴾ [الإسراء: ٢٣]، ويُسمّى بلحن الخطاب وفحوى الخطاب وإلّا فهو مفهوم المخالفة ويُسمّى بدليل الخطاب أيضاً.

الثّاني: شهادة الذّوق.

الثّالث: استعمال الفصحاء.

(٢) **قوله: «إذا تأمّلنا»**. قال الشّيخ في شرح قول أبي النّجم من باب اللّفظ والنّظم من «دلائل الإعجاز» ٢١٥:

ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النّجم:

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

قد حمله الجميع على أنّه أدخل نفسه من رفع «كلّ» في شيء إنّما يجوز عند الضّرورة من غير أن كانت به ضرورة، قالوا: لأنّه ليس في نصب كلّ ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنىً أراده.

وإذا تأمّلت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلّا لحاجة له إلى ذلك وإلّا لأنّه رأى النّصب يمنعه ما يريد، وذاك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتّة؛ لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلّاً، والنّصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذّنب الّذي ادّعته بعضه.

وذلك أنّا إذا تأمّلنا وجدنا إعمال الفعل في «كلّ» والفعل منفيّ لا يصلح أن يكون إلّا حيث يراد أنّ بعضاً كان وبعضاً لم يكن اه.

يراد أنّ بعضاً كان وبعضاً لم يكن.

[نقده]

وفيه نظر؛ لأنّا نجده حيث لا يصلح أن يتعلّق الفعل ببعض كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[1]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[2]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾[3] فالحقّ أنّ هذا الحكم أكثريّ[4] لا كلّيّ.

---

(١) الحديد: ٢٣.

(٢) البقرة: ٢٧٦.

(٣) القلم: ١٠.

(٤) **قوله: «فالحقّ أنّ هذا الحكم أكثريّ»**. قال ابن هشام في باب الكاف من «المغني» ١: ٢٦٥: قال البيانيّون: إذا وقعت «كلّ» في حيّز النّفي كان النّفي موجّهاً إلى الشّمول خاصّةً، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك: «ما جاء كلُّ القوم» و: «لم آخذ كلّ الدّراهم» و: «كلّ الدّراهم لم آخذ» وقوله:

﴿ ما كلّ رأي الفتى يدعو إلى رشد ﴾

وقوله:

﴿ ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه ﴾

وإن وقع النّفي في حيّزها اقتضى السّلب عن كلّ فردٍ كقوله ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ لمّا قال له ذو اليدين: أنَسِيْتَ أم قصرت الصَّلَاةُ ـ: «كلّ ذلك لم يكن» وقول أبي النّجم:

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي ... عليّ ذنباً كلّه لم أصنع

وقد يشكل على قولهم في القسم الأوّل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ وقد صرّح الشّلوبينيّ وابن مالك في بيت أبي النّجم بأنّه لا فرق في المعنى بين رفع «كلّ» ونصبه.

وردّ الشّلوبينيّ على ابن أبي العافية إذ زعم أنّ بينهما فرقاً.

والحقّ ما قاله البيانيّون، والجواب عن الآية أنّ دلالة المفهوم إنّما يعوّل عليها عند عدم المعارِض وهو هنا موجود، إذ دلّ الدّليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً اهـ.

﴿ وإلّا ﴾ أي: وإن لم يكن داخلةً في حيّز النّفي ـ بأن قدّمت على النّفي لفظاً ولم تقع معموله للفعل المنفيّ ـ **﴿ عمّ ﴾** النّفي كلّ فرد ممّا أُضيف إليه «كلّ» وأفاد نفي أصل الفعل عن كلّ فرد **﴿ كقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله][1] ـ لمّا قال له**

---

(١) **قوله: «كقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ»**. قال العلّامة الأكبر شرف الدّين الموسويّ في كتابه الموسوم بـ«أبو هريرة»، **سهو النّبيّ عن ركعتين**:

أخرج الشّيخان فيما جاء في السّهو من صحيحيهما عن أبي هريرة قال: صلّى النّبيّ إحدى صلاتي العشي وأكثر ظنّي العصر[1] ركعتين، ثمّ سلّم، ثمّ قام إلى خشبة في مقدّم المسجد فوضع يده عليها[2] وفيهم أبوبكر وعمر فهابا أن يكلّماه وخرج سَرَعَانُ النّاس فقالوا: أقصرت الصّلاة؟ ورجل يدعوه النّبي ذو اليدين[3] فقال: أنَسِيْتَ أم قصرت؟ فقال: لم أَنْسَ ولم تُقْصَرْ! قال: بلى نَسِيْتَ! فصلّى ركعتين! ثمّ سلّم ثمّ كبّر! فسجد، الحديث[4].

وفيه كيفيّة سجود السّهو، وأنت ترى ما فيه من الوجوه الحاكمة بامتناعه:

أحدها: أنّ مثل هذا السّهو الفاحش لا يكون ممّن فرّغ للصّلاة شيئاً من قلبه، أو أقبل

---

(١) ما أورع أبا هريرة! وأحوطه في حديثه، ألا تراه كيف لم يجزم أنّها العصر ولم يعوّل على ظنّه!!

(٢) ورع أبي هريرة في حديثه يتمثّل للناظرين بذكر هذه الخشبة ووضع النّبي يده عليها إذ لا دخل لهما في موضوع هذا الكلام ولا في حكمه وإنّما دعاه إلى ذكرها الاحتياط بنقل الوقائع بجميع حذافيرها؟

(٣) كذا في صحيح البخاري ولعلّ الصّواب ذا اليدين.

(٤) نقلناه بلفظ البخاري في باب من يكبّر في سجدتي السّهو، وأخرجه أيضاً في كلّ من البابين المذكورين قبله بلا فصل فراجع أبواب ما جاء في السّهو ص ١٤٥ من الجزء الأوّل من صحيحه، وأخرجه أيضاً في مواضع أُخر كثيرة يعرفها المتتبّعون. أمّا مسلم فقد أخرجه في باب السّهو في الصّلاة والسّجود له بطرق عديدة فراجع ص ٢١٥ من الجزء الأوّل من صحيحه، وأخرجه أحمد في آخر ص ٢٣٤ من الجزء الثّاني من مسنده وفي مواضع أُخر كثيرة.

⇐

⇐ عليها بشيء من لُبّه، وإنّما يكون من السّاهين عن صلاتهم، اللّاهين عن مناجاتهم، وحاشا أنبياء الله من أحوال الغافلين، وتقدّسوا عن أقوال الجاهلين، فإنّ أنبياء الله ـ عزّ وجلّ ـ ولاسيّما سيّدهم وخاتمهم أفضل ممّا يظنّون، على أنّه لم يبلغنا مثل هذا السّهو عن أحد ولا أظنّ وقوعه إلّا ممّن يمثّل حال القائل:

أُصلّي فما أدري إذا ما ذكرتها   أثنتين صلّيت الضُّحَى أم ثمانيا؟

أما وسيّدِ النّبيّين، وتقلّبِهِ في السّاجدين، إنّ مثل هذا السّهو لو صدر منّي لاستولى علَيّ الحياء وأخذني الخَجَلُ واستخفّ المؤتمّون بي وبعبادتي، ومثل هذا لا يجوز على أنبياء الله أبداً.

الثّاني: أنّ الحديث قد اشتمل على أنّ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: «لم أنس ولم تقصر» فكيف يمكن أن يكون قد نسي بعد هذا؟ ولو فرضنا عدم وجوب عصمته عن مثل هذا السّهو، فإنّ عصمته عن المكابرة والتّسرّع بالأقوال المخالفة للواقع ممّا لابدّ منه عند جميع المسلمين.

الثّالث: أنّ أبا هريرة قد اضطرب في هذا الحديث، وتعارضت أقواله، فتارة يقول: صلّى بنا إحدى صلاتي العشي إمّا الظّهر وإمّا العصر ـ على سبيل الشّك ـ وأُخرى يقول: صلّى بنا صلاة العصر ـ على سبيل القطع بأنّها العصر ـ وثالثة يقول: بينا أنا أُصلّي مع رسول الله صلاة الظّهر ـ على سبيل القطع بأنّها الظّهر ـ وهذه الرّوايات كلّها ثابتة في صحيحي البخاري ومسلم كليهما، وقد ارتبك فيها شارحوا الصّحيحين ارتباكاً دعاهم إلى التّعسّف والتّكلّف كما تكلّفوا وتعسّفوا في الرّدّ على الزُهْرِيّ إذ جزم بأنّ ذا اليدين وذا الشّمالين واحد لا اثنان، وقد أوضحنا ذلك في كتابنا «تحفة المحدّثين».

الرّابع: أنّ ما اشتمل هذا الحديث عليه من قيام النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ عن مصلّاه ووضع يده على الخشبة وخروج سَرَعَانِ النّاس من المسجد وقولهم أقصرت الصّلاة؟ وقول ذي اليدين: أنسيت أم قصرت؟ وقول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: لم أنسَ ولم تُقْصَرْ. فقال له: قد نسيت، وقول النّبيّ لأصحابه: أحقّ ما يقول؟ قالوا: بلى نعم وغير ذلك ⇐

⇐ ممّا نقله أبو هريرة[١] لممّا يمحو صورة الصّلاة بتاتاً، والمعلوم من الشّريعة المقدّسة يقيناً بطلان الصّلاة بكلّ ماحٍ لصورتها فلا يمكن بعد هذا بناؤه ـ صلّى الله عليه وآله ـ على الرّكعتين الأوليين لأنّه يناقض الحكم المقطوع بثبوته عنه ـ صلّى الله عليه وآله ـ فتأمّل.

الخامس: أنّ ذا اليدين المذكور في الحديث إنّما هو ذو الشّمالين[٢] ابن عبد عمرو حليف بني زهرة، وقد استشهد في بدر، نصّ على ذلك إمام بني زهرة وأعرف النّاس بحلفائهم محمّد بن مسلم الزُّهْرِيّ كما في الاستيعاب والإصابة وشروح الصّحيحين كافّة، وهذا هو الّذي صرّح به الثّوري في أصحّ الرّوايتين عنه، وأبو حنيفة حين تركوا العمل بهذا الحديث وأفتوا بخلاف مفاده ـ كما في أواخر باب السّهو والسّجود له من شرح النّووي لصحيح مسلم[٣] ـ وحسبك حديث النسائي ممّا يدلّ على أنّ ذا اليدين وذا الشّمالين واحد ـ وإليك لفظه: قال[٤]: فقال له ذو الشّمالين ابن عبد عمرو: أنقصت الصّلاة أم نسيت؟ فقال النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: ما يقول ذو اليدين، فصرّح بأنّ ذا الشّمالين هو ذو اليدين، ومثله بل أصرح منه ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة[٥] عن أبي سلمة عن عبدالرّحمن وابي بكر بن سليمان ابن أبي خيثمة كليهما عن أبي هريرة، قال: صلّى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ الظّهر أو العصر فسلّم في ركعتين، فقال له ذو الشّمالين ابن عبد عمرو (قال): وكان حليفاً لبني زهرة: أخفّفت الصّلاة أم نسيت؟ فقال النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: ما يقول ذو اليدين؟ قالوا: صدق، الحديث.

---

(١) فإنّ من جملة ما نقله في رواية أُخرى أنّه ـ صلّى الله عليه وآله ـ دخل الحجرة ثمّ خرج ورجع النّاس.

(٢) اسمه عمير، ويقال: عمرو وكذا في الإصابة.

(٣) في ص٢٣٥ من الجزء الرّابع من الشّرح وهو مطبوع في هامش إرشاد القسطلاني وتحفة زكريّا الأنصاري.

(٤) كما في ص٢٦٧ من الجزء الثّالث من إرشاد القسطلاني.

(٥) كما في ص ٢٧١ وفي ص٢٧٤ من الجزء ٢ من المسند.

⇐

⇐ وأخرج أبو موسى من طريق جعفر المستغفري ـ كما في ترجمة عبد عمرو بن نضلة من «الإصابة» ـ بالإسناد إلى محمّد بن كثير عن الأوزاعي عن الزُّهْرِيّ عن كلّ من سعيد بن المسيّب وعبيدالله بن عبدالله عن أبي هريرة قال: سلّم رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ في الرّكعتين فقام عبدُعمرو[1] بن نضلة ـ رجل من خُزاعة حليف لبني زُهْرَةَ ـ فقال: أقصرت الصّلاة أم نسيت؟ الحديث، وفيه قول النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ: صدق ذو الشّمالين؟

فهذه الأحاديث كلّها صريحة في أنّ ذا اليدين المذكور في حديث أبي هريرة إنّما هو ذو الشّمالين ابن عبد عمرو حليف بني زهرة، ولا ريب في أنّ ذا الشّمالين المذكور قُتِل يوم بدر قبل أن يسلم أبو هريرة بأكثر من خمس سنين، وأنّ قاتله أُسامة الجُشَمِيّ، نصّ على ذلك ابن عبد البرّ وسائر أهل الأخبار فكيف يمكن أن يجتمع مع أبي هريرة في الصّلاة خلف رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يا أُولي الألباب ؟!

وقد اعتذر بعضهم بأنّ الصّحابي قد يروي ما لا يحضره: بأن يسمعه من النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ أو من صحابيّ آخر. وعلى هذا لا يكون موت ذي اليدين قبل إسلام أبي هريرة مانعاً من رواية أبي هريرة لهذا الحديث.

لكن هذا الاعتذار غلط محض، لأنّ دعوى الحضور من أبي هريرة محفوظة ثابتة برواية الثِّقاتِ الحَفَظَةِ الأثباتِ. وحسبك في إثباتها ما أخرجه البخاري فيما جاء في السّهو من صحيحه[2] عن آدم بن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: صلّى بنا النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ الظّهر أو العصر، وساق حديث ذي اليدين.

وأخرج مسلم في باب السّهو في الصّلاة والسّجود له من صحيحه[3] عن محمّد بن

---

(١) كذا في «الإصابة» وقد عرفت أنّه قد قال: إنّ اسم ذو الشّمالين عبد عمرو.

(٢) راجع الباب الثّالث من أبواب ما جاء في السّهو وهو باب إذا سلّم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين مثل سجود الصّلاة أو أطول ص ١٤٥ من جزئه الأوّل.

(٣) ص ٢١٥ من جزئه الأوّل.

⇐

ذو اليَدَين : أقصرت الصّلاةُ ﴾ بالرّفع؛ لأنّها فاعل «قصرت» **﴿أم نَسِيْتَ يا رسول الله ؟ : «كلّ ذلك لم يكن» ﴾** أي: لم يقع واحد منهما، لا القصر، ولا النّسيان.

﴿ وعليه ﴾ ـ أي: على عموم النّفي وشموله كلّ فِرد ـ وَرَدَ **﴿ قوله ﴾** أي: قول أبي النّجم:

﴿ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَلَيّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ ﴾

برفع «كلّه» على معنى: «لم أصنع شيئاً ممّا تدّعيه عليَّ من الذّنوب».

⇐ سيرين قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلّى بنا رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله إحدى صلاتي العشي إمّا الظّهر وإمّا العصر، وساق الحديث.

وقد ارتبك الإمام الطّحاوي في هذه الأحاديث لبنائه على صحّتها مع جزمه بما جزم به الإمام الزُّهْرِيّ من أنّ ذا اليدين إنّما هو ذو الشّمالين حليف بني زُهْرَة المستشهد في بدر قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين، فلا يمكن اجتماعهما في الصّلاة أبداً، لذلك اضطرّ إلى التّأويل فحمل ـ كما في ص٢٦٦ من الجزء الثّالث من إرشاد السّاري في شرح البخاري للقسطلاني ـ قول أبي هريرة في هذه الأحاديث: «صلّى بنا» على المجاز، وأنّ المراد: «صلّى بالمسلمين».

والجواب أنّه قد ثبت عن أبي هريرة النّصّ الصّريح بحضوره على وجه لا يقبل التّأويل أبداً، وحسبك ما أخرجه مسلم في باب السّهو في الصّلاة والسّجود له من صحيحه[1] عن أبي هريرة قال: بينا أنا أُصلّي مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ صلاة الظّهر سلّم في الرّكعتين، وساق الحديث، فهل يأتي التّجوّز فيه ؟ كلّا! بل منينا بقوم لا يتأمّلون ؟! فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

---

(١) ص٢١٦ من جزئه الأوّل.

[كلام المصنّف في بيان الاحتجاج]

قال المصنّف[١]: المعتمد في إثبات المطلوب الحديث وشعر أبي النّجم.

أمّا الاحتجاج بالحديث فمن وجهين:

أحدهما: أنّ السّؤال بـ«أم» عن أحد الأمرين لطلب التّعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام في اعتقاد المستفهم، فجوابه إمّا بالتّعيين، أو بنفي كلّ منهما[٢] ردّاً على المستفهم وتخطئةً له في اعتقاد ثبوت أحدهما، لا بنفي الجمع بينهما، لأنّه لم يعتقد ثبوتهما جميعاً، فيجب أن يكون قوله ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «كلّ

---

(١) **قوله: «قال المصنّف»**. أي: قال الخطيب القزوينيّ في «الإيضاح»: إنّ ما نقلناه عن عبدالقاهر وغيره لبيان السّبب ولا يتوقّف إثبات المطلوب عليه بل المعتمد في إثبات المطلوب ـ أي: السّلب الكلّيّ والنّفي عن كلّ فرد ـ الحديث وشعر أبي النّجم العجليّ.
وهذا نصّه في باب تقديم المسند إليه من «الإيضاح»: ١٦٣: واعلم أنّ المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النّجم، وما نقلناه عن الشّيخ عبد القاهر وغيره لبيان السّبب، وثبوت المطلوب لا يتوقّف عليه والاحتجاج بالخبر من وجهين:
أحدهما: أنّ السّؤال بـ«أم» من أحد الأمرين لطلب التّعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلّم على الإبهام، فجوابه إمّا بالتّعيين، أو بنفي كلّ واحدٍ منهما.
وثانيهما: ما روي بأنّه لمّا قال رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ: «كلّ ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان» والإيجاب الجزئيّ نقيضه السّلب الكلّي.
وبقول أبي النّجم ما أشار إليه الشّيخ عبد القاهر وهو أنّ الشّاعر فصيح، والفصيح الشّائع في مثل قوله نصبُ «كلّ» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنّه لم يأت بشيءٍ ممّا ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النّصب مفيداً لذلك والرّفع غير مفيد لم يعدل عن النّصب إلى الرّفع من غير ضرورةٍ اهـ.

(٢) **قوله: «أو بنفي كلّ منهما»**. أي: بنفي كليهما ليكون سالبة كلّيّةً ردّاً على المستفهم المعتقد للإيجاب الجزئيّ، أي: اعتقاد أحدهما، وذلك لأنّ نقيض الموجبة الجزئيّة السّالبة الكلّيّة.

ذلك لم يكن» نفياً لكلّ منهما.

والثّاني: ما روي أنّه لمّا قال النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] ـ: «كلّ ذلك لم يكن»، قال له ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان» فلو لم يكن قوله «كلّ ذلك لم يكن» سلباً كلّيّاً لما صحّ «بعض ذلك قد كان» ردّاً له، لأنّه إنّما ينافي نفي كلّ منهما لا نفيهما جميعاً، إذ الإيجاب الجزئي رفع للسّلب الكلّي، لا للسّلب الجزئي.

وأمّا الاحتجاج بشعر أبي النّجم فلأنّه فصيح، والشّائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضّمير(١) أن ينصب الاسم على المفعوليّة نحو: «زيداً ضربت».

وليس في نصب «كلّ» هاهنا ما يكسّر له وزناً.

وسياق كلامه أنّه لم يأت بشيء ممّا ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النّصب مفيداً لذلك العموم، والرّفع غير مفيد، لم يعدل الشّاعر الفصيح عن النّصب الشّائع الفصيح إلى الرّفع المحتاج إلى تقدير الضّمير من غير ضرورة.

---

(١) **قوله: «والشّائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضّمير»**. أي: المعروف بين النّحويّين أنّ الفعل المتأخّر إذا لم يكن مشغولاً بالعمل في ضمير الاسم السّابق أن ينصبه على المفعوليّة نحو: «زيداً ضربت».

والشّاعر عدل عن نصب كلمة «كلّ» مع كونه شائعاً إلى الرّفع ليخرج كلمة «كلّ» بسبب الرّفع عن حيّز النّفي ليفيد السّلب الكلّي.

فإن قيل: لعلّه عدل إلى الرّفع للضّرورة الشّعريّة؟

يقال: ليس في نصب «كلّ» هاهنا ما يوجب الزّحاف أو العلّة حتّى يكسر له وزناً. وسوق الكلام يدلّ على السّلب الكلّي، أي: لم يأت بشيء ممّا ادّعت عليه أُمّ الخِيار من صَلَعِ الرّأس وشيبه وضعف القُوَى الشّهويّة، فلو كان نصب «كلّ» مفيداً للسّلب الكلّيّ الّذي أراده الشّاعر والرّفع غير مفيد له لما عدل أبو النّجم ـ وهو شاعر فصيح ـ عن النّصب الشّائع إلى الرّفع المحتاج إلى تقدير الضّمير العائد إلى المبتدأ بغير ضرورة داعية إلى ذلك، إذ الرّفع إنّما هو على أنّ كلمة «كلّ» مبتدأ، خبره جملة «لم أصنع» فلابدّ من تقدير الضّمير وأنّ أصله «لم أصنعه» لئلّا يلزم خلوّ الجملة الخبريّة عن العائد.

[نقد المصنّف]

ولقائل أن يقول: إنّه مضطرّ إلى الرّفع إذ لو نصبها لجعلها مفعولاً، وهو ممتنع؛ لأنّ لفظ «كلّ» إذا أُضيف إلى المضمر لم يستعمل في كلامهم إلّا تأكيداً أو مبتدأً[1]، لا تقول: «جاءني كلّكم» ولا: «ضربت كلّكم» ولا «مررت بكلّكم».

[تنظير]

ونظيره[2] بعينه ما ذكره سيبويه في قوله:

---

(١) **قوله: «لم يستعمل في كلامهم إلّا تأكيداً أو مبتدءاً»**. والعامل في المبتدأ معنويّ عند الأكثر، وأمّا العامل في التّوابع ومنها التّأكيد فمعنويّ عند أبي الحسن الأخفش البلخي حيث جعل العوامل المعنويّة ثلاثة: العامل في المضارع، والعامل في المبتدأ والخبر، والعامل في التّوابع، فإنّه جعل العامل فيها نفس التابعيّة وهو أمر معنويّ، وأمّا المشهور فالعامل في التّوابع عندهم لفظيّ وهو العامل في المتبوع.

وقال ابن هِشام في باب الكاف من «المغني»: وحكمها ـ أي: «كلّ» ـ أن لا يعمل فيها غالباً إلّا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فيمن رفع «كلّاً»، ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥]، لأنّ الابتداء عامل معنويّ. قال: ومن القليل قوله:

[و] يمتدّ إذ مادت عليه دِلاؤُهم   فيصدر عنه كلّها وَهْوَ ناهِلُ

ولا يجب أن يكون منه قول عليّ [صلوات الله عليه]:

فلمّا تبيّنّا الهدى كان كلّنا   على طاعة الرّحمن والحقّ والتُّقَى

بل الأولى تقدير «كان» شأنيّةً اهـ.

(٢) **قوله: «ونظيره»**. أي: نظير الاحتجاج بقول أبي النّجم بعينه ما ذكره سيبويه في ذيل باب ما يكون فيه الاسم مَبْنيّاً على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيّاً على الاسم من الكتاب ١: ٨٦ عند الاستشهاد بقول الشّاعر:

* ثلاث كلّهنّ قتلت عمداً *

⇐

❊ ثلاث كلّهنّ[1] قتلت عمداً ❊

أنَّ الرّفع في «كلّهنّ» على الابتداء، وحذف الضّمير من الخبر جائز على السِّعة إذ لا ضرورة تُلجئه إليه؛ لإمكان أن يقول: «كُلّهنّ قتلتُ» ـ بالنّصب ـ.

⇐ أنّ الرّفع في «كلّهنّ» على الابتداء وحذف الضّمير من الخبر ـ أي: «قتلت» ـ جائز على السَّعة إذ لا ضرورة تُلْجِئُ الشّاعر إلى رفع «كلّهنّ» لإمكان النّصب في «كلّهنّ» من دون أن يحتاج إلى تقدير الضّمير في الخبر ـ أي: «قتلتهنّ» ـ.

قال الجعفريّ: ما نقله عن سيبويه إنّما أخذه عن ابن الحاجب في باب الإضافة من «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ ١: ٤٢٣ وهذا نصّه: وقد قال سيبويه ـ في قوله:

ثــلاثٌ كُــلُّهُنَّ قــتلتُ عــمداً فأخـــزى الله رابــعةً تَــعُوْدُ

ـ كلاماً معناه: أنّ الرّفع في «كلّهنّ» على الابتداء، وحذف الضّمير من الجملة الّتي وقعت خبراً جائز على السِّعة، وليس بضرورةٍ، إذ لا ضرورة تُلْجِئُهُ إلى الرَّفع وحذف الضَّمير؛ لإمكان أن تقول: «ثلاث كُلَّهنّ قتلت» ـ بالنّصب ـ. هذه عبارة ابن الحاجب وليست عبارة سيبويه وابن الحاجب بيّن مضمون كلام سيبويه ونقله بالمعنى.

(١) **قوله: «ثلاث كلّهنّ»**. المصراع من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه وبعده:

❊ فأخزى اللهُ رابعةً تعود ❊

والقائل غير معلوم، ولم يعرف ما قبله وما بعده ـ كما نصّ عليه البغداديّ في «الخزانة».

وقال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون أيضاً «ثلاث» مبتدأ و«كلّهنّ» مبتدأ ثانٍ و«قتلت» خبر «كلّهنّ» وهما جميعاً خبر «ثلاث».

وقوله: «فأخزى الله» هذه جملة دعائيّة يقال: «خَزِيَ الرّجل خَزْياً» من باب «علم» ذلّ وهان، و«أخزاه الله» أذلّه وأهانه. قال ابن خلف: يجوز أن يريد بالثّلاث ثلاث نسوة تزوّجهنّ. ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هَوِيْنه فقتلهنّ هواه.

[اعتراض لابن الحاجب]

واعترض عليه(١) ابن الحاجب بأنّه مضطرّ إلى الرّفع ؛ لأنّه لو نصبها لاستعملها مفعولاً(٢) وهو غير جائز لأنّ «كلّاً» إذا أُضيف إلى المضمر لم يستعمل إلّا تأكيداً، أو مبتدأً، لأنّ قياسها أن تستعمل تأكيداً لِمَا تَقَدَّمها لمّا اشتملت على ضميره، لأنّ معناها إفادة الشّمول والإحاطة في أجزاء ما أُضيفت إليه، ولمّا أُضيفت إلى المضمر

---

(١) أي: اعترض ابن الحاجب على سيبويه بعد نقل محصول كلامه، وهذا نصّه في باب الإضافة من كتاب «الإيضاح» ـ شرح «المفصّل» ـ ١: ٤٢٣: وهذا وإن حصّل المقصود بكلام سيبويه ـ من أنّ الضّرورة إنّما تكون عند تعذّر الوجه الواسع ـ فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم، إذ لا وجه يمكنه إلّا رفع «كلّهنّ» فهو مضطرّ إلى الرّفع.

وبيان ذلك: أنّ «كلّهن» إذا أضيفت إلى المضمر لم تُستعمل إلّا تأكيداً أو مبتدأةً، لا جائزٌ أن تكون هاهنا تأكيداً، لأنّ النّساء لم تكن مذكورةً حتّى أكّدت، فتعيّن أن تكون مبتدأةً، ولو نصبها لاستعملها مفعولةً، وذلك لا يجوز، لأنّ «كُلّاً» جاء للتّأكيد، والنّصب يخرجه عن كونه تأكيداً، وذلك لا يجوز.

وإنّما كانت «كُلّ» إذا أضيفت إلى المضمر تُستعمل إمّا تأكيداً وإمّا مبتدأً لأنّ قياسها أن تستعمل تأكيداً لما تقدّمها لمّا اشتملت على ضميره، لأنّ معناها إجْداءُ الشّمول والإحاطة في أجزاء ما أضيفت إليه، ولمّا أضيفت إلى مضمر كانت الجملة متقدّماً ذكرها أو في حكم المتقدّم، إلّا أنّهم استعملوها مبتدأةً حيث كان المبتدأ لا عامل لفظيّ فيه يخرجها في الصّورة عمّا هي له: فأجازوا ذلك لاتّساعهم فيها، ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظيّةً تخرجها عن صورة التّأكيد فلذلك قال: ﴿ **إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ** ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. و«إنّ الأمر كُلُّه لله» ولا يقال: «الأمر إنّ كُلَّه لله» لما فيه من إخراجها عن صورة التّأكيد بإدخال العامل اللفظيّ عليها اهـ.

(٢) **قوله: «لو نصبها لاستعملها مفعولاً»**. أي: فيكون عاملها لفظيّاً وهو غير جائز.

كانت الجملة متقدّماً ذكرها[١] أو في حكم المتقدّم، إلّا أنّهم استعملوها مبتدأً لأنّ العامل فيه معنويّ[٢] لا يخرجها في الصّورة عمّا هي عليه، فلذلك يقال: ﴿**إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾[٣] ـ بالرّفع والنّصب ـ ولا يقال: «الأمر إنّ كلّه للّه»[٤]؛ هذا كلامه.

[تأخير المسند إليه]

﴿**وأمّا تأخيره**﴾ أي: المسند إليه ﴿**فلاقتضاء المقام تقديم المسند**﴾ وسيجيء بيانه.

﴿**هذا**﴾ الّذي ذكر من الحذف والذّكر والإضمار والتّعريف والتّنكير والتّقديم والتّأخير ﴿**كلّه مقتضى الظّاهر**﴾ من الحال[٥].

---

(١) **قوله: «كانت الجملة متقدّماً ذكرها»**. المراد من الجملة: المجموع أي: الّذي له أجزاء، نحو: «اشتريت العبد كلّه» فهذا هو الذّكر المقدّم. وأمّا الّذي هو في حكم المتقدّم فمثاله قول أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيّته».

(٢) **قوله: «لأنّ العامل فيه معنويّ»**. أي: العامل في المبتدأ معنويّ والعامل المعنويّ لا يخرجها في الصّورة عمّا هي عليه في حال التّأكيد ـ على رأي الأخفش ـ من كونها مجرّداً عن العوامل اللفظيّة.

فلذا يقرأ: «إنّ الأمر كلّه للّه» بالرّفع على أنّها مبتدأ و«للّه» الخبر، والجملة خبر «إنّ» فيكون العامل فيها معنوياً.

وبالنّصب على أنّها تأكيد لـ«الأمر» والعامل فيه أيضاً معنويّ على رأي أبي الحسن الأخفش ـ كما ذكرت ـ.

ولا يقال: «الأمر إنّ كلّه للّه» على أن تكون اسماً لـ«إنّ» لئلّا يعمل فيها العامل اللفظيّ وهو القليل النّادر.

(٣) آل عمران: ١٥٤.

(٤) أي: في شرح «المفصل» المعروف بـ«الإيضاح» ١: ٤٢٣.

(٥) **قوله: «كلّه مقتضى الظّاهر من الحال»**. هذا الكلام مبنيّ على التّغليب، وإلّا فقوله ـ في فصل

⇐

[إخراج الكلام على خلاف المقتضى ووضع الضّمير موضع المظهر]

﴿ وقد يخرج الكلام على خلافه ﴾ أي: خلاف مقتضى الظّاهر ـ لاقتضاء الحال إيّاه ـ ﴿ فيوضع المضمر موضع المظهر ﴾.

[وضع الضّمير موضع الظّاهر في باب «نعم»]

﴿كقولهم: «نعم رجلاً زيد» مكان «نعم الرّجل» ﴾ فإنّ مقتضى الظّاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدّم ذكر المسند إليه[١] وعدم قرينة تدلّ عليه.

وهذا الضّمير عائد إلى متعقّل[٢] معهود في الذّهن، مبهم باعتبار الوجود ـ كالمظهر في «نعم الرّجل» ـ ليحصل به الإبهام، ثمّ التّفسير المناسب لوضع هذا الباب الّذي هو للمدح العامّ، أو الذّمّ العامّ ـ أعني من غير تعيين خَصْلة[٣] ـ.

⇐ الإضمار ـ: «وقد يترك الخطاب مع معيّن إلى غيره ليعمّ الخطاب كلّ مخاطب» من أقسام خلاف مقتضى الظّاهر.

(١) **قوله: «لعدم تقدّم ذكر المسند إليه»**. اشترط في المسند إليه إذا كان ضميراً أن يتقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً، وإذا لم يكن كذلك، كان مقتضى الظّاهر الإتيان بالاسم الظّاهر لا بالضّمير، فالإتيان بالضّمير خلاف مقتضى الظّاهر.

(٢) **قوله: «وهذا الضّمير عائد إلى متعقّل»**. أي: متصوّر معهود في ذهن المتكلّم، مبهم باعتبار الوجود مثل الاسم الظّاهر في «نعم الرّجل زيد» فالضّمير المستتر بمعنى «شيء» فيحتمل أن يكون ذلك الشّيء رجلاً أو أكثر، أو امرأة أو أكثر كما أنّ «الرّجل» في «نعم الرّجل زيد» أيضاً مبهم يحتمل أن يكون زيداً أو عمراً أو غيرهما.

واعتبر في ذلك المتعقّل أن يكون غير معيّن ليحصل به الإبهام ثمّ التّفسير.

(٣) **قوله: «خَصْلة»**. بفتح الخاء المعجمة ثمّ صاد مهملة ثمّ اللّام ثمّ الهاء أي: صفةٍ من الصّفات قبيحة أو حسنة، والجمع: «الخِصال» بكسر الخاء.

والتزم تفسيره[١] بنكرة: ليعلم جنس المتعقّل في الذّهن، ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل، ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل «نِعْمَ رجلاً السُّلْطان».

ثمّ بعد تفسير الضّمير بالنّكرة صار قولنا: «نعم رجلاً» مثل «نعم الرّجل» في الإبهام والإجمال[٢]، ولابدّ من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمّى مخصوصاً بالمدح مثل «نعم رجلاً زيد».

---

(١) **قوله: «والتزم تفسيره»**. أي: تفسير ذلك المبهم بنكرة لأُمور ثلاثة:

الأوّل: ليعلم جنس المتعقّل في الذّهن.

الثّاني: ويكون في اللفظ ما يُشعر بالفاعل.

الثّالث: ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل: «نعم رجلاً السّلطان».

والمراد بالنّكرة الّتي يحصل بها هذه الأُمور الثّلاثة هو التّمييز ـ أعني: «رجلاً» ـ.

وذلك لأنّه بالنّكرة يستفاد بيان الجنس ولا يستفاد التّعيين الشّخصيّ.

وأيضاً يستفاد منها أنّ ذلك المبهم من جنس الرّجال لا من جنس النّساء.

وبإتيانه تمييزاً يستفاد أنّ «السّلطان» ونحوه ممّا هو مخصوص بالمدح أو الذّمّ ومعرّف باللّام لا يلتبس بالفاعل، لأنّ الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً لا يجمع بينه وبين التّمييز عند الأكثر كما قال ابن مالك:

وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر

فذهب سيبويه والسّيرافي إلى المنع لاستغناء الفاعل بظهوره عن التّمييز المبيِّن له.

وذهب المبرّد إلى الجواز واختاره ابن مالك، لأنّ التّمييز قد يجاء به توكيداً كقول أبي الأئمّة وشيخ الأُمّة مؤمن قريش أبي طالب عمران بن عبدالمطّلب الهاشميّ ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ من قصيدة يمدح النّبيّ والإسلام:

ولقد علمت بأنّ دين محمّد ... من خير أديان البريّة دينا

(٢) **قوله: «صار قولنا: «نعم رجلاً» مثل «نعم الرّجل» في الإبهام والإجمال»**. إذ لم يعرف بعدُ أنّ ذلك الرّجل مَن هو وكم هو؟ ولأجل هذا الإبهام ولزوم رفعه لابدّ من تفسير المقصود.

[الأقوال في إعراب «نعم رجلاً زيد»]

وإنّما هو من هذا الباب(١) ﴿في أحد القولين﴾ أي: قول مَنْ يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

وأمّا في قول من يجعل المخصوص مبتدأ و«نعم رجلاً» خبره، والتّقدير: «زيد نعم رجلاً» فليس من هذا الباب على القطع، لاحتمال أن يكون الضّمير(٢) عائداً

---

(١) **قوله: «وإنّما هو من هذا الباب»**. أي: «نعم رجلاً» من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر، أو من باب إقامة المضمر مقام المظهر في أحد القولين. وقوله: «أحد القولين» فيه تسامح والأولى أن يقول: «أحد الأقوال» إذ فيه ثلاثة أقوال:

الأوّل: أن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والجملة جواباً لسؤال مقدّر، لأنّه لمّا تقدّم ذكر الفاعل مبهماً قيل: مَنْ هو؟ فأُجيب بقولهم: «زيد» أي: «هو زيد» فلا مرجع للضّمير المستتر في «نعم» لأنّ الكلام حينئذٍ جملتان مستقلّتان ولم يعهد عود الضّمير من جملة مستقلّة متقدّمة إلى جزء جملة مستقلّة متأخّرة لا اتّصال بينهما بوجهٍ من الوجوه.

وعلى هذا القول الكلام من وضع المضمر موضع المظهر، لأنّ مقتضى الظّاهر هو الإظهار، لكن أخرج الكلام على خلاف المقتضى لِمَا ذكر الشّارح من الوجه المناسب لباب المدح أو الذّمّ.

ولذا قيل: إنّ عدّ النُّحاة الكلام على هذا القول من مواضع عود الضّمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً خطأ، إلّا أن يقال بعوده إلى التّمييز وفيه إشكال.

الثّاني: أن يجعل المخصوص مبتدأ مؤخّراً وجملة «نعم رجلاً» خبراً مقدّماً، والأصل: «زيد نعم رجلاً» فعلى هذا لا عود إلّا إلى المتأخّر اللفظيّ فقط.

الثّالث: أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوفَ الخبر، والأصل: «زيد الممدوح» أو «المذموم». وعلى هذين القولين فليس الكلام ممّا نحن فيه.

(٢) **قوله: «لاحتمال أن يكون الضّمير»**. وإنّما قال ذلك؟ لإمكان أن يدّعى على ذلك القول أيضاً

⇐

إلى المخصوص وهو متقدّم تقديراً.

فإن قلت: لو كان الأمر كذلك[1] لوجب أن يقال: «نعما رجلين الزّيدان» و: «نعموا رجالاً الزّيدون» ولفات الإبهام المقصود في هذا الباب، ولما صحّ تفسيره بالنّكرة؛ إذ لا معنى له حينئذٍ.

قلت: قد انفرد هذا الباب بخواصّ[2] فيجوز أن يكون من خواصّه التزام كون

⇐ أنّ الضّمير عائد على متعقّل معهود في الذّهن وهو الجنس كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل:

والحذف في «نعم الفتاة» استحسنوا   لأنّ قصد الجنس فيه بيّن

(١) **قوله: «فإن قلت: لو كان الأمر كذلك»**. أي: لا نسلّم أن يكون الضّمير عائداً إلى المخصوص المؤخّر لفظاً وإن قدّر «زيد» مبتدأ مؤخّراً وإلّا لزم ثلاثة إشكالات:

الأوّل: ما أشار إليه الشّارح بقوله: لوجب أن يقال: «نعما رجلين الزّيدان» و: «نعموا رجالاً الزّيدون». أي: وجب تثنية الضّمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنّىً أو جمعاً كما هو الحكم في الفعل إذا كان خبراً للمبتدأ المثنّى أو الجمع ولو كان المبتدأ مؤخّراً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ [الأنبياء: ٣]، على قولٍ.

الثّاني: ما أشار إليه الشّارح بقوله: «ولفات الإبهام المقصود في هذا الباب» لأنّ المخصوص مقدّم في الرّتبة فلا يلزم التّفسير بعد الإبهام ليكون أوقع في الذّهن.

الثّالث: ما أشار إليه بقوله أيضاً: «ولما صحّ تفسيره بالنّكرة» أي: لم يصحّ تفسير الضّمير بالنّكرة ولم يكن معنىً لتفسير الضّمير، لأنّ الضّمير إذا كان متعيّن المرجع لا إبهام فيه حتّى يحتاج إلى التّفسير ولا سيّما إذا كان المفسَّر ـ بالفتح ـ معرفة والمفسّر ـ بالكسر ـ نكرة، لأنّه من قبيل زيادة النّاقص على الكامل وجعله محتاجاً إلى النّاقص وهو قبيح عقلاً.

(٢) **قوله: «بخواصّ»**. منها: الاحتياج إلى مرفوعين يقال لأحدهما الفاعل والآخر المخصوص.

ومنها: تقسيم الفاعل فيه فإن كان اسماً مظهراً كان معرّفاً بـ«أل» الجنسيّة أو مضافاً إلى

⇐

ضميره مستتراً من غير إبراز ـ سواء كان لمفرد أو لمثنّى أو لمجموع ـ لمشابهته الاسم الجامد ـ في عدم التّصرّف ـ حتّى ذهب بعضهم إلى أنّه اسم.

وأمّا الإبهام ثمّ التّفسير فيكون حاصلاً من التزام تأخير المخصوص في اللفظ إلّا نادراً[١] وبهذا الاعتبار[٢] يصحّ تمييزه بالنّكرة.

وأيضاً يجوز[٣] أن يكون التّمييز للتّأكيد مثله في «نعم الرّجل رجلاً»، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِراعاً** ﴾[٤] أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل ـ كما مرّ ـ.

[وضع الضّمير موضع الظّاهر في باب الشّأن والقصّة]

﴿ وقولهم: «هو» أو «هي زيد عالم»[٥] مكان «الشّأن» أو «القصّة» ﴾ فالإضمار

⇐ المعرّف بها أو مضافاً إلى المضاف إليها، وإن كان مضمراً ولم يكن له مرجع معيّن أُوتي له بالتّمييز.

ومنها: التزام كون الضّمير المستتر فيها مفرداً على كلّ حال.

(١) **قوله: «إلّا نادراً»**. قال ابن مالك:

وإن يــقدّم مشــعر بــه كــفى   كـ«العلم نعم المُقْتَنَى والمـقتفى»

(٢) **قوله: «وبهذا الاعتبار»**. أي: اعتبار التزام تأخير المخصوص يصحّ تفسيره بالنّكرة فَلَمْ يَفُتِ الإبهام وصحّ تفسيره بها.

(٣) **قوله: «وأيضاً يجوز»**. جواب عن قوله: «إذ لا معنى له حينئذٍ» فالتّمييز للتّأكيد من غير أن يحتاج الضّمير إليه كالتّمييز في «نعم الرّجلُ رجلاً» فـ«رجلاً» إنّما جيء به لمجرّد التّأكيد بدون الاحتياج إليه، للعلم بأنّ الفاعل فيه رجلٌ لا امرأة.

(٤) الحاقّة: ٣٢.

(٥) **قوله: «هو أو هي زيد عالم»**. أي: يقال: «هو زيد عالم» بدل: «الشّأن زيد عالم» و: «هي زيد عالم» بدل: «القصّة هي زيد عالم». والإضمار فيه خلاف مقتضى الظّاهر لأنّ ضمير ⇐

فيه أيضاً خلاف مقتضى الظّاهر.

ويختار تأنيث هذا الضّمير إذا كان في الكلام مؤنّث غير فضلة[١] نحو: «هي هند مليحة» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ** ﴾[٢] قصداً إلى المطابقة لا إلى أنّه راجع الى ذلك المؤنّث، ولم يسمع نحو: «هي الأمير بنى غرفة» و: «هي زيد عالم»[٣]..

⇐ الغائب يقتضي تقدّم المرجع عليه، لأنّه معرفة بسبب المرجع لا بنفسه، وهكذا وُضِع.

قال المحقّق الرّضي مفخرة الشّيعة: فإن ذكرته ولم يتقدّمه مفسّره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتّى يأتي تفسيره بعده، وتنكيره خلاف وضعه بتأخير مفسّره عنه.

(١) **قوله: «مؤنّث غير فضلة»**. أي: مؤنّث يكون أحد ركني الكلام وإنّما اختير حينئذٍ تأنيثه لقصد المطابقة بين الضّمير وغير الفضلة لا لأنّ الضّمير راجع إلى ذلك المؤنّث ـ كما نصّ عليه الرّضي ـ.

(٢) الحج: ٤٦.

(٣) **قوله: «ولم يسمع نحو: «هي الأمير بنى غرفة» و: «هي زيد عالم»**. أمّا الأوّل فلأنّ المؤنّث فيه فضلة، وأمّا الثّاني فلعدم وجود المؤنّث فيه أصلاً ولذا كانا غير مسموعين.

ثمّ اعلم أنّ النُّحاة اختلفوا في مرجع هذا الضّمير، فالظّاهر من كلام الجمهور أنّه يعود إلى الجملة الّتي بعده وهو صريح ابن هشام في كتاب «المغني» وغيره.

وذهب المحقّق الرّضي ـ رضوان الله عليه ـ إلى غير هذا المسلك فقال: وهذا الضّمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر، يقول ـ مثلاً ـ: «هو الأمير مقبل» كأنّه سَمِعَ ضوضاة وجَلَبَةً فاستبهم الأمر فسأل: ما الشّأن والقصّة؟ فقلت: «هو الأمير» أي: الشّأن هذا.

فلمّا كان المعود إليه الّذي يضمنه السّؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التّفسير بخبر هذا الضّمير الّذي يتعقّبه بلا فصل؛ لأنّه معيّن للمسؤول عنه ومبيّن له.

فبان لك بهذا أنّ الجملة بعد الضّمير لم يؤت بها لمجرّد التّفسير، بل هي كسائر أخبار

⇐

وإن كان القياس يقتضي جوازه[١].

وإنّما لم يتعرّض المصنّف لنحو قولهم: «يا له رجلاً» و: «يا لها قصّةً» و: «ربّه رجلاً» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾[٢][٣] لأنّه ليس من المسند إليه.

⇐ المبتدءات لكن سمّيت تفسيراً لما بيّنته. وقال:

ويختار كون الضّمير مؤنّثاً لرجوعه إلى المؤنّث ـ أي: القصّة ـ إذا كان في الجملة المفسّرة مؤنّث، لقصد المطابقة لا لأنّه راجع إلى ذلك المؤنّث كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ وقوله:

على أنّها تعفو الكلوم وإنّما نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضي

والشّرط أن لا يكون المؤنّث في الجملة فضلة فلا يختار «أنّها بنيت غرفة» وأن لا يكون كالفضلة أيضاً، فلا يختار «إنّها كان القرآن معجزة» لأنّ المؤنّث منصوب نصب الفضلات، وذلك لأنّ الضّمير مقصود مهمّ، فلا يراعى مطابقته للفضلات.

وتأنيث هذا الضّمير ـ وإن لم يتضمّن الجملة المفسّرة مؤنّثاً ـ قياس؛ لأنّ ذلك باعتبار القصّة لكنّه لم يسمع.

وإذا لَمْ يَدْخُلْهُ نواسخ المبتدأ فلابدّ من أن يكون مفسّره جملة اسميّة، وإذا دخلته جاز كونها فعليّة أيضاً كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ اهبتصرّفٍ.

(١) **قوله: «وإن كان القياس يقتضي جوازه»**. أي: جواز تأنيث الضّمير في كلّ من المثالين.

(٢) فصّلت: ١٢.

(٣) **قوله: «وإنّما لم يتعرّض المصنّف لنحو قولهم: «يا له رجلاً» و: «يا لها قصّة» و: «ربّه رجلاً» وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾»**. الأمثلة الثّلاثة من قبيل وضع المضمر موضع المظهر اتّفاقاً ـ كما يأتي بيانه بمعونة الله ـ ولكنّه لم يذكرها، لأنّها ليست من المسند إليه. والآية من هذا القبيل على أحد الوجهين:

فإنّ الضّمير في «قضاهنّ» يمكن أن يكون راجعاً إلى «السّماء» باعتبار المعنى ـ كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿ طَائِعِينَ ﴾ ـ فعلى هذا لا يكون ممّا نحن فيه.

ويمكن أن يكون ضمير الشّأن والقصّة أي: مبهماً مفسّراً بـ«سبع سماوات» ـ كما نصّ ⇐

﴿ **ليتمكّن** ﴾ تعليل وضع المضمر موضع المظهر ﴿ **ما يَعْقُبُه** ﴾ أي: يَعْقُبُ ذلك الضّمير، أي: يجيء على عَقِبِه ﴿ **في ذهن السّامع لأنّه** ﴾ أي: السامع ﴿ **إذا لم يفهم منه** ﴾ أي: من الضّمير ﴿ **معنىً انتظره** ﴾ أي: انتظر السّامع ما يَعْقُبُ الضّمير، ليفهم منه معنىً ـ لما جبل الله النّفوس عليه من التّشوّق إلى معرفة ما قصد إبهامه ـ فيتمكّن المسموع بعده في ذهنه فَضْلَ تمكّنٍ، لأنّ ما يحصل بعدَ مُقَاسَاة التَّعَبِ، ومُعَانَاة الطَّلَب، له في القلب محلّ ومكانة[١] لا يكون لما يحصل بسهولة، ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً[٢] يعتنى به، فلا يقال: «هو الذُّباب يطير».

⇐ عليه الزّمخشريّ في «الكشّاف» ـ فعلى هذا كانت الآية من قبيل وضع الضّمير موضع الظّاهر ولكنّه لم يذكرها لأنّه ليس من المسند إليه ـ والفرق بين النّصبين أنّ أحدهما على الحال والثّاني على التّمييز.

(١) **قوله: «في القلب محلّ ومكانة»**. قال الشّيخ في باب تقديم المسند إليه من «دلائل الإعجاز» ١٠٢: وجملة الأمر أنّه ليس إعلامك الشّيء بغتة مثل إعلامك له بعد التّنبيه عليه والتّقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام، في التّأكيد والإحكام، ومن هاهنا قالوا: «إنّ الشّيء إذا أُضمر ثمّ فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدّم إضمار».

ويدلّ على صحّة ما قالوه أنّا نعلم ضرورة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ** ﴾ فخامة وشرفاً وروعةً لا نجد منها شيئاً في قولنا: «فإنّ الأبصار لا تعمى».

وكذلك السّبيل أبداً في كلّ كلام كان فيه ضمير قصّة.

فقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** ﴾ يفيد من القوّة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: «إنّ الكافرين لا يفلحون» لم يُفِدْ ذلك.

ولم يكن ذلك كذلك إلّا لأنّك تعلمه إيّاه من بعد تقدمة وتنبيهٍ أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثمّ بيّن ولوّح ثمّ صرّح.

ولا يخفى مكان المزيّة فيما طريقه هذا الطّريق اهـ.

(٢) **قوله: «ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً»**. النّكتة مأخوذة من المحقّق ⇐

⇐ الرّضي، قال في باب الضّمائر من شرح «الكافية»: فإن قلت: فأيّ شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسّره عنه؟ قلت: قصد التّفخيم والتّعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أوّلاً شيئاً مبهماً حتّى تتشوّق نفس السّامع إلى العثور على المراد به ثمّ يفسّروه فيكون أوقع في النّفس.

وأيضاً يكون ذلك المفسّر مذكوراً مرّتين بالإجمال أوّلاً والتّفصيل ثانياً فيكون آكد.

فإن قلت: فهذا الضّمير الّذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة أم يصير نكرة، لعدم شرط التّعريف ـ أعني تقدّم المفسّر ـ؟

قلت: عندي أنّه نكرة وعند النُّحاة يبقى معرّفاً لكن تعريفه أنقص ممّا كان في الأوّل، لأنّ التّفسير يحصل بعد ذكره مبهماً، فقبل الوصول إلى التّفسير فيه الإبهام الّذي في النّكرات، ولهذا جاز دخول «ربّ» عليه مع اختصاصها بالنّكرة.

وإنّما حكموا ببقائه على وضعه من التّعريف؛ لأنّه حصل جبران مّا بذكر المفسّر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الّذي يكتسب التّعريف من المضاف إليه.

أمّا الجبران في «ربّه رجلاً» و«نعم رجلاً» و«بئس رجلاً» و«ساء مثلاً» فظاهر، لأنّ المميّز المنصوب لم يؤت به إلّا لغرض التّمييز والتّفسير فنصبه على التّمييز مع عدم انفصاله عن الضّمير قائم مقام المفسّر المتقدّم فالجبران في غاية الظّهور.

وقريب منه ضمير يبدل منه مفسّره نحو: «مررت به زيد» إذ لم يؤت بالبدل إلّا للتفسير.

وأمّا في ضمير الشّأن والقصّة فالجملة بعده وإن لم يأت كالتّمييز المذكور لمجرّد التّفسير إلّا أنّ قصدهم لتفخيم الشّأن بذكره مجملاً ثمّ مفصّلاً مع اتّصال الخبر المفسّر للمبتدأ سهّل الإتيان به مبهماً فهذا التّفسير دون الأوّل.

وأمّا تأخير المفسّر في «باب التّنازع» نحو: «ضربني وضربت زيداً» ـ على مذهب البصريّين ـ فالحقّ أنّه بعيد، لأنّ مجوّز تأخير المفسّر لفظاً ومعنىً قصد تفخيم المفسّر مع الإتيان به لمجرّد التّفسير بلا فصلٍ كما في «نعم رجلاً زيد» أو قصد التّفخيم مع اتّصال ⇐

[سرّ التزام تقديم ضمير الشّأن وتأخير المخصوص في باب «نعم»]

وهذا ـ أعني قصد الإبهام ثمّ التّفسير؛ ليدلّ على التّفخيم والتّعظيم ـ هو السّرّ في التزام تقديم ضمير الشّأن، وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب «نعم» لكنّه قد جاء تقديمه كقول الأخطل:

أبو موسى فجَدُّكَ[1] نِعْمَ جَدّاً … وَشَيْخُ الحَيِّ خالك نعم خَـالا

وهو قليل.

⇐ المفسّر كما في ضمير الشّأن.

والثّلاثة في ضمير التّنازع معدومة ـ أعني: قصد التّفخيم، والمجيء بالمفسّر لمجرّد التّفسير، واتّصاله بالمضمر ـ فضعف اهبتصرّف واختصارٍ.

(١) **قوله: «أبو موسى فجدّك»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المشابه، والقائل ذو الرُّمّة غَيْلان بن عُقْبة المكنّى بأبي الحارث الملقّب بذي الرُّمَّة وهو من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الأبله ـ لعنه الله ـ يقول فيها:

يُـريكَ بَياض لَبَّتها ووجـهاً … كقَرْنِ الشّمس أَفْتَقَ حين زالا
أصابَ خَصاصةً فبدا كليلا … كـ«لا» وانـغَلّ جانبه انغلالا
بَنَى لك أهلُ بيتك يابنَ قيسٍ … وأنت تـزيدهم شَرَفاً جُلَالا
مكـارم ليس يحصيهنّ مدحٌ … ولا كَـذِباً أقـول ولا انـتحالا
أبو موسى فحسبُك نِعْم جَدّاً … وشيخُ الرَّكْب خالُك نعم خالا
كأنّ النّـاسَ حين تمرّ حتّى … عواتِقَ لم تكن تَدَعُ الحِجَالا
قِـياماً يـنظرون إلى بِلالٍ … رِفَاقُ الحجّ أبصرتِ الهلالا
وقـد رفـع الإله بكـلّ أفـق … لضوئك يا بلال سَنا طُوالا
كضوء الشّمس ليس بـه خَفاء … وأُعطيت المهابة والجمالا
سمعت النّاس ينتجعون غَيْثاً … فقلت لصيدح انتجعي بِلالا

⇐

⇐ قال:

وحُـقَّ لمـن أبـو مـوسى أبـوه ... يُـوَفِّقُهُ الّـذي نَـصَبَ الجِـبالا

حـوارِيُّ النّـبيّ ومـن أُنـاسٍ ... هم من خير مَـنْ وَطِئَ النّـعالا

هو الحَكَمُ الّذي رَضِيَتْ قريشٌ ... لسَمْكِ الدِّيْن حـين رَأَوْه مَـالَا

أورد التّفتازاني البيت ـ تبعاً للمحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» ـ على أنّه قـد يكـون فاعل «نعم» ضميراً مفسّراً بنكرة مع تقدّم المخصوص بِالمدح فإنّ «أبو موسى» ـ لعنه الله لعناً وبيلاً ـ هو المخصوص وفاعل «نعم» ضمير فسّره بقوله: «جدّاً». وكذا المصراع الثّاني فإنّ قوله: «شيخ الحيّ» هو المخصوص و«خالك» بدل منه وفاعل «نعم» ضـمير مـفسّر بقوله: «خالاً».

قال العامليّ في «عقود الدُّرر»: والأولى أن يكون «أبو موسى» مبتدأ و«جدّك» خـبره و«نعم جدّاً» جملة مدح مستأنفة والمخصوص بالمدح محذوف، أي: «هو» وعلى هذا لا شاهد فيه.

وعلى المشهور: «أبو موسى» مبتدأ وهو المخصوص بالمدح قدّم على الخبر وهـو فعل المدح والفاء زائدة و«جدّكِ» بدل منه، وجملة «نعم جدّاً» الخبر وهـو ضـعيف لأنّ زيادة الفاء في البدل لم تسمع من العرب وإنّما تزاد في الخبر.

قال البغداديّ: والأقرب أنّ «أبو موسى» مبتدأ «فجدّك» خبره، والفاء زائدة في الخبر على ما جوّزه الأخفش. أمّا زيادتها فـي البـدل فـلم أظـفر بـه، والمـخصوص بـالمدح محذوف على قياس «نعم العبد» وهذا أولى لشيوعه.

خطأ في النّسبة: ونسبةُ البيت إلى الأخطل النّصراني ـ الّذي كان على بـاب است أُمّـه صُلُبٌ وشام ـ خطأ وقع للتّفتازاني تبعاً للمحقّق الرّضيّ ـ رضوان الله عليه ـ لأنّ الأخـطل انتقل إلى جهنّم قبل أن يرجّع ببلال أُمّه وكان من شعراء الوثنيّ الطّاغية ورأس الفئة الباغية معاوية المشهور بابن أبي سفيان ـ لعنهما الله والملائكة والمؤمنون ـ وبلال كان في زمن عمر بن عبدالعزيز. والبيت كما ذكرنا موجودة في قصيدة من شعر ذي الرُّمّة وكذا غالب

⇐

⇐ شعره فيه.

وأمّا أبو موسى الأشعريّ ـ لعنه الله ـ فهو الّذي خان الله ورسوله والمؤمنين، وكان أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ عليه السّلام ـ يلعنه عقيب الصّلوات كما يلعن معاوية المشهور بابن أبي سفيان وعمراً المشهور بابن العاصي ـ كما في «وقعة صفّين» لنصر بن مُزاحِم المِنْقَرِيّ ـ. وكان الملعون عُمَرِيّاً شديداً، وما اختاره أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ للتّحكيم ولكن العُمَريّون ـ الّذين صاروا خوارج فيما بعد ـ فرضوا على أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ التّحكيم وترك مواصلة القتال أوّلاً وقد حذّرهم من المغبّة وأعلمهم أنّ رفع المصاحف مكر وخديعة فلم يقبلوا نصحه، ثمّ فرضوا عليه أبا موسى الأشعريّ الملعون ثانياً، وكان اختياره ـ عليه السّلام ـ لأحد رجلين: الأشتر أو ابن عبّاس عبدالله، فلم يقبلوهما، وكان أبو موسى الأشعريّ العُمَريّ ـ لعنه الله ـ من الخونة والدّجاجلة ومن النّاكثين للبيعة، ومن هُواة عائشة بنت أبي بكر الخارجيّة. وكلّ ما ساقه ذو الرُّمّة فهو كذب وتدليس، إذ ليس في البيت الأشعريّ مفخرة كيف وهو مجمع الرّذائل، وذو الرُّمّة كان عارفاً بذلك ولكنّه كان يطلب الدّنيا فاستحمر حفيد الأشعريّ وجعله ضُحكة للعاقلين وهُزأة للعالَمين لوضوح أنّ قريشاً لم تختره حكماً وإنّما اختاره العمريّون الخوارج ـ لعنهم الله ـ.

وأمّا بلال بن أبي بردة الّذي مدحه ذو الرّمة فقد كان سِكّيراً خِمّيراً قال ابن قتيبة في كتاب «الأشربة وذكر اختلاف النّاس فيها»: وممّن فضح بالشّراب بلال بن أبي بردة، قال يحيى بن نوفل الحِمْيَريّ:

وأمّا بلال فبئس البلال	أراني به الله داءً عُضالا
وأمّا بلال فذاك الّذي	يَمِيْلُ الشّراب به حيث مالا
يبيت يمصّ عتيق الشّراب	كمصّ الوليد يخاف الفصالا
ويصبح مضطرباً ناعساً	تخال من السّكر فيه احوِلالا
ويمشي ضعيفاً كمشي النّزيف	تخال به حين يمشي شكالا

⇐

[نقد]

ولا يخفى أنّ ما ذكره ـ من أنّ السّامع إذا لم يفهم منه معنىً انتظره ـ إنّما يصحّ في ضمير الشّأن دون الضّمير في باب «نعم» إذ السّامع ما لم يسمع المفسّر لم يعلم أنّ فيه ضميراً، فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب «نعم» بما ذكره ليس بسديد[1].

وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره كقوله

⇐ وهذه رواية ابن عبد ربّه في «العقد الفريد» وأبي الفرج في «الأغاني» وأبي هلال العسكريّ في «الأوائل» وزاد فيه: وكان بلال محتالاً خبيثاً.

وقوله: «فحسبك» ـ على رواية الدّيوان ـ الفاء فيه زائدة و«حسب» اسم بمعنى «يكفي» مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره: «هذا النّسب» أو «هذا المدح». والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

و«شيخ الرَّكْبِ» أي: القافلة، أي: إذا كان في جماعة كان شيخهم لفضله وعظمته ـ كما يدّعيه ـ. و«كأنّ النّاس» خبر «كأنّ». قوله: «رِفاق الحجّ» و«عواتق» جمع «عاتق» وهي البنت الّتي أدركت في بيت أبويها ولم تكن متزوّجة.

«الحِجال» جمع «حَجَلة» ـ بالتحريك ـ بيت العروس، و«قياماً» منصوب على الحال.

والمعنى: كأنّ النّاس في حال قيامهم حين يمرّ بلال رفاق الحجّ إذا نظروا إلى الهلال.

و«السَّنَا» ـ بالقصر ـ الضّوء. والطُّوال ـ بالضمّ ـ مبالغة الطّويل. والباقي واضح.

(١) **قوله: «ليس بسديد»**. وذلك أنّه ما لم يعلم أنّ فيه ضميراً لا يحصل التّشوّق والانتظار ولا يقال: السّامع إذا سمع الفعل ينتظر الفاعل إذ لابدّ لكلّ فعل من فاعل. لأنّه يقال: لا يعتدّ بهذا الانتظار لعدم تمامه، إذ لابدّ لكلّ فعل من فاعل فلابدّ من مجيئه.

والانتظار التّامّ إنّما يحصل محلّ ما يوجب الانتظار ولم يجئ كما في ضمير الشّأن، فإنّ حقّ الضّمير أن يتقدّم مرجعه ـ لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ فإذا وجد الضّمير ولم يتقدّم مرجعه وجد الانتظار التّامّ.

ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**﴾ [١] أي: القرآن [٢]، أو لأنّه بلغ من عِظَمِ شأنه إلى أن صار متعقّل الأذهان نحو: «هو الحيّ الباقي» أو لادّعاء أنّ الذّهن لا يلتفت إلى غيره كقوله في المطلع:

زارَتْ عَلَيْها لِلظَّلامِ رِواقُ [٣] **وَمِنَ النُّجُومِ قَلائدٌ ونِطاق**

---

(١) الدّخان: ٣، القدر: ١.

(٢) **قوله: «لاشتهاره ووضوح أمره كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ أي القرآن»**. قال المحقّق الرّضي: إذ النّزول في ليلة القدر الّتي هي في شهر رمضان ـ مع قوله ـ تعالى ـ: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ [البقرة: ١٨٥] ـ دليل على أنّ المنزل هو القرآن اه.

لكن الأصل فيه الإتيان بالمظهر لأنّ وضع الضّمير على أن يكون له مرجع متقدّم وإذا استعمل لا كذلك كان على خلاف وضعه.

وكذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾ [فاطر: ٤٥]، فإنّ ذكر الدّابّة مع ذكر «على ظهرها» دالّ على أنّ المراد ظهر الأرض.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾ [الرّحمن: ٢٦]، فإنّ الفناء مع لفظة «على» دالّان على المرجع وهو «الأرض».

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً**﴾ [النّساء: ١١]، أي: إن كانت الورثة واحدة لأنّه في بيان الوارث.

فكلّ ما يعدّه النُّحاة من التّقديم الحكميّ هو من هذا القبيل.

(٣) **قوله: «زارت عليها للظّلام رِواقُ»**. البيت مطلع أبيات من الكامل على العروض الأُولى مع الضّرب المقطوع إلّا أنّ العروض استعملت مقطوعة للتّصريع بالضّرب.

والقائل أبو العلاء المعرّي الشّاعر المتشيّع المستبصر في مطلع القصيدة الثّانية والثّلاثين من قصائد «السّقط» يقول فيها:

زارَتْ عليها للظَّلام رِواقُ   ومن النّجوم قلائِدٌ ونِطَاقُ
والطَّوْق من لُبْس الحَمام عهدته   وظِبَاءُ وَجْرَةَ مالها أطواقُ

⇐

﴿وقد يعكس﴾ أي: يوضع المظهر موضع المضمر.

⇐ ومن العجائب أنّ حَلْيكِ مُثْقِلٌ وعليكِ من سَرَقِ الحرير لِفَاقُ
وصُوَيْحِباتُكِ، بالفَلاة، ثيابُها أوبارُها، وحُليُّها الأرْواقُ
لم تُنْصِفِي، غُذِّيْتِ أطيبَ مَطْعَم وغِذاؤُهُنَّ الشَّتُّ والطُّبَّاقُ
هل أنتِ إلّا بعضهنّ وإنّما خيرُ الحياة وشرُّها أَرْزاقُ
حقٌّ عليها أن تَحِنَّ لمنزِلٍ غُذِيَتْ به اللذّاتِ وَهْيَ حِقاقُ
لِيمَتْ وليل اللّائمين تعانُقٌ حتّى الصَّباح، وليلها الإعناقُ
ما الجِزْعُ أهلٌ أن تُرَدَّدَ نَظْرَةٌ فيه، وتُعْطَفَ نحوه الأَعناقُ
لا تَنْزِلِي بِلِوَى الشّقائق فاللِّوَى أَلْوَى المواعِدَ، والشقيقُ شِقاقُ

«الرِّواق»: الشُّرْفَة. «النِّطاق»: الحِزام. والمراد: أنّ حبيبته زارته مستترة بسواد الليل مشبَّهاً قلائدها ونِطاقها بالنّجوم «وَجْرَة»: موضع بين مكّة والمدينة، شبّه المعشوقة بالظّبي وقِلادتها بالطّوق وقال: لم أعهد الظّباء تلبس الأطواق وإنّما هي للحَمام.

«السَرَق»: شقق الحرير جمع: «سَرَقة» فارسيّ معرّب «سَرَه» و«اللِفاق» ثوب يلفق بآخر. «صويحباتك بالفلاة»: أراد الظِّباء، و«الأرواق»: القرون والمفرد: رَوْق. هذا البيت يفسّر ما قبله والمراد: أعجب منكِ، أنت ظبية كيف تلبسين الحرير وتثقلين نفسك بالحلي بينما الظّباء في الفلوات ثيابها أوبارها وحليّها قرونها.

«الشَتّ»: نَبْت طيّب الرّيح مُرّ الطّعم يدبّغ به وهو في جبال الغور ونجد. و«الطُّبَّاقُ»: شجر بالحجاز إلى الطّائف.

الضّمير في «عليها» مرجعه متقدّم حكماً وهي الإبل الّتي لم يتقدّم ذكرها لفظاً. «الحِقاق»: جمع حِقَّة وهي من الإبل ما دخل في الرّابعة، وضمير «ليمت» راجع إلى الإبل. «الإعناق»: سير فوق المَشي. «الجِزْع»: منعطف الوادي. «اللِّوى»: منقطع الرّمل. «الشّقائق»: جمع «شقيقة» وهي الأرض الطّيّبة بين رملين. أَلْوَى المواعدَ: ماطل بها. «الشِّقاق»: المخاصمة. في البيت الأخير: تطيّر، إذ «اللوى» يشابه «ألوى» و«الشّقيق»: يشابه «الشّقاق». والشّاهد واضح.

[أغراض المظهر الإشاري]

﴿فإن كان المظهر﴾ ـ الموضوع موضع المضمر ـ **﴿اسم الإشارة فلكمال العناية بتمييزه﴾** أي: تمييز المسند إليه **﴿لاختصاصه بحكم بديع كقوله﴾** أي: قول ابن الرّاونديّ[1]:

﴿«كم عاقلٍ عاقلٍ[2]»﴾ هو وصف لـ«عاقل» ....

---

(١) **قوله: «ابن الرّاوندي»**. هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق المروزيّ الرّاونديّ ـ نسبة إلى «راوند» قرية بنواحي إصبهان ـ كان متكلّماً معتزليّاً من أعلام أهل السّنّة والجماعة ـ سنّة العمرين ـ وكان كسائر علماء القوم لا يستقرّ على مذهب ولا يثبت على حال ثمّ خرج من الاعتزال وكتب «فضائح المعتزلة»، وكان أبوه يهوديّاً فدخل في زمرة أتباع عمر بن الخطّاب.

وحكى البلخيّ في كتاب «محاسن خراسان» أنّه متكلّم حاذق حسن السّيرة، حميد المذهب، كثير الحياء ـ أي: عمريّ الدّين والعقيدة ـ وكان يسكن بغداد. توفّي سنة ٢٤٥هـ أو ٢٥٠هـ أو ٢٩٨هـ.

(٢) **قوله: «كم عاقلٍ عاقلٍ»**. البيتان من البسيط على العروض المخبونة مع الضّرب المقطوع، وقبلهما:

سبحان مَنْ وضع الأشياء موضعها وفرّق العزّ والإذلال تفريقا

والقائل: أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق المروزيّ المعروف بابن الرّاونديّ المتوفّى سنة ٢٤٥هـ وقيل: ٢٥٠هـ وقيل: ٢٩٨هـ.

«النِّحْرير» ـ بكسر النّون ـ الحاذق الماهر العاقل المجرّب المتقن الفطن البصير بكلّ شيءٍ لأنّه ينحر العلم نحراً. و«الزّنديق» ـ بكسر الزاي ـ من الثّنويّة أو القائل بالنّور والظّلمة، أو مَن لا يؤمن بالآخرة وبالرّبوبيّة، أو مَنْ يُبْطن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرّب «زن دين» أي: دين المرأة.

والشّاهد فيه: وضع المظهر الّذي هو اسم الإشارة موضع المضمر لكمال العناية

⇐

ـ الأوّل[١] ـ بمعنى: كامل العقل، متناهٍ فيه، كما يقال: «مررتُ برجُلٍ رَجُلٍ» أي: كامل في الرّجوليّة. ﴿**أعْيَت**[٢]﴾ أي: «أعيته» بمعنى: أعجزته، أو «أعيت عليه» وصَعُبَتْ ﴿**مذاهبه**﴾ أي: طُرُق معاشه، ﴿**وجاهلٍ جاهِلٍ تلقاهُ مَرْزُوقا * هذا الّذي ترك الأوهامَ**[٣] **حائرةً * وصَيَّر العالم النِّحرير**﴾ أي: المتقن، من «نحر العلم» أتقنه ﴿**زِنْديقا**»﴾ أي: كافراً نافياً للصّانع، قائلاً: لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك.

فقوله: «هذا» إشارة إلى حكم سابق غير محسوس ـ وهو كون العاقل محروماً، والجاهل مرزوقاً ـ وكان المقام مقام المضمر[٤] لكنّه لمّا اختصّ بحكم بديع عجيب الشّأن ـ وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم المتقن زنديقاً ـ كملت عناية

⇐ بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع الشّأن وهو هنا جعل الأوهام حائرةً، والعالم المتقن زنديقاً.

وقال أبو الطّيّب:

وما الجمع بين الماء والنّار في يدٍ ... بأصْعَبَ من أن أجمع الجدّ والفهما

وقال أبو تمّام:

ولم يجتمع شرق وغرب لقاصدٍ ... ولا المجد في كَفِّ امرئٍ والدَّراهم

وأحسن منه قوله:

ينال الفتى من دهره وهو جاهل ... ويُكْدي الفتى من دهره وهو عالم

ولو كانت الأرزاق تأتي على الحِجَا ... إذن هلكَتْ من جهلهنّ البهائِمُ

(١) **قوله: «وصف لـ«عاقل» الأوّل»**. أي: لا تأكيد فهو من قبيل ما تقدّم في الإسناد المجازي من قولهم: «شعر شاعر» و: «ظلّ ظليل» و: «ليل ألْيَل» و: «يوم أيْوَم» و: «داهية دهياء».

(٢) **قوله: «أعيت»**. أي: بحذف المفعول، فإن كان بمعنى: «أعيته» كان متعدّياً، وإن كان بمعنى «أعيت عليه» كان لازماً.

(٣) **قوله: «ترك الأوهام»**. أي: صيّر.

(٤) **قوله: «وكان المقام مقام المضمر»**. لتقدّم مرجعه، وأمّا عدم كون المقام مقام اسم الإشارة فلعدم كون ذلك المتقدّم محسوساً، واسم الإشارة حقيقة في المحسوس.

المتكلّم بتمييزه، فأبرزه في معرِض المحسوس، كأنّه يُرِي السّامعين[١] أنّ هذا الشّيء المتعيّن المتميّز هو الّذي له تلك الصّفة العجيبة والحكم البديع.

[رأيٌ آخر]

وقد يقال: إنّ الحكم البديع هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع: «أنّه عبارة عنه» ومعنى كون هذا الحكم بديعاً: «أنه ضدّ ما كان ينبغي». ولا يخفى ما فيه من التّعسّف[٢].

﴿أو التّهكّم﴾ عطف على كمال العناية، أي: للتهكّم **﴿بالسّامع﴾** والسّخريّة، كما إذا كان فاقد البصر[٣] أو لا يكون ثمّة مشار إليه أصلاً[٤].

---

(١) **قوله: «كأنّه يُرِي السّامعين»**. مضارع معلوم من باب الإفعال، والأصل: «يُـرْئِيُ» وأصل الأصل: «يُؤَرْئِيُ» حذفت همزة القطع طرداً للباب والهمزة الّتي هي عين الفعل للتّخفيف لكثرة الاستعمال. فصار «يُرِيُ» أُسقطت الضّمّة للاستثقال فصار: «يُرِيْ».

(٢) **قوله: «ولا يخفى ما فيه من التعسّف»**. قال الجرجاني: لأنّ اختصاص المسند إليه بحكم يدلّ صريحاً على مغايرته إيّاه ـ أي: لتغاير الحكم والمحكوم عليه ـ فالحمل على أنّ معناه: «أنّه عبارة عنه» تعسّف ظاهر. وأيضاً تفسير كون الحكم بديعاً بما ذكره هذا القائل خلاف الظّاهر اهـ بتصرّفٍ. أي: تفسير البديع بأنّه ضدّ ما كان ينبغي خلاف قول أهل اللغة، لأنّ حاصل ما ذكروا له من المعاني كون الشّيء غريباً عجيباً لا يوجد إلّا نادراً، وأمّا حرمان العاقل ووجدان الجاهل ليس من ذلك النّادر ولو كان كذلك لم يترك العالم متحيّراً، لأنّ النّادر لا يعتنى به غالباً.

(٣) **قوله: «فاقد البصر»**. وذلك كما لو قال الأعمى: «مَنْ ضربني»؟ فتقول: «هذا ضربك» ومقتضى الظّاهر أن يقال: «هو زيد» لتقدّم المرجع في السّؤال، لكنّه عدل عن المضمر إلى المظهر الإشاري للاستهزاء بذلك الأعمى حيث عبّرت له باسم الإشارة الّذي هو موضوع للمشار إليه المحسوس بحاسّة البصر فنزل منزلة البصير تهكّماً.

(٤) **قوله: «أو لا يكون ثمّة مشار إليه أصلاً»**. سواء كان السّامع ضريراً أو بصيراً كالمثال المتقدّم، ⇐

﴿أو النّداء على كمال بلادته[١]﴾ بأنه لا يدرك غير المحسوس.

﴿أو فِطانته﴾ بأنّ غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس.

﴿أو ادّعاء كمال ظهوره﴾ أي: ظهور المسند إليه.

[استطراد]

﴿وعليه﴾ أي: على وضع اسم الإشارة موضع المضمر ـ لادّعاء كمال ظهوره ـ ﴿من غير هذا الباب﴾ ـ أي: باب المسند إليه ـ قول ابن دُمَيْنَة[٢]:

⇐ وذلك لأنّ الإشارة إلى الأمر العدمي بما يشار به إلى المشاهد المحسوس ممّا يدلّ على عدم الاعتناء بذلك السّامع.

وكون المشار إليه غير محسوس وغير حاضر ثمّة لا ينافي كون المقام مقام الإضمار وذلك لتقدّم المرجع في السّؤال، فلا وجه للنّقد بأنّه إذا لم يكن ثمّة مشار إليه أصلاً لم يكن ثمّة مرجع للضّمير فلا يكون المقام مقام الإضمار، لتوقّفه على المرجع فلا يصحّ جعل ذلك ممّا وضع الظّاهر موضع الضّمير.

(١) **قوله: «كمال بلادته»**. أي: بلادة السّامع، لأنّ في اسم الإشارة الموضوع لمشارٍ إليه محسوس إيماءً إلى أنّ السّامع لا يدرك غير المحسوس، فإذا قيل: «مَنِ الزّاهدُ»؟ وأُجيب بقولك: «ذلك زيد» بدل «هو زيد» كان ذلك لذلك.

(٢) **قوله: «ابن دمينة»**. هو أبو السّريّ عبدالله بن الدُّمَيْنة الخَثْعَمِيّ الشّاعر المشهور، والدّمينة: أُمّه وهي بنت حنيفة السَّلُوْليّة. وكان الصّدْرُ الأوّل يستَحْلُوْنَ شعره ويتغنّون به. قال إسحاق بن إبراهيم الموصليّ: كان العبّاس بن الأحنف إذا سَمِعَ شيئاً يستحسنه أطرفني به، وأنا أفعل مثل ذلك، فجاءني يوماً وأنشد لابن الدُّمَيْنَة:

ألا يا صَبا نَجْدٍ متى هِجْتِ من نَجْدِ ... لقد زادني مَسْراكِ وَجْداً على وَجْدِ

أإن هَتَفَتْ وَرْقَاءُ في رونق الضُّحَى ... على فَنَنٍ غَضِّ النَّبَات من الرَّنْدِ

بكيتَ كما يبكي الوليدُ ولم تَكُنْ ... جَزُوْعاً وأبديتَ الّذي لم تكن تُبْدِي

وقد زعموا أنّ المحبَّ إذا دنا ... يملُّ وأنّ النّأي يشفي من الوَجْدِ

⇐

﴿تَعالَلْتِ﴾ أي: أظهرتِ العلّة والمرض ﴿كَيْ أَشْجىٰ[1]﴾ أي: أحزن، من

⇐ بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا ... على أنّ قُرْبَ الدّارِ خيرٌ من البُعْدِ

على أنّ قُرْبَ الدّارِ ليس بنافعٍ ... إذا كان مَنْ تهواه ليس بذي وُدِّ

ثمّ ترنّح ترنّح النّشوان ودبّج أُخرى، ثمّ قال: أنطح العمود برأسي من حسن هذا؟ فقلت: لا، ارفُقْ بنفسك.

وشعره رقيق، أكثره في الغزل والنّسيب والفخر. وابن الدّمينة من الشّعراء الإسلاميّة في الدّولة الأمويّة ـ لعنهم الله جميعاً ـ قُتِل سنة ١٣٠هـ قتله مصعب بن عمرو السَّلُوْلي ثأراً بأخيه.

(١) **قوله: «تعاللتِ كي أشجى»**. البيت من الطّويل على العروض المقبوضة مع الضّرب المشابه وهو من قصيدة يقول فيها ابن الدُّمَيْنَة:

قِفِي قبل وَشْكِ البَيْن يا ابنةَ مالِكِ ... ولا تحرمينا نَظْرَةً من جمالِكِ

تعاللتِ كي أشجىٰ وما بكِ علّة ... تريدين قتلي قد ظَفرتِ بذلكِ

وقولكِ للعوّاد كيف ترونه؟ ... فقالوا: قتيلاً قلتِ: أَيْسَرُ هالِكِ

لئن ساءني أن نِلْتني بمساءةٍ ... لقد سرّني أنّي خطرتُ ببالِكِ

لِيَهْنِكِ إمساكي بكفّيْ على الحَشَا ... ورقراق دمعي رَهْبَةً من مطالك

فلو قلتِ: طَأْ، في النّار، أعلم أنّه ... رِضىً لك أو مُدْنٍ لنا مِن وِصالكِ

لقدَّمْتُ رجلي نحوها فوطئتها ... هُدىً منكِ لي أو ضلّةً من ضلالكِ

أرى النّاس يرجون الرّبيعَ وإنّما ... رَجَائي الّذي أرجوه خير نوالك

أبِيْنِي أفي يُمْنَى يديكِ جعلتني ... فأَفْرَحَ أم صيّرتِني في شمالِكِ

تعاللت: تفاعلت للتكلّف، أي أظهرت العلّة وما بكِ علّة كما في قول الحريريّ:

تعارجتُ لا رغبة في العرج ... ولكن لأقرع باب الفرج

أي: أظهرت العرج وما بي عرج.

وقول أبي العلاء المعرّي:

فلمّا رأيت الجهل في النّاس فاشياً ... تجاهلتُ حتّى ظُنَّ أنّي جاهل

⇐

«شَجِيَ يَشْجىٰ» ـ على حدّ «عَلِمَ يَعْلَم» ـ وأمّا «شجا، يشجو» فهو متعدّ، يقال: «شجاني هذا الأمر» أي: أحزنني. ﴿ وَمَا بِكِ عِلَّةٌ * تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذٰلِكِ ﴾ ـ أي: بقتلي ـ لم يقل: «به» لادّعاء أنّ قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الّذي يشار إليه باسم الإشارة.

[أغراض المظهر غير الإشاري]

﴿ **وإن كان** ﴾ المظهر الموضوع موضع المضمر ﴿ **غيره** ﴾ أي: غير اسم الإشارة ﴿ **فلزيادة التّمكين** ﴾ ـ أي: تمكين المسند إليه ـ عند السّامع ﴿ **نحو**: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾[(١)] ﴾ من «صمد إليه» ـ إذا قصده ـ لأنّه الّذي يُصمَد إليه في الحوائج.

﴿ **وَنظيره من غيره** ﴾ أي: نظير ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ في وضع المظهر موضع المضمر، لزيادة التّمكين، من غير باب المسند إليه، قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ﴿ **وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ** ﴾[(٢)] ﴾ أي: ما أنزلنا القرآن إلّا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلّا بالحكمة لاشتماله على الهداية إلى كلّ خير.

﴿ **أو إدخال الرَّوْع في ضمير السّامع وتربية المهابة**[(٣)].

⇐ أي: أظهرت الجهل وما بي جهل.

أشجى: يقال: «شَجِيَ الرَّجُلُ، يَشْجَى، شَجىً» ـ من باب تَعِبَ ـ حَزِنَ، فهو: «شَجٍ» ـ بالنقص ـ وربّما قيل على قلّةٍ: «شَجِيٌّ» ـ بالتثقيل ـ كما قيل: حَزِنٌ وحزين. ويتعدّى بالحركة فيقال: «شجاه الهمّ، يشجوه، شَجْواً» من باب قتل ـ إذا أحزنه ـ نصّ على ذلك في «المصباح» ـ. والباقي واضح، والشّاهد لائح.

(١) الإخلاص: ١ ـ ٢.

(٢) الإسراء: ١٠٥.

(٣) **قوله: «إدخال الرَّوْع في ضمير السّامع وتربية المهابة»**. قال الجرجاني: لم يدخل بينهما ⇐

أو تقوية داعي المأمور ﴾ أي: ما يكون داعياً لمن أمر بشيءٍ إلى الامتثال والإتيان به.

﴿ **مثالهما** ﴾ أي: مثال التّقوية وإدخال الرّوع مع التّربية ﴿ **قول الخُلَفَاء: «أميرالمؤمنين يأمرك بكذا»** ﴾ مكان «أنا آمُرُكَ».

[استطراد]

﴿ **وعليه** ﴾ أي: على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور ﴿ **من غيره** ﴾ أي: من غير باب المسند إليه ﴿ ﴿ **فَإِذَا عَزَمْتَ** ﴾[1] ﴾ بعد المشاورة ووضوح الرّأي ﴿ ﴿ **فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ** ﴾ ﴾ حيث لم يقل: «عليّ» لما في لفظ «اللّه» من تقوية داعي النّبيّ ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ إلى التّوكّل عليه، لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة، وسائر أوصاف الكمال.

﴿ **أو للاستعطاف** ﴾ أي: طلب العفو والرّحمة ﴿ **كقوله:**

«إلٰهي عَبْدُكَ العاصي أتاكا[2] ﴾ **مُـقِرّاً بـالذُّنوبِ وَقَـدْ دَعَـاكَـا**

فَـإن تَـغْفِرْ فَأَنْتَ لِـذَاكَ أَهْـلٌ **وَإنْ تَـطْرُدْ فَـمَنْ يَـرْحَمْ[3] سِـوَاكَـا**

⇐ حرف العناد، لأنّهما متقاربان، فإنّ الأوّل: إدخال الخوف ابتداءً. والثّاني: استزادة الخوف الحاصل.

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) **قوله: «إلهي عبدك العاصي أتاكا»**. البيت من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل والقائل غير معلوم، ونسبه بعضهم إلى إبراهيم بن أدهم البلخيّ الزّاهد المشهور المتوفّى سنة ١٦٠هـ في خلافة المهدي العبّاسيّ ـ لعنه الله ـ ولم يثبت لي إلى الآن صحّة هذه النّسبة وقد ذكر البعض الآخر تمثّل الإمام زين العابدين ـ عليه السّلام ـ بها.

(٣) بالجزم إجراءً للوصل مجرى الوقف للضّرورة و«مَنْ» استفهاميّة.

حيث لم يقل: «أنا العاصي[(١)] أتيتك» ـ على أنّ يكون «العاصي» بدلاً من «أنا» ـ

---

(١) **قوله: حيث لم يقل: «أنا العاصي»**. قال الجرجاني: هذا مبنيّ على مذهب الأخفش حيث جوّز إبدال المظهر من ضمير المتكلّم أو المخاطب بدل الكلّ من الكلّ نحو: «بي المسكين مررت» و: «عليك الكريم المعوّل» واستدلّ على ذلك بقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ** ﴾ [الأنعام: ١٢].

والباقون على أنّ «الّذين خسروا» وصف مقطوع عن موصوفه للذمّ إمّا مرفوع المحلّ أو منصوبه.

قالوا: ولا يلزم أن يكون كلّ نعت مقطوع يصحّ إجراؤه نعتاً على ما قُطِعَ عنه، بل يكفي هناك معنى الوصفيّة كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً** ﴾ [الهمزة: ١ ـ ٢].

واستدلّوا على امتناع ذلك الإبدال، بأنّ البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، ومِن ثَمّة لم يجز: «مررت بزيد رجل».

وبدل الكلّ لمّا كان مدلوله مدلول الأوّل، فلو أُبدل فيه الظّاهر من ضمير المتكلّم أو المخاطب ـ وهما أعرف المعارف ـ كان البدل أنقص من المبدل منه في التّعريف، فيكون أنقص منه في الإفادة، لأنّ مدلوليهما واحد، وفي الأوّل زيادة تعريف.

بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فإنّ مدلول الثّاني فيها غير مدلول الأوّل.

وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتّحاد المدلولين في بدل الكلّ، إذ لو اتّحد مفهوماهما لكان الثّاني تأكيداً للأوّل، لا بدلاً عنه، واتّحاد الذّات لا ينافي كون البدل مفيداً فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين؛ فإنّ الثّاني فيهما يدلّ على صفة المسكنة والكرم دون الأوّل.

وأمّا نقصان تعريف الثّاني عن تعريف الأوّل فلا يضرّ كما في إبدال النّكرة الموصوفة عن المعرفة نحو: «مررت بزيد رجل عاقل» إذ ربّ نكرة أفادت ما لا تفيده المعرفة، وإن اشتمل المعرفة على فائدة التّعريف الّتي خلا عنها النّكرة.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون «العاصي» صفة لضمير المتكلّم؟

قلت: أجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ**

⇐

لأنّ في ذكر «عبدك» من استحقاق الرّحمة، وترقّب الشّفقة ما ليس في لفظ «أنا».

وفيه أيضاً تمكّن من وصفه بـ«العاصي»(١) كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً**﴾ إلى قوله: ﴿**فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ**﴾(٢) حيث لم يقل: «فآمنوا باللّه وبي» ليتمكّن من إجراء الصّفات المذكورة عليه، ويُشْعِرَ بأنّ الّذي وجب الإيمان به بعد الإيمان باللّه هو الرّسول الموصوف بتلك الصّفات المذكورة كائناً من كان؛ أنا أو غيري؛ إظهاراً للنَّصَفَةِ(٣) وبُعداً عن التّعصّب لنفسه.

[رأي السّكّاكيّ وتفسير الالتفات]

﴿**قال السّكّاكيّ: هذا**﴾ أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ﴿**غير مختصّ**

⇐ **الْحَكِيمُ**﴾ [آل عمران: ٦]، والجمهور على أنّه بدل. وجوّز في «الكشّاف» وصف ضمير المخاطب، وردّ عليه بعضهم: بأنّ الضّمير لا يوصف كما هو المشهور، وأمّا ضمير المتكلّم فلا يبعد أن يقرن في الجواز بضمير المخاطب على قوله، وإن لم نجد فيه نقلاً صريحاً.

(١) **قوله: وفيه أيضاً تمكّن من وصفه بـ«العاصي»**. أي: في الإتيان بالاسم الظّاهر بدل الضّمير فائدة أُخرى سوى الاستعطاف وهي تمكّن الشّاعر من وصف المسند إليه، لأنّ الاسم الظّاهر يوصف ويوصف به بخلاف الضّمير فإنّه لا يوصف ولا يوصف به.

(٢) الأعراف: ١٥٨.

(٣) **قوله: «إظهاراً للنَّصَفَةِ»**. يقال: «أَنْصَفْتُ الرَّجُلَ، إنصافاً» عاملتُهُ بالعدل والقِسْط والاسم «النَّصَفَة» ـ بفتحات ـ. وسيأتي في مبحث «إنْ» الشّرطيّة من الباب الثّالث أنّه يسمّى هذا النّوع من الكلام كلام المنصف، لأنّ كلّ مَنْ سَمِعَهُ قال للمخاطب: قد أنصفك المتكلّم به، أو لأنّ المتكلّم قد أنصف من نفسه حيث حطّ مرتبته عن مرتبة المخاطب.

ويسمّى أيضاً الاستدراج، لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتّسليم وهو من لطائف الأساليب وقد كثر في القرآن والأشعار والمحاورات.

بالمسند إليه، ولا بهذا القدر ﴾ أي: النّقل غير مختصّ بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة، ففي العبارة أدنى تسامح[١].

ويحتمل أن يكون المعنى: والنّقل عن الحكاية إلى الغيبة غير مختصّ بالقدر المذكور ـ وهو أن يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب ـ.

والأوّل أوفق[٢] بقوله: **﴿ بل كلّ من التّكلّم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل إلى الآخر ﴾** فيصير الأقسام ستّة، حاصلة من ضرب الثّلاثة في الاثنين، لأنّ كلّاً من الثّلاثة ينقل إلى الآخرين.

وقوله: «مطلقاً» زيادة من المصنّف ليس بمصرّح في كلام السّكّاكيّ[٣].

---

(١) **قوله: «ففي العبارة أدنى تسامح»**. لأنّ ظاهر المتن اتّحاد المشار إليه في اسمَي الإشارة ومصير المعنى: «أنّ النّقل عن الحكاية إلى الغيبة لا يختصّ بالنّقل عن الحكاية إلى الغيبة» وهذا لا معنى له، إذ لا معنى لنفي اختصاص الشّيء بنفسه، فلابدّ في رفع التّسامح من تقدير لفظ «النّقل» ويتصوّر له معنيان: **الأوّل**: «النّقل بالمعنى الأعمّ» **والثّاني**: «النّقل بالمعنى الأخصّ» ثمّ يرجع اسم الإشارة الأوّل إلى الأوّل، والثّاني إلى الثّاني. أو ارتكاب ما ذكره التّفتازاني بقوله: «ويحتمل» الخ.

(٢) **قوله: «والأوّل أوفق»**. وإنّما قال: «أوفق»؟ لأنّه يمكن أن يقال: معنى الإضراب في قوله: بل كلّ من التّكلّم الخ ...: أنّ الحكاية والخطاب والغيبة مطلقاً ـ مظهراً كان أو مضمراً ـ ينقل كلّ منها إلى الآخر، فيحصل بين السّابق واللّاحق ملائمة من دون أن يكون هاهنا تسامح.

وإنّما كان أوفق؟ لأنّ الأنسب على الوجه الثّاني أن يقول: بل الحكاية تنقل إلى المضمر أيضاً.

(٣) وهذا نصّه في آخر باب المسند إليه من «المفتاح»: ٢٩٦: واعلم أنّ هذا النّوع ـ أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ـ لا يختصّ المسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كلّ واحد منها إلى الآخر، ويسمّى هذا النّقل عند علماء المعاني التفاتاً والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام ـ إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب ـ

⇐

ويحتمل أن يتعلّق بالغيبة على معنى: سواء كان الغيبة باسم مظهر أو مضمر غائب.

أو بالجميع[1] على معنى: سواء كان في المسند إليه أو في غيره. وسواء كان كلّ منها قد أُورد في الكلام ثمّ عدل عنه إلى الآخر، أو لم يورد لكن كان مقتضى الظّاهر إيراده فعدل إلى الآخر.

وهذا أنسب بمقصود المصنّف من تعميم تفسير السّكّاكيّ.

﴿ **ويسمّى هذا النّقل عند علماء المعاني التفاتاً** ﴾ مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شِمَاله ومن شِمَاله إلى يمينه.

[توجيه كلامٍ للزمخشري]

وقول صاحب «الكشّاف»: إنّه يسمّى التفاتاً في «علم البيان» مبنيّ على أنّه كثيراً

⇐ أدخلَ في القُبول عند السّامع، وأَحسن تَطْرِيَةً لنشاطه، وأملأ باستدرار إصغائه، وهم أحرِياء بذلك، أليس قِرَى الأضياف سجيّتهم ونحر العِشار للضّيف دأبهم وهِجّيراهم ـ لا مزقت أيدي الأدوار لهم أديماً، ولا أباحت لهم حريماً ـ أفتراهم يحسنون قِرَى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون، وطعم وطعم، ولا يُحْسِنُون قِرَى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب، وإيراد وإيراد، فإنّ الكلام المفيد عند الإنسان ـ لكن بالمعنى لا بالصّورة ـ أشهى غِذاءٍ لروحه، وأطيبُ قِرىً له اهـ.

(١) **قوله: «أو بالجميع»**. أي: كلّ من المتكلّم والخطاب والغيبة ـ سواء كان مضمراً أو مظهراً ـ ينقل إلى أحد الآخَرَيْنِ فيصير الأقسام ثمانية: النّقل من التّكلّم اثنان، ومن الخطاب اثنان، ومن الغيبة أربعة.

وهذه الثّمانية قسمان: في المسند إليه أو في غيره، فهذه ستّة عشر، وهذه نوعان: أورد في الكلام ثمّ عدل عنه إلى الآخر أو لم يورد لكن كان مقتضى الظّاهر إيراده فعدل به إلى الآخر، فهذه اثنان وثلاثون، وتأتي الأمثلة أغلبها ـ بمعونة الله ـ.

ما يطلق «البيان» على العلوم الثّلاثة[1] ﴿كقوله﴾ أي: قول امرئ القيس[2]:

* ﴿تطاولَ لَيْلُك بالأَثْمُدِ[3]﴾ *

---

(١) قوله: «يطلق البيان على العلوم الثّلاثة». قال الجرجاني: ذهب بعضهم إلى أنّ الالتفات من حيث إنّه يشتمل على نكتة هي خاصيّة التّركيب من «علم المعاني». ومن حيث إنّه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخَفاء من «علم البيان» ومن حيث إنّه يحسن الكلام ويزيّنه من «علم البديع».

(٢) قوله: «امرء القيس». هو ابن عانس ـ بنون وسين مهملة أو باء وسين ـ بن المنذر بن امرئ القيس بن السّمط بن عمرو بن معاوية بن الحارث الكِنْدي الشّاعر النّزيل بالكوفة، وقد تقدّم ذكره قبل ذلك.

(٣) قوله: «تطاولَ لَيْلُك بالأَثْمُدِ». المصراع من المتقارب واختلف في قائله: فقال الأصمعيّ وأبو عمرو الشّيبانيّ وأبو عبيدة البصريّ وابن الأعرابي: إنّه امرؤ القيس بن حجر الكنديّ.

وقال ابن دريد: إنّه امرؤ القيس بن عابس أو عانس الشّاعر الكندي أيضاً ويتّصل نسبه بامرئ القيس الأوّل، وتمامه هكذا:

تطاول ليلك بالأثمد	ونام الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ
وبات وباتت له ليلة	كلَيْلَةِ ذي العائر الأَرْمَدِ
وذلك من نبأٍ جاءني	وأُنْبِئْتُهُ عن أبي الأَسْوَدِ
ولو عن نَثًا غيره جاءني	وجُرْحُ اللسان كجُرْح اليَدِ
لقُلْتُ من القول ما لا يزا	لُ يُؤْثَرُ عنّي يَدَ المسنَدِ
بأيّ علاقتنا ترغبون	أعَنْ دمِ عَمْرٍو على مَرْثَدِ
فإنْ تَدْفنوا الدّاء لا نُخْفِهِ	وإنْ تَبْعَثوا الدّاء لا نَقْعُدِ
وإنْ تَقتُلونا نُقاتِلْكموا	وإن تقصِدُوا لدمٍ نَقْصِدِ
مَتَى عَهْدُنا بِطِعانِ الكُمَا	ةِ والمَجْد والحَمْد والسّؤدَدِ
وبَنْيِ القِباب ومَلْءِ الجِفا	نِ والنّارِ والحَطَبِ المُوْقَدِ

و«الأثمد» ـ بفتح الهمزة وضمّ الميم، وروي بكسرهما ـ اسم موضع.

⇐

بفتح الهمزة وضمّ الميم، اسم موضع، ويُروى بكسرهما.

خصّص هذا المثال من بين سائر أمثلة السّكّاكيّ لما فيه من الدّلالة على أنّ مذهبه أنّ كلّاً من التّكلّم والخِطاب والغَيْبَة إذا كان مقتضى الظّاهر إيراده ـ فعدل عنه إلى الآخر ـ فهو التفات؛ لأنّه قد صرّح بأنّ في قوله: «ليلك» التفاتاً؛ لأنّه خطاب لنفسه ومقتضى الظّاهر «ليلي» بالتّكلّم[1].

[الالتفات بتفسير المشهور]

﴿**والمشهور**﴾ عند الجمهور أنّ الالتفات ﴿**هو التّعبير عن معنىً بطريق من الطّرق الثّلاثة**﴾ التّكلّم والخطاب والغيبة ﴿**بعد التّعبير عنه**﴾ أي: عن ذلك المعنى ﴿**بآخر منها**﴾ أي: بطريق آخر من الطّرق الثّلاثة.

[شرط الالتفات]

بشرط أن يكون التّعبير الثّاني على خلاف مقتضى الظّاهر، ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام أن يعبّر عنه بغير هذا الطّريق، وبهذا يُشعر كلام المصنّف في «الإيضاح»[2].

⇐ و«العاثر ـ بالمهملة ـ هو القذي يقع في العين وقيل: هو نفس الرَّمَد.

و«يد المسند»: أي يد الدّهر وهي طوله. يقال: «لا آتيه يَدَ الدّهر ويَدَ المُسْنَدِ» أي: لا آتيه أبداً.

والباقي واضح والشّاهد فيه: الالتفات وهو في قوله: «ليلك» لأنّه خطاب لنفسه ومقتضى الظّاهر «ليلي» بالتّكلّم.

(١) **قوله: «مقتضى الظّاهر «ليلي» ـ بالتكلّم ـ»**. فمذهبه يشتمل على جمع اثنين وثلاثين قسماً، لأنّه جعل الإطلاق متعلّقاً بالجميع.

(٢) ١٦٧ ـ ١٦٨.

وإنّما قلنا ذلك؟ لأنّا نعلم قطعاً ـ من إطلاقاتهم واعتباراتهم ـ أنّ الالتفات هو انتقال الكلام من أُسلوبٍ ـ من التّكلّم والخطاب والغيبة ـ إلى أُسلوبٍ آخر، غير ما يترقّبه المخاطب، ليفيد تطريةً[١] لِنَشَاطِهِ، وإيقاظاً في إصغائه، فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التّفسير أشياء ليست من الالتفات.

منها: نحو: «أنا زيد»[٢] و«أنت عمرو» و: «نحن رجال» و«أنتم رجال»، و: «أنت الّذي فعل كذا» و:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا[٣]   يَــومَ النُّــخَيْلِ غــارَةً مِلْحاحا

---

(١) **قوله: «تطريةً»**. التّطرئة ـ بالهمزة ـ الإيراد والإحداث من «طرأ عليه» ـ إذا أورد ـ وبالياء التّجديد من «طرّيت الثّوب» إذا عملت به ما يجعله طريّاً كأنّه جديد و«النّشاط» حركة السّرور ـ كما نصّ عليه المحشّي ـ.

(٢) **قوله: «أنا زيد»**. الإتيان بالاسم الظّاهر مقتضى سوق الكلام، لأنّه لا فائدة في تكرار الضّمير إلّا على الوجه الّذي يأتي بيانه في مبحث تعريف المسند بإحدى طرق التّعريف من الباب الثّالث وذلك غير مراد هاهنا.

(٣) **قوله: «نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا»**. المصراع مطلع مصاريع من الرَّجَز المشطور والقائل رؤبة بن العجّاج وتمامه:

نحن اللذون صبّحوا الصَّبَاحا   يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا
نحن قتلنا المَلِكَ الجَحْجاحا   دَهْراً فهيّجنا به أنواحا
لا كَذِبَ اليومَ ولا مِزاحا   مَذْحِجَ فَاجْتَحْناهُمُ آجْتِياحا
فلم نَدَعْ لسارحٍ مُراحا   إلّا دياراً أو دماً مُفَاحا
نحن بَنُوْ خُوَيْلِدٍ صِراحا

يقال: صبّحه ـ إذا أتاه صباحاً ـ و«الصَّباحا» منصوب على الظّرفيّة ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً لـ«صبّحوا» من قبيل «أنبت، إنباتاً» و: «تبتّل إليه تبتيلاً»، ومفعول «صبّحوا» محذوف ـ أي: صبّحوهم ـ و«الغارة» نصب على الحال ـ أي: مُغِيْرِيْنَ ـ أو على المفعول له ⇐

ونحو ذلك ممّا عبّر عن معنىً واحدٍ تارةً بضمير المتكلّم أو المخاطب، وتارة بالاسم المظهر أو ضمير الغائب.

ومنها: نحو: «يا زَيْدُ قُمْ»، و: «يا رجلاً له بَصَرٌ خُذْ بِيَدِي»، وفي التّنزيل: ﴿ **ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾[1] لأنّ الاسم المظهر طريق غيبة[2].

⇐ ـ أي: لأجل الغارة ـ.

و«المِلْحاح»: مبالغة من «الإلحاح» مثل «المكثار» و«المعطار» وهو حال مترادفة أو متداخلة. وحاصل المعنى: نحن اللّذون أغاروا صباحاً في ذلك اليوم على الأعداء.

قال ابن مالك في شرح التّسهيل: ١: ١٩١: ولم يعرب أكثر العرب «الّذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء، لأنّ «الّذين» مخصوص بأُولي العلم و«الّذي» عامّ فلم يجر على سَنَنِ الجموع المتمكّنة.

ثمّ قال: لم تجمع العرب على ترك إعراب «الّذين» بل إعرابه في لغة هذيل مشهور فيقولون: «نصرت الّذين آمنوا على الّذين كفروا».

وقال المحشّي: فإن قلت: ما السّرّ في أنّ «اللذون» على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء في جميع الحالات؟

قلت: قيل: السّرّ فيه هو أنّه حالة بنائيّه شبيهة بالحروف، واللّام للتّعريف على قولٍ، ومشابهة لها على القول بأنّ تعريفه بالعهد الّذي في الصّلة، فآثروا عدم ظهورها خَطّاً في حالة البناء كيلا يرى حرف التّعريف أو شبهها فيما هو شبيه بالحروف.: وأظهروها في حالة الإعراب، لأنّ شبه الحرف ألغى؛ فتأمّل.

(١) الأنبياء: ٦٢.

(٢) **قوله: «طريق غيبة»**. قال المحقّق الرّضي في مطلع باب المبنيّ من شرح «الكافية» ٢: ٣: إنّ لفظ «زيد» وإن أُطلق على المتكلّم والمخاطب والغائب إلّا أنّه ليس موضوعاً للمتكلّم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدّم الذّكر، بل الأسماء الظّاهرة كلّها موضوعة للغيبة مطلقاً، لا باعتبار تقدّم الذّكر، ومن ثمّ قلت: «يا تميم كلّهم» نظراً إلى أصل المنادى قبل النّداء، ولهذا ⇐

ومنها: تكرير الطّريق الملتفت إليه نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [(١)]، و: ﴿اهْدِنَا﴾، و: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ فإنّ الالتفات إنّما هو في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والباقي جارٍ على أُسلوبه وإن كان يصدق على كلّ منها أنّه تعبير عن معنىً بطريقٍ بعد التّعبيرعنه بطريقٍ آخر.

ومنها: نحو: «يا مَنْ هو عالم حقّق لي هذه المسألة فإنّك الّذي لا نظير له في هذا الفنّ».

[الالتفات في بيت المتنبّي]

ونحو قوله:

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ [(٢)] **وِجْدَانُنَا كُلَّ شيءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ**

⇐ يقول المسمّى بـ«زيد»: «زيد ضرب» ولا يقول: «زيد ضربت» وإنّما جاز «يا تميم كلّكم» لأنّ «يا» دليل الخطاب وليس في «زيد ضرب» دليل التّكلّم اهـ بتصرّف يسيرٍ.

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) **قوله: «يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ».** البيت من البسيط على العروض المخبونة مع الضَّرْب المماثل، والقائل أبو الطّيّب المتنبّي الشّاعر المشهور:

واحَرَّ قلباه ممّن قلبُهُ شَبِمُ ... ومَنْ بِجِسمي وحالي عنده سَقَمُ
مالي أُكَتِّمُ حُبّاً قد بَرَى جسدي ... وتدّعي حُبَّ سيف الدَّوْلة الأُمَمُ

يقول:

وما انتفاعُ أخي الدُّنيا بناظره ... إذا استوت عنده الأنوارُ والظُّلَمُ
أنا الّذي نظر الأعمى إلى أدبي ... وأسمعَتْ كلماتي مَنْ به صَمَمُ
أنَامُ مِلْءَ جُفُوْني عن شواردها ... ويَسْهَرُ الخَلْقُ جَرَّاها ويَخْتَصِمُ
وجاهلٍ مَدَّه في جهله ضَحِكي ... حتّى أَتَتْه يدٌ فَرَّاسَةٌ وفَمُ
إذا نظرتَ نُيُوْبَ الليث بارزةً ... فلا تظنّنّ أنّ الليث مبتَسِمُ
ومُهْجَةٍ مُهْجتي من همّ صاحبها ... أدركتُها بجوادٍ ظَهْرُهُ حَرَمُ
رِجْلاه في الرَّكْض رجلٌ واليدان يدٌ ... وفِعْلُهُ ما تريد الكَفُّ والقَدَمُ

⇐

فإنّه لا التفات في ذلك؛ لأنّ حقّ العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحقّ الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب، فكلّ من «نفارقهم» و«بعدكم» جارٍ على مقتضى الظّاهر.

[دفع وهم]

وما سبق إلى بعض الأوهام من أنّ نحو: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[1] من باب الالتفات والقياس: «آمنتم»[2]؛ فليس بشيء.

⇐ ومُرْهَفٍ سرتُ بين الجَحْفَلَيْنِ به ... حتّى ضربتُ وموج الموت يَلْتَطِمُ
فالخيل واللّيل والبيداء تعرفني ... والسّيف والرّمح والقرطاس والقَلَمُ
صَحِبْتُ في الفَلَوات الوَحْشَ منفرِداً ... حتّى تعجّب منّي القور والأَكَمُ
يا من يَعِزُّ علينا أن نُفارِقَهم ... وِجْدانُنا كُلَّ شَيءٍ بعدكم عَدَمُ
ما كان أخلَقَنا منكم بتكرُمَةٍ ... لو أنّ أمركم من أمرنا أَمَمُ

قال:

كم تطلبون لنا عيباً فيُعْجِزَكم ... ويكره اللهُ ما تأتون والكَرَمُ
ما أبعد العيب والنُّقْصان عن شَرَفي ... أنا الثُّرَيّا وذانِ الشَّيْبُ والهَرَمُ

قال:

شرّ البلاد مكان لا صديق به ... وشَرُّ ما يَكْسِبُ الإنسانُ ما يَصِمُ

(١) البقرة: ١٠٤.

(٢) **قوله: «القياس «آمنتم»**. مراده: أنّ المنادى حقيقةً هو «الّذين» ولفظة «أيّ» إنّما جيء به للتّحرّز عن اجتماع أداتَي التّعريف بلا فاصلة وجيء بهاء التّنبيه للإشعار بذلك، والمنادى طريق خطاب ـ كما نصّ عليه المحقّق الرّضي ـ فمقتضى الظّاهر في صلته أيضاً الخطاب بأن يقال: «آمنتم» ليحصل التّناسب بين الصّلة والموصول. والجواب واضح.

[المرزوقي وشعر أميرالمؤمنين عليه السلام]

قال المرزوقي [١] في قوله عليه السلام:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه [٢]   كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمَنْظَرَه

---

(١) **قوله: «قال المرزوقي»**. أي: في شرح قول الحماسيّ من باب الحماسة:

إنْ يَحْسُدُونِي فإنّي غيرُ لائمهم   قبلي من النَّاسِ أهلُ الفضل قد حُسِدُوْا

فدام لي ولهم ما بي وما بهم   ومات أكثرُنَا غَيْظاً بما يَجِدُ

أنا الّذي يجدوني في صدورهم   لا أرتقي صَدَراً منها ولا أرِدُ

قال في شرح البيت الأخير من شرح الدّيوان ١: ٢٩٤: وكان يجب أن يقولَ ـ لو جَرَى على حكم الصّلة ـ: «يَجِدُونَه» حتّى يكون في الصّلة ضمير يعود إلى «الّذي».

وإنّما جاز أن يجيء وليس فيه ما يعود إلى «الّذي» وإن كان صلةً له، لأنّ «الّذي» خبر «أنا» وهو والمبتدأ شيء واحد، فلمّا كان الأوّل والثّاني شيئاً واحداً لم يُبَالِ أن يردّ الضّمير الّذي يجب رجوعه إلى الثّاني إلى الأوّل، ومثل هذا ما نُسِبَ إلى أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ:

* أنا الّذي سمّتني أُمّي حَيْدَرَهْ *

فقال: «سمّتني» ولم يقل: «سَمَّته» اهبعين حروفه.

(٢) **قوله: «أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدره»**. المصراع من الرَّجَز المشطور، ارتجز به أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ صلوات الله وسلامه على الوالد والولد ـ يوم خيبر مجيباً به مرحب الخيبريّ لمّا ارتجز وقال:

قد عَلِمَتْ خَيْبَرُ أنّي مرحب   شاكي السِّلاح بَطَلٌ مُجرَّبُ

إذ الليوث أقبلت تَلَهَّبُ

فقال ـ عليه السّلام ـ:

أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدرَهْ   ضِرْغامُ آجامٍ وليثُ قَسْوَرَهْ

عَبْل الذِّراعين شديد القَصَرَه   كليث غاباتٍ كريه المَنْظَرَهْ

⇐

⇐ على الأعادي مثلُ ريحٍ صَرْصَرَهْ　　أَكِيْلُكُمْ بالسَّيْف كَيْلَ السَّنْدَره

أضربكم ضرباً يبينُ الفقره　　وأترك القِرْنَ بِقَاعٍ جُزُره

أضرِبُ بالسّيف رِقاب الكَفره　　ضربَ غلامٍ ماجدٍ حَزَوَّره

من يترك الحقّ يُقَوِّم صعره　　أقتل منهم سبعة أو عشره

فكلّهم أهل فسوق فَجَرَه

قوله: «وكان الآخر» أي: مجموع الموصول وصلته «هو الأوّل» أي: المبتدأ وهو لفظ «أنا» لم يعتن ولم يعتدّ بالعائد وحمل الكلام على المعنى لأمن الالتباس.

قال المحقّق الرّضي في باب الموصول من شرح «الكافية» ٢: ٤٣:

واعلم أنّه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلّم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر، لأنّ المظهرات كلّها غُيَّب نحو: «أنا الّذي قال كذا» وجاز أن يكون متكلّماً حملاً على المعنى. قال عليّ ـ صلوات الله عليه ـ:

* أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدره *

قال المازني: لو لم أسمعه لم أُجَوِّزْه.

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب نحو: «أنت الرّجل الّذي قال كذا» وهو الأكثر، أو «قلت كذا» حملاً على المعنى.

هذا كلّه إذا لم يكن للتّشبيه، أمّا معه فليس إلّا الغيبة كقولك: «أنا حاتِم الّذي وهب المئين» أي: مثل حاتِم.

وإن كان ضميرانِ جاز لك في غير التّشبيه حمل أحدهما على اللّفظ والآخر على المعنى نحو: «أنا الّذي قلت كذا وضَرَبَ زيداً» و: «أنت الرّجل الّذي قال كذا وضربت عمراً».

وإن كان الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلّم أو المخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز: «الّذي ضربت أنا» و: «الّذي ضربت أنت» إذ لا فائدة إذن في الإخبار، لأنّك إذا قلت: «الّذي ضربت» فقد علم المخاطب أنّ الضّارب هو المتكلّم فيبقى الإخبار

⇐

⇐ بـ«أنا» لغواً وكذا قولك: «الّذي قلت أنت».

فظهر بهذا أنّ قوله: «القاتلي أنت أنا» ليس بوجهٍ والوجه أن يقال: «القاتله أنت أنا» اهـ.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الموصول من الأشياء الّتي تحتاج إلى رابط ورابطه إمّا ضمير غائب سواء كان مذكوراً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ** ﴾ [الزّخرف: ٧١]، أو مقدّراً نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ** ﴾ [فصّلت: ٣١]، وهذا يقال له العائد أيضاً لعوده إلى المتقدّم ـ لفظاً أو معنىً أو حكماً ـ.

وإمّا ضمير حاضر سواء كان متكلّماً نحو قوله ـ عليه السّلام ـ:

* أنا الّذي سمّتني أُمّي حيدره *

أو مخاطباً نحو قول أميمة الخثعميّة لابن الدُّمَيْنَة الخثعميّ:

وأنت الّـذي أخـلفتني مـا وعـدتني ... وأشـمتَّ بـي مَـن كـان فـيك يـلومُ
وأبـرزتني للـنّاس ثـمّ تـركتني ... لهـم غَـرَضاً أُرْمَـى وأنت سـليمُ
فـلو أنّ قـولاً يكـلَمُ الجسـم قـد بـدا ... بـجسميَ مـن قـول الوُشَـاة كُـلُوْمُ

وقول عبدالله بن الدُّمَيْنَة الخثعميّ في جوابها:

وأنتِ الّـذي كـلّفتِني دَلَـجَ السُّـرَى ... وجُـوْنُ القَـطَا بـالجَلْهَتين جُـثُوْمُ
وأنتِ الّـتي قَـطَّعْتِ قـلبي حَـرَارَةً ... ومـزّقتِ جُـرْحَ القـلب فـهو كـليمُ
وأنتِ الّتي أحـفظتِ قـومي فكـلّهم ... بـعيد الرّضـا دانـي الصُّـدُوْرِ كَـظِيمُ

وإمّا اسم ظاهر، مثل قول مجنون ليلى:

فيا رَبَّ ليـلى أنت فـي كـلّ مـوطنٍ ... وأنتَ الّـتي فـي رحـمة الله أطـمع

أي: في رحمته أطمع.

والأوّل ـ أي: كون الرّابط ضمير غيبة ـ كثير وقياسيّ.

والثّاني ـ أي: كون الرّابط ضمير حضورٍ؛ متكلّماً ومخاطباً ـ قليل وقياسيّ.

والثّالث: ـ أي: كونه اسم ظاهر ـ قليل وغير قياسيّ.

قال ابن منظور في مادّة «حدر» من اللسان ٤: ١٧٤: قال الأزهريّ: قال أبو العبّاس ⇐

كان القياس أن يقول: «سمّته» حتّى يكون في الصّلة ما يعود إلى الموصول، لكنّه لمّا كان القصد في الإخبار عن نفسه وكان الآخر هو الأوّل لم يبال بردّ الضّمير إلى الأوّل وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس.

⇐ أحمد بن يحيى: لم تختلف الرُّوَاة في أنّ هذه الأبيات لعليّ بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ـ:

أنا الّذي سمّتني أُمّي الحيدرَهْ   كليث غاباتٍ غليظ القَصَرَهْ
أضرِبُ بالسيف رِقاب الكفَرَهْ   أكِيْلُكُمْ بالسيف كَيْلَ السَّنْدَرَه

«الحيدرة»: الأسد والياء والهاء زائدتان. و«السّندرة» مكيال كبير.

وقال ابن الأعرابي: الحيدرة في الأُسْد مثل المَلِكِ في النّاس. قال أبوالعبّاس: يعني لغلظ عنقه وقوّة ساعديه.

قال ابن برّي: أراد بقوله: «أنا الّذي سمّتني أُمّي الحيدرَهْ»: «أنا الّذي سمّتني أُمّي أسداً» فلم يمكنه ذكر الأسد لأجل القافية فعبّر بـ«حيدرة» لأنّ أُمّه لم تسمّه حيدرة وإنّما سمَّتْه أسداً باسم أبيها، لأنّها فاطمة بنت أسد، وكان أبوطالب ـ عليه السّلام ـ غائباً حين ولدته وسمّته أسداً فلمّا قدم كره أسداً وسمّاه عليّاً، فلمّا رجز عليّ هذا الرّجز يوم خيبر سمّى نفسه بما سمّته به أُمّه.

قال ابن منظور: قلت: وهذا العذر من ابن برّي لا يتمّ له إلّا إن كان الرّجز أكثر من هذه الأبيات ولم يكن أيضاً ابتدأ بقوله: «أنا الّذي سمَّتني أُمّي الحيدره» وإلّا فإذا كان هذا البيت ابتداء الرَّجَز وكان كثيراً أو قليلاً كان ـ رضي الله عنه ـ مخيّراً في إطلاق القوافي على أيّ حرف شاء ممّا يستقيم الوزن له به كقوله: «أنا الّذي سمّتني أُمّي الأسدا» أو «أسداً» وله في هذه القافية مجال واسع، فنطقه بهذا الاسم على هذه القافية من غير قافية تقدّمت يجب إتباعها ولا ضرورة صرفته إليه ممّا يدلّ على أنّه سمّي حيدرة.

[التّفتازاني وبُغْضه لعليّ أمير المؤمنين عليه السلام]

وهو مع ذلك قبيح عند النّحويّين(١) حتّى أنّ المَازِنيّ قال: لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته.

---

(١) قوله: «وهو مع ذلك قبيح عند النحويّين». أقول: قد سلح التّفتازاني على محاسنه في هذا الكتاب بسبب هذا الكلام القبيح، كيف ينسب القبح إلى كلام أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ وهو سيّد بلغاء العرب على الإطلاق وواضع النّحو الّذي ليس لغيره منه نصيب إلّا الأقلّ القليل. أكان التّفتازاني أعرف بقواعد النّحو منه؟

روى سيّدنا الأُستاذ عن أستاذه النّاقد البصير والأديب الخبير العلّامة على الإطلاق وأديب الأدباء في الآفاق الشّيخ محمّد تقي الأديب النّيسابوريّ ـ رضوان الله عليه ـ أنّه كان يرمي الكتاب عندما يبلغ درسه هذا الموضع ويتهجّم على التّفتازاني.

قال عبدالحكيم الهنديّ: الحكم بالقبح قبيح وبالردّ مردود، فإنّه وقع في حديث سيّد المرسلين وخاتم النّبيّين وهو أفصح من تكلّم بالضّاد ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ. روى جبير بن مطعم عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «لي خمسة أسماء: أنا محمّد وأحمد، وأنا الماحي الّذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الّذي يحشر النّاس على قدمي، وأنا العاقب» متّفق عليه.

ونقل عن سيبويه «أنت الّذي تفعل» ـ على الخطاب ـ وهو إمام النّحويّين، ثمّ قال بعد ما أورد كلام الرّضيّ الّذي نقلناه قبل ذلك: وكأنّ النكتة في اختيار هذا الأُسلوب وترك الشّائع الكثير الدّلالة على اختصاصه بمضمون الصّلة وأنّه ممّا لا يخفى على أحد حاله، بخلاف ما إذا أورد ضمير الغائب فإنّه يدلّ على الإخبار باتّحاده مع الشّخص المتّصف بمضمون الصّلة. مثلاً لو قيل في «أنا الّذي سمّتني أمّي حيدره»: «أنا الّذي سمّته أمّه حيدره» كان معناه: أنا ذلك الشّخص المعهود بكونه مسمّىً بذلك الاسم، وقِسْ على ذلك الحديث المذكور اهباختصارٍ.

وقال المحشّي: وفيه بحث لأنّ الالتفات من أتمّ وجوه تحسين الكلام فلا وجه ⇐

[قيد باطل]

ومن النّاس من زاد لإخراج بعض ما ذكرنا قيداً ـ وهو أن يكون التّعبيران في الكلامين ـ وهو غلط؛ لأنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا**﴾[1] ـ فيمن قرأه بـ«ياء» الغيبة ـ فيه التفات من التّكلّم إلى الغيبة، ثمّ من الغيبة إلى التّكلّم، مع أنّ قوله: ﴿**مِنْ آيَاتِنَا**﴾ ليس بكلام آخر، بل هو من متعلّقات لـ«يريه» ومتمّماته.

[النّسبة بين تفسيري الجمهور والسّكّاكيّ عامّ وخاصّ مطلقاً]

﴿ **وهذا أخصّ منه** ﴾ أي: الالتفات بتفسير الجمهور أخصّ منه بتفسير السّكّاكيّ؛ لأنّ النّقل عنده أعمّ من أن يكون قد عبّر عن معنىً بطريق من الطّرق الثّلاثة، ثمّ عبّر عنه بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظّاهر التّعبير عنه بطريق منها، فعدل إلى الآخر. وعند الجمهور مختصّ بالأوّل؛ فكلّ الالتفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

⇐ للتّقبيح، لأنّه التفات من الغيبة إلى التّكلّم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَأَنْتُمْ تَجْهَلُونَ**﴾ على أنّه يورد عليهم: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾ [النّمل: ٥٥]، لأنّ الصّفة كالصّفة في وجوب العائد، والأسماء الظّاهرة كلّها غيّب سواء كانت موصولة أو موصوفة، فلو كان في أمثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلامٍ هو على أعلى طبقات البلاغة.

فإن قيل: الالتفات إنّما يستحسن إذا أُوفي الكَلام حقّه وهاهنا لم توف بخلوّ الصّلة عن الضّمير الرّابط لها بالموصول؟ يقال: يكفي في الرّبط بكون ضمير المتكلّم عبارة في المعنى عن الموصول. اهبتصرّفٍ واختصارٍ.

(١) الإسراء: ١.

وبـــاتَ وبـــاتَتْ لَـــهُ لَـــيْلَةٌ كَـــلَيْلَةِ ذِي العـــائِرِ الأَرْمَـــدِ
وَذٰلِكَ مِـــــنْ نَـــبَإٍ جَـــاءَنـي وخُـــبِّرْتُهُ عَـــنْ أَبِـــي الأَسْـــوَدِ

في «الصّحاح»: «العائر» قَذَى العين. وفي «الأساس»(١): في عينه عُوَّار وعائر ـ أي: غَمَصَة تَمَضُّ منها ـ.

و«باتت له ليلة» من الإسناد المجازي ـ كـ«صام نهاره» ـ فإنّه لا التفات في البيت الأوّل عند الجمهور، وقد صرّح السّكّاكيّ بأنّ في كلّ بيت من الأبيات الثّلاثة التفاتاً(٢).

[الزّمخشري يوافق السّكّاكيّ]

وقول صاحب «الكشّاف»(٣): «قد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة

---

(١) **قوله: «وفي «الأساس»**. أي: في أواخر باب العين من «أساس البلاغة» للزمخشري: ٤٣٩: وهذا نصّه: عوِر في عينه عُوَّار وعائر، وهو غَمَصَة تَمَضُّ منها، قالت الخنساء:

* قَذًى بعينك أم بالعين عُوَّار *

اهـ موضع الحاجة.

(٢) **قوله: «وقد صرّح السّكّاكيّ بأنّ في كلّ بيت من الأبيات الثّلاثة التفاتاً»**.

أمّا البيت الأوّل: فالالتفات فيه في قوله: «ليلك» والنّكتة فيه أنّه لمّا بلغه خبر قتل أبيه تردّد في نفسه هل هو هو أو غيره، فالتفت فجرّد من نفسه مخاطباً وخاطبه بقوله: «تطاول ليلك» البيت...

وأمّا البيت الثّاني فالالتفات فيه في قوله: «بات» والنّكتة فيه أنّه لمّا اشتدّ عليه المصيبة غاب عن نفسه فنزّل نفسه منزلة الغائب فأخبر عن حاله بقوله: «وبات».

وأمّا البيت الثّالث: فالالتفات فيه في قوله: «جاءني» والنّكتة فيه أنّه لمّا تناهى اشتداد مصيبته أفاق فعرف قبح ما هو فيه من القلق والجزع، وأحسّ من نفسه أنّ سائلاً ربّما يسأله عن سبب ما هو فيه، فاعتذر إليه بقوله: «وذلك من نبأ جاءني»....

(٣) **قوله: «قول صاحب «الكشّاف»**. أي: قول الزّمخشريّ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ

⇐

⇐ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ونذكر نصّه هاهنا لما نحتاج إليه بُعَيْد هذا، قال: وتقديم المفعول لقصد الاختصاص والمعنى: نخصّك بالعبادة، ونخصّك بطلب المعونة. والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتّذلّل ولذلك لم تستعمل إلّا في الخضوع للّه ـ تعالى ـ لأنّه مولى أعظم النّعم فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع.

فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟

قلت: هذا يسمّى الالتفات في «علم البيان» قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التّكلّم كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ**﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ**﴾ [فاطر: ٩]، وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في ثلاثة أبيات:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وباتَ وباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ الأَرْمَدِ

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرّفهم فيه.

ولأنّ الكلام إذا نقل من أُسلوب إلى أُسلوب كان ذلك أحسن تطريةً لِنَشَاط السّامع، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أُسلوب واحدٍ.

وقد تختصّ مواقعه بفوائد، وممّا اختصّ به هذا الموضع أنّه لمّا ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصّفات العظام تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشّأن حقيق بالثّناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمّات، فخوطب ذلك المعلوم المتميّز بتلك الصّفات، فقيل: إيّاك يا من هذه صفاته نخصّ بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدلّ على أنّ العبادة له لذلك التّميّز الّذي لا تحقّق العبادة إلّا به.

فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟

قلت: ليجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربّهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته.

⇐

أبيات» ظاهر في أنّ مذهب السّكّاكيّ موافق لمذهبه.

فإن قيل: يجوز أن يكون[1] أحدها في «باتَ»، والآخران في «جاءني» أحدهما

⇐ **فإن قلت**: فلم قدّمت العبادة على الاستعانة؟

قلت: لأنّ تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة إليها.

فإن قلت: لم أطلقت الاستعانة؟

قلت: ليتناول كلّ مستعان فيه.

والأحسن أن تراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة ويكون قوله: «اهدنا» بياناً للمطلوب من المعونة، كأنّه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: «اهدنا الصّراط المستقيم».

وإنّما كان أحسن؟ لتلاؤم الكلام وأخذ بعضه بحجزة بعض اهباختصارٍ.

(١) **قوله: «فإن قيل يجوز أن يكون»**. أي: فإن قيل: لا نسلّم موافقة الزّمخشري للسّكّاكيّ على الطّريقة الّتي مرّ، إذ يجوز أن يكون أحد الالتفاتات عند الزّمخشريّ في «بات» فإنّه عدل فيه إلى الغيبة بعد الخطاب في قوله «ليلك».

والآخران في «جاءني» بالاعتبارين اللّذين ذكرهما الشّارح.

أو يكون الثّاني من الثّلاث في الكاف من «ذلك» باعتبار الانتقال من الغيبة إلى الخطاب لأنّ الكاف في «ذلك» للخطاب، والالتفات الثّالث في «جاءني» باعتبار الانتقال من الخطاب في «ذلك» إلى التّكلّم في «خبّرته».

فيصحّ أن يكون في قول امرئ القيس ثلاث التفاتاتٍ على مذهب الجمهور أيضاً، ومن أين تحكم بأنّ صاحب «الكشّاف» موافق للسكّاكي؟ لم لا يجوز أن يكون بيان الالتفاتات عند الزّمخشريّ على النّحو المذكور الّذي يوافق مذهب الجمهور؟

والجواب عن الاحتمال الأوّل: أنّ ليس هاهنا ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور حتّى يدّعى أنّ مذهبهم يوافق مذهب الزّمخشريّ، لأنّ الانتقال إنّما يكون من شيءٍ واقع عليه أُسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في «ليلك» إلى الغيبة في «بات» صار الأُسلوب أُسلوب الغيبة فلم يكن الانتقال إلى التّكلّم في «جاءني» إلّا من الغيبة وحدها.

وعن الاحتمال الثّاني: أنّا لا نسلّم أنّ الكاف في «ذلك» خطاب لنفس امرئ القيس حتّى

⇐

باعتبار الانتقال من الخطاب في «ليلك»، والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في «بات».

أو يكون الثّاني في «ذلك» باعتبار الانتقال من الغيبة إلى الخطاب؛ لأنّ الكاف للخطاب.

والثّالث في «جاءني» باعتبار الانتقال من الخطاب إلى التّكلّم، فيصحّ أنّ فيه ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور أيضاً.

⇐ يكون «المعبّر عنه» في «بات» و«ذلك» و«جاءني» واحداً بل هو خطاب لمن يتلقّى ويأخذ الكلام من امرئ القيس وهو السّامع لكلامه.

وبيان ذلك كما نصّ عليه المحقّق الرّضيّ: أنّ أسماء الإشارة خمسة، لأنّ المشار إليه إمّا مذكّر وإمّا مؤنّث، وعلى التّقديرين إمّا مفرد وإمّا مثنّى وإمّا مجموع، وهو مشترك بين المذكّر والمؤنّث، فيكون خمسة ألفاظٍ، والألفاظ الدّالّة على الخطاب أيضاً خمسة والحاصل من ضرب الخمسة في الخمسة: خمس وعشرون لفظاً بحسب اللفظ، وستّة وثلاثون بحسب المعنى حاصلاً من ضرب ستّة للإشارة في ستّةٍ للخطاب ولكنّهم نقصوا في اللفظ من الإشارة واحداً بسبب الاشتراك في الجمع، ومن الخطاب أيضاً كذلك بسبب الاشتراك في التّثنية، فبقي خمس وعشرون.

وتبيّن بهذا أنّ اسم الإشارة لبيان المشار إليه من حيث الإفراد وفرعيه والتّذكير وفرعه، والكاف لبيان المخاطب، ومن يتلقّى الكلام من المتكلّم وبه ينحلّ إفراد الإشارة وجمع الخطاب في قوله ـ تعالى ـ حكايةً: ﴿ **فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ** ﴾ [يوسف: ٣٢]، لأنّ المشار إليه مفرد مذكّر وهو يوسف ـ عليه السّلام ـ والمخاطبات نساء مصر.

وكذا وجه تثنية الإشارة وإفراد الخطاب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَذٰانِكَ بُرْهَانَانِ** ﴾ [القصص: ٣٢]، لأنّ المشار إليهما هما: العصا واليد البيضاء، والمخاطب مفرد مذكّر وهو موسى ـ عليه السّلام ـ وكذا وجه جمع الإشارة وإفراد الخطاب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أُولٰئِكَ عَلىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [البقرة: ٥]، لأنّ المشار إليهم هم المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

فالجواب: عن الأوّل: أنّ الانتقال إنّما يكون من شيءٍ حاصلٍ واقعٍ عليه أُسلوب الكلام، وبعد الانتقال من الخطاب في «ليلك» إلى الغيبة في «بات» قد اضمحلّ الخطاب وصار الأُسلوب أُسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال إلى التّكلّم في «جاءني» إلّا من الغيبة وحدها.

وعن الثّاني: أنّا لا نسلّم أنّ الكاف في «ذلك» خطاب لنفسه حتّى يكون المعبّر عنه واحداً[1]، بل هو خطاب لمن يتلقّى منه الكلام كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ** ﴾[2]، ﴿ **ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذٰلِكَ** ﴾[3] حيث لم يقل: «ذلكم».

[أمثلة الالتفات]

[الالتفات من التّكلّم إلى الخطاب]

(مثال الالتفات من التّكلّم إلى الخطاب: ﴿ وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ

---

(١) **قوله: «لا نسلّم أنّ الكاف في «ذلك» خطاب لنفسه حتّى يكون المعبّر عنه واحداً»**. أقول: والمرزوقي اعتبر مثل هذا التفاتاً فقال في شرح باب المراثي من ديوان الحماسة شارحاً قول سليمان بن قَتَّة العدويّ يرثي أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ:

مررتُ على أبيات آل محمّد ... فلم أرَها أمثالَها يوم حُلَّتِ
فلا يُبْعِدِ اللهُ الدّيارَ وأهلَها ... وإنْ أصْبَحَتْ منهم برَغْمي تخلَّتِ
ألَا إنّ قَتْلَى الطَّفِّ من آل هاشم ... أذلَّتْ رِقابَ المسلمين فذَلَّتِ
وكانوا غياثاً ثمّ أضْحوا رَزِيَّةً ... ألَا عَظُمَتْ تلك الرَّزايا وجَلَّتِ

قال: وقوله: «ألا عَظُمَتْ تلك الرَّزايا وجلّت» التفات، كأنّه أقبل مُكْبِراً ومُسْتَفْظِعاً على مَنْ حوله، فقال: ما أعظَمَ هذه الرَّزَايا وما أجلَّها، لقد بلَغَتْ مبلغاً شنيعاً، وافترَتْ عن البلايا افتراراً قبيحاً فيالها ما أنكاها وأقرحها اهـ.

(٢) البقرة: ٥٢.

(٣) البقرة: ٦٤.

تُرْجَعُونَ ﴾[١]**﴾** مكان «ارجع».

فإن قلت: ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ ليس خطاباً لنفسه[٢] حتّى يكون المعبّر عنه واحداً؟

قلت: نعم ولكنّ المراد بقوله: **﴿ وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ ﴾** المخاطبون، والمعنى: ومالكم لا تعبدون الّذي فطركم ـ كما سيجيء ـ فالمعبّر عنه في الجميع هو المخاطبون.

فإن قلت: حينئذٍ يكون قوله: **﴿ تُرْجَعُونَ ﴾** وارداً على مقتضى الظّاهر، والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظّاهر.

قلت: لا نسلّم أنّ قوله **﴿ تُرْجَعُونَ ﴾** على مقتضى الظّاهر[٣]؛ لأنّ الظّاهر يقتضي

---

(١) يس: ٢٢.

(٢) **قوله: «فإن قلت: «ترجعون» ليس خطاباً لنفسه».** أي: يشترط في الالتفات اتحاد المعبّر عنه وهو مفقود في الآية فإنّ «ترجعون» خطاب لقوم حبيب النّجّار وليس خطاباً لنفسه فلا يكون في الآية التفات من المتكلّم في **﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾** [يس: ٢٢]، إلى الخطاب في **﴿ تُرْجَعُونَ ﴾**.

والجواب: أنّ المعبّر عنه فيها واحد فإنّ المراد بقوله: **﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾** أيضاً قومه كما سيصرّح به المصنّف في بحث التّعريض من الباب الثّالث ـ أي: باب المسند ـ حيث قال فيه: ونظيره ـ أي: ونظير **﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾** في التّعريض قوله ـ تعالى ـ: **﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾** أي: «ومالكم لا تعبدون الّذي فطركم» بدليل: **﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾** إذ لولا التّعريض لكان المناسب لسياق الآية أن يقال: «وإليه أرجع».

(٣) **قوله: «لا نسلّم أنّ قوله «ترجعون» على مقتضى الظّاهر».** وبيان هذا أنّ الظّاهر ـ كما تقدّم في الباب الأوّل عند شرح قوله: «ويسمّى إخراج الكلام عليها إخراجاً على مقتضى الظّاهر» ـ قسمان:

أحدهما: ما هو أصل المراد والواقع حقيقةً.

وثانيهما: ما هو أُسلوب الكلام وصورته وشكله، وقوله: «ترجعون» وارد على

⇐

أن لا يغيّر أُسلوب الكلام، بل يجري اللّاحق على سَنَن السَّابق.

وهذا الخطاب مثل التّكلّم[١] في قوله: «من نَبَأٍ جَاءني» وقد قطع المصنّف[٢] بأنّه وارد على مقتضى الظّاهر وزعم[٣] أنّ الالتفات عند السّكّاكيّ لا ينحصر في

⇐ مقتضى الظّاهر بهذا المعنى الثّاني، وهذا المعنى يقتضي أن لا يغيّر أُسلوب الكلام وشكله وصورته بل يجري اللّاحق على طريقة السّابق.

(١) **قوله: «وهذا الخطاب مثل التّكلّم»**. أي: الخطاب في «ترجعون» مثل التّكلّم في قول امرئ القيس: «من نبأ جاءني» في أنّ كلّاً منهما على خلاف مقتضى الظّاهر بالمعنى الثّاني ـ أي: الصّورة والشّكل، لا الحقيقة والأصل الّذي هو المعنى الأوّل ـ ففي كلّ واحدٍ منهما التفات على كلا المذهبين.

(٢) **قوله: «وقد قطع المصنّف»**. أي: الخطيب في «الإيضاح» بأنّ قول امرئ القيس: «من نبإٍ جاءني» وارد على مقتضى الظّاهر وهذا نصّه:

وأمّا قول امرئ القيس:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخِلَيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وباتَ وباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ الأَرْمَدِ

وَذٰلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَائَني ... وخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

فقال الزّمخشري: «فيه ثلاث التفاتاتٍ» وهذا ظاهر على تفسير السّكّاكيّ لأنّ على تفسيره في كلّ بيت التفاتة.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظّاهر، فلا يكون في البيت الثّالث التفات، لوروده على مقتضى الظّاهر.

لأنّا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدّم اه.

(٣) **قوله: «وزعم»**. أي: المصنّف في «الإيضاح» أنّ الالتفات عند صاحب «المفتاح» غير منحصر في خلاف المقتضى وهذا القيد ـ أي: قوله: «عند السّكّاكيّ» ـ يدلّ بأنّ الالتفات عند غير السّكّاكيّ منحصر في خلاف المقتضى، لأنّه المفهوم من القيد المذكور الآن وهو قوله: «عند السّكّاكيّ».

خلاف مقتضى الظّاهر، وهذا مُشعر بانحصاره فيه عند غير السّكّاكيّ.

وفيه نظر[١]؛ لأنّ مثل «ترجعون» و«جاءني» في الآية والبيت التفات عند السّكّاكي وغيره، فلوكان وارداً على مقتضى الظّاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظّاهر عند غير السّكّاكي أيضاً؛ فلا يتحقّق اختلاف بينه وبين غيره.

ثمّ الحقّ أنّه منحصر في خلاف مقتضى الظّاهر وإنّ مثل «ترجعون» و«جاءني» من خلاف المقتضى على ما حقّقناه.

[الالتفات من التّكلّم إلى الغيبة]

﴿وإلى الغيبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ[٢] * فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[٣]﴾ مكان «لنا»، وقد كثر في الواحد من المتكلّم لفظ الجمع تعظيماً له، لعدّهم المعظم كالجماعة،

---

(١) **قوله: «وفيه نظر»**. أي: فيما قطع الخطيب في «الإيضاح» وزعم نظر، لأنّ في «ترجعون» و«جاءني» في الآية والبيت التفات عند الجميع؛ السّكّاكي وغيره ـ كما أنّ الالتفات عند الجميع منحصر في خلاف المقتضى لأنّه من صور الإخراج لا على المقتضى ـ فلو كان مثل «ترجعون» في الآية و«جاءني» في البيت وارداً على مقتضى الظّاهر نظراً إلى أنّه موافق لأصل المراد والواقع حقيقة، لما انحصر الالتفات في خلاف المقتضى عند غير السّكّاكيّ أيضاً فلم يكن خلاف بيّن بينه وبين غيره وكان القيد المذكور لغواً.

(٢) **قوله: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»**. أخرج الواحدي النّيسابوري بطريقه عن ابن عبّاس وغيره، وكذا غيره أنّ هذه السّورة نزلت في العاص بن وائل السّهمي والد عمرو بن العاص ـ لعنهما الله ـ حين شَنَأَ رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ وسمّاه أبتر لوفاة ولده عبدالله مِنْ خديجة، فأنزل الله ـ عزّ وجلّ ـ السّورة وبشّر رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ بالكوثر وهي فاطمة الزّهراء ـ سلام الله عليها ـ وبقي منها نسل رسول الله وخلفاؤه الأحد عشر واكتمل بأميرالمؤمنين اثنا عشر خليفةً، ومن أراد تفسير السّورة بغير هذا فقد عضّ بظر أُمّه.

(٣) الكوثر: ١ ـ ٢.

ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم، وإنّما هو استعمال المولّدين [1] كقوله:

بِأَيِّ نَوَاحِي الأَرْضِ [2] أَبْغِي وِصَالَكُمْ   وَأَنْتُمْ مُلُوكٌ مَا لِمَقْصَدِكُمْ نَحْو

---

(١) **قوله: «وإنّما هو استعمال المولّدين»**. وفيه نظر لأنّ كلا الأمرين وقع في القرآن المجيد؛ أمّا المخاطب فقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ** ﴾ [الطّلاق: ١]، وأمّا الغائب فقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ** ﴾ [القلم: ١] حيث إنّ ضمير «يسطرون» راجع إلى «القلم» والجمع للتعظيم.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ** ﴾ [آل عمران: ٣٩]، مع أنّ المنادي كان جبرائيل وحده واسم الظّاهر في حكم الغائب.

وجوّز الزّمخشريّ وغيره في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا** ﴾ [هود: ١٤]، أن يكون الجمع لتعظيم الرّسول.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **رَبِّ ارْجِعُونِ** ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، بصيغة الجمع والمراد به مفرد قطعاً.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، أي: اللّه ورسوله ـ صلّى الله عليه وآله ـ والجمع للتعظيم.

وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ** ﴾ [القصص: ٩]، والنّهي خطاب لفرعون لأنّه السّبب الآمر، وغير ذلك من الآيات، فالاستعمال ليس للمولّدين كما زعم الشّارح.

(٢) **قوله: «بأيّ نواحي الأرض»**. البيت من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب التّامّ، والقائل الشّبليّ ـ كما في «الوافي» و«الخريدة» ـ.

قال الصّفدي في ترجمة الخطيب القرقوبي أبي عبدالله محمّد بن محمود بن الحسين المتوفّى سنة ٥١٢هـ من كتاب «الوافي بالوفيات» أنّه قال: سألني بعض المشايخ إجازةَ بيتٍ للشبليّ وهو:

بأيّ نواحي الأرض أبغي وصالكم   وأنتم ملوك ما لقصدكم سبل

⇐

⇐ فقلت مجيزاً له:

إذا لم يكــن وصــلٌ يــقرِّب مـنكم ... ولا مــنكم تأتــي إلى عــندنا رســل

فــنصبر حــتّى نستلين حـجابكم ... ويدرأ عنه جـور هـجركم الوصـل

فــما قــرع الصّــبّار بــاب لبــانة ... إليكــم وإلّا دونــه انــفتح القُــفْلُ

وإلّا عـــلاه مـــن ســوابغ طــولكم ... نســـيمٌ له فـــي كــلّ مكــرمة فـعلُ

أيقنط مــن إحســانكم عـبد مـثلكم ... وأنتم ملوك في الورى دأبها الفَضْلُ

فإن لم يكــن أهــلاً لمـا رام عـبدكم ... لديكم مـن النُّـعْمى فأنـتم له أهـل

ألّا حقّقوا المظنون فيكم وصـدّقوا ... فأكـبر ظــنّي أن سيتّصل الحَـبْلُ

وأورد مثل هذا بتغيير يسير عماد الدّين الكاتب في «خريدة القصر» في الكلام عـن «الطّيب وقرقوب وأعمالهما».

و«المقصَدُ» ـبفتح الصّاد ـمصدر، تقول العرب: «قَصَدْتُ الشَّيْءَ، وله، وإليه، قَصْداً» من باب «ضَرَبَ» طَلَبْتُهُ بعينه، و«إليه قَصْدِي» و«مَقْصَدِي» ـبفتح الصّاد ـواسم المكـان بكسرها نحو: «مَقْصِدٍ مُعَيَّنٍ» وبعض الفُقَهاء جمع «القَصْد» على «قُصُوْد» وقال النُّحَاة: المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يُجمع؛ لأنّه جنس والجنس يدلّ بلفظه على ما دلّ عليه الجمع من الكثرة، فلا فائدة في الجمع.

فإن كان المصدر عدداً كـ«الضَّرَبات» أو نوعاً كـ«العُلُوم» و«الأعمال» جاز ذلك؛ لأنّها وَحَدات، وأنواع جُمِعَتْ، فتقول: «ضربتُ ضربين» و«عَلِمْتُ عِلْمَينِ» فيُثَنّى لاخـتلاف النّوعين، لأنّ ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلّته، وعِـلْماً يـخالف عِـلْماً فـي مـعلومه ومتعلّقه كـ«علم الفِقْه» و«علم النّحو» كما تقول: «عـندي تُـمُور» إذا اخـتلفت الأنـواعُ، وكذلك «الظّنّ» يجمع على «ظنون» لاختلاف أنواعه، لأنّ ظنّاً يكون خـيراً وظـنّاً يكـون شرّاً. قال ابن مالك:

ومــا لتــوكيدٍ فــوحِّدْ أبــداً ... وثَنِّ واجمَعْ غـيرَهُ وأفـرِدا

وقال الجرجاني: ولا يجمع المبهم إلّا إذا أريد به الفرق بين النّوع والجنس، وأغلب ما

⇐

تعظيماً للمخاطب وتواضعاً من المتكلّم.

[الالتفات من الخطاب إلى التّكلّم]

﴿ ومن الخطاب إلى التّكلّم ﴾ قول علقمة بن عبدة[1]:

﴿ طَحَا بِكَ[2] ﴾ أي: ذهب بك ﴿ قَلْبٌ في الحِسَان ﴾ متعلّق بقوله: ﴿ طَرُوبُ ﴾.

⇐ يكون فيما ينجذب إلى الاسميّة، نحو «العلم» و«الظّنّ» ولا يطّرد ألا تراهم لم يقولوا في «قَتْل» و«سَلْب» و«غَضْب»: «قُتُول» و«سُلُوب» و«غُصُوب».

وقال غيره: لا يجمع «الوعد» لأنّه مصدر فدلّ كلامهم على أنّ جمع المصدر موقوف على السّماع، فإن سُمِعَ الجمعُ علّلوا باختلاف الأنواع وإن لم يُسْمَعْ علّلوا بأنّه مصدر، أي: باقٍ على مصدريّته، وعلى هذا فجمع «القَصْد» موقوف على السَّماع وأما «المَقْصِدُ» فيجمع على «مقاصد» ـ كذا قرّر في «المصباح» ـ.

(١) **قوله: «علقمة بن عَبَدَة»**. بن عبدالمنعم النّعماني ينتهي نسبه إلى نزار، وكان يقال له: الفحل لأنّه تحاكم هو وامرؤ القيس إلى امرأة امرئ القيس الطّائيّة فحكمت له عليه فغَضِبَ امرؤ القيس وقال: ليس كما قلت ولكنّكِ هَوِيْتِهِ فطلّقها فتزوّجها علقمة بعد ذلك فسمّي علقمة الفحل ولم يكن علقمة أشعر من امرئ القيس ولكن كانت ـ كما حدس امرؤ القيس ـ تهواه.

(٢) **قوله: «طحا بك»**. البيتان من الطّويل على العَروض المقبوضة مع الضّرب المحذوف وعروض البيت الأوّل استعملت محذوفة للتّصريع بالضَّرْب فهو مصرّع أيضاً.

والقائل علقمة بن عبدة الفحل وبعد البيتين:

منعّمةٌ لا يستطاع كلامها ... على بابها من أن تُزار رقيبُ

إذا غاب عنها البَعْلُ لم تُفْشِ سرّه ... وترضى إيابَ البعل حين يؤوبُ

فلا تعدِلِيْ بيني وبين مُغَمَّرٍ ... سقَتْكَ روايا المُزْنِ حِينَ تَصُوبُ

سقاك يمانٍ ذو حنينٍ وعارضٍ ... تروحُ به جنحَ العَشِيِّ جَنوب

وما أنتَ أمْ ما ذكرُها رَبَعيّةٌ ... يخطّ لها من ثَرْمَداء قليبُ

فإن تسألوني بالنّساء فإنّني ... خَبِيْر، بأدواء النّساء طبيبُ

⇐

⇐ إذا شاب رأسُ المَرْءِ أو قَلَّ مالُهُ فليس له من وُدّهنّ نَصِيْبُ
يُرِدْنَ ثَراءَ المالِ حيثُ علمتُهُ وشَرْخُ شبابٍ عندهُنَّ عَجِيْبُ

وهي طويلة يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمر الغسّاني وكان أسر أخَاه شأساً فرحل إليه يطلب فكّه من الأَسْر ويقول في غرضه منها:

وفي كلّ حيّ قد خبطت بنعمة فحقّ لشَأسٍ من نَداك ذَنوب

فلمّا سمع الحارث هذا البيت قال: «نعم وأَذْنِبة» ولمّا سَمِع قوله في وصف النّساء قال: «صدق فوك، للّه أبوك، أنت طبيبهنّ والخبير بأدوائهنّ».

وقوله: «طحا بك» أي: ذهب بك، والباء للتعدية، والطَّرَب حالة تعتري الإنسان من شدّة السّرور والابتهاج، و«بعيد» مصغّر «بَعْد» للتقريب وهو ظرف لـ«طحا».

وقوله: «عَصْرَ حَانَ» بدل من «بعيد الشّباب» ولا منافاة بين كون «بعيد الشّباب» وكون «عصرحان مشيب» ظرفين لِشيءٍ واحدٍ على الإبدال.

قال بعضهم: والكاف في قوله: «طحا بك» مفتوحة لأنّه وإن كان خطاباً لنفسه إلّا أنّه ليس للفظ «النّفس» بل لمدلوله، والتّأنيث إنّما هو في اللفظ. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي** ﴾ [الأنعام: ٧٨]، بتذكير اسم الإشارة، إذ لا مُقْتَضِيَ لتأنيثها فإنّ الإشارة إلى ذات الشّمس والتّأنيث إنّما هو في لفظها ولذا يقال لها: مؤنّث لفظيّ. وبهذا يبطل توجيه بعض المفسّرين تذكير المبتدأ ـ أي: اسم الإشارة ـ بأنّه باعتبار الخبر ـ أي: ربّي ـ إذ لا مُقْتَضِيَ لتأنيث المبتدأ حتّى يحتاج إلى جعل التّذكير بالنّظر إلى الخبر؛ فإنّ الإشارة ـ كما قلنا ـ إلى ذات الشّمس والتّأنيث إنّما هو في لفظها.

وقال الفاضل المحشّي: إذا اشتهر المسمّى في ضمن إطلاق لفظ المؤنّث عليه يلاحظ ذلك المسمّى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التّأنيث في الإشارة إليه ورَجْع الضّمير ولهذا قال ـ تعالى ـ في الآية المذكورة: ﴿ **فَلَمَّا أَفَلَتْ** ﴾.

وقوله: «قد شطّ وليها» جملة حاليّة، وقوله: «عادت» يحتمل أن يكون من المُعَاداة النّاقص الواوي من باب المفاعلة والأصل: «عَادَوَتْ» ثمّ يصير «عَادَيَتْ» تقلب الياء ألفاً

⇐

قال المرزوقي: معنى «طَرُوْبٌ في الحِسان»: له طَرَب في طلب الحِسان، ونَشاط في مراودتها.

﴿ بُعَيْدَ الشَّبَابِ ﴾ أي: حين ولّي الشّباب وكاد ينصرم ﴿ عصْرَ حانَ مَشِيبُ ﴾ أي: زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم.

﴿ يُكَلِّفُني لَيْلىٰ ﴾ فيه التفات من الخطاب في «طَحا بك» إلى التّكلّم حيث لم يقل: «يكلّفك»، وفاعل «يكلّفني» ضمير القلب، و«ليلى» مفعوله الثّاني، والمعنى: يكلّفني ذلك القلبُ ليلى ويُطَالِبُني بوصلها.

وروي بالتّاء الفوقانيّة على أنّه مسند إلى «ليلى» والمفعول محذوف، أي: شدائد فِراقها.

أو على أنّه خطاب للقلب، ففيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب.

وقوله: «طَحا بِكَ» فيه التفات آخر عند السّكّاكي لا عند الجمهور.

﴿ وَقَدْ شَطَّ ﴾ أي: بَعُدَ ﴿ وَلْيُهَا ﴾ أي: قربها ﴿ وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ ﴾.

قال المرزوقي: «عادت» يجوز أن يكون «فاعَلَتْ» من «المعاداة» كأنّ الصَّوارف والخُطُوب صارت تُعادِيه.

ويجوز أن يجعل من «عاد، يعود» أي: عادت عَوادٍ وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

⇐ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير «عَاْدَاْتْ» تحذف الألف لالتقاء السّاكنين فيصير «عَادَتْ».

ويحتمل أن يكون «عَادَتْ» من «عاد، يعود» الأجوف الواوي من الثّلاثي المجرّد من باب «نصر» والأصل: «عَوَدَتْ» قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «عَادَتْ». والباقي واضح.

[الالتفات من الخطاب إلى الغيبة]

﴿ وإلى الغيبة: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ[1] بِهِمْ ﴾[2] ﴾ مكان «بكم».

[الالتفات من الغيبة إلى التّكلّم]

﴿ ومن الغيبة إلى التّكلّم: ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ ﴾[3] ﴾ مكان «ساقه».

[الالتفات من الغيبة إلى الخطاب]

﴿ وإلى الخطاب: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[4] ﴾ مكان: «إيّاه نعبد».

[رأي صدر الأفاضل]

وذكر صدر الأفاضل[5] في «ضِرام السّقط» أنّ من شرط الالتفات أن يكون

---

(١) **قوله: «في الفلك وجرين»**. الفُلْك مفرد وجمع، والضّمّة في المفرد أصل مثل ضمّة «قُفْل» وفي الجمع عارض مثل ضمّة «أُسْد» والفرق إلى القرينة، قال ـ تعالى ـ: ﴿ **فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ** ﴾ وهذا مفرد بدليل تذكير الوصف ولو كان جمعاً لقال: «المشحونة» وقال ـ تعالى ـ: ﴿ **فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ** ﴾ وهذا جمع بدليل ضمير جمع المؤنّث الرّاجع إلى «الفلك».

(٢) يونس: ٢٢.

(٣) فاطر: ٩.

(٤) الفاتحة: ٤ ـ ٥.

(٥) **قوله: «ذكر صدر الأفاضل»**. أي: صدر الأفاضل الخوارزمي ـ تلميذ الزّمخشري البارز، وخليفته ـ في شرح القصيدة التّاسعة والثّمانين من ديوان المعرّي المسمّى بـ«سقط الزّند» وهي:

أبَــني كِــنانةَ إنّ حَشْــوَ كِـنانتي نَــبْلٌ، بــها نَــبَلُ الرِّجــال هُــلُوْكُ

⇐

المخاطب بالكلام في الحالين واحداً كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنّ ما قبل هذا الكلام وإن لم يخاطب به الله من حيث الظّاهر فهو بمنزلة المخاطب به؛ لأنّ ذلك يجري من العبد مع الله ـ تعالى ـ لا مع غيره، بخلاف قول جرير[١]:

⇐ هل تَزْجُرَنْكم رِسالة مُرْسِلٍ ... أم ليس يـنفَعُ فـي أُوْلاك أَلُـوْكُ
تحتي مُصَعْلَكَةُ الرَّبيعِ، وفوقها ... بَيْضاءُ، عَزَّ ـ بِذَوْبِها ـ الصُّعْلُوْكُ

وهي تسعة عشر بيتاً من الكامل على العَروض الصَّحيحة التّامّة مع الضَّرْبِ المقطوع.

وهذا نصّ صدر الأفاضل: أضرب عن خطاب بني كِنانة إلى إخبارٍ عنهم قوله: «في أولاك ألوك» وإن كان يُرَى أنّه من قبيل الالتفات فليس منه، وذلك أنّ من شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحداً كقوله ـ تعالى ـ: «إيّاك نعبد».

وذلك أنّ ما قبل هذا الكلام وإن لم يخاطب به الله ـ عزّ وجلّ ـ من حيث الظّاهر فهو بمنزلة المخاطب به، لأنّ ذلك يجري من العبد مع الله ـ تعالى ـ إذ هو لم يؤمر بأن يقوله مع غير الله. فكأنّ المخاطب بالكلامين واحد، بخلاف قول جرير:

ثِـقِيْ بـالله ليس له شـريك ... ومـن عـند الخـليفة بـالنَّجَاح
أغِـثْنِيْ يـا فـداك أبـي وأُمّـي ... بسَـيْبٍ مـنك إنّك ذو ارتـياحِ

فإنّ المخاطب بالبيت الأوّل امرأته، لأنّه حكـاية كـلام دار بـينه وبـينها والمـخاطب بالبيت الثّاني هو الخليفة، ونحوه:

متى كـان الخـيامُ بـذي طُـلُوْح ... سُـقِيْتِ الغـيثَ أيّـتها الخـيامُ

قوله: «سُقِيْت الغيث» بمعزل عن الالتفات؛ لأنّ قوله: «متى كان الخيام بذي طلوح» كلام مع غير الخيام، لأنّه سؤال عن الخيام، والسّؤال كلام مع المسؤول لا مع المسؤول عنه، وقوله: «سُقِيْتِ الغيث» كلام مع الخيام، فكذلك هاهنا، لأنّ المخاطب بـ«هل تزجرنكم». بنو كِنانة والمخاطب بقوله: «أولاك» أنت، وهذا وإن لم يكن في مقام الالتفات مليح، يريد أنّهم لا يتأهلون للخطاب. شروح سقط الزّند ٥: ١٩٠١ـ١٩٠٢.

(١) **قوله: «جرير»**. هو ابن عطيّة بن حذيفة الخطفيّ بن بدر الكلبيّ اليربوعيّ التّميميّ، ولد سنة ٢٨هـ وتوفّي سنة ١١٠هـ وكان مولده ووفاته باليمامة. وكان يجاري الشّعراء ـ منهم الفرزدق وغيره ـ ويناضلهم، وكان هجّاءً، وكان مكنيّ بأبي حَزْرَة.

ثِقِي بِاللَّهِ(١) لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ وَمِنْ عِنْدِ الْخَلِيفَةِ بِالنَّجَاحِ

---

(١) **قوله: «ثقي باللّه»**. البيتان من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل جرير في قصيدة طويلة يقول فيها:

أتصحو بل فؤادُك غيرُ صاحِ عشيّةَ همّ صحبُك بالرَّواح
يقول العاذلاتُ علاك شيبٌ أهذا الشّيب يمنعني مِراحي
يكلّفني فؤادي من هواه ظعائنَ يجتزعن على رُماحِ
ظعائنَ لم يَدِنَّ مع النَّصارى ولا يدرين ما سَمَكُ القَراح
فبَعْضُ الماء ماءُ رَبابِ مُزْنٍ وبَعْضُ الماءِ من سَبَخٍ مِلاح
سيكفيك العواذِلَ أرحبيٌّ هجانُ اللونِ كالفَرَدِ اللَّياح
يَعُزُّ على الطّريق بمنكبَيْه كما ابترك الخليعُ على القِداحِ
تعزَّتْ أُمّ حَزْرَة ثمّ قالت رأيتُ الواردين ذوي امتناحِ
تُعَلِّلُ وَهْيَ ساغبةٌ بنيها بأنفاسٍ من الشَّبِمِ القَراح
سأَمْتاحُ البحور فَجَنِّبِيْني أذاةَ اللوم وانتظري امتياحي
ثقي باللّه... البيتين..
فإنّي قد رأيت عليَّ حقّاً زيارتيَ الخليفة وامتداحي
سأشكُرُ أن رَدَدْتَ عليَّ ريشي وأثبتَّ القوادم في جَناحي
ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندَى العالمين بُطُونَ راحِ
وقومٍ قد سموت لهم فدانوا بِدُهْمٍ في مُلَمْلَمَةٍ رَداحِ
أبحتَ حِمَى تِهامة بعد نَجْدٍ وما شيء حَمِيْتَ بمستباحِ
لكم شُمُّ الجبال من الرَّواسي وأعظَمُ سَيْل معتلج البِطاحِ

وقوله: «من عند الخليفة» متعلّق بالنّجاح على رأي المحقّق الرّضي لأنّه جوّز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً. قال ـ تعالى ـ: ﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ** ﴾ [الصّافّات: ١٠٢]، فقدّم «معه» على «السّعي» لذلك. وقال غيره: متعلّق بـ«النّجاح» المقدّر المفسّر بما بعده، والمعنى: ثقي باللّه وثقي بالنّجاح من عند الخليفة ـ لعنه الله ـ

⇐

أَغِثْنِي يَا فِدَاكَ أَبِـي وَأُمّـي   بِسَيْبٍ مِنْكَ إِنَّكَ ذُو ارْتِيَاحِ

فـإنّه ليس مـن الالتـفات فـي شـيء؛ لأنّ المـخاطب بـالبيت الأوّل امـرأتـه، والمخاطب بالبيت الثّاني هو الخليفة؛ فهذا أخصّ من تفسير الجمهور.

فقول أبي العَلاء:

هَلْ تَزْجُرَنَّكُمُ[1] رِسَالَةُ مُـرْسِلٍ   أَمْ لَيْسَ يَـنْفَعُ فـي أُولاكَ أَلُـوكُ

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في «تزجرنّكم» اإلى الغيبة في «أُولاك» بمعنى «أُولئك» وهو قال: إنّه إضراب عن خطاب بني كِنانة إلى الإخبار عنهم، وإن كان يُرى من قبيل الالتفات فليس منه، لأنّ المخاطب بـ«هَلْ تزجرنّكم» بنو كِنانة، وبقوله: «أُولاك» أنت.

[تفسيران آخران عن الالتفات]

وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين:

⇐ وهو عبدالملك بن مروان الملعون. والمنادى في قوله: «يا فداك» محذوف أي: «يا أيّها الخليفة» و«السَّيْب»: العطاء و«الارتياح»: السّرور، أي: إنّك ذو نَشاط في العَطاء. والشّاهد واضح.

(١) **قوله: «هل تزجرنّكم»**. البيت من الكامل على العَروض التّامّة مع الضَّرب المقطوع وهـو بيت من القصيدة التّاسعة والثّمانين من قصائد «السّقط» يخاطب به بني كنانة قائلاً:

أبـني كِـنانةَ إنّ حَشْـوَ كِـنانتي   نَـبْلٌ بـها نَـبَلُ الرِّجـال هُـلُوكُ
هـل تَـزْجُرَنَّكم رسالةُ مُـرْسِلٍ   أم ليس يـنفعُ فـي أُولاك أَلُـوْكُ
تحتي مُصَعْلَكَةُ الرَّبـيع وفـوقَها   بَـيْضَاءُ عَـزَّ بـذَوْبها الصُّعْلُوكُ
واسـتامَها مُـثْرٍ، وآخَـرُ مُـعْوِزٌ   ومـن الرِّجـال مـعاوِزٌ ومُـلُوْكُ
عِـزٌّ كـعزِّ المُـحْصَناتِ، أَمَـامَهُ   لِيْنٌ، كما ضَحِكَتْ إليك هَـلُوْكُ

وهي طويلة يصف فيها فرسه ودِرْعه البيضاء كأنّها اللُّجين يساومها الغنيّ والفقير، والشّاهد واضح.

أحدهما: تعقيب الكلام بجملةٍ مستقلّةٍ متلاقية له في المعنى على طريق المَثَل أو الدّعاء، أو نحوهما[١] كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا[٢]﴾[٣] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ[٤]﴾[٥] وفي كلامهم: «قَصَمَ الفَقْرُ ظَهْرِي والفقر من قاصمات الظّهر»[٦]. وفي قول جرير:

مَتىٰ كانَ الخِيامُ[٧] بِذِي طُلوحٍ ... سُقِيْتِ الغَيثَ أيَّتُهَا الخِيامُ

---

(١) **قوله: «على طريق المثل أو الدّعاء، أو نحوهما»**. أي: من الإيغال والتّكميل ممّا يأتي في باب «الإيجاز والإطناب والمساوات».

(٢) **قوله: «إنّ الباطل كان زهوقا»**. فإنّه جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وكثرة الاستعمال.

(٣) الإسراء: ٨١.

(٤) **قوله: «صرف الله قلوبهم»**. هذا مثال الدّعاء.

(٥) التّوبة: ١٢٧.

(٦) **قوله: «الفقر من قاصمات الظّهر»**. مثال التّكميل ونحوه وهو بمنزلة الدّليل لما تقدّم.

(٧) **قوله: «متى كان الخِيام»**. البيتان من الوافر على العروض المقطوفة مع الضّرب المماثل، والقائل جرير بن عطيّة، والبيت الأوّل مطلع القصيدة يقول فيها:

متى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ ... سُقِيْتِ الغيثَ أيّتها الخِيَامُ
تَنَكَّرَ من معارفها ومالَتْ ... دَعَائِمُها وقَدْ بَلِيَ الثُّمَامُ
تغالى فوق أَجْرَعِكِ الخُزَامى ... بِنَوْرٍ واستهلَّ بك الغَمَامُ
مقام الحيّ مرّ له ثمان ... إلى عشرين قد بَلِيَ المُقَامُ
أَقُولُ لصحبتي لمّا ارتحلنا ... ودمعُ العينِ مُنْهَمِرٌ سِجَامُ
أتمضُوْنَ الرُّسُوْمَ ولا تُحَيَّا ... كلامكُمْ عليَّ إذاً حرامُ
أقيموا إنّما يومٌ كيومٍ ... ولكنّ الرّفيق له ذِمامُ
بنفسي مَنْ تَجَنُّبُه عزيزٌ ... عليَّ ومَنْ زيارته لِمامُ
ومَنْ أُمْسِي وأُصْبِحُ لا أراه ... ويَطْرُقُني إذا هجع النِيَامُ

⇐

أتنسىٰ يومَ تَصْقُلُ عارِضَيْهَا ... بِفَرْعِ بَشَامَةٍ سُقِيَ الْبَشَامُ

والثّاني: أن تذكر معنىً فتتوهّم أنّ السّامع اختلجه شيء[1] فتلتفت إلى كلام يزيل اختلاجه ثمّ ترجع إلى مقصودك كقول ابن ميّادة[2]:

فَلا صَرْمُهُ يَبْدُو[3] وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ ... وَلاَ وَصْلُهُ يَصْفُو لَنا فَنُكَارِمُه

⇐ أليس لما طَلَبْتُ فَدَتْكَ نفسي ... قضاءٌ أو لحاجتي الضِّرامُ

فِدىً نفسي لنفسك من ضجيعٍ ... إذا ما التجَّ بالسِّنةِ المَنامُ

أتنسى إذ تُوَدِّعُنا سُلَيْمَى ... بفرعِ بَشَامَةٍ سُقِيَ البَشَامُ

وهي طويلة اقتطفنا منها هذا المقدار وهو كافٍ في إفادة المراد.

(١) **قوله: «والثاني: أن تذكر معنى فتتوهّم أنّ السّامع اختلجه شيء»**. عدّه المحقّق الرّضيّ في شرح «الكافية» من أقسام الجملة المعترضة ومثّله بقوله ـ عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر» وعدّه من الالتفات بما ذكره الشّارح أحسن وأَجْمَلُ وأوضح وأفضل.

(٢) **قوله: «ابن ميّادة»**. هو أبو حرملة أو أبو شرحبيل الرّمّاح بن أبرد بن ثوبان الذّبياني الغطفاني المضريّ، من مخضرمي الدّولتين بني أُميّة وبني العبّاس ـ لعنهم الله جميعاً ـ اشتهر بنسبته إلى أُمّه ميّادة، واسم أبيه أبرد، وقيل: يزيد، وجدّه ثوبان، توفّي سنة ١٤٩هـ. وكان يفتخر بهذه النّسبة فيقول في رجزٍ مشطورٍ:

أنا ابن ميّادة لَبَّاسُ الحُلَلْ

أَمَرُّ من مُرٍّ وأحلى من عَسَلْ

حتّى إذا الشَّمْسُ دنا منها الأُصُلْ

تروَّحَتْ كأنّها جَيْشٌ رَحَلْ

شعره رقيق، وكان هجّاءً، وقيل: إنّه أشعر الغطفانيّين في الجاهليّة والإسلام، وإنّه كان خيراً لقومه من النّابغة.

(٣) **قوله: «فلا صرمه يبدو»**. البيت من الطّويل، والقائل ابن ميّادة وهو آخر بيتٍ من قطعة ⇐

⇒ يقول فيها:

أتُظْهِرُ ما في الصَّدْرِ أم أنت كاتِمُه ... وكتمانُهُ داءٌ لمن هو كاتِمُه

وإضماره في الصَّدْر داء وعلّةٌ ... وإظهارُهُ شُنْعٌ لمن هو عالِمُه

وَفَى لكما بابني سليمانَ قاسمٌ ... بِجَدٍّ النُّهىٰ إذ يَقْسِمُ الخيرَ قاسِمُه

فبيتكما بيتٌ رفيعٌ بناؤُه ... متى يَلْقَ شيئاً مُحْدَثاً فهو هادِمُه

لكم كَبْشُ صِدْقٍ شَذَّبَ الشَّوْلَ عنكم ... وكَسَّرَ قرني كُلِّ كَبْشٍ يُصَادِمُه

فلا صَرْمُهُ يَبْدُو وفي اليأس راحة ... ولا وصله يصفو لنا فنكارمه

وفي البيت الأخير توارد الخَوَاطر حيث قال أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن سلمة بن عامر بن هَرْمَة الكِناني القرشي:

وفي اليأس عن بعض المطامع راحة ... ويا رُبَّ خيرٍ أدركته المَطَامِعُ

وكان منقطعاً إلى العلويّين وهو آخر الشّعراء الّذين يحتجّ بشعرهم. قال الأصمعيّ: ختم الشّعر بابن هَرْمة. ولد سنة ٨٠هـ وتوفّي سنة ١٧٦هـ.

وقال أبو جعفر محمّد بن حازم بن عمرو الباهليّ المتوفّى سنة ٢١٥هـ:

وإنّي لذو وُدٍّ لمن دام وُدُّه ... وجافٍ لمن رَامَ الجَفَاءَ مَلُوْلُ

وإنّ امرأً يأوي إلى دارِ ذلّةٍ ... تعبّده فيها الرَّجاءَ ذليلُ

وفي اليأس من ذُلِّ المطامِعِ راحة ... وفي النّاس ممّن لا يُحِبُّ بديل

وأبو جعفر الباهلي هذا صاحب البيتين المشهورين:

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم إنّني ... إلى الجهل في بعض الأحايين أحوج

ولي فرس للحلم بالحلم ملجم ... ولي فرس بالجهل، للجهل مُسْرَجُ

وقال رُقَيع الوالبي عمّار بن عبيد من شعراء عصر الطّاغية معاوية ـ لعنه الله ـ من قصيدة طويلةٍ في امرأة مسماة بـ«جَنُوْب»:

وما بَعُدَتْ منّا وفي اليأس راحة ... وما اقتربت إلّا بعيداً قريبُها

وقال قيس بن ذُرَيْح الكِناني المتوفّى سنة ٦٨هـ وكان يقال له قيس لُبْنَى وهي لُبْنى بنت

⇐

كأنّه لمّا قال: «فلا صرمه يبدو»، قيل له: وما تصنع به؟ فأجاب بقوله: «وفي اليأس راحة».

[وجه الالتفات]

﴿ووجهه[1]﴾ أي: وجه حسن الالتفات على الإطلاق **﴿أنّ الكلام اذا نقل عن**

⇒ الحُباب حيث تعشقها فنسب إليها وكان من سُكّان المدينة:

ويومَ مِنىً أعرضتِ عنّي فلم أقل ... بحاجةِ نفسٍ عند لُبْنَى مقالُها

وفي اليأس للنفس المريضة راحة ... إذا النَّفْسُ رامَتْ خطّةً لا تنالُها

وقال يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثّقفيّ المتوفّى سنة ١٠٥هـ من أهل الطّائف:

ترى المرءَ يخشى بعضَ ما لا يضيره ... ويأمَلُ شيئاً دونه الموتُ واقعُ

وما المالُ والأهلونَ إلّا ودائِعٌ ... ولابدّ يوماً أن تُرَدَّ الوَدائِعُ

فكُلُّ أمانيّ امرئٍ لا ينالُها ... كأضغاث أحلامٍ يراهنّ هاجِعُ

وفي اليأس من بعض المطامع راحة ... ويا رُبَّ خيرٍ أدركته المطامِعُ

أبى الشَّيْبُ والإسلامُ أن أَتْبَعَ الهوى ... وفي الشّيب والإسلام للمرء وازِعُ

وسبق هؤلاء كلّهم الشّاعرُ الجاهلي المُقِلّ حاجز بن عوف بن الحارث الأزديّ حيث قال:

إذا قلّ مالي ازددتُ في همّتي غِنىً ... عن النّاس والغاني بما نال قانِعُ

وفي اليأس عن أموالهم لك راحة ... وفي الصّبر عِزٌّ للضّراعة قاطِعُ

وإنّي لأستبقي إذا العُسْرُ مَسَّني ... بشاشة وجهٍ حين تَبْلَى الطّلائِعُ

فأُعْفِي ثرى قَوْمي ولو شئتُ نَوَّلُواْ ... إذا ما تَشَكّى المُلْحِفُ المتضارِعُ

مخافة أنْ أُقْلَى إذا جِئْتُ زائراً ... وتُرْجِعُني نحوَ الرِّجال المطامِعُ

(١) **قوله: «وجهه»**. من هاهنا إلى آخر بيان الوجه منقول عن «الكشّاف» وقد أوردنا نصّه قبل ذلك فراجعه ولا حاجة إلى الإعادة فإنّها هاهنا خالية عن الإفادة.

أُسلوب إلى أُسلوب آخر كان أحسن تطريةً ﴾ أي: تجديداً وإحداثاً من «طَرَّيْتُ[1] الثَّوْبَ» ﴿ **لِنَشاط السّامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه** ﴾ أي: إلى ذلك الكلام.

[اختصاص مواقع الالتفات بلطائف أُخرىٰ]

﴿ **وقد يختصّ مواقعه بلطائف** ﴾ أي: قد يكون لكلّ التفات ـ سوى هذا الوجه العامّ ـ لطيفة ووجه مختصّ به بحسب مناسبة المقام.

[اللطيفة على تفسير السّكّاكيّ]

﴿ **كما في سورة الفاتحة فإنّ العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد** ﴾ ذلك العبد ﴿ **من نفسه مُحَرِّكاً للإقبال عليه** ﴾ أي: على ذلك الحقيق بالحمد ﴿ **وكلّما أجرى عليه صفة من تلك الصِّفات العِظام قَوِيَ ذلك المُحَرِّك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها** ﴾ أي: خاتمة تلك الصّفات، وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾[2] ﴿ **المفيدة أنّه** ﴾ أي: ذلك الحقيق بالحمد ﴿ **مالك للأمر كلّه في يوم الجزاء** ﴾ لأنّه أُضيف «مالك» إلى «يوم الدّين» على طريق الاتّساع[3]، والمعنى على

---

(١) إذا عملت به عملاً صار كأنّه جديد ـ كما نصّ عليه الهنديّ ـ.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) **قوله: «على طريق الاتّساع»**. قسّموا الاتّساع في الظّروف على ثلاثة أقسام:

الأوّل: الاتّساع المكاني بأن يستعمل في مكانه الأصليّ وغيره، وهذا هو المراد في ردّ من استدلّ على جواز تقديم خبر «ليس» عليه بتقديم معموله في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ** ﴾ [هود: ٨]، وأجيب باتّساعهم في الظّروف.

الثّاني: الاتّساع المعنوي بأن يستعمل في المعنى الظّرفيّ الحقيقيّ والمجازيّ نحو: «في ذمّتي دَيْنٌ».

الثّالث: الاتّساع الآلي بأنْ يستعمل مع آلة الظّرفيّة ـ أي: مع لفظة «في» وبدونها ـ وهذا

⇐

الظّرفيّة ـ أي: مالك في يوم الدّين ـ والمفعول محذوف دلالةً على التّعميم. **﴿فحينئذٍ يوجب﴾** ذلك المحرّك ـ لتناهيه في القوّة ـ **﴿الإقبال عليه﴾** أي: على ذلك الحقيق بالحمد **﴿والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمّات﴾**.

والباء في «بتخصيصه» متعلّق بالخِطاب، تقول: خاطبته بالدّعاء ـ إذا دعوتَ له مواجهةً ـ.

والمعنى: يوجب ذلك المُحَرِّكُ أن يخاطب العبدُ ذلك الحقيقَ بالحمد بما يدلّ على تخصيصه بأنّ العبادة ـ وهي غاية الخضوع والتّذلّل ـ له لا لغيره، وبأنّ الاستعانة في جميع المهمّات منه لا من غيره، وتعميم المهمّات مستفاد من إطلاق الاستعانة.

⇐ هو المراد في هذا المقام.

قال الفاضل المحشّي: طريق الاتّساع: هو أن يجري الظّرف مجرى المفعول به كقوله:

* ويوماً شَهِدْنَاه سليماً وعامراً *

قال الزّمخشريّ في «الكشّاف»: فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسم الفاعل إلى الظّرف على طريق الاتّساع، مُجرى مجرى المفعول به كقولهم: «يا سارق الليلة أهل الدّار» والمعنى على الظّرفيّة، ومعناه: مالك الأمر كلّه في يوم الدّين.

قال: فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقيّة فلا تكون معطية معنى التّعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟

قلت: إنّما تكون غير حقيقيّة إذا أُريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال فكان في تقدير الانفصال كقولك: «مالك السّاعة أو غداً»، فأمّا إذا قصد معنى الماضي كقولك: «هو مالك عبده أمس» أو زمان مستمرّ كقولك: «زيد مالك العبيد» كانت الإضافة حقيقيّةً كقولك: «مولى العبيد» وهذا هو المعنى في «مالك يوم الدين» اهبتصرّفٍ يسيرٍ.

[نقل عن الزّمخشري في الكشّاف]

والأحسن أن يراد الاستعانة على أداء العبادة ويكون «اهدنا» بياناً للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته، لا وسيلة إلى طلب الحوائج والاستعانة في المهمّات.

فاللطيفة المختصّ بها موقع هذا الالتفات هو أنّ فيه تنبيهاً على أنّ العبد إذا أخذ في القرائة يجب أن تكون قرائته على وجه يجد من نفسه ذلك المُحَرِّك المذكور.

[اللطيفة على تفسير الزّمخشري]

هذا الّذي ذكره المصنّف جارٍ على طريقة «المفتاح». وطريقة «الكشّاف» هو أنّه لمّا ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصّفات تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشّأن، حقيق بالثّناء والعبادة، فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميّز فقيل: «إيّاك يا من هذه صفاته نعبد» ليكون الخطاب أدلّ على أنّ العبادة له لأجل ذلك التّميّز الّذي لا يَحِقُّ العبادة إلّا به؛ لأنّ المخاطب أدخل في التّميّز وأعرف فيه؛ فكأنّ تعليقَ العبادة به تعليقٌ بلفظ «المتميّز» ليشعر بالعلّيّة.

[اللطيفة على رأي ثالث]

ويمكن أن يقال: إنّ ازدياد ذكر لوازم الشّيء وخواصّه يوجب ازدياد وضوحه وتميّزه والعلم به، فلمّا ذكر الله ـ تعالى ـ توجّه النّفس إلى الذّات الحقيق بالعبادة فكلّما أجرى عليه صفة من تلك الصّفات العِظام ازداد ذلك.

وقد وصف أوّلاً: بأنّه المدبّر للعالَم وأهله.

وثانياً: بأنّه المُنْعِم بأنواع النِّعَم الدّنيويّة والأُخرويّة، لينتظم لهم أمر المعاش، ويستعدّوا لأمر المعاد.

وثالثاً: بأنّه المالك لعالم الغيب، وإليه معاد العباد، فانصرفت النَّفْسُ بالكلّيّة إليه، لتناهي وضوحه وتميّزه بسبب هذه الصّفات، فخوطب تنبيهاً على أنّ من هذه صفاته يجب أن يكون معلوم التّحقيق عند العبد، متميّزاً عن سائر الذّوات، حاضراً في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة، وفيه تعظيم لأمر العبادة وأنّها ينبغي أن تكون عن قلب حاضر كأنّه يشاهد ربّه ويراه، ولا يلتفت إلى ما سواه.

[صور أُخرى من الإخراج على خلاف المقتضى]

ولمّا انجرّ كلامه إلى ذكر خلاف مقتضى الظّاهر أَوْرَدَ عدّة أقسام منه وإن لم يكن من مباحث المسند إليه، فقال:

[الأُسلوب الحكيم]

﴿ **ومن خلاف مقتضى الظّاهر تلقّي المخاطب**[١] **بغير ما يترقّبه ـ بحمل كلامه على خلاف مراده ـ** ﴾ الباء في «بغير» للتّعدية وفي «بحمل» للسّببيّة، والمعنى: ومن خلاف مقتضى الظّاهر أن يتلقّى المتكلّم المخاطب ـ الّذي صدر منه كلام ـ بغير ما يترقّبه هو، بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما أراده ﴿ **تنبيهاً له على أنّه** ﴾ أي: ذلك الغير ﴿ **هو الأولى بالقصد** ﴾ والإرادة ﴿ **كقول القَبَعْثَرى للحجّاج**[٢]..

---

(١) **قوله: «تلقّي المخاطب»**. هذا من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف أي: تلقّي المتكلّم المخاطب بغير ما ينتظره منه المخاطب.

(٢) **قوله: «قول القَبَعْثَرى للحجّاج»**. قال أبو الطّيّب محمّد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى الوشّاء المتوفّى سنة ٣٢٥هـ في «باب البلاغة من ذوي الألباب في حسن المعارضات في الجواب» من كتاب «الفاضل في صفة الأدب الكامل»:

⇐

⇐ قال هشام بن الكلبي: بعث الحجّاج بن يوسف إلى الغَضْبان[1] بن القَبَعْثَرَى ليأتيه بخبر عبدالرّحمن بن الأشعث من «كَرْمان» وبعث عليه عتبة عيناً، فلمّا انتهى الغَضْبان إلى ابن الأشعث قال: ما وراءك يا غَضْبان؟ قال: «شرّ، تغدّ بالحجّاج قبل أن يتعشّى بك» وانصرف، فنزل الغضبان كرمان، وهي أرض شديدة الحرّ كثيرة الرَّمْضاء، فضرب فيها قبّةً فورد عليه أعرابيّ من بكر بن وائل على فرس يقود ناقةً، فقال: السّلام عليك. قال الغضبان: السّلام عليك؛ وهي كلمة مقولة.

قال الأعرابي: ما اسمك؟ قال: «آخِذ».

قال: أو تعطي؟ قال: ما أحبّ أن يكون لي اسمان.

قال: من أين جئت؟ قال: من الذّلول.

قال: وأين تريد؟ قال: أرضاً أمشي في مناكبها.

قال: فمن عُرِض اليوم؟ قال: فرعون على النّار.

قال: فمن بشّر؟ قال: الصّابرون.

قال: فمن غلب؟ قال: حزب الله.

قال: ومن حزب الله؟ قال: المفلحون.

قال: فعجب الأعرابي من منطقه وحاضر جوابه، قال: أتقرض؟ قال: إنّما تقرض الفأرة.

قال: أفتسمع؟ قال: إنّما تسمع القينة.

قال: أفتنشد؟ قال: إنّما تنشد الضّالّة.

قال: أفتقول؟ قال: إنّما يقول الأمير.

---

(١) هو أحد الخوارج الأزارقة الّذين قاتلهم الحجّاج سنة ٧٥هـ وكانوا قد خلعوا الحجّاج وبايعوا عبدالله بن الجارود وعبدالله بن حكيم المجاشعي، وهرب الغضبان وعكرمة بن ربعي الفيّاض في رجال من أهل العراق فَلَحِقُوْا بالشّام ـ كما في تاريخ خليفة بن خيّاط ١: ٢٦٩ ـ.

⇐

⇐ قال: أفتسجع؟ قال: إنّما تسجع الحمامة؟

قال: أفتنطق؟ قال: إنّما ينطق كتاب الله.

قال: كيف ترى فرسي هذه؟ قال: أراه خيراً من واحدٍ هو شرّ منه، وواحد أفره منه خير منه.

قال: لقد علمت ذلك. قال: لو علمت لم تسألني.

قال: إنّك لمنكر. قال: إنّي لمعروف.

قال: ذلك أُريد. قال: وما إرادتك؟

قال: الدّخول. قال: وراءك أوسع لك.

قال: قد أضرّت بي الشّمس. قال: السّاعة يأتيك الفيء.

قال: قد أحرقت الرّمضاء قدمي. قال: بُلْ عليها تبرد.

قال: قد أوجعني الحرّ. قال: ليس لي عليه سُلْطان.

قال: إنّي لا أُريد طعامك ولا شرابك. قال: لا تعرّض لهما، فوالله لا ذُقتهما.

قال: سبحان الله. قال: قبل كونك.

قال: ما أرى عندك إلّا ما أرى؟ قال: نعم وهِراوة أرزن[1] ـ العصا الضّخمة ـ أدقّ بها رأسك.

قال: تاللّه ما رأيت كاليوم قطّ. قال: بلى قد رأيت ولكنّك أُنسيت.

قال: إنّي لأظنّك جنّيّاً. قال: اللهمّ اجعلني من خيار الجنّ.

قال: بل أحسبك حروريّاً. قال: اللهمّ اجعلني ممّن يتحرّى الخير.

قال: فلمّا رأى ذلك ولّى وتركه وقال: إنّك لبذخٌ أحمق.

فلمّا قدم على الحجّاج قال له: أعرّاف أنت؟ قال: لست بعرّاف ولكنّي وصّاف.

---

(١) إنّي وجدّك ما أُقضي الغريم وإن ... حان القضاءُ ولا رقّت له كبدي
إلّا عصا أرزن طارَت بُرايتها ... تنوء ضربتُها بالكفّ والعَضُد

⇐

⇐ قال: أفشاعرٌ أنت؟ قال: لست بشاعرٍ ولكنّي خابر.

قال: كيف تركت أرض كرمان؟ قال: ماؤها وشل، وسهلها جبل، ولِصّها بطل، ونخلها دَقَل [أرْدأُ التّمر]، إن كثر الجيش بها جاعوا، وإن قلّوا بها ضاعوا.

قال: باللّه إنّك لصاحب الكلام: تغدّ بالحجّاج قبل أن يتعشّى بك؟ قال: أصلح الله الأمير ما نفعت من قيلت له.

قال: لأقطعنّ يدك ورجلك. قال: العفو أقرب للتقوى، وإن فعلت فبجرمي.

قال: لأحملنّك على الأدهم[1]. قال: الأمير يحمل على الأدهم والأشقر.

قال: إنّه حديد. قال: الحديد خير من البليد.

قال: اذهبوا به إلى السّجن. فانطلقوا به وهو يقول: ﴿ **فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ [يس: ٥٠].

فمكث في السّجن حتّى حصَروا واسط، فأعجبته ما لم يعجبه شيء مثلها، فقال لأصحابه: كيف ترون هذه؟ قالوا: ما رأينا مثلها. قال: هي كذلك، ولكن فيها عيب، وسأبعث إلى من يجيبني بعيبها، فبعث إلى الغضبان، فأقبل يَرْسِفُ في قيوده، فقال له الحجّاج: كيف ترى هذه؟ قال: بُنِيت في غير بلدك، ولا يسكنها ولدك، ولا تبقى ولا تدوم، وما لم يبق كأن لم يكن. قال: صدق، ردّوه إلى السّجن فإنّه صاحب الكلمة.

قال: أيّها الأمير، ما نفعت من قيلت له ولا أضرّت من قيلت فيه.

قال: إنّك لسمين. قال: من يكن ضيف الأمير يسمن.

قال: اِنْطَلِقُوْا به إلى السّجن. قال: أصلح الله الأمير، قد أكلني الحديد وما أُطيق المشي.

---

(١) القيد سمّي بذلك لسوادِه وجمعه الأداهم. قال:

أوعدني بالسجن والأداهم ... رجلي فرجلي شَثْنة المناسم

وقال جرير:

هو القَيْنُ وابنُ القَيْن لا قَيْنَ مثله ... لبطح المساحي أو لجَدْل الأداهم

⇐

وقد قال ﴾ الحجّاج[1] **﴿ له ﴾** ـ حال كون الحجّاج **﴿ متوعّداً إيّاه ـ: « لأحملنّك على**

⇐ فلمّا وضعته الرّجال على أيديها، قال: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ** ﴾ [الزّخرف: ١٣].

قال: أنزلوه. قال: ﴿ **وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ** ﴾ [المؤمنون: ٢٩].

قال: جرّوه. قال: ﴿ **بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا** ﴾ [هود: ٤١].

فاستحسن ذلك الحجّاج فقال: أطلقوه؛ فما أفلت إلّا بكلامه.

(١) **قوله: «الحجّاج»**. هو الكافر الجائر والفاسق الجاهر، قاتل البررة، سيف الشّجرة الملعونة بني أُميّة الكفرة، هاتك حرمة الحرمين ـ مكّة والمدينة ـ.

* قال ابن الأثير: إنّ الحجّاج كان ينزل الجند في بيوت النّاس وهو أوّل من فعل ذلك وأصبح سنّة من بعده.

* وقال المسعودي: تأمّر الحجّاج على النّاس عشرين سنة وأُحصي من قتله صبراً ـ سوى من قتل في عساكره وحروبه ـ فوجد مائةً وعشرين ألفاً، ومات الحجّاج وفي حبسه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة منهنّ ستّة عشر ألفاً مجرّدة، وكان يحبِسُ النّساء والرّجال في موضع واحد، ولم يكن للحبس ستر يستر النّاس من الشّمس في الصّيف، ولا من المطر والبرد في الشّتاء، وكان له غير ذلك من العذاب.

* وعن تاريخ ابن الجوزيّ: أنّ سجن الحجّاج كان مجرّد حائط يحوط السّجناء ويمنعهم من الخروج ولا سقف له، فإذا أوى المسجونون إلى الجُدْران يستظلّون بها من حرّ الشّمس رمتهم الحَرَسُ بالحِجارة وكان يُطعِمُهم خبز الشّعير مخلوطاً بالمِلْح والرَّماد، وكان لا يلبث الرّجل في سجنه إلّا يسيراً حتّى يسودّ ويصير كأنّه زنجيّ.

وقد حبس فيه غلام فجاءت أُمّه بعد أيّام تتفقّده فلمّا قدم إليها أنكرته وقالت: هذا ليس ولدي، هذا زنجيّ، وحين تأكّدت أنّه ولدها شَهِقَتْ وماتت في مكانها.

* قال عمر بن عبدالعزيز: لو جاءت كلّ أُمّة بخبيثها وجئنا بالحجّاج لغلبناهم.

* كان سعيد بن جبير من التّابعين وكان معروفاً بالعفّة والزّهد والعبادة وعلم التّفسير وكان يسمّى جهبذ العلماء، وكان يصلّي خلف الإمام زين العابدين ـ عليه السّلام ـ فأخذه ⇐

الأدهم » ﴾ ـ يعني القيد، هذا مقول قول الحجّاج ـ: ﴿ **« مثل الأمير حَمَلَ على الأدهم والأشهب »** ﴾ هذا مقول قول القَبَعْثَرى، فأبرز وعيد الحجّاج في مَعْرِض الوعد وتلقّاه بغير ما يترقّب بأن حمل «الأدهم» في كلامه على الفرس الأدهم ـ أي: الّذي غلب سواده حتّى ذهب البياض الّذي فيه ـ وضمّ إليه « الأشهب » ـ أي: الّذي

⇐ خالد بن عبد الله القسريّ وأرسله إلى الحجّاج فلمّا رآه قال له: أنت شقيّ بن كسير؟ فقال: أُمّي أعرف باسمي منك.

قال له الحجّاج: ما تقول في أبي بكر وعمر، هما في الجنّة أو في النّار؟ قال: لو دخلت الجنّة لَعَلِمْتُ مَن فيها، ولو دخلت النّار ورأيت أهلها لعلمت مَنْ فيها.

قال: ما تقول في الخلفاء؟ قال: لست عليهم بوكيل.

قال: أيّهم أحبّ إليك؟ قال: أرضاهم للّه.

قال: فأيّهم أرضى للّه؟ قال: علم ذلك عند ربّي، يعلم سرّهم ونجواهم.

قال: أبيت أن تصدّقني. قال: بل لم أُحبّ أن أكذب.

فأمر الحجّاج بقتله، فقال سعيد: ﴿ **وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾ [الأنعام: ٧٩].

فقال الحجّاج: شُدُّوه إلى غير القبلة.

فقال: ﴿ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: ١١٥].

فقال: كبّوه على وجهه.

قال: ﴿ **مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرىٰ** ﴾ [طه: ٥٥]، ثمّ ضُرِبَت عنقه.

قال ابن الأثير: لمّا سقط رأس سعيد إلى الأرض هلّل ثلاثاً أفصح بمرّة ولم يفصح بمرّتين، ولمّا قُتِل التبس عقل الحجّاج.

وأمّا الجرائم الّتي ارتكبها هذا الملعون فالجِبْتُ والطّاغوت شريكان له بل لهما الحظّ الأوفر لأنهما أخّرا أهل البيت ـ عليهم السّلام ـ عن مقامهم وسلّطا بني أُميّة على رقاب الأُمّة وهذا ثمرهما ـ لعنهما الله ـ.

غلب بياضه حتّى ذهب ما فيه من السّواد ـ ومراد الحجّاج إنّما هو القيد، فنبّه على أنّ الحمل على الفَرَس الأدهم هو الأولى بأن يَقْصِده الأمير ﴿**أي: من كان مثل الأمير في السّلطان وبسطة اليد فجدير بأن يُصْفِدَ**﴾ أي: بأن يعطي المال ويهب ـ من «الإصفاد» ـ ﴿**لا أن يَصْفِدَ**﴾ أي: يقيّد ويُوْثِق ـ من «صَفَدَه» ـ. وقال الحجّاج له ثانياً: «إنّه ـ أي: الأدهم ـ حديد» فقال: «لَأَنْ يكونَ حديداً خير من أن يكون بَليداً» فحمل «الحديد» ـ أيضاً ـ على خلاف مراده.

[صورة أخرى من الأسلوب الحكيم]

﴿**والسّائل**﴾ عطف على المخاطب، أي: تلقّي السّائل ﴿**بغير ما يتطلّب ـ بتنزيل سؤاله منزلة غيره ـ**﴾ أي: غير ذلك السّؤال ﴿**تنبيهاً على أنّه**﴾ أي: ذلك الغير ﴿**أولى بحاله**﴾ أي: حال ذلك السّائل ﴿**أو المهمّ له، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[1]**﴾.

سألوا عن السّبب في اختلاف القَمَر في زيادة النّور ونقصانه حيث قالوا[2]: ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط، ثمّ يتزايد قليلاً حتّى يمتلئ ويستوي، ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدأ، لا يكون على حالة واحدة؟

فأُجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أنّ الأهلّة بحسب ذلك الاختلاف

---

(١) البقرة: ١٨٩.

(٢) قال الزّمخشريّ في تفسير الآية من «الكشّاف»: وروي أنّ مُعَاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الأنصاريّ قالا: يا رسول الله: ما بال الهلال، يبدو دقيقاً مثل الخيط ثمّ يزيد حتّى يمتلئ ويستوي ثمّ لا يزال ينقص حتّى يعود كما بدا، لا يكون على حالةٍ واحدة؟ فنزلت. «مواقيت» معالم يوقّت بها النّاس مزارعهم ومتاجرهم ومحالّ ديونهم وصومهم وفطرهم وعِدَدَ نسائهم وأيّام حيضهنّ ومُدَدَ حملهنّ وغير ذلك ومعالم للحجّ يعرف بها وقته.

معالم يُوَقِّتُ بها النّاس أُمورهم، من المزارع، والمتاجر، ومحالّ الدّيون، والصّوم، وغير ذلك، ومعالم للحجّ يعرِفُ بها النّاس وقته.

وذلك للتّنبيه على الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السّبب؛ لأنّهم ليسوا ممّن يطّلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلّق لهم به غرض.

﴿ وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾[1] ﴾ سألوا عن بيان ما ينفقون[2]، فأُجيبوا ببيان المصارف؛ تنبيهاً على أنّ المهمّ هو السّؤال عنها، لأنّ النَّفَقَةَ لا يعتدّ بها إلّا أن تقع موقعها، وكلّ ما فيه خير فهو صالح للإنفاق، فذكر هذا على سبيل التّضمّن دون القصد.

[العدول عن المضارع إلى الماضي]

﴿ ومنه ﴾ أي: ومن خلاف مقتضى الظّاهر **﴿ التّعبير عن المستقبل بلفظ**

---

(١) البقرة: ٢١٥.

(٢) **قوله: «سألوا عن بيان ما ينفقون»**. والسّائل: عمرو بن الجَمُوْح من شيوخ الأنصار في المدينة وكان ذا مال فجاء إلى النّبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ وقال: ماذا ننفق من أموالنا؟ فأُجيب ببيان المصارف.

قال الزّمخشريّ في تفسير الآية من «الكشّاف»: فإن قلت: كيف طابق الجواب السّؤال في قوله: ﴿ **قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ** ﴾ وهم قد سألوا عن بيان ما ينفقون وأجيبوا ببيان المصرف؟ قلت: قد تضمّن قوله: ﴿ **قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ** ﴾ بيان ما ينفقونه وهو كلّ خير، وبنى الكلام على ما هو أهمّ وهو بيان المصرف لأنّ النّفقة لا يعتدّ بها إلّا أن تقع موقعها، قال:

إنّ الصَّنيعة لا تكون صنيعةً   حتّى يُصَابَ بها طريقُ المَصْنَعِ

وعن ابن عبّاس: أنّه عمرو بن الجَمُوْح وهو شيخ هِمٌّ وله مال عظيم فقال: ماذا ننفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت.

الماضي[(١)] **تنبيهاً على تحقّق وقوعه نحو: ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾**[(٢)] **﴾** هكذا في النّسخ والصّواب: «فَفَزِعَ» بمعنى «يفزع» وهذا في الكلام لاسيّما في كلام الله ـ تعالى ـ أكثر من أن يحصى.

﴿ **ومثله** ﴾ التّعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ **﴿ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴾**[(٣)] ﴾.

﴿ **ونحوه** ﴾ التّعبير عنه باسم المفعول كقوله: ﴿ **﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾**[(٤)] ﴾ أي: يُجْمَع له النّاس لما فيه من الثّواب والعِقاب والحِساب، وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظّاهر[(٥)].

فإن قلت: كلّ من اسم الفاعل واسم المفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال، وحينئذٍ يكون معنى «لواقع»: «لَيَقَعُ»[(٦)]، ومعنى

---

(١) **قوله: «التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضي»**. قال سيّدنا الأُستاذ: ولقد غفل المصنّف والشّارح عن عكسه وهو التّعبير عن الماضي بلفظ المستقبل كما في قوله ـ تعالى ـ: **﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ ﴾** [الحجرات: ٧]، مكان: «لو أطاعكم»، وقول النّهشليّ ـ رضوان الله عليه ـ يرثي أخاه المستشهد يوم صفّين وكانا من أصحاب أميرالمؤمنين ـ عليه السّلام ـ يجاهدان بين يدي ابن عمّ رسول الله ووصيّه:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط ممّا تطيح الطّوائح

مكان «أطاحت».

(٢) النّمل: ٨٧.

(٣) الذّاريات: ٦.

(٤) هود: ١٠٣.

(٥) **قوله: «وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظّاهر»**. لأنّ المعنى على الاستقبال وذلك يقتضي التّعبير عنه بالفعل المضارع الموضوع للاستقبال لا اسم الفاعل والمفعول.

(٦) **قوله: معنى «لواقع»: «ليقع»**. قيل: هذا غير مستقيم، لأنّ اللّام تمحّض المضارع للحال

⇐

«مجموع»: «يُجْمَعُ»[(١)] ـ من غير تفرقة ـ إلّا أنّ دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض، فبالجملة إذا كان معناه الاستقبال يكون وارداً على مقتضى الظّاهر.

قلت: لا خلاف في أنّ اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع ـ كالمستقبل ـ مجاز[(٢)]، وفيما هو واقع ـ كالحال ـ حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزيلُ غير الواقع منزلة الواقع ـ والتّعبير عنه بما هو موضوع للواقع ـ يكون على خلاف مقتضى الظّاهر[(٣)].

⇐ والمفروض هناك كونه للاستقبال والجواب ـ بعد تسليم أنّ التّمحيض المذكور هو مذهب البصريّة ـ ما ذكره النُّحاة من أنّ اللّام ربّما يكون لمجرّد التّأكيد كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ**﴾ [النّحل: ١٢٤].

(١) **قوله: ومعنى «مجموع»: يُجْمَعُ**». بصيغة المضارع المجهول.

(٢) **قوله: «فيما لم يقع كالمستقبل مجاز»**. اتّفقوا على أنّ استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل مجاز كما اتّفقوا على أنّ الاستعمال في ما هو واقع ـ كالحال ـ حقيقة، واختلفوا في الماضي، فقال الأكثرون حقيقة فيه أيضاً. فظهر بهذا أنّ استعمال اسم الفاعل والمفعول في ما لم يقع مجاز لأنّهما لم يوضعا للاستقبال.

(٣) وفي نسخةٍ: **قلت**: نعم ولكن فيهما من الدّلالة على تمكّن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وإن شئت فوازِنْ بين قوله: ﴿**إِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ**﴾ [الذّاريات: ٦] و: ﴿**ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ**﴾ [هود: ١٠٣] وقولك: «إنّ الدّين ليقع» و: «ذلك يوم يُجْمَعُ له النَّاس» لتعثر على الفرق بينهما وعلى أنّ مقتضى الظّاهر فيما لم يقع هو الفعل، والعدول إلى الوصف للتنبيه على أنّه محقَّق الوقوع؛ هذا، فالكلام بعد محلّ نظر. أقول: و **قوله: «لتعثر على الفرق»**. أي: لتطّلع على الفرق بينهما وعلى أنّ مقتضى الظّاهر فيما لم يقع هو الفعل المضارع، لأنّه موضوع للاستقبال ـ أي: لِمَا لم يقع في الحال ـ والعدول إلى الوصف ـ أي: اسم الفاعل والمفعول ـ إنّما هو للتّنبيه على أنّه محقّق الوقوع، لأنّ الوصف موضوع لما هو واقع في الحال وحقيقة في هذا المعنى.

[القلب البياني؛ تعريفه وتقسيمه]

﴿ومنه﴾ أي: ومن خلاف مقتضى الظّاهر ﴿القلب[1]﴾ وهو أن يجعل أحد

---

(١) قوله: «القلب». أنقل لك في هذا الموضع ما حقّقته في حاشية «شرح النّظّام» على «الشّافية» بتغيير يسير، فأقول: اعلم أنّ القلب من فنون كلام العرب وهو قسمان:

الأوّل: «القلب في الكلمة» ويسمّى عندهم بـ«القلب المكاني» أيضاً، وأسميته أنا «القلب التّصريفيّ» وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، قال المحقّق الرّضي: وأكثر ما يتّفق في المعتلّ والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً.

مثال المعتل: «آدُر» جمع «دار» والأصل: «أَدْوُر» لأنّها أجوف واويّ، همزوا الواو المضمومة جوازاً ثمّ قلبوها إلى موضع الفاء، وخفّفت الهمزة فصار «آدُر» والوزن: «أعفل».

ومثال المهموز: «ناء، يناء» فإنّ أصله «نأي، ينأى» مع «النّأي» الّذي هو الأصل لاشتقاق الفعل من المصدر على الأصحّ، والمصدر النّاقص اليائيّ من المهموز العين فهو الأصل، والأجوف اليائي من المهموز اللّام مقلوب منه ـ كما هو واضح ـ.

ولمعرفة هذا القلب ستّة طرق معروفة شرحتها في حاشية شرح النّظام فراجعها.

والثّاني: «القلب في الكلام» وهو نوعان:

النّوع الأوّل: أن يقلب الكلام كلّه ولا يستحيل المعنى بالانعكاس، وأسميته أنا «القلب البديعي» إذ الغرض منه تحسين الكلام ولذا عدّه أهل البديع من المحسّنات اللفظيّة، وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأُولى كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النّظم وقد يكون في النّثر:

أمّا النّظم: فقد يكون بحيث يكون كلّ من المِصْراعين قلباً للآخر مثل قول الحريريّ:

* أرانا الإله هلالاً أنارا *

وقد يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه مثل قول القاضي الأرّجاني:

مودّته تدوم لكلّ هولٍ وهل كلّ مودّته تدوم

⇐

⇐ وقول الحريريّ صاحب «المقامات» في المقامة المغربيّة:

أُسْ أَرْمــلا إذا عــرا ... وَارْعَ إذا المــرءُ أَسَـا
أَسْـنِد أخـا نَـباهةٍ ... أبِـنْ إخـاءاً دَنَّسـا
أُسْـلُ جَناب غاشم ... مُشَـاغِبٍ إنْ جَـلَسَا
أُسْـرُ إذا هَبَّ مِـراً ... وَارْمِ بـه إذا رَسَـا
أُسْكُـنْ تَـقَوَّ فَـعَسَى ... يُسْعِفُ وقت نَكَسا

والحرف المشدّد في حكم المخفّف في هذا الباب.

وأمّا النّثر: فمن القرآن العزيز: ﴿**كُلٌّ فِي فَلَكٍ**﴾ [الأنبياء: ٣٣] و: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾ [المدّثّر: ٣]، ومن غيره قول الحريريّ: «ساكب كاس» و: «لُمْ أخاً مَلَّ» و: «كبّر رجاء أجر ربّك» و: «من يَرُبُّ إذا بَرَّ يَنْمُ» و: «سَكِّتْ كُلَّ من نمّ لك تَكْسِ» و: «لُذْ بكلّ مؤمّلٍ إذا لمّ ومَلَكَ بذل» فترى الحريريّ يتقلّب بين القلب الثّنائي والثّلاثي والرّباعيّ والخماسيّ والسّداسيّ والسّباعيّ.

النّوع الثّاني: أن يقلب بعض أجزاء الكلام، وأسميته أنا «القلب البياني» وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون الدّاعي إلى اعتباره من جهة اللفظ، بأن يتوقّف صحّة اللّفظ عليه ويكون المعنى تابعاً كما إذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة وذلك مثل قول عمير القطامي:

قِفِيْ قَبْلَ التّفرّق يا ضُبَاعا ... ولا يَكُ موقفٌ منك الوَدَاعا

أي: لا يكن موقف الوَدَاع موقفاً منك.

والثّاني: أن يكون الدّاعي إليه من جهة المعنى لتوقّف صحّته عليه ويكون اللّفظ تابعاً نحو: «عرضتُ النّاقة على الحوض» والمعنى: «عرضتُ الحوضَ على النّاقة» لأنّ المعروض عليه هاهنا ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب، ومنه قولهم: «أدخلت القَلَنْسُوَةَ في الرّأس والخاتم في الإصبع» ونحو ذلك؛ لأنّ «القلنسوة» و«الخاتم» ⇐

أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، وهو ضربان:

[الضَربُ الأوّل]

أحدهما: أن يكون الدّاعي إلى اعتباره من جهة اللفظ ـ بأن يتوقّف صحّة اللفظ عليه ـ ويكون المعنى تابعاً، كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ(1) يَا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

⇐ ظرف، و«الرّأس» و«الإصبع» مظروف، لكنّه لمّا كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرّك بالمظروف نحو الظّرف وهاهنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ـ على ما نصّ عليه البيانيّون ـ.

وجعل الزّمخشريّ من القلب قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ**﴾ [الأحقاف: ٢٠]، ويكون الدّاعي إليه من جهة المعنى. وفي كلامهم: «عرضت الجارية على البيع» و: «عرضت القاتل على السّيف» و: «الجاني على السّوط».

(١) **قوله: «قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ»**. البيتان من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه والقائل: عُمَير بن شُيَيْم المعروف بالقطامي ـ بفتح القاف وضمّها ـ قالوا: كان نصرانيّاً ثمّ أسلم ـ كما نصّ عليه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ وهما مطلع قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابيّ حين أحاطت به قيس بنواحي الجزيرة وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم وحَمَاه ومنعه، وكساه وأعطاه مائة ناقة وخَلّى سبيله ومطلع القصيدة برواية الدّيوان:

قِفِيْ قبل التفرّق يا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

قِفِي فَأَفْدِيْ أسيرَكِ إنّ قومي ... وقومَكِ لا أرى لهم اجتماعا

قال:

ومَنْ يكن استلامَ إلى ثَويّ ... فقَدْ أَحْسَنْتَ يا زُفَر المتاعا

أكُفراً بعد ردّ الموت عَنّي ... وبعدَ عطائك المائةَ الرِّتاعا

⇐

قِفي نَادِيْ أسيركِ إنّ قومي وقومكِ لا أرى لهم اجتماعا

أي: لا يكن مَوْقِفُ الوَداعِ مَوْقِفاً مِنْكِ.

[الضَربُ الثّاني]

والثّاني: أن يكون الدّاعي إليه من جهة المعنى ـ لتوقّف صحّته عليه ـ ويكون اللّفظ تابعاً له ﴿ **نحو: «عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْض»** ﴾ والمعنى: «عرضتُ الحوضَ على النَّاقة» لأنّ المعروض عليه مايكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه.

⇐ فلمّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها كما طيّنت بالفَدَن السَّياعا

أَمَرْتَ بها الرِّجال ليأخُذُوها ونَحْنُ نَظُنُّ أن لن تُسْتَطاعا

فَلَأْياً بعد لَأْيٍ أدركوها على ما كان إذ طَرَحُوْا الرِّقاعا

فلو بيدي سواك غَدَاةَ زلَّتْ بي القدمانِ لم أَرْجُ اطّلاعا

إذن لهلكتُ لو كانت صِغاراً من الأخلاق تُبْتَدَعُ ابتداعا

فلم أر مُنْعِمِين أقلّ منّا وأكرم عندما اصطنعوا اصطناعا

من البِيْض الوُجُوه بني نُفَيْلٍ أَبَتْ أخلاقهم إلّا اتّساعا

وهي طويلة أوردنا منها هذه الأبيات لتكرّر الاستشهاد في بعضها والاحتياج في بيان المعنى إلى بعضها الآخر.

يقال: «وادعته، موادعةً» صالحتُهُ والاسم: «الوِداع» ـ بالكسر ـ.

و«ودّعته توديعاً» والاسم: «الوَداع» بالفتح مثل «سلّم، سَلاماً» وهو أن تُشَيّعه عند سفره، وهذا هو المراد هاهنا.

«الفَدَن»: القصر المَشِيْدُ، و«السَّياع» بفتح السّين المهملة. الطِّين بالتِّبْنِ وفيه القلب في موضعين:

في قوله: ❋ ولا يك موقف منكِ الوَدَاعا ❋

وفي قوله: ❋ كما طيّنت بالفَدَن السَّياعا ❋

والباقي واضح.

ومنه قولهم: «أدخلتُ القَلَنْسُوَةَ في الرّأس والخَاتَمَ في الإصبع» ونحو ذلك؛ لأنّ «القَلَنْسُوَةَ» و«الخاتم» ظرف، و«الرّأس» و«الإصبع» مظروف.

لكنّه **لمّا كان** المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه، ويتحرّك بالمظروف نحو الظّرف، وهاهنا الأمر بالعكس **قَلَبُوْا** الكلام رِعايةً لهذا الاعتبار.

[الخلاف في قول خِداش بن زهير العامريّ هل هو من الضّرب الأوّل أو الثّانيَ]

وأمّا قوله:

فَإنَّكَ لا تُبالي[1] بَعْدَ حَوْلٍ   أَظَبْيٌ كـانَ أُمَّكَ أم حِـمَارُ

---

(١) **قوله: «فإنَّكَ لا تُبالي»**. البيت من الوافر على العَروض المقطوفة مع الضّرب المشابه.

والقائل خِداش بن زهير العامري من بني عامر بن صعصعة المتوفّى سنة ٦هـ، شاعر جاهليّ من أشراف بني عامر وشُجْعَانهم، كان يُلقَّب «فارس الضّحياء» وأكثر شعره في الحماسة والفخر.

وذكر بعضهم أنّه كان مع المشركين يوم حنين ثمّ أسلم بعد ذلك، والمشهور أنّه جاهليّ. ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال: «خِداش أشعر من لبيد وابى النّاس إلّا تقدمة لبيد» ورواية الدّيوان هكذا:

فإنّك لا يَضُرُّك بعد حولٍ   أظبيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ
فقد لَحِق الأسافِلُ بالأعالي   وماج اللُّؤْمُ واختلط النِجَارُ
وعاد العبدُ مثلَ أبي قُبَيْسٍ   وسيق مع المُعَلْهَجَةِ العِشَارُ

«ماج اللّؤم» استعارة من قولهم: «ماج البحر، يموج، موجاً» إذا اضطربت أمواجه و«النّجار» بكسر النّون وتخفيف الجيم الأصل، و«عاد» بمعنى «صار» و«أبا قبيس» قيل: أراد به أبا قابوس وهو النُّعْمان بن المنذر مَلِكُ الحيرة لكن صغّر المضاف إليه تصغير التّرخيم. وقيل: أراد الجبل الّذي بمكّة ـ زادها الله شرفاً بهلاك الوهّابيّين الكفرة لعنهم الله ـ ويؤيّده رواية «الفِنْد» مكان «العبد» وهو الجبل العظيم و«المُعَلْهَجَة» تأنيث «المُعَلْهَج» ⇐

لقد لَحِق الأسافلُ بالأعالي وماجَ اللُّؤْمُ واختلط النِّجَارُ

أي: ذهب السُّؤْدُدُ من النّاس واتّصفوا بصِفَات الِلّئَام حتّى لو بَقُوْا على هذا الوصف سنةً لا يبالي إنسان منهم أهجيناً كان أو غيرَ هجينٍ.

[عدّه السّكّاكيّ من الضّرب الأوّل]

فقيل: إنّه قلب من جهة اللغة[1] بناءً على أنّ «ظبي» مرفوع بـ«كان» ـ المقدّر ـ لا بالابتداء، لأنّ الاستفهام بالفعل أولى، فصار الاسم نكرة والخبر معرفة[2] كما في قوله:

* ولا يك موقفٌ منكِ الوَداعا *

⇐ وهو الهجين من الرّجال وغيرهم يقال: «رجل هجين» أي: أبوه خير من أُمّه و«العِشار» ـ بكسر العين المهملة ـ جمع «عُشَراء» وزان «عُلَماء» وهي النّاقة الّتي أتت عليها عشرة أشهر من يومٍ أرسل فيه الفحل، والباقي واضح.

(١) **قوله: «فقيل: إنّه قلب من جهة اللغة»**. وهو الّذي يظهر من السّكّاكيّ في باب تنكير المسند من «المفتاح» وسيأتي نصّه في التّعليق. وأصل القلب في بيت خِداش بن زهير متّفق عليه ولكنّهم اختلفوا بعد ذلك، فقال السّكّاكيّ في باب «تنكير المسند»: إنّه من الضّرب الأوّل أي: يكون الدّاعي إلى اعتباره اللفظ.

ورجّح التّفتازانيّ كونه من الضّرب الثّاني ـ أي: يكون الدّاعي إلى اعتباره المعنى.

(٢) **قوله: «فصار الاسم نكرة والخبر معرفة»**. أي: صار اسم «كان» المقدّر وهو «ظبي» نكرة وخبر «كان» المقدّر وهو «أُمّك» معرفة.

لا يقال: الخبر هي الجملة، أي: جملة «كان أُمّك» لا «أُمّك» وحده، والجملة لا تكون معرفة؟

لأنّا نقول: «كان أُمّك» ليس بجملة، إذ لا ضمير في «كان» على هذا الفرض، لأنّ «كان» المذكور مفسّر لـ«كان» المقدّر ولا ضمير فيه، فكذا في مفسِّره لوجوب تطابق المفسِّر والمفسَّر، فالخبر «أُمّك» وحده وهي معرفة ـ.

ويحصل المعادلة[١] ـ بين ما وقع بعد «أم» وما وقع بعد الهمزة ـ بالتزام حذف الفعل ـ لوجود المفسِّر ـ وبأنّه غير مقصود، فوجوده كعدمه؛ فإنّ المقصود المذكور بعد الهمزة هو «ظبي» لا الفعل العامل فيه، وهو معادل لما وقع بعد «أم».

[التّفتازاني يعدّه من الضّرب الثّاني]

والحقّ أنّ «ظبي» مبتدأ و«كان أُمّك» خبره، وصحّ الابتداء بالنّكرة[٢] لوقوعها بعد الهمزة نحو: «أرجل في الدّار أم امرأة»، و«حِمار» عطف على «ظبي» لأنّ دخول الهمزة في الاسم أكثر من أن يحصى، وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا: «أزيد قام» على أن يكون «زيد» مبتدأ بخلاف: «هل زيد قام»[٣].

فحينئذٍ لا قلب فيه من جهة اللفظ لأنّ اسم «كان» ضمير، والضّمير معرفة[٤]

---

(١) **قوله: «ويحصل المعادلة»**. جواب سؤال وهو أنّ لفظة «أم» هاهنا متّصلة فيجب أن يليها أحد المستويين والآخر الهمزة حتّى يحصل المعادلة بينهما فإن قدّر بعد الهمزة فعل لم يلهما المستويان فلم يحصل المعادلة.

والجواب: أنّ المعادلة يحصل بوجهين:

الأوّل: بالتزام حذف «كان» لوجود المفسّر.

والثّاني: بأنّ الفعل المقدّر غير مقصودٍ فوجوده كعدمه، لأنّ المقصودَ المذكورُ بعد الهمزة وهو «ظبي» فيحصل المعادلة، لأنّ الواقع بعد الهمزة و«أم» حينئذٍ الاسم.

(٢) **قوله: «وصحّ الابتداء بالنّكرة»**. جواب سؤال أيضاً وهو أنّه كيف يجوز أن يكون «ظبي» مبتدأ وهو نكرة ولا يجوز الابتداء بها مالم تفد؟ والجواب: سوّغ ذلك وقوعُها بعد الهمزة.

(٣) **قوله: «بخلاف: «هل زيد قام»**. فإنّه وإن لم يكن ممتنعاً، لاحتمال أن يكون «زيد» فاعلاً لـ«قام» المقدّر لكنّهم أجمعوا على قبحها كما سيأتي ـ بمعونة الله ـ.

(٤) **قوله: «لأنّ اسم «كان» ضمير، والضّمير معرفة»**. أي: فلا داعي للقلب لفظيّاً وهو لزوم كون

⇐

كما يقال: «رجل شريف كان أباك».

نعم فيه قلب من جهة المعنى، لأنّ المخبر عنه في الأصل هو «الأُمّ» والمعنى: «أظبياً كان أُمّك أم حماراً»؛ لأنّ المقصود التّسوية[1] بين أن تكون أُمّه ظبياً وأن تكون حماراً؛ فافهم.

[المذاهب الثّلاثة في قُبُول القلب وردّه]

﴿وقَبِلَهُ﴾ أي: القلب ﴿السَّكّاكيُّ مطلقاً﴾[2] أينما وقع، وقال: إنّه ممّا يورث[3]

⇐ الاسم نكرة والخبر معرفة ولكن يظهر من المحقّق الرّضيّ في باب «المعرفة والنّكرة» من شرح «الكافية» أنّ فيه داعياً لفظيّاً للقلب وهو تنكير الضّمير المستتر في «كان» في البيت، وكذا نصّ في بحث تقديم الخبر على الاسم وتقدّمه على الفعل من باب الأفعال النّاقصة على تنكير الضّمير ناقلاً له عن سيبويه في جواب المبرّد.

(١) **قوله: «لأنّ المقصود التّسوية»**. أي: المقصود الإخبار عن الأُمّ بمساواة كونها ظبياً أو حماراً، لا الإخبار عن الظّبي والحمار بكونهما مساويين في كونهما أُمّاً له.

(٢) **قوله: «وقبله ـ أي: القلب ـ السّكّاكيّ مطلقاً»**.

اعلم أنّهم اختلفوا في قبول القلب وردّه على ثلاثة أقوالٍ:

الأوّل: القُبُول مطلقاً وهو قول السّكّاكيّ في باب تنكير المسند من كتاب «المفتاح».

الثّاني: الرّدّ مطلقاً وهو قول غيره.

الثّالث: القول بالتّفصيل؛ فإن تضمّن اعتباراً لطيفاً قُبِل، وإلّا رُدَّ، وهذا هو مختار الخطيب القزويني في متن هذا الكتاب وشرحه التّفتازاني.

(٣) **قوله: «وقال: إنّه ممّا يورث»**. الشّارح تصرّف في عبارة السّكّاكيّ، وهذا نصّه في باب تنكير المسند من كتاب «المفتاح»:

وأمّا الحالة المقتضية لكونه ـ أي: المسند ـ منكراً، فهي إذا كان الخبر وارداً على حكاية المنكر ـ كما إذا أخبر عن رجل في قولك: «عندي رجل» تصديقاً لك، فقيل: «الّذي عندك ⇐

⇐ رجل».

أو كان المسند إليه كقولك: «رجل من قبيلة كذا حاضر» فإنّ كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة ـ سواء قلنا: يمتنع عقلاً أو يصحّ عقلاً ـ ليس في كلام العرب، وتحقيق الكلام فيه ليس ممّا يهمّنا الآن.

وأمّا ما جاء من نحو قوله:

* ولا يك موقفٌ منكِ الوَدَاعا *

وقوله:

* يكون مزاجها عسل وماء *

وبيت الكتاب:

* أَظَبْيٌ كان أُمّك أم حِمَارُ *

فمحمول على مِنْوَالِ: «عَرَضْتُ النّاقةَ على الحوض» وأصل الاستعمال:

* ولا يك موقفاً منكِ الوَدَاعُ *

و * يكون مزاجُها عَسَلاً وماءً *

و * أظبياً كان أُمّك أم حمارا *

ولا تظننّ بيت الكتاب خارجاً عمّا نحن فيه ـ ذهاباً إلى أنّ اسم «كان» إنّما هو الضّمير، والضمير معرفة ـ فليس المراد «كان أُمّك» إنّما المراد: «ظبي» بناءً على أنّ ارتفاعه بالفعل المفسَّر لا بالابتداء، ولذلك قدّرنا الأصل على ما ترى، وفي البيت اعتبارات سؤالاً وجواباً فلا عليك أن تتأمّلها.

وإيّاك والتّبخيت ـ أي: تجربة بختك وحظّك ـ في تخطئة أحد هاهنا فيخطئ «ابن أُخت خالتك» ـ أي: أنت ـ.

وإنّ هذا النّمط مسمّىً فيما بيننا بالقلب، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظّاهر، ولها شيوع في التّراكيب وهي ممّا يورث الكلام ملاحةً ولا يُشَجِّعُ عليها إلّا كمالُ البلاغة وتأتي في الكلام وفي الأشعار وفي التّنزيل اهـ.

⇐

الكلام ملاحة ويُشَجِّعُ[1] عليه كمالُ البلاغة وأَمْنُ الالتباس، ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التّنزيل.

﴿ وردّه غيره ﴾ أي: غير السّكّاكيّ مطلقاً.

﴿ والحقّ أنّه إن تضمّن اعتباراً لطيفاً ﴾ غير نفس القلب ـ الّذي جعله السّكّاكيّ من اللطائف ـ ﴿ قُبِل، كقوله ﴾ أي: قول رؤبة[2]:

﴿ وَمَهْمَهٍ ﴾ أي: مفازة ﴿ مُغْبَرَّةٍ[3] ﴾ متلوّنة بالغُبْرَة ﴿ أرجاؤُهُ ﴾ أطرافه ونواحيه

⇐ ثمّ مثّل الكلام بقولهم: «عرضت النّاقة على الحوض» والأشعار بقول القطامي ورؤبة وقول الشّمّاخ:

* كما عصب العلباء بالعود *

وقول خداش:

* وتشقى الرماحُ بالضّياطرة الحُمْر *

أراد: «وتشقى الضياطرة الحُمْرُ بالرّماح». والقرآن بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ أي: «جاءها بأسنا فأهلكناها» وأورد ابن هشام في القاعدة العاشرة من الباب الثّامن من «المغني» عدّة أمثلةٍ لذلك.

(١) **قوله: «يشجّع»**. من التّشجيع وهو التّشويق والتّحريض.

(٢) **قوله: «رؤبة»**. هو أبو الجحّاف رؤبة بن عبدالله العجّاج بن رؤبة التّميميّ السّعدي راجز مشهور من مخضرمي الدّولتين ـ الأمويّة والعبّاسيّة، لعنهم الله جميعاً ـ. وكان يقيم بالبصرة ومات بالبادية سنة ١٤٥هـ ونقل عن الخليل أنّه قال: «دفن الشّعر واللغة والفصاحة».

(٣) **قوله: «ومهمهٍ مغبرّة»**. المصراعان من الرَّجَز المشطور، والقائل رؤبة بن العجّاج وهما مطلع أرجوزةٍ يقول فيها:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه ... كأنّ لونَ أرضه سماؤهُ

أيهاتَ مِن جَوْزِ الفَلاة ماؤُه ... يَحْسِرُ طَرْفَ عينه فضاؤُه

⇐

⇐ هابي العَشِيِّ دَيْسَقٍ ضَحاؤه ... إذا السَّراب انتسجَتْ إضاؤه
أو مُجْنَ عنه عُرِّيَتْ أعراؤه ... وَآجتَاب قَيظاً يلتظي التّظاؤُهُ
ذا وَهَجٍ يُحْمِي الحَصَا إحماؤه ... يَسْبَحثُ مُكْتَنَّ الثَّرَى ظِبَاؤُهُ
في كَوكبٍ مُلْتَهِبٍ صِلاؤُه ... تَقْلِصُ عن مَكْنِسِه أفياؤُهُ
في الظِّلِّ حيثُ اصطفَقَتْ أفناؤُهُ ... مِنْ ظِلِّ أَرْطى خَضِلٍ آلاؤُهُ
إذا جَرَى بين الفَلَا زُهاؤُه ... وخشعت مِنْ بُعْدِهِ أَصْواءُهُ
وضَبَحَتْ في ليله أصداؤُه ... داعٍ دَعَا لم أدْرِ ما دُعاؤه
أطَرَبٌ أم وَجْدُ حُزْنٍ داؤه ... فقلت ذا أرَقَني بكاؤُهُ
أنَوْحُهُ راعك أم غِناؤُهُ ... والعِيْسُ في مُعْصَوْصِبٍ حِزَّاؤُهُ
يَطْلُبْنَ خِمْساً صادقاً نجاؤُهُ ... يركَبْنَ تَيْمَاءَ وما تيماؤُهُ
يَهْمَاءَ يدعو جِنَّها يَهْمَاؤُهُ ... والسَّيْرُ مُحْزَوْزِ بنا احزِيْزاؤُهُ
ناجٍ وقد زَوْزَى بنا زِيزاؤُهُ ... يَغْشَى قَرا عارية أعراؤُهُ
تَخْبُو إلى أَصْلابه أمعاؤُهُ ... والرَّمْل في مُعْتَلِجٍ أنقاؤُهُ
وَعْرُ البُطُونِ وَعْثَةٌ أكفاؤُهُ ... يُذْرِي إذا طارت به أذْراؤُهُ
ليس امرؤ يَمْضِي به مضاؤُهُ ... إلّا امْرُؤٌ من فَتْكِهِ دَهَاؤُهُ
فقلتُ إذ لم أدْرِ ما أسماؤُهُ ... سَعْمُ المَهارِي والسُّرَى دواؤُهُ
يرمي بأنقاضِ السُّرَى أرجاؤُهُ ... هيهات من مُنْخَرِقٍ هيهاؤُهُ
مُشْتَبِهٍ مُتَيَّهٍ تيهاؤُهُ ... إذا ارتَمَى لم أدْرِ ما مِيْداؤُه
ما بعدُ ما قايس أو حِذاؤُه ... هاتكتُهُ حتّى مَضَتْ أكراؤُهُ
وانحسرَتْ عن مَعْرِفي نَكْراؤُهُ ... ولم تكاءَدْ رِحْلتي كَأْداؤُهُ
هَوْلٌ ولا ليل دَجَتْ أدْجاؤُه ... وإنْ تغشَّتْ بلداً أغشاؤُهُ
أَلْحَقْتُهُ حتّى انجلَتْ ظَلْماؤُهُ ... عنّي وعن ملموسةٍ أحناؤُهُ
وناصبٍ يُنْضِي الوَأَى إنضاؤُهُ ... إذا انتَحَى في البلد انتحاؤُهُ

⇐

جمع «الرَّجا» مقصوراً **﴿كأنَّ لَوْن أرْضِهِ سَماؤُهُ﴾** وهاهنا مضاف محذوف، أي: لون سمائه، وهذا معنى قوله **﴿أي: لونها﴾**.

فالمصراع الأخير من باب القلب والمعنى: «كأنّ لون سمائه لِغُبْرتها لون أرضه».

وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه، لإشعاره بأنّ لون السّماء قد بلغ في الغُبْرَة إلى حيث يشبّه به لون الأرض في الغُبْرَة.

﴿وإلّا﴾ أي: وإن لم يتضمّن اعتباراً لطيفاً **﴿رُدّ﴾** لأنّ العدول عن مقتضى الظّاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين:

أحدهما: أن لا يتضمّن ما يوهم عكس المقصود **﴿كقوله﴾** أي: قول القَطامِيّ[1] يصف ناقته بالسِّمَن:

* فلمّا أن جَرَى سِمَنٌ عليها *

﴿كَمَا طَيَّنْتَ﴾ ـ من «طيّنت السّطح» ـ **﴿بالفَدَنِ﴾** أي: القصر **﴿السَّياعا﴾** أي: الطِّين المخلوط بالتِّبْنِ، والمعنى: كما طيّنتَ الفَدَن بالسَّياع.

وجواب «لمّا» قوله بعده:

أَمَرْتَ بِهَا الرِّجالَ لِيَأْخُذُوهَا ونَحْنُ نَظُنُّ أنْ لَنْ تُسْتَطَاعا

ولقائل أن يقول: إنّه يتضمّن من المبالغة في سِمَنِ النّاقة ما لا يتضمّنه قولنا: «كما طَيَّنْتَ الفَدَن بالسَّيَاع» لإيهامه أنّ «السَّيَاع» قد بلغ من العِظَمِ والكَثْرة إلى أن صار بمنزلة الأصل و«الفَدَن» بالنّسبة إليه كـ«السَّياع» بالنّسبة إلى «الفَدَن».

⇐ لِلْهَجْر حتّى بَرَدَتْ غَرَّاؤُهُ

وورواية المتن عن المصراع الأوّل غير موجودة في هذه الأُرجوزة كما ترى.

(١) تقدم البيت قبيل ذلك.

[القلب المردود في بيت الحَماسي والجواب عنه]

والثّاني: أن يتضمّن ما يوهم عكس المقصود فيكون أدخل في الرّدّ كقوله:

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ[1] وَلَمْ أُصَبْ جَــذَعَ البَــصيرة قــارِحَ الإِقْــدامِ

---

(١) **قوله: «ثمّ انصرفت وقد أصبت»**. البيت من الكامل على العروض التّامّة الصّحيحة مع الضّرب المقطوع والقائل: القَطَرِيّ بن الفُجَاءة المازني من رؤساء الخوارج الكفرة ـ لعنهم الله جميعاً ـ انتقل إلى جهنّم سنة ٧٨هـ وهو من قطعة أوردها أبو تمّام في باب الحماسة من ديوان الحماسة يقول فيها:

لا يَـرْكَـنَنْ أحـد إلى الإحْـجَامِ يـومَ الوَغَـى مـتخوِّفاً لِـحِمامِ
فـلقد أُرَانـي للـرِّماح دريـئةً مِـنْ عـن يـميني مـرّةً وأمـامي
حتّى خَضَبْتُ بما تـحدّر مـن دمـي أكـناف سَـرْجي أو عِـنانَ لِـجامي
ثمّ انصرفتُ وقد أَصَبْتُ ولم أُصَبْ جَـذَعَ البـصيرةِ قـارح الإقـدام

قال المرزوقي في شرح هذه الأبيات: قصده إلى البعث والتّحضيض، على التّغرير بالنّفس والتّعريض، ألا ترى أنّه يحثّ بهذا الكلام على ترك الفكر في العواقب ورفض التّحرّز خوفاً من المعاطب، وينبّه على أنّ الحَذَر لا يُنجي من القَدَر، وأنّ الأجل إذا جاء لم تُغْنِ معه قوّةُ الأمل فيقول: لا يَمِيْلَنَّ أحد إلى هَجْر الإقدام والسّكون إلى الإحجام في الحرب متخشّعاً من الموت. أقول: والإحجام التّأخّر في الحرب خوفاً من الموت كما كان يصنعه أبوبكر وعمر وعثمان في غزوات رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ.

قال: «الدّريئة» تُهْمَزُ ولا تهمز فتجعل من «الدّرء» وهو الدّفع ومن «الدَّرْي» وهو الختل والحلقة الّتي يتعلّم عليها الطّعن، ويمكن حمل البيت عليها جميعاً يقول: لا يفعلنّ ذلك أحد وليعتبر بحالي فلقد رأيتُ نفسي في غير وقت وحال وكأنّي للرّماح بمنزلة الحلقة الّتي يتعلّم عليها الطّعن فتأتيني الرّماح من جوانبي كلّها ثمّ سلمت. و«عن» اسم بمعنى الجانب وليس بحرفٍ والمعنى: من جانب يميني. و«أو» في قوله «أو عنان» ليست للشكّ بل للإباحة والمعنى: «انتصبتُ للرِّماح حتّى خضبتُ بما سال من دمي إمّا عِنان

⇐

والمعنى: «قارِحَ البصيرة، جَذَعَ الإِقْدام» ـ على أنّه حال من الضّمير في «انصرفتُ» ـ و«لم أُصَبْ» بمعنى «لم أُجرح» وذلك لأنّ «الجُذُوْعة» حَداثة السّنّ و«القُرُوْح» قِدَمه وتناهيه، فالمناسب وصف الرّأي والبصيرة بالقُرُوْح ووصف الإقدام والاقتحام في المعارك بالجُذُوْعة كما يقال: «إقدامُ غِرٍّ»[1]، و: «رَأْيُ مُجَرِّبٍ» فليس في هذا القلب اعتبار لطيف، بل فيه إيهام لعكس المقصود.

[الجواب عن القلب]

وأُجيب: بأنّه ليس من باب القلب لأنّ قوله «جَذَعَ البصيرة» حال من الضّمير في «لم أُصَبْ» ـ لأنّه أقرب ـ ومعناه: «لَمْ أُلْفَ» ـ من: «أصبتُ الشَّيْءَ» ألفيته،

⇐ لجامي وإمّا جوانب سَرْجي، فالعِنان لمّا سال من أعاليه وجوانب السّرج لمّا سال من أسافله.

الجُذُوْعة: حداثة السّنّ وانتصاب «جَذَعَ البصيرة» على أنّه حال وهو نكرة والمعنى: ثمّ انصرفتُ مع ما وصفتُ من حالي واتّفق مع ضيق المجال عليّ وقد نِلْتُ ما أردتُ من الأعداء، ولم ينالوا منّي ما أرادوا، وأنا على بصيرتي الأُولى لم يبد لي في الاقتحام ولا غلب في اختياري التّطرّفُ والانحراف، بل صار إقدامي في الحرب قارِحاً لطول ممارستي وتكرّر مبارزتي، وإن كان بقي رأيي فيه جَذَعاً.

(١) مأخوذ من بيت أبي عبادة البحتريّ في قصيدة يمدح بها مالك بن طَوْق:

مَلِكٌ له في كُلِّ يومِ كريهةٍ إقدامُ غِرٍّ واعتزامُ مُجَرِّبِ

أخذه عن قول أبي تمّام:

ومُجَرَّبُوْنَ سقاهم من بأسه فإذا لَقُوا فكأنّهم أَغْمَارُ

«غَرَّ الشَّخْصُ، يَغِرُّ» ـ من باب «ضَرَبَ» ـ «غَرارَةً» ـ فهو: «غارٌّ» و«غِرٌّ» ـ بالكسر ـ أي: جاهل بالأمور، غافل عنها. «ورجل مُجَرِّب» ـ بصيغة اسم الفاعل ـ قد عَرَفَ الأُمُورَ وجَرَّبَها.

ووجدته ـ أي: لَمْ أُلْفَ بهذه الصّفة، بل وُجِدْتُ بخلافها ـ «جَذَعَ الإقدامِ، قارِحَ البصيرة» ـ.

وليس معناه: «لَمْ أُجْرَحْ» لأنّ ما قبله من الأبيات يدلّ على أنّه جُرِحَ وتحدّر منه الدّم، ولأنّ فحوى كلامه الدّلالة على أنّه جُرِحَ ولَمْ يَمُتْ، إعلاماً بأنّ الإقدام ليس بعلّة للحِمام، وحَثّاً على ترك الفكر في العواقب[1]، ورفض التّحرّز خوفاً من المعاطب؛ كذا في «الإيضاح»[2].

[النّظر في الجواب]

وفيه بحث؛ لأنّ قوله: «وقد أصبت» ـ أي: جرحت ـ يصلح قرينة على أنّ «لَمْ أُصَبْ» بمعنى «لَمْ أُجْرَحْ»، وأمّا جعله بمعنى «لَمْ أُلْفَ» فلا قرينة عليه، مع ما فيه من تبتّر النّظم.

ودلالة الكلام على إثبات الجرح له لا تنافي ذلك، لأنّه إذا جعل «جَذَع البصيرةِ» حالاً من «لَمْ أُصَبْ» صار المعنى: «لم أجرح في هذه الحال، بل جُرِحْتُ جَذَع الإقدام، قارِحَ البصيرة».

على أنّه لمّا جعله بمعنى «لَمْ أُلْفَ» فالأنسب أن يجعل «جَذَع البصيرة» مفعولاً ثانياً، لا حالاً، لأنّه أحسن تأديةً للمقصود.

[الحلّ عند المرزوقي]

والجواب المرضيّ ما أشار إليه المرزوقي وهو أنّ «جَذَع البصيرة» حال من

---

(١) قال المتنبّي:

تدبيرُ ذي حُنَكٍ يفكّر في غدٍ وهجومُ غِرٍّ لا يخاف عواقبا

(٢) ١٧٧ ـ ١٧٨.

الضّمير في «انصرفتُ»، و«جُذُوع البصيرة» عبارة عن أنّه على بصيرته الّتي كان عليها أوّلاً لَمْ يَعْرِضْ لذاته نَدَمٌ في الاقتحام، ولم يتطرّق إليه تقاعد عن الإقدام، و«قُرُوح الإقدام» عبارة عن أنّه قد طالت مُمَارَسَتُهُ للحروب، وذلك لأنّه قال: المعنى: ثمّ انصرفتُ وقد نِلْتُ ما أردته من الأعداء، ولم ينالوا ما أرادوا منّي، وأنا على بصيرتي الأُولى لَمْ يَبْدُ لي نَدَمٌ في الاقتحام، ولا غلب في اختياري التّطرّف والانحراف، بل قد صار إقدامي في الحرب قارحاً؛ لِطُوْلِ مُمَارَسَتِيْ وتكرّر مُبَارَزَتِيْ(١).

---

(١) قد نقلت قبل ذلك نصّ كلامه من «شرح الحماسة» ١: ١٠١ ـ ١٠٣.

المحتويات

مقدّمة التَّحقيق ٥
خطبة الشّارح التّفتازاني ٢٣
العزم على شرح «التّلخيص»............ ٣٧
محاسن التّلخيص ٣٨
عوائق ذلك................................ ٤٠
الجزم بعد العزم ٤٢
محاسن الشّرح........................... ٤٤
ادّعاء سلوك الإنصاف.................... ٤٤
نزول أمطار البلاء ٤٦
الإقامة في «هَراة» ٥٠
أحوال «هَراة» ومَلِكها ٥٥
طَلِبَة من الطَّلَبة ٦٤
سبب الافتتاح بالحمد بعد التّسمية ٦٦
الفرق بين الحَمْد والشُّكْر.............. ٦٩
لفظ الجلالة ٧١
سبب تقديم الحمد ورأى الزّمخشريّ ٧٢
الألفُ واللّام في «الحمد» للجنس عند الزمخشريّ والخلاف في سببه........... ٧٣
«ما» في قول المصنّف مصدريّة لا موصولة ٧٨
دحض مراوغةٍ........................... ٧٩
شرح «أمّا بعد» عن المحقّق الرّضي ٨٤
مكانة علوم البلاغة ٨٥
الحصر المستفاد من التقديم إضافيّ...... ٨٨
تفسير للاستعارة على اصطلاح المصنّف . ٩٠
وصف القسم الثّالث من «المفتاح» ٩٢
متعلّق الجار والمجرور في قوله: للأصول. ٩٢
كلام المحقّق الرضي ٩٣
عيوب القسم الثّالث....................... ٩٤
مزايا التّلخيص ٩٤
جهود المصنّف ٩٦
كلام الشّيخ عبدالقاهر ٩٨
نقده المصنّف............................ ٩٩
تصرّف الخطيب في القسم الثالث ١٠٠
تسمية الكتاب ١٠١
ترتيب الكتاب على مقدّمة وثلاثة فنون... ١٠٤
المقدّمة وتقسيمها ١٠٥
أصل المقدّمة............................. ١٠٧
عدم الفرق بين المقدّمتين أوقع البعض في الإشكال............................. ١١١
تفسير الفصاحة والبلاغة ١١٢
الاعتراضات على المصنّف................ ١١٣
الفَصَاحة في المفرد وسبب تقديمها ١١٧
التنافر ١١٨
الخِلاف في منشأ الثِّقَل ١٢٣
قول الزّوزني............................. ١٢٥
تأييد بعضهم للزوزني ١٢٦
الغَرابة وتقسيمها إلى قسمين ١٢٧

مخالفة القياس ١٣٣
شرط للفصاحة متنازع عليها ١٣٧
الفصاحة في الكلام ١٤٢
ضعف التّأليف ١٤٤
التّنافر ١٥٢
سبب للتنافر ١٥٩
التّعقيد ١٥٩
التّعقيد اللفظي ١٦١
ردّ ابن المظفّر ١٦١
مثال التّعقيد ١٦٢
التّعقيد المعنويّ ١٦٤
معنى البيت على تقدير النّصب ١٦٨
المعنى على تقدير الرّفع ١٦٩
نقد الشارح للمشهور ١٦٩
رأى للتفتازاني يتلقّاه عن الشّيْخ في دلائل الإعجاز ١٦٩
شرط زائد ١٧١
النّظر فيه ١٧٤
كلام الصّاحب بن عبّاد الوزير الشيعيّ .. ١٧٥
الفصاحة في المتكلّم ١٧٩
الكيف بتعريف القدماء ١٨٣
الكيف بتعريف المتأخّرين ١٨٤
الملكة والحالّ ١٨٥
كلام للزمخشري ١٨٦
نقد التّعريف وردّه ١٨٨
البلاغة في الكلام ١٨٩
لكلّ مقام مقال ١٨٩
الفرق بين المقام والحال ١٩٠
تفصيل تفاوت المقامات وإجمال مقتضيات الأحوال ١٩٢
تفاوت المقامات ١٩٤
نقد الإنشاء ١٩٧
الارتفاع والانحطاط ١٩٩
الاعتبار المناسب ٢٠٠
مقتضى الحال والاعتبار المناسب ٢٠١
كلام عن الشّيخ عبدالقاهر ٢٠٤
فضل البلاغة في الألفاظ يرجع إلى المعنى ٢٠٦
اجتماع الفصاحة والبلاغة ٢٠٩
دفع التّناقض المتوهّم من كلام الشّيخ ... ٢١٠
جمع المصنّف بين الكلامين للشيخ ٢١٣
نقد الشّارح المصنّف وتفسير كلام الشّيخ ٢١٣
دفع التناقض المتوهم ٢١٧
دليل النّقد ٢١٧
رجوع إلى كلام الشّيخ ٢٢٠
شبهة ودفع ٢٢٠
للبلاغة طرفان ٢٢١
الطّرَف الأعلى ٢٢١
التّفتازانيّ يدّعي الإلهام ٢٢٥
الطّرَف الأسفل ٢٢٨
البلاغة في المتكلّم ٢٢٩

الفنّ الأوّل: علم المعاني ٢٣٨
الباب الأوّل: في أحوال الإسناد الخبريّ .. ٢٩٧
الباب الثّاني: أحوال المسند إليه ٤٢٣